فهرست ما في هذا الكتاب المسمى بالحدائق الندية في شرح فوائد الصمدية المشتهر بالسيد علي خان الكبير

الحديقة الأولى في تعريف العلم وموضوعه وغيره	وجه تسمية هذا العلم بعلم النحو	الأقوال في موضوع النحو	تعريف الكلمة	وجه حصر الكلمة في الثلاثة	القول بقسم رابع للكلمة	وجه تسمية الثلاثة بالاسم والحرف والفعل	في تعريف الكلام	القضايا الأولية كلام
الخلاف في اشتراط وجود النطق في الكلام	انقسام الكلام إلى الخبر والإنشاء	تعريف الاسم	خواص الاسم	معنى الاختصاص	أقسام التنوين	معنى العرض	تنوينات غير مشهورة	التنوين عشرة
وجه جمعية رب ارجعون	تعريف الفعل	تحقيق وضع الحروف	في بيان اللقب والكنية	اسم العين واسم المعنى	المعرفة والنكرة	العلم	الكلمة المستعملة في نفس لفظها علم	المعرف باللام
ال في البتة	نيابة ال عن الضمير	اسم الإشارة	الموصول	المضاف إلى المعرفة	المعرف بالنداء	الخلاف في رتبة المعارف	المذكر والمؤنث	الفعل الماضي
الفعل المضارع	الفعل الأمر	بناء الفعل وإعرابه	معاني الإعراب	تحقيق عطف الجزء على الجزء	الأقوال في ألقاب المعرب والمبني	علائم الرفع	في بيان جمع القلة	الاسم المفرد
الجمع المكسر	الجمع المؤنث السالم	المثنى	ملحقات المثنى	الجمع المذكر السالم	ملحقات الجمع	الأسماء الستة	لغات الفم	علائم النصب
علائم الجر	جواب نقض	علائم الجزم	في إعراب التقديري	الحديقة الثانية فيما يتعلق بالأسماء وإعرابه وبنائه	الواسطة بين المعرب والمبني	في أنواع المعرب الأول ما يرد مرفوعاً لا غير	الأول الفاعل	تحقيق نفيس
النائب عن الفاعل	المبتدأ	الخبر	في وصف القلم	في النواسخ وهي خمسة	الأفعال الناقصة	الأحرف المشبهة بالفعل	لغات لعل	مواضع إن المكسورة والمفتوحة
شروط العطف على المحل	ما ولا المشبهتان بليس	لا لنفي الجنس	أفعال المقاربة	المنصوبات المفعول به	المفعول المطلق	المفعول له	المفعول معه	المفعول فيه
المنصوب بنزع الخافض	الحال	التمييز	مما يحتمل الحالية والتمييز	المجرورات المضاف إليه	وجه تسمية بقلة الحمقاء	المجرور بالحرف	مسئلة كلامية	الكاف في ليس كمثله شيء
المستثنى	الأشكال المشهور في الاستثناء ودفعه	كون الكل استثناء متصلاً	سبب قرائة سيبويه علم النحو	عدد الاخفا فشة	حيث ما حاشا فاطمة ولا غيرها	[illegible]	الأشكال الوارد على لا إله إلا الله ودفعه	[illegible]
[illegible]	المنادى	خصائص لفظ الجلالة	[illegible]	حذف حرف النداء	وقوع اللهم في غير النداء	الأشكال في يا طالعاً جبلاً	[illegible]	حذف ألف ابن في الخط وعدمه
أقسام الترخيم	في توابع المنادى	[illegible]	وجه تسمية المبرد	أسماء العدد في أن الواحد عدد أم لا	[illegible]	لغز حريري	كيفية العدد في التواريخ	[illegible]
ضمير الشأن	مواضع إضمار قبل الذكر	بحث ضمير الفصل	أسماء الإشارة	تركيب إن هذان لساحران والأقوال فيه	الموصول الحرفي	الموصول الاسمي	حكاية لطيفة	طريقة الكتابة أولى الموصولة واسم الإشارة

ما الموصولة	مخاصمة ابن الزبعرى مع النبي	[illegible]	أي الموصولة	ذو	ماذا ومن ذا	لما زاحمته احوالات والحمالات	اللتيا	[illegible]
وجه تسمية سيبويه	بيان لفظ بادي بدي وأيادي سبا ومعناهما	[illegible]	الأقوال في عامل التابع	[illegible]	فوائد النعت	الوصف بالجامد	شعر لطيف	حذف النعت والمنعوت
العطف بالحروف	أو	شعر يمتحن به النحوي	الفاء وثم وحتى وأم وأو	بل ولا ولكن	[illegible]	التأكيد	البدل	[illegible]
عطف البيان	فوائد عطف البيان	مواضع وجوب عطف البيان بدون البدل	الأسماء العاملة عمل الفعل للتشبه به	[illegible]	بحث الأصل في الاشتقاق	أقسام اسم المصدر	حكاية عجيبة	اسم الفاعل والمفعول
وجه تسمية الكسائي	معنى حكاية الحال	معنى الجريان في اسم الفاعل	الصفة المشبهة	اسم التفضيل	حكاية هبنقة	معنى من بعد اسم التفضيل	تفضيل الأشج والناقص	إعمال اسم التفضيل
[illegible]	الأقوال في الأسباب	[illegible]	[illegible]	الوزن في العرف والصرف	التأنيث معنى الإلحاق	أسماء القبائل والسور في الصرف وعدمه	العدل	والتعريف
والألف والنون	[illegible]	[illegible]	وزن الفعل	[illegible]	الحديقة الثالثة فيما يتعلق بالأفعال الفعل المضارع	نواصب المضارع	حكاية الحسين عليه السلام مع السائل	ينصب المضارع بأن مقدرة جوازاً
ينصب أيضاً بأن مقدرة وجوباً	جوازم المضارع	الجوازم التي تجزم الفعل	أفعال المدح والذم	وجه عدم تغيير الأمثال	فعلا التعجب	أفعال القلوب	الفرق بين الاقتصار والاختصار	[illegible]
[illegible]	التعليق	التنازع في العمل	[illegible]	الجمل التي لها محل من الإعراب سبع	الجملة الخبرية	الجملة الحالية	الجملة الواقعة مفعولاً	الجملة المضاف إليها
الجملة الواقعة جواب الشرط جازم	الجملة التابعة للمفرد	الجملة التابعة للجملة	[illegible]	الجملة التي لا محل لها من الإعراب وهي سبع أيضاً	الأولى المستأنفة	الثانية المعترضة	الثالثة المفسرة	مباحثة عالم مع النصراني
الرابعة صلة الموصول	[illegible]	الخامسة المجاب بها القسم	السادسة المجاب بها شرط غير جازم	السابعة التابعة لما لا محل له	أحكام الجار والمجرور والظرف	وجه تسمية المستقر واللغو	الحديقة الخامسة في المفردات	[illegible]
جواز خرق إجماع النحاة وعدمه	أن إن	أنّ إنّ	إذ	تحقيق لفظ بينا وبينما	إذا	مناظرة زنبورية	أم أما	الغرض من ذكر أمّا
إمّا	أي بلى	حاشا	[illegible]	نحاة مسمون بابن هشام	[illegible]	فاء فصيحة	[illegible]	بحث التفتازاني وجواب الجرجاني
قطّ	الأقوال في فاء فقط	عوض كم	كيف لو	حكاية غريبة	لولا لمّا	أفعال بلا فاعل	[illegible]	تمّت الفهرست كتاب حدائق الندية

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الصمد بما له من المحامد الابدية والشكر له على امال توجهت نحوه فضرتها بالفوايد الصمدية احمده حمد من نزه شانه العلى عن الاشباه والنظاير
ففاز بتسهيل الفوايد وتكميل المقاصد في جميع الموارد والمصادر واشكره شكر من يقن بانه العالم بما في الصدور والضماير فحاز بذلك من الالطاف
الكافية الشافية ما اشرق به الباطن والظاهر واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له المتقدس بذاته تمت كلماته صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته سبحانه
والفاعل لما يشاء لا مضاد له في فعله عم الانام كرما وجودا فكلت جمل الكلام عن ان تقوم بوصف مفرد فضله تنزهت ذاته العلية عن سمات الحدث في اوان
فجلت ان يحوط بها ظرف زمان او ظرف مكان واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله المبعوث من خلاصة العرب الممدود بعباب الكرم المقصور عليه لباب
الظفر بنجح الارب المنعوت باحسن الاسماء واشرف الالقاب الموصوف في كتاب لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه بفصل الخطاب اصلي واسلم عليه وعلى اله الذين
اشرق بضوء انوارهم بناء الدين وانتصب به رفعهم وخفض عدا بهم اعلام الحق اليقين الهادين بامرهم وبنهيهم الى اوضح المسالك المالكين ازمة الفضل فما منهم
الا مالك لها واين مالك منبع الفتوة والهداية وبيت النبوة والولاية وعلى اصحابه الاكرمين ارباب التواضع والنجدة المقتفين اثاره الناحين نحوه صلوة
وسلاما ارجو بهما السعادة الوافرة وانال بهما جميل الذكر في الدنيا وجزيل الاجر في الاخرة اما بعد فيقول الفقير الى ربه الغني علي صدر الدين المدني
ابن احمد نظام الدين الحسيني الحسني الهمه الله بكرمه من فضله السني غير خاف ان علم العربية من اهم ما انصرف اليه الهمم العلية اذ هو المرقاة الى فهم كتاب الله العظيم
والوسيلة الى معرفة حديث نبيه الكريم وبها الذريعة الى السعادة الابدية والتخلص من الشقاوة السرمدية لا جرم انه لا يحصى ما فيه للسلف والخلف
من مصنف ومؤلف وان من احسن ما صنف فيه المختصر المسمى بالفوايد الصمدية صنفه شيخنا الامام العلامة والهمام القدوة الفهامة سيد العلماء المحققين
سند العظماء المدققين نادرة دهره وزمانه وباقعة عصره واوانه ملاذ المجتهدين وشرفهم بحر اولي اليقين ومعترفهم شيخنا ومولانا بهاء الدين محمد
العاملي سقى الله ثراه وجعل بحبوحة الفردوس مثواه فانه كتاب منفرد في بابه قد انطوى من هذا العلم على لب لبابه اشتمل على جمله ومفرداته وقواعده وضوابطه
ومثل ما دخل اليه احد من باب الاشتغال به الا وكان عليه بفرايد الفوايد عايدا لكنه ربما احتاج في بعض المباحث الى توضيح العبارة وتصريح ما اوحى اليه
ببديع الاشارة ولم يقع له مع ذلك شرح يبدل مصونه ويبرز من خبايا مكنونه فاستخرت الله تعالى وشرحته شرحا يكشف رموزه ويظهر من مطاويه
كنوزه ويرفع حجابه ويعقل شوارده و معاينه مع فوايد الحقتها وفرايد في معاقد الافادة نظمتها فجاء بحمد الله سبحانه وافيا بالمراد منها لا صافيا
للرواد والزوار منطويا على درر الفوايد محتويا على غرر الفرايد وسميته بالحدايق الندية في شرح الفوايد الصمدية ومزجت عبارتي بعباراته وقرنت صريح كلامه
بخفي اشارته فاعدل بتوفيق الله مزاجها واستبان بنور التاييد منهاجها واعتمدت في النقل فيه على الكتب المعتبرة كما يصدق ان شاء الله تعالى خبره خبره والله الهادي
الى الصواب واليه سبحانه المرجع والماب ولنقدم امام المقصود كلاما مختصرا يتعلق بترجمة المصنف فنقول هو الامام الفاضل المحقق النحرير المحدث الفقيه المجتهد — فنقول
النحوي الكبير مالك ازمة الفضائل والعلوم محرز قصبات السبق في حلبتي المنطوق والمفهوم شيخ العلم وحامل لواء بدر الفضل وكوكب سمائه ابو الفضائل
بهاء الدين محمد ابن الشيخ عز الدين حسين ابن الشيخ عبد الصمد ابن الشيخ الامام شمس الدين محمد بن علي بن حسن بن محمد صالح الجبعي العاملي الحارثي الهمداني رحمه الله تعالى

محمد ابن

بسم الله

رحمه الله تعالى مولده عند غروب الشمس يوم الاربعاء سابع عشر ذي الحجة الحرام سنة ثلث وخمسين وتسعمائة كذا نقلته من خط والده
رحمه الله تعالى كان ذا فضل ظاهر وادب باهر ملك العلوم قيادا واعمل فيها رواسم وجيادا خب في المعاني ووضع ورفع ما شاء ووضع
فاصبح وهو المختلف اليه والمتفق عليه حجة قاطعة وبهجة ساطعة يهتدي به الساري ومنه يجتدي المتبارون لم يكن في زمانه من يجاريه
ولا يباريه بل لا يقاربه ولا يدانيه اليه ترجع الاقوال اذا تصعبت وعليه تجمع الاراء اذا تشعبت فلله هو من امام البست كنانة
بذكره تاجا واوضح له من سبيل اليمن منهاجا فاصبح باكليل البهاء مكللا وبسماء الفخار مظللا ونا هيك ببهاء الدين من بهاء منه مبدأ الفضل
واليه المنتهى وكان قد سلك في اوائل عمره نهج السياحة واتخذ الفقر بردعه وسلاحه فطوى الارض وذرع منها الطول والعرض
فكان مدة سياحته ثلثين سنة لا يلذ بنوم ولا تطيب له سنة الى ان اقام ببلاد العجم تابعا لسلطانها راقيا من المكانة ارفع مكانها فغالت
تلك الدولة في قيمته وغالبت في نشر لطيمته فرساها رسو ثبير وازدحم عليه الصغير والكبير فانبعث رياض اصفهان بغوادي فضله ورواياه
وطابت بلاد فارس بغوالي دبره ورواياه وهنالك ظهرت فضائله وتحققت لراجيه مخائله فاض بدرا وفاض بحرا وصنف التصانيف
الظاهرة والف التاليف الباهرة فاحيا بها من الفضل عافيا وابدى بها من العلم خافيا ولم يزل مع ذلك مشوش البال كثير الهم والبلبال
لنفاره من الانحياش الى السلطان ومؤثر للغربة على الاستيطان يؤمل العود على السياحة ويرجو الاقلاع عن تلك الساحة رغبة عن دار الفناء
في دار البقاء فلم يقدر له حتى حوار مسه وطواه عن عده امسه فعطلت له المدارس واصبحت ربوع الفضل وهي دوارس فانا لله
وانا اليه راجعون وحكى لي بعض جلاء الاصحاب ان الشيخ رحمه الله قصد زيارة المقابر قبل وفاته بايام قلائل في جمع من اصحابه
فما استقر بهم الجلوس حتى قال لهم الشيخ اسمعتم ما سمعته قالوا ما سمعنا شيئا وسئلوا عما سمعه فلم يجبهم ورجع الى داره فاغلق بابه
فلم يلبث ان اهاب داعي الردى فاجابه وانتقل من دار الفناء الى دار البقاء ومن محل الجنة الى محل اللقاء ولم يخبر احدا بما سمعه وكانت
وفاته ثاني عشر شوال سنة احدى وثلثين والف باصبهان ونقل قبل دفنه الى طوس فدفن بها في داره قريبا من الحضرة الرضوية على صاحبها
افضل الصلوة والسلام والتحية والجبعي بضم الجيم وفتح الباء الموحدة وعين مهملة مكسورة نسبة الى جبع وهي قرية من قرى جبل عاملة
والعاملي بفتح العين المهملة وبعدها الف وميم مكسورة نسبة الى جبل عاملة قطر بارض الشام الى جهة الجنوب من اعمال مدينة صفد باعتبار
اقامة بها مدة والا فولده بعلبك على ما سمع منها وعاملة احد الادسبا اقام بهذا القطر فنسب اليه والحارثي نسبة الى ابي زهير
الحرث بن عبد الله الاعور الهمداني لكون نسبة المصنف ينتهي اليه كان من اصحاب امير المومنين علي عليه السلام قال ابن ابي داود كان من
من افقه الناس وافرضهم تعلم الفرائض من علي عليه السلام مات سنة خمس وستين من الهجرة والهمداني نسبة الى همدان بسكون الميم قبيلة
من اليمن ومن تصانيفه التفسير المسمى بالعروة الوثقى والتفسير المسمى بعين الحيوة والحبل المتين ومشرق الشمسين وشرح الاربعين
والجامع العباسي الفارسي ومفتاح الفلاح والزبدة في الاصول والرسالة الهلالية والاثنى عشريات الخمس واجودهن الصلاتية
ثم الصومية وخلاصة الحساب والمخلاة والكشكول وتشريح الافلاك والرسالة الاسطرلابية وحواشي الكشاف وحاشية على البيضاوي
وحاشية على خلاصة الرجال ودراية الحديث والفوايد الصمدية في علم العربية والتهذيب في النحو وحاشية الفقيه وله غير ذلك
من الرسايل المختصرة والفوايد المحررة رحمه الله تعالى قال شيخنا ومولانا المصنف روح الله روحه ونور ضريحه
بسم الباء اما للاستعانة او المصاحبة وقد ترجح الاولى باشعارها بكون الاسم الكريم عند ابتداء الفعل وسيلة الى وقوعه على
الوجه الاكمل الاتم حتى كانه لا يتاتى ولا يوجد بدون التبرك بذكره والمصاحبة عرية عن ذلك الاشعار واما متعلق الباء فمقدر خاص
او عام فعل او اسم موخرا او مقدما واولى هذه الثمانية اقلها اعني الخاص الفعلي الموخر اذ العام كمطلق الابتداء يوهم بظاهره قصر
الاستعانة على ابتداء الفعل فيفوت شمولها لجملته والخاص الاسمي كقراءتي مثلا يوجب زيادة تقدير باضمار خبره اذ تعلق الظرف
يمنع جعله خبرا عنه والمقدم كاقرا بسم الله يفوت معه قصر الاستعانة على اسمه جل وعلا قال المصنف في المفتاح وكسرت الباء لاختصاصها
بلزوم الجر والحرفية والاسم لغة علامة الشيء وفيه عشر لغات وسياتي معناه اصطلاحا وهو عند البصريين من الاسماء العشرة التي
حذفت اعجازها واسكنت اوايلها وادخل عليها مبتدأ بها همزة وصل لان من دابهم ان يبتدأوا بالمتحرك ويقفوا على ساكن واشتقاقه
من السمو وهو الارتفاع ومن السمة عند الكوفيين وهي العلامة واصله وسم حذفت الواو وعوضت عنها همزة الوصل ليقل
اعلاله قال الزجاج هذا غلط لانا لا نعرف شيئا دخلت عليه الف الوصل فيما حذفت فاء فعله نحو عدة وزنة فلو كان من الوسم
كان تصغيره وسيما كما ان تصغير عدة وعيدة وحذفت الالف لكثرة الاستعمال وطولت الباء عوضا عنها ولا تحذف في غير ذلك كبسم ربك
ولاسم الله قال ابن درستويه لا يقاس خط المصحف والعروض الله اصله الاله حذفت الهمزة وعوض منها حرف التعريف ثم جعل علما

للذات

تاريخ ولادة المصنف وفضيلته

تاريخ سياحة المصنف

كرامة من كرامات المصنف

تاريخ وفات المصنف

معنى الجبعي والعاملي

مكان ولادة المصنف

تصانيف المصنف

وجه تقديم الباء والبسملة

الرحمن الرحيم احسن كلمة يبتدأ بها الكلام وخير خبر يختتم به المرام حمدك اللهم

للذات المقدسة الجامعة لصفات الكمال وزعم بعضهم انه اسم جنس موضوع لمفهوم الواجب الوجود لذاته او المستحق للعبودية وكل منهما كلي انحصر في فرد قال العلامة التفتازاني في شرح التلخيص ولو كان الامر على ما زعم لما افاد قولنا لا اله الا الله التوحيد لان المفهوم من حيث هو محتمل للكثرة ولا نزاع في ان هذه الجملة كلمة توحيد وايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية في الوجود او لا موجود واجب الا الفرد الذي هو خالق العالم انتهى لكن قال عصام الدين في شرحه على التلخيص وفيه بحث لان الله اذا كان علما للفرد الموجود منه لم يكن حاصلا في عقولنا الا بمفهوم الواجب لذاته والمتصف به محتمل لمتعدد كالاله بحق فلا يكون باستثنائه اثبات ما هو المط بالاستثناء على وجه يوجب التوحيد وايضا لما انحصر الاله بحق فيه كان استثناؤه اخراج جميع ما تحت المستثنى منه فمناط التوحيد على نفي وجود ما يتوهم معبودا بالحق واثبات ما هو المستحق للعبودية في الواقع او الواجب لذاته وهو يكفي لانحصاره في ذات واحدة فالمعنى لا اله يجوز العقل كونه معبودا بالحق الا الواجب لذاته في الواقع ولا يتفاوت في ذلك كون الله بمعنى الواجب لذاته او بمعنى شخص معين ملحوظ بمفهوم الواجب لذاته نعم كونه بمعنى الشخص انسب بمقام التوحيد كما لا يخفى انتهى وهو حسن الرحمن الرحيم صفتان مشبهتان من رحم بالكسر بعد نقله الى رحم بالضم او بعد تنزيل المتعدي منزلة اللازم كما في قولهم فلان يعطي لان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد والرحمة رقة وانعطاف تقتضي التفضل واسماؤه تعالى انما يطلق باعتبار الغايات دون المبادي فالمراد هيهنا التفضل او ارادته والرحمن ابلغ من الرحيم جريا على القاعدة المشهورة من ان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى وذلك ان الاول يدل على جلايل النعم والثاني على دقايقها وهما مجروران على الوصفية من باب تعدد الاوصاف على المشهور ويجوز على ذلك من حيث الصناعة قطعهما مرفوعين ومنصوبين وبالتفريق قال ابن جني في الخصايص وما احسنه هيهنا وذلك ان الله تعالى اذا وصف فليس الغرض من ذلك تعريفه بما يتبعه من صفته لان هذا الاسم لا يعترض شك فيه فيحتاج الى وصف لتخصيصه لانه الاسم الذي لا يشارك فيه على وجه وبقية اسمائه جل وعلا كالاوصاف التابعة للاسم واذا لم يعترض شك فيه لم يجئ صفته للتخصيص بل للثناء على الله تعالى واذا كان ثناء فالعدول عن اعراب الاول اولى به وذلك ان اتباع اعرابه جار في اللفظ مجرى ما يتبع للتلخيص والتخصيص فاذا هو عدل عن اعرابه علم انه للمدح او للذم في غير هذا عن الله تعالى فلم يبق هنا الا المدح فلذلك قوي عندنا اختلاف الاعراب بتلك الاوجه التي ذكرناها انتهى وذهب الاعلم وابن مالك وابن هشام الى انهما مجروران اما الرحمن فعلى البدلية من لفظ الجلالة ولا يجوز كونه وصفا لانه صار علما بالغلبة واما الرحيم فلكونه وصفا للرحمن فلا يجوز كونه صفة للجلالة لان البدل لا يتقدم على الوصف قال في المغني فالسؤال الذي سئله الزمخشري وغيره لم قدم الرحمن مع ان عادتهم تقديم غير الابلغ كقولهم عالم نحرير وجواد فياض غير متجه ومما يوضح ان الرحمن غير صفة مجيئه كثيرا غير تابع نحو الرحمن علم القران قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن انتهى وابتدا المصنف رحمه الله كتابه بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز وما عليه الاجماع ولانه امر ذو بال فينبغي افتتاحه بها لما ورد به الخبر كل امر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو ابتر ثم اتبعها بالحمد لما روي ايضا كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد وفي رواية بحمد الله فهو اقطع والتوفيق بينهما بحمل الاول في الاول على الحقيقي وفي الثاني على الاضافي او العرفي وكلاهما على العرفي احسن اسم تفضيل من حسن ككرم ونصر كلمة بفتح الكاف وكسر اللام افصح من فتحها وكسرها مع سكون اللام الاولى لغة الحجازيين وبها جاء التنزيل والاخريان لغتا تميم ومثلها في جواز اللغات الثلث كلما كان على نحو كتف وعلم فان كان الوسط حرف حلق جاز فيه لغة رابعة وهي اتباع الاول للثاني في الكسر نحو فخذ وشهد والمراد بالكلمة هيهنا الكلمة التي تطلق على الجمل المفيدة ليصح كون الخبر وهو قوله حمدك اللهم كلمة ولا يصح حملها على الكلمة الاصطلاحية كما بر فيه بعض العلماء المعاصرين يبتدأ بها الكلام اي يشرع بها في الكلام الذي يهتم به حملا للكلام على الكامل منه وفي التعبير بالابتداء اشارة الى الحديث الوارد في الحمد المقدم ذكره وخير خبر اصله اخير خبر حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال كما حذفت في شر وقد يستعملان على الاصل بقلة وفي خير وخبر جناس التصحيف يختتم به المرام اي يجعل خاتمة له والمرام مصدر ميمي من رام يروم اي طلب وهو هنا بمعنى المفعول انسب من كونه بمعنى المصدر وفي يبتدأ ويختتم صناعة الطباق حمدك اللهم اي حمدي لك يا الله وايثار الخطاب بالكاف على اسمه تعالى للدلالة على انه قوي عنده محرك الاقبال وداعي التوجه الى جنابه على الكمال حتى خاطبه وحرف النداء من اللهم محذوف وعوض منه الميم في اخره على الاصح كما سنبينه في موضعه ان شاء الله تعالى والنداء بالياء مع كونها للبعيد وهو تعالى اقرب من حبل الوريد للاشارة الى هضم نفسه والاستبعاد لها عن مظان القرب وذكر اسمه تعالى بعد الكاف الوافية بالدلالة على ذاته من غير احتياج الى امر اخر ارشادا الى التبرك به وتوصل الى ندائه بياء المفيدة لهضم نفسه كما ذكرنا ودفع للتهجم المستفاد من الخطاب فان قلت قصده من قوله احسن كلمة الى اخره بدايته كتابه بالحمد ليحصل له الفضل الوارد في ذلك وهذا ليس بحمد فضلا عن ان يكون حمد مبتدأ به بل هو اخبار عن حكم

على جزيل الانعام والصلوة والسلام على سيد الانام واله البررة الكرام سيما ابن عمه

حكم من احكام الحمد قلت حمد الله تعالى هو الثناء عليه بصيغة الحمد او غيره فالثناء على حمده ثناء عليه وسلوكه هذه الطريقة دون غيرها مما اشتهر في المؤلفات اشارة الى ان طرق التعبير في مثل هذا المقام عن مخصره وعمل بمقتضى لكل حد بيد لذة قال النيشابوري في تفسيره اول ما بلغت الروح الى سرة ادم عطس فقال الحمد لله رب العالمين واخر دعوى اهل الجنة ان الحمد لله رب العالمين ففاتحة العالم مبنية على الحمد وخاتمته مبنية على الحمد فاجتهد ان يكون اول اعمالك واخرها مقرونا بكلمة الحمد فكان المصنف رحمه الله لاحظ هذا المعنى حيث عبر بالابتداء والاختتام على جزيل متعلق بالحمد اي على عظيم الانعام وهو ايصال النعمة وعرفت النعمة بانها المنفعة المفعولة على جهة الاحسان الى الغير وانما لم يتعرض للمنعم به اشعارا بقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه ببعض دون اخر ولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن والصلوة بمعنى الرحمة على ما هو المتبادر من انها من الله مجاز اذ هي حقيقة بمعنى الدعاء من الله وغيره وقيل هي منه تعالى الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن الادميين التضرع والاول اقوى للزوم الثاني الاشتراك والمجاز خير منه والسلام اسم من التسليم وهو التحية وجمع بينهما عملا بظاهر قوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وغاية السؤال لهما عايدة على السائل لان الله تعالى قد انعم على رسوله صلى الله عليه وسلم من المنزلة والزلفى ما لا يؤثر فيه صلوة مصل ولا تسليم مسلم كما نطقت به الاخبار وصرح به العلماء الاخيار وهما اما معطوفان على الحمد فيكونان موصوفين بالاحسنية والاخيرية واما مبتدان فهما وخبرهما جملة مستانفة على سيد الانام متعلق بالسلام وهو مطلوب للاول معنى ولا يجوز تعلقه به ان جعلناه عطفا على الحمد وان جعلناه مبتدا فهو خبر المبتدا والمعطوف عليه فيتعلق بكائنان ونحوه والسيد من ساد قومه يسودهم فهو سيد ووزنه فيعل فاصله سيود قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وفي استعماله في غير الله تعالى عز وجل ويشهد له من الكتاب قوله تعالى وسيدا وحصورا ومن السنة قوله انا سيد ولد ادم وفي المقتفى لابن منير حكاية ثلثة اقوال في المسئلة جواز الاطلاق على الله وغيره وامتناع الاطلاق على الله حكاه عن مالك وامتناع اطلاقه الا على الله تمسكا بما روي من انه عليه السلام قيل له يا سيدنا فقال انما سيد الله وقد عرفت ان في الكتاب والسنة ما يدل على خلاف ذلك والانام كسحاب والانيم كامير وهو الخلق او الجن والانس او جميع ما على وجه الارض كذا في القاموس واله ال الرجل اهله وعياله والاله ايضا اتباعه كذا في الصحاح والمراد هنا بنو هاشم وبنو المطلب المؤمنون وقيل قرابته الادنون وقيل اتقياء المؤمنين واصله اهل بدليل تصغيره على اهيل ابدلت الهاء همزة توصلا الى الالف ثم ابدلت الهمزة الفا لان قلب الهاء الفا لم يجئ في موضع حتى يقاس عليه واما قلب الهمزة الفا فشايع وقيل اصله اول واختار هذا غير واحد من المحققين ولا يضاف الال الا لمن له شرف من العقلاء المذكرين فلا يقال ال الاسكاف ولا ال مكة ولا ال فاطمة وعن الاخفش انهم قالوا ال المدينة وال البصرة ولا يجوز اضافته الى المضمر عند الكسائي وابي جعفر النحاس والزبيدي واجازها غيرهم وهو الصحيح البررة جمع بار وهو من الجموع المطردة في كل فاعل صحيح العين ككافر وكفرة وسافر وسفرة وفاجر وفجرة والبر الصلة والخير الكرام جمع كريم والكرم ايثار الغير بالخير سيما ابن عمه اي لا سيما ابن عمه حذفت لا تخفيفا مع انها مرادة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ وهو تصرف في لا سيما حكاه نجم الائمة وغيره لكن ذكر البلباني في شرح تلخيص الجامع الكبير ان استعمال سيما بلا لا لا نظير له في كلام العرب والصواب انه لم يسمع في كلام العرب ولعل مراده نفي حذف لا في غير القسم واما في القسم فشايع كما في الاية وقول امرئ القيس فقلت يمين الله ابرح قاعدا ولو قطعوا راسي لديك واوصالي اي لا ابرح قال بعض المحققين وهو يعني استعمال سيما بدون لا كثيرا ما يوجد في كلام المتاخرين من علماء العجم فينبغي تحريره وقال العلامة اثير الدين ابو حيان في شرح التسهيل لا يجوز حذف لا من لا سيما لان حذف الحرف خارج عن القياس فلا ينبغي ان يقال بشيء منه الا حيث سمع وسبب ذلك انهم يقولون ان حروف المعاني انما وضعت بدلا من الافعال طلبا للاختصار ولذلك الاصل وضعها ان يكون على حرف او حرفين وما وضع ما اتيا معنى الفعل واختصر في حروف وضعه لا يناسب الحذف انتهى وهي اعني لا لنفي الجنس وسي كمثل وزنا ومعنى وعينه في الاصل واو وهو اسم لا عند الجمهور وما بعد لا سيما اذا كان مفردا اما مجرور على انه مضاف اليه وما زايدة واما مرفوع خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة او صفة ان جعلت نكرة موصوفة والجر اولى من هذا الوجه لقلة حذف صدر الجملة الواقعة صلة وصفة كما صرح به الرضي ره على انه يقدح في اطراده لزوم اطلاق ما على من يعقل وهو يتم وعلى الوجهين ففتحة سي اعراب لانه مضاف واما منصوب على تقدير اعني او على انه تمييز ان كان نكرة كما يقع التمييز بعد مثل في نحو ولو جئنا بمثله مددا وما كافة عن الاضافة والفتحة بنائية مثلها في لا رجل وقيل على الاستثناء في الوجهين ومنع جواز نصبه اذا كان معرفة وهم ورد بان المستثنى مخرج وما بعدها داخل من باب الاولى واجيب بانه مخرج مما افهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها وعلى هذا فيكون استثناء منقطعا قيل ويقدح في الاستثناء اقترانها بالواو ولا يقال جاء القوم ولا زيدا اذ القول بزيادتها ضعيف بل قيل اقترانها بها واجب قال ثعلب من استعملها على خلاف ما جاء في قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل فهو مخطئ واجيب بان مراد القايل بالاستثناء ان لا سيما مع الواو وبدونها نازلة منزلة اداة الاستثناء

وعلى المفاد

وعلى التقادير الاول خبر لا محذوف عند غير الاخفش اى لا مثل ابن عمه موجود والجملة حالية اذ هي بمعنى لا سيما مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة كما قال الرضى فينبغي ان يكون الصلوة والسلام عليه ابلغ من الصلوة والسلام على غيره من الال وعند الاخفش خبر لا ويلزم قطع سي عن الا ضافة من غير عوض قيل ويلزم كون خبر لا معرفة واجيب بانه قد يقدر نكرة موصوفة او يكون قد جمع الى قول سيبويه في لا رجل قائم ان ارتفاع الخبر بما كان مرتفعا به لا بلا النافية قاله ابن هشام في المغني ولا يخفى ان الجواب الثاني لا يجدى نفعا فيما نحن فيه كما اشار اليه بعض المحققين وفي الهيتيات لابي علي الفارسي اذا قيل قاموا لا سيما زيد فلا مهملة وسي حال اى قاموا غير مماثلين لزيد في القيام قال ابن هشام ويرده صحة دخول الواو وهي لا تدخل على الحال المفرد وعدم تكرر لا وذلك واجب مع الحال المفرد كما تقول رايت زيدا لا مثل عمرو ولا مثل خالد واجاب الدماميني عن شقي الاعتراض اما عن الاول فبالتزام دخول الواو وعند اعتقاد انه منصوب على الحال ودخولها في قولك قاموا ولا سيما زيد لا يرد لان سيا ح لا يكون حالا بل هو اسم لا التبرئة فلم يلزم دخول واو الحال على اسم مفرد واما عن الثاني فبالتزام وجوب التكرار وقد وجد معنى وان انتفى لفظا والتكرير اللفظي ليس بشرط على ما ذهب اليه الزمخشري في قوله تعالى فلا اقتحم العقبة انه في المعنى فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا ووجه ذلك هنا ان قولك قام القوم لا مماثلين زيدا في معنى قولك لا مماثلين لزيد في حكم القيام ولا اولى منه بعلى ما تقرر في ان المذكور بعد لا سيما اولى بالحكم انتهى وقد نوقش في كلا الجوابين بما لا نطول بذكره وقد بقي فضل كلام في لا سيما طويناه هنا على غرة ولعلنا نلم به في بحث الاستثناء علي ع بدل من قوله ابن عمه او عطف بيان ويحتمل الاوجه الثلثة المذكورة في الاعراب وان لم يساعد رسم الخط النصب وهو امير المؤمنين ابو الحسن علي بن ابي طالب عبد مناف ابن عبد المطلب واسمه شيبة الحمد وعنده يجتمع نسبه بنسب النبي صلعم فهو ابن عمه لان ابا طالب اخو عبد الله ابن عبد المطلب وهو ابن هاشم واسمه عمرو ابن عبد مناف واسمه المغيرة ابن قصي واسمه زيد ابن كلاب ابن مرة ابن كعب ابن لوي ابن غالب ابن فهر ابن كنانة وامه فاطمة بنت اسد ابن هاشم ابن عبد مناف وهي اول هاشمية ولدت هاشميا قال ابن الصباغ المالكي ولد علي ع بمكة المشرفة داخل البيت الحرام في يوم الجمعة الثالث عشر من شهر الله الاصم رجب الفرد الحرام سنة ثلثين من عام الفيل قبل الهجرة بثلث وعشرين سنة وقيل بخمس وعشرين وقبل المبعث باثني عشرة سنة وقيل بعشر سنين ولم يولد في البيت الحرام قبله احد سواه وهي فضيلة خصه الله تعالى بها اجلالا له واعلاء لمرتبته واظهارا لتكرمه وكان ع هاشميا من هاشميين واول من ولده هاشم مرتين انتهى وحكى ابو عمرو الزاهد في كتاب اليواقيت قال قال ابن الاعرابي كانت فاطمة بنت اسد ام علي ع حاملة بعلي وابو طالب غايب فوضعته فسمته اسد باسم ابيها فلما قدم ابو طالب سماه عليا انتهى وفي ذلك يقول ابو طالب سميته بعلي كي يدوم له عز العلو وفخر العز ادومه وهو اول من امن بالله تعالى ورسوله صلعم قال ابن عباس وانس وزيد بن ارقم وسلمان الفارسي وجماعة ونقل بعضهم الاجماع على ذلك ولم يعبد الاصنام قط وهو اخو رسول الله صلعم بالمواخات وصهره على فاطمة سيدة نساء العالمين وابو السبطين وسيد العلماء الربانيين والشجعان المشهورين والزهاد المذكورين اخرج الطبراني وابن ابي حاتم عن ابن عباس قال ما انزل الله يا ايها الذين امنوا الا وعلي اميرها وشريفها واخرج ابن عساكر عن ابن عباس قال ما نزل في كتاب الله ما نزل في علي ع هذا وانا لو ذهبت ذكر يسيرا من مناقبه الجليلة واوصافه الجميلة لخرجت عن المقصود وكنت كمن قال لذكاء ما انورك وللخضارة ما اغزرك وفي الكتب المفردة لذلك ما فيه الكفاية وقد صح النقل انه ع ضربه عبد الرحمن ابن ملجم ليلة الجمعة الحادي والعشرين من شهر رمضان المعظم سنة اربعين من الهجرة ومات من ضربته ليلة الاحد وهي الليلة الثالثة من ليلة ضربه واختلف في موضع دفنه والمشهور انه بالغري موضع معروف وهو الذي يزار الان وما كان المقصود من التعرض لهذا الطرف من ذكره الا التبرك به ولان المصدر بنوه باسمه الشريف فكان علينا ذكر شيء من ترجمته الشريفة وانما اختصر بالذكر لما فيه من براعة الاستهلال لانه الواضع لعلم النحو كما سياتي ان شاء الله تعالى الذي نصبه اى رفعه واقامه علما للاسلام العلم بالتحريك ما ينصب في الطريق ليهتدى به وفيه استعارة مرشحة شبهه عليه السلم بالعلم وقرنها بما يلائم المستعار منه وهو النصب والاسلام عبارة عن الاقرار باللسان وقيل الاقرار باللسان والتصديق بالجنان والعمل بالاركان فيكون مرادفا للايمان وهو في الاصل الانقياد والاتباع ولا يطلق على غيرهما من الدين الشريف ورفعه لكسر الاصنام جمع صنم بالتحريك وهو ما اتخذ الها من دون الله كالوثن ويقال انه معرب شمن يشير الى كسر الصنم الذي كان على البيت بما رفعه النبي صلعم على منكبيه وانما عبر عنه بالجمع اشارة الى عظمه لانه كان اكبر اصنامهم فكانه كان عندهم بمنزلة اصنام كثيرة وحكاية كسر الصنم المذكور ما ذكره في الرياض النضرة قال روى عن علي ع انه قال حين اتينا الكعبة قال لي رسول الله صلعم اجلس فجلست الى جنب الكعبة فصعد على منكبي فذهبت لانهض به فراى مني ضعفا تحته فقال لي اجلس فجلست فنزل عني وجلس لي رسول الله وقال اصعد على منكبي فصعدت على منكبه فنهض بي فانه يخيل لي اني لو شئت لنلت افق السماء حتى صعدت البيت وفي شواهد النبوة سئل رسول الله عليا حين صعد على منكبه كيف

كيف تراك قال علي ع اراني كان الحجب قد ارتفعت ويخيل لي اني لو شئت لنلت افق السماء فقال رسول الله صلعم طوبى لك تعمل للحق وطوبى لي ان احمل للحق انتهى قال فصعدت البيت وكان عليه تمثال من صفر او نحاس وهو اكبر اصنامهم وتنحى رسول الله صلعم وقال لي الق صنمهم الاكبر وكان موتدا على البيت باوتاد حديد الى الارض فقال رسول الله ايه ايه جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا فجعلت ازاوله وقال عالجه عن يمينه وعن شماله ومن بين يديه ومن خلفه حتى استمكنت منه قال لي رسول الله صلعم اقذف به فقذفت به فتكسر كما تتكسر القوارير وزاد الحاكم فما صعدت حتى الساعة وروى انه كان من قوارير رواه الطبري وقال اخرجه احمد ورواه الزرندي ثم ان عليا ع اراد ان ينزل فالقى نفسه من صوب الميزاب تادبا وشفقة على النبي صلعم ولما وقع على الارض تبسم فسئله النبي صلعم عن تبسمه قال لاني القيت نفسي من هذا المكان الرفيع وما اصابني الم قال كيف يصيبك الم لقد رفعك محمد صلعم وانزلك جبرئيل ع انتهى قلت وفي كتاب مناقب الموفق الخوارزمي ما يشعر بان هذه الحكاية كانت قبل الهجرة وصرح في المواهب اللدنية بان ذلك كان يوم الفتح وهو ظاهر والله اعلم جازم اى قاطع من الجزم وهو لغة القطع لعناق النواصب اللئام الاعناق جمع العنق وهو الجيد والنواصب والناصبية واهل النصب بفتح النون وسكون الصاد المهملة المتدينون ببغض علي ع لانهم نصبوا له اى عادوه يقال نصبت لفلان اذا عاديته واللؤم ضد الكرم في الاخلاق والحسب وبغض علي فوق اللؤم لما ورد في ذلك من الاثار الكثيرة والاخبار الشهيرة منها ما رواه عبد الله بن مسعود قال سمعت رسول الله صلعم يقول من زعم انه امن بي وبما جئت به وهو يبغض عليا فهو كاذب ليس بمؤمن وواضع علم النحو لحفظ الكلام اتفق العلماء على ان اول من وضع علم النحو وابتدعه وانشاه علي ع قال ابو القاسم الزجاجي في اماليه حدثنا ابي عن جدي عن ابي الاسود الدؤلي قال دخلت على علي بن ابي طالب فرايته متفكرا فقلت له فيم تفكر يا امير المؤمنين قال سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية فقلت ان فعلت هذا احييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلث فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبا عن المسمى والفعل ما انبا عن حركة المسمى والحرف ما انبا عن معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء ثلثة ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر وانما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر قال ابو الاسود فجمعت منه اشياء وعرضتها عليه وكان من ذلك حروف النصب فذكرت منها ان وان وليت ولعل وكان ولم اذكر لكن فقال لي لم تركتها فقلت لم احسبها منها فقال بلى هي منها فزدها فيها انتهى ثم من عناية الله سبحانه بهذه اللغة ان قيض لها في كل زمان قوما يبحثون عن حقايق هذا العلم ودقايقه حتى صنفوا فيه الكتب المعتبرة والرسائل المحررة واشرب القلوب محبة هذا العلم حتى انه يتعلمه من ليس من العرب ولا له غرض من اصلاح لغتهم لطفا من الله تعالى بهذه اللغة الشريفة لئلا تضيع او تختل قواعدها فبقيت على مر الزمان وهي مشيدة الاركان وما احسن ما انشده العلامة اثير الدين ابو حيان لنفسه من قصيدة طويلة يمدح فيها النحو وسيبويه والخليل ثم ختمها بمدح ابن الاحمر هو العلم الا كل العلم شيء تراوده لقد فاز باغيه وانجح قاصده وما فضل الانسان الا بعلمه ولا امتاز الا ثاقب الذهن واقده وقد قصرت اعمارنا وعلومنا يطول علينا حصرها ونكابده وفي كلها خير ولكن اصلها هو النحو فاحذر من جهول يعانده وناهيك من علم علي مشيد مبانيه اكرم بالذي هو شايده وما زال هذا العلم تنميه سادة جهابذة تختارهم وتقاصده ولقد ابدع المصنف في براعة الاستهلال من ذكر الكلمة والكلام والابتداء والخبر والعلم والرفع والنصب والكسر والجزم وهو من محاسن البديع المرغوب فيها وبعد بالبناء على الضم لقطعه عن الاضافة لفظا وهو ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا وهنا صالح للاول باعتبار اللفظ وللثاني باعتبار الرقم والواو للاستيناف والعامل في الظرف ما يفهم من السياق من مثل اقول او اعلم فهذه الفاء زايدة دخلت على توهم اما لاشعار المزوم ما بعدها لما قبلها وقيل الاصل اما بعد فحذف اما وعوض عنها الواو وتخفيفا لدلالة الفاء عليها والاشارة مجازية لان الحقيقة انما يكون للمشاهد المحسوس الحاضر فاذا اشير بها الى المعدومات او الموجودات المجردة او المادية الغايبة عن الحس كان ذلك مجازا لتنزيلها لحضوره عند العقل منزلة المحسوس الحاضر ثم الاشارة هنا الى المتن المعبر عنه بالفوايد الصمدية والمراد منه اما الالفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على المعاني المخصوصة واما المعاني المخصوصة من حيث عبر عنها بالالفاظ المخصوصة واما عن النقوش المخصوصة من حيث دلالتها على الالفاظ المخصوصة اولا والمعاني ثانيا واما المركب من الثلاثة او الاثنين منها وليس شيء منها حضور في الخارج سوى النقوش اما الالفاظ فلعدم حضورها في الخارج مجتمعة واما المعاني فظاهر واما المركبات فلاشتمالها لا اقل على جزء معدوم في الخارج ثم مجموع النقوش الحاضرة ليس لا شخصا ما هو معنى المتن وهو مطلق النقوش الدالة على تلك الالفاظ فان اسماء الكتب ليست من الاعلام الشخصية والا كان اطلاقها على غير شخص واحد منها مجازا بل من الاعلام الجنسية الموضوعة للاشارة الى الحقايق الكلية وليس لها حضور في الخارج فعلى تقدير الاشارة الى النقوش تكون الاشارة الى الحاضر في الذهن هكذا حرره غير واحد من المحققين وهو التحقيق فما وقع في كثير من كتب المولفين من ان الاشارة

في مثل

حدثنا ابو جعفر محمد بن رستم الطبري حدثنا ابو حاتم السجستاني حدثني يعقوب بن اسحق الحضرمي حدثنا سعيد بن مسلم الباهلي

1 الفوايد الصمدية في علم العربية حوت من هذا الفن ما نفعه اعم ومعرفته للمبتدي اهم تضمنت على فوائد جليلة في قواعد الاعراب وفرايد لم يطلع عليها الا اولوا الالباب

مثل هذا تارة تكون حقيقية وتارة تكون مجازية بحسب وضع الخطبة ليس بشيء الفوايد الصمدية ال للعهد الحضوري نحو هذا الرجل والفوايد جمع فايدة وسياتي معناها لغة وعرفا والصمدية نسبة الى عبد الصمد على ما تقرر من ان المركب الاضافي المعروف صدره بعجزه تكون النسبة الى عجزه ويحذف لها الصدر لان العجز هو المقصود بمدلوله كالزبيري نسبة الى ابن الزبير وكذا اذا كان كنية ككلثومي نسبة الى ام كلثوم ويلحق بهما ما خيف فيه من اللبس كاشهلي نسبة الى عبد الاشهل ومنافي نسبة الى عبد مناف وهي هنا كذلك واما بناء فعلل من جزئي المضاف منسوبا اليه كعبشمي نسبة الى عبد شمس فشاذ والمحفوظ منه الفاظ يسيرة فلا يقاس عليه في علم العربية اي كاينة فيه على تشبيه ملابسة ما بين اللفظ والمعنى بملابسة الظرفية فتارة يجعل المعنى ظرفا للفظ كما فعل المص من جهة كونه حاصرا له آخذا بجوانبه بحيث لا يخرج طرف عن اللفظ عن طرف من المعنى وهو امر شايع يقال هذه الاية في حكم كذا وهذا الكتاب في علم كذا وتارة يجعل اللفظ ظرفا للمعنى كما يقال هذه المسئلة في كتاب كذا وهو ظاهر حتى شاع ان الالفاظ اوعية للمعاني وقوالب لها وبمنزلة الكسوة واللباس والمراد بعلم العربية هنا علم النحو فقط اذ لم يشتمل الكتاب على غيره وكثيرا ما يطلق عليه على الخصوص وقد يطلق على ما هو اعم منه كما صرح به بعضهم حيث قال علم العربية وعلم الادب مترادفان وهو اعني علم الادب علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظا او كتابة وقد صرح الزمخشري وغيره بانقسامه الى اثني عشر قسما فمنها اصول والبحث فيها اما عن المفردات فان كان من حيث جواهرها وموادها فهو علم اللغة وان كان من حيث صورها وهياتها فهو علم التصريف وان كان من حيث انتساب بعضها ببعض بالاصالة والفرعية فهو علم الاشتقاق واما عن المركبات على الاطلاق اي موزونة او غير موزونة فان كان باعتبار هيئاتها التركيبية وتاديتها لمعانيها الاصلية فهو علم النحو وان كان باعتبار افادتها المعاني مغايرة لاصل المعنى فهو علم المعاني وان كان باعتبار تلك الافادة في مراتب الوضوح فهو علم البيان واما عن المركبات الموزونة فان كان من حيث وزنها فهو علم العروض وان كان من حيث اواخر ابياتها فهو علم القافية ومنها فروع والبحث فيها اما ان يتعلق بنقوش الكتابة فهو علم الخط او يختص بالمنظوم باعتبار النظر في محاسنه ومعايبه من حيث هو منظوم وهذا هو العلم المسمى بقرض الشعر او يختص بالمنثور وهو علم انشاء النثر من الرسايل والخطب ونحوهما او لا يختص بشيء منهما بل يكون شاملا لهما وهو علم المحاضرات ومنه التواريخ واما البديع فقد جعلوه ذيلا لعلمي المعاني والبيان وبعضهم يجعله قسما براسه وهو الاولى فيكون الاقسام ثلثة عشر قسما حوت اي جمعت واحرزت يقال حواه اي جمعه واحرزه من هذا الفن اي فن العربية والاشارة هنا ايضا مجازية ومن للتبعيض ما نكرة موصوفة اي شيئا نفعه اعم من نفع ما لم يحوه فيجوز ان يكون الجار والمجرور حالا منها او موصولة بمعنى الذي فلا يجوز الحالية بل الجار والمجرور متعلق بحوت لا غير ومعرفته للمبتدي في هذا العلم وهو الذي ابتدا فيه ولم يصل منه الى حالة يستقل فيها بتصوير المسائل فان بلغ الى حالة يستقل فيها بتصوير المسائل فهو المتوسط وان استقل بالتصوير واستحفظ غالب احكام ذلك العلم وامكنه اقامة الادلة عليه فهو المنتهي اهم من معرفة ما لم يحوه تضمنت اي اشتملت على فوايد جمع فايدة وهي لغة ما حصلته او ما حصلت من علم او مال وعرفا ما يترتب من المصلحة على فعل من حيث ترتبه عليه وهو من حيث انه على طرف الفعل ونهايته يسمى غاية فيختلفان اعتبارا ويعمان الافعال الاختيارية وغيرها واما الغرض فيفسر بما لاجله اقدام الفاعل على فعله ويسمى علة غائية له باعتبارين فان العلة بالقياس الى الفعل والغرض بالقياس الى الفاعل وعلى هذا لا يلزم فيه الترتب فيكون اعم من الفايدة والغاية من وجه ولذلك قيل قد يخالف الغرض فائدة الفعل كما اذا اخطا في اعتقاده وقد يفسر بفايدة مترتبة على الشيء من حيث هي مطلوبة بالاقدام عليه وعلى هذا يجب فيها الترتب فيكون اخص من الفايدة والغاية صدقا جليلة اي عظيمة من جل الشيء اذا عظم ومنه الجلى للامر العظيم في قواعد الاعراب اي النحو وانما سمي به مع انه باحث من الاعراب والبناء معا لكونه اشرف اذ هو الاصل في الاسماء على الاصح ويطلق الاعراب ايضا على اجراء الالفاظ المركبة على ما يقتضيه الاحكام النحوية كما يقال اعرب هذه القصيدة اذا تتبع الفاظها وبين كيفية جريها على قواعد النحو فلو اريد هذا المعنى ايضا هنا لصح وفرايد جمع فريدة وهي الدرة الكبيرة او الفرايد هي الدرر الكبار التي نظمت وفصلت بغيرها والمراد بها هيهنا النكت الحسان او الفوايد المرغوبة لم يطلع كيفتعل اي لم يظهر عليها الا اولوا اي ذوو وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه كما سيأتي بيانه الالباب اي العقول جمع لب فان لب كل شيء خالصه ولب الانسان عقله اذ هو سبب فوزه بالسعادة كلها في الدارين قال ابن الاثير في كتاب الطريق الى الفصاحة ولفظ اللب بمعنى العقل يقبح مفردا ولا يقبح مجموعا كقوله تعالى لاولي الالباب قال ولم يرد لفظ اللب مفردا الا مضافا كقوله صلى الله عليه وآله ما رايت من ناقصات العقل والدين اذهب للب الرجل الحازم من احداكن او مضافا اليه كقوله نظم جرير يصرعن ذا اللب حتى لا حراك به وهن اضعف خلق الله انسانا انتهى قيل هذا البيت والذي قبله اغزل شعر قالته العرب

وقبله

وضعتها للاخ الاعز عبد الصمد جعله الله من العلماء العاملين ونفعه بها وجميع المؤمنين وتشتمل على خمس حدائق الحديقة الاولى فيما اردت تقديمه غرة النحو علم بقوانين الفاظ العرب من حيث الاعراب والبناء وفايدته حفظ اللسان عن الخطا في المقال

وقبله ان العيون التي في طرفها حور قتلننا ثم لم يحيين قتلانا وضعتها اي صنفتها وانشاتها للاخ الاعز اي لاجله وفي القاموس الاعز العزيز ابي تراب عبد الصمد بن حسين بن عبد الصمد العاملي وهو اخوه الاصغر كان شيخا فاضلا نبيلا الا انه لم يكن في رتبة اخيه وله خلف الى زماننا هذا مستوطنون ببلاد العجم والصمد السيد المصمود اليه في الحوايج من صمد اذا قصد والدائم الرفيع وعن ابن عباس الصمد السيد الذي كمل في سودده وفسره المشبهة لعنهم الله بالمصمت الذي لا جوف له ورد بان ذلك لا يكون الا من صفة الجسم تعالى عن ذلك علوا كبيرا جعله الله اي صيره وهي جملة خبرية لفظا انشائية معنى من العلماء العاملين بعلمهم والدعاء له بذلك نهاية في ارادة الخير لما ورد في ذلك من الاثار وصحيح الاخبار ونفعه بها وجميع المؤمنين الايمان اخص من الاسلام اذ هو اقرار باللسان ومعرفة بالجنان وعمل بالاركان والاسلام هو الاول فقط او هما مترادفان كما مر وفيه اربعة اقوال اخر والكلام في ذلك يطول وليس هذا محله وتشتمل اي هذه الفوايد الصمدية على خمس حدايق جمع حديقة وهي الروضة ذات الشجر والبستان من النخل او كل ما احاط به البناء او القطعة من النخل كذا في القاموس وفيه استعارة مطلقة فان قلت هذه الحدايق هي نفس الفوايد ولا معنى لاشتمال الشيء على نفسه قلت اشتمالها عليها من قبيل اشتمال الكل على اجزائه باعتبار ان المشتمل مجموع الاجزاء والمشتمل عليه كل واحد منها او ان الاول مجموعها معا والثاني مجموعها لا معا اعني احاد الاجزاء بالاسر ويحتمل ان يراد بالفوايد الالفاظ والنقوش وبالحدايق المعاني او بالعكس اذ يصح ان يقال الالفاظ قوالب المعاني كما يصح ان يقال ان المعاني قوالب الالفاظ باعتبارين كما مر ووجه الحصر في هذه الخمسة ان المذكور فيها اما مقصود بالذات لا لغيره او ما يتوصل به اليه مع شيء مقصود بالذات الثاني الحديقة الاولى والاول اما ان يبحث فيه عما يتعلق بالاسماء او لا الاول الحديقة الثانية والثاني اما ان يبحث فيه عما يتعلق بالافعال او لا الاول الحديقة الثالثة والثاني اما ان يبحث فيه عن الجمل او عن المفردات الاول الحديقة الرابعة والثاني الحديقة الخامسة ولا يضر خروج الديباجة لان المراد حصر المقصود بالذات او ما يتوصل به اليه الحديقة الاولى فيما اردت تقديمه من بيان تعريف العلم الذي هو بصدده وفايدته وموضوعه واشياء اخر تمر عليك بالتفصيل ان شاء الله تعالى وانما قدم ذلك لما تقرر من ان من اراد الخوض بعلم من العلوم على الوجه الاكمل ينبغي له ان يتصوره ولو بحقيقة ذلك العلم بحده ليحصل له الاحاطة بجهة الوحدة التي باعتبارها جعلت المسائل الكثيرة علما واحدا ليامن فوات ما يعنيه والاشتغال بما لا يعنيه وان يعرف فائدته وغايته ليصون سعيه عن العبث وان يعرف موضوعه الذي به يمتاز عما عداه ليكون على زيادة بصيرة في طلبه فبين ذلك كله مقدما له فقال غرة اي هذه غرة بضم الغين المعجمة وتشديد الراء المهملة وهي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم والغرة من الشهر ليلة استهلال القمر وفي الصحاح غرة كل شيء اوله واكرمه فعلى التفسيرين الاولين يكون فيه استعارة مطلقة النحو قال ابو الفتح ابن جني في الخصايص هو في الاصل مصدر شايع اي نحوت نحوا كقصدت قصدا ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم كما ان الفقه في الاصل مصدر فقهت الشيء اي عرفته ثم خص به علم الشريعة من التحليل والتحريم وذكر له نظائر في قصر ما كان شايعا في جنسه على احد انواعه قال وقد استعملته العرب ظرفا انشد ابو الحسن يحدو بها كل فتى هيات وهن نحو البيت عامدات انتهى قيل وانما سمي هذا العلم به لان امير المؤمنين ع لما املى اصوله على ابي الاسود كما تقدم قال له انح هذا النحو يا ابا الاسود فسمي به تبركا بذكره بلفظه الشريف واصطلاحا علم وهو كالجنس يدخل فيه جميع العلوم على تفاوت معانيها بقوانين الفاظ العرب القوانين جمع قانون وهو في الاصل لفظ يوناني او سرياني موضوع لمسطر الكتاب وفي الاصطلاح قضية كلية يتعرف منها احكام جزئيات موضوعها كقولنا كل فاعل يجب رفعه وكل مفعول يجب نصبه وكل مضاف اليه يجب جره وترادفه القاعدة والاصل والضابط وهذا فصل اخرج به ما ليس بقوانين الفاظ العرب وعلم اللغة فانه ليس بقواعد كلية بل بجزئيات وقوله من حيث الاعراب والبناء اخرج به ما عدا العلم المقصود فانطبق التعريف عليه جامعا مانعا واعلم ان هذا الحد جار على عرف الناس لان من جعل علم التصريف قسما براسه غير داخل في علم النحو والمتعارف قديما شمول علم النحو له وكثيرا ما يتجر مسائل من احد الفنين الى الاخر لما بينهما من شدة الارتباط ولم يكن السلف كسيبويه ومن بعده يفردون احدهما عن الاخر بالتصنيف الا ما كان عن ابي عثمان المازني وتلاه ابو الفتح ابن جني والزمخشري وابن الحاجب وابن هشام وغيرهم كالمص هنا وفي التهذيب وممن سلك عرف المتقدمين من المتاخرين جمال الدين ابن مالك وناظر الجيش وابو حيان وعليه فيقال عوضا من قولهم من حيث الاعراب والبناء من حيث الافراد والتركيب وفايدته حفظ اللسان عن الخطاء في المقال اي في الكلام والاستعانة على فهم كتاب الله تعالى والسنة ومسائل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم بعضا قيل ومن ثم كانت معرفته واجبة لان تعلم الشرايع الواردة بلغة العرب لا يتم الا به وكل ما لا يتم الواجب المطلق الا به فهو واجب ثم اللحن من اقبح الاشياء في الانسان قال بعضهم لان اقرا فاسقط احب الي من ان اقرا فالحن وكتب كاتب لابي موسى الاشعري الى عمر من ابو موسى الاشعري فكتب اليه عمر عزمت عليك لما قنعت كاتبك سوطا وذكر ابو عبيدة ان هذا الكاتب هو حصين بن ابي الحر العنبري وان اولاده ينكرون ذلك

الحديقة الاولى في تعريف علم النحو وموضوعه وغيره

وجه تسمية هذا العلم بعلم النحو

وموضوعه الكلمة والكلام فالكلمة لفظ موضوع مفرد

اشد الانكار وقال رجل لبنيه يا بني اصلحوا من السنتكم فان الرجل تنوبه النائبة فيحب ان يتجمل فيها فيستعير من اخيه دابته وثوبه ولا يجد من يعيره لسانه ولله در من قال النحو يبسط من لسان الالكن والمرء تكرمه اذا لم يلحن فاذا طلبت من العلوم اجلها فاجلها منها مقيم الالسن وموضوعه موضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية وهي اللاحقة له او لجزئه او لعرض يساويه ذاته كالتعجب اللاحق للذات لا بواسطة وكالحركة الارادية اللاحقة للانسان بواسطة انه حيوان ولا شك انه جزء الانسان وكالضحك العارض للانسان بواسطة التعجب الكلمة والكلام هذا احد الاقوال الثلاثة في موضوع علم النحو فقد قيل ان موضوعه الكلمة فقط لانه انما يبحث فيه عن الاعراب والبناء وما يتعلق بهما ولا ريب ان ذلك من الاحوال اللاحقة بالكلمة واما الحكم على بعض الجمل بالاعراب المحلي فلتنزيلها منزلة المفرد ووقوعها موقعه وقيل ان موضوعه الكلام فقط لان الكلمة لعدم استقلالها وحدها وعدم حسن السكوت عليها لا تقع في المحاورات الا في ضمن الكلام بل لا يظهر اثر الاعراب والبناء في الجزء الا في ضمنه لا سيما عند من ذهب الى انه قبل التركيب لا معربة ولا مبنية وقيل موضوعه كلاهما نظرا الى كلا الوجهين وقيل بناء على تعارف القدماء من ادراج علم الصرف تحت النحو وعليه فكان على المصنف ان لا يذكر الا موضوع علم النحو مجردا عن غيره لان كتابه لم يشتمل الا عليه لا غيره واستمداده من الكلام العربي ومسائله المطالب التي يبرهن عليها فيه كعلمنا بان الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والى غير ذلك وال في الكلمة والكلام للعهد الذهني اي المصطلح عليهما عند النحاة فالكلمة شرع في الكلام على حقيقة الكلمة والكلام لانه انما يبحث عنهما والفاء فصيحة اي اذا عرفت ان موضوعه الكلمة والكلام فالكلمة وال فيها للعهد الذكري فان المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت عين الاولى كما اذا اعيدت النكرة معرفة وهذا اغلبي لا كلي وفيه كلام طويل ليس هذا محله وهي لغة يقال للجمل المفيدة وغيرها كقوله تعالى وكلمة الله هي العليا اي لا اله الا الله وقولهم كلمة الحويدرة اي قصيدته والحويدرة لقب شاعر بتصغير حادرة واسمه قطبة بن محصن وروي ان حسانا اذا قيل له انشدنا قال انشدكم كلمة الحويدرة يعني قصيدته التي مستهلها بكرت سمية غدوة فتمتع وغدت غدو مفارق لم يربع وهو اما من باب الاطلاق الجزء مرادا به الكل او من باب الاستعارة المصرحة من حيث ان الكلام لارتباط اجزائه بعضها ببعض كالكلمة الواحدة واصطلاحا عند المنطقي الفعل على ما قيل وعند النحوي لفظ اي ملفوظ وهو في الاصل مصدر بمعنى الرمي مطلقا ثم خص بالرمي من الفم ثم اطلق عليه من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول كالخلق بمعنى المخلوق الا انه بالاطلاق صار حقيقة عرفية والخلق بمعنى المخلوق مجاز لغوي واشتهر تعريف اللفظ بانه صوت مشتمل على بعض الحروف الهجائية لكن انتقد بانه لا يشمل اللفظ البسيط فمن ثم اختير في تعريفه ما قيل صوت معتمد على مقطع الفم حقيقة او حكما فالاول كزيد والثاني كالمنوي في قم المقدر بانت بناء على جواز استعمال المشترك في معنيين الحقيقيين ان كان حقيقة فيهما او الحقيقي والمجازي ان كان حقيقة في احدهما مجازا في الاخر ولا مخلص عنه ما لم تعن المسئلة وهم الاكثر الا بدعوى انه موضوع لامر يعمهما كما قاله ابن هشام في شرح اللمحة وانما لم يقل لفظة لكونه في الاصل مصدرا ومرجحه ان يوثث ولا يجمع لانه موضوع للحقيقة التي من شانها ذلك مع ان اللفظ اخصر ولو عبر بالقول بدلا عن اللفظ لكان اولى لان القول اخص منه لاختصاصه بالموضوع على الاشهر فكل قول لفظ ولا عكس بالمعنى اللغوي ولم يكن يحتاج الى التقييد بقوله موضوع والوضع لغة جعل الشيء في حيز معين واصطلاحا قيل تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق المخصص فهم المخصص وقيل تعيين شيء لشيء بحيث اذا علم الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني ويسمى الاول دالا والثاني مدلولا مفرد وهو ما لا يقصد بجزئه الدلالة على جزء المعنى المقصود حين الجزئية كزيد فان اجزائه وهي الحروف الثلثة التي هي زي د كل منها لا يدل على معنى ووقع في عبارة كثير من مؤلفين بان المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه فان اجزاء زيد وهي الزاء والياء والدال لا تدل على معنى في الزيد وهو غلط لان الزاء والياء والدال ليست اجزاؤه بل هي اسماء مسمياتها لا تدل على معنى انما يقال لها حروف المباني ويطلق بازاء الحروف المعاني التي هي قسيم الاسماء والافعال نبه عليه بعض المحققين واندرج في المفرد ما لا جزء له كهمزة الاستفهام وما له جزء غير دال على معنى كما مر وما له جزء يدل على معنى لا جزء المعنى المقصود كعبد الله علما وما له جزء دال على معنى هو جزء المعنى المقصود لكن لم تقصد دلالته حين الجزئية كالحيوان الناطق علما للانسان فالمعنى غير مقصود في عبد الله والدال غير مقصود معنى الحيوان الناطق فافترقا قال بعضهم واعلم ان الافراد للفظ بالذات وللمعنى بالعرض يظهر ذلك بالتامل الصادق في حقيقتهما فجعله صفة للفظ كما وقع في عبارته اولى من جعله صفة للمعنى كما وقع في عبارة ابن الحاجب انتهى هذا مفهوم حد الكلمة واما الاحتراز فاللفظ وان كان في التعريف بمنزلة الجنس وهو انما يؤتى به لبيان اصل الذات لا لاخراج شيء اذ ليس قبله غير المعرف الا انه يؤدي ببيانه ما عداه المعرف وهذا معنى الاحتراز بالجنس كما افاده ابن هشام في شرح اللمحة فلذلك لا يقال يخرج عنه او يقال ان الجنس هنا وهو اللفظ لما كان اخص من الفصل من وجه صح الاحتراز به من جهة خصوصه واما تعيينه للجنسية دون الفصلية فلكونه اظهر اوصاف الكلمة تقدم وجعل جنسا واحترز به عما ليس بلفظ كالدوال الاربع وهي الاشارة والنصب والعقود والخطوط فانها موضوعة وليست بكلمات وخرج بالموضوع غير الموضوع كالمهملات والمحرفات

لالفاظ الدالة

وهي اسم وفعل وحرف

والالفاظ الدالة بالعقل والطبع وبالمفرد المركب وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه فان حسن السكوت عليه فهو التام والا فهو الناقص كزيد قائم وعبد الله علما واورد ان النحو ضرب مفرد مع انه لا يصدق عليه تعريفه ويصدق عليه تعريف المركب لان جزؤه وهو المادة يدل على الحدث وجزؤه الاخر وهو الهيئة يدل على الزمان وعلى نسبة ذلك الحدث الى الفاعل المعين او المبهم على الخلاف في ذلك والتحقيق هو الاول فانتقض التعريف جمعا ومنعا واجيب بان المراد بالجزء المعتبر في التركيب ما يكون مرتبا في السمع والهيئة مع المادة ليست كذلك بل يوجدان مسموعين معا فلا انتقاض هذا وانما يخرج المركب بقيد المفرد على القول بانه موضوع والا فقد خرج بقيد الوضع كما هو مذهب جمع من المحققين منهم الرازي وابن الحاجب وابن مالك قالوا ليس المركب بموضوع ودلالته على معنى عقلية لا وضعية واحتج له ابن مالك في كتاب الفيصل على المفصل بوجهين احدهما ان من لا يعرف من كلام العرب الا لفظين مفردين صالحين لاسناد احدهما الى الاخر فانه لا يفتقر عند سماعهما مع الاسناد الى معرفة معنى الاسناد بل يدركه ضرورة وثانيهما ان الدال بالوضع لا بد من احصائه ومنع الاستيناف فيه كما كان في المفردات والمركبات القائمة مقامها فلو كان الكلام دالا بالوضع وجب ذلك فيه ولم يكن لنا ان نتكلم بكلام لم نسبق اليه كما لا يستعمل في المفردات الا ما سبق استعماله وفي عدم ذلك برهان على ان الكلام ليس دالا بالوضع انتهى والاصح كما قال القرافي ويعزى الى الجمهور ان المركب موضوع اي بالنوع لا بالشخص فيكون خارجا بقيد المفرد كما قررناه وبيانه ان الوضع اما شخصي ان تعلق بالفاظ معينة سماعية يحتاج في معرفتها الى علم اللغة ونوعي ان تعلق بالفاظ معينة يعرف به مفردات قياسية يحتاج في معرفتها الى علم الصرف كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على زنة فاعل وكل اسم مفعول منه على زنة مفعول الى غير ذلك من القوانين الصرفية او يعرف به مركبات قياسية يحتاج في معرفتها الى علم النحو كما بين ان كل مضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل الى غير ذلك من القوانين النحوية فالوضع جار في المفردات والمركبات معا تنبيهان الاول زاد ابن مالك في التسهيل في تعريف الكلمة قيد الاستقلال لاخراج ابعاض الكلمات كحروف المضارعة والف المفاعلة وتاء فاطمة وياء النسب فانها ليست بكلمات لعدم استقلالها ومن اسقط هذا القيد كالمصنف اي ما جنح اليه الرضي من انها وما هي فيه كلمتان صارتا لشدة الامتزاج كالكلمة الواحدة على انه اورد على ابن مالك ان مقتضى هذه الزيادة مخرج ضمير الفاعل كقمت مثلا فانه غير مستقل مع انه كلمة واجيب بانه المراد بالاستقلال ما يشمل المستقل بمراده فرو بان الاصل في الضمير ان يكون مستقلا نحو انا وانت وهو فلا يضر عروض اتصاله المعنى الثاني للمفرد ستة معان فانه كما يطلق على ما يقابل المركب كما هنا يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع على حده كما في باب الاعراب بالحركات وعلى ما يقابل المضاف وشبهه كما في باب النداء ولا النافية للجنس وعلى ما يقابل الجملة كما في قولهم الاصل في الخبر ان يكون مفردا وعلى ما يقابل العلم المزجي والاضافي والاسنادي كما في باب العلم وعلى معنى الواحد كما في باب اسماء العدد لا يقال استعمال المشترك في التعريف مخل لانا نقول انما يكون استعمال الالفاظ المشتركة في الحدود مخلا اذا لم تقم قرينة تعين المقصود اما اذا قامت قرينة تعينه فلا وقدم تعريف الكلمة على الكلام لانها جزؤه والجزء مقدم على الكل طبعا فقدمها وضعا ليوافق الوضع الطبع ومن قدم الكلام فلانه المقصود بالذات وهي اي الكلمة باعتبار مفهومها اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الانواع منحصرة فيها كما يفيده السكوت في مقام البيان والتقسيم ايضا اذ الاصل فيه ان يكون حاصرا والادلة على هذا الانحصار ثلثة احدها الاثر وهو ما روي عن امير المؤمنين ع وقدم الثاني الاستقراء التام من ائمة العربية فانهم تتبعوا كلمات العرب فلم يظفروا بغير هذه الثلثة ولو كان ثم نوع اخر لعثروا عليه الثالث الدليل العقلي ولهم في ذلك عبارات منها ان الكلمة موضوعة كما مر فتكون دالة لا محالة لان الوضع من اسباب الدلالة وح فنقول اما ان تدل على معنى غير مستقل بالمفهومية اولا الاول الحرف والثاني اما ان يدل على اقتران معناها باحد الازمنة الثلثة اولا الاول الفعل والثاني الاسم ومنها ان الكلمة اما ان يصح اسنادها الى غيرها اولا فان لم يصح فهو الحرف وان صح فاما ان تقترن باحد الازمنة الثلثة اولا فان اقترنت فهي الفعل والا فهي الاسم ومنها ان العبارات بحسب المعبر عنه من المعاني ثلاث ذات وحدث عن ذات وواسطة بين الذات والحدث يدل على اثباتها او نفيه عنها فالذات الاسم والحدث الفعل والواسطة الحرف وزاد ابو جعفر بن صابر قسما رابعا سماه الخالفة وهو اسم الفعل لانه خلف عن الفعل ولم يقل بذلك احد غيره ولم يلتفت اليه احد واعلم ان تقسيم الكلمة الى هذه الثلثة من تقسيم الكلي الى جزئياته كانقسام الحيوان الى انسان وفرس وغيرهما فيصح اطلاق المقسم على كل من اقسامه وبهذا يندفع ما قيل ان العطف بواو الجمع يقتضي ان يكون الكلمة مجموع هذه الثلثة ومن جعلها اقساما للكلام فهو من تقسيم الكل الى اجزائه كانقسام السكنجبين الى خل وعسل فلا يصح اطلاق المقسم على كل من اقسامه فائدة قال بعض المحققين جرت عادة ارباب التاليف بتعقيب الحدود بالتقسيمات وفائدته اما تكميل معرفة المحدود او تحصيل مفهومات الاقسام ببيان ما يختص بكل من الاحكام انتهى وسمي الاسم اسما اخذا من السمة او من السمو على ما تقدم لانه علامة على مسماه او لسموه على اخويه باستغنائه عنهما للاخبار به وعنه ولهذا قدم عليهما في الذكر والفعل فعلا لدلالته بالتضمن على

الفعل

والكلام لفظ مفيد بالاسنا

الفعل اللغوي الذي هو الحدث واتبع به الاسم للاخبار به لا عنه والحرف حرفا لكونه على حرف اي طرف من الكلام من حيث انه لا يدل على معنى
في نفسه وانه لا يقع عمدة في الكلام بخلافهما ولهذا اخر عنهما والكلام لغة يطلق على ستة معان الخط وشرطه ان يكون معبرا عنه
باللفظ المفيد ومنه تسميتهم ما بين دفتي المصحف كلام الله تعالى والاشارة المفهمة ومنه قوله اذا كلمتني بالعيون الفواتر رددت عليها با
الدموع البوادر واللفظ الذي لا يفيد قيل ومنه الحديث هذه الصلوة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس فانها تبطل ولو كان بالكلمة الواحدة
وما يفهم من حال الشيء وهو المسمى بلسان الحال ومنه قوله شكى الي جملي طول السرى ومعلوم ان الجمل لا يتكلم وانما فهمت الشكوى من لسان
حاله واسم الحديث الذي هو التكليم ومنه قوله فالوا كلامك هندا وهي مصغية اي تكليمك هندا وما في النفس من المعنى ويعبر عنه
باللفظ المفيد وذلك كان يقوم بنفسك معنى قام زيد وقعد عمرو ونسمي ذلك الذي تخليه كلاما وهو المسمى بحديث النفس ومنه قول
الاخطل ان الكلام لفي الفواد وانما جعل اللسان على الفواد دليلا قال ابو حيان في الارتشاف والذي يصح ان ذلك كله على سبيل المجاز
لا على سبيل الاشتراك خلافا لمن زعم ذلك واصطلاحا لفظ اي ملفوظ ولو عبر عنه بالقول لكان اولى لما مر واحترز به عما ليس بلفظ وانما
جنسا لما تقدم مفيد اي دال على معنى يحسن السكوت عليه لان الفايدة في الاصطلاح حيث وقعت قيد اللفظ او القول فالمراد بها
الفايدة التامة اي التركيبية لا الناقصة التي هي الافرادية اذ هي غير معتد بها في نظرهم والمراد بحسن السكوت عليه ان لا يكون مفتقرا الى
كافتقار المحكوم عليه بالمحكوم به وعكسه فلا اثر لافتقاره الى المتعلقات من المفاعيل ونحوها وهل المراد سكوت المتكلم او السامع او هما
اقوال ارجحها الاول لانه خلاف التكلم فكما ان التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت صفة له وخرج به ما لا فائدة فيه كالمركب الاضافي
والمزجي والاسنادي المسمى به كشاب قرناها ودخل فيه ما لا يجهل معناه كالسماء فوقنا والارض تحتنا والنار حارة الا ان يراد بالمفيد
المفيد بالفعل فلا يسمى كلاما وعليه جرى جمع وصرح به ابن مالك في شرح التسهيل ونقله عن سيبويه وغيره والمحققون بل الاكثرون
على خلافه والا لم يكن شيء من القضايا البديهية مع كثرتها كلاما مع انها خبر بلا شك وكل خبر كلام ونازع ابو حيان في شرحه على التسهيل
فيما نقل ابن مالك عن سيبويه فقال علم احدا منع قال ان زيد النار حارة ولا قال الكل اعظم من الجزء قال وكان بعض اهل عصرنا يقول
العجب من هولاء النحاة يجيئون لا تصدق القضايا فيجعلونها ليست بكلام كقولنا النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان
لا يجتمعان وقد يرتفعان ويلزمهم بانهم لما شرحوا الكلام بانه الذي يفيد السامع علم ما لم يكن يعلم ان الكلام اذا طرق سمع الانسان
فاستفاد منه شيئا ثم طرقه ثانيا وقد علم مضمونه ولا انه لا يكون كلاما باعتبار مرة ثانية لانه لم يفده علم ما لم يكن يعلم فيكون الشيء
الواحد كلاما غير كلام بحسب افادته السامع هف انتهى قوله بالاسناد وهو ضم احدى الكلمتين الى الاخرى لتفيد المخاطب فائدة تامة
والباء السببية او الاستعانة او الالصاق او المصاحبة متعلق بالمفيد او صفة مصدره اي افادة متلبسة به وذكره من قبيل التصريح بما
علم التزاما لان المفيد بالمعنى المذكور مستلزم للاسناد لكن لما كانت دلالة الالتزام مهجورة في التعريف صرح به اذ المقصود من الحد بيان
المهية وهي لا تعرف الا بذكر جميع اجزائها تصريحا وقد يقال انه احترز به عن مثل غلام زيد عمرو على سبيل التعداد اذ لا خفاء في انه لفظ
مفيد مع انه ليس بكلام قطعا فتدبر واعتبر بعضهم في الكلام القصد اي قصد المتكلم افادة السامع لاخراج كلام النائم ونحوه فانه عار عن
القصد وقد يمنع كون ذلك ليس بكلام كما صححه ابو حيان ولو سلم فلا حاجة الى التصريح بالقصد كما في التصريح لان حسن السكوت
المتكلم يستدعي ان يكون قاصدا لما تكلم به او لانه ما خرج به قد خرج بقيد الافادة واعتبر بعضهم اتحاد الناطق ايضا احترازا من ان
يصطلح شخصان على ان يذكر احدهما اسما او فعلا ويذكر الاخر خبر المبتدا او فاعل الفعل قال ابن مالك وهذا غير محتاج اليه بوجهين
احدهما انه كما لا يعتبر اتحاد الكاتب في كون الخط خطا كذلك لا يعتبر اتحاد الناطق في كون الكلام كلاما والثاني ان كل واحد من المصطلحين
متكلم بكلام وانما اختصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الاخر بالاخرى وفي الوجه الاول تسليم ان الكلام الواحد قد يصدر من اثنين
وهو لا يتصور البتة ضرورة ان كل كلام مشتمل على نسبة احد طرفيه الى الاخر والنسبة امر نفساني لا يقبل التجزي ولا يقوم الا بمحل واحد
نبه عليه المرادي قال بعضهم وهذا يعني اعتبار اتحاد الناطق لم ينقل عن نحوي فيما نعلم وانما ذكره بعض من تكلم في الاصول انتهى قال
البدر الدماميني في شرحه على التسهيل ولا اكاد اقضي العجب من الشيخ جمال الدين عبد الرحيم الاسنوي حيث ذكر هذه المسئلة في كتابه المسمى بالكوكب الدري
الموضوع لتنزيل الفروع الفقهية على الاحكام النحوية فرتب على الاختلاف في هذه القاعدة فروعا منها لو وكل وكيلين بطلاق زوجته فقال احدهما
فلانة يعني الزوجة المذكورة وقال الاخر طالق وقال ان بيناه على اشتراط اتحاد الناطق بالكلام لم يقع الطلاق والا وقع وقد علمت استحالة الوجه
الاول فكيف يبنى عليه حكم شرعي فتامله انتهى قلت تاملته فوجدته محض تقول على الاسنوي فانه لم يقل بذلك في كتابه المذكور اصلا وهذه
عبارته قال بعد ان ذكر المسئلة وصحح عدم اشتراط ذلك في الكلام ومن فروعها ما اذا كان له وكيلان باعتاق عبد او وقفه او غير ذلك فاتفقا

ولا يتاتى الا في ضمن اسمين او في فعل واسم ايضاح الاسم كلمة معناها مستقل غير مقترن باحد الازمنة الثلثة

واتفقا على ان يقول احدهما مثلا هذا او يقول الثاني حر او لا استحضر فيها الان نقلا انتهى كلامه في الكوكب الدري بنصه ومنه نقلت فاين ملفقه
عن بناء الحكم الشرعي على المسئلة وهل هذا الا تشنيع بحت ولا يتاتى اي لا يحصل الكلام الا في ضمن اسمين ولهما اربع صور مبتدا وخبر كزيد قائم
ومبتدا وفاعل او نائب سد امسد الخبر نحو اقائم الزيدان وما مضروب العمران واسم فعل وفاعل نحو هيهات العقيق ملفوظين كان الاسمان كما ذكر
او مقدرين كنعم في جواب ازيد قائم او احدهما مقدرا كزيد في جواب من ذا او في ضمن فعل واسم هو فاعله او نايب عنه كقام زيد وضرب عمرو ملفوظين
كانا كما ذكر او مقدرين كنعم في جواب اقام زيد او احدهما مقدرا نحو بلى زيد في جواب لم يقم احد اي لا يتحقق هذا العام الا في ضمن هذين الخاصين
قال بعض المحققين ولا نسب حمل في بمعنى من ووجه عدم تاتي الكلام الا فيما ذكر ان التركيب العقلي الثنائي بين الثلثة الاقسام لا يعدوا اقساما
ستة اسمان وفعلان وحرفان واسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف والكلام لا بد له من الاسناد وهو لا بد له من المسند والمسند اليه
وهما لا يتحققان الا في اسمين ليكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه او في فعل واسم ليكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه واما
الاقسام الباقية ففي الفعلين المسند اليه مفقود وكذا في الفعل والحرف وفي الحرفين المسند والمسند اليه كلاهما مفقود وفي الاسم والحرف
احدهما مفقود اذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند اليه وان جعلته مسندا اليه فلا مسند واما نحو يا زيد فالمسند فيه مقدر اي ادعو خلافا
لابي علي حيث جعل ذلك كلاما وذهب ابن طلحة الى ان الكلمة الواحدة وجودا وتقديرا قد تكون كلاما اذا قامت مقام الكلام وجعل
من ذلك نعم ولا في الجواب وهو خلاف المشهور والصحيح ما مر فعلم ان مدار الكلام على المسند والمسند اليه وان تاتى من اكثر منهما وله اربع صور
جملتان ما شرط وجزاء نحو ان قام زيد قمت او قسم وجوابه نحو احلف بالله لزيد قائم وفعل واسمان نحو كان زيد قائما او ثلثة نحو علمت
زيدا فاضلا او اربعة نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا فصورتا لتاليف الكلام ستة تنبيهات الاول ينقسم الكلام الى خبر وانشاء لانه
ان احتمل التصديق والتكذيب كان خبرا والا فانشاء والاصح انحصاره فيهما كما عليه الحذاق من النحاة وغيرهم واهل البيان قاطبة وذهب
كثير الى انقسامه الى خبر وطلب وانشاء قالوا لان الكلام اما ان يحتمل التصديق والتكذيب او لا الاول الخبر الثاني ان اقترن معناه بلفظه
فهو الانشاء وان لم يقترن بل تاخر عنه فهو الطلب والمحققون على دخول الطلب في الانشاء وان معنى اضرب مثلا وهو طلب الضرب
مقترن بلفظه واما الضرب الذي يوجد بعد ذلك فهو متعلق الطلب لا نفسه قال بعض المحققين ونعم ما قال الحق ان محل
الخلاف بين من ثنى القسمة وثلثها لفظيا فمن ثنيها جعل لفظ الطلب اذ قال ان الكلام خبر وطلب كابن مالك في الكافية ولفظ الانشاء
ان قال انه خبر وانشاء لمعنى واحد وهو ما لا يحتمل التصديق والتكذيب غير ان له قسمين متخالفين ما يتاخر وجود معناه عن وجود لفظه
وما يقارن وجود معناه وجود لفظه ومن ثلثها جعل لفظ الطلب اسما للقسم الاول من ذلك المعنى ولفظ الانشاء للقسم الثاني منه
انتهى الثاني الخلاف المشهور عند النظار في كون الخبر والطلب بديهيين فلا يحتاجان الى التعريف ولا فيحتاجان اليه جار في الكلام
لان بداهة الاخص تستلزم بداهة الاعم وقد نقل الخلاف في الكلام بحدام لا بعض كبار الائمة حكاه بعض المتاخرين هذا ايضاح لكل واحد
من الكلم الثلث بحده وبعض خواص الاسم والفعل وما يعرف به الحرف الاسم كلمة معناها مستقل بالمفهومية اي لا يحتاج في تعقله
والدلالة عليه بها الى ضم ضميمة فقوله كلمة شامل للكلم الثلث وقوله معناها مستقل مخرج للحرف فان معناه غير مستقل كما سياتي في
حده عن قريب ان شاء الله وقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال والمستقبل مخرج للفعل فانه مقترن باحدها كما سياتي
والمراد بعدم الاقتران كونه بحسب الوضع الاول لتدخل اسماء الافعال نحو رويد وهيهات لانها دوال على المعنى المستقل هو الحدث
غير مقترن في الوضع الاول لان الوضع الاول لها النقل الحدث فهذا المعنى المستقل موجود في الوضع الاول غير مقترن ودخل نحو يزيد وتشكر
علمين لان معناهما العلمي غير مقترن بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة نحو عسى وكاد لان معانيها مستقلة مقترنة في الوضع
الاول وهو الوضع الفعلي لها فانها فيه موضوعة لهذا الحدث والزمان ويخرج عنه المضارع المشترك بين الحال والاستقبال على راي ايضا
لانه في الوضع الاول لاحد الزمانين معينا واللبس انما حصل عند السامع بالاشتراك وكذا يخرج اسماء الفاعل والمفعول لانهما وان كانا
لا يعملان الا مع اشتراط الحال او الاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عملها العارض لا مدلولها بحسب الوضع الاول وكذا نحو القتل والضرب
فانه وان وجب وقوعه في احد الازمنة الثلثة معينا في نفس الامر لكن ذلك الزمان المعين لا يدل عليه المصدر بحسب الوضع واما نحو الصبوح
والغبوق فلم يقترن بزمان معين من الازمنة المذكورة وان اقترن بالزمان لان معناهما يصلح لان يقع ماضيا او حالا او مستقبلا وبهذا
يحتاج الى تجديد صيغة لافادة احدها كاصطبح ويصطبح ولا ينتقض الحد بلفظ الماضي والمستقبل لانهما يدلان على نفس الزمان والزمان
غير مقترن بزمان فاذا اريد بهما الفعل الذي انقضى والذي لم يات فالمعنى ماض زمانه ومستقبل زمانه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه فتوهم انه لم ولو سلم انه لم فالماضي حدث له العدم بعد الوجود والمستقبل حدث معدوم له انتظار الوجود وليس في مدلول شيء منهما زمان

معنى

معين بل الزمان المعين من لوازم تحققها كالمصادر ولما حد الاسم اخذ بذكر بعض خواصه ليزداد الطالب معرفة به فقال ويختص الاسم بالجر
اي بدخوله عليه لانه من خواصه وهو الكسرة التي يجلبها العامل في اخره سواء كان عامله حرفا او مضافا وخاصة الشئ اصطلاحا ما يوجد في الشئ
ولا يوجد في غيره فان وجدت في جميع افراده فهي خاصة شاملة ثم ان لم يوجد في شئ من اغياره فهي خاصة حقيقية والا فاضافية هذا هو المشهود
قال بعض المحققين من شراح الكافية خاصة الشئ عند النحاة ما لا توجد بدون ذلك ويوجد ذلك الشئ بدونها صرح به المص في شرح المنظومة
وغيره وما اشتمل من جواز شمولها لجميع افراد الشئ فهو عند المنطقي انتهى واما الحد فهو المعرف الجامع المانع سواء دل على مجرد المهية كالحيوان
الناطق في تعريف الانسان ويختص عند المنطقي باسم الحد ام لا كالحيوان الضاحك في تعريفه ويسمى عنده رسما فان قلت الذي يسبق الى الفهم
من اختصاص شئ باخر هو كونه مقصودا على الاخر لان معناه كونه بحيث يختص الاخر ولا يعمه وغيره فكان عليه ان يقول ويختص الجر بالاسم
قلت الاصل في لفظ الخصوص وما يتفرع منه ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه بمعنى ان له الخاصة فيقال اختص المال بزيد اي المال له دون
غيره وذلك كما لو قلنا ويختص الجر بالاسم وهذا هو الاستعمال العربي الذي يسبق الى الفهم لكن شاع في العرف ادخال الباء على المقصور بالنحاة
كما استعمله المص وذلك اما بناء على جعل التخصيص مجازا عن التميز مشهورا في العرف او على تضمين معنى التميز والافتراق فيلاحظ المعنيان وحاصله
يرجع الى ملاحظة معنى التميز لان تخصيص شئ بشئ في قوة تميز الاخر به وهو الانسب بمثل هذا المقام كما لا يخفى وابى بعضهم الا هذا الاستعمال
وشدد النكير على من خالفه قيل وانما اختص الاسم بالجر لكونه اثر حرف الجر وهو من خواص الاسم فكذا الجر والا لزم تخلف الاثر عن المؤثر قال الفاضل
الهندي وفيه نظر ووجهه انه لا يلزم من اختصاص المؤثر اختصاص الاثر فان الاثر قد يثبت بمؤثرات شتى الا ترى ان من خواص الفعل واثرها
وهو النصب لا يختص الفعل به بل يدخل في الاسم بمؤثر اخر واجيب بان ذلك فيما اذا كان للاثر مؤثرات شتى كالنصب اما اذا كان له مؤثر خاص
فلا وهو ههنا كذلك اذ ليس للجر مؤثر سوى حرف الجر وهو بناء على ان العامل في المضاف اليه حرف الجر مقدرا والاصح خلافه كما سيأتي وحسن ما
قيل في تعليله ان الاسم اصل في الاعراب والمضارع فرع فحط اعراب الفرع عن اعراب الاصل بجعل ما هو اصل البناء اعرابا فيه وهو الجزم
ومنع الجر عنه لئلا يزيد اعراب الفرع على الثلاثة ويختص بدخول اللام الساكنة المسبوقة بهمزة الوصل ويعبر عنها بال فخرج نحو لام الامر
وجواب القسم وجواب لو ولولا لدخولهن على الفعل والمراد باللام المذكورة اللام المعرفة اذ هي المتبادرة عند الاطلاق حتى اذا اريد غيرها
قيدت فيقال الموصولة او الزائدة قيل وانما اختص بها لانها موضوعة لتعريف الذات والموضوع للذات هو الاسم وفيه نظر ويجوز ان يراد باللام
ما هو اعم من المعرفة ليدخل الموصولة والزائدة ويحمل دخولها على المضارع كاليجدع في قوله الى ربه صوت الحمار اليجدع على انه ضرورة خلافا
للاخفش وبعض الكوفيين وابن مالك فتدبر وفي تعبيره بالام اشارة الى اختياره مذهب سيبويه فيما اشتهر عنه ان اداة التعريف هي اللام
وحدها وسيأتي تفصيل الاقوال فيها ان شاء الله تعالى ويختص بدخول التنوين عليه وهو في الاصل مصدر نونت الكلمة اذا الحقتها نونا
ثم غلب على نون تثبت لفظا لا خطا استغناء عنها بتكرار الحركة فخرج بقولنا لا خطا ساير النونات الزائدة ساكنة كانت او غيرها لثبوتها
خطا وهذا الحد احسن الحدود واخصرها كما قيل وانواعه ستة على المشهور والمختص بالاسم منها اربعة الاول تنوين التمكين وهو اللاحق
للاسم المعرب المنصرف ما عدا الجمع بالف وتاء والجمع غير المنصرف اعلاما بابقائه على اصله بحيث لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف
ويسمى تنوين الامكنية ايضا وتنوين الصرف وذلك كزيد ورجل ورجال الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين
معرفتها ونكرتها ويقع سماعا في باب اسم الفعل كصه ومه وايه وقياسا في العلم المختوم بويه كسيبويه وسيبويه اخر وزعم بعضهم ان تنوين
رجل للتنكير ورده ابن الحاجب ببقائه بعد جعله علما قال الرضي واما انا فلا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معا فرب حرف
يفيد فايدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا سميت بالاسم تمحضت للتمكين انتهى وعلى هذا
يكون تنوين التنكير المختص بالصوت واسم الفعل هو المتمحض للدلالة على التنكير كما قاله بعضهم الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق للجمع بالف
وتاء نحو مسلمات جعل في مقابلة النون في جمع المذكر السالم اذ ليس للتمكين والا لما ثبت مع التسمية بكعرفات وتنوين التمكين لا يجامع العلتين
ولا للتنكير لانه انما يلحق المبنيات كما مر ولا عوضا عن المضاف اليه اذ لا اضافة ولا عن الفتحة نصبا كما قيل والا لم يوجد في الرفع والجر على ان الفتحة
قد عوضت عنها الكسرة فما هذا العوض الثاني فتعين كونه للمقابلة وهو معنى مناسب يمكن اعتباره الرابع تنوين العوض وهو اللاحق للاسم
عوضا عن حرف اصلي او زايد او مضاف اليه مفردا او جملة فالاول كجوار وغواش فالتنوين فيهما عوض عن الياء المحذوف على الصحيح وهو مذهب
سيبويه والجمهور لا عن ضمة الياء وفتحها النايبة عن الكسرة خلافا للمبرد ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد الحذف مثل سلام وكلام
عند قطع النظر عن المحذوف خلافا للاخفش والثاني كجندل فان تنوينه عوض عن الالف في جنادل قاله ابن مالك قال ابن هشام والذي يظهر
انه للصرف ولهذا يجر بالكسرة الثالث تنوين كل وبعض واي اذا حذف المضاف اليها نحو وكل في فلك فضلنا بعضهم على بعض اياما تدعو فله

فله الاسماء الحسنى والمحققون على ان التنوين في ذلك للتمكين رجع لزوال الاضافة التي كانت تعارضه الرابع اللاحق لاذ في نحو وانتم حينئذ
تنظرون اي حين اذ بلغت الروح الحلقوم فحذفت الجملة المضاف اليها تخفيفا وعوض عنها التنوين وكسرت الذال للساكنين وقال الاخفش
هو للتمكين والكسرة اعراب بالمضاف اليه وانما اختص الاسم بهذه الاقسام الاربعة من التنوين لانها لمعان لا توجد الا فيه واما النوعان
الاخران فاحدهما تنوين الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلا من حروف الاطلاق وهو الالف والواو والياء في انشاد كثير من بني تميم
كقوله وقولي ان اصبت لقد اصابا وكذا الاعاريض المصرعة والمقفات كقوله قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان وقوله قفا نبك من ذكرى حبيب
ومنزل والفرق بين التقفية والتصريع ان التقفية على المشهور جعل العروض الموافق للضرب في الزنة موافقا له في الروي والتصريع جعل
العروض الذي حقه ان يخالف الضرب في الوزن موافقا له فيه والعروض اسم لاخر جزء في النصف الاول من البيت والضرب اسم لاخر جزء
من البيت والروي هو الحرف الذي تعزى اليه القصيدة واما القافية فالمختار عندهم من اقوال سبعة انها عبارة عن المتحرك قبل الساكنين
الى اخر البيت وعما بينهما ايضا ان كان كما قرر في محله وظاهر كلام جماعة ان هذا التنوين محصل للترنم وبه صرح ابن يعيش زاعما
ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن وتبعه السيد في شرح اللباب فقال هذا التنوين يستعمل في القوافي للتطريب
وذلك لان حرف العلة مدة في الحلق فاذا ابدل عنها التنوين حصل الترنم لان الترنم غنة في الخيشوم انتهى وعلى هذا يكون تسميته
بتنوين الترنم حقيقة والمحققون على انه جئ به لقطع الترنم الحاصل من حرف الاطلاق لقبوله لمد الصوت بها فاذا انشدوا ولم يترنموا
جاؤا بالنون بدلا منه لقطعه فعلى هذا يكون تسميته اما مجازا من باب الحذف اي تنوين ترك الترنم او من باب التضاد كقولهم داود القياسي
وفي الحديث القدرية مجوس هذه الامة وداود ينفي القياس والقدرية ينفون القدرة ويقولون الامر انف قاله ابن عقيل وهو مبني
على ان القدرية طايفة ينكرون ان الله قدر الاشياء في القدم وقد انقرضوا وصار القدرية لقبا للمعتزلة لاسنادهم افعال العباد
الى انفسهم واثباتهم القدرة فيها لهم فقول ابن هشام في حواشي التسهيل ان قول ابن عقيل ليس بشئ لان القدرية اثبتوا القدرة لانفسهم
مبني على الثاني وكلام ابن عقيل على الاول نبه عليه التقي الشمني في حاشية المغني الثاني تنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة
اي التي اخرها ساكن ليس حرف مد كقوله كان فقير امعد ما قال وان وكذا الاعاريض المصرعة كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن
وسمي غاليا من الغلو اما لقلة وقوعه في الكلام او لتجاوزه حد الوزن وفائدته الفرق بين الوقف والوصل فاذا جئ به اذن بالوقف
وجعله ابن يعيش عن نوع الترنم والذي يصح ان تسمية هذين القسمين تنوينا مجاز لعدم اختصاصهما بالاسم ومجامعتهما ال وثبوتهما
خطا ووقفا وحذفهما في الوصل نص عليه ابن مالك في التحفة وزاد بعضهم تنوين الضرورة وهو اللاحق بما لا ينصرف كقوله
ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة وللمنادى المضموم كقوله سلام الله يا مطر عليها وتنوين الشذوذ كقول بعضهم هؤلاء قومك
حكاه ابو زيد وتنوين الحكاية مثل ان تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فتحكيه بتنوينه وجعل ابن الخباز كلا من تنوين ما لا ينصرف وتنوين المنادى
قسما براسه فيكون الاقسام على هذا عشرة ونظمها بعضهم فقال اقسام تنوينهم عشر عليك بها فان تقسيمها من خير ما حرزا
مكن وعوض وقابل والمنكر زد رنم واحد واضطر غال وما همزا ويختص بالنداء بالمد مع كسر النون وضمها وهو دعاء
الكلمة بحرف نائب عن ادعو كيا زيد ويا فل بمعنى يا رجل قيل وانما اختص به لان المنادى مفعول به والمفعول به لا يكون الا اسما قيل
فكان الاولى ان يخص بمطلق المفعول به لا بخصوص النداء واجيب بان تلك الخاصة خفية لا يدركها المبتدي بخلاف النداء والمقصود
من ذكر الخواص تقريب الفهم من المبتدي والا فالحد مغن عنها تنبيه اذا ولي يا ما ليس بمنادى كالفعل في الا يا اسجدوا وقوله الا يا
اسقياني قبل غارة سنجال والحرف في يا ليتني كنت معهم يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة والجملة الاسمية كقوله يا لعنة الله والاقوام
كلهم والصالحين على سمعان من جار وقيل هي للنداء والمنادى محذوف وقيل هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم الاجحاف بحذف الجملة كلها
وقال ابن مالك ان وليها دعاء كهذا البيت او امر كتلك الاية فهي للنداء لكثرة وقوع النداء قبلهما نحو يا ادم اسكن يا نوح اهبط ونحو يا
مالك ليقض علينا والا فهي للتنبيه قاله ابن هشام في المغني ويختص بالتثنية والجمع لان فيهما معنى النعت والنعت من خواص الاسم
لان المراد منه اختصاص المنعوت ليفيد الاخبار عنه والفعل والحرف لا يخبر عنهما فلا يصح نعتهما وهذا التعليل احسن من غيره
واما نحو يضربان ويضربون فالتثنية والجمع انما وردا على الضمير الذي هو الاسم لا الفعل وقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب
اضرب وقوله تعالى رب ارجعون على تاويل ارجعني ارجعني ارجعني فليس الاول تثنية ولا الثاني جمعا اذ التثنية ضم مفرد الى مثله في اللفظ
غيره في المعنى والجمع ضم مثليه او اكثر في اللفظ غيره في المعنى واضربا وارجعون بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم شئ الى مثله في اللفظ
والمعنى للتاكيد والتقرير والغالب في التاكيد ان يذكر بلفظين فصاعدا لكنهم اختصروا في بعض المواضع باجرائه مجرى المثنى والمجموع

والفعل كلمة معناه مستقل مقترن باحدها ويختص بلم وبقد والحرف كلمة معناها غير مستقل

لتشابههما من حيث ان التاكيد اللفظي ايضا ضم شئ الى مثله في اللفظ وان كان اياه في المعنى ايضا فقوله اضرب اعنقه مثل لبيك وسعديك وقوله فارجع البصر كرتين في كون اللفظ في صورة المثنى وليس به قال الرضي تنبيه كتب المص في الهامش وجعل بعضهم التصغير ايضا من خواصه واورد عليه ما احيسنه ودفع بانه شاذ انتهى قلت ومثله قول الشاعر يا ما اميلح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر قال ابن هشام في المغني لم يسمع تصغير افعل في التعجب الا في احسن واملح ذكره الجوهري ولكن النحويين مع هذا قاسوه حملا له على افعل التفضيل لشبهه به وزنا واصلا او افادة للمبالغة ولم يحك ابن مالك اقتياسه الا عن ابن كيسان وليس كذلك قال ابو بكر بن الانباري ولا يقال الا لمن صغر سنه انتهى قيل وهو مما اقيم فيه الفعل مقام المصدر للدلالة عليه بلفظه وقيل ان التصغير راجع الى المتعجب منه اي هن مليحات على معنى الشفقة نحو يا بني فهو مما وضع في غير موضعه كتاء قامت هند وقيل انه راجع الى ما لانها واقعة على السبب الخفي والتصغير يناسب الخفا لكن لما لم يمكن تصغيرها جعلوا علامة التصغير في فعل التعجب الذي هو خبرها والفعل كلمة معناها مستقل بالمفهومية اي لا يحتاج في تعقله والدلالة عليه بها الى ضم ضميمة كما قلنا في الاسم واعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان الحدث الذي هو المصدر والزمان والنسبة الى الفاعل وهي نسبة حكمية ملحوظة من حيث انها حالة بين طرفيها والة لتعرف حالهما مرتبطا احدهما بالاخر ولا خفاء في ان هذه النسبة معنى حرفي لا يستقل بالمفهومية والمراد باستقلال معنى الفعل ليس تلك النسبة ووصف المعنى بالاقتران بالزمان يعين كون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فقوله كلمة شامل للكلمات الثلث وقوله معناها مستقل مخرج للحرف وقوله مقترن باحدها اي باحد الازمنة الثلثة مقدم ذكرها مخرج للاسم لانه غير مقترن كما مر والمراد بالاقتران باحدها اقترانه بحسب الوضع الاول ليخرج الاسماء الافعال ويدخل الافعال المنسلخة لاقترانها بالزمان بحسب الوضع الاول كما مر بيانه ويختص الفعل بقد الحرفية اذا كان متصرفا خبريا مثبتا مجردا عن ناصب وجازم وحرف تنفيس نحو قد يقوم وهي معه كالجزء فلا يفصل منه بشئ الا بالقسم كقوله فقد والله بين لي عنائي وسمع قد لعمري بت ساحرا وقد يحذف ما بعدها لدليل كقول النابغة ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي وكان قد زالت وانما اختص بها لانها المعان لا تصلح الا له وهي ستة احدها تقريب الماضي من الحال نحو قد قامت الصلوة الثاني التحقيق نحو قد يعلم الله الثالث التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وسياتي مزيد كلام على هذه المعاني في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى الرابع النفي حكى ابن سيده قد كنت في خير فتعرفه بنصب تعرف واليه اشار في التسهيل بقوله وربما نفي بقد فنصب الجواب بعدها قال ابن هشام وهو غريب وحمله على خلاف ذلك الخامس التكثير كقوله قد اترك القرن مصفرا اناملة كان اثوابه مجت بفرصاد والاحسن الاستشهاد على ذلك ببيت العروض قد اشهد الغارة الشعواء تحملني جرداء معروقة اللحيين سرحوب السادس التوقع نحو قد يقدم المسافر وهو مع المضارع واضح واما مع الماضي فاثبته الاكثرون قال الخليل يقال قد فعل لقوم ينتظرون الخبر ويختص بلم لانها لنفي الفعل وهو معنى لا يتصور الا فيه وهي مختصة بالمضارع كما سياتي والحرف كلمة معناها غير مستقل بالمفهومية اي يحتاج في تعقله والدلالة عليه بها الى ضم ضميمة لانه انما يكون ملحوظا باعتبار انه الة للغير فيحتاج الى ملاحظة الغير من حيث انه متبوع له فلا يكون مستقلا كالابتداء الذي هو مدلول من في قولك سرت من البصرة فانه لا يتصور ولا يتميز الا بذكر السير والبصرة ولا يتعقل الا بتعقلها وقس على ذلك ساير معاني الحروف واما الابتداء الذي هو مدلول لفظ الابتداء فهو معنى مستقل ملحوظ للعقل بالذات يمكننا ان نحكم عليه وبه ولا يرد الاسماء الموضوعة للنسب لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية هذا وتحقيق المقام يتوقف على تمهيد مقدمات احديها ان وضع الحروف كلها من وضع العام الموضوع له خاص وان وضع الاسماء الموضوعة للنسب انما هو من قبيل وضع العام الموضوع له عام الثانية ان النسبة بين الامرين انما يتعقل بتعقلها ان عاما فعاما وان خاصا فخاصا غاية ان افراد النسب ليست الا حصصها اذ لا افراد حقيقية اذ مفهوم الكلية والجزئية مخصوص بالمعاني المستقلة الثالثة ان مدار كون مدلول اللفظ مستقلا بالمفهومية منه على احد امرين اما ان يكون ملحوظا بالذات لتعرف احوال الا بالتبع بان يكون الة لملاحظة ما هو حالة من احوالة او بان يكون اللفظ الدال عليه كافيا في احضاره في الذهن بحيث لا يتوقف على ذكر ضميمة وان لوحظ بالتبع اذا تمهد هذا فنقول انما كانت مدلولات الحروف غير مستقلة بالمفهومية لانها لما كانت بموجب المقدمة الاولى موضوعة لنسب جزئية توقف تعقلها بمقتضى المقدمة الثانية على تعقل متعلقاتها المعينة ثم لما كان تعقلها الة لملاحظة تلك المتعلقات ولم تكف الفاظ الحروف في احضارها في الذهن بل لا بد معها من الضمائم وهي الالفاظ الدالة عليها لم يكن مدلولاتها بمقتضى المقدمة الثالثة مستقلة بالمفهومية منها بخلاف مدلولات الاسماء الموضوعة للنسب فانها لما كانت موضوعة لنسب كلية يكفي في تعقلها تعقل متعلقاتها اجمالا وكانت هي كافية في احضار تلك المتعلقات كانت مدلولاتها مستقلة بالمفهومية لكن لما

كانت

ولا مقترن باحدها ويعرف بعدم قبول شئ من خواص اخويه تقسيم الاسم ان وضع لذات فاسم عين كزيد او لحدث فاسم معنى كضرب او لمنسوب اليه حدث فمشتق كضارب وايضا ان وضع لشئ بعينه فمعرفة

كانت لا تستعمل في مفهوماتها الا مضافة الى متعلقات مخصوصة لانه الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات فاندفع ما يتوهم من اختلال حد الاسم بها جمعا وحد الحرف منعا فقوله كلمة شامل للكلمات الثلاث وما بعده مخرج للاسم والفعل وقوله ولا مقترن باحدها قيد لتحقيق ماهية الحرف لا للاحتراز به عن شئ ولا يجب في القيد ان يكون للاحتراز بل قد يكون لتحقيق الماهية او للايضاح وقال ابن الخباز في شرح الدرة الالفية لابن معط وارى انه لا يحتاج في الحقيقة الى حد الحرف لانه كلمة محصورة ويعرف اي يتميز الحرف بعدم قبول شئ من خواص اخويه الاسم والفعل المذكورة وغيرها وانما ميزه بذلك مع ان الحد مغن عنه تسهيلا على المبتدي وتفهيما لان حد الحرف مما طال فيه المحققون الكلام واضطربت فيه اراء الائمة الاعلام ونحن بحمد الله قد اتينا بلباب التحقيق فعليك بالتمسك به فانه بذلك حقيق تنبيه قال ابن الخباز في شرح الدرة ما معناه ان تميز الحرف بعدم قبوله شيئا من خواص اخويه ردي لانه يتوقف معرفة الحرف على معرفة تلك الخواص ومنها ما هو حرف فيلزم الدور واجيب بان توقف معرفة الحرف على تلك الخواص انما هو من حيث انها علامات واما توقفها عليه فمن حيث انها حرف فاختلفت الجهة فلا دور وهذا تقسيم للاسم من تقسيم الكلي الى جزئياته وهو ان يضم اليه قيود متباينة او متغايرة فقط ليحصل من انضمام كل قيد اليه قسم منه الاسم ان وضع لذات اي معنى قائم بنفسه بقرينة مقابله فاسم عين وقد يقال اسم شخص وهما بمعنى والاول اشهر كزيد ورجل او وضع لحدث اي معنى قائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر فاسم معنى كضرب وقول بعضهم ان العين يطلق على المعنى نحو عين اليقين وعين الربا فكيف يجعل قسيما للمعنى ليس بشئ لان العين مشترك بين الشخص والحقيقة تنبيه المراد بالقيام بالغير كونه ناعتا له اي بحيث يصح ان يشتق منه اسم محمول عليه كالضارب من الضرب او كونه حاصلا في الغير ومختصا به بحيث تكون الاشارة الى احدهما اشارة الى الاخر تحقيقا كالضرب في الضارب او تقديرا كالاصوات القائمة بالاجسام والعلوم والمعارف القائمة بالمجردات والصفات القائمة بالمجردات والصفات القائمة بذاته تعالى فان شيئا من هذه الامور سوى الاجسام غير مشار اليه بحسب الحس لكن كل واحد منها بحالة لو امكن الاشارة اليه حسا لكانت الاشارة اليه عين الاشارة الى ما حل فيه ان كان محلا لشئ وعين الاشارة الى محله ان كان حالا في محله واما تفسيره بالتبعية في التحيز فينتقض بصفات الباري تعالى وصفات المجردات بل بالصفات الاعتبارية للمتحيزات كذا قرره بعض المحققين فتامله او وضع لمنسوب اليه حدث نسبة تقييدية فمشتق وهو اعني المنسوب اليه الحدث اما ان يكون ذاتا ما اي مبهمة لا تعين لها اصلا ويسمونه صفة وهو اما ان ينسب اليه الحدث على الوجه الحدوث وهو اسم الفاعل كضارب او على وجه الثبوت وهو الصفة المشبهة كحسن او وقوعه عليه وهو اسم المفعول كمضروب او زيادة موصوفة على غيره فيه وهو اسم التفضيل كافضل واما ان يكون ذاتا متعينة باعتبار ما اي بعينه كونه زمانا للحدث وهو اسم الزمان او كونه مكانا له وهو اسم المكان او كونه الة لحصوله وهو اسم الالة وانما قلنا انه متعين في هذه الثلثة باعتبار دون الصفات لان معنى مقام مثلا مكان فيه القيام بخلاف القائم فان معناه ذات ما له القيام كذا قرره غير واحد من المحققين فتدبره والمراد بالذات هنا ما يستقل بالمفهومية لا ما يقوم بنفسه ليدخل نحو مفهوم ومضمر مما يقوم بغيره من المشتقات وايضا مصدر اض اذا رجع وهي كلمة لا تستعمل الا مع شيئين بينهما توافق ويمكن استغناء كل منهما عن الاخر فخرج بالشيئين نحو جاء زيد ايضا مقتصرا عليه لفظا وتقديرا وبالتوافق نحو جاء ومات ايضا وبامكان الاستغناء نحو اختصم زيد وعمرو ايضا فلا يقال في شئ من ذلك وهو مفعول مطلق حذف عامله سماعا كما نقل او حال حذف عاملها وصاحبها اي وارجع الى تقسيم الاسم رجوعا او اقول راجعا الاسم ان وضع لشئ بعينه فمعرفة والمراد ليستعمل في شئ بعينه وليس المراد التعيين الشخصي بل التعيين بوجه ما وقيد الحيثية مراد اي ليستعمل في شئ بعينه من حيث انه بعينه وحاصله الاشارة الى معين عند السامع من حيث هو معين بوجه ما وبهذا يخرج النكرات عن التعريف لان معانيها وان وجب تعينها عند السامع لكن ليس في اللفظ اشارة اليه بخلاف الضماير الراجعة اليها فان فيها اشارة الى ذلك التعين وكذا المعرف بلام العهد اذا كان المعهود منكرا كما في قوله تعالى ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول فان الاول نكرة والثاني معرفة ولا فرق بينهما الا بما ذكرنا من الاشارة وعدمها ثم الشئ المذكور في التعريف اعم مما وضع له اللفظ كما في الاعلام ومما وضع لما يصدق عليه كساير المعارف وهذا مبني على ما اشتهر من ان المعتبر في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع سواء كان معينا في الوضع ام لا ليندرج فيه الاعلام الشخصية وغيرها من المضمرات والمبهمات وساير المعارف فان لفظ انا مثلا لا يستعمل الا في شخص اذ لا يصح ان يقال انا ويراد به متكلم لا بعينه وليست موضوعة لواحد منها والا لكانت في غيره مجازا ولا لكل واحد منها والا لكانت مشتركة موضوعة اوضاعا بعدد افراد المتكلم وهو باطل اتفاقا اذ لا يمكن ان يتصور واضع اللغة اصطلاحا كل واحدة من المخصوصات

التي يطلق عليها اللفظ انا فوجب ان يكون موضوعة لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد ويكون الغرض عن وضعها له استعمالها في افراده المعينة دونه وقس عليه ساير المعارف سوى العلم ولهذا صرح العلامة التفتازاني انما سوى العلم انما وضع لمعان كلية لتستعمل في افرادها المعينة هذا هو المشهور عن اهل العربية ونسب الى الجمهور ولكن انتقده بعض المتاخرين باستلزامه كون هذه الالفاظ الشايعة الاستعمال مجازات لا حقايق لها اذ لم تستعمل فيما وضعت هي لها من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلا وهذا مستبعد جدا كيف لو كانت كذلك لما اختلف ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز الحقيقة ولما احتاج من نفي الاستلزام الى ان يتمسك في ذلك بامثلة نادرة قال والحق ما افاده بعض المحققين من انها موضوعة لكل واحد من جزئيات تلك المفهومات الكلية وضعا واحدا عاما وتلك المفهومات جعلها الواضع آلة لملاحظتها عند الوضع فلا تستلزم الاشتراك ولا كونها مجازا في شيء منها ولا وجود المجاز بدون الحقيقة وتعريف المعرفة محمول على ظاهره فتفهم والمعارف على المشهور كلها سبعة بادخال المعرف بالنداء كما ذهب اليه ابن مالك واختاره المص ووجه الانحصار فيها ان التعيين المشار اليه في لفظ المعرفة اما ان يفيده جوهر اللفظ وهو العلم وهو اما جنسي ان كان الحاضر المعهود جنسا ومهية كاسامة او شخصي ان كان فردا منها كزيد او يفيده حرف وهو قسمان ما لا يحتاج الى القصد وهو معرف باللام وما يحتاج اليه وهو المعرف بالنداء او تفيده القرينة في الكلام وهو المضمر او تفيده الاشارة الحسية الى معنى وهو اسم الاشارة او تفيده الاشارة العقلية الى نسبة معلومة للسامع اما خبرية وهو الموصول اولا وهو الاضافة الى غير معين لا تفيده تعيينا فهو المضاف الى احد الخمسة الاول من المعارف العلم وهو ما وضع لمعين لا يتناول غيره فخرج بالمعين النكرة وبابعد بقية المعارف وهو نوعان كما عرفت شخصي وجنسي فالشخصي مسماه نوعان اولوا العلم كزيد وخرنق وما يؤلف كالقبائل كقرن والبلاد كعدن والخيل كلاحق والابل كشذقم والبقر كعرار والغنم كهيلة والكلاب كواشق وينقسم الى مرتجل وهو ما استعمل من اول الامر علما كسعاد وفقعس وموهب ومنقول وهو الغالب وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها ونقله اما من اسم عين كاسد وثور او اسم معنى كفضل وزيد او من مشتق اما وصف لفاعل كحارث وحاتم وحسن او لمفعول كمنصور ومحمد او غير ذلك وما وقع لابن معط في الفية من ان محمدا مرتجل حيث قال ثم الذي في الناس منه مفرد مرتجل مثاله محمد فمنه ظاهر واما من فعل اما ماض كشمر وكعسب او مضارع كيشكر وتغلب او امر كاصمت بقطع الهمزة ليدل على النقل علم لبرية معينة وقيل هو علم جنس لكل مكان قفر كاسامة وكسرت ميمه والمسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل كما قيل في شمس ابن مالك شمس بضم الشين واما من جملة اما فعلية كشاب قرناها او اسمية كزيد منطلق وليس بمسموع ولكنهم قاسوه ثم التقسيم الى مرتجل ومنقول هو راي الاكثرين وقيل الاعلام كلها منقولة ولا يضر جهل اصلها وقيل هو ظاهر مذهب سيبويه وقيل كلها مرتجلة وهو راي الزجاج والمرتجل عنده ما لم يقصد في وضعه النقل من محل اخر الى هذا وموافقتها للنكرات بالعرض لا بالقصد قالوا والتقسيم انما هو بالنسبة الى الاغلب والا فما هو علم بالغلبة لا منقول ولا مرتجل وينقسم ايضا الى المفرد كزيد وهند والى مركب وهو ثلثة انواع مركب اسنادي كبرق نحره وشاب قرناه وحكمه الحكاية كقوله كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تصر وتحلب ومزجي وهو كل اسمين جعلا اسما واحدا ونزل ثانيهما منزلة تاء التانيث فبني الاول على الفتح ما لم يكن اخره ياء فيبنى على السكون كبعلبك ومعديكرب واما الثاني فتعرب ما لم يكن اسم صوت كويه من سيبويه فيبنى على الكسر واضافي وهو الغالب وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله كعبد الله وابي سعيد وحكمه ان يجري الاول بحسب العوامل ويجر الثاني بالاضافة والعلم الجنسي مسماه ثلثة انواع اعيان لا تؤلف كالسباع والحشرات نحو اسامة وام عريط للاسد والعقرب واعيان تؤلف كهيان بن بيان للمجهول العين والنسب وابي المضا للفرس وامور معنوية كسبحان للتسبيح ويسار للميسرة وبرة للبرة وفجار للفجرة ثم العلم باعتبار ذاته شخصيا كان او جنسيا اما اسم وهو الذي لا يقصد به مدح ولا ذم كزيد وعمرو او لقب وهو ما يقصد به احدهما كالمصطفى والمرتضى وتاج الدين في المدح وقفة وبطة وعايذ الكلب في الذم او كنية وهو ما صدر باب او ام كابي الحسن وام كلثوم وابي المضا للفرس وام عريط للعقرب وزاد الرضي او ابن او بنت كابن آوى وبنت وردان قال والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تانف بان تخاطب باسمها وقد تعظمهم قول الشاعر قصدت با المحاسن كي اراه بشوق كاد يجذبني اليه فلما ان رايت رايت فردا ولم ار من بنيه ابنا لديه قال فلا خطا في الكنية ما دلت عليه من المعنى الاصلي وسلبه عن المكنى به وليجب بانه لعل مراد الرضي ره ان الكنية من حيث انها كنية لا يعظم المكنى بها الا مطلقا وافادتها للتعظيم فيما ذكر ليس من حيث انها كنية بل لخصوص المادة فلا اعتراض فليتامل وقال شعبان في الفية بكنية عظم وخبر في اللقب

وقيل في تبت يدا ابي لهب تهكم او لاحمرار في وجهه او لاسم عبد العزى وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين له كابي الحسن لامير المؤمنين علي ع وقد يكنى في الصغر تفألا لان يعيش حتى يصير له ولد اسمه ذلك كابي القاسم واذا اجتمع الاسم واللقب اخر اللقب عن الاسم غالبا لكون اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شيء من معنى النعت فلو اتي به اولا لاغنى عن الاسم فلم يجتمعا ومن غير الغالب قوله انا ابن مزيقياء عمرو وجدي ابوه منذر ماء السماء ولا ترتيب بين الكنية وغيرها ثم ان كان اللقب وما قبله مفردين اضيف الاسم الى اللقب نحو هذا زيد بطة وسعيد كرز على تاويل الاول بالمسمى والثاني بالاسم كانك قلت هذا صاحب هذا الاسم ولم يجز عند البصريين او جمهورهم في ذلك الا الاضافة واجاز الكوفيون فيه الاتباع والقطع بالرفع والنصب وهو اولى لقولهم هذا يحيى عينان واما اذا لم يكونا مفردين فلا بد من الاتباع سواء كانا مركبين نحو هذا عبد الله انف الناقة او احدهما مركبا نحو هذا زيد عايذ الكلب وهذا عبد الله بطة وصرح بعض المحققين بجواز الاضافة اذا كان مجرد الاسم مفردا تنبيه محل الاضافة في المفردين حيث لا مانع كان لم يكن الاسم مقرونا بال كالحارث قفة او كان اللقب وصفا في الاصل مقرونا بال كهرون الرشيد ومحمد المهدي فلا يضاف الاول الى الثاني نص على ذلك ابن خروف قاله في التصريح تتمة ومن العلم ما كني به عنه كفلان وفلانة فيجري مجرى المكنى عنه واسماء الايام عند الجمهور اعلام توهمت فيها الصفة فدخلت عليها ال للمح كالحارث والعباس ثم غلبت فصارت كالدبران فالسبت مشتق من معنى القطع والجمعة من معنى الاجتماع وباقيها من الواحد والثاني والثالث والرابع والخامس وذهب المبرد الى انها غير اعلام ولاماتها للتعريف فاذا زالت صارت نكرات والاول اصح واعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناه كقولك اين كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهي علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول اخر هو اللفظ قاله الرضي ولا يبطل التصغير العلمية سواء كان تصغير ترخيم او غيره وما قيل ان تصغير الترخيم يبطلها مردود بقول الشاعر وكان حريث في عطائي جاهدا يريد الحرث بن دعلة ولو كان منكرا لادخل عليه اللام قاله ابن جني قالوا وقد ينكر العلم وصوروا ذلك بوجهين احدهما ان يريد واحدا مسمى بكذا وجعل منه قولهم لا زيد كزيد بن ثابت والثاني ان يريد واحدا به الصفة كقولهم لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار او لكل مبطل محق قال بعض المحققين ان مدار التعريف هو الوضع فباستعمال العلم في احد هذين المعنيين وهو مجاز قطعا لم يخرج عن كونه معرفة فالقول بتنكيره مبني على المسامحة وهو حسن وقدم المص التمثيل للعلم بناء على انه اعرف المعارف وهو قول الصيمري وينسب الى سيبويه والكوفيين وفي ترتيبها اختلاف سياتي ذكره في اخر البحث انشاء الله تعالى والثاني من المعارف المعرف بالاداة نحو الرجل وكونها ال كهل مذهب الخليل والهمزة عنده اصلية قطعية حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال وصححه ابن مالك ونقل عن سيبويه ما يوافقه في كونها ال ايضا لكن يخالفه في اصالة الهمزة فهي عنده زايدة معتد بها في الوضع والمشهور عنه انها اللام وحدها والهمزة وصلية جلبت قبلها لتعذر الابتداء بالساكن وفتحت مع ان الاصل في همزات الوصل الكسر لكثرة الاستعمال ونقل ابو حيان هذا القول عن جميع النحويين الا ابن كيسان وعزاه صاحب البسيط الى المحققين وتظهر فايدة الخلاف في نحو قام القوم فعلى الاول حذفت الهمزة لتحرك ما قبلها وعلى الثاني لم تكن ثم همزة حتى يقال انها خففت بل لم يؤت بها لعدم الحاجة لتحرك ما قبل اللام وذهب المبرد الى ان اداة التعريف هي الهمزة وحدها وجلبت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام فائدة قال المرادي في الجنى اعلم ان من جعل حرف التعريف ثنائيا وهمزة اصلية عبر عنه بال ولا يحسن ان يقول الالف واللام كما لا يقول في قد القاف والدال وكذلك ذكر عن الخليل قال ابن جني كان يقول ال ولا يقول الالف واللام ومن جعله اللام وحدها عبر باللام كما فعل المتاخرون ومن جعله ثنائيا وهمزته همزة وصل زايدة فله ان يقول ال وان يقول الالف واللام فله التعبير بالامرين والاول اقيس انتهى وهي على كل قول اما جنسية او عهدية او زايدة فالجنسية ان خلفها كل من دون تجوز نحو ان الانسان لفي خسر فهي لشمول الافراد وان خلفها بتجوز نحو انت الرجل ادبا فهي لشمول خصايص الجنس مبالغة وان لم يخلفها كل نحو جعلنا من الماء كل شيء حي فهي لبيان الحقيقة والعهدية اما ان يكون مصحوبها معهودا ذكريا نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ونحو فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة او معهودا حضوريا نحو اليوم اكملت لكم دينكم او معهودا ذهنيا نحو اذ يبايعونك تحت الشجرة والزايدة نوعان لازمة وغير لازمة فالاولى كالتي في الاسماء الموصولة على القول بان تعريفها بالصلة وكالواقعة في الاعلام بشرط مقارنتها لنقلها كالنضر والنعمان واللات والعزى او لارتجالها كالسموأل او لغلبتها على بعض من هي له في الاصل كالبيت للكعبة والمدينة لطيبة والنجم للثريا وهذه في الاصل للعهد الذهني تنبيه ال في البتة غير لازمة كما يشعر به ما في الصحاح حيث قال لا افعله بتة ولا افعله البتة لكل امر لا رجعة فيه ونصبه على المصدر وكذا في العباب للصغاني والقاموس لمحمد بن يعقوب ونقل عن سيبويه انها لازمة مع كونها

وذا اللام والمضاف الى احدهما معنى والمعرف بالنداء

للتعريف وقطع الهمزة سماعي والثانية اعني غير اللازمة نوعان واقعة في الفصيح بكثرة اولا فالاولى هي الداخلة على علم منقول من مجرد صالح لها كالحرث وعباس تقول فيهما الحرث والعباس وهو يتوقف على السماع فلا يقال في محمد واحمد المحمد والاحمد وكذا ضربان واقعة في شعر او شذوذ من النثر فالاولى الداخلة على علم لا للمح الاصل كعمرو ويزيد في قوله باعدام العمرو عن اسيرها حراس ابواب على قصورها وقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا واما الداخلة على الوليد فللمح الاصل والثانية كالداخلة على ما هو واجب التنكير كالحال في نحو ادخلوا الاول فالاول وجاؤا الجماء الغفير وارسلها العراك وليخرجن الاعز منها الاذل على قراءة من فتح الياء ولم يعتبر الاذل مفعولا مطلقا على حذف مضاف اى خروج الاذل ومن اعتبر ذلك لم يحتج الى دعوى الزيادة مسئلة اجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتاخرين نيابة ال عن الضمير المضاف اليه وخرجوا على ذلك فان الجنة هي المأوى ومررت برجل حسن الوجه وضرب زيد الظهر والبطن اذا رفع الوجه والظهر والبطن والمانعون يقدرون له في الاية ومنه في الامثلة وقيد ابن مالك الجواز بغير الصلة وقال الزمخشري في وعلم ادم الاسماء كلها ان الاصل اسماء المسميات وقال ابو شامة في قوله بدات ببسم الله في النظم اولا ان الاصل في نظمي فجوز نيابتها عن الظاهر وعن ضمير الحاضر والمعروف عن كلامهم انما هو التمثيل بضمير الغايب قاله في المغني والثاني من المعارف اسم الاشارة نحو ذا بالف ساكنة للمفرد المذكر ويقال ذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة وذاؤه بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة قال الشاعر هذاؤه الدفتر خير دفتر في كف قرم ماجد مصور يروى بكسر الهاء وضمها وفي كتاب ابي الحسن الهيثم انما حركت الهاء فيهما للضرورة والاصل فيهما ذا والثلاثة اصلية عند البصريين لا زائدة خلافا للكوفيين وهو ثلاثي الاصل حذفت لامه على الاصح لا عينه وعينه مفتوحة لا ساكنة على الاصح قاله في التصريح وفي الدر المصون اختلف البصريون هل عينه ولامه ياء فيكون من باب حيي او عينه واو ولامه ياء فيكون من باب طويت ثم حذفت لامه تخفيفا وقلبت العين الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وهذا كله على سبيل التمرين والا فهذا مبني والمبني لا يدخله التصريف وقال ابو حيان لو قيل ان ذا ثنائي الوضع نحو ما وان والالف اصل بنفسها غير منقلبة عن شيء واصل الاسماء المبنية ان يوضع على حرف وحرفين لكان مذهبا جيدا سهلا قليل الدعوى قال ثم رايت هذا المذهب للسيرافي وللحشني ونقله عن قوم انتهى الرابع من المعارف الموصول الاسمي نحو الذي للمفرد المذكر العاقل وغيره والتي للمفرد المونث كذلك والخامس من المعارف المضمر نحو هو وسياتي الكلام على هذه الثلثة مستوفي في المبنيات ان شاء الله تعالى فلينظر تنبيه في الضمير العايد الى النكرة اربعة مذاهب احدها انه نكرة مطلقا والثاني انه معرفة مطلقا الثالث ان رجع الى واجب التنكير كما في ربه رجلا فهو نكرة والا فمعرفة وانما قلنا ان رجلا في المثال واجب التنكير لانه تميز والتميز واجب التنكير الرابع ان رجع الى نكرة مخصوصة بصفة او حكم نحو مررت برجل كريم واحسنت اليه جائني رجل فضربته فهو معرفة والا فنكرة والحق ان الضمير العايد الى نكرة معرفة مطلقا لان التعريف هو التعين اى الاشارة الى معلوم حاضر في ذهن السامع من حيث هو معلوم وان كان مبهما في نفسه وهذا المعنى موجود في الضمير العايد الى النكرة ولهذا يجري عليه احكام المعارف اتفاقا والسادس من المعارف المضاف الى احدهما اى احد الخمسة المذكورة ولو بواسطة نحو غلام ابيك معنى مفعول مطلق اى اضافة معنى اى اضافة مفيدة معنى واحترز به عن المضاف الى احدها اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا وانما يعترف بالاضافة ما ليس من الاسماء المتوغلة في الابهام كغير ومثل على ما سياتي بيانه في باب الاضافة ان شاء الله تعالى والسابع من المعارف المعرف بالنداء نحو يا رجل لا نحو يا رجلا فانه نكرة ولا نحو يا زيد فانه معرفة بغير النداء على الصحيح المختار عند ابن مالك وازداد بالنداء وضوحا واغفل اكثرهم هذا النوع لكونه داخلا في المعرف بال بناء على ان تعريفه بها مقدره وهو مذهب المتقدمين قال ابو حيان انه الذي صححه اصحابنا او لكونه فرع الضمير لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب واستظهره بعضهم والمفهوم من ظاهر قول سيبويه ان تعريفه بالاشارة والمواجهة قال ابن مالك واذا كانت الاشارة دون مواجهة معرفة لاسم الاشارة فلان تكون معرفة ومعها المواجهة اولى واحرى قال وهو اظهر وابعد من التكلف فجعله قسما سابعا براسه اولى تنبيهات الاول كتب المص في الهامش انه اخر ذكره يعني المعرف بالنداء عن المضاف الى احدها لئلا يرد عليه ما ورد على ابن الحاجب انتهى يريد ان ابن الحاجب اخر ذكر المضاف الى احدها عن جميع المعارف فاوردوا عليه انه يلزم من ذلك صحة الاضافة الى المنادى ايضا والمنادى لا يضاف اليه اصلا فاخر المص ذكره فسلم من ذلك ودام صاحب الفوائد الضيائية التفصي عن ذلك فقال لا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد ما اورده انتهى قال عصام الدين لا يخفى انه تكلف جدا والمتبادر صحة الاضافة الى كل واحد من الخمسة الثاني هذا الترتيب الذي سلكه المص في المعارف لم ار من ذكره والذي عليه الجمهور ان الاعرف المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول والمعرف بالاداة والنداء والمضاف في رتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمر فهو في رتبة العلم ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم

كافة رتارم

والا فمذكر وايضا ان وجد فيه علامة التانيث ولو كان تقديرا فمؤنث والا فمذكر والمؤنث ان كان ذا فرج

ذو الاداة وعند ابن كيسان ان الاعرف المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة وذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج ان اعرفها اسم الاشارة ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغايب السالم عن ابهام ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب ما يضاف اليه وقد يعرض للمعرفة ما يجعله مساويا او فايقا كقول من لا شركة في اسمه لمن قال له من انت انا فلان ومنه انا يوسف فالبيان لم تستفد بانا بل بالعلم كالموصول في قولك لمن قال لك من انت انا الذي فعل كذا ومن هذا القبيل سلام الله على من نزل عليه القران وعلى من سجدت له الملائكة ومن حفر بئر زمزم وقد اختلف في اعرفها اختلافا كثيرا حتى قال ابن هشام سمعت من يقول انه قد قيل في كل واحد من المعارف انه اعرفها وقال ابو حيان لم يذهب احد الى ان المضاف اعرف المعارف الثالث قال غير واحد يستثنى مما تقرر اسم الله تعالى فهو اعرف المعارف بالاجماع انتهى قال بعض المحققين وقد يقال لا حاجة الى هذا الاستثناء لان الكلام في التفاصيل بين الانواع والا يكن الاسم وضع لشيء بعينه بل لشيء لا بعينه فنكرة كرجل وفرس وليست الا هنا للاستثناء كما قد يتوهم وانما هي ان قرنت بلا النافية نحو قوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله تنبيه قال بعض المحققين تقسيم الاسم الى المعرفة والنكرة المراد به منع الخلو لا منع الجمع ايضا لثبوتهما في المقرون بال الجنسية كاللئيم في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني ومن ثم جوزوا في الجملة بعده ان تكون حالا او صفة انتهى قال بعضهم وفيه نظر فان المتبادر من التقسيم منع الجمع والخلو معا والاستدلال على الاجتماع بالمقرون بال الجنسية انما يتم لو كان يعد في اصطلاح القوم نكرة حقيقة كما انه عندهم معرفة حقيقة وكلامهم كالصريح او صريح في خلافه انتهى وايضا تقسيم اخر للاسم باعتبار التذكير والتانيث ان وجد فيه اي في الاسم علامة التانيث وهي التاء المبدل لها هاء في الوقف خلافا لمن زعم ان التانيث بالهاء وانها تبدل تاء في الوصل والالف المقصورة والهمزة التي قبلها مدة وهي عند البصريين بدل من الالف المقصورة ومذهب الكوفيين والزجاجي ان الهمزة ليست مبدلة من الالف وانما هي علامة التانيث وزاد الكوفيون في علامة التانيث تاء بنت واخت والالف والتاء في نحو مسلمات ونحوه قاله في الارتشاف وذهب الزمخشري الى ان الياء في نحو ذي ايضا علامة التانيث والاخفش والمازني في نحو قومي وتقومين فالفاعل مستتر قال الرضي والاولى ان يقال في ذي هذه الصيغة بكمالها موضوعة للمؤنث كالتاء وليس في اسم الاشارة ما هو على حرف واحد واما الياء في تفعلين فالاولى انه اسم لا حرف تانيث انتهى ولو كان وجودها تقديرا اي مقدرا فما وجد فيه علامة التانيث لفظا كناقة وتقديرا كنار فمؤنث والا توجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا فمذكر وهو الاصل لدليلين احدهما انه ما من مذكر ولا مؤنث الا ويطلق عليه شيء وشيء مذكر والثاني انه لا يفتقر الى زيادة والتانيث لا يحصل الا بزيادة وعلى هذا فكان الانسب تقديم المذكر الا انه اخره لان تعريفه يشتمل على سلب تعريف المؤنث والسلب مسبوق بالايجاب ليتعقل فجعل في الذكر كذلك تنبيهات الاول لا يتحقق التذكير والتانيث في الاسماء اذا قصد بها لفظها فان لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف وحروف الهجاء يجوز فيها الوجهان بالاعتبارين وزعم الفراء ان تذكير حروف الهجاء لا يجوز الا في الشعر قاله المرادي في شرح التسهيل الثاني لا يقدر من علامات التانيث الا التاء لان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز ان يحذف لفظا وتقدر بخلاف الالف وهي تقدر قياسا في الصفات المختصة بالمؤنث على وزن فاعل او مفعل كحايض ومرضع ان اريد الثبوت بتاويل شخص حايض وانسان مرضع عند سيبويه وبمعنى النسبة اي ذات حيض وذات رضاع عند الخليل لا لاختصاصها بالمؤنث كما ذهب اليه الكوفيون لورود الضامر بلا اختصاص والمرضعة مع الاختصاص وسماعا في نحو العين والاذن قال الرضي ودليل كون التاء مقدرا دون الالف رجوعها في التصغير في نحو هنيدة في هند وقديرة في قدر واما الزايد على الثلاثي فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد ترجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قديديمة ووريئة انتهى الثالث يعرف تانيث ما لم يظهر العلامة فيه بتصغيره ان كان المكبر ثلاثيا وبعضها في غيره شذوذا كما ذكر وبوصفه ويغني بالمعنوي لا الصناعي ليشمل النعت نحو وتعيها اذن واعية فيها عين جارية بكاس من معين بيضاء والخبر نحو دارك واسعة والحال نحو ولسليمان الريح عاصفة وبضميره نحو والشمس وضحيها وبالاشارة اليه نحو تلك الدار وبتجرد عدده عن التاء من الثلثة الى العشرة نحو ثلث اذرع وعشر ارجل وبجمعه على مثال خاص بالمؤنث كفواعل من الصفات كطوالق وحوائض او على مثال غالب فيه وذلك فيما هو على وزن عناق وذراع وكراع ويمين فجمعها في المؤنث غالبا على افعل وقد جاء في المذكر قليلا كمكان وامكن ويعلم ايضا بالحاق علامة التانيث بفعل المسند اليه نحو طلعت الشمس والتفت الساق بالساق والمؤنث ينقسم الى حقيقي التانيث ولفظيه فهو ان كان ذا فرج سواء كان ظاهر العلامة كضاربة وحبلى ونفساء او مقدرها

فحقيقي والا فلفظي تقسيم اخر الفعل اما ان يقترن بزمان سابق وضعا فماض ويختص بلحوق احدى التاءات الاربع او بزمان مستقبل او حال وضعا فمضارع

كزينب وسعاد فحقيقي التانيث ولا يكون الا حيوانا والا يكن ذا فرج سواء كان ظاهر العلامة كغرفة وصحراء وبشرى او مقدرها كما تقدم فلفظي التانيث وهو قد يكون حيوانا ايضا كدجاجة ذكر وحمامة ذكر فائدتان الاولى قد يذكر المؤنث وبالعكس حملا على المعنى فالاول كقوله ترى رجلا منهم اسيفا كانما يضم الى كشحيه كفا مخضبا ذكره على معنى العضو والثاني كقول بعضهم جاءته كتابي فاحتقرها فيما حكاه الاصمعي عن ابي عمرو قال سمعت رجلا من اهل اليمن يقول فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له اتقول جاءته كتابي فقال نعم اليس بصحيفة قلت فما اللغوب قال الاحمق ومن تانيث المذكر حملا على المعنى تانيث الخبر عنه لتانيث الخبر نحو قوله تعالى ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا اذ المصدر المنسبك من ان والفعل هو المخبر عنه لتانيث الخبر الثانية اذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر وبذلك استدل على انه الاصل وهذا التغليب يكون في التثنية وفي الجمع وفي عود الضمير وفي الوصف وفي العدد قاله في الاشباه والنظاير هذا تقسيم اخر للفعل الفعل اما ان يقترن بزمان سابق وضعا فماض كتب المص ره في الهامش كثيرا ما يقولون الفعل مقترن ويريدون الحدث اعني فعل اللغوي وهو المراد هيهنا وقوله فماض خبر مبتدا محذوف اي فهو ماض ويمكن ان يرد عليه ان الضمير ح راجع الى الحدث وليس هو المراد هيهنا وقد يدفع بمراعات الاستخدام انتهى كلامه والاستخدام هو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما ثم يراد بضميره الاخر وبيانه هيهنا ان الفعل له معنيان اصطلاحي ولغوي فاراد به اولا اللغوي ثم اعاد عليه الضمير مريدا به المعنى الاخر وهو الاصطلاحي وينبغي ان يراد بالحدث ح اعم مما هو مدلول مادة الكلمة او صيغتها لئلا يختل القسم بحدث الامر فانه جعله مقترنا بالحال كما ستراه وليس حدثه المقترن بالحال مدلول مادته بل مدلول صيغته كما سنبينه بخلاف الماضي والمضارع فان حدثهما المقترن بالزمان السابق او المستقبل او الحال انما هو مدلول مادتهما فيكون حدث الامر غير مندرج في الحدث الذي هو المقسم ويصح ان يراد بالفعل الذي هو المقسم الفعل الاصطلاحي ويراد باقترانه اقتران حدثه تضمينا على التعميم المذكور فتكون الاقسام داخلة فيه وقوله وضعا اي باصل الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب ولما يضرب ونحو ذلك من المضارع الذي انصرف الى المضي باداة كما سياتي ولا جمعه بان ضربت وضربت واشتريت مريدا للانشاء ونحو ذلك مما الماضي فيه مصروف الى الحال او الاستقبال نحو غفر الله لك فان دلالته على ذلك ليس من حيث اصل الوضع وانما هي لعارض وسمي هذا الفعل ماضيا باعتبار زمانه المستفاد منه وقدمه في التقسيم لانه جاء على الاصل اذ هو متفق على بنائه ويختص اي الماضي بلحوق احدى التاءات الاربع وهي راجعة الى تائين احدهما تاء التانيث الساكنة وهي تلحقه متصرفا كان او جامدا الا في فعل التعجب وحبذا في المدح وما عدا وما خلا وحاشا في الاستثناء وكفى في قولهم كفى بهند ولا يقدح في كونها افعالا ماضية لان العرب التزمت تذكير فاعلها واختصت الساكنة لانها انما سكنت للفرق بين تاء الافعال وتاء الاسماء وكانت اولى بالسكون لخفته لتجبر ثقل الفعل بتركب معناه ابدا من الحدث والزمان والنسبة بخلاف غيره فانه خفيف لبساطة معناه غالبا والمراد بالساكنة الساكنة بالذات فلا يضر تحركها العارض كانتفاء الساكنين نحو قالت امراة العزيز وقالت اخرج بكسر الاولى وضم الثانية في قراءة ابي عمرو والتقييد بالساكنة للاحتراز عن المتحركة فانها تلحق الاسماء كفاطمة والحروف كربة وثمة الا ان حركتها في الاسم حركة اعراب وفي الحروف حركة بناء وقد تكون في الاسم حركة بناء كلا حول ولا قوة والثانية تاء الفاعل قال ابن مالك وتقييد هذه التاء باضافتها الى الفاعل اولى من تقييدها بالاضافة الى المتكلم او المخاطب لان الفاعل يعمهما وذكره ما يمنع من دخول التاء الخطاب اللاحقة في انت فانها حرف وقد تتصل باسم فلو قيل بدل تاء الفاعل تاء الخطاب او المخاطب لدخلت تاء انت فيلزم كون ما اتصلت به فعلا انتهى وانما اختصت هذه التاء بالفعل لانها فاعل فلا بد لها من فعل وهو ما اتصلت به وهي تنقسم الى ثلثة انواع تاء المتكلم نحو ضربت بضمها وتاء المخاطب نحو ضربت بفتحها وتاء المخاطبة نحو ضربت بكسرها فالتاءات اربع وهذا تفنن من المص ره في العبارة وقد انفردت تاء التانيث بلحاقها بنعم كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها بتبارك كذا قيل وقال الشهاب البخاري ان تبارك تقبل التائين تقول تباركت يا الله وتباركت اسماء الله وهو حسن ان ساعده السماع والا فلا عبرة به اذ اللغة لا تثبت بالقياس او يقترن الفعل بزمان مستقبل وهو بكسر الباء وفتحها والاول ارجح والثاني اشهر وهو الزمان الممتد من بعد زمان التكلم الى اخر زمان الامكان او بزمان حال وهو زمان التكلم وليس هو قسما ثالثا من الزمان خارجا عن الماضي والمستقبل بل هو اجزاء ملفقة من اواخر الماضي واوايل المستقبل وضعا فمضارع وهو حقيقة في المستقبل والحال معا هذا قوله وفيه اربعة اقوال اخر احدها انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال الثاني عكسه الثالث انه حقيقة في الحال ولا يستعمل في الاستقبال اصلا لا حقيقة ولا مجازا الرابع عكسه وما ذهب اليه المص ره هو المشهور وهو ظاهر كلام سيبويه على ما ذكره ابو حيان في الارتشاف

وهو فتنتهم ...

قال

ويختص المضارع بالسين وبلم وباحدى زوايد انيت او بالحال فقط وضعا فامر

قال ابن الحاجب في شرحه على المفصل وهو الصحيح لانه يطلق عليهما اطلاقا واحدا كاطلاق المشترك فوجب القول به كسائر المشتركات واختار الرضي القول الاول من الاقوال الاربعة وهو كونه حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال قال لانه اذا خلا من القراين لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وقوله وضعا اي باصل الوضع فلا ينتقض منعه بالماضي المنصرف الى الحال او الاستقبال لعارض كما مر ولا جمعه بما انصرف منه الى المضي باداة نحو لم ولما الجازمتين ولو الشرطية غالبا واذ ورب وقد التعليلية دائما والتحقيقية في بعض المواضع فانه ينصرف بذلك الى المضي لكن ليس ذلك باصل الوضع فلا نقض وسمي هذا الفعل مضارعا من المضارعة وهي المشابهة لمشابهته الاسم في ان كلا منهما تطرئ عليه بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة فيفتقر بالتمييز بينها الى الاعراب فالاسم كما في نحو ما احسن زيدا ترفع زيدا اذا قصدت النفي وتنصبه اذا قصدت التعجب وتخفضه مع رفع احسن اذا قصدت الاستفهام عما هو الاحسن منه والفعل كما في نحو لا تاكل سمكا وتشرب لبنا ترفع تشرب اذا اردت النفي عن الاول واباحة الثاني وتنصبه اذا اردت النهي عن الجمع بينهما اي لا يكن منك اكل سمك مع شرب لبن وتجزمه اذا اردت النهي عن كل منهما وقضية ذلك الاشتراك في الاعراب لكن لما كانت المعاني المتعاقبة على الاسم لا يميزها الا الاعراب لان الرافع والناصب والخافض انما هو احسن والمعاني المتعاقبة على المضارع يميزها غيره ايضا كاظهار العوامل المقدرة من ان في النصب ولاء الناهية في الجزم والقطع في الرفع كان الاسم اشد احتياجا الى الاعراب من المضارع فكان اصلا في الاعراب وذلك فرعا فيه هذا قول ابن مالك قال وهو اولى من قول من جمع بينهما من الجمع بالابهام والتخصيص ودخول لام الابتداء ومجاذاة اسم الفاعل لان المشابهة بهذه الامور بمعزل عما جيء بالاعراب لاجله بخلاف التي اعتبرتها قال ابن هشام وهذا مركب من مذهب البصريين والكوفيين فان البصريين لا يسلمون قوله ويرون اعرابه اصالة كالاسم وابن مالك يسلمه وادعى ان الاعراب بالشبه لا اصالة ويختص المضارع بالسين اي سين الاستقبال فاللام للعهد وهي بمنزلة الجزء منه ولذا لم تعمل فيه مع اختصاصها به وكذا كل حرف اختص بشيء وتنزل منزلة الجزء فانه لا يعمل بخلاف ما اذا لم تنزل وليست السين مقتطعة من سوف خلافا للكوفيين ولا مدة الاستقبال معها اضيق منها مع سوف خلافا للبصريين ومعنى قول المعربين فيها حرف تنفيس حرف توسيع وذلك لانها نقلت المضارع من الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال واوضح من عبارتهم قول الزمخشري وغيره حرف استقبال قاله في المغني وانما اختص المضارع بها لانها تخلصه الى الاستقبال وهو معنى يختص به قال ابن هشام وزعم الزمخشري انها اذا دخلت على فعل محبوب او مكروه افادت انه واقع لا محالة ولم ار من فهم وجه ذلك ووجهه انها تفيد الوعد والوعيد مقتض لتوكيده وتثبيت معناه وقد اومى الى ذلك في سورة البقرة فقال في فسيكفيكهم الله معنى السين ان ذلك كاين لا محالة وان تاخر الى حين وصرح به في سورة براءة فقال في اولئك سيرحمهم الله السين مفيدة وجود الرحمة فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد اذا قلت سانتقم منك انتهى ويختص بلم وكذا كل الجوازم وانما اختص بلم لانها المعنى لا يصلح الا له وهو قلبه ماضيا وذهب قوم الى انها تدخل على لفظ الماضي فتصرفه الى لفظ المضارع ومعنى المضي باق فيه ووجهوه بان المحافظة على المعنى اولى من المحافظة على اللفظ قال المرادي في الجنى الداني والاول هو الصحيح لان له نظيرا وهو المضارع بعد لو والقول الثاني لا نظير له قال ابن مالك في شرح الكافية وتمييز المضارع بلم مغن عن علامة الاخر وان تسارت في الاختصاص به ويختص باحدى زوايد انيت اي الزوايد التي جمعتها كلمة انيت اي ادركت وانما سميت زوايد لانها ليست اصلية في الفعل وتسمى حروف المضارعة واذا اريد تمييز المضارع بها اشترط في الهمزة ان تكون للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا وفي النون ان تكون للمتكلم ومعه غيره مذكرا كان او مؤنثا او مختلطا او للمعظم نفسه ولو ادعاء وفي الياء ان تكون للغايب المذكر واحدا كان او اثنين او جماعة او لجمع الغايبات وفي التاء ان تكون للمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة مذكرا كان او مؤنثا او للغايبة او للغايبتين وبهذا يظهر ان تعبير المص بانيت انسب بالنسبة التضعيفية من تعبير غيره بنايت واتين وانتي وغير ذلك وانما اشترطنا هذا الشرط لان هذه الحروف بعينها توجد في الماضي نحو اكرمت زيدا ونصبت العلم ويمت عمروا واتممت الكتاب فلا يصح حينئذ ان تميز به المضارع ولا يكون مختصا بها او تقترن بالحال وقد عرفت معناه فقط بفتح القاف وسكون الطاء اي بحسب وضعا فامر فخرج بقيد الوضع المضارع فانه وان دل في بعض الاحيان على الحال فقط الا انه في اصل الوضع مشترك بين الحال والاستقبال قاله المص في الحاشية قلت وهذا مخالف لما عليه جميع النحويين من ان الامر مقترن بالاستقبال فقط والا لزم تحصيل الحاصل قال الشيخ شيوخنا العلامة محمد الحرفوشي في شرحه على التهذيب للمص والحق ان يقال ان زمن الامر بطلب الفعل على جهة الاستعلاء كما هو عند ارباب الاصول فهو للحال كما ذكر وان فسر بانه حدث واقع في

دفن

[illegible] فالماضي مبني على الفتح

زمن الاستقبال فهو للمستقبل انتهى ولشيخنا الامام العلامة محمد بن علي الشامي كلام في تحقيق المقام به يتبين مغزى كلام الشيخ بما لا مزيد عليه وهو غاية ما يقال فيه ونصه الحق عند النحاة ان الامر بالصيغة قسم من الفعل براسه لا مندرج تحت المضارع وانه موضوع في اصل اللغة بالوضع النوعي على وجه القانون الكلي لطلب ادخال حقيقة الفعل او فرد منها منتشر في خبيئة الوجود على النحو الذي لذلك الفعل من الوجود من فاعل معين بالخطاب وان معنى الطلب مستفاد من نفس الصيغة بسبب وضعها له ومن لام الامر المقدرة والطلب لكونه نسبة يقتضي بطبعه التعلق بمطلوب فينحل معنى هذه الصيغة الى حدثين احدهما مسند في المعنى الى المتكلم وهو الطلب في الحال والاخر مسند في اللفظ الى المخاطب وهو ما تعلق الطلب بايقاعه في المستقبل فالاول مدلول لهيئة الكلمة والثاني مدلول لمادتها والمقصود باللفظ انما هو افهام الحدث الاول والثاني انما وقع قيدا له وان كان الغرض من افهام الاول هو التوصل به الى وقوع الثاني فمن نظر الى جانب اللفظ حكم بان الامر للاستقبال ومن نظر الى جانب المعنى حكم بانه للحال لكن الاول انسب بمصطلحات الفنون الباحثة عن الاحوال اللفظية والثاني اليق بمعارف العلوم المتكفلة بالمباحث المعنوية فالجري على خلاف ذلك خلط بين الاصطلاحين فان احتج على كونه للاستقبال على كل حال بانه انما يدل عليه بالتضمن لان دلالته عليه من جهة كونه فعلا وعلى الحال بالالتزام لان دلالته عليه انما هي لضرورة وقوعه انشاء لكن كلامنا انما هو في الزمان الذي يقترن به الحدث في الفهم عن لفظ الفعل عارضناه بالمثل بان نقول هو انما يدل على الحال بالتضمن لان دلالته عليه من حيث كونه فعلا والمعتبر في فعليته انما هو الحدث الذي وضع له لا الحدث الذي اوقع عليه ما وضع له وعلى الاستقبال بالالتزام لان دلالته عليه لضرورة امتناع تحصيل الحاصل غاية ما في الباب ان رعاية جانب اللفظ اوجب ان نقول انه يتضمن كلا الزمانين لتضمنه كلا الحدثين فتدبر هذا كلامه وسمي هذا الفعل امرا اما عند المصنف فلكونه موضوعا للطلب الفعل على جهة الاستعلاء واستعماله عنده في ذلك مجاز كما صرح به في الزبدة واما عند النحويين فلاستعماله غالبا في طلب الفعل على جهة الاستعلاء ويعرف اي يميز عن قسيميه بفهم الامر منه اي من نفسه لا بانضمام غيره اليه ليخرج نحو لتقم فانه وان فهم الامر منه لكن ليس من الصيغة بنفسها بل من اللام والمراد بالامر المفهوم الامر اللغوي فلا يرد اخذ الامر فيما يعرف به الامر فيستلزم الدور ولا بد مع فهم الامر منه من قبوله احدى نوني التاكيد الثقيلة او الخفيفة نحو قومن وقومن فلو فهم الامر من كلمة ولم يقبل احدى نوني التاكيد فهي اسم فعل كنزال بمعنى انزل ودراك بمعنى ادرك او مصدر كضربا زيدا او حرف نحو كلا بمعنى انته او قبلتها ولم يفهم منها الامر فهي مضارع نحو ليسجنن وليكونا او فعل التعجب نحو احسن بزيد فانه ليس بامر على الاصح بل على صورته تنبيه كل من نوني التاكيد اصل براسه عند سيبويه والبصريين وقال الكوفيون الثقيلة اصل والخفيفة فرع ومعناهما التاكيد قال الخليل والتوكيد بالثقيلة ابلغ قال في التصريح ويدل له قوله تعالى ليسجنن وليكونا من الصاغرين فان امراة العزيز كانت اشد حرصا على سجنه من كينونته صاغرا وهما من خصائص الفعل واما قوله اقائلن احضروا الشهودا فضرورة سوغها شبه الفعل بالوصف ويؤكد بهما صيغ الامر مطلقا ولو كان دعائيا كقوله فانزلن سكينة علينا ولا يؤكد بهما الماضي مطلقا وشذ قوله دامن سعدك ان رحمت متيما لولاك لم يك للصبابة جانحا والذي سهله انه بمعنى افعل واما المضارع فله حالات ذكرها في الاوضح احدها ان يكون توكيده بهما واجبا وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا جوابا لقسم غير مفصول من لامه بفاصل نحو تالله لاكيدن اصنامكم ولا يجوز توكيده بهما نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف اذ التقدير لا تفتؤ او كان حالا كقراءة ابن كثير لاقسم بيوم القيامة وقول الشاعر يمينا لابغض كل امرئ او كان مفصولا عن اللام مثل ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون الثانية ان يكون قريبا من الواجب وذلك اذا كان شرطا لان الشرطية المؤكدة بما نحو واما تخافن فاما نذهبن فاما ترين ومن ترك توكيده قوله يا صاح اما تجدني غير ذي جدة فما التخلي عن الخلان من شيمي وهو قليل وقيل يختص بالضرورة الثالث ان يكون كثيرا وذلك اذا وقع بعد اداة الطلب كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا الرابع ان يكون قليلا وذلك بعد لا النافية وما الزائدة التي لم تسبق بان الشرطية كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة وقوله ومن عضة ما ينبتن شكيرها وقوله قليلا به ما يحمدنك وارث الخامس ان يكون اقل وذلك بعد لم وبعد اداة جزاء غير اما كقوله يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما وكقوله من يثقفن منهم فليس بآئب تتمة تبصرة تتعلق باحكام اقسام الفعل واذ قد تحققت مدلول كل من الافعال فاعلم ان لكل احكاما تخصه فالفعل الماضي مبني وهو على وفق الاصل اذ الاصل في الافعال البناء لاستغنائها عن الاعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعاني المعتورة عليها وبناؤه على الفتح ثلاثيا كان ام رباعيا او خماسيا او سداسيا ولا يزيد على ذلك وبني على الحركة لمشابهته المضارع

ليسجنن

الا اذا كان آخره الفا محركا او اتصل به ضمير رفع متحرك الفعل المضارع اذا اتصل به نون اناث كيضربن بني على السكون وان نون تاكيد مباشر فعلى الفتح كيضربن والا فمرفوع ان تجرد عن ناصب وجازم

في الجملة لوقوعه صفة نحو مررت برجل ضرب وصلة نحو مررت بالذي قام وشرطا وجزاء نحو ان ضربت ضربت وحالا نحو رجل قد ضرب وخص بالفتح طلبا للخفة الا اذا كان آخره الفا سواء كان منقلبة عن واو نحو غزى او ياء نحو رمى فان اصلهما غزو ورمي قلبت الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيكون مبنيا على السكون للاعلال المذكور وهذا مقتضى كلامه وهو خلاف ما صرح به النحاة من ان المعتل الاخر مبني على الفتح تقديرا والسكون عارض ولهذا اذا فقد سكون الاخر رجعت الواو والياء فقيل غزوت ورميت نعم وقع في شرح الزنجاني للعلامة التفتازاني ما يوافق كلام المصنف ولعل المصنف اخذه منه فانه قال بني الماضي على الفتح الا اذا اعتل اخره نحو غزا ورمى لكن تعقبه المحقق اللقاني في حاشيته عليه فقال في كون الفعل المعتل اخره الفا مستثنى من قوله على الفتح نظر لان وجود الالف فرع عن فتح ما انقلب عنه فان قلت هو مستثنى باعتبار الا فانها الان آخره قلت قد اسلفت في البناء مقتضاه في الحرف الاصلي فلا يكون السكون في الالف بناء انتهى وهو في محله او اتصل به ضمير رفع متحرك فيكون مبنيا على السكون ايضا نحو ضربت بتثليث التاء كراهة توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بالفعل وخرج بقيد الرفع ضمير النصب نحو ضربك فانه مفعول وليس كالفاعل في شدة الاتصال وبالمتحرك الساكن غير الواو وهو في هاتين الحالتين مبني على الفتح كما اذا تجرد وقد شمل ذلك كله عموم المستثنى منه او اتصل به واو الجماعة فيكون مبنيا على الضم لمجانسة الواو نحو ضربوا واما نحو دعوا واشتروا فاصلهما دعووا واشتريوا بواوين اولاهما مضمومة واشتريوا بياء مضمومة فقلبت الواو والياء الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين هي والواو وكذا قال غير واحد وظاهره انه لا يتعين ذلك بل يجوز ان يقال استثقلت الضمة على الواو والياء فحذفت ثم حذف الواو والياء لالتقاء الساكنين هي وواو الجماعة وذهب بعضهم الى ان الماضي مبني على الفتح مطلقا واما نحو ضربت وضربوا فالسكون والضم عارضان اوجبهما امر قال بعضهم وهو التحقيق ولا ينافي ذلك قولهم الاصل في المبني ان يسكن لان ذلك في المبني من حيث هو وهذا في الماضي فقط قال بعض المحققين ويعارض القول بان نحو ضربوا مبني على الضم تصريحهم عند الكلام على القاب البناء ان الضم لا يدخل الفعل وكذا الكسر فليتامل والفعل المضارع اذا اتصل به نون اناث سواء كان ضميرا ام حرفا ولم يقيدها بالمباشرة لانها لا تكون الا كذلك كيضربن من نحو الهندات يضربن ويضربن النساء بني على السكون ردا الى الاصل من بناء الفعل لفوات شبهه بالاسم المقتضي لاعرابه باتصاله بالنون التي لا تتصل الا بالفعل وبني على السكون لانه الاصل في البناء ولك تعليل الحكمين معا بالحمل على الماضي المتصل بضمير رفع متحرك وتعليلهما فيما اذا كانت النون ضميرا بان الضمير يرد الاشياء الى اصولها وفيما اذا كانت حرفا بالحمل عليه طردا للباب وقال بعضهم هو معرب لضعف علة البناء مقدر الاعراب لا لزامهم محله السكون ولم تعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع النونين وعزاه ابو حيان في شرح التسهيل الى السهيلي وابن طلحة وطائفة من النحويين ورد اعلى ابن مالك في دعواه الاتفاق على بنائه او اتصلت به نون تاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مباشرة اي متصلة به من غير حاجز لفظا او تقديرا فيبنى على الفتح كيضربن من نحو زيد ليضربن او ليسفعا هذا مذهب الجمهور وعلة البناء تركيبه به وصيرورته معها كالكلمة الواحدة فلو دخل الاعراب قبلها لزم دخوله في وسط الكلمة ولا اعراب في الوسط ولو دخل عليها لزم دخوله على الحرف ولاحظ للحرف في الاعراب وقيل هو معرب مطلقا وان ما اتصل به نون التاكيد منه باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلبة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا كما في غلامي على ما ذهب اليه بعضهم وتقييده بقوله مباشرة احتراز عن المفصول بينهما وبين الفعل بالف الاثنين او واو الجماعة او ياء المخاطبة فان الفعل باق على اعرابه معها نحو قوله تعالى ولا تتبعان فان الالف حاجز لفظا ونحو لتبلون ولا يصدنك فان الواو حاجز لفظا وذهب قوم الى البناء مطلقا لانه اتصل به ما يختص بالفعل واما قوله اقائلن احضروا الشهودا فضرورة كما تقدم واما ما حكي عن الامام ابي الفتح ابن جني من قوله دل هذا على ان نون التاكيد لا يختص بالفعل فغريب ورد ابن مالك هذا المذهب ودليله بانه كان يلزم بناء المقرون بحرف التنفيس والمسند الى ياء المخاطبة لانها تختص بالفعل بل هي اليق من جهة انها ناسبت لفظا ومعنا والنون ناسبت لفظا لا معنى لان معناها يصلح للاسم وهو التاكيد قاله المرادي في شرح التسهيل والا يتصل به نون اناث ولا نون تاكيد مباشر فمرفوع ان تجرد عن ناصب وجازم اي عن كل ناصب وجازم والنكرة في الاثبات قد تكون للعموم واما قول علي ابن ابي طالب عليه السلام يخاطب النبي محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا فعلى تقدير الجازم وهو لام الطلب اي لتفد والتبال الوبال ابدلت الواو تاء كما قالوا في تراث وتجاه واما قول الحري القيسي اليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل فليس فعله اشرب مجزوما وانما

والا فمنصوب او مجزوم وفعل الامر يبنى على ما يجزم به مضارعه فصل الاعراب

هو مرفوع ولكن حذف الضمة للضرورة او على تنزيل ربع من قوله اشرب غير منزلة عضد فانهم قد يجرون المنفصل مجرى المتصل فكما يقال
في عضد بالضم عضد بالسكون كذلك قيل في ربع بالضم ربع بالاسكان قال ابن هشام في شرح الشذور وفيه امران احدهما حذف
لام الطلب في الاول والثاني حذف حركة الاعراب في الثاني وكلاهما مما اختلف في جوازه اما حذف لام الطلب فالذي حققه في المغني
وصححه غيره انه مختص بالشعر وقيل باطراده في نحو قل له ليفعل وعليه الكسائي وقيل بجوازه بعد القول مطلقا وعليه ابن مالك وقيل
بالمنع مطلقا وعليه المبرد وقال في البيت انه لا يعرف قائله مع احتماله لان يكون دعاء بلفظ الخبر مثل يغفر الله لك ويرحمك وحذف
الياء تخفيفا واجتزاء عنها بالكسرة واما حذف حركة الاعراب فقيل بجوازه مطلقا وعليه ابن مالك وقال ان ابا عمرو حكاه عن لغة تميم
وخرج عليه ايات من القران منها قوله وبعولتهن فيمن قرا بسكون التاء وقول الشاعر وقد بدا هنك من المئزر وقوله فاليوم اشرب
غير مستحقب وقيل بالمنع مطلقا وعليه المبرد وقال الرواية في البيتين وقد بدا ذاك فاليوم اسقى وقيل بالجواز في الشعر والمنع في
الاختيار وعليه الجمهور وقال ابو حيان واذا ثبت نقل ابو عمرو وكان حجة على المذهبين قاله في الهمع وسياتي بيان الخلاف في رافع المضارع
في الحديقة الرابعة ان شاء الله تعالى فلينظر والا يتجرد عن ناصب وجازم فمنصوب بحرف واحد من اربعة سياتي ذكرها في حديقة الافعال
او يجزم بحروف سياتي عدها ثمة وفعل الامر يبنى على سكون على الاصل كما مر وبناؤه على ما يجزم به مضارعه المبدو بتاء الخطاب فيبنى على
السكون اذا كان صحيحا لم يتصل باخره الف الاثنين ولا واو الجماعة ولا ياء الواحدة المخاطبة نحو اضرب وانطلق واستخرج فان
مضارعه يجزم بالسكون الا اذا كان مضعفا نحو رد فيجوز تحريكه بالحركات الثلث وبها روي قول جرير ذم المنازل بعد منزلة
اللوى والعيش بعد اولئك الايام وعلى حذف النون اذا اتصلت به احدى المذكورات سواء كان صحيحا او معتلا نحو اضربا واغزوا
واخشيا وارميا واضربوا واغزوا واخشوا وارموا واضربي واغزي واخشي وارمي فان مضارعه يجزم بحذفها وعلى حذف حرف علة
اذا كان معتلا ولم يتصل به نون الاناث ولا نون التاكيد المباشرة نحو اغز واخش وارم فان مضارعه يجزم بحذفه فان اتصلت
به نون الاناث بني على السكون نحو اغزون واخشين وارمين يا هندات او نون التاكيد بني على الفتح نحو اغزونّ واخشينّ وارمينّ
يا زيد كالصحيح في الموضعين هذا هو الاصح عند جمهور البصريين وذهب الكوفيون والاخفش من البصريين الى انه مقتطع من
المضارع فهو معرب مجزوم بلام الامر الا انها حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعد والاصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف
وتبعها حرف المضارعة واختاره ابن هشام في المغني قال وبقولهم اقول لان الامر معنى حقه ان يؤدى بالحرف ولانه اخو النهي
ولم يدل عليه الا بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا او خبرا خارج من مقصوده ولانهم قد نطقوا
بذلك الاصل كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش كي لتقضي حوائج المسلمينا وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتاخذوا مصافكم
ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما في الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال
الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واعتقت وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا
يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قم لانه ليس له حالة غير هذه وح فيشكل فعليته فاذا ادعي ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل
انتهى بنصه وقال الدماميني في شرحه لا اشكال فان افعال الانشاء انما قلنا بتجردها عن الزمان من حيث هي انشاء والامر لا دلالة له
على الزمان بحسب الوضع من حيث انشائيته وليست هذه الحيثية هي جهة كونه فعلا بل فعليته باعتبار دلالته على الحدث المطلوب
من المخاطب وعلى زمان ذلك الحدث وهو المستقبل فقد ثبت كونه فعلا لدلالته بحسب الوضع على الحدث وزمانه وان كان لا دلالة
له على الزمان من حيث كونه انشاء قال وكذا اذا قلنا بان الانشاء لا بد له من زمان حالي كما ذهب اليه بعضهم في ساير الانشاءات لم
يشكل الامر لانا نقول له زمنان زمن ايقاعه من المتكلم وهذا زمنه من حيث هو انشاء وهو الحال وزمن حدثه المسند الى المخاطب وهذا
زمنه من حيث هو فعل وح فالانشاء نوعان انشاء حدثه مسند الى غير المخاطب كبعت وهذا حالي فقط وليست الحالية من دلالته بل من
ضرورة وقوعه وانشاء حدثه مسند الى المخاطب وهو الامر المدلول عليه بالصيغة وهذا واقع في الحال من حيث هو انشاء واما
من حيث اسناد حدثه الى المخاطب المامور فهو مستقبل ولا شك انه فعل بهذا الاعتبار انتهى وفيه بحث يظهر من مراجعة كلام
شيخنا الذي اسلفناه عند ذكر الامر في تقسيم الفعل فليرجع اليه هذا فصل في حد الاعراب والبناء وانواعهما الاعراب لغة
يطلق على معان كثيرة قال ابن فلاح في المغني وفي نقله من اللغة الى اصطلاح النحويين خمسة اوجه احدها انه منقول من الاعراب
الذي هو البيان ومنه قوله الثيب تعرب عنها لسانها اي يبين والمعنى على هذا ان الاعراب يبين معنى الكلمة كما يبين الانسان عما في نفسه
الثاني انه مشتق من قولهم عربت معدة البعير اذا فسدت واعربتها اي اصلحتها والهمزة للسلب كما تقول اشكيت الرجل اذا

اثر يجلبه العامل في اخر الكلمة لفظا او تقديرا وانواعه رفع ونصب وخفض وجزم

ازلت شكايته والمعنى على هذا ان الاعراب ازال عن الكلام التباس معانيه والثالث انه مشتق من ذلك والهمزة للتعدية لا للسلب
والمعنى على هذا ان الكلام كان فاسدا لالتباس المعاني فلما اعرب فسد بالتغيير الذي لحقه وظاهر التغيير فسادا وان كان صلاحا في المعنى
الرابع انه منقول من التحبب ومنه امراة عروب اذا كانت متحببة الى زوجها والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب يتحبب الى السامع الخامس
انه منقول من اعرب الرجل اذا تكلم بالعربية لان المتكلم بغير الاعراب غير متكلم بالعربية لان اللغة الفاسدة ليست من العربية والمعنى
على هذا ان المتكلم بالاعراب موافق للغة العربية انتهى ويجوز كونه من الوجه الثالث بعلاقة التضاد واصطلاحا على القول بانه
لفظي اثر من حركة او حرف او سكون او حذف يجلبه بضم اللام وكسرها اي يحدثه العامل وهو ما اثر في اخر الكلمة اثرا له تعلق
بالمعنى التركيبي بخلاف ما لا يجلبه عامل كحركة النقل والاتباع والحكاية والتقاء الساكنين فليس اعرابا في اخر الكلمة من اسم متمكن
وفعل مضارع مجرد عن نوني الاناث والتوكيد اذ لا يعرب من الكلمات سواهما والتقييد بالاخر بيان لمحل الاعراب لا للاحتراز عن شيء
اذ العامل لا يجلب اثرا في غير الاخر خلافا للكوفيين والمراد به ما كان اخرا حقيقة كدال زيد او منزلا منزلته كدال يد وكذا الافعال
الخمسة فان علامات الاعراب فيها النون وحذفها وليست اخر الكلمة ولا متصلة بالاخر بل بالضمير الذي هو فاعل لكن الفاعل
بمنزلة الجزء من الفعل وكذا اثنا عشر واثنتا عشرة فان الاعراب فيهما في جزء اول الكلمة واما الجزء الثاني فقال ابن هشام الذي يظهر
في الجواب انه حال محل النون وهو بمنزلة التنوين وهو لا يخرج ما قبله عن ان يكون اخرا كما ان النون في نحو مسلمان ومسلمون كذلك
ولا يخفى ان ادخال ذلك كله انما هو بالعناية والا فالحد غير شامل له فالاحسن ان تق في الاخر او فيما ينزل منزلته او في الاخر حقيقة
او مجازا وانما كان الاعراب في الاخر لانه صفة المعرب وهي لا تكون الا بعد تمام الموصوف لفظا اي ملفوظا به ويعبر عنه بالظاهر كزيد يقوم
وان زيدا لن يقوم ومررت بزيد ولم يقم او تقديرا اي مقدرا وجوده لمانع كالفتى ويخشى وان الفتى لن يخشى ومررت بالفتى ولم يرم
وهما الان من الاثر وتقسيمه اليهما هو المعروف وقسمه بعضهم الى ظاهر ومقدر ومنوي وخص المقدر بما الفه منقلبة عن ياء
مقدرة نحو الملهى والمنوي بما الفه غير منقلبة عن شيء نحو حبلى وارطى وبغير الالف كغلامي قاله في الهمع ثم القول بان الاعراب لفظي
هو اختيار ابن خروف والشلوبين والاوستاذ ابي علي وابن الحاجب وذهب اليه ابن مالك وقال انه مذهب المحققين وعلى القول بانه معنوي
هو تغيير اخر الكلمة او ما نزل منزلته لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا قيل ويدل عليه انه يقال حركات الاعراب
فلو كانت الحركات وما يجري مجراها اعرابا لم يضف الى الاعراب لان الشيء لا يضاف الى نفسه قال ابن مالك وهذا قول صادر
عمن لا تامل له لان اضافة احد الاسمين الى الاخر مع توافقهما معنى او تقاربهما واقعة في كلامهم باجماع واكثر ذلك فيما يقدر اولهما بعضا
او نوعا والثاني كلا او جنسا وكلا التقديرين في حركات الاعراب صالح فلم يلزم من استعماله خلاف ما ذكرنا هذا والقول به مذهب كثير
من المتاخرين بل جعله ابن ابان قول اكثر اهل العربية وتقسيمه الى اللفظي والتقديري هو المعروف ايضا كما مر في اللفظي وقسمه
بعضهم الى لفظي وتقديري ومحلي وفسر المحلي بموضع الاسم المبني بمعنى انه لو كان فيه كلمة معربة لظهر فيه الاعراب تنبيهان الاول ما فسرنا
به العامل هو معناه الاعم وهو الذي ينبغي ارادته هنا لينطبق على عامل الاسم فلا تصح ارادته في هذا الباب لان المقصود تعريف
الاعراب مطلقا سواء كان في الاسم او في الفعل وبهذا يندفع ما توهمه بعضهم من استلزام الدور في تعريف الاعراب الثاني الاصل في
العامل ان يكون من الفعل ثم من الحرف ثم من الاسم والاصل مخالفته مع المعمول في النوع فان كانا من نوع واحد فلمشابهته ما لا
يكون من نوع المعمول كاسم الفاعل العامل ولا يؤثر العامل اثرين في محل واحد فلا يجتمع عاملان على معمول واحد الا في التقدير
نحو ليس زيد بجبان خلافا للفراء في نحو قام وقعد زيد ولا يمتنع ان يكون للعامل معمولات قاله في الارتشاف فائدة الصحيح في الاعراب انه
زائد على ماهية الكلمة كما جزم به ابو حيان خلافا لابن مالك في انه جزء منها وبعضها وذكر الزجاجي في اسرار النحو ان الكلام سابق على
الاعراب في المرتبة وهل تلفظت العرب به زمانا غير معرب ثم رات اشتباه المعاني فاعربت وانطقت به معربا في اول تبلبل السنتها
به ولا يقدح ذلك في سبق رتبة الكلام كتقدم الجسم الاسود الى السواد وان لم يزايله خلافا للنحاة وفي اللباب لابي البقاء ان المحققين
على الثاني لان واضع اللغة حكيم يعلم ان الكلام عند التركيب لا بد ان يعرض فيه لبس فحكمته تقتضي ان يضع الاعراب مقارنا
للكلام قاله في الهمع وهو عند البصريين اصل في الاسماء وفرع في الافعال كما مر وعند الكوفيين اصل فيهما وعند بعض المتاخرين
ان الفعل احق بالاعراب من الاسم قال ابو حيان وهو من الخلاف الذي لا يكون فيه كثير منفعة والاعراب جنس تحته انواع وانواعه
عند النحاة اربعة بالاستقراء رفع بحركة او حرف ونصب بذلك او بحذف وخفض بحركة او حرف ويقال الجر وجزم بسكون او حذف
وانما كانت اربعة لانه اما سكون وهو واحد او حركة وهي ثلثة وعن المازني ان الجزم ليس باعراب وانما هو عدم الاعراب قال في الهمع

فالاولان يوجدان في الاسم والفعل والثالث يختص بالاسم والرابع بالفعل والبنا كيفية لا يجلبها عامل في اخر الكلمة

وهو مذهب الكوفيين وفيه نظر تنبيهان الاول التعبير بالانواع كما فعل اولى من تعبير بعضهم بالالقاب لان نحو الالقاب مساواة كل منها البقية والملقب ان يطلق كل منها على البقية كان يقال الرفع النصب وعلى الملقب كان يقال الاعراب الرفع وكل منها ممتنع لاستلزام الاول حمل الشيء على مباينه والثاني حمل الاخص على الاعم فثبت ان هذه الامور انواع داخلة تحت الاعراب وهو جنس لها لا انها القاب له وهو ملقب بها قال القاضي في شرح الشذور وغيره وانما قال اولى لامكان ان يقال من عبر بالالقاب فمراده القاب الانواع فيصح التعبير بها ايضا التاخر قوله انواعه مجموع قوله رفع ونصب وجر وجزم لا مجرد الرفع والبواقي معطوفة عليه والا لزم ان يكون كل من الاربعة انواعه وتحقيق ذلك ان العطف في الشايع يتاخر من ربط الشيء بالمعطوف عليه بشيء وربما يتقدم فيفيد ربط المجموع او الربط بالمجموع وما نحن فيه من قبيل الثاني لكن جعل هذا داخلا في المعطوف مشكل لان المعطوف تابع مقصود بالنسبة ولا نسبة هنا ولا تبعية في الاعراب لان المعنى المقتضي للاعراب قائم بالمجموع لا بكل واحد فالمجموع يستحق اعرابا واحدا الا انه لما تعدد ذلك المستحق مع صلاحية كل واحد للاعراب اجرى اعراب الكل على الكل دفعا للتحكم ونظير ذلك قولهم جاء في القوم ثلاثة ثلاثة فان الحال هو المجموع المفصل لهذا التفصيل فالمستحق للمجموع اعراب واحد الا انه اجرى على الاسمين دفعا للتحكم فليس هنا عطف بل صورته وما قيل من ان العطف مقدم على الربط مسامحة كذا قال عصام الدين في شرح الكافية وقدم الرفع كما فعله كثيرون لانه اشرف لانه اعراب العمدة ولا يخرج منه كلام ثم النصب لاشتراك الاسم والفعل فيه ولان عامله قد يكون فعلا والعمل له بالاصالة فيكون معموله اصلا بالنسبة الى المجرور ثم الجر لاختصاصه بالاشرف وسيبويه قدم النصب لانه اوسع مجالا فان انواعه اكثر قال ابو حيان ولو قدم الجر لانه يختص بالاسم الذي الاعراب فيه اصل لاتجه ايضا فالاولان من انواع الاعراب وهما الرفع والنصب يوجدان في كل واحد من الاسم والفعل نحو زيد يقوم وان زيدا لن يقوم اما وجودهما في الاسم فبالاصالة لان الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والفاعل والمفعول لا يكونان الا اسمين واما وجودهما في الفعل فبطريق الحمل والتفريع على الاسم فلذلك لقوة عامليهما بالاستقلال والثالث من الانواع وهو الخفض يختص بالاسم لان عامله لا يستقل لافتقاره لما يتعلق به فلا يمكن حمل غيره عليه لضعفه والرابع وهو الجزم يختص بالفعل لكونه كالعوض من الجر فيه لما فاته من المشاركة فجعل لكل واحد من صنفي المعرب ثلاثة اوجه من الاعراب وقيل انما اختص به لانه لو دخل الاسم لادى وجوده الى عدمه كان باطلا وذلك ان المنون من الاسماء ان جزم التقى فيه ساكنان الجزم والتنوين فيحرك الساكن الاول فيؤدي وجود الجزم الى عدمه وغير المنون محمول عليه قال ابو حيان والصواب في ذلك ما حرره بعض اصحابنا ان التعرض لامتناع الجر من الفعل والجزم من الاسم ولحوق تاء الساكنة للماضي واشباه ذلك من تعليل الوضعيات والسؤال عن مبادي اللغات وذلك ممنوع لانه يؤدي الى تسلسل السؤالات اذ ما من شيء الا ويقال فيه لم كان كذا وانما يسال عما كان يجب قياسا فامتنع والذي كان يجب قياسا هنا جر الفعل المضارع اذا اضيف اليه اسماء الزمان نحو هذا يوم ينفع وجزم الاسماء التي لا ينصرف لشبهها بالفعل وعلة امتناع الاول ان الاضافة في المعنى للمصدر المفهوم من الفعل لا للفعل وعلة امتناع الثاني ما يلزم من الاجحاف لو حذفت الحركة بعد حذف التنوين اذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة ولا اعلالان من جهة واحدة انتهى والبناء لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت واصطلاحا على القول بانه لفظي كيفية وهي في الاصل الهيئة التي يكون عليها الشيء حال وجوده والمراد بها هنا هيئة من شبه الاعراب لا يجلبها عامل ولا يختلف باختلاف العوامل وليست حكاية او اتباعا او نقلا او تخلصا من سكونين فقولنا من شبه الاعراب بيان للهيئة اي من الحالة المشابهة للاعراب في كونها حركة ضم او فتح او كسر او سكون وفي كونها في اخر الكلمة لا في اولها ولا في حشوها وعلى الثاني لزوم اخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل ولا اعلال وحد المص هذا قابل لحمله على القولين لكن الاولى حمله على الاول كما فعلنا ليطابق حده للاعراب اذ هو لفظي كما عرفت ولا يخفى انه مختل على ايهما حملناه لاحتياجه الى زيادة فيه ليتم بها والا فهو ناقص اما اذا حملناه على الاول فلاحتياجه الى ما زدناه فيه من بيان الكيفية والا انتقض بكل كيفية لا يجلبها عامل في الكلمة سواء كانت في اول الكلمة او في حشوها والى تقييدها بكونها ليست حكاية نحو من زيدا في جواب من قال رايت زيدا فان الصحيح انها ليست حركة اعراب خلافا للكوفيين او اتباعا لما بعده كقراءة بعضهم الحمد لله بكسر الدال او نقلا كقراءة ورش الم تعلم ان الله او تخلصا من سكونين نحو من يشاء الله يضلله كما ذكرناه والا انتقض بذلك كله ايضا واما اذا حملناه على الثاني فلاحتياجه الى تقييد الكيفية بكونها في الاخر والا انتقض بما علمت والى تقييدها بكونها لغير اعلال والا انتقض بمثل لزوم رمى الفتح للاعلال بقلب ياءه الفا فان قلت كيف خفي على المص اختلال هذا الحد قلت الظاهر انه قصد تعريفه تعريف اللفظ وهو قد اجيز فيه ان يكون اعم من المعرف كما قرر في محله تنبيهان الاول قال في الهمع محل البناء اخر الكلمة ولا يكون فيما نزل منزلته فيما اعلم انتهى قال بعض المحققين وفيه نظر كيف وقد صرحوا بان نحو

وانواعه ضم وكسر وفتح وسكون فالاولان يوجدان في الاسم والحرف نحو حيث

يا حال ويا منصور ترخيما على لغة من لا ينتظر مبني على هذه الضمة التي على العين دون اللام التي هي الاخر وكذا نحو يا رجلان ولا مسلمين ويا زيدان ويا زيدون واحد عشر وبعلبك وبين بين ويوم يوم وبيت بيت وقوما وقوموا وقومي وامثالها فالبناء في هذه كلها واقع فيما نزل منزلة الاخر فتدبر انتهى الثاني ليس المراد بقولهم الاعراب والبناء محلهما الاخر ان يكونا على الحرف الاخير من الكلمة لان الحرف على ما قرر في محله صفة والحركات والسكون من صفات الاجسام فلا تحل الصفات بل المراد انه لما كان ياتي عقيب الاخير بلا فصل بعض حروف المد سمي الحرف متحركا كانت حركت الحرف الى مخرج حرف المد وبضد ذلك سكون الحرف بالحركة اذن بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه بلا فصل فاذا اشبعت الحركة وهي بعض حروف المد صارت حرف مد تاما فاعلمه انتهى ملخصا من اللالي الدرية لشيخ شيوخنا الحرفوشي ته وفيه كلام طويل اضربنا عن ذكره طلبا للايجاز والبناء ايضا جنس تحته انواع وانواعه اربعة بالاستقراء ضم وكسر وفتح وسكون ويقال فيه وقف وهو الاصل لخفته واستصحابا للاصل وهو عدم الحركة فلا يبنى عليها الا بسبب كالتقاء الساكنين في نحو امس وكون الكلمة على حرف واحد كتاء قمت وكونها عرضة للابتداء بها الكلام الابتداء وكونها اصلا في التمكين كاول وكشبهها بالمعرب كضرب قال في التصريح تنبيهان الاول لم يفرق المص في التعبير في جانبي الاعراب والبنا فعبر في الموضعين بالانواع وابن الحاجب فرق بينهما فعبر في جانب الاعراب بالانواع وفي جانب البناء بالالقاب ووجهه بعض شراح كلامه بانه انما لم يقل بحركات البناء والوقف انواعا لفقد ما يكون جنسا شاملا لها بالنظر الى الاصل اذ الاصل ان يكون جنس البناء منحصرا في نوع واحد وهو السكون بالفعل فانهم قالوا الاصل في البناء السكون فلما كان من حق البناء ان لا يتناول هذه الاشياء نظرا الى الاصل لم يطلق عليها اسم الانواع رعاية لجانب الاصل انتهى الثاني انما سمي الاول ضما لانه ينشا من ضم الشفتين اولا ثم رفعهما ثانيا والثاني كسرا لانه ينشا من انجرار اللحي الاسفل الى اسفل انجرارا قويا والثالث فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم قاله في التصريح الثالث اختلفوا في حركات الاعراب هل هي سابقة على حركات البناء او بالعكس او هما متطابقان من غير ترتيب والاول هو الاقوى قاله في التبيين وهو خلاف لا ثمرة له الرابع اختلفوا في القاب المعربات والمبنيات هل يطلق كل منهما على الاخر فيقال مثلا للمعرب مضموم وللمبني مرفوع ام لا على ثلثة مذاهب فمنهم من قال لا يجوز اطلاق واحد منهما على الاخر لان المراد الفرق وذلك يعدمه ومنهم من قال يجوز مجازا والمجاز لا بد له من قرينة وتلك القرينة تبينه ومنهم من قال يجوز اطلاق اسم البناء على الاعراب ولا ينعكس قاله شيخ بهاء الدين النحاس في تعليقته على المقرب وفي شرح الكافية للرضي اذا اطلق الضم والكسر والفتح في عبارات البصرية فهي لا يقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث ولا كضمة قاف قفل ومع القرينة يطلق على حركات الاعراب ايضا والكوفيين يطلقون على القاب احد النوعين على الاخر مطلقا انتهى فالاولان من انواع البناء وهو الضم والكسر يوجدان في كل واحد من الاسم والحرف لخفتهما بدلالتهما على شيء واحد وانما لم يوجدا في الفعل لكونهما ثقيلين لاحتياجهما الى احد العضلين او كليهما والفعل ثقيل كما عرفت فلم يجمعوا بين ثقيلين اما وجود الضم في الاسم فهو نحو حيث وبنيت عند غير نقص لافتقارها الى جملة افتقارا لازميا وكان البناء على حركة فرقا بين ما اصله البناء وبين ما طرئ عليه للامر بان لها اصلا في الاعراب وكانت الحركة ضمة لشبهها بالغايات ووجه الشبه انها كانت مستحقة للاضافة الى المفرد كسائر اخواتها فمنعت من ذلك كما منعت قبل وبعد الاضافة وذهب الزجاج الى ان حيث موصولة وليست مضافة فهي بمنزلة الذي كذا قيل وفيه نظر وقد تفتح للخفة وتكسر على اصل التقاء الساكنين ويقال حوث وحاث بتثليث الثاء ايضا فيهما ففيها عشر لغات وقراءة بعضهم سنستدرجهم من حيث لا يعلمون بالكسر تحتمل لغة فقعس ولغة البناء على الكسر وهي ظرف مكان اتفاقا قال الاخفش وترد للزمان ووافقه ابن هشام في المغني والغالب كونها في محل نصب بالظرفية او خفض بمن وقد تخفض بغيرها كقوله لدى حيث القت رحلها ابن قشعم وجوز بعضهم وقوعها مفعولا به في قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته قالوا ولا يكون ظرفا لانه تعالى لا يكون في مكان فا علم منه في مكان ولان المعنى انه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئا في المكان وعلى هذا فالناصب لها يعلم محذوفا مدلولا عليه باعلم لا به لان افعل التفضيل لا ينصب المفعول به الا ان اولته بعالم في راي بعضهم وقال ابو حيان الظاهر اقرارها على الظرفية المجازية وتضمين اعلم معنى ما يتعدى الى الظرف فالتقدير الله انفذ علما حيث يجعل اي هو نافذ العلم في هذا الموضع قال ابن هشام ولم تقع اسما لان خلافا لابن مالك ولا دليل في قوله ان حيث استقر من انت راعيه حمى فيه عزة وامان لجواز تقدير حيث خبرا وحمى اسمي فان قيل يؤدي الى جعل المكان حالا في المكان قلنا هو نظير قولك ان في مكة دار زيد ونظيره في الزمان ان في يوم الجمعة ساعة الاجابة انتهى قال ابو حيان والصحيح انها لا تتصرف لكنها جرت بمن كثيرا وبفي شاذا وبعلى والباء والى ولدى

وامس ولام الجر والاخيران يوجدان في الكلم الثلث نحو اين وقام وسوف وكم وقم وهل فصل علامات الرفع اربع ومنذ

ولم تجي فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدا انتهى وسياتي الكلام على لزوم اضافتها الى الجملة في بحث الاضافة ان شاء الله تعالى بما اما وجود الكسر في الاسم فنحو امس عند اهل الحجاز مطلقا ان اريد به معين ولم يضف ولم يعرف بال ولم يصغر وبني لتضمنها معنى لام التعريف وكان البناء على حركة اشعارا بان له اصلا في الاعراب وكانت كسرة لانها الاصل في التخلص من التقاء الساكنين واكثر بني تميم يوافقهم الا في حالة الرفع فيعرب اعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل عن الامس ومنهم من لم يعربه كذلك مطلقا فان فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف في اعرابه وصرفه وان استعملت المجرد المراد به معين ظرفا كان مبنيا على الكسر بالاجماع لتضمنه معنى الحرف وقد نظم العلامة شرف المدرسين الشيخ عبد الرحمن بن عيسى المرشدي شروط بناء امس فقال جرد عن ال امسا اذا شئت بنا ولا تضف ولا تقل اميسا مصغرا وافردن وعين ظرفا فجامع لهذه بين بالاتفاق عند كل العرب وان فقدت واحدا فاعرب بلا خلاف في سوى الاخير ومع خلاف بينهم شهير في فقدك الاخير منها وحده كامس خير من غد فعده فساكنوا الحجاز قالوا بالبنا ايضا كما لو كان ظرفا بينا اما التميميين قالوا يعرب بممنوع صرف ذا البعض مذهب وبعضهم اعربه منصرفا فاشكر لنظم بالشروط قد وفى قلت وقد علمت ان اكثر التميميين يوافقوا الحجازيين الا في حالة الرفع وغير الاكثر يمنعه الصرف مطلقا هذا هو المشهور وعليه فالاولى ان يبدل البيت الاخير وجلهم يخص ذا الاعرابا بحال دفع فافهم الصوابا واما وجود الضم في الحرف فنحو منذ ويصلح للتمثيل لوجود الضم في الاسم فانها في لغة من جر بها حرف وفي لغة من رفع بها اسم وبنيت الاسمية لقطعها عن اضافة مرادة في المعنى لان معنى قولك في منذ يوم الجمعة اول المدة يوم الجمعة فقد تضمنت المضاف اليه كقبل وبعد عند الحذف وكانت البناء على حركة لما مر وكانت ضمة لشبهها بالغايات تنبيه قال ابن الدهان في الغرة لم يبن من الحروف على الضم الا منذ قال بعض المحققين وهو منقوض بنحو رب بالضم في لغة والكاف في ذالكم وذالكما وذالكن والتاء في انتما وانتم وانتن والهاء في اياه واياهما واياهم واياهن واوجود الكسر فيه فنحو لام الجر الداخلة على ظاهر غير مستغاث نحو لزيد قال الرضي ونقل فتحها مع جميع المظهرات والاخيران وهما الفتح والسكون يوجدان في الكلم الثلث الاسم والفعل والحرف اما السكون فلخفته واما الفتح فلانه اقرب الحركات الى السكون لحصوله بادنى فتح الفم بخلاف الضم والكسر فان الاول انما يحصل باعمال العضلتين معا الواصلتين الى طرفي الشفة والثاني انما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة الى اسفل تنبيه الكلم ليس جمعا للكلمة خلافا للجرجاني وجماعة لانه يجوز تذكير ضميره والغالب على الجمع التانيث ولا اسم جمع خلافا لبعضهم لان له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك بل هو اسم جنس لدلالته على الماهية من حيث هي وهل هو افرادي او جمعي خلاف ذهب الى الاول جماعة تمسكا بقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب والمختار عند المحققين الثاني فهو ما يقع الا على ما فوق كلمتين وعند الاكثرين لا يطلق الا على ما فوق العشرة فوجود الفتح في الاسم نحو اين استفهامية كانت او شرطية وبنيت لتضمنها حرف الاستفهام او الشرط وكان البناء على حركة لما مر وكانت فتحة لاستثقال الضم والكسر بعد الياء ووجوده في الفعل نحو قام وضرب وكان بناؤه على الفتح لما مر ووجوده في الحرف نحو سوف وبنيت على الحركة وكانت فتحة لما قلنا في اين وهي مرادفة للسين كما مر وقال البصريون هي اوسع زمانا منها لان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى ويقال فيه سف بحذف الوسط وسو بحذف الاخير وسي بحذف الوسط وقلب الاخير ياء مبالغة في التخفيف حكاه صاحب المحكم وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو لسوف يعطيك ربك قال ابو حيان وانما امتنع دخول اللام على السين كراهة توالي الحركات في لسيدحرج ثم طرد الباقي قال ابن بابشاذ الغالب على سوف استعمالها في الوعيد والتهديد وعلى السين استعمالها في الوعد وقد تستعمل سوف في الوعد والسين في الوعيد انتهى ووجود السكون في الاسم نحو كم سواء كانت استفهامية بمعنى اي عدد او خبرية بمعنى عدد كثير وبنيت في الموضعين لشبههما بالحرف وضعا ولتضمن الاستفهامية همزة الاستفهام والخبرية حرف تكثير اما محققا وضعه نحو رب ومن الجنسية واما مقدرا وسنستوفي الكلام عليها في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى ووجوده في الفعل نحو قم على الاصح عند جمهور البصريين كما مر ووجوده في الحرف نحو هل وقد تكون حركات البناء مقدرة كتقدير الضم في نحو يا سيبويه والفتح في نحو لا فتى الا علي فائدة اذا جاء شيء مما الاصل فيه البناء مبنيا فلا يسئل عن سبب بنائه لمجيئه على اصله ثم ان جاء مبنيا على السكون فلا يسئل ايضا عن سبب بنائه على ذلك او على حركة يسئل عنه سؤالا لانه لم عدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا وان جاء شيء مما الاصل فيه الاعراب مبنيا على السكون سئل عنه سؤال واحد لم بني او على حركة سئل عنه ثلثة اسئلة لم بني ولم عدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا كما ذكرنا ذلك كله فيما مر من الامثلة هذا فصل في علامات الرفع علامات الرفع وهو ما يحدثه عامله سواء كان لفظيا او معنويا وهذا هو النوع الاول من انواع الاعراب وهي اربع بالاستقراء لا زايد عليها فان قلت ما وجه جمع المص العلامات جمع كثرة والعلامات كلها اربع وجمع الكثرة اقله باتفاق النحاة

والالف والواو والنون فالضمة في الاسم المفرد والجمع المكسر والجمع المؤنث السالم

لما عشر قلت قد يعتذر عنه بانه من وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة كقوله تعالى ثلثة قروء ولو انه اراد التنبيه على مسئلة غريبة ذكرها السعد التفتازاني في التلويح والمشهور خلافها وهي ان جمعي الكثرة والقلة متفقان باعتبار المبدا مفترقان المنتهى فمبدا كل منهما الثلثة ومنتهى جمع القلة العشرة ولا نهاية لجمع الكثرة قال وهذا اوفق بالاستعمالات وان صرح كثير من الثقات فيصح على هذا تعبير المص من غير تجوز وبه يحل استشكال اتفاق الفقهاء على من اقر بدراهم يقبل منه تفسيرها بثلثة ولا حاجة الى دعوى المجاز واستشكالها بعدم قبول التفسير من الناطق بحقائق الالفاظ في الاقارير بالمجاز والعلامات الاربع احدها الضمة وهي الاصل لان الاعراب بالحركات اصل الاعراب بالحروف ومن ثمة لا يقوم مقامها غيرها الا عند تعذرها ولذلك قدمها والثانية الالف وهي فرع نايب عن الضمة عند تعذرها لكونها اخت الواو المتولدة عنها عند اشباعها اذ هما المد واللين وكان الانسب ان يقدم الواو عليها كما فعل صاحب الاجرومية وغيره لكنه اراد ان يرتب على تقديمها تقديم المثنى على المجموع في المواضع التي تنوب فيها هذه الفروع كما سياتي فقدمها فلا اخلاء لذلك عن فايدة والثالثة الواو وهي ايضا فرع نايب عن الضمة عند تعذرها لكونها متولدة منها عند اشباعها كما قلنا فهي بنتها والرابعة النون وهي ايضا كذلك لكونها مقاربة للواو في المخرج ولهذا اندغم فيها ولكل من هذه العلامات مواضع تخصها فاما الضمة فتكون علامة للرفع اصالة في اربعة مواضع احدها الاسم المفرد والمراد به ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا من الاسماء الستة منصرفا كان نحو جاء زيد او غير منصرف نحو قال ابرهيم لمؤنث نحو جاءت هند او مذكر كما مر ظاهرة فيه الضمة او مقدرة كقام عمرو وقال موسى تنبيه قال بعضهم استشكل هذا الاطلاق بان من المفرد ما لا يرفع بالضمة كملحقات المثنى والمجموع ويمكن الجواب بان هذه القاعدة وامثالها غالبية وبان الالف واللام في المفرد للجنس وبان المراد بالمثنى ما يشمل المثنى حقيقة او حكما وكذا المجموع وثانيها الجمع المكسر وهو ما تغير فيه بناء مفرده اما بزيادة ليست عوضا كصنو وصنوان او نقص كتخمة وتخم او بتغيير شكل من غير زيادة ولا نقصان كاسد واسد او مع زيادة كرجل ورجال او مع نقص كرسول ورسل او معهما كغلام وغلمان تحقيقا كما مر او تقديرا كفلك مما الجمع والواحد فيها متحدان في الصورة نحو في الفلك المشحون وترى الفلك فيه مواخر فالضمة فيه اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد واما جنب وان كان يطلق على الواحد والجمع بلفظ واحد نحو زيد جنب والزيدان جنب والزيدون جنب فانهم لم يعدوه من هذا الباب وان امكن التقدير فيجعل جنب المفرد كعنق والجمع ككتب في ذلك لانه لم تسمع له تثنية تقوم دليلا على انهم قصدوا تغيير اللفظ عند اختلاف مدلوله بل استعمل بلفظ واحد في الحالة الثلث بخلاف فلك فانه سمع تثنيته حيث قيل فلكان فدل ذلك على انهم قصدوا تغيير اللفظ عند اختلاف المدلول فسلك بالجمع سبيل المثنى تقديرا فكان الفرق واضحا واما من ثنى جنبا فقد جمعه ايضا وقال ابن مالك في باب امثلة الجمع من التسهيل والاصح كونه يعني باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير انتهى تنبيهان الاول ما ذكرناه من التقسيم هو تقسيم ابن مالك واعترض عليه بانه لا يجري فيه لان صنوان من باب زيادة وتبديل شكل وتخم من باب نقص وتبديل شكل لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد قاله المرادي ويجاب عنه بانه نظر الى ظاهر اللفظ او انه لا يرى تقدير التغيير كما يوخذ من كلامه قاله في التصريح وفي الجواب الثاني نظر الثاني يرد على اطلاق المصنف ان من جمع التكسير ما لا يرفع بالضمة كملحقات جمع المذكر السالم نحو سنين وارضين ويجاب بان هذه القاعدة وامثالها غالبية كما تقدم وبان المراد بجمع التكسير جنسه فائدتان الاولى يفارق جمع التكسير جمع السلامة في اربعة اشياء احدها ان جمع السلامة مختص بالعقلاء والتكسير لا يختص والثاني انه يسلم فيه بناء المفرد ولا يسلم في التكسير والثالث انه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات والرابع ان المسند الى جمع السلامة لا يؤنث ويؤنث مع المكسر قاله ابو البقاء ذكره في التصريح الثانية مطلق الجمع على ضربين قلة وكثرة والقلة افعال وافعل وافعلة وفعلة ومطلق الصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة والمراد بالقليل من الثلثة الى العشرة وغير ذلك كثير وقد نظم بعضهم جموع القلة فقال الا ان افعالا امثالا وافعلا وفعلة للجمع القليل وافعلة كحمل واحمال وفلس وافلس فتية صدق والقذال واقذلة ومن جمعه جمع المصحح كله كزيدون والهندات نحو مقبلة وثالثها الجمع المؤنث السالم وهو ما سلم فيه بناء مفرده سواء كان اسما او وصفا وعبر بعضهم بما جمع بالف وتاء مزيدتين وهو اولى ليشمل ما كان مفرده مذكرا كاصطبلات والحمامات وما سلم فيه بناء الواحد وما تغير فيه ذلك كسجدات لا يقال يرد على تعبير المص لانا نقول التعبير به جرى على الغالب او ان في الكلام حذف مضاف اي صيغة جمع المؤنث السالم او ان في معطوفا اي الجمع المؤنث السالم

وللمضارع والالف في المثنى وهو ما دل على اثنين واغنى عن المتعاطفين

وما على صيغته فلا يخرج ما جمع بالف وتاء من جمع المذكر ولا ما تغير فيه بناء مفرده لان صيغته صيغة جمع المونث السالم في عرف النحاة وان كان في الحقيقة جمع مذكر او مكسرا وانه لم يلتفت للجمع بالالف والتاء من جمع المذكر او المكسر لقلته ودابهم المالوف ذكر ما هو الاغلب والاكثر لا ما هو الاقل والاندر او ان المراد بجمع المونث السالم ما جمع بالف وتاء مزيدتين مجازا بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم لان جمع المونث السالم في عرف النحاة واقع على الجمع بالالف والتاء والملازمة العرفية يكفي في صحة المجاز فان قلت فيلزم ان يكون الجمع المونث السالم مستعملا اما في حقيقته ومجازه ان استعمل فيهما جميعا او في مجازه فقط ان استعمل في معنى شامل لهما وعلى التقديرين يلزم المجاز على الخلاف في جواز الاول قلت هو مجاز مشهور على انه يمكن ان يدعى ان نحو اصطبلات وحبليات جمع مونث سالم حقيقة عرفية لا مجازا تنبيهات الاول قوله السالم صفة للجمع كما قال بعضهم وجوز بعض المحققين كونه صفة للمونث فانه موصوف بالسلامة حقيقة لانه واقع على المفرد الثاني اورد على قولهم ما جمع بالف وتاء مزيدتين ان الذي جمع بهما هو المفرد وليس هو المراد في مقام الجمع المذكور واجيب بان الذي جمع بهما معناه الذي وقع عليه ما يجمع بهما وهو المجموع بهما فهو المفرد بوصف ضم غيره اليه لا المفرد قبل ضم غيره ضابطه الذي يجمع بالف وتاء قياسا مطردا خمسة انواع احدها ذو التاء مطلقا الا نحو شاة وشفة وامة ومرأة وامرأة وفلانة وقلة ونقل في امة اميات واموات ويحتاج الى نقل من العرب الثاني علم المونث مطلقا الا نحو قطام على لغة من بنى واشترط ابن ابي الربيع العقل الثالث صفة مذكر لا يعقل بخلاف صفة المونث والعاقل الرابع مصغره بخلاف مصغر المونث الخامس اسم الجنس المونث بالالف الا فعلاء فعلان او افعل غير منقولين الى الاسمية وجمع حروف المعجم فما كان فيه الف جاز قصره ومده بالاجماع فيقال فيه على القصر بيات بقلب الالف المقصورة ياء وعلى المد باءات بالاقرار بالهمزة ورابعها الفعل المضارع الذي لم يتصل به ما يوجب بناءه كما مر او ينقل اعرابه كما اذا اتصل به ضمير تثنية او ضمير جمع او ضمير المونث المخاطبة فيكون علامة رفعه ما استقر فيه ولا فرق بين ان يكون الفعل المضارع المذكور صحيح الاخر او معتله فاذا كان معتلا كانت الضمة فيه مقدرة نحو يدعو ويخشى كما سياتي واما الالف فتكون علامة نيابة عن الضمة في موضع واحد وهو المثنى وحده المصنف تبعا لابن هشام في الاوضح بقوله وهو ما دل على اثنين واغنى عن المتعاطفين قال شارحه وقوله ما وضع جنس وقوله لاثنين فصل اول مخرج لما وضع لاقل كرجل او لاكثر كصنوان وقوله اغنى عن المتعاطفين فصل ثان مخرج لنحو كلا وكلتا واثنين واثنتين وشفع وزوج وزكا بالتنوين اسم للشيئين ودخل فيه نحو القمران للشمس والقمر انتهى واعترض بعضهم على هذا التعريف بانه صادق على الضمير في انتما وعلى اثنين واثنتين اذ هي مغنية عن انت وانت ورجل ورجل وامرء وامرء وفي صدقه على الاخيرين بحث اذ ما صدق على كل من الاثنين والاثنتين ذات متصفة بالاثنينية مطلقا دون تعرض لكونه رجلا او امرأة فتدبر وزاد بعضهم في الحد قوله من لفظه احترازا عن القمرين والعمرين من الفاظ التغليب فليس مثنى بل ملحق به وسكوت المص عن ذلك وعدم عده في الملحقات دال على ادخاله في حد المثنى والمسألة موضع خلاف فمن اخرجه من باب المثنى وادخله في ملحقاته ابن مالك في التسهيل حيث قال وما اعرب اعراب المثنى مخالفا المعنى او غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه فملحق به وقال ابن هشام والذي اراه ان النحويين يسمون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى واوضح ذلك في بعض تعاليقه بزيادة فقال اخراج هذا النوع من باب المثنى لا يعرف لغير ابن مالك ولا نجد احدا يذكره فيما حمل على المثنى سواه لعلمهم بشمول اسم المثنى له وذلك انما جاز بعد ان قدر تسمية الشمس قمرا ونحوه انتهى فان قلت هذا انما يصح عند من لم يشترط اتفاق المعنى في التثنية كابن مالك تبعا لابن الانباري واما عند من اشترطه فلا يصح وقد ذهب الى اشتراطه اكثر المتاخرين فلا يقال العينين للشمس والذهب ونحو الحريري في قوله جاد بالعين حين اعمى هواه عينه فانثنى بلا عينين قلت قال العلامة التفتازاني في شرح التلخيص بناء على هذا القول يكون مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له وقال في شرح المفتاح واما بيان التغليب والعلاقة فيه وانه من اي نوع منه فلم ار احدا حام حوله انتهى وقال الدماميني في المنهل اقول يمكن ان يجعل ما نحن فيه من قبيل المشاكلة فعبر عن مدلول ابي بكر مثلا بلفظ عمر وعن مدلول الشمس بلفظ القمر لوقوعه في صحبته تحقيقا وظاهر كلامهم في المشاكلة ان جهة التجوز هي وقوع مدلول هذا اللفظ في صحبة الاخر تحقيقا او تقديرا فهو من قبيل ما العلاقة فيه المجاورة انتهى وكون ما ذكره هو ظاهر كلامهم في جهة التجوز ليس على اطلاقه قال المحقق الشريف في شرح المفتاح المشاكلة هي ان يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته فان كان بين ذلك الشيء والغير علاقة مجوزة للتجوز من العلاقات المشهورة فلا اشكال وتكون المشاكلة موجبة لمزيد الحسن كما بين السيئة وجزائها وان لم تكن فلا بد ان يجعل الوقوع في الصحبة علاقة مصححة للمجاز في الجملة والا فلا وجه للتعبير عنه انتهى وفي فصول البدائع والتحقيق ان عد الصحبة علاقة باعتبار انها

وملحقاته وهي كلا وكلتا مضافين الى مضمر واثنان وفرعاه

دليل المجاورة في الخيال فهي العلاقة في الحقيقة والا فالمصاحبة في الذكر بعد الاستعمال والعلاقة يصحح الاستعمال فيكون قبله انتهى تنبيهات الاول قال بعض المحققين ههنا اشكال وهو ان التغليب مطلقا من باب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز لا بقاء الكل معنى مجازي اذ اللفظ لم يوضع له لانا نقول فيلزم ان لا يوجد الجمع اصلا لجريان هذه العلة في كل جمع والجواب ما اشار اليه المحقق الشريف في حاشية الكشاف وهو ان الجمع انما يلزم اذا كان كل واحد منهما مرادا باللفظ وههنا اريد معنى واحد مركب من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ في واحد منهما بل في المجموع مجازا ولا يلزم جريان ذلك في جميع المعاني الحقيقية والمجازية لجواز ان لا يكون هناك ارتباط يجعلهما معنى واحدا عرفا يقصد اليه بارادة واحدة في استعمال الالفاظ انتهى الثاني هذا النوع من نحو القمرين والعمرين مسموع يحفظ ولا يقاس عليه تارة يغلب الاشرف كالابوين وتارة الاخف كالعمرين وتارة الاعظم نحو مرج البحرين قاله في الهمع وانما كان هذا من قبيل التغليب لان المراد بالبحرين الملح والعذب والبحر خاص بالملح كذا قيل ودعوى الخصوصية مبنية على المشهور والا فقد صرح جماعة من اهل اللغة ان البحر هو الماء الكثير ملحا كان او عذبا فعلى هذا لا يكون من باب التغليب الثالث يشترط في كل ما يثنى عند الاكثرين سبعة امور الافراد والاعراب وعدم التركيب والتنكير فالعلم ينكر ثم يثنى واتفاق اللفظ واتفاق المعنى وقد علمت ما فيهما وان لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فلا يثنى سواء استغناء بسيان وهذه الشروط تعتبر في الجمع ايضا كما صرح به في الهمع وغيره الرابع الاسم اذا ثني وكان صحيحا غير مهموز او منزلا منزلته لحقته العلامة من غير تغيير كرجلان ودلوان وظبيان وشذ اليان وخصيان او مهموزا فان كان ما قبل الهمزة الف زائدة والهمزة اصل اقرت كقراءان في قراء بضم القاف وتشديد الراء المهملة وهو الناسك او مبدلة من اصل فاقرارها اولى ككساءان في كساء اصله كساو وشذ كسايان او ملحقة باصل فقلبها واوا اولى كعلباوان في علباء اصله علباي بياء لتلحقها بقرطاس ثم ابدلت الياء همزة او بدلا من الف التانيث كحمراوان في حمراء او كان معتلا منقوصا لحقته العلامة من غير تغيير ايضا سواء ردت يائه كقاضيان في قاض او مقصورا فالفه ان كانت زائدة على ثلاثة او بدلا عن ياء او مجهولة الاصل او اميلت قلبت ياء كحبليان في حبلى وفتيان في فتى ومتيان في متى مسمى به والا فواو كعصوان في عصا وكذوان في كذا مسمى به وملحقاته اي ملحقات المثنى والمراد بها الفاظ شابهته في الدلالة على معناه وليست منه لفقد ما اعتبر فيه من الشروط وهي خمسة الفاظ كلا للمذكرين وكلتا للمونثين ولا ينفكان عن الاضافة الى ظاهر او مضمر ويكونان ملحقين بالمثنى حال كونهما مضافين التذكير مبني على التغليب او التاويل الى مضمر وهو ثلاثة الفاظ كما وهما ونا نحو كلاكما وكلاهما وكلانا فلا تكون الالف فيهما علامة للرفع ما لم يكونا كذلك واما اذا اضيفا الى ظاهر فالفهما لازمة واعرابه بحركات مقدرة عليهما لانها لا تقبل الحركات وذلك لانهما باعتبار لفظهما مفردان وباعتبار معناهما مثنيان فلفظهما يقتضي الاعراب بالحركات ومعناهما يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيهما كلا الاعتبارين فاذا اضيفا الى الظاهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظهما الذي هو الاصل واعربا بالحركات التي هي الاصل نحو جاءني كلا اخويك ورايت كلا اخويك ومررت بكلا اخويك واذا اضيفا الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناهما الذي هو الفرع واعربا بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما ووراء هذه التفرقة اطلاقان احدهما الاعراب بالحروف مطلقا وهي لغة كنانة والثاني الاعراب بالحركات مطلقا وهي لغة بلحارث حكاها الفراء وغيره وقال الرضي ولا ادري ما صحته انتهى وزعم بعضهم انهما في لغة الجمهور معربان بحركات مقدرة وان انقلاب الفهما جرا ونصبا للتشبيه بالف على ولدى قال ابن مالك وفي لغة كنانة دليل على ضعف هذا القول تمت ولكون كلا وكلتا مفردان لفظا مثنيان معنى جاز في ضميرهما الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى وقد اجتمع الامران في قوله كلاهما حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابي وقال الله تعالى كلتا الجنتين آتت ثم قال وفجرنا خلالهما نهرا قال ابن طاهر وقوم لا يجيزون كلاهما قام لانهم جعلوهما مثنى حقيقة والثالث الملحقات الاخر اثنان للمذكرين وفرعاه وهما اثنتان في لغة الحجاز وثنتان في لغة تميم وكلاهما للمونثين ولم يقيدهما بما مر في الملحقين السابقين لانها ملحقة بالمثنى مطلقا سواء اضيف الى مضمر ام لا لان وضعها وضع المثنى وان لم تكن مثنيات حقيقة اذ لم يثبت لها مفرد لا يقال اثن ولا اثنت ولا ثنت تنبيهات الاول قيل هذا الاطلاق يوهم جواز اضافة الثلاثة الى كل ضمير وليس كذلك فانها لا تضاف الى ضمير مثنى فلا يقال جاء الرجلان اثناهما والمرأتان اثنتاهما او ثنتاهما قياسا على جاءني ثلاثتهم لان ضمير التثنية نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشيء الى نفسه وقد اجبت عن ذلك في شرح الارشاد واوردت ما ذكره الحريري في درة الغواص في هذا البحث وتكلمت عليه فليرجع اليه الثاني الحق بالمثنى ما سمي به كزيدان علما فيرفع بالالف كهو وينصب ويجر بالياء مثله ايضا كما سياتي ويجوز فيه ان يجري مجرى سلمان فيعرب اعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واذا دخل عليه الالف واللام

والواو في الجمع المذكر السالم وملحقاته وهي الو

جر بالكسرة الثالث نون المثنى لا يجوز الا كسرها مطلقا عند البصريين واجاز الكسائي والفراء فتحها مع الياء لا مع الألف
واجاز بعضهم ضمها مع الالف لغة واما مع الياء فلا يجوز حكاه الشيباني وقيل من العرب من يجعلها معتقب الاعراب
فعلى هذا تفتح مع اليا نصبا وتكسر جرا وحذفها للاضافة كثير ولشبه الاضافة في اثنى عشر واثنتى عشرة والتقدير الاضافة نحو
رايت يدي ورجلي زيد ولتقصير الصلة مطلقا عند سيبويه والفراء خلافا للمبرد اذ قصر ذلك على قولك اللذا واللتا قاله في
الارتشاف واما الواو فتكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في موضعين احدهما الجمع المذكر السالم وهو ما دل على اكثر من
اثنين بزيادة في اخره مع سلامة بناء مفرده ومن ثم سمي سالما ويسمى بالجمع الذي على حد المثنى لشبهه له في كونه اعرب بحرفين
وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون تحذف للاضافة وقد يقال له الجمع بالواو والنون تسمية له باشرف حاليه والجمع على هجائين لكونها
ياتي على وجهين تارة بالواو وتارة بالياء قال السخاوي في شرح المفصل وقد عد بعضهم لهذا الواو ثمانية معان فقال هي علامة
الجمع والسلامة والعقل والعلمية والقلة والرفع وحرف الاعراب والتذكير انتهى وفيه من المسامحة ما لا يخفى ويشترط في كل ما يجمع هذا
الجمع ثلاثة شروط احدها الخلو من تاء التانيث فلا يجمع نحو طلحة وعلامة الثاني ان يكون لمذكر فلا يجمع نحو زينب ولا حايض الثالث
ان يكون لعاقل فلا يجمع نحو واشق علما للكلب وسابق صفة لفرس ثم يشترط ان يكون اما علما غير مركب تركيبا اسناديا ولا مزجيا
فلا يجمع نحو برق نحره ومعدي كرب واما صفة تقبل التاء او تدل على التفضيل نحو قائم ومذنب والافضل فلا يجمع هذا الجمع
نحو جريح وصبور وسكران واحمر قال ابن هشام في الاوضح تنبيهات الاول ينبغي تقييد تاء التانيث بكونها غير عوض فلو كانت
عوضا عن فاء الكلمة نحو عدة او لامها نحو شبة وجعل ما هي فيه علما جاز جمعه بالواو والنون كعدون وشبون ما لم يكسر قبل
العلمية كشفة فيلزم تكسيره كشفاه او يعتل الاخر كدية فيلزم جمعه بالالف والتاء كديات هذا مذهب سيبويه وخالف المبرد فقال
لا يجوز في عدة الا عدات ولا يجوز عدون الثاني قال ابن مالك المراد بالمذكر المسمى لا اللفظ فان تذكير الاسماء ليس شرطا في هذا
الباب بل الشرط خلوه من تاء التانيث فلو سميت رجلا بزينب وسعدى جاز ان يقال في جمعه زينبون كما لو سمي به مؤنثا
جمع بالف وتاء كزينبات الثالث التصغير قائم مقام الوصف فلذلك لو صغر رجل وغلام جمع بالواو والنون مع انه ليس بعلم
ولا صفة وذلك لان المصغر موصوف في المعنى قاله المرادي وكذا المنسوب نحو بصري وبصريون الرابع ما وقع في الاوضح من
من التعبير بلفظ العاقل هو المشهور وقال غير واحد الاولى التعبير بالعالم ليشمل نعم الماهدون اذ لا يطلق عليه تعالى انه
عاقل لايهام العقل المنع من القبايح الجايزة على صاحبه تعالى الله عنها علوا كبيرا قيل وفيه انه ليس قياسا بل مقصور على
السماع صرح به في التسهيل وانه جمع مجازي لجعل الواحد بمنزلة متعدد فتامل الخامس اشترط المازني في العلم ان لا يكون معدولا
ولا يجوز في نحو عمر ان يجمع هذا الجمع بل ان لا يثنى ولا يجمع مطلقا والجمهور على خلافه فان قلت الاسم العلم اذا جمع زالت العلمية
منه ضرورة ان تثنية العلم وجمعه يقتضي اخراجه عن حقيقة كونه علما اذ تصير نكرة لان العلم انما يكون معرفة على تقدير افراده
لوضوعه لكونه لم يوضع علما الا مفردا فهو دال على الوحدة والتثنية والجمع يدلان على التعدد والوحدة والتعدد متضادان
قلت اجيب بان معنى كلامهم ان الاسم اذا كان علما بالشروط صح ايراد الجمع عليه وذلك بعد ان تنكره وليس المراد انه يبقى علما ويجمع على
تلك الحال فيؤول الامر الى ما يشترط وجوده شرط للاقدام على الحكم وعدم شرط الثبوت ذلك الحكم وقد نظم الدماميني في
ذلك لغزا فقال ... اما علماء الهند لا زال فضلكم مدى الدهر يبدو في منازل سعده الم تبكم شخص عن نبب تحسنوا بارشاده
عند السوال العصده وها هو يبكما تعترفهم عليه ليهدوه الى سبل رشده فيسال ما امر شرطتم وجوده لحكم فلم ينقض النحاة
برده فلما وجدنا ذلك الامر حاصلا منعتم ثبوت الحكم الا بفقده وهذا لعمري في العذاية غاية فهل من جواب تنعمون بسرده
السادس قال بعضهم ان اريد بجمع المذكر ما هو جمع في الاصل او في الحال ورد عليه جمع جعلت نونه معتقب الاعراب نحو
سنين فانه يعرب بالحركات والياء ملتزمة كالالف في المثنى كذلك وان اريد الجمع في الحال خرج الجمع العلم المعرب بالواو والياء انتهى
واجاب بعض المحققين باختيار الاخير ولا يضر خروج جمع العلم لانه شاذ السابع حكم الاسم اذا جمع هذا الجمع كما اذا ثني من لحوق
العلامة من غير تغيير ولا يستثنى الا المنقوص والمقصور فان اخرهما يحذف لالتقاء الساكنين ثم يضم ما قبل المنقوص في الرفع
ويكسر في غيره مناسبة للحرف نحو جاء القاضون ورايت القاضين ومررت بالقاضين ويفتح ما قبل اخر المقصور دلالة على ما
حذف نحو وانتم الاعلون وانهم عندنا لمن المصطفين وملحقاته وقد مر معناها وهي اربعة انواع اسماء جموع وهي اولو بمعنى صاحب اسم جمع
لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذو وكقوله تعالى ولا ياتل اولو الفضل منكم وتكتب بواو بعد الالف حملا على اولى وكتبت

وعشرون والاسماء الستة وهي ابوه واخوه وحموها وفوه وهنوه وذو مال

اولو بالواو لئلا تشتبه بالى وعشرون وبابه وهو ساير العقود الى تسعين بادخال الغاية فكلها اسماء جموع وليس عشرون
جمعا للعشرة ولا ثلثون جمعا للثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين وثلثين على تسعة لوجوب اطلاق الجمع على ثلثة مقادير
الواحد وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الكلمات تدل على معان معينة ولا تعيين في معان الجموع كذا قيل قال بعض
المحققين وفي كلا التعليلين نظر اما الاول فان اريد الاطلاق على سبيل الحقيقة فالصحة على ثلثين ممنوعة لجواز كون عشرين
منقولا عرفيا من معنى الجمع الى هذا العدد المعين واطلاق المنقول على المعنى الاصلي مجاز وان اريد به الاطلاق على سبيل الحقيقة
وعلى سبيل المجاز فمسلم لكن بطلان التالي ممنوع لجواز ان يكون استعمال عشرين في ثلثين على سبيل المجاز وقس على ذلك اخواتها
واما الثاني فان اريد انه لا تعيين في الجموع اصلا فهو ممنوع لجواز وضع الجمع لشيء معين وان اريد انه لا تعيين في الجموع من حيث
انها جموع فمسلم لكن لا يلزم منه عدم كون عشرين جمعا انتهى والاولى ان يقال هذه الاعداد ملتئمة من الاحاد حاصلة من
تكرار الاحاد لا من تكرار مراتب الاعداد فهذه الاعداد كالولي في انها لا واحد لها من لفظها ومن اسماء الجموع المذكورة عالمون
بفتح اللام اسم جمع لعالم وهو ما سوى الله تعالى من الاجناس فزيد ليس من العالم بل من العالم وانما لم يكن جمعا للعالم لاختصاصه بمن يعقل والعالم
عام فيه وفي غيره والجمع لا يكون اخص من مفرده ولذلك ابى سيبويه ان يجعل الاعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين والبادين
والاعراب خاص بالبادين وهذا قول ابن مالك ومن تبعه وذهب كثير الى انه جمع لعالم فيكون جمع تصحيح لم يستوف الشروط من حيث
ان عالما اسم جنس وليس بعلم ولا صفة وبالجملة فهو من ملحقات الجمع المذكور الثاني جموع تصحيح لم تستوف الشروط منها
اهلون ووابلون جمع اهل ووابل لانهما ليسا علمين ولا صفتين ولان وابلا غير عاقل الثالث جموع تكسير منها ارضون بفتح الراء
جمع ارض وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها وبابه وهو كل ما كان جمعا لثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم يكسر كعزة وعزين
وعضة وعضين بخلاف نحو تمرة لعدم الحذف ونحو عدة وزنة لان المحذوف الفاء ونحو يد ودم لعدم التعويض وشذ ابون واخون
ونحو اسم وبنت لان العوض غير الهاء وشذ بنون ونحو شاة وشفة لتكسيرهما على شياه وشفاه الرابع ما سمي به منها ومما الحق به
كزيدون علما وعليون اسما لاعلى الجنة وهو في الاصل جمع علي بكسر العين واللام والياء ووزنه فعيل من العلو تنبيهان الاول
يجوز في هذا النوع المسمى به ان يجري مجرى غسلين في لزوم الياء والاعراب بالحركات ظاهرة على النون منونة ان لم يكن
اعجميا فان كان كقنسرين امتنع التنوين واعرب اعراب ما لا ينصرف ودون هذا ان يجري مجرى هارون في لزوم الواو والاعراب على
النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة كحمدون او مجرى عربون في لزوم الواو والاعراب بالحركات الثلث على النون منونة ودون
هذا لزوم الواو وفتح النون مطلقا ذكره السيرافي وبعضهم يجري بنين وباب سنين وان لم يكن علما مجرى غسلين بالتنوين على لغة عامر
وبدونه على لغة تميم قال وكان لنا ابو حسن علي ابا برا ونحن له بنين وقال دعاني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا وبعضهم
يطرد هذه اللغة اعني لزوم الياء والاعراب على النون منونة في جمع المذكر السالم وكل ما حمل عليه الثاني نون الجمع المذكور وملحقاته
مفتوحة وقد تكسر ضرورة وقيل من العرب من يكسرها على الاصل وتسقط للاضافة وفي صلة كقراءة الحسن والمقيمي الصلوة بنصب التاء
وفي الذي كقوله وان الذي حانت بفلج دماؤهم اي وان الذين وقيل لام ساكنة كقراءة من قرا غير معجزي الله بفتح الهاء وفي شذوذ
كقراءة الاعمش وما هم بضاري به في ضرورة كقوله لو كنتم منجدي حين استغثتكم قاله في الارتشاف والثاني الاسماء الستة وهي ابوه
واخوه وحموها انث الضمير لان الحم قريب المراة من زوجها كابيه وقد يطلق قريب الرجل من زوجته كابيها وصرح في القاموس باطلاقه
عليهما بلا تفضيل وفوه وهنوه وذو مال اي صاحبه لكن ذو يقتضي تعظيم ما اضيفت اليه والموصوف بها بخلاف صاحب فيهما
والاسماء الستة علم بالغلبة على هذه الامثلة كلفظ العبادلة في عرف الفقهاء والمحدثين ومنهم من عدها خمسة بنقص الهن
منكر الجواز اتمامه والحق الجواز في لغة قليلة ولقلتها وعدم شهرتها انكرها من انكر وكان على المص التنبيه على قلته لئلا يوهم
مساواته لهن قال ابن مالك ومن لم ينبه على قلته فليس بمصيب فلو حظ من الفضل باوفر نصيب وقال غير واحد الافصح فيه النقص
اي حذف الاخر وجعل ما قبله اخرا فيعرب بالحركات الثلث ظاهرة عليه قال ابن هشام وهذه اللغة مع كونها اكثر استعمالا هي افصح
قياسا لان ما كان ناقصا في الافراد فحقه ان يبقى على نقصه في الاضافة كما في يد لما حذف لامها في الافراد وجعل الاعراب على ما قبل
اللام استصحبوا ذلك حال الاضافة فاعربت بالحركات قيل وهو اسم يكنى به عن اسماء الاجناس كرجل وفرس وغير ذلك وقيل عما
يستقبح التصريح به وقيل عن الفرج خاصة واحترز باضافة ذو الى مال عن ذو الموصولة فيلزمها الواو ومبنية على السكون لا على الواو
خلافا لمن وهم وتسمى ذو الطائية لانها انما تكون في لغة طي وقد تعرب كهذه نحو قوله فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا في رواية ذي

مفردة مكبرة مضافة الى غير الياء والنون في المضارع المتصل به ضمير رفع لمثنى او الجمع او مخاطبة نحو يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين فصل علامات النصب خمس الفتحة والالف والياء والكسرة وحذف النون فالفتحة في الاسم المفرد والجمع المكسر والمضارع والالف في الاسماء الستة والياء في المثنى والجمع وملحقاتهما والكسرة في جمع المؤنث السالم

بالياء فكان الاحسن تقييدها بالمعربة كما في الكافية والعمدة لابن مالك لان الاحتراز انما هو عن ذو بمعنى الذى فاما على لغة اعرابها فانها تجري مجرى ذو بمعنى صاحب فينبغي ادخالها وانما تكون الواو علامة للرفع نيابة عن الضمة في هذه الاسماء وكذا الالف والياء عن الفتحة والكسرة فيها كما سياتي حال كونها مفردة فلو كانت مثناة او مجموعة اعربت اعراب المثنى وذلك المجموع مكبرة فلو كانت مصغرة اعربت بحركات ظاهرة وذلك في غير ذو اذ هي لا تصغر مضافة الى غير الياء وعدل عن قول كثير الى غير ياء المتكلم لان التقييد بذلك كما قال ابن هشام حشو اذ ليس لنا ما يضاف اليها سواها سواء كان الاضافة لفظا كما مر او تقديرا كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا اذ التقدير خياشيمها وفاها فلو كانت مضافة الى الياء اعربت على الاصح بحركات مقدرة كما سياتي وكلها تضاف الى الياء الا ذو فانها لا تستعمل الا مضافة لغير الياء بل لا تضاف الى الضمير اصلا واما قوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه فشاذ او لحن وزاد بعضهم قيدا رابعا وهو ان يكون غير منسوب اليها فلو نسب اليها كانت معربة بالحركات وهو مستغنى عنه بقيد الاضافة قيل وقد يستغنى عن ذكر هذه القيود بالنطق بالاسماء المذكورة كذلك ولعذر عمن لم يذكرها بذلك وهو غير سديد اذ لا استغناء عن ذكرها لان النطق بها كذلك يوهم ان الشرط اضافتها الى ضمير الغائب خاصة فلذلك لم يكتف المصنف في بيانه بالمثال وكذا ابن الحاجب مع اكتفائه به في غيره نعم الاكتفاء بنطق فوه كذلك عن تقييده بالخلو من الميم صحيح فان لم يخل منها اعرب بحركات ظاهرة مع تضعيف ميمه ودونه منقوصا او بحركات مقدرة مقصورا كعصى ولك تثليث فائه تضعيفا وقصرا ونقصا واتباعها الميمه فهذه عشر لغات كاملة ذكرها ابو حيان في الارتشاف وغيره واقتصر في التسهيل على تسع تنبيهات الاول ما ذكر من اعراب هذه الاسماء بحركات مقدرة حال اضافتها للياء قال بعض المحققين لا يظهر في اذا الفرق بينه وبين مسلمى بحكم الا ان يقال لو قيل في حال النصب فاي لوجب الحكم لان الياء في اعرابه ويدل عنه فلما قيل في مطلقا علم ان الياء المدغمة في في في الاحوال الثلث على نحو واحد وان اعرابه على ما كان عليه في حال افراده دون حال اضافته انتهى وقد يقال في الفرق ان الياء في في اعيدت حال الاضافة لئلا يبقى الاسم المتمكن على حرف واحد بخلافها في مسلمى فتدبر الثاني لا يختص النقص بالهن بل يجوز في الاب والاخ والحم بقلة ومنه قول رؤبة بابه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه ابه فما ظلم وحكى ابو زيد جاني اخك والفراء هذا حمك وقصرهن اولى من نقصهن كقوله ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وقول بعضهم مكره اخاك لا بطل وقولهم للمراة حماة حكاه الاصمعي واما النون فتكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في الفعل المضارع المتصل به ضمير رفع لمثنى وهو الالف سواء كان ذا الضمير حاضرا او غائبا والنون بعده مكسورة غالبا وقرا ابعداني بفتحها وترزقانه بضمها او الجمع وهو الواو كذلك او لمؤنثة مخاطبة وهو الياء والنون بعدهما مفتوحة نحو يفعلان بالياء المثناة التحتية للاثنين الغائبين وتفعلان بالتاء المثناة الفوقية للاثنين المخاطبين والتثنيتين المخاطبتين والغائبتين ويفعلون بالياء التحتية المثناة لجماعة الذكور الغائبين وتفعلون بالتاء المثناة الفوقية لجماعة الذكور المخاطبين وتفعلين للواحدة المخاطبة وتسمى هذه الافعال الامثلة الخمسة لانها ليست افعالا باعيانها كما ان الاسماء الستة اسماء باعيانها وانما هي امثلة تكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها فان يفعلان كناية عن يذهبان ويسرحان ونحوهما وكذلك الباقي وانما حسبوها نظرا الى لفظها كما هو الانسب بنظر الفن ولو عبر المص هنا بذلك ولم يصرح بالضمير لكان اولى ليكون الالف والواو اعم من ان يكونا ضميرين نحو الزيدان يفعلان والزيدون يفعلون او علامتين نحو يفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون واما ياء المخاطبة فلا تكون الا ضميرا فصل في علامات النصب علامات النصب وهو ما يحدثه عامله سواء كان العامل اسما او فعلا او حرفا خمس لا زايد عليها بالاستقراء اصالة ونيابة احديها الفتحة وهي الاصل لما مر ولهذا لا يقوم غيرها مقامها الا عند تعذرها ومن ثم قدمها والثانية الالف وهي فرع نايب عن الفتحة عند تعذرها لكونها ناشية عنها عند اشباعها فهي بنتها والثالثة الياء وهي ايضا فرع نايب عنها عند تعذرها لكونها اخت الالف فنائب كاختها والرابعة الكسرة وهي ايضا كذلك لكونها اصل الياء التي هي علامة النصب في بعض المواضع فنابت حملا على فرعها والخامسة حذف النون وهو ايضا فرع نائب عن الفتحة عند تعذرها لانه لما كان ثبوتها علامة للرفع لم يبق الا ان يكون حذفها علامة للنصب ولكل من هذه العلامات مواضع تخصها فاما الفتحة التي هي الاصل فتكون علامة للنصب في ثلثة مواضع احدها الاسم المفرد المقدم ذكره سواء كان منصرفا كرايت زيدا او غير منصرف كرايت احمد ظاهرة فيه الفتحة كما مر او مقدرة كرايت موسى والثاني الجمع المكسر المقدم بيانه منصرفا كان كرايت رجالا او غير منصرف كدخلت مساجد ظاهرة فيه الفتحة كما مر او مقدرة كقوله تعالى وانكحوا الايامى منكم والثالث الفعل المضارع اذا دخل عليه ناصب من نواصبه الاتي ذكرها ولم يتصل مع ذلك باخره شيء يوجب بناءه او ينقل اعرابه كما مر صحيحا كان اخره نحو لن يضرب او معتلا نحو لن يخشى فالفتحة في هذا

وحذف النون في الافعال الخمسة فصل علامات الجر ثلث الكسرة والياء والفتحة فالكسرة في الاسم المفرد والجمع المكسر المنصرفين والجمع المؤنث السالم والياء في الاسماء الستة

مقدرة كما سياتي بيانه واما الالف فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في موضع واحد وهو الاسماء الستة المقدم ذكرها نحو رايت اباك الى اخرها واما الياء فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في موضعين وهما المثنى والجمع المذكر السالم المقدم ذكرهما وملحقاتهما وقدم ذكرها نحو رايت الزيدين والزيدين بفتح ما قبل الياء في الاول وكسره في الثاني ورايت الرجلين كليهما والمراتين كلتيهما وعددت عشرين من الدراهم وقس على هذا واما الكسرة فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في موضع واحد وهو جمع المؤنث السالم المقدم بيانه نحو رايت الهندات وحمل عليه اولات وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذات بمعنى صاحبة نحو وان كن اولات حمل وكتبت الواو بعد الف حملا على مذكره اولوا وما سمي به منه كعرفات وانما نصب هذا الجمع بالكسرة حملا للنصب على الجر كما في نظيره وهو الجمع المذكر السالم وقضية اطلاقه ان الكسرة علامة للنصب فيه وان كان محذوف اللام كثبة ولغة وهو ما ذهب اليه البصريون وذهب بعضهم الى ان المحذوف لامه اذا لم ترد اليه اللام في حال الجمع يكون نصبه بالفتح وابن مالك في التسهيل على ان ذلك لغة والكسرة فيه اعراب خلافا للاخفش والمبرد في انها بناء واما حذف النون فيكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة عند تعذرها في موضع واحد وهو افعال الخمسة المقدم ذكرها نحو الزيدان لن يفعلا وقس على هذا واما قوله تعالى الا ان يعفون فالواو فيه لام الكلمة والنون ضمير النسوة عائد الى المطلقات ووزنه يفعلن فلهذا لم يحذف عند دخول الناصب بخلاف قولك الرجال يعفون فالواو فيه ضمير الجماعة المذكرين والنون علامة الرفع فتحذف عند دخول الناصب فتقول لن يعفوا قال تع وان تعفوا اقرب للتقوى واصله تعفوون بواوين اولاهما لام الكلمة والثانية واو الجماعة فاستثقلت الضمة على واو قبلها ضمة وبعدها واو ساكنة فحذفت الضمة فالتقى ساكنان وهما واوان فحذفت الاولى ثم دخل الناصب فحذفت النون ووزنه تعفوا وانما حذفت الاولى حذفا دون الثانية لانها جزء والكلمة والثانية كلمة وحذف جزء اسهل من حذف كل ولانها اخر الفعل والحذف بالاخر اولى ولانها لا تدل على معنى بخلاف الثانية وحذف ما لا يدل اولى من حذف ما يدل ولهذه الاوجه الثلثة حذفوا لام الكلمة في غاز وقاض ونحوهما دون التنوين لانه جيء به لمعنى وهو كلمة مستقلة ولا يوصف بانه اخر ويزيد وجها رابعا وهو انه صحيح والياء معتلة قال ابن هشام في شرح الشذور تنبيه قال ابن هشام في شرح اللمحة تسمية الافعال المذكورة خمسة على ادراج المخاطبتين تحت المخاطبين والاحسن ان تعد ستة انتهى قال بعض المحققين وفيه بحث من وجهين احدهما ما قدمناه من عدها خمسة نظرا الى اللفظ هو الانسب بنظر الفن والثاني ان تسميتها خمسة ليس مبنيا على ادراج المخاطبتين تحت المخاطبين بل على ادراج الغائبتين ايضا تحت المخاطبين كما علم مما مر في علامات الرفع ومن هنا توجه القدح في قوله الحسن ان تعد ستة اذ الاحسن على رايه بناء على ما بيناه ان تعد سبعة تامل فصل في علامات الجر وعلامات الجر وهو ما يحدثه عامله سواء كان العامل حرفا ام اسما ثلث لا زايد عليها بالاستقراء اصالة ونيابة احديها الكسرة وهي الاصل في بابها لما مر ولذا قدمها والثانية الياء وهي فرع نائب عن الكسرة عند تعذرها لانها تنشأ عنها عند اشباعها فهي بنتها فقامت مقامها والثالثة الفتحة وهي ايضا فرع نايب عن الكسرة عند تعذرها لان الكسرة نابت عنها في جمع المؤنث السالم فكافاتها هنا فاما الكسرة فتكون علامة للجر اصالة في ثلثة مواضع احدها الاسم المفرد والثاني الجمع المكسر المقدم ذكرهما المنصرفين بفتح ما قبل الياء صفة للمفرد والجمع واما غير المنصرفين فجرهما بالفتحة كما سياتي والمراد بالمنصرف ما دخله الصرف الذي هو التنوين الدال على الامكنية وجر بالكسرة وقد تلخص مما مر الى هنا ان الاسم المفرد والجمع المكسر المنصرفين يرفعان بالضمة وينصبان بالفتحة ويجران بالكسرة هذا هو الاصل نحو جاء زيد ورجال ورايت زيدا ورجالا ومررت بزيد ورجال وما عدا ذلك فرع كما اتضح ويتضح والثالث الجمع المؤنث السالم فهو يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة نحو جاءت الهندات ورايت الهندات ومررت بالهندات وكذا ما حمل عليه واما الياء فتكون علامة للجر نيابة عن الكسرة في ثلثة مواضع احدها الاسماء الستة المقدم ذكرها فتلخص انها ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء نيابة عن الحركات هذا هو المشهور من اقوال عشرة ذكرها ابو حيان في الارتشاف وشرحه على التسهيل وهو مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين وهشام من الكوفيين ورد بان الاعراب زايد على الكلمة فيؤدي الى بقاء فيك وذي مال على حرف واحد ولا نظير لذلك ولجا الرضي ره بانه لا محذور في جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر على ما يصلح للاعراب من سنخها كما اقتصر في المثنى والمجموع على ما يصلح للاعراب من سنخها اعني علامة التثنية والجمع اذ هي من سنخ المثنى والمجموع انتهى قالوا وانما اعربت هذه الاسماء بالحروف لانهم لما اعربوا المثنى والمجموع بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد منافرة تامة ولان الحروف وان كانت فروعا للحركات الا انها اقوى منها لان كل حرف علة لحركتين فكرهوا استبداد المثنى والمجموع الفرعيين عن المفرد بالاعراب بالاقوى فاختاروا هذه الاسماء وجعلوها معربة بالحروف ليكون في المفردات الاعراب بالاصل وهو الحركة وبا

وبالاقوى وهو الحروف وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب كل المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها اياهما في ان معانيها منبئة عن التعدد كالاخ للاخ والاب للابن مع وجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف ساير الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيهما من العرب اعادة الحرف وخصوها بحالة الاضافة لتقوى المشابهة بظهور التعدد وقال ابو حيان والصحيح انها معربة بحركات مقدرة في الحروف وانها اتبع فيها ما قبل الاخر للاخر فاذا قلت قام ابوك فاصله أَبَوُكَ بوزن فرسك ثم اتبعت حركة البا لحركة الواو فصار ابُوُك فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت واذا قلت رايت اباك فاصله أبَوَك بوزن فرسك قيل فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فانقلبت الفا وقيل ذهبت حركة البا لتتبع حركة الواو ثم انقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا قلت مررت بابيك فاصله بِأَبَوِكَ على وزن بفرسك ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصارت بابُوِك فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت وسكنت وقبلها كسرة فانقلبت ياء كما انقلبت في ميزان قال وهذا الاتباع وجد نظيره في امرء وابنم على اجود اللغتين فيهما فتقول هذا ابنم وامرء ورايت امرءا وابنما ومررت بامرءٍ وابنمٍ وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان امرءا وابنما معربان من مكانين فالحركة في الراء والنون ليست اتباعا لحركة الهمزة والميم واللغة الاخرى فيهما فتح الراء والنون في الاحوال الثلثة ولم يسمع تانيث ابنم ولا يجمع بالواو والنون ولا بتكسير قلت وهذا المذهب من اتباع ما قبل الاخر للاخر هو مذهب سيبويه والفارسي والجمهور من البصريين واصحابنا انتهى قال الدماميني ولا خفاء بما في هذا التقدير من التكلف للاتيان بما يوجب زيادة الثقل من غير داع اليه تنبيه لا يرد على ما تقرر ما وجد بيد اليهود بخط امير المؤمنين علي ابن ابي طالب عليه السلام كتبه علي ابن ابي طالب وقيل لان خطه ذلك كان بالكوفي والياء فيه قريبة من الواو في الشكل فاشتبه على من قرء خطه الياء بالواو فظنها واوا وانما هي ياء وهذا الخط المعروف الان انما هو حادث قال ابن خلكان اول من نقل هذا الطريقة من الخط الكوفي وابرزها في هذه الصورة علي بن مقلة الوزير انتهى وقيل بل هي واو وهو محمول على الحكاية وعليه حديث قابل ابن حجر بن محمد رسول الله الى شيخ المهاجر بن ابو امية قال ابن الجوزي في شرح التحفة الوردية وعندي ان الواو في ابو هنا انما هي تنبيه على الاصل في الخط ولا ينطق بها في اللفظ كالواو في الصلوة والزكوة فاعرفه فهو حسن انتهى وفي شرح الكافية لابن مالك يمكن ان يكون من الحكاية ما كتب بواو في خط الصحابة فلان بن ابو فلان بالواو كانه قال فلان بن المقول فيه ابو فلان والمختار عند المحققين ان يقرء بالياء وان كان مكتوبا بالواو كما تقرء الصلوة والزكوة بالالف وان كانتا مكتوبتين بالواو تنبيها على ان المنطوق منقلب عن واو انتهى وقال الشيخ خالد الازهري في التصريح وعندي ان نقل بالواو لوجهين احدهما ان الفرض انه يحكى وقراءته بالياء تفوت ذلك بخلاف الصلوة والزكوة فانهما غير محكيين والثاني انه يحتمل ان يكون وضع بالواو فيكون من استعمال الاسم على اول احواله وذلك لا يغير انتهى والثاني والثالث المثنى والجمع المذكر السالم وملحقاتهما فتلخص ان المثنى يرفع بالالف والجمع بالواو وكلاهما يجران وينصبان بالياء نيابة عن الحركات الثلاث وكذا ملحقاتهما وانما اعربا بذلك اعني بالحروف لانهما فرعا الواحد وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحروف اعرابهما ليكون اعرابهما فرع الاعراب كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات واختص المثنى في الرفع بالالف والمجموع فيه بالواو لان المثنى اكثر دورانا في الكلام من الجمع والالف خفيفة والواو ثقيلة بالنسبة اليه فجعلوا الخفيف في الكثير والثقيل في القليل ليكثر في كلامهم ما يستخفون ويقل ما يستثقلون قاله ابن اياز في شرح الفصول وفيه نظر اذ لقائل ان يقول لم لم يجعلوا الالف علامة النصب او الجر في المثنى والواو كذلك في الجمع مع بقاء هذه التعاليل فيحتاج الى تعليل اخر نعم هذا يصلح تعليلا لجعل الالف علامة للتثنية والواو علامة للجمع والصواب ان يقال انما اعرب المثنى والمجموع هذا الاعراب المعين اي بالالف في المثنى والواو في المجموع رفعا والياء فيهما جرا ونصبا لان الالف كان قد جلب قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية والواو في الجمع علامة للجمع وهما يصلحان للاعراب كما مر واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمدة فجعلوا الف المثنى وواو المجموع علامة للرفع فيهما فلم يبق الا الياء للجر والنصب فيهما والجر اولى بها اذ علامته الاصلية الكسرة وهي بعض الياء وحمل عليه النصب لكونهما علامتي الفضلات وفرق ما بين المثنى والمجموع بان فتحوا لما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة المثنى وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة المجموع وكسرت النون المزيدة لرفع توهم اضافة او افراد في المثنى لانها ساكنة في الاصل والاصل في تحريك الساكن ان يكون بالكسرة وفتحت النون المزيدة ايضا لرفع توهم اضافة او افراد في الجمع للفرق في نحو المصطفين وطرد الباب في الباقي واما الفتحة فتكون علامة للجر نيابة عن الكسرة عند تعذرها في موضع واحد وهو غير المنصرف ويقال ما

ما لا ينصرف وهو ما فيه علتان مؤثرتان من علل تسع او واحدة تقوم مقام العلتين وسياتي بيانها ان شاء الله تعالى في اخر المقدمة الثانية سواء كان مفردا او جمع تكسير كقوله تعالى وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَيَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِن مَّحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ واذا دخلت عليه ال او اضيف جر بالكسرة كما سياتي نحو وانتم عاكفون في المساجد وخلقنا الانسان في احسن تقويم تنبيهان الاول قيل يرد عليه نحو عرفاتٍ من قوله تعالى فاذا افضتم من عرفاتٍ لكونه غير منصرف وجر بالكسرة وقد يجاب بانا لا نسلم ان عرفات غير منصرف بل هو منصرف كما صرح به الزمخشري وغيره او لا يوصف بالانصراف وعدمه كما ذهب اليه بعضهم قاله الدماميني في شرح التسهيل قال بعض والاوجه ان يجاب بان الغرض كما هو ظاهر بيان غير المنصرف من حيث انه غير منصرف وجر مثل عرفات بالكسرة على القول بانه غير منصرف كما ذهب اليه الجمهور واختاره ابن الحاجب وابن مالك وغيرهما ليس من هذه الحيثية بل هو من حيث انه كان في الاصل يجر بالكسرة فقصد استصحاب ذلك الحكم انتهى الثاني قال بعضهم الذي لا يندفع مثل جوار من نحو مررت فان الفتحة ليست علامة للجر نيابة عن الكسرة لا لفظا ولا تقديرا والا كان مفتوحا لفظا لخفة الفتحة انتهى واجيب بان الفتحة مقدرة وان كانت في نفسها خفيفة لكنها لما كانت هنا نائبة عن الكسرة التي حق هذه الكلمة ان تعرب بها والكسرة على الياء ثقيلة بلا شك اعطي نائبها وهو الفتحة حكمها في الاستثقال فقدرت على ان المفهوم من كلام المص فيما سياتي ان المقدر هنا في حالة الجر هي الكسرة لا الفتحة كما ستراه وعلامتا الجزم وهو حذف الحركة والحرف للجازم اثنتان اصالة ونيابة احديهما السكون وهو حذف الحركة وهو الاصل ولذا قدمه والثانية الحذف وهو اسقاط حرف العلة والنون للجازم وهو فرع نايب عن السكون اذ الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات او بالسكون ومتى كان بالحروف او بالحذف كان على خلاف ذلك فاما السكون فيكون علامة للجزم اصالة لفظا او تقديرا في موضع واحد وهو الفعل المضارع حال كونه صحيحا وهو في اصطلاح النحويين ما ليس لامه حرف علة اي واوا والفا او ياء ولذلك لم يحتج الى ذكر الاخر بل لا يصح ذكره نعم يتجه ذلك على اصطلاح الصرفيين فان الصحيح عندهم ما ليس احد اصوله حرف علة سواء كانت فاء او عينا او لاما وسميت هذه الاحرف احرف علة لان من شانها ان ينقلب بعضها الى بعض وحقيقة العلة تغير الشيء عن حاله وقيده بذلك لاخراج المعتل فان حكمه سياتي وينبغي تقييده ايضا بكونه غير متصل به شيء مما مر نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن الذين واما الحذف فيكون علامة للجزم نيابة عن السكون في موضعين احدهما فيه اي في الفعل المضارع حال كونه معتلا وهو في اصطلاح النحويين ما لامه حرف علة ولذلك لم يحتج الى ذكر الاخر كما مر بخلافه في اصطلاح الصرفيين فانه ما احد اصوله حرف علة وانما جزم بحذف الاخر نيابة عن السكون لان احرف العلة لضعفها بسكونها صارت كالحركات في الخفة فتسلط عليها العامل تسلطه على الحركات وذلك نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم بحذف اخره والحركات ادلة عليهن واما قوله تعالى لا تخف دركا ولا تخشى باثبات الالف فماول بحذف الالف التي هي لام الفعل وهذه الالف الف اخرى جيء بها للفواصل كما في الظنونا والسبيلا قاله السيرافي وقال ابن هشام ان لا الثانية نافية فالواو للاستيناف اي وانت لا تخشى واما قوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع وقوله الم ياتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد وقوله اذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضيها ولا تملق فضرورة تقدر لاجلها الجزم في الجميع على حرف العلة لانه اخر الكلمة وهو محل الاعراب ظاهرا او مقدرا قاله ابن مالك وقيل هذه الاحرف اشباع والحروف الاصلية محذوفة للجازم تنبيهان الاول ما ذكره من ان علامة الجزم في الافعال المذكورة حذف حرف العلة انما يتمشى على قول ابن السراج ومتابعيه من ان هذه الافعال لا تقدر فيه الاعراب بالضمة في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب وعلل ذلك بان الاعراب انما قدرناه في الاسم لانه فيه اصل فتجب المحافظة عليه واما الفعل فهو فيه فرع فلا حاجة في تقديره فيه وجعل الجازم كالدواء المسهل ان وجد فضلة ازالها والا اخذ من قوى البدن وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب فيها فعلية لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به وعلى قول ابن السراج الجازم حذف حرف العلة نفسه فظهر ان من يقول بعدم التقدير يقول ان الجزم ليس بحذف الاخر بل بحذف الحركة وحذف الاخر للفرق نبه عليه ابن هشام وغيره فقول المص هنا ان الحذف علامة الجزم اي الجزم به لا يناسب ما ذهب اليه فيما سياتي عن قريب ان شاء الله تعالى من ان الفعل المضارع لا تقدر فيه الاعراب فتدبر الثاني اذا كان حرف العلة بدلا من همزة كيقرا مضارع قرء ويقرى مضارع اقرء ويوضو مضارع وضوء بضم الضاد المعجمة بمعنى حسن وجمل جاز فيه وجهان حذف حرف العلة مع الجازم وبقاؤه وهذان الوجهان مبنيان على ان ابدال حرف العلة هل هو بدل قياسي او غير قياسي فان قلنا انه بدل قياسي ثبت حرف العلة مع الجازم لانه همزة كما كان قبل البدل وان قلنا انه بدل غير قياسي صار حرف العلة متمحضا وليس همزة فيحذف كما يحذف حرف العلة المحض في يغزو ويخشى ويرمي قاله ابن النحاس وقال ابن هشام

عند حذف حرف العلة من بعض الفعل بالشفرة يقول ان الجزم

وفي الافعال الخمسة فصل تقدير الاعراب في سبعة اشياء كما هو المشهور فمطلقا في الاسم المقصور كموسى وفي المضاف الى الياء كغلامي وفي المضارع المتصل بنون تاكيد غير مباشر كيضربان

في الاوضح ان كان الابدال بعد دخول الجازم فهو قياسي ويمتنع الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه وان كان قبله فهو ابدال شاذ ويجوز مع الجازم الاثبات والحذف بناء على عدم الاعتداد بالعارض وهو الاكثر والاعتداد به انتهى وما ذكره من جواز الامرين فهو قول ابن عصفور والصحيح القول بوجوب الاثبات وهو ما عليه الاكثرون فلا ينافي ذلك ما اقتضاه كلام المصنف هنا لاحتمال بنائه على هذا القول والثاني الافعال الخمسة يعني الامثلة الخمسة المقدم ذكرها فلتحفظ انها ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها نحو يفعلون ولم يفعلوا ولن يفعلوا حملوا النصب على الجزم كما حملوا على الجر في المثنى وجمع المذكر السالم لان الجزم نظير الجر في الاختصاص ويفعلان كالزيدان ويفعلون كالزيدون وقد استعمل المص في تعداد هذه العلامات وذكر مواضعها ما فعله صاحب الاجرومية وقيل وهي من اردل العبارات لما فيها من تشويش الخاطر على المبتدي بكثرة التكرار وكان الاولى ان يبين ما جاء على غير الاصل ويترك ما جاء على الاصل اذ امره بين كما فعل اكثر المؤلفين في مختصراتهم ومطولاتهم هذا فصل في الاعراب التقديري تعرض لتعيين المقدر اعرابه لامكان ضبطه فيبقى ما عداه ظاهر الاعراب تقدير الاعراب حركة كان او حرفا في سبعة اشياء من اسم وفعل كما هو المشهور اي على ما هو المشهور عند النحويين واما غير المشهور فوق السبعة كما سنبينه فمطلقا اي فيقدر تقديرا مطلقا او حال كونه مطلقا او وفاقا مطلقا اي في الحالات الثلث الرفع والنصب والجر او الرفع والنصب والجزم فالثلث الاول في الاسم المقصور وهو كل اسم معرب بالحركات لحرف الف لازمة قبلها فتحة كموسى لتعذر تحريك الالف مع بقاء كونها الفا وسمي مقصورا من القصر لامتناع مده او لانه مقصور عن الحركة والقصر الحبس قال الرضي والاولى اولى لما يلزم على هذا من اطلاق المقصور على المضاف الى الياء انتهى وظاهر ان المراد من قوله يلزم اللزوم بحسب الظاهر دون التحقيق لان ما ذكر وجه مناسبة التسمية ووجه المناسبة لا يوجب التسمية كما هو مشهور قال صاحب المفتاح واعتبار التناسب في التسمية مزلة اقدام ربما شاهدت فيها من الزلل ما تعجبت فاياك التسوية بين تسمية انسان له حمرة باحمر وبين وصفه باحمر ان تزل فان اعتبار المعنى في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال تخصيصه بالمسمى واعتبار المعنى في الوصف لصحة اطلاقه عليه فابن احدهما عن الاخر انتهى وقال بعضهم لك ان تجعل المقصور من القصر كالعنب خلاف الطول فان المد وذطويل بالنسبة الى المقصور وتنبيه في تمثيله بموسى اشارة الى اختياره قول ابن فلاح اليمني من ان المقصور الغير المنصرف يعرب بالحركات الثلث تقديرا قال لان الكسرة انما امتنعت فيما لا ينصرف كما حسن للتنقل ولا تنقل مع التقدير والذي عليه الجمهور ان اعرابه بالحركات الثلث مقدرة مخصوص بالمنصرف منه كموسى اما غير المنصرف منه فالمقدر فيه الضمة والفتحة فقط دون الكسرة لعدم دخولها فيه وفي الاسم المعرب بالحركات المضاف الى الياء كغلامي لالتزامهم الاتيان بحركة قبل الياء تجانسها هي الكسرة فاذا استحق الاسم الاعراب بالتركيب لم يكن المجيء بحركات الاعراب اذ لا يقبل المحل الواحد في ان الواحد حركتين متماثلين او مختلفين وهذا يرد على ابن مالك في دعواه ان الكسرة لم تقدر في حالة الجر بل هي اعراب لانها استحقته قبل التركيب كذا قال غير واحد قال بعض محققي المتاخرين وفي الحكم بتقدم كسرة المناسبة مع تقدم عامل الجر حسا نظر قال الدماميني في شرح التسهيل وينبغي لابن مالك اذ زعم في نحو غلامي ان الجر فيه ظاهر ان يقول في نحو مسلمي اي ما جمع بالف وتاء مزيدتين انه في حال النصب كذلك انتهى وذهب الجرجاني وابن الخشاب والعرازي ونقل الرضي عن النحاة ان نحو غلامي مبني لاضافته الى المبني والحق انه معرب مقدر الاعراب كما ذهب اليه المص وفاقا للمحققين بدليل اعراب نحو غلامه وغلامك وغلاماي والاضافة الى المبني مط ليست من اسباب البناء وقال ابو البقاء في اللباب ذهب قوم الى انه غير مبني اذ لا علة فيه توجب البناء وغير معرب اذ لا يمكن ظهور الاعراب فيه مع صحة اعرابه وسموه خصيا والذي ذهبوا اليه فاسد لانه معرب عند قوم ومبني عند اخرين على ان تسميتهم اياه خصيا خطاء لان الخصي ذكر حقيقي واحكام الذكور ثابتة له وكان الاشبه بما ذهبوا اليه ان يسموه خنثى مشكلا انتهى ويقدر الثلث الاخر وهي الرفع والنصب والجزم في المضارع المتصل به نون تاكيد غير مباشر كيضربان من نحو قولك هل تضربان وان لا تضربان ولا تضربان يا زيدان مقدرا في كل ذلك الاعراب هذا مفهوم كلامه وهو سهو منه رحمه الله فان الاعراب انما يقدر في الصورة الاولى فقط وهي قولنا هل تضربان فانه المقدر فيه ثبوت النون والاصل هل تضربانن بثلث نونات الاول نون الرفع والثانية نون التاكيد الثقيلة حذفت نون الرفع لثقل اجتماع النونات فحيث حذفت قدر ثبوتها لانها علامة الرفع بخلاف نحو ان لا تضربان من قولك مثلا يا زيدان لا تضربان عمرا فان اصله قبل دخول الناصب لا تضربان بتخفيف نون الرفع ولا نافية فدخل الناصب فحذف نون الرفع علامة للنصب ثم اكد بالنون الثقيلة وجاز تاكيدها لمكان لا النافية فانه يجوز تاكيده بها بعدها بقلة كما مر وكذا نحو لا تضربان وحركت نون التاكيد في الصور الثلث لالتقاء الساكنين الالف والنون المدغم ولم يحذف الالف لئلا يلتبس بفعل الواحد ولا النون لفوات المقصود منها وحركت بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة

بحركة

رفعا وجرا في المنقوص كقاض ورفعا ونصبا في المضارع المتصل بالالف كيحيي ورفعا في المضارع المعتل بالواو والياء كيدعو ويرمي وجمع المذكر السالم المضاف الى الياء

كمسلمي

بعد الالف وقد ظهر ان المضارع المتصل به نون تاكيد غير مباشرة لا يقدر فيه الا الرفع فقط بخلاف النصب والجزم فانهما فيه لفظيان واحترز بقيد غير المباشرة عن المباشرة فان الفعل مبني معها كما مر واظن ان المص رحمه الله تبع في هذا السهو ابن هشام في الاوضح لكن ابن هشام لم يذكر التقدير الا في صورة الجزم والمصنف قاس النصب عليه على ان تاكيد المضارع بالنون بعد الناصب غير مسموع ولا يجوز الا في نحو المثال الذي ذكرناه على تقدير ان يكون لا نافية وان مصدرية والا فيجوز تقديرها ناهية فتكون ان مفسرة لا مصدرية فيجب الجزم ح ويجوز الرفع ايضا على تقدير لا نافية وان مفسرة تتمة ويقدر الاعراب بالحركات مطلقا ايضا اعني الرفع والنصب والجر في الاسم الذي يسكن اخره للادغام كجاء قاضي ورايت قاضي ومررت بقاضي بكسر الضاد وتشديد الياء المفتوحة في الثلث والاصل قاضي بياءين محركة وساكنة ادغمت احديهما في الاخرى فالمانع من ظهور الحركة استحالة ظهورها لوجوب ادغام حرف الاعراب منكونه واجب الادغام لا يكون الا ساكنا ومثل ابو حيان للمدغم في حالة الرفع بنحو وقتل داود جالوت بادغام دال داود في جيم جالوت فداود مرفوع بضمة مقدرة وفي حالة النصب بنحو وترى الناس سكارى بادغام السين في السين فالناس منصوب بفتحة مقدرة وفي حالة الجر بنحو والعاديات ضبحا بادغام التاء في الضاد فالعاديات مجرور بكسرة مقدرة وتقدر ايضا في الحكايات على قول البصريين نحو من زيد لمن قال جاء زيد ومن زيدا لمن قال رايت زيدا ومن زيد لمن قال مررت بزيد ويقدر مطلقا في الحروف نحو جاءني القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم بانه لما اسقطت حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظيا بل صار تقديريا وهذه الصور الثلث زيادة على السبعة التي ذكرها المص وظاهر كلام المص انها غير مشهورة وليس كذلك وتقديرا الاعراب رفعا وجرا اي في حالة الرفع والجر لا غير كائن في الاسم المنقوص وهو كل اسم معرب بالحركات اخره ياء لازمة بعد كسرة كقاض تقول جاء قاض ومررت بقاض مقدرا الضمة والكسرة لاستثقالهما على الياء واما الفتحة فتظهر لخفتها عليها نحو فليدع ناديه وينبغي على راي ابن فلاح ومختار المص كما افهمه ما مر من تمثيله بموسى ان لا يكون هنا فرق بين ما كان على صيغة منتهى الجموع وغيره في ان الكسرة هي المقدرة كما تقدم في المقصور فتامل واما على مذهب الجمهور فلا يقدر فيما كان على صيغة منتهى الجموع الا الضم والفتح واما الكسرة فلا لعدم دخولها فيه قالوا وانما لم تظهر الفتحة فيه لنيابتها عن حركة ثقيلة كما تقدم وقد جاء ظهورها عن بعض العرب قال الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا وهي لغة قليلة واختارها يونس والكسائي وسمي هذا الاسم منقوصا لكونه نقص بعض الحركات منه وقيل لحذف لامه بسبب التنوين تنبيه قال ابن هشام في بعض كتبه يستثنى من هذه القاعدة منقوص هو اول الجزئين جعل مجموعهما اسما واحدا على لغة من جعلها اسمين متضايفين نص عليه من النحاة ابو علي وعبد القاهر وغيرهما لثقل التركيب وقال ابو حيان ما العرب من مركب اعراب متضايفين ولاخر اولهما ياء نحو داء معدي كرب وقد نزلت قالي قلا فانه يقدر في اخر الاول منهما الفتحة في حالة النصب بلا خلاف استصحابا بالحكم في حالتي البناء ومنع الصرف انتهى فان قلت هذه الصورة واردة على كلام المص قلت لا ورود اذ لا منقوص في ذلك على التحقيق كما يظهر بتامل تعريفه السابق واما استثناء ابن هشام فبناء على الظاهر دون نفس الامر قال بعض المحققين ورفعا ونصبا اي في حالتي الرفع والنصب لا غير كائن في الفعل المضارع بالالف لتعذر تحريكها كيحيى ويخشى واما الجزم فقد مر بيانه تنبيه كل الف رابعة فصاعدا سبقت بياء كتبت الالف سواء كانت منقلبة عن ياء او واو كيحيى واحيا والدنيا كراهة اجتماع الياءين الا في يحيى علما فانها تكتب بالياء للعلمية ولا يقاس عليه مثله وقيل للفرق بينه فعلا وبينه اسما وانما لم يعكسوا لان الاسم اخف من الفعل فكان احمل لاجتماع المثلين قيل وينبغي على هذا الخلاف الخلاف في كتابته بعد التنكير فان عللناه بالعلمية كتبناه بالالف لانه قد زالت علميته وان عللناه بالفرق كتبناه بالياء لان الاسمية موجودة فيه انتهى وفيه بحث فقد مر عن بعض المحققين ان العلم المنكر باق على تعريفه وعلميته فراجعه ورفعا اي في حالة الرفع فقط كائن في الفعل المضارع المعتل بالواو والياء لثقل الضمة عليهما كيدعو ويرمي واما في حالة النصب فلا يقدر لخفة الفتحة فتظهر وقد تظهر الضمة في الضرورة كقوله اذا قلت علّ القلب يسلو قيضت هواجس لا تنفك تغريه بالوجد وقوله فعوضني عنها غناي ولم تكن تساوي عنزي غير خمس دراهم وقد تقدر ايضا الفتحة كقوله وما سودتني عامر عن وراثة ابى الله ان اسمو بام ولا اب تنبيه اعلم ان من يقول بتقدير الحركات في المعتل يقول ان الجزم بحذف الحركة ومن يقول بعدم تقديرها فيه يقول ان جزمه بحذف اخره والمص رحمه جمع بين تقدير الحركة وحذف الحرف للجازم وهو في ذلك مخالف للقولين جميعا وقد تبع في ذلك ابن هشام في اكثر مؤلفاته وفي الجمع المذكر السالم المضاف الى الياء كمسلمي لان علامة الرفع فيه الواو وقد ابدلت في حالة الرفع بالياء وذلك لان اصله مسلموي اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء اتماما للتخفيف فلما لم تبق الواو لفظا قدرت ضرورة ولا يجوز الحكم بان هذه الياء المنقلبة عن الواو علامة الرفع كما كانت علامة الجمع لان كون الواو علامة الجمع من حيث هي حرف لين وهو باق وعلامة الرفع من حيث خصوصية الواو وهو زايل بالابدال واما

فيما لا

الحديقة الثانية فيما يتعلق بالاسماء الاسم ان اشبه الحرف فمبني والا فمعرب في المعرب انواع النوع الاول ما يرد مرفوعا لا غير

في حالتي النصب والجر فاعرابه لفظي نحو رايت مسلمي ومررت بمسلمي لان الياء التي بها اعرابه في هاتين الحالتين ثابتة لفظا غايته ما هنالك
انها مدغمة فيما بعدها والادغام لا يخرج الحرف عن حقيقته بخلاف الابدال فان قيل خصوصية الواو وان لم تبق لكن بقي بدلها وهو
خصوصية الياء فلم لا يجوز ان يكون معربا بالاعراب اللفظي في حالة الرفع لوجود بدل خصوصية الواو كما انهم حكموا على غير المنصرف
وعلى جمع المؤنث السالم في النصب بالاعراب اللفظي لوجود البدل فيهما وهو الفتحة في الاول والكسرة في الثاني فالجواب عن ذلك
اما اولا فبان ذلك من قبيل الحمل والحمل في باب الاعراب انما يكون بين النصب والجر لا بينهما والرفع واما ثانيا فبان الواو في حكم الموجود
اما لان المقدر الاصلي يعتبر قطعا واما لان الزائل بالاعلال في حكم الباقي واذا كان في حكم الموجود يكون الرفع بالواو التقديري لا انا لا
نعني بالاعراب التقديري الا الاعراب بما هو في حكم الموجود فلو كان خصوصية الياء اعرابا لكان لكلمة واحدة اعرابان تقديري ولفظي ولم
يعهد مثله بخلاف الكسرة في غير المنصرف والفتحة في جمع المؤنث السالم فانهما ليس في حكم الموجود قال نجم الدين سعيد في شرح الكافية
ثم القول بان الاعراب في هذه الحالة مقدر كما ذكره المص هو مذهب ابن الحاجب وابن مالك وزعم ابو حيان انه لا تحقيق فيه لان المقدر ما لم
يوجد والواو فيها موجودة الا انها انقلبت ياء كما في ميزان فكذلك هنا وبه يعلم ان هذا هو الذي لا تحقيق فيه تنبيه من ذهب الى
ان الاعراب في الاسماء الستة والمثنى والمجموع على حده بحركات مقدرة فيحتاج الى حدها في قسم التقديري كما لا يخفى الحديقة
الثانية فيما يتعلق بالاسماء وذكر غيرها من الافعال والحروف استطرادا وضرورة تعلق الاسماء بها كما ستراه ان شاء الله الاسم ضربان
معرب ومبني لانه ان اشبه الحرف شبها قويا يدنيه منه في وضعه او معناه او استعماله او افتقاره او اهماله او لفظه فمبني والا تشبه الحرف
بان سلم من شبهه فمعرب هذا مذهب ابن مالك وتعقبه ابو حيان بان الناس ذكروا للبناء اسبابا غير ذلك واجيب بانه لم يتفرد به فقد نقله
جماعة عن ظاهر كلام سيبويه ونقله ابن القواس عن ابي علي الفارسي وغيره وصرح به ابن جني في الخصائص وابو البقاء في التعليقين وابن السراج
في الاصول والزجاجي في الجمل وذكر بعض شراحه انه مذهب الحذاق من النحويين وذهب الزمخشري والجزولي وابن معط وجماعة اخرون الى ان
سبب البناء ليس الشبه المذكور وحده بل والوقوع موقع المبني والمناسبة للمبني والاضافة الى المبني وزاد بعضهم غير ذلك ثم على كلا القولين
هل السبب مجوز للبناء او موجب قولان ذهب الشيخ عبد القاهر الى الاول مستدلا باي الموصولة والجمهور الى الثاني واعتذروا عن
اعراب اي ويحتاجون الى الاعتذار عن اعراب قد الاسمية فانهم قالوا ببنائها مع جواز الاعراب ويعني بالشبه الوضعي ان يكون الاسم
موضوعا في الاصل على حرف او حرفين كتاء قمت ونا من قمنا والشبه المعنوي ان يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف سواء وضع لذلك
المعنى حرف ام لا فالاول كمتى والثاني كهنا والشبه الاستعمالي ان يكون الاسم نائبا عن الفعل ولا يتاثر بالعامل كهيهات والشبه الافتقاري
ان يكون الاسم لازم الافتقار الى جملة تتم بها معناه كالذي والشبه الاهمالي ان يكون الاسم مشبها للحرف في كونها لا عاملة ولا معمولة كاوائل
السور والاسماء قبل التركيب وادخل بعضهم هذا القسم تحت الشبه الاستعمالي والشبه اللفظي ان يكون الاسم مشبها للحرف في صورة لفظه
كحاشا الاسمية بنيت لشبهها بحاشا الحرفية ذكره ابن مالك واورد عليه ان مجرد الشبه لفظا غير كاف بدليل الى الاسمية التي بمعنى النعمة
اذ هي معربة قطعا مع مشابهتها لفظا الى التي هي حرف جر ثبت انها الاول قد يجتمع في مبني شبهان فاكثر ومنه المضمرات فان فيها الشبه
المعنوي اذ التكلم والخطاب والغيبة من معاني الحروف والافتقاري لان كل ضمير يفتقر الى ما يفسره والوضعي اذ غالب الضمائر على حرف او
حرفين وحمل الباقي عليه طردا للباب الثاني ما ذكرناه من ان اوائل السور مبنية لشبه الاهمالي انما هو على القول بانها لا محل لها من الاعراب لانها
من المشابهة الذي لا يدرى معناه وقيل انها في محل رفع على الابتداء او الخبر او نصب باقرأ او جر بالقسم والله اعلم الثالث الاصح انحصار
الاسم في المعرب والمبني خلافا لمن اثبت واسطة بينهما لا توصف بالاعراب ولا بالبناء وذلك في اشياء منها الاسماء قبل التركيب ذهب قوم
الى انها واسطة لا معربة ولا مبنية لفقد موجب الاعراب والبناء والسكون باخرها وصلا بعد ساكن نحو قاف سين ولبس في المبنيات ما يكون
كذلك وهو مختار ابي حيان وتبعه جماعة من المحققين واختار ابن مالك انها مبنية كما مر والزمخشري انها معربة ومنها المنادى المفرد نحو يا زيد
ذهب قوم الى انه واسطة بين المعرب والمبني حكاه ابن يعيش في المفصل والصحيح انه مبني ومنها المضاف الى ياء المتكلم وقد مر الكلام عليه
الرابع اذا عارض الشبه للحرف معارض يقتضي الاعراب اعتبر فيقدح في تاثير الشبه وذلك كالاضافة في اي الشرطية والموصولة والاستفهامية
وتثنية ذين وتين والذين واللتين وسياتي الكلام على كل منها في محلها ان شاء الله الخامس المعرب يسمى متمكنا وامكن ان لم يمنع من الصرف
والا فغير امكن والمعرب من الاسماء نفرعه في السياق انواع منها ما يرد مرفوعا لا غير ومنها ما يرد منصوبا لا غير ومنها ما يرد مجرورا لا غير
ومنها ما يرد منصوبا وغير منصوب النوع الاول ما يرد مرفوعا لا غير بضم الراء بناء لقطعها عما اضيف اليه لفظا ونية معنى كقبل وبعد
اي لا غيره ومنع ابن هشام في شرح الشذور قطعها بعد لا قال لا يجوز حذف ما اضيفت اليه غير الا بعد ليس واما ما يقع في عبارة العلماء

وهو اربعة الاول الفاعل وهو ما اسند اليه العامل فيه قائما به

من قولهم لا غير فلم يتكلم به العرب فاما انهم قاسوا لا على ليس او قالوا ذلك سهوا عن شرط المسئلة وقال في المغني قولهم لا غير لحن انتهى وقد استعمله
في مواضع من كتابه المذكور فيكون قوله هنا شاهدا عليه بارتكاب اللحن والصحيح جوازه من غير توقف وقد ذكره جماعة من ائمة العربية منهم
ابن السراج في الاصول والسيرافي في شرح الكتاب وابن مالك في شرح الكافية وابو حيان وابن الحاجب في الكافية والزمخشري في المفصل
وتبعهما شارحوا كلامهما ومنهم محققون قال الرضي ولا يحذف منها المضاف اليه الا مع لا التبرئة وليس نحو افعل هذا لا غير
وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد لا وليس انتهى وقال الاندلسي وهو علم الدين القاسم بن احمد اللورقي في شرح المفصل
اما لا غير فابو العباس كان يقول انه مبني على الضم مثل قبل وبعد واما ليس غير فكذلك الا ان غير في موضع نصب على خبر ليس واسم
مضمر لا يظهر لانها هنا للاستثناء انتهى وقال محمد بن يعقوب في القاموس قولهم لا غير لحن غير جيد لان لا غير كذا مسموع في قول الشاعر
جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسال وقد احتج به ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل وكان قولهم لحن ماخوذ من قول
السيرافي في الحذف انما يستعمل اذا كانت الا وغير بعد ليس ولو كان مكان ليس غيرها من الفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع
انتهى كلامه وقد سمع انتهى ولا هي للتبرئة كما صرح به الرضي والظاهر من كلام المفتاح والتلخيص انها عاطفة وهو اي ما يرد مرفوعا
لا غير اربعة الاول الفاعل وبدا به لكونه الاصل في استحقاق الرفع عند الاكثر وقيل الاصل هو المبتدا قال ابن يعيش ذهب سيبويه وابن
السراج الى ان المبتدا هو الاصل في استحقاق الرفع وغيره من المرفوعات محمول عليه وذلك لان المبتدا يكون معرى من العوامل اللفظية وتعري
الاسم في التقدير قبل ان يقترن به غيره قال والذي عليه حذاق اصحابنا ان الفاعل هو الاصل لانه يظهر به فائدة دخول الاعراب
للكلام من حيث كان تكلف زيادة الاعراب انما احتمل للفرق بين المعاني التي لولاها لوقع فالرفع انما هو للفرق بين الفاعل والمفعول
اللذين يجوز ان يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا ورفع المبتدا والخبر لم يكن لامر يخشى التباسه بل لضرب من الاستحسان وتشبيه بالفاعل
من حيث كان كل واحد منهما مخبرا عنه وافتقار المبتدا الى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل الى الفعل الذي قبله ولذلك رفع المبتدا
والخبر انتهى وقيل كل منهما اصل وهو مرتضى الرضي ره قال ابن هشام في شرح اللمحة وبالجملة فان هذا الخلاف طويل الذيل عديم النيل
قال الدماميني في شرح التسهيل بل تظهر جدوى الخلاف في اولوية المقدر عند الاحتمال كما اذا وجدنا محلا دار الامر فيه بين ان يكون
المحذوف فعلا والباقي فاعلا وان يكون المحذوف خبرا والباقي مبتدا كما اذا قيل من قام فقيل في جوابه زيد فانه يحتمل كون زيد فاعلا
والتقدير قام زيد ويحتمل كون زيد مبتدا والتقدير زيد قام فان قلنا الفاعل اصل ترجح الاول وان قلنا المبتدا اصل ترجح الثاني
انتهى وان قلنا كلاهما اصل استوى التقديران لفقد المرجح فقد ظهر جدوى الخلاف كما رايت وهو اي الفاعل لغة من اوجد
الفعل واصطلاحا ما اي اسم او ما ول به اسند اليه اي نسب اليه والمراد بالاسناد هذه النسبة سواء تعلق بها ادراك الوقوع
او ادراك عدم الوقوع او الطلب او الانشاء فالحاصل فيما قام زيد سلب الوقوع لا سلب الاسناد وفي ان قام زيد فرض الوقوع لا فرض
الاسناد فلا حاجة في شمول التعريف لفاعل النفي والشرط الى ما اشتهر من تكلف ان المراد بالاسناد اعم من الاسناد ايجابا او سلبا
محققا او مفروضا كذا قال بعضهم العامل فيه المجرور متعلق بالعامل اي في ذلك الاسم او المأول به سواء كان العامل فعلا او
ما يشبهه في العمل من المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل فخرج المبتدا نحو زيد قام وزيد قائم فان زيدا
فيهما مسند اليه لكن المسند غير عامل فيه نعم على قول بعض ان المبتدا يرتفع بالخبر هو عامل فيه فبقي داخلا وهو قول ضعيف قائما به
حال من العامل اي حال كونه قائما بالاسم او المأول به لا يقال لا يخرج عن هذا التعريف الفاعل في نحو قرب زيد ومات عمرو فان القرب
والموت لا يقومان بزيد وعمرو ومما اسند اليه العامل على طريق القيام فكان عليه ان يقول على جهة القيام به كما قال غيره ليدخل نحو
ذلك لانا نقول معنى القيام الاختصاص الناعت كما تقدم بيانه وصحة جعل الموت والقرب نعتا لزيد واضحة ولولا القيام لكان اللازم
على القيام كاذبا قال بعضهم بقي ان اسناد القائم وامثاله الى فاعلها ليس قائما به بل متحد الا ان يقال المراد قيام المبدا كما في الفعل
انتهى وخرج بهذا القيد نائب الفاعل بناء على انه لا يسمى فاعلا اصطلاحا نحو ضرب عمرو فانه وان صدق عليه انه اسم اسند اليه
العامل فيه لكن ليس العامل فيه قائما به بل واقعا عليه واورد عليه ان ضرب عمرو يدل على قيام الفعل المبني للمفعول وهو المضروبية
بالمسند اليه اعني عمرو وكذا مضروب ابوه فكيف يخرج نائب الفاعل بهذا القيد ثم اجاب هذا المعترض بان الكلام مبني على ان الداخل
في مفهوم المشتق المصدر المبني للفاعل دون المبني للمفعول انتهى ولبعض المحققين ههنا تحقيق نفيس لا باس لا يراده بما لا يخلو من العلاة
قال الفاعل اذا صدر منه الفعل المتعدي لا بد هنا من حصول اثر حسي او معنوي ناش من الفاعل بلا واسطة واقع على المفعول بتاثير
من الفاعل او غيره قائم من حيث الصدور بالفاعل ومن حيث الوقوع بالمفعول فاذا نظرت الى قيام ذلك الاثر بذات الفاعل ولاحظت

الاول الفاعل

وهو ظاهر ومضمر فالظاهر ظاهر والمضمر بارز ومستتر والاستتار يجب في الفعل في ستة مواضع فعل الامر للواحد المذكر والمضارع المبدو بتاء الخطاب الواحد او بالهمزة او بالنون والفعل الاستثنائي وفعل التعجب والحق بذلك نحو زيد قام او يقوم

كون الذات بحيث قام به الفعل كان ذلك الكون ما يعبر عنه بالمصدر المبني للفاعل واذا نظرت الى وقوعه على المفعول ولاحظت كون الذات بحيث وقع عليه الفعل كان ذلك الكون ما يعبر عنه بالمصدر المبني للمفعول واذا نظرت الى عين ذلك الاثر كان ذلك الحاصل بالمصدر فصيغة المصدر مشتركة بين هذه الثلثة وقد يستعمل مجازا في الفاعل والمفعول ومعنى قولهم ان المصدر المبني للفاعل جزء من الفعل المعلوم والمصدر المبني للمفعول جزء من الفعل المجهول اعتبار الكونين في مفهوميهما فمعنى ضرب زيد كونه بحيث قام به الضرب ومعنى ضرب عمرو كونه بحيث وقع عليه الضرب لا كونه بحيث قام به الكون الاول في المعلوم وكونه بحيث قام به الكون الثاني في المجهول كما لا يخفى على من له تامل صادق وانصاف باهل العلم لائق فلا يتجه ان المصدر المبني للمفعول اذا كان جزءا من المجهول كان على طريقة القيام لانه مبني على زعم اعتبار قيام الكونين في مفهومي المعلوم والمجهول وقد تبين ان الملحوظ فيهما الاثر من حيث القيام في الاول ومن حيث الوقوع في الثاني فاني يتحقق طريقة القيام فيه واما الفعل اللازم فلا يتحقق فيه الا المصدر المبني للفاعل والحاصل بالمصدر الذي هو الاثر لانه لم يتعد الى المفعول ويستعمل مجازا في الفاعل انتهى تنبيها الاول اختلف في العامل في الفاعل الرفع فقيل هو المسند حقيقة ان خلا من من والباء الزائدتين وحكما ان جر باحدهما نحو ما قام من رجل وكفى بالله شهيدا او باضافة المسند نحو ولولا دفع الله الناس وهو مذهب الجمهور وعليه المصنف وقيل رافعه الاسناد وهو مذهب خلف وابن جني وذهب بعض الكوفيين الى انه احداث الفعل واجابوا عن تحركت الشجر واهلكهم الدهر ومرض زيد بانه لما صدر من الشجر ما هو كحركة المتحرك بالارادة وجعل الدهر قائما مقام المهلك وتعاطى زيد اسباب المرض جعل كل واحد كانه فاعل الثاني وقد ينصب الفاعل شذوذا اذا فهم المعنى كقولهم خرق الثوب المسمار برفع الثوب ونصب المسمار وجعل ابن الطراوة قياسا مطردا واما قراءة بعضهم فتلقى ادم من ربه كلمات بنصب ادم ورفع كلمات فيمكن حمله على الاصل لان من تلقى شيئا فقد تلقاه الاخر وهو اي الفاعل قسمان قسم ظاهر وقسم مضمر وسياتي حده انه ما وضع لمتكلم او مخاطب او غايب والظاهر ما عداه فالظاهر ظاهر اي لا يحتاج الى بيانه لظهوره كجاء زيد واقام الزيدان والمضمر قسمان بارز وهو ما له صورة في اللفظ كقمت ومستتر وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوى والاستتار اي استتار الضمير يجب في الفعل في ستة مواضع احدها فعل الامر للواحد المذكر كقم بخلاف فعل الامر للمثنى او المجموع او الواحدة فانه يبرز في الجميع نحو قوما وقوموا وقومي وذهب الاخفش والمازني الى ان الياء في قومي حرف تانيث والفاعل مستتر كهو في قيل ويلزمهما الجمع بين علامتي التانيث في نحو تقومين قال ابن هشام في شرح اللمحة وليس بشيء لان التاء للخطاب مثلها في انت تقوم والياء وحدها للتانيث والثاني والثالث والرابع الفعل المضارع المبدو بتاء خطاب الواحد كتقوم بخلاف المبدو بتاء الغايبة نحو هند تقوم فان الاستتار جايز فيه لا واجب وبخلاف المبدو بتاء خطاب الواحدة والتثنية والجمع فانه يبرز في الجميع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمن او المبدو بالهمزة للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا كاقوم واضرب او المبدو بالنون للمتكلم ومن معه مذكرا كان او مؤنثا كنقوم ونضرب والخامس الفعل الاستثنائي كخلا وعدا وليس ولا يكون نحو ما خلا زيدا وما عدا عمرا وليس بكرا ولا يكون زيدا خالدا ففي خلا وعدا ولا يكون وليس ضمير مستتر وجوبا عايد على البعض المفهوم من كلية السابق او على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق او على المصدر المفهوم من الفعل ايضا على الخلاف الاتي بيانه في باب الاستثناء انشاء الله تعالى والسادس فعل التعجب كما احسن الزيدين ففي احسن ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية واهمل موضعين اخرين في غير الفعل يجب فيهما الاستتار احدهما اسم الفعل غير الماضي كاوه ونزال والثاني المصدر النائب عن فعله نحو فضرب الرقاب ففيهما ايضا ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية فالمواضع مطلقا ثمانية وعد ابن هشام في الاوضح مما يجب فيه الاستتار افعل التفضيل وهو غير ظاهر لانه قد يرفع الظاهر في مسئلة الكحل عند جميع العرب ويرفع الضمير البارز على لغة نحو مررت برجل افضل منه انت اذا لم يعرب انت مبتدا ولقد احسن المصنف في عدم ذكره له والحق بذلك اي بالمذكور من المواضع التي يجب فيها الاستتار نحو زيد قام او زيد يقوم ففي كل منهما ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية والملحق لذلك جماعة منهم ابن هشام في الاوضح خلافا لابن يعيش وابن مالك وذلك انهما قسما المستتر الى المستتر وجوبا والمستتر جوازا فالاول ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المستتر في مواضع المذكورة اولا والثاني ما يخلفه ذلك وهو المرفوع بفعل الغايب نحو زيد قام او يقوم او الغايبة نحو هند قامت او تقوم او الصفات المحضة نحو زيد قايم او مضروب او حسن او اسم الفعل الماضي نحو زيد هيهات قالا فالضمير في هذه الامثلة وما اشبهها مستتر جوازا بدليل انه يخلفه الظاهر او الضمير المنفصل فيقال قام ابوه وما قام الا هو وتعقبهما ابن هشام بان استتار الضمير في نحو زيد قام واجب لا جايز اذ لا يصح ان يقال زيد قام هو مثلا على ان يكون هو فاعلا لقام وكون الظاهر او الضمير المنفصل

قد يقع

وما يظهر من الضماير في بعض هذه المواضع كاقوم انا فتاكيد كقمت انا تبصرة وتلازم الفعل علامة التانيث ان كان فاعله ظاهرا حقيقي التانيث كقامت هند او ضميرا متصلا مطلقا كهند قامت والشمس طلعت

قد يقع في موقع هذا الضمير المستتر لا يوجب اثبات جواز الاستتار له وذلك لان التركيب زيد قام ابوه او ما قام الا هو غير تركيب زيد قام وليس الكلام فيه اما زيد قام فضميره واجب الاستتار دائما ولا يظهر في حين من الاحيان ولو قلت زيد قام هو فهو توكيد للضمير المستتر لا فاعل وكذا قال الرضي بوجوب الاستتار في ذلك وفي جميع الصفات وما نقله من ان يكون هو في نحو قام هو فاعل فيه بحث قال في التصريح والمنقول عن سيبويه انه اجاز في هو من نحو قوله تعالى ان يمل هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا ونقل المرادي عنه ايضا في شرح التسهيل انه اجاز في هو من نحو مررت برجل مكرمك هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا وكذلك اذا جرى الوصف على غير من هو له وابرز الضمير يكون فاعلا باتفاق البصريين والكوفيين قال والنظر الجيد ان يقال ما ذهب اليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل لانه لا يخلو اما ان يريدا بجواز الاستتار انه يجوز ابراز الضمير متصلا او منفصلا والاول متعذر والثاني مخالف لما اصلوه من القواعد وهو انه اذا امكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه انتهى وقال المحقق اللقاني في حاشيته على الاوضح قول ابن مالك ومن وافقه ما يخلفه ذلك ليس معناه ان ذلك يخلفه في تاديته معناه بل في رفع عامله اياه فمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا او جوازه لا وجوب كون الاستتار في الضمير المستتر واجبا وجايزا اذ ليس لنا ضمير متصف بالاستتار يجوز ظهوره انتهى ولما كان هيهنا مظنة سؤال وهو ان يقال نحو قم انت واقوم انا قد ظهر فيه الضمير وقد ذكرت انه من المواضع التي يجب فيها استتاره اشار الى الجواب عن ذلك بقوله وما يظهر من الضماير في بعض هذه المواضع كاقوم انا فتاكيد للضمير المستتر لا فاعل بدليل انك لا تقول لا افعل الا انا ولا تفعل الا انت وهو كقمت انا في كون انا تاكيدا للفاعل الذي هو ضمير بارز متصل فلا نقض به وسياتي تتمة ذكر المضمرات في المبنيات انشاء الله تعالى فلينتظر هذه تبصرة في لحوق علامة التانيث بعامل الفاعل وجوبا وجوازا ورجحان الاول والثاني وتلازم الفعل المسند الى الفاعل اي تلحقه وجوبا من لازم الشيء اذا لم يفارقه جامدا كان او متصرفا تاما او ناقصا علامة التانيث وهي التاء في اخره ان كان ماضيا وفي اوله ان كان مضارعا ان كان فاعله اي فاعل الفعل المسند الى الفاعل ظاهرا حقيقي التانيث وهو ما له فرج كامرأة لم يفصل بينهما في غير باب نعم وبئس كما سياتي بيانه ابدا انما من اول الامر بتانيث الفاعل مفردا كان كقامت هند وتقوم هند او مثنى كقامت الهندان وتقوم الهندان او مجموعا بالالف والتاء كقامت الهندات وتقوم الهندات واجاز الكوفيون قام الهندات واختاره ابو علي واستدلوا بالاية اذا جاءكم المؤمنات وبقوله عشية قام النايحات وشققت جيوب بايديّ ماتم وخدود * والجواب عن الاية ان حذف التاء فيها للفصل بالمفعول وعن البيت بانه على تقدير موصوف اي النسوة النايحات فرعي حال المحذوف وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة استغناء بالمؤنث الظاهر عن علامته فقيل هو شاذ لا يقاس عليه وقيل يقاس على قلة واجازه الاخفش والرماني وانكره المبرد قال الرضي ولا وجه لانكار ما حكاه سيبويه مع امانته وثقته قال الشاعر اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام * واما قول الاخر تمنى ابنتاي ان يعيش ابوهما فهل انا الا من ربيعة او مضر فضرورة ان قدر الفعل ماضيا فان قدر مضارعا واصله تتمنى فحذف احدى التائين كما قال تعالى فانذرتكم نارا تلظى فلا ضرورة قال ابن هشام في شرح الشذور وفي هذا المحذوف ثلثة اقوال اصحها انه التاء الثانية قال بعضهم علم من تعبيرهم بالهندان والهندات من امثلة القاعدة المذكورة عدم الاعتداد بال فاصلا وعدم الفصل بها كالا فصل لتنزيلها من مصحوبها منزلة الجزء وهذا مما يلغز به فيقال اي صورة يجب فيها تانيث الفعل مع كونها فاعله المؤنث مفصولا عنه وان شئت نظم ذلك فقل * اين عدا التانيث للفعل لديهم حتما مع الفصل انتهى او كان فاعل الفعل ضميرا متصلا لغائبة مطلقا اي سواء كان حقيقي التانيث او لفظية كهند قامت وتقوم والشمس طلعت وتطلع وانما وجب هنا مطلقا لئلا يتوهم ان ثم فاعلا مذكرا منتظرا اذ يجوز ان يقال هند قام ابوها والشمس طلع قرنها وقد يجوز تركها في الشعر ان كان التانيث مجازيا كقوله فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها واجازه ابن كيسان في النثر ايضا فيقال الشمس طلع كما يقال طلع الشمس لان التانيث مجازي ولا فرق بين المضمر والظاهر واستدل على ذلك بان الشاعر كان يمكنه ان يقول ابقلت ابقالها بالنقل فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه علم انه مختار ولا واجيب بانه انما يثبت ما ذكره بعد ثبوت ان الشاعر ممن يخفف الهمزة بالنقل وغيره فان من العرب من لا يجيز في الهمزة الا التحقيق وقد يعارض المثل فيقال انما تثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمزة بالنقل ويؤيده ما قاله ابن كيسان ان الاعلم حكى في شرح ابيات كتاب سيبويه انه روى ابقلت ابقالها بتخفيف الهمزة قال ولا ضرورة فيه على هذا اذ هو دليل على ان قائله يجيز النقل قال وعلى رواية تخفيف الهمزة انما هو لتاويل الارض بالمكان فلا ضرورة وفي هذا التاويل نظر لان الهاء في ابقالها

اودخل
وملك الخيار مع ظاهر اللفظ كطلعت الشمس وطلع الشمس لكن يرجح ذكرها مع الفصل بغير الا نحو دخلت الدار هند او دخل الدار هند وتركها
مع الفصل بها نحو ما قام الا امراة في باب نعم وبئس مسئلة والاصل تقدمه على المفعول
وكذا
نحو نعم المراة هند

ما اباه قال في التصريح واحترز بالمتصل عن المنفصل نحو هند ما قام الا هي لو يقوم الا هي والشمس ما طلع الا هي او يطلع الا هي فالتذكير
واجب لعدم التوهم الذي يحصل هناك لان الفعل لا يكون له فاعلان والتقييد بالغايبة احتراز عن الحاضرة نحو قمت وقوم فانه لا يمكن
تانيثه وان كان ضمير امتصلا لمونث واما نحو طلحة علما لرجل فلا يجوز في ضميره المتصل الحاق التاء فلا يقال طلحة قامت واجازه بعض الكوفيين
نظرا الى اللفظ وهو بعيد اذ يلزم منه اشتباه المذكر بالمونث فيحصل اللبس مع انتفاء القرينة وهو محذور وملك الخيار في الحاق علامة
المونث التانيث الفعل وتركها مع ظاهر اللفظ في السعة كطلعت الشمس وتطلع الشمس او طلع الشمس ويطلع الشمس ما لم يكن علما للمذكر الحقيقي
نحو طلحة فليس فيه خيار بل يجب التذكير خلافا لبعض الكوفيين وانما جاز هنا الوجهان لانه مونث لفظا غير مونث معنى فجاز الامران
لاعتبار الوجهين ومثله جمع التكسير لمذكر نحو قالت الزيود وقال الزيود او لمونث كقامت الهنود وقام الهنود واسم الجمع لمذكر كقامت قومك
وقام النسا وقام قومك او لمونث كقامت النساء واسم الجنس كاورقت الشجر واورق الشجر فالتانيث في ذلك كله على التاويل بالجمع واما جمع تصحيح
المذكر فكمفرده لان سلامة نظم مفرده يدل على التذكير وكذا جمع تصحيح المونث كامر كما قيل وقضية هذا التعليل جواز الوجهين في نحو جاء
البنون والبنات لتغير نظم المفرد فيهما وبه صرح ابن مالك في التسهيل بل نقل الرضي والشاطبي الاجماع على ذلك وملك الخيار ايضا
مع المونث الحقيقي المنفصل فان شئت ذكرت العلامة وان شئت تركتها لكن يرجح ذكرها مع الفصل بغير الا الاستثنائية الايجابية نحو
دخلت الدار هند لان المسند اليه في الحقيقة هو المونث سواء كان ثم فصل او لم يكن وانما اغتفروا تركها مع الفصل لطول الكلام
ولان الفعل بعد عن الفاعل المونث وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض من تاء التانيث فاجازوا الترك والى ذلك اشار ممثلا بقوله
او دخل الدار هند قال الشاعر ان امراء غره منكن واحدة * بعدي وبعدك في الدنيا لمغرور * وقال المبرد لا يجوز مع الفصل بغير الا
غير التانيث وما ذكره المصنف هو الصحيح المشهور والتقييد بالحقيقي هو المفهوم من تمثيله فلو كان المونث غير حقيقي وفصل رجح تركها
اظهارا لفضل الحقيقي على غيره سواء كان بالا او بغيرها كذا قالوا قال الدماميني والذي يظهر لي عكس ذلك وهو ان يكون الاتيان
بالعلامة في الصورة المذكورة ارجح بدليل كثرته في الكتاب العزيز وفشوه فيه جدا فوقع فيه من ذلك ما يزيد على مائتي موضع والوارد فيه
بترك العلامة خمسون موضعا او نحوها واكثرية احد الاستعمالين دليل ارجحيته فينبغي المصير الى القول بان الاتيان بالعلامة
في ذلك احسن وافصح وتركها حسن فصيح ويرجح تركها مع الفصل بها اي بالا نحو ما قام الا امراة مع جواز ما قامت الا امراة
على المرجوحية والبصريون الا الاخفش اوجبوا الترك قالوا لان الفاعل في الحقيقة مذكر محذوف والتقدير ما قام احد الا امراة
ولما المذكور بعد الا فهو بدل منه وخصص بعضهم جواز التانيث بالشعر كقوله ما برات من ريبة وذم * في حربنا الا بنات العم *
والصحيح جوازه في النثر ايضا نظرا الى ظاهر اللفظ ومنه قراءة بعضهم ان كانت الا صيحة واحدة بالرفع فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم
بضم التاء من ترى ورفع مساكنهم ويرجح الترك ايضا في باب نعم وبئس نحو نعم او بئست المراة هند مع جواز نعمت او بئست المراة هند
فالتذكير على ارادة الجنس اذ ليس المراد امراة واحدة بل المراد الجنس فمدحوه او ذموه عموما ثم خصوا من اراد وامدحوا او ذمه مبالغة بذكره
مرتين والتانيث على مقتضى الظاهر تنبيه حكم الوصف حكم الفعل المذكور فيلزم العلامة ان كان الفاعل مونثا حقيقيا نحو زيد قائمة
امه ويجوز الوجهان في اللفظي نحو اليوم طالع او طالعة الشمس تتمة اللغة المشهورة ان لا يلحق عامل الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا علامة
تدل على تثنيته او جمعه كما دلت التاء على تانيثه لانهما يعلمان من لفظه دائما بخلاف تانيثه فانه قد لا يعلم من لفظه بان يكون مقدر التانيث
مع ان في الالحاق هنا زيادة ثقل بخلاف ثمة ومن العرب من يلحق ظاهرا او ضميرا منفصلا الف التثنية وواو الجمع ونون الاناث فيقول قاما اخواك
وقاموا اخوتك وقمن الهندات وما قاما الا هما وما قاموا الا هم وما قمن الا هن ومنه قوله او مخرجي هم قال ابو حيان في الارتشاف
وذكر بعضهم انها من لغة ازد شنوءة وابهم سيبويه فقال واعلم ان من العرب من يقول ضربوني قومك وضرباني اخواك ويسميها بعضهم
لغة اكلوني البراغيث وابن مالك يقول لغة يتعاقبون فيكم ملائكة قال والمختار انها علامات تدل على التثنية والجمع وذهب بعض
النحاة الى انها ضمائر واختلفوا فقال قوم ما بعدها بدل منها وقال قوم مبتداء والجملة السابقة خبر قال وهذه اللغة عند جمهور
النحويين ضعيفة وكثرة وروده ذلك يدل على انها غير ضعيفة انتهى ثم الصحيح انها لا تمتنع مع المفردين او المفردات المتعاطفة خلافا
للخضراوي مسئلة تتعلق بالفاعل والاصل اي الراجح في الفاعل الذي ينبغي ان يكون عليه ان لم يمنع مانع تقدمه على المفعول
مان يلي العامل لانه كالجزء منه ولذا يسكن له اخر الفعل اذا كان ضمير الكراهتهم توالي اربع حركات وانما يكرهون ذلك في كلمة
واحدة فدل ذلك على انها كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول والاصل فيه تاخره عن الفاعل لانه فضلة فقد يجوز خلاف الاصل
فيتقدم المفعول ويتاخر الفاعل كما في نحو قوله تعالى ولقد جاء ال فرعون النذر وقول الشاعر جاء الخلافة او كانت له قدرا كما اتى ربه موسى

باب الفاعل
ويجب ان خيف اللبس او كان الفاعل ضميرا متصلا والمفعول متاخرا اذا اتصل به ضمير المفعول او اتصل المفعول وهو غير متصل
بالفعل
وما وقع منهما بعد الا او بعد معناها وجب تاخره

على قدر ويجب ذلك الاصل اذا خيف اللبس في الفاعل لعدم ظهور الاعراب وعدم قرينة تميز الفاعل من المفعول سواء كانا مقصورين ام
اسمي اشارة ام موصولين ام مضافين الى الياء نحو ضرب موسى عيسى او هذا ذاك او من في الدار من على الباب او غلامي ابي فيتعين في مثل
هذه ان يكون الاول فاعلا والثاني مفعولا خلافا لابن الحاج في نقده على المقرب لابن عصفور محتجا بان العرب تجيز تصغير عمرو وعمر على عمير مع
وجود اللبس وبان الاجمال من مقاصد العقلاء وبانه يجوز ان يقال زيد وعمرو ضرب احدهما الاخر وبان تاخير البيان لوقت الحاجة جائز
عقلا باتفاق وشرعا على الاصح وبان الزجاج نقل في معانيه انه لا خلاف بين النحويين في انه يجوز في نحو فما زالت تلك دعويهم كون تلك
اسمها ودعويهم الخبر وبالعكس هذا كلامه قال المرادي ولا يلزم من اجازة الزجاج الوجهين في الاية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى
لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها انتهى ولو كان ثم ما يومن معه اللبس من قرينة لفظية كالاعراب الظاهر في تابع احدهما
او كليهما نحو ضرب موسى عيسى الظريف او اتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى سعدى او اتصال ضمير الثاني بالاول نحو
ضرب فتاه موسى او معنوية نحو اوضعت الصغرى الكبرى لا يجب ذلك الاصل بل يجوز تقدم المفعول تنبيه معنى وجوب تقديم الفاعل
في الصورة المذكورة انه لا يجوز ان يتقدم المفعول على مجرد الفاعل لكنه يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا فيجوز موسى
ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا لانه لا يلتبس المفعول حينئذ بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل صرح به الفاضل الهندي
قال بعضهم ويمكن ان يقال لم تنتف هيهنا القرينة لان تقدم موسى قرينة على ان الفاعل هو عيسى او كان الفاعل ضميرا متصلا
وكان المفعول متاخرا عن الفعل والفاعل معا فيجب ذلك الاصل ايضا سواء كان الضمير بارزا كضربت زيدا او مستترا كزيد ضرب
غلامه وسواء كان المفعول اسما ظاهرا كما مر او مضمرا منفصلا كما ضربت الا اياك او متصلا كضربتك وقيده بكونه متاخرا لئلا
ينتقض بنحو زيدا ضربت فانما وجب الاصل هنا لتعذر التاخير من حيث ان الفاعل متصل وتاخيره مع كونه كذلك لا يمكن ويمتنع الاصل
الاصل المذكور اي يجب تاخير الفاعل وتقديم المفعول عليه اذا اتصل به اي بالفاعل ضمير المفعول نحو قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه
وقوله يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم اذ لو قدم الفاعل واخر المفعول في ذلك للزم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز الا
في الضرورة ومواضع مخصوصة سياتي ذكرها في بحث الضمائر ان شاء الله تعالى واجازه الاخفش وابن جني من البصريين وابو عبد الله
الطوال من الكوفيين في غير ضرورة بقلة وتبعهم ابن مالك نظرا الى ان استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقديمه والشواهد على
وروده كثيرة جدا منها قوله ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا * من الناس ابقى مجده الدهر مطعما * وقوله كسا حلمه ذا الحلم اثواب سودد
ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد * وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب * وقوله لما عصى اصحابه مصعبا
ادى اليه الكيل صاعا بصاع * وقوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر * وحسن فعل كما يجزى سنمار * وقوله لما راى طالبوه مصعبا ذعروا
وكاد لو ساعد المقدور ينتصر * وقوله تغني حلاها هند عن حلي * قال الدماميني وقد رام بعضهم تاويل هذه الشواهد الدالة عليه
وهو بعيد اذا تاملت قال ابن هشام في الاوضح والصحيح جوازه في الشعر فقط وهو الانصاف لان ذلك انما ورد في الشعر فلا يقاس
عليه او اتصل المفعول اي ويجب تاخير الفاعل اذا كان المفعول ضميرا متصلا وهو اي والحال ان الفاعل غير ضمير متصل وغيره اما
ضمير منفصل نحو ما ضربك الا انا او ظاهر نحو ضربك زيد فلو قدم الفاعل والحال كذلك لانفصل الضمير مع تاتي اتصاله
ومعلوم انه لا يعدل عن الاتصال مع امكانه وانما قيده بقوله وهو غير متصل لانه لو كان متصلا لوجب التقديم نحو اكرمتك
كما مر وما وقع منهما اي من الفاعل والمفعول بعد الا او بعد معناها وهو انما فانها بمعنى الا في افادة الحصر على ما هو المشهور
عند النحاة والاصوليين والمراد انها بمعنى ما والا لا بمعنى الا فقط ففي العبارة تسامح وهل هي بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان
او متضمنة معنى ذلك الصحيح الثاني وانما لم يقل او انما لان الواقع في انما ضرب عمرو الا زيد وانما ضرب زيد عمرا بعد انما هو الفعل الا الفاعل
والمفعول فهما انما وقع بعد معنى الا لان انما تضمن معنى ما والا ومعنى النفي ملحوظ في صدر الكلام ومعنى الا مقبل الجزء من الكلام
فالفاعل والمفعول واقعان بعد معنى الا لا بعد انما وجب تاخره فيجب تاخر الفاعل في نحو ما ضرب عمرا الا زيد وانما ضرب عمرا زيد
اذ المقصد حصر مضروبية عمرو في زيد اي ليس لعمرو ضارب الا زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو فلو قدم والحال هذه
وقيل ما ضرب زيد الا عمرا او انما ضرب زيد عمرا كان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو اي ليس لزيد مضروب الا عمرو مع جواز كونه مضروبا
لغير زيد وهذا عكس الاول فينقلب المعنى ويجب تاخر المفعول في نحو ما ضرب زيد الا عمرا وانما ضرب زيد عمرا كما وجب تاخر الفاعل فيما
تقدم لئلا ينقلب الحصر المطلوب اذا قدم وخالف الكسائي في المحصور بالا واجاز تقديمه مطلقا واستدل عليه فاعلا بقوله *
ما عاب الا لئيم فعل ذي كرم * ولا جفا قط الا جبا بطلا * ومفعولا بقوله تزودت من ليلى بتكليم ساعة * فما زاد الا ضعف ما بي كلامها *

الثاني أي نائب الفاعل وهو المفعول القائم مقامه وصيغة فعله فُعِل أو يُفعَل

ووافقه ابن الأنباري والفراء وجماعة على جوازه في هذه المسئلة دون الأولى فارقين بأن الفاعل إذا تأخر وكان المفعول المقصور عليه متقدما كان تأخيره في اللفظ فقط لأنه من المعلوم أنه متقدم في النية فحصل للمقصور عليه تأخير من وجه وهو النية بخلاف ما إذا كان الفاعل المقصور عليه متقدما فإنه عند تقدمه وقع كل من الفاعل والمفعول في مرتبته فلم يحصل ما يقتضيه الحال من تقديم غير المقصور عليه لفظا ورتبة وإنما أجاز ذلك في الأول دون إنما لأن المقصور عليه بإلا معلوم تقدم أو تأخر فإن اقتران الاسم بإلا دليل على القصر عليه بخلاف إنما فإنه لا دليل معها على القصر إلا تأخير المقصور عليه وذهب الزجاجي إلى عدم وجوب تأخيره مع إنما أيضا قال بل قد يكون المتأخر غيرا أيضا ويفهم بالقرينة حكاه شيخ بهاء الدين السبكي وغيره فنقل بعضهم الإجماع على وجوب التأخير معها غير مرضي تكميل قد يحذف الفعل لقيام قرينة تدل عليه جوازا إذا أجيب به نفي كقولك بلى زيد لمن قال ما قام أحد أو استفهام محقق كقولك زيد لمن قال من قام أو مقدر كقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة * ومختبط مما تطيح الطوائح على رواية ليبك بالبناء للمفعول كأنه قيل من يبكيه فقال الضارع أي يبكيه ضارع وإنما قدر الفعل دون الخبر لأن تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف جزئها والتقليل في الحذف أولى قال بعض المحققين وفيه بحث فإن في حذف الخبر حفظ المناسبة بين السؤال والجواب وفي حذف الفعل تقليل الحذف والثاني لا يعارض الأول فضلا عن أن يترجح عليه ألا ترى أنهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن الحذف في باب الاشتغال على شريطة التفسير انتهى وفيه نظر ويحذف وجوبا إذا أحدث ثم فسر لرفع الإبهام الناشئ عن الحذف نحو قوله تعالى وإن أحد من المشركين استجارك فأحد فاعل فعل محذوف وجوبا يفسره المذكور فلو ذكر معه كان ضائعا بخلاف المفسر الذي فيه إبهام ما دون حذف فإنه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل أي زيد وقد يحذف الفعل والفاعل معا جوازا للقرينة نحو نعم لمن قال أقام زيد الثاني مما يوجد مرفوعا الأخير نائب الفاعل ويترجم عنه الجمهور بمفعول ما لم يسم فاعله وهذه العبارة لابن مالك قال أبو حيان ولم أرها لغيره قال ابن هشام وهي أولى من عبارة الجمهور لما في عبارتهم من الطول والخفاء وصدقها على نحو دينارا من قولك أعطي زيد دينارا فهو مفعول لأعطي وأعطي ما لم يسم فاعله ولأن نائب الفاعل قد يكون مفعولا وغيره انتهى قال بعضهم ولأنها تصدق على الفعل الذي لا فاعل له أصلا وهو المكفوف من الفعل بما الزائدة نحو قلما وطالما وأجيب بأن عبارتهم صارت علما بالغلبة في عرفهم على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول أو غيره بحيث لو أطلق فهم منه ذلك فلا يخرج عنه شيء ولا يدخل فيه غيره وقد يجاب بأن المراد بالصدق الصدق عليه في بادي النظر وذلك كاف في الأولوية وإنما جعل نائب الفاعل تلو الفاعل لشدة اتصاله به حتى ذهب أكثر البصريين والجرجاني والزمخشري والتفتازاني إلى أنه فاعل وهو أي نائب الفاعل المفعول صريحا أو ما في حكمه المحذوف فاعله لغرض ما قال أبو حيان وذكر المتأخرون البواعث على حذف الفاعل وقد نظمت ذلك في أرجوزتي في قولي * وحذفه للخوف والإبهام * والوزن والتحقير والإعظام * والعلم والجهل والاختصار * والسجع والوفاق والإيثار * القائم مقامه بضم الميم اسم مكان من أقام أي مقام الفاعل في إسناد العامل إليه ووجوب تأخيره عنه واستحقاقه للاتصال به وامتناع حذفه وتأنيث عامله لتأنيثه كذا قيل وفيه أنه إن أريد قيامه مقامه في أصل الإسناد إليه فهذا المعنى ثابت له قبل صيرورته نائب فاعل وإن أريد قيامه مقامه في الإسناد إليه على جهة قيامه به ووقوعه عليه ففيه أنه لا مجال لهذا المعنى أصلا هذا مع خفاء المراد إذ لم يعلم جميع هذه الأحكام والمراد بالفاعل الفاعل النحوي فلا إشكال بنحو أنبت الربيع البقل وصيغة فعله المسند إليه فُعِل بضم أوله وكسر ما قبل آخره إن كان ماضيا أو يُفعَل بضم أوله وفتح ما قبل آخره إن كان مضارعا والمراد بهما التمثيل أي فعل أو يفعل ونحوهما ليعم نحو افتعل واستفعل وتفعل ويستفعل وغيرهما من الأفعال المجهولة المزيد فيها واقتصر على الثلاثي لكونه أصلا وما قيل من أن المراد بهما الماضي المجهول والمضارع المجهول فهو تأويل لعلم الوزن بصفته المشهورة كما في لكل فرعون موسى ولكل ظالم عادل ففيه أن الصفة المشهورة بها فعل أو يفعل هو الماضي المجهول أو المضارع المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول والمضارع المجهول مطلقا كذا قيل تنبيهات الأول إذا اعتلت عين الماضي وهو ثلاثي كقام وباع ففيه لغات ثلث الأولى الكسر مخلصا كقيل وبيع وهي اللغة العليا الثانية الكسر مشما ضما تنبيها على أن الضم هو الأصل ومعنى الإشمام الإشارة إلى الضم مع التلفظ بالكسر وهي اللغة الوسطى الثالثة الضم مخلصا نحو قول وبوع وهي أضعفها وتجري اللغات الثلث في نحو اختار وانقاد مما أعل عينه وأوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف نحو شد ومد قال ابن هشام والحق قول بعض الكوفيين إن الكسر جائز وهي لغة بني ضبة وبعض تميم وقرأ علقمة ردت إلينا ولو ردوا بالكسر وجوز ابن مالك الإشمام أيضا وقال المهاباذي من أشم في قيل وبيع أشم هنا انتهى قال في التصريح وعلى الكسر لغة ويقال ما وجه رفع الماء في قولهم إن الماء بكسر الهمزة ورفع الماء وجوابه أن أصله أن زيد الماء في الحوض إذا صب فحذف الفاعل وأنيب عنه المفعول وكسرت الهمزة على حد ردت إلينا بكسر الراء انتهى الثاني لا يخلو العامل في هذا الباب من أن يكون فعلا أو اسم

اسم مفعول

ولا يقع ثاني باب علمت ولا ثالث باب أعلمت … والمفعول له والمفعول معه

اسم مفعول أو مصدرا فالفعل نحو ضُرِب أو يُضرَب عمرو واسم مفعول نحو زيد مضروب غلامه والمصدر نحو عجبت من أكل الطعام بتنوين أكل الطعام بمعنى من أكل الطعام ويجوز أن تضيف فتقول من أكل الطعام ويكون في موضع رفع كما يجوز أن تقدره في موضع نصب على أن الفاعل حذف ولم ينب عنه شيء كما في إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما قاله ابن هشام في شرح اللمحة واختلف في نحو عجبت من ضرب عمرو برفع عمرو هل يجوز أن يكون نائبا كما يجوز بالإجماع أن يكون فاعلا أجازه الجمهور ومنعه الأخفش للالتباس واختاره الشلوبين وأجازه ابن جني وحيث لا لبس نحو عجبت من جنون بالعلم زيد ومن أكل الطعام أي من أن جن زيد بالعلم ومن أن أكل الطعام وفي الإيضاح أجاز جماعة أن يذكر مرفوع بعد المصدر وتقدير المصدر بأن والفعل الذي لم يسم فاعله ويكون ما بعده مرفوعا بالنيابة ومن الناس من منعه وهو الأصح لأن ما يرفع الفاعل من الفعل والصفة لا يكون على صيغة ما يرفع المفعول والمصادر لا تختلف صيغها فلا يصلح فيها ذلك انتهى الثالث ظاهر كلامه حيث قال وصيغة فعله فعل أو يفعل ولم يعبر بالتغيير أو التحويل كما فعله كثيرون أن صيغته أصل برأسه وهو مذهب الكوفيين والمبرد وابن الطراوة ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازني وذهب جمهور البصريين إلى أنه فرع عن الفعل للفاعل ونقل عن سيبويه قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يجدي كثير فائدة الرابع فعله لا يبنى إلا من متصرف وأما الجامد فلا يبنى منه اتفاقا وفي كان وكاد وأخواتهما خلاف والجمهور على جواز البناء منها وعليه فالأصح أن لا يقام خبر هب بل إن قلنا إن تعمل في الظرف أقيم ولا تعين ضمير المصدر ولا يقع نائب الفاعل ثاني مفعولي باب علمت فلا يقال علم قائم زيدا ولا ثالث مفاعيل باب أعلمت فلا يقال أعلم قائم زيدا عمروا وعللوا ذلك بأن كلا من هذين المفعولين مسند إلى المفعول الأول في باب علمت وإلى الثاني في باب أعلمت فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند إليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا إليه فامتنع قال الرضي وفيما قالوا نظر لأن كون الشيء مسندا ومسندا إليه شيء آخر في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا أعجبني ضرب زيد عمروا فأعجب مسند إلى ضرب وضرب مسند إلى زيد وأجيب بالفرق فإن كلا من المفعولين مسند ومسند إليه بإسناد تام بخلاف المثال فإن المصدر وإن كان مسندا إليه بإسناد تام إلا أنه لم يكن مسندا بإسناد تام ورد بأن كون الإسناد تاما لا يعقل تأثيره في المنع يؤيده عدم قيام الخبر الثاني مقام الفاعل في نحو زيد معلوم أبوه قائما مع عدم الإسناد التام فلو كان تمام الإسناد مانعا لأقيم لارتفاع المانع وإنما المؤثر في امتناع كون الشيء مسندا ومسندا إليه هو قيام أحد الشيئين بالآخر وذلك فيما يكون بالنسبة إلى شيء واحد هذا والمنع مطلقا هو مذهب المتقدمين وأما المتأخرون فأجازوه في الأمن من اللبس وذلك كما إذا كان الثاني في باب علمت والثالث في باب أعلمت نكرة والآخر منهما معرفة نحو علم زيدا قائم وأعلم زيدا عمروا قائم لأن التنكير يرشد إلى أنه الخبر في الأصل وأما إذا حصل الالتباس فلا قال الرضي والذي أرى أن النيابة عن الفاعل في الثاني والثالث يجوز قياسا معرفة كان النائب أو نكرة إذ اللبس مرتفع مع لزوم كل من المفعولين مركزه وذلك بأن يكون ما كان خبرا في الأصل بعد ما كان مبتدأ فتقول في علمت زيدا أباك علم زيدا أبوك ولا في أعلمتك زيدا أباك أعلمتك زيدا أبوك وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل أن يلي الفعل بل معناه أن يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فالمرفوع في المثال الأول ثاني المفعولين وفي المثال الآخر ثالث المفاعيل ولا لبس مع لزوم المركز كما قالوا في ضرب موسى عيسى قال هذا من حيث القياس ولا شك أن السماع لم يأت إلا بقيام أول مفعولي علمت لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل والجار أحق بصقبه وكذا لم يسمع إلا قيام أول مفاعيل أعلمت كقوله نبئت عمرا غير شاكر نعمتي والكفر مخبثة لنفس المنعم ولا يقع نائب الفاعل مفعولا له سواء كان باللام أو بدونها كما يقتضيه الإطلاق فلا يقال ضرب تأديب ولا ضرب للتأديب وهو مذهب الجمهور وأجاز بعضهم وقوعه إذا كان باللام معللا بأن المنصوب إنما امتنع لأنه لو أقيم مقام الفاعل صار مرفوعا فيفوت الإشعار بالعلية بخلاف ما إذا كان باللام فإن المفيد بالعلية هو اللام وهي موجودة فيه ورد بأنه يلزم منه جواز قيامه لو قامت قرينة تشعر بالعلية وليس كذلك بل المنع مطلقا حاصل وبأن النصب في الظرف مشعر بالظرفية مع جواز قيامه نحو سير يوم الجمعة والجواب عن الأول أن وجود القرينة محمول على فقدها اطرادا للباب وعن الثاني بالفرق فإن ذات الظرف تقتضي الظرفية والنصب يدل على قصدها بخلاف المفعول له فإن ذاته لا تقتضي العلية وإنما تعلم عليته بالنصب لقصدها فافترقا وعلل الرضي المنع مطلقا بأن النائب مناب الفاعل ينبغي أن يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى وليس المفعول له كذلك إذ رب فعل يفعل بلا غرض لكونه عبثا ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لا يقام مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جيء للسمن انتهى ولا مفعولا معه لأن الواو فيه تدل على المصاحبة فلو حذفت فاتت ويخرج عن كونه مفعولا معه ووجودها مانع من النيابة للزوم الانفصال إذ أصلها العطف فهي دليل الانفصال ونائب الفاعل كالفاعل في الاتصال ولأنه ليس من ضروريات الفعل ولهذا امتنع نيابة التمييز والمستثنى أيضا وأجاز الكسائي نيابة التمييز

لكونه

وبتعين المفعول به فان لم يكن فالجميع سواء والثالث والرابع المبتدأ والخبر فالمبتدا هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية

لكونه في الاصل فاعلا وفي قال في طاب زيد نفسا طبت نفس واما الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها في الكلام منعهم
من النيابة عن الفاعل الذي لابد لكل فعل منه ويتعين المفعول به له اي لو قوعه موقع الفاعل اذا وجد في الكلام بلا واسطة مع غيره
من ساير المفاعيل التي تقع موقع الفاعل وهي المفعول المطلق الذي ليس للتاكيد وظرف الزمان والمكان والمجرور بحرف تقول ضرب
زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فتعين زيد تبين وجوب عند البصريين وذلك لان غيره انما ينوب بعد ان يقدر مفعولا به
مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره لان تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الاصل من غير موجب قال ابن هشام ولان
المفعول به قد يكون فاعلا في المعنى كقولك اعطيت عمرا دينارا الا ترى انه اخذ واوضح من هذا ضارب زيد عمرا لان الفعل صادر عن زيد
وعمرو حتى ان بعضهم جوز في هذا المفعول ان يرفع وصفه نحو ضارب زيد عمرو الجاهل برفع الجاهل لانه نعت لمرفوع في المعنى انتهى وخالف
الكوفيون والاخفش من البصريين فقالوا انما هو تعيين اولوية لكن الكوفيون اجازوا وقوع غيره مطلقا القراءة ابي جعفر ليجزي قوما
بما كانوا يكسبون والاخفش يشترط تقدم النائب على المفعول تمسكا بقراءة شاذة لولا نزل عليه القران بالنصب بقوله ما دام معنيا
بذكر قلبه وبابيات اخر والكل متاول عند المانعين قال بعض المحققين وحمل التعيين على الاولوية اشد مناسبة بقوله فيما ياتي فالجميع
سواء فان لم يكن اي فان لم يوجد المفعول به بلا واسطة في الكلام فالجميع اي جميع ما سواه من المفاعيل سواء اي مستوية في الوقوع موقع
الفاعل لا يفضل بعضها بعضا فان حذفت زيدا من قولك ضرب زيد يوم الجمعة ضربا شديدا في داره واردت اقامة غيره اقمت ما شئت
نص عليه غير واحد منهم الجزولي وابن الحاجب ورجح بعضهم المجرور لانه مفعول به وان كان بواسطة ورجح بعضهم المصدر والظرفين لانها
مفاعيل بلا واسطة ورجح بعضهم المصدر لذلك ولانه لا دلالة الفعل عليه اقوى ورجح ابو حيان ظرف المكان لانه اقرب الى المفعول به لان
دلالة الفعل عليه بالالتزام بخلاف المصدر والزمان قال الرضي والاولى ان يوكل ما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص
الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك الذي مفوض الى اختياره انتهى تنبيهان الاول يشترط في المصدر والظرف الاختصاص والتصرف فلا يجوز
ضرب ضرب ولا صيم زمن ولا اعتكف مكان لعدم اختصاصها فان قلت ضرب ضرب شديد وصيم زمن طويل واعتكف مكان حسن جاز لحصول
الاختصاص بالوصف ولا يجوز سبحان الله على ان يكون نائبا عن فاعل فعله المقدر اي يسبح سبحان الله ولا جلس عندك او معك لعدم التصرف
والبصريون اقاموا وصف المصدر والظرف مقام موصوفيهما فلا يجوز في ضرب ضرب شديد ضرب شديد ولا في صيم زمن طويل صيم طويل واجازه
الكوفيون ويشترط في المجرور ان لا يلزم الجار وجها واحدا في الاستعمال كمذ ومنذ ورب والكاف وما خص بقسم واستثناء الثاني المجرور ان جر
بحرف زايد فلا خلاف في كونه هو النائب وحده وهو في محل رفع من النيابة كاحد فيما ضرب من احد وان جر بغيره ففيه اقوال احدها وعليه
الجمهور ان النائب هو المجرور وحده كما لو كان الجار زايدا الثاني انه حرف الجر وحده وهو مذهب الفراء قال ابن هشام ولقد ابعد في ذلك
لان الحروف لا حظ لها في الاعراب لا لفظا ولا محلا الثالث انه الجار والمجرور معا وهو قول ابن مالك قال ابو حيان ولم يقل بذلك احد غيره وقال
ابن هشام انه غلط اي لان نائب الفاعل مسند اليه ولا اسناد الى مجموع الجار والمجرور الرابع ان النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل وجعل
مبهما ليحتمل ما يدل عليه الفعل من مصدر او ظرف مكان او زمان اذ لا دليل على تعيين احدها الخامس ان النائب ضمير عايد الى المصدر
المفهوم من الفعل وهو قول ابن درستويه الثالث اذا بني فعل لازم للمفعول ففي النائب اقوال احدها ضمير المصدر نحو جلس اي الجلوس وعليه
الزجاجي وابن السيد وجعل ابو حيان فيه اختصاصا اي الجلوس المعهود ثانيهما ضمير مجهول وعليه الكسائي وهشام لانه لما حذف الفاعل
اسند الفعل الى احد ما يعمل فيه المصدر او الوقت او المكان فلم يعلم ايها المقصود فاضمر ضمير مجهول الثالث انه فارغ لا ضمير فيه وعليه الفراء
قاله في الهمع والثالث والرابع مما يرد مرفوعا لا غير المبتدا والخبر وسمي الاول مبتدا تنبيها على ان حقه التقديم والثاني خبرا تنبيها على
انه مناط الفائدة حتى كانه الخبر الذي هو كلام احتمل الصدق والكذب وانه نفس الاخبار والاعلام فالمبتدا هو الاسم حقيقة او حكما وهذا
كالجنس شامل للمحدود وغيره من الاسماء المجرد عن العوامل جمع عامل وقد عرفت له معنيين والمقام صالح لكل منهما اللفظية نسبة
الى اللفظ نسبة الفرد الى كليه او المفعول الى المصدر والمراد بها غير الزايدة اذ وجود الزايدة كالعدم وخرج به بقية المرفوعات فان قيل
التجريد عن العوامل يقتضي سبق وجودها ولم يوجد في المبتدا عامل قط قيل قد ينزل الامكان منزلة الوجود كقولك للحفار ضيق فم الركية
وقولهم سبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وهو هنا من هذا القبيل لا يقال التجريد سلب الوجود من حيث المعنى فاللام في العوامل
للاستغراق فيكون المعنى المبتدا هو الاسم الذي لم يوجد فيه كل عامل لفظي وسلب الكل يوجب سلب العموم لا عموم السلب فيصدق
عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان التجريد عن شمول الوجود كما يكون بشمول العدم يكون بالافتراق ايضا لانا نقول اللام
في العوامل ليست للاستغراق بل للماهية وسلب ماهية العوامل يستلزم سلب كل فرد من افرادها سلمنا انها للاستغراق فالتجريد

الثالث والرابع المبتدأ والخبر

مسندا اليه او الصفة بعد نفي او استفهام رافعة لظاهر او ما في حكمه فان طابقت مفردا ففيها وجهان نحو زيد قائم وما قائم الزيدان او اقائم الزيدان

وان كان سلبا من حيث المعنى لكنه ليس سلبا بسيطا بل على وجه العدول اذ النسبة ايجابية واثبات التجريد عن جميع العوامل بان
لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم السلب لا سلب العموم فيكون المعنى هو الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي سلمنا انه
فيفيد سلب العموم وسلب العموم يحتمل شمول العدم والافتراق الا ان الاول متعين هنا بالقرينة وهو الاصطلاح على ان المبتدا هو
الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي قاله الفاضل الهندي مسندا اليه حال من الضمير المستكن في قوله المجرد وخرج به الاسماء المعدودة
واسماء العدد والافعال واسماء الحروف التهجي والاصوات او الصفة عطف على قوله الاسم واو لمنع الخلو دون الجمع ولدفع
الشك والتشكيك لا انها في التعريف والمراد بالصفة المشتق الذي له عمل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل
او الجاري مجرى المشتق كالمنسوب حال لكونها واقعة بعد نفي او استفهام كذلك او رافعة حال ثانية من الصفة اي حال كونها رافعة
لظاهر نحو اقائم الزيدان او ما في حكمه وهو الضمير المنفصل فانه في حكم الظاهر من حيث الاستقلال نحو اراغب انت عن الهتي هذا مذهب
البصريين ومنع الكوفيين رفع الصفة للضمير المنفصل فاوجبوا في نحو اقائم انت كون الاسمين مبتدا وخبرا على التقديم والتاخير
وتبعهم الزمخشري والسهيلي ونقل ابن الحاجب الاجماع على ذلك في اماليه وهو وهم منه كما قال ابن هشام فظهر بطلان قول
كثير من شراح الكافية من ان المراد بالظاهر في قوله فيها رافعة لظاهر اللغوي ليتناول الضمير المنفصل فقد والى اخراج الظاهر عن الظاهر
وحكموا بانه لا يرد ما لم يرده وكيف وهو يصرح بالاجماع على ان الصفة لا ترفع ضميرا منفصلا وحجة الكوفيين ان الضمير المرتفع
بالفعل لا يجاوزه منفصلا عنه لا يقال قام انت فكذا الوصف واجيب بالفرق وذلك انه انما انفصل مع الوصف لئلا يجهل معناه
لانه يكون معه مستترا بخلافه مع الفعل فانه يكون بارزا كقمت ولان طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فلذلك احتمل
معه الوصف ولان المرفوع بالوصف سد في اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل قال ابن هشام ومما يقطع
به على بطلان مذهبهم قوله تعالى اراغب انت عن الهتي وقول الشاعر خليلي ما واف بعهدي انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطع فان القول
بان الضمير في الابتداء كما زعم الزمخشري مود الى فصل العامل عن معموله بالاجنبي والقول بذلك في البيت مود الى الاخبار عن الاثنين
بالواحد واجاب الامام الحديثي عن الاية بمنع تعلق الجار براغب المذكور ليلزم المحذور بل يجعل متعلقا بمقدر بعد انت مدلول
عليه بالمتقدم اي اراغب انت ترغب عن الهتي وعن البيت باحتمال ان يكون انتما مبتدا خبره الجملة الشرطية بعده مع الجواب المحذوف
المدلول عليه بقوله ما واف بعهدي والتقدير يا انتما خليلي اذا لم تكونا لي على من اقاطعه فما احد واف بعهدي اي ان عدم قيامكما
معي على من اقاطعه سبب لان لا يكون احد يفي بعهدي لان من سواكما ليس عندي في مرتبتكما من خلوص المودة وصدق الاخاء فاذا لم تساعداني
وتكونا لي على من اقاطعه لم يف احد بعهدي لا تساويكما وادعائه انه احق بعدم الوفاء تنبيهان الاول قيل هذا الحد منقوض بالمجرور
بلعل ولولا ورب في نحو لعل زيد قائم ولولاك لكان كذا ورب رجل صالح لقيته فان المجرور في هذه المواضع مرفوع محلا على انه
مبتدا كما قال ابن هشام في المغني وغيره مع انه ليس مجردا عن العوامل اللفظية غير الزايدة واجيب بانها في حكم الزايدة لشبهها بها في كونها
لا تتعلق بشيء الثاني قيل هذا الحد منقوض ايضا بقولهم لا تول ان تفعل كذا فان لا تول هنا مبتدا وان تفعل فاعل به مغن عن الخبر
مع انه غير صفة انتهى وقد يجاب بمنع ان تفعل فاعلا به وانما هو خبر للا تول كما قال ابو حيان الثالث وقوع الصفة بعد نفي واستفهام
شرط لازم عند جمهور البصريين وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير شرط مع قبح واختاره ابن مالك وذهب الاخفش والكوفيون
الى جوازه دون قبح فان طابقت الصفة الواقعة بعد نفي واستفهام اسما مرفوعا بها مفردا واقعا بعدها ففيه وجهان كون الصفة
مبتدا وما بعدها مرفوعا سد مسد الخبر وكونها خبرا وما بعدها مبتدا وقدم الخبر للاستفهام الذي حقه الصدر وبخلاف ما
اذا لم تطابق مفردا وعدم مطابقتها للفرد اما بان لا تطابق المذكور بعدها اصلا او تطابقه ولكن لا مفردا فالاول مثل اقائم الزيدان
واقائمان زيد ففي الصورة الاولى تعين ان تكون الصفة مبتدا وما بعدها مرفوعا بها اذ لو كانت خبرا لما بعدها لوجبت المطابقة
في التثنية والجمع فان المطابقة واجبة في هذا النوع بين المبتدا والخبر وفي الصورة الثانية ممتنعة لانها تركيب فاسد والثاني كقولك
اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون فتعين الصفة خبرا مقدما اذ لو كان رافعة للظاهر هنا لما ثنيت ولا جمعت على اللغة الفصحى
ويجوز ذلك على غيرها ولما فرغ من حد المبتدا اراد ان يمثل له ليزداد وضوحا فقال نحو زيد قائم مثال للاسم المجرد عن العوامل اللفظية
مسندا اليه ومثله ان تصوموا خير لكم فان المأول كالصريح وهل من خالق غير الله وبحسبك درهم ولعل ابي المغوار منك قريب
وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف نفي ومثله ان قائم الزيدان وغير مضروب العمران او اقائم الزيدان مثال للصفة
بعد حرف استفهام ومثله هل قائم الزيدان ومتى قائم الزيدان واين قاعد الزيدان وكيف مقيم العمران وكم ماكث البكران وايان قادم

او زيد و كل رجل و ضيعته و اكثر شربي السويق ملتوتا

لحال لان اذا النفي والاستفهام بالاسم مثلهما بالحرف فلا وجه لتخصيص الحرف كما صنع غير واحد او اقائم زيد مثال الصفة المطابقة للمفرد
فقائم يجوز ان يكون مبتدا وما بعده فاعلا سد مسد الخبر وزيد يجوز ان يكون مبتدا موخرا وما قبله خبرا مقدما كما يقدم فان رجح الاول
بان الاصل في المقدم الابتداء عورض بان الاصل في الصفة الخبرية فلما تعارض الاصلان تساقطا وبما تقرر علم ان المبتدا نوعان مبتدا
له خبر وهو الاسم المسند اليه ومبتدا لا خبر له وهو الصفة واستغنت عن الخبر لانها في معنى الفعل والفعل لا يخبر عنه لكن لها مرفوع يغني
عن الخبر وقد يجيء النوع الاول من المبتدا محذوف الخبر وجوبا وذلك في اربعة مسائل احدها بعد واو هي نص في المعية نحو كل رجل وضيعته
بفتح الضاد المعجمة اي حرفته وسميت بها لانها تضيع بالترك او لان صاحبها يضيع بتركها فكل مبتدا ورجل مضاف اليه وضيعته
معطوف على المبتدا والخبر محذوف وجوبا اي مقرونان وانما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصحوبية ووجب الحذف لقيام الواو
مقام مع ولو جيء بمع مكان الواو كان كلاما تاما هذا مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون والاخفش الى انه مبتدا لا يحتاج الى
خبر لتمامه وصحة معناه اي مع ضيعته واختاره ابن خروف والتقييد بالصريحة في المعية احتراز عن المحتملة لها وللعطف نحو
زيد وعمرو فلك ان تاتي بالخبر وتقول مقرونان وان تحذفه اعتمادا على فهم السامع من الاقتصار عليهما معنى المصاحبة والاقتران ومن
ذكره قوله وكل امرئ والموت يلتقيان تنبيه ذكر بعضهم في نحو المثال المذكور اشكالا وهو ان الضمير في ضيعته لا يجوز ان يعود
الى كل ولا الى رجل اما الاول فلان التقدير عليه كل رجل وضيعة كل وهذا ليس المرجع لانه مطلق وذا مقيد بالنسبة الا
لا ضافي واما الثاني فلان كل رجل وضيعة رجل وهذا لا يصح ايضا لان الذي ذكر شامل لجميع الافراد بقرينة اداة العموم
ورجل وحده لا يفيد ذلك والجواب ان الضمير يرجع الى كل رجل وكما انه نائب عن افراد متكثرة فضميره نائب عن ضماير كثيرة
يعود بكل اعتبار الى رجل فكانه قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته وهكذا لان الضمير عين مرجعه فاذا كان مرجعه عاما كان هو
عاما كذلك ولذلك حكم بعضهم ان الضمير اذا عاد الى نكرة او فسر بنكرة كان نكرة والثانية قبل الحال الممتنع كونها خبرا عن المبتدا وكونه قبلها
بان يكون المبتدا مصدرا عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرا عن المبتدا المذكور نحو ضربي زيدا قائما او مضافا الى
المصدر المذكور نحو اكثر شربي السويق ملتوتا او الى ما اول به نحو اخطب ما يكون الامير قائما فقائما في الصورة الاولى والثالثة وملتوتا
في الثانية احوال لا تصح اخبارا عن المبتدات المذكورة لانها لا توصف بالقيام ونحوه والاولى محتملة لان تكون من الفاعل ومن
المفعول كما قال الزمخشري وزعم ابو حيان انه لا يجوز كونها من المفعول الا بدليل لان التقييدات بالاحوال والصفات وعود الضمائر
لا تكون الا لاقرب مذكور والثانية متعينة لان تكون من المفعول والثالثة من الفاعل وكل من ضربي وشربي وما يكون الماول
بالكون مصادر عاملة في مفسر ذي الحال وهو الضمير المستتر فيما يقدر من الخبر المحذوف وجوبا واختلف فيه فذهب سيبويه
وجمهور البصريين الى انه ظرف زمان مضاف الى فعله والتقدير ضربي زيدا اذا كان قائما في المضي واذا كان في الاستقبال والخبر
في الحقيقة متعلق هذا الظرف من وصف او فعل وكان المقدرة تامة لا ناقصة والحال من الضمير المستتر فيها وهي العامل في الحال
ومفسر هذا الضمير هو معمول المصدر كزيد والسويق والامير في الامثلة وانما لم تقدر كان ناقصة والمنصوب خبرها لامرين
احدهما التزامهم تنكيره فلا يقولون ضربي زيدا القائم والثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كالحديث اقرب ما يكون العبد
من ربه وهو ساجد قال ابن هشام وهو اقوى دلالة على انه حال لان الخبر لا يقترن بالواو والدال على تعيين الخبر الذي هو حاصل
او نحوه الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام مثلا اذ لا يمكن تقييده الا بعد حصوله ممكنا واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال
فقد وجد شرط وجوب الحذف وذهب الاخفش وتبعه عضد الدولة الى انه مصدر مضاف الى ذي الحال والتقدير ضربي زيدا
ضربه قائما وشربي السويق شربه ملتوتا واخطب كون الامير كونه قائما فضربه خبر ضربي وهو مضاف الى ذي الحال وهو الهاء وكذا شربه وكونه
خبران لاكثر واخطب واختاره ابن مالك في التسهيل قال ابن هشام انه اولى لانه قدر اثنين وقدروا خمسة ولان التقدير في اللفظ
اولى انتهى وقيل ولان حذف اذا مع الجملة المضاف اليها لم يثبت في غير هذا الموضع وللعدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى التامة
الا انه يرد عليه حذف المصدر مع بقاء معموله وهو ممتنع عند الاكثر الا ان يقال القرينة الدالة على حذفه قوية فلا باس بالحذف
كما قال سيبويه ان تفعل ما الك وزيدا اما الك ومالا بسك زيدا ولا يجوز تقدير الخبر بعد الحال كما نقله ابن السيد عن الكوفيين لانه
تقدير ليس في اللفظ ما يدل عليه فكما يجوز ان تقدره ثابت مثلا يجوز ان تقدره منفي ولانه يكون من الحذف الجائز لا
الواجب لان قائما اذ ذاك يكون حالا من زيد والعامل فيه مصدر فيعمل في الحال فلا يسد مسد خبره لانها من صلته وقيل
الخبر نفس الحال كما قيل به في الظرف وقيل الحال اغنت عنه كما اغنى مرفوع الوصف عن الخبر والصحيح ما قدمناه من ان الخبر محذوف وجوبا

لسد

لولا علي لهلك عمر و لعمرك لاقومن

لسد الحال مسده قال ابن عصفور وانما صح للحال ان تسد مسد الخبر لانها بمنزلة الظرف في المعنى الا ترى انه لا فرق بين ضربي زيدا
قائما وضربي زيدا وقت قيامه فكل منهما سد مسد الخبر وكل منهما على معنى في والظرف يسد مسد الخبر فكذا الحال انتهى تنبيهان
الاول تقييد المبتدا بكونه مصدرا او مضافا اليه او مؤولا به يوخذ منه ان المبتدا نفسه لا يكون اولا بالمصدر ولا يجوز ان
تضرب زيدا قائما خلافا لبعض الكوفيين وتقييد المصدر بالعمل في اسم مفسر لضمير ذي الحال احتراز من ان يكون المصدر عاملا
في صاحب الحال نفسه فان الحال لا يسد مسد الخبر نحو ضربي زيدا قائما شديد فان قائما حال من زيد والعامل فيها معمولها
في زيد وهو ضربي فلا تغني عن الخبر لانها من صلته وتقييد الحال بكونها غير صالحة للخبرية احتراز من نحو ضربي زيدا شديد
فالرفع واجب لصلاحيتها للخبرية وشذ قولهم لرجل حكموه عليهم واجازوا حكمهم حكمك مسمطا بتشديد الميم وطاء مهملة اي
حكمك لك مثبتا الثاني يجوز عند الاخفش والمبرد والفارسي رفع الحال في الصورة الثالثة وهي افعل المضاف الى ما المصدرية
نحو اخطب ما يكون الامير قائم ومنعه سيبويه قال الرضي والاولى جوازه لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجازا فجعله قائما ايضا
بخلاف المصدر الصريح كما في ضربي زيدا قائما اذ لا مجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز يونس بالمجاز انتهى والثالثة بعد لولا الامتناعية
ان كان كونا مطلقا نحو لولا علي لهلك عمر اي لولا علي موجود ونحوه فجاز حذفه للعلم به من لولا الدالة على امتناع الشيء
لوجود غيره ووجب لسد الجواب مسده وسياتي الكلام على هذه المسئلة مستوفى في حديقة المفردات انشاء الله والرابعة بعد مبتدا
صريح في القسم نحو لعمرك او ليمين الله لاقومن اي لعمرك او ليمين الله قسمي فحذف الخبر للعلم به اذ تعين ذلك القسم دال على تعيين
المحذوف ووجب الحذف لسد جوابه مسده ووجه تعينها للقسم ان اللام لا تستعمل معهما الا فيه ولا يجوز كونها خبر
والمحذوف المبتدا كما قال في الارتشاف فهي لا تكون الا في الخبر قال ابو حيان وليست جواب قسم محذوف وقيل لان القسم لا يدخل
على القسم وفيه نظر فقد ورد ليحلفن ان اردنا الا الحسنى والله يشهد انتهى وجوز ابن عصفور ان يكون المحذوف في ذلك هو
المبتدا والتقدير لقسمي عمرك والاول اولى لان الحذف بالاعجاز اولى منه بالاوايل والاحتراز بالصريح من غير الصريح في القسم وهو
ما يصلح له ولغيره نحو عهد الله لافعلن اي علي فيجوز حذف علي واثباته لانه لا يشعر بالقسم حتى يذكر المقسم عليه بخلاف نحو لعمرك وايمن
الله وامانة الله مما هو صريح في القسم والعمر بضم العين وفتحها ويلزمه الفتح مع اللام لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله
هو مصدر محذوف الزوايد اصله تعميرك ومعناه البقاء والحيوة فمعنى لعمرك لاقومن وحياتك لاقومن ويلزم الاضافة الى الظاهر
او المضمر مع اللام ودون وللنحاة فيه كلام منتشر لا نطول بذكره ويجوز ادخال الباء عليه كقوله رقي بعمركم لا تهجرينا ومنينا
المنى ثم اصطلينا ※ واعلم ان المصنف لو اخر ذكر هذه المسائل بعد الخبر لكان اولى كما فعله المصنفين واذ قد تعرض لذلك هنا
فلنتمم الفائدة بذكر حذف الخبر جوازا وحذف المبتدا جوازا ووجوبا اما حذف الخبر جوازا فعند قيام القرينة نحو قولك بعد الاستفهام
عن المخبر عنه زيد لمن قال من عندك اي عندي زيد والعطف عليه نحو زيد قائم وعمرو وقال الله تعالى اكلها دائم وظلها اي دائم
وفي غير ذلك نحو وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم والمحصنات اي حل لكم قال ابن مالك وبعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا السبع
اي حاضر وهو قليل وتبعه ابن هشام في الاوضح وهو بناء على ان اذا حرف اما القائل بانها للمكان فلا يقدر محذوفا بل
يجعلها هي الخبر كما سياتي تحقيقه في حديقة المفردات انشاء الله واما حذف المبتدا جوازا فعند قيام القرينة ايضا نحو قولك زيد لمن
قال من هذا اي هذا زيد وهو كثير بعد الاستفهام قال الله تعالى وما ادريك ما الحطمة نار الله اي هي نار الله وما ادريك ما هيه
نار حامية ما اصحاب اليمين في سدر مخضود هل انبئكم بشر من ذلكم النار وبعد فاء الجواب نحو من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها
اي فعمله لنفسه واساءته عليها وان تخالطوهم فاخوانكم اي فهم وان لم يصبها وابل فطل وان مسه الشر فيؤس وبعد القول
نحو وقالوا اساطير الاولين قالوا ساحر او مجنون سيقولون ثلثة رابعهم كلبهم الايات وفي غير ذلك نحو قوله تعالى لم يلبثوا الا
ساعة من نهار بلاغ اي هذا بلاغ بدليل هذا بلاغ للناس سورة انزلناها اي هذه سورة وقد اجتمع حذف
كل من المبتدا والخبر جوازا في قوله تعالى سلام قوم منكرون اي سلام عليكم انتم قوم منكرون فحذف خبر الاول ومبتدا الثاني
وقد يحتمل المحذوف الامرين ويكثر بعد الفاء نحو فتحرير رقبة فعدة من ايام اخر فما استيسر من الهدي فنظرة الى ميسرة اي فالواجب كذا
او فعليه او فعليكم كذا وياتي في غيره نحو فصبر جميل اي امري او امثل ومثله طاعة وقول معروف اي امرنا او امثل واذا دار الامر
بين كون المحذوف مبتدا او كونه خبرا كما ذكر فقال الواسطي الاولى كونه مبتدا لان الخبر محط الفائدة وقال العبدي الاولى كونه الخبر
لان الحذف بالاعجاز والاواخر اليق منه بالصدور والاوائل حكاه ابن اياز واما حذف المبتدا وجوبا فحيث كان مخبرا عنه بنعت

معقود

ولا يكون نكرة الا مع الفائدة والخبر هو المجرد المسند وهو مشتق وجامد فالمشتق غير الرافع لظاهر يتحمل ضميره فيطابقه دائما
بخلاف غيره نحو الكلمة لفظ وهند قائم ابوها

مقطوع الى الرفع لمجرد مدح نحو الحمد لله الحميد اى هو الحميد او لمجرد ذم نحو اعوذ بالله من ابليس عدو المؤمنين او ترحم نحو اللهم
ارحم عبدك المسكين وان كان النعت لغير ذلك كالتخصيص نحو مررت بزيد الخياط جاز الاظهار والحذف واخبر عنه بمصدر
جئ به بدلا من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة قال وقالت حنان ما اتى بك ههنا اى امرى سمع وطاعة وامرى حنان او بمخصوص
نعم وبئس مؤخرا عنهما نحو نعم او بئس الرجل زيد اذا قدر خبرا فان تقدم نحو زيد نعم الرجل فهو مبتدا لا غير او بصريح القسم نحو في
ذمتي لافعلن اى في ذمتي ميثاق او عهد عكس قولهم لعمرك لافعلن واعلم ان الاصل في المبتدا المسند اليه ان يكون معرفة
لان الغرض من الاخبارات افادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر والاخبار عن النكرة لا فائدة فيه فلا
يكون المبتدا نكرة الا مع حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاخبر عن اى نكرة شئت وجد شيء من الشرايط او لم يوجد فيجوز
ان يقول كوكب انقض الساعة ولا يقال رجل قائم هذا ما عول عليه المتقدمون في ضابطة الابتداء بالنكرة ورأى المتاخرون
انه ليس كل احد يهتدي الى مواطن الفائدة فتتبعوها وانهاها بعضهم الى نيف واربعين موضعا اوردها السيوطي في الاشباه
والنظائر وقال بعضهم ان الضابط في ذلك قرب النكرة من المعرفة لا غير وقربها من المعرفة باحد شيئين اما باختصاصها كالنكرة
الموصوفة او بكونها في غاية العموم كقولنا تمرة خير من جرادة فعلى هذا الضابط لا حاجة لنا بتعداد الاماكن بل نعتبر كلما يرد فان
كان جاريا على الضابط اجزناه والا منعناه والخبر هو الاسم حقيقة او حكما المجرد عن العوامل اللفظية والمراد بها غير الزائدة
ليشتمل نحو ما زيد بقائم عند التميميين وان عمرو نداهب عندهم وعند الحجازيين ودخل فيه قسما المبتدا والاسماء المعدودة
المسند فخرج القسم الاول من المبتدا والاسماء المعدودة به الى المبتدا ويجوز الباء بمعنى الى والضمير العايد الى المبتدا وعلى التقدير
يخرج القسم الثاني من المبتدا فلا حاجة الى اخراجه بزيادة المغاير للصفة كما فعل ابن الحاجب في كافيته اذ هي بهذا المعنى هنا للتاكيد
تنبيهان الاول شمل قولنا الاسم حقيقة او حكما نحو زيد قائم وبعض الفعل الماضي ضرب واما الخبر الجملة فان قلنا انها مأولة
بالمفرد كما قاله ابن الحاجب دخلت وهو المناسب لقول المص فيما مر لا يأتي الكلام الا في اسمين او فعل واسم وان قلنا انها على
صرافتها خبر من غير تاويل لم تدخل وهو مذهب المحققين من النحاة الثاني اختلفوا في عامل المبتدا والخبر فذهب البصريون الى ان العامل في
المبتدا هو الابتدا وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد اليه او لاسناده وفسره الجزولي بجعل الاسم في صدر الكلام لفظا
او تقديرا للاسناد اليه او لاسناده ثم قال المتاخرون كالزمخشري والجزولي وابن الحاجب هذا الابتداء هو العامل في الخبر
ايضا الطلبه لهما على السواء وهو قضية كلام المص حيث حد المبتدا والخبر كليهما بالمجرد ونقل الانباري عن سيبويه ان العامل في الخبر
هو المبتدا ويحكى عن ابي علي وتلميذه ابي الفتح وهو مذهب جمهور المتاخرين وقال الكسائي والفراء يترافعان وقيل غير ذلك وهو
اى الخبر قسمان قسم مشتق وهو الاصل ولذلك قدمه والمراد به هنا الدال على ذات مبهمة هو المسمى صفة كضارب ومضروب
وحسن واحسن وفي حكمه المنسوب لا مطلق المشتق فان اسم الزمان والمكان والآلة حكمها حكم الجامد المحض وهذا اصطلاح غير ما تقدم وقسم
جامد وهو ما عدا المشتق بالمعنى المذكور فالمشتق اما رافع لظاهر او لا وغير الرافع لظاهر لفظا كما سيأتي او محلا نحو الكافر مغضوب
عليه يتحمل ضميره اى ضمير المبتدا وذلك لان المشتق بالمعنى المذكور في معنى الفعل فلا بد له من فاعل ظاهر او مضمر فيطابقه اى يطابق
المبتدا دائما افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا تقول زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة والهندان
قائمتان والهندات قائمات فالخبر في ذلك كله متحمل للضمير مستتر وجوبا عائد على المبتدا وهو مطابق للمبتدا كما ترى والالف في
قائمان والواو في قائمون حرفان دالان على التثنية والجمع كما في الرجلان والزيدون وهذا الضمير يجب استتاره الا اذا جرى الخبر على غير
من هو له في المعنى فيبرز عند البصريين وجوبا سواء خيف اللبس ام امن فالاول نحو غلام زيد ضاربه هو اذا كانت الهاء للغلام او لم
يبرز الضمير لتوهم السامع ان الغلام هو الضارب والثاني نحو غلام هند ضاربته هي وذهب الكوفيون الى عدم وجوب الابراز
الا مع اللبس تمسكا بقوله: قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت ¤ بكنه ذلك عدنان وقحطان ¤ واختاره ابن مالك فقال في منظومته
الكبرى في المذهب الكوفي شرط ذاك ان ¤ لا يؤمن اللبس ورأيهم حسن ¤ وصرح في غيرها من كتبه بوفاقهم ورد تمسكهم بالبيت باحتمال
ان يكون ذرى المجد منصوبا بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير بانو ذرى المجد بانوها بخلاف غيره اى المشتق غير
الرافع لظاهر وهو الجامد نحو الكلمة لفظ وهذا اسد مشيرا الى السبع المفترس والمشتق الرافع لظاهر نحو هند قائم ابوها فلا يتحملان ضمير
المبتدا ولا يطابقانه اما الجامد فلان تحمل الضمير فرع على ان يكون المتحمل صالحا لرفع ظاهر على الفاعلية وذلك مقصور على الفعل او ما
في معناه ولا [illegible] في الجامد في ذلك واما المشتق الرافع لظاهر فلانه لا يرفع فاعلين واما عدم مطابقتهما للمبتدا فلعدم تحملهما للضمير

قاعدة فالمجهول ثبوته للشيء عند السامع في اعتقاد المتكلم يجعل خبرا او يؤخر وذلك الشيء المعلوم يجعل مبتدا او يقدم
ولا يعدل عن ذلك في الغالب فيقال لمن عرف زيدا باسمه وشخصه ولم يعرف انه اخوه زيد اخوك ولمن عرف ان له اخا ولم يعرف
اسمه اخوك زيد فالمبتدا هو المقدم في الصورتين

تنبيهان الاول قضية اطلاقه وتمثيله بالكلمة لفظ ان الجامد لا يتحمل الضمير ولو اول بالمشتق وهو خلاف ما صرحوا من ان المأول بالمشتق بمنزلته
في تحمل الضمير ورفع الظاهر بل في كلام ابي حيان ما يشير الى انه لا خلاف في ذلك وانما لم يطابق في نحو الكلمة لفظ مع تحمله للضمير لان
المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فاجروه على اصله لا ان المصدر لم يتحمل الضمير كما اقتضى كلامه وتوهم بعض
فضلاء العجم كيف وهو ما أول هنا بالملفوظ من غير خلف نعم المصدر لا يتحمل ضميرا اذا لم يأول بالصفة وذلك اذا اخبر به عن عين
وجعل العين نفس المعنى مجازا على قول سيبويه في نحو زيد عدل وهذا لا يتصور في نحو الكلمة لفظ واما على قول الكوفيين من ان المصدر
يول بالصفة دائما فزيد عدل مأول بعادل فهو متحمل للضمير اجماعا بدليل رفعه للظاهر نحو زيد عدل ابوه واما على قول البصريين من
انه على حذف مضاف اى ذو عدل فالخبر هو ذو وهو المتحمل للضمير لانه المأول بالمشتق لا المصدر وهو يطابق المبتدا دائما فاذا قلت
هند عدل والزيدان عدل كان التقدير ذات عدل وذوا عدل وقس على ذلك واعلم ان نحو هذا التفصيل يجري في الجامد المأول
بالمشتق غير المصدر وان لم ار فيه الخلاف المذكور قال ابن مالك في شرح الكافية اذا اشرت الى رجل وقلت هذا اسد كان لك فيه
ثلثة اوجه احدها ان تنزله منزلة الاسد مبالغة دون التفات الى تشبيه كقول الشاعر لسان الفتى سبع عليه شداته ¤ اذا لم يزع من غربه
اكله ¤ والثاني ان تقصد التشبيه فيقدر مثلا مضافا اليه ففي هذين الوجهين لا ضمير في اسد والوجه الثالث ان تأول لفظ اسد
بصفة وافية بمعنى الاسدية وتجريه مجرى ما اولته فتحمله ضميرا او ترفع به ظاهرا ان جرى على غير ما هو له كقولك هذا اسد اباه وهذا
ايضا شايع في النعت والحال فمن النعت قول العرب مررت بقاع عرفج كله وكله تاكيد للضمير المرتفع بعرفج لان عرفجا ضمن معنى خشن
ومثله مررت بقوم عرب اجمعون فضمن عرب معنى فصحاء فرفع به ضميرا واجمعون توكيد انتهى الثاني ذهب الكوفيون الى ان الجامد
يتحمل الضمير مطلقا اول بالمشتق او لم يأول وعزي هذا القول الى الكسائي من الكوفيين وحده والى الرماني من البصريين لكن نقله بدر
الدين بن مالك في شرح الخلاصة عن الكوفيين كافة وسبقه الى هذا النقل صاحب البسيط هذه قاعدة في تقديم المبتدا وتاخير الخبر اذا
كانا معرفتين وهي اذا كان الاسمان المعرفان بحيث يستفيد السامع النسبة بينهما وكل منهما يصلح ان يكون محكوما عليه فالمجهول
ثبوته منهما للشيء الاخر عند السامع وهو كالطالب في اعتقاد المتكلم ان يحكم به عليه يجعل خبرا له ويؤخر عنه لانه محكوم به وذلك
الشيء الاخر المعلوم عند السامع الذي جهل ثبوت الاخر له يجعل مبتدا او يقدم لانه محكوم عليه والحاصل انه اذا تحقق المتكلم
او توهم ان السامع كالطالب للحكم عليه يجعل مبتدا والاخر خبرا ولا يعدل عن ذلك في الاستعمال الغالب فيقال على القاعدة لمن عرف
زيدا باسمه وشخصه ولم يعرف انه اخوه واريد ان يعرف انه اخوه زيد اخوك سواء عرف ان له اخا ولم يعرف ان زيدا اخوه او لم يعرف
ان له اخا اصلا ويقال لمن عرف ان له اخا في الجملة ولم يعرف اسمه على التعيين واريد ان يعرف اسمه زيد اخوك زيد فالمبتدا هو المقدم
في الصورتين وهو زيد في الصورة الاولى واخوك في الصورة الثانية وقد يعدل عن ذلك في غير الغالب فيجعل المطلوب الحكم
عليه خبرا والاخر مبتدا كقول ابي تمام في صفة القلم ¤ لعاب الافاعي القاتلات لعابه ¤ وارى الجنى اشتارته ايد عواسل ¤ وكان على
مقتضى القاعدة ان يقال لعابه لعاب الافاعي اذ المقصود تشبيه مداد قلم الممدوح بالسم في حق الاعداء وبالعسل في
حق الاولياء وهذا انما اجاب عنه البيانيون بانه من التشبيه المعكوس فيكون المقدم مبتدا فلا نقض به على القاعدة قال ابن هشام
وهو ضعيف لانه نادر الوقوع مخالف للاصول اللهم الا اذا اقتضى المقام المبالغة الى ذلك واليه اشار المص بان العدول اليه من غير الغالب
لمخالفته القاعدة واما النحويون فيجعلونه من باب تقديم الخبر على المبتدا جوازا لحصول القرينة المميزة بين المبتدا والخبر فنحو ذلك
عندهم جائز كثير الاستعمال ومثله قول الاخر ¤ بنونا بنو ابنائنا وبناتنا ¤ بنوهن ابناء الرجال الاباعد ¤ فبنونا خبر مقدم وبنو ابنائنا
مبتدا مؤخر لان المراد الحكم على بني ابنائهم بانهم مثل بنيهم لا عكسه وكان الاولى للمص ان يقتضي اثر النحويين لان كتابه في النحو لا في البيان
تنبيه ما ذكره من القاعدة طريقة اهل البيان وهو المشهور عند النحويين عند انتفاء القرينة وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدا
وخبرا مطلقا لحصول الفائدة للسامع قدم الخبر او لم يقدم وقيل ان كان احدهما مشتقا والاخر اسما نحو الفاضل زيد تعين المشتق للخبرية
وان تقدم والاسم للابتدائية وان تاخر لان معنى المبتدا المنسوب اليه ومعنى الخبر المنسوب والذات هي المنسوب اليه والصفة هي المنسوب
وهو قول الفخر الرازي واجيب بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب هذا الاسم فصير الصفة دالا على الذات ومسندا اليها
والاسم دال على الصفة ومسندا وقيل ان كان احدهما اعرف فهو المبتدا نحو هذا زيد وان استويا في الرتبة وجب الحكم لابتدائية
المقدم في صورتين اخريين احدهما كون الاسمين نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو افضل منك افضل مني اذ لو جوز تقديم الخبر
هنا لالتبس بالمبتدا فيفسد المعنى اذ كثيرا هو افضل منك لا من خاطبك وبالعكس الثانية كونهما مختلفين تعريفا وتنكيرا والاول

المقدم نحو الله ربنا تكميل ويجب الحكم بابتدائية المقدم

هو المعرف

فصل تدخل على المبتدا والخبر افعال وحروف

هو المعرفة كزيد قايم واما ان كان هو النكرة فان لم يكن له ما يسوغ الابتدائية فهو خبر اتفاقا نحو خز ثوبك وذهب خاتمك وان كان له مسوغ فكذلك عند الجمهور واما سيبويه فيجعله المبتدا نحو كم مالك وخير منك زيد وحسبنا الله تعالى قال ابن هشام في المغني وظاهر كلام ابن مالك ان ذلك عند سيبويه مخصوص بما اذا كان اسم استفهام او اسم تفضيل ويجب تقديم المبتدا اذا خيف التباسه بالفاعل نحو زيد قام اذ لو قيل قام زيد لالتبس المبتدا بالفاعل لان اعتباره او ترتيبا امتنع وجوزه الاخفش والمبرد او كان الخبر محصورا فيه بالا لفظا نحو وما محمد الا رسول او معنى نحو انما انت نذير اذ لو اخر لالتبس المحصور بالمحصور فيه او كان المبتدا له صدر الكلام اما بنفسه كالاستفهام والشرط والتعجب نحو من ابوك ومن يقم اقم وما احسن زيدا اذ لو اخر لخرج ما له صدر الكلام عن صدريته او بغيره نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك فان لام الابتداء لها الصدر او كان ضمير شان نحو هو زيد منطلق فانه لو اخر لالتبس بالتوكيد وفيه نظر وقد يؤخر المبتدا ويقدم الخبر جوازا توسعا في الكلام اذ ربما احتيج في وزن او قافية او سجع الى تقديم بعض اجزاء الكلام على بعض ووجوبا بان يكون الخبر صدر الكلام اما بنفسه نحو من زيدا وبغيره نحو صبيحة اي يوم السفر او يوقع تاخيره في لبس ظ نحو عندي درهم ولي وطر اذ لو اخر لالتبس بكونه صفة للمبتدا لانه نكرة وطلبها للوصف اشد من طلبها للخبر فالتزم تقديمه دفعا للالتباس او يكون المبتداء محصورا فيه بالا لفظا نحو وما لنا الا اتباع احمد او معنى نحو انما في الدار زيد اذ لو اخر لاوهم الانحصار في الخبر كما مر في عكسه او يعود ضمير متصل بالمبتداء على بعض متعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زيدا وعلى مضاف اليه الخبر كقوله اهابك اجلالا وما بك قدرة علي ولكن ملاء عين حبيبها ❊ تتمة لا يخبر بالزمان عن الذات فلا يقال زيد اليوم لعدم الفايدة فان حصلت جاز كان يكون المبتدا عاما والزمان خاصا نحو نحن في شهر كذا ويوم طيب وقد يتعدد الخبر لفظا ومعنى لا لتعدد المخبر عنه وذلك اذا صح الاقتصار على كل واحد من الخبرين او الاخبار نحو زيد فقيه شاعر كاتب ولك استعماله بالعطف اتفاقا ولفظا فقط لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد نحو الرمان حلو حامض ولا يجوز فيه العطف لان المجموع بمنزلة الواحد اذ المعنى مز واجازه ابو علي نظرا الى اللفظ وقد يتعدد لتعدد صاحبه اما حقيقة نحو بنوك فقير ونحوي ومنجم او حكما بان يكون المبتدا مفردا ذا اجزاء يقتسم الاخبار عليها نحو قوله تعالى انما الحيوة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر وهذا يجب فيه العطف تنبيهان الاول التمثيل لكون المبتدا عاما والزمان خاصا بنحن في شهر كذا ذكره ابن مالك في شرح التسهيل وتبعه شراح كلامه وتعقب ذلك العلامة ناظر الجيش بان العموم في نحن لا يعقل قال المالكي في حاشية الاوضح ووجهه بعضهم بانه وان كان ضميرا منفصلا للمتكلم معظم نفسه او المشارك غيره فهو عام لصلاحيته لكل متكلم لا يختص بمتكلم دون اخر انتهى ووجه اخر بشموله للمتكلم وجميع من سواه في ذلك الزمان والزمان خاص لانه عينه انتهى وهو اولى من التوجيه الاول الثاني قال الاخفش قولهم هذا حلو حامض انما ارادوا هذا حلو فيه حموضة فينبغي ان يكون الثاني صفة للاول وليس قولهم انها جميعا خبر واحد بشيء والجمهور على انهما خبران في معنى خبر واحد ونقل عن ابي علي الفارسي ان نحو حلو حامض فيه ضمير واحد تحمله الثاني لان الاول تنزل من الثاني منزلة الجزء وصار الخبر انما هو بتمامهما وقال البعض يعود من معنى الكلام كانك قلت هذا مز لانه لا يجوز خلو الجزئين من الضمير ولا انفراد احدهما به لانه ليس اولى من الاخر ولا يكون فيهما واحد لان عاملين لا يعملان في معمول واحد ولا ان يكون فيهما ضميران لانه يصير التقدير كله حلو وكله حامض وليس هذا الغرض منه وقيل كل منهما تحمل ضميرا واختاره ابو حيان وشيخي العلامة محمد بن علي الشامي قال ولهذا ارتفعا على الخبرية ولا يلزم من فرض صدقه الجمع بين الضدين على الوجه المحال لانا لا نحكم على المبتدا بكل منهما وهو على صرافته اذ لا يجوز الحكم الا بعد تمام الكلام وبعد سماع الخبرين فالعقل يحكم حكما ضروريا بامتناع الضدين بما هما ضدان على الموضوع الواحد الشخصي فلا تعتبر نسبة واحد منهما الى المبتدا الا حين تعتبر تاثير كل منهما في الاخر وتاثره عنه والخاطر عن صرفي النوعين ثم يحكم على المبتدا بكيفية متوسطة بين الكيفيتين فاذا قيل الرمان حلو حامض فكانه قيل الرمان فيه شوب من الحلاوة وشوب من الحموضة ولا تضاد بينهما كالاتضاد بين البياض الضعيف والسواد الضعيف بل ربما كان احدهما عين الاخر لوجوب الحدود المشتركة بين الانواع هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام انتهى كلام شيخنا وتظهر ثمرة الخلاف في تحملهما او تحمل احدهما في نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فان قلنا لا يتحمل الاول ضميرا تعين رفع الرمان بالثاني وان قلنا يتحمل فيجوز ان يكون من باب التنازع في السببي المرفوع وذكر ابو الفتح ابن جني انه راجع شيخه ابا علي نيفا وعشرين سنة في عويص في هذا الفصل حتى تبين له وذكر في البديع انه لا يجوز الفصل بين هذين الخبرين بالمبتدا ولا تقديمهما عليه عند الاكثرين واجازه بعضهم هذا فصل في ذكر ما ينسخ المبتدا والخبر تدخل على المبتدا والخبر افعال وحروف وتعمل فيهما بدليل انك متى حذفتها انعقد الكلام مبتدا

فتجعل المبتدا اسما لها والخبر خبرا لها وتسمى النواسخ وهي خمسة انواع الاول الافعال الناقصة والمشهور منها كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وليس ومازال ومابرح ومانفك ومافتئ ومادام

وخبرا فتجعل المبتدا اسما لها والخبر خبرا لها فيسمى الاول اسما والثاني خبرها وقد يسمى مرفوع كان فاعلا تشبيها له بالفاعل ومنصوبها مفعولا تشبيها له بالمفعول وهو مجاز قال ابن هشام وهو اصطلاح غير معروف وتسمى هذه الافعال والحروف النواسخ لانها تنسخ حكم المبتدا والخبر الثابت لهما قبل دخولها اخذا من النسخ وهو لغة الازالة وهي من حيث هي نوعان لانها اما افعال او حروف كما ذكره ومن حيث عملها والاختلاف احكام بعضها مع بعض خمسة انواع ولم يذكر فيها افعال القلوب مع اعترافه بان اصل مفعوليها المبتداء والخبر كما عليه الجمهور وقد ذكرها في حديقة الافعال وسياتي الكلام هنالك وكان الاولى ان يذكرها في جملة النواسخ فتكون الانواع ستة النوع الاول الافعال الناقصة وسميت بذلك لانها لا تتم بمرفوعها كلاما وقيل لانها لا تدل على الحدث وليس بصحيح لما سياتي وقد تسمى بالنواسخ من باب اطلاق اسم الاعم على الاخص وعرفها ابن الحاجب وتبعه المص في التهذيب بما وضع لتقرير الفاعل على صفة اي لجعله وتثبيته عليها قال الرضي وغيره كان ينبغي ان يقيد الصفة فيقول على صفة هي صفة غير مصدره والا انتقض بجميع الافعال التامة فان ضرب مثلا من قولنا ضرب زيد يقرر الفاعل على صفة لكن تلك الصفة هي الضرب المستفاد من الفعل العامل فيه واما الفعل الناقص يقرر الفاعل على صفة غير صفة مصدره فان كان في قولك كان زيد قايما لا يقرر زيدا على صفة الكون بل على صفة القيام المستفاد من خبر المتصف بصفة الكون اي الحصول والوجود وكذا سايرها قال بعضهم والتحقيق انه لا حاجة الى ما ذكر من التقييد لان المتبادر من قولك هذا اللفظ موضوع لذلك المعنى ان ذلك المعنى هو الموضوع له لا غير والافعال التامة موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها معا والافعال الناقصة موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فتكون الصفة خارجة عن مدلولها انتهى وفيه نظر فتامل ولم يذكر سيبويه من هذه الافعال سوى صار وما دام وزال ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وبه جزم المص في التهذيب وقال ابن مالك كل فعل لا يستغني مرفوعه عن مخبر عنه صالح للتعريف والتنكير او جملة تقوم مقامه فهو من باب كان ويميزها عن غيرها وقوع اللام الفارقة بعدها نحو وان كانت وان وجدنا اكثرهم لفاسقين قال الرضي وقد يجوز تضمين كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة قال الله تعالى فتمثل لها بشرا سويا اي صار مثل بشر ونحو ذلك وظاهر عبارة المص انها غير محصورة حيث قال والمشهور منها كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وليس فكان لثبوت خبرها لاسمها وفيها مضي مع الانقطاع عند الاكثر كما قال ابو حيان او مع السكوت عن الانقطاع وعدمه عند اخرين وجزم به ابن مالك نحو كان زيد قايما وقد تكون للاستمرار والدوام ومنه الواردة في صفاته تعالى وصار لانتقال اسمها الى خبرها واصبح وامسى واضحى لثبوت خبرها لاسمها صباحا ومساء وضحى وظل وبات لثبوت خبرها لاسمها في جميع النهار والليل قال ابن الخباز وراية كثيرا يتوهمون دلالة بات على النوم ويبطله قوله تعالى والذين يبيتون لربهم سجدا وقياما وقد تكون كان واصبح وامسى واضحى وظل وبات بمعنى صار كقوله تعالى فكانت هباء فاصبحتم بنعمته اخوانا ظل وجهه مسودا وقول الشاعر امست خلاء وامسى اهلها احتملوا اخنى عليها الذي اخنى على لبد ❊ وقوله ❊ ثم اضحوا كانهم ورق جف فالوت به الصبا والدبور ❊ وقوله ابيت كاني اطوي بجبل ❊ وليس لنفي خبرها عن اسمها حالا عند الجمهور وقال سيبويه وابن السراج مطلقا قال الاندلسي وليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو زيد قايم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به واستحسنه الرضي قال بعض المحققين وفيه نظر لان المراد بكونها للحال وكونها للمطلق انها كذلك بحسب الوضع فاذا كانت عند الاطلاق للحال فهي للحال البتة انتهى فتامل وتعمل هذه الافعال الثمانية عمل الاتي مطلقا سواء كانت موجبة او منفية صلة لما الظرفية او غير صلة والحق به المص في التهذيب اض وعاد وغدا وراح وعدها من المشهور وما زال وهو لثبوت خبرها لاسمها على الاستمرار مذ قبله ويشترط فيه ان يكون ماضيا يزال لا ماضي يزيل فانه فعل متعد الى واحد ومعناه ماز يقال زال ضانه من معزه اي ميزه ومصدره الزيل ولا ماضي يزول فانه قاصر ومعناه الانتقال ومنه قوله تعالى ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا ولئن زالتا ومصدره الزوال ومابرح ومانفك ومافتئ مثلث التاء ويقال افتا ذكره الصغاني وهي تميمية وهذه الاربعة تعمل بشرط تقدم نفي او نهي او دعاء مثال النفي كما نطق به قوله تعالى ولا يزالون مختلفين لن نبرح عليه عاكفين ومنه تالله تفتؤ اي لا تفتؤ ومثال النهي قوله ❊ صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت ❊ فنسيانه ضلال مبين ❊ ومثال الدعاء قوله ❊ الا يا اسلمي يا دارمي على البلا ❊ ولا زال منهلا بجرعائك القطر وقيد في الارتشاف بلا خاصة قال ابو حيان في شرح التسهيل ولا خلاف بين النحويين في ان معاني هذه الافعال الاربعة متفقة ومادام وهي لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها ويعمل بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية كما نطق به كاعطِ ما دمت مصيبا درهما اي مدة دوامك مصيبا فلو لم تتقدمها ما لم يكن من هذا الباب نحو دمت

ومنها رفع الاسم ونصب الخبر ويجوز في الكل توسط الخبر

مصيبا وكذا لو كانت مصدرية غير ظرفية نحو عجبت مما كنت محسنا لان المعنى من دوام احسانك لا من مدة دوام احسانك تنبيه قال بعضهم اتفقوا النحاة على ان كان واخواتها افعال الا ليس فان الفارسي ومن تبعه ذهب الى حرفيتها والصحيح فعليتها لاتصال ضماير الرفع البارزة وتاء التانيث الساكنة بها انتهى قلت ودعوى الاتفاق ممنوعة فقد ذهب الزجاج ومن تبعه الى انها حروف لكونها دالة على معنى في غيرها حيث جاءت لتقرير الخبر للمبتدا على صفة وعملها كلها رفع الاسم وهو المبتدا الذي تدخل عليه اي محدث عليه رفعا غير الاول لكونها عوامل لفظية وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى انه باق على رفعه لانه لم يتغير عما كان عليه والصحيح الاول بدليل اتصال الاسم بها اذا كان ضميرا نحو كنت قائما والضمير بالاستقراء لا يتصل الا بعامله ويشترط في المبتدا الذي يدخل عليه ان لا يخبر عنه بجملة طلبية ولا انشائية وان لا يلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية سواء كان لنفسه ام المصحوب لفظي ام معنوي ونصب الخبر اي خبر المبتدا خلافا للكوفيين في انه انتصب على الحال واكثر النحاة لا يجوز رفع الخبر بعدها على اضمار مبتدا محذوف فلا يقال كنت قائم اي انا وقد ورد في الشعر ما ظاهره الجواز فان كان بفصيل لجاز الوجهان نحو كان الزيدان قائما وقاعد او رفع اسمين بعدها انكره الفراء وقال الجمهور فيها ضمير شان والكسائي وابن الطراوة ملغاة ذكره في الارتشاف تنبيهان الاول اذا انتقض خبر ليس بالا لم يخرج عن هذا العمل في لغة الحجاز وبنو تميم يرفعون الخبر حملا لها على ما في الاهمال عند انتقاض النفي كما حمل اهل الحجاز ما على ليس في الاعمال عند استيفاء شروطها حكى ذلك عنهم ابو عمرو بن العلا فبلغ ذلك عيسى بن عمر والثقفي فجاء فقال يا ابا عمرو وما شيء بلغني عنك انك تجيزه قال وما هو قال بلغني انك تجيز ليس الطيب الا المسك بالرفع فقال له ابو عمرو نمت وادلج الناس ليس في الارض تميمي الا وهو يرفع ولا حجازي الا وهو ينصب ثم قال لليزيدي تعال انت يا يحيى وقال لخلف الاحمر تعال انت يا خلف امضيا الى ابي مهدية فلقناه الرفع فانه يابى وامضيا الى المنتجع من تبهان التميمي فلقناه النصب فانه يابى قال ابو محمد اليزيدي فمضينا الى ابي مهدية فوجدناه قائما يصلي فلما قضى صلاته اقبل علينا فقال ما خطبكما فقلت جئناك لنسالك عن شيء من كلام العرب قال هاتياه فقلنا كيف تقول ليس الطيب الا المسك فقال اتامرني بالكذب على كبر سني فاين الزعفران واين الجادي واين بنة الابل الصادرة فقال له خلف الاحمر ليس الشراب الا العسل قال فما تصنع سودان هجر ما لهم غير هذا التمر فلما رايت ذلك قلت كيف تقول ليس ملاك الامر الا طاعة الله فقال هذا كلام لا دخل فيه ليس ملاك الامر الا طاعة الله والعمل بها وينصب فلقناه الرفع فابى وكتبنا ما سمعنا منه ثم جئنا الى المنتجع فقلنا له كيف تقول ليس الطيب الا المسك فقال ليس الطيب الا المسك فرفع وجهدنا به ان ينصب فلم يفعل فرجعنا الى ابي عمرو وعنده عيسى بن عمر ولم يبرح بعد فاخبرناه بما سمعنا فاخرج عيسى خاتمه من يده فدفعه الى ابي عمرو فقال بهذا سدت الناس يا ابا عمرو الثاني للخبر مع الاسم حالات فان كانا معرفتين فالاسم هو المعلوم للمخاطب مطلقا فان علمهما وجهل انتساب احدهما الى الاخر فالاسم هو الاعرف على المختار ما لم يكن الاخر اسم اشارة اتصل بها ها التنبيه فيتعين للاسمية فان لم يكن احدهما اعرف فالتخيير هذا هو المشهور وقيل المتكلم بالخيار في جعل اي المعرفتين شاء الاسم والاخر الخبر وهي طريقة المتقدمين وذهب الى ذلك من المتاخرين ابن مضا وابن طاهر والاستاذ ابو علي وابن خروف وابن عصفور وقيل وهو ظاهر كلام سيبويه وان كانا نكرتين ولكل منهما مسوغ فالتخيير ايضا وان كان المسوغ لاحدهما فقط فهو الاسم وان كانا مختلفين فالمعرفة هو الاسم والنكرة هو الخبر ولا يعكس الا في الضرورة وجوزه ابن مالك اختيارا بشرط الفايدة وكون النكرة غير متمحضة للوصفية ومن وروده قوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا وقوله كان سبيئة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء ويجوز في الكل اي كل افعال الناقصة المشهور منها وغيره وادخال ال على كل وكذا بعض منعه بعضهم وسياتي الكلام عليه انشاء توسط الخبر بينها وبين الاسم خلافا لابن درستويه في ليس ولابن معطي في دام وذلك حيث لا مانع ولا موجب للتوسط فالاول كان يكون الخبر واجب التقديم عليهما الصدرية نحو اين كان زيد او واجب التاخير كما اذا دخلت اداة الحصر نحو ما كان زيد الا في الدار او خيف لبس نحو كان صاحبي عدوي والثاني كما اذا دخلت الاسم اداة حصر وكان مع الفعل ما يقتضي التصدير وعدم الفصل منه نحو هل كان قائما الا زيد اذ لا يفصل بين الفعل واداة الاستفهام او كان الخبر ضميرا وصل نحو كانه زيد فجواز التوسط بمعنى سلب ضرورة الطرفين من التوسط وعدمه محله ما عدا ذلك كما في نحو كان زيد قائما تقول كان قائما زيد قال تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين وقرا حمزة وحفص ليس البر ان تولوا وجوهكم بنصب البر وقال الشاعر ما دام حافظ سري من وثقت به فهو الذي لست عنه راغبا ابدا هذا ان حمل الجواز في كلامه على معناه المشهور من سلب ضرورة الطرفين وان حمل على ما يقابل الامتناع كان اعم مما توسط واجبا وجايز تنبيهان الاول ذكر ابن مالك انه يمتنع التوسط في نحو كان غلام هند مبغضها لعود الضمير من الخبر الى ملابس الاسم مجي

وفي سوى الخمسة الاواخر تقدمه عليها وفيما عدا فتئ وليس وزال ان تكون تامة

في نحو كان في الدار ساكنها لاتصاف الاسم بضمير الخبر وفي نحو كان في الدار رجل لكون الخبر ظرفا مسوغا للابتداء ونوزع في الاول بان عود الضمير هنا على الاسم وذي رتبة التقديم فلا يمتنع وفي الاخيرين بانهما لا يقتضيا وجوب التوسط بل عدم التاخر ولا يمنعان تقديم الخبر نحو في الدار كان ساكنها وفي الدار كان رجل الثاني قضية اطلاقه جواز توسط الخبر ولو كان فعلا نحو كان يقوم زيد على جعل زيد اسم كان وهو ما صححه ابن عصفور وابن مالك ومنعه بعضهم قياسا على المبتدا المخبر عنه بفعل فانه لا يتقدم خبره كزيد قال والاول هو الاصح كما في المغني قال اذ لا يلتبس الجملة الاسمية بالفعلية انتهى ويجوز في سوى الخمسة الاواخر وهي التي في اولها ما تقدمه اي الخبر عليها ولو كان جملة على الاصح وذلك حيث لا موجب له كان يكون من ادوات الصدر نحو اين كان زيد ولا مانع منه كما اذا دخلته اداة الحصر نحو ما كان زيد الا قائما او خيف اللبس نحو كان صاحبي عدوي فجواز التقدم بمعنى سلب ضرورة الطرفين محله ما عدا ذلك نحو قائما كان زيد وان حمل على الجواز بمعنى مقابل الامتناع كان اعم مما تقديمه واجب او جايز كما قلناه في جواز التوسط وجاز تقدمه بدليل قوله تعالى اهؤلاء اياكم كانوا يعبدون وانفسهم كانوا يظلمون فاياكم وانفسهم معمولان لخبر كان وقد تقدما عليها وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قال ابن مالك في شرح التسهيل وسبقه الى ذلك الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وهو غير لازم فقد يتقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل بدليل تجويزهم زيدا لم اضرب وعمرا لن اضرب مع امتناع تقدم اضرب على لم ولن قال بعضهم واحسن ما استشهد به على ذلك بيت العروض اعلموا اني لكم حافظ شاهدا ما كنت او غايبا وانما امتنع في الخمسة الاواخر لاقترانها بما وهي مانعة لانها اما نافية وهي من ذوات الصدر او مصدرية ومعمول الصلة لا يتقدم عليه ومنع ذلك في دام متفق عليه واما الاربعة الاخر وغيرها مما نفي من هذه الافعال وان لم يكن النفي شرطا في عمله فمختلف فيه فالمنع مذهب البصريين والفراء واجازه بقية الكوفيين لان ما عندهم لا يلزم تصديرها وخص ابن كيسان المنع بغير ما النفي شرط في عمله لان نفيه ايجاب فان كان النفي بغير ما جاز التقديم مطلقا خلافا للفراء في اطلاقه المنع مع كل ناف ويرده قوله ورج الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد واما توسطها بين النافي والمنفي فجايز مطلقا نحو ما قائما كان زيد وما قائما زال زيد قاله غير واحد وحكى الرضي الاتفاق على منعه فيما النفي فيه شرط في العمل وليس كذلك ولا يجوز توسطه بين ما ودام كما جزم به صاحب الايضاح والبدر بن مالك والرضي بل ظاهر كلام الالفية انه مجمع عليه قال المرادي وفيه نظر لان المنع معلل اما بعدم تصرفها وهو لا ينهض مانعا بدليل اختلافهم في ليس مع اتفاقهم على عدم تصرفها واما بكون ما موصولا حرفيا لا يفصل بينه وبين صلته وفيه خلاف فقد اجازه كثير اذا لم يكن عاملا واختلف في تقديم خبر ليس فاجازه قدماء البصريين ومنعه الكوفيون والمبرد وابن السراج والجرجاني واكثر المتاخرين قال ابن مالك في شرح الكافية والمنع احب الي لشبه ليس بما في النفي وعدم التصرف ولان عسى لا يتقدم خبرها اجماعا لعدم تصرفها مع الاتفاق على فعليتها فليس اولى بذلك لمساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها وفرق ابنه بين عسى وليس بان عسى متضمنة معنى ما له صدر الكلام وهو ما النافية انتهى وقد يجاب بمنع تضمن ليس معنى ما لان ليس عنده لنفي الحال كما صرح به وما لما هو اعم فلم يتضمن معناها والنفي وان لزم صدر الكلام في ما لم يلزمه فيما عداها تنبيه قال المرادي ينبغي ان يكون الخلاف في غير ليس المستثنى بها فيمتنع التقديم فيها قولا واحدا وسبقه في ذلك شيخه ابو حيان فقال في باب الاستثناء من الارتشاف من اجاز من النحويين تقديم خبر ليس عليها ينبغي ان لا يجيز ذلك هنا لانها تجري مجرى الا فكما لا يجوز قام القوم زيدا الا لا يجوز قام القوم زيدا ليس ويجوز فيما عدا فتئ وليس وزال ان تكون تامة اي مستغنية عن الخبر كما ان معنى كونها ناقصة عدم الاستغناء عنه هذا هو الصحيح الذي عليه المحققون وصححه نجم الائمة وفاضل الامة وذهب الاكثرون الى ان معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان وزعم منهم ان معنى نقصانها عدم دلالتها على الحدث كما مر قال نجم الائمة وليس بشيء لان كان في كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله فجيء اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان مع فائدة اخرى ههنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد ولو قلنا قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اي الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية واما ساير الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح الدال على الكون في الصبح والانتقال ومثله اخواته ومادام الدال على معنى الكون الدائم وما زال الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على

لعل مقالة ان ليس لا يفصل ... فهذا الفرق بان ليس ايضا متضمنة معنى ما الموصل الكلام فهم

وما تصرّف منها يعمل عمله وامسئلتان تختص كان بجواز حذف النون مضارعها المجزوم بالسكون نحو لم اك بغيا بشرط عدم اتصاله بضمير نصب ولا ساكن ومن ثم لم يجز في نحو لم يكنه ولم يكن الله ليغفر لهم

حذف معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه انتهى واستدل ابن مالك على بطلان قولهم ايضا بعشرة اوجه ذكرها في شرح التسهيل الا انه استثنى ليس فوافق الاكثرين على عدم دلالتها على الحدث واذا استعملت هذه الافعال تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل نحو وان كان ذو عسرة اي وان حصل وصار بمعنى انتقل نحو صار الامر الى الله اي انتقل وبمعنى رجع نحو الى الله تصير الامور اي ترجع واصبح وامسى بمعنى دخل في الصباح والمساء نحو فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون اي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح واضحى بمعنى دخل في الضحى كقوله ومن فعلاتي انني احسن القرى ۞ اذا الليلة الشهباء اضحى جليدها ۞ اي دخل في الضحى وظل بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم اي دام ظله وبات بمعنى عرس كقوله ۞ وبات وباتت له ليلة ۞ كليلة ذي العائر الارمد ۞ اي وعرس وبرح بمعنى ذهب نحو واذ قال موسى لفتاه لا ابرح اي لا اذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانفك اي انفصل ودام بمعنى بقي نحو خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي بقيت وقد تكون لمعان اخر وعلى هاح عمل ما زاد فيه ان لازما فلازما ومتعد بالحرف فيه او بنفسه فكذلك هي واما فتئ وليس وزال وما تصرف من متصرفها فلا تستعمل الا نواقص وفي التسهيل فتئ تستعمل تامة بمعنى سكن وطفا وحكى في شرحه عن الفراء فتأته عن الامر كسرته وفتأت النار اطفأتها قال في القاموس وهو صحيح وغلط ابو حيان وغيره في تغليطه انتهى وحكى ابو علي في الحلبيات وقوع زال تامة نحو ما زال زيد عن مكانه اي لم ينتقل وذهب الكوفيون الى ان ليس تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو انما يجزي الفتى ليس الجمل واعلم ان هذه الافعال الا ليس باتفاق ودام عند الفراء واكثر المتاخرين وما عداهما على قسمين ما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها فلا يستعمل منها امر ولا مصدر وما يتصرف تصرفا تاما وهو البواقي فيستعمل منها مضارع وامر واسم فاعل ومصدر وما تصرف منها تصرفا تاما او ناقصا يعمل عملها فيثبت لغير الماضي ما يثبت للماضي من العمل فالمضارع نحو ولم اك بغيا والامر نحو كونوا حجارة واسم الفاعل كقوله ۞ وما كل من يبدي البشاشة كائنا ۞ اخاك اذا لم تلفه لك منجدا ۞ وقوله قضى الله يا اسماء ان لست زائلا ۞ احبك حتى يغمض العين مغمضا ۞ والمصدر كقوله ببذل وحلم ساد في قومه الفتى ۞ وكونك اياه عليك يسير ۞ وكلها لا يستعمل منها اسم مفعول واما قول سيبويه وهو مكون فيه فيقرب ان ابن جني سال شيخه ابا علي الفارسي فقال ما كل داء يعالجه الطبيب تنبيه كل من التصرف وعدمه يكون في الافعال وفي الاسماء والتصرف في الافعال اختلاف ابنية الفعل باختلاف المعاني كضرب يضرب اضرب وعدمه ان يلزم صيغة واحدة منها كليس ودام في هذا الباب وعسى في افعال المقاربة وهب وتعلم في باب ظن وخلا وعدا وحاشا في باب الاستثناء وصيغ التعجب الثلث ومنها نعم وبئس وحبذا وسياتي في ابوابها ومنها قل النافية وتبارك وسقط في يده وهدك من رجل وينبغي في الاشهر وهلم على القول بانه امر وعم صباحا وارحب والتصرف في الاسماء ان تستعمل بوجوه الاعراب فتكون مبتدا و فاعلا ومفعولا ومضافا ومضافا اليه ونحوه وعدمه ان يقتصر به على بعض ذلك كاقتصارهم في ايمن على الرفع بالابتداء وسبحان الله على النصب بالمصدرية وبعض الظروف على الظرفية او الجر بمن كما ياتي في باب الاشارة ثم نعم ها هنا مسئلتان الاولى تختص كان دون اخواتها بجواز حذف نون مضارعها المجزوم بالسكون تخفيفا لكثرة الاستعمال وشبه النون بحرف العلة نحو قوله تعالى قالت انى يكون لي ولد ولم يمسسني بشر ولم اك بغيا اصله اكون حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين ثم النون للتخفيف والحذفان الاولان واجبان والثالث جائز بخلاف نحو من تكون له عاقبة الدار ونحو وتكون لكما الكبرياء لانتفاء الجزم ونحو وتكونوا من بعده قوما صالحين لان جزمه بحذف النون فلم تحذف لانها محركة في الاولين بحركة الاعراب وفي الثالث بحركة المناسبة فتمتنع عن الحذف بخلاف ما اذا كانت ساكنة فانها اشبهت احرف المد واللين في سكونها وامتداد الصوت بها فتحذف كما يحذفن بجامع انها يكون اعرابا مثلهن ويحذف للجازم كما يحذفن واختصاص كان بذلك بشرط عدم اتصاله اي اتصال نون مضارعها المجزوم بضمير نصب ولا بحرف ساكن ومن ثم بفتح الثاء المثلثة وتشديد الميم اشارة الى المكان الاعتباري اي ومن اجل اعتبار الشرط المذكور لم يجز حذف نون مضارع كان المجزوم بالسكون في نحو قوله صلى الله عليه وسلم لعمر لما طلب ان يقتل ابن الصياد حين اخبر بانه الدجال ان يكنه فلن تسلط عليه وان لا يكنه فلا خير لك في قتله لاتصاله بالضمير المنصوب والضماير ترد الاشياء الى اصولها فلا يحذف معها بعض الاصول ولا في نحو قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم لاتصاله بالساكن وهو لام التعريف فالنون مكسورة لاجله فهي متعاصية لقوتها بالحركة وخالف يونس في هذا فاجاز الحذف تمسكا بقوله ۞ اذا لم تك الحاجات من همة الفتى ۞ فليس بمغن عنه عقد الرتائم ۞ وقوله فان لم تك المراة ابدت وسامة ۞ فقد ابدت المراة جبهة ضيغم ۞ ووافقه ابن مالك وحمله الجماعة على الضرورة كقوله ولست باتيه فلا

النصب

استطيعه

ولك في الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني ورفعهما ونصبهما وعكس الاول فالاول اقوى والاخير اضعف والمتوسطان متوسطان

استطيعه ۞ ولا استطيعه ولا استطيعه ۞ ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل ۞ تنبيهات الاول زاد ابن هشام في الجامع الصغير والقطر اشتراط كون المضارع المذكور مستعملا في الوصل دون الوقف وقال في شرح القطر نص عليه ابن خروف وهو حسن لان الفعل الموقوف عليه اذا دخله الحذف حتى بقي على حرف واحد او حرفين وجب الوقف عليه بهاء السكت كقولك عه ولم يعه فلم يات عنه لم يع فالوقف عليه باعادة الحرف الذي كان فيه اولى من اجتلاب حرف لم يكن فيه لا يقال يلزم مثله في لم يع لان اعادة الياء يؤدي الى الغاء الجازم بخلاف لم يكن فان الجازم انما اقتضى حذف الضمة لا حذف النون كما بينا انتهى وكان المصنف لم يذكر هذا الشرط لعدم اعتباره عند قال ابن هشام في الاوضح قال ابن مالك تجب هاء السكت في الفعل اذا بقي على حرفين احدهما زائد نحو لم يعه وهذا مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو ولم اك ومن يق ومن يتق انتهى وقد رايت موافقة لابن مالك في شرح القطر فهو مشترك الالزام الثاني لا يختص هذا الحكم بمضارع كان الناقصة بل يكون في مضارع التامة ايضا كقوله تعالى وان تك حسنة يضاعفها بالرفع لكنه قليل والمسئلة الثانية لك في كل موضع ذكر فيه بعد ان الشرطية وكان المحذوفة اسم مفرد يذكر بعده فاء الجزاء متلوة باسم مفرد صالح صحيح تقديره فيه او معه ونحوهما مما يصلح خبرا قبل فاء الجزاء نحو قولهم وفي بعض الكتب مرفوع الى النبي الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر وقولهم المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر اربعة اوجه من الاعراب احدها نصب الاول على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية لمبتدا محذوف بعد فاء الجزاء اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وان كان ما قتل به سيفا فما يقتل به سيف وان كان ما قتل به خنجرا فما يقتل به خنجر الثاني رفعهما معا فالاول على انه اسم لكان المحذوفة والثاني على تقدير مبتدا محذوف اي ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير وان كان معه او في يده او عنده سيف فما يقتل به سيف الثالث نصبهما معا الاول على الخبرية لكان محذوفة ايضا اي ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا او فيكون جزاؤهم خيرا وان كان ما قتل به سيفا فيكون ما يقتل به سيفا الرابع عكس وجه الاول اي رفع الاول على انه اسم لكان محذوفة مع خبرها ونصب الثاني بفعل لائق تقديره فيجزون اي خيرا لكان محذوفة اي ان كان في عملهم خير فيجزون خيرا او فيكون الجزاء او جزاؤهم خيرا وان كان معه سيف فيكون ما يقتل به سيفا والوجه الاول اقوى الوجوه الاربعة لان فيه اضمار كان واسمها بعد ان واضمار المبتدا بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد والوجه الاخير اضعف الوجوه لان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف الناصب وكان مع اسمها بعد الفاء وكلاهما قليل غير مطرد ولذلك لم يذكره سيبويه وذكر الثلثة والوجهان المتوسطان بين الاقوى والاضعف اعني الاول والاخير متوسطان بين القوة والضعف لاشتمال كل منهما على احد الكثيرين واحد القليلين وظاهر كلامه ان هذين الوجهين متكافيان وهو كذلك عند الشلوبين وقال ابن عصفور رفعهما اولى تنبيهات الاول تعبيره بالاقوى والاضعف يقتضي قوة الثلثة وضعفها لاقتضاء افعل التفضيل المشاركة والزيادة فيلزم التناقض وهو كثير في عباراتهم فينبغي تنزيل افعل في ذلك بما لا مشاركة فيه فيكون الاقوى والاضعف بمعنى القوي والضعيف كما قيل في قوله تعالى وهو اهون عليه ونحوه وقال بعضهم ان افعل قد يقصد به تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير في الفعل لا بمعنى تفضيله بعد المشاركة في اصل الفعل فيفيد عدم وجود اصل الفعل في الغير فيحصل كمال التفضيل وهو المعنى الاوضح في افعل وصفاته تعالى وبهذا المعنى ورد قوله تعالى حكاية عن يوسف الصديق رب السجن احب الي وقول علي لان اصوم يوما من شعبان احب الي ان افطر من رمضان انتهى الثاني اذا لم يصح تقدير فيه او معه ونحوهما في المسئلة تعين نصب الاول خبرا لكان نحو اسير كما تسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اي ان كنت راكبا فانا راكب وان كنت راجلا فانا راجل وربما جر مقرونا بالا او بان وحدها ان عاد اسم كان الى مصدر متعد مجرور بحرف نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اي ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكي عن يونس مررت برجل صالح الا صالح فطالح اي الا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح ومررت برجل صالح ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره الثالث علم من ذلك ان كان يجوز حذفها مع اسمها بعد ان الشرطية بكثرة ويجوز ايضا بعد لو الشرطية وذلك فيها بكثرة ايضا كقوله عليه السلام التمس ولو خاتما من حديد اي التمس شيئا ولو كان ما تلتمسه خاتما من حديد وقول الشاعر ۞ لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا ۞ جنوده ضاق عنها السهل والجبل ۞ اي ولو كان الباغي ملكا وقد تحذف مع اسمها بعد غيرهما كقوله من لد شولا فالى اتلائها اي من لد كانت شولا تكميل والتزم حذف كان معوضا عنها ما بعد ان كثيرا كقوله ابا خراشة اما انت ذا نفر ۞ فان قومي لم تاكلهم الضبع ۞ اي لان كنت ذا نفر فخرت ثم حذف متعلق الجار لدلالة ما بعده عليه ثم حذف الجار وكان للاختصار فانفصل الضمير فصار ان انت ثم زيدت ما عوضا عن كان المحذوفة فصار ان ما انت ثم ادغمت النون في الميم لما بينهما من التقارب في المخرج فصار اما انت ذا نفر وقد تحذف مع معموليها بعد ان الشرطية كقولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره فما عوض عن

كان

الثاني الاحرف المشبهة بالفعل وهي انّ وانّ وكانّ وليت

كان واسمها وادغمت نون ان فيها للتقارب مخرجهما ولا نافية للخبر المحذوف وهي عوض منه وقد تزاد بلفظ الماضي متوسطة بين
الشيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا واطرد بين ما وفعل التعجب نحو ما كان احسن زيدا وشذ قوله انت تكون سيد نبيل
اذا تهب شمال بليل وقوله سراة ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب النوع الثاني من انواع النواسخ الاحرف المشبهة بالفعل
ووجه شبهها به اما لفظا فمن حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا وليست على حرفين كهل وبل ولا حرف واحد كالواو والى
هذا اشار ابن الخشاب بقوله ليست مهملة النسج ولا سخيفة التاليف وليناتها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني
الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وتسمى ايضا بالنواسخ اطلاقا لاسم الاعم على الاخص وهي ستة
وعدها سيبويه خمسة باسقاط انّ المفتوحة لانها فرع المكسورة وتبعه ابن مالك في التسهيل واورد ان قضية هذا ان لا تعد كان
فان اصل كان زيدا الاسد ان زيدا الاسد فقدمت الكاف فصار كان واجاب بان اصل كان ممنوع لاستغناء الكاف عن متعلق
انّ بكسر الهمزة وفتح النون مشددة وانّ بفتح الهمزة والنون مشددة وبنو تميم تقول عنّ وتسمى عنعنة تميم وهما للتاكيد الحكم ونفي
الشك عنه والانكار ولهو من ثم لا يؤتى بها الا عند تردد السامع في الحكم وانكاره لا اذا كان خالي الذهن عن الحكم والتردد فيه و
يفترقان من حيث انّ انّ المكسورة لا تغير مدخولها اذا كان جملة وانّ المفتوحة تصيرها في تاويل المفرد ولهذا تقع الجملة المقرونة بها
في موقع الفاعل والمفعول والمجرور فتاول بمفرد ولكنّ بتشديد النون وهي بسيطة خلافا للكوفيين ومعناها الاستدراك و
فسر بان تنسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها ولذلك لا بدّ ان يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا ولكنه
متحرك او ضد نحو ما هذا ابيض ولكنه اسود او خلاف له على الاصح نحو ما زيد قائما لكنه شارب ويمتنع ان يكون موافقا له
باتفاق قاله ابو حيان في النكت الحسان وقيل تكون للتوكيد تارة وللاستدراك اخرى قاله ابن العلج وجماعة وفسروا الاستدراك
برفع ما توهم ثبوته او نفيه من الكلام السابق تقول زيد شجاع فيوهم اثبات الشجاعة لزيد اثبات الكرم له لان الشجاعة والكرم لا يكادان
ان يفترقان فاذا اردت رفع هذه التوهم تاتي بلكن فتقول لكنه بخيل وقس على ذلك النفي والتوكيد نحو لو جاءني اكرمته لكنه لم يجئ
اكدت ما افادته لو من الامتناع وقيل هي للتوكيد دائما وقد يقطع مع ذلك معنى الاستدراك وكانّ بتشديد النون وهي
حرف مركب عند اكثرهم حتى ادعى ابن هشام الخضراوي وابن الخباز الاجماع عليه وليس كذلك بل ذهب بعضهم الى انها بسيطة
وادعى صاحب رصف المباني انه قول اكثرهم واطلق الجمهور انها للتشبيه وهو معناها المتفق عليه وذهب جماعة منهم ابن
السيد انها لا تكون لذلك الا اذا كان خبرها اسما جامدا نحو كان زيدا اسد بخلاف كان زيدا قائم او في الدار او عندك او يقوم فانها
في ذلك كله للظن لان الخبر هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه قال الرضي والاولى ان يقال هي في ذلك للتشبيه ايضا والمعنى كان زيدا شخص
قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح التشبيه الا انه لما قام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار
الضمير من الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلذلك تقول كاني امشي وكانك تمشي والاصل كاني رجل امشي وكانك رجل تمشي
انتهى ثم القائل بانها مركبة يقول انها للتشبيه المؤكد لتركيبها من الكاف المفيدة للتشبيه وان المفيدة للتاكيد فكان زيدا اسد اصله
ان زيدا كاسد قدمت الكاف على ان ليدل اول الكلام على التشبيه من اول وهلة وفتحت همزة ان للجار فصارا حرفا واحدا مدلولا بهما على التشبيه
والتاكيد والقائل بانها بسيطة يلزمه ان يكون لمطلق التشبيه لانها موضوعة له كالكاف فان قلت على القول بتركيبها بم يتعلق الجار قلت
قال ابن جني هو حرف ولا يتعلق بشيء لمفارقته الموضع الذي يتعلق فيه بالاستقرار ولا يقدر له عامل غيره لتمام الكلام بدونه ولا هو زائد
لافادته التشبيه قال ابن هشام وليس قوله بابعد من قول ابي الحسن ان كاف التشبيه لا يتعلق دائما قال ولما راى الزجاج ان الجار غير الزائد حقه
التعلق قدر الكاف هيهنا اسما بمنزلة مثل فلزمه ان يقدر له موضعا فقدره مبتدا فاضطر الى ان قدر له خبرا لم ينطق به قط ولا المعنى مفتقر
اليه فقال معنى كان زيدا اخوك مثل اخوة زيد اياك كائن وقال الاكثرون لا موضع لان وما بعدها لان الكاف وان صارا بالتركيب كلمة واحدة
قال ابن هشام وفيه نظر لان ذلك في التركيب الوضعي لا في التركيب الطاري انتهى ورده الدماميني بان هذا تركيب وضعي لان واضع اللغة في
معتقد هؤلاء هو الذي وضعه كذلك وليس من الامور التي طرات في الاستعمال من غير ان يكون للوضع فيها مدخل انتهى ولا تجيء للتحقيق خلافا
للكوفيين ولا حجة لهم في قوله فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس بها هشام لانه محمول على التشبيه فان الارض بها هشام حقيقة بل هو
مدفون فيها ولا للتقريب نحو كانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل خلافا لهم ولابي الحسين الانصاري ولا للنفي نحو كانك دال علينا اي
ما انت دال علينا خلافا للفارسي وليت وقد يقال لت بابدال الياء تاء وادغامها في التاء ولوت وهي للتمني وهو طلب حصول شيء مستحيل
او ممكن غير متوقع على سبيل المحبة كذا قيل والاولى ان يقال اظهار محبة شيء مستحيل او ممكن غير متوقع لان التمني ليس بطلب لا سيما مع العلم باستحالته

ولكن ولعل وعملها عكس عمل كان

ثم تعلقه بالاول كثير كقوله فيا ليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب وما الطف قول الدماميني مضمنا لبعض صدر هذا البيت
مع التورية المرشحة دماني زماني بالمساوي فجاءت نحوس وغابت سعود واصبحت بين الورى بالمشيب عليلا فليت الشباب يعود وبالثاني
قليل نحو ليت زيدا يحسن الى من اساء اليه ولكن يجب في التمني اذا كان متعلقه ممكنا كهذا ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا
صار ترجيا ولا يكون في الواجب فلا يقال ليت غدا يجيء فائدة قال ابن جني في الخاطريات لا ليتية حقة اي انقصرها اياه يجوز ان يكون من
قولهم ليت لي كذا وذلك ان المتمني لشيء معترف بنقصه عنه وحاجته اليه فان قلت كيف يجوز الاشتقاق من الحروف قيل ومالي ذلك
من الانكار وقد قالوا انعم له بكذا اي قال له نعم وسوفت الرجل اذا قلت له سوف افعل وسألتك حاجة فلوليت لي اي قلت لي لولا لا
ليت لي اي قلت لي لا لا فان قيل فكان يجب على هذا ان يكون في قولهم لا ليتية معنى التمني كما ان في انعمت معنى الاجابة وفي لوليت معنى
التعذر وفي لا ليت معنى الرد قيل قد يكون في المشتق اقتصار على بعض ما في المشتق منه كما سموا المحرم النالة وذلك انه لا ينال من حله
فهذه فعلة من نال وهو نقيض لا ينال وجاز الاشتقاق من الحروف لانها ضارعت اصول كلامهم الاول اذا كانت جامدة غير مشتقة
كالاوايل كلك انتهى ملخصا ولعل وليس اصلها عل واللام لام الابتداء خلافا للمبرد كما حكاه عنه صاحب المفتاح بل عل لغة فيها
كما سياتي وهي لتوقع مرجو او مخوف نحو لعل الحبيب واصل ولعل الرقيب حاصل قال ابن هشام وغيره وتختص بالممكن وقول فرعون لعلي
ابلغ الاسباب اسباب السموات انما قاله جهلا او مخرقة وافكا انتهى قال جماعة منهم الاخفش والكسائي وتكون للتعليل كا
اللام وحملوا عليه قوله تعالى لعله يتذكر او يخشى ومن لم يثبته يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين اي اذهبا على رجائكما وحكى الاخفش افرغ
عملك لعلنا نتغدى اي لنتغدى قالوا ولهذا اجريت مجراها عقيل كقوله ورواه السيرافي عن ابن دريد في شرح الكتاب وداع دعا يا من يجيب
الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب وقال الكوفيون وتكون
للاستفهام وتبعهم ابن مالك وجعل منه قوله تعالى وما يدريك لعله يزكى وقوله لبعض الانصار وقد خرج اليه مستعجلا لعلنا اعجلناك
والاية عند غيرهم محمولة على الترجي والحديث على الاشفاق تنبيهات الاول اضطربت اقوالهم في لعل الواقعة في كلامه تعالى لاستحالة الترجي
غير الموثوق بحصوله عليه فقال قطرب وابو علي معناها التعليل بمعنى افعلوا الخير لعلكم ترحمون اي لترحموا ولا تستقيم ذلك في لعل
الساعة قريب اذ لا معنى للتعليل هنا وقيل هي لتحقيق الجملة التي بعدها ولا يطرد في لعله يتذكر او يخشى اذ لم يحصل من فرعون
التذكر والخشية واما قوله امنت بالذي امنت به بنو اسرائيل الاية فتوبة يأس لا معنى تحتها ولو كان تذكرا حقيقيا لقبل منه والحق ما قاله
سيبويه ان الرجاء والاشفاق متعلقان بالمخاطبين والاصل في الكلمة ان لا يخرج عن معناها بالكلية فلعل منه تعالى حمل للمخاطبين
على ان يرجوا او يشفقوا كما ان الشك في او كذلك ولا يجب ان يكون الرجاء او الاشفاق من المتكلم بلعل بل قد يكون منه وقد يكون من المخاطب
وقد يكون من غيرهما كما تشهد به موارد الاستعمال الثاني مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء لتنزل لعل منزلة الجار الزائد نحو بحسبك
درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل وقوله في البيت قريب هو خبر ذلك المبتدا ومثله لولاي لكان كذا على قول سيبويه ان لولا
جارة وقولك رب رجل يقول ذلك ونحوه الثالث في لعل ست عشرة لغة ذكرها في الهمع وهي فتح اللام الثانية وكسرها وعل بالوجهين
ولعن بابدال اللام نونا وعن بحذف اللام من هذه ولان بابدال العين همزة واللام نونا وان بحذف اللام من هذه ورعن بابدال اللام
راء ورعن ولغن بالغين المعجمة فيهما ورعل بالمهملة ورغل بالمعجمة ولعا ولون ولعلت انتهى وعملها اي عمل الاحرف المذكورة عكس
عمل كان وهو نصب المبتدا ورفع الخبر نحو ان الساعة اتية ويشترط في اسمهن ما تقدم في اسم كان واخواتها ونسبة العمل في الخبر الى هذه
الاحرف كما اكسبتها وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون والسهيلي الى انه باق على رفعه الاصلي وعملها فيه الرفع وهو المشهور واجاز
جماعة نصبه على انه لغة وممن قال بذلك ابن سلام وابن الطراوة وابن السيد البطليوسي وذكره المص في حديقة المفردات كالحديث ان
قعر جهنم سبعين خريفا وقوله اذا اسود جنح الليل فلتات ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا اسدا وقوله كان اذنيه اذ تشوفا قادمة
او قلما محرفا وقوله يا ليت ايام الصبا رواجعا وحكى يونس لعل اباك منطلقا ولا يرد ذلك على قضية كلام المص لانه قليل والجمهور على
انكار ذلك وتاويل الشواهد فالقعر في الحديث مصدر قعرت البئر اي بلغت قعره وسبعين ظرف اي ان مدة بلوغ قعرها في سبعين عاما وباقي
المنصوبات حال ومفعول اي تلقاهم اسدا او يحكيان قادمة واقبلن رواجعا ويوجد منطلقا قال ابن هشام ولا يتقدر في هذين تكون
ويكون كما ذهب اليه الكسائي لعدم تقدم ان ولو شرطيتين وفيه نظر تنبيه عد بعضهم من اخوات ان عسى لعملها عمل ان في لغة وهي
بمعنى لعل وشرط اسمها ان يكون ضميرا كقوله فقلت عساها نار كاس وعلها تشكى فاتي نحوها فازورها وهي حرف عند قائلها
للسيرافي ونقله عن سيبويه خلافا للجمهور في اطلاق القول بفعليتها ولابن السراج في اطلاق القول بحرفيتها قال في الاوضح ولا يرد ذلك

ولا يتقدم احد معموليها عليها مطلقا ولا خبرها على اسمها الا اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا نحو ان في ذلك لعبرة

على قضية كلام المص لشذوذه اولانها بمعنى ما ذهب اليه المبرد والفارسي من انها باقية على اعمالها عمل كاد ولكن قلب الكلام فجعل المخبر عنه خبرا وبالعكس فان قلت قد رد قولهما باستلزامه في قوله يا ابتا علك او عساكا الاقتصار على فعل ومنصوبه دون مرفوعه ولا نظير لذلك قلت قال ابن هشام لهما ان يجيبا بان المنصوب هنا مرفوع في المعنى اذ مدعاهما ان الاعراب قلب والمعنى بحاله انتهى ولا يتقدم احد معموليها من الاسم والخبر عليها مطلقا اي ظرفا او جارا ومجرورا كان الخبر او غيره فلا يقال زيدا ان قايم ولا قايم او عندك او في الدار ان زيدا وذلك لان لها صدر الكلام فلو قدم زالت الصدرية واما ان المفتوحة فانه وان لم يكن لها صدر الكلام لكنها كالموصول اذ هي مع معموليها في تاويل المفرد فلا يتقدم عليها شيء منهما قال الرضي كلما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفا فمرتبته الصدر كحروف النفي والتنبيه والاستفهام والتشبيه والتحضيض والعرض وغيرها ليبني السامع ذلك الكلام من اول الامر على ما قصد المتكلم وكل واحد من هذه الحروف يدل على قسم من اقسام الكلام بخلاف ان المكسورة فانها لا يدل على قسم من اقسامه بل هي لتوكيد معنى الجملة فقط والتوكيد تقوية الثابت لا تغيير المعنى الا انها مع ذلك وقعت موقع حرف ابتداء كاللام فوجب تصدرها واما المفتوحة فلكونها مع خبرها في تاويل المفرد وجب وقوعها مواقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتدا والمضاف اليه فلا تتصدر وان كانت في مقام المبتدا الذي حقه الصدر انتهى ولا يتقدم خبرها على اسمها لضعفها في العمل لانها انما اعملت بالحمل على الفعل لمشابهتها له فيقام الا اذا كان الخبر ظرفا او جارا ومجرورا فانه يجوز تقدمه على اسمها والمراد من الجواز بمعنى مقابلة الامتناع فيشمل ما تقدمه واجب وجايز نحو قوله تعالى ان في ذلك لعبرة ان لدينا انكالا فتقدم الخبر على الاسم في الاية الاولى واجب لانه لو اخر لزم ايلاء لام الابتداء لان وهو ممتنع وفي الثانية جايز على ما نص عليه الجرجاني واعتمده غيره من جواز كون اسم ان نكرة محضة وانما جاز ذلك مع الظرف والمجرور لانهم يتوسعون فيهما ما لا يتوسعون في غيرهما وما الطف قول ابن عنين يشكو تاخره كاني من اخبار ان ولم يجز له احد في النحو ان يتقدما عسى حرف جر من نداك يجرني اليك فاضحي في ذرا متقدما فايدة انما جرت عادتهم بالتوسع في الظرف والمجرور لان كل شيء من المحدثات فلا بد ان يكون في زمان او مكان الا نادرا فصار مع كل شيء كقريبه ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم يدخل حيث لا يدخل الاجنبي واجرى الجار مع المجرور مجراه لكثرته في الكلام مثله واحتياجه الى الفعل او معناه تنبيهات الاول ظاهر كلامه ان الخبر هو الظرف والمجرور نفسهما وفي ذلك اقوال احدها وهو قول ابن كيسان ان الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف وان تسمية الظرف والمجرور خبرا مجاز وعليه جمع من المحققين منهم ابن مالك وابن هشام الثاني هو قول ابي علي وتلميذه ابي الفتح انه الظرف والمجرور نفسهما وان العامل صار نسيا منسيا الثالث وهو مرتضى الرضي ره والسيد عبد الله انه هما ومتعلقهما والاول هو التحقيق الثاني استثنى ابن هشام في الاوضح عسى بمعنى لعل فلا يجوز تقديم خبرها على اسمها مطلقا سواء كان ظرفا او غيره الثالث لا يجوز تقديم معمول خبر هذه الاحرف عليهن مطلقا ولا على اسمهن الا اذا كان ظرفا او مجرورا واطلق المنع بعضهم ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا نحو ان زيدا طعامك اكل تكميل قد يحذف كل من اسمهن وخبرهن فيحذف الاسم عند الجمهور في فصيح الكلام وكثيرا اذا كان ضمير شان كقوله ان من لام في بني بنت حسان المه واعصه في الخطوب وقوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء وخرج عليه قوله ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون اي انه الشان وانما لم يجعل من في البيتين اسما لانها شرطية بدليل جزمها الفعلين فيهما والشرط له الصدر فلم يعمل فيه ما قبله ومن حذفه غير شان ما حكاه الاخفش ان بك ماخوذ اخوالك اي انك وقوله فليت دفعت الهم عني ساعة وقوله ولو كنت ضبيا عرفت مقالتي ولكن زنجي عظيم المشافر وروي زنجيا وقيل لا يجوز حذفه في الكلام الا اذا كان ضمير شان فلا يحسن حذفه الا في الضرورة وقيل هو خاص بالشعر مطلقا وصححه ابن عصفور والسخاوي في شرح المفصل ويحذف الخبر اذا علم مطلقا خلافا لمن اشترط تنكير الاسم فمن حذفه والاسم معرفة قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام وقوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وقوله سوى ان حيا من قريش تفضلوا على الناس او ان الاكارم نهشلا اي تفضلوا ومن حذفه والاسم نكرة قوله ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا وقولهم انما لا وان ولدا اي ان لنا وقد عقد سيبويه لهذا بابا فقال ان باب ان مالا وان ولدا والتزم الحذف في ليت شعري مردفا باستفهام كقوله الا ليت شعري هل ابيتن ليلة بواد وحولي اذخر وجليل قيل الاستفهام يسد مسد الخبر وجملة الاستفهام في موضع نصب بشعري واستشكل الرضي القول بسد الاستفهام مسد الخبر بان محل شعري الذي هو مصدر بعد جميع ذيوله من فاعله ومفعوله فمحله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه بعده بل هو خبر وجب حذفه بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال انتهى والشعر بمعنى الفطنة مصدر من شعرت اشعر كنصرت انصر قال سيبويه اصله ليت شعرتي حذفوا الهاء في الاضافة كما في قولهم هو ابو عذرها

وتلحقها ما فتكفها عن العمل نحو انما زيد قائم والمصدر ان حل محلها ان فتحت همزتها والا كسرت وان جاز الامران جاز الامران نحو اولم يكفهم انا انزلنا وقال اني عبد الله

فلعله لم تثبت عنده مصدرا الا بالهاء كالنشرة والا فلا موجب لجعله المصدر من باب الهيئة كالجلسة والركبة قال الرضي وتلحقها اي الحروف المذكورة ما الزائدة فتكفها عن العمل لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية الذي هو سبب عملها وصيرورتها حروف الابتداء تدخل على الجملتين نحو انما زيد قائم وقوله تعالى كانما يساقون الى الموت ولذلك سميت ما هذه كافة والى هذا الحظ بعضهم حيث قال وتلطف عزلوك لما قلت ما اعطى ولو امر بذل او ما علمت بان ما حرف يكف عن العمل واذا تلاها الفعل سميت مهيئة لانها هيئت هذه الحروف للدخول على الفعل بعد ان لم يكن له صالحة وقد تعمل ليت مع لحوق ما قيل بل هو الارجح لعدم زوال اختصاصها بالاسماء فلا يقال ليتما قام زيد خلافا لابن ابي الربيع وذهب الفراء الى وجوب الاعمال وروي قول النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد بالوجهين فالرفع على ان ما كافة وذا مبتدا والحمام بيان ولنا الخبر والنصب على ان ما زايدة وذا اسم ليت والحمام بيان ولنا الخبر قال ابن هشام ويحتمل ان الرفع على ان ما موصولة وان الاشارة خبر لهو محذوف اي ليت الذي هو هذا الحمام لنا ولكنه احتمال مرجوح لان حذف العايد المرفوع بالابتداء في صلة غير اي مع عدم الطول الصلة قليل انتهى وعدم طول الصلة ممنوع في ذلك بل هي طويلة بالصفة وقد صرح هو بمثل ذلك في المغني وذهب ابن السراج والزجاج والزمخشري وتبعهم ابن مالك الى جواز اعمال الجميع قياسا على ليتما ومنعه سيبويه في غيرها للسماع المشهور فيها دون ما عداها وخرج بقولنا الزائدة ما المصدرية والموصولة فلا تكفان عن العمل نحو اعجبني ان ما قمت اي قيامك ونحو ايحسبون انما نمدهم به من مال وبنين واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه اي ان الذي بدليل عود الضمير منه وخمسه اليها اذ الضمير لا يعود الا على الاسماء وكان عليه التقييد بها كما فعلنا وكانه اعتمد على المثال فانه لا يصح ان يكون ما فيه الا زائدة فتدبر تنبيه ههنا بحث لا باس بالتعرض له وهو ان جماعة من الاصوليين منهم الفخر الرازي في المحصول ذكروا ان ما الكافة التي مع ان نافية وان ذلك سبب افادتهما للحصر في نحو انما الله اله واحد قالوا لان ان للاثبات وما للنفي فلا يجوز ان يتوجها معا الى شيء واحد لانه تناقض ولا ان يوجه النفي للمذكور بعدها لانه خلاف الواقع باتفاق فتعين صرفه لغير المذكور وصرف الاثبات للمذكور فجاء الحصر وقد اعترض عليهم جماعة من اهل البيان كالسكاكي واتباعه ومن النحويين كابي حيان وابن هشام قال في المغني ان ما ذكروه مبني على مقدمتين باطلتين باجماع النحويين اذ ليست ان للاثبات وانما هي لتوكيد الكلام اثباتا كان مثل ان زيدا قايم او نفيا مثل ان زيدا ليس بقايم ومنه ان الله لا يظلم الناس شيئا وليست ما للنفي بل هي بمنزلتها في اخواتها اي ليتما ولعلما ولكنما وكانما وبعضهم ينسب القول بانها نافية للفارسي في كتاب الشيرازيات ولم يقل ذلك الفارسي في الشيرازيات ولا غيرها ولا قاله نحوي غيره وانما قال الفارسي في الشيرازيات ان العرب عاملوا انما معاملة النفي والا في فصل الضمير كقوله وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي انتهى ويدفع هذا التهويل ما اجاب به العلامة التفتازاني في شرح المفتاح عن الاصوليين فقال المراد ان كلمتي ان وما في الاصل كانت فناسب ان يعتبر فيهما هذا المعنى انتهى وتوضيحه ان الاصوليين لم يريدوا ان كل واحد من الحرفين اعني ان وما باق على التركيب على معناه الاصلي ليتجه عليهم ما ذكروه بل هو بيان مناسبة لتضمن انما معنى النفي والاثبات فان المفردين لما كان احدهما حال الانفراد بمعنى الاثبات والاخر بمعنى النفي ناسب ذلك ان يضمن المركب منهما معنى النفي والاثبات معا قال المحقق الشريف وهذه المناسبة اقوى من التي ذكرها علي بن عيسى الربعي وعول عليه السكاكي في توجيه افادتها الحصر والمصدر ان حل محل ان بان وجب ذلك فتحت همزتها وجوبا للفرق بينها وبين المكسورة والا يحل المصدر محل ان ومعموليها بان لا يجوز ذلك كسرت همزتها وجوبا وان جاز الامران وهما الحلول وعدمه جاز الامران اي فتح الهمزة وكسرها وسلم تعبيره بالمصدر عما انتقد به على سيبويه حيث عبر بالمفرد من انه منقوض بنحو ظننت زيدا انه قايم حيث يجب فيه كسر ان مع جواز حلول المفرد محلها وفي محل معموليها كذا ذكر ابن مالك اذا علمت ذلك فيجب الفتح في ثمانية مواضع يجب فيها ان يحل المصدر محل ان ومعموليها احدها ان يقع فاعلا نحو قوله تعالى اولم يكفهم انا انزلنا اي انزالنا الثاني ان يقع نايبا عن الفاعل نحو قل اوحي الي انه استمع نفر اي استماع نفر الثالث ان يقع مفعولا لغير القول نحو ولا تخافون انكم اشركتم اي اشراككم الرابع ان يقع في موضع رفع بالابتداء نحو ومن اياته انك ترى الارض خاشعة اي رؤيتك الخامس ان يقع في موضع خبر اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو اعتقادي انه فاضل اي فضله بخلاف قولي انه فاضل واعتقاد زيد انه فاضل السادس ان تقع مجرورة بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق السابع ان تقع مجرورة بالاضافة الى غير ظرف نحو انه لحق مثل ما انكم تنطقون اي مثل نطقكم الثامن ان تقع معطوفة على شيء مما ذكر نحو واذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واني فضلتكم اي نعمتي وتفضيلي او مبدلة منه نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم اي كونها لكم ويجب الكسر في تسعة مواضع لا يجوز ان يحل المصدر فيها محل ان ومعموليها احدها ان تقع محكية بالقول نحو قوله تعالى قال اني عبد الله الثاني ان يقع في ابتداء الكلام نحو انا انزلناه الا ان اولياء الله الثالث ان يقع في اول الصلة نحو واتيناه

واول قولي اني احمد الله والمعطوف على اسماء هذه الاحرف منصوب ويختص ان وان ولكن

من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء الرابع ان تقع في اول الصفة كمررت برجل انه فاضل الخامس ان تقع في اول الجملة الحالية نحو كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المومنين لكارهون السادس ان تقع في اول الجملة المضاف اليها ما يختص بالجمل وهو اذ واذا وحيث نحو جلست اذ او اذا او حيث ان زيدا جالس السابع ان تقع قبل اللام المعلقة نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون الثامن ان تكون جوابا للقسم نحو حم والكتاب المبين انا انزلناه التاسع ان تقع خبرا عن اسم عين نحو زيد انه فاضل تنبيهان الاول قال الدماميني في المنهل قد يجب الفتح مع الحكاية بالقول نحو قال زيد انك فاضل اكرمتك ففتحها لانها في اول الكلام المحكي مفتوحة لو قوعها بعد لام التعليل المحذوفة اي لانك فاضل اكرمتك فان قلت فالموجب للفتح انما هو وقوعها بعد الجار لا كونها محكية بالقول قلت والموجب للكسر في الواقعة بعد القول المقصود به الحكاية وقوعها في الابتداء نظرا الى الكلام المحكي وقد عد اقسما براسه فلنعد تلك ايضا قسما براسه ولا فرق فتامله الثاني قال ابن هشام قد اولع الفقهاء وغيرهم بفتح ان بعد حيث وهو لحن فاحش لانها لا تضاف الا الى الجملة وان المفتوحة ومعمولاها في تاويل المفرد انتهى وقد اوجب جماعة منهم الرضي وصاحب اللباب والسيد ركن الدين فتحها نظرا الى الاصالة الا فراد في المضاف اليه واجاز بعضهم الفتح والكسر نظرا الى كلا الوجهين وفي شرح التسهيل للدماميني الفتح صحيح لان حيث تضاف الى الجملة والى المفرد كقوله ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم مجرلي فيجوز اذن في ان الواقعة بعدها الوجهان فان قلت اضافة حيث الى المفرد نادر فلا يحمل عليه قلت يجوز الفتح وان قلنا انها مضافة الى الجملة بناء على ان ان ومعموليها بتاويل مصدر وقع في موضع مبتدا محذوف الخبر على حد قوله اما ترى حيث سهيل طالعا برفع سهيل اي حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدا بعد حيث غير قليل انتهى وفي هذه التوجيه بحث اذ يلزم عليه جواز الفتح في جميع صور وجوب الكسر فتامل ويجوز الفتح والكسر في تسعة مواضع يجوز فيها حلول المصدر محل ان ومعموليها وعدمه احدها ان تقع ان خبرا عن قول ومخبرا عنه بقول وفاعل القولين واحد نحو اول قولي اني احمد الله فالفتح على ان القول على حقيقته من المصدرية اي قولي حمد الله والكسر على انه بمعنى المقول اي مقولي اني احمد الله فلو انتفى القول الاول وجب الفتح او الثاني واختلف القائل وجب الكسر الثاني ان تقع بعد اذا الفجائية كقوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم فالفتح على معنى فاذا العبودية اي حاصلة كما تقول خرجت فاذا الاسد والكسر على معنى فاذا هو عبد القفا الثالث ان تقع بعد فاء الجزاء نحو من عمل منكم سوء بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم فالفتح على معنى فالغفران والرحمة اي حاصلان او فالحاصل الغفران والرحمة والكسر على معنى فهو غفور رحيم الرابع ان تقع في موضع التعليل نحو انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم قرا نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة اي لانه والباقون بالكسر على انه تعليل مستانف مثل وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ومثل لبيك ان الحمد والنعمة لك الخامس ان تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها كقوله او تحلفي بربك العلي اني ابو ذيالك الصبي فالفتح بتقدير على والكسر على الجواب والبصريون يوجبونه ولو اضمر الفعل او ذكرت اللام تعين الكسر اجماعا نحو والله ان زيدا لقائم وحلفت ان زيدا قائم السادس ان تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظمؤ فيها ولا تضحى قرا نافع وابو بكر بالكسر اما على الاستيناف او بالعطف على جملة ان الاولى والباقون بالفتح على ان لا تجوع السابع ان تقع بعد حتى ويختص الفتح بالجارة والعاطفة نحو عرفت امورك حتى انك فاضل والكسر بالابتدائية نحو مرض زيد حتى انه لا يرجونه الثامن ان تقع بعد اما نحو اما انك فاضل فالفتح على انها بمعنى احقا وهو قليل والكسر على انها حرف استفتاح بمنزلة الا الاستفتاحية التاسع ان تقع بعد لا جرم والغالب الفتح نحو لا جرم ان الله يعلم فالفتح عند سيبويه على ان جرم فعل ماض وان وصلتها فاعل اي وجب ان الله يعلم ولا صلة وعند الفراء على ان لا جرم بمنزلة لا رجل ومعناهما لا بد ومن بعدهما مقدرة والكسر على ما حكاه الفراء من ان بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لاتينك ولا جرم انك ذاهب ولا جرم لقد احسنت والاسم المعطوف على اسماء هذه الاحرف منصوب سواء كان قبل مضي الخبر او بعده كقوله ان الربيع الجود والخريفا يدا ابي العباس والصيوفا فعطف الخريف بالنصب على الربيع قبل مضي الخبر وهو يدا ابي العباس وعطف الصيوف جمع صيف على الربيع بالنصب بعد مضي الخبر ويختص ان المكسورة وان المفتوحة لفظا المكسورة حكما ولكن دون الثلث الاخر بجواز رفع المعطوف على اسمائهن وذلك لانهن لم يغيرن معنى الجملة كن كالعدم فيعطف على اسمائهن بالرفع حملا على محلها ويكون من عطف الجمل لا المفردات لان القائم مثلا في ان زيدا قائم وعمرو لا يكون خبرا عن الاسمين فان قلت دعوى ان المفتوحة لا تغير معنى الجملة ممنوعة بل هي خلاف الاجماع قلت قد اشرنا الى الجواب عن ذلك بتقييدها بالمكسورة حكما قال ابن الحاجب ان المفتوحة اذا كانت مكسورة حكما جاز معاملتها في العطف معاملة ان المكسورة لفظا قال وهذا موضع لم ينبه عليه النحويون فانهم اذا قالوا يعطف على اسم ان المكسورة دون غيرها اوهموا انه لا يجوز العطف مع المفتوحة والمفتوحة تنقسم قسمين قسم يجوز العطف على اسمها بالرفع وقسم لا يجوز فالقسم الذي يجوز هو ان تكون في حكم المكسورة كقولك علمت ان زيدا قائم لانه موضع الجملة المستقلة في المعنى لاشتماله للمفعولين في باب علمت على

الحكم

بالعطف م

يجوز وقوعه بشرط مضي الخبر

المحكوم عليه والمحكوم به بدليل وجوب الكسر اذا دخلت اللام نحو علمت ان زيدا لقائم ولولا انها في حكم الجملة المستقلة لم يجز كسرها الا ترى انك لا تقول اعجبني ان زيدا لقائم بكسر ان لانه لما لم يكن هنا في معنى الجملة المستقلة لكونه فاعلا والفاعل يجب ان يكون مفردا لم يجز كسر ان فثبت ان المفعولين في باب علمت في معنى الجملة المستقلة وانما انتصبا بعدها توفيرا لما تقتضيه علمت من معنى المفعولية واذا كان المفعولان في حكم الجملة المستقلة تكون هذه المفتوحة بعدها في حكم المكسورة فيجوز العطف بالرفع فيها وان كانت مفتوحة لفظا لانها مكسورة معنى باعتبار ما ذكرناه وان كانت المفتوحة على غير هذه الصفة لم يجز العطف على اسمها بالرفع مثل قولك اعجبني ان زيدا قائم وعمرو فلا يجوز الا النصب ولا يستقيم الرفع عطفا على محل اسم ان لانها ليست مكسورة ولا في حكم المكسورة لانها موضع مفرد من كل وجه انتهى وعلى هذا التحقيق اجرى ابن مالك وغيره فقال في شرح الكافية وتلحق ان بان اذا كان موضعها موضع جملة نحو علمت ان زيدا منطلق وعمرو ولكن قال الرضي وفيما قاله ابن الحاجب مع هذا التحقيق البالغ نظر وذلك لانا بعد تسليم ان المفتوحة وما في حيزها بتقدير اسمين لا يخرجها عن كونها بتقدير المفرد اذ ذانك الاسمان بتقدير المفرد وهذا مع ان الحق ان ان وما في حيزها ليست بتقدير اسمين بل هي من اول الامر بتقدير اسم مفرد اعني المصدر الذي ذانك الاسمان مؤولان به قال وانما دعاه الى هذه التكلفات مر اى سيبويه مستشهدا على العطف على محل المكسورة بقوله تعالى واذان من الله ورسوله الاية وكذا مستشهدا بقوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق على العطف على محل اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر من الاول والتقدير انا بغاة وانتم بغاة فلولا ان المفتوحة بعد فعل القلب في حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور وبعض النحاة لما راى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة قال ان المفتوحة حكمها مطلقا حكم المكسورة في جواز العطف على محل اسمها لانهما حرفان مؤكدان اصلهما واحد فيجوز العطف بالرفع نحو بلغني ان زيدا قائم وعمرو والسيرافي ومن تابعه لم يلتفتوا الى استدلال سيبويه فقالوا لا يجوز العطف على محل المفتوحة مطلقا اذ لم يبق معها الابتداء بل هي مع ما في حيزها في تاويل اسم مفرد مرفوع او منصوب او مجرور فاسمها كبعض حروف الكلمة انتهى وليس رفع المعطوف على هذه الاحرف المذكورة مطلقا بل بشرط مضي الخبر كقوله تعالى واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله بريء من المشركين ورسوله وقول الشاعر فمن يك لم ينجب ابوه وامه فان لنا الام النجيبة والاب وقوله الاخر وما قصرت بي في التسامي خؤوله ولكن عمي الطيب الاصل والخال وانما لم يصح قبل مضي الخبر نحو ان زيدا وعمرو قائمان لئلا يتوارد عاملان مستقلان هما الابتداء وان على معمول واحد هو الخبر فيعملان رفعا واحدا فيه وذلك لا يجوز لان عوامل النحو عندهم كالمؤثر الحقيقي والاثر الواحد لا يصح عن مؤثرين مستقلين كما برهن عليه في محله وخالف الكسائي والفراء فلم يشترطا هذا الشرط تمسكا بنحو قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون وخرج على انه مبتدا حذف خبره والكلام على التقديم والتاخير او دل بخبره على خبر ان ولا يلزم فيهما حديث التوارد لان ان واخواتها لا تعمل في الخبر شيئا عند الكوفيين كما مر لكن اشترط الفراء خفاء الاعراب نحو انك او ان الفتى وزيد ذاهبان ولم يخصص ذلك التلثة بل عمم في الستة تمسكا بقوله يا ليتني وانت يا لميس في بلد ليس بها انيس وخرج على ان الاصل وانت معي والجملة حالية تنبيهات الاول محل الخلاف في رفع الاسم قبل مضي الخبر انما هو حيث يتعين الخبر للاسمين نحو انك وزيد ذاهبان واما نحو ان زيدا وعمرو في الدار فجائز باتفاق نبه عليه ابن هشام في بانت سعاد قال وهذا موضع يكثر فيه الوهم الثاني جواز رفع تالي العاطف فيما مر ونحوه متفق عليه واختلف في تخريجه فقيل هو معطوف على محل اسم ان كما ذكره المص وهو قول نقله ابن هشام عن بعض البصريين وابو حيان في الارتشاف عن الكوفيين والجرمي والزجاج وجرى عليه ابن حاجب وابن مالك وشراح كلامهما وقيل هو مبتدا محذوف الخبر وقيل معطوف على ضمير الخبر وهذا لوجهان لا خلاف في تخريجه عليهما واما الاول فادعى ابن مالك انه لا خلاف فيه ايضا ونوزع في ذلك قال ابو حيان اتفقوا على جواز الرفع بعد مضي الخبر واختلفوا على ما ذا يرفع وذهب سيبويه والجرمي واجازه اصحابنا انه على المبتدا او الخبر محذوف لدلالة ما قبله عليه ويتعين ذلك فيه وذهب ابو الحسن والمبرد والفارسي الى انه معطوف على الموضع فقيل موضع اسم ان وقيل موضعها مع اسمها ونقل النحاس عن الفراء والطوال انه انما يرتفع بالعطف على الضمير المستتر في خبر الاول ومن قال بشي من هذه الاقوال لم يمنع القول بالابتدا قال فدعوى ابن مالك الاجماع على جواز رفع المعطوف على اسم ان ولكن باطلة لما ذكرنا من مذهب سيبويه واصحابنا انتهى والحق الذي عليه المحققون المنع من رفع المعطوف على محل الاسم مطلقا سواء كان مضي الخبر ام لم يمض خفي الاعراب ام لم يخف وذلك لان للعطف على المحل عندهم ثلثة شروط احدها امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح ولذلك لما جاز في نحو ليس زيد بقائم وما جاءني من امراة ان تسقط الباء فتنصب ومن فترفع جاز ان يعطف على الاول منصوبا وعلى الثاني مرفوعا بخلاف مررت بزيد وعمرو ولما لم يجز مررت زيدا باسقاط الباء لم يجز ان ينصب عمرو بالعطف على محل زيد المجرور وخالفا ابن جني في قوله تعالى وامسحوا برءوسكم وارجلكم نصب المعطوف على محل المجرور وبجواز مسحت الراس في الفصيح الثاني ان يكون الموضع بحق

شرح م

الاصالة

الثالث ولا المشبهتان بليس ويعملان عملها بشرط بقاء النفي

الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا واخيه لان الوصف المستوفي لشروط العمل الاصل اعماله والاضافة لاتحاقه بالفعل خلافا للبغداديين الثالث وجود المحرز اي الطالب للمحل فلذلك لم يجز عطف المرفوع على المحل في هذا الباب لان موضع الاسم بعد ان لا محرز له لان الطالب لرفعه هو الابتداء الذي هو التجرد والتجرد قد زال بدخول ان فامتنع العطف عليه بالرفع بعد مضي الخبر وقبله نحو ان زيدا قائم وعمرو وان زيدا وعمرو قائمان قال ابن هشام واجاز بعض البصريين الاولى لانهم لم يشترطوا المحرز وان لا تعمل في الخبر عندهم شيئا انتهى الثالث حكم التوابع ما عدا البدل حكم النسق عند الجرمي والزجاج فيجوز الاتباع في مذهبهما في الثلثة بعد مضي الخبر لا قبله نحو ان زيدا قائم العاقل او نطقه او نفسه ومطلقا عند الكسائي والفراء لكن بشرط خفاء الاعراب عند الفراء وحكى سيبويه انهم اجمعون ذاهبون وحملوا عليه قوله تعالى ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب قال الزجاج علام الغيوب صفة لربي قال ابن عصفور والمحققون من البصريين لا يجيزون في غير المنون من التوابع الا النسق فقط الا ان يسمع شيء فيحفظ ولا يقاس عليه وقد رد سيبويه علام الغيوب مبتدا او بدلا من الفاعل يقذف وقال ابن مالك في شرح الكافية ونسب سيبويه قائل انهم اجمعون ذاهبون الى الغلط مع انه من العرب الموثوق بعربيتهم وليس ذلك من سيبويه بمرضي بل الاولى ان يخرج على ان قائل ذلك اراد انهم هم اجمعون ذاهبون على ان يكون هم مبتدا موكدا باجمعون مخبرا عنه بذاهبون ثم حذف المبتدا وبقي توكيده كما يحذف الموصوف ويبقى صفته انتهى النوع الثالث من انواع النواسخ ما ولا النافيتان المشبهتان بليس في معنى النفي والجمود والدخول على الجملة الاسمية ولذلك يعملان عملها عند الحجازيين فيرفعان المبتدا وينصبان الخبر وعلى لغتهم جاء التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال الشاعر تعز فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا فائدة وجدت بخط الصلاح الصفدي ما صورته قال الشيخ اثير الدين ابو حيان ادام الله فوائده كم ورد في القرآن العظيم اعمال ما اعمال ليس فقال ثلثة مواطن احدها قالوا ما هذا بشرا والثاني ما هن امهاتهم والثالث فما منكم من احد عنه حاجزين قال بعضهم ان حاجزين صفة لاحد وليس بشيء اذ الصفة مستغنى عنها والخبر محط الفائدة انتهى وفيه نظر وبنو تميم يهملونها قال ابن الحاجب في شرح المفصل والنحويون يزعمون ان لغة بني تميم في ذلك على القياس ويقولون ان الحرف اذا لم يكن له اختصاص بالاسم او بالفعل لم يكن له عمل في احدهما وما يدخل على القسمين فالقياس ان لا يعمل في احدهما قلت لا خلاف في اعمال لا التي لنفي الجنس واذا صح اعمال لا باتفاق فلا بعد في اعمال ما فان زعم زاعم ان لا الناصبة غير لا الداخلة على الفعل قيل له فما المانع ان يكون ما الواقعة غير ما الداخلة على الفعل انتهى وفيه بحث ظاهر قال ابن وقرا على لغة تميم ما هذا بشر وما هن امهاتهم بالرفع وقرا ايضا ما هن بامهاتهم بالجر بباء زائدة وتحمل الحجازية والتميمية خلافا لابي علي والزمخشري زعما ان الباء تختص بلغة النصب انتهى لطيفة مما يسال الناس عنه اهل الادب قول الشاعر ومهفهف الاعطاف قلت له انتسب فاجاب ما قتل المحب حرام فيقولون ما الذي اجاب به والجواب انه اشار الى انه تميمي لاهماله ما فاستغنى بوقوع الاسمين بعدها مرفوعين عن ان يصرح بنسبته ويقول انا تميمي تنبيهان الاول قال ابن هشام في شرح اللمحة رفع المبتدا ونصب الخبر بما النافية لغة اهل الحجاز على ما نص عليه الزمخشري وابن الحاجب والمطرزي وغيرهم وكثير يظن اتفاق العرب على اعمالها ويخص الخلاف بما وليس كذلك واذا اختلفوا في القوي الشبه فكيف يجمعون على الضعيفة وانما ضعف شبه لا بليس لان نفي الحال وقد حفظ انهم لا يعملونها الا في الشعر انتهى فاما ليس فقد عرفت حالها مما مر واما ما فقال في المغني اذا نفت المضارع تخلص عند الجمهور للحال ورد عليهم ابن مالك بنحو قوله تعالى قل ما يكون لي ان ابدله واجيب بان شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه واما لا فالمنقول عن سيبويه ان المضارع يتخلص بها للاستقبال ونقله في المغني عن الاكثرين قال الدماميني في شرح التسهيل ولم يزل الفضلاء يستشكلون قول سيبويه هذا مع قوله ان المضارع المنفي بلا يقع حالا وقول غيره ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال قال المرادي في الجنى ومذهب الاخفش والمبرد وابن مالك عدم لزوم ذلك وانها قد تكون للحال انتهى الثاني قضية اطلاق المطن لا تعمل في الشعر وغيره وعليه كثير من النحويين وخصص بعضهم عملها بالشعر ولفظ عبارة الرضي انه راي جمع النحاة وليس كذلك ولكون عمل هذين الحرفين على خلاف الاصل قال الجمهور لم يعملهما الحجازيون مطلقا بل بشرط اجتماع ثلثة امور فيهما معا سوى ما ينفرد به كل منهما كما سياتي احدها بقاء النفي اي نفي خبرهما لان عملهما انما كان لاجل النفي الذي شابها ليس به فكيف يعملان مع زوال المشابهة بانتقاض النفي ولذلك وجب الرفع في نحو وما امرنا الا واحدة وما محمد الا رسول ولا رجل الا قاعد وما زيد الا فعله حسن واما قوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا فمن باب ما زيد الا سيرا والتقدير الا يدور دوران منجنون ويعذب معذبا اي تعذيبا وقال ابن مالك انه تكلف على ان سيبويه لا يرى ان صيغة المفعول يكون بمعنى المصدر قال والاولى ان يجعل منجونا ومعذبا خبرين منصوبين بما الحاقا لها بليس قال واقوى من هذا قول الاخر وما حق الذي يعثو نهارا ويسرق ليله الا نكالا ولاجل هذا الشرط وجب الرفع في المعطوف ببل ولكن على الخبر نحو ما زيد قائما بل او لكن قاعد على انه خبر مبتدا محذوف ولم يجز نصبه بالعطف لانه موجب تنبيهان

هشام

لان ليس

وتاخر الخبر ويشترط فيها عدم زيادة ان معها وفي لا تنكير معموليها فان لحقتها التاء

الاول تعبيره ببقاء النفي وان كان اولى من تعبير بعضهم بعدم انتقاض النفي بالا لشموله الانتقاض بالا الاستثنائية ايضا كما رايت الا انه يرد عليه انتقاض النفي بالنسبة الى معمول الخبر دون نفس الخبر نحو ما زيد قائما الا في الدار فان النفي في ذلك يصدق عليه انه قد انتقض مع ان النصب واجب باجماع فتدبر الثاني اذا انتقض النفي بكلمة غير نحو ما زيد غير قائم فالفراء يجيز النصب والبصريون يوجبون الرفع الثالث ما ذكر من وجوب الرفع مطلقا في الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور والثاني جواز النصب مطلقا وهو قول يونس والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا وهو قول الفراء والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين قاله في التصريح والثاني تاخر الخبر عن اسمها فلو تقدم بطل العمل كقولهم ما مسيء من اعتب ولا قاعد رجل ويروى مسيئا على الاعمال وهو شاذ واما قول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر ففي انتصابه اربعة اقوال فقيل ان الفرزدق تميمي وسمع ان الحجاز ينصبون الخبر ولم يعلم ان ذلك مخصوص بالتاخير دون التقديم فغلط على لغة غيره لا على لغته فلذلك لم يسقط الاحتجاج بلغته وقيل ان اعمال ما في الخبر لغة للعرب اذا تقدم وهذه دعوى وقيل ان مثلهم ينتصب على الحال وان الخبر العامل في الحال محذوف كانه قال واذ ما في الدنيا مماثلا لهم بشر وهذا ضعيف لان المعاني لا تعمل في الاحوال وتحذف وقيل ان مثلهم ينتصب على الظرف كما تقول ما احد مثل زيد وانت تريد ما احد فوقه في المنزلة ولا مكانه في الشرف قاله ابن بابشاد في شرح الجمل وقيل مثلهم مبتدا بني لابهامه مع اضافته للمبني الثالث تاخر معمول الخبر عن الاسم فلو قدم بطل العمل كقوله وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى انا عارف فيمن نصب كل لضعفهما في العمل فلا يتصرف في خبرهما ولا معموله الا اذا كان المعمول ظرفا او مجرورا فيجوز التقديم ولا يبطل العمل نحو ما عندك زيد مقيما وبابي انت مستغنيا للتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما كما وقضيته كلامه كغيره ان تقدم الخبر يمنع العمل وان كان ظرفا او مجرورا وصرح به ابن مالك وقيل لا يمنع قال بعضهم وهو المختار قياسا على معمول الخبر وعلى خبر ان واخواتها وقال غيره ما صححه ابن مالك من منع تقدم الخبر الظرفي لا يكاد يعقل فان تقديم المعمول فرع تقديم العامل بل لو عكس فصحح الجواز في الخبر والمنع في معموله لكان اشبه بالصواب فان المعمول قد يمتنع تقدمه حيث يجوز تقدم العامل الا ترى ان معمول خبر كان لا يتقدم على اسمها مع جواز تقدم الخبر ويشترط في ما خاصة عدم زيادة ان الزائدة معها فلو زيدت بطل العمل كقوله بني غدانة ما ان انتم ذهب ولا صريف ولكن انتم خزف لعدم زيادتها مع ليس المحمولة عليها فاذا زيدت مع ما تباينا في الاستعمال والقول بان هذه زائدة وانها تبطل العمل هو قول البصريين وذهب الكوفيون الى جواز النصب معها وانها نافية موكدة وعليه خرج رواية ابن السكيت في البيت ذهبا وصريفا بالنصب قال بعضهم وعندي ان الخلاف في اعمالها ينبغي ان يكون مرتبا على هذا الخلاف قال الرضي ورد على الكوفيين بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما كما في ان زيدا لقائم واما الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع مع ان في كليهما معنى التحقيق وفي الا ان مع ان في الا معنى التحقيق فلان قد يشوبها معنيان اخران وهما التقريب والتوقع فلم يكن لمجرد التحقيق وكذا في الا معنى التنبيه ايضا انتهى وانما اختصت ما بهذا الشرط لانه لا ياتي مع لا فلا تزاد معها وفي كتاب الازهية للهروي انها تزاد معها ايضا وانشد عليه يا طاير البين لا ان زلت ذا وجل قال اراد لا زلت وهو غريب ويشترط في لا خاصة تنكير معموليها اي اسمها وخبرها فلا تعمل في معرفة لا يقال لا زيد قائما قالوا وذلك لضعف مشابهتها لليس في خصوص النفي لان ليس لنفي الحال وهذه لمطلق النفي ومن ثم شذ عملها حتى ذهب الاخفش والمبرد الى منعه وخالف ابن جني وابن الشجري في هذا الشرط فاجازا اعمالها في المعارف وانشدا للنابغة الجعدي وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا وتاوله المانعون وقال ابن مالك ويمكن عندي ان يجعل انا مرفوع فعل مضمر ناصب باغيا على الحال تقديره لا ارى باغيا فلما اضمر الفعل برز الضمير وانفصل ويجوز ان يجعل انا مبتدا والفعل المقدر بعده خبرا ناصبا باغيا على الحال ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه انتهى مع انه اجاز في شرح التسهيل القياس عليه واعترف في التسهيل بالندور فكلامه مختلف ومثله قول الاخر انكرتها بعد اعوام مضين لها لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا وعليه بنى ابو الطيب قوله اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا وقيل هو لحن منه تنبيه يشترط في لا ايضا ان تكون لنفي الوحدة فقط نحو لا رجل في الدار قائما بل رجلان او رجال ولنفي الوحدة احتمالا مرجوحا ولنفي الجنس احتمالا ظاهرا نحو لا رجل قائما ويقال في توكيد على الاول كما مر وعلى الثاني بل امراة قال ابن هشام وغلط كثير من النحويين فزعموا ان لا العاملة عمل ليس لا تكون الا نافية للوحدة ويرد عليهم نحو قوله تعز فلا شيء على الارض باقيا انتهى فان كانت لنفي الجنس نصا كان عملها عمل ان كما سياتي قريبا ان شاء الله تعالى فان لحقتها اي لحقت لا التاء لتانيث الكلمة او للمبالغة للنفي كما في علامة او لهما معا صارت لات وحركت التاء لالتقاء الساكنين بالفتح على المشهور لانها اخف الحركات وبالكسر على اصل التقاء الساكنين وبالضم جبرا لما لحقها من الوهن بحذف احد معموليها لزوما كما سياتي فلات كلمتان لا النافية وتاء التانيث هذا هو المشهور والذي عليه الجمهور وقال ابو عبيدة وابن الطراوة

وكن

السكيت

اختصت بالاحيان وحذف اسمها نحو ولات حين مناص الرابع لا النافية للجنس

هي كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتاء زايدة في اول الحين كما جاء العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون تحين ما من مطعم قال الرضي وهو ضعيف لعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا تاوان ولا تهنا وقيل كلمة واحدة وهي فعل ماض وعلى هذا فهل هي ماض بليت بمعنى نقص واستعملت للنفي او هي ليس بكسر اليا قلبت اليا الفا وابدلت السين تاء كما في ست قولان حكاها في المغني ثم اختلف في عملها كما اختلف في حقيقتها فمنهم من ذهب الى انها لا تعمل شيئا وان وليها مرفوع فمبتدا حذف خبره او منصوب فمعمول لفعل محذوف وهذا احد قولي الاخفش وعنه ايضا انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم فترفع الخبر ومذهب الجمهور انه تعمل عمل اصلها الا انها اقوى منها ومنها ايضا في استحقاق العمل لاختصاصها بالاسم واختلف في معمولها ايضا فمذهب الفراء الى انها الا في الحين خاصة قيل وهو ظ قول سيبويه وعليه الجمهور وذهب الفارسي وجماعة الى انها تعمل في الحين وما رادفه كالساعة والاوان والوقت وهو مختار ابن مالك والمص كما اشعر به قوله اختصت بالاحيان قال تعو ولات حين مناص بالفتح اي لات الحين حين مناص وقال الشاعر * ندم البغاة ولات ساعة مندم وقال الاخر وذلك لات حين اوان حلم ولكن قبلها اجتنبوا اذائي وحصر بعضهم بما ورد به السماع لا غير وهو كالتوسط بين المذهبين وزعم جماعة منهم ابن عصفور انها عملت في هنا من قول الشاعر حنت نوار ولات هنا حنت وبدى الذي كانت نوار اجنت فقالوا ان هنا اسم لات وحنت خبرها على حذف مضاف والتقدير وليس ذلك الوقت وقت حنين قال ابن مالك وهو ضعيف لان فيه اخراج هنا عن الظرفية وهو من الظروف التي لا تتصرف وفيه ايضا اعمال لات في معرفة ظاهرة وانما تعمل في نكرة والاصح انها لم تعمل شيئا بل هي مهملة لا اسم لها ولا خبر وهنا في موضع نصب على الظرفية لانه اشارة الى مكان وحنت مع ان مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتدا والخبر هنا والتقدير حنت نوار ولا هنالك حنين كذا قال الفارسي وشذ مجي غير الظرف بعدها مرفوعا كقوله لهفي عليك للهفة من خائف يبغي جوارك حين لات مجير وارتفاع مجير على الابتداء او على الفاعلية والتقدير حين لات له مجير او يحصل له مجير ولا مهملة وزعم الفراء ان لات تستعمل حرف جار لاسماء الزمان خاصة كما ان مذ ومنذ كذلك وانشد طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان ليس حين بقاء واجيب بان الاصل ليس الاوان اوان صلح فحذف اسمها وما اضيف اليه خبرها مقدرا ثبوته فبني كما فعل بقبل وبعد الا ان الاوان لشبهه بنزال وزنا بني على الكسر ونون اضطرارا ووجب حذف احد جزئيها من الاسم والخبر وكثر حذف اسمها وبقاء الخبر لكونه محط الفائدة نحو قوله تعو ولات حين مناص في القراءة المشهورة بنصب حين على انه خبرها واسمها محذوف اي ليس الحين حين مناص وقرى في الشواذ برفع الحين على انه اسمها وخبرها محذوف اي ليس حين فرار حينا لهم قال بعضهم وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي ان حذف المرفوع اي لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في اصله تتمة لم يتعرض المص لذكر ان النافية لان اعمالها نادر كما ذهب اليه ابن مالك بل ذهب الفراء واكثر البصريين الى المنع واجازه الكسائي واكثر الكوفيين وابو بكر وابو علي وابو الفتح واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلي الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة واعمالها لغة اهل العالية وهي ما فوق نجد الى ارض تهامة والى ما وراء مكة ويعتبر فيها من الشروط ما اعتبر في ما الا عدم زيادة ان فانها لا تراد معها كلا نحو قول بعضهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية وان ذلك نافعك ولا ضارك وانشد الكسائي ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين وخرج ابن جني وغيره على ذلك قراءة سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم بتخفيف ان وكسرها لالتقاء الساكنين ونصب عبادا على الخبر وامثالكم على انه نعت لعباد والمعنى ليس الاصنام الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم في الاتصاف بالعقل فلو كانوا امثالكم فعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين فكيف حالكم في العبادة من هو دونكم بعدم الحيوة والادراك

النوع الرابع من انواع النواسخ لا النافية للجنس اي جنس اسمها ان مفردا فمفردا او مثنى فمثنى او جمعا فجمعا ومعنى نفي الجنس في المثنى والجمع نفي كل مثنى وكل جمع وخرج بالنافية لا الناهية فانها تختص بالمضارع والزائدة فلا تعمل شيئا وبقوله للجنس النافية للوحدة والمراد نصا بقرينة المقام وذلك بحيث لا يشذ عنه فرد من افراده فخرج النافية له احتمالا فانهما يعملان عمل ليس كما مر تنبيه قال صاحب الفوايد الضيائية وغيره هذه العبارة محمولة على تقدير مضاف اي نافية لصفة الجنس اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل بنفسه وتعقبه عصام الدين في حاشيته فقال فيه ان لا رجل بتقدير لا رجل موجود لنفي نفس الرجل لا لنفي صفة الوجود وان كان صفة لكن اذا نفي عن الشي لا يقال نفي صفة الشي اذ نفي الشي ليس الا نفي وجوده فنفي الصفة صار بمعنى نفي غير الوجود فلا كما يكون لنفي صفة الشي يكون لنفي الجنس فلو حمل قولهم لا لنفي الجنس على نفي صفة الجنس لم يتم التسمية فيما هو لنفي الوجود ولو حمل على نفي الجنس لم يتم فيما هو لنفي صفة الجنس فلا بد في التسمية من ملاحظة بعض الافراد وح يصح حمل العبارة على ظاهرها فلا حاجة

يقال نفي لنفي

وتعمل عمل ان بشرط عدم دخول جار عليها فان كان اسمها مضافا او شبيها به نصب والا بني على ما ينصب به نحو لا رجل في الدار ولا رجلين في الدار

الى صرفها عنه انتهى وقال في شرح الكافية سميت بذلك لانها للنفي عن الجنس فالاضافة لادنى ملابسة والنفي عن الجنس يعم نفي الوجود ونفي الصفة انتهى والاولى ما جرى عليه في شرح الفريد من حمل العبارة على ظاهرها لا على تقدير المضاف ولا على جعل الاضافة لادنى ملابسة موجها الترجيح اعتبار قسم نفي الوجود بكون كلمة الشهادة من افراده فائدة وتسمى لا هذه لا التبرئة لانها لنفي الجنس فكانها تدل على التبرئة منه قال الدماميني وقضية ذلك اطلاقها على النافية مطلقا لاشتمالها على التبري بل على كل ادوات النفي ولكنهم خصوها بهذه لان فيها امكن من غيرها لما فيها من تاكيد النفي قال الدماميني وجعلت نفس التبرئة مبالغة كما في زيد عدل وعليه فالتبرئة مصدر للا بالتاويل المذكور ولا يتاتى انه على حذف مضاف اي ذات التبرئة لفوات المبالغة ويحتمل ان تكون مضافة للتبرئة على حد قوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم انتهى وفيه نظر وتعمل لا المذكورة عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر لمناسبتها لها في افادة المبالغة فانها للمبالغة في النفي كما ان ان للمبالغة في الاثبات فيكون من باب حمل النظير على النظير او النقيض على النقيض كذا قال غير واحد وانتقد بان حصر ان بالاثبات غير صحيح لصحة قولنا مثلا ان زيدا ليس بقائم قطعا انتهى وفيه بحث لان ان لتوكيد النسبة بين اسمها وخبرها وهي لا يكون الا ثبوتا وان كان نفس خبرها نفيا بشرط عدم دخول جار عليها فان دخل عليها كان العمل له ووجب الجر عليها لقوة الجار ولان لا لا تحول بين العامل وعمله نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شي قال ابن هشام وعن الكوفيين ان لا اسم بمعنى غير وان الخافض دخل عليها نفسها وان ما بعدها خفض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا ويسميها زايدة كما يسمون كان في نحو زيد كان فاضل زايدة وان كانت مفيدة لمعنى وهو المضي والانقطاع فعلم انهم قد يريدون بالزايد المعترض بين شيئين متطالبين وان لم يصح اصل المعنى باسقاطه كما في مسئلة غضبت من لا شي وكذا اذا كان يفوت باسقاطه معنى كما في مسئلة كان انتهى وشذ جئت بلا شي بالفتح على الاعمال والتركيب ووجهه ان الجار دخل بعد التركيب نحو لا خمسة عشر وليس حرف الجر متعلقا بلا وما ركب معها في موضع جر لانهما جريا مجرى الاسم الواحد قاله ابن جني وقال في الخاطريات ان لا نصبت شي ولا خبر لها لانها صارت فضلة نقله عن ابي علي واقره فان كان اسمها اي اسم لا مضافا الى نكرة او شبيها اي بالمضاف وهو ما اتصل به شي من تمام معناه سواء كان ذلك الشي مرفوعا نحو لا حسنا فعله مذموم او منصوبا نحو لا طالعا جبلا حاضر او مجرورا نحو لا خيرا من زيد موجود وسمي مشبها به لعمله فيما بعده كالمضاف ويسمى المطول والممطول من مطلت الحديد اذا مددتها نصب اي ظهر نصبه وكان معربا باتفاق كما مر والا يكن مضافا او شبيها به بان كان مفردا او مجموعا او مثنى بني واختلف في علة بنائه فقيل لتضمنه معنى من الاستغراقية بدليل ظهوره في قوله الا لا من سبيل الى هند قال الرضي وهو الحق لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار بالرفع كما ان ما جاءني من رجل نص بالاستغراق بخلاف ما جاءني رجل اذ يجوز ان يقول لا رجل في الدار بل رجلان وما جاءني رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان ولا ما جاءني من رجل بل رجلان فلما ارادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا الاسم النكرة معنى من فبنوها انتهى وفيه بحث ورده ابن الضايع بان المتضمن بمعنى من انما هو لا نفسها لا الاسم النكرة بعدها وقيل لتركيبها مع لا تركيب خمسة عشر وهو راي سيبويه والجمهور ويؤيده انهم اذا فصلوا اعربوا وقالوا لا فيها رجل ولا امراة وقد جاء تركيب حرف المؤخر كقوله اثور ما اصيد لكم ام ثورين ودليل التركيب والبنا ترك تنوينه وهو مفعول مقدم لاصيد واما لكم فعلى التوسع باسقاط اللام والمعنى اصيد لكم ثورا ام ثورين قاله في التصريح قيل وفي الدليل بحث لجواز ان يكون مما حذف فيه التنوين للضرورة فتامل وبناؤه على ما كان ينصب به لو كان معربا فان كان ينصب بالفتحة بني عليها وذلك اذا كان مفردا لفظا ومعنى او لفظا فقط او جمع تكسير لمذكر او مؤنث نحو لا رجل ولا قوم ولا رجال ولا هنود في الدار ومنه لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت وان كان ينصب بالياء بني عليها وذلك اذا كان مثنى او مجموعا على حده نحو لا رجلين في الدار ولا مسلمين قائمين عندك وعن المبرد ان هذا معرب لبعده بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف ولو صح للزم ذلك في نحو يا زيدان ويا زيدين ولا قائل به وان كان ينصب بالكسرة بني عليها من غير تنوين وذلك اذا كان مما يجمع بالف وتاء نحو لا مسلمات هنا قضية كلامه وهو قول الاكثرين وفيه ثلثة اقوال اخر احدها كهذا الا انه ينون لان تنوينه للمقابلة لا للتمكين فلا ينافي البنا جزم به ابن مالك في سبك المنظوم ونقله ابن الدهان عن قوم وتابعه ابن خروف الثاني انه يفتح لان الحركة ليست له بل للمجموع المركب وهو لا والاسم قاله المازني والفارسي وهو حسن في القياس ورجحه الرضي وابن هشام الثالث انه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين وهو الحق لثبوته عن العرب وقد روي بهما قوله ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب فلا وجه بعد هذا للاختلاف ولذلك قيل لو وقفوا على السماع لما اختلفوا قال الرضي وانما بني هذا النوع على ما ينصب به ليكون البنا على حركة استحقتها النكرة في الاصل قبل البنا ولم يبن المضاف ولا شبيهه لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب ولا يكون

ولا يشترط تنكيره ومباشرتها لها فان عرف او فصل اهملت وكررت نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امراة تبصرة
لك في نحو لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما على الاصل

المضاف مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشرك تنبيه نحو ولا تران في ليلة قيل الالف فيه نائبة عن الفتح على لغة بلحارث فيبنى على الالف قال بعض المحققين وفيه نظر فان المنقول ان المثنى في هذه اللغة معرب بحركات مقدرة على الالف فقضيته ذلك ان يكون بناؤه فيها على الفتح تقديرا لا على الالف ويشترط العمل لا تنكيره اي تنكير اسمها ليدل بوقوعه في سياق النفي على العموم وكذا خبرها اذ لا يخبر بمعرفة عن نكرة فلا تعمل في معرفة الا بتاويله بالنكرة كقوله عم اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده وقول عمر قضية ولا ابا حسن لها وقوله لا هيثم الليلة للمطي قيل التقدير لا مثل كسرى وكذا البواقي واليه جنح ابن الحاجب وقيل ولا مسمى هذا الاسم او ولا واحد من مسميات هذا الاسم وقال ابن مالك لا يأول بتاويل واحد بل يأول كل بما يليق وحكى الرضي عن الفراء انه اجاز اجراء المعرفة مجرى النكرة بلا حاجة الى التاويلين في الضمير واسم الاشارة ايضا نحو لا اباه هيهنا ولا هذا قال وهو بعيد غير مسموع ويشترط ايضا مباشرتها اي مباشرة اسمها لها بان لا يفصل بينها وبينه فاصل لضعفها في العمل فلو فصل بينها وبينه بعد عنها فلا تقدر على العمل فيه لانها عامل ضعيف اذ هي فرع ان وان فرع الفعل فهي فرع الفرع فتلخص مما مر الى هنا ان شروط لا في العمل اربعة الاول ان يقصد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص الثاني ان لا يدخل عليها جار الثالث ان يكون اسمها وخبرها نكرتين الرابع ان لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل فاذا توفرت هذه الشروط عملت وجوبا ان افردت وجوازا ان كررت واختلف في عملها في الخبر مع التركيب فذهب قوم الى انه لا عمل لها فيه مع لضعفها بعد عن العمل فيما تباعد عنها بل النكرة مع لا في موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدا فهو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها بدليل حمل جميع توابعها على الموضع قبل الخبر ولولا انها في موضع رفع بالابتداء لم يجز ذلك وقيل بل هي عاملة في الاسم والخبر معا وهو مذهب الجمهور وصححه ابن مالك وقال لان كلما استحقت به العمل من المناسبات باق فليبق ما ثبت بسببه ولا يضر التركيب كما يضر ان صيرورتها بفتح الهمزة مع معموليها كشيء واحد ولو كان جعل لا مع اسمها كشيء واحد مانعا من العمل في الخبر لمنعها من العمل في الاسم فلا يمنع عملها في الخبر وايضا ان عمل لا في الخبر اولى من عملها في الاسم لان تاثيرها في معناه اشد من تاثيرها في معنى الاسم انتهى ونسب الى ظ مذهب سيبويه وصرح ابن هشام في حواشيه على التسهيل ان سيبويه يرى في لا رجل ان كلمة لا لا عمل لها في الاسم ولا في الخبر لانها صارت جزء كلمة ولهذا جعل النصب في لا رجل ظريفا كالرفع في يا زيد الفاضل لا على محل الاسم بعد لا وبه صرح في المغني ايضا فتلخص في المسئلة ثلثة اقوال احدها عملها في الاسم دون الخبر الثاني عملها فيهما جميعا الثالث منعه فيهما جميعا وتظهر جدوى الخلاف في نحو قوله فلا لغو ولا تاثيم فيها ففعلى القول الاول والثالث تكون فيها خبرا عن المبتدئين وعلى القول الثاني يمتنع لاستلزامه توارد عاملين على معمول واحد فيكون فيها خبرا عن احد المبتدئين وخبر الاخر محذوفا دل عليه المذكور فان عرف اسمها او فصل بينه وبينها بفاصل اهملت وجوبا لما مر فيرجع ما بعدها الى الاصل ويرفع على انه مبتدا وخبر وخالف الكوفيون في التعريف فاجازوا وابناء العلم وابو عثمان في الفصل فاجاز معه العمل ولكنه لا يبنى وقد جاء في الشعر لامنها بد بالبناء مع الفصل وليس مما يأول عليه قاله ابن هشام في حواشي التسهيل وكررت وجوبا عند سيبويه والجمهور في غير الضرورة اما مع المعرفة فليكون التكرار جبرا لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن حصوله مع المعرفة لان نفي الجنس هي تكرار النفي في الحقيقة واما مع الفصل فليكون تنبيها على انها لنفي الجنس في النكرة بخلاف ما اذا كان علمه عمل ان فيه مثلها كان في هذا التنبيه وتكرارها مع المعرفة نحو لا زيد في الدار ولا عمرو وقوله تعالى لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر ولا الليل سابق النهار ومع الفصل نحو لا في الدار رجل ولا امراة وقوله تعالى لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون واجاز ابن كيسان والمبرد عدم التكرار محتجين بقوله لا نولك ان تفعل ورد بانه واقع موقع لا ينبغي فلا هذه في المعنى هي الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم تكرارها والنول مصدر بمعنى التناول وهو هيهنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك وماخوذك هذا الفعل اي لا ينبغي ان تاخذه وتتناوله قاله الرضي ومن عدم تكرارها ضرورة قوله بكت جزعا واسترجعت ثم اذنت ركائبها ان لا الينا رجوعها هذه تبصرة لك في كل موضع كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة مفردة بلا فصل نحو لا حول اي عن المعصية ولا قوة اي على الطاعة الا بالله خمسة اوجه من الاعراب بالنسبة الى المجموع احدها فتحهما اي فتح ما بعد لا الاولى وما بعد لا الثانية على الاصل من جعل لا في الموضعين لنفي الجنس فتبنى اسميها كما لو انفردت كل منها عن صاحبتها وتقدر لكل منهما خبرا اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فالكلام ح جملتان قال ابن الحاجب في شرح المفصل ويبقى الاشكال في الاستثناء الواقع بعده وهو في المعنى راجع الى الجملتين والاستثناء اذا استعقب الجملتين انما يكون للثانية قال واشبه ما يقال ان الحول والقوة لما كانا بمعنى كان كانه تكرار فصح رجوع الاستثناء اليهما لتنزلهما منزلة شيء واحد انتهى ويجوز ان تقدر لهما خبرا واحدا اي لا حول ولا قوة

ورفعهما بالابتداء او على الاعمال كليس وفتح الاول ورفع الثاني بالعطف على المحل او على اعمال لا الثانية كليس وعكس الثالث على اعمال
لا الاولى كليس او الغائها وفتح الاول ونصب الثاني بالعطف على لفظه لمشابهة
الفتح النصب الخامس افعال المقاربة

موجودتان لنا اما عند سيبويه على ما نقله عنه ابن مالك فلان لا لا تعمل في الخبر مع التركيب فهي مع اسمها في موضع رفع ولا قوة مبتدا معطوف على مبتدا والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدا لا لها فيكون الكلام حينئذ جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان واما عند الجمهور فانهما وان كانتا عاملتين في الخبر الا انهما لتماثلهما جاز ان يعملا فيه عملا واحدا كما ان في ان زيدا وان عمرا قائمان وانما الممتنع ان يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع حصول اثر من مؤثرين والثاني رفعهما على جواز الالغاء عند التكرار فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زايدة او ملغاة كالاولى وهو عند سيبويه وغيره في هذا الوجه واحد واذ لا عامل هنا الا الابتدا فقط فلك ان تقدر لكل واحد خبرا فالكلام جملتان ولهما معا خبرا واحدا والكلام جملة واحدة او على الاعمال اي اعمال كليس فيكون الاسمان مرفوعين بها في الموضعين ان جعلتهما معا عاملتين عملها فلك ايضا ان تقدر خبرا واحدا او خبرين ووحدة الجملة وتعددها بحسب ذلك وان جعلت الاولى كليس فقط والثانية ملغاة او زايدة او بالعكس وجب تقدير خبرين ولا يجوز تقدير خبر واحد لئلا يلزم محذور وان كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا وتوارد عاملين مختلفين على معمول واحد والثالث فتح الاول على جعل لا الاولى عاملة عمل ان ورفع الثاني على ان لا الثانية زايدة لتاكيد النفي او ملغاة ورفعه بالعطف على المحل او محل لا الاولى مع اسمها فعند سيبويه يجوز ان تقدر لهما خبرا واحدا لكونه خبر المبتدا وما عطف عليه وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر منفرد لئلا يجتمع لا والابتداء في رفع الخبر وهذا التقدير جار في جعلها زايدة او ملغاة على حد سواء او رفعه على اعمال لا الثانية كليس فيكون مرفوعا بها ويلزم تقدير خبرها على حيالها ولا يجعل الخبر لهما جميعا والا لزم محذور ان كما سبق في وجه الثاني ويكون الكلام على هذا جملتين والرابع عكس الثالث وهو رفع الاول وفتح الثاني فرفع الاول على اعمال الاول كليس فيكون مرفوعا بها او على الغائها فيكون مرفوعا بالابتداء وفتح الثاني على اعمال لا عمل ان وتقدير الخبر في هذا الوجه كالذي قبله سواء على المذهبين والخامس فتح الاول على ان لا الاولى عاملة عمل ان ونصب الثاني على ان لا الثانية زايدة لتاكيد النفي ونصبه بالعطف على محل اسم لا الاولى عند ابن مالك ولفظه عند غيره لانه لما اطرد في لا بناء اسمها معها على الفتح نزلت منزلة العامل المحدث للفتحة الاعرابية فعطف عليه لفظا لمشابهة الفتح فيه النصب واما الخبر فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبرا واحدا لان خبر ما بعد لا الاولى مرفوع عنده بما كان مرفوعا به قبل دخول لا وخبر ما بعد لا الثانية مرفوع بلا الاولى لان الناصبة لاسمها عاملة عنده في الخبر وفاقا لغيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان تقدر لكل منهما خبرا على حياله فيكون الكلام عنده جملتين كذا قرره الرضي وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل عندهم لا وحدها فيكون الكلام ح جملة واحدة ويجوز ان تقدر عندهم لكل خبرا فيكون الكلام عندهم جملتين ايضا وهذا الوجه اضعف الوجوه حتى خصه يونس وجماعة بالضرورة لان نصب الاسم المفرد مع وجود لا ضعيف والقياس فتحه بلا تنوين فهو عندهم كتنوين المنادى المفرد المعرفة وجعله الزمخشري منصوبا على اضمار فعل اي ولا ارى قوة تنبيه الاول هذه الخمسة الاوجه ماخوذة من اثني عشر وجها وذلك لان ما بعد لا الاولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على الالغاء والرفع على اعمالها عمل ليس فهذه ثلثة وما بعد لا الثانية يجوز فيه ذلك ووجه رابع وهو النصب واذا ضربت هذه الاربعة في الثلثة الاول بلغت اثني عشر وكلها جايز الا اثنين وهما رفع الاول على الالغا او على الاعمال عمل ليس ونصب الثاني وانهاها ابن الفخار في شرح الجمل الى مائة واحد وثلثين وجها قاله في التصريح الثاني اذا لم تتكرر لا مع المعطوف ووجب فتح الاول وجاز في الثاني الرفع والنصب كقوله فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا روي وابن بالرفع عطفا على محل لا مع اسمها وبالنصب عطفا على محل اسمها باعتبار عملها وربما فتح منونا معه لا كحكي الاخفش لا رجل وامراة بالفتح وهو شاذ ثمة يكثر حذف خبر لا اذا علم عند الحجازيين ويجب عند التميميين والطائيين نحو قالوا لا ضير علينا ولا اله الا الله اي لنا او في الوجود ونحو ذلك فان جهل وجب ذكره عند جميع العرب نحو لا احد اغير من الله قال ابن مالك ومن نسب الى تميم الحذف مطلقا فقد غلط وربما ابقي الخبر وحذف الاسم نحو لا عليك اي لا باس او لا جناح ولا يحذفان معا لئلا يكون اجحافا وقيل يحذفان لان كلا واحد منهما ثبت جواز الحذف فلا ضير اذا جمع جايز الحذف وخرج بعضهم على ذلك قوله فخير نحن عند الناس منكم اذا الداعي المثوب قال يالا اي يا قوم لا فرار النوع الخامس من انواع النواسخ افعال المقاربة مصدر قارب وصيغة فاعل بفتح ثالثه قد تاتي بمعنى الاصل وهو المراد هنا فالمقاربة بمعنى القرب وقد تسمى النواسخ ونواقص ايضا على نحو ما مر وتسميتها بما قال المجاز مرسل من باب تسمية الكل باسم جزئه كتسميتهم الكلام بالكلمة وبيته القوم عينا لانها باعتبار معانيها ثلثة اقسام ما يدل على قرب خبرها وما يدل على رجيه وما يدل على الشروع فيه كما يعلم من كلامه الاتي وانما خصوا المقاربة لكونها مرتبة وسطى بين افعال الرجاء وافعال الشروع والوسط له حظ في كلا الطرفين فكان احق بالترجمة منهما كذا قيل قال

النوع الخامس افعال المقاربة

وهي على ما عده كاد وكرب واوشك لدنو الخبر وعسى لرجائه وانشا وطفق للشروع فيه وتعمل عمل كان واخبارها جملة مبدوة بمضارع

بعض المحققين والصواب ان تسميتها بذلك من باب التغليب وذلك لان تسمية الكل باسم جزء عبارة عن اطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة وتسمية الاشياء مجتمعة من غير تركيب باسم بعض منها يسمى تغليبا كالقمرين والعمرين اذا تقرر ذلك ظهر لك ان تسمية جميع افعال المقاربة بافعال المقاربة من التغليب لا من تسمية الكل باسم الجزء فتامله انتهى وهي على ما عده ستة والا فهي اكثر من ذلك كما سنذكره الثلاثة كاد وكرب بفتح الراء وكسرها والفتح افصح واوشك والثلاثة لدنو الخبر اي لقرب ثبوت خبرها لاسمها وعسى واخلولق وحرى بفتح الراء والحا المهملتين كذا في التصريح وقال الرضي وقد يستعمل حرى زيد ان يفعل كذا بكسر الراء واخلولق عمرو ان يقوم استعمال عسى بلفظ الماضي فقط ومعناها صار حريا وحرى اي جديرا وصار خليقا واصلهما حرى بان يفعل واخلولق بان يقوم فحذف حرف الجر كما هو القياس مع أن وان ويقال ايضا وهو حرى ان يفعل بفتح الراء والتنوين على انه مصدر بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث تقول هن حرى ان يفعلن واذا قلت هو حرى على فعيل او حر بكسر الراء كعم ان يكون ثنيت وجمعت وانثت انتهى وقال ابن هشام في شرح الشذور لا اعرف من ذكر حرى من النحويين غير ابن مالك وتوهم ابو حيان انه وهم فيها وانها حرى بالتنوين اسم لا فعل وابو حيان هو الواهم بل ذكرها اصحاب كتب الافعال من اللغويين كالسرقسطي وابن ظريف وانشد عليها شعرا انتهى وممن نص عليها ايضا القاضي عياض في مشارق الانوار وكان ابو حيان رجع عن انكارها مذكرها في المحنة لاطلاعه بعد ذلك على ثبوتها وبهذا يدفع ما اشار اليه في التصريح من تناقض كلاميه والثلاثة لرجائه اي رجاء المتكلم ثبوت الخبر للاسم في الاستقبال فهو من اضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله والرجاء الطمع في المحبوب ووقع لابن مالك في تسهيل المنظوم ان اخلولق من افعال المقاربة ككاد قال بعض الائمة وهو غريب مخالف لما في ساير كتبه تنبيهان الاول قد تاتي عسى للاشفاق كالترجي قال ابن هشام في شرح اللمحة عسى طمع فيما تريده واشفاق فيما تخشاه وقد اجتمعا في قوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم قال ابن بري ويحتمل ان يقال انها تلازم المعنيين لان المرتجي للشيء طامع فيه مشفق ان لا يناله والاجود ان يقال انها للتوقع كما في لعل فان كان المحبوب فهو الترجي او المكروه فهو الاشفاق الثاني القول بفعلية عسى مطلقا هو ما عليه الجمهور وذهب ثعلب وابن السراج الى انها حرف مطلقا وسيبويه فيما حكاه عنه السيرافي حين تتصل بالضمير المنصوب كقوله يا ابتا علك وعساكا والصحيح الاول لاتصال ضماير الرفع البارزة وتاء التانيث الساكنة بها وذلك من ايات الفعل وانشا وطفق بفتح الفاء طفوقا وبكسرها طفقا ويقال طبق بكسر الباء الموحدة وجعل واخذ وعلق وهب والستة للشروع فيه اي شروع اسمها في خبرها وافعاله كثيرة انهاها بعضهم الى نيف وعشرين فعلا وافعال هذا الباب جميعا تعمل عمل كان فترفع الاسم وتنصب الخبر فكاد كقوله تعالى كادوا يكونون عليه لبدا وكرب كقوله كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب واوشك كقوله يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها وعسى كما مر في الاية واخلولق كما مثل سيبويه اخلولقت السماء ان تمطر وانشا كقوله انشات تنطق في الامور كما طق الرخم الدوائر وطفق كقوله تعالى وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة وجعل كقوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل واخذ كقوله واخذت اسال والرسوم تجيبني وفي الاعتبار اجابة وسؤال وعلق كقوله اراك علقت تظلم من اجرنا وظلم الجار اذلال المجير وهب كقوله هببت الوم القلب في طاعة الهوى فلج كاني كنت باللوم مغريا وحق الاسم في هذا الباب ان يكون معرفة او مقاربا لها وقد ورد نكرة محضة كقوله عسى فرج ياتي به الله انه له كل يوم في خليقته امر تنبيه حكى ثعلب مجي الخبر بعد عسى مرفوعا نحو عسى زيد قائم قال ابن هشام ويتخرج على انها ناقصة واسمها ضمير الشان والجملة الاسمية الخبر وهذه الافعال وان كانت تعمل عمل كان الا انها تخالفها في بعض الاحكام فمن ذلك ان خبر كان قد يكون مفردا وقد يكون جملة اسمية او فعلية وهذه الافعال اخبارها جمل فعلية مبدوة بمضارع دائما كما مر في الامثلة المذكورة كلها وشذ مجي خبر كاد وعسى مفردا منصوبا كقوله فابت الى فهم وما كدت ايبا وكم من مثلها فارقتها وهي تصفر وقول الاخر اكثرت في العذل ملحا دائما لا تكثرن اني عسيت صائما وقولهم في المثل عسى الغوير ابؤسا قال ابن هشام كذا قالوا والصواب انه مما حذف فيه الخبر اي يكون ابؤسا واكون صائما لان في ذلك ابقاء لهما على الاستعمال الاصلي ولان المرجو كونه صائما لا نفس الصائم انتهى وما قاله من التقدير ياتي في البيت الاول ايضا كما هو ظاهر وعليه فلا شذوذ واما فطفق مسحا فالخبر محذوف اي يمسح مسحا وليس هو مسحا كما توهمه بعضهم وربما جاء خبر جعل جملة اسمية كقوله وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب او فعلية غير مبدوة بمضارع كقول ابن عباس فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا قال ابن هشام في شرح الشواهد وهذا المراد من تحسين تقريره وجران ذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله فاول الجملة في الحقيقة ارسل فافهموا انتهى وفيه رد على ابن مالك حيث قال في التسهيل او فعلية مصدرة باذا قال ابن هشام في الحواشي الصواب ان يقول او جملة فعلية فعلها ماض فان هذا هو محط الشذوذ واما نفس اذا فلا وجه لكونها موجبا للشذوذ ولهذا لم ينقل احد فيما علمنا

ويغلب في الاولين تجرده عن ان نحو وما كادوا يفعلون وفي الاوسطين اقترانه بها نحو عسى ربكم ان يرحمكم وهي في الاخيرين ممتنعة نحو طفق زيد يكتب

ان قوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي شاذ من جهة التصدير باذا وانما جعلوا شذوذه من جهة دخول السببية خاصة انتهى قال ابن مالك او مصدرة بكلما كما في حديث البخاري فجعل كلما جاء ليخرج رمى في فيه بحجر قال في التوضيح وهذا مبني على الاصل متروك وذلك ان ساير افعال المقاربة مثل كان في الدخول على مبتداء وخبره فالاصل ان يكون خبرها كخبر كان في وقوعه مفردا وجملة اسمية وفعلية وظرفا فترك الاصل والتزم كون الخبر مضارعا ثم نبه على الاصل شذوذا في مواضع انتهى وعلى هذا فلا يحسن ان يقع في البيتين والمثال على انه مما حذف فيه الخبر كما قاله ابن هشام والا انتفى الغرض المذكور مع ان التقدير خلاف الظاهر تنبيه يشترط في الفعل المشتمل عليه جملة الخبر ان يكون رافعا لضمير الاسم وهو من الاحكام التي اختصت بها اخبار هذه الافعال وذلك لانها انما جاءت لتدل على قرب الخبر من الاسم او ترجي حصوله او شروع اسمها في خبرها كما مر فلا بد من ضمير يعود عليه واما قوله وابكيه حتى كاد مما ابثه يكلمني احجاره وملاعبه فشاذ او مؤول بان احجاره بدل من الاسم ويجوز في خبر عسى خاصة ان يرفع الاسم الظاهر المضاف الى ضمير يعود على اسمها كقول الفرزدق وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده اذا نحن جاوزنا حفير زياد ويغلب في خبر الفعلين الاولين وهما كاد وكرب تجرده عن ان المصدرية نحو قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقول الشاعر سقاني جزاه الله خير جزائه وقد كربت اسباب قلبي تقطع وذلك لانهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته وذلك يقرب من الشروع في الفعل والاخذ فيه فلم يناسب خبرهما ان يقترن غالبا بان الموضوعة للاستقبال ويقل اقترانه بها نظرا الى الاصل كقوله ابيتم قبول السلم منا فكدتم لدى الحرب ان تغنوا السيوف عن السل وقوله سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظماء وقد كربت اعناقها ان تقطعا وخص المقاربة اقتران خبر كاد بالضرورة قال البدر الدماميني في شرح التسهيل ولم يذكر سيبويه في خبرها الا التجريد انتهى قلت وليس كذلك بل هو قايل باقتران خبر كاد وذلك انه قال في قوله ونهنهت نفسي بعدما كدت افعله ان الاصل ان افعله فاضمرت ان فاذا كان يقول باقترانه تقديرا فلان يقول باقترانه صريحا اولى والذي ذكره ابن هشام وغيره ان الذي لم يذكر سيبويه في خبره الا التجرد وهو كرب قال وهو مردود بالسماع وقال المبرد في افعله في المصراع المذكور الاصل افعلها فحذفت الالف ونقلت حركة الهاء الى ما قبلها قال ابن هشام وهو اولى من قول سيبويه لانه اضمر ان في موضع حقها ان لا تذكر فيه صريحا وهو خبر كاد واعمل بها مع ذلك باقيا عملها انتهى ويغلب في خبر فعلين الاوسطين وهما عسى واوشك اقترانه بها اي بان نحو قوله تعالى عسى ربكم ان يرحمكم وقول الشاعر ولو سئل الناس التراب لا شكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا وذلك لان عسى من افعال الترجي وهو مختص بالاستقبال فناسب اقتران خبرها بان الموضوعة له وكان القياس وجوب ذلك حتى ذهب البصريون والجمهور الى ان التجريد ضرورة واما اوشك فانما يغلب معها الاقتران حيث جعلت للترجي اختا لعسى قال الشاطبي والصحيح ما ذكر الشلوبين وتلامذته ابن الضايع والابدي وابن ابي الربيع ان اوشك من قسم عسى الذي هو للترجاء قال ابن الضايع والدليل على ذلك انك تقول زيد عسى ان يحج ويوشك زيد ان يحج ولم يخرج من بلده ولا تقول كاد زيد يحج الا وقد اشرف عليه ولا يقال ذلك وهو في بلده انتهى كلام الشاطبي واما اذا جعلت للمقاربة كما ذهب اليه المصنف تبعا لجماعة منهم ابن مالك وابنه فيشكل كون الغالب معها الاقتران الغالب في عسى قال في التصريح ومن تجردها عنه قوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب والمروي في امسيت فتح التاء على الخطاب قال ابن هشام تبعا لليمني وهو المشهور وقال الدماميني في التحفة الذي سمعناه غير مرة من مشايخنا بالديار المصرية ضمها وقول الاخر يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها وقد يقوم السين مقام ان لكونها للاستقبال كقوله عسى طيئ من طيئ بعد هذه ستطفي غلات الكلى والجوانح وهي اي ان واجبة في خبر اخلولق وحرى لما مر في عسى ولذلك كان القياس وجوبه هنا ايضا نحو اخلولقت السماء ان تمطر وحرى زيد ان يقوم في خبر الفعلين الاخرين وهما انشا وطفق ونحوهما من افعال الشروع ممتنعة لانها اي الاخذ في الفعل والشروع فيه وذلك ينافي الاستقبال نحو انشا عمرو يقرا وطفق زيد يكتب وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة وقضية كلامه ان المقرون بها كالمجرد عنها في كونه منصوبا على الخبرية وهو قول الجمهور بدليل انه لما اتى مفردا لم يظهر مصدرا بل اسما كقوله اني عسيت صائما ولم يقل عسيت الصوم واستشكل بان ان وما بعدها بتاويل المصدر فيلزم في نحو عسى زيد الاخبار بالحدث عن الذات ولذلك ذهب سيبويه فيما حكاه عنه ابن مالك الى ان المقرون بها ليس خبرا بل مفعول به منصوب على نزع الخافض والفعل بمعنى قرب والتقدير في المثال المذكور قرب زيد من ان يقوم ثم حذف الجار توسعا او يجعل الفعل بمعنى قارب فلا حذف والمعنى قارب زيد القيام والكوفيون يرون ان عسى في ذلك فعل قاصر بمعنى قرب وان والفعل بدل اشتمال من فاعلها ورد بانه يكون بدلا لازما يتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شان البدل واجيب بانه لا مانع من ان يكون البدل لازما لكونه هو المقصود بالحكم وكونه تابعا لا يقدح في اللزوم فقد راينا بعض التوابع يلزم كوصف مجرور رب اذا كان ظاهرا واجيب عن الاشكال من قبل الجمهور بامور احدها انه من باب زيد صوم وعدل الثاني

وعسى واخذ وكرب ملازمة للمضي وجاء يكاد ويوشك ويطفق وتختص عسى واوشك باستغنائهما عن الخبر نحو عسى ان يقوم زيد

انه على تقدير مضاف اما في الاسم نحو عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر اي عسى زيد صاحب ان يخرج قال الرضي وفيه تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف الى اللفظ ابدا لا في الاسم ولا في الخبر الثالث ان ان زائدة لا مصدرية وليس بشيء لانها قد نصبت ولانها لا تسقط الا قليلا الرابع ان المصدر الحاصل في تاويل الوصف اي عسى زيد قائما ويرجحه ما جاء في كلامهم عسيت صائما وهو يرجع الى الجواب الاول عند الكوفيين لان المصدر المخبر به عندهم بمعنى اسم الفاعل كما مر الخامس الفرق بين المصدر وما يأول به ذكره صاحب العباب وارتضاه الشريف الجرجاني قال ابن هشام في شرح اللمحة والطف ما يقع في الجواب ما رايته بخط بعض طلبة ابن مالك ونقله عنه وهو ان يقدر الاخبار بالفعل مجردا عن ان ثم لما صح الاخبار به جيء بان لتقييد التراخي لا لتقييد السبك انتهى وافعال هذا الباب عسى واخذ وكرب من المذكور وغيرها مما لم يذكر جامدة لا تتصرف ملازمة للمضي اي لصيغة الماضي فلا يستعمل لها مضارع ولا امر ولا اسم فاعل ولا مصدر واستثنى منها اربعة وهي كاد واوشك وطفق وجعل فقد جاء يكاد ويوشك ويطفق ويجعل اما كاد فكقوله تعالى يكاد زيتها يضيء وحكى ابن هشام استعمال مصدر لها قالوا كاد كودا ومكادا ومكادة وحكى غيره كيدا بقلب الواو ياء وحكى ابن مالك لها اسم فاعل وانشد اموت اسى يوم الرجاء وانني يقينا لرهن بالذي انا كائد اي بالموت الذي انا كدت اتيه قال ابن هشام في الاوضح والصواب ان كابد بالباء الموحدة من المكابدة والعمل وهو اسم غير جار على الفعل وبهذا جزم يعقوب في شرح ديوان كثير عنه انتهى وقال قريبه حكى ولك انه رجع عن ذلك وقال الصواب ما انشده ابن مالك الا انه لم يغيرها وقع في الاوضح لانه كان قد شاع وبذلك صرح في شرح الشواهد الكبرى فقال والظاهر ما انشده الناظم وقد كنت اقمت مدة على مخالفته وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ثم اتضح لي ان الحق معه انتهى واما اوشك فالمضارع فيها اظهر من الماضي حتى ان الاصمعي وابا علي انكرا مجيء ماضيها وليس كذلك بل قد ورد ونقل الشاهد عليه وسمع لها اسم فاعل قال فانك موشك ان لا تراها ٭ وقال فموشكة ارضنا ان تعود ٭ خلاف الانيس وحوشا يبابا ٭ قال ابن هشام وفي حواشي سنن ابي داود للمنذري حكاية ايشاك مصدر اوشك وحكى ابو حيان منها الامر وفعل التفضيل واما طفق فقد حكى الاخفش طفق يطفق بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع وطفق يطفق بالعكس وحكى مصدر طفق بالفتح طفوقا ومصدر طفق بالكسر طفقا واما جعل فحكى الكسائي ان البعير ليهرم حتى يجعل اذا شرب الماء مجه وفيه شاهد ثان وهو ورود الخبر جملة فعلية غير مبدوءة بمضارع وحكى الجرجاني استعمال المضارع واسم فاعل من عسى وحكى قوم استعمال اسم فاعل من كرب وحكى ابن فلاح منه مضارعا وانه يقال كرب يكرب كنصر ينصر تنبيه اشتهر القول بين المعربين ان كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات فاذا قيل كاد يفعل فمعناه انه لم يفعله واذا قيل لم يكد يفعل فمعناه انه فعله دليل الاول وان كادوا ليفتنونك وقوله كادت النفس ان تفيض عليه مذ ثوى حشو ريطة وبرود ٭ ودليل الثاني وما كادوا يفعلون وقد جعل المعري ذلك لغزا فقال اي انحوي هذا العصر ما هي لفظة جرت في لساني جرهم وثمود ٭ اذا استعملت في صورة الجحد اثبتت وان اثبتت قامت مقام جحود والصواب ان حكمها حكم ساير الافعال في ان نفيها نفي واثباتها اثبات وبيانه ان معناها المقاربة ولا شك ان معنى كاد يفعل قارب الفعل وان معنى ما كاد يفعل ما قارب الفعل فخبرها منفي دائما اما اذا كانت منفية فواضح لانه اذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلا حصول ذلك الفعل ودليله اذا اخرج يده لم يكد يريها ولهذا كان ابلغ من ان يقال لم يرها لان من لم ير قد يقارب الرؤية واما اذا كانت المقاربة مثبتة فلان الاخبار بقرب الشيء يقتضي عرفا عدم حصوله والا لكان الاخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربة حصوله اذ لا يحسن في العرف ان يقال لمن صلى قارب الصلوة وان كان ما صلى حتى قارب الصلوة ولا فرق فيما ذكرنا بين كاد ويكاد فان اورد على ذلك وما كادوا يفعلون مع انهم قد فعلوا اذ المراد بالفعل الذبح وقد قال فذبحوها فالجواب انه اخبار عن حالهم في اول الامر فانهم كانوا اولا بعداء من ذبحها بدليل ما تلي علينا من تعنتهم وتكرر سؤالهم ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل اولا ثم فعله بعد ذلك توهم ان هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول الفعل وليس كذلك وانما فهم حصول الفعل من دليل اخر كما فهم في الاية من قوله فذبحوها هذا تقرير ابن هشام في المغني وهو حاصل ما ذكره الرضي عليه من الله الرضى هذه تتمة لما ذكره من مسائل هذا الباب وتختص عسى واوشك دون اخواتهما باستغنائهما عن الخبر ومثلهما اخلولق ولم يذكره مع الخلف فيه فقد ذهب الخضراوي الى منع ذلك فيه وانما يستغنيان عن الخبر فيما اذا وليهما ان والفعل نحو عسى ان يقوم زيد واوشك ان يذهب عمرو فان وصلتها في موضع رفع بها على الفاعلية ولا يحتاجان الى خبر وظ كلام الجماعة ان الفعل في ذلك تام وذهب ابن مالك الى انه ناقص سدت ان وصلتها مسد جزئيه كما في احسب الناس ان يتركوا قال اذ لم يقل احد ان حسب خرجت في ذلك عن اصلها وهو ظ عبارة المص تنبيهات الاول انما يتعين استغناء الفعلين المذكورين عن الخبر في الحالة المذكورة اذا لم يل الفعل الذي بعد ان ظاهر يصح رفعه به نحو عسى ان يقوم واوشك

تم لم يذكره

فاذا قلت زيد عسى ان يقوم فلك وجهان اعمالها في ضمير زيد فما بعدها خبرها وتفريغها عنه فما بعدها اسم مغن عن الخبر ويظهر اثر ذلك في التانيث والتثنية والجمع فعلى الاول تقول هند عست ان تقوم والزيدان عسيا ان يقوما والزيدون عسوا ان يقوموا وعلى الثاني عسى في الجميع النوع الثاني ما يرد منصوبا لا غير وهو ثمانية الاول المفعول به وهو الفضلة الواقع عليه الفعل

ان تقعد فان وليه ظ بالصفة المذكورة كمثال المص لم يتعين ذلك بل جاز فيه ثلثة اوجه احدها والثاني الوجهان الاتيان فيما اذا قدمت الاسم فقلت زيد عسى ان يقوم وسياتي بيانهما وعلى هذا يكون الاسم مبتدا موخرا لا غير والثالث ان يكون ما بعد الفعل الذي بعد ان مرفوعا بعسى اسما لها وان والفعل في موضع نصب على الخبرية لعسى مقدما على اسمها فيكون ناقصة والفعل الذي بعد ان فاعله ضمير يعود على فاعل عسى وجاز عوده عليه وان تاخر لتقدمه رتبة ومنع الشلوبين هذا الوجه لضعف هذه الافعال عن توسط الخبر واجازه المبرد والسيرافي والفارسي ويظهر اثر الخلاف في التانيث والتثنية والجمع فتقول على مذهب غير الشلوبين عسى ان يقوما الزيدان وعسى ان يقوموا الزيدون وعسى ان يقمن الهندات وتاتي بضمير في الفعل لان الظ ليس مرفوعا به بل هو مرفوع بعسى وعلى راي الشلوبين يجب ان تقول عسى ان يقوم الزيدان وعسى ان يقوم الزيدون وعسى ان تقوم الهندات فلا تاتي في الفعل بضمير لانه رفع الظاهر الذي بعده الثاني يجوز ان تقدر العاملين تنازعا زيدا في المثال المذكور فيحتمل الاضمار في عسى على اعمال الثاني فتكون ناقصة قاله ابن هشام في المغني وفيه نظر لان احد الفعلين جامد وسياتي ان التنازع لا يكون بين الجامدين ولا جامد وغيره الثالث اذا قلت عسى ان يضرب زيد عمرو امتنع كون زيد اسم عسى اجماعا لئلا يلزم الفصل بين صلة ان ومعمولها وهو عمرو باجنبي وهو زيد ونظيره قوله عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا قاله في المغني واذا قدمت على احد الفعلين المذكورين اسما وقلت في عسى مثلا زيد عسى ان يقوم فلك وجهان احدهما اعمالها اي عسى في ضمير زيد فتكون مسندة اليه وهو اسمها فما بعدها وهو ان والفعل في موضع نصب على انه خبرها فتكون ناقصة وهذه لغة تميم والثاني تفريغها عنه اي تجريدها عن ضمير زيد في المثال المذكور فما بعدها وهو ان والفعل اسم ماول مغن عن الخبر فتكون مسندة اليه وهي ح تامة ويظهر اثر ذلك اي المذكور من الوجهين في حال التانيث والتثنية والجمع المذكر والمونث فعلى الوجه الاول وهو وجه الاضمار تقول هند عست ان تقوم فهند مبتدا وعسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيها يعود على هند وان تقوم في موضع نصب على انه خبر عسى وعسى ومعمولاها في موضع رفع على انه خبر المبتدا والزيدان عسيا ان يقوما فالزيدان مبتدا وعسى فعل ماض ناقص والالف المتصلة بها اسمها وان يقوما خبرها وجملة عسى ومعموليها خبر المبتدا والزيدون عسوا ان يقوموا كذلك والهندات عسين ان يقمن كذلك وعلى الوجه الثاني وهو التفريغ عن الضمير تقول هند عسى ان تقوم والزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا والهندات عسى ان يقمن فتقدر عسى مفرغة عن الضمير في امثلة الجميع وهي تامة وان والفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية بها وهي ومرفوعها في موضع رفع على الخبرية للمبتدا قبلها وهو الافصح وبه جاء التنزيل قال عز من قائل لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن فائدة يجوز في عسى اذا اسندت الى الضمير كسر سينها نحو فهل عسيتم ان توليتم قرا نافع بالكسر وغيره بالفتح وهو المختار وهنا انقضى كلام المص في النوع الاول من انواع المعربات من الاسماء وهو ما يرد مرفوعا لا غير ثم شرع في النوع الثاني منها وهو ما يرد منصوبا لا غير فقال

النوع الثاني من انواع المعربات من الاسماء ما يرد منصوبا لا غير وهو ثمانية بدليل الاستقراء ولما كان الاصل منها هو المفاعيل الخمسة وكان المفعول به اكثرها استعمالا واشهرها ذكرا وامكنها في النصب لشدة احتياجه اليه لانه الذي يلتبس لولا النصب بالفاعل قدمها بادائه فقال الاول المفعول به ويقال له المفعول على حذف الصلة قال ابن هشام جرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول واطلق لم يرد الا المفعول به ولما كان اكثر المفاعيل دورا واخفضوا اسمه وانما كان حق ذلك ان لا يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا بقيد الاطلاق انتهى والضمير في به يرجع الى ال الموصولة اي الذي فعل به الفعل وكذا في المفعول له ومعه وفيه وهو الاسم الفضلة وهي عبارة عما يسوغ حذفه من اجزاء الكلام مطلقا الا العارض وقال ابن مالك في شرح العمدة هي عبارة عما زاد على ركني الاسناد كالمفعول والحال والتمييز فخرج بها العمدة وهي ما لا يسوغ حذفه من اجزاء الكلام الا بدليل وشمل جميع المنصوبات الاصل منها والمحمول عليه وقوله الواقع عليه الفعل اخرج ساير المنصوبات اما بقية المفاعيل فلانه لا يصح شيء منها ان الفعل واقع عليه بل يقال في المفعول المطلق انه واقع وفي غيره ان الفعل واقع له او معه او فيه واما غيرها فظ والمراد بوقوع الفعل عليه تعلقه به بلا واسطة بحيث لا يعقل الا به نفيا كان او اثباتا فسقط ما قيل انه غير جامع لخروج نحو ما ضربت زيدا ولا تضرب عمرا واوجدت ضربا وخلق الله العالم فان قيل ذكر الوقوع وارادة التعلق حقيقة ام مجاز ولا سبيل الى الاول لعدم الوضع ولا الى الثاني لعدم الاتصال بينهما قيل وقوع الفعل على الشيء في عرف النحاة عبارة عن التعلق المذكور فيكون ارادة التعلق من الوقوع حقيقة عرفية فلا يلزم دعوى الوضع وبيان الاتصال ويقال الوقوع لا ينفك عن التعلق لازما للوقوع فذكر الملزوم واريد اللازم هذا وانما استغنى عن اضافة الفعل الى الفاعل كما فعل ابن الحاجب بجعل الفضلة هي الجنس فان فائدة اضافته اليه على ما ذكره اخراج مثل زيد في سلب زيد بالبناء للمفعول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ومثل ذلك خارج بالفضلة فانه عمدة ولو فعله ايضا لكان

من انواع النوع الثاني ما يرد منصوبا لا غير

اي قول المص الاول المفعول به

فكان التعلق

ببيلا

والاصل تاخره عنه وقد يتقدم جوازا لافادة الحصر نحو زيدا ضربت ووجوبا للزوم الصدارة نحو من ضربت

يسيل فيكون يد متصرف الفعل عن المعنى الاصلاحي فيصيغوا اسناد الوقوع اليه عن التجوز وشمول التعريف لمفعول عين الفعل
عن التكلف فبطل قول بعضهم انه لا فائدة فيه والاصل اى الراجح في المفعول الذى ينبغي ان يكون عليه ان لم يمنع مانع تاخره عنه اى
عن الفعل وعن الفاعل ايضا بدليل ما مر في كلامه ان الاصل في الفاعل تقدمه على المفعول نحو وورث سليمان داود لان طلب
الفعل المسند اليه الذى لا يتم الا به اشد من طلبه للفضلات ولان الفاعل منشى الفعل والمفعول مورده ومتعلقه فالفعل
ينشا عن الفاعل ثم يصل الى المفعول وقد يجب هذا الاصل في مسايل احدها ان يكون الفعل مؤكدا بالنون الثقيلة او الخفيفة فلا تقول
زيدا اضربن قال الرضي ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم والاهم يوخر عن مرتبة
اى الصدر وتوكيد الفعل موذنا بكونه مهما فيتنافران في الظاهر انتهى فان قلت فقد قال ابن مالك في الفيته والرفع والنصب اجعلن اعرابا
تقدم مفعول الفعل الموكد بالنون عليه قلت اجيب باحتمال ان يكون الحكم المذكور مفروضا في الاختيار وانه يجوز التقديم في الضرورة
الثاني ان يحصل بتقديمه التباس بالمبتدا نحو موسى ضرب عيسى الثالث ان يكون الفعل تعجبا نحو ما احسن فلا يجوز زيدا ما احسن اذ لا
يتصرف في معموله الرابعة ان يكون الفعل بحرف مصدري عامل نحو كرهت ان تضرب زيدا فلا يجوز ان تضرب زيدا كرهت ولا
ان زيدا تضرب كرهت اذ لا يفصل بين الموصول الحرفي وصلته الخامسة ان يكون الفعل مقرونا بلام الابتداء نحو ليحب الله المحسنين فلا
يجوز المحسنين ليحب الله هذا ان لم توجد ان فان وجدت جاز التقديم نحو ان زيدا عمرا ليضرب او بلام القسم نحو والله لاقولن الحق فلا يجوز
والله الحق لاقولن السادسة ان يكون المفعول ان وصلتها نحو عرفت انك فاضل واختلف في علة ذلك فقيل كراهة الابتداء بان المفتوحة
لئلا يلتبس بان التي بمعنى لعل وقيل لئلا تلتبس بان المكسورة ولا تدفع الفتحة الخفية هذا اللبس فان قلت هلا اجتنبوا هذا اللبس
عند وقوع ان وصلتها مجرورة باللام المقدرة بل اجازوا مثل قولك انك فاضل اكرمت قلت اجيب بان ذلك لا يوقع في محذور اذ
المقصود التعليل وهو حاصل على كل تقدير سواء ظن السامع انها مفتوحة واللام مقدرة او ظنها مكسورة وذلك لان التعليل
مستفاد من اللام المقدرة ومع الكسر مستفاد من كون الجملة المصدرة بان المكسورة تقع مثل ذلك جوابا لسوال عن العلة مقدر تقول
اكرم زيدا انه فاضل ولا تكرم عمرا انه جاهل كانه قيل لم اكرمه او لم اكرمه فقيل انه فاضل او انه جاهل فاغتفروا هذا اللبس من الفتح والكسر لكونه لا
يوقع في خلاف الغرض المطلوب ولا يلزم من ذلك اغتفاره حيث يكون موقعا في خلاف الغرض وقد يتقدم اى المفعول به على الفعل لقوته
في العمل وليس ذلك خاصا بالمفعول به بل المفاعيل كلها الا المفعول معه سواء في ذلك ولذلك عبر عنه في التسهيل بمنصوب الفعل
جوازا حيث لا موجب لتقدمه ولا مانع منه لافادة الحصر اى حصر فعل الفاعل في المفعول نحو زيدا ضربت اى لا غيره او وحده بحسب ما
يقتضيه المقام هذا قول الجمهور وكاد اهل البيان يطبقون عليه وخالف في ذلك ابن الحاجب في شرح المفصل الاختصاص الذى يتوهمه كثير
من الناس وهم واستدل على ذلك بقوله تعالى فاعبد الله مخلصا له الدين ثم قال بل الله فاعبد ورد هذا الاستدلال بان مخلصا له الدين
اغنى عن اداة الحصر في الاية الاولى ولو لم يكن فما المانع من ذكر المحصور في محل بغير صيغة الحصر كما قال تعالى واعبدوا ربكم وقال امر الا تعبدوا
الا اياه بل قوله تعالى بل الله فاعبد من اقوى ادلة الاختصاص فان قبلها لئن اشركت ليحبطن عملك ولو لم يكن للاختصاص وكان معناها
اعبد الله لما حصل الاضراب الذى هو معنى بل واعترض ابو حيان على مدعى الاختصاص بنحو افغير الله تامروني اعبد واجيب بانه لما كان من
اشرك بالله غيره كانه لم يعبد الله كان امرهم بالشرك كانه امر بتخصيص غير الله بالعبادة ورد صاحب الفلك الدائر الاختصاص بقوله تعالى كلا هدينا
ونوحا هدينا من قبل وهو من اقوى ما رد به واجيب بانه لا يدعى فيه اللزوم بل الغلبة وقد يخرج الشى عن الغالب قال الشيخ بهاء الدين السبكي
وقد اجتمع الاختصاص وعدمه في اية واحدة وهى اغير الله تدعون ان كنتم صادقين بل اياه تدعون فان التقديم في الاولى قطعا ليس للاختصاص
وفي اياه قطعا للاختصاص انتهى وعلى قول الجمهور فشرطه ان لا يكون التقديم مستحقا تنبيه المشهور ان الحصر والاختصاص مترادفان
واختار تقي الدين السبكي التفرقة بينهما فقال اشتهر كلام الناس في ان تقديم المعمول يفيد الاختصاص وقد يفهم كثير من الناس من الاختصاص
الحصر وليس كذلك وانما الاختصاص شي والحصر شي اخر والفضلاء لم يذكروا في ذلك لفظة الحصر وانما عبروا بالاختصاص والفرق
بينهما ان الحصر نفي غير المذكور واثبات المذكور والاختصاص قصد الخاص من جهة خصوصه من غير تعرض لنفي غيره انتهى وقوله ان
الفضلاء يذكرون في ذلك لفظ الحصر ممنوع فقد ذكرها غير واحد وهذه مسئلة بيانية تطفلنا بها تبعا للمصنف والا فالتقديم والتاخير
اللذان يلزم النحوي النظر فيهما هما ما اقتضته صناعته من الجواز والوجوب فقط لا ذكر فوائدهما ووجوبا في مسئلتين اشار الى الاولى
للزوم الصدر اى صدر الكلام وذلك اذا تضمن معنى الاستفهام نحو من ضربت او الشرط نحو ايا ما تدعوا او اضيف الى ما تضمن
معنى احدهما نحو غلام ايهم ضربت وغلام من تضرب اضرب الثانية ان يقع عامله بعد فاء الجزاء في جواب اما وليس للعامل منصوب غيره

معنه

الثاني مما يرد منصوبا الا غير المفعول المطلق وهو مصدر يؤكد عامله او المبين لنوعه او عدده نحو ضربت ضربا

مقدم عليها نحو فاما اليتيم فلا تقهر وقد يتقدم اما نحو وربك فكبر بخلاف اما اليوم فاضرب زيدا تنبيهان الاول منع الكوفيون تقديم المفعول
في نحو زيدا غلامه ضربت لانه متاخر في التقدير من وجوه احدها بالنظر الى غلامه لانه من تمام جزءه والثاني بالنظر الى ضرب لانه عامله والثالث
بالنظر الى مفعول ضرب لانه معموله فبقي الضمير المتصل بغلامه كانه لا مفسر له قبله بخلاف قوله تعالى واذ ابتلى ابرهيم ربه لان المنصوب متاخر من
جهة المفعولية فقط بخلاف زيدا ضرب غلامه لانه متاخر من جهة المعمولية والمفعولية ومنعوا ايضا غلامه او غلام اخيه ضرب زيد وما
اراد اخذ زيد على ان في او ضمير زيد لان المفسر فيهما هو الفاعل ولا يجوز ان تقدره قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل
فكيف يقدر ما هو متقدم لفظا وليس بمقدم تقديرا بخلاف ضرب غلامه زيد فان مرتبة المفسر قبل الضمير ويجوز تقديمه عليه ومنعوا ما
طعامك اكل الا زيد لانك حذفت الفاعل الذى هو الاصل والعمدة واعتنيت بالمفعول الذى هو الفضلة وذلك بان قدمته على الفعل
واجاز ذلك البصريون في المسائل الخمس قال الرضي وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظي في الاول ولان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا
لم يجز تقديم المفسر وحده اى الفاعل اخرناه اتصل به ضمير المفسر فنقول ان تقدير غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه فغلامه واقع في
التقدير بعد زيد الواقع بعد عامله ولان المستثنى قد سد في الاخيرة مسد الفاعل ولورود السماع بما منعوه فنظير الاولى قوله
كعبا اخوه نهى وانقاد منتهيا ولو ابى باء بالتخليد في سقر ونظير الثانية قوله وايه بالف الذى الف الحمد ويشقى تبعيه المغرور
ونظير الثالثة قوله شربوها ولا خراولها ركبت عزا بحدج جملا ونظير الرابعة قوله ماشاء انشاء ربي والذى هو لم يشا فلست
تراه ناشيا ابدا ونظير الخامسة قوله ما المرء ينفع الا ربه فعلا م يتهم العبد الله امال وعزا بالعين المهملة وسكون النون ثم زاي معجمة
في البيت الثالث اسم امراة من طسم سبيت فحملوها في هودج والطفوها بالقول والفعل فقالت هذا شر يومي اى حين صرت اكرم
للسباء وشر منصوب على الظرفية بركبت اى ركبت في شر يوميها والحدج بكسر الحاء المهملة وسكون الدال المهملة ثم جيم مركب للنساء
كالمحفة فان قلت المقدم في المسئلة مفعول به وهذا ظرف زمان فهما مفترقان قلت المسئلة مفروض في اعم من المفعول به لان التقديم
ليس مختصا به كما تقدم الثاني الناصب للمفعول به اما فعل متعد نحو وورث سليمان داود او اسم فاعل نحو ان الله بالغ امره او اسم
مفعول نحو زيد معطى غلامه درهما او اسم فعل نحو عليكم انفسكم او مصدر نحو ولولا دفع الله الناس واما اسم تفضيل فلا
المفعول به وان كان متعديا وكذا الصفة المشبهة لانها لا تشتق الا من لازم والاصل كون الناصب مذكورا كما في هذه الامثلة وقد يضمر
جوازا اذا دل عليه دليل مقالي او حالي فالاول كقوله تعالى قالوا خيرا اى انزل ربنا خيرا بدليل ماذا انزل ربكم والثاني نحو قولك
لمتاهب لسفر مكة باضمار تريد او وجوبا وذلك فيما نصب على الاشتغال نحو زيدا اضربته او على النداء نحو يا عبد الله وسياتي الكلام
عليهما او على الاختصاص نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف باضمار اخص او على التحذير باياك نحو اياك والاسد اى اياك باعد واحذر
الاسد او بغيرها بشرط عطف او تكرار نحو راسك والسيف اى باعد واحذر الاسد او على الاغراء بشرط احدهما نحو المروة والنجدة
وقوله اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجاء بغير سلاح باضمار الزم الثاني مما يرد منصوبا الا غير المفعول المطلق سمي بذلك
لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه لغة من غير تقييد ومن ثم قدمه الزمخشري وابن الحاجب على المفعول به بخلاف بقية المفاعيل فلا
يقع فيها المفعول به او له او فيه او معه واما اصطلاحا فيصح الاطلاق على كل واحد من الخمسة وهو ما قرن بفعل لفائدة ولم يسند اليه
ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا فان قلت هذا منتقض بمفعول ما لم يسم فاعله فانه مفعول ولم يشمله التعريف قلت اجيب بان
الاطلاق للمفعول عليه باعتبار انه كان في الاصل مفعولا لا اصطلاحيا قال ابن هشام وهذه التسمية للبصريين واما غيرهم فلا
يسمي بالمفعول الا المفعول به خاصة وتقول في غيره مشبه بالمفعول وهو مصدر يؤكد عامله الناصب له وان لم يكن مشتقا منه ويؤكده
له باعتبار وحدة المفهوم منه مطابقة ان كان مصدرا وتضمنا ان كان غيره ويسمى هذا النوع مبهما او المبين لنوعه او عدده اى نوع
عامله او عدده وذلك باعتبار الحدث المفهوم منه على حد ما تقرر ويسمى كل من هذين النوعين مختصا وموقتا ويدخل في قوله عدد الواحد
لانه عدد باجماع وخرج بقوله يؤكد عامله الى المصدر في نحو قمت اجلالا لك وكرهت ضربك لانتفاء التوكيد وبيان العدد ونحو الفجور
الثاني في كرهت الفجور الفجور فانه وان كان مؤكدا لكن لا لعامله ولا يرد على الحد المفعول به في نحو كرهت كراهتي لان المراد بكون المصدر
مؤكدا لعامله او مبينا لنوعه او عدده كونه كذلك بحسب دلالة اللفظ كما نبه عليه ابن الحاجب في نكتة له وكراهتي على تقدير كونه مفعولا به
ليس بهذه المثابة نعم يرد عليه الخبر في نحو ضربك ضربتان وضربك ضرب اليم فانه مبين للعدد في الاول وللنوع في الثاني لوصفه باليم
فهو المنقوض به وكذا الحال الموكدة لعاملها اذا كانت مصدرا فلو قال وليس خبرا ولا حالا كما فعله ابن هشام في الاوضح لسلم من ذلك
تنبيه قيل يرد على هذا الحد نحو خلق الله السموات فان السموات مفعول مطلق على الصواب وليس بمصدر انتهى وقد يمنع الورود باحتمال دخولها

المفعول المطلق

الثاني

نحو ضربت ضربًا او ضرب الامير وضربتين مفرد دائما والمؤكد وفي النوعي خلاف

الى ما عليه الجمهور من انها مفعول به لا مفعول مطلق والقائل بانها مفعول مطلق جماعة من الائمة منهم الشيخ عبد القاهر الجرجاني وفخر الدين الرازي وجار الله الزمخشري وابو عمرو بن الحاجب وجمال الدين بن هشام قالوا لان المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا كضربت زيدًا فزيدا كان موجودا قبل الضرب وانت فعلت به الضرب والمفعول المطلق ما كان فعل الفاعل فيه هو فعل ايجاده كالسموات في خلق السموات فانها لم تكن موجودة بل عدما محضا والله اوجدها وخلصها من العدم فكانت مفعولا مطلقا لا مفعولا به قال ابن هشام والذي غر اكثر النحويين في هذه المسئلة انهم يمثلون المفعول المطلق بافعال العباد وهم انما يجري على ايديهم انشاء الافعال لا الذوات فتوهموا ان المفعول المطلق لا يكون الا حدثا ولو مثلوا بافعال الله لظهر لهم انه لا يختص بذلك لان الله تعالى موجد للافعال والذوات جميعا قال وكذا البحث في انشأت كتابا وعملت خيرا انتهى واجاب الجمهور بان المفعول به بالنسبة الى فعل غير الايجاد يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه الوجود بل يقتضي ان لا يكون موجودا والا لزم تحصيل الحاصل واما التزام كونه موجودا قبل الفعل على كل حال فدعوى لا دليل عليها نحو ضربت ضربا مثال المفعول المطلق المؤكد لعامله ومثله نحو قعدت جلوسا والله انبتكم من الارض نباتا وهل العامل فيهما الفعل المذكور او مقدر بمعناه ولفظه قولان الاول قضية كلام سيبويه على ما قيل كما في التسهيل وهو مذهب المازني والمبرد والسيرافي ومرتضى الرضي عليه من الله الرضا ونسبه ابن يعيش الى الاكثرين لانه لما كان في معنا وصل اليه كما وصل الى ما هو من لفظه والاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجاة اليه والثاني هو مذهب الجمهور كما قال ابن عقيل لان الكثير كون المصدر من لفظ الفعل وكونه بغير لفظه قليل فحمل القليل على الكثير او ضربت ضرب الامير مثال للمفعول المطلق المبين لنوعه وهو عطف على ضربت ضربا بتقدير او ضربت ضرب الامير ليكون عطف مثال على مثال لا على ضربا فافهم والاصل ضربا مثل ضرب الامير فحذف الموصوف ثم المضاف ومثله ضربته ضربا شديدا او ضربته الضرب اي الضرب المعهود فلو اردت بالضرب الجنس كان من مثل المؤكد على ما ذكره بعض المتاخرين او ضربت ضربتين مثال للمفعول المطلق المبين لعدده ومثله دككنا دكة واحدة وضربته ضربات وقد ينوب عن المصدر غيره من صفته نحو اشتمل الصماء او ضميره نحو عبد الله اظنه جالسا بنصب عبد الله او اشارة اليه كضربته ذلك الضرب ولا يشترط كونها متبعة بالمصدر وقول ابن مالك باشتراطه مردود بقول العرب ظننت ذلك يشيرون به الى الظن او مرادف له نحو شنئته بغضا واحببته مقة او مشارك له في مادته وهو ثلثة اسم مصدر نحو اغتسل غسلا او اسم عين نحو والله انبتكم من الارض نباتا ومصدر لفعل اخر نحو وتبتل اليه تبتيلا الاصل اغتسالا وانباتا وتبتلا او دال على نوع منه كقعد القرفصاء ورجع القهقرى والاصل قعد القعود القرفصاء ورجع الرجوع القهقرى او دال على عدده كضربته عشر ضربات فاجلدوهم ثمانين جلدة او على الته كضربته سوطا وسوطين واسواطا والاصل ضربته ضربة بسوط وضربتين بسوط وضربات بسوط او كل نحو فلا تميلوا كل الميل او بعض نحو ولو تقول علينا بعض الاقاويل او ما الاستفهامية نحو ما تضرب زيدا اي اي ضرب تضرب زيدا او ما الشرطية ما شئت فقم اي اي قوم شئت والمصدر المؤكد لعامله لا يثنى ولا يجمع بل هو مفرد دائما باتفاق قال الرضي اذ المراد بالتاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا الماهية من حيث هي والقصد الى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى كثرتها فتنافيا انتهى واما العددي فيثنى ويجمع باتفاق لان العدد قد يكون اثنين فصاعدا وفي المصدر النوعي خلاف بين النحويين فمنهم من ذهب الى جواز تثنيته وجمعه قياسا لحصول ما يكون معه التثنية والجمع اذ النوع المتميز اذا انضم اليه نوع اخر ثبت الامر الذي يكون به التثنية واذا انضم اليه نوعان فصاعدا حصل ما يكون به الجمع فيجوز ان تقول قمت قيامي زيد وعمرو وقلت قولا كثيرة ومنهم من منع في غير المسموع وهو ظاهر مذهب سيبويه واختيار الشلوبين والاول هو الاشهر تنبيه عامل المفعول المطلق اما مصدر نحو سيرك السير الحثيث متعب وما اشتق منه من فعل نحو وكلم الله موسى تكليما او وصف نحو والصافات صفا او اسم مفعول نحو الخبز ماكول اكلا وشرط الفعل التصرف والتمام وعدم الالغاء ولا يقع ما احسن زيدا احسنا ولا احسن بزيد احسانا خلافا للجرمي لعدم التصرف فيهما فكانا كجامد لا مصدر له ولا يقع كان زيد قائما كونا على خلاف فيه ولا زيد قائم ظننت ظنا جزم به في التصريح وشرط الوصف ان يكون دالا على الحدث فلا يجوز زيد حسن وجهه حسنا ولا اقوم منك قياما واما قوله اما الملوك فانت اليوم الامهم لوما وابيضهم سربال طباخ فلوما منصوب بمحذوف قال صاحب البديع ولا ينتصب بغير الثلثة لا تقول نزال نزولا ولا صه سكوتا وزعم تغلب في نحو انت الرجل علما ان علما مفعول مطلق منصوب بالرجل على تاويله بالعالم قال ابو حيان وغيره هو تميز محول عن الفاعل تاويل الرجل بالكامل اي انت الكامل علمه وليس مفعولا مطلقا ثم هو اعني المفعول المطلق يجوز حذف عامله لدليل قالي او حالي كقولك للقادم او لمن قال ما قدمت عليه خير مقدم اي قدمت ومنعه ابن مالك في عامل المؤكدة قال لانه انما جيء به لتقويته وتقرير معناه والحذف منافيهما ورده ابنه بانه قد

ويجب حذف عامله سماعا في نحو سقيا ورعيا وقياسا في نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء وله علي الف اعترافا

جوازا في نحو ما انت الا سيرا وجوبا في نحو سيرا سيرا وفي سقيا ورعيا وتعقبه ابن عقيل بان ما ذكره ليس من التاكيد في شيء لان المصدر فيه نائب مناب العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض منه بدليل امتناع الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد انتهى قال ابن هشام في بعض حواشيه على الخلاصة والحق ان المصدر النائب عن عامله من قسم المصدر المؤكد ويجب حذف عامله اي المفعول المطلق سماعا ولا يقاس عليه لانه لا ضابط له يعرف به ودلك في مصادر كثرت في استعمالهم فخففوها بحذف افعالها ولم تسمع افعالها معها مع كثرتها واحتياجهم اليها فدل على وجوب حذفها فنصبها ايدل على عاملها وجعل المصدر عوضا منها من حيث انه بمعناها فهي في المعنى معللة بالكثرة الا انه لما لم يقدر على ضابط يعرف به ما كثر مما لم يكثر احتيج الى السماع فلذلك اسند الحذف اليه نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وجدعا اي جدعك الله جدعا قال الرضي ره ان هذه المصادر وامثالها ان لم يات بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدعك الله جدعا وشكرت الله شكرا وفي نهج البلاغة في الخطبة البكائية نحمده على عظيم احسانه ونير برهانه ونوامي فضله وامتنانه حمدا يكون لحقه قضاء ولشكره اداء واما ما بين بالاضافة او بحرف الجر فاعله نحو كتاب الله وصبغة الله ونحو سبحانه وبعدا او مفعوله نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ونحو شكرا له وعجبا منك ولم يكن من قبيل النوع نحو مكروا مكرهم وسعى لها سعيها فيجب حذف العامل في جميع هذه قياسا اذ قد عرفت له ضابطا كليا كما ذكرنا وقال انما وجب حذفه مع هذه الضابط لانه حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل واستحسن حذف الفعل في بعض المواضع اما لابانة القصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد اي الفعل كما في نحو حمدا لك وشكرا لك وعجبا منك ومعاذ الله وسبحان الله واما التقدم ما يدل عليه نحو كتاب الله وصبغة الله او لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بسرعة كلبيك فيبقى المصدر مبهما لا يدري ما تعلق به من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر ليختص به فلما تبين بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر قبح اظهار الفعل بل لم يجز فلا يقال كتب كتاب الله ووعد وعد الله واسبح سبحان الله واحمد حمدا لك انتهى ملخصا وصرح بعضهم بانه اذا قلنا سقاك الله سقيا وحمدت الله حمدا مع التلفظ يكون خبرا لا انشاء واذا كان انشاء كان المصدر والفعل متعاقبين بدلا انهما لا يجتمعان ولكن ان اتيت بالمصدر تركت الفعل وجوبا وان اتيت بالفعل لم يجز ان تذكر المصدر انتهى وليس بشيء دما وقع في الخطبة المذكورة من كلام امير المؤمنين عليه السلام ليس مراد به الخبر وهو من الفصاحة بحيث لا يخفى تنبيه من جملة المصادر المذكورة مصادر لم توضع افعالها كما فقدت ولها عامل من معناها على حد قعدت جلوسا وهي ثلثة انواع احدها ما يستعمل مفردا فقط نحو افة وتفة لك اي قذرا وافة وسحق الاذن والنف وسحق الاظفار بعد فر اي نتنا وبهرا اي تعسا اما بهر بمعنى غلبة فله فعل مستعمل حكى ابن الاعرابي في الدعاء على القوم بهرهم الله عليهم الثاني ما يستعمل مضافا فقط نحو بله زيد بالاضافة الى المفعول اي تركه ويستعمل اسم فعل فتقول بله زيدا بالنصب اي دع زيدا واسما مرادفا لكيف فتقول بله زيد بالرفع اي كيف زيد الثالث ما يستعمل مفردا تارة ومضافا اخرى نحو ويحا لزيد وويحه وويلا له وويله اي حزنا له وحزنه وكيفية التقدير ظاهر من التفسير وقيل يقيد لويح رحم لانها كلمة ترحم ولويل عذب لانها كلمة عذاب ويجب حذفه قياسا فيما علم له من استقراء كلامهم ضابط كلي يدل على حذف الفعل معه لزوما لما فيه من القرينة الدالة على خصوص الفعل ووقوع ما يسد مسده ويجري عليه ما لم يسمع وذلك في مواضع منها ما وقع تفصيلا لعاقبة مضمون جملة متقدمة طلبية كانت نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اي تمنون منا او تفدون فداء فجملة قوله فشدوا الوثاق متضمنة لشد الوثاق وعاقبته اما قتل واما استرقاق او من او فداء فنفصل هذا المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء او خبرية كقولك زيد يكتب فقراءة بعد او بيعا وعمرو يشتري فلما بيعا واما اكلا ومنه قوله لاجهدن فاما درءا واقعة تخشى واما وقوع السؤل والامل فدرء ووقوع تفصيل لعاقبة الجهد اي اما ادرء واما ابلغ وانما وجب الحذف في هذه الصورة لوجود القرينة وهي نصب المفعول المطلق لاشعارها بالعامل المحذوف وسد الجملة المتقدمة مسده لمناسبتها له من جهة انه تفصيل لعاقبة مضمونها بخلاف ما لو وقع غير تفصيل كمننت منا او تفصيلا لا لعاقبة مضمون جملة كزيد ليسافر سفرا قريبا او بعيدا ومنها ما وقع مؤكدا لنفسه او لغيره فالاول هو الواقع بعد جملة هي نص في معناه لا يحتمل من المصادر غيره نحو له علي الف اعترافا فجملة له علي الف نص في الاعتراف لا يتطرق عليه احتمال غيره فالمصدر الظاهر بعدها وهو اعترافا في كل الاعتراف الذي تضمنته الجملة كما ان المصدر مؤكد لنفسه في نحو ضربت ضربا الا ان المؤكد هيهنا مضمون المفرد اي الفعل من دون ... لان الفعل وحده دال بطريق النص على الحدث واما في مسئلتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئيها لا يقال مضمون الجملة الا من ثبوت ... عليه ومفهوم الاعتراف مطلق لانا نقول هذا المطلق مندرج في ذلك المقيد فهو ايضا مضمون الجملة

نحو زيد قائم حقا وما انت الا سيرا وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا ومررت به فاذا له صوت صوت حمار ولبيك وسعديك

وسمى موكدا لنفسه لانه بمنزلة تكرار ما قبله فكان الذى قبله نفسه وقد يجوز فيه الرفع خبر المبتدأ محذوف اى هذا الكلام اعتراف والثانى هو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره فتصير به نصا نحو زيد قائم حقا فجملة زيد قائم قبل دخول المصدر كانت محتملة لان يكون مضمونا ثابتا بحسب الواقع فيكون حقا ولا يكون مضمونها غير ثابت فى الواقع فيكون غير حق فلما جاءت مصدر المذكور وصارت به نصا فى الحقيقة وسمى موكدا لغيره لانه يجعل ما قبله نصا بعد ان كان محتملا فهو مؤثر والموكد متأثر والمؤثر غير المتأثر وانما وجب الحذف فى هاتين الصورتين لوجود القرينة وهو نصب المصدر فيهما الاشعار بالمحذوف وسد الجملتين فيهما مسده والمناسبة ظاهرة تنبيه الاصح كما فى التسهيل منع تقديم هذين المصدرين فلا يقال اعترافا له على الف ولا حقا زيد قائم لان العامل فيهما فعل مقدر يفسره مضمون الجملة اى اعترفت بذلك اعترافا واحق حقا ولا يتاتى ذلك الا بعد تمام الجملة قال الرضا وانا لا ارى باسا بارتكاب كون الجملتين بانفسهما عاملتين فى المصدرين لافادتهما معنى الفعل فلا يتقدم المصدران لضعف العامل ولا يكونان اذا من هذا الباب ومنها ما وقع محصورا فيه بالا او بانما او مكررا بعد اسم لا يصلح خبرا عنه فالاول نحو ما انت الا سيرا وانما انت سيرا والثانى نحو زيد سيرا سيرا والتقدير ما انت الا تسير سيرا وانما انت تسير سيرا وزيد يسير سيرا وقد يجئ ذلك معرفا نحو ما انت الا سير البريد وزيد السير السير فالاسم الذى جاء بعده المصدر فى هذه الامثلة اسم عين والمصدر لا يصلح ان يكون خبرا عنه فوجب الحذف فى ذلك كله للقرينة التى هى نصب المصدر ولاشعاره بالمحذوف وكلامه مع عدم صلاحيته للخبرية لو وقع وقيام الا وانما فى الاول وطرفى التكرير فى الثانى مقام المحذوف وشهادة ان الاول او انما لم يكن ثم داع الى التكرير فى الا فامت وانما فامت الا وانما مقامه لما فى الحصر من التاكيد القائم مقام التكرير فمن لم يكن المصدر محصورا ولا مكررا لم يجب الحذف نحو انت تسير سيرا وان شئت حذفت قلت انت سيرا ولو كان العامل خبرا عن اسم معنى لم يحتج الى اضمار فعل بل يتعين رفع المصدر على الخبرية نحو انما سيرك سير البريد بخلاف كونه خبرا عن اسم عين كما تقدم وعلل الرضى وجوب الحذف فى هذه الصورة بان المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشئ بدوام حصول الفعل منه ولزومه ووضع الفعل على الحدوث والتجدد وان كان المضارع يستعمل فى بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك الله يقبض ويبسط وذلك ايضا المشابهة لاسم الفاعل الذى لا دلالة فيه وضعا على الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل المشابه فصار العامل لازم الحذف وقد وقع له فى باب المبتدأ ما ينافى هذا وذلك انه قال الاصل فى سلام عليك سلمت سلاما عليك سلم الله سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقى المصدر منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل يدل على الحدوث هذا هو الحق والاول غير مرضى ومنها ما وقع على انحاء التشبيه بعد جملة مشتملة على الاسم بمعناه وصاحبه نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار فصوت حمار وقع على التشبيه بعد جملة هى قوله فاذا له صوت وهى مشتملة على الاسم الذى بمعنى المصدر وهى صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور فى له والجمهور على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملة السابقة وبين المصدر دل عليه الجملة المتقدمة ولانه نائب مغنية عنه فلهذا وجب حذفه والاصل له صوت يصوت صوت حمار اى تصويت حمار واقيم مقام المصدر وكما فى انبت نباتا وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب بقوله له صوت لا بفعل مقدر ويجب الرفع فى نحو قوله علم علم الفقهاء لان العلم ليس علاجيا اذ العلاجى ما كان من افعال الجوارح وفى نحو صوته صوت حمار لعدم تقدم الجملة وفى نحو فاذا فى الدار صوت صوت حمار ونحو عليه نوح نوح حمام لعدم تقدم صاحبه فيهما ويجوز النصب فيها على الحال من الضمير والمستوفى الشروط ان كان نكرة جاز فيه الرفع على البدلية والصفة وان يكون خبر المحذوف وان كان معرفة امتنعت الصفة الا فى الضرورة واجازها الخليل على تقدير مثل وهل الرفع والنصب متكافئان ولا خلاف فذهب ابن خروف الى ان الرفع مرجوح لان الثانى ليس هو الاول والنصب سالم من هذا المجاز وابن عصفور الى انهما متكافئان لان فى النصب التقدير والاصل عدمه ومنها ما وقع شئ دال على التكثير والتكرير نحو لبيك وهو مثنى مصدر لب بالمكان اذا اقام به وجوز ان يكون مصدر الب بمعنى لب فيكون محذوف الزوائد والوجه الاول لان الاصل عدم الحذف فالاصل الب لك لبين اى اقيم على طاعتك اقامة كثيرة امتثالا متكررا وليس المراد خصوص الاثنين وجعلت التثنية دالة على التكثير لانها اول تضعيف للعدد وزعم يونس ان لبيك مفرد كلديك والاصل لبب كجعفر قلبت الباء الاخيرة ياء لثقل التضعيف ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم صارت ياء بالاضافة الى الضمير كلديك وعليك وسعديك وهى تابعة للبيك اى اسعد لك اسعادين ولا تستعمل بدونها وتستعمل لبيك بدونها ومثل ذلك دواليك اى تداول الامر دوالين وحنانيك اى تحنن تحننين وهذاذيك اى اسرع اسراعين وهجاجيك اى كف كفين وعامل هذين وعامل لبيك من معناها وعامل البواقى من لفظها وانما وجب الحذف فى ذلك لوجود القرينة وهى النصب المشعر بالحذف وقيام التكرير مقام المحذوف كذا قيل ودفع بان التكرير لا يصلح لذلك لكونه

الثالث المفعول له وهو المنصوب بفعل فعل لتحصيله او لحصوله نحو ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا ويشترط كونه مصدرا متحد العامل له وقتا وفاعلا

ام معنويا فلا ينوب عن اللفظ المحذوف ثم يرد نحو فارجع البصر كرتين لانه مصدر مثنى فيه معنى التكرير ولم يجب حذف عامله قال الرضى ليس وقوع المصدر مثنى من الضوابط التى يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير نحو ارجع البصر كرتين اى رجعا كثيرا مكررا او كان لغير التكرير نحو ضربته ضربتين اى مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف فى هذا وامثاله اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قبل انتهى وجميع هذه المصادر لا يتصرف ولا يستعمل لها افعال واما التى يليها فهو مشتق من لبيك نحو سبحل من سبحان الله وبسمل من بسم الله تتمة ومما يجب حذف العامل فيه قياسا ما كان توبيخا سواء كان مع استفهام او لا كقوله ارضى وذوبان الخطوب تنوشنى وامكرا وانت فى الحديد وقوله خمولا واهمالا وغيرك مولع بتثبيت اسباب السيادة والمجد قال الدماميني ولا مانع من ان تبقى همزة التوبيخ هنا محذوفة كما تحذف همزة الاستفهام الحقيقى انتهى قلت نعم لا مانع ولكن المراد من عدم الاستفهام عدمه لفظا فقط وانما وجب الحذف فيه لقيام القرينة وهى النصب وسد الحال التى هى سبب التوبيخ مسد المحذوف الثالث مما يرد منصوبا الا غير المفعول له ويقال له المفعول لاجله والمفعول من اجله وهو الاسم المنصوب بفعل اصطلاحى او شبهه من مصدر او وصف كما سياتى فعل ذلك الفعل مرادا به اللغوى اى الحدث على طريقة الاستخدام لتحصيله اى لتحصيل المفعول له او حصوله اى وجوده فقوله المنصوب كالجنس يشمل جميع المنصوبات وما بعده مخرج لما عدا المحدود فالاول وهو ما فعل الفاعل لتحصيله فان قيل التاديب عين الضرب فكيف يحصل به قيل انه يحصل بما تضمنه التاديب وهو التادب وانما نصب التاديب لتضمنه التادب قال بعض المحققين ويكفى به امتناع ضربته تاديبا كما صرح به الرضى ناقلا عن النحاة فالجواب منع ان التاديب عين الضرب بل هو احداث التادب والضرب سبب الاحداث ووسيلته انتهى والثانى وهو ما فعل الفعل لحصوله نحو قعدت عن الحرب جبنا فجبنا مفعول له منصوب بقعدت وفعل الفعل وهو القعود لحصوله فالمفعول له هو السبب الحامل للفاعل على الفعل سواء كان علة غائية للفعل متاخرة عنه فى الوجود كالتاديب للضرب او علة مؤثرة له موجودة قبله كالجبن للقعود والاول يكون علة للفعل بحسب الوجود الذهنى ومعلولا له بحسب الوجود الخارجى والثانى يكون علة له بحسب الوجود الخارجى اما بحسب الوجود الذهنى فلا تاثير له فبين التاديب والضرب مرابطة ذهنا وخارجا وبين الجبن والقعود مرابطة خارجية فقط تنبيه قيل فى الحد المذكور نظر لان النصب حكم والحكم فرع التصور والتصور موقوف على الحد الماخوذ فيه الحكم المذكور واجيب بمنع تسليم ان تصور النصب الذى هو الحكم فرع تصور المحدود لان النصب لا ينحصر فيه فلا يتصور ولا يتوقف فهمه على تصور المحدود ليكون موقوفا على الحد نعم نصب المحدود يتوقف تصوره على تصور المحدود الا ان الماخوذ فى التعريف ليس نصب المحدود بل مطلق النصب ولو سلم فيكفى فى الحكم التصور بوجه آخر غير الحد فليتامل ثم لا يخفى ما فى هذا الحد ايضا من ارتكاب الاستخدام المنافى للحد فى الايضاح والتبيين فقد قيل لا ينبغى ان يخرج فى الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور منها فيها ويشترط فى نصبه عند الجمهور كونه مصدرا لانه علة للفعل والعلل انما تكون بالمصادر لا بالذوات وزعم يونس ان قوما من العرب يقولون اما العبيد فذو عبيد بنصب العبيد الاول لكونه مفعولا له والمعنى مهما يذكر لاجل العبيد فزيد ذو عبيد لا غير فالعبيد علة للذكر وقبح ذلك سيبويه وتاوله على الحال كما فى الجماء الغفير وانما اجازه على ضعفه اذا لم يرد به عبيدا باعيانهم قال فلو قلت اما البصرة فلا بصرة لك واما الحرث فلا حرث لك لم يجز لاختصاصهما واوله الزجاج على تقدير اما تملك العبيد اى مهما يذكر متخصص من اجله تملك العبيد فذو عبيد وهذا كله مراعاة للمصدر وجعله بعضهم مفعولا به اى مهما يذكر العبيد متحدا بعامله وقتا بان يكون وقوع الحدث فى بعض زمان المصدر كجئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لك وهذا الشرط اشترطه الاعلم وجماعة من المتاخرين ولم يشترطه سيبويه ولا احد من المتقدمين وفاعلا بان يكون فاعله وفاعل عامله واحدا كقوله تعالى يجعلون اصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت فالحذر مفعول له وفاعله وفاعل الجعل واحد وهم الكفار وهذا الشرط راى المتاخرين ولم يشترطه سيبويه ولا احد من المتقدمين ايضا كما قاله فى الهمع وهو مرتضى الرضى قال وهو الذى يقوى فى ظنى وان كان الاغلب التشارك وعليه فيكون انتصاب خوفا وطمعا فى قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا على المفعول له من غير حاجة الى تكلف تقدير ارادة خوفكم وطمعكم او الى جعل الخوف والطمع بمعنى الاخافة والاطماع او جعل انتصابهما على الحالية لا على المفعول له واستدل الرضى على عدم اشتراط ذلك بقول امير المومنين على ع فى نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمتحقق للسخطة ابليس والمعطى للنظرة هو الله تعالى ومشترط الاتحاد يتاول هذا ايضا كما اول الآية وحاصل ما ذكره المص من الشروط ثلاثة كونه مصدرا واتحاد زمانه وزمان عامله واتحاد فاعلهما وزاد بعضهم رابعا وهو ان يكون مصدرا قلبيا كالرغبة فى نحو جئتك رغبة فى اكرامك فلا يجوز جئتك قراءة للعلم لان القراءة من افعال اللسان قال الشاطبى وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان افعال الجوارح

نحو ضربته تاديبا فتاديبا مفعول له لانه منصوب بفعل وهو ضربت
وعلة الفعل اى الضرب وهو السبب ...

الثالث المفعول له

ومن ثم جئ باللام في نحو والارض وضعها للانام وتهيأت للسفر غدا وجئتك لمحبتك اياي الرابع المفعول معه وهو المذكور بعد واو المعية لمصاحبة معمول فعل

لا تجتمع في الزمان مع الفعل المعلل انتهى ولم يشترط ذلك الفارسي فاجاز جئتك ضرب زيد اى لتضرب زيدا وفاقد احد الشروط المذكورة يجر بحرف التعليل وهو اللام ونحوها مما يفهم معناها من من والباء وفي والكاف وكي وحتى وعلى ومن ثم اشارة الى المكان الاعتباري كما تقدم اى ومن اجل اعتبار الشروط المذكورة جئ باللام في قوله تعالى في نحو والارض وضعها للانام لفقد المصدرية فان الانام علة للوضع وليس مصدرا فلذلك جر باللام ومثله قوله ان امراة دخلت النار في هرة حبستها اى لاجل هرة وفي نحو تهيأت اليوم للسفر غدا لعدم اتحاد الوقت فان وقت التهيئة غير وقت السفر ومثله قوله تعالى كلما ارادوا ان يخرجوا منها من غم اى لاجل الغم وقوله فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة المتفضل وفي نحو جئتك لمحبتك اياي لفقد ان اتحاد الفاعل فان فاعل المجئ المتكلم وفاعل المحبة المخاطب ومثله قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات احلت لهم واذكروه كما هداكم ولتكبروا الله على ما هداكم اى لهدايته اياكم وقوله واني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر تنبيهات الاول الشروط المذكورة معتبرة لجواز النصب لا لوجوبه وتعينه حتى ان المستوفي لجميعها يجوز جره بحرف التعليل سواء كان مجردا من ال والاضافة ام مضافا ام محلى بال لكن الارجح في الاول النصب وفي الثالث الجر ويستويان في الثاني ونقل عن ابي موسى الجزولي منعه في الاول قال الشاوبين ولا اعرف له في ذلك سلفا الثاني ناصب المفعول له مفهم الحدث الذي نصب المفعول به المصاحب في الاصل حرف جر لانه جواب له والجواب ابدا بحسب السؤال فاذا قلت نمت فكان المخاطب قال مستفهما لم نمت فقلت اجلالا لك اصله لاجلالك الا انه اسقط اللام ونصب ولهذا تعاد اليه في مثل ابتغاء الثواب تصدقت له لان الضماير ترد الاشياء الى اصولها هذا مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين واكثر المتاخرين وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا انه مفعول مطلق ولذلك لم يترجموا له استغناء بباب المصدر عنه ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه واجب الاضمار ولسد المصدر مسده وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه لانه ملاق له في المعنى وان خالفه في الاشتقاق مثل قعدت جلوسا اذا عرفت هذا فكان على المصنف ان لا يعد المفعول له قسما براسه بل ان قال بمذهب جمهور البصريين وهو الصحيح كان عليه ادخاله في المنصوب بنزع الخافض كما سياتي وان قال بمذهب الزجاج والكوفيين كان عليه ادراجه تحت المفعول المطلق كما فعله الكوفيون الثالث صرح حده للمفعول له انه نحو قمت اجلالا لك ليس مفعولا له لانه ليس بمنصوب وقد اخذ في الحد المنصوب ولو لم ياخذه لما اقتضاه كلامه ايضا لانه عد المفعول له من نوع المنصوب لا غير فلا يكون هذا مفعولا له وهو راى القوم بل هو عندهم مفعول به بواسطة حرف الجر وذهب ابن الحاجب الى انه مفعول له ولا مشاحة في الاصطلاح الرابع مما يوجد منصوبا لا غير المفعول معه اى الذي فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقيل له معه نائب الفاعل اسند اليه المفعول كما اسند الى المجرور في المفعول به والمفعول له والمفعول فيه والضمير المجرور رده ابدا على ال واغنى عن نصبه اجوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى اللام وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب بعضهم في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب قيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان نائب الفاعل فيه ضمير راجع الى مصدره اى حيل الحيلولة لان بين للزوم الظرفية لا ينوب عن الفاعل فعلى هذا يكون معناه الذي فعل الفعل مصاحبا على ان يكون نائب الفاعل ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور عائد على الموصول كذا في الفوائد الضيائية وغيرها وقال بعض المحققين وظاهر ذلك كله باعتبار الاصل لان المفعول له في الاصطلاح اسم لهذا النوع كالحيوان الناطق علما للانسان وسماه سيبويه بهذا وبالمفعول به على ان الباء بمعنى مع وهو المذكور بعد واو المعية اى التي بمعنى مع لمصاحبة معمول فعل الظرف لغو متعلق بالمذكور اى الذي ذكر بعد الواو لاجل المصاحبة سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان الفعل ملفوظا به كالمثالين او معنويا نحو ما لك وزيدا اى ما تصنع فقوله المذكور بمنزلة الجنس وقوله بعد واو المعية مخرج لما ذكر بعد واو العطف نحو جاء زيد وعمرو وقوله لمصاحبة معمول فعل مخرج لنحو كل رجل وضيعته فلا يجوز نصب وضيعته خلافا للصيمري فانه وان كان مذكورا بعد واو المعية لكن لا لاجل مصاحبة معمول فعل قال الرضي ويعني بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد اى وقع سيرهما معا في قولك سرت انا وزيدا بالعطف مشاركة في السير لكن لا يلزم السيرين في وقت واحد انتهى واورد عليه في نحو سرت والطريق فانه من صور المفعول معه قطعا وليست الطريق مشاركة للمخاطب في السير المامور به وقد صرح به نجم الدين سعيد في شرح الحاجبية بان المراد بالمصاحبة هنا المصاحبة المطلقة سواء لم يكن ثم تشريك في الحكم نحو سرت والطريق او كان ثم تشريك في الحكم لكن لا يكون مقصودا بل القصد الى مطلق المصاحبة نحو جئت وزيدا انتهى والقول بالمشاركة هو اشتراط الاخفش ولم يشترطها غيره بل اعتبروا مطلق المصاحبة وهو الصحيح تنبيهات الاول قال بعض المحققين في نحو الحد المذكور ولعله لم يقل الاسم المذكور اختيارا لمذهب صدر الافاضل تلميذ الزمخشري من ان المفعول معه يجيء جملة كما في قولك

المنصوب

نحو سرت والطريق او كان ثم تشريك لم

ولا يتقدم على عامله نحو سرت وزيدا وما لك وزيدا وجئت انا وزيدا والعطف في الاولين قبيح

جاز زيد والشمس طالعة نقفا دايما عما ارتكبوه من التاويل في هذا المثال حيث ادعوا الحالية فان ابن جني قال جاء زيد طالعة الشمس عنده بمنزلة جملها كالحال المفردة السببية كمررت بالدار قائما سكانها وقال ابن عمرون هي بالواو لتعيين مبكيا او نحوه انتهى وسياتي في ذلك مزيد كلام انشاء الله تعالى الثاني اختلف في عامل مفعول معه على خمسة اقوال احدها ما ذهب اليه الجمهور من ان العامل ما تقدمه من فعل او ما فيه معنى الفعل وحروفه وهو المصدر كعرفت استواء الماء والخشبة واسم الفاعل كانا ساير والنيل واسم المفعول نحو الناقة متروكة وفصيلها ولا يضر فصل الواو بينهما كما لا انضر الا في الاستثناء الثاني ما ذهب اليه الزجاج من انه فعل محذوف بعد الواو فاذا قلت جاء البرد والطيالسة فكانك قلت جاء البرد ولابس الطيالسة ورد بان الاضمار خلاف الاصل الثالث ما ذهب اليه الكوفيون من انه الخلاف اى مخالفة الاول في اعرابه فيكون امرا معنويا ورد بان الاحالة على العامل المعنوي انما يضطر عند عدم اللفظي الرابع ما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر في جملة من انه نفس الواو ورد بانه لو كان كذلك لاتصل الضمير بها كما يتصل بسائر الحروف الناصبة مع انه لا يقال سرت وك الخامس ما ذهب اليه الاخفش من ان انتصابه على الظرفية وذلك لان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب على الظرفية والواو في الاصل حرف فلم يحتمل النصب اعطي ما بعده عارية اعرابه كما اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير كما قيل في له عندي عشرة الا واحدا ان الاصل غير واحد ثم انيب الا عن غير ونقل الاعراب لما بعدها ورد بانه لو كان كذلك لجاز النصب في كل رجل وضيعته مطردا وليس كذلك الثالث لا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره فلا يقال قام زيد واليوم عمرا وان جاز الفصل بالظرف بين الواو العاطفة ومعطوفها لان الواو هنا نزلت منزلة الجار والمجرور من الجار فمنعوا الفصل بينهما قاله في الهمع ولا يتقدم المفعول معه على عامله كما يتقدم سائر المفاعيل فلا يقال بزيد وعمرا مررت لان الواو في الاصل للعطف والمعطوف تابع فحقه التاخير واجازه الرضي قال وانا لا ارى منعا من تقديم المفعول معه على عامله اذا تاخر عن المصاحب لان ذلك مع واو العطف الذي هو الاصل جائز نحو زيدا وعمرا ضربت انتهى ولا يتقدم على المصاحب ايضا فلا يقال جرت وعمرا بزيد واجازه ابن جني محتجا بقوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعوي وقوله اكنيه حين انا ديه لاكرمه ولا القبه والسوءة اللقبا على رواية من نصب السوءة واللقب ارادوا لا القبه اللقب والسوءة اى مع السوءة لان من اللقب ما يكون لغير السوءة قال ابن مالك في شرح الكافية ولا حجة في البيتين لاحتمال جعل الواو فيهما عاطفة وقدمت هي ومعطوفها وذلك في الاول ظاهر واما الثاني فعلى ان يكون اصله ولا القبه اللقب واسوء السوءة ثم حذف ناصب السوءة كما حذف ناصب العيون من قوله وزججن الحواجب والعيونا ثم قدم العطف ومعمول الفعل المحذوف انتهى ولا يتقدم على العامل والمصاحب معا فلا يقال وعمرا مررت بزيد اجماعا ومثل المصنف المفعول معه فيما فيه العامل لفظيا بقوله نحو سرت وزيدا وما فيه العامل معنويا بقوله ما لك وزيدا اى ما تصنع وزيدا ومثله كيف انت وزيدا وقدره سيبويه بلفظ الكون في المثالين وقدره بالماضي مع ما وبالمضارع مع كيف فقال الاصل ما كنت وزيدا وكيف تكون وزيدا واختلف في تقديره ذلك هل هو مقصود له ام غير مقصود فزعم السيرافي انه غير مقصود وان عكس لجاز وزعم ابن ولاد انه لا يجوز الا ما قدره سيبويه قال وذلك ان ما دخلها معنى التحقير والانكار وليست سوالا عن مسئلة مجهولة ولو كانت لمجرد الاستفهام لجاز فيها الماضي والمضارع واختلف في كان المقدرة فنص السيرافي وغيره على انها تامة فعلى هذا يكون كيف في موضع نصب على الحال وابراء فلا تكون حالا وزعم بعضهم انها ناقصة مخرجة عن اصلها للسوال عن الحال والصحيح ان كان ناقصة وكيف وما في موضع نصب خبرها والتقدير على اى حال كنت او تكون مع زيد وهو مذهب ابن خروف قاله في التصريح تنبيه نحو هذا لك واياك ممنوع من جهة ان الكلام لم يذكر فيه فعل ولا عامل عمله واسم الاشارة وحرف الجر المتعلق بالاستقرار لا يعملان فيه فلا يتكلم به خلافا لابي علي قال ابن هشام واما قول سيبويه واما هذا لك واياك فقبيح لانك لم تذكر فعلا ولا حرفا فيه معنى فعل حتى يصير كانك قد تكلمت بالفعل ولا اما في معنا فقالوا ان مراده بالقبيح الممتنع انتهى قال ابن مالك وقد كثر في كلامه التعبير بالقبيح عن الامتناع قال الدماميني في شرح التسهيل وفيه نظر لو لم يقدر الناصب في ذلك فعلا محذوفا كما في ما لك وزيدا فان تلك جائزة باتفاق وهذه نظيرتها وجواز تلك على اعمال المقدر واجيب بان التقدير في ما لك وزيدا له داع وهو ان تقدم ما الاستفهام التي هي بالافعال اولى وتاخر الجار والمجرور ولا اقتضائه ما يتعلق به وجوبا بخلاف هذا لك واياك فانه ليس فيه الداعي واحد انتهى وجئت انا وزيدا هذا المثال من تتمة المثال الاول مما فيه الفعل لفظيا وانما ذكره تمهيدا للحكم الذي بعده وهو قوله والعطف في المثالين الاولين وهما سرت وزيدا وما لك وزيدا ونحوهما من كل جملة اسمية او فعلية بعدها واو بمعنى مع وقبل الواو ضمير متصل مرفوع او مجرور غير مؤكد بضمير منفصل او بفاصل ما قبيح اما في الاول فلان العطف على الضمير المرفوع المتصل لا يحسن الا بعد توكيده بضمير منفصل او بفاصل ما واما في الثاني فلان العطف على الضمير المجرور لا يجوز الا بعد اعادة الجار الا في الضرورة وهو مذهب البصريين وظاهر كلام المصنف في باب العطف واما الكوفيون فيجوزون في السعة وجوزه البصريون في السعة ايضا لكن باضمار الجار لتقدم ذكره مع انه لا يعمل مضمرا لضعفه ومنع العطف في المثالين جماعة

وفي الاخير سائغ وفي نحو ضربت زيدا وعمرا واجب الخامس المفعول فيه وهو اسم زمان او مكان مبهم او ما بمنزلة احدهما منصوب
بفعل فعل فيه نحو جئت يوم الجمعة

منهم ابن الحاجب وابن هشام في القطر والعطف في المثال الاخير وهو جئت انا وزيد او نحوه من كل جملة اسمية او فعلية بعدها واو مع
وقبل الواو ضمير متصل مرفوع موكد بضمير منفصل سائغ فيجوز نصبه على المفعول معه ورفعه على العطف وفصل الرضي بين ان يقصد
النص على المصاحبة فيجب النصب وبين ان لا يقصد النص عليها فلا يجب وهو الصحيح والعطف في نحو ضربت زيدا وعمرا واجب اتفاقا لان اصل الواو
الذي قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل ما بعده عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في نحو
جاءني زيد وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين في المجيء ويحتمل احدهما قبل الاخر والنصب نص في المصاحبة وفي المثال المذكور لا يمكن التنصيص
على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر قال الرضي عليه من الله الرضا وتبعه المص في الحاشية ونقل الاتفاق غير صحيح
فقد صرح في الارتشاف ان بعضهم حمل عمرا في المثال على العطف وجوز بعضهم فيه الامرين وقال ابن هشام في المغني نحو اكرمتك وزيدا
يجوز كونه عطفا على المفعول به وكونه مفعولا معه انتهى تنبيهات الاول بقي هنا للاسم المذكور بعد الواو حالات لم يذكرها المص احدها
ما يمتنع فيه العطف من جهة المعنى نحو مات زيد وطلوع الشمس لان العطف يقتضي التشريك في المعنى وطلوع الشمس لا يقوم به الموت الثانية ما
يقبح فيه العطف من جهة المعنى كقوله وكونوا انتم وبني ابيكم مكان الكليتين من الطحال لان المراد كونوا لبني ابيكم فالمخاطبون هم المامورون بذلك
واذا عطف كان التقدير كونوا لهم وليكونوا لكم وذلك خلاف المقصود قال ابن مالك ومقتضى هذا التعليل امتناع العطف لا قبحه
الثالثة ما يترجح فيه العطف مع جواز النصب على مرجوحية نحو جاء زيد وعمرو لان العطف هو الاصل وقد امكن بلا ضعف كذا قيل والاولى
ان يقال ان قصد التنصيص على المصاحبة وجب النصب لا العطف وان كان اصلا فيجوز فيه العدول عنه لداع وهو التنصيص على المصاحبة
وا لا فلا الرابعة ما يمتنع فيه العطف والمفعول معه كقوله علفتها تبنا وماء باردا وقوله وزججن الحواجب والعيونا اما امتناع العطف فلا
نتفاء المشاركة لان الماء لا يشارك التبن في العلف والعيون لا تشارك الحواجب في الترجيج لان ترجيج الحواجب تدقيقها وتطويلها واما
امتناع المفعول معه فلانتفاء المعية في البيت الاول وانتفاء فائدة الاعلام بها في الثاني اذ الماء لا يصاحب التبن في العلف ومن المعلوم ان
العيون مصاحبة للحواجب فلا فائدة في الاعلام بذلك ويجب في ذلك اضمار فعل ناصب للاسم على انه مفعول به اي وسقيتها ماء وكحلن
العيون الثاني اختلف في المفعول معه فذهب قوم الى انه قياسي مط وهو المختار وذهب اخرون الى انه سماعي لا يتجاوز به محل السماع ونقل
ابن هشام الخضراوي عن بعضهم التفصيل بين ما يجوز فيه العطف مجازا نحو سرت انا والنيل فيكون مقيسا وبين ما جاز فيه العطف حقيقة
نحو جئت انا وزيد فيكون سماعيا وقيل في المسئلة غير ذلك الثالث اذا وقع بعد المفعول معه خبر لما قبله او حال طابق ما قبله نحو كنت
وزيدا قائما وجاء البرد والطيالسة شديدا بين نظرا الى المعنى والى اصل الواو ومنع ذلك ابن كيسان واوقعه ابو حيان وابن هشام قال والسماع
والقياس يقتضيانه فائدة لم تات واو المعية في التنزيل بيقين فاما قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم في قراءة السبعة فاجمعوا بقطع الهمزة
وشركاءكم بالنصب فيحتمل الواو فيه ذلك وان تكون عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف اي وامر شركائكم او جملة على جملة بتقدير فعل اي
واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة وموجب التقدير في الوجهين ان اجمع لا تعلق بالذوات بل المعاني كقولك اجمعوا على كذا بخلاف جمع فانه مشترك
بدليل فجمع كيده ثم اتى الذي جمع مالا وعدده قال ابن هشام في المغني قال الرضي والاولى انه مفعول معه وهو الحق السلامته من الاضمار لانه
خلاف الاصل الخامس مما يرد منصوبا الا غير المفعول فيه وسمي بذلك لانه بتقدير معنى في وهو اصطلاح الكوفي ويسميه البصريون
ظرفا لانه محل للافعال وعاملها ولذلك سماه الفراء محلا ويسميه الكسائي واصحابه صفة وهو اسم زمان او مكان مبهم وهو ما افتقر
الى غيره في بيان صورة مسماه وهو اسماء الجهات الستة وهو امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت ونحوها في الابهام والافتقار
كناحية وجهة واسماء المقادير كميل وفرسخ وبريد واطلق اسم زمان اشارة الى ان المبهم والمختص فيه سواء ونعني بالمبهم ما دل على قدر
من الزمان غير معين كوقت وحين وساعة على جهة التاكيد المعنوي لانه لا يزيد على دلالة الفعل والمختص بخلافه كاسماء الايام واما
المعدود فمن قبيل المختص لاقتضائه التاخلاف لبعضهم او ما كان بمنزلة احدهما اي اسم الزمان والمكان المبهم مما عرضت دلالته على
احدهما وهو اربعة كما سياتي منصوب صفة اسم بفعل اصطلاحي او شبهه فعل ذلك الفعل مراد به اللغوي اي الحدث على طريقة الاستخدام
كامر في المفعول له فيه اي في ذلك الاسم والمراد بفعله فيه بحسب دلالة اللفظ وقد يناقش في هذه اللفظ من حيث التصريح بمتعلق الظرف الذي
هو صفة مع كونه عاما وقد نصوا على وجوب حذفه فتامل فقوله اسم زمان او مكان كالجنس يصدق على اسم الزمان من قولنا يوم طيب واسم
المكان من قولنا مكاننا حسن وقوله منصوب بفعل يخرج نحو ذلك ويصدق على نحو شهدت يوم الجمعة فيخرج بما بعده فان الشهود وان كان
لا يكون الا في يوم الجمعة لكن الذي يدل عليه اللفظ شهود المتكلم اياه لا فعله فيه وفي هذا الحد ما مر في المفعول له فالمفعول فيه من اسم
الزمان المبهم نحو سرت وقتا ومن المختص نحو جئت يوم الجمعة وهو اسم من الاجتماع كما مر سمي بذلك لاجتماع الناس فيه وهذا المشهور في اللغة

وصليت خلف زيد ونحو سرت عشرين يوما او عشرين فرسخا واما نحو دخلت الدار فمفعول به على الاصح السادس المنصوب
بنزع الخافض وهو الاسم الصريح او المؤول المنصوب
بفعل لازم سقط حرف جر

وجاء في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سمي بذلك لان ادم جمع فيه خلقه وقيل لان ساير المخلوقات اجتمع فيه خلقها وفرغ منه يوم الجمعة وقيل لان اسعد بن
زرارة جمع بالانصار فصلى بهم وذكرهم فسموه الجمعة حين اجتمعوا اليه فعليه فالاسم اسلامي وقيل غير ذلك ومن اسم المكان نحو صليت
خلف زيد ومثله جلست امامك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك وسميت هذه الجهات الستة باعتبار الكائن في المكان فان
له ست جهات ومما هو نحوها في الابهام والافتقار نحو جلست ناحيته واما ما نزل منزلة احدهما مما عرضت دلالته عليه فاربعة كما ذكرنا
احدها اسماء العدد المميزة بهما نحو سرت عشرين يوما مثال لما عرضت له اسمية الزمان او سرت عشرين فرسخا مثال لما عرضت له
اسمية المكان الثاني ما افيد به كلية او جزئية كسرت جميع اليوم جميع الفرسخ او كل اليوم كل الفرسخ او بعض اليوم بعض الفرسخ او نصف
اليوم نصف الفرسخ الثالث ما كان صفة للزمان او المكان كجلست طويلا من الدهر شرقي الدار الرابع ما كان مخفوضا باضافة احدهما
ثم حذف المضاف وانيب عنه المضاف اليه بعد حذفه والغالب في هذا النائب ان يكون مصدرا وفي المنوب عنه ان يكون زمانا ولا بد
من كونه معينا للوقت او المقدار نحو جئتك صلاة العصر او قدوم الحاج وانتظرتك حلب الناقة وقد يكون النائب اسم عين نحو لا اكلمه القارظين
والاصل مدة غيبة القارظين وهو تثنية قارظ بالقاف والظاء المشالة وهو الذي يجني القرظ بفتح القاف والراء وهو شيء
يدبغ به قال الجوهري لا اتيك او يئوب القارظ العنزي وهما قارظان كلاهما من عنزة خرجا في طلب القرظ ولم يرجعا وطالت غيبتهما فقالوا في
التصريح تنبيهات الاول عد بعضهم مما اشبه الجهات الست في الابهام والافتقار جانبا ومكانا واعترض جانب بانه مما يتعين معه البعيد
بعي ومكان بانه ليس على اطلاقه لان المتعدي اليه لا بد ان يكون مشتقا من الحدث الواقع فيه نحو قاتلته مكان القتال او مشتقا من مصدر
بمعنى الاستقرار نحو قعدت مكانه قاله الرضي في الثاني واعترضه الدماميني بان ذلك يحتاج الى ثبت الثاني الصالح للانتصاب على الظرفية
من اسماء المكان نوعان احدهما المبهم وقد مر تفصيله الثاني ما اتحدت مادته ومادة عامله ونعني بالمادة الحروف الاصلية ولا بد
مع ذلك من موافقته في المعنى كقوله تعالى وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع وشذ قولهم هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا
ان قدر عامله مستقرا او نحوه فان قدر قعد في المقعد وزجر في المزجر وناط في المناط لم يكن ثم شذوذ الثالث جاءت ظروف من غير اسماء
الزمان والمكان كقولهم احقا انك ذاهب وجهد رايي انك ذاهب والاصل افي حق وفي جهد رايي وقد نطقوا بهذا الاصل قال
افي حق مواساتي اخاكم وذلك شاذ لا يقاس عليه واما نحو دخلت الدار مما وقع فيه اسم المكان غير المبهم منصوبا بعد دخلت فمفعول به على
القول الاصح لا مفعول فيه فلا نقض به وكونه مفعولا به اما على الاتساع باجراء القاصر مجرى المتعدي بنفسه من حيث اسقاط الواسطة ونصبه
وهو مذهب الفارسي وطائفة واختاره ابن مالك وعزاه لسيبويه او على الاصل لا على الاتساع نظرا الى ان دخل متعد وهو مذهب الاخفش وعزاه
الرضي الى الجرمي وعليه ينبغي حمل كلام المص لانه يسمي المنصوب على الاتساع باسقاط الجار المنصوب بنزع الخافض ويجعله قسيما للمفعول به لا قسما منه
كما يدل عليه تقسيمه وفي المسئلة قول ثالث وهو ان النصب في نحو ذلك على الظرفية تشبيها له بالمبهم وهو مذهب الشلوبين وعزاه لسيبويه
وبعضهم للجمهور وبعضهم للمحققين تنبيه قال الرضي الذي ارى ان اجمع الظروف متوسع فيها فقولك خرجت يوم كان في الاصل خرجت
في يوم الجمعة كان مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرف في اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له فهما مثل
ذنبا في قولك استغفر الله ذنبا الا ان حذف حرف الجر اعني في واللام صار قياسيا في البابين كما كان حذف حرف الجر قياسيا مع ان وان وليس بقياسي
في غير المواضع الثلثة انتهى فعلى هذا كان على المص جعل المفعول فيه داخلا تحت المنصوب بنزع الخافض كما قلنا في المفعول له فتامل وههنا
انتهى الكلام على المفاعيل بتمامها فائدة حصر النحاة المفاعيل في هذه الخمسة وقال الرضي عليه من الله الرضا يجوز ان يجعل الحال والمستثنى داخلين في المفاعيل فيقال الحال مفعول مع قيد مضمونه اذ المجيء في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال المستثنى
هو المفعول بشرط اخراجه وكانهم اثروا التخفيف في التسمية انتهى قال بعض المحققين ولا يبعد ان يقال ان المفعول ما يتعلق به الفعل اولا وبالذات
والحال ليست كذلك لانه تعلقه بها بواسطة انها مبينة لهيئة فاعله او مفعوله وكذا المستثنى لان تعلقه به بواسطة انه مخرج عن امر يقع معموله
على سبيل الاتفاق ومن ههنا يظهر توجيه جعل النصب في المفاعيل اصلا وفي غيرها تبعا انتهى السادس مما يرد منصوبا الا غير المنصوب
بنزع الخافض ونصبه على المفعول به في الحقيقة لان سقوط الخافض لا يقتضي النصب من حيث هو سقوط خافض بل من حيث ان العامل الذي كان
الجار متعلقا به لما زال الجار من اللفظ ظهر اثره لزوال ما كان يعارضه واذا لم يكن في الكلام ما يقتضي النصب من فعل او شبهه لم يجز النصب
واكثرهم لم يفرد له بابا لانه داخل تحت المفعول به بل اكثرهم يسميه مفعولا به على الاتساع ولا مشاحة في الاصطلاح وهو الاسم الصريح او المؤول
وهذا كالجنس يشمل جميع الاسماء الصريحة والمؤولة وقوله المنصوب اخرج ما عدا المنصوبات وشملها جميعا وقوله بفعل لازم او شبهه اذ
كثيرا ما يكتفى عن ذكره بذكر الفعل بتقدير حرف جر اخرج جميع المنصوبات ما عدا المحدود وبعض افراد المفعول له لما علمه فعل لازم على

الجمعة

السادس المنصوب بنزع الخافض

وهو قياسي مع ان وان نحو او عجبتم ان جاءكم ذكر من ربكم وعجبت ان زيدا قائم وسماعي في غير ذلك نحو ذهبت الشام

على قول الجمهور كما مر وفي هذا الحد ما مر في المفعول له وفيه ايضا انه لا مطرد ولا منعكس اما عدم اطراده فلدخول بعض افراد المفعول له على قول الجمهور كما رايت مع عده له قسما براسه وقدم التنبيه على ذلك واما عدم انعكاسه فلعدم دخول المنصوب بفعل متعد الى اثنين احدهما بنفسه والاخر بواسطة حرف جر مقدر وهو جار في القياسي والسماعي معا او الى احدهما باحد الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر والى الاخر بواسطة حرف جر مقدر وذا في القياسي فقط لفظا وقد يكون تقديرا كما سياتي بيانه فتامل وهو اي المنصوب بنزع الخافض قياسي مع أن وأنّ المصدريتين بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون في الثانية وانما كان معهما قياسيا لاستطالتهما بصلتهما نحو قوله تعالى أوعجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم مثال لما هو مع ان المخففة النون اي من ان جاءكم ومثله قوله تعالى يمنون عليك ان اسلموا اي بان والذي اطمع ان يغفر لي خطيئتي اي في ان بل الله يمن عليكم ان هداكم ونطمع ان يدخلنا ربنا ونحو عجبت ان زيدا قائم مثال لما هو مع ان المشددة النون اي من ان زيدا قائم ومثله قوله تعالى وان المساجد لله اي لان وهذه الامثلة للمنصوب بفعل لازم واما المنصوب بالمتعدي الى اثنين احدهما بنفسه والاخر بحرف جر مقدر فالاول نحو وعدت زيدا ان اكرمه والثاني نحو يعدكم انكم اذا متم هذا في القياسي واما السماعي فنسيا واما المنصوب بالمتعدي الى اثنين احدهما باحد الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر والثاني بحرف جر مقدر فلفظا نحو اكرمت زيدا ان يكرمني واكرمته انه صالح وبعدت زيدا ان يضرب وساعدت عمروا انه مظلوم وقس على ذلك وتقديرا نحو اياك ان تحذف اي بعد نفسك من ان تحذف تنبيهان الاول اشترط ابن مالك في حذف الجار مع ان وان تعيين الجار ليؤمن اللبس فلا يقال رغبت ان تفعل اذ لا يدرى هل التقدير في ان تفعل او عن تفعل واستشكل ابن هشام في الاوضح بقوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن بحذف الجار مع ان المفسرين اختلفوا في المراد واجاب في المغني بانه انما حذف الجار للقرينة المعينة وانما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الاية لاختلافهم في سبب نزولها فالاختلاف في الحقيقة في القرينة انتهى واجاب المرادي بذلك وبانه اراد الابهام ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن واستحسنه بعضهم قال لان شرط امن اللبس يقول اذا خيف اللبس لم يجز الحذف وعند ارادة الابهام لا يخاف اللبس فيجوز الحذف لاجلها انتهى ومما يحتملهما قول الشاعر ويرغب عن بني المعالي خالد ويرغب ان يرضى صنيع اللائم انشده ابن السيد فان قدر في اولا وعن ثانيا فمدح وان عكس فذم ولا يجوز ان يقدر فيهما معا في او عن للتناقض الثاني ما ذهب اليه المصنف من كون محل ان وان وصلتهما بعد نزع الخافض نصبا هو مذهب الخليل واكثر النحويين حملا على الغالب فيما ظهر فيه الاعراب مما نزع منه الخافض وجوز سيبويه ان يكون المحل جرا فقال بعد ما حكى قول الخليل ولو قال انسان انه جر لكان قولا قويا وله نظاير نحو قولهم لاه ابوك ومن صنع سيبويه هذا نشا قول ثالث وهو انه محتمل للامرين واما نقل جماعة منهم ابن مالك وصاحب البسيط ان الخليل يرى ان الموضع جر وان سيبويه يرى انه نصب فسهو كما قاله ابن هشام في المغني ورجح الرضي كونه نصبا بضعف حرف الجر عن ان يعمل مضمرا ولهذا شذ نحو الله لافعلن ونحو قوله دو بر خير عافاك الله وقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع وقال ابن هشام ومما يشهد لمدعي الجر قوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا وان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاتقون اصله لا تدعوا مع الله احدا لان المساجد لله وفاتقون لان هذه امتكم امة واحدة ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه اذا كان ان وصلتها لا تقول انك فاضل عرفت وقوله * وما زرت ليلى ان تكون حبيبة * الي ولا دين بها انا طالبه رووه بخفض دين عطفا على محل ان تكون اذ اصله لان تكون وقد يجاب بانه عطف على توهم دخول اللام وقد يعترض بان الحمل على العطف على المحل اظهر من الحمل على العطف على التوهم ويجاب بان القواعد لا تثبت بالمحتملات انتهى الثالث قال ابن هشام اهمل النحويون ذكر كي هنا مع تجويزهم في نحو جئت كي تكرمني ان تكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها والمعنى لكي تكرمني واجازوا كونها تعليلية وان مضمرة بعدها ولا يحذف معها الا لام العلة لانه لا يدخل عليها جار غيرها انتهى وقد اثبتها هو في الاوضح والجامع وسماعي في غير ذلك اي في غير ان وان لا يتجاوز به حد السماع وهو اما شذوذ كقوله تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم علي اذن حرام اي بالديار او على الديار والاول والاكثر وقوله نحن قبيلة ما بها من صبابة واخفي الذي لولا الاسى لقضاني اي لقضى علي وقوله تعالى لاقعدن لهم صراطك المستقيم ولا تعزموا عقدة النكاح وان تسترضعوا اولادكم قال الرضي والاولى في مثله ان يقال ضمن اللازم معنى المتعدي اي يجوزون الديار واخفي الذي لولا الاسى اهلكني ولا تنووا عقدة النكاح وترضعوا اولادكم حتى لا يحمل على الشذوذ كما يضمن الفعل معنى غيره فيعدى تعدية ما ضمن معناه نحو قوله تعالى يخالفون عن امره اي يعدلون عن امره انتهى وقال المص في شرح الاربعين التضمين اولى من الحمل على النصب بنزع الخافض فان التضمين اكثر ورودا في اللغة وادق مسلكا انتهى او لكثرة الاستعمال نحو ذهبت الشام اي الى الشام لانهم كانوا ينتجعونها كثيرا فيحتاجون الى الاخبار عن ذهابهم اليها غالبا فحذفوا الجار تخفيفا وذهب سيبويه وجماعة الى انه منصوب على الظرفية تشبيها لها بغير المختص

من اسماء

السابع الحال وهي الصفة المبينة للهيئة غير نعت

من اسماء المكان ودعوى الرضي الاتفاق على ذلك باطلة تنبيهات الاول من السماعي المنصوب الثاني من باب اختار بتقدير حرف الجر والحذف شامل له كما قدمنا ويعني بباب اختار كل فعل متعد الى اثنين احدهما بنفسه والاخر بالجار كاختار نحو قوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا اي من قومه وامر نحو قوله امرتك الخير فافعل ما امرت به وقد جمع فيه بين الاستعمالين ونهى عن نهيت زيدا القبيح اي عن القبيح واستغفر كقوله استغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد اليه القول والعمل وقال ابن الطراوة والسهيلي ان الوجه في استغفر ان يتعدى الى الثاني بنفسه وتعديته بمن انما هو لتضمنه معنى استتبت ووافقهما ابن هشام في المغني وكنى نحو كنيته ابا عبد الله اي بابي عبد الله وسمى كقوله وسميته يحيى ليحيى فلم يكن لامر قضاه الله في الناس من بد اي بيحيى ودعا بمعنى سمى كقوله دعتني اخاها ام عمرو ولم اكن اخاها ولم ارضع لها بلبان اي باخيها وصدق بالتخفيف كقوله تعالى صدقكم الله وعده اي في وعده وزوج كقوله تعالى زوجناكها اي بها وزوجناهم بحور عين وقد جمع بعض المغاربة هذه الافعال فقال الشعر حذفت حرف الجر وانصب محله لذي اختار والاستغفار صدق اذ دعا وسم وكن مره زوجه زينبا حكاه ابو حيان الخبر قد دعا وزاد بعضهم كال ووزن تقول كلت زيدا الطعام وكلت لزيد الطعام ووزنت زيدا ماله ووزنت لزيد ماله وزيد غير ذلك وفي كلام بعضهم ما يوهم ان هذه الافعال كلها تتعدى الى الثاني تارة بانفسها وتارة بحرف الجر فلا يكون ح من المنصوب بنزع الخافض والاول هو المشهور الذي عليه الجمهور بل ينبغي حمل ما اوهم خلافه عليه كما فعله بعض المحققين الثاني اختلف في المنصوب بنصحت وشكرت في قولنا نصحته وشكرته هل هو منصوب بنزع الخافض او على المفعول به على الاصل وهذا الخلاف مبني على الخلاف في ان هذين الفعلين هل الاصل فيهما التعدي بالحرف وكثر فيه الاصل والفرع كما في باب اختار ام هما من المتعدي تارة بنفسه وتارة بالحرف وليس احد الاستعمالين مستندا فيه فهو قسم براسه يقال له متعد بوجهين ومتعد ولازم فعلى الاول من ان الاصل فيهما التعدي بالحرف يكون من المنصوب بنزع الخافض وعلى الثاني يكون مفعولا به على الاصل لان الفعل ليس لازما وادعى الرضي والسعد التفتازاني ان الاصل في هذا القسم ان يكون متعديا بنفسه وحرف الجر زايد قالا لان الحرف مع الكلمة كهو مع عدمه والتعدي واللزوم بحسب المعنى لكن لقائل ان يقول اذا كان اتحاد المعنى مع تساوي الاستعمالين يوجب اتحاد الوصف من التعدي واللزوم فليس كونه متعديا والحرف زايدا باولى من كونه لازما والحرف زايد توسعا بل قد يترجح هذا بان دعوى الحذف اولى من دعوى الزيادة ومن هنا يظهر ترجيح قول الجمهور في التنبيه الاول الثالث ذهب الاخفش الاصغر الى ان حذف الجار مع غير ان وان قياسي ايضا ان تعين الجار فتقول بريت القلم السكين اي بالسكين فتحذف الجار لتعينه كذا نقل عنه ابن مالك في التسهيل والرضي في شرح الحاجبية وغيرهما وقال ابو حيان والذي اورده اصحابنا عن الاخفش انما هو في المتعدي لاثنين احدهما بحرف الجر فاجاز بريت القلم السكين اي بالسكين قياسا على ما سمع من قولهم امرتك الخير اي بالخير انتهى فان لم يتعين الحرف لم يجز نحو رغبت الامر وكذا ان لم يتعين موضع الحرف فلا يقال اخترت اخوتك الزيدين اذ لا يدرى هل المختار من الزيدين او من الاخوة وفي شرح المقرب لابن عصفور ان ابا الحسن ابن الطراوة ذهب الى مثل ذلك

السابع الحال

السابع مما يرد منصوبا لا غير الحال تذكر وتؤنث وهو الافصح يقال حال حسن وحال حسنة وقد يؤنث لفظها فيقال حالة قال على حالة لو ان في القوم حاتما على جوده لضن بالماء حاتم وقال ابن هشام في شرح بانت سعاد ولم يجعل الجوهري الحال والحالة بمعنى واحد بل جعلها من باب تمر وتمرة وهو غريب انتهى وهي لغة التغيير وسمي به هذا النوع لتغيره غالبا واصطلاحا الصفة المبينة للهيئة حال الكون الصفة غير نعت والهيئة وتكسر حال الشيء وكيفيته كذا في القاموس والمراد بها هنا الحالة اعم من ان تكون محققة او مقدرة وتسمى الاولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة وهي ايضا اعم من ان يكون حال نفس صاحبها او حال متعلقه نحو جاء زيد قائما ابوه لكنه يشكل بجاء زيد والشمس طالعة الا ان يقال الجملة الحالية تتضمن بيان هيئة لصاحبها اي مقارنا لطلوع الشمس وايضا هي اعم من ان تدوم لصاحبها اي تكون كالدائم لكونه موصوفا بها غالبا وتسمى دائمة بخلاف ثالث ومن الاول المؤكدة واعم من ان تكون محققة او مقدرة فلا يشكل بنحو ادخلوها خالدين فان دخول الجنة ليس في حال خلودهم بل حال تقدير الخلود لهم وتسمى حالا مقدرة قال بعض المحققين وفي حاشية التسهيل لابن هشام المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر وح يخرج مثل تكلم زيد صادقا ومات مسلما وعاش كافرا وان اراد والصفة فالتعبير بها اوضح لكن يخرج عنه مثل جاء زيد والشمس طالعة وجاء زيد وعمرو جالس انتهى وقد ظهر من النقل المتقدم ان المراد هذا المعنى وانه لا خروج لما ذكره والمراد بالصفة الصفة حقيقة او حكما فيشمل الحال التي هي جملة لتاولها بالصفة وكذا الجامدة المؤولة بها واما غير المؤولة ففي ثبوتها خلاف ولعله لم يلتفت اليها لشذوذها او بتصديره الحد بها لم يدخل نحو القهقرى في رجع القهقرى وقوله المبينة للهيئة مخرج للتمييز في نحو لله دره فارسا فانه مبين للذات وقوله غير نعت مخرج للنعت في نحو رايت رجلا ضاحكا فان ضاحكا صفة مبينة للهيئة لكنه نعت ويتجه على هذا الحد النقض بالخبر في نحو زيد ضاحك فان ضاحك صفة مبينة للهيئة غير نعت وليس حالا ه

ويشترط تنكيرها والاغلب كونها منتقلة مشتقة مقارنة لعاملها وقد تكون ثابتة وجامدة

تنبيهان الاول الهيئة المذكورة قد تكون للفاعل لفظا نحو جئت راكبا ومعنى كما في قوله كانه خارجا من جنب صفحته اي تشبهه لا اشبهه لان التشبيه مقيدة بحال الخروج وللمفعول لفظا نحو ركبت الفرس مسرجا ومعنى كقوله تعالى هذا بعلي شيخا فان بعلي خبر المبتدا وهو في المعنى مفعول به لمدلول هذا اي انبه او اشير ولهما معا نحو لقيته راكبين وقد قيد في الكافية المفعول بقوله به ولم يقيده بعضهم قيل ليدخل فيه ضربت زيدا الضرب شديدا فان شديدا حال من الضرب وهو مفعول مطلق لا مفعول به قال الدماميني في المنهل وقد يقال انما الحال منه نظرا الى كونه مفعولا به في المعنى اذ ضربت زيدا الضرب بمعنى اوقعت بزيد الضرب قال هذا وانا لا ارى وجها لتخصيص المفعول به من بين ساير المفاعيل لجواز وقوع الحال منها اذ لا يمتنع ان يقال استوى الماء والخشبة طويلة ولا سرت والنيل اخذا في زيادة الفيض ولا جئت يوم الجمعة حارا شديد الحر والوقوف على ما في الكافية جمود لا طائل تحته انتهى وقال بعض المحققين من شراح الكافية هل يجب ان يكون ذو الحال من المفاعيل مفعولا به حتى يحوج الى جعل ضربت الضرب شديدا في تاويل احدثت الضرب شديدا وجئت وزيدا راكبين في معنى جاء زيد راكبا او يعم كل مفعول كما هو مقتضى اطلاقه في عبارة جاء الله وصاحب اللباب الى كل ذهبت طايفة والاعم هو الاتم انتهى وقد يظهر الشك في شمول التعبير بالمفعول من غير قيد لكل من المفاعيل بما اسلفناه في بحث المفعول به وذهب سيبويه الى ان الهيئة قد تكون للمبتدا ايضا وصححه ابن مالك ومنعه الجمهور وهو الاصح الثاني قال ابن هشام في المغني مما يشكل قولهم في نحو جاء زيد والشمس طالعة ان الجملة الاسمية حال مع انها لا تنحل الى مفرد ولا تبين هيئة فاعل ومفعول ولا هي موكدة فقال ابن جني تاويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه يعني فهي كالحال والنعت السببيين نحو مررت بالدار قائما سكانها وبرجل قائم غلمانه وقال ابن عمرون هي مؤولة بقولك مبكرا ونحوه وقال صدر الافاضل الجملة مفعول معه واثبت وقوع المفعول معه جملة انتهى ويشترط تنكيرها اي الحال لئلا تلتبس بالصفة في النصب او عند عدم ظهور اعرابها وطردا للباب في غير ذلك ولان النكرة اصل والمقصود يحصل بها والتعريف زائد على المقصود وما ورد منها بلفظ المعرفة اول بنكرة نحو اجتهد وحدك اي منفردا وادخلوا الاول فالاول اي مرتبين وارسلها العراك اي معتركة وجاؤا الجماء الغفير اي جميعا هذا مذهب الجمهور واجاز يونس والبغداديون تعريفها قياسا على الخبر وعلى ما سمع منها معرفة والكوفيون ان كان فيها معنى الشرط نحو عبد الله المحسن افضل منه المسيء فالمحسن والمسيء حالان اذ التقدير عبد الله اذا احسن افضل منه اذا اساء فان لم يتقدر بالشرط لم يصح فلا يجوز عندهم جاء عبد الله المحسن اذ لا يصح جاء عبد الله ان احسن والاغلب كونها منتقلة اي غير لازمة لانها ماخوذة من التحول وهو التنقل كجاء زيد راكبا فالركوب غير لازم لزيد مشتقة اي مصوغة من مصدر للدلالة على متصف بها لانها لا بد ان تدل على حدث وصاحبه والا لم تفد بيان هيئة ما هي له والاكثر فيما يدل على ذلك ان يكون مشتقا كما مر مقارنة في الزمن لعاملها بان يكون حصول مضمونها في وقت حصول مضمون الحدث الذي جي بها لتقييده فان كان مضمون العامل ماضيا كان الحال اي مضمونها ماضيا او حالا او مستقبلا فكذلك نحو قوله تعالى هذا بعلي شيخا فان الاشارة المقيدة بالوقت مضمون الحال لم تقع الى البعل الا في حال شيخوخته فالحال المذكورة بمعنى الحال اي حصولها في حال حصول عاملها وهو المراد بالمقارنة وقد تكون اي تكون بقلة فان قد اذا دخلت على الفعل المضارع في كلام المصنفين لم تكن الا للتقليل قاله ابن هشام في التوضيح لكن وقع للمصنف في غير موضع من هذا الكتاب استعمالها لمجرد التحقيق فليتنبه له ثابتة اي لازمة غير منتقلة وذلك في ثلث مسائل احديها ان تكون موكدة نحو زيد ابوك عطوفا ويوم ابعث حيا لآمن من في الارض كلهم جميعا فان الابوة من شانها العطف والبعث من لازم الحيوة والعموم من مقتضيات الجمعية الثانية ان يدل عاملها على تجدد ذات صاحبها نحو خلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها فالزرافة مفعول خلق ويديها بدل بعض من كل واطول حال من يديها ملازمة ومن رجليها متعلق باطول والزرافة بفتح الزاء وضمها ذكره الجوهري وفي القاموس الزرافة كسحابة وقد يشدد فاؤها الجماعة من الناس والعشرة منهم ودابة فارسيتها اشتركا و پلنك لانها شبهها بالبعير والبقر والنمر من وقف في الكلام راد لطول عنقها زيادة على المعتاد ويضم اولها في اللغتين جمعها زرافي انتهى قال ابو البقا وبعضهم يقول يداها اطول بالرفع فيداها مبتدا واطول خبره والجملة حالية انتهى قال في التصريح ولا تتعين الحالية لجواز الوصفية لان الزرافة بال الجنسية انتهى وفيه انه يشترط الوصف المعرف بال الجنسية بالجملة ان يكون مبدوة بفعل نص عليه الرضي وغيره الثالثة ان يكون مرجعها الى السماع نحو انزل اليكم الكتاب مفصلا وقال ابن هشام في الاوضح ووهم ابن الناظم فمثل بمفصلا في الاية للحال التي تجدد صاحبها وقال في المغني هذا سهو لان القران قديم وقال الدماميني في شرح التسهيل على المصنف فان الانزال يقتضي الانتقال والقديم لا يقبله انتهى وجامدة وهي على ضربين مؤولة بالمشتق وغير مؤولة فالاولى في ثلثة مسائل احدها ان يقصد فيها التشبيه كقول ابي طيب بدت قمرا ومالت خوط بان وفاحت عنبرا ورنت غزالا اي مضيئة ومعتدلة ونحو ذلك لانهم يجعلون ما اشتهر بمعنى كالوصف المفيد لذلك المعنى كقولهم لكل فرعون موسى

اي لكل جبار قهار ولك ان تجعله على حذف مضاف اي مثل قمر ومثل خوط بان كما يرشد اليه قول الفية وكر زيد اسدا اي كاسد اي مثل اسد وبه صرح في التسهيل فقال او بتقدير مضاف قبله قال في التصريح وهو اصرح في الدلالة على التشبيه لانها اذا اولت بالمشتق خفي فيها الدلالة على التشبيه الثاني ان تدل على مفاعلة نحو بعته يدا بيد اي متقابضين ومعناه الحقيقي غير مراد وكلمته فاه الى في اي متشافهين وذهب الكوفيون الى ان اصله جاعلا فاه الى في فهو مفعول به ورده السيرافي بامتناع كلمته وجهه الى وجهي وعينه الى عيني ولو كان على الاضمار لم يمتنع وذهب الاخفش الى ان اصله كلمته من فيه الى في فحذف حرف الجر فانتصب ما كان مجرورا به على نزع الخافض ورده المبرد بان تقديره لا يعقل اذ الانسان لا يتكلم من في غيره واجاب ابو علي بانه انما يقال ذلك في معنى كلمني وكلمته فهو من المفاعلة والاول هو مذهب سيبويه وجرى عليه ابن مالك في التسهيل قال وجعل فاه حالا من كلمته فاه الى في اولى من ان يكون اصله جاعلا فاه الى في او من فيه الى في انتهى قال الشيخ خالد الحرفوشي برد الله مضجعه وتحريره ان الاصل في هذه الامثلة ان يكون المنصوب منها مرفوعا على الابتداء اما على اعتبار مضاف كما في بعته يدا بيد اي ذو يد بذي يد او يد ونحو كما في غيره ثم لما كان فوه الى في وقصتهم بقصيصهم وذو يد بذي يد ونحوها في معنى متشافهين وكافين ومتقابضين انمحى عنها معنى الكلام والجملة حين قامت مقام المفردات وادت معانيها اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذي قامت مقامه فافهمه انتهى قال في التصريح وهذا المثال لا يقاس عليه فيه ايقاع جامد موقع مشتق ومعرفة موقع نكرة ومركب موقع مفرد والوارد منه قليل انتهى الثالث ان تدل على ترتيب نحو ادخلوا رجلا رجلا اي مرتبين على هذا النمط وعلمته النحو بابا بابا اي مفصلا قال الرضي وضابط في هذا ان ياتي التفصيل بعد ذكر المجموع بجزايه مكررا انتهى واختلف في نصب الجزء الثاني فذهب الزجاج الى انه توكيد والحال هو الاول ورد بانه لو كان كل لادى ما ادى الاول وذهب ابن جني الى انه صفة للاول يريد انه على حذف مضاف فقدره بعضهم بقبل اي بابا قبل باب وهذا لا يشمل الباب الاخر وقدره بعضهم ببعد اي بابا بعد باب وهذا لا يشمل الباب الاول والمقصود دخول الابواب كلها قال الدماميني وقد يقدر بمفارق اي بابا مفارق باب بمعنى انه منفصل عنه غير مختلط به بل كل باب على حدة وعلى هذا لا يخرج شي من الابواب وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل قال ابو حيان والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض قال ولو ذهب ذاهب الى ان النصب انما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء اي رجلا فرجلا لكان وجها حسنا عاريا عن التكلف لان المعنى ادخلوا رجلا بعد رجل قال في الهمع وهذا هو المختار عندي لظهورها في بعض التراكيب كحديث لتتبعن سنن الذين من قبلكم باعا فباعا وجزم بما قاله اولا بعض المحققين وزاد ان المجموع يستحق اعرابا واحدا الا انه لما تعدد ذلك المستحق مع صلاحية كل واحد للاعراب اجرى عليهما اعراب الكل دفعا للتحكم انتهى قال ابن ام قاسم في شرح التسهيل ونص ابو الحسن على انه لا يجوز ان يدخل حرف العطف في شي من هذه المكررات الا الفاء قال الرضي او ثم نحو قوله كبكبة ثم كبكبة قال ابو حيان والتكرار في مثل هذا لا يدل على انه اريد به شفع الواحد بل الاستغراق لجميع الرجال والابواب ونحو ذلك انتهى قلت ومنه قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا وجاء ربك والملك صفا صفا وليس المكرر فيهما توكيدا خلافا لكثير من النحويين ومن المكرر لقصد الاستغراق قول العلماء كل فرد فرد وكل واحد واحد والمختار في الجزء الثاني ما اختاره ابو حيان في النصب والثانية في سبع مسائل وهي ان تكون موصوفة تبيين الهيئة نحو انا انزلناه قرانا عربيا فتمثل لها بشرا سويا وتسمى حالا موطئة بكسر الطاء قال الدماميني واكثر الجماعة يقولون موطئة بكسر الطاء على انه اسم فاعل لان الحال وهي الاسم الجامد وطات اي مهدت الطريق لما هو حال في الحقيقة من الوصف الواقع بعدها وفي اللباب موطاة بصيغة اسم المفعول قال شارح صاحب العباب سميت موطاة لان ذلك الجامد وطاء الطريق لما هو حال في الحقيقة وهذا انما يقتضي كونها موطئة لا موطاة لان الجامد هو الحال وقد جعل موطاء لطريق حالية الوصف الواقع بعده انتهى وفي شرح اللباب للقزويني ما نصه وفي بعض الحواشي معنى الموطئة ان تاتي الحال بعد اسم جامد فينصب ذلك الاسم انتصابها وتجري عليه صفة وهي المقصود قال فقوله ان تاتي الحال المشتقة بعد اسم جامد يقتضي ان يتي الموطاة على لفظ اسم المفعول انتهى قال بعض المحققين والقول بالحال الموطاة انما يحسن اذا شرط الاشتقاق واما اذا لم يشترط فينبغي ان يتي في نحو جاءني زيد رجلا بهيا انهما حالان مترادفان انتهى او دالة على سعر نحو بعت الشاة شاة بدرهم واشتريت البر قفيزين بدرهم اي مقسطا هذا التقسيط او عدد نحو فتم ميقات ربه اربعين ليلة فما لكم في المنافقين فئتين او طور بفتح الطاء المهملة وسكون الواو اي حال واقع فيه تفضيل بالضاد المعجمة نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا او يكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا وهذا تراك سهريا بشين معجمة مضمومة او مكسورة مع الاعجام ضرب من التمر وان شئت اضفت او اتبعت مثل ثوب خز او ثوب خزا او فرعا له نحو هذا حديدك خاتما وتنحتون الجبال بيوتا وما وقع في غالب نسخ الاوضح لابن هشام من التمثيل بتنحتون من

من الجبال بيوتا فسهو فان بيوتا على هذا مفعول به لا حال نبه عليه المالكي في حاشيته او صلا له نحو هذا حاتم حديدا وهذا جبتك خزا او اسجد لمن خلقت طينا قال ابن هشام في الاوضح وانما قلنا بالتاويل في الثلاث الاول لان اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي فالتاويل فيها واجب قال وزعم بدر الدين ابن مالك ان الجميع يؤول بالمشتق وهو تكلف وقال الرضي تبعا لابن الحاجب والحق انه لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة فكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل به المطلوب من الحال فلا يتكلف تاويله بالمشتق انتهى ومقدرة وهي التي تكون بمعنى الاستقبال اي يكون زمانها بعد زمان عاملها قبل زمانها كقوله تع ادخلوها خالدين اي مقدرا خلودكم لان زمن الخلود لا يتصف مقارنته للدخول فلم يبق الا تقديره وقوله تع لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤوسكم ومقصرين اي مقدرين للحلق او التقصير لان زمنهما متاخر عن زمان الدخول الذي تضمنه العامل في الحال فلا تكون مقارنته له ولا حاجة الى جعل الحال الاولى في الاية وهي آمنين مقدرة لان الامن وان كان مستقبلا فهو قيد للدخول المستقبل فيكون من الحال المقارنة لعاملها وتوهم الدماميني في التحفة ان ابن هشام جعلها من الحال المقدرة فتعقبه بما ذكرنا وليس في كلامه ما يدل عليه وقد منع بعض المتاخرين كون محلقين ومقصرين في الاية من الحال المقدرة ايضا قال لانهما ليسا في معنى الاستقبال فيكونا مقدرين فانما هما في معنى الحال وذلك ان الله وعدهم دخول المسجد الحرام في حال تحليق وتقصير وامن والدخول وان كان بمعنى الاستقبال فانما هو واقع في حال الركوب فالحال معه بمعنى الحال والحال انما تعتبر بالعامل فيها فان كان حدوثه في حال حدوثها فهي بمعنى الحال او كان قبل حدوثها فهي بمعنى الاستقبال او بعده فهي بمعنى الماضي وايضا فان الحال بمعنى الاستقبال هي ما يصح تقديره بالفعل ولام العلة اعني لام كي كقولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي ليصيد به غدا وكذا تقول زيد في منبر خاطبا اي ليخطب ومنه قوله تع كان الناس امة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين فيهما حالان بمعنى الاستقبال اي ليبشروا ولينذروا ولو قدرت اللام في الاية الاولى كان خطأ لان الله تع لم يعدهم دخول البيت ليحلقوا وليقصروا بل وعدهم انهم يدخلونه في حال تحليق وتقصير وامن وغير خوف فهي حال بمعنى الحال وليست كهي في قولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي استقر معه صقر ليصيد به غدا فاستقرار الصقر معه انما هو ليصيد به انتهى فتامل وسميت هذه الحال مقدرة لان النحويين يقدرون لها تقديرا يرجع فيه الى معنى الحال فاذا قلت هذا زيد صائدا غدا كانت الحال على هذا اللفظ بمعنى الاستقبال يدل عليه اقترانه بغد ولما كان هذا عندهم لا يجوز قالوا هذا حال مقدرة وتقديرها ان تقول هذا زيد مقدرا الآن له الصيد غدا فقوله مقدرا حال بمعنى الحال اي يقدر له الآن الصيد غدا وعليه مسئلة الكتاب مررت برجل معه صقر صائدا به غدا قال ابن هشام كذا يقدرون واوضح منه ان يقدر مريدا به الصيد غدا كما فسر واقمتم في اذا قمتم الى الصلوة باردتم انتهى وتعقبه ابن الصائغ ونقله عنه الشمني بما يطول ايراده تنبيهان الاول قال ابن هشام الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها كالممرور به في المثال المذكور اي مقدرا حال المرور به ان يصيد به غدا وبنى على ذلك عدم صحة كون جملة لا يسمعون من قوله تع وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون قال لان الشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه انتهى وتعقبه الدماميني بانا لا نسلم ذلك ولم لا يجوز ان يقدرها غير صاحبها ولو قيل معنى المثال مررت برجل معه صقر مقدرا به الصيد غدا على ان يكون مقدرا اسم مفعول لصح سواء كان المقدر هو او غيره انتهى واجاب الشمني بان الدليل على ان الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ان في الحال ضميرا يعود على صاحبها فيجب ان يكون في مقدر كذلك لانه بمعناها فيجب ان يكون مقدر الحال صاحبها انتهى الثاني المشهور تقسيم الحال بحسب الزمان الى هذين القسمين وهي المقارنة لعاملها وتسمى المستصحبة ايضا والمقدرة واثبت جماعة منهم ابن هشام والمرادي قسما ثالثا وهو الحال المحكية اي الماضية التي يتقدم وجودها على وجود العامل نحو جاء زيد امس راكبا قال الدماميني ونعم ما قال اي داع الى ارتكاب كونها محكية مع امكان جعلها مقارنة بان يكون راكبا اريد به المضي المقارن لزمن عاملها الماضي انتهى والاصل اي الكثير الغالب في الحال تأخرها عن صاحبها لانها بمنزلة الخبر والاصل تأخره كما مر ويجب هذا الاصل ان كان صاحبها مجرورا سواء كان جره بالاضافة نحو اعجبني وجه هند متفرقة وهذا شارب السويق ملتوتا فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها واقعة بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا قبله لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف قاله بدر الدين ابن مالك وحكى والده الاتفاق على ذلك في الكافية الا انه فصل في شرح التسهيل فقال ان كانت الاضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف اليه نحو هذا شارب ملتوتا السويق بالخفض لان الاضافة فيه في نية الانفصال فلا يعتد بها وان كانت محضة لم يجز بالاجماع ونوزع في ذلك بما يطول ايراده او كان جره بالحرف ويشترط فيه كونه غير زائد ظاهرا صاحبها او مضمرا اسما كانت الحال او فعلا كمررت بهند ضاحكة ومررت بهند تضحك ومررت بك ضاحكة فلا يجوز تقديم الحال في شيء من ذلك اعلى حال المجرور بالاضافة مذهب الجمهور وقضية

مسوغ بد

الملازمة ومنهم وخالف الفارسي وابن جني وابن كيسان فاجازوا التقديم مطلقا قال ابن مالك وهو الصحيح لوروده في الفصيح قال تع وما ارسلناك الا كافة للناس وقول الشاعر اذا المرء اعيته السيادة لدنا ناشئا فمطلبها كهلا عليه شديد وقال الاخر تسليت طرا عنكم بعد بينكم بذكراكم حتى كانكم عندي واجيب بان الشعر ضرورة وكافة في الاية حال من الكاف والهاء فيه للمبالغة لا للتانيث مع انه يلزم على القول بجالبيتها من الناس تقديم الحال المحصورة بالا وتعدي ارسل باللام والاول ممنوع والثاني خلاف الاكثر ودفع الاول بان تقديم المحصور بالا انما هو ممتنع عند الجميع كما تقدم والثاني بان مخالفة الاكثر لا تضر فان تعدي ارسل باللام كثير فصيح وارد في التنزيل كقوله وارسلناك للناس رسولا وفصل الكوفيون فاجازوا التقديم فيما اذا كان صاحب الحال المجرور مضمرا كمررت ضاحكة بك او كان الحال فعلا نحو مررت تضحك بهند ومنعوه اذا لم يكن كذلك واما اذا كان الحرف زائدا فلا يجب معه التاخر اتفاقا بل يجوز نحو ما جائني راكبا من احد حكاية قال التقي الشمني في حاشية المغني ههنا حكاية اخبرنا بها اجازة وان لم يكن سماعا شيخنا العلامة ابو الفضل محمد ابن الشيخ ابي اسحق ابراهيم ابن الامام التلمساني قال اخبرنا شيخنا القاضي ابو سعيد العقباني قال اجتمعت بمدينة مراكش بيهودي يشتغل بالعلوم فقال لي ما دليلكم على عموم رسالة نبيكم قلت له قوله صلعم بعثت الى الاحمر والاسود فقال لي هذا خبر احاد فلا يفيد الا الظن والمطلوب في المسئلة القطع فقلت له قوله تع وما ارسلناك الا كافة للناس فقال لي هذا لا يكون حجة الا على من يقول بصحة تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وانا لا اقول بصحته انتهى واقول الجواب عن اعتراض اليهودي على هذا الخبر الحق انه وان كان احادا في نفسه فهو متواتر معنى لانه نقل عنه من الاحاديث الدالة على عموم رسالته ما بلغ قدر المشترك منه حد التواتر وافاد القطع بنسبة معناه اليه وان كانت تفاصيله احادا كجود حاتم وشجاعة علي واذا حصل القطع بنسبة معناه اليه حصل القطع بحقيته لان الرسول معصوم وكل ما هو خبر المعصوم حق وعن اعتراضه على الاية هو الاستدلال على صحة تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف تنبيهان الاول يجب تاخر الحال ايضا اذا كانت نكرة محصورة نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين وكانه انما اهمل ذكره نظرا الى ان شرطه عدم الحصر لما جوز تقديمه من الابواب مما الاصل تاخيره غير مختص بالحال قال في التصريح ويمكن ان يجيء هنا خلاف الكسائي السابق فيما اذا تقدم المحصور مع الا اذ لا فرق بين الحال والمفعول الثاني افهم كلامه ان الحال اذا لم يكن صاحبها مجرورا لم يجب تاخرها عنه بل يجوز التقديم وهو كذلك بان كان مرفوعا او منصوبا سواء كان ظاهرا او مضمرا كجاء ضاحكا زيد وضربت مجردة هندا هذا مذهب البصريين ومنعه الكوفيون في المنصوب الظاهر مطلقا سواء كانت الحال اسما كما ذكر او فعلا كرايت تركب هندا وفي المرفوع الظاهر المتاخر رافعه عن الحال فيمنعون مسرعا جاء زيد ويجيزون جاء راكبا زيد قيل والاجماع على الجواز اذا كان المرفوع مضمرا نحو خشعا ابصارهم يخرجون ويمتنع الاصل المذكور اي يجب تقدمها ان كان صاحبها نكرة محضة غير مخصصة بشيء من المخصصات لان النكرة تتخصص بالتقديم لانها في المعنى مبتدا وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في نحو ضربت رجلا راكبا ثم حمل غيره عليه وان لم يلتبس طردا للباب وهو اي كون صاحب الحال نكرة محضة قليل في الكلام قال سيبويه اكثر ما يكون في الشعر واقل ما يكون في الكلام انتهى ومنه الحديث صلى وراءه رجال قياما والاغلب كونه معرفة او مخصصا اما بتقديم الحال كما مر او بوصف كمررت برجل قرشي ماشيا وكقراءة بعضهم ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا ويكفي وصف واحد خلافا لبعض المغاربة في اشتراط وصفين وقد حكى سيبويه هذا غلام لك راكبا او باضافة نحو في اربعة ايام سواء او بمعمول نحو عجبت من ضرب اخوك شديدا او بعطف نحو هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين قاله ابن مالك في شرح العمدة او عاما لكونه في سياق النفي نحو وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون او نهي كقوله لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام او استفهام كقوله يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في ابعادها الاملا تتمة ويمتنع تاخيرها ايضا اذا اضيف الى صاحبها ضمير عائد على ملابس الحال نحو لقيني شاتما زيد اخوه وجاء زائرا هندا اخوها فيمتنع تقدمها على صاحبها كما لو كان محصورا ايضا نحو ما جاء راكبا الا زيد وفيه البحث السابق والاصل في الحال تاخرها عن عاملها ايضا ويجوز تقديمها عليه ان كان فعلا متصرفا كقوله تع خشعا ابصارهم يخرجون او صفة تشبهه سواء كانت اسم فاعل نحو زيد مسرعا مقبل واسم مفعول نحو اللص مجردا مضروب او صفة مشبهة نحو زيد غنيا وفقيرا سمح ويجب تقدمها على العامل ان كان لها الصدر اي صدر الكلام نحو كيف جاء زيد فكيف في موضع الحال من زيد وهل هي ظرف او اسم قولان وعلى القولين يستفهم بها عن الاحوال فعلى القول بالظرفية يكون معناه في المثال في اي حال جاء زيد وعلى القول بالاسمية على اي حال جاء زيد وعلى الاول لا يفتقر الى الاستقرار بخلاف اين ومتى ويجب تاخرها اعني الحال عن العامل في مسائل احدها ان يكون العامل نعتا نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها قاله ابن مالك ووجهه ان التقديم يؤدي الى الفصل بين المنعوت ونعته وليس بشيء لان الممتنع هو التقديم على المنعوت لان النعت لا يتقدم فلا يتقدم معموله

ولا يجيء من المضاف اليه الا اذا صح قيامه مقام المضاف نحو ان اتبع ملة ابرهيم حنيفا او كان المضاف بعضه نحو اعجبني وجه هند راكبة
او عاملا في الحال نحو اعجبني ذهابك مسرعا

منصوص النحاة طافحة بذلك فما قاله متعقب الثانية ان يكون فعلا جامدا نحو ما احسنه مقبلا لان الجامد لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في
في معموله بالتقديم عليه الثالثة ان يكون اسم فعل نحو نزال مسرعا لان معمول اسم الفعل لا يتقدم عليه الرابعة ان يكون مصدرا مقدرا بحرف
مصدري نحو اعجبني ركوب الفرس مسرجا لان معمول المصدر المقدر من ان والفعل لا يتقدم عليه الخامسة ان يكون صلة لال او لحرف
مصدري نحو المقبل ضاحكا زيد ويعجبني ان يجيء زيد ضاحكا لان معمول صلة ال والحرف المصدري لا يتقدم عليهما السادسة ان يكون
مقرونا بلام الابتداء في غير باب ان ولام القسم نحو لاصبر محتسبا ولاقومن طائعا لان ما في حيز لامي الابتداء والقسم لا يتقدم عليهما
واحترزت بغير باب ان من نحو ان زيدا مخلصا ليعبد ربه السابعة ان يكون لفظا متضمنا معنى الفعل دون حروفه كحرف التشبيه والتمني
والترجي والتنبيه واسم الاشارة والاستفهام التعظيمي نحو كان قلوب الطير رطبا ويابسا ليت زيدا صابرا عندكم لعل عمروا قائما
في الدار وهذا بعلي شيخا يا جارتا ما انت جارة فلا يجوز تقديم الحال في شيء من ذلك لضعف العامل الثامنة ان يكون صفة تشبه الفعل
الجامد وهو اسم التفضيل نحو هذا افصح الناس خطيبا لجعله موافقا للجوامد لانحطاطه عن درجتي اسمي الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة بعدم قبوله علامة التانيث والتثنية والجمع ويستثنى من المضمن معنى الفعل دون حروفه ان يكون ظرفا او مجرورا مسوقا مخبرا
عنه به فيجوز توسيط الحال بين المخبر عنه والمخبر به المتاخر من الظرف والمجرور تقول في نحو زيد في الدار جالسا زيد جالسا في الدار هذا قول
الاخفش وعليه قراءة بعضهم وقالوا ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا وقراءة الحسن البصري والسموات مطويات بيمينه و
قول الشاعر بنا عاذ عوف وهو بادي ذلة لديكم ولم يعدم ولاء ولا نصرا وجمهور البصريين على المنع قال ابن هشام في الاوضح و
الحق ان خالصة ومطويات معمولان لصلة ما ولقبضته وان السموات عطف على ضمير مستتر في قبضته لانها بمعنى مقبوضة لا مبتدأ
وبيمينه معمول الحال لا عاملها قال والبيت ضرورة انتهى وفصل ابن مالك في التسهيل فاجازه بقوة ان كان الحال ظرفا او مجرورا
وبضعف ان كانت غير ذلك لان الظرف يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما ويستثنى من افعل التفضيل ما اذا كان عاملا في حالين لاسمين
متحدي المعنى او مختلفيه واحدهما مفضل على الاخرى فانه يجب تقديم الحال الفاضلة خوف اللبس كهذا بسرا اطيب منه رطبا وزيد
مفردا انفع من عمرو معانا فبسرا حال من الضمير في اطيب ورطبا حال من الضمير المجرور دبمن ومفردا حال من الضمير في انفع ومعانا حال
من عمرو فبسرا ومفردا حالا مفضلتان والعامل في بسرا ورطبا افعل التفضيل وهو اطيب وفي مفردا ومعانا انفع هذا هو المختار واليه
ذهب المازني وابن كيسان والفارسي في تذكرته وابن جني وجروف ونسبه ابن مالك الى سيبويه وذهب الزجاج والمبرد والسيرافي الى انه في
في حلبيات الى انهما منصوبان على اضمار كان تامة صلة لاذا في المستقبل ولا ذا في الماضي وجوز بعض المغاربة ان يكون كان ناقصة فيكون
بسرا ورطبا خبرين لا حالين واستدل بالتعريف نحو زيد المحسن احسن منه المسيء ويحتاج الى سماع بتنبيه قد يفعل ذلك في مفهم التشبيه
فيعمل في حالين متقدمة عليه ومتاخرة عنه كقوله تعيرنا اننا عالة ونحن صعاليك انتم ملوكا اي تعيرنا انا فقراء ونحن في حال
صعلكتنا مثلكم في حال ملككم فحذف مثلا واقام المضاف اليه مقامه مضمنا معناه لما فيه من معنى التشبيه قال ابن هشام و
هذا الاعراب اجود ما قيل في البيت ولا يجيء الحال من المضاف اليه في حال من الاحوال الا اذا صح اي جاز نحو قياسه اي قيام المضاف
اليه مقام المضاف عند حذفه نحو قوله تعالى ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا فحنيفا حال من المضاف اليه وهو ابراهيم
وجاءت منه لصحة قيامه مقام المضاف وهو الملة فانه لو قيل في غير القران اتبع ابرهيم لكان صحيحا او كان المضاف بعضه اي بعض
المضاف اليه نحو اعجبني وجه هند راكبة فراكبة حال من المضاف اليه وهو هند اذ المضاف وهو الوجه بعض هند ومثله قوله
أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا فكل من ميتا واخوانا حال من المضاف اليه وهو الاخ والضمير
والمضاف الى كل منهما بعضه ولا خفاء في ان اشتراط صحة قيام المضاف اليه مقام المضاف يغني عن هذا الشرط فانه لو قيل اعجبتني هند
راكبة وفي غير القران ياكل اخاه ميتا ونزعنا ما فيهم من غل اخوانا لكان صحيحا فلو اقتصر عليه لكفاه او كان المضاف عاملا في
الحال بان يكون مصدرا او وصفا نحو اعجبني ذهابك مسرعا فمسرعا حال من الكاف المضاف اليها ذهاب مصدر عامل في الحال
ونحو هذا شارب السويق ملتوتا اليوم او غدا فملتوتا حال من السويق المضاف اليه شارب وشارب اسم فاعل عامل في الحال لانه بمعنى
الحال او الاستقبال واعتماده على المخبر عنه وانما اشترطوا لمجيء الحال من المضاف اليه احد هذه الشروط محافظة على ما قرروه من ان العامل
في الحال يجب ان يكون هو العامل في صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل في الحال اذا لم يشبه
الفعل فاذا كان المضاف مصدرا او صفة فالقاعدة موفاة لان الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد واذا كان المضاف صالحا للسقوط
وقيام المضاف مقامه كان المضاف اليه كانه معمول العامل المضاف الذي هو عامل الحال وعلى هذا فالواجب اتحاد العامل

اليه

التاسع التمييز وهو النكرة الرافعة للابهام المستقر عن ذات او نسبة ويفترق عن الحال باغلبية جموده وعدم مجيئه جملة

تحقيقا او تقديرا كما يستفاد من المغني بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحب حال اذ لو قلت جاء غلام هند ضاحكة
او نحوه لم يجز قال ابن مالك وابنه بلا خلاف وانتقد بان مذهب الفارسي جواز ذلك نقله عنه غير واحد من الائمة وقال العلامة
اثير الدين ابو حيان والذي نختاره ان المجرور بالاضافة اذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء صح قيام المضاف
مقامه او لم يصح لما تقرر من انه لابد من اتحاد الحال وصاحبها في العامل واما ميتا من قوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا
فيحتمل ان يكون حالا من لحم واخوانا من قوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا يحتمل ان يكون منصوبا على المدح وحنيفا يحتمل ان
يكون حالا من الملة وذكر بان الملة والدين بمعنى او من الضمير في اتبع قال ومثل هذه القاعدة لا يثبت بمثال او بمثالين مع الاحتمال انما
يثبت هذا باستقراء جزئيات كثيرة حتى يحصل من ذلك الاستقراء قانون كلي يغلب على الظن ان الحكم منوط به هذا معنى ما قاله تتميم قد تلزم
بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة فلا يضاف قال الرضي وتقع كافة في كلام المتاخرين ومن لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد
خطؤا في ذلك انتهى ومنهم الزمخشري في خطبة المفصل قال محيطا بكافة الابواب قال ابن هشام في المغني تجويز الزمخشري الحالية من الفاعل
ومن المفعول في قوله تعالى ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وهم لان كافة مختصة بمن يعقل ووهم في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اذ قدر
كافة نعتا لمصدر محذوف اي رسالة كافة لانه اضاف الى استعماله فيما لا يعقل اخراجه عما التزم فيه من الحالية ووهم في خطبة المفصل
اذ قال محيطا بكافة الابواب اشد لاخراجه اياه عن النصب البتة ووقع الحريري في المقامات ايراد قاطبة مضافة غير حال قال بقاطبة الكتاب
قال ابن الخشاب استعمال قاطبة مضافة الى ما بعدها وتعريفها به وادخال حرف الجر عليها يدل على جهله بعلم النحو وانه كان مقصرا فيه
جدا الثامن مما يرد منصوبا لا غير التمييز ويقال له التفسير والتبيين والمميز والمفسر والمبين وهو لغة فصل شيء عن شيء قال تعالى وامتازوا
الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ اي انفصلوا واصطلاحا النكرة اي اسم النكرة ولا ترد الجملة وان اشتهر انها نكرة فقد قال الرضي الجملة ليست لا نكرة
ولا معرفة لان التعريف والتنكير من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان لا يشار بها الى
خارج في الوضع واذا لم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرضان لها انتهى فالنكرة كالجنس يدخل فيها الحال وغيرها ويخرج عنها المعرفة المنصوبة
على التشبيه بالمفعول نحو حسن زيد وجهه فانه تمييز في حسن وجها الا التنكير واما نحو قولهم ما فعلت الخمسة عشر الدرهم وقوله رأيتك
لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو وقوله داع يمكة مشمعل واخر فوق دارته ينادي الى ردح من الشيزي ملاء لباب
البر يلبك بالشهاد فمحمول على زيادة الكاف زادها من قال باعلام العمر ومن اسيرها هذا مذهب البصريين وخالف الكوفيون وابن الطراوة
فاجازوا تعريف التمييز تمسكا بما او لا غيرهم الرافعة للابهام المستقر اي الثابت في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان
بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضع قاله صاحب الفوائد الضيائية ودام دفع ما اورده الرضي على ابن
الحاجب حيث فسر المستقر بالوضعي من ان لفظ المستقر لا يدل الا على الثابت في الوضع والاستعمال معا انتهى والاحتراز بهذا القيد
عن نحو رأيت عينا جارية فان جارية رافعة للابهام عن العين لكن الابهام الحاصل في العين ليس مستقرا بحسب الوضع بل نشا من الاستعمال
باعتبار تعدد الموضوع له قال بعض المحققين ولو فسر المستقر بما هو الثابت في قصد المتكلم فان التمييز للتفسير بعد الابهام ليتمكن في النفس
فالابهام ثابت في قصد المتكلم في صورة التمييز بخلاف رأيت عينا جارية فان المقصود بالعين المعين الا انه لو فهم الابهام من غير قصده فازاله
لكان حسنا انتهى عن ذات مذكورة لا وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما وان رفعا الابهام المستقر لكن لا عن ذات بل عن وصف
او عن نسبة واقعة في جملة او ما ضاهاها كما سياتي بيانه تنبيها الاول قال شيخ شيوخنا الحرفوشي في شرح التهذيب للمصنف وعبارته كعبارته
هنا اصعب اولى من صنع الكافية حيث قال من ذات مذكورة او مقدرة انتهى وفي الاولوية نظر بل الاولى ما في الكافية وجه انك اذا قلت طاب
زيد نفسا لم يكن في طاب ابهام ولا في ذات زيد ولا في اصل النسبة فانها معلومة محققة وانما المبهم ذات مقدرة والمعنى طاب امر من امور زيد
ثم يفسر ذلك الامر بقولك نفسا فالمبهم في الحقيقة هو الشيء المنسوب اليه لا النسبة وقولك نفسا تمييز للمنسوب اليه المجهول لا لنفس النسبة
ومن قال انه تمييز عن النسبة كالمص فقد تجوز نظرا الى ان الابهام ناشئ عن جهة النسبة وكذا الكلام في زيد طيب نفسا ويعجبني طيبه نفسا الثاني
هذا الحد منقوض بنحو رأيت شيئا اي حسن رجل والبدل في الضمير المبهم وصفات اسماء الاشارة ومن ما واي ووصف العدد في نحو قبضت
عشرة دراهم ولا مخلص عن هذه الاشياء الا باخراجها بما يخرج التوابع عن الحدود وذكره عصام الدين في شرح الكافية ويفترق التمييز
عن الحال باوجه سبعة كما في المغني اغلبية جموده اي جمود التمييز بخلاف الحال فان الاغلب اشتقاقها كما تقدم وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة
نحو هذا مالك ذهبا والتمييز مشتقا نحو لله دره فارسا وتصحف على بعض المعاصرين من طلبة العجم الجمود بالوجود فقال ما معناه شارحا
التمييز اكثر وجودا بالنسبة الى الحال وهو غلط فاحش فاحذره والثاني عدم جواز مجيئه جملة بخلاف الحال فانها تجيء جملة نكرة نحو جاء زيد يضحك

المط لكن قال بعضهم هذا لا ينفعه
في التفصي عن الايراد اذ الكامل هو
الثابت صح

احدها

التمام التمييز

وعدم جواز تقدمه على عامله على الاصح فان كان مشتقا احتمل الحال فالاول عن مقدار غالبا

وظرفا نحو رايت الهلال بين السحاب ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينته والتميز لا يكون الا اسما غير ظرف وهذا يستفاد من قوله في التعريف النكره فان النكرة ضرب من الاسم وان اطلق على الجملة انها نكرة فليس حقيقة ولو سلم فالتنكير من اوصاف المفردات بالاصالة والثالث عدم جواز تقدمه على عامله مطلقا بخلاف الحال كما مر سواء كان اسما نحو عندي رطل زيتا او فعلا جامدا نحو ما احسنه رجلا او متصرفا تميزه غير منقول نحو كفى زيد رجلا بالاجماع في هذه الثلثة كما نقله ابن مالك فلا يقال عندي زيتا رطل ونحوه او متصرفا تميزه منقول نحو طاب زيد نفسا فلا يجوز نفسا طاب زيد على الاصح وفاقا لسيبويه والفراء واكثر البصريين ومتاخري المغاربة وذلك لان التميز في هذه الصورة فاعل في الاصل وقد نقل الاسناد عنه الى غيره لقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التاخير لما فيه من الاخلال بالاصل وقيل لان التميز كالنعت في الايضاح والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما اشبهه قال الفارسي واستحسنه ابن خروف وصحح ابن مالك وابو حيان جوازه قياسا على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ولكثرة السماع فيه قال اتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب وقال اخر ضيعت حزمي في ابعادي الاملا وما ارعويت وشيبا راسي اشتعلا وقال الاخر ولست اذا ذرعا اضيق بضارع ولا يائس عند التعسر من يسر وقال الاخر انفسا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا والجبر من الشواهد غير ذلك والحق ان تاويل كل ذلك تكلف كيف وهم يبنون الحكم على اقل من ذلك لكن لو قيل بجوازه في الشعر فقط لو ورده بحسب كان انصافا تنبيهان الاول اذا كان العامل وصفا فقياس من اجاز التقديم في الفعل ان يجيزه مع الوصف الا مع اسم التفضيل الثاني اتفق الجميع على تقديم جواز التميز على المميز اذا كان العامل متقدما نحو طاب نفسا زيد قاله ابن الصائغ وهذا يرد قول الفارسي ان التميز كالنعت لا يتقدم على المنعوت قاله ابن عصفور الرابع عدم توقف معنى الكلام عليه بخلاف الحال فانه قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى ولا تمش في الارض مرحا ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى وقوله انما الميت من يعيش كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء الخامس عدم جواز تعدده بخلاف الحال فانها تتعدد كقوله على اذا ما زرت ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا واما قوله تبارك رحمانا رحيما وموئلا فالصواب ان رحمانا منصوب باضمار اخص او امدح ورحيما حال منه لا نعت والقول بانهما تميزان خطاء السادس كونه مبينا للذات والحال مبينة للهيئة كما عرفت السابع عدم توكيده لعامله بخلاف الحال فانها تكون مؤكدة لعاملها نحو ولى مدبرا فتبسم ضاحكا واما قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا مؤكد لما فهم من ان عدة الشهور واما بالنسبة الى عامله فهو اثنا عشر فمبين واما ما انشده المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلا زيد فمردود بان الابهام حذار تقع بظهور الفاعل فلا حاجة الى التميز واما قوله تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا فالصحيح ان زادا معمول لتزود اما مفعول مطلق ان اريد به التزود او مفعول به ان اريد به الشيء الذي يتزوده من افعال البر وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالا واما قوله فنعم الفتاة فتاة الهند لو بذلت رد التحية نطقا او بايماء ففتاة حال مؤكدة هذا ما ذكره ابن هشام في المغني من وجوه الافتراق بينهما وقد زاد بعضهم وجوها اخر احدها ان التميز قد لا يكون عامله فعلا او شبهه نحو عشرون في قولك له عندي عشرون درهما الثاني ان التميز بمعنى من والحال بمعنى في حال كذا الثالث ان التميز قد يجر في بعض المواضع بخلاف الحال فانها واجب النصب فان كان التميز مشتقا احتمل المشتق الحال نحو لله دره فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا وذهب قوم الى ان انتصابه في مثل هذا التركيب على الحال فقط وضعفه ابن الحاجب في امالي المفصل بانه لا يخلو من ان يكون حالا مقيدة او مؤكدة وكلاهما غير مستقيم اما المقيدة فلان قولك لله دره فارسا لم يرد به المدح في حال الفروسية وانما يريد مدحه مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب بل تريد الاطلاق وكذلك لله دره عالما والحال المؤكدة ايضا غير مستقيم لان الحال المؤكدة شرطها ان يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها وانت هيهنا لو قلت لله دره لكان محتملا للفروسية وغيرها ولكان قولك لله دره عالما او رجلا او كاتبا لا يفيد الا ما افاده الاول فدل والحالة هذه على انتفاء الحال المقيدة والحال المؤكدة واذا بطلتا ثبت التميز انتهى قال الرضي وانا لا ارى بينهما فرقا لان التميز عنده ما احسن فروسيته فلا يمدحه في غير حال فروسيته الابهام وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما احسنه في حال فروسيته وتصريحهم بمن في لله درك من فارس دليل على انه تميز وكذا قولهم عز من قائل انتهى تنبيه مما يحتمل الحالية والتميز ايضا قولك كرم زيد ضيفا ان قدرت زيدا هو الضيف اما الحالية فلدلالته على الهيئة واما التميز فلدخول من عليه والاجود عند قصد التميز ادخالها عليه دفعا للتوهم الحالية وان قدرت ضيفا غير الضيف تعين التميز وامتنع من لانه تميز منقول عن الفاعل والاصل كرم ضيف زيد فالاول اي التميز الرافع للابهام المستقر عن ذات يصدر عن مقدار صدورا غالبا لا دائما فانه قد يصدر عن غير مقدار كما سياتي ويجوز ان يكون عن بمعنى بعد نحو قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق والمراد بالمقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين والمقادير اما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به

والخفض فيه قليل وعن غيره قليلا والخفض كثير والثاني عن نسبة في جملة او نحوها او اضافة نحو رطل زيتا وخاتم فضة واشتعل الراس شيبا ولله دره فارسا

قدر المكيل كالقفيز والاردب الكر وما يعرف به قدر الموزون كصنجات الوزن كالطسوج والدانق والدينار والمن والرطل وغير ذلك وما يعرف به قدر المذروع والممسوح كالذراع وقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك او مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تعالى ملؤ الارض ذهبا وقولك عندي مثل زيد رجلا واما غيرك رجلا وسواك انسانا محمول على مثلك بالضدية وقولك بطولك رجلا وبعرضك ارضا وبغلظك حبشانا ونحو ذلك من المقاييس ايضا فهذه المقادير اذا نصبت عنها التميز اردت بها المقدرات لا المقادير لان قولك عندي عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد بعشرون هو الدراهم لا مجرد العدد وبذراع المذروع وبرطل الموزون لا ما يوزن به كذا في غيرها قاله الرضي والخفض اي خفض اضافة تميز المقدار باضافة المميز اليه كثير ارض قفيز بر ومنوي عسل وتمر قليل لما سياتي هذا اذا لم يكن المميز عددا او مضافا فان كان عددا نحو عشرين درهما او مضافا نحو مثله مددا وملؤ الارض ذهبا امتنع النصب ويصدر عن غيره اي غير المقدار صدورا قليلا وضابطه كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل على ذلك الفرع نحو خاتم حديدا وباب ساجا وجبة خزا واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التميز نحو قطعة ذهب وقليل فضة قال بعض المحققين فيشكل تعريف التميز بقطعة ذهب لان ذهبا يرفع الابهام المستقر عن قطعة الا ان يقال انه تميز لكن لا يجوز نصبه كما في ثلثة رجال والخفض اي خفض تميز غير المقدار باضافة المميز اليه كخاتم حديد وباب ساج وجبة خز كثير لان ابهامه اخف من ابهام المقدار والمقدار لكونه اكثر ابهاما يحتاج الى المميز ونصب المميز نص على كونه مميزا وهو الاصل في التميز بخلاف الخفض فانه علم الاضافة فهو في غير المقدار اولى مع ان الخفض معه اكثر لسقوط النونين والتنوين بالاضافة ويجوز جر النوعين بمن ايضا سواء كان المميز مضافا نحو ملؤ الارض من ذهب او لم يكن نحو رطل من زيت وخاتم من حديد ويمتنع في ثلاث مسائل احديها تميز العدد نحو عشرين درهما ولا يرد على جواز عشرين من الدراهم لخروجه من التميز بتعريفه الثانية التميز المحول عن المفعول كغرست الارض شجرا الثالثة ما كان فاعلا في المعنى كطاب زيد نفسا وزيد اكرم الا واختلف في من هذه فقيل زائدة وقيل للتبعيض وقيل للتبيين وهو الصحيح تتمة تميز الذات اما ان يكون من عدد او عن غيره والاول اما ان يكون جنسا اولا والجنس اما ان يقصد به الانواع اولا وعلى الوجهين يجب افراد التميز والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون ضربا او تمرا والثاني يجب كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون ضربة او تمرة فالاول لبيان عدد الانواع والثاني لبيان عدد الاحاد وان كان عن عدد وليس بجنس نحو عشرون درهما وجب افراده والذي عن غير العدد ان كان جنسا ثني اذا اريد تثنيته وجمع اذا اريد جمعه والا افرد تقول عندي مثله تمرا او تمرين او تمورا وان لم يقصد بالجنس الانواع وجب افراده نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا طوبق ما يقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا نحو مثله رجلا او رجلين او رجالا ومحصل التقسيم ان التميز عن الذات اما ان يكون عن عدد اولا والعدد اما جنس اولا والجنس اما ان يقصد به الانواع اولا وغير العدد اما جنس اولا والجنس اما ان يقصد به العدد اولا هذا تقسيم الرضي عليه من الله الرضا والثاني اي التميز الرافع للابهام المستقر عن نسبة يصدر عن نسبة كائنة في جملة او نحوها وهو اما اسم لفاعل مع مرفوعه كزيد منتفخ شحما او اسم المفعول معه نحو الارض مفجرة عيونا او افعل التفضيل معه نحو انا اكرم الا وخير مستقرا او الصفة المشبهة معه نحو زيد طيب ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا او ما ذكر مما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا وسرعان ذا اهالة ويلم اياه الشباب معيشة وبالوليد فارسا او في اضافة نحو اعجبني طيبه ابا وهو داخل في شبه الجملة فلا حاجة الى افراده بالذكر نحو عندي رطل زيتا مثال للتميز عن المقدار والرطل بالفتح والكسر وهو فصيح اثنا عشرة اوقية والاوقية استار وثلثاه والاستار اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلثة اسباع درهم والدرهم ستة دوانيق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان كذا في القاموس وجعله الفاضل الهندي مثالا للمكيل وسهاه فيه وليس بسهو فقد قال في المغرب الرطل بالفتح والكسر ما الذي يوزن به ويكال به انتهى وخاتم فضة مثال للتميز عن غير العدد واشتعل الراس شيبا مثال للتميز عن النسبة في جملة ولله دره فارسا مثال للتميز عن نسبة في نحو جملة لان فيه معنى الفعل اي عجبا منه فارسا وفي الاضافة ايضا كما هو ظاهر ولذلك لم يات بها بمثال لهذا وانما يصلح مثالا لذلك ان كان مرجع الضمير معينا معلوما اما اذا كان مجهولا كان من مميز الذات لا من مميز النسبة لان الضمير مبهم فيحتاج الى مميز والدر بفتح الدال وتشديد الراء المهملتين الكثرة في الاصل مصدر قولهم در اللبن يدر بالكسر والضم درا ويسمى اللبن نفسه درا ايضا وقيل المراد في مثله الخير لاعتقادهم ان اللبن مصدر لكل خير يقرونه الضيف ويسقونه الخيل وقال ابن السيد اصله ان رجلا راى اخر يحلب ناقة ليلا فتعجب من كثرة لبنها فقال لله درك قيل معناه لله در اللبن الذي رضعته من امك واكثر ما يمثل به النحاة مضافا الى ضمير الغائب وقد يضاف الى ضمير المخاطب ولضمير المتكلم وللظاهر ايضا كما صرح به الرضي وانما اضافوه الى الله تعالى قصدا للتعجب منه لان العرب اذا اعظموا شيئا غاية الاعظام اضافوه الى الله تعالى ايذانا بان هذا الشيء لا يقدر على ايجاده الا الله تعالى وبان هذا جدير بان يتعجب منه لانه صادر عن فاعل قادر مصدر للاشياء العجيبة سبحانه وتعالى تنبيهات الاول قضية اطلاق انه تميز

والناصب لمبين الذات هي ولمبين النسبة المسند من فعل وشبهه **النوع الثالث** ما يرد مجرورا لا غير وهو اثنان الاول المضاف اليه وهو ما نسب اليه شيء بواسطة حرف جر مقدر مرادا

النسبة لا يختص بما وقع بعد جملة فعلية وهو المشهور الذي ذكره المغاربة خلافا لما في التسهيل من اختصاصه بذلك وما عداه فهو عنده من تمييز المفرد الثاني التمييز عن النسبة اربعة اقسام محول عن الفاعل نحو اشتعل الراس شيبا اصله اشتعل شيب الراس فحول الاسناد الى الراس ونصب شيبة على التمييز مبالغة وتوكيدا لان ذكر الشيء مبهما ثم مفسرا اوقع في النفس من ذكره من اول الامر مفسرا ومحول عن المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا اصله وفجرنا عيون الارض ثم اوقع الفعل على الارض ونصب عيون على التمييز هذا مذهب الجزولي وابن عصفور وابن مالك واكثر المتاخرين وانكره الشلوبين وتلميذه الابدي وابن ابي الربيع وقالوا هذا القسم لم يذكره النحويون وتاول الشلوبين عيونا في الاية على انها حال مقدرة لانها حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك واولها ابن ابي الربيع على وجهين احدهما انه يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير اي عيونها مثل اكلت الرغيف ثلثا اي ثلثه او على نزع الخافض اي بعيون ورده ابن هشام في شرح اللمحة بانه لو كان كما ذكر لم يلتزم فيه التنكير والتاخير عن الفعل ولصرحوا بالخافض في وقت وايضا فليس العيون منفجرا بها بل هي نفس المنفجر انتهى ومحول عن غيرهما نحو انا اكثر منك مالا اصله مالي اكثر من مالك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وهو الضمير فارتفع وانفصل وصار انا اكثر منك ثم جيء بالمحذوف تمييزا وغير محول نحو امتلا الاناء ماء لان مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محول واكثر وقوعه بعد ما يفيد التعجب نحو لله دره فارسا وحسبك زيد ناصرا وما احسنه رجلا واكرم به ابا الثالث اذا اتحد مميز النسبة بما قبله معنى طابقه في الافراد وضديه فتقول كرم زيد رجلا والزيدان رجلين والزيدون رجالا وكذا في المونث كما تقول زيد رجل والزيدان رجلان والزيدون رجال ونحوه واما قوله تعالى وحسن اولئك رفيقا ففيه وجهان احدهما ان يكون ترك الجمع فيه لفظا لان رفيقا مما يستوي فيه المفرد وغيره كالصديق والعدو والثاني ان يكون الاصل وحسن رفيق اولئك فحذف المضاف وجاء التمييز على وفقه وكذا ان لم يتحد به نحو حسن زيد وجها والزيدون وجوها انه لم يلزم افراد لفظ التمييز لافراد معناه او لكونه مصدرا لم يقصد اختلاف انواعه فان كان معنى التمييز مفردا تعين افراد لفظه كقولك في ابناء رجل واحد طاب الزيدون اصلا وكرموا ابا وكذا ان لم يقصد اختلاف انواع المصدر نحو زكا الاتقياء سعيا وخاب الاشقياء رايا فلو قصد اختلاف المصدر لاختلاف محاله جازت المطابقة نحو تخالف الناس اراء وتفاوتوا اذهانا ومنه بالاخسرين اعمالا والافراد الباين بعد جمع انه لم يوقع في محذور اولى فطاب الزيدون نفسا وقروا عينا اولى من نفسا واعينا الافادة المقصود باختصار قال تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فان اوقع في محذور تعين جمعه وان كان بعد مفرد فتقول كرم الزيدون اباء بمعنى ما اكرمهم من اباء ولو افردت لاوهم ان المقصود كون ابيهم واحدا موصوفا بالكرم وكذا تقول نظف زيد ثيابا لانك لو قلت ثوبا لاوهمت انه ثوب واحد والناصب لمبين الذات المبهمة هو هي اي تلك الذات واختلفوا في صحة اعمالها مع انها جامدة فقيل لشبهها باسم الفاعل لانها طالبة له في المعنى فعشرين درهما شبيه بضارب زيدا ورطل زيتا شبيه بضارب عمرا في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون وقيل لشبهها بافعل من وذلك في خامس مرتبة فان الفعل اصل لاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو اصل للصفة المشبهة لانه يعمل في السببي والاجنبي وهي لا تعمل الا في سببيه دون الاجنبي وهي الاصل لافعل لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه الا في مسئلة واحدة وهو اصل للمقادير لانه يتحمل الضمير وهي لا يتحمله وصحح هذا القول لان حمل الشيء على ما هو به اشبه اولى كما في التمييز والناصب لمبين النسبة عند سيبويه والمازني والمبرد والزجاج والفارسي هو المسند من فعل كطاب زيد نفسا وشبهه والمراد به هنا ما تضمن معناه وحروفه من المصدر والوصف او تضمن معناه فقط كاسم الفاعل ونحو لله دره فارسا وعبر في العمدة عن هذا بشبه شبهه وذهب قوم الى ان العامل في مبين النسبة هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا ما اشبهه واختاره ابن عصفور وعزاه الى المحققين وهنا انقضى كلام المصنف في النوع الثاني من المعربات من الاسماء وهو ما يرد منصوبا لا غير فشرع في النوع الثالث منها وهو ما يرد مجرورا لا غير فقال

النوع الثالث من المعربات من الاسماء ما يرد مجرورا لا غير وهو اثنان لا ثالث لهما الاول المضاف اليه والاضافة لغة الامالة والاسناد ومنها ضافت الشمس للغروب اي مالت واضفت ظهري الى الحائط اي املته واسندته اليه واصطلاحا نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر فخرج بالتقييدية الاسنادية وبما بعده زيد قائم وقام زيد ولا ترد الاضافة الى الجمل لانها في تاويل الاسم وبالاخير الوصف كزيد الخياط وما جرى عليه المصنف من كون المضاف اليه هو الثاني فيكون المضاف هو الاول هو مصطلح سيبويه وابن مالك واكثر المتاخرين وهو المشهور وقيل عكسه وقيل يجوز في كل كل وهو اي المضاف اليه اصطلاحا ما اي اسم حقيقة او حكما ليشمل الجملة المضاف اليها نحو يوم ينفخ في الصور نسب اليه ولا يكون الا اسما بواسطة حرف جر مقدر حال كون هذا المقدر مرادا احترازا عن المفعول فيه والمفعول له فان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد كذا قال ابن الحاجب واعترضه الرضي بانه ان اريد انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا فلا معنى لتقدير الحرف الا انه مراد معنى وان اريد انه غير مراد لفظا كان المعنى المضاف اليه كل اسم صفته كذا مجرور بحرف جر مقدر فيفضي الى الدور لان معرفة حقيقته متوقفة

على معرفة

ويمتنع اضافة المضمرات واسماء الاشاره واسماء الاستفهام واسماء الشرط والموصولات سوى اي في الثلثة وبعض الاسماء يجب اضافتها اما الى الجمل وهو اذ وحيث

على معرفة ما اخذ في التعريف وهو كونه مجرورا بذلك متوقفة على معرفة كونه مضافا اليه انتهى تنبيهات الاول المتبادر من هذا الحد انه لا يشمل المضاف اليه بالاضافة اللفظية على المشهور من انها ليست على معنى الحرف فينتقض به الا ان يحمل على ما ذهب اليه بعضهم من انها على معنى الحرف لكنه لم يبين فيما سياتي تقدير الحرف كما بينه في المعنوية وسياتي تحقيق ذلك الثاني استشكل حكمهم بان كل مضاف اليه مجرور بحرف نحو واسئل القرية واجاب بعض المحققين بالتزام ان المضاف اليه في ذلك تقديرا معترفا بانه تكلف امر بالتامل وقال بعضهم وقد يجاب بانه عام مخصوص ثم قال ولعل هذا اقرب انتهى ولا يخفى سقوط هذا الاشكال راسا الثالث في عامل الجر في المضاف اليه قولان اخران احدهما انه الاضافة الثاني انه المضاف وهو الصحيح ولا ينافيه قولنا في تعريف الاضافة انها توجب لثاني الاسمين الجر لانه كونها سببا للجر لا يستلزم كونها عاملة له واعلم ان الغالب في الاسماء ان تكون صالحة للاضافة والافراد كغلام وثوب ويمتنع اضافة المضمرات خلافا للخليل والاخفش والمازني ومن وافقهم في نحو اياي واياك حيث ذهبوا الى ان ايا اسم مضمر وما بعدها مضمر مضاف وحجتهم انها اذا جاءت اضافتها الى الظاهر في قول العرب فاذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه والشواب فاذا ثبت اضافته الى الظاهر الذي يظهر فيه عمل الاعراب وجب الحكم باضافته الى الضمير الذي لا يظهر فيه الاعراب واما كون الضمائر لا تضاف فغير مانع من اضافة هذا النوع لان الاحكام العامة قد تتخلف في بعض الصور بدليل تخلف لدن عن جر غدوة وتخلف لولا عن ضم المرفوع بها وتخلف عسى عن اتصال ضمير الرفع بها بعدها فكذلك هذا النوع من المضمرات في منع الاضافة واختاره ابن مالك والاصح ما ذهب اليه سيبويه والاخفش في احد قوليه وجمهور البصريين وابو علي من المتاخرين من ان الضمائر لا تضاف وما لا يثبت اضافة ايا بما رواه الخليل لشذوذه وما اتصل بها انما هو حرف يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والخطاب والغيبة وسياتي ذكر المضمرات مستوفيا في المبنيات واضافة اسماء الاشارة وسياتي ذكرها ثمة واما ذلك ونحوه فالكاف فيه حرف خطاب بالاجماع النحاة واضافة اسماء الاستفهام وهي عشرة كم وكيف ومن ومهما وما واي واين وايان ومتى وانى وسياتي شرح بعضها في حديقة المفردات ان شاء الله واضافة اسماء الشرط وياتي ذكرها في حلة الافعال والموصولات وياتي ذكرها في المبنيات وانما امتنعت اضافة هذه المذكورات لشبهها بالحرف والحرف لا يضاف سوى اي في الثلثة اي في اسماء الاستفهام والشرط والموصولات فانها لا تمتنع اضافتها لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها الى مفرد مضاف اليه وسياتي شرحها مستوفى في حديقة المفردات ان شاء الله وبعض الاسماء يجب اضافتها لعود الضمير مونثا على بعض مع كونه صادقا على كثير للتانيث من المضاف اليه كما يجيء بيان ذلك في هذا الباب عن قريب ان شاء الله واضافتها اما الى الجمل وهو نوعان مضاف الى الجمل مطلقا اسمية كانت او فعلية ومختص بالجمل الفعلية فالاول اذ من اسماء الزمان نحو قوله تعالى واذكروا اذ انتم قليل واذكروا اذ انتم قليلا وشرط الاسمية ان لا يكون خبر المبتدا فيها فعلا ماضيا نحو اذ زيد قام نص عليه سيبويه والاكثرون على تقبيحه ووجهه بان اذ لما كان للماضي وكان الفعل الماضي مناسبا لها في الزمان وكانا في جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما اذا كان مضارعا نحو اذ زيد يقوم فانه حسن لنقص تجاوزه اذا زيد يقوم نائما واجاب ابن الحاجب بانه لحكاية الحال والتزم الرضي قبحه ايضا وشرط الفعلية ان يكون فعلها ماضيا لفظا او معنى لا لفظا نحو واذ يرفع ابراهيم القواعد وقد يحذف شطر هذه الجملة فيظن من لا خبرة له انها اضيفت الى المفرد كقوله هل ترجعن ليال قد مضين لنا والعيش منقلب اذ ذاك افنانا والتقدير اذ ذاك كذلك وقد تحذف الجملة باسرها ويعوض عنها التنوين قال ابو حيان ولم يظهر لي من قواعد العربية ان هذا الحذف جائز لا واجب نكسر ذالها حينئذ لالتقاء الساكنين على الاصل كقوله تعالى وانتم حينئذ تنظرون اي حين اذ بلغت الروح الحلقوم وزعم الاخفش ان اذ حينئذ معربة والكسر حينئذ اعراب بالاضافة لا بناء حملا على ذلك انه جعل بناؤها ناشيا عن اضافتها الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة وهو مردود بانه قد سبق له حكم البناء والاصل استصحابه حتى يقوم دليل على الاعراب وبان العرب بنت الظرف المضاف الى اذ ولا علة لبنائه الا كونه مضافا لمبني فلو كانت الكسرة اعرابا لم يجز بناؤه لظرف وبانهم قالوا يومئذ بفتح الذال بمعنى انا ولو كان معربا لم يجز فتحه لانه مضاف اليه فلا هذا على انه مبني مرة على الكسر لالتقاء الساكنين وهو الغالب ومرة على الفتح طلبا للتخفيف وسياتي تمام الكلام على اذ في حديقة المفردات ان شاء الله وحيث نحو جلست حيث جلس زيد وحيث زيد جالس وشرط الاسمية ان لا يكون الخبر فيها فعلا نص عليه سيبويه واضافتها الى الفعلية اكثر قال ابن النحاس ليس في ظروف المكان ما يضاف الى الجملة غير حيث لما ابهمت لوقوعها على كل جهة احتاجت من الظرفية في نعال ابهامها الى اضافتها الى الجملة كاذ واذا في الزمان انتهى وربما اضيفت الى المفرد كقوله حيث لي العمائم لا يقاس عليه خلافا للكسائي ولا يشترط في اضافتها الى الجمل ظرفيتها وزعم المهدوي وشارح الجمل رميه بتران حيث في قوله تمت راح في الملبين الحيث يجي الى الزمان ومتى ابهما الماضي عن الظرفية يصل الى علمها من لا اضافة الى الجمل وما انه الجملة بعدها صفة لها وتكلف فانه قد رابطها قال ابن هشام وليس شيء واذا دخلت عليها ما الكافة تضمنت معنى الشرط كقوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان قال ابن هشام وهذا البيت عندي

واذا اولى المفرد ظاهرا او مضمرا وهو كلا وكلتا وعند ولدى وسوى او ظاهرا فقط وهو اولو وذو وفروعهما او مضمرا فقط فهو وحده

دليل على مجيئها للزمان والنوع الثاني وهو المختص بالجمل الفعلية اذا عند غير الاخفش والكوفيين ويقع شرطها وجوابها ماضيين نحو واذا انعمنا على الانسان اعرض ومضارعين نحو واذا تتلى عليهم يخرون ومختلفين نحو واذا سمعوا ما انزل الى الرسول الاية اذا تتلى عليهم ايات الرحمن خروا سجدا وبكيا وماضيا ولعرا نحو واذا طلقتم النساء فطلقوهن وسياتي تتمة الكلام عليها في حديقة المفردات والى مفرد والمراد به ما يقابل الجملة وهو ايضا نوعان ما يجوز قطعه عن الاضافة فينون نحو كل اذا لم يقع نعتا ولا توكيدا وبعض واي كقوله تعالى وكل في فلك يسبحون فضلنا بعضهم على بعض اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى وما يلزم الاضافة لفظا وهو ما يضاف للمفرد حال كونه ظاهرا مرة ومضمرا اخرى وهو كلا وكلتا نحو كلا الرجلين وكلاهما وكلتا المرئتين وكلتاهما ولا يضافان الا لما استكمل ثلثة شروط احدها التعريف فلا يجوز كلا الرجلين ولا كلتا امراتين خلافا للكوفيين وذلك ان وضعهما للتاكيد ولا يؤكد التاكيد المعنوي الا المعارف الثاني الدلالة على اثنين اما بالنص نحو كلاهما وكلتاهما او بالاشتراك نحو قوله كلانا غني عن اخيه حياته ونحن اذا متنا اشد تغانيا فان كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجماعة وانما صح قوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل لان ذا مثناة في المعنى مثلها في قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك اي وكلاهما ذكر الثالث ان يكون المضاف اليه كلمة واحدة وقد يفرق بالعطف بالواو في الشعر نحو كلا زيد وعمرو قال كلا اخي وخليلي واجدي عضدا وساعدا عند المام الملمات قال بعضهم ولا يبون كلا وان ذكرت من غير اضافة لانهم يستنكرون تنوين ما غلبت عليه التجريد منه لاجل الاضافة وعند وهو ظرف مكان يستعمل في الحضور والقرب سواء كانا حسيين نحو فلما راه مستقرا عنده عند سدرة المنتهى عندها جنة الماوى او معنويين نحو وقال الذي عنده علم من الكتاب انا اتيك وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار قال المرادي في شرح التسهيل واذا كان ظرفا فهي معنى كانت للزمان نحو انما الصبر عند الصدمة الاولى وربما فتحت عينها او ضمت ولا يقع الا ظرفا او مجرورة بمن وبها ينبغي ان يحل ما الغز به الحريري حيث قال وما منصوب ابدا على الظرف لا يخفضه سوى حرف واما قول العامة ذهبت الى عنده فلحن واما قول بعض المولدين كل عند لك عندي لا يساوي نصف عند فقال الحريري لحن قال ابن هشام وليس كذلك بل كل كلمة ذكرت واريد بها لفظها فسائغ ان تتصرف تصرف الاسماء وان تعرب ويحكى اصلها انتهى ومثله قول الاخر يقولون هذا عندنا ليس ثابتا ومن انتم حتى يكون لكم عند ولدى نحو لدى الباب ولدينا مزيد وهي بمعنى عند لكن عند امكن منها من وجهين احدهما انها ان يكون ظرفا للاعيان والمعاني نحو عندي مال وهذا القول عندي صحيح ويمتنع الثاني في لدى ذكره ابن الشجري في اماليه ومبرمان في حواشيه والثاني انك تقول عندي مال وان كان غائبا ولا تقول لدي مال الا اذا كان حاضرا قاله الحريري وابو هلال العسكري وابن الشجري قال ابن هشام وزعم المعري انه لا فرق بين لدى وعند وقول غيره اولى انتهى وتعامل الفها معاملة الف الى وعلى فتسلم مع الظاهر وتقلب ياء مع المضمر غالبا وقد يقال لداكم وسوى نحو سوى زيد وسواك وسياتي الكلام عليها في بحث المستثنى انتهى تنبيه استعمل بعضهم سوى مقطوعة عن الاضافة وممن استعملها كذلك الخزرجي في منظومته العروضية فقال تؤلف من جزئين فرعين لا سوى وعند النحويين لها فيما يلزم الاضافة يقتضي منعه فتدبر اوحال كونه ظاهرا فقط اي فحسب وهو اولو بمعنى اصحاب اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذو قال تعالى نحن اولو قوة واولو باس شديد وذو الدال على صحبة لا ذو الموصولة نحو وذا النون وفروعهما نحو واولات الاحمال وان كن اولات حمل واستشهدوا ذوي عدل واصلحوا ذات بينكم ذواتا افنان ذواتي اكل خمط ولا يضافان الا الى اسم الجنس ونعني به ما يقابل الصفة فلا يقال جاءني رجال اولوا عاقل ولا رجل ذو عاقل وذلك لان ذا واولو وفروعهما في الحقيقة انما وضعت وصلة الى جعل اسماء الاجناس صفة وذلك لانهم لما ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يتات لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاؤا بذو واضافوه اليه فقالوا ذو ذهب واما اذا كان تاليها صفة لم يكن للمجئ بها فائدة قيل وهذه هي الحكمة التي اقتضت اشتراط الظاهر لان الضمير بوضعه لا يدل على حقيقة معينة ليقصد الوصف بها وان كان المراد معينا باعتبار مرجعه لكنه ليس معينا باعتبار لفظه واما قول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه فشاذ وقيل لحن قال الزجاجي في شرح ادب الكاتب انشدنا ابو بكر بن دريد قال انشدنا عبد الرحمن ابن اخي الاصمعي عن عمه قال انشدنا اعرابي من بني غنم ثم من بني حنظلة لنفسه من قصيدة لا حين البغي فهو اخوه تلغه المثري وان املق اقصاه بنوه لو راى الناس نبيا سائلا ما وصلوه وهم لو طمعوا في زاد كلب اكلوه لا تراني اخر الدهر بتسال افوه ان من يسال سوى الرحمن يكرم حارموه والذي قام بارزاق الورى طرا اسلوه وعن الناس بحمد الله فاغنوا واحمدوه تلبسوا اثواب عز فاسمعوا قولي وعوه انت ما استغنيت عن صاحبك الدهر اخوه فاذا احتجت اليه ساعة مجك فوه اهناء المعروف ما لم تبتذل فيه الوجوه انما يصطنع المعروف في الناس ذووه
وشذ ايضا قطعها عن الاضافة وادخال ال عليها في قول الاخر فلا اعني بذلك اسفليكم ولكني اريد به الذوينا اوحال كونه مضمرا فقط وهو نوعان ما يضاف لكل مضمر متكلم او مخاطب او غائب مفردا كان او مثنى ومجموعا مذكرا او مؤنثا وهو وحده نحو واذا دعي الله وحده وقوله وكنت اذ كنت الهي وحدكا وقوله والذئب اخشاه ان مررت به وحدي واخشى الرياح والمطرا وهو ملازم للتذكير والافراد والنصب

ولبيك واخواته تكميل يجب تجريد المضاف من التنوين ونوني المثنى والجمع وملحقاتهما فان كانت اضافته صفة الى معمولها فلفظية

وللنحويين فيه اقوال احدها مذهب سيبويه انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال فوحده في موضع اتحاد واتحاد في موضع موحد وموحد هو الحال قال ابن بابشاذ في شرح الجمل وكان بعض اصحابنا يزيد على ذلك فيقول وحده ناب مناب اتحاد واتحاد ناب مناب موحد وموحد ناب مناب انفراد وانفراد ناب مناب منفرد ومنفرد هو في الحقيقة حال انتهى وهو تطويل مسافة من غير ضرورة الثاني انه مصدر اوحده وهو محذوف الزوائد وذهب اليه ابن جني الثالث انه مصدر لم يلفظ له بفعل وعلى هذين القولين فهو مصدر في موضع الحال الرابع مذهب يونس انه نصب على الظرف فقول العرب زيد وحده التقدير زيد موضع التفرد واجاز هشام فيه وجهين احدهما ما قاله يونس والثاني ان يكون مصدرا بفعل مقدر هو الخبر كما قالوا زيد اقبالا اي اقبل اقبالا وحكى الاصمعي وحد يحد وعليه هو مصدر لفعل مستعمل وقد يجر بعلى حكى ابو زيد قبضت كل درهم على وحده اي على حدته وحكى ابن سيده جلسا على وحدهما وباضافة نسيج جحيش تصغير جحش وهو ولد الحمار وعيير تصغير عير وهو الحمار يقال نسيج وحده وجحيش وحده وعيير وحده ومعنى الاول المدح والثاني الذم وربما اتى مضافا الى ضمير مثنى حكى ابن سيده جلسا على وحدهما تنبيه اختلف القائلون بانه نصب على الحال فيما اذا قيل رايت زيدا وحده فالاكثرون يقدرون في حال ايحادي له بالرؤية ويعبرون عن هذا بانه حال من الفاعل والمبرد يقدره في حال انه منفرد بالرؤية ويعبر عن هذا بانه حال من المفعول ومنع ابو بكر بن طلحة كونه حالا من الفاعل وقال انه حال من المفعول ليس الا لانهم اذا ارادوا الفاعل قالوا مررت به وحدي كما قال الشاعر والذئب اخشاه ان مررت به وحدي البيت قال ابن طلحة في البيت صحيح ولا يمتنع من اجله ان ياتي الوجهان المتقدمان في رايت زيدا وحده فان المعنى يصح معهما وما يضاف للضمير المخاطب فقط وهو لبيك واخواته وهي سعديك وحنانيك ودواليك بفتح الدال المهملة وهجاجيك وهذاذيك بذالين معجمتين قال ضربا هذاذيك وطعنا وخضا وقد مر معنى ذلك كله وقول الاعلم ان الكاف فيها لمجرد الخطاب مثلها في ذلك مردود لقولهم حنانيه ولبي زيد ولحذفهم النون لاجلها ولم يحذفوها في ذلك وبابها لا يلحق الاسماء التي تشبه الحرف وشذت اضافته لبي لضمير الغائب في نحو قوله لقلت لبيه لمن يدعوني والى الظاهر في قوله دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور وقال في الارتشاف ودعوى الشذوذ فيهما باطل قال سيبويه وفي هذا البيت دلالة على يونس في زعمه ان لبي مفرد فاصله لبى بالف بعد الموحدة على وزن فعلى بسكون العين فقلبت الالف ياء لاجل الضمير كما قلبت في علي وعليك وقول البدر بن مالك ان خلاف يونس جار في لبيك واخواته وهم وانما هو خاص بلبيك تكميل لاحكام الاضافة يجب تجريد المضاف من التنوين نحو جاءني غلام زيد وبعضهم يقول اذا لم يكن في الاسم تنوين يقدر وجوده ثم حذفه نحو كم رجل وهن حواج بيت الله قال البدر الدماميني اخذا من كلام ابي حيان وهذا عجيب فانه لا يمكن في مثل هذا تقدير شيء من التنوينات اما تنوين العوض والمقابلة فواضح واما تنوين التنكير فلاختصاصه ببعض المبنيات فرقا بين معرفتها ونكرتها ولا يتحقق هاهنا واما تنوين التمكين فلانه علامة على كون الاسم لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف فكيف يتصور تقديره فيما يناهيه من المبني المشابه للحرف وغير المنصرف المشابه بالفعل والصواب ما قاله الرضي عليه من الله الرضى انه يقدر انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة وهذا لا يرد على ما اورد على تلك العبارة انتهى وظرف بعضهم حيث يقول وكنا خمس عشرة في التئام على رغم الحسود بغير افة وقد اصبحت تنوينا واضحى حبيبي لا تفارقه الاضافة يجب تجريده ايضا من نوني المثنى والجمع المذكر السالم وملحقاتهما كقوله تعالى تبت يدا ابي لهب والمقيمي الصلوة ونحو اقبض اثنيك وعشريك وانما وجب تجريده من ذلك لانه يدل على كمال الاسم والاضافة تدل على نقصانه فلا يجمع بينهما واما قولهم الفاعلون الخير والامرونه فضرورة وقيل الهاء للسكت ولا تحذف نون المفرد وجمع التكسير نحو لسان زيد وشياطين الانس وفهم من اقتصاره على تجريده مما ذكر انه لا يجرد من غير ذلك كتاء التانيث وقد يجرد منها عند امن اللبس فقال هذه عدتها وهو ابو عذرها اذا اضافوا اليها حذفوا التاء وندبه وقولهم شعرت به شعرة فاذا اضافوا قالوا ليت شعري ومنه واقام الصلوة ونظم ذلك بعضهم فقال ثلثة تحذف تاء اتها مضافة عند جميع النحاة منها اذا قيل ابو عذرها وليت شعري واقام الصلوة وقد يفعل ذلك بعدة قول الشاعر واخلفوك عد الامر الذي وعدوا اي عدة الامر واشتراط امن اللبس احترازا من نحو تمرة وخمسة وبقرة فان حذف التاء فيهما موقع في الالباس وقد خرج جماعة على حذف التاء عند الاضافة قوله تعالى فنظرة الى ميسرة بضم السين وكسر الراء وقالوا الاصل الى ميسرته زاعمين ان مفعلا بغير الهاء مفقود وان مكرما ومعونا جمع مكرمة ومعونة فان كانت الاضافة اضافة صفة والمراد بها اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة الى معمولها اي معمول الصفة قبل الاضافة والا فكل اضافة المضاف اليه فيها معمول للمضاف حال الاضافة على الاصح ومعمولها اما مرفوع او منصوب فلفظية نسبة الى اللفظ لعود فائدتها من التخفيف الى لفظ المضاف دون معناه او لافادتها صفة التخفيف للفظ من غير جعلها معنى له قال بعض المحققين وتسمى غير محضة ايضا ومجازية ومنفصلة فكون الاضافة لفظية مبني على كون الصفة عاملة اما رفعا او نصبا لانها اذا كانت كذلك فالمجرور بها في الظاهر ليس مجرورا في الحقيقة والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر منوي فتكون الاضافة كلا اضافة والصفة المشبهة ابدا جارية العمل فاضافتها الى المرفوع بها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا كما سياتي في بابها انما نعم لفظية ابدا وكذا عمل الفاعل والمفعول

في مرفوع هو سببيهما جايز مطلقا نحو زيد ضامر بطنه ومسود وجهه ومودب خدامه فاضافتها الى ذلك السببي نحو زيد ضامر البطن ومسود الوجه ومؤدب الخدام لفظية ابدا وكذا اعمالها في غير سببيهما كمررت برجل قائم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر لكن لا يضافان الى مثل هذا المرفوع اذ لا ضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة وارتفاعه بها فيبقى بلا مرفوع في اللفظ وذلك لا يجوز لقوة شبههما بالفعل واما عمل اسم الفاعل في المفعول به واسم المفعول في المفعول الذي لم يسم فاعله او في المفعول المنصوب في باب اعطى وعلمهما في غير المفعول به من المفعولات الاجنبية فيحتاج الى شرط وهو الاعتماد وكونه بمعنى الحال او الاستقبال كما سياتي فاذا اضيفا والحالة هذه لذلك المعمول كزيد ضارب عمرو الان او غدا او زيد مضروب العبد او معطى الدراهم فاضافتهما لفظية لكن لا يضافان من مطلوبيهما الا الى الفاعل والمفعول به لشدة طلبهما له ومثلهما في ذلك ابنية المبالغة هذا ملخص ما قرره الرضي ولا تفيد الاضافة اللفظية الا تخفيفا لفظيا فقط وذلك بحذف التنوين او نوني المثنى والجمع على حده وهو في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى اجنبي لا يكون الا في المضاف وذلك بحذف التنوين او النونين نحو ضارب زيد معطى درهم وضاربا عمرو ومعطيا درهم وضاربو بكر ومعطو درهم واما في المضافين الى السببي والصفة المشبهة فقد يكون في المتضايفين معا نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقائم ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز ذلك وقد يكون في المضاف اليه وحده كالقائم الغلام والمودب الخدام والحسن الوجه وافاد المص بحصر مفاد اللفظية في التخفيف انها لا تفيد غيره وظاهر كلام بعضهم انها انما تفيد في الحسن الوجه دفع القبح لا التخفيف وذلك ان في رفع الوجه خلو الصفة لفظا من ضمير يعود الى الموصوف لانها اذا رفعت الوجه لم ترفع ضميره او ملابس ضميره اذ المرفوع لا يتعدد وليس مع الوجه ضمير يربط الصفة بالموصوف وفي نصبه على التشبيه قبح اجراء الوصف القاصر مجرى المتعدي وفي الجر تخلص منهما ومن ثم امتنع الحسن وجهه بالجر لانتفاء قبح الرفع لحصول الربط بالضمير المضاف اليه ونحو الحسن وجه بالجر ايضا لانتفاء قبح النصب لان النكرة ينتصب على التمييز هكذا قرره ابن هشام في كتبه وقال في المغني وفي التحفة لابن مالك ردا على ابن الحاجب في قوله الا تخفيفا فقال بل يفيد التخصيص ايضا لان ضارب زيد اخص من ضارب وهو سهو فان ضارب زيد اصله ضارب زيدا بالنصب وليس اصله ضارب فقط فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل ان تاتي الاضافة انتهى وقد سبقه الى هذا الرضي ره والا تكن الاضافة اضافة صفة الى معمولها فمعنوية نسبة الى معنى اللفظ اي المضاف لعود اثرها اليه من التعريف والتخصيص ولافادتها معنى لم يكن له قبل الاضافة مما ذكر كذا قرره بعض المحققين قال بعضهم ولا يخفى انه اولى من قول كثير لانها افادت امرا معنويا وهو التعريف او التخصيص وتسمى محضة ومتصلة لانها خالصة من شائبة الانفصال ويصدق كون الاضافة غير اضافة صفة الى معمولها على صور احدها ما ليس المضاف صفة ولا المضاف اليها معمولا للمضاف اي قبل الاضافة كغلام زيد ونحوه مما اضافته الى معنى الحرف كما سياتي ومنه اضافة المسمى الى الاسم نحو سعيد كرز وشهر ربيع الاول وذو وذات مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذو صباح وذات يوم وهذا النوع قال الرضي متفق على جواز اضافته ويجب فيه التاويل بالمسمى اي مسمى كرز وكذا الباقي واضافة الاسم الى الصفة كمسجد الجامع وصلوة الاولى وجانب الغربي وبقلة الحمقاء يعني ان الحمقاء صفة للبقلة لانها تنبت في مجاري السيل ورايت في بعض الكتب الطبية انها انما اضيفت الى الحمقاء لان سيدتنا فاطمة الزهراء كانت تستطيبها فسمتها بنو امية لعنهم الله ابد الابدين بقلة الحمقاء ثم وقفت على ذلك في بعض كتب الحديث وعكسه وهو اضافة الصفة للاسم نحو سحق عمامة وجرد قطيفة واخلاق ثياب اذ الاصل مسجد جامع وقطيفة جرد وكذا الباقي وهذان القسمان اختلف في جواز الاضافة فيهما فجوزها الكوفيون مستندين الى ما سمع من ذلك مما ذكرناه من غير تاويل ومنعها البصريون واولوا ما ورد منهما لان الصفة هي الموصوف ولا يضاف الشيء الى نفسه ثم قال الاكثرون منهم في تاويل الاول منهما هو على حذف موصوف اي مسجد المكان الجامع وصلوة الساعة الاولى وفي الثاني كجرد قطيفة انه من باب خاتم فضة لان المعنى شيء جرد اي بال ثم حذف الموصوف واقيمت صفته الى جنسها للتبيين اي شيء جرد من جنس قطيفة وشيء سحق من جنس عمامة ولا يقاس ذلك بل هو مقصور على السماع واضافة الموصوف الى القائم مقام وصفه كزيد اليعملات اي صاحب اليعملات واضافة المؤكد بفتح الكاف الى المؤكد بكسر الكاف كحينئذ ويومئذ قال الشاعر فقالت انجوا عنها نجا الجلد انه سيرضيكما منها سنام وغاربه النجا بالقصر الجلد من قولك نجوت جلد البعير عنه وانجيته اذا سلخته فكانه قال جلد الجلد فاضاف المؤكد الى المؤكد قال الفراء اضاف النجا الى الجلد لان العرب تضيف الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان نحو حق اليقين وحب الحصيد وحبل الوريد ومذهب اكثر البصريين انه نظير المذكور فلا يقاس عليه ولا يتعدى به مورد السماع واضافة الملغى الى المعتبر كقول لبيد الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومنهم قولهم هذا حي زيد اي زيد وسمع الاخفش اعرابيا يقول عاشيا الابيات قالهن شاعر يسمى رياح قالهن حي رياح واضافة المعتبر الى الملغى الذي لا يعتد به الا كالاعتداد بالحرف الزايد للتاكيد كقول الحطيئة ولو بلغت عوى السماء قبيله لزادت عليها نهشل وتغلت وقول الاخر اقام ببغداد العراق وشوقه

لاهل دمشق الشام شوق مبرح الصورة الثانية ما المضاف فيها صفة لكن المضاف اليه ليس معمولا لها وذلك كاسم التفضيل نحو افضل القوم على الاصح والوصف الذي لم يرد به الحال والاستقبال كما في خالق السموات ومصارع مصر لانه لا يعمل فالمضاف اليه في ذلك ليس معمولا له فاضافته معنوية الصورة الثالثة ان يكون المضاف اليه معمولا للمضاف قبل الاضافة لكن ليس المضاف صفة وذلك كالمصدر المضاف لمرفوع او منصوبه كضرب الامير واكل الخبز على الاصح تنبيه المشهور تقسيم الاضافة الى هذين القسمين اعني اللفظية وتسمى غير محضة والمعنوية وتسمى المحضة كما مر واثبت ابن مالك في التسهيل قسما ثالثا سماه شبيها بالمحضة وواسطة وهو اضافة المسمى الى الاسم والاسم الى الصفة وعكسه والموصوف الى القائم مقام وصفه والمؤكد الى المؤكد والملغى الى المعتبر وعكسه وقد مر انفا ان الاضافة في ذلك كله داخلة في المحضة وذهب قوم الى انها غير محضة لانها في تقدير الانفصال من حيث ان المعنى لا يصح الا بتكلف خروج عن الظاهر وابن مالك جعلها واسطة بينهما لان لها اعتبارين احدهما من جهة الانفصال المذكور والثاني من جهة الاتصال من حيث انه لا ضمير فاصل بين المضاف والمضاف اليه كما كان في نحو ضارب زيد قال ابو حيان ولا اعلم له سلفا في ذلك وتفيد الاضافة المعنوية تعريفا للمضاف مع المضاف اليه المعرفة كغلام زيد وعبد هذا وضارب زيد امس وزيد افضل الناس وتفيد تخصيصا للمضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فان غلام رجل اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز زيد قاله في المغني وقال البدر الدماميني في شرحه فيه نظر فان مقتضاه انه لو اطلق التخصيص ولم يرد به ما ذكره لدخل فيه التعريف وليس كذلك فان التخصيص في عرفهم تقليل الاشتراك العارض في النكرة نحو رجل صالح هذا فيه تخصيص بخلاف زيد فانه في اصطلاحهم معرفة ولا يقال له مخصص انتهى وبهذا يدفع كلام ابي حيان حيث قال تقسيم النحويين الاضافة الى التخصيص والتعريف ليس بصحيح لانه من جعل القسم قسيما لان التعريف تخصيص وهو قسم منه لا قسيم له والاضافة انما تفيد التخصيص لكن اقوى مراتبه التعريف فان اضيف الى معرفة اكتسب التخصيص التام انتهى تنبيهات الاول استفيد من كلام المص هيهنا شيئان احدهما ان الاضافة المعنوية لا تجامع التعريف بل شرطها تجرد المضاف منه غالبا لان الاهم من الاضافة للمعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة فيكون تحصيلا للحاصل بل متى اريد اضافة المعرف فان كان بال حذفت منه او بالعلمية نكر بان يجعل واحدا من الجملة فلا يقال الغلام زيد ولا زيدكم الا حذفت ال من الاول وقدر الشياع في الثاني ولذلك امتنعت اضافة المضمرات والمبهمات لتعذر تقدير تنكيرها الثاني ان المقصود لذاته هو المضاف فالصفة في قولك جاء غلام زيد الظريف للمضاف لا للمضاف اليه الا بدليل لان المضاف اليه انما جيء به لغرض التعريف او التخصيص ولم يؤت به لذاته وقد يكون الامر بالعكس نحو كل فتى يتقي فائز فالصفة في ذلك للمضاف اليه لان المضاف انما جيء به لقصد التعميم لا للحكم عليه ولذلك ضعف قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان ذكره في المغني التنبيه الثاني تستثنى من افادة الاضافة التعريف للمضاف مع المعرفة مضافان فانهما يتخصصان ولا يتعرفان احدهما ما لا يقبل التعريف كغير ومثل وحسب اذا اريد بها مطلق المغايرة والمماثلة والكفاية كمررت برجل غيرك او مثلك وحسبك من رجل ولذلك صح وصف النكرة بها واختلف في سبب ذلك اعني عدم قبول التعريف فقيل لشدة الابهام وهو راي ابن السراج والسيرافي وارتضاه الشلوبين وذهب سيبويه والمبرد الى ان السبب في ذلك ان الاضافة اضافة تخفيف فينوى فيه التنوين لا اضافة تعريف كما في اسم الفاعل الا انهم التزموا التخفيف في ذلك ولم يلتزموه في اسم الفاعل اما اذا اريد المماثلة والمغايرة في شيء مخصوص كما اذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة ونحوهما فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني وكذا غيرك قال ابن مالك في شرح التسهيل وقد يعني بغير ومثل مغايرة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفها واكثر ما يكون ذلك في غير اذا وقعت بين الضدين نحو فليكن المغلوب غير الغالب والمسلوب غير السالب واجاز بعض العلماء منهم السيرافي ان يحمل عليه غير المغضوب عليهم لوقوع غير فيه بين متضادين وليس ذلك بلازم لقوله نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل فنعت به النكرة مع وقوعه بين متضادين انتهى واجاب الرضي عن هذا بانه على البدل لا الصفة وكغير ومثل وحسب كل ما كان في معناها من شبهك ونظيرك وسواك ونحوك وضربك وتربك وندك وحسبك وناهيك وشرعك وبجلك وقدك قال في الارتشاف وماخذه السماع الثاني ما كان واقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو رب رجل واخيه وكم ناقة وفصيلها وفعل ذلك جهده وطاقته ونحو لا ابا لك لان رب وكم لا يجران المعارف والحال لا تكون معرفة ولا لا تعمل في المعرفة فائدة في نحو لا ابا له ثلثة مذاهب احدها ان ابا مضاف الى ما بعد اللام والخبر محذوف واللام زايدة بين المتضايفين تحسينا للفظ ودفعا لوقوع اسم لا معرفة في اللفظ والدليل على زيادتها انها قد جاءت في قوله ابالموت الذي لا بد اني ملاق لا اباك تخوفيني وهذا مذهب سيبويه والجمهور الثاني ان اللام غير زايدة وانها وما بعدها صفة لما قبلها فتتعلق بكون محذوف وانهم نزلوا الموصوف منزلة المضاف لطوله بصفته ومشاركته للمضاف في اصل معناه اذ معنى ابوك واب لك واحد وهذا مذهب هشام وابن كيسان وابن الحاجب وابن مالك الثالث ان الاسم مفرد وجاء على لغة القصر

والمضاف اليه فيهما ان كان جنسا للمضاف فهو بمعنى من او ظرفا له فبمعنى في او غيرهما فبمعنى اللام وقد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث تانيثه وبالعكس بشرط الاستغناء عنه بالمضاف اليه كقوله كما شرقت صدر القناة من الدم وقوله انارة العقل مكسوف بطوع الهوى

كقولهم مكره اخاك لا بطل واللام وما بعدها الخبر وهو مذهب الفارسي وابن يسعون وابن الطراوة قال في الهمع وهو المختار عندي لسلامته مما في قولين الاخرين من تاويل وزيادة وحذف وكل خلاف الاصل قال ابن هشام ويشكل على الاول قولهم لا اباني ولا يجوز ان تعرب الاسماء الستة بالاحرف اذا كانت مضافة للياء وعلى الثاني ان الاسماء الستة لا تعرب بالحروف الا اذا كانت مضافة وانهم يقولون لا غلامي له فيحذفون النون ويجاب عنهما بان شبيه الشيء جار مجراه وعلى القولين فيحتاج الى تقدير الخبر قال ويرد الثالث امران احدهما ان الذي يقول جاءني اباك بعض العرب الذي يقول لا ابا لزيد بجميع والثاني قولهم لا غلامي له بحذف النون انتهى الثالث هل اضافة الجمل للتعريف لا اضافة في تاويل المصدر المضاف الى فاعله او التخصيص لان الجمل نكرات احتمالان لصاحب البسيط وميل ابي حيان الى الثاني منقطه المرادي الاول والمضاف اليه فيهما اي في الاضافة المعنوية ان كان جنسا للمضاف اي صادقا عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه قال معناه الفاضل الهندي في حواشي الحاجبية وهي اي الاضافة المعنوية بمعنى من التبيينية كخاتم فضة فان الفضة قد تكون خاتما وقد لا تكون وكذا الخاتم قد يكون فضة وقد لا يكون او كان المضاف اليه ظرفا له اي للمضاف سواء كان ظرف زمان او ظرف مكان فبمعنى في الظرفية فظرف الزمان نحو مكر الليل وتربص اربعة اشهر وظرف المكان حقيقيا نحو قتيل كربلاء وشهيد الدار ومجازا نحو الد الخصام وهذه الاضافة اعني التي بمعنى في اثبتها المكمة تبعا لابن الحاجب وابن مالك قال ابن مالك وقد اغفلها اكثر النحويين وهي ثابتة في الفصيح بالنقل الصحيح ولا يصح تقدير غيرها في شواهدها الا بتكلف قال ابو حيان لا اعلم احدا ذهب الى هذه الاضافة غيره واما استدل به متاول انتهى وما قاله مردود فقد قال بها عبد القاهر والزمخشري حكاه عنهما ابن اياز وصرح بها ابن الحاجب في كافيته ولم يذكر المص قبلها وذكرها ابن الحاجب وابن مالك وعلله بعضهم بانه لم تكن اضافة الشيء الى الظرف قال بعض المحققين وفيه بحث لان هذا انما يتم لو اريد بالظرف الظرف الحقيقي اما لو اريد مدخول في فلا اذ اضافة الالوان الى محالها اكثر من ان يحصى فبياض زيد بمعنى في زيد والظ ان المراد بالظرف مدخول في ذ نظر الكتاب ينبغي ان يكون بمعنى النظر في الكتاب والفرق بينه وبين ضرب اليوم تحكم انتهى قال بعضهم وقد يجاب بحمل القلة على الاضافة فان تقدير الاضافة بفي قليل بالنسبة الى تقديرها باللام وممن صرح به ابن مالك وغيره او كان المضاف اليه غيرهما اي غير جنس المضاف وظرفه بان كان مباينا للمضاف او اخص منه مطلقا فبمعنى اللام كغلام زيد ويوم الاحد وشجر الاراك وعلم الفقه فان بين الغلام وزيد تباينا وبين اليوم والاحد عموما وخصوصا مطلقا فان اليوم قد يكون احدا وقد لا يكون والاحد لا يكون الا يوما وكذا بين العلم والفقه فان العلم قد يكون فقها وقد لا يكون والفقه لا يكون الا علما فاذا كان المضاف اخص من المضاف اليه مطلقا كاحد اليوم امتنعت الاضافة لكلية المضاف اليه تنبيهان الاول كون الاضافة في نحو يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام هو ما صرح به ائمة العربية قال بعض المحققين ولا يظهر ما دعاهم اليه والانسب بالمعنى ان الاضافة في ذلك بيانية واظهار من فيها خال عن التكلف قال بعضهم ويمكن ان يقال ان الحامل لهم على ذلك انهم اشترطوا في الاضافة بمعنى من كون المضاف اليه من جنس المضاف وجائز الحمل عليه وهنا ليس كذلك اذ ليس كل واحد من الاحد والفقه والاراك جنسا لما اضيف اليه ولا يحمل عليه اذ لا يقال اليوم الاحد والعلم الفقه والشجر الاراك وانما يقال الاحد يوم والفقه علم والاراك شجر انتهى الثاني لم يبين المص تقدير الحرف في الاضافة اللفظية مع اقتضاء حده للمضاف اليه التقدير فيها ايضا والمشهور ان التقدير انما هو في الاضافة المعنوية خاصة وذهب بعضهم الى ان الاضافة اللفظية تقدر بمعنى اللام لظهورها في نحو فعال لما يريد مصدقا لما معهم ورد بعدم اطرادها اذ لا يسوغ في الصفة المشبهة ونقل الشاطبي القول بالتقدير فيها عن ابن جني وعن الشلوبين وانه منزه وان ظاهر كلام النحاة متاول وقد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث تانيثه وبالعكس اي يكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره وليس ذلك في الصورتين مطلقا بل بشرط الاستغناء عنه اي عن المضاف عند سقوطه بالمضاف اليه مع صحة المعنى في الجملة فالاول كقوله اي الاعشى وتشرق بالقول الذي قد اذعته كما شرقت صدر القناة من الدم فانث شرقت مع انه مسند الى المذكر وهو صدر لانه اكتسب التانيث من القناة وقبل هذا البيت فلو كنت في جب ثمانين قامة ورقيت اسباب السماء بسلم ليستدرجنك القول حتى تهره وتعلم اني عنك غير مفحم الجب البئر التي لم تطو واسباب السماء ابوابها والسلم المرقاة قيل سمي سلما لانه يسلمك الى المرتقى اليه وتهره تكرهه وتبغضه والمفحم الذي لا يطيق ان يجيبني يقول لو كنت في جب بعيد القعر مثلا او صعدت الى السماء لم تتخلص مني واستصعدك من الجب واستنزلك من السماء بالقول الذي يستدرجك حتى تكرهه وتعلم اني لست مفحما عن جوابك ولا عاجزا عن وصولي الى الغرض منك قال الجاربردي والواو من قوله ورقيت بمعنى او لانه على وزن قوله فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او سلما في السماء وتشرق بريقك اي تغص به كما غصصت باللقمة واذعته افشيته يخاطب جلاما باعا الا يكتم ما يسمعه والمعنى انك تشرق بالقول الذي افشيته واظهرته للناس كما ان القناة تشرق بالدم ولا تشربه فاستعمال الشرق في صدر القناة استعارة من جمود الدم عليه بحيث يكون بين الظهور ويصير عيبا بادية عليه قال الدماميني في التحفة

ومن ثم امتنع نحو قامت غلام هند

والى هذا البيت اشار ابن حزم الظاهري في قوله تجنب صديقا مثل ما واحذر الذي يكون كعمرو بين عرب واعجم فان صديق السوء يزري وشاهده كما شرقت صدر القناة من الدم ومراده بما الكناية عن الرجل الناقص كنقص ماء الموصولة وبعمرو عن الرجل المزيد الاخذ ما ليس له كاخذ عمرو الواو في الخط قال في المغني وغيره وظاهر مما ذكره جواز ان يكون المراد بما الموصوفة وكان اشاره الموصولة بالذكر لكونها اتم في النقص فيها اظهر قال بعض المتاخرين ويمكن ان يكون مراده بما ما النافية لان السلب نقص كما ان الايجاب شرف على ما تقرر في علم المعاني قال الصلاح الصفدي ويحتمل ان يكون مراده بعمرو عمرو المذكور في قول الشاعر المستجير بعمرو عند كربته كالمستجير من الرمضاء بالنار انتهى ومثل البيت المستشهد به قول الاخر طول الليالي اسرعت في نقضي نقضن كلي ونقضن بعضي وقوله وما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا قال ابن هشام في المغني ويحتمل ان يكون من ذلك فله عشر امثالها وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها اي من الشفا ويحتمل ان الضمير فيها للنار وان الاصل فله عشر حسنات امثالها فالمعدود في الحقيقة الموصوف المحذوف انتهى وعبارة المص شاملة لما كان فيه المؤنث ظاهرا او مضمرا وزعم الفراء انه لا يجوز مع المضمر فلا يجوز الاصابع قطعت بعضها ولا القناة اشرقت صدرها وان العرب منعت من استجازته ذكره في الارتشا واجازه بعضهم مستشهدا بقوله تمنيت مما استضيء بعدها فلما اضاءت احرقتني ضلوعها والثاني نحو قوله انارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا فذكر مكسوف والقياس مكسوفة لانه خبر عن مؤنث وهو انارة لانها اكتسبت التذكير من اضافتها الى العقل قال ابن هشام ويحتمل ان يكون منه قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين وقوله لعل الساعة قريب فذكر قريب حيث لا اضافة ولكن ذكر الفراء انهم التزموا التذكير في قريب اذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق انتهى واشترط جواز الاستغناء عن المضاف اليه في الصورتين لانه لو لم يجز ذلك لم يكتسب المضاف الحكم المذكور في المسئلتين ومن ثم امتنع بالمضاف قامت غلام هند وجاء امة زيد اذ لا يقال قامت هند وانت تريد غلامها ولا جاء زيد وانت تريد امته وزاد ابن مالك في التسهيل شرطا اخر لم يذكره المص وهو كون المضاف بعضا من المضاف اليه كمثال المتن او كبعضه نحو اجتمعت اهل اليمامة قال البدر الدماميني في شرحه فان قلت ما الذي استفيد من هذا القيد بعد اعتبار القيد الاول وهو صحة الاستغناء بالمضاف اليه عن المضاف فان هذا ملزوم لكون المضاف بعضا او كبعض قلت لا نسلم هذه الملازمة الا ترى انه لا يصح ان تقول اعجبتني يوم عروبة وان صح الاستغناء مع كون المضاف ليس بعضا للمضاف اليه ولا كبعضه لان اليوم نفس عروبة فقد ظهرت فائدة الاتيان بهذا القيد انتهى وعروبة بالالف واللام يوم الجمعة وزاد الفارسي قسما اخر يجيء فيه التانيث وهو ان يكون المضاف الى المؤنث كلا كقول عنترة جادت عليه كل عين ثرة فتركن كل حديقة كالدرهم ومنه يوم تجد كل نفس ما عملت ووفيت كل نفس قال المرادي في شرح التسهيل والافصح في هذا القسم التانيث بخلاف ما سبق انتهى واشار المص رحمه الله بقد التقليلية الى ان ذلك وان جاز وصح لكن الاصل والافصح التذكير في الصورة الاولى والتانيث في الصورة الثانية تكميل وقد يكتسب المضاف من المضاف اليه امورا غير ذلك احدها وجوب التصدير اذا اضيف لمصدر ولهذا وجب تقديم المبتدا في نحو غلام من عندك والخبر في نحو صبيحة اي يوم السفر والمفعول في نحو غلام ايهم انت افضل ووجب الرفع في نحو غلام ايهم اكرمت ومن مجرودها في نحو من غلام ايهم انت افضل ووجب الرفع في نحو علمت ابو من زيد والى هذا اشار الشيخ امين الدين العرضي المحلي بقوله عليك بارباب الصدور فمن غدا مضافا لارباب الصدور تصدرا واياك ان ترضى بصحبة ناقص فتنحط قدرا من علاك وتحقرا فرفع ابو من ثم خفض مزمل يبين قولي مغريا ومحذرا والاشارة بقوله ثم خفض مزمل الى قول امرئ القيس كان ثبيرا في عرانين وبله كبير اناس في بجاد مزمل وذلك لان مزملا صفة لكبير فكان حقه الرفع ولكنه خفض لمجاورته المخفوض الثاني المصدرية نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي مفعول مطلق ناصبه ينقلبون ويعلم معلقة عن العمل بالاستفهام الثالث الظرفية نحو تؤتي اكلها كل حين وقوله انا ابو المنهال بعض الاحيان الرابع البناء قال ابن هشام في المغني وذلك في ثلاثة ابواب احدها ان يكون المضاف مبهما كغير ومثل ودون واستدل له بقوله وحيل بينهم وبين ما يشتهون انه لحق مثل ما انكم تنطقون فيمن فتح مثلا وهو صفة لحق وقراءة بعض السلف او يصيبكم مثل ما اصاب بالفتح وقول الفرزدق واذ ما مثلهم بشر وقول الاخر لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال فغير في لم يمنع وقد جاء مفتوحا وقد يؤول جميع ذلك وزعم ابن مالك ان ذلك لا يكون في مثل لمخالفتها المبهمات بانها تثنى وتجمع كقوله تعالى الا امم امثالكم وقول الشاعر والشر بالشر عند الله مثلان وتاول الاية واما بيت الفرزدق ففيه اجوبة مشهورة ولا ياتي بحثه هذا في غير لاقولهم غيران واغيار وليس بعرف ولو كان المضاف غير مبهم لم يبن الثاني ان يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه اذ نحو ومن خزي يومئذ ومن عذاب يومئذ يقرآن بجر يوم وفتحه الثالث ان يكون زمانا مبهما والمضاف اليه فعل مبني كقوله على حين عاتبت المشيب على الصبى وقلت الما اصح والشيب وازع وقوله لاجتذبن منهن قلبي تحلما على حين يستصبين كل حليم ويروى بالفتح وهو ارجح من الاعراب عند ابن

الثانى المجرور بالحرف وهو ما نسب اليه شيء بواسطة حرف جر ملفوظ المشهور من حروف الجر اربعة عشر سبعة تجر الظاهر والمضمر وهي من

ابن مالك ومرجوح عند ابن عصفور فان كان المضاف اليه فعلا معربا او جملة اسمية فقال البصريون يجب الاعراب والصحيح جواز البناء ومنه قراءة
نافع هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بالفتح بناء وقراءة غير ابي عمرو يوم لا تملك نفس وقال اذا قلت هذا حين اسلو يهجنى نسيم الصبا من
حيث يطلع الفجر وقال اخر الم تعلمى يا عمرك الله انني كريم على حين الكرام قليل وانى لا اخزى اذا قيل مملق سخى واخزى ان يقال بخيل
روينا بالفتح قال البدر الدماميني فى شرح التسهيل قال ابن هشام سئلنى سائل من ابن هب الصبا فانشدته لم تعلمى البيتين ولم يرد
على ذلك فتنبه انتهى وقال فى شرح المغنى بعد حكاية ذلك وجه صلاحية هذا الجواب انه اشتمل على بناء حين المضافة الى الجملة فى قوله
على حين الكرام قليل فاشار به الى البيت المشار اليه فى هذا الحكم حيث قيل هذا حين اسلو فبنى حين المضاف الى الجملة ولا يخفى ان فى ذلك البيت
المشار اليه بانشاد ذينك البيتين صريح فى ذكر محل الصبا اذ قال فيه نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر فظهر المقصود ولله الحمد الثانى مما يرد
مجرورا الاخير المجرور بالحرف وهو ما اي اسم ينسب اليه شيء دخل نسبة الفعل الى الفاعل والمفعول نحو ضرب زيد عمرا وغير ذلك
ما ليس من المعرف كما مر وخرج بقوله بواسطة حرف جر ملفوظ واعلم انه ليس فى كلامه ما يقتضى ان الفعل يضاف حيث يكون
حرف الجر ملفوظا كمررت بزيد فلا ينبغى حمله على ذلك وان كان محتملا له اذ لا يجوز ان المضاف لا يكون الا اسما كما صرح به الزمخشري وغيره فاذا قلت مررت
بزيد فمررت من حيث ان زيدا مفعول له ليس مضافا الا باسم ومن حيث هو مضاف الى زيد ما ول بما اي بمرور مضاف فالمضاف هو المرور لا الفعل الا
مصطلحى والذى دعا شراح كلام ابن الحاجب كافيته الى حمل عبارته على ان المضاف يكون فعلا تعريفه لحرف الجر بانها ما وضع لافضاء الفعل او ما في معناه
الى ما يليه وهو صريح فى ذلك والمشهور من حروف الجر اربعة عشر حرفا باسقاط عدا وخلا وحاشا ولعل ومتى وكى فجملتها مع عشرين ودعوى
كون الثلثة الاول غير مشهورة غير مسلمة فانها ليست فى الاستشهاد دون ما ذكره وان نصبت افعالا لكن الجر بها ثابت بالنقل الصحيح
فى الكلام الفصيح وسياتى الكلام عليها فى باب الاستثناء انشاء الله واما الثلثة الاخيرة فشاذة اما لعل فلا يجر بها الا عقيل قال شاعرهم
لعل الله فضلكم علينا بجر لفظ الجلالة ولهم فى لامها الاولى الاثبات والحذف وفى الثانية الفتح والكسر واما متى فلا يجر بها الا هذيل
وهي عندهم بمعنى من الابتدائية سمع من بعضهم اخرج متى كمه وقال ابو ذويب الهذلي يصف السحاب شربن بماء البحر ثم ترفعت
متى لجج خضر لهن نئيج واما كى فعدها من حروف الجر مذهب البصريين قالوا ولا يجر بها الا ما الاستفهامية كقولهم فى السؤال عن علة
الشيء كيمه بمعنى لمه وما وان المصدريتان مع صلتهما كقوله اذا انت لم تنفع فضر فانما يرجى الفتى كيما يضر وينفع ونحو جئتك
كى تكرمني اذا قدرت ان بعدها واما الكوفيون فعندهم انها ناصبة دائما واختاره الم كما سياتى فى حديقة الافعال وسميت هذه الحروف
حروف الجر قال ابن الحاجب لانها تجر معنى الفعل الى الاسم وقال الرضي بل لانها تعمل اعراب الجر كما قيل حروف النصب حروف الجزم
وسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم اي توصله اليه وتربطه به وحروف الصفات لانها تحدث صفة فى الاسم
ففى قولك جلست فى الدار دلت فى على ان الدار وعاء للجلوس وقيل لانها تقع صفات لما قبلها من النكرات كذا فى همع الهوامع وهذه
الاربع عشر المشهورة من حروف الجر سبعة منها تجر الظاهر والمضمر وهي من وقد بنى منا على نقله الى زعم الكسائي والفراء انها الاكثر
وخففت لكثرة الاستعمال وقال ابن هشام هي لغة لبعض العرب قال ابو حيان مزيدة وقيل انها ام حروف الجر كما قاله الحريري وغيره
وقال ابن دهان فى الغرة من اقوى حروف الجر ولهذا المعنى اختصت بالدخول على عند انتهى ولها ستة عشر معنى احدها ابتداء الغاية وليس
المراد بالغاية هنا نهاية المسافة وكذا فى قولهم الى لانتهاء الغاية اذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية وانما المراد بالغاية جميع المسافة
قال الرضي ويلزم عليه ان يكون استعمال من فى الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة المسافة الحقيقية والتنزيلية وقال اخر كثيرا ما يطلقون الغاية
ويريدون بها الغرض والمقصود والمراد هنا الفعل لانه غرض من الفاعل ومقصوده انتهى ويلزم عليه ان تخص من الابتدائية بالافعال
الاختيارية التى لها غرض ولا يصح ان يقال على القدس الى النهار الى الحرة فالاحسن ان المراد بالغاية النهاية اى لابتداء له نهاية ويستعمل
فى ابتداء لا نهاية له كالامور الابدية قال عصام الدين ثم الابتداء يكون فى المكان باتفاق نحو من المسجد الحرام وفى الزمان خلافا لاكثر البصريين
نحو من اول يوم وفى الحديث مطرنا من الجمعة الى الجمعة والشواهد عليه كثيرة وتاويلها تعسف وفى غيرهما نحو من محمد رسول الله الى من
سليمان وعلامتها صحة ايراد الى وما يفيد فائدتها قيل انها نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه الثانى
التبعيض وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم والمفعول الصريح فى هذا المثال محذوف اي اخذت
من الدراهم شيئا فان اعتبرت المفعول مقدما جاز فى المجرور جهتان ان يكون متعلقا بالفعل وان يكون متعلقا بمحذوف صفة
للمفعول وان اعتبرته جزا تعين تعلق الجار بالفعل الثالث بيان الجنس وكثيرا ما تقع بعد ما ومهما نحو ما يفتح الله للناس من رحمة وعلامتها ان
يحسن جعل الذى مكانها الا انه لا يصح ذلك فى نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان مع ان من بيانية لا يرد وصف النكرة بالمعرف فيلزم جعل

اي مرحلة لانا نقول المراد جعل الذى فى مكانها مع ايراد مقتضيات الموصول الرابع البدل نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة لجعلنا
منكم ملائكة ولا ينفع ذا الجد منك الجد وانكره قوم فقالوا التقدير ارضيتم بالحيوة الدنيا بدلا من الاخرة فالمفيد للبدلية متعلقها
المحذوف ومن للابتداء وكذا الباقى الخامس التنصيص على العموم او توكيد التنصيص عليه وهي الزائدة فالاول نحو ما جاءنى من رجل
والثانى نحو ما جاءنى من احد ولها ثلثة شروط ان يسبقها نفى او نهى او استفهام وان يكون مجرورها نكرة وان يكون اما فاعلا نحو ما ياتيهم
من ذكر او مفعولا نحو هل تحس منهم من احد او مبتدا نحو هل من خالق غير الله قاله ابن هشام فى الاوضح واجاز بعضهم زيادتها بشرط
تنكير مجرورها فقط نحو قد كان من مطر واجازها الاخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم ابن مالك فى التسهيل السادس التعليل
نحو مما خطيئاتهم اغرقوا السابع الظرفية نحو ماذا خلقوا من الارض الثامن الفصل بالمهملة وهي الداخلة على ثانى المتضادين نحو يعلم المفسد
من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب قاله ابن مالك قال ابن هشام وفيه نظر لان الفصل مستفاد من العامل فان ماز وميز بمعنى فصل والعلم صفة
توجب التمييز والظاهر ان من فى الايتين للابتداء او بمعنى عن التاسع انتهاء الغاية وهو قول الكوفيين واختاره ابن مالك واستدل له بصحة قولك
تقربت منه وهو بمعنى تقربت اليه العاشر مرادفة عن نحو فويل للقاسية قلوبهم عن ذكر الله يا ويلنا قد كنا فى غفلة من هذا الحادى عشر
مرادفة الباء نحو ينظرون من طرف خفى قاله يونس قال ابن هشام والظاهر انها للابتداء وتعقبه الدماميني بانه ان اريد كون الطرف آلة
للنظر فمن بمعنى الباء كما قاله يونس وليس الظاهر كونها للابتداء وان اريد ان الطرف وقع ابتداء النظر فيه فمن لابتداء الغاية لا بمعنى الباء فهما معنيان
متغايران موكولان الى ارادة المستعمل فتامله انتهى الثانى عشر موافقة عند نحو لن تغنى عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا قاله ابو عبيدة والصحيح
انها فى ذلك للبدل الثالث عشر مرادفة ربما اذا اتصلت بما كقوله وانا لمما نضرب الكبش ضربة على راسه تلقى اللسان من الفم قاله السيرافي وابن
خروف وابن طاهر والاعلم وخرجوا عليه قول سيبويه واعلم انهم مما يحذفون كذا قال ابن هشام والظاهر انهما ابتدائية وما مصدرية
وانهم جعلوا كانهم خلقوا من الضرب والحذف مثل خلق الانسان من عجل انتهى قال الشمنى هذا ليس بظاهر فى قول سيبويه على ما يخفى
الرابع عشر الاستعلاء نحو ونصرناه من القوم وقيل على التضمين اي منعناه منهم بالنصر الخامس عشر التجريد نحو لى من فلان صديق حميم قيل
والظاهر ان التجريدية ابتدائية او ظرفية السادس عشر النسبة نحو قوله انت منى بمنزلة هرون من موسى قيل والظاهر ان من فى الحديث للابتداء
اذ التقدير قربك منى بمنزلة قرب هرون من موسى وحذف المضاف لظهور المعنى والى ولها ثمانية معان احدها انتهاء الغاية المكانية او الزمانية
نحو الى المسجد الاقصى ثم اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو اعطيته من مائة الى الف الثانى المعية كمع وذلك اذا ضممت شيئا الى اخر فى الحكم
به او عليه او التعلق نحو من انصارى الى الله وايديكم الى المرافق ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم وقال غيره وما ورد من ذلك يؤول على تضمين
العامل وابقاء الى على اصلها والمعنى فى الاية الاولى من يضيف نصرته الى نصرة الله تعالى او من ينصرنى حال كونه ذاهبا الى الله الثالث التبيين
وهي المتعلقة فى تعجب او تفضيل بحب او بغض مبينة لفاعلية مصحوبها نحو ما احب زيدا الى وقوله تعالى رب السجن احب الى واثبات هذا المعنى
لالى مخصوص لابن مالك الرابع مرادفة اللام نحو والامر اليك وقيل لانتهاء الغاية اي منته اليك الخامس الظرفية كفى ذكره جماعة فى قوله
ولا تتركني بالوعيد كاننى الى الناس مطلى به القار اجرب اي فى الناس وتاوله بعضهم على تعلق الى بمحذوف اي مطلى بالقار مضافا الى الناس
تحذف وقلب الكلام وقال ابن عصفور وهو على تضمين معنى مبغض قال ولو صح مجئ الى بمعنى فى لجاز زيد الى الكوفة السادس الابتداء
كقوله تقول وقد عاليت بالكور فوقها ايسقى فلا يروى الى ابن احمرا اي منى السابع موافقة عند كقوله ام لا سبيل الى الشباب وذكره
اشهى الى من الرحيق السلسل الثامن التوكيد وهي الزائدة اثبت ذلك الفراء مستدلا بقراءة بعضهم افئدة من الناس تهوى اليهم بفتح الواو
اي تهواهم وخرجه غيره على تضمين تهوا معنى تميل وعن ولها سبعة معان احدها المجاوزة وهو الاكثر فيها ولم يذكر البصريون غيره
والمراد بالمجاوزة بعد شيء عن المجرور بها بسبب ايجاد مصدر الفعل المعدى بها نحو سرت عن البلد اي بعدت عنها بسبب السير الثانى البدل
نحو لا تجزى نفس عن نفس وفى الحديث صومى عن امك اي بدل نفس وبدل امك الثالث الاستعلاء نحو فانما يبخل عن نفسه اي عليها الرابع
التعليل نحو وما نحن بتاركى الهتنا عن قولك اي لاجل قولك الخامس مرادفة بعد نحو لتركبن طبقا عن طبق اي حالة بعد حالة السادس مرادفة من
نحو وهو الذى يقبل التوبة عن عباده اي منهم بدليل فتقبل من احدهما ولم يتقبل من الاخر السابع الاستعانة قاله ابن مالك ومثله برميت
السهم عن القوس لانهم يقولون ايضا رميت بالقوس حكاها الفراء وفيه رد على الحريري فى انكاره ان يقال ذلك اذا كانت القوس هي المرمية وحكى
ايضا رميت على القوس وعلى والقول بحرفيتها هو مذهب البصريين والكوفيين وزعم ابن الطراوة وابن طاهر وابن خروف وابو الحجاج بن معزوز
والاستاذ ابو على فى احد قوليه انها اسم دائما ولا يكون حرفا ونسبوه لسيبويه ولها تسعة معان احدها الاستعلاء حسا نحو وعليها
وعلى الفلك تحملون او معنى نحو فضلنا بعضهم على بعض ولهم على ذنب ثم انه قد يكون على مجرورها كما مثل به وهو الغالب وقد يكون على

على التضمين به

كلاما للطع المواضع الرحم
الى ضر الكلام قال الرضي
والتحقيق انها لانتهاء
اي مضافا الى المراقع

على ما يقرب منه نحو او اجد على النار هدى قال الزمخشري معنى الاستعلاء على النار ان اهل النار يستعلون المكان القريب منها او هيهنا بحث نفيس اثرت ايراده لما فيه من الفوايد وهو منقول من كتاب مطلع السعدين ومجمع البحرين وهو تاريخ الفه عبد الرزاق ابن اسحق السمرقندي وكان في حدود سبع وثمانين وثمانمائة وسبب ايراده له انه ذكر ان الامير شريف الدين علي الجرجاني ورد الى سمرقند في سنة تسعين وسبعمائة فاكرمه الامير تيمور غاية الاكرام ثم ان السيد ذكر في بعض مجالس درسه كلام صاحب الكشاف على قوله تعالى على هدى ونقل كلام العلامة التفتازاني عليه وابطله ولم يكن احد يتجرى على العلامة بالاعتراض فشاع ذلك الى ان بلغ الامير تيمور فجمع بين العلامة والسيد للمناظرة واشترط السيد ان لا يتكلم احد من تلامذة العلامة في اثناء البحث فلم يتمالك مولانا جلال الدين يوسف الاوبهي وتكلم في اثناء البحث وكان ارشد تلامذة العلامة حتى انه كان قد اذن له في ان يصلح ما يراه من الخلل في تصانيفه فغضب الامير تيمور من تكلمه حيث كان الشرط على خلاف ذلك فامر باخراجه ثم ان المؤرخ المذكور ان لاخيه مولانا جلال الدين عبد الغفار كلاما في هذا البحث ثم قال الا ما بين يراد الكلام لجميع اللغة العربية فسرد كلام كل منهم على هذه الصورة قال صاحب الكشاف معنى الاستعلاء في قوله تعالى على هدى مثل لتمكنهم واستقرارهم عليه وتمسكهم به شبهت حالهم بحال من اعتلى الشيء وركبه قال المحقق التفتازاني يعني هذه الاستعارة تبعية تمثيلا اما التبعية فلجريانها اولا في متعلق الحرف وتبعيتها في الحرف واما التمثيل فلكون كل من طرفي التشبيه حالة منتزعة من عدة امور واعترض عليه المحقق الجرجاني بان كون على استعارة تبعية يستلزم كون الاستعلاء شبها به والتمثيل المستلزم لتركيب الطرفين يستلزم ان لا يكون الاستعلاء شبها به لانه معنى مفرد فلا يجتمعان واجاب التفتازاني بان مبنى التمثيل على تشبيه صورة منتزعة من عدة امور بصورة اخرى كذلك وهذا انما يوجب اعتبار التعدد في الماخذ لا فيه نفسه ولا ينافي كونه متعلق معنى الحرف ورد الجرجاني هذا الجواب في كتبه بان تلك الصورة المنتزعة من عدة امور لا تنتزع بتمامها من كل واحد من تلك الامور بل ينتزع من كل واحد من تلك الامور بعض منها فيكون كل من الطرفين مركبا بالضرورة ومعنى الاستعلاء مفرد فلا يكون مشبها به قال استادي واخي اقول ويمكن الجواب عنه بان معنى انتزاعها من تلك الامور ونقارنها وتضامها كالاستعلاء فانه هيئة حاصلة من تقارب الراكب والمركوب على الكيفية المخصوصة فيكون واحدا منتزعا من عدة امور ولهذا صح ان يستعار العنقود للثريا مثل ان يقول لاح في الصبح عنقود ملاحية في السماء وقد استعاروا النطاق والحمائل للكواكب التي حول الجوزاء والظاهر ان ليس في هذه الاستعارات الا تشبيه الهيئة بالهيئة انتهى الثاني المصاحبة كمع نحو وآتى المال على حبه اي مع حبه الثالث المجاوزة كقوله اذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها وهو لغة بني كعب ابن ربيعة حكى ذلك المبرد في الكامل قال ابن هشام في شرح اللمحة وقال في المغني ويحتمل ان رضي ضمن معنى عطف وعن الكسائي حمل على نقيضه وهو سخط انتهى قال ابن جني في الخصايص كان ابو علي يستحسن قول الكسائي في ذلك انتهى لكن قال بعض المحققين انه لا يعرف له محصل لانه لم تجعل على بمعنى عن فكيف يصح المعنى وان جعلت بمعنى عن لم يكن ومجيء الا على ضده لا ضده لا يطلب حقيقة عن نعم لو قيل رضيت ماول بلم يسخط لكان له وجه انتهى وقال ابو عبيدة انما ساغ ذلك لان معناه اقبلت علي الرابع الظرفية نحو على حين غفلة اي في حين غفلة الخامس التعليل نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اي لاجل هدايته اياكم وقوله علام تقول الرمح اثقل عاتقي اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت السادس موافقة من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون اي من الناس السابع مرادفة الباء نحو حقيق على ان لا اقول وقرأ ابي بان لا اقول وقالوا اركب على اسم الله الثامن الاستدراك والاضراب نحو فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا ييأس من رحمة الله فقوله تعالى ولا انسى قتيلا رزيته بجانب قوسى ماحييت على انها تعفو الكلوم وانما توكلنا بالادنى وان جل ما يمضي اي على ان العادة نسيان المصائب البعيدة العهد وقوله بكل تداوينا ولم يشف ما بنا على ان قرب الدار خير من البعد ثم قال على ان قرب الدار ليس بنافع اذا كان من تهواه ليس بذي ود ابطل بعلى الاولى عموم قوله لم يشف ما بنا فقال بلى ان فيها شفاء ما ثم ابطل بالثانية قوله على ان قرب الدار خير من البعد وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به الا انها اوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج او هي خبر لمبتدا محذوف اي والتحقيق على كذا وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب قال ودل على ذلك على ان الجملة الاولى وقعت على غير التحقيق ثم جيء بما هو التحقيق فيها قال ابن هشام التاسع ان يكون زائدة للتعويض او غيره فالاول كقوله ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل اي من يتكل عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا قاله ابن جني وقيل المراد ان لم يجد شيئا ثم ابتدا مستفهما فقال على من يتكل والثاني كقوله ابى الله الا ان سرحة مالك على كل افنان العضاه تروق قاله ابن مالك قال ابن هشام وفيه نظر لان راقه الشيء بمعنى اعجبه ولا معنى له هيهنا وانما المعنى تعلو وترفع انتهى وفي القاموس الروق مصدر راق عليه اي زاد عليه فضلا فلا احتياج الى التضمين وفي ولها عشرة معان احدها الظرفية حقيقة مكانية او زمانية وقد اجتمعتا في قوله تعالى الم غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين او مجازا

هو ان يكون منتزعا من مجموع تلك الامور

اما ان يكون الظرف والمظروف معنيان نحو ولكم في القصاص حيوة او الظرف معنى والمظروف ذاتا نحو اصحاب الجنة في رحمة او بالعكس نحو لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة الثاني السببية نحو لمسكم فيما افضتم وفي الحديث ان امراة دخلت النار في هرة حبستها الثالث المصاحبة نحو حق عليهم القول في امم الرابع الاستعلاء نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل والاولى ان يقال انها بمعناها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف فهي من باب الاستعارة التبعية الخامس مرادفة الباء كقوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الاباهر والكلا السادس مرادفة الى نحو فردوا ايديهم في افواههم السابع مرادفة من نحو ويوم نبعث في كل امة شهيدا اي منهم بدليل الاية الاخرى الثامن مرادفة عن نحو وهو في الاخرة اعمى اي عنها وعن محاسنها التاسع المقايسة وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق نحو وما متاع الحيوة الدنيا في الاخرة الا قليل العاشر التوكيد وهي الزايدة نحو اركبوا فيها اي اركبوها والباء وحركتها الكسر وقد تفتح مع الظاهر فيقال بزيد حكاه ابو الفتح عن بعضهم قاله ابو حيان ولها اربعة عشر معنا احدها الالصاق قيل وهو معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه سيبويه قال في شرح اللب وهو تعلق احد المعنيين بالاخر حقيقيا نحو امسكت بالحبل ومجازيا نحو مررت بزيد اي الصقت مروري بمكان يقرب منه الثاني التعدية وهي تغيير معنى الفعل وجعله متضمنا لمعنى التصيير كما في الهمزة والتضعيف وهذا المعنى مما انفردت به عن ساير حروف الجر وتطلق التعدية على معنى اخر وهو ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر وهي بهذا المعنى متحققة في جميع موارد حروف الجر وذهب ذلك على بعض من عاصرنا ففسر التعدية في هذا المقام بهذا المعنى الثاني وهو وهم منه قال ابن هشام وتسمى باء النقل ايضا وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا واكثر ما تعدى الفعل القاصر تقول في ذهب زيد ذهبت بزيد واذهبته ومنه ذهب الله بنورهم وقرئ اذهب الله نورهم وقال المبرد والسهيلي ان بين التعديتين فرقا مردود بالاية ومن ورودها مع المتعدي دفع الله الناس بعضهم ببعض وصككت الحجر بالحجر والاصل دفع بعض الناس بعضا وصك الحجر الحجر انتهى الثالث الاستعانة وهي الداخلة على الة الفعل حقيقة نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم او مجازا قيل ومنه باء البسملة لان الفعل لا يتاتى على الوجه الاكمل الا بها الرابع السببية نحو انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل فكلا اخذنا بذنبه ومنه لقيت بزيد الاسد اي بسبب لقائي اياه الخامس المصاحبة وهي التي تصلح في موضعها مع او يغني عنها وعن مصحوبها الحال نحو دخلوا بالكفر اي معه او كافرين قال ابن هشام في المغني وقد اختلف في الباء من قوله تعالى فسبح بحمد ربك فقيل للمصاحبة والحمد مضاف الى المفعول اي حامدا له اي نزهه عما لا يليق به واثبت له ما يليق به وقيل للاستعانة والحمد مضاف الى الفاعل اي سبحه بما حمد به نفسه اذ ليس كل تنزيه بمحمود الا ترى ان تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات انتهى قال شيخ شيوخنا الحرفوش رحمه الله في اللالي الدرية بعد نقله ذلك لا يخفى عليك ان المعتزلة ومن وافقهم لم ينفوا الصفات اسما حتى يلزم التعطيل بل نفوا زيادتها فقالوا اسمعه عين ذاته وقدرته عين ذاته وكذا البواقي وهذا لا يستلزم ذلك بل هو ادل على التنزيه لان القول بالزيادة يؤدي الى محذورات تقتضي عكس ما ارادوا من التنزيه كما هو المقرر في علم الكلام فليراجع ثمة انتهى السادس الظرفية نحو ولقد نصركم الله ببدر نجيناهم بسحر السابع البدل وهي التي يحسن في مكانها بدل كقول الحماسي فليت لي بهم قوما اذا ركبوا شنوا الاغارة فرسانا وركبانا اي بدلهم وانتصاب الاغارة على المفعول لاجله الثامن المقابلة وهي الداخلة على الاعواض والاثمان نحو كافات الاحسان بضعف واشتريت الفرس بالف التاسع المجاوزة فقيل يختص بالسؤال قال في الهمع وظاهر كلام ابي حيان ان الكوفيين كلهم عليه نحو فاسئل به خبيرا بدليل يسالون عن انبائكم وقيل لا يختص به بدليل ويوم تشقق السماء بالغمام وجعل الزمخشري هذه الباء بمنزلتها في شققت السنام بالشفرة على ان الغمام جعل كالالة التي تشقق بها العاشر الاستعلاء نحو من ان تامنه بقنطار بدليل هل امنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه الحادي عشر التبعيض اثبت ذلك الاصمعي والفارسي والقتبي وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه عينا يشرب بها عباد الله اي منها قال بعضهم ويمكن ان يكون الباء سببية اي ان العين في اللطافة بحيث تدعو الناظر بها ان يشرب منها انتهى الثاني عشر القسم وهي اصل حروفه ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها نحو اقسم بالله لتفعلن ودخولها على الضمير نحو بك لافعلن واستعمالها في القسم الاستعطافي وهو المؤكد لجملة طلبية نحو بالله هل قام زيد اي اسالك مستحلفا بالله الثالث عشر الغاية نحو وقد احسن بي اي الى وقيل ضمن احسن معنى عطف الرابع عشر التوكيد وهي الزايدة وزيادتها في ستة مواضع على ما في المغني احدها الفاعل وزيادتها فيه واجبة وغالبة وضرورة فالواجبة نحو احسن بزيد على قول الجمهور والغالبة في فاعل كفى نحو كفى بالله شهيدا والجزم بزيادتها هو الاصح كما في الارتشاف وقال الزجاج دخلت الباء لتضمين كفى معنى اكتف اي فهي المتعدية قال ابن هشام في المغني وهو من الحسن بمكان ويصححه قولهم اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه اي ليتق وليفعل بدليل جزم يثب ويوجبه قولهم كفى بهند بترك التاء فان احتج بالفاصل فهو مجوز لا موجب بدليل وما تسقط من ورقة وما تخرج من ثمرة فان عورض بقولك احسن بهند فالتاء لا تلحق صيغ الامر وان كان معناها الخبر انتهى ويشكل عليه اسناد الفعل الماضي الى ضمير المخاطب وهو غير جايز فالوا من مجيء كفى هذه مجردا عن الباء قول الشاعر ويخبرني عن غايب المرء هديه كفى الهدي عما غيب المرء مخبرا ولا تزاد الباء في فاعل كفى التي بمعنى اجزا واغنى ولا التي

بمعنى وفي والاولى متعدية لواحد كقوله قليل منك يكفيني ولكن قليلك لا يقال له قليل والثانية متعدية لاثنين كقوله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال والضرورة كقوله مهما لي الليلة مهما ليه اودى بنعلي وسرباليه الثاني مما تزاد فيه الباء المفعول نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وهزي اليك بجذع النخلة قال ابن هشام وكثرت زيادتها في مفعول عرفت ونحوه وقلت في مفعول ما يتعدى لاثنين كقوله تبلت فؤادك في المنام خريدة تسقي الضجيع ببارد بسام وقد زيدت في مفعول كفى المتعدية لواحد ومنه الحديث كفى بالمرء كذبا ان يحدث بكل ما سمع قال المرادي في الجنى وزيادة الباء في المفعول غير مقيسة مع كثرتها لكن جزم الرضي بانها تزاد قياسا في مفعول عرفت وعلمت وجهلت وسمعت وتيقنت واحسنت الثالث المبتداء وذلك في قولك بحسبك درهم وخرجت فاذا بزيد وكيف بك اذا كان كذا ومن الغريب انها زيدت فيما اصله المبتداء وهو اسم ليس بشرط ان يتاخر الى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس البر بان تولوا بنصب البر وقوله اليس عجيبا بان الفتى يصاب ببعض الذي في يداه الرابع الخبر قال ابن هشام في تذكرته زيادة الباء في الخبر على ثلثة اقسام كثير وقليل واقل فالكثير في ثلثة مواضع وذلك بعد ليس وما نحو اليس الله بكاف عبده وما ربك بغافل عما يعملون وبعد اولم يروا نحو اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر وذلك لانه في معنى اوليس الله بقادر وهو راجع الى المسئلة الاولى في المعنى والقليل في ثلثة مواضع بعد كان واخواتها منفية كقوله وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل وبعد ظن واخواتها منفية كقوله دعاني اخي والخيل بيني وبينه فلما دعاني لم يجدني بقعدد وبعد لا العاملة عمل ليس كقوله فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب والاقل في ثلثة مواضع بعد ان ولكن وهل فالاول كقوله فان تناء عنه حقبة لا تلاقها فانك مما احدثت بالمجرب والثاني كقوله ولكن اجرا لو علمت بهين والثالث كقوله الا هل اخو عيش لذيذ بدائم انتهى وقال في المغني زيادتها في الخبر ضربان غير موجب فيقاس وقد مر مثاله وموجب فيتوقف على السماع وهو قول الاخفش ومن تابعه وجعلوا منه وجزاء سيئة بمثلها والاولى تعليق بمثلها باستقرار محذوف هو الخبر انتهى الخامس الحال المنفي عاملها كقوله كائن دعيت الى باساء داهمة فما انبعثت بمزؤود ولا وكل ذكره ابن مالك السادس التوكيد بالنفس والعين نحو جاءني زيد بنفسه او بعينه واللام وهي مكسورة مع غير المضمر ومفتوحة معه في غير لغة خزاعة نحو لكم ولنا وتكسر في لغتهم مطلقا وهذا في غير ياء المتكلم فانها تكسر معها وفي غير المستغاث المباشر للياء فانها تفتح معه نحو يا لله ويلغي بفتح الداخلة على الفعل نحو لتزول منه الجبال قال الرضي ونقل فتحها مع جميع المظهرات ولها عشرون معنا احدها الاستحقاق وهي الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله الثاني الاختصاص نحو الجل للفرس الثالث الملك نحو له ما في السموات وما في الارض وبعضهم يستغني بذكره عن ذكر المعنيين قبله تقليلا للاشتراك الرابع التمليك نحو وهبت لزيد دينارا الخامس شبه التمليك نحو جعل لكم من انفسكم ازواجا السادس التعليل نحو لتحكم بين الناس ومنها اللام الثانية في نحو يا لزيد لعمرو وتعلقها بمحذوف وهل هو فعل من جملة مستقلة اي ادعوك لعمرو او اسم هو حال من المنادى اي مدعوا لعمرو قولان لم يطلع ابن عصفور على ثانيهما فنقل الاجماع على الاول السابع موافقة الى نحو بان ربك اوحى لها الثامن موافقة على نحو ويخرون للاذقان سجدا التاسع موافقة في نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيمة العاشر موافقة من نحو سمعت له صراخا وقول جرير لنا الفضل في الدنيا وانفك راغم ونحن لكم يوم القيمة افضل الحادي عشر موافقة عند كقولهم كتبته لخمس خلون الثاني عشر موافقة بعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس الثالث عشر موافقة عن نحو وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه قاله ابن الحاجب وقال ابن مالك وغيره هي لام التعليل وقيل غير ذلك الرابع عشر التبليغ وهي الجارة لاسم السامع لقول او ما في معناه نحو قلت له واذنت له وفسرت له الخامس عشر الصيرورة وتسمى لام العاقبة ولام المآل نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وانكرها البصريون ومن تابعهم وقالوا هي لام التعليل مجازا لان السبب واقامة المسبب مقامه وسياتي عليها مزيد الكلام في حديقة الافعال انشاء الله السادس عشر القسم والتعجب معا وتختص باسم الله تعالى كقوله لله لا يبقى على الايام ذو حيد السابع عشر التعجب المجرد عن القسم وتستعمل في النداء كقولهم يا للماء وللعشب اذا تعجبوا من كثرتهما وفي غيره كقوله لله دره فارسا ولله انت الثامن عشر التعدية نحو ما اضرب زيدا لعمرو وقال في التصريح لان الضرب متعد في الاصل ولكن لما بني منه فعل التعجب نقل الى فعل بضم العين فصار قاصرا فعدي بالهمزة الى زيد وباللام الى عمرو وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الفعل باق على تعديته ولم ينقل وان اللام ليست للتعدية وانما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب وهذا الخلاف مبني على ان فعل التعجب اذا صيغ من متعد هل يبقى على تعديته او لا ذهب الكوفيون الى الاول والبصريون الى الثاني انتهى التاسع عشر التوكيد وهي اللام الزائدة وهي انواع فمنها المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله كقوله وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم ومعاهد ومنها اللام المسماة بالمقحمة وهي المعترضة بين المتضايفين كقولهم يا بؤس للحرب والاصل يا بؤس الحرب فاقحمت اللام تقوية للاختصاص وهل انجرار ما بعدها بها او بالمضاف قولان ارجحهما الثاني لان من شان المضاف ان يجر المضاف اليه والا فلا اضافة ومنها اللام المسماة بلام التقوية

وهي المزيدة لتقوية عامل ضعيف اما بتاخره نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون او بتفرعه في العمل نحو فعال لما يريد نزاعة للشوى ونحو ضربي لزيد حسن وانا ضارب لعمرو وقد اجتمع التاخير والفرعية في نحو وكنا لحكمهم شاهدين ومنها اللام المستغاث عند المبرد واختاره ابن خروف وسياتي الكلام عليها وهي على ثلثة اقسام كما في المغني احدها ما يبين المفعول من الفاعل وهذه تتعلق بمذكور وضابطها ان تقع بعد فعل تعجب او اسم تفضيل مفهمين حبا او بغضا تقول ما احبني وما ابغضني فان قلت لفلان فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما وان قلت الى فلان فالامر بالعكس قال ابن بابشاذ في شرح الجمل ولم اعلم ان احدا من اصحابنا شرح هذا وبين العلة فيه التي لاجلها اختصت باللام الفاعل والمفعول الى بالمفعول والقول عندي في ذلك ان اللام لما كانت في باب الاستخبار والاخبار تختص بالفاعل في المعنى من نحو قولك لمن هذا الفعل فتقول مجيبا هو لفلان فتاتي باللام وليس كذلك الى لانها تدخل في باب الاستخبار والاخبار للمعنى ايضا نحو قولك الى من يصل هذا الفعل فتقول هذا الى فلان فان قيل ولم كانت اللام في اصلها للفاعل والى في اصلها للمفعول قيل ان اللام معناها في الاصل الملك والاستحقاق والملك والاستحقاق للفاعلين الذين ملكوا واستحقوا الاشياء والى معناها انتهاء الغاية والغاية منتهى لفعلك فلذلك اختصا بما ذكرناه انتهى الثاني والثالث ما يبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية وما يبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية ومصحوب كل منهما اما غير معلوم مما قبلها او معلوم ولكن استونف بيانه تقوية للبيان وتوكيدا له واللام في ذلك كله متعلقة بمحذوف فمثال المبينة للمفعولية سقيا لزيد وجدعا له التقدير ادعو لزيد ومثال المبينة للفاعلية تبا لزيد وسحقا له فانه في معنى خسر وهلك تنبيه ومما يجر الظ والمضمر من حروف الجر الثلاثة الاتية ذكرها في باب الاستثناء وهي عدا وخلا وحاشا وسبعة منها تجر الظ فقط وهي مذ ومنذ بضم الميم فيهما وثبوت النون ساكنة بعد الميم في الثانية وكسرها لغة بني سليم وقال ابو حيان حكى اللحياني في نوادره كسر منذ عن بني سليم وكسر مذ عن عكل انتهى قالوا ومنذ بثبات النون اصل لمذ بدليل رجوعهم الى ضم ذال مذ عند ملاقات ساكن نحو مذ اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسر ولان بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن وقال ابن ملكون هما اصلان لانه لا يتصرف في الحرف ولا شبهه ويرده تخفيفهم ان وكان ولكن ورب وقط وقال المالقي اذا كان مذ اسما فاصلها منذ او حرفا فهي اصل وقال في المغني وفي النهاية قالوا مذ ومنذ حرفان وفي هذا نظر اذ قالوا اصل مذ منذ ويلزم على قولهم ان المخففة من ان وان حرفان وان رب باعتبار لغاتها عشرة احرف حكاه المرادي في الجنى الداني ثم قال قلت الذي يظهر ان مرادهم ان مذ كان اصلها منذ كانت فحذفت نونها وتركت اختها على اصلها الا ترى انهم قالوا الاغلب على مذ الاسمية والاغلب على منذ الحرفية فلو كانت مذ فرع منذ هذه لساوتها في الحكم انتهى ويختصان بالزمان غير المستقبل من الماضي او الحال وكان عليه التقييد بذلك لئلا يتوهم انهما لمطلق الزمان وليس كذلك فانهما لا يستعملان في الزمان المستقبل اتفاقا قاله الرضي ومعناهما ابتداء الغاية ان كان الزمان ماضيا كقوله اقوين مذ حجج ومذ دهر وقوله وربع عفت اثاره منذ ازمان اي من حجج ومن ازمان والظرفية ان كان حاضرا نحو ما رايته مذ او منذ ثلثة ايام اي من ابتدائها الى انتهائها ورب والقول بحرفيتها كما مشى عليه في اطلاقه السابق هو مذهب البصريين ومذهب الكوفيين والاخفش في احد قوليه وابن الطراوة ذهب الى انه اسم وهو مرتضى الرضي وفيها ثمانية عشر لغة ضم الراء وفتحها مع تشديد الباء وتخفيفها والاوجه الاربعة مع التاء مفتوحة وساكنة او مع ما او معهما فهذه ستة عشرة وضمها مع اسكان الباء وضمها وفي معناها ثمانية اقوال احدها انها للتقليل دائما وعليه الاكثرون الثاني انها للتكثير دائما الثالث انها لهما على السواء الرابع انها لم توضع لواحد منهما بل هي حرف اثبات لا يدل على تكثير ولا تقليل وانما يفهم ذلك من خارج الخامس للتكثير في مواضع المباهات والافتخار وللتقليل فيما عداه السادس لمبهم العدد يكون تقليلا وتكثيرا السابع للتقليل كثيرا وللتكثير قليلا الثامن عكسه اي للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا وهو الذي جزم به ابن مالك في التسهيل واختاره ابن هشام في المغني قال فمن الاول ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وقوله عم يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة وسمع الكسائي اعرابيا يقول بعد انقضاء شهر رمضان يا رب صائمه لن يصومه ويا رب قائمه لن يقومه وقال الشاعر ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات وجه الدليل ان الاية والحديث والمثال مسوقة للتخويف والبيت مسوق للافتخار ولا يناسب واحدا منهما التقليل ومن الثاني قول الشاعر الا رب مولود وليس له اب وذي ولد لم يلده ابوان وذي شامة غراء في حر وجهه مجللة لا تنقضي لاوان ويكمل في تسع وخمس شبابه ويهرم في سبع معا وثمان اراد ادم وعيسى والقمر انتهى ملخصا وقوله لم يلده باسكان اللام واصله لم يلده بكسرها واسكان الدال ثم سكنت اللام تشبيها لها بتا كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال اتباعا لفتحة الياء وبالضم اتباعا لضمة الهاء قاله الدماميني وتختص رب بالظ النكرة لفظا ومعنا فقط نحو رب رجل واخيه وبغلب وصف هذه النكرة ولا يلزم خلافا للمبرد وابن السراج والفارسي واكثر المتاخرين منهم الشلوبين وفي البسيط انه راي البصريين لان عاملها يحذف غالبا فجعل التزام الوصف كالعوض والاول هو ظ نص سيبويه وعليه نص الاخفش وقاله الفراء والزجاج وابن طاهر وغيرهم واختاره ابن عصفور ولانها فيهما من معنى القلة والكثرة مغن عن الوصف كما في كم الخبرية واحتج عليه بقول ام معاوية

بعضها اي بعضنا وبعضهن وقال انت لا تكن ودا اخنا وابدلنا

والتاء وتختص باسم الله تعالى وحتى والكاف والواو ولا تختص بظاهر معين

يا رب قائل غدا يا لهف ام معاوية وقوله الا رب مولود البيت ويغلب حذف متعلقها ومضيه وقد تحذف هي فيجب ابقاء عملها وذلك بعد الفا
كثيرا كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع وبعد الواو كقوله وليل كموج البحر ارخى سدوله وبعد بل قليلا كقوله بل مهمه قطعت بعد مهمه
ومع التجرد اقل كقوله رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحيوة من جلله تنبيهها الاول قد يجر رب ضمير الغيبة فليزم افراده وتذكيره وتفسيره بتمييز
مطابق للمعنى نحو ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وربه امراة وربه امراتين وربه نساء ولقلة ذلك وشذوذه لم يذكره المصنف فجعلها مما
يجر الظاهر فقط وقد صرح بضعف ذلك في بحث المضمرات وتبع فيه ابن مالك ومنعه ابو حيان فقال ما ذكره ابن مالك في بعض كتبه من القلة
وفي بعضها من الشذوذ ليس ذلك والنحويون اوردوا ذلك على سبيل الجواز انه فصيح لا شاذ ولا قليل الا ان عنى بالشذوذ شذوذ القياس وبالقلة
قلته بالنسبة الى جرها الظاهر لانه اكثر من جرها المضمر انتهى وقد تقدم الكلام على تعريف هذا الضمير وتنكيره في صدر الكتاب فليراجع الثاني تنفرد
رب من بين حروف الجر بوجوب التصدير كذا قال غير واحد فقيل لانها للانشا مثل كم وقيل لانها للقلة التي بمنزلة النفي والنفي له صدر الكلام قال
الدماميني واستشكل ابو حيان وجوب التصدير بوقوعها خبر الان في قوله اماوي اني رب واحد امه قتلت فلا اسر لديه ولا قتل وهذا كما تراه
غلط ظاهر فان ما في البيت لا ينافي الصدرية بدليل ان زيدا ما قام وزيد انه لقائم وزيد لا ابوه قائم وقد نبه بعض شراح التسهيل على هذا الغلط
انتهى وهذا البعض هو ابن ام قاسم المرادي والتاء وتختص باسم الله نحو تالله لاكيدن اصنامكم واما حكاية الاخفش ترب الكعبة فشاذ
واشذ منه حكاية ابن خالويه تالرحمن وتحياتك ويلزمها التعجب قال الزمخشري في تالله لاكيدن اصنامكم الباء اصل حروف القسم والواو بدل
منها والتاء بدل من الواو وفيها زيادة معنى التعجب كانه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتاتيه مع عتو نمرود وقهره قال التفتازاني في اعرابه بعد نقل هذا
الكلام ما قاله من البدل قاله كثير من النحاة ولا يقوم عليه دليل وقد رده السهيلي ومقتضى النظر انه ليس شيء منها اصلا للاخر وقوله فيها معنى التعجب نص بعضهم
على ان ذلك لازم في لام القسم واما التاء فقد يكون معها التعجب وقد لا يكون انتهى قلت وقد نص غير واحد من النحاة على ان ذلك لازم في التاء
ايضا وحتى وهي لانتهاء الغاية مكانية نحو اكلت السمكة حتى راسها او زمانية نحو سلام هي حتى مطلع الفجر ويجب في مجرورها اذا كان مسبوقا بذي
اجزاء ان يكون اخرا او متصلا بالاخر فلا يقال سرت البارحة حتى نصفها ثم ان كان ما بعدها اسما غير داخل فيما قبلها اما لكونه غير جزء له نحو سلام هي
حتى مطلع الفجر او لكونه جزءا لم يقع الفعل عليه نحو صمت الايام حتى يوم العيد فالجر بها متعين وان كان جزءا مما قبلها ولم يتعذر دخوله
نحو صمت الايام حتى يوم الثلثاء فالجر بها جائز ويجوز العطف تنبيه متى دلت قرينة على دخول الغاية في حكم ما قبلها او على عدم عمل بها والا
فاقوال اصحها الحكم بالدخول مع حتى دون الى حملا على الغالب لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول في الى والدخول في حتى قال ابن هشام في المغني
وزعم شيخ شهاب الدين القرافي انه لا خلاف في دخول ما بعد حتى وليس كذلك بل الخلاف مشهور وانما الاتفاق في حتى العاطفة والفرق
ان العاطفة بمعنى الواو انتهى وجعل الرضي دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها منشا التوهم ابن الحاجب ما ذكره في الكافية في حتى من مجيئها
مع كثيرا والا فهي لا يكون بمعنى مع قال بعض المحققين والقياس ان يكون حكمه بان الى تاتي بمعنى مع قليلا ايضا متوهما من دخول ما بعدها في حكم
ما قبلها الا ان الرضي لم يذكره والكاف ولها خمسة معان احدها التشبيه نحو زيد كالاسد الثاني التعليل اثبته قوم ونفاه الاكثرون وقيد
بعضهم جوازه بان تكون الكاف مكفوفة كحكاية سيبويه كما انه لا يعلم فتجاوز الله عنه والحق جوازه في المجرد عن ما نحو ويكانه لا يفلح الكافرون
اي اعجب لعدم فلاحهم وفي المقرونة بما الكافة كما في مثال وبما المصدرية نحو فاذكروه كما هديكم اي لاجل هدايته اياكم الثالث الاستعلاء
ذكره الاخفش والكوفيون قيل لبعضهم كيف اصبحت فقال كخير وقيل في كن كما انت عليه ان المعنى على ما انت عليه وفي هذا المثال اعاريب
ذكرها في المغني الرابع المبادرة وذلك اذا اتصلت بما نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز في النهاية وابو سعيد السيرافي وغيرهما
وهو غريب قاله ابن هشام الخامس التوكيد وهي الزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ لا بد من الحكم بزيادة احدى اداتي التشبيه والا صار المعنى ليس شيء مثل مثله
فيلزم اثبات المثل لله تعالى ونفي المثلية عن ذلك المثل وهو محال ولا سبيل الى الحكم بزيادة مثل لان زيادة ما هو على حرف واحد اولى ولا سيما
اذا كان من قسم الحروف لانه اولى بالزيادة من الاسم بل قيل ان زيادة الاسم لم تثبت فكانت الكاف هي الزائدة قال ابن جني وانما زيدت لتوكيد
نفي المثل لان زيادة الحرف كاعادة الجملة ثانيا هذا قول الجمهور وقيل الكاف غير زائدة والزائد مثل وليس بشيء لما مر وقيل لا زائد منهما
ثم اختلف فقيل مثل بمعنى الذات وقيل بمعنى الصفة وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال فصيروا مثل كعصف ماكول ولا ينقاس
زيادة الكاف كما جزم به ابو حيان في الارتشاف وان ميز بعضهم تنبيه لا يرد على كلام المصنف جر حتى والكاف للضمير في قوله اتت حتاك تقصد كل فج
وقوله ولم ار عالا كها او لقربا لانه ضرورة خلافا للمبرد والكوفيين والواو وهو للقسم ولا تتعلق الا بمحذوف نحو والقران الحكيم فان تلتها
واو اخرى نحو والتين والزيتون وطور سينين فالتالية واو العطف والا لاحتاج كل من الاسمين الى جواب واما واو رب فالصحيح انه واو العطف
وان الجر فيها برب مقدرة خلافا للمبرد والكوفيين ولا تختص هذه الثلاثة اي حتى والكاف والواو بظاهر معين كما اختص ما قبلها بعدها

فائدة من حروف ما لفظه مشترك بين الاسمية والحرفية وهو ستة احدها وثانيها عن وعلى فتقعان اسمين بمعنى جانب وفوق وذلك اذا دخلت
عليهما من كقوله من عن يميني تارة وامامي وقوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها قال ابن هشام في المغني ومن الداخلة على عن زائدة عند
ابن مالك ولابتداء الغاية عند غيره قالوا فقعدت عن يمينه فالمعنى في جانب يمينه وذلك محتمل للملاصقة ولخلافها فاذا جئت بمن تعين كون
القعود ملاصقا لاول الناحية انتهى ولا يجر عن في المشهور الا من وقد يجر بعلى وهو نادر والمحفوظ بيت واحد وهو على يميني مرت الطير سنحا
قال البدر الدماميني في شرح التسهيل ولا اعرف من انشده تماما ولا تتقيد اسمية عن وعلى بحالة دخول من عليهما كما يغلط فيه كثير فاذا قلت
زيد على السطح وسرت عن البلد احتمل الاسمية الثالث الى حكاه ابن عصفور في شرح ابيات الايضاح عن ابن الانباري فقال ان الى تستعمل
اسما فيقال انصرفت من اليك كما يقال غدوت من عليه وهو غريب الرابع والخامس مذ ومنذ فيكونان اسمين وذلك في موضعين احدهما
ان يليهما اسم مرفوع نحو ما رايته مذ يومان او منذ يوم الجمعة وفيهما اقوال احدها انهما مبتدان وما بعدهما خبر عنهما واجب التاخير
اجراء للرفع مجرى الجر وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي من البصريين وطائفة من الكوفيين واختاره ابن الحاجب ومعناهما الامد ان
كان الزمن حاضرا او معدودا واول المدة ان كان ماضيا الثاني انهما ظرفان مخبر بهما عما بعدهما وهو مذهب الاخفش والزجاج والزجاجي
ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان وقال في المغني ولا خفاء بما فيه من التعسف الثالث انهما
ظرفان وما بعدهما فاعل لكان تامة محذوفة والتقدير مذ كان او منذ كان يوم الجمعة وهذا مذهب جمهور الكوفيين واختاره ابن مالك

يومان

وابن مضاء والسهيلي الرابع انهما ظرفان وما بعدهما خبر لمبتدا محذوف والتقدير من الزمان الذي هو يومان بناء على ان منذ مركبة
من كلمتين من وذا الطائية وهذا قول لبعض الكوفيين الثاني ان يدخلا على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقوله ما زال مذ عقدت
يداه ازاره او اسمية كقوله وما زلت ابغي المال مذ انا يافع وفيهما حينئذ قولان احدهما وهو المشهور انهما ظرفان مضافان فقيل الى الجملة
وقيل الى زمن مضاف الى الجملة الثاني انهما مبتدان فيجب تقدير زمن مضاف الى الجملة السادس الكاف فيقع اسما مرادفا للمثل ولا
يكون كذلك عند سيبويه والمحققين كما قال في المغني الا في ضرورة الشعر كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم وقال كثير منهم الاخفش والفارسي
يجوز في الاختيار فجوزوا في نحو زيد كالاسد ان يكون الكاف في موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيرا قال
الزمخشري في قوله تعالى كهيئة الطير فانفخ فيه ان الضمير راجع الى الكاف من كهيئة الطير اي فانفخ في ذلك الشيء المماثل فيصير كسائر الطيور انتهى ووقع
مثل ذلك في كلام غيره ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل مررت بكالاسد ونقل في شرح بانت سعاد عن ابن مضاء انها اسم ابدا لانها بمعنى
مثل وهو غريب وتتعين الحرفية حيث كانت زائدة خلافا لمن اجاز زيادة الاسماء وحيث وقعت هي ومخفوضها صلة كقوله ما يرتجى وما يخاف
جمعا فهو الذي كالليث والغيث معا خلافا لابن مالك في اجازته ان يكون مضافا ومضافا اليه على اضمار مبتدا كما في قراءة بعضهم تماما على الذي
احسن وهذا تخريج للفصيح على الشاذ تتمة اثبت الجمهور من البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة لمجرور في النعت كقولهم هذا جحر ضب خرب والتوكيد
كقوله يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم بالجر بالمجاورة لانه توكيد لذوي المنصوب لا الزوجات والا لقيل كلهن وفي عطف النسق ايضا نحو وامسحوا
برؤسكم وارجلكم فانه معطوف على ايديكم لانه مفعول قال ابو حيان وذلك ضعيف جدا ولم يحفظ من كلامهم قال والفرق بينه وبين النعت
والتوكيد انهما تابعان بلا واسطة فهما اشد مجاورة من العطف المفصول بحرف العطف انتهى قال الدماميني في التحفة اخبرني صاحبنا
الشيخ شمس الدين الخثعمي المعروف بابن النشا دانه كان بيده كراسة من تفسير الثعلبي او غيره وفيها ان ارجلكم في اية الوضوء مخفوض بالمجاورة قال
فجئت الى الشيخ جمال الدين ابن هشام وهو جالس بمصر بجامع عمرو بن العاص فاريته الكلام المذكور في الاية طالبا ان يتكلم عليه فنظر في تلك الكراسة
ثم القاها الي وقال لي بحدة خذها ساء واكتظ به هذا الكلام وادم به في حجر صاحبه فتركته ومضيت انتهى وتابع ابن هشام في شرح الشذور
عطف البيان قال لا يمتنع في القياس لانه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع قال وينبغي امتناعه في البدل لانه في التقدير من جملة اخرى
فهو محجوز تقديرا انتهى وكذا قال ابو حيان وزاد لا نعلم احدا اجراه فيه ولا نحفظ من كلامهم انتهى وقال في المغني وانكر السيرافي وابن جني
الجر بالمجاورة مطلقا وتاولا قولهم خرب بالجر على انه صفة لضب ثم قال السيرافي في الاصل هذا جحر ضب خرب الجحر منه بتنوين خرب ورفع الجحر ثم حذف
الضمير للعلم به ثم اتي بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر وقال ابن جني الاصل خرب جحره ثم انيب المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستتر ويلزمهما استتار
الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له وذلك لا يجوز عند البصريين وان امن اللبس انتهى وقصره الفراء على السماع ومنع القياس على ما جاء منه
فلا يجوز هذه جحرة ضب خربة بالجر وخصه قوم بالنكرة وهو مردود فقد سمع في المعرفة وهل يختص النعت بالمفرد قال الخليل نعم وسيبويه
لا بل يجري في المثنى قال ابو حيان وقياس الجر يلين في الجمع والمانع يقول لم يرد الا في الافراد وهو قريب من راي الفراء تنبيه حركة الجر على الجوار
من جملة صور الاتباع وفي قولهم على الجوار ما يشير اليه وبهذا يندفع استشكال تصور العامل في المجرور به فان العامل في مجاوره لا يصح ان يكون عاملا

النوع الرابع ما يرد منصوباً او غير منصوب وهو اربعة الاول المستثنى وهو المذكور بعد الا واخواتها للدلالة على عدم اتصافه بما نسب الى سابقه ولو حكماً فان كان مخرجاً من متعدد فمتصل والا فمنقطع

عاملاً من حيث انه ليس له في المعنى وانما هو لغيره فالعامل غيره لا يقتضي جره اذ هو غير مجرور وههنا انقضى كلام المصنف على النوع الثالث من انواع المعربات وهو ما يرد مجروراً لا غير فشرع في النوع الرابع وهو ما يرد منصوباً او غير منصوب فقال النوع الرابع من المعربات من الاسماء ما يرد منصوباً او غير منصوب وهو اربعة الاول المستثنى وهو المذكور بعد الا غير الصفة واحد اخواتها وهو غير وسوى بلغاتها وعدا وخلا وحاشا بلغاتها وليس ولا يكون للدلالة متعلق بالمذكور على عدم اتصافه اى المذكور بما نسب الى سابقه ولو كان سابقه حكماً نحو قام القوم الا زيد وما قام الا زيد فزيد في المثال الاول مذكور بعد الا للدلالة على عدم اتصافه بالقيام الذى نسب الى سابقه وهو القوم وفي الثاني مذكور بعد الا للدلالة على عدم اتصافه بعدم القيام الذى نسب الى سابقه حكماً وهو احد اذ التقدير ما قام احد الا زيد وشمل الحد المستثنى المتصل والمنقطع فلذلك بينهما مفصلاً بقوله فان كان المستثنى مخرجاً حقيقة من متعدد لا لفظاً او تقديراً فمتصل نحو جاء القوم الا زيداً وما جاء الا زيد والا يكن مخرجاً من متعدد لا لفظاً ولا تقديراً فمنقطع نحو جاء القوم الا حماراً تنبيهات الاول قال ابن الحاجب لا يمكن جمع المستثنى المتصل والمنقطع في حد واحد لان ماهيتهما مختلفتان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد وذلك لان الحد مبين للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة اما تضمناً او تصريحاً والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع الاجزاء حتى يجمعا في حد واحد والدليل على اختلاف ماهيتهما ان احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج بل يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها انتهى قال الرضي ولقائل ان يمنع اختلافهما في الماهية قوله لان احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج قلنا لا نسلم ان كون المتصل مخرجاً من متعدد من اجزاء ماهيته بل حقيقة المستثنى متصلاً كان او منقطعاً هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفاً لما قبلها نفياً او اثباتاً ثم نقول كون المتصل داخلاً في متعدد لفظاً او تقديراً من شرطه لا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جاءني القوم الا حماراً الحالة القوم لحمار في المجيء انتهى وعلى هذا اجرى المص في تعريفه المذكور الثاني يرد على الاستثناء المتصل اشكال مشهور وهو لزوم التناقض في المستثنى وذلك انك اذا قلت مثلاً قام القوم الا زيداً فقد اثبت القيام للقوم الذين من جملتهم زيد وقولك الا زيداً فقد نفيت القيام عن زيد فنفي عنه القيام الذى ثبت له في ضمن القوم فيلزم التناقض وكذا قولك اضرب القوم الا زيداً يلزم ان يكون زيد مطلوباً ضربه وغير مطلوب وهذا لا يتصور في كلام الحكيم وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثير كقوله تع فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاماً فيكون المعنى لبث الخمسين في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً واختلفوا في التفصي عن هذا الاشكال فقال بعضهم المختار ان المستثنى غير داخل في المستثنى منه فالقوم في قولك جاء القوم عام مخصوص اى ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الا زيداً قرينة تدل السامع على مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد انتهى وكان المص ارتضى هذا الجواب حيث قال في الحد هو المذكور بعد الا واخواتها للدلالة على عدم اتصافه بما نسب الى سابقه لكن قال الرضي انه ليس بشيء لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج ولا اخراج الا مع الدخول وايضاً يبطل دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحو له علي عشرة الا واحداً لان الواحد دخل في العشرة بقصده ثم اخرج والا لكان خبراً بلفظ العشرة بتسعة وهو محال وقال ابو بكر الباقلاني ان مجموع المستثنى والمستثنى منه واداة الاستثناء بمنزلة اسم واحد لما بقي فقولك له عشرة الا واحداً بمعنى له تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هنا ولا اخراج ورد عليهما بانه ليس في لغتهم اسم مركب من اكثر من لفظين وقيل وليس بشيء لانه يسمى بالجملة وان طالت نعم يرد عليه انه لا يفصل بين اجزاء الكلمة بكلمة اخرى ولا اباء عن قولنا جاءني القوم يوم الجمعة اما الامير في ساحة البلد الا زيداً انتهى وقال اخرون واستحسنه الرضي ان المستثنى داخل في المستثنى منه والناقض معاً وانما اجرى الاعراب على المستثنى منه وان كان المنسوب اليه الجميع لان العادة اجراء الاعراب على اول اجزاء المنسوب اليه غير المفرد والاعراب على الجزء الاخير يكون مضافاً اليه او تابعاً من التوابع او شبه المفعول كالمستثنى فالمستثنى مخرج قبل الاسناد الى المستثنى منه قال الرضي وهذا الجواب هو الصحيح المندفع عنه الاشكالات كلها انتهى قال بعض المتاخرين وفيه ان المستثنى لم يخرج عن كونه مدلول المستثنى منه لانه غير ممكن ولا عن النسبة لانه لا نسبة فكيف يتصور اخراج ونحن نقول نسب المسند الى المستثنى منه فاخرج من النسبة المستثنى ثم حكم او طلب فلا تناقض فتامل انتهى وقد سبقه الى هذا صاحب غاية التحقيق حيث قال انه داخل من حيث الافراد واللفظ فاخرج عنه في التركيب والحكم انتهى والتامل منتف هنا الثالث انما سمي المتصل متصلاً لانه داخل في دلالة منطوق المستثنى منه والمنقطع منقطعاً لدخوله في دلالة مفهومه ودلالة المنطوق اقوى فسمي المخرج منها متصلاً بخلاف دلالة المفهوم فانها ضعيفة الرابع لا يشترط في المنقطع ان يكون من غير جنس المستثنى منه بل ان يكون داخلاً في المتعدد الاول وقيل الاستثناء سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم الا زيداً مشيراً بالقوم الى جماعة خالية عن زيد اولم يكن نحو جاءني القوم الا حماراً فتبين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم الخامس حكى بعض المتاخرين ههنا فقال هلا كان الا متصلاً ولكن تارة يكون المخرج منه مذكوراً وتارة يكون مقدراً فيكون الاصل في نحو ما فيها احد الا حمار اما فيها احد ولا ما يتبعه الا حماراً او ما يشمل الابل والبقر والغنم وغير ذلك فاستثنى الحمار منه ودل على هذا نحو حتشاء الحمار كما دل على تقدير احد في الاستثناء المفرغ نحو ما جاءني

فالمستثنى بالا ان لم يذكر معه المستثنى منه اعرب بحسب العوامل وسمي مفرغاً والكلام غير موجب غالباً وان ذكر معه فان كان الكلام موجباً نصب

الا زيد اخراج زيد على تقدير على حال من الاحوال فيما جاءني زيد الا راكباً وكذا القول في البواقي ويكون الفرق بين هذا الذى يسمونه منقطعاً والاستثناء المفرغ اشتغال العامل بمطلوبه في نحو ما جاءني احد الا حماراً وعدم اشتغاله فيما جاءني الا زيد واجاب هذا الباحث بان ذلك اذا سلم المخرج عن الانقطاع بحسب الظاهر وان كان متصلاً باعتبار التقدير فاذا صح الاسمان باعتبارين المختلفين فلا باس بقصره على احدهما لقصد التمييز بينه وبين نوع اخر يخالفه في طريقه وهو المتصل لفظاً انتهى فالمستثنى بالا ان لم يذكر معه المستثنى منه لفظاً بل نوى وسمي الكلام حينئذ ناقصاً اعرب بحسب اقتضاء العوامل من رفع ونصب وجر لقيامه مقام المستثنى منه لكن الاصالة اذ العوامل في التحقيق عاملة في ذلك المقدر ولكن لما حذف المستثنى منه واقيم المستثنى مقامه عمل فيه لا بطريق الاصالة الصحيح ما قام الا هند وقيل بطريق الاصالة والصحيح للفصل بالا ونظر اذ الفصل انما يكون مسوغاً لترك التاء في الجملة لا مقتضياً لتركها وجوباً او اختياراً وما قام الا هند يجب فيه ترك التاء عند قوم ويختار عند اخرين وهو الحق بدليل قوله ما برئت من ريبة وذم في حربنا الا بنات العم وسمي المستثنى مفرغاً اى مستثنى مفرغاً لانه الاسم لا مفرغ وحده وانما سمي بذلك تسمية له باسم عامله لانه هو المفرغ في الحقيقة اذ لم يشتغل بمستثنى منه يعمل فيه لفظاً ففرغ عنه للعمل في المستثنى ولا حاجة الى ما قاله بعضهم بان المراد بالمفرغ المفرغ له على الحذف والايصال كما يراد بالمشترك المشترك فيه لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه على ان لك ان تفسر المفرغ بالمفرغ عن اعرابه لاعراب المستثنى منه ومن ثم لك ان تجعله اسم مكان لوقوع التفريغ فيه تنبيهات الاول التفريغ لا يكون في المصدر المؤكد لعدم الفائدة ونحو ان نظن الا ظناً محمول على انه مصدر نوعي اى الا ظناً ضعيفاً ويكون فيما عدا ذلك من جميع المعمولات كالخبر نحو ان هي الا اسماء سميتموها والفاعل نحو لا يعلمهم الا الله والنايب عن الفاعل نحو فهل يهلك الا القوم الظالمون والمفعول به نحو لا يكلف الله نفساً الا وسعها والمفعول فيه نحو لم يلبثوا الا عشية او ضحيها والمفعول له نحو وما ينفقون الا ابتغاء وجه الله ولا يكون في المفعول معه فلا يقال لا تسر الا والنيل قال الرضي ولعل ذلك ان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبلها لمخالفته له نفياً واثباتاً والواو ايضاً مؤذنة بنوع من الانفصال فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالانفصال واما وقوع واو الحال بعدها نحو ما جاءني زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظاً فيما بعد الواو نحو ويكون في الملحقات بالمفعول كالحال نحو ما جاءني زيد الا راكباً ولا ينفقون نفقة الا وهم كارهون والتمييز نحو ما امتلأ الاناء الا ماء واما التوابع فانما يقع التفريغ منها في البدل نحو ما سلب زيد الا ثوبه واما عطف النسق فلا يكون فيه لما تقدم وعطف البيان والتاكيد بناء فيهما التفريغ لعدم انه لا يكون الا في متعدد مماثل والمتعدد بنا في عطف البيان لانه اما علم او مختص مثله فلا يمكن ان يقدر عطف بيان متعدد شامل للمذكور وغيره وكذا التاكيد لانه ليس لنا الفاظ تاكيدية عامة تشمل المستثنى وغيره حتى تقدرها وتخرج منها التاكيد المستثنى واما الوصف فجوزه الرضي وصاحب اللباب وقوع التفريغ فيه نحو ما جاءني احد الا ظريف وما لقيت احداً الا انت خير منه وفي المغني لابن هشام ان التفريغ لا يجوز في الصفات ولم يحك جوازه الا عن الزمخشري وابي البقاء قال وكلام النحويين بخلاف ذلك وظن التفتازاني ان المسئلة اجماعية فقال في شرح المفتاح لا خلاف في جواز الاستثناء المفرغ في الصفة الثاني كل استثناء مفرغ لا يكون الا متصلاً لانه يعرب على حسب العوامل فيكون من تمام الكلام واليه النسبة ولذا لم يجز نصب على الاستثناء التام يقدر المستثنى منه والمفرغ بقدر الضرورة وما يتناول المستثنى ويناسبه في جنسه ووصفه ففي نحو ما ضربت الا زيداً وما مررت الا بزيد انه في المثالين منصوب على الاستثناء ومعمول الفعل محذوف وهذا انما يكون فيما يمكن حذفه فلو قلت ما قام الا زيد لم يجز النصب لان الفاعل لا يحذف واجازه الكسائي على مذهبه في جواز حذف الفاعل قاله المرادي في شرح التسهيل والكلام معه اى مع المستثنى المفرغ غير موجب بفتح الجيم وهو ما يتقدمه نفي او شبهه من نهي او استفهام انكاري غالباً لا دائماً لاستبعاد اشتراك افراد الجنس في وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد اياها ولكن ذلك ممكن وهو قليل جداً فكان من غير الغالب نحو كل حيوان يحرك الفك الاسفل في الاكل الا التمساح وقرأت الا يوم كذا اذ لا يبعد ان يقرأ جميع الايام الا اليوم المستثنى وضابطه استقامة المعنى كما قال ابن الحاجب وفسر بعضهم استقامة المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم كالمثال الاول او تكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعاً كالمثال الثاني لظهور ان المتكلم لا يريد جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك انتهى وقال ابن مالك في شرح التسهيل اذا كان في الايجاب معنى النفي عومل معاملته نحو عدمت الا زيداً وصمت الا يوم الجمعة فانه بمعنى لم اجد ولم افطر انتهى تنبيهات الاول لا يقع ما زال زيد الا عالماً وان كان ظاهر الكلام غير موجب لان معنى نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب الدائم فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات الا على صفة العلم وهو محال الثاني اذا كان الموجب لا زما له النفي كلو ولولا وقد ذهب المبرد الى جواز التفريغ معه نحو لولا القوم الا زيد لاكرمتك ولو كان معنا الا زيد لغلبنا قال ابو حيان في الارتشاف والصحيح انه لا يجوز وان ذكر مع المستثنى المستثنى منه ويسمى الكلام حينئذ تاماً ففيه تفصيل فان كان الكلام موجباً وهو ما لم يتقدمه شيء مما تقدم نصب المستثنى وجوباً سواء كان متصلاً نحو قوله تعالى فشربوا منه الا قليلاً او منقطعاً نحو جاء القوم الا حماراً تاخر المستثنى على المستثنى منه كما مر او تقدم نحو قام الا زيداً القوم واختلف في عامل النصب فقيل هو الا لاختصاصها بالاسم وليست كالجزء منه فعملت كسائر الحروف التي

وإلا فإن كان متصلا فالأحسن إتباعه على اللفظ نحو ما فعلوه إلا قليل

هي كل وهذا مذهب سيبويه والمبرد والزجاج والجرجاني واختاره ابن مالك وابن هشام وقيل العامل ما قبل الا بوساطتها وهو رأي السيرافي
وقال ابن عصفور وغيره هو مذهب سيبويه والفارسي وجماعة من البصريين وقال الشلوبين هو مذهب المحققين وقيل هو وما قبلها مستقلا
واليه ذهب ابن خروف وعزاه الى سيبويه فعلى هذا كان كل من هذه المذاهب قد نسب الى سيبويه وكل يدعون وصال ليلى وليلى لا تقر لهم بذاكا
وقيل هو استثنى مضمرا حكاه السيرافي عن المبرد والزجاج وفي التاريخ ان عضد الدولة قال للفارسي وهو مسائر له في ميدان شيراز لم
انتصب المستثنى في قولك جاء القوم الا زيدا فقال لانه بتقدير استثني زيدا فقال له لم لا تقدره امتنع زيدا فانقطع الفارسي وقال هذا
جواب ميداني ثم كتب فيه شيئا وقيل العامل أنّ بفتح الهمزة وتشديد النون مقدرة بعد الا حكاه الفارسي عن الكسائي فالتقدير في نحو
قام القوم الا زيدا الا ان زيدا لم يقم وقيل غير ذلك وهو خلاف لا ثمرة له تنبيهات الاول ظاهر كلام المصنف تعيين النصب في الكلام التام الموجب
عند جميع العرب وليس كذلك بل الابدال فيه لغة حكاها ابو حيان وخرج عليها قراءة فشربوا منه الا قليل بالرفع وقال ابن مالك في توضيح الجامع
لا يعرف اكثر المتأخرين في هذا النوع الا النصب وقد اغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه فمن الاول قول ابي قتادة احرموا كلهم الا
ابو قتادة لم يحرم والا بمعنى لكن وابو قتادة مبتدأ ولم يحرم خبره ومن محذوف الخبر قوله كل امتي معافى الا المجاهرون بالمعاصي وقراءة بعضهم فشربوا
منه الا قليل اي الا قليل منهم لم يشرب وجزم بذلك في تخليص العمدة وقال ابو حيان في النهر اذا تقدم موجب جاز فيما بعد الا وجهان النصب
على الاستثناء وهو الافصح وان يكون ما بعد الا تابعا لاعراب المستثنى منه ان رفعا فرفع او نصبا فنصب او جرا فجر سواء كان ما قبل الا
ظاهرا او مضمرا قال واختلفوا في اعرابه وقيل هو نعت وانه ينعت بما بعد الا الظاهر والمضمر يعني ان الظاهر والمضمر ينعت في هذا الباب
وقيل لا ينعت بما بعدها الا النكرة او المعرف بلام الجنس فان كان معرفا بلام العهد او بالاضافة لزم النصب على الاستثناء وزعم من لا
يتبع قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان الثاني اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه تحتم نصبه ايضا سواء كان متصلا او منقطعا
وسواء كان في سياق الايجاب كقام الا زيدا القوم او في غيره كقول الكميت رحمه الله وما لي الا آل احمد شيعة وما لي الا مشعب الحق مشعب
ولا يصح الابدال لان التابع لا يتقدم على المتبوع هذا مذهب البصريين واجاز الكوفيون والبغداديون غير النصب في المسبوق بالنفي نحو ما قام الا
زيد احد قال سيبويه سمع يونس بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول ما لي الا ابوك ناصر وقال حسان اذ لم يكن الا النبيون شافع قال ابن
هشام ووجهه ان العامل فرغ لما بعد الا وان المؤخر عام اريد به خاص فصح ابداله من المستثنى لكنه بدل كل ونظيره في ان المتبوع اخر وصار تابعا
ما مررت بمثلك احد انتهى وقال ابن الصائغ الوجه انه هو بدل من الاسم مع الا مجموعين فيكون بدل شيء من شيء لعين واحدة انتهى وان لا
يكن الكلام موجبا بل كان غير موجب ففيه تفصيل فان كان المستثنى متصلا فالاحسن والارجح اتباعه اي اتباع المستثنى للمستثنى منه
على اللفظ بدلا منه بدل بعض من كل عند البصريين وعطف نسق عليه عند الكوفيين لان الا عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة
وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها لكن ذلك منفي بعد ايجاب وهذا موجب بعد نفي قاله ابن هشام في المغني واعترض مذهب
البصريين بان بدل البعض لا بد له من رابط ولا ضمير يعود الى المبدل منه وانه مخالف للمبدل منه فان المبدل موجب والمبدل منه منفي واجيب عن
الاول بان الربط بالاستثناء اغنى عن الربط بالضمير لظهور افادة البعضية وعن الثاني بانه لا منع من التخالف مع الحرف المقتضي لذلك كما جاء
في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة للرجل والاعراب على الاسم كذلك تجعل في نحو ما جاء القوم
الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم قاله الرضي رحمه الله واعترض مذهب الكوفيين باطراد نحو ما قام الا زيد وليس شيء من حروف العطف
يلي العوامل قال ابن هشام في المغني وقد يجاب بانه ليس تاليا في التقدير اذ الاصل ما قام احد الا زيد انتهى قال الدماميني لكن يلزم عليه جواز
حذف المعطوف عليه مطردا والغرض انه قليل انتهى فائدة قال ابن الدهان في الغرة ليس في الابدال ما يخالف المبدل منه الا في الاستثناء وحده
وذلك انك اذا قلت ما قام احد الا زيد فقد نفيت القيام عن احد واثبته لزيد وهو المبدل منه نحو قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم قرأ السبعة
بالرفع على انه تابع للضمير المرفوع المتصل بفعل وابن عامر بالنصب على الاستثناء تنبيهات الاول زاد جماعة منهم ابن مالك في التسهيل وابن هشام
في الجامع في هذه المسئلة اعني ترجيح الاتباع على النصب قيدين آخرين احدهما ان لا يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه نحو ما جاءني احد حين كنت
جالسا هنا الا زيدا وثانيهما ان لا يكون مردودا به كلام تضمن معنى الاستثناء نحو ما قام القوم الا زيدا ردا على من قال قام القوم الا زيدا
فانه في هاتين الصورتين يترجح النصب على الاتباع اما في الاولى فلان البدل انما كان مختارا لطلب المشاكلة بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي
لا تتبين تلك واما في الثانية فلانه غير مستقل والبدل في حكم الاستقلال قال ابو حيان وهذان القيدان لا يعرفهما اصحابنا الا ابن عصفور فانه
حكى نحو القيد الثاني عن ابن السراج ورده انتهى فلا يرد على قضية اطلاق المصنف الثاني قد يقال لا يستفاد من كلام المصنف دقيقة هذه الاتباع
فينبغي التصريح باحد القولين وقد يجاب بانه انما فعل ذلك اشارة الى عدم ترجيح احد المذهبين لتكافؤ الادلة الثالث علل كثير ترجيح الاتباع على النصب

بما فيه

فإن تعذر فعلى المحل نحو لا إله إلا الله

بما فيه من حصول المشاكلة بين المستثنى والمستثنى منه في الاعراب قال البدر الدماميني في المنهل وقضية ذلك ان لا يكون البدل في قولنا ما ضربت
احدا الا زيدا مختارا على النصب ضرورة ان المشاكلة حاصلة على كلا التقديرين فيستويان انتهى وقد صرح بذلك الشيخ محب الدين ناظر الجيش
في شرح التسهيل فقال لو حصلت المشاكلة في تركيب استويا والاحسن في تعليل ذلك ما علل به بعضهم منهم صاحب الفوائد الضيائية من ان النصب على
الاستثناء انما هو على التشبيه بالمفعول به لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة فان تعذر اتباع المستثنى للمستثنى
منه على اللفظ لمانع فعلى المحل عملا بالمختار على قدر الامكان وذلك في ثلاثة مواضع احدها في المجرور بمن الزائدة الاستغراقية نحو ما جاءني من رجل
الا زيد فزيد مرفوع على البدلية من محل احد لانه في موضع رفع بالفاعلية لتعذر الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة لانها وضعت لتفيد
ان النفي شامل لجميع افراد المجرور بها سواء باشرت المجرور نحو ما جاءني من رجل او كان المجرور تابعا للمباشر لها نحو ما جاءني من رجل ولا امرأة والا
ناقضة لما يقع بعدها من النفي لا يتأتى ان يكون شاملا لافراد ما بعدها ولا يجوز الابدال على اللفظ ايضا على مذهب الاخفش وان جوز
زيادة من في الموجب مطلقا معرفا كان او غيره لان الكلام في من الاستغراقية ولا يمكنه ارتكاب ذلك هنا الثاني المجرور بالباء الزائدة نحو ليس زيد
بشيء الا شيئا لا يعبأ به فشيئا منصوب على البدلية من محل شيء لانه في موضع نصب لتعذر الابدال من لفظ المجرور بها ايضا لانها وضعت
لتدل على تأكيد نفي المجرور بها سواء كان المجرور مباشرا لها ام تابعا للمباشر لها نحو ما زيد بقائم ولا قاعد وقد تقرر ان الا مبطلة لما تقدم
من نفي واذا بطل فلا يؤكد الثالث اسم لا التبرئة نحو لا اله الا الله فاسم الجلالة مرفوع على البدلية من المحل كما سيأتي لتعذر الابدال من لفظ
اسم لا ضرورة ان لا تقدر عاملة بعد الا لانها لا تعمل في معرفة ولانه قضتها الا في المعنى لانها انما عملت للنفي وقد انتقض بالا ولا يرد نحو
ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به مع انتقاض النفي فيه ايضا بالا لان لا انما عملت للنفي فلا تقدر عاملة الا مع وجوده وهو مع الا مفقود كما عرفت
فبطل تقديرها بعده وليس انما عملت للفعلية لا للنفي فهي بمنزلة ما كان جميعا ويجوز ما كان زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به على البدل لان العمل
لكان لا للنفي ولا لكان والنفي جميعا وكان بمجردها يصح تقديرها بعد الا ولما كانت ليس فعلا معناه النفي توهم انها بمثابة لا في العمل وليس كذلك
بل عملها للفعلية والفعلية اذا قدرت مجردة عن النفي لم يتعذر العمل ولكن لما كان انفكاكها عن النفي متعذرا توهم ان النفي متعذر قاله ابن الحاجب
واختلف في المبدل منه اسم الجلالة انما هو فقيل هو لا مع اسمها لانهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه وقيل هو اسم لا باعتبار محل
الاسم قبل دخول لا لانه في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه وقيل هو اسم لا باعتبار محل الاسم قبل دخول لا لانه في موضع رفع بالابتداء
وهو قول الاكثرين ويشكل عليه امران احدهما ان اعتبار محل اسم لا على انه مبتدأ قبل دخول لا قد زال بدخول الناسخ كما قال الرضي في باب ان
والثاني ان المراعى في البدل صحة حلوله محل المبدل منه وهو هنا متعذر واجاب عن هذا ابن هشام بانه بدل من الاسم مع لا فانهما كالشيء الواحد
ويصح ان يخلفهما ولكن يذكر الخبر فيقال الله موجود انتهى وتعقبه الدماميني بان هذا خروج عن فرض المسألة لان الاشكال انما ورد على
القائلين بان الاسم المرفوع بدل من اسم لا باعتبار محله ولم يقولوا بدل من مجموع الاسم ولا فكيف يكون هذا دافعا للاشكال انتهى قلت
وايضا فما اجاب به ابن هشام قول مستقل كما عرفت قال به جماعة وحكاه في الهمع فيكون هذا منه كالخلط بين القولين واجاب الشلوبين
عن هذا بان ذلك الكلام على توهم كلام آخر فاذا قلت لا احد فيها الا زيد صح الابدال لانه على توهم ما فيها الا زيد وكذا يقدر في كلمة الشهادة وهو في
معنى ما في الوجود اله الا الله فيصح فيه الابدال وهذا الجواب دافع للاشكالين كما لا يخفى وقيل المبدل منه هو الضمير المستتر في الخبر المقدر العائد
على اسم لا فيكون الاتباع على اللفظ لا على المحل قال ناظر الجيش في شرح التسهيل وهو اولى لان فيه ابدالا من الاقرب ولانه لا داعي الى
الاتباع على المحل مع امكانه على اللفظ انتهى فان قيل ان قدرت الخبر في كلمة التوحيد موجود لم يلزم منه الا نفي وجود ما سوى الله تعالى من
الالهة لا نفي امكان وجوده وان قدرت ممكن لم يلزم منه الا اثبات امكان الوجود لله تعالى لا اثبات وجوده وعلى التقديرين لا يتم التوحيد
لانه انما يتم بنفي امكان الوجود عما سوى الله تعالى من الالهة واثبات الوجود له تعالى وعلى الاول لم يلزم نفي الامكان عن غيره تعالى وعلى الثاني لم يلزم
اثبات الوجود له تعالى قلت اجاب الزمخشري في بعض تآليفه عن هذا بان المرفوع بعد الا مبتدأ والا لغو لفظا والاصل في كلمة الشهادة الله اله
فالمعرفة مبتدأ والنكرة خبر على القاعدة ثم قدم الخبر ثم ادخل النفي على الخبر والايجاب على المبتدأ وركبت لا مع الخبر انتهى قال ابن هشام فيقال له
ما تقول في نحو لا طالعا جبلا الا زيد لم انتصب خبر المبتدأ فان قال ان لا عاملة عمل ليس فذلك ممتنع لتقدم الخبر ولانتقاض النفي ولتعريف احد
الجزئين انتهى واجاب بعضهم بان كلمة الشهادة غير تامة في التوحيد بالنظر الى المعنى اللغوي لان التقدير لا يخلو عن احد الامرين وقد عرفت انه
لا يتم وانما تعد كلمة الشهادة تامة في اداء معنى التوحيد لانها قد صارت عليه علما شرعا ومنهم من اجاب بتقدير كل من موجود وممكن وقيل وهو
بعيد قال بعض المحققين وتحقيق الجواب على التقديرين ان المراد بالاله في هذه الكلمة هو المعبود بالحق والمعبود بالحق لا يكون الا واجب الوجود
محال ان يبقى واجب الوجود في عالم الامكان فان قلنا لا اله موجود الا الله لزم نفي امكان اله غيره وان قلنا لا اله ممكن الا الله لزم وجود الله تعالى

جواب اول

جواب ثاني

جواب ثالث

لانه

وان كان منقطعاً فالحجازيون يوجبون النصب والتميميون يجيزون الاتباع نحو ما جاء القوم الا حماراً او حمارٌ بنصبه والمستثنى بخلا وعدا وحاشا ينصب مع فعليتها ويجر مع حرفيتها

لا يصح له بقاء واجب الوجود في رتبة الامكان وهذا دقيق لطيف جداً انتهى فان قلت مقتضى قول المصنف الاحسن اتباعاً ان نصب على الاستثناء جائز في المواضع المذكورة الا انه مرجوح قلت اما في صورتي الجر وبمن والباء الزائدتين فواضح ذلك فيهما ويجوز فيهما الجر على الصفة انشد الكسائي ابني لبيني لستما بيد الا يداً ليست لها عضد بالخفض اما في صورة اسم لا التبرئة فقال في الهمع اذا وقعت الا بعد لا جاز في المذكور بعدها الرفع والنصب نحو لا سيف الا ذو الفقار وذا الفقار ولا اله الا الله والا الله فالنصب على الاستثناء ومنعه الجرمي قال لانه لم يتم الكلام وورد بانه تم بالاضمار والرفع على ما ذكر وقيل على الخبر للا مع اسمها لانهما في محل رفع على الابتداء انتهى وقيل على الخبر للا نفسها ولم يتعرض لفساده قال ابن هشام يرده ان لا لا تعمل الا في النكرة منفية واسم الله تعالى معرفة موجبة وان كان المستثنى منقطعاً فان لم يكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقاً نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص فما مصدرية ونقص صلتها وموضعها نصب على الاستثناء ولا يجوز تقديرها في موضع الرفع على الابدال من الفاعل اذ لا يمكن تسليط العامل عليه لا يصح ان يقال ما زاد النقص والتقدير في ذلك ما زاد هذا المال لكن نقص وكذا كل استثناء منقطع يقدر بلكن كما قال البصريون والكوفيون يقدرونه بسوى قال بعضهم ويرده انها لا تفيد الاستدراك والمستثنى المنقطع للاستدراك ودفع توهم دخوله في حكم السابق انتهى وان امكن تسليط العامل فالحجازيون يوجبون النصب لامتناع احتمال البدلية فيقولون ما فيها احد الا حماراً وبلغتهم جاء التنزيل قال تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن والتميميون يجيزون مع اختيارهم النصب على الاستثناء الاتباع اي جعله تابعاً لما قبله منه على ما مر نحو ما جاء القوم الا حماراً بالنصب على الاستثناء او ما جاء القوم الا حمارٌ بالرفع على الاتباع قال الشاعر وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس ولسيبويه في مثل هذا وجهان احدهما جعل المنقطع كالمتصل لصحة دخول المبدل في المبدل منه قلت يعني على سبيل المجاز وذلك اما على جعل الحمار مثلاً في نحو ما في الدار الا حمار انسان الدار اي الذي يقوم مقامه في الانس كقوله تحية بينهم ضرب وجيع جعلوا الضرب تحيتهم لانه الذي يقوم مقام التحية عندهم او على تخييل العموم فيه بحيث يكون شاملاً فاذا قلت ما جاء القوم الا حمار فقد نفيت مجيء القوم وما يتبعهم ثم استثنيت الحمار مما دخل في حكم المتبع والثاني انهم حملوا ذلك على المعنى لان المقصود هو المستثنى فالقائل ما في الدار احد الا حمار المعنى ما في الدار الا حمار وصار ذكره احداً توكيداً ليعلم انه ليس ثم آدمي ثم ابدل من احد ما كان مقصوده من ذكر الحمار وذكر المادني وابن بابشاذ في شرح الجمل وجهاً ثالثاً وهو ان يكون من تغليب العاقل على غيره فاقتصر على ذكر العاقل لحكم التغليب ثم ابدل من جملة ما تضمنه التغليب قال الرضي وهذا لا يطرد في جميع الباب نحو قوله تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن وقولهم ليس لهم سلطان الا التكلف ونحوه تنبيه ما نقلته عن تميم من اختيار النصب هو ما افهمه كلامهم ونقله غير واحد لكن ذكر ابن عقيل والمرادي والدماميني في شروح التسهيل ان ابن مالك ذكر ان لغة بني تميم في المنقطع في الاتباع كلغة الجميع في المتصل فيقولون ما فيها احد الا حمار ويقرؤون الا اتباع الظن بالرفع الا من لقن النصب قال الدماميني في شرح التسهيل وغير المصنف يقول انهم يجيزون الاتباع ويختارون ما يوجبه غيرهم من النصب انتهى فافهم ان هذا النقل لم يذكره غير ابن مالك هذه تتمة لما ذكره من مسائل هذا الباب والمستثنى بخلا وعدا وحاشا ينصب تارة مع فعليتها اي على انها افعال متعدية اليها وفاعلها ضمير مستتر وجوباً وفي مرجعه الخلاف الاتي بيانه في حديقة المفردات انشاء الله تعالى نحو قام الناس خلا او عدا او حاشا زيداً واختلف في جملة الاستثناء فقال السيرافي هي حال اذ المعنى قام القوم خالين عن زيد وجوز الاستيناف وقيل بل هي مستأنفة وصححه ابن عصفور فان قلت دعوى الاستيناف تخالف المقصود قلت لا يعنون بالاستيناف عدم تعلقها بما قبلها في المعنى بل في الاعراب فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت موقع الا مع الاسم الذي بعدها ولا موضع له من الاعراب مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه الجملة قاله في التصريح قال ابن هشام والقول بالاستيناف مذهب الجمهور في جميع افعال الاستثناء ويجر تارة مع حرفيتها اي على انها احرف جر تنبيهات الاول ليس النصب والجر في الثلثة سواء كما يوهم عبارة المصنف النصب في خلا وعدا والجر في حاشا احسن اعلم ان سيبويه لم يحفظ غير ذلك فاوجب النصب في خلا وعدا والجر في حاشا لكن ثبت بصحيح النقل الجر بخلا وعدا والنصب بحاشا نقل الاول الاخفش ومنه قوله خلا الله لا ارجو سواك وانما اعد عيالي شعبة من عيالكا وقوله تركنا في الحضيض بنات عوج عواكف قد خضعن الى النسور ابحنا حيهم قتلا واسرا عدا الشمطاء والطفل الصغير والرواية في الموضعين بالجر فوجب القول بحرفيتهما في هذه الحالة ونقل الثاني ابو عمرو والاخفش والجرمي والمازني والمبرد والزجاج وابو زيد والفراء بل ذهبوا الى ان الجر بها حرفاً هو الكثير وان النصب بها فعلاً قليل لتضمنها معنى الا وسمع اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبع وقال الشاعر حاشا ابا ثوبان ان ابا ثوبان ليس ببكمة فدم عمرو بن عبد الله ان به ضناً عن الملحاة والشتم وكثير من النحويين اخذ صدر البيت الاول من هذين البيتين وركبه مع عجز الثاني وانشدهما بيتاً واحداً والصواب ما انشدناه نبه على ذلك ابن مالك في بعض مصنفاته الثاني قال ابن الحاجب حاشا المستعملة في الاستثناء معناها تنزيه الاسم الذي بعدها من سوء ذكر في غيره او فيه فلا يستثنى بها الا في هذا المعنى ولذا لا يقال صلى الناس حاشا زيد لفوات معنى التنزيه انتهى قال الرضي وفي ما اراده تنزيه شخص من سوء فيبتدؤون بتنزيه الله سبحانه عن السوء ثم يبرئون من ارادوا تبرئته على معنى ان الله

وبليس ولا يكون منصوب بالخبرية واسمهما مستتر وجوباً وبما خلا وما عدا منصوب وبغير

منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يصمه فيكون اكد وابلغ انتهى الثالث في حاشا الاستثنائية لغتان حاشا باثبات الالفين وحشا بحذف الالف الاولى كقوله حشى رهط النبي فان منهم بحوراً لا يكدرها الدلاء قال المرادي في الجنى الداني وسياتي عليه مزيد كلام في حديقة المفردات انشاء الله تعالى والمستثنى بليس ولا يكون منصوب بالخبرية اي على انه خبرهما نحو قام الناس ليس او لا يكون زيداً واسمهما ضمير مستتر وجوباً بالاجماع لجريهما مجرى الا وهي انما يظهر بعدها اسم واحد ومن ثم وجب انفصال الضمير المستثنى بهما كما وجب في المستثنى بها تقول قام القوم ليس اياك او لا يكون اياك كما تقول الا اياك واما قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي فضرورة كقوله الا يجاورنا الاك ديار وفي مرجع الضمير الخلاف الاتي في فاعل حاشا وسياتي بيانه في حديقة المفردات انشاء الله تعالى وجملة الاستثناء حال او مستانفة كما مر فان قلت كيف يحكم على جملة ليس بانها حال والفعل الماضي لا يقع حالاً الا مع قد ظاهرة او مقدرة قلت هذه مستثناة كما قاله ابو حيان في النكت الحسان بحثاً انتهى ووجه الاستثناء انه لا تدخل على فعل متصرف وهذا الاستثناء جار في جمل الافعال الثلثة المذكورة انفاً اذا اعربت حالاً ثم هذا الاستثناء انما يحتاج اليه على راي جمهور البصريين دون ما عليه الكوفيون والاخفش من جواز مجيء الحال المذكورة بدون قد راساً كما سياتي فائدة هذه المسئلة كانت سبب قراءة سيبويه النحو وذلك انه جاء الى حماد بن سلمة لكتابة الحديث فاستملى منه قوله ما من احد من اصحابي الا ولو شئت لاخذت عليه ليس ابا الدرداء فقال سيبويه ليس ابو الدرداء فصاح به حماد لحنت يا سيبويه انما هذا استثناء فقال والله لاطلبن علماً لا يلحنني معه احد فلزم الاخفش وغيره والمراد بالاخفش الاكبر وهو ابو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد واذا اطلق النقل في كتب النحو فالمراد به الاوسط وهو ابو الحسن سعيد بن مسعدة اكبر تلامذة سيبويه واما الاصغر فهو ابو الحسن علي بن سليمن من تلامذة المبرد وثعلب والاخافشة احد عشر نحوياً عدهم في المزهر والمستثنى بما خلا او بما عدا منصوب وجوباً على المفعولية لان ما المصدرية تعينهما للفعلية اذ لا تدخل على الحرف وهما متعديان فتعين النصب كقول لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل وقوله تمل الندامى ما عداني فانني بكل الذي يهوى نديمي مولع ولهذا دخلتها نون الوقاية قال في التصريح والقول بان ما هنا مصدرية مع جمود خلا وعدا مشكل لانها لا تدخل على فعل جامد نص عليه في التسهيل وموضعهما مع ما نصب بلا خلاف فقيل على الحالية قال ابن مالك ووقع الحال معرفة لتاولها بنكرة قال ابن هشام والتاويل خالين عن زيد ومتجاوزين زيداً فان قلت خلا يتعدى اذا كان بمعنى جاوز قالوا افعل هذا وخلاك ذم فينبغي التاويل بخالين زيداً قلت قال الرضي ان خلا في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك ذم والزموا هذا التضمين في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب انتهى فتدبر وقيل على الظرفية الزمانية على تقدير المضاف اي وقت خلوهم او وقت عداهم زيداً وقال ابن خروف والشلوبين على الاستثناء ومعنى قاموا ما خلا او ما عدا زيداً غير زيد قال ابن هشام وهو غلط لان معنى الاستثناء قائم بما بعدهما والمنصوب على معنى لا يليق ذلك المعنى بغيره انتهى وما تقرر من وجوب النصب بعدهما هو الجمهور وزعم الكسائي والجرمي والربعي والفارسي وابن جني انه قد يجوز معهما الجر على تقدير ما حرف جر وتقدير ما زائدة قال في المغني فان قالوا ذلك قياساً ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو عما قليل وان قالوا ذلك سماعاً فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه انتهى وقد حكاه الجرمي عن العرب تنبيهات الاول اقتصاره على ذكر ما مع عدا وخلا يفهم انه لا يجوز دخولها على حاشا الاستثنائية وهو الذي نص عليه سيبويه خلافاً لبعضهم واما قوله رايت الناس ما حاشا قريشاً فانا نحن افضلهم فعالا فنادر وقال ابن مالك ان السماع واستدل عليه ايضاً بما وقع في مسند ابي امية الطرسوسي عن ابن عمر قال قال رسول الله صلعم اسامة احب الناس الي ما حاشا فاطمة ورده ابن هشام بان هذا مبني على توهم ان ما حاشا فاطمة من كلامه صلعم وهو غلط بل هو من كلام الراوي والمعنى انه صلعم لم يستثن فاطمة ويدل عليه ان في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها انتهى ووجه الاستدلال بهذا ان لا زائدة بعد الواو لتوكيد النفي فتعين ان تكون ما نافية لا مصدرية كما توهم ابن مالك ويكون هذا من كلام الراوي ومقوله هو احب الناس الي قال الدماميني وهذا ليس بقاطع اذ يحتمل ان يكون لا نافية وغيرها منصوب بمحذوف لا معطوفاً على فاطمة والمعنى ولا استثنى غيرها فيكون من كلامه صلعم ولا تعارض حينئذ بين رواية الطبراني وتلك الرواية المتقدمة الثاني قال ابو حيان وغيره الافعال التي يستثنى بها لا تقع في المنقطع والمستثنى بغير وهو اسم ملازم للاضافة في المعنى ويجوز ان تقطع عنها لفظاً ان فهم معناها وتقدمت عليها كلمة ليس او لا خلافاً لابن هشام في منع وقوعها بعد لا وقد تقدم الرد عليه فليراجع ويقال قبضت عشرة ليس غيرها برفع غير على حذف الخبر اي مقبوضاً وبنصبها على اضمار الاسم ايضاً اي ليس المقبوض غيرها وليس غير بالفتح من غير تنوين وقال المبرد والمتاخرون انها ضمة بناء لا اعراب وان غير اشبهت بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا يحتمل ان يكون اسماً وان يكون خبراً وقال الاخفش ضمة اعراب لا بناء لانه ليس باسم زمان كقبل وبعد ولا مكان كفوق وتحت وعلى هذا فهو الاسم وحذف الخبر وقال ابن خروف يحتمل الوجهين وليس غيراً بالفتح والتنوين وليس غير بالضم والتنوين وعليهما فالحركة اعرابية لان التنوين اما للتمكن ولا يلحق الا المعربات واما للتعويض فكان المضاف اليه مذكور قاله ابن هشام في المغني والاصل في غير

وسوى مجرور بالاضافة وتعرب غير باعراب المستثنى بالا وسوى كغير عند قوم

غير المضاف لفظا ان يوصف بها النكرة نحو نعمل صالحا غير الذى كنا نعمل او معرفة كالنكرة نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم فان موصوفها وهو الذين جنس لا قوم باعيانهم وقد تخرج عن الصفة وتضمن معنى الا فيستثنى بها حملا عليها كما تخرج الا عن الاستثناء وتضمن معنى غير فيوصف بها وبتاليها جمع منكر نحو لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اى غير الله او معرف بال الجنسية كقوله ؛ انيخت فالقت بلدة فوق بلدة قليل بها الاصوات الا بغامها اى غير بغامها او شبه الجمع المنكر كقوله لو كان غيرى سليمى الدهر غيره وقع الحوادث الا الصارم الذكر اى لو كان غيرى غير الصارم الذكر غيره وقع الحوادث وتفارق الا هذه غيرا بانه لا يجوز حذف موصوفها لا يقول جاءنى الا زيد ويقول جاءنى غير زيد وبانه لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء بها فلا يصح عندى درهم الا جيد ويجوز درهم غير جيد وسوى بلغاتها فانه يقال سوى كرضى وهى اشهرها وسوى كسما وسوى كهدى وسواء ككساء وهى اغربها وقل من ذكرها وممن نص عليها ابن العلج وابن الخباز وابن عطية والفارسى قال ابن هشام فى شرح اللمحة والذى يظهر من كلام النحويين ان الاستثناء بهذه اللغات مسموع وزعم ابن عصفور فى شرح الجمل الصغير انه لم يشرب من هذه اللغات معنى الاستثناء الا سوى المكسورة السين يعنى المقصورة فانه هو واكثرهم لم يذكروا الكسر مع المد قال فان استثنى بما سواها فبالقياس عليها انتهى قلت فهى دعوى لم يقم عليها دليل وممن نص على التسوية بينهما الزجاج فى الجمل وابن بابشاذ فى شرحه قال الزجاج واما سوى وسوى وسواء فانها تخفض على كل حال وقال ابن بابشاذ فى الشرح وسوى وسوى وسواء يستثنى بها كما يستثنى بغير انتهى مجرور وجوبا بالاضافة اى باضافة المستثنى اليهما وتعرب غير بالاجماع اعراب المستثنى بالا اى مثل اعرابه على التفصيل السابق فيه فتقول قام القوم غير زيد وما قام زيد غير حمار بالنصب فى الموضعين كما تقول قام القوم الا زيدا وما قام الا زيدا احد وتقول ما قام غير زيد بالرفع كما تقول ما قام الا زيد وتقول ما فى الدار احد غير حمار بالنصب وجوبا على لغة الحجازيين وبرا وبالرفع على لغة التميميين كما تقول ما فى الدار احد الا حمارا بالنصب على لغة اولئك وبرا وبالرفع على لغة هؤلاء وتقول ما زاد هذا المال غير النقص بالنصب وجوبا فى لغة الجميع كما تقول ما زاد هذا المال الا النقص كذلك واختلف فى ناصبها اذا وقعت منصوبة فى غير تفريغ فقال ابن خروف هو ما قبلها كما فى الاسم الذى بعد الا وجعل ذلك دليلا على انه الناصب لما بعد الا لا بالا لان الا قد عدمت مع غير ووجد النصب واختاره ابن عصفور وقال الفارسى على الحال من المستثنى منه وفيها معنى الاستثناء وصح ذلك لان غير لا تتعرف بالاضافة واختاره ابن مالك وقيل على التشبيه بظرف المكان بجامع الابهام واختاره ابن الباذش وسوى كغير معنى واعرابا عند قوم وهم الزجاجى وابن مالك ومن تبعهما وصحح ابن مالك فى اكثر كتبه هذا القول وبالغ فى نصرته فى شرح التسهيل مستدلا عليه بشواهد من الحديث وغيره نظما ونثرا قال ابو حيان ولا سلف له فى ذلك الا الزجاجى ولا حجة له فى الشواهد التى استشهد بها اما الحديث فما تقرر غير مرة انه لا يصح الاستشهاد به على القواعد النحوية لاحتمال كونه مرويا بالمعنى او لحنا من الراوى واما الشعر فضرورة قال واقوى ما استدل به ما حكاه الفراء من قول بعض العرب اتانى سواك وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه انتهى قال بعضهم والاستشكال بما حكاه الفراء ليس مما نحن فيه فاما ان يقصد ان الخلاف لا يختص بحالة الاستثناء او يقال انه استثناء مفرغ بالتاويل ويكون المعنى لم يتخلف سواك فيكون مما نحن فيه انتهى كلام ابى حيان مع ابن مالك فى الاستشهاد بالاحاديث مناقشة طويلة فانه قال فى شرح التسهيل المصنف يعنى ابن مالك قد اكثر فى تصانيفه كثيرا بالاستدلال بما وقع فى الحديث فى اثبات القواعد الكلية فى لسان العرب وما رايت احدا من المتقدمين والمتاخرين سلك هذه الطريقة غيره على ان الواضعين لعلم النحو الاولين كابى عمرو وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من البصريين ومعاذ والكسائى والفراء وعلى بن المبارك الاحمر وهشام الضرير من الكوفيين لم يفعلوا ذلك وتبعهم على ذلك المتاخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الاقاليم كنحاة البغداد ولا ندلس وجرى الكلام فى ذلك مع بعض الاذكياء فقال انما تنكبت العلماء ذلك لعدم وثوقهم بان ذلك لفظ النبى صلعم لامرين احدهما ان الرواة جوزوا النقل بالمعنى فلهذا تجد القصة قال فيها لفظا واحدا فنقل بالفاظ بحيث تجزم بانه صلعم لم يقل جميعها نحو ما روى من قوله صلعم زوجتكها بما معك من القرآن امسكها بما معك خذها بما معك وغير ذلك مما ورد من ذلك فيعلم قطعا انه صلعم لم يلفظ بالجميع بل لا يجزم بالبعض بل يجوز انه قال لفظا غيرها مرادفا لها لاسيما مع تقادم الزمان والاتكال على الحفظ فالضابط منهم من ضبط المعنى واما من ضبط اللفظ فبعيد لاسيما فى الاحاديث الطوال التى لم يسمعها الرواة الامرة الثانى انه وقع اللحن كثيرا فى الحديث لان كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو ورسول الله صلعم كان افصح الناس واذا تكلم بلغة غير لغته اهله فانما ذلك مع اهل تلك اللغة على طريق الاعجاز وتعليم الله تعالى ثم قال والمصنف اكثر من الاستدلال بما فى الاثر متعقبا بزعمه على النحاة وما امعن النظر فى ذلك ولا صحب من له التمييز فى هذا الفن ولذلك يضعف استنباطه من كلام سيبويه انتهى واجاب بعضهم بالمعارضة بان تطرق الاحتمال الذى يوجب سقوط الاستدلال بالحديث ثابت فى اشعار العرب وكلامهم فيجب ان لا يستدل بها ايضا وهو خلاف الاجماع قال والاستدلال بالحديث انما يسقط اذا ثبت النكران الحديث المستدل به ليس من لفظه وان لفظه كان كذا وان الراوى غيره انتهى واجاب الشيخ سراج الدين البلقينى عن ابن مالك بانه يذكر ما يذكره من الاحاديث للاثبات

وظرف عند اخرين الثانى المشتغل عنه العامل اذا اشتغل عامل عن اسم متقدم بنصب ضميره او متعلقه كان لذلك الاسم خمس حالات فيجب نصبه بعامل مقدر يفسره المشتغل

بل للاعتضاد بانه يجد الشواهد من كلام العرب لما يقوله فياتى بالحديث للاعتضاد لا للاثبات قاعدة نحوية بمجرد ذلك واجاب ابن خلدون بان احسنها ان تدوين الاحاديث كان فى الصدر الاول قبل فساد العربية فالتبديل على تقدير ثبوته انما كان ممن يسوغ الاحتجاج بكلامهم وغايته تبديل لفظ بصح الاحتجاج به بلفظ كذلك انتهى وبقى للبحث مع ابى حيان مجال لا يتسع له المقام وظرف للمكان بمعنى وسط غير متصرف عند قوم اخرين وهم سيبويه والجمهور واستدلوا بوصول الموصول بها نحو جاء الذى سواك فليست سوى هيهنا بمعنى غير لان غيرا لا تدخل هيهنا الا والضمير قبلها يقولون جاء الذى هو غيرك فلما وصلوا بسوى بغير ضمير ادعى انها ظرف والتقدير جاء الذى استقر مكانك قالوا ولا تخرج من النصب على الظرفية الا فى الشعر كقوله ؛ ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وصحح هذا القول ابن الحاجب وابن مالك فى سبك المنظوم مصرحا بتضعيف القول بانها كغير وذهب الرمانى وابى البقاء العكبرى الى انها تستعمل ظرفا كثيرا او غير ظرف قليلا قال ابن هشام فى الاوضح والى هذا اذهب وقال المبرد وانه اقرب الاقوال ففى المسئلة ثلثة اقوال تنبيه تلخص ان ادوات الاستثناء اربعة انواع حرف دائما وهو الا واسم دائما وهو غير وسوى وفعل دائما وهو ليس ولا يكون ومتردد بين الفعلية والحرفية وهو خلا وعدا وحاشا وقد ذكروا ايضا من ادواته بيد بفتح الباء الموحدة وميد بابدال الباء ميما وهى بمعنى غير فى الاستثناء المنقطع مضافا الى ان وصلتها ومنه الحديث نحن الاخرون السابقون بيد انهم اوتوا الكتاب من قبلنا وفى مسند الشافعى بايد انهم وفى الصحاح بيد بمعنى غير يقال انه كثير المال بيد انه بخيل وفى المحكم ان هذا المثال حكاه ابن السكيت وان بعضهم فسرها بمعنى على وان تفسيرها بمعنى غير اعلى انتهى وقد تستعمل بمعنى من اجل ومنه الحديث انا افصح من نطق بالضاد بيد انى من قريش واسترضعت فى بنى سعد بن بكر قال ابن مالك وغيره الاظهر انها بمعنى غير ايضا على حد قوله ؛ ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم ؛ بهن فلول من قراع الكتائب ؛ وانشد ابو عبيدة على مجيئها بمعنى من اجل قوله ؛ عمدا فعلت ذاك بيد انى اخاف ان هلكت ان ترنى والمشهور انها اسم مطلقا وقال ابن مالك فى التوضيح والمختار عندى فى بيد ان تجعل حرف استثناء انتهى وقال الدمامينى ولم يقم دليل ظاهر على الاسمية انتهى وعدوا من ادواته ايضا سيما بعد لا فما بعدها مستثنى عند الكوفيين والنحاس والزجاج والفارسى ومنع بعضهم كونه مستثنى وكونه من ادوات الاستثناء وقد مر الكلام على ذلك فى شرح الديباچه مستوفى وقد يليها ظرف كقولك يعجبنى الاعتكاف لاسيما عند الكعبة ولاسيما اذا قرب الصبح ومنه قوله ؛ يسر الكريم الحمد لاسيما لدى ؛ شهادة من فى خيره يتقلب ؛ وجملة فعلية كقوله ؛ فق الناس فى الخير لاسيما ينيلك من ذى الجلال الرضا ؛ او جملة شرطية كقوله ؛ ارى النيك يجلو الهم والغم والعمى ؛ ولاسيما ان نكت بالمرس الضخم ؛ وقد يحذف ما بعدها وينقل من معناها الاصلى الى معنى خصوصا فتكون منصوبة المحل على انه مفعول مطلق مع بقاء النصب الذى كان لها فى الاصل حين كانت اسم لا التبرئة فاذا قلت احب زيدا ولاسيما راكبا او على الفرس فهى بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اى واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا فى لاسيما وان ركب اى وخصوصا ان ركب اخصه بزيادة المحبة وفى لاسيما وهو راكب والواو للحال ومنع بعضهم هذا التركيب وقال انه غير عربى بل من كلام المولدين وقد تخفف الياء من لاسيما كقوله ؛ فيه بالعقود وبالايمان لاسيما عقد وفاء به من اعظم القرب وهل المحذوف الياء الاولى وهى العين او الثانية وهى اللام خلاف اختار ابن جنى الثانى وابو حيان الاول وقد يقال لاسواء ما مقام لاسيما الثانى مما يرد منصوبا وغير منصوب المشتغل عنه العامل وهو اسم بعده عامل متصرف ناصب لضميره او متعلقه بواسطة او غيرها ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم لنصبه اذا تقرر هذا فنقول اذا اشتغل عامل فعلا كان او ما يعمل عمله قال ابن الضائع ولا يدخل فى هذا الباب الا اسم الفاعل والمفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف لانه لا يعمل شئ منها فيما قبله عن نصب اسم متقدم عليه بنصب ضميره اى ضمير ذلك الاسم بمعنى ان العامل لم ينصب الاسم المقدم عليه بسبب نصبه لضميره او متعلقه اى متعلق الاسم او متعلق ضميره فلولا ذلك لعمل فيه فيفهم منه انه ليس هناك مانع لفظى او معنوى بل هو بحيث لو سلط عليه ولم يشتغل بما ذكر لنصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع لا مح فظهر انه لا حاجة الى ما زاده ابن الحاجب فى الكافية من قوله بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه والتعلق يكون بوجوه كثيرة ككون الاسم مضافا اليه نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمرا وغلامه لان الفعل مشتغل بالمضاف لكن بواسطة العطف او موصوفا لعامل ذلك الضمير او موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذى يحبه او معطوفا عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت عمرا ورجلا يضربه وزيدا لقيت عمرا والذى يضربه او غير ذلك من التعلقات وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب من تتمة المنصوب المفسر قاله الرضى كان لذلك الاسم المشتغل عنه العامل خمس حالات وجوب نصبه ووجوب رفعه ورجحان نصبه على رفعه وتساوى الامرين ورجحان رفعه على نصبه فيجب نصبه بعامل مقدر وجوبا يفسره العامل المشتغل عنه بنصب ضميره او متعلقه ولذلك وجب تقديره لان المفسر المتاخر عوض عنه ولا يجمع بين العوض والمعوض ويجب ان يكون مقدما على الاسم لئلا يلزم مخالفة الاصل من وجهين وضع الشئ فى غير محله الا ان يمنع مانع فيقدر مؤخرا نحو ايهم رايته اذ لا يعمل فى الاستفهام ما قبله ولكون المفسر المذكور دليلا على المقدر كان الاصل ان يكون المقدر من لفظ المفسر ومعناه كزيدا ضربته اى ضربت زيدا ضربته الا اذا حصل مانع صناعى كما فى زيدا مررت به او زيدا جلست عليه او معنوى كما فى زيدا ضربت غلامه فيقدر ما يناسبه بالترادف او باللزوم اذ تقدير المذكور يقتضى فى الاولين

اذ بتلا انما لا يتلوها الا فعل كادوات التحضيض نحو هلا زيدا اكرمته ورفعه بالابتداء اذا تلا ما لا يتلوه الا اسم كاذ الفجائية نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو او فصل بينه وبين المشتغل ما له الصدر نحو زيد هل رايته

يتعدى القاصر بنفسه خلاف وفي الثالث الواقع اذ الضرب لم يقع بزيد فوجب ان يقال في الاول جاوزت لان مررت بعد تعديته بالباء بمعنى جاوزت وفي الثاني لابست لان حلبس الشى يستلزم ملابسته للمجلوس عليه وفي الثالث اهنت فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده بحسب العادة قال ابن هشام وليس المانع ان منع كل متعد بالحرف ولا كل سببي الا ترى انه لا مانع في نحو زيد شكرت له لان شكر يتعدى بالجار وبنفسه ونحو يوم الجمعة صمت فيه لان العامل لا يتعدى الى ضمير الظرف بنفسه مع انه يتعدى الى الظ بنفسه وكذا لا مانع في زيد اهنت اخاه لان اهانة اخيه اهانة له بخلاف الضرب انتهى تنبيه ما ذهب اليه من ان الناصب عامل مقدر هو مذهب البصريين والجمهور وقيل هو العامل المذكور وهو مذهب الكسائي وتلميذه الفراء ثم اختلفا فقال الكسائي هو عامل في الظ والضمير ملغى وقال الفراء عامل فيهما لانهما في المعنى كشيء واحد ويرد عليهما ان زيدا امررت به وانما يجب نصبه اذا تلا ما لا يتلوه الا فعل كادوات التحضيض بحاء مهملة وضادين معجمتين وهي اربعة هلا بتشديد اللام وهي اشهرها ولذلك مثل بها فقال نحو هلا زيدا اكرمته والا بتشديد اللام ايضا ولولا ولوما وانما قال كادوات التحضيض لعدم انحصار ما لا يتلوه الا فعل فيها اذ مثلها ادوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا رايته ومتى عمرا القيته وادوات الشرط غير اما نحو ان زيدا فاكرمه لقيته الا ان هذين النوعين اعني ادوات الاستفهام والشرط لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر واما في النثر فلا يليهما الا صريح الفعل فلا يجوز متى عمرا القيته وحيثما خالدا القيته فاكرمه الا اذا كانت اداة الشرط اذا مطلقا او ان والفعل ماض فيقع في نثر الكلام ان زيدا لقيته فاكرمه ويجوز في الشعر قاله في الاوضح تنبيهات الاول قيل عبارة المص اولى من عبارة ابن الحاجب في الكافية حيث قال ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض لوجهين الاول الشمولها ظرف الزمان المستقبل نحو اتيك يوم الجمعة زيدا تلقاه والثاني لخروج اما عنها وهي من حروف الشرط ولا يجب النصب بعدها الثاني انما استثنى الهمزة من ادوات الاستفهام لانها قد تلي الفعل لما سياتي واما من ادوات الشرط الا انها فعلها لازم واجب الحذف غير مفسر بشيء فلا يكون من هذا الباب وتقديره اما يكن من شيء قاله الرضي الثالث قد يضمر مطاوع الظ فيرفع الاسم كقوله لا تجزعي ان نفس اهلكته فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي التقدير ان هلك منفس اهلكته لان هلك مطاوع اهلكته ويروى ان منفسا اهلكته بالنصب على تقدير اهلكت منفسا اهلكته الرابع ذهب الكوفيون الى جواز دخول اذا في الجملتين الفعلية والاسمية اذا كان الخبر فعلا كاذ وعن الاخفش والكسائي موافقتهم فيها وفي ان ايضا بالشرط المذكور وفي الارتشاف ان سيبويه يجيز ان يرتفع الاسم بالابتداء بعد اذا الشرطية وادوات الشرط اذا كان الخبر فعلا وفي شرح الكافية للرضي ان الخلاف المذكور يطرد في كل حرف لا يليه الا الفعل كلو نحو لو ذات سوار لطمتني وهلا نحو هلا زيد قام فعلى هذا يجوز الرفع في المسائل المذكورة كلها او يجب رفعه بالابتداء اذا تلي ما لا يتلوه الا اسم كاذ الفجائية على الاصح نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو هذا ما ذكره ابن مالك والرضي وصححه ابن هشام بناء على ان اذ لا يليها الا الجملة الاسمية وبه صرح المص في حديقة المفردات ويقابل الاصح قولان احدهما جواز النصب مطلقا قيل وهو ظ كلام سيبويه وعليه مشى ابن الحاجب في كافيته قال ابن هشام ومن العجب انه اجاز ذلك فيها مع قوله فيها في بحث الظروف وقد تكون للمفاجات فيلزم المبتداء بعدها انتهى الثاني التفصيل وهو جواز النصب ان اقترن الفعل بقد ومنعه ان لم يقترن بها وهو مذهب الاخفش وتبعه ابن عصفور وذلك ان الاخفش نقل عن العرب ان الفعل اذا كان مقرونا بقد جاز ان يقع بعد اذ الفجائية لان العرب اجرت المقرون بقد مجرى الجملة الاسمية في دخول واو الحال عليه ووجهه في المغني بان التزام الاسمية معها انما هو انما كان للفرق بينهما وبين اذا الشرطية المختصة بالفعلية فاذا اقترنت بقد حصل الفرق بذلك اذ لا تقترن الشرطية بها وبنقل الاخفش المذكور خطأ ابو حيان ابن مالك في تخطئة سيبويه في تجويزه الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد ضربه عمرو وقال بل يحمل كلامه على هذه الصورة الخاصة وهي ما اذا اقترن الفعل بعدها بقد قال بعضهم وعلى ذلك يحمل كلام ابن الحاجب ايضا في تجويزه الاشتغال بعدها وعلى هذا فيكون المراد في قوله في باب الظروف فيلزم المبتدا بعدها اللزوم فيما اذا لم يكن بعدها قد وبذلك يندفع تعجب ابن هشام وتغليط بعض شراح الكافية من العجم له كما يندفع على تقدير حمل اللزوم ثمه على الغلبة كما وقع لبعض الشراح او على تقدير حمله على غير صورة الاشتغال كما وقع لبعض اخر ولقد تمثلت على لسان ابن الحاجب عند وقوفي على تغليط هذا العجمي له بقول الشاعر فلو اني بليت بهاشمي خؤولته بنو عبد المدان لهان علي ما القى ولكن تعالوا فانظروا بمن ابتلاني وانما قال المص كاذ لعدم انحصار ما لا يتلوه الا اسم فيها قال ابن هشام في الجامع الصغير ويجب الرفع في نحو ليتما زيدا اضربه لامتناع الفعل قال شارحه وذلك بناء على ان ليت اذا دخلت عليها ما الحرفية لا يزيلها عن الاختصاص بالجمل الاسمية فلو نصبت زيدا بفعل مضمر على الاشتغال لكنت قد ازلتها عن الاختصاص ولو نصبته على اعمالها وجعلت جملة اضربه خبرها جاز ولجاز ابن ابي الربيع انتصابه على الاشتغال كما في انما زيدا اضربه بناء على زوال الاختصاص في المغني والصواب انتصابه بليت لانه لم يسمع ليتما قام زيد كما سمع انما قام زيد انتهى او فصل بينه اي الاسم وبين العامل المشتغل عنه ما له الصدر اي صدر الكلام لانه يمنع ان يعمل ما بعده فيما قبله لمنافاة ذلك الصدارة وذلك كالاستفهام والشرط والعرض والتحضيض وان واخواتها سوى ان المفتوحة فلا صدارة لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا وكالا التمني ولام الابتداء وكم وما وان النافيتين نحو زيد هل رايته وزيد كم ضربته وزيدا ان ضربته ضربك وخالد من يضربه اضربه وزيد الا تضربه وزيد

ويترجح نصبه ان تلا ما ظانه الفعل نحو ازيدا ضربته او حصل بنصبه تناسب جملتين في العطف نحو قام زيد وعمرا اكرمته

هلا ضربته وزيدا ان ضربته وزيد لا رجل يضربه وزيد لعمرو يضربه وزيد كم ضربته وزيد ما ضربته او ان ضربته قال ابن مالك واجراء التحضيض والعرض والتمني بالاجرى الاستفهام في منع تاثير ما بعدها فيما قبلها هو مذهب المحققين من العارفين بكتاب سيبويه وقد عكس قوم الامر فجعلوا توسط التحضيض ونحوه قرينة يترجح بها نصب الاسم السابق وممن ذهب الى هذا ابو موسى الجزولي وهو ضد مذهب سيبويه تنبيهات الاول يجب رفع الاسم في مسائل اخر احديها ان يكون العامل صلة او مشبها بها فالاول نحو زيد الذي ضربته لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول والثاني نحو وكل شيء فعلوه في الزبر وزيد يوم تراه يفرح فان العامل في الاول صفة وفي الثاني مضاف اليه وكل منهما شبيه بالصلة في تتميم ما قبله فالصفة لا تعمل في موصوفها ولا فيما اضيفت اليه والمضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف وما لا يعمل لا يفسر عاملا الثانية ان يكون العامل مسندا الى ضمير الاسم المتقدم المتصل نحو زيد ظنه ناجيا بمعنى ظن نفسه فلا يجوز نصب الاسم بمقدر يفسره العامل المشتغل لعدم صحة عمله فيه اذ لا يوقع فعل فاعل مضمر متصل على مفسره الظ لانه يلزم منه تفسير المفعول الفاعل وهو ممتنع في جميع الابواب اما لو رفع فالتركيب صحيح اذ ليس فيه الا ايقاع فعل المضمر المتصل على ضميره المتصل وذلك جائز في باب ظن الثالثة ان يكون العامل تاليا استثناء نحو ما زيد الا يضربه عمرو قال الرضي وذلك ان ما بعد الا من حيث الحقيقة من جملة مستانفة لكن صيرت الجملتان في صورة جملة قصد الاختصار فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجوز عمله في ما بعد ذلك على الاصح فكيف يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثلها اذ العمل فيما هو جملة واحدة خلاف الاصل لان الاصل في العامل ان يتقدم على معموله انتهى الرابعة ان يكون العامل جامدا نحو زيد ما احسنه لان الجامد لا يعمل فيما قبله الثاني قال ابن هشام وغيره ليس من مسائل الباب ما يجب رفعه لعدم صدق حد المشتغل عنه العامل عليه لانه يعتبر فيه كما تقدم ان يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ العامل من الضمير وسلط عليه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية وانما ذكره من ذكره لتمام القسمة لا يقال فيشكل حد المشتغل عنه العامل فيما يرد منصوبا وغير منصوب لانا نقول جواز رفعه في بعض الصور يكفي في ادخاله في هذا النوع ويترجح نصبه بعامل مقدر يفسره العامل المشتغل على رفعه بالابتداء ان تلا ما ظان الفعل جمع مظنة بكسر الظاء وهي موضع ظن الشيء ومعناه مفعلة من الظن وكان القياس فتح الظاء وانما كسرت لاجل الهاء قاله في النهاية والمراد مواضع الفعل التي لها مزيد اختصاص به وذلك بعد الهمزة الاستفهامية نحو ازيدا ضربته فترجح نصب زيد بفعل محذوف يفسره المذكور لان الغالب في الهمزة ان تدخل على الافعال وانما لم يجب دخولها عليها كما في اخواتها لانها ام الباب وهم يتوسعون في امهات الابواب ما لم يتوسعوا في غيرها او بعد ما او لا او ان النافية نحو ما زيدا او لا زيدا او ان زيدا رايته فيترجح النصب لانهم شبهوا احرف النفي بحروف الاستفهام في ان الكلام معها غير موجب وبعد حيث مجردة عن ما نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه لانها تشبه ادوات الشرط فلا تليها في الغالب الا فعل تنبيهات الاول اذا فصلت الهمزة من الاسم فالمختار الرفع نحو انت زيد تضربه الا في نحو اكل يوم زيدا تضربه لان الفصل بالظرف كلا فصل وقال ابن الطراوة ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع نحو ازيد ضربته ام عمرو وحكم لشذوذ النصب في قوله اثعلبة الفوارس ام رياحا عدلت بهم طهية والخشابا وقال الاخفش اخوات الهمزة كالهمزة في ترجيح النصب نحو ايهم زيدا ضربه ومن امة الله ضربها قاله في الاوضح الثاني ما ذكرناه من ترجح النصب بعد حروف النفي المذكورة هو ما ذكره ابن مالك وابن عصفور وزعما انه مذهب الجمهور قيل وظ قول سيبويه اختيار الرفع لانه قال بعد ان ذكر النصب فيه وان شئت رفعت والرفع فيه اقوى وقال الرضي جعل سيبويه الرفع بعد حروف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة تصير طلبية وكون الطلبية فعلية اولى ان امكن ولا تصير مع حرف النفي طلبية انتهى الثالث غير حروف النفي الثلثة كلم ولما ولن وليست مثلها اذ لا يتقدم معمولها عليها والفعل لضعفها عن العمل فلا يقال لم زيدا تضربه ولا لن بكرا اقتله الا في الضرورة كقوله ظننت فقيرا ذا غنى ثم نلته فلم ذا رجاء القه غير واهب اراد فلم القه ذا رجاء القه او حصل بنصبه تناسب جملتين في العطف وذلك اذا كان الجملة المعطوف عليها فعلية فينصب الاسم بفعل مقدر يفسره المذكور فيكون الجملة فعلية ويحصل تناسب الجملتين المتعاطفتين نحو قام زيد وعمرا اكرمته فيترجح نصب عمرا على رفعه لحصول تناسب الجملتين به لان تناسب الجملتين المعطوف احديهما على الاخرى احسن من تخالفهما كذا قالوا قال الدماميني وهذا مما يدل لصريحا على تخالف بالاسمية والفعلية وقد حكي قولان في المسئلة بخلاف ذلك الاول المنع مطلقا حكي عن ابن جني والاخر انه يجوز في الواو فقط نقل ذلك ابو الفتح عن شيخه ابي علي الفارسي في سر الصناعة انتهى وقال ابن هشام في شرح اللمحة وقضية القول بالمنع مطلقا ايجاب النصب هنا لكني لم اره منقولا عن احد تنبيهات الاول جرت عادة النحاة بان يذكروا العطف على الفعلية من مرجحات النصب بالنسبة الى المعطوفة في باب الاشتغال كما ذكر ولم يذكروا مثل هذا بالنسبة الى المعطوف عليها في نحو زيدا اكرمته وضربت عمرا ولا فرق نبه عليه ابن هشام في المغني الثاني اذا فصل العاطف من الاسم باما نحو ضربت زيدا واما عمرو فاهنته ترجح الرفع بالابتداء لان اما تقطع ما بعدها عما قبلها لكونها من الحروف التي يبتدا بها الكلام الثالث حتى ولكن وبل كالعاطف فيما تقرر نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته وما رايت زيدا ولكن عمرا رايت اباه وما اكرمت زيدا بل عمرا اكرمته وانما لم تكن للعطف لان الاسم المنصوب في باب الاشتغال لا بد وان يكون بعض جملة وهي انما

جواز التخالف

او كان العامل المشتغل فعل طلب نحو زيدا اضربه ويتساوى الأمران ان لم تفت المناسبة في العطف على التقديرين نحو زيد قام وعمرا اكرمته فان رفعت فالعطف على الاسمية او نصبت على الفعلية ويترجح الرفع فيما عدا ذلك لأولوية عدم التقدير نحو زيد ضربته

يعطف بها المفرد لا الجملة فهي هنا حروف ابتداء منزلة العاطف في اعطاف حكمه او كان العامل المشتغل فعل طلب اي فعل يفهم معنى الطلب فاضافة الفعل الى الطلب بهذا الاعتبار والمراد به هنا الامر والنهي والدعاء نحو زيدا اضربه وعمرا ليضربه بكر وخالدا لا تهنه وبكرا رحمه الله ومنه الاولاد ترضعهن الوالدات مما صورته صورة الخبر ومعناه الامر وانما ترجح النصب في ذلك لان رفعه بالابتداء يستلزم الاخبار عنه بالجملة الطلبية والاخبار بها قليل في الاستعمال واعترض جواز الاشتغال قبل اللام ولا الطلبيتين بان ما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما قياسا فكيف جاز ذلك واجاب ابن عصفور بانهم اجروا الامر باللام مجرى الامر بغيرها واجروا النهي بلا مجرى النفي بها تنبيه يترجح نصب الاسم على رفعه في مسائل اخر احدها ان يكون الاسم جوابا لاستفهام منصوب بما يليه كما اذا قيل اي رايت احدا او ايهم او غلام ايهم رايت فتقول زيدا او غلام زيد رايت وذلك ليطابق الجواب السؤال في الجملة الفعلية الثانية ان يوهم رفع الاسم وصفا مخلا وذلك كما اذا اردت ان تخبر ان كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين وانك لم تملك واحدا منهم الا بشرائك بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكي اشتريت بعشرين فنصب كل نص في المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد واما اذا رفعت فيحتمل ان يكون اشتريته خبر المبتدأ وبعشرين متعلقا به اي كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وبعشرين هو الخبر اي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فلا يقع الا على من اشتريته دون ما حصل منهم بغير الشراء من وجوه التملكات كالارث والهبة ونحوهما فرفعه موهم لاحتمال غير المقصود فيترجح النصب لكونه نصا في المعنى المقصود الثالث ان يكون الاسم نكرة صرفة نحو رجلا ضربته فانه لا يجوز فيه الرفع لامتناع التنكير الصرف للمبتدأ ذكره بعضهم وفيه انه ينبغي ان يعد مما يجب فيه النصب لا مما يترجح وايضا فالاشتغال في مثل ذلك لا يجوز لعدم شرطه قال ابن هشام في المغني وشرط المنصوب على الاشتغال ان يكون قابلا للابتداء انتهى وبذلك رد في موضع اخر من المغني قول بدر الدين بن مالك في قول الحماسي فارسا ما غادروه ملحما انه من الاشتغال قال والظاهر انه نصب على المدح وما في البيت زائدة ولهذا امكن ان يدعى انه من الاشتغال ومنع بعضهم الشرط المذكور مستدلا بقراءة سورة انزلناها بالنصب على الاشتغال فتامل ويتساوى الامران اي الرفع والنصب اذا لم تفت المناسبة اي تناسب الجملتين في العطف على التقديرين وضابط ذلك ان يتقدم على الاسم عاطف مسبوق بجملة فعلية مخبر بها عن اسم قبلها نحو زيد قام وعمرا اكرمته اي عنده او في داره او لاجله وذلك لان زيد قام جملة كبرى ذات وجهين لانها اسمية الصدر فعلية العجز ومعنى قولنا كبرى انها جملة في ضمنها جملة فان رفعت كنت قد راعيت صدرها فالعطف على الجملة الاسمية او نصبت كنت قد راعيت عجزها فالعطف على الجملة الفعلية فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان تنبيهان الاول مثال المص المذكور كمثال سيبويه لهذه المسئلة وهو زيد قام وعمرو كلمته واعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدأ والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه فالواجب في الجملة التي هي خبر المبتدأ رجوع ضمير الى المبتدأ وليس في عمرو كلمته ضمير راجع الى زيد واعتذر له السيرافي بان غرضه لم يكن تصحيح المثال بل تبيين جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوف عليها او على الجزء منها وتصحيح المثال اليك بزيادة ضمير فيه نحو عمرو كلمته في داره او نحو ذلك وانما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لا بد للجزء اذا كان جملة من ضمير فيصح المثال اذا اراد قال الرضي وارتضاه وبذلك يوجه مثال المص ايضا لكن المنقول عن سيبويه وتبعه الفارسي وابن مالك انه لا يشترط في ذلك وجود الرابط بدليل قوله تعالى والقمر قدرناه منازل قراءة ابي عمرو والحرميان بالرفع وباقي السبعة بالنصب على العطف على الصغرى من قوله والشمس تجري فعلى هذا لا يحتاج الى الاعتذار لسيبويه في مثاله بما اعتذر به السيرافي فالاولى ان يجاب عنه بانهم يغتفرون في التوابع ما لا يغتفرون في غيرها والسيرافي انما اعتذر له على مذهبه من اشتراط الرابط في المسئلة تبعا للاخفش فمنعا النصب على العطف على الصغرى لما تقدم فالرفع عندهما واجب وان ورد النصب فهو على حده في زيدا ضربته ابتداء ويكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية وهو جائز عند بعضهم كما تقدم وقد نقل بعضهم عن ظاهر كلام سيبويه موافقة للاخفش والسيرافي فالنقل عنه مختلف والاول هو المشهور ثم الرابط عند مشترطه اما الضمير كما تقدم او الفاء السببية نحو زيد قام عمرو فاكرمته وقال هشام الواو كالفاء في حصول الربط لان فيها معنى الجمعية كما ان الفاء فيها معنى السببية بدليل هذان زيد وعمرو ورد بانها انما يكون للجمع في المفردات ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد وقال ابن خروف تبعا لطائفة من المتقدمين جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتجوا ببيت انشده ثعلب فذرني اجول في البلاد لعلني اسر صديقا او يساء حسود وخرج على ان التقدير او يساء بي حسود الثاني اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل فزيد ضارب عمرو او بكرا اكرمته مثل زيد قام وعمرا اكرمته في نصب في بكر الوجهان اما اذا لم ينصب المفعول به نحو زيد قام وبكر امته فالرفع اولى لان اسمي الفاعل والمفعول اذا لم ينصبا المفعول به لم تتم مشابهتهما للفعل اذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو زيد ذهب غلامه ويترجح الرفع اي رفع الاسم المشتغل عنه العامل بالابتداء على نصبه بعامل مقدر يفسره العامل المشتغل فيما عدا ذلك اي المذكور من موجب النصب ومرجحه وموجب الرفع وتساوي الامرين لاولوية عدم التقدير بلا مقتضى نحو زيد ضربته ومن ثمة اوجبه بعض النحويين ومنع النصب وهو غلط فقد نقله سيبويه وغيره من ائمة العربية عن العرب قال سيبويه والنصب عربي كثير والرفع اجود انتهى

فيصح

الثالث المنادى وهو المدعو بيا او هيا او اي او آ مع البعد وبالهمزة مع القرب وبيا مطلقا ويشترط كونه مظهرا ويا انت ضعيف وخلوه من اللام الا في لفظ الجلالة ويا التي شاذ

وعليه قراءة بعضهم جنات عدن بكسر التاء ثم النصب مع كونه مرجحا مراتبه مختلفة فالنصب في نحو زيدا اضربه اقوى منه في نحو زيدا ضربت اخاه والنصب في زيدا ضربت اخاه احسن منه في زيدا مررت به والنصب في زيدا مررت به احسن منه في زيدا مررت باخيه قاله المرادي الثالث مما يرد منصوبا وغير منصوب المنادى وهو الاسم المدعو حقيقة نحو يا زيد او حكما نحو يا ارض ابلعي ماءك فانها نزلت منزلة من له صلاحية النداء ثم نوديت بيا قال الشاعر ايا جبلي نعمان بالله خليا نسيم الصبا يخلص الي نسيمها او هيا قال فاصاخ يرجو ان يكون حيا ويقول من فرح هيا ربا وهاؤها اصل وقيل بدل من همزة ايا وعليه ابن السكيت وجزم به ابن هشام في المغني ومحمد ابن يعقوب في القاموس او اي بالفتح والقصر والسكون قال الم تسمعي اي عبد في رونق الضحى بكاء حمامات لهن هدير قال ابن هشام وقد تمد الفها وقيل بل الممدودة حرف مستقل حكاه الكوفيون عن العرب الذين يثقون بعربيتهم او آ بالمد نحو آ زيد حكاه الاخفش في كتابه الكبير وزعم ابن مالك انه لم يذكرها الا الكوفيون والمراد بالمد فيها الاتيان بعد الهمزة بالف لا غير فما وقع في كلام بعضهم من ضبطها بهمزة فالف وهمزة اخرى ساكنة سهو وهذه كلها مع البعد اي لنداء البعيد على خلاف في اكثرها ففي الصحاح ان ايا لنداء البعيد والقريب قال في المغني وليس كذلك وفي اي اقوال قيل هي للبعيد كما ذكره وعليه ابن مالك وقيل للقريب وعليه المبرد والجزولي وقيل للمتوسط وجعل ابن عصفور آ في المقرب للقريب وبالهمزة مع القرب اي لنداء القريب قال امرؤ القيس افاطم مهلا بعض هذا التدلل فان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي ونقل ابن الخباز عن شيخه انها للمتوسط قال ابن هشام وهو خرق لاجماعهم وسيأتي عليها مزيد كلام ان شاء الله تعالى وبيا وهي ام الباب وتستعمل مع البعد والقرب مطلقا قال ابو حيان وهو الذي يظهر من استقراء كلام العرب قال ابن مالك وهي للبعد حقيقة او حكما وقد ينادى بها القريب توكيدا وقيل هي مشتركة بين القريب والبعيد والمتوسط وزعم ابن الخباز انها للقريب وهي خرق لاجماعهم تنبيهات الاول قال بعضهم حد المص للمنادى بقوله المدعو بيا الى اخره اولى من قول ابن الحاجب المطلوب اقباله لخروج نداء الله تعالى في نحو يا الله لانه لا يطلب اقباله وحمله بانه على المجاز والمراد بالمطلوب اقباله المسئول الاجابة بعيد فتامل انتهى الثاني لا يدخل في هذا الحد المندوب على راي ابن الحاجب لانه متفجع عليه لا مدعو ويدخل على راي غيره ولم يذكر المص احكامه في هذا الباب اما اهمالا او ذهابا الى راي ابن الحاجب قال الرضي والظاهر من كلام سيبويه انها منادى وقال الجزولي المندوب منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك ومنه قولهم في المراثي لا تبعد اي لا تهلك كانهم من ظنهم بالميت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اي لا تمت ولا تهلك وكذا المندوب المتوجع به نحو واويلاه وواثبوراه وواحزناه اي احضر حتى يتعجب من فظاعتك والدليل على انه مدعو قوله تعالى لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا امرهم بقولهم واثبوراه انتهى الثالث اجمعوا على ان نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدا وعلى منع العكس ويشترط كونه اي المنادى مظهرا فلا يجوز نداء المضمر مطلقا فلا يقال يا انا ولا يا اياي ولا يا هو ولا يا اياه اجماعا ولا يا انت ولا يا اياك على الاصح وقول الاحوص يا ابجر بن ابجر يا انت انت الذي طلقت عام جعت ضعيف فلا يقاس عليه وما سمع من قول بعضهم يا اياك قد كفيتك فيا للتنبيه لا للنداء واياك منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور وكانه قال قد كفيت اياك قد كفيتك وقيل ان يا في البيت ايضا للتنبيه وانت الاول مبتدا والثاني كذلك او توكيد او بدل او فصل والموصول خبر واجاز ابن عصفور نداء المضمر المخاطب في الشعر خاصة مستدلا بالبيت والمثل ولا حجة في ذلك كما عرفت وظاهر كلام ابن مالك في الالفية ان نداء المضمر مطلقا مطرد وهو خلاف الاجماع قال المرادي في شرح التسهيل وقول بعض الصوفية يا هو ليس جاريا على كلام العرب وقال شعبان في الفية ولا تقل عند النداء يا هو وليس في النحاة من رواه ويشترط خلوه من اللام للتعريف فلا يقال يا الرجل كراهة اجتماع اداتي التعريف صورة وان كان في احدهما من الفائدة ما ليس في الاخرى الا في لفظ الجلالة وهو الله علم للذات المقدس الواجب الوجود الموصوف بجميع الكمالات فلا يشترط خلوه عنها بل يجب اثباتها اجماعا فيقول يا الله باثبات الالفين ويالله بحذفهما ويا الله بحذف الثانية فقط لان اللام لا تفارقه لانه قد قيل اصله الاه فحذفت الهمزة تخفيفا لكثرة استعماله فادخلت عليه اللام لدفع شياع ما ذهب اليه الكفار من تسميتهم اصنامهم الهة وادغمت لام التعريف فيما بعدها ولزمت كالعوض من الهمزة ومن ثم تقطع في النداء وقيل ال في اسم الله للتعظيم لا التعريف ونسب لسيبويه فائدة هذا الاسم الشريف يختص باشياء لا توجد في غيره من الاسماء منها ما ذكر ومنها زيادة ميم في اخره عوضا من حرف النداء كما سياتي ومنها انه يفخم اذا كان قبله فتح او ضم مثل قال الله ويقول الله تعالى ولا تقول مثل هذا في الليل واللبن فان كان قبله كسرة لم يفخم مثل بسم الله لانك لو فخمت هذا لكنت مستفلا بالكسرة متصعدا بتفخيم الفتحة وهذا ثقيل على اللسان وليس كذلك مع الضمة والفتحة لاستعلائهما في الحنك ومنها اختصاصه في القسم بالتاء نحو قولهم تالله ومنها قطعهم همزته في القسم من قولهم افالله لافعلن كذا بمنزلة افوالله ذكره ابن بابشاذ في شرح الجمل وقول الشاعر من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني شاذ فلا يقاس عليه خلافا للبغداديين والكوفيين في اجازتهم ذلك في السعة محتجين بالسماع كالبيت وبالقياس قالوا الا انا لم نر موضعا يدخله التنوين ولا يدخله الالف واللام واجاب المانعون عن السماع بالشذوذ وعن القياس بانه ان ارادوا بذلك في غير النداء فممنوع لدخول التنوين في نحو زيد وسيبويه منكرا مع عدم دخول الالف واللام فيهما او في النداء المعين فكذلك لعدم دخول التنوين في غير الشعر عليه او لغير معين فكذلك فائدة المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر الى قلة وجوده وكثرته والنادر ما قل وجوده وان لم يكن بخلاف القياس والضعيف ما يكون في ثبوته

وقد يحذف حرف النداء الا مع اسم الجنس والمندوب والمستغاث واسم الاشارة

كلام قال الجاربردي في شرح الشافية تنبيهان الاول زاد ابن مالك في التسهيل وابن هشام في الاوضح وغيرهما اسمين اخرين لا يشترط فيهما خلوهما عن اللام احدهما ما سمي به من جملة نحو يا الرجل قائم لمن سمي بذلك نص على ذلك سيبويه قال لان معناه يا مقولا له ذلك وقاس عليه المبرد ما سمي به من موصول ذي لام نحو يا الذي قام وصوبه ابن مالك قال المرادي وقد نص سيبويه على منعه قال الازهري والفرق بينهما ان الذي قام محكي بحالته التي تثبت له قبل التسمية وهو قبلها لا ينادي لوجود اللام وذلك المانع باق ونحو الرجل قائم ليس المانع من ندائه قبل التسمية وجود اللام بل كونه جملة وذلك المانع قد زال بالتسمية انتهى ه ثانيهما اسم الجنس المشبه به كقولك يا الخليفة هيبة ويا الاسد شجاعة نص عليه ابن سعدان قال ابن مالك وهو قياس صحيح لان تقديره يا مثل الخليفة ويا مثل الاسد فحسن لتقدير دخول الياء على غير الالف واللام الثاني اذا اريد نداء اسم معرف باللام في غير الصور المذكورة توصل الى ندائه باي مقطوعة عن الاضافة مبنية على الضم متلوة بهاء التنبيه او اسم الاشارة ويجب وصفهما ولا توصف اي الا بما فيه اللام لتعريف الجنس نحو يا ايها الرجل واما نحو الصعق والحارث مما هي فيه للغلبة او للمح الصفة فلا توصف به ولا بما فيه اللام من مثنى او مجموع علما قبل دخولها فلا يقال يا ايها الزيدان والزيدون نص عليه الاعلم او بموصول مصدر بالالف واللام خال من خطاب نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر ولا يجوز نحو يا ايها الذي بايت كما لا يجوز ان ينادي او باسم اشارة عارية من كاف الخطاب نحو يا ايهذا الرجل ولا يقال يا ايهذاك الرجل كما لا يجوز نداؤه واجازه ابن كيسان ونقل عن سيبويه وكاي اسم الاشارة في الوصف بذي اللام والموصول واما اسم الاشارة فلا يوصف به لان الشيء لا يوصف بمثله وسياتي على اي هذه مزيد كلام في حديقة المفردات وقد يحذف حرف النداء وهو يا خاصة لان المطلق ينصرف الى الفرد الكامل ووقع في عبارة بعض المتقدمين ما يوهم جواز حذفه مطلقا قال ابن ايشاذ في شرح الجمل بعد ان عدد حروف النداء وهذه الحروف يجوز اثباتها مع المنادي وحذفها الا فيما استثني لكن نص غير واحد من الائمة على انه لا يحذف منها الا يا دون غيرها لانها اعم واغلب في الاستعمال والحذف نوع من التصرف فينبغي ان يكون فيما كثر دوره لا فيما قل فتحذف يا مع القريب ويبقى المنادي نحو يوسف اعرض عن هذا سنفرغ لكم ايها الثقلان ان ادوا الي عباد الله الا مع اسم الجنس والمراد به هنا ما يكون نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف كيا رجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا قصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه او لا وانما لا يحذف مع النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادي مقبلا عليك متنبها لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة قصدها وانما لا يحذف مع المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف بها حتى لا يظن بقاؤه على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هي مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب قاله الرضي واجاز بعضهم الحذف مع النكرة والكوفيون مع المعرفة محتجين بقولهم اطرق كرا وافتد مخنوق واصبح ليل وهو عند البصريين شاذ قال المرادي والانصاف القياس عليه لكثرته نظما ونثرا والا مع المندوب وهو المتفجع عليه حقيقة كقول جرير يندب عمر بن عبد العزيز وتمت فيها بامر الله يا عمرا او حكما كقول عمر بن الخطاب وقد اخبر بجدب شديد اصاب قوما من العرب واعمراه واعمراه والتوجع منه لكونه محل الم كقوله فوا كبدا من حب من لا يحبني ومن عبرات ما لهن فناء او لكونه سبب الم كقول الاخر تبكيهم الدهماء معولة وتقول سلمى وارزيتيه لان الرزية سبب الالم الذي حصل ومثله قول القائل وامصيبتاه والندبة من كلام النساء في الغالب والغرض منها الاعلام بعظم المصاب ومن ثم لا يندب الا المعروف واما قولهم وامن حفر بئر زمزماه فهو في قوة قولهم واعبد المطلباه اذ من المعلوم ان من حفر بئر زمزم هو عبد المطلب لا يستعمل مع المندوب من احرف النداء الا حرفان احدهما وا وهي الغالب فيه والمختصة به والثانية يا اذا لم يلتبس بالمنادي المحض وحكمه في الاعراب حكم المنادي لا في تفصيله فيضم ان كان مفردا نحو وازيد وينصب ان كان مضافا او شبيها به نحو واعبد الله واضاربا زيدا والغالب فيه ان يختم بالالف طالبة للصوت سواء كان مفردا نحو وازيدا او مضافا لظاهر نحو وامير المؤمنينا او مضمر نحو وارأساه او شبيها بالمضاف نحو واطالعا جبلا او مركبا نحو وامعد يكربا ويحذف لهذه الالف ما قبلها من الف نحو واموساه او تنوين في صلة او غيرها نحو وامن نصر محمداه ونحو وا اباحسناه او ضمة اعرابية او بنائية نحو وامنذاه فيمن اسمه منذ او كسرة كذلك نحو واعبد الملكاه واحذاماه فان اوقع حذف الضمة او الكسرة في لبس ابقيا وقلبت الالف ياء بعد الكسرة نحو واغلامكي او واوا بعد الضمة نحو واغلامكمو واغلامهمو لانك لو ابقيت الالف لالتبس الاضافة الى كاف الخطاب وهاء الغائبة والمثنى ولك في الوقف زيادة هاء السكت بعد احرف المد توصلا الى زيادة المد نحو وازيداه واغلامكيه واغلامكموه فان وصلت حذفت هاء الا في الضرورة فيجوز اثباتها كقول المتنبي واحر قلباه ممن قلبه شبم والصحيح ضمها تشبيها بهاء الضمير وكسرها على اصل التقاء الساكنين واجاز الفراء اثباتها في الوصل بالوجهين وانما لا يحذف حرف النداء مع المندوب لانه منادى مجازا ولا يقصد فيه حقيقة التنبيه والاقبال كما في النداء المحض فلما نقل عن النداء الى معنى اخر مع بقاء معنى النداء فيه مجازا الزم لفظ علم النداء تنبيها على الحقيقة المنقول هو منها ومثله المتعجب منه والا مع المستغاث وكل اسم نودي ليخلص من شدة او يعين على مشقة ولا يستعمل معه الا يا خاصة وسياتي بيان احكامه مستوفى وانما لا يحذف معه حرف النداء للمبالغة في تنبيهه بالظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له امرا مهما والا مع اسم الاشارة لانه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وبين كونه منادى اي مخاطبا تناف ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغيره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء هذا

انتهى

ولفظ الجلالة مع عدم الميم في الاغلب فان وجدت الميم لزم الحذف تفصيل المفرد المعرفة والنكرة المقصودة يبنيان على ما يرفعان به نحو يا زيد ويا رجل والمضاف وشبهه وغير المقصودة تنصب نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا

يا رجلا

مذهب البصريين واجاز الكوفيون حذفه اعتبارا بكون اسم الاشارة معرفة قبل النداء واستشهادا بقوله تع ثم انتم هؤلاء اي يا هؤلاء وبقول ذي الرمة اذا هملت عيني لها قال صاحبي بمثلك هذا لوعة وغرام ورده البصريون بان هؤلاء في الاية خبر المبتدا والشعر ضرورة ولحن بعضهم المتنبي في قوله هذي برزت لنا فهجت رسيسا واجيب بان هذي مفعول مطلق لا منادى اي برزت هذي البرزة ورده ابن مالك بانه لا يشار الى المصدر الا منعوتا بالمصدر المشار اليه كضربته ذلك الضرب قال ابن هشام ويرده بيت انشده هو وهو قوله يا عمرو انك قد مللت صحابتي وصحابتيك اخال ذاك قليل والا مع لفظ الجلالة وهو الله مع عدم الميم المشددة في اخره عوضا عن حرف النداء وذلك لانه حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه باي او باسم الاشارة كما تقدم فلما حذفت الوصلة في هذه اللفظة الشريفة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف في الاغلب لئلا يكون اجحافا وقد يحذف في غير الاغلب كقول امية بن الصلت رضيت بك اللهم ربا فلن ارى ادين الها غيرك الله راضيا اي يا الله وافهم كلامه جواز الحذف في غير الاغلب وهو مذهب لبعض النحويين والجمهور على المنع مطلقا وحملوا البيت على الشذوذ فان وجدت الميم المشددة في اخره لزم الحذف اي حذف حرف النداء لان الميم عوض عنه فلا يجمع بينهما الا في الضرورة كقوله اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما وانما اخرت الميم تبركا بالابتداء باسمه تعالى وخصت بذلك دون غيرها لان الميم عهد زيادتها اخرا كزرقم هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الميم ليست عوضا بل ماخوذة من فعل والاصل يا الله امنا بخير فيجوزون الجمع بينهما وبين يا في السعة قال ابو علي وليس هذا بشيء لقوله تعالى واذ قالوا اللهم ان كان هذا هو الحق من عندك لانه لو كانت الميم ماخوذة من فعل لما احتاجت الى جواب ثان ولكان سادة مسد جواب الشرط وقوله تعالى فامطر علينا حجارة من السماء دليل على انها ليست ماخوذة من فعل والا دالة عليه لانه يحسن في الكلام يا الله امنا بعدل ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا ويصح بلا ذكر الجواب ولانه لو كان كما ذكر لما حسن اللهم امنا بخير وفي حسنه دليل على ان الميم ليست ماخوذة منه اذ لو كان كذلك لكان تكريرا قال ابن ايشاذ في شرح الجمل وقد تزاد في اخره ما كقوله وما عليك ان تقولي كلما سبحت او صليت يا اللهم ما اردد علينا شيخنا مسلما وذهب الخليل وتبعه سيبويه الى ان هذا الاسم لا يوصف لان الميم كلمة مستقلة فيكون فاصلة بين الموصوف والصفة وقيل لانه صار عندهم بمنزلة الصوت قال سيبويه في قوله تعالى اللهم فاطر السموات والارض انه على النداء اي يا فاطر السموات وذهب المبرد والزجاج بمرفوع على اللفظ ومنصوب على الصفة وجعلا فاطر السموات صفة له قال ابو حيان والصحيح مذهب سيبويه لانه لم يسمع مثل اللهم الرحمن الرحيم ونحوها محتملة للنداء فائدة قد يخرج لفظ اللهم عن النداء فيستعمل على وجهين اخرين احدهما ان يذكرها المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع يقول لك القائل اقام زيد فتقول انت اللهم لا والثاني ان تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك انا لا ازورك اللهم اذا لم تدعني الا ترى ان وقوع الزيارة مقرونة بعدم الدعاء قليل قال في النهاية قال بعضهم وقد جرت عادة العلماء باستعمال اللهم فيما في ثبوته ضعف وكانه يستعان في اثباته بالله تنبيها استثنى بعضهم المنادى البعيد ايضا قال فلا يجوز معه حذف حرف النداء لان المراد فيه اطالة الصوت والحذف ينافيه هذا تفصيل لاحكام المنادى في الاعراب المفرد وهو هنا ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف كما مر فيدخل فيه المثنى والمجموع والمركب المزجي المعرفة وهي ما كان تعريفه سابقا على النداء والنكرة المقصودة وهي ما عرض تعريفها في النداء بان قصد بها معين يبنيان لفظا او تقديرا لوقوعهما موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى بكاف الخطاب الحرفية وكونهما مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد مثلا بمعنى ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم يبنى لمشابهة الحرف ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني ولذلك كان هذا التعليل احسن من التعليل بشبههما في التعريف والافراد وتضمن معنى الخطاب وبناؤهما على ما يرفعان به قبل النداء اي حال الاعراب لا على السكون وان كان هو الاصل في البناء تنبيها على ان لهما قدما في الاعراب فدخل في ذلك ما يرفع بالضمة اما ظاهرة نحو يا زيد ويا رجل او مقدرة نحو يا فتى ويا حذام ويا سيبويه ويا برق نحره وما يرفع بالالف نحو يا زيدان ويا رجلان وما يرفع بالواو نحو يا زيدون تنبيه المنقوص المعين بالنداء يحذف تنوينه ويثبت ياؤه عند الخليل نحو يا قاضي ويا غازي وخالفه يونس فاجاز حذف الياء لا التنوين فيقول يا قاض ويا غاز والمضاف سواء كانت الاضافة محضة او غير محضة وشبهه اي المضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه وهذا الذي به التمام اما ان يكون مرفوعا بالمنادى كقوله يا محمودا فعله ويا حسنا وجهه ويا جميلا فعله ويا كثيرا بره او منصوبا كقولك يا طالعا جبلا او مخفوضا بخافض متعلق به كقولك يا رفيقا بالعباد ويا خيرا من زيد او معطوفا عليه قبل النداء كقولك يا ثلثة وثلثين في رجل سميته بذلك قاله ابن هشام في شرح القطر والنكرة غير المقصودة بالنداء جامدة كانت او مشتقة في نثر او نظم تنصب وجوبا والخلف في الناصب فقيل فعل مقدر وهو ادعو وحذف لكثرة الاستعمال ودلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وهو قول سيبويه وقيل حرف النداء لسده مسد الفعل وهو قول المبرد وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال فيكون هي العاملة ومثل المص للثلثة نشرا على ترتيب اللف بقوله نحو يا عبد الله مركبا اضافيا او علما وعن ثعلب اجازة الضم في غير المحضة نحو يا حسن الوجه بضم الصفة لان اضافتها بتقدير الانفصال ويا طالعا جبلا وقول الاعمى يا طالبا لن يهديه السبيل يا رجلا خذ بيدي وقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه وقول الشاعر فيا راكبا اما عرضت فبلغن نداماي من نجران ان لا تلاقيا عرضت اي اتيت العروض وهو مكة والمدينة شرفهما الله تعالى ونجران بلد من اليمن وهذا مبني على مذهب البصريين من جواز نداء النكرة غير الموصوفة مقبلا

والمستغاث يخفض بلامها ويفتح بالفها ولا لام نحو يا لزيد

عليها وغير مقبل وقيل بالمنع مطلقا وهو مذهب الاصمعي وقيل ان كانت خلفا عن موصوف جاز نحو يا ذاهبا ومنه فيا راكبا البيت والا فلا وهو
قول الكسائي وعامة الكوفيين ولا يجوز عندهم يا رجلا وزعموا انه ليس بمسموع وقيل ان كانت مقبلا عليها جاز والا فلا وهو قول الفارسي قال
ولا يتصور نداء نكرة غير مقبل عليها وما جاء منونا كالبيت محمول على الضرورة هكذا نقله ابن عقيل والذي في الاوضح والارتشاف نقل انكار وجود النكرة
غير مقبل عليها في النداء عن المازني قاله في السراج تنبيهات الاول قال بعضهم التعبير بالمضاف في قوله والمضاف وشبهه لا يصدق الا على نحو يا غلام زيد
دون نحو يا عبد الله علما لان المنادى مجموع المضاف والمضاف اليه لا مجرد المضاف كما لا يخفى ولو قال او ذا اضافة لسلم لشموله لما وقع مضافا ولما اشتمل
على الاضافة انتهى وهذا انما يرد اذا جعلنا المضاف في عبارة المص وصفا للمنادى ولنا ان نجعله وصفا لمطلق الاسم فيكون المعنى والاسم المضاف
في النداء ثبت له الحكم المذكور فيشمل نحو يا غلام زيد مما المنادى فيه المضاف ويا عبد الله مما المنادى فيه مجموع المضاف والمضاف اليه فتدبر الثاني
في قولهم يا طالعا جبلا اشكال مشهور حتى قيل انه من المذالق النحوية وذلك انه لم يوجد فيه معتمد لطالعا حتى يعمل واسم الفاعل لا يعمل بدون اعتماد على ما
سيأتي ذكره وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون موصوفه منادى مفردا فلا يكون هناك شبه مضاف وقال الرضي في بحث الموصول ان عمل اسم
الفاعل والمفعول من غير اعتماد على احد الامور الخمسة اي الموصوف وذي الحال والمبتدا وحرف النفي وحرف الاستفهام مذهب الاخفش والكوفيين دون
البصريين واما قول النحاة يا ضاربا غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فمثال لهم غير مسند الى شاهد من كلام موثوق به ولا توجيه
حسن وجهه في الاختيار بل قد يجي مثله في الشعر نحو قوله ** ليبكي نواصيها وحمر اكفها ** وصفر تراقيها وبيض خدودها ** هذا كلامه وقد عرفت منه لتقدير
الموصوف محذورا اخر وقال الفاضل الهندي اصله يا ايها الطالع جبلا فحذف اي للاختصار ثم حذف اللام لئلا يجتمع اداة التعريف ثم نصب طالعا
لكونه مضارعا للمضاف على انه يحتمل ان يكون هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين والثالث يمتنع ادخال يا على ثلثين من نحو يا ثلثة وثلثين فيمن سميته
بذلك لانه من العلم خلافا لبعضهم وان ناديت جماعة هذه عدتها فان كانت غير معينة نصبتهما وان كانت معينة ضممت الاول وعرفت الثاني
بال ونصبته او رفعته بالعطف على المحل او اللفظ الا ان اعدت معه يا فيجب ضمه لانه نكرة مقصودة ويجب تجريده من ال ومنع ابن خروف اعادة
يا وتخييره في الحاق ال مردود قاله في الاوضح ووجه رده ان الثاني ليس بجزء علم وانما هو اسم جنس اريد به معين الرابع من شبه المضاف نحو يا لطيفا
لم يزل ويا حليما لا يعجل قال ابن هشام الجملة في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو للمخاطب بالبناء وعامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى
منصوب كما في يا طالعا جبلا ولذلك فحرف المضارعة الياء والتاء على حد يا تميم كلهم او كلكم انتهى وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا الخامس
اذا كان المنادى نكرة مقصودة موصوفة بمفرد جاز ظهوره ونصبه نحو يا رجلا كريما حكى ذلك الفراء عن العرب وجزم به ابن مالك في التسهيل و
المنادى المستغاث يخفض اي يجر بلامها اي لام الاستغاثة لدلالة المستغاث عليها وهي لام الاختصاص ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب
وانما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناهما اذ كل منهما مخصوص بالدعاء وبالاستحضار لغرابته واختلف فيها فقيل هي زايدة
فلا تتعلق بشي واختاره ابن خروف بدليل صحة اسقاطها حيث يقال يا زيدا وقيل ليست بزايدة وهو الصحيح وعليه فبما ذا تتعلق قال ابن جني هي متعلقة
بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل ورد بان الحرف لا يعمل في المجرور واجيب بانه قد عمل في الحال في نحو قوله ** كان قلوب الطير رطبا ويابسا ** فيعمل في
المجرور لانه عامل في صاحبها وقال الاكثرون متعلقة بفعل النداء المحذوف واختاره ابن الضايع وابن عصفور ونسباه الى سيبويه واعترض بانه
متعد بنفسه واجاب ابن ابي الربيع بانه ضمن معنى الالتجاء في نحو يا لزيد والتعجب في نحو يا للدواهي واجاب ابن عصفور بانه ضعف بالتزام الحذف فتقوى
تعديته باللام واقتصر الرضي وابو حيان على ايراد هذا الجواب قال ابن هشام وفيه نظر لان اللام المقوية زايدة وهؤلاء لا يقولون بالزيادة انتهى ورد
هذا الاعتراض بما ذكره هو في موضع اخر من مغنيه بان التحقيق في لام التقوية انها ليست زايدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة
القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين انتهى ونقل ابن مالك عن الكوفيين غير الفراء ان هذا اللام بقية اسم وهو ال
والاصل في يا لزيد يا ال زيد ثم حذفت همزة ال للتخفيف واحدى الالفين لالتقاء الساكنين وضعف بانه يقال فيا لله يا لله للدواهي ويا لله وانما اخفض
بها ليكون اعون على مد الصوت المعين على المقصود من الاستغاثة ولو قال يجر لكان اولى لان الخفض من القاب البناء ويفتح اي يبنى على الفتح وجوبا
لالفها اي الاستغاثة اذا الحقت به ولا لام فيه تحرزا عن الجمع بين حرفي الاستغاثة وعن الجمع بين العوض والمعوض عنه لان اللام عوض عن الالف كما نقل
عن الخليل ولان اللام تقتضي الجر والالف تقتضي الفتح فبين اثريهما تناف كذا قيل قال بعضهم وفيه انه لا تنافي بينهما في نحو يا احمداه لان جر غير المنصرف بالفتحة
الا ان يعتبر طرد الباب لا يقال التنافي موجود لان مقتضى احدهما فتحة بنائية والاخرى اعرابية لانا نقول لا تقتضي الالف الا فتح ما قبلها اعرابية كانت
الفتحة او بنائية الا ترى انه يقال في الوقف على زيدا زيدا بالالف وفتحة ما قبلها نصب وما قيل من ان التنافي موجود لان هذا الفتح في حكم الكسر فليس بشي
ويخفض المستغاث بما كان يخفض به قبل النداء اما بكسرة ظاهرة نحو يا لزيد او بفتحة نائبة عنها ظاهرة نحو يا لاحمد او مقدرة نحو يا لموسى او بالياء نحو يا
للزيدين بفتح الدال او كسرها او بكسرة مقدرة لفظا نحو يا للقاضي او محلا نحو يا لهذا ويا لرقاش كذلك بفتح اللام على خلاف الاصل في حركة اللام الجارة

لان العامل في الحال اقوى من العامل في المجرور رحمه

ويا زيدا لتميم والعلم المفرد الموصوف بابن او ابنة مضافا الى علم اخر يختار فتحه نحو يا زيد بن عمرو

كما تقدم وانما فتحت لوقوع المنادى موقع كاف الخطاب واللام تفتح مع الضمير نحو لك وله فكذا ما وقع موقعه ولقصد الفرق بين المستغاث والمستغاث من
اجله نحو يا لله للمسلمين بفتح الاولى وكسر الثانية الا ان كان المستغاث ياء المتكلم نحو يا لي او معطوفا ولم تعد معه يا نحو قوله يا للكهول وللشبان للعجب
فتكسر فان اعيدت معه يا فتحت كقوله يا لقومي ويا لامثال قومي لاناس عتوهم في ازدياد والمستغاث المفتوح لالف الاستغاثة نحو يا زيدا وقول
الشاعر يا يزيدا لآمل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان وقد يخلو المستغاث من الالف واللام معا فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث كقوله
الا يا قوم للعجب العجيب تنبيهات الاول حكم المتعجب منه حكم المستغاث وهو على قسمين احدهما ان يرى امرا عظيما فينادي من له نسبة اليه ومكنة فيه نحو يا
للعلماء فيجر باللام ويفتح لالحاق الالف كقوله يا عجبا لهذه الفليقة هل تذهبن القوباء الريقة ويجوز كسر لامه على تقديره مستغاثا له ومعنى المستغاث
والمقصد انك دعوته لذلك الشي الثاني انما كان المستغاث والمتعجب منه معربين عند دخول اللام عليهما وان كانا مفردين معرفتين لان علة البناء في المنادى
ضعيفة لمشابهته للاسم المبني المشابه للحرف فغلبت اللام المقتضية للجر حرف النداء المقتضي للبناء لضعفها في اقتضاء البناء مع كونها ابعد من مقتضى
الجر قاله الرضي الثالث قد يجر المستغاث من اجله بمن كقول الشاعر يا للرجال ذوي الالباب من نفر لا يبرح السفه المردي لهم دينا والمستغاث من اجله
هو المنتصر عليه في الاصطلاح فلا ينصرف الا اليه عند الاطلاق وان صح اطلاقه على المستنصر له لغة لان كلا منهما وقعت الاستغاثة لاجله اي بسببه فافهم
الرابع قد يستغنى عن المستغاث من اجله ان علم سبب الاستغاثة كقوله فهل من خالد اما هلكنا وهل بالموت يا للناس عار اي للناس لمن تشمت بنا
تتميم المنادى المضاف الى الياء ان كان معتلا وجب ثبوت يائه وفتحها نحو يا فتاي ويا قاضي وان كان وصفا مشبها للمضارع في كونه بمعنى الحال او
الاستقبال وجب ثبوتها مفتوحة وساكنة نحو يا مكرمي ويا ضاربي وهل الاصل الفتح والسكون قولان وما عدا ذلك وليس ابا وأما فالاكثر فيه حذف
الياء اكتفاء بالكسرة نحو يا عباد فاتقون ثم اثباتها ساكنة نحو يا عبادي لا خوف عليكم او مفتوحة نحو يا عبادي الذين اسرفوا ثم قلبها الفا نحو يا حسرتا ثم
حذف الالف اكتفاء بالفتحة كقوله ولست براجع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لواني ثم ضم الاسم اكتفاء بنية الاضافة وانما يفعل ذلك فيما يكثر ان لا
ينادى الا مضافا كقراءة بعضهم رب السجن احب الي بضم رب فهذه ست لغات وان كان ابا او اما جاز فيه اللغات الست على الترتيب المذكور و
ابدال الياء تاء مكسورة وهو الاكثر او مفتوحة وهو الاقيس وقرا بهما في السبعة او مضمومة وهو شاذ وقرا بها في الشواذ والجمع بين التاء والا
لف والياء وهو قبيح وسبيله الشعر كقوله يا ابتا علك او عساكا وقوله يا امتا ابصرني راكب وقوله يا ابتي لا زلت فينا فانما فهذه عشرة
كاملة والمضاف الى المضاف الى الياء يجب ثبوت الياء فيه الا في نحو يا ابن اخي ويا ابن خالي الا ان كان ابن عم او ابن ام فالاكثر حذف الياء اكتفاء بالكسرة وجاز
فتح اخر كل منهما وقرا ابن ام بالوجهين ولا يكادون يثبتون الياء ولا الالف الا في الضرورة كقوله يا ابنة عمي لا تلومي واهجعي لا يخرق اللوم حجاب مسمعي
وقوله يا ابن امي ويا شقيق نفسي انت خلفتني لدهر شديد والعلم المفرد الموصوف بابن اتفاقا او ابنة على خلاف حكاه ابن كيسان عن نحاة الكوفة ابن وابنة متصلا
بالعلم مضافا الى علم اخر يختار مع جواز الضم فتحه عند البصريين غير المبرد لخفته واوجبه بعضهم نحو يا زيد بن عمرو ويا هند ابنة زيد بفتح زيد وهند
اما على الاتباع لفتحة ابن اذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل فهو نظير امرؤ وابنم او على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما
شيئا واحدا كخمسة عشر وعليه الفخر الرازي تبعا للشيخ عبد القاهر فهو نظير لا رجل ظريف فيمن فتحهما واما على اقحام الابن واضافة زيد الى عمرو ولان
ابن الشخص يجوز اضافته اليه لانه يلابسه حكاه في البسيط مع الوجهين فهو نظير يا زيد زيد اليعملات اذا فتح الاول على قول سيبويه فعلى الوجه الاول
فحركة زيد فتحة اتباع وعلى الثاني فتحة بناء وعلى الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن على الاول اعراب وعلى الثاني بناء وعلى الثالث غيرهما وذهب المبرد الى ان الضم اجود
وهو القياس وذهب ابن كيسان ان الفتح اكثر ومنه قوله يا حكم بن المنذر بن الجارود سرادق المجد عليك ممدود ويتعين الضم اذا كان المنادى غير علم او كان
الابن مضافا لغير علم نحو يا رجل ابن عمرو ويا زيد ابن اخينا او كان الابن غير صفة بان كان بدلا او بيانا او منادى سقط منه حرف النداء او مفعولا لفعل
محذوف وتقديره اعني ونحوه او فصل بين العلم والابن بفاصل نحو يا زيد الفاضل ابن عمرو او كان العلم موصوفا بغير ابن نحو يا زيد الفاضل ولم يشترط
ذلك الكوفيون وانشدوا عليه فما كعب بن مامة وابن سعد باجود عنك يا عمر الجواد بفتح عمر وحمله البصريون على ان اصله يا عمرا بالالف فحذفت لالتقاء
الساكنين على مذهب من يجيز الحاق الالف في غير الندبة والاستغاثة والتعجب او ان اصله يا عمرا بالتنوين للضرورة ثم حذف لالتقاء الساكنين على حد
قوله ولا ذاكر الله الا قليلا تنبيهان الاول لا اثر للوصف ببنت عند جمهور العرب فيتعين الضم في نحو يا هند بنت زيد لتعذر الاتباع لان بينهما حاجزا
حصينا وهو تحريك الباء الموحدة وجوز ابو عمرو بن العلاء الفتح سماعا بناء على انه للتركيب الثاني يشمل قوله العلم المفرد المثنى والمجموع مسمى بهما فتقول
لا حاجة الى التقييد بالافراد لان المثنى والمجموع لا يكونان علمين اذ لا يثنى ولا يجمع العلم الا بعد التنكير ليس بشي قال في النهاية اذا سميت بمسلمات وبزيدين وبزيدين
حاكيا اعرابه قلت فيمن قال يا زيد بن عمرو بالفتح يا مسلمات بن عمرو بالكسر ويا زيدين بن عمرو ويا زيدين بن عمرو وعلى من ضم تقول يا مسلمات بن عمرو ويا زيدان بن عمرو ويا زيدون
بن عمرو ومن يجري الاعراب في النون اجرى مجرى الدال فيفتحها او يضمها انتهى قال في التصريح وهذا مبني على القول بالتركيب واما على القول بالاتباع فلا اذ لا
اتباع في مسلمات اذا كسرت ولا في المثنى والمجموع على حده ولذلك قال في التسهيل ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة اتباعا نحو يا عيسى بن مريم لا تقدير فيه الا الضم

على الاول فتحة اعراب

والمنون ضرورة يجوز ضمه ونصبه نحو سلام الله يا مطر عليها والمضاف المكرر يجوز ضمه ونصبه كتيم الاول في نحو يا تيم تيم عدي وتوابعه
المضاف تنصب مطلقا

خلافا للفراء والزمخشري انتهى قلت وكذا نحو رقاش ابنة بكر وقال ابو حيان يكون فتح الاتباع تقديرا الثالث قال ابن مالك الحق بالعلم فيما ذكر نحو يا فلان بن فلان وما سيدي بن سيد ويا ضل بن ضل كناية بها عن المجهول النسب لكثرة استعمالها كالعلم قال ابو حيان الذي ذكره اصحابنا ان المسئلة مفروضة فيما اذا كان المنادى والمضاف اليه ابن غير علم لكنه مما اتفق فيه لفظ المنادى ولفظ ما اضيف اليه ابن نحو يا كريم بن الكريم او ابن الكريم ويا شريف بن الشريف او ابن الشريف ويا كلب بن الكلب او ابن الكلب انتهى ونقل غير ابن مالك ان مذهب البصريين في ذلك كله بناء المنادى على الضم ومذهب الكوفيين وابن كيسان جواز فتحه وضمه الرابع حكى الاخفش ان بعض العرب يضم ابن اتباعا لضم المنادى قبل وكان قائل راعى ان التابع ينبغي ان يتاخر عن المتبوع ولم يراع ان اصل الحامل على الاتباع قصد التخفيف الخامس اذا وقع ابن في غير النداء صفة بين العلمين اسمين او كنيتين او لقبين متفقين كانا او مختلفين ولم يكن ابن مثنى ولا مجموعا ولا مصغرا كان الحكم فيه ان يحذف التنوين من الموصوف اذا كان منونا والالف من ابن خطا كما في النداء ما لم يقع ابتداء سطر قال ابن بابشاذ وعلة حذف التنوين عند سيبويه التقاء الساكنين وكثرة الاستعمال وكون ابن صفة لان الصفة والموصوف كالشيء الواحد فاثر في الحذف فيقول هذا زيد بن عمرو وابو علي بن ابو الحسن وزين العابدين بن جمال الدين وكذا مع المؤنث المنصرف نحو يا هند ابنة دعد في من صرف وزيد بن هند ونص عليه ابن بابشاذ في شرح الجمل خلافا لمن اشترط تذكير العلمين وعلله بانهم لا ينسبون الرجل الى امه وقد يثبت التنوين في الضرورة كقوله جارية من قيس ابن ثعلبه ولو وقع ابن في جميع ذلك خبر المبتدأ او لان او لكان او لظننت اثبت التنوين لفظا والالف خطا لان الخبر لم ينزل منزلة الصفة بدليل جواز تقديمه وحذفه وكذا لو كان مثنى او مجموعا او مصغرا نحو هذا زيد وعمرو ابنا خالد وزيد وعمرو وبكر ابناء خالد او هذا زيد بني خالد لان استعمال الواحد في هذا النوع اكثر من استعمال التثنية والجمع ولان التقاء الساكنين يزول بالتصغير واما اشتراط ان لا يكون اول سطر فلانه اذا كان في اول السطر كان في محل يبدأ به غالبا لان القاري ينتهي الى اخر السطر ثم يبتدأ باول السطر الذي بعده فكرهوا اعلى خلاف ما لا يوجبه النطق غالبا والمنادى المنون ضرورة سواء كان علما او نكرة مقصودة يجوز ضمه ونصبه نحو قول الاحوص سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام ووردت الرواية بالوجهين وقول كثير حيتك عزة بعد الهجر وانصرفت فحي ويحك من حياك يا جمل ليت التحية كانت لي فاشكرها مكان يا جمل حييت يا رجلا واختار الخليل وسيبويه الضم لان الضم دعت الى التنوين فاقرت الكلمة على حالها وقال سيبويه في النصب لم يسمع عربيا يقوله لكن حفظ واختار ابو عمرو وعيسى النصب لان اصل المنادى ان يكون معربا فلما دخله التنوين عاد الى اعرابه ولما عاد الى اعرابه عاد الى النصب وظهر كما قال في الارتشاف من قول سيبويه لم يسمع عربيا يقوله ان الخلاف لا على سبيل الاختيار بل على التحتم وقال ابن عصفور بعد ذكر المذهبين ومن نفى الضم لم يجز الا النصب ووافق الاعلم ابن الخليل في العلم وابا عمرو في النكرة قال ابن مالك ان بقاء الضم راجح في العلم لشدة شبهه بالضمير مرجوح في اسم الجنس لضعف شبهه بالضمير ونظهر فائدة ذلك في التابع فتابع المنون المضموم يجوز فيه الضم والنصب وتابع المنون المنصوب يجب نصبه واختلف في تنوين المضموم فقيل تنوين تمكين لان هذا المبني يشبه المعرب وقيل تنوين ضرورة واليه ذهب ابن الخباز قال ابن هشام وبقوله اقول لان الاسم مبني على الضم والمنادى المضاف المكرر وقبل المضاف اليه يجوز ضمه ونصبه كتيم الاول في نحو قول جرير يهجو عمر ابن لجا وقومه يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر واما الثاني فيجب نصبه فالضم في الاول على كونه منادى مفردا وهو الاكثر فيكون تيم الثاني بيانا له او بدلا منه او منادى ثانيا باضمار يا او مفعولا باضمار اعني قال ابن مالك او توكيدا ويمنعه اختلاف وجهي التعريف واتصال الثاني بما لم يتصل به الاول والنصب على كونه مضافا لما بعد الثاني عند سيبويه فيكون الثاني مقحما بينهما والاصل يا تيم عدي يا تيم فحذف ضميره واقحم للتاكيد وهو توكيد لفظي للاول والتاكيد اللفظي يأتي ولا يغير ما قبله ولا ما بعده عما كان عليه فلذلك بقي منصوبا وعلى نية الاضافة لمثل ما اضيف اليه الثاني عند المبرد والاصل يا تيم عدي تيم عدي ولم يعوض التنوين عن المضاف اليه كما عوض في قوله تعالى كلا هدينا لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف اعني عدي لفظ الذي اضيف اليه تيم الثاني وكان المضاف اليه الاول لم يحذف وعليه فيكون الثاني توكيدا او بيانا او بدلا او منادى ثانيا على اضمار يا وضعف قول سيبويه بانه مبني على جواز اقحام الاسماء واكثرهم يأباه وعلى جوازه ففيه فصل بين المضاف والمضاف اليه وهما كالشيء الواحد وقول المبرد بانه من باب الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه وهو قليل في كلامهم والاكثر عكسه وقال الفراء الاسمان مضافان للمذكور ولا حذف ولا اقحام وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد وقال الاعلم ركبا تركيب خمسة عشر ثم اضيف الى عدي كما قيل ما فعلت خمسة عشرك بفتحهما وفيه تكلف تركيب ثلاثة اشياء وقال السيرافي الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا النصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو فهذه خمسة اقوال ولا تختص المسئلة بالعلمين عند البصريين بل اسماء الجنس والوصفان كذلك نحو يا رجل رجل القوم ويا صاحب صاحب عمرو وخالف الكوفيون فاوجبوا ضم الاول من اسمي الجنس وضمه ونصبه منونا من الوصفين نحو يا صاحبا صاحب زيد تنبيه انما اضاف الشاعر تيم الى عدي ليفرق بينهم وبين تيم مرة في قريش وتيم غالب بن فهر في قريش ايضا وتيم قيس بن ثعلبة وتيم شيبان وتيم ضبة وقوله لا ابا لكم للغلظ في الخطاب وقوله لا يلقينكم من القى اذا وجد والسوءة بالفتح الفعلة القبيحة قاله العيني تبصرة في احكام توابع المنادى تعرض لها هنا كغيره لما فيها من الخصوصية الزايدة على مطلق التابع الاتي ذكره وتوابع المنادى المضاف اضافة معنوية لان المطلق ينصرف الى الفرد الكامل تنصب وجوبا مطلقا سواء كان المنادى مبنيا او معربا نحو يا زيد او يا عبد الله صاحب عمرو في النعت ويا زيد او يا عبد الله نفسه في التوكيد ويا زيد او يا عبد الله ابا الكلب في البيان وكذا البدل ويا زيد او يا عبد الله وغلام بشر في عطف النسق كل ذلك بالنصب.

اما المفردة فتوابع المعرب معربة باعرابه وتوابع المبني على ما يرفع به من التاكيد والصفة وعطف البيان ترفع على لفظه وتنصب على محله
والبدل كالمستقل مطلقا اما المعطوف فان كان مع ال فالخليل
يختار رفعه ويونس نصبه

وجوبا على محل المتبوع ان كان مبنيا وعلى لفظه ان كان معربا وحكي عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراء والطوال جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد وجمعهما ابن الانباري واذا كان مع تابع المنادى ضمير جيء به دالا على الغيبة باعتبار الاصل وعلى الحضور باعتبار الحال نحو يا تميم كلهم وكلكم ويا زيد نفسه ونفسك ومنع الاخفش هذا الوجه الثاني وتاول نحو ذلك على انه منصوب بفعل مقدر كانه قال ادعوت كلكم واما التوابع المضافة اضافة لفظية نحو يا زيد الحسن الوجه فحكمها حكم المفردات لان اضافتها كلا اضافة فتكون مع المنصوب منصوبة وجوبا ومع المبني جايزة الوجهين اما توابع المنادى المفردة ويدخل فيها شبه المضاف لان المراد بالمفردة ما يقابل المضاف ولولا ذكر المضاف في المنصوب وجعله في حكم المستثنى المفرد المذكور سابقا لكان داخلا فيه بلا حاجة الى ادخال شبه المضاف في المفردة الى ما تكلفه بعضهم من جعل المفردة اعم من المفردة حقيقة او حكما لان شبه المضاف مفرد حقيقة فتوابع المنادى المعرب وهو المضاف وشبهه والنكرة غير المقصودة والمستغاث المجرور باللام والمنون بالنصب ضرورة تعرب باعرابه نحو يا عبد الله الظريف او الحسن الوجه في النعت ويا بني تميم اجمعين في التاكيد ويا عبد الله كرزا في البيان ويا عبد الله والحارث في النسق المقرون بال وقس على ذلك واجاز الاخفش في النسق المقرون بال والبيان التابعين للمعرب الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث ويا عبد الله والحارث وعلل الاول بكونه في حكم المستانف معنى فكانه باشره حرف النداء كما تقول في يا ايها الرجل والثاني بان هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع قال الرضي وهو غريب لم يذكره غيره انتهى واما البدل والنسق المجرد من ال فسيأتي حكمهما وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به يخرج المستغاث المبني على الفتح لالحاق الف الاستغاثة فلا يجوز في توابعه الا النصب لان المتبوع مبني على الفتح فلا يتصور الحمل على اللفظ من التابع صفة للتوابع اي توابع الكائنة من التاكيد والمراد به المعنوي اذ اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء قال الرضي وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا كقول الشاعر اني واسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا انتهى فيحتمل ان يكون هذا اختيار المص ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي وليس التاكيد في البيت متعين بل يجوز ان يكون كل من نصر الاول والثاني عطف بيان على المنادى الاول جاريا على لفظه والثاني على محله واستشكل ابن الطراوة لذلك بان الشيء لا يبين بنفسه ورد بجواز قولك يا زيد زيد اذا قلته وبحضرتك اثنان اسم كل منهما زيد فانك اذا ذكرت الاول توهم كل منهما انه المقصود فاذا كررته تكرر خطابك لاحدهما واقبالك عليه فظهر المراد واما قول بعضهم ان نصر الثاني عطف بيان على الاول على اللفظ والثالث عطف بيان على الثاني على المحل فقيل ان قضية ذلك ان يكون لتابع المنادى المبني على الضم اذا رفع اعرابان لفظي هو الرفع وتقديري هو النصب والظاهر من كلامهم خلافه وانه ليس له الا اعراب واحد اما الرفع فقط او النصب فقط والظاهر ما ذكرناه اولا والصفة خلافا للاصمعي في منعه وصف المنادى المبني لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه قال لو ان ارتفاع نحو الظريف في قولك يا زيد الظريف على تقدير انت الظريف وانتصابه على تقدير اعني الظريف وليس بشيء اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع احكامه وعطف البيان ترفع حملا على لفظه اي المنادى قيل لان الضم لاطراده هنا بمعنى انه يصح ان يقع كل منادى مفرد معرفة فهو مبني على ما يرفع به اشبه الرفع في الفاعل فكما ان الرفع في الفاعل مطرد كذلك هذا الضم في المنادى مطرد ويرد بان الاطراد ليس سببا لحمل التابع على لفظ المتبوع فان نحو يا فساق ويا سيبويه يطرد فيه الكسر فكل فعال لسب المؤنث في النداء وكل علم ختم بويه مبني على الكسر ومع هذا فلا يجوز حمل التابع على لفظهما وقيل لعروض الضمة لانها عرضت بدخول يا على المنادى كعروضها في الفاعل بدخول العامل فاشبهت الرفع فيه فيكون الرافع التابع على هذا حرف النداء بناء على ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل والا فاين الرافع وبه صرح الفاضل الهندي في شرح الكافية ولا يخفى ضعف ذلك قال في التصريح والقول بان الرافع التبعية قول ضعيف ولا يحسن التخريج عليه والمخلص من ربقة هذا الاشكال ان يتاول في المنادى المضموم بان يكون نايب فاعل في المعنى والتقدير يدعو زيد فرفع تابعه بالحمل على ذلك انتهى وفيه ان معنى المنادى انشائي وما قدره معنى خبري وقال عصام الدين ان المنادى مع كونه مفعولا به صار كالعمدة في انه لا يتم الجملة الندائية بدونه وذلك لانه في معنى مقبل فذلك المفعول فاعل في القصد ولذلك بني على ما يرفع به فرفع تابعه بالحمل عليه وفيه من التكلف ما لا يخفى كما اعترف هو به وبالجملة فالمسئلة من غوامض هذا العلم الجليل وكل تعليل فيها عليل وتنصب حملا على محله لان حق التابع المبني ان يكون تابعا للمحل وهو هنا منصوب المحل على المفعولية فتقول في التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين وفي الصفة يا زيد الحسن والحسن وفي البيان يا غلام بشر وبشرا والبدل كالمنادى المستقل مطلقا اي سواء كان المنادى مبنيا او معربا فيضم ان كان مفردا معرفة والا نصب كما لو كان المنادى فتقول يا زيد بشر ويا عبد الله بشر ويا ابا عبد الله ويا عبد الله اخا زيد كما تقول يا بشر ويا ابا عبد الله ويا اخا زيد وذلك لانه في نية تكرار العامل وقال ابن مالك ويجوز عندي ان يعتبر في البدل حالان حال يجعل فيها كالمستقل وهو كثير وحال يعطى فيها الرفع والنصب لشبهه فيها بالتوكيد والنعت وعطف البيان وعطف النسق المقرون بال في عدم الصلاحية لتقدير حرف النداء قبله نحو يا تميم الرجال والنساء وصحة هذه المسئلة مبنية على ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه اما المعطوف عطف نسق فان كان مع ال سواء كان علما نحو يا زيد والحارث او لم يكن نحو يا زيد والرجل فالخليل بن احمد الفراهيدي نسبة الى فراهيد وهي بطن من الازد وهو فريد العصر وفريع الدهر واستاد اهل الفطنة الذي لم ير نظيره ولا عرف في الدنيا عديله حتى قال بعض اهل العلم انه لا يجوز على الصراط بعد الانبياء احد ادق ذهنا من الخليل رح يختار مع تجويز النصب رفعه لما فيه من مشاكلة المنادى في حركته ونظرا الى المعنى لانه منادى مستقل معنى وان لم يصح مباشرة الحرف له ولكونه الاكثر في استعمالهم كما حكاه سيبويه ووافق الخليل تلميذه سيبويه والمازني ويونس بن حبيب الضبي استاد سيبويه يختار نصبه لانه لا يجوز ان يلي الحرف النداء فينبغي ان لا يجعل لفظه كلفظ ما وليه ولذلك

والمبرد كان كالخليل وكالخليل والاكثرون والا فكالبدل وتوابع ما يقدر ضمه كالمعتل والمبني قبل النداء كتوابع المضموم لفظا فترفع
للبناء المقدر حملا على اللفظ وتنصب للنصب المقدر على المحل الرابع مميز اسماء العدد

فى جميع القراء ما عدا الاعرج قوله تعم يا جبال اوبي معه والطير بالنصب ووافق يونس ابو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي والجرمي وعزي في غالب المتون هذا
الاختيار الى ابي عمرو دون غيره فالتبس الامر على بعض الناس فتوهم ان ذكر يونس في هذا المقام سهو من قلم الناسخ وسببه انه لم يكن في هذا العلم بالراسخ وابو العباس
محمد بن يزيد المبرد بضم الميم وفتح الباء الموحدة وفتح الراء المشددة عرف بذلك لما حكى السيرافي من انه لما صنف المازني كتاب الالف واللام سال المبرد عن دقيقه
وعويصه فاجابه باحسن جواب فقال قم فانت المبرد بكسر الراء المثبت للحق فغيره الكوفيون وفتحوا الراء وجعلوه بنزان كان المعطوف مع ال علما كالخليل واليسع والصعق
فهو كالخليل في اختيار الرفع اي فيختار الرفع كالخليل لان ال لم تفد فيه تعريفا فهي كالعدم فاشبه عطف النسق المجرد من ال والا يكن المعطوف مع ال علما بل
كان جنسا كالرجل والطير فهو كيونس في اختيار النصب لانه يكون ح باحداث ال فيه تعريفا او تركيبا ما شابها المضاف هذا هو المنقول الصحيح عن المبرد وما وقع
في الكافية من قول ابن الحاجب والخليل في المعطوف يختار الرفع وابو عمرو النصب وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابي عمرو فمقتضاه كما حله المص وغيره من الشراح
ان المبرد يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان المعطوف مع ال من الحسن في عروض ال من الحسن وجواز حذفها فكانه اذن مجرد عن ال ويوافق ابا عمرو في اختيار النصب
مع لزوم ال كما في الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف يضم وهو سهو من ابن الحاجب كانبه عليه الرضي ره قال شيخنا العلامة محمد بن علي الشامي
اعلى الله مقامه وهذا الحل لعبارة ابن الحاجب في الكافية انما علم من شرحه والايضاح ترك الا ابى التنزيل على ما هو الصحيح وبعد ففي كلامه مع السهو في النقل انه لم
يعلم منه مذهب المبرد في عطف ما فيه اللام الاصلية انتهى فتامل وتبع ابن الحاجب على هذا النقل عن المبرد صاحب اللباب وابن هشام في الجامع الصغير والا
يكن المعطوف مع ال بل كان مجردا عنها فهو كالبدل في كونه كالمنادى المستقل مطلقا فيضم ان كان مفردا معرفة والا نصب فتقول يا زيد وبشر وبا عبد الله وبشر
ويا زيد وابا عبد الله ويا عبد الرحمن وعبد الله كما تقول يا بشر ويا ابا عبد الله ويا عبد الله لان العاطف كالنائب عن العامل واجاز الكوفيون والمازني نحو يا زيد
وعمروا بالنصب قياسا على المعطوف مع ال قال ابن مالك وما راوه غير بعيد من الصحة اذا لم ينو اعادة يا فان المتكلم قد يقصد ايقاع نداء واحد على اسمين كما يقصد
اشتراكهما في عامل واحد انتهى وتوابع ما يقدر ضمه من المنادى المبني كالمنادى المعتل اي المقصور نحو يا موسى ويا فتى ومثله المنقوص نحو يا غازي ويا قاضي
والمنادى المبني قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء ويا تابط شرا ويا معدي كرب كتوابع المنادى المبني المضموم لفظا نحو يا زيد فترفع اي توابع ما يقدر ضمه للبناء المقدر
حملا على اللفظ المقدر كما ترفع توابع المنادى المضموم لفظا حملا على اللفظ الظ لان المقدر كاللفظ وتنصب للنصب المقدر حملا على المحل كما تنصب توابع
المضموم لفظا حملا عليه فتقول يا موسى الفاضل والفاضل ويا فتى نفسه ونفسه ويا قاضي كرز وكرزا ويا موسى والحارث والحارث ويا هذا الكريم والكريم
ويا هؤلاء اجمعون واجمعين ويا تابط شرا اخو زيد واخا زيد ويا معدي كرب والعباس والعباس وقس على ذلك لا يقال المنادى المبني قبل النداء ليس مضموم المحل
بل منصوبه لانه مفعول به لانا نقول المراد بمضموم المحل انه لو وقع موقعه مفرد معرفة معرب في الاصل لفظا لكان مضموما وجاز ان يكون مضموم المحل مع كونه
منصوب المحل باعتبارين كهذا في نحو عجبت من ضرب هذا الرجل فان محله الجر باعتبار كونه مضافا اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر من حيث المعنى ولهذا جاز
في تابعه الرفع والجر وكذا المنادى ههنا مضموم المحل باعتبار وقوعه موقع المنادى المفرد المعرب لفظا ومنصوب المحل باعتبار كونه مفعولا به تنبيهان الاول
تابع اي واسم الاشارة يجب رفعه عند غير المازني لانه هو المقصود بالنداء فجعلوا اعرابه بالحركة التي كان يستحقها لو باشره حرف النداء تنبيها على انه المنادى
نحو يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ان كان المراد ولا نداء الرجل وانما اتى باسم الاشارة وصلة لنداء الرجل وان المراد نداء اسم الاشارة دونه جاز فيه الرفع والنصب
الثاني قال ابو حيان التابع لاي في النداء وصف وقيل عطف بيان قال ابن السيد هو الظ انتهى وفصل بدر الدين بن مالك في شرح الخلاصة فقال ان كان مشتقا
فهو نعت نحو يا ايها الفاضل وان كان جامدا فهو عطف بيان نحو يا ايها الغلام انتهى واما تابع اسم الاشارة في النداء وغيره فان كان مشتقا فلا خلاف
في كونه وصفا وان كان جامدا فمن اشترط الاشتقاق في الوصف قال انه عطف بيان ومن لم يشترطه قال انه وصف وسماه سيبويه وصفا ايضا وقال ابن
عصفور واجاز النحويون في مثل مررت بهذا الرجل الصفة وعطف البيان واستشكل باشتراطهم في البيان ان يكون اعرف من المبين وفي النعت ان لا يكون اعرف
من المنعوت فكيف يكون الشيء اعرف وغير اعرف واجاب بانه اذا قدر عطف بيان قدرت ال فيه لتعريف الحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول ال عليه
والاشارة انما تدل على الحضور دون الجنس واذا قدر نعتا فال للعهد والمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود فلا دلالة فيه على الحضور والاشارة تدل
عليه فكان اعرف قال وهذا معنى كلام سيبويه وقال السهيلي سيبويه وان سماه صفة فمذهبه التسامح في هذه التوابع كلها وقد سمى التوكيد وعطف البيان
صفة في غير موضع وقد عرف مذهبه في ذلك انتهى الرابع مما يرد منصوبا وغير منصوب مميز اسماء العدد بفتحتين والعدد قيل كمية تطلق على الواحد وما
تالف منه فيدخل فيه الواحد وقيل نصف مجموع حاشيتيه فيخرج وقد يتكلف لادراجه بشمول الحاشية الكسر والحق انه ليس بعدد وان تالفت منه الاعداد
كما ان الجوهر الفرد عند مثبتيه ليس بجسم وان تالفت منه الاجسام قاله المص في الخلاصة وقال في الكشكول اجمع ارباب الحساب على ان تعريف العدد بانه ما ساوى
نصف مجموع حاشيتيه لا يصدق على الواحد اذ ليس له حاشية تحتانية وفيه نظر اذ الحاشية الفوقانية لكل عدد تزيد عليه بقدر نقصان الحاشية التحتانية
للواحد هو النصف فالفوقانية واحد ونصف لانها تزيد على الواحد بقدر نقصان النصف عنه كما هو شان حواشي الاعداد فالواحد نصف مجموعهما
فالتعريف المذكور صادق على الواحد انتهى قال الرضي ومنع بعضهم ان يكون الاثنان من العدد قالوا لان الفرد الاول هو الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي ان

مميز الثلاثة الى العشرة مجرور مجموع ومميز ما بين العشرة والمائة منصوب مفرد ومميز المائة والالف وتثنيتهما وجمعه مجرور مفرد

ان يكون الزوج الاول وهذا كله مبني على اصطلاح الحساب واما النحاة فعلى ان كلا من الواحد والاثنين عدد لا خلاف بينهم في ذلك ولهم في تعريفه عبارات
من احسنها قول البلخي في الوافي العدد ما يقع جوابا لكم مميز الثلاثة الى العشرة بدخول الغاية في حكم ما قبلها مجرور باضافتها اليه لابهام العدد
واضافة المبهم الى مميزه ككل وغير كما تقول كل رجل واما نحو احد عشر رجلا فسياتي وجمعه مجموع وحقه ان يكون مكسرا من ابنية القلة نحو ثلثة افلس واربعة اعبد
وسبعة ابحر واما كونه مجموعا فلقصد التطابق في المعنى واما كونه من ابنية القلة فلان الآحاد من العشرة فما دونها للقلة فناسب ان يكون مميزها قليلا وقد يكون
سالما ان اهمل تكسيره نحو سبع سموات وسبع بقرات وخمس صلوات او جاوره ما اهمل تكسيره نحو سبع سنبلات فانه في التنزيل مجاور لسبع بقرات ولذا جاء في
غير الاية سبع سنابل وقد يكون من ابنية الكثرة ان اهمل بناء القلة نحو ثلثة جوار واربعة رجال ودراهم او كان له بناء قلة لكنه شاذ قياسا نحو ثلثة قروء فانه
جمع قرء بفتح القاف وسكون الراء وجمعه على اقراء شاذ او سماعا نحو ثلثة شسوع فان اشساعا قليل في الاستعمال تنبيهان الاول قال بعضهم وربما يخرج
قوله مجموع ما اذا كان المميز اسم جنس كشجر وتمر او اسم جمع كقوم ورهط فان كلا منهما يقع مميزا فيخفض بمن كقولك ثلث من التمر وعشرة من القوم وقد يخفض
بالاضافة نحو وكان في المدينة تسعة رهط وفي الحديث ليس فيما دون ثلثة ذود صدقة وكقوله ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل ويجوز ان يجاب بان
المراد بقوله مجموع ما يفيد الجمعية سواء كان جمعا او اسم جنس او اسم جمع فعلى هذا فالمراد بقوله مجرور واعم من المجرور بالاضافة او بالحرف وقد جمعوا
على اسمي الجنس والجمع بمن واما بالاضافة ففيه مذاهب احدها الجواز على قلة وهو مذهب ابن عصفور والثاني الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الاكثرين
والثالث التفصيل في اسم الجمع فان كان مما يستعمل للقليل فقط نحو نفر ورهط وذود جاز وان كان مما يستعمل للقليل والكثير كقولهم ونسوة لم يجز وهو
مذهب المازني الثاني لم يستثن المص المائة اذا وقعت مميزا فانها تفرد غالبا نحو ثلثمائة واربعمائة اعتمادا على ما سياتي في كلامه قريبا من انهم رفضوا
جمعها وسيجيء الكلام على ذلك ومميز ما بين العشرة والمائة وهو احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب اما في المركب نحو احد عشر وبابه فلتعذر الاضافة
اذ هي مع ثلثة كالاسم الواحد فكرهوا ذلك ولا يرد قولهم خمسة عشر زيد لان المضاف اليه ثم هو المقصود بالاول وانما جيء به لبيان المضاف فكان
الجميع كالشيء الواحد واما في العقود فلا يتصور اضافته لا مع حذف النون ولا مع ابقائها اما مع حذفها فلما يلزم من حذف نون اصلية وضعت مع الكلمة
واما مع ابقائها فلانه يلزم ابقاء نون تشبه نون الجمع المحقق وكل منهما مستكره مفرد نحو احد عشر كوكبا هذا اخي له تسع وتسعون نعجة وانما افرد لكونه
المفرد هو الاصل وهو احق من الجمع والغرض من التفسير به حاصل فلا يسوغ العدول عنه من غير داع واما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا فليس اسباطا
بتمييز بل بدل من اثنتي عشرة والتمييز محذوف اي اثنتي عشرة فرقة ولو كان تمييزا لذكر العددان لان السبط مذكر وذهب بعضهم الى انه تمييز واجاب ابن مالك في شرح
الكافية عن التانيث بانه مما رجح فيه اعتبار المعنى مذكرا اما يرجح حكم التانيث كما رجح ذكره كاعبان ومعصر وهذا منه مخالف لما في شرح التسهيل من انه بدل لا تمييز وبحث
الاشكال في ان اسباطا جمع ومميز المركب مفرد وفي الكشاف ان المراد وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة لان كل قبيلة اسباط لا سبط فاوقع اسباطا موقع قبيلة
قال ابن مالك ومقتضى ما ذهب اليه ان يقال رايت احد عشر انعاما اذا اريد احد عشرة جماعة كل واحدة منها انعام ولا باس برايه لو ساعده استعمال
لكن قوله كل قبيلة اسباط لا سبط مخالف لما يقوله اهل اللغة لان السبط في بني اسرائيل بمنزلة القبيلة من العرب فعلى هذا يكون معنى قطعناهم اثنتي عشرة قبائل
فاسباطا واقع موقع قبائل لا موقع قبيلة فلا يصح كونه تمييزا فالتمييز محذوف انتهى وقول الحديثي الظ ان الزمخشري اعرف باللغة دفع للنقل بمجرد دعوى لم يقل
عليها دليل قال الدماميني وما اخالها الا عصبية عجمية اوجبت التحامل على ابناء العرب انتهى وفي التصريح ان القول بالبدلية من اثنتي عشرة مشكل على
قولهم ان المبدل منه في نية الطرح غالبا ولو قيل وقطعناهم اسباطا لفاتت كمية العدد وحمله على غير الغالب لا يمكن تخريج القران عليه انتهى وفي سلبه الحسن عن غير الغالب
نظر انتهى تنبيه حكى الكسائي ان من العرب من يضيف العشرين واخواته الى مميزه منكرا او معرفا فيقول عشرو درهم واربعو ثوبه وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يرد
على قضية كلام المص ومميز المائة والالف وتثنيتهما وجمعه اي جمع الالف مجرور باضافتها اليه مفرد نحو مائة رجل ومائتي رجل والف رجل والفي رجل
وثلثة الاف رجل وانما كان مجرورا ومفردا لان المائة والالف لما اشبها الثلثة في اللفظ من حيث انهما من اصول العدد مثلها ولا تركيب فيهما ولا زيادة ولا عطف
واشبها احد عشر الى تسعة عشر وتسعة وتسعين في الكثرة مع انها يقترنان بهذا القسم اعطي مميزها احد حكمي الثلثة الى العشرة وهو الجر واحد حكمي احد عشر الى
تسعة وتسعين وهو الافراد توفيقا بين الشبهين ولم يعكس لان المفرد هو الاصل مع حصول الغرض به وقد يجيء تمييز المائة جمعا كقراءة الاخوين حمزة والكسائي
ولبثوا في كهفهم ثلثمائة سنين بحذف التنوين للاضافة ومن نون جعلها عطف بيان وجعلها بدلا ورد بان البدل على نية طرح الاول ولو قيل ولبثوا في كهفهم
سنين لفات التنصيص على كمية الاعداد ويجاب بانه في نية الطرح على التبعية لا الاهمية قال الزجاج ولا يكون سنين تمييزا لما يلزم عليه ان يكون قد لبثوا تسعمائة سنة
قال ابن الحاجب ووجهه انه فهم من لغة العرب ان مميز المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل فرجل واحد من مائة فلو كان تمييزا لكان واحدا من ثلثمائة سنين واقل
ثلثة فكانه قيل ثلثمائة ثلث سنين فيكون تسعمائة وهذا ليس بجار في قراءة حمزة والكسائي بالاضافة فان سنين فيها تمييز لا غير وان لم يكن منصوبا قال
الطيبي وهذا يطرد في اثنتي عشرة اسباطا على القول بانه تمييز فيلزم ان يكون ستة وثلثين سبطا ثم قال ابن الحاجب ما ذكره الزجاج غير لازم لان ذلك انما يلزم اذا
كان المميز مفردا واما اذا كان جمعا فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا انتهى وقد يجيء مميزها منصوبا مفردا كقوله اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب المسرة

ويرفضوا جمع المائة واصول العدد اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف فالواحد والاثنان يذكران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث ولا يجامعهما المعدود بل يقال رجل ورجلان والثلثة الى العشرة بالعكس نحو سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام ثمنية تقول احد عشر اثنا عشر في المذكر احدى عشرة اثنتى عشرة في المؤنث امرأة

والفناء ولا يرد شيء من الامرين على قضية كلام المص لانه شاذ ورفضوا اى العرب جمع المائة مضافا اليها ثلث واخواتها ولم يقولوا ثلثمات ومائتين ومئين القياس لان مميز الثلثة الى العشرة يكون جمعا كما مر لكنهم كرهوا الجمع هنا لما في الاتيان به من تكرر معنى التانيث لان الجمع مؤنث معنى والمائة ايضا مؤنث فعومل بالخفة لذلك او لان المائة وان افردت لفظا فهي جمع معنى لانها عشر عشرات وهو عدد قليل وقد جاء في الشعر ثلثمائين قال الشاعر ثلثمائين للملوك وفى بها رداي وجلت عن وجوه الاهاتم ما لوا قتل في معركة ثلثة ملوك من العرب وكانت ديانهم ثلثمائة بعير فرهن رداءه بالديات وهو دليل شرفه ووجوه الاهاتم اعيانهم وهم بنو الاهتم سنان بن سمى سمى بذلك لانه كسر ثنيته يوم الكلاب والهتم كسر الثنايا من اصلها ولا يرد ذلك على قضية كلام المص لانه شاذ قال الرضي وانما يضعف المائة ثلث واخواتها جمعت واضيف الى الجمع الى المفرد نحو مات رجل انتهى واصول العدد التي يرجع اليها اثنتا عشرة كلمة واشار بترك تعيين الفروع الى ان ما وهي واحد الى عشرة والغاية داخلة فهي عشر كلمات ومائة والف كلمتان اخريان مع العشر المذكورة فالمجموع اثنتي عشرة كلمة وما عداها فهو متفرع عليها اما بتثنية نحو مائتين والفين واما بجمع نحو مات والوف واما بالحاق علامة الجمع نحو عشرين واخواته واما بعطف نحو ثلثة وعشرين واما بالتركيب التضمني نحو خمسة عشر واما بالتركيب الاضافي نحو ثلثمائة فالواحد اسم فاعل من وحد يحد اى انفرد فهو بمعنى المنفرد اى العدد المنفرد والاثنان لفظ موضوع لواحدين من المثنى فالالف محذوفة يذكران مع العدد المذكر فيقال رجل واحد ورجلان اثنان ويؤنثان مع العدد المؤنث فيقال امرأة واحدة وامرأتان اثنتان او ثنتان على الاصل والقياس تذكير المذكر وتانيث المؤنث ويشاركهما في ذلك الحادي فاعلا مطلقا والعشرة اذا ركبت فتقول الجزء الثالث والثالث عشر والمقامة الثالثة والثالثة عشر ولا يجامعهما اى الواحد والاثنين المعدود فلا يقال واحد رجل ولا اثنان رجلان بل يقال رجل ورجلان لان رجل يفيد الجنس والوحدة ورجلين يفيد الجنس والاثنينية فلا فائدة في الجمع بينهما بخلاف البواقي فانه لا يستفاد العدد والمعدود بكليهما فاذا قلت ثلثة افاد العدد فقط دون الجنس واذا قلت رجال افاد الجنس دون العدد فاذا قصدت الافادتين جمعت بين العدد والمعدود فقلت ثلثة رجال مثلا قال ابن هشام وغيره واما قوله كان خصيتيه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل فشاذ لا يرد على ما تقرر ولا يخفى ان التعليل المذكور لا يتاتى في مثل هذا ضرورة ان جنس المعدود وهو حنظل لا يستفاد من العدد كما في رجلان قال عصام الدين في شرح الكافية وتنقيح التعليل ان العرب استغنوا بتوحيد ما يجعل تمييزا عن الواحد وبتثنيته عن الاثنين بخلاف سائر الاعداد فانه لا يمكن تصرف في تمييزها بوجه يغني عن ذكر العدد انتهى والثلثة الى العشرة بدخول الغاية بالعكس اى تؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث سواء كان كل منهما حقيقيا نحو ثلث نسوة وثلثة رجال او مجازيا نحو قوله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام حسوما فذكر سبع مع ليال وهي مؤنثة وانث ثمانية مع الايام وهي مذكرة قال في البسيط وذلك للفرق وعكس لاجل وهذا من غريب لغتهم لان التاء علامة التانيث وقد جعلت هنا علامة التذكير قال وهذا الذي قصد الحريري بقوله في مقاماته الموطن الذي يلبس فيه الذكران براقع النسوان وتبرز ربات الحجال في عمائم الرجال انتهى وقال ابن مالك وغيره انما حذفت التاء من عدد المؤنث واثبتت في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلثة واخواتها اسماء جماعات كزمرة وامة وفرقة فالاصل ان يكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث لتاخر رتبته قال بعضهم ولان المؤنث ثقيل فناسبه حذف التاء والمذكر خفيف فناسبه دخولها ليعتدل في البسيط تنبيهات الاول محل ما ذكر اذا لم يحذف المعدود فان حذف جاز في الفصيح حذف التاء مع المذكر نحو اربعة اشهر وعشرا اى عشرة ايام وفي الحديث من صام رمضان واتبعه بست من شوال وحكى الكسائي عن ابي الجراح صمنا من الشهر خمسا والافصح اثباتها واما نحو من جاء بالحسنة فله عشر امثالها فعلى حذف اى عشر حسنات امثالها ولولاه لقيل عشرة لان المثل مذكر والمعتبر مع الجمع حال مفرده في التذكير والتانيث الثاني اذا كان معنى المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس جاز الوجهان تقول ثلثة اشهر وثلث اشهر وثلث اشخص وثلثة اشخص اى نساء وثلث انفس وثلثة انفس اى رجال والاول هو الغالب وكذا فيما جاز تذكيره وتانيثه كساق ولسان نحو خمسة السنة وخمس السنة وخمسة سوق وخمس سوق الثالث قد يذكر العدد من غير ارادة معدوده وهو العدد المطلق فيؤتى فيه بالتاء الا غير نحو ثلثة نصف ستة ولا ينصرف لانه علم كذا قال بعضهم وما ذكره من منع الصرف هو راى الزمخشري وابن جني وابن خباز وابن مالك قال الرضي قال ابن جني وكذا في بعض نسخ المفصل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت اعلاما فلا ينصرف لانضمام الى العلمية سبب اخر كقولك ستة ضعف ثلثة غير منصرفين ومائة ضعف خمسين قال المص يعني ابن الحاجب ان جاء الله كان اثبته ثم اسقطه لضعفه قال ووجه اثباته ان ستة مبتدا فلولا انه علم لكنت مبتدا بالنكرة من غير تخصيص قال ونعم ما قال ووجه ضعفه انه يؤدي الى ان يكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا ويصح استعمالها كل نحو رجل خير من امرأة وذلك جائز في كل نكرة قامت قرينة على ان الحكم غير مختص ببعض من جنسها فيجوز الابتداء بالنكرة هنا لكونها للعموم وقد جاءت النكرة غير المبتدا ايضا في الايجاب للاستغراق لكن قليلا نحو علمت نفس ما قدمت الى هنا كلام الرضي هذه تتمة لاحكام العدد في التذكير والتانيث تقول اذا اتيت بما في الاعداد المركبة عندي احد عشر عبدا اثنا عشر رجلا بتذكير الجزئين في العدد المذكر احدى عشرة امة وثنتا عشرة امرأة على لغة الحجازيين وثنتا عشرة امرأة على لغة التميميين بتانيث الجزئين في العدد المؤنث على الاصل والقياس في المذكر والمؤنث تنبيهات الاول ان الهمزة في احد واحدى منقلبة عن الواو والاول شاذ لانه غالبا عند الجميع والثاني مطرد عند المازني وهو الاصح كاشاح واكاف شاذ عند غيره وقد اختاروهما في الاعداد المنبئة على واحد وواحدة تخفيفا وقيل خوف الالتباس بالصفة وقد يستعملونها فيها ايضا لكن قليلا نحو واحد عشر وواحدة عشرة وواحد وعشرون وعدها وحادي عشر قال الرضي ويستعمل احد واحدى في غير التنيف

ثلثة عشر الى تسعة عشر رجلا في المذكر ثلث عشرة الى تسع عشرة امرأة في المؤنث ويستويان في عشرين واخواتها ثم تعطف فتقول احد وعشرون رجلا احدى وعشرون امرأة اثنان وعشرون رجلا اثنتان وعشرون امرأة ثلثة وعشرون رجلا ثلث وعشرون امرأة وهكذا الى تسع وتسعين امرأة المبنيات منها المضمر وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب سبق ذكره

مضافين مطردا نحو احدهم واحدهن ولا تستعمل احدى الا في التنيف او مضافة واما احد فيستعمل مطردا في العموم العقلاء بعد نفي او نهي او استفهام نحو ما جاءني احد ويلزمه الافراد والتذكير قال تعالى لستن كاحد من النساء وتعريفه نادر ولا يقع في ايجاب يراد به العموم فلا يقال لقيت احدا الا رئيد اخلافا للمبرد قال ابو علي همزته في غير الموجب للاستغراق اصلية لا بدلية من الواو وانتهى ملخصا وما ذهب اليه ابو علي ذهب اليه جماعة ايضا منهم ابن بابشاذ في شرح الجمل ونصره واما احد من قولك ما في الدار احد ونحوها اذا استعملت في غير الواجب فهمزتها اصلية غير مبدلة انتهى وكان الحامل لهم على ذلك كما قال الرضي انهم لما لم يروا في ذلك المعنى الوحدة ارتكبوا كون الهمزة اصلية والاولى ان يقال همزته في كل موضع منقلبة عن الواو ومعنى ما بالدار احد ما فيها واحد فكيف ما فوقه ولم يستعمل في الموجب بلا تنيف ولا اضافة استعمال واحد في قل هو الله احد الثاني ما ذكرناه من ان الالف في احدى للتانيث هو الاصح الذي عليه الجمهور قال ابن بابشاذ في شرح الجمل ومحال ان تكون للالحاق بمنزلة الف معزى كما قال بعضهم لانها لو كانت للالحاق لسمعت منونة في قولك احدى وعشرون جارية لان الف الالحاق منونة ما لم يكن الاسم الذي هي فيه علما وابطل ان تكون للالحاق وبطل ان تكون اصلية لعدمها في احد وبطل ان تكون لتكثير الكلمة لعدم كونها على اكثر من اربعة احرف ثبت انها للتانيث انتهى الثالث انما جمعوا بين تانيثين في احدى عشرة لاختلاف لفظ العلامتين في اثنتى عشرة اما لان التاء بدل عن الياء وليست للتانيث ولانها زائدة للالحاق ما صبها او لان احدى الكلمتين معربة والاخرى مبنية فكانها قد تباينا او لانهما متضايفان بدليل حذف النون او لان اثنين بمنزلة شنتين وتاء شنتين الالحاق بمنزلة التاء بسكون ما قبلها فكانما الحقت اثنتين بحذع كما الحقت اخت بمثال قفل فالتاء زائدة قال ابن هشام كل ذلك تدقيق والسؤال عندي من اصله ليس بالقوي لانهم قالوا في اسم الفاعل حامس عشر في المذكر وخامسة عشرة في المؤنث فاتوا الكلمتين جميعا وبنوهما على الفتح وذلك مجمع عليه وكذا في الياء مثل على انهم اعتبروا حالة الكلمتين قبل التركيب انتهى الرابع الحجازيون يسكنون شين عشرة في التركيب اذا كانت مختومة بالتاء كراهة توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وبنو تميم تكسرها تشبيها بتاء كتف قال ابن بابشاذ وهذا الموضع من اعجب الاشياء وذلك ان مذهب بني تميم في مثل كتف وفخذ التخفيف ومذهب اهل الحجاز في مثل هذا التثقيل وقد تعكس المذهبان في هذا الباب وليس له علة سوى انه حدث مع التركيب احكام لم تكن قبل التركيب لعلى مخصص به انتهى وبعض بني تميم يفتحها ابقاء لها على اصلها وبذلك قرا الاعمش فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وبعضهم يسكن عين عشرة بتحريك الاخر لاجتماع اربع فتحات بخلاف اثنى عشر وتقول ثلثة عشر رجلا بتانيث الجزء الاول وتذكير الجزء الثاني وكذا فيما زاد الى تسعة عشر بدخول الغاية في عدد المذكر ثلث عشرة امرأة بتذكير الجزء الاول وتانيث الجزء الثاني وكذا فيما زاد الى تسع عشرة بدخول الغاية ايضا في عدد المؤنث برجوع العشرة بعد التركيب الى الاصل دون النيف تقليلا للخلاف الاصل تنبيه اذا قلت عندي ثماني عشرة امرأة فلك فتح الياء من ثماني لانها مفتوحة في ثمانية ولك اسكانها كما في معد يكرب وجاز حذفها قليلا مع بقاء كسر النون دليلا عليها وفتحها وهو اولى من الكسر لتوافق اخواتها لانها مفتوحة لاخر مركبة مع العشرة وقد تحذف الياء منها في غير التركيب ايضا ويجعل الاعراب على النون قال لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان وفي الحديث صلى ثمان ركعات بفتح النون ويستويان اى المذكر والمؤنث في عشرين واخواتها من العقود فتقول عندي عشرون عبدا وعشرون امة وثلثون رجلا وثلثون امرأة الى التسعين ثم تعطف انت العقود على النيف فتقول عندي احد وعشرون رجلا في المذكر احدى وعشرون امرأة في المؤنث اثنان وعشرون رجلا في المذكر اثنتا او ثنتا وعشرون امرأة في المؤنث بتذكير احد واثنان مع المذكر وتانيثهما مع المؤنث كما تقدم ثلثة وعشرون رجلا في المذكر ثلث وعشرون امرأة في المؤنث بتانيث ثلثة مع المذكر وتذكيرها مع المؤنث كما مر وهكذا مع سائر العقود تقول ثلثة وتسعون رجلا الى تسعة وتسعين رجلا وثلث وتسعون امرأة الى تسع وتسعين امرأة ويستوي المذكر والمؤنث في المائة والالف وتثنيتهما وجمعهما واذا اجتمعتا عطف النيف عليهما على ما عرفته نحو مائة وثلثة رجال والف وثلث نسوة بعطف الاقل على الاكثر الا في التواريخ فيقدم الاقل لكون الاكثر معلوما نحو سنة خمس وسبعين وتسعمائة وهو تاريخ اتمام هذا المتن وسنة تسع وسبعين والف وهو تاريخ اتمام هذا الشرح وهنا انتهى كلام المص رحمه الله على انواع المعربات فاخذ في الكلام على بعض المبنيات من الاسماء ولم يستوفها احالة على المطولات كما هو شان المختصرات ولذلك قال المبنيات وهو مبتدا خبرها قوله منها المضمر ويسمى الضمير وتسميته بالاول اجرى على قاعدة التصريف لانه من اضمرت الشيء اذا اخفيته فهو مضمر ويجوز ان يكون من اضمرته بمعنى اهزلته لانه في الغالب قليل الحروف واما تسميته ضميرا فهو على حد تسميتهم العسل فهو عقيد وتسميته بها اصطلاح البصريين وتسمية الكوفيين الكناية والمكنى لانه ليس بالصريح والكناية تقابل الصريح قال ابن هاني فصرح بمن تهوى ودعني من الكنى فلا خير في اللذات من دونها ستر وبني لشبهه بالحرف في الوضع لان اكثر المضمرات على حرف او حرفين كتاء الجر ولام الامر وواو العطف وفائه وقد وبل وهل وام وما كان وضع منها على اكثر من ذلك فمحمول عليه طردا للباب وقيل لشبهه في المعنى لان كل مضمر مضمن معنى التكلم او الخطاب او الغيبة وهي من معاني الحروف وقيل في الافتقار الى شيء لا بد له من مفسر اعني الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب وقيل في الجمود اي عدم التصرف في لفظه بوجه حتى التصغير وبان يوصف كاسم الاشارة وقيل لعدم موجب الاعراب فيه للاستغناء عن اعرابه باختلاف صيغه الدالة على المعاني وهو اي المضمر ما اى اسم وضع لمتكلم فقط او مخاطب بعينه كما مر تحقيقه في حد المعرفة فلا ينتقض بلفظ المتكلم او غائب بعينه فخرج به الاسماء الظاهرة النكرات وبقيت الاسماء الظاهرة المعرفة اذ الاسماء الظاهرة كلها غيب فاخرجها بقوله سبق ذكره اي تقدم وان كانت موضوعة لغائب بعينه لكن ليس سبق ذكر الغائب شرطا فيها وقد علم مما مر في حد المعرفة ان المضمرات موضوعة لجزئيات معينة لهذه المفهومات على ما هو الحق فيكون المراد بقوله لمتكلم او مخاطب او غائب كل متكلم او مخاطب او غائب والنكرة قد تكون في الاثبات للعموم كما تقدم والمراد بقوله

وله حكما فان استقل فمنفصل والا فمتصل والمتصل مرفوع ومنصوب ومجرور والمنفصل غير مجرور فهذه خمسة ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل

سبق ذكره اعم من ان يكون مذكورا لفظا سواء كان سابقا لفظا ورتبة نحو ضرب زيد غلامه او سابقا رتبة متاخرا لفظا نحو ضرب غلامه زيد او سابقا لفظا متاخرا رتبة نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه او مذكورا معنى بان يدل عليه لفظ الفعل نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى فالضمير عائد الى العدل الذي يدل عليه لفظ الفعل او سياق الكلام نحو ولابويه فالضمير عائد الى الموروث الذي دل عليه ذكر الميراث دلالة التزامية ولو كان سبق ذكره حكما اي محكوما به بان يكون الغائب الذي وضع له الضمير مذكورا لفظا لكن ليس سابقا لا لفظا ولا رتبة بل يكون متاخرا فيحكم بسبقه حكما نظرا الى وضع ضمير الغائب وذلك واقع في خمسة مواضع وهي ما اذا كان الضمير مرفوعا باول المتنازعين او بنعم وبئس وما جرى مجراهما او مبدلا منه الظاهر او مجرورا برب او كان للشان وسياتي ذكر هذه المواضع في كلام المص مفصلا فنستوفي الكلام عليها هنا لك ان شاء الله تعالى وانما خولف مقتضى وضع ضمير الغائب في هذه المواضع بتاخير مفسره لقصد التفخيم والتعظيم بان يذكر اولا شيء مبهما حتى يتشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم تفسره فيكون اوقع في النفس لكن هذا يتخلف في باب التنازع المذكور فانه لمجرد الاختصار والاحتراز عن التكرار عند غير الكسائي القائل بان الفاعل محذوف كما سياتي بيانه فان استقل المضمر بنفسه بان لم يحتج الى كلمة اخرى قبله يكون هو كالتتمة لها بل كان كالاسم الظ فهو منفصل وهو سبعة انا والالف زايدة لبيان الحركة ونحن وانت وهو وهي والهاء وايا واما لواحق انت والهاء وايا فحروف دالة على المراد منها وان لا يستقل بنفسه بل احتاج الى كلمة اخرى قبله يكون هو كالتتمة لها فهو متصل وهو تسعة التاء والنون والالف والواو وياء المخاطبة وياء المتكلم والكاف والهاء ونا واما لواحق الكاف والهاء فحروف دالة على المراد منها نظير ما مر فجملة الضماير على هذا وهو الصحيح ستة عشر ضميرا لا غير تنبيه ظ صنيعه ان كلا من المنفصل والمتصل قسم براسه وذهب بعضهم الى ان المتصل اصل للمنفصل محتجا بان مبنى الضماير على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل قاله في التصريح والمضمر المتصل مرفوع ومنصوب ومجرور لا بمعنى المتصف بالرفع والنصب والجر فان انت مثلا مرفوع وان لم يتصف بالرفع بل بمعنى ضمير لا يستعمل في التركيب الا في موضع مرفوع او منصوب او مجرور والضمير المنفصل مرفوع ومنصوب غير مجرور لان المجرور بمنزلة الجزء الاخير من العامل بحيث لا يجوز فصله فهو لا يكون الا متصلا فهذه خمسة انواع وكل منها اما مفرد او مثنى او مجموع فهذه خمسة عشر وكل منها اما مذكر او مؤنث فهذه ثلثون لكن اكتفى في المثنى بلفظ واحد لقلة استعماله فسقط خمسة فهي خمسة وعشرون وكل منها اما متكلم او مخاطب او غائب فهذه خمسة وسبعون لكن اكتفى في المتكلم بضميرين لان المتكلم يعلم غالبا كونه مذكرا او مؤنثا او وحده او مع غيره فيسقط خمسة عشر من ضرب ثلثة في خمسة فبقي ستون ويضم اليها ياء المخاطبة كما زادها سيبويه خلافا للاخفش والمازني في قولهما انها حرف تانيث والفاعل مستتر كما تقدم فجملة الضماير احد وستون ضميرا امثلة الضماير المرفوعة المتصلة ضربت بضم التاء ضربنا وضربت بفتحها وضربت بكسرها ضربتما وضربتم وضربتن وضرب اي هو وضربت اي هي وضربا وضربتا وضربوا وضربن والمنفصلة انا ونحن وانت بالفتح وانت بالكسر وانتما وانتم وانتن وهو وهي وهما وهم وهن والمنصوبة المتصلة ضربني وضربنا وضربك وضربك بالفتح والكسر وضربكما وضربكم وضربكن وضربه وضربها وضربهما وضربهم وضربهن والمنفصلة اياي وايانا واياك بالفتح واياك بالكسر واياكما واياكم واياكن واياه واياها واياهما واياهم واياهن والمجرورة مر بي وبنا وبك بالفتح وبك بالكسر وبكما وبكم وبكن وبه وبها وبهما وبهم وبهن ولا يسوغ اي لا يجوز المضمر المنفصل الا لتعذر المضمر المتصل لان وضع المضمر على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل فمتى امكن لا يجوز العدول عنه نحو قمت واكرمتك الا في نحو فيهما قام الا انا و اكرم مثلك واما قوله وما اصاحب من قوم فاذكرهم الا يزيدهم حبا الي هم وقوله اتتك عنس تقطع الاراكا الى حتى بلغت اياكا وقوله بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهارير فضرورة ويتعذر المتصل في مواضع احدها ان يتقدم المضمر على عامله نحو اياك نعبد الثاني ان يتاخر عن عامله ويلي الا نحو امر الا تعبدوا الا اياه او انما نحو انما قام انا ومنه قول الفرزدق انا الذائد الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي واما قوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار فضرورة الثالث ان يكون العامل محذوفا اما لكونه مفسرا بمذكور نحو ان اياه ضربته فاكرمه او بغيره السؤال نحو اياه جوابا لمن قال من اضرب او لكون الضمير جعل بدلا من اللفظ بالفعل فلا يجوز اظهاره وذلك في باب التحذير وهو تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز عنه نحو اياك والاسد اي ق نفسك واحذر الاسد الرابع ان يكون تابعا اما توكيدا نحو اسكن انت وزوجك الجنة او بدلا كقولك بعد ذكر اخيك لقيت زيدا اياه او عطف نسق نحو جاءني زيد وانت الخامس ان يقع بعد اما نحو جاءني اما انت او زيد السادس ان يقع بعد واو المصاحبة كقوله فاليتك لا ينفك احد وقصيده تكون واياها به مثلا بعدي السابع ان يقع بعد اللام الفارقة بين ان النافية والمخففة من الثقيلة كقوله ان وجدت الصديق حقا لاياك فمرني فلن ازال مطيعا الثامن ان يكون منادى نحو يا اياك او يا انت التاسع ان يكون ثاني مفعولي علمت او اعطيت ويؤدي اتصال الضمير الى اللبس بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في علمت زيدا اياك واعطيت زيدا عمرا والذي علمت زيدا اياه ابوك والذي اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان تقول الذي علمته زيدا ولا الذي اعطيته زيد لانه يلتبس المفعول الثاني بالاول العاشر ان يكون عامله معنويا نحو انا قائم الحادي عشر ان يرفع بمصدر مضاف الى المنصوب كقوله بنصركم نحن كنتم ظافرين فقد اغرى العدى بكم استسلامكم فشلا والثاني عشر ان ينصب بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك فان قالوا يجوز من ضربك الامير قلنا يجوز بنصرنا اياكم فما هو جوابكم فهو جوابنا الثالث عشر ان يكون عامله حرف النفي نحو ما هن امهاتهم الرابع عشر ان يرفع بصفة جرت على غير من هي له نحو زيد هند ضاربته هي الخامس عشر ان يجتمع ضميران ويقدم غير الاخص نحو اعجبني اكرامك اياي واكرامه اياك السادس عشر ان يجتمع ضميران في مرتبة واحدة بان يكونا لمتكلم او مخاطب او غائب نحو ظننتني اياي وجئتك اياك وعلمته اياه واما قوله وقد جعلت نفسي تطيب

وانت في هاء سلنيه وشبهه بالخيار وقد يتقدم على الجملة ضمير غائب مفسر بها يسمى ضمير الشان والقصة ويحسن تانيثه ان كان المؤنث فيها عمدة وقد يستتر ولا يعمل فيه الا الابتداء او نواسخه ولا يثنى ولا يجمع

لضغمة لضغمهما يقرع العظم نابها وانما سهله اختلاف لفظ الضمير وهو مع ذلك شاذ وانت في هاء سلنيه وشبهه مما من كل ثاني ضميرين اولهما اخص وغير مرفوع نحو اعطيتكه بالخيار فان شئت وصلت نظرا الى الاصل فقلت سلنيه واعطيتكه وان شئت فصلت فقلت سلني اياه واعطيتك اياه وظ كلامه ان الاتصال والانفصال على السواء وهو ظ كلام ابن مالك في الالفية بل قال ابن عقيل انه ظ كلام اكثر النحويين واختار في التسهيل الاتصال لكونه الاصل ولا مرجح لغيره واقتصر سيبويه عليه قال ابن مالك فظاهر كلامه لزوم الاتصال واجاز غير سيبويه الانفصال ويدل عليه قوله تع ان الله ملككم اياهم ولو شاء ملكهم اياكم انتهى وذهب الشلوبين الى رجحان الانفصال وتاول كلام سيبويه قال المرادي وهو بعيد فان كان الاول من الضميرين مجرورا ترجح الفصل اتفاقا فالاختلاف محله في الضمير نحو عجبت من حبي اياه ومن الوصل قوله لئن كان حبيك لي كاذبا لقد كان حبيك حقا يقينا وان كان غير اخص وجب الفصل كما تقدم او مرفوعا وجب الوصل نحو ضربته الا اذا كان مرفوعا بكان او احدى اخواتها نحو الصديق كنته فيترجح الوصل عند ابن مالك لكونه الاصل وورودا في افصح النثر كقوله لعمر ان يكنه فلن تسلط عليه وان لا يكنه فلا خير لك في قتله والفصل عند الجمهور لانه خبر الفصل قبل دخول الناسخ فيترجح بعده كقوله لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير وهذا الخلاف جار في المنصوب بناسخ ايضا نحو خلتنيه وتوجيه كل من الترجيحين ما سبق فمن ورود الوصل قوله بلغت صنع امرء بر اخاكه اذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا ومن ورود الفصل قول الاخر اخي حسبتك اياه وقد ملئت ارجاء صدرك بالاضغان والاحن تنبيه ما ذكره من جواز الاتصال في اخوات كان ككان هو ما ذهب اليه ابن مالك وصرح به في شرح الكافية وابن هشام صرح به في الاوضح ونص عليه شراح الكتاب ونقل عن صاحب المستوفى ان خبر غير كان لا يكون متصلا وجزم به ابو حيان في شرح التسهيل قال وقولهم ليسني وليسك شاذ وخص بعضهم هذا الحكم بليس ولا يكون في الاستثناء وحمل قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي على الضرورة مثل الاك ديار ففي ليسي على هذا ضرورتان احديهما اتصال الضمير والثانية عدم نون الوقاية هذه مسئلة في بيان الضمير المسمى بالشان وضمير القصة وضمير الامر وضمير الحديث عند البصريين وضمير المجهول عند الكوفيين لانه لا يدرى عندهم على ما ذا يعود وتسمية البصريين اولى لانهم يسمونه بمعناه والكوفيون انما سموه باعتبار وصف قد يتخلف فان هذا الضمير وقوعه في الكلام قليل بالنسبة الى غيره من الضماير يتقدم على الجملة الخبرية ضمير غائب ما اضاف الضمير الى الغائب مفسرا بها اي بالجملة الخبرية لغرض التعظيم والتفخيم اذ ذكر الشيء مبهما ثم مفسرا اوقع في النفوس من ذكره مفسرا من اول الامر فعلى هذا لا بد ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال مثلا هو الذباب يطير قال الرضي وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى المسؤول عنه بسؤال مقدر يقول مثلا هو الامير مقبل كانه سمع ضوضاة وجلبة فاستبهم الامر فسال ما الشان والقصة فقلت هو الامير مقبل اي الشان هذا فلما كان المعود اليه الذي تضمنه السؤال غير ظاهر قبل اكتفى بالتفسير بخبر هذا الضمير الذي يتعقبه بلا فصل لانه معين للمسؤول عنه ومبين له فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يوت بها لمجرد التفسير بل هي كسائر اخبار المبتدا لكن سميت تفسيرا لما بينته انتهى وتكون اسمية اذا كان الضمير مبتدا او اذا دخله الناسخ اسمية وفعلية كما سياتي يسمى ذلك الضمير ضمير الشان ان كان مذكرا وقال بعض المحققين قد يتوهم كثير من الناس ان التذكير باعتبار لفظ الشان والتانيث باعتبار لفظ القصة وهذا غلط فاحش لانه انما يكون كذلك لو رجع هذا الضمير الى هذين اللفظين وليس كذلك بل هو راجع الى المتعقل ذهنا انتهى قلت المراد باعتبار الشان والقصة في التذكير والتانيث ان الضمير اذا كان مذكرا ناسب ان يرجع الى الشان المعقول واذا كان مؤنثا ناسب ان يرجع الى القصة المعقولة رعاية للمطابقة فهو راجع فيهما الى المتعقل ذهنا فان اراد بكثير من الناس من قال بهذا فلا وهم ولا غلط وان اراد به من يقول بانه راجع الى الشان الملفوظ به او القصة الملفوظ بها فليس من الناس ويحسن تانيثه اي تانيث الضمير المذكور مع المؤنث كما يحسن تذكيره مع المذكر ان كان المؤنث فيها اي في الجملة المفسرة له عمدة نحو هي هند مليحة بخلاف ما اذا كان فضلة فلا يحسن انها بنيت غرفة او كالفضلة فلا يحسن انها كان القران معجزة وذلك لان الضمير مقصود مهتم فلا يراعى مطابقته للفضلة لكنه مع ذلك جايز تاويل القصة قياسا ولم يسمع وانما قال يحسن تانيثه لانه وان كان في الظ راجعا الى المؤنث المذكور في الجملة لكنه في الحقيقة راجع الى المتعقل في الذهن كما مر فحسن تانيثه مراعاة للظ هذا مذهب البصريين واوجب الكوفيون تذكيره مع المذكر وتانيثه مع المؤنث ويدفعه قول العرب انه امة الله ذاهبة وقراءة او لم تكن لهم اية ان يعلمه بالفوقية فان الاسم ان يعلمه وهو مذكر كذا قيل ووقع للدماميني في شرح التسهيل ان ضمير الشان لا يفسر بان وصلتها فينبغي تحقيق ذلك تنبيه يجري مجرى المؤنث في الحكم المذكور مذكر شبه به نحو انها قمر جاريتك وفعل بعلامة تانيث نحو فانها لا تعمى الابصار ولا عبرة بمؤنث شبه به مذكر فلا يحسن انها شمس وجهك ولا بتانيث فاعل فعل بلا علامة تانيث فلا يحسن انها قام جاريتك ويبرز الضمير المذكور مبتدا واسم ما ومنصوبا في باب ان وظن وقد يستتر في باب كان وكاد ولا يعمل فيه الا الابتداء على خلاف فيه منعه الفراء وابو الحسن وجوزه النحويون قال ابو حيان ومنعه غريب مع كثرته في كلام الله تع او احد نواسخه كان وظن ولواحقهما ومنع بعضهم عمل ما المشبهة بليس فيه وبعضهم عمل كاد والاصح عملهما كقوله وما هو من ياسو الكلوم ويتقى به نائبات الدهر كالدائم البخل وكقراءة حمزة وحفص من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم بالمثناة من تحت وح يتعين ان يكون في كاد ضمير الشان وقلوب فاعل ولا يجوز ان يكون فاعلا لكاد لما يلزم من جواز القلوب يزيغ وبابه الشعر ولا يثنى ولا يجمع وان فسر بجملتين او جمل بل لا يكون الا مفردا لان مرجعه الذي هو الشان او القصة المتعقل في الذهن لا يكون الا مفردا واما من قال انه ضمير يفسره مضمون جملة ومضمون الجملة مفرد

[illegible]

نحو قل هو الله احد وضمير القصة ان كان مؤنثا نحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا كذا قال غيره

ولا يفسر بمفرد ولا يتبع نحو هو الامير راكب وهي هند كريمة وانه الامير راكب تنبيه حسن ذكر بعض المحققين عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة في خمسة مواضع اذا كان مرفوعا باول المتنازعين واعملنا الثاني نحو اكرمني واكرمت زيدا او كان الضمير فاعلا في باب نعم مفسرا بتمييز نحو نعم رجلا زيد او مبدلا منه ظاهر نحو ضربته زيدا او كان مجرورا برب على ضعف نحو ربه رجلا

فيلزم ان يثنى ويجمع اذا فسر بجملتين او جمل لتعدد مضمون الجمل فتدبر ولا يفسر بمفرد لانه كناية عن الشان والقصة وهما بمعنى الجملة فلا يفسر الا بجملة مصرح بجزئيها لا بمفرد ولجاز الكوفيون والاخفش تفسيره بمفرد له مرفوع نحو كان قائما زيد وظننته قائما عمرو وهذا ان سمع خرج على ان المرفوع مبتدا واسم كان وضمير ظننته راجعان اليه لانه في نية التقديم ويجوز كون المرفوع بعد كان اسما واجاز الكوفيون انه قام وانه ضرب على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل او المفعول وفيه فسادان التفسير بالمفرد وحذف مرفوع الفعل قال ابن هشام قلت هذان الفسادان لا يلزم شيء منهما الكوفيين لان كلا منهما عندهم جائز فتخطئتهم على مذهب غيرهم ليس بصواب وهو كما قال ابو عثمان المازني دخلت بغداد فالقيت علي مسائل فكنت اجيب فيها على مذهبي ويخطئوني فيها على مذاهبهم انتهى نعم الذي يدفع قول الكوفيين انه ليس لهم شاهد على ما ذهبوا اليه كما قاله الرضي ولا يتبع بشيء من التوابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه عطف بيان ولا يبدل منه لانه اشد ابهاما من النكرة وهي لا تؤكد ولئلا يزول الابهام المقصود منه بالبدل وعطف البيان قال الدماميني وانظر ما وجه كونه لا يعطف عليه عطف نسق انتهى ووجهه الشمني بان الجملة التي هي خبر ضمير الشان لا تحتاج الى رابط لكونه نفسه فلو عطف عليه عطف نسق لشاركه المعطوف في الاخبار عنه بالجملة ولزم خلو خبر المعطوف عليه من رابط وهو ممنوع انتهى فتامل ومثل المص للاحكام المذكورة بقوله نحو هو الامير راكب وهي هند كريمة مثالان لما عمل فيه الابتداء والضمير في الاول مذكر وفي الثاني مؤنث وانه الامير راكب مثال لما عمل فيه الناسخ وهو ان ومثله قوله علمته الحق لا يخفى على احد وهو في هذه الامثلة بارز ونحو قول الشاعر وهو العجير بن عبد الله السلولي اذا مت كان الناس صنفان شامت واخر مثن بالذي كنت اصنع مثال للمستتر الذي عمل فيه الناسخ ففي كان ضمير الشان وهو اسمها والناس مبتدا وصنفان خبره وشامت خبر مبتدا محذوف اي احد الصنفين شامت وقيل يجوز ان يكون بدلا من صنفان وقوله مثن اي على واصنع اي اصنعه لانه عايد الموصول والمعنى اذا مت وكان الناس بدا في نوعين نوع منهم يشمت بي ونوع يثني علي بالذي كنت اصنعه في حياتي تنبيهات الاول لا يجوز للجملة المفسرة لهذا الضمير ان تتقدم هي او شيء منها عليه خلافا لابي يوسف ابن سعيد السيرافي فانه اجاز في قوله اسكران كان ابن المراغة اذ هجا تميما بجوف الشام ام متساكر فيمن رفع سكران وابن المراغة وسكران مبتدا وخبر والجملة مفسرة والصواب انه كان زائدة والاشهر في انشاده نصب سكران ونصب ابن المراغة فارتفاع متساكر على انه خبر لهو محذوفا ويروى بالعكس واسم كان مستتر فيهما الثاني لا يجوز حذف هذا الضمير قال جماعة من المحققين لعدم الدليل عليه اذ الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدا ولا غيره الا مع القرينة وايضا فان المقصود من الكلام المصدر به هو التفخيم والتعظيم فلا يليق به الاختصار والذي سوغ حذف منصوبا صيرورته بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء وذلك الدليل هو ان نواسخ المبتدا لا تدخل على كلم المجازات كما مر والتزم حذفه في باب ان المفتوحة اذا خففت تبعا لحذف النون نحو واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وانما لم تلغ لان المكسورة قد عملت مخففة في لفظ نحو ان كلا لما مع ان المفتوحة اقوى منها المشابهة فتح اولها فتح اول الماضي فلو الغيت لزم اعمال الادنى واهمال الاقوى وانما اعملت تلك في الظاهر وهذه في المضمر لان هذه فرع عن تلك والمضمر فرع الظاهر الذي يفسره فاعمل الاصل في الاصل والفرع في الفرع هذا مذهب الجمهور وذهب سيبويه وجماعة الى انه لا يجب ان يكون ضمير شان واختاره ابن مالك وسياتي لذلك مزيد كلام في حديقة المفردات انشاء الله تعالى الثالث الجمهور على ان هذا الضمير اسم وزعم الطراوة انه حرف فمثل كان زيد قائم وليس زيد قائم فالغاء لكان وليس واخواتهما واما انه امر الله ذاهب فحرف كف ان عن العمل وفي ان من يدخل الكنيسة يوما ان ملغاة واما قل هو الله احد فهو هنا فسره المعنى اي المعبود الله احد قاله الرضي لا دليل فائدة هذه في مواضع عود الضمير الى متاخر لفظا ورتبة ذكر بعض المحققين وهو الرضي رضي الله عنه والمحققون جمع محقق اسم فاعل من حقق الشيء تحقيقا اي يجعله الى حقيقته بحيث لا يشوبه شبهة عود الضمير الى المفسر المتاخر لفظا ورتبة في خمسة مواضع وانما اسندنا ذكر هذه الفائدة الى الرضي مع انه ذكرها ابن بابشاذ في شرح الجمل وابن مالك في التسهيل وابن هشام في المغني وغيرهم لان الرضي هو الذي عد المواضع خمسة وابن بابشاذ عدها اربعة وابن مالك وابن هشام عداها سبعة والمرتضى صنع الرضي كما سياتي بيانه والمواضع الخمسة هي اذا كان الضمير مرفوعا باول العاملين المتنازعين للمعمول بعدهما واعملنا العامل الثاني فيه على مذهب البصريين نحو اكرمني واكرمت زيدا ففي اكرمني ضمير مرفوع به على الفاعلية عايد الى المتنازع فيه وهو زيد المنصوب على المفعولية والمفعول رتبته التاخير فعاد الضمير الى متاخر لفظا ورتبة او كان الضمير فاعلا في باب نعم وبئس وما جرى مجراهما مفسرا بتمييز ولا يفسر الا به وعبارته توهم خلاف ذلك نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو ففي كل من نعم وبئس ضمير فاعل يفسره التمييز ورتبة التمييز التاخير فقد عاد الضمير الى التمييز وهو متاخر لفظا ورتبة ويلحق بهما فعل الذي يراد به المدح او الذم نحو ساء مثلا القوم وكبرت كلمة تخرج من افواههم وظرف رجلا زيد وذهب الفراء والكسائي الى انه لا ضمير في الفعل بل المرفوع بعد المنصوب هو الفاعل وياتي الكلام على ذلك في باب افعال المدح والذم انشاء الله تعالى او كان الضمير مبدلا منه ظاهر مفسر له نحو ضربته زيدا فالضمير في ضربته عايد الى المبدل منه وهو زيد المنصوب على البدلية والبدل رتبته التاخير عن المبدل منه فعاد الضمير الى متاخر لفظا ورتبة وهذه المسئلة قال ابن عصفور اجازها الاخفش ومنعها سيبويه وقال ابن كيسان هي جائزة باجماع نقله عنه ابن مالك كذا قال ابن هشام في المغني وفي الهمع صحح الجواز ابن مالك وابو حيان ومنعه قوم ورده ابو حيان بالورود انتهى ومما خرج على ذلك قولهم اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم وقال الكسائي هو نعت وهم يابون نعت الضمير وقوله ولا تلمه ان ينام البائسا وقال سيبويه هو باضمار ادم او كان الضمير مجرورا برب على ضعف تقدم الكلام فيه في بحث المجرورات فليراجع نحو ربه رجلا فالضمير المجرور برب عايد الى التمييز وهو رجلا ورتبة التمييز التاخير كما مر فقد عاد الضمير الى متاخر لفظا ورتبة تنبيه ذهب الزمخشري الى ان التمييز

بعض

او كان الضمير للشان والقصة ومنها اسماء الاشارة وهي ما وضع لمشار اليه فالمفرد المذكر ذا والمثناه ذان مرفوع المحل وذين منصوبة ومجروره وان هذان لساحران متاول

يفسره التمييز في بابي نعم ورب وذلك انه قال في قوله تعالى فقضيهن سبع سموات يجوز ان يرجع الضمير فيه الى السماء على المعنى كما قال طائعين ونحوه اعجاز نخل خاوية ويجوز ان يكون ضميرا مبهما مفسرا بسبع سموات والفرق بين النصبين ان احدهما على الحال والثاني على التمييز وصرح بمثل ذلك في قوله تعالى فسويهن سبع سموات فقال الضمير في سويهن ضمير مبهم وسبع سموات تفسيره كقولهم ربه رجلا انتهى وضعف كلامه بوجهين احدهما ان الباب ليس بقياس وانما حمل الضمير في ربه رجلا على انه مبهم لان رب لا تدخل الا على النكرات وهذا لا يوجد في سويهن وفيه نظر لعلمه مما مر من الكلام على تعريف هذا الضمير وتنكيره الثاني ان هذا التقدير يجعل الكلام غير مرتبط بما قبله ارتباطا كافيا اذ يكون الكلام قد تضمن انه تعالى استوى الى السماء وانه سوى سبع سموات عقب استوائه الى السماء فيكون قد اخبر باخبارين احدهما استواؤه الى السماء والاخر تسويته سبع سموات وظاهر الكلام ان الذي استوى اليه هو بعينه المسوى سبع سموات وفيه نظر او كان الضمير للشان والقصة كما مر عن قريب فليراجع اليه تنبيه زاد ابن مالك في التسهيل موضعين اخرين يعود فيهما الضمير على متاخر لفظا ورتبة احدهما ان يكون الضمير مخبرا عنه مفسره خبره نحو ان هي الا حيوتنا الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه واصله ان الحيوة الا حيوتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحيوة لان الخبر يدل عليها ويبينها قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه ونازعه في ذلك ابو حيان قال لان الخبر اذا كان نصا فالشيء او موصوفا بالشيء وجعل مضمرا كان المبتدا الذي هو ضمير عايد عليه باعتبار ما قيد به من اضافة او صفة وح يصير التقدير ان حيوتنا الدنيا الا حيوتنا الدنيا قال وليس في كلام الزمخشري دليل على ما ذهب اليه لانه وضع هي موضع الحيوة ولم يقل موضع حيوتنا الدنيا الذي هو الخبر وقوله لان الخبر يدل عليها ويبينها يعني سياق هذا الكلام دل على ان المفسر هو الحيوة فيكون المفسر اذن هو السياق لا الخبر انتهى الثاني ان يكون الضمير متصلا بفاعل مقدم مفسره مفعول موخر نحو ضرب غلامه زيدا ومن شواهده قول حسان ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقد تقدم ان هذا ضرورة فلا يقاس عليه فظهر وجه ذكر الرضي لهذين الموضعين واتباع المص له في ذلك تتمة يتوسط بين المبتدا والخبر قبل دخول العوامل وبعدها ضمير بلفظ المرفوع المنفصل مطابق للمبتدا يفيد التوكيد والاختصاص وكون ما بعده خبرا لا نعتا ويسميه البصريون فصلا لفصله بين كون ما بعده خبرا وبين كونه نعتا والكوفيون عمادا لانه اعتمد عليه في هذا المعنى وشرط ان يكون ما قبله معرفة وما بعده معرفة او كالمعرفة في انه لا يقبل ال نحو اولئك هم المفلحون وانا لنحن الصافون كنت انت الرقيب عليهم ان ترن انا اقل منك مالا وولدا وهو اسم لكن لما كان الغرض به الاعلام من اول الامر بكون ما يليه خبرا لا نعتا اشتد شبهه بالحرف فانه لم يؤت به الا لمعنى في غيره فلم يجعل له موضع من الاعراب وقال الكوفيون بل له موضع فقال الكسائي موضعه بحسب ما بعده وقال الفراء بحسب ما قبله فمحله بين المبتدا والخبر رفع وبين معمولي ظن نصب وبين معمولي كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وبين معمولي ان بالعكس وكثير من العرب يجعله مبتدا مخبرا عنه بما بعده وحكى الجرمي انها لغة بني تميم وحكى عن ابي زيد انه سمعهم يقرؤن تجدوه عند الله هو خيرا واعظم بالرفع وقال قيس بن الذريح اتبكي على لبنى وانت تركتها وكنت عليها بالملا انت اقدر ومنها اي ومن المبنيات اسماء الاشارة وهي في الاصطلاح ما وضع لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية اذ مطلق الاشارة اليه حقيقة فيها دون الذهنية فلا نقض بما عدا المحدود من المعارف فانها وان كانت موضوعة لمشار اليه الا ان الاشارة فيها ذهنية وقضية هذا ان يكون الاصل في اسماء الاشارة ان لا يشار بها الا الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير بها الى غير محسوس نحو ذلكم الله ربي وذلكما مما علمني ربي والى محسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة فلتصييره كالمشاهد وانما بنيت اسماء الاشارة لشبهها بالحروف في الافتقار الى مشار اليه كذا قال غير واحد وقال ابن مالك لتضمنها معنى الحرف وبيانه ان الاشارة كان حقها ان يوضع لها حرف كما وضع لساير المعاني من الاستفهام والنفي والتمني والتشبيه لكن العرب لم تضع للاشارة حرفا فتضمن اسم الاشارة معنى ذلك الحرف الذي كان ينبغي ان يوضع لمعنى الاشارة لا يقال ان اللام العهدية يشار بها الى معهود ذهنا وهي حرف فقد وضعوا للاشارة حرفا لانا نقول المراد بالاشارة الاشارة الحسية لانها التي وضع لها اسم الاشارة فالمفرد المذكر من اسمائه ذا وليس له غيرها وقد مر الكلام على بنيته ولغاته والمثناه ذان حال كونه مرفوع المحل وذين حال كونه منصوبه اي المحل ومجروره وليست الالف فيه علامة الرفع والياء علامة النصب والجر لانهما ليسا مثنيين حقيقة بل هما مبنيان جيء بهما على صورة المثنى لان من شرط التثنية قبول التنكير كما مر واسماء الاشارة ملازمة للتعريف ففي حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفي حالة النصب والجر وضعا على صيغة المثنى المنصوب والمجرور وهذا مذهب ابن الحاجب وصححه جماعة من المحققين وذهب بعضهم الى انهما معربان ومثنيان حقيقة وهو ظاهر كما سياتي في الموصولات وكلام ابن هشام في الاوضح يقتضي انه ثم قولا ثالثا وهو اعرابهما مع عدم تثنيتهما ولا قائل به كما نبه عليه شارحه وقوله تعالى ان هذان لساحران بالالف في اسم الاشارة وتشديد نون ان في قراءة غير ابي عمرو وابن كثير وحفص متاول وتاويله باوجه احدها ان اسم ان ضمير الشان محذوف والاصل انه هذان لهما ساحران فحذف المبتدا وهو كثير وحذف ضمير الشان كما حذف من قوله ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون وهو ضعيف لما مر الثاني ان ان بمعنى نعم مثلها في قول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي نعم ولعن راكبها وهي لا تعمل شيئا لانها حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر وهذان مبتدا وساحران خبر لمبتدا محذوف اي لهما ساحران ويضعفه ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدا كالجمع بين متنافيين الثالث انه جاء على لغة خثعم وبلحارث بن كعب وزبيد وكنانة واخرين فانهم يستعملون المثنى بالالف دائما تزود منا بين اذناه طعنة وقال ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها واختار هذا الوجه ابن مالك الرابع انه لما ثني هذا اجتمع الفان الف هذا والف التثنية فوجب حذف احدهما لالتقاء الساكنين فمن قدر المحذوف الف هذا والباقية الف التثنية قلبها في النصب

والمونث ذي وذه وتي وته ولمثناه تان رفعا وتين نصبًا وجرًّا ولجمعهما اولاء مدًّا او قصرًا ويدخلها هاء التنبيه وتلحقها كاف الخطاب بلا لام في
المتوسط ومعه للبعيد الا في المثنى وفي الجمع عند من مده وفيما دخله حرف التنبيه

والجر ياء ومن قدر العكس لم يغير الالف عن لفظها الخامس انه جرى على اول اعرابه وهو الرفع كما في اثنان قبل التركيب السادس انه مبني كما مر قال ابن هشام
وعلى هذا فقراءة هذان اقيس اذ الاصل في المبني ان لا يختلف صيغته مع ان فيها مناسبة لالف ساحران وعكسه الياء في احدى ابنتي هاتين فهي هنا احق لمناسبة
ياء ابنتي وحكى السقطي في تاريخ ابناء الرواة ان القاضي اسمعيل ابن اسحق سال ابا الحسن محمد ابن احمد بن كيسان ما وجه قراءة من قرا ان هذان لساحران على ما جرت
به عادتك من الاعراب في الاعراب فاطرق ابن كيسان مليًا ثم قال نجعلها مبنية لا معربة وقد استقام الامر قال وما علة بنائها قال لان المفرد منها هذا وهو
مبني والتثنية على الوجهين فاعجب القاضي ذلك وقال له ما احسنه لو قال به احد فقال ابن كيسان ليقل به القاضي وقد حسن وللمفرد المونث ذي بدال معجمة مكسورة
فياء ساكنة مبدلة من الف فرقًا بين المذكر والمونث بالياء التي هي علامة التانيث في نحو قومين وذه باختلاس حركة الهاء اي اختطافها والاسراع وذه باسكان
الهاء والظاهر انه بناء وقال بعضهم السكون فيها لو وقف لا جله وفي الوصل لاجرائه مجرى الوقف وذهي باشباع كسرة الهاء قال بعض المحققين الياء الحاصلة بالاشباع
لا تكتب كالواو الحاصلة به فكتب مريه وضربه بلا ياء وواو وكان خص اسم الاشارة هنا بكتابته تقليلا للاشتراك بكتابته فيه وتي انتهى وذات
بضم التاء قال ابن هشام الاشارة ذا والتاء للتانيث وهي التاء في امراة ونحوه مما فيه تاء الفرق وليس بصفة وتي بابدال الذال المعجمة تاء مبالغة في الفرق
بين المذكر والمونث وته بالاختلاس وته بالاسكان وتهي بالاشباع نظير ما مر وتا بقلب الياء في ذا تاء للفرق بين المذكر والمونث وهذه العشرة كلها للواحد
ولمثناه تان رفعًا وتين نصبًا وجرًّا على حد ما مر في المثنى المفرد المذكر واما تذكير الاشارة في قوله تعالى فذانك برهانان من ربك مع ان المشار اليه اليد والعصا
وهما مونثان فلكون المبتدا عين الخبر في المعنى والبرهان مذكر ذكره في المغني تنبيه قد تقع الاشارة للمونث بلفظ المذكر كما في قوله تعالى فلما راى الشمس بازغة
قال هذا ربي قال ابو حيان اشار بلفظ المذكر لانه حكى قول ابراهيم ولا فرق في لسانه بين المذكر والمونث والفرق بينهما في الاخبار لا يكون في اكثر الالسن
فلا يوجد في لسان الترك ولا الفرس بل المذكر والمونث فيه سواء قال وهذا احسن مما يعتذر به عن التذكير في الاية انتهى ولجمعهما اي المذكر والمونث عاقلا
كان او غيره اولاء مدًّا في لغة الحجاز وبه جاء التنزيل والهمزة الاولى مضمومة والاخيرة مكسورة وقصرًا في لغة اهل نجد من بني تميم وقيس وربيعة واسد ذكر
ذلك الفراء في لغة القران تقول اولاء واولى ذهبوا في المذكر واولاء واولى ذهبن في المونث وتقول في غير العاقل اولاء او اولى الايام انقرضت قال ذم
المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام واذا قصر كتب بالياء لان الف مجهولة الاصل فتنقلب الى حروف جر فتكتب بواو بعد الهمزة للفرق بينها وبين
الى وتعليها وقد تبدل همزته هاء وبقي هلا وقد تضم الهمزة الاخيرة نحو اولاء وربما اشبعت الضمة قبل اللام نحو اولاء على وزن طوماروا ما قولهم اولاء
على وزن قوراة كما قال تجلد لا تقل هؤلاء هذا بكى لما بكى اسفًا وغيظًا فليس بلغة بل هو تخفيف هؤلاء بحذف الف وقلب الهمزة اولاء واوا ويدخلها
اي اسماء الاشارة المذكورة والمراد منه ما ذكر خاصة لا مطلقا لان منها ما لا يدخله ها ولا يلحقه كاف ولا لام كثم هاء التنبيه اي الهاء والالف الدال
مجموعهما على التنبيه على ما يذكر بعدهما من مشار اليه او غيره نحو هذا يوم ينفع الصادقين ان هذان لساحران احدى ابنتي هاتين هؤلاء بناتي وقد يفصل
بينهما بانا واخواته كثيرا قال تعالى ها انتم هؤلاء وبغيرها قليلا كقوله فقلت لها لعمر الله ذا قسمي نفصل بينهما وذا بقوله لعمر الله وقد تعاد بعد الفصل للتوكيد
نحو ها انتم هؤلاء تنبيه هاء المذكورة ليس بعد الفها همزة وانما هي علم على الكلمة المركبة منها فالف ثم نكر واضيف الى التنبيه ليتضح المراد به كقوله علا زيدنا
يوم النقا راس زيدكم ولا يصح ان تضبط بهمزة بعد الالف اذ ليس لنا هاء اصلا قاله الدماميني في شرح التسهيل وظاهر انه ليس للالف بعدها هنا وجود لحذفها
لالتقاء الساكنين هي والياء الاولى من التنبيه وما جزم به من انه ليس بعد الفها همزة ليس بجيد فقد قال بعض المحققين ان امثالها اذا اريد بها نفسها قد تزاد
في اخرها همزة كما زاد اذا جعلت اسما وقد تزاد وتلحقها اي اسماء الاشارة المذكورة كاف تدل على الخطاب وهي حرف بالاتفاق لامتناع وقوع الظاهر موقعها
ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك الكلام في كاف ضربتك كذا قيل فتامل ولانها انما تفيد معنى في غيرها وهو كون اسم الاشارة الذي لحقته مخاطبا به واحدا او اثنين او مجموعا
من قبل المذكر او المونث ولانها لا محل لها من الاعراب اذ لا رافع ولا ناصب ولا خافض بحرف ولا اضافة اما الثلاثة الاول فواضح واما الرابع فلان اسماء
الاشارة لا تضاف لانه لا يضاف الا المنكرة وهي معرفة لا تقبل التنكير فتعين ان تكون حرفا وان كانت تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا فتبين حال المخاطب
من افراد وتذكير وضدهما انما تبينه اذا كانت اسما فيفتح مع المذكر وتكسر مع المونث وتوصل بميم والف في المثنى وبميم في الجمع المذكر وبنون في الجمع المونث نحو
ذاك ذاك ذاكما ذاكم ذاكن وانما قلنا غالبا لانها لا يلحقها دليل تثنية ولا جمع بل تكون مفتوحة في التذكير مكسورة في التانيث وقد تفتح مجردة وتضم للواحد
في جميع الاحوال قال تعالى ذلك لمن خشي العنت منكم ذلك ادنى الا تعولوا فما جزاء من يفعل ذلك منكم ذلك خير لكم فاوقع ذلك موقع ذلكم وهذا لا يجوز في الاسم
لا يقال ازيد بعثت عمرا اي عرفكم تنبيه فضيلة الطلاقة ان الكاف تلحق جميع ما ثبت للمونث وذكر المرادي لخصوصها بذي وتا وتي وقال ثعلب لا يقال تيك
ذيك وفي الصحاح انه خطا بلا لام حال من الكاف اي تلحق اسماء الاشارة كاف الخطاب حال كونها مجردة من اللام المشار اليه المتوسط بين القريب والبعيد نحو ذاك
ومعها اي حال كونها مع اللام وهو حرف موضوع للدلالة على التبعيد او على توكيده على خلاف فيه ياتي بيانه واصله السكون كما في تلك وانما كسرت في ذلك
لالتقاء الساكنين او فرقا بينها وبين لام الجر في نحو ذا لك بفتح اللام المشار اليه البعيد نحو فذلك الا في المثنى مطلقا والا في الجمع عند من مده والا فيما دخله حرف
التنبيه فلا يلحقهن كاف الخطاب مع اللام لا يقال ذانلك ولا اولا لك ولا هذالك فاذا اريد الاشارة الى المثنى البعيد قيل ذانك بتشديد النون او الجمع البعيد قيل

اولالك

ومنها الموصول وهو حرفي واسمي فالحرفي كل اول مع صلته بالمصدر والمشهور منه ستة ان وان وما وكي ولو نحو اولم يكفهم انا انزلنا وان تصوموا
خير لكم

اولالك اللام مع القصر تنبيهات الاول فهم كلامه ان ما لا يلحقه كاف الخطاب من اسماء الاشارة فهو للقريب واما اللام فلا تقع بدون الكاف فعلم ان الاسماء الاشارة
ثلث مراتب قربى وهي المجردة عن الكاف واللام ووسطى وهي التي بالكاف وحدها وبعدى وهي المقرونة بهما في غير المثنى وبالنون المشددة في المثنى كما ذكرنا فعلى هذا للواحد
المذكر القريب ذا وللمتوسط ذاك وللبعيد ذلك وللمثنى القريب ذان رفعا وذين نصبا وجرا والمتوسط ذانك وذينك بتخفيف النون واما تشديدها فللبعيد وللجمع
القريب اولى وللمتوسط اولئك وللبعيد اولالك بالقصر وقس على ذلك المونث هذا مذهب الجمهور وقضيته ان القصر في اولا يتعين في البعد ليدخل اللام ويبطله
ما مر من ان القصر لغة تميم والمد لغة الحجاز بين فتامل وذهب جماعة الى ان ليس لها الا مرتبتان قربى وبعدى قال ابن مالك وهو الصحيح والظاهر من كلام المتقدمين وعزاه
غيره الى سيبويه والمحققين واستدل له في شرح التسهيل بوجوه اقواها ان الفراء روى ان الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام وان التميميين ليس
من لغتهم استعمال الكاف مع اللام وان بني تميم يقولون ذاك وذيك حيث يقول الحجازيون ذلك وتلك فلزم من هذا ان اسم الاشارة على اللغتين ليس له الا
مرتبتان احدهما للقريب والاخرى للبعيد لا دناه واقصاه قال الدماميني وهذا ايضاح لا مزيد عليه وعلى هذا فتشديد النون في ذان وتان عوض عما
حذف من المفرد الثاني وقد يشار الى القريب بالبعيد لعظمة المشير نحو وما تلك بيمينك يا موسى او المشار اليه نحو ذلك الكتاب او لتحقيره نحو ذلك اللعين وقد يشار
الى البعيد بما للقريب لحكاية الحال نحو بل هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك وهذا من شيعته وهذا من عدوه وقد يتعاقبان مشارا بهما الى واحد كقوله تعالى تلك
بقصة عيسى ذلك نتلوه عليك ثم ان هذا لهو القصص الحق تتمة وضعوا للاشارة الى الامكنة الفاظا خاصة بها بخلاف ما تقدم فانها تقع لكل مشار
اليه زمانا او مكانا او غيرهما فوضعوا للمكان القريب هنا وهاهنا وللمتوسط هناك وهاهناك وللبعيد هنالك وهنا بتشديد النون مع فتح الهاء وكسر الهاء
وقد تلحقها التاء ساكنة فيقال هنت وثم بفتح الثاء المثلثة وتشديد الميم وبنيت على الفتح للتخفيف ولم تكسر على اصل التقاء الساكنين لاستثقال
الكسرة مع التضعيف قال الدماميني وانظر في قول العلماء ومن ثم كان كذا هل معنا ها معنى هنالك وهنا التي للقريب ولفظ الثاني انتهى ومن لم يثبت المتوسط
الوسطى في الاشارة سوى بين هناك وهنالك والزم في هذه الالفاظ الظرفية او الجر بمن والى او في كافهن الفتح والافراد وقد يستعار غير ثم للزمان
كقوله تعالى هنالك ابتلي المؤمنون وقول الشاعر واذا الامور تعاظمت وتشابهت فهناك يعترفون اين المفزع وقوله حنت نوار ولات هنا حنت ويحتمل
في الاية والبيت ارادة المكان ومنها اي ومن المبنيات الموصول وهو في اللغة اسم مفعول من وصل الشيء بغيره اذا جعله من تمامه وفي الاصطلاح ضربان
موصول حرفي وموصول اسمي وهو المقصود بالذكر هنا اذ الكلام في المبنيات من الاسماء وذكر الحرفي في معرض ايثار الفائدة وقد سبقه الى ذلك غير واحد وانما
بني الموصول الاسمي لشبهه بالحرف في الاستعمال لافتقاره المتاصل الى جملة فالموصول الحرفي كل حرف اول مع صلته اي ما يتصل به بالمصدر ولم يحتج الى عائد
ولفظ كل هنا ليست في محلها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد ولا بالافراد فالمحدود في الحقيقة الموصول الحرفي والحد هو مدخول كل
وهو حرف اول مع صلته بالمصدر وايضا لا يصدق على حرف من افراد الموصول الحرفي انه كل حرف فالمراد لفظ كل يمنع من صحة الحمل وصح الاتيان بها بانها مقحمة
زايدة والغرض من ذلك الاشارة الى ان المحدود صادق على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيحصل حد جامع مانع
يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه وهو مبني على جواز زيادة الاسم والبصريون يمنعونه وهو التحقيق والمراد بالتاويل السبك وبيان كيفيته في كلامه في حد بقدر
المفردات وان حل التفسير فيخرج بالمعنى الفعل المضاف اليه نحو هذا جاني في حين قمت فانه مؤول بالمصدر اي حين قيامك لكن لا مع شيء آخر وكذا نحو هو من قوله
اعدلوا هو اقرب للتقوى والمشهور من الموصول الحرفي خمسة احدها ان المفتوحة الهمزة المشددة النون وتوصل بجملة اسمية وتؤول مع معموليها بمصدر والثاني
ان بفتح الهمزة وسكون النون وهي الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان او مضارعا او امرا على الاصح والثالث ما المصدرية وتوصل بفعل
متصرف غير امر وبجملة اسمية لم تصدر بحرف على الاصح والرابع كي وتوصل بمضارع مقرون بلام التعليل وغير مقرون به والخامس لو المصدرية على راي
ذهب اليه الفراء وابو علي وابو البقاء والتبريزي وابن مالك وتوصل بفعل متصرف غير امر واكثرهم لم يثبت ورودها مصدرية فمثال ان المشددة اذا كان الخبر مشتقا
نحو اولم يكفهم انا انزلنا ومن بلغني انك في الدار اي استقرارك لان الخبر في الحقيقة هو المحذوف واذا كان جامدا نحو بلغني ان هذا زيد اي كونه زيدا لان
كل خبر جامد يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت قلت هذا كائن زيدا ومعناهما واحد وقال الرضي اي زيد يتسر فان ابا النسب اذا الحقت آخر الاسم
وبعدها التاء افادت معنى المصدر نحو الفروسية والمضروبية والضاربية ومثال ان المخففة وان تصوموا خير لكم اي صومكم خير لكم لولا ان ثبتناك اي تثبيتنا لك
كتبت اليه بان قم اي بالقيام هذا هو الصحيح واختلف في امرين من ذلك احدهما كون الموصولة بالماضي هي الموصولة بالمضارع والمخالف في ذلك ابن طاهر محتجا بان
الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسين وسوف ونقض بان الشرطية فانها تدخل على المضارع وتخلصه للاستقبال وتدخل على الماضي
اتفاقا الثاني كونها توصل بالامر والمخالف في ذلك الرضي وابو حيان محتجين بانها لو وصلت به لفاتت معنى الامر ولا وكل شيء سمع من ذلك فان فيه تفسيرية ونقض
بفوات معنى الخبر والاستقبال في الموصولة بالماضي والمضارع عند التاويل المذكور وعلى انه قد يمنع فوات معنى الامر بجواز التاويل بالمصدر الطلبي كما فعل صاحب
الكشاف في قوله تعالى انا ارسلنا نوحا الى قومه ان انذر قومك ان الناصبة للفعل اي انا ارسلناه بان انذر قومك بان قلنا له انذر اي بالامر بالانذار
انتهى فيطابق هذا اذا قلت كتبت اليه بان قم فالمعنى كتبت اليه بالامر بالقيام وهو نظير ما يلحم بالمصدر العدي اذا كانت الصلة منفية نحو وان لا تصوموا شر لكم

اي مع

ونها انسوا يوم الحساب ولكيلا يكون على المؤمنين حرج وابود احدهم لو يعمر والموصول الاسمي هو ما افتقر الى صلة وعايد وهو الذي للمذكر

اي عدم صومكم شر لكم ومثال ما بما نسوا يوم الحساب اي بنسيانهم اياه وسياتي تتمة الكلام عليها في حديقة المفردات انشاء الله تعالى ومثال كي لكيلا يكون على المؤمنين حرج اي لعدم كون على المؤمنين حرج وجئتك كي تكرمني اي لكرامتي ولا حاجة الى تقدير اللام قبلها لان معناها السببية دائما عند الكوفيين كما سياتي بيانه في نواصب المضارع واما البصريون فيقولون ان تقدرت اللام قبلها فهي المصدرية وان لم تقدر اللام فهي تعليلية جارة ويجب اضمار ان بعدها ومثال لو يود احدهم لو يعمر اي التعمير ويقول المانعون لو روده مصدرية انها شرطية وان مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير يود احدهم التعمير لو يعمر لسره ولا خفاء بما فيه من التكلف تنبيهات الاول يغلب وقوع لو هذه بعد ودّ او يودّ ونحوهما من مفهم تمنٍّ كاحب وتمنى ولهذا ينصب الفعل بعدها كما ينصب في جواب ليت قال سرينا اليهم جموع كانها جبال الشرورى لو تعان فتنهدا اي ودّ دنا لو تعان فحذف الفعل لدلالة لو عليه ومن وقوعها في غير الغالب بدون ما ذكر قول قتيلة بالتصغير بنت النضر بن الحارث وقد قتل النبي صلعم اخاها صبرا فانشدته امحمد لانت نجل نجيبة في قومها والفحل فحل معرق ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق فقال لو سمعته ما قتلته ومنه قول الاعشى وربما فات قوم جل امرهم من التأني وكان الحزم لو عجلوا الثاني اشار المص بقوله المشهور وحسنة الى ان الموصول الحرفي في غير المشهور اكثر من خمسة فمنهم من عده ستة بادخال الذي على ما قاله يونس والفراء والفارسي وابن خروف وابن مالك وابن هشام فقد ذهبوا الى انها مصدرية تقع وتوصل بالماضي او المضارع وجعلوا منه قوله ذلك الذي يبشر الله به عباده وخضتم كالذي خاضوا اي تبشير الله وكخوضهم ونقله ابن مالك عن الفراء في قوله تعالى تماما على الذي احسن اي على احسانه قال ابن هشام ومن اوضح الادلة على ذلك قول ابي صخر الهذلي يا ليت من يمنع المعروف يمنعه حتى يذوق رجال مر ما صنعوا وليت رزق رجال مثل نائلهم قوت كقوت ووسع كالذي وسعوا وقضية كلامه في التوضيح انها حرف وقال الرضي انه لا خلاف على القول ان الذي مصدرية في انها اسم قال بعضهم ويشكل على القول بانها حرف دخول ال عليها لانها بجميع اقسامها من خواص الاسم انتهى وبهذا ايد لو كان ال على هذا حرفا مستقلا ليس جزءا من الكلمة وليس كذلك بل هي جزء منها كما جزم به ابن هشام والموصول الاسمي هو ما اي اسم وهو كالجنس يشمل المحدود وغيره من الاسماء وقوله افتقر اي احتاج الى الصلة اخرج ما عدا المحدود والمراد بالصلة الاصطلاحية ولا يفتقر اليها غيره لا يقال يلزم الدور لتوقف معرفتها على معرفة الموصول لانها عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير يعود اليه لانا نقول انما يلزم ذلك ان لو فسرنا الصلة بما ذكر اما اذا فسرناها بانها جملة خبرية متصلة باسم لا يتم جزءا الا بها مشتملة على ضمير عائد اليه فلا دور وقوله وعايد والمراد به ضمير يعود على الموصول لربط الصلة به تصريح بما علم ضمنا لانه ماخوذ من مفهوم الصلة والنكتة في التصريح بذكره موافقة ما جرى على السنة المعربين من ان الموصول يحتاج الى صلة وعايد واما حمل الصلة في التعريف على معناها اللغوي كما فعله جماعة ففيه امور احدها ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا خفاء في ان المتبادر معناها الاصطلاحي لا اللغوي الثاني لزوم الاجمال اذ ليس المراد بها ما يقع اسم الصلة وهو ما يتصل به الشيء والا لما يصح تفسيرها بالجملة الخبرية والمطلق اذا لم يرد به الاطلاق كان مجملا الثالث انتقاض الحد بين الشرطية فانها مفتقرة الى صلة وعايد نحو من تكرم اكرمه وحمل التعريف على اللفظ كما فعله شارح التهذيب للمص مبني على ما لا يخفى تنبيه الصلة لا تكون الا جملة لان وضع الموصول على ان المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرف بكونه او كونه متعلقه محكوما عليه او به فالاول نحو الذي ضربته او الذي ضربني غلامه والثاني نحو الذي اخوك هو والذي اخوك غلامه والحكم على شيء يبتني من مضمون الجمل او ما اشبهها من الصفات مع فاعلها والمصدر مع فاعله لكن لما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعيا اصليا لم يستعمل معه من جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون تضمنه له اصليا لا بالشبه وهو الجملة وهي اما ظاهرة كما مر او مقدره نحو الذي عندك والذي في الدار لان التقدير الذي استقر او ما اوله نحو الضارب والمضروب فان صلة ال جملة ما اوله بمفرد كما قال الرضي وغيره والاصل الضرب او يضرب فكره دخول المشابه للحرف لفظا ومعنى على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى فلصيرورته مع ما دخلت عليه معرفة كالحرف مع ما تدخل عليه فصير الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول ولذلك عملا بمعنى الماضي ولو كانا اسمي فاعل ومفعول حقيقة لم يعملا بمعنى الماضي كالمجردين عن ال وسياتي الكلام على حذف الصلة الظاهرة في حديقة الجمل انشاء الله تعالى لطيفة يحكى ان ابن عنين الشاعر كتب الى الملك المعظم وقد اعتل ولم ياته وانقطعت عنه صلاته قوله انظر الي بعين مولى لم يزل يولي الندا وتلاف قبل تلافي انا كالذي احتاج ما يحتاجه فاغنم دعائي والثناء الوافي فعاده ووصله بالف دينار وقال انا الذي وهذه الصلة وانا العائد وهو اي الموصول الاسمي نوعان نص وهو ما مدلوله واحد لا ما مفرد مذكر او مؤنث او مثنى كذلك او مجموع كذلك ومشترك وهو ما يصلح للواحد وغيره فالنص الذي للمفرد المذكر عاقلا نحو وابراهيم الذي وفى او غيره نحو افرايتم الماء الذي تشربون وقال الاخفش يكون للجمع ايضا وحمل عليه قوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون وتبعه ابن مالك لكن قيده بما اذا لم يقصد به مخصوص كما في الاية فانه لو لم يرد به جمع لما اخبر عنه بجمع ولا اعيد عليه ضميره قال فان قصد به مخصوص فلا بد في تثنيته وجمعه باللذين والذين الا في ضرورة كقول اشهب بن رميلة وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد قال ابو حيان ولا يعرف اصحابنا هذا التفصيل بل انشدوا البيت على الجواز في فصيح الكلام لا على الضرورة وسياتي في الاية والبيت غير ذلك تنبيه حمل ابن مالك البيت على الضرورة مبني على تفسيره الضرورة بانها ما لا يقع الا في الشعر ولم يكن للشاعر عنه مندوحة والحال انه كان للشاعر عن ذلك مندوحة فان الاولى حانت بفلج دماؤهم فلا يكون على هذا في البيت ضرورة واصل الذي عند البصريين لذي على وزن عم وشج فلما ارادوا الوصف بها من بين الاسماء الموصولة لكونها على وزن الصفات بخلاف ما ومن ادخلوا عليها اللام الزائدة تحسينا للفظ حتى لا يكون موصوفها كمعرفة توصف بالنكرة وانما قلنا بزيادة اللام لان من

والتي للمؤنث ولمثناهما اللذان واللتان بالالف ان كان مرفوعي المحل وبالياء ان كان منصوبين او مجرورين والالى والذين مطلقا لجمع المذكر واللاتي واللاتي واللواتي لجمع المؤنث

ومرفوعا

ان الموصولات معارف وضعا بل لكونها من معرفتين بغير اللام وانما الزموها اللام الزائدة لانها لو نزعت تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف كما في نحو الرجل ورجل وقال الكوفيون اصلها الذال الساكنة فلما ارادوا ادخال اللام عليها زادوا قبلها لاما متحركة لئلا يجمعوا بين الذال ولام التعريف الساكنة ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوا الكسرة فتولدت الف وكل ذا تركيب من دعوى الغيب فالذي بمعنى والتي بقلب الفائها للمفرد المؤنث من ذوي العلم وغيرهم نحو قد سمع الله قول التي تجادلك ما وليهم عن قبلتهم التي كانوا عليها وللذي ياء الذي والتي وجهان الاثبات والحذف فعلى الاثبات تكون اما حقيقية فتكون ساكنة واما شديدة فتكون اما مكسورة او جارية بوجوه الاعراب وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها اما مكسورا كما كان قبل الحذف واما ساكنا فهذه خمس لغات ولمثناهما اي مثنى المفرد المذكر والمفرد المؤنث اللذان واللتان بالالف ان كانا مرفوعي المحل واللذين واللتين بالياء المفتوح ما قبلها ان كانا منصوبين اي المحل او مجروريه وليست الالف فيهن علامة الرفع والياء علامة النصب والجر لانهن ليس مثنيات حقيقة بل مبنيات جيء بهن على صورة المثنى كما مر في ذان وتان وذين وتين قال بعضهم والصحيح انهن جميعا معربات مثنيات حقيقة ودعوى ان كل واحدة منها صيغة مستانفة خلاف الظاهر قال الزجاج ولم يبن شيء من المثنى لانهم قصدوا ان يجري اصناف المثنى على نهج واحد اذ كان التثنية لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا يختلف المثنيات اعرابا وبناء بخلاف الجمع فانه خالف بعضه بعضا انتهى وكان القياس في تثنية الذي والتي وتثنية ذا وتا ان يقال اللذيان واللتيان وذيان وتيان كما يقال في القاضي من المعرب المنقوص القاضيان باثبات الياء وكما يقال في تثنية فتى من المعرب المقصور فتيان بقلب الالف ياء ولكنهم حذفوا الاخر وسوا الياء من الذي والتي والالف من ذا وتا وابقوه في القاضي وفتى فرقا بين المتمكن وغيره وتميم وقيس تشدد النون فيهن تعويضا من المحذوف او تاكيدا للفرق ولا يختص ذلك بحالة الرفع خلافا للبصريين لانه قرئ به في السبع في غير الرفع في قوله تعالى ربنا ارنا الذين واحدى ابنتي هاتين كما قرئ بها في الرفع في قوله تعالى فذانك برهانان واللذان ياتيانها منكم وبلحارث وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان في حالة الرفع تقصيرا للموصول بطوله بالصلة لكونهما كالشيء الواحد قال الاخطل ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا وقال الاخر هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم ولا يجوز ذلك في ذان وتان للالتباس فيلتحقان بتثنية المفرد وفي نون الموصول ثلاث لغات وفي نون الاشارة لغتان والاولى على وزن العلى بالقصر وهو اشهر من المد ويكتب بلا واو كما قال ابن هشام في شرح اللمحة وقد تجرد من ال قال بعضهم فتقيد حينئذ بالتي بمعنى الذين للاحتراز عن الاشارية اذ النطق بهما واحد قلت والظاهر انه لا حاجة الى ذلك فان الاشارية تكتب بواو وهذه تكتب بلا واو كما عرفت وذلك كاف في الفرق والذين بالياء مطلقا في الاحوال الثلاثة اي سواء كان مرفوع المحل او منصوبه او مجروره ويرسم بلام واحدة فرقا بينه وبين المثنى في حال النصب او الجر لئلا يشتبها خطا ولم يعكس لان المثنى سابق فبقي على صله من اجتماع اللامين لجمع المذكر العاقل كثيرا فيهما ولغيره قليلا فمن الكثير في الالى قوله رايت بني عمي الالى يخذلونني على حدثان الدهر اذ يتقلب وقوله ابى الله للشم الالاء كانهم سيوف اجاد القين يوما صقالها وقوله نحن الالى ضربنا راس حجر باسياف مهندة صقال ومن القليل فيها قول الاخر فهيجني للوصل ايامنا الالى مررن علينا والزمان وريق ومن الكثير في الذين قوله تعالى قال الذين امنوا ومن القليل قوله تعالى ان الذين تدعون من دون الله عباد امثالكم وهذيل وعقيل كما في الهمع يعربونه كالزيدين كقوله نحن الذين صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا قال بعضهم واذا الحرب كان رسمه بلامين وقد تحذف نونه مرفوعا كقوله قومي اللذو بعكاظ طيروا شررا من روس قومك ضربا بالمصاقيل ومنصوبا كقول الاخر وان الذي حانت بفلج دماؤهم ويجوز في هذا ان يكون مفردا وصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى اي وان الجمع الذي او الجيش الذي كقوله تعالى كمثل الذي استوقد نارا اي كمثل الجمع الذي استوقد فحمل على اللفظ ثم قال بنورهم فحمل على المعنى ولو كان في الاية مخففا من الذين لم يجز افراد الضمير الراجع اليه وكذا قوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون وما حذف النون من الذين نحو جاء الرجال الذي قالوا كذا فهو قليل كقوله اللذا في المثنى قال الرضي وقد يقال في جمع المذكر اللاؤون ايضا مطلقا وبعض هذيل يعربه ومنه قول بعضهم هم اللاؤون فكوا الغل عني واللائي بهمزة بعدها ياء ساكنة كالقاضي واللاتي بتاء فوقانية مكان الهمزة واللواتي على وزن الهوادي وقد تحذف ياؤها اجتزاء بالكسرة لجمع المؤنث وقد يتعاوران الالى واللائي فيقع كل منهما مكان الاخر قال مجحم صاحب الالى كن قبلها وحلت محلا لم يكن حل من قبل وقال فما اباؤنا بامن منه علينا اللاء قد مهدوا الحجور اي الذين والمشترك من الموصول هو من بفتح الميم للعالم نحو جاءني من قام ومن قاما ومن قاموا ومن قامت ومن قامتا ومن قمن وتاتي لغير العالم في ثلث مسائل احديها ان ينزل منزلته نحو ومن اضل ممن يدعوا من دون الله من لا يستجيب له وقوله اسرب القطا هل من يعير جناحه لعلي الى من قد هويت اطير وقوله الا عم صباحا ايها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي فدعاء الاصنام ونداء القطا والطلل سوغ ذلك الثانية ان يجتمع مع العاقل فيمن وقعت عليه من نحو ومنهم من يمشي على رجلين لشموله الانسان والطائر الثالثة ان يقترن مع العاقل في عموم فصل بمن الموصولة نحو فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع لاقترانهما بالعاقل في كل دابة في قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء لان الدابة لغة ما يدب على الارض فلا كان او غيره قاله ابن هشام في الاوضح وما لما لا يعقل وروى في ذلك عن النبي صلعم كما في كثير من كتب الاصول وغيرها ان ابن الزبعري لما سمع قوله تعالى انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم قال لاخصمن محمدا فجاء الى النبي صلعم فقال اليس قد عبدت الملائكة اليس قد عبد المسيح فيكون هؤلاء حصب جهنم فقال له صلعم ما اجهلك بلغة قومك ما لما لا يعقل وتاتي لمن يعقل مع غيره نحو سبح لله ما في السموات وما في الارض وللمبهم امره كقولك وقد رايت شبحا من بعيد لا تدري انسان هو ام مدر انظر الى ما ظهر وزاد بعضهم الانواع من يعقل نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء ورده ابن الحاجب بان النوع لا يعقل فهذا مستغنى عنه بقولنا لما لا يعقل وحكى الزمخشري انه قال كنت في حضرة بعض الوزراء والمجلس غاص بالفضلاء فسالهم الوزير عن قوله تعالى

اوما ملكت ايمانهم فتكلموا ولم يقنع الوزير فسال النحاة ففلت الاصل في ما ان يكون لغير العقلاء فاذا اطلق على العقلاء وامكن مراعاة الاصل فيه بوجه يجب ذلك و
الاناث اقرب الى غير العقلاء من الذكور فتحمل على الاناث انتهى وقد اشار اليه في الكشاف على ما ستعرفه وذهب بعضهم الى انه تستعمل لما لا يعقل ولغيره نحو ما سبح
من قولهم سبحان ما سخركن لنا وسبحان ما سبح الرعد بحمده والسماء وما بناها الايات والذي عليه جماعة من المحققين ان الفرق بين من وما في اختصاص من بذي
العلم واختصاص ما او غلبتها في غيرهم انما هي اذا اريد الذات واما اذا اريد الوصف كما تقول في الاستفهامية ما زيد اي فاضل ام كريم وفي الموصولة اكرم ما شئت
من هؤلاء الرجال اي القاعد او القائم ونحو ذلك فهو بكلمة ما دون من بحكم الوضع على ما ذكره الزمخشري وصاحب المفتاح وغيرهما وان انكره قوم ومن ثم قال
ومن ثم قال في الكشاف في تفسير قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقيل ما ذهابا الى الصفة ولان الاناث من العقلاء يجرين مجرى غير العقلاء ومنه قوله تعالى او ما ملكت
ايمانكم فاشار بقوله ذهابا الى الصفة ان المراد فانكحوا الموصوفة باي صفة شئتم من البكر والثيب والشابة والجميلة والنسيبة واضداد ذلك الى غير ذلك من
وال الداخلة على الصفة المحضة من اسم فاعل او مفعول بخلاف غير المحضة كالذي يوصف به وهو غير مشتق كاسد وكصفة غلبت عليها الاسمية كالابطح و
الاجرع والصاحب او دلت على التفضيل كالاعلم والافضل قال في جميع ذلك التعريف اتفاقا واختلف في الداخلة على الصفة المشبهة كالحسن فذهب بعضهم
الى انها فيه موصولة والاصح ان الصفة المشبهة لا تكون صلة لال كما سياتي وتكون ال بمعنى الذي التي والمثنى والجمع بحسب ما يتبين الضمير الراجع اليها والعائد
وغيره نحو الضارب والضاربة والضاربان والضاربتان والضاربون والضاربات اي الذي ضرب والتي ضربت الى اخره ونحو السقف المرفوع والبحر المسجور اي
الذي رفع والذي سجر وقد توصل بجملة اسمية او فعلية فعلها مضارع فالاول كقوله من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشه ذات سعة والثاني كقوله
من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد والثالث كقوله ما كالروح ويغبط لا هيا مرجا منهم مستديم الجرم فذو رشد والجمع خاص بالشعر خلافا
للاخفش وابن مالك في الاخير شبهتها الاول قال السيوطي في نكته لم ار من ساعدهم خلافا عما انه يجعلها موصول واللام فقط كما قيل بذلك في ال المعرفة وجزم به
هنا اتجاه لكن المفهوم من عبارتهم الجزم بانها بجملتها الموصول خصوصا قول ابن الحاجب وصلة الالف واللام وعبر في المعرفة بال فقط انتهى واستظهر بعض المحققين
عدم الفرق بينهما ال وتخصيص الخلاف بحرف التعريف تحكم انتهى فتامل لتاتي ما تقرر من ان ال المذكورة موصول اسمي على الاصح وليست موصولا حرفيا
خلافا للمازني لعود الضمير عليها في نحو قد افلح المتقي ربه ولانها لا تؤول مع صلتها بالمصدر ولا حرف تعريف خلافا للاخفش لانه يجوز عطف الفعل على مدخولها
نحو فالمغيرات صبحا فاثرن به نقعا اي فاللاتي اغرن فاثرن ولانه لا يتقدم عليها معمول مدخولها الا بتجاوز تاويل الضارب ومحل الخلاف اذا كان الوصف الداخلة
عليه للحدوث ولم تكن هي للعهد اما اذا كان للثبوت كالمؤمن والصانع فال فيه حرف تعريف اتفاقا قاله التفتازاني في شرح التلخيص واما اذا كانت للعهد كما
في قولك جاءني ضارب فاكرمت الضارب فلا خلاف في حرفيتها ايضا قاله الرضي قال بعض المحققين وفيه نظر لان هذا انما يتم لو لم يات الموصول لتعريف العهد
والتحقيق ان الاقسام الاربعة للتعريف تجري في الموصول الثالث على القول بان ال اسم فالمشهور انها اسم موضوع براسه غير مقتطع من شيء وزعم الزمخشري انها
بعض الذي وانهم لكثرة استعمالهم متوصلا به الى وصف المعارف حكوه بالحذف فحذفوا تارة الياء والكسرة وتارة اقتصروا على الاول صرح بذلك في المفصل
ان ال في الذي حرف تعريف وان ال التي تقدمت من الموصولات هي تلك التي في الذي لكونه تخفيفا وهي دعوى لا دليل عليها ومنها ما رايت من جعل ال
عين الحرف وهو باطل واي بفتح الهمزة وتشديد الياء وينبغي انما عدت في المبنيات لتقييدها اذا اضيفت وكان صلتها ضميرا محذوفا نحو قوله تعالى ثم لننزعن
من كل شيعة ايهم اشد اي ايهم هو اشد فان لم تضف ولو مع حذف صدر صلتها او اضيفت وذكر صدر صلتها كانت معربة البتة نحو ياتي
اي قائم او اي هو قائم وايهم هو قائم بهذا مذهب سيبويه والجمهور واختلفوا في علة بنائها فقيل لشدة افتقارها اي صدر صلتها المحذوف وبه يسلم بنائها
اذا حذف صدر صلتها ولم تضف وقيل لان قياسها البناء واعرابها مخالف له فلما نقص من صلتها التي هي موضحة ومبينة رجعت الى ما عليه اخواتها وبنيت
على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف من كل ما يبينه والكوفيون وطائفة من البصريين منهم الاخفش يعربونها مطلقا قال الزجاج ما ظهر لي ان سيبويه غلط
الا في موضعين هذا احدهما فانه يقول باعرابها اذا افردت فكيف يقول ببنائها اذا اضيفت واولوا الاية على الحكاية او التعليق وجعل سيبويه ذلك اغنى اعرابها
مطلقا لغة لبعض العرب قال وهي لغة جيدة وقال الجرمي خرجت من الخندق يعني خندق البصرة حتى صرت الى مكة فلم اسمع احدا يقول اضرب ايهم افضل اي كل
ينصب ولا يضم وقرا هارون ومعاذ ويعقوب ايهم اشد بالنصب على هذه اللغة فاما ابن عندي عدم الاضافة مطلقا حذرا من اجتماع تغيرين البناء وحذف المضاف
اليه ويلزم الاضافة الى المعرفة لفظا نحو قوله فسلم على ايهم افضل او تقديرا نحو اكرم منهم ايا تلقاه واجاز بعضهم اضافتها الى النكرة نحو يعجبني اي رجال او
رجلين واي رجال واي امراة واي امراتين واي نساء عندك والجمهور على منعه لانها حينئذ نكرة والموصولات معارف وقد تلحقها علامة الفروع في لغة
حكاها ابن كيسان فيقال ايه وايان وايتان وايون وايات ويلزم المستقبل عاملها وتقديمه عند الكوفيين واختاره ابن هشام في الاوضح وخالفهم
البصريون وتبعهم ابن مالك قال ولا حجة للكوفيين الا كونه ما ورد على وفق ما قالوه انتهى ووجه وجوب تقديم العامل يقصد الفرق بينها وبين الشرطية
والاستفهامية وسال الكسائي في حلقة يونس لم لا يجوز اعجبني ايهم قام فلم يكن له مستند الا ان قال اي كذا خلقت فقال له السائل استحييت لك يا شيخ
ان مراده بذلك كذلك وجدتها وليس في وجود ذلك ما يوجب ان يكون مع المستقبل اذ لا اثر هنا يتخيل به الفرق بين المستقبل والماضي فاذا لم يكن هنالك

والتحقيق ۲

وحدها تارة الياء ۶

ونحوه ذا بعد ما ومن الاستفهاميتين للمذكر والمؤنث وفروعهما مسئلة اذا قلت ماذا صنعت ومن ذا رايت فذا موصولة وما ومن مبتدان
والجواب برفع والك الغاؤها فهما مفعولان وتركيبهما معها بمعنى اي شيء واي شخص فالكل مفعول والجواب على التقديرين نصب وقس عليه
ماذا عرض ومن ذا قام الا ان الجواب رفع مطلقا

فلا فرق بينهما قال الرضي وعلل ابن بابشاذ قال اي موضوعة على الابهام والابهام لا يتحقق الا في المستقبل الذي لا يدرى مقطعه ولا مبتداه بخلاف الماضي والحال
فانهما محصوران فلما كان الابهام في المستقبل اكثر منه في غيره استعملت معربة اي الموضوعة على الابهام وليس بشيء لان الابهام مما يختلفان ولا تعلق لاحدهما
بالاخر انتهى وانكر ثعلب موصوليتها اي وزعم انه لا يستعمل الا استفهاما او شرطا وقال ولم اسمع ايهم هو فاضل جاءني بتقدير الذي هو فاضل جاءني ورد بانه ع
قال فسلم على ايهم افضل في رواية الضم اذ لو كانت شرطا او استفهاما لاعربت ولفسد المعنى عليهما وليست صفة ولا حالا للزوم اضافتها فيهما الى النكرة و
صلة للنداء اذ ليس في البيت نداء فاذا انتفى غير الموصولة تعينت الموصولة وذو عند طي خاصة وبني العالم وغيره سمع من كلامهم لا وذو في السماء عرشه وقال
سنان بن فحل الطائي فان الماء ماء ابي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرت والتي طويت والمشهور عنهم افرادها وتذكيرها وبنائها على
سكون الواو ومنهم من يعربها اعراب ذو بمعنى صاحب كما حكى ابن الضائع ذلك بحالة الجر لانه المسموع كقوله فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا واستشكل
اعرابها بان سبب البناء موجود مع عدم العارض وفيها اربع لغات اشهرها ما مر اعني عدم تصريفها مع بنائها والثانية ذو لمفرد المذكر ومثناه ومجموعه
وذات مضمومة لمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه الثالثة كالثانية الا ان يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة الرابعة تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب معربة
اعرابها فيقال ذو وذا وذي وذوا وذوي وذوو وذوي وذات وذاتا وذواتا وذوات وذا لكونها بعد ما اجماعا ومن على الاصح الاستفهاميتين ويشترط فيها مع ذلك
ان لا تكون للاشارة نحو من ذا التواني وماذا الذاهب وان لا تكون ملغاة ولا مركبة كما سياتي نحو قوله تعالى ماذا انزل ربكم اي ما الذي انزل وقول الشاعر وقصيدة
تاتي الملوك غريبة قد قلتها ليقال من ذا قالها وقوله الا ان قلبي لدى الظاعنين حزين فمن ذا يعزي الحزينا اي من الذي قالها ومن الذي يعزي الحزين شرطها
الاول لم يشترط الكوفيون كون ذا بعد ما او من المذكورتين احتجاجا بقوله عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق اي والذي تحملين طليق وليجب بان
هذا طليق جملة اسمية وتحملين حال اي وهذا طليق محمولا لك وذو الحال اما ضمير طليق فطليق هو الناصب للحال واما طليق بنفسه على ان الجملة كانت صفة له فقدمت
فناصبها معنى التنبيه والاشارة وقال الشيخ سراج الدين البلقيني يجوز ان يكون مما حذف فيه الموصول من غير ان يجعل هذا موصولا والتقدير هذا الذي تحملين على
حد قوله تعالى فوالله ما نلتم ولا نيل منكم بمعتدل وفق ولا متقارب قال ولم ار احدا خرجه على هذا انتهى وبوجه الثاني مقابل الاصح في ذا بعد من ما نقل عن
بعضهم من منع كونه موصولا بعدها قال لان الاصل في ذا ان يكون للاشارة لمعين لكن لما دخل عليها ما الاستفهامية وهي في غاية الابهام جردتها عن معنى
الاشارة وجذبتها الى الابهام فجعلت موصولة ولا كذلك من لتخصيصها بمن يعقل فليس فيها الابهام الذي في ما واستدل المجوزون بالسماع وسوءامر
وهذه الموصولات الست للمذكر والمؤنث وفروعهما فيكون بلفظ واحد للجميع ولا يرد عامر في اي وذو من اللغات لانه شاذ هذه مسئلة يتعلق بذا الموصولة
اذا قلت انت للمخاطب ماذا صنعت ومن ذا رايت فجئت بعد ذا بفعل متعد مفرغ عن ضمير فذا موصولة في المثالين لاستجماعها الشروط المتقدمة وما ومن
الاستفهاميتان مبتدان في محل رفع وذا مع صلتها خبرهما والعائد محذوف اي ما الذي صنعته ومن ذا رايته فالجواب عن كل منهما رفع اي مرفوع او ذو رفع
على المختار ليطابق السؤال الجواب في كون كل منهما جملة اسمية فتقول الاحسان او زيد اي الذي صنعته الاحسان والذي رايته زيد وهو راجح الوجهين في
قوله تعالى ويسئلونك ماذا ينفقون قل العفو فيمن رفع العفو اي الذي ينفقونه العفو والبدل كالجواب تقول ماذا صنعت اخير ام شر ومن ذا رايت ازيد
ام عمرو ومنه قوله الا تسالان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل ويجوز النصب بتقدير الفعل المذكور في السؤال والاول اولى ولذا لم يعتبر المصنف
غيره تنبيه قوله وما ومن مبتدان مبني على مذهب سيبويه من جواز الاخبار بمعرفة عن نكرة متضمنة معنى الاستفهام وعند غيره ان ذا في المثالين مبتدا وما ومن خبران
مقدمان للزومهما الصدر ولا يكونان مبتدا لكونهما نكرتين ويجوز لك الغاؤها اي جعل ذا زائدة بين ما ومن ومدخولهما فكانك قلت ما صنعت وما
رايته فهما اي ما ومن حينئذ مفعولان مقدمان في محل النصب بصنعت ورايت وهذا انما يصح على مذهب الكوفيين وابن مالك من جواز زيادة الاسماء
والبصريون على خلافه وهو الحق ولك تركيبها اي ما ومن معها اي مع ذا فيصيران اسما واحدا من اسماء الاستفهام فماذا صنعت بمعنى اي شيء صنعت ومن ذا
رايت بمعنى اي شخص رايت وعلى ذلك قول بعضهم عماذا تسال فاثبت الالف لتوسطها في اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذفها كما سياتي فالكل اي
مجموع ماذا او من ذا في المثالين مفعول مقدم في محل نصب بصنعت ورايت والجواب عن كل منهما على التقديرين اي على تقدير ما زائدة وتقديرهما مركبة مع اسم
الاستفهام نصب اي منصوب او ذو نصب على المختار ليطابق السؤال في كون كل منهما جملة فعلية فتقول الاحسان او زيدا بالنصب اي صنعت الاحسان ورايت زيدا
وسواد حبر الوجهين في الاية في قراءة غير ابي عمرو قل العفو بالنصب والبدل كالجواب تقول ماذا صنعت اخيرا ام شرا ومن ذا رايت ازيدا ام عمرا ويجوز الرفع بتقدير
مبتدا محذوف والاول اولى ولذلك لم يعتبر المصنف غيره وقس عليه اي على ما ذكر من المثالين ما اذا كان بعد ذا فعل لازم نحو ماذا عرض ومن ذا قام فذا يجوز
ان يكون موصولة اي ما الذي عرض ومن الذي قام ولك الغاؤها فكانك قلت ما عرض ومن قام وتركيب ما ومن معها بمعنى اي شيء عرض واي شخص قام واسماء الاستفهام
على الوجوه الثلثة مبتدان وخبرهما على الاول ذا مع صلته وهو مبني على مذهب سيبويه كما تقدم وعلى الثاني والثالث الجملة الفعلية الا ان الجواب عن كل
من السؤالين رفع مطلقا اي سواء كانت ذا موصولة او ملغاة او مركبة لان جملة السؤال اسمية على كل تقدير فيطابقها كذلك ولا يجوز النصب بتقدير نحو
ان يكون الجواب مرفوعا مع عدم المطابقة ورد الرضي ما اذا قدرت ذا موصولا في احد المثالين ورفع الجواب بتقدير الفعل المذكور في السؤال فلا يحصل المطابقة

ماذا ونحوه

مسئلة

فينبغي ان يختار رفع الجواب على انه خبر مبتدأ محذوف ليحصل المطابقة وحكم البدل حكم الجواب تنبيهات الاول ما اجازه المصنف من تركيب من وذا موافق كلام جماعة ومنع ذلك ابو البقاء في مواضع من اعرابه وثعلب في اماليه وغيرهما وخصوا جواز ذلك بماذا لان ما اكثر ابهاما فحسن ان تجعل مع غيرها كشيء واحد ليكون ذلك اظهر لمعناها ولان التركيب خلاف الاصل وانما دل عليه الدليل مع ما وهو قولهم لماذا جئت باثبات الالف لان الثاني اذا قلت في ماذا صنعت ومن ذا رايت ضميرا او ذكر لفظا فقيل ماذا صنعته ومن ذا رايته جاز في ذلك الاوجه الثلاثة ايضا الا انه على تقديرها ملغاة او مركبة لا يتعين كون اسمي الاستفهام مفعولين بل يحتمل ان يكونا مبتدأين وخبر كل منهما الجملة الاسمية والعائد الضمير المقدر او الملفوظ وان يكونا مفعولين لفعل محذوف على شريطة التفسير والاول اولى لسلامته من الاضمار والحذف فيكون الجواب رفعا على المختار ليطابق السؤال الثالث وقع لكثير من المحققين في تعليل كون ماذا ومن ذا اذا ركبا مفعولين مقدمين انه انما قدما للزومهما الصدر وبتضمنهما معنى الاستفهام وهذا بالنسبة الى من ذا صحيح واما بالنسبة الى ماذا ففيه نظر فقد ذهب بعضهم الى ان ماذا من بين ادوات الاستفهام لا يلزم صدريتها وانها كذلك عند العرب ونقل عن ابن المرحل المغربي انه صنف في ذلك مختصرا ذكر فيه شواهد لمجيئها غير صدر وقال ابن مالك في التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح ما نصه فاقول ماذا شاهد على ان ما الاستفهامية اذا ركبت مع ذا فارقت وجوب التصدير فيعمل فيها ما قبلها رفعا ونصبا فالرفع كقولهم كان ماذا والنصب كقول عائشة اقول ماذا واجاز بعض العلماء وقوعها تمييزا كقول الرجل قال لك عندي عشرون ماذا انتهى وينبني على ذلك انه لا يجب ان يقدر الفعل المحذوف على شريطة التفسير في نحو ماذا صنعته بعد ماذا بل قبلها اي صنعت ماذا صنعته بخلاف من ذا رايته الرابع قال ابن هشام من اوجه ماذا ان يكون كله اسم جنس بمعنى شيء او موصولا بمعنى الذي على خلاف في تخريج قول الشاعر دعي ماذا علمت سأتقيه ولكن بالمغيب نبئيني فالجمهور على ماذا كله مفعول دعي ثم اختلف فقال السيرافي وابن خروف موصول بمعنى الذي وقال الفارسي نكرة بمعنى شيء قال لان التركيب ثبت في الاجناس دون الموصولات انتهى فتلخص ان ماذا تاتي على خمسة اوجه وتكون ذا اشارية او موصولة او زائدة وما في الثلاثة استفهامية الرابع ان يكون مجموعها اسم استفهام الخامس ان يكون مجموعها اسم جنس او موصولا على القولين وهذه الاوجه ما عدا الخامس جارية في من ذا ايضا الخامس ما تقرر من حصر الموصول فيما ذكر هو مذهب البصريين وزعم الكوفيون ان جميع اسماء الاشارة تقع موصولة كقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون اي انتم الذين وقوله وما تلك بيمينك وان الاسم المحلى بال يكون موصولا كقوله لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افنائه بالاصائل اي لانت الذي اكرم اهله وان النكرة الواقع بعدها جملة توصل بما بعدها نحو هذا رجل ضربته فضربته عندهم صلة لرجل وان النكرة اذا اضيفت الى المعرفة جاز وصلها كقوله يا دار مية بالعلياء فالسند فبالعلياء صلة لدار وكل هذا محمول عند البصريين على غير ذلك تكميل لابن بكر بعض ما اهمله المص من احكام الموصول مما تشتد الحاجة اليه وتتوفر الرغبة عليه وذلك في مسائل احدها لا يتقدم الصلة على الموصول فلا يقال جاءني اكرمته الذي ولا تتاخر عن خبره فلا يقال الذي زيد اكرمته ولا عما استثني منه فلا يقال جاء الذين الا زيدا اكرمتهم ولا يتعلق بها ما قبله بان يكون مصدرة ببل او لكن او علامة جواب القسم ونحو ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول ولا يفصل بينهما باجنبي كتابع وغيره فلا يقال الذين كلهم ضربوا زيد واغتفرت جملة الاعتراض والنداء اذا وليه مخاطب نحو قوله ماذا ولا عتب في المقدور رمت اما يحظيك بالنجح ام خسر وتضليل وقوله ذاك الذي وابيك يعرف مالكا والحق يدفع ترهات الباطل وقول الاخر وانت الذي يا سعد بؤت بمشهد كريم وابواب المكارم والحمد وشذ قوله تعش فان عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان الثانية قد يحذف ما علم من موصول اسمي غير ال اختيارا عند الكوفيين وتبعهم ابن مالك وشرط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول اخر ومن حجتهم قوله تعالى امنا بالذي انزل الينا وانزل اليكم اي والذي انزل اليكم لان الذي انزل الينا ليس هو الذي انزل الى من قبلنا ولهذا اعيدت ما في قوله تعالى قولوا امنا بالله وما انزل الينا وما انزل الى ابرهيم وقول حسان امن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء وقول اخر ما الذي دأبه احتياط وحزم وهواه اطاع يستويان اي ومن يمدحه والذي اطاع هواه ومنع ذلك البصريون وخصوه بالشعر قال الرضي ولا وجه لمنعهم من ذلك من حيث القياس اذ قد يحذف بعض حروف الكلمة وان كانت فاء او عينا نحو شية وسه وليس الموصول بالزق منها ولا يحذف من الموصولات الحرفية الا ان في المواضع المخصوصة كما يجيء في الافعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة عليها وكون الحروف التي قبلها كالنائبة عنها الثالثة يجوز حذف الصلة قليلا لدلالة صلة اخرى كقوله وعند الذي واللات عدنك احنة عليك فلا يغررك كيد العوائد اي الذي عادك او لدلالة غيرها كقوله نحن الالى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا اي نحن الالى عرفوا او التزم حذفها بعد اللتيا معطوفا عليها التي اذا قصد بهما الداهية فيقصد بحذفها ان الداهية بين الصغيرة والكبيرة وصلتنا الى حد من العظم تقصر العبارة عن الاحاطة به فلذلك تركنا على ابهامهما بحذف صلتهما مبنية ويجوز ان يكون تصغير اللتيا للتعظيم كقوله دويهية تصفر منها الانامل وهي تصغير التي على خلاف القياس لان قياس التصغير ان يضم اول المصغر وهذا يبقى على فتحة الاصلية فرقا بين تصغير المعرب والمبني وعوضوا عن ضم اوله زيادة الالف في اخره كما فعلوا في نظائره من اللذيا وذيا ومن العرب من يقول اللذيا واللتيا بضم الاول على القياس فيجمع في التصغير بين الضمة والالف وسياتي الكلام على حذف العائد عند الكلام على جملة الصلة في حد تعريف الجمل انتهى ومنها اي من المبنيات المركب وهو ما اي اسم وهو كالجنس يشمل المحدود وغيره من الاسماء ركب من لفظين مستعملين اسمين او فعلين او حرفين او مهملين او مختلفين وهو اولى من قول ابن الحاجب من كلمتين وهو كفصل اخرج ما ليس بمركب وشمل نحو عبد الله وتأبط شرا مما ليس من افراد المحدود فاخرج بقوله ليس بينهما نسبة اي قبل التركيب واورد نحو خمسة عشر فانه يخرج بهذا القيد ايضا مع انه من افراد المحدود

لان

فان تضمن الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر وحادي عشر واخواتهما الا اثني عشر وفرعيه اذ الاول منها معرب على المختار

لان بين لفظيه قبل التركيب نسبة العطف اذ اصله خمسة وعشرة ولذلك حكم بتضمنه حرف العطف وتعين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة دونها خرط القتاد قال بعضهم وقد يجاب بان القول بتضمن هذا المركب معنى حرف العطف وكذا نحو بيت بيت مما تضمن معنى حرف الجر حكمي لتوجيه البناء كالعدل في عمر لتوجيه منع الصرف كما سياتي فخمسة عشر بمعنى العقد المخصوص وبيت بيت بمعنى ملاصقة البيتين فما اشتهر من تقسيم تضمن الحرف الى حقيقي كخمسة عشر وحكمي كخاز باز ليس بشيء بل التضمن في كليهما حكمي انتهى فتامل فان تضمن اللفظ الثاني حرفا بنيا اي اللفظان كخمسة عشر اصله خمسة وعشرة حذفت واو العطف قصد التركيب الاسمين ومزجهما للتخفيف وبني الاول لافتقاره الى الثاني فاشبه الحرف والثاني لتضمنه معنى الحرف وهو الواو وكان البناء على حركة اشعارا بان لهما اصلا في الاعراب كانت فتحة لتجبر خفتها ثقل التركيب وحادي عشر بفتح الياء بناء وهو الافصح وجاز سكونها تخفيفا كثماني عشر واشار بايراد هذا المثال الى ان اسم الفاعل المشتق من العدد المركب مبني كالعدد المركب واستشكل بناؤه لعدم تضمن الثاني حرفا لعدم استقامة المعنى بتقدير حادي وعشر لان معناه واحد من احد عشر لا حادي وعشر كما ان معنى ثالث عشر واحد من ثلاثة عشر اي من الثلاثة والعشرة لا واحد من الثلاثة وعشرة واجيب بان معنى العطف موجود في حادي عشر وبيانه انهم لما ارادوا بناء اسم فاعل من العدد المركب كما بنوا ذلك من الفاظ الاحاد التي تحت عشرة ولم يمكن بناؤه من مجموع المركب مع بقاء حروفهما لان لفظ الفاعل اسم ثلاثي يزيد فيه الف بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر من ثلاثة ولا مع حذف بعض حروف كل واحد منهما وابقاء الاخر لحل الالتباس ولا من كل واحد منهما نحو حادي عشر من احد عشر لكونهما اسمي فاعلين دالين على معنيين وهو ضد المقصود اضطروا الى ان يصوغوا صورة اسم الفاعل التي حقها ان يكون من مجموعهما على احدهما لفظا ويكون المراد من حيث المعنى كونها من المجموع لان المعنى احد من مجموع العددين فاختاروا الاول لانه اولى من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد لا العدد وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد على متعدد ولا عدد على متعدد فالمعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا فظهر ان حادي عشر وكذا اخواته متضمن لمعنى حرف العطف ويستوي فيما ذكرنا ما هو مجرور ظاهرا كما في الحادي والعشرين او مجرور مقدر كما في حادي عشر وقيل انما بني حملا على احد عشر واخواتهما اي اخوات خمسة عشر وهي احد عشر الى تسعة عشر واخوات حادي عشر وهي ثاني عشر وثالث عشر الى تاسع عشر الا اثني عشر وفرعيه وهما اثنتا عشرة وثنتا عشرة مستثنيات من اخوات خمسة عشر فالجزء الاول من الجزءين منها معرب على المذهب المختار وان كانت العلة المقتضية للبناء في بابيها لانه شبه المضاف في حذف النون منه لان الاصل اثنان وعشر فلما حذفت الواو وصار اثنان عشر فكره وجود النون الذي يؤذن بالانفصال مع حذف الواو الذي يؤذن بالاتصال فحذفوا النون تشبيها له بالمضاف فوجب اجراؤه مجراه في اعطائه حكم الكلمة لا حكم الجزء فوجب ابقاؤه على الاعراب وبقي عشر على بنائه لتضمنه معنى الحرف وقيل انما اعرب لان علامة الاعراب هو حروف التثنية ومع وجودها لم يمكن البناء ومع حذفها يبطل دليل التثنية وليس بشيء لان نحو يا زيدان ويا زيدون مبني اتفاقا مع قيام العلة بل ان قصد بناء المثنى والمجموع جرد علامتا التثنية والجمع عن كونهما اعرابا وبقيا بل المختار ما ذهب اليه ابن كيسان وابن درستويه من انه مبني مركب مع العقد كما لاخواته واختلافه في الاحوال الثلاثة كاختلاف ذان وذين واللذان واللذين ورد بانه لو كان مبنيا لزم الياء لانها نظير الفتحة في الواحد ولهذا قالوا لا بد لها من تنبيهات الاول استعمل جواز الخمسة عشر مبنية الجزءين ظروفا نحو شيء يأتينا يوم يوم وصباح مساء وحين حين اي يوما فيوما وصباحا فمساء وحينا فحينا واحوالا نحو هو جاري بيت بيت ولقيته كفة كفة واخبرته صحرة بحرة اي ملاصقا بيتي لبيته ولقيته متواجهين ذوي كفة منه وكفة مني كان كلا منهما كان يكف صاحبه عن التولي واخبرته كاشفا للخبر ذا صحرة اي انكشاف وبحرة اي اتساع اي في غير مضيق والصحرة من الصحراء والبحرة من البحر وقد تقصد صدور هذه الظروف والاحوال الى اعجازها فيكون المعنى فيها سواء اي يأتينا يوما بعد يوم وصباحا بعد مساء وحينا بعد حين وهو جاري ذا بيت مع بيت او عند بيت ولقيته ذا كفة مع كفة او بعد كفة واخبرته صحرة مع بحرة فان خرجت عن الظرفية والحالية وجبت الاضافة وامتنع التركيب قال ولولا يوم يوم ما اردنا جزاءك والقروض لها جزاء واستعمل كخمسة عشر احوال لازمة للحالية كتفرقوا شغر بغر وشذر مذر بفتح فاء الكلمات وكسرها وخذع مذع بكسر الفاءين كلها بمعنى متفرقين ومتقطعين وبين بين اي بين الحي والميت وبين الثانية زائدة لان بين تقتضي شيئين وعلة البناء في ذلك كله تضمن معنى حرف العطف قال الرضي ولم يسمع في هذه المركبات الاضافة كما سمعت في المذكورة قبل مع انه يمكن ان لا يقدر فيها ايضا حرف العطف كما في الاولى انتهى ويمكن ان تتحمل لوجه ذلك ان تلك لما لم تكن لازمة للظرفية والحالية بل قد تخرج عنهما كما تقدم حملت على حالة خروجها عنهما فاضيفت مع كونها احوالا وظروفا واما هذه فلازمة للحالية ليس لها حالة غيرها فتحمل عليها واما اشتقاق هذه الاحوال فشغر من اشتغرت عليه ضيعته اي انتشرت ولم يهتد لها وبغر من بغر النجم اي هاج المطر ونشره وشذر من انشذر اي التفرق ومذر من التبذير وهو الاسراف والميم بدل من الباء ويقال شذر بذر بالباء او من مذرت البيضة اي فسدت وخذع من الخذع وهو القطع ومذع من قولهم فلان مذياع اي كذاب يفشي الاخبار ويبثها وبذر مثل هذا التركيب في غير الظروف والاحوال كقولهم وقع في حيص بيص بفتح الفاءين وكسرهما اي في شدة يعسر التخلص منها والحيص الحرب والبوص السبق والتقديم اي وقعوا في هرب وسبق يعني بعضنا لعظم الشدة فقلبوا الواو ياء للازدواج ولم يعكسوا لكون الياء اخف الثاني قد يضاف خمسة عشر واخواته الا اثني عشر وفرعيه الى مستحق المعدود نحو هذه خمسة عشر زيد فيجب عند البصريين بقاء البناء في الجزءين وحكى سيبويه الاعراب في اخر الثاني وابقاء الاول على بنائه قال وهي لغة رديئة وحكى الكوفيون

وإلّا أعرب الثاني إن لم يكن قبل التركيب مبنياً كسيبويه

وجهاً ثالثاً وهو إضافة الأول إلى الثاني نحو ما فعلت خمسة عشرك وأجازوا أيضاً بهذا الوجه دون إضافته إلى مستحق المعدود نحو هذه خمسة عشر زيد
خمسة عشر ومررت بخمسة عشر بالإضافة في الأحوال الثلثة وإعراب خمسة بحسب العوامل واستدلوا بقوله على ذلك كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة
من حجته قال ابن بابشاذ في شرح الجمل ولا دليل فيه لأن الشعر موضع ضرورة وليس هو أيضاً بمشهور الثالث إذا سمي بخمسة عشر ونحوه مما تضمن الثاني
فيه حرفاً ففيه ثلث لغات أحدها وهي الفصحى بقاء الجزئين على البناء مراعاة للأصل الثانية إعراب الثاني غير منصرف مع التركيب كبعلبك الثالثة إضافة الأول
إلى الثاني مع صرف الثاني ومنعه وإنما جاز إعراب الثاني مع قيام سبب البناء فيه وهو تضمن الحرف في الأصل لأن ذلك الأصل انمحى بالعلمية قال الرضي وإذا
يتضمن الثاني حرفاً أعرب الثاني إعراب ما لا ينصرف في الأفصح كما سيجيء في بابه لانتفاء سبب البناء فيه وهو تضمن الحرف كبعلبك علم لبلد بالشام والبعل الزوج
وبك اسم صنم ودق العنق وسميت مكة بكة لدقها أعناق الجبابرة إن لم يكن الثاني قبل التركيب مبنياً فإن كان قبل التركيب مبنياً كسيبويه امتنع إعرابه وكان مبنياً على ما
قوم من سيبويه مبني على الكسر قبل التركيب لأنه صوت لا حظ له في الإعراب وبني على حركة فراراً من التقاء الساكنين وكانت كسرة لأنها الأصل في التخلص منه
وأما الجزء الأول فيكون مبنياً مطلقاً لقيام سبب البناء فيه وهو ما مر من افتقاره إلى الثاني كالحرف ويكون بناؤه على الفتح إن لم يختم بياء كما مر فإن ختم بها
كمعدي كرب فقيل يبنى على السكون وقيل على الفتح تقديراً والأول أوجه فائدة غلب اسم سيبويه على إمام النحو أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر بضم القاف
الشيرازي وقال الشيخ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي في كتابه المسمى بالبلغة في تاريخ أئمة اللغة عن أحمد بن عبد الرحمن الشيرازي في كتاب
الألقاب أن اسم سيبويه بشر بن سعيد وهو غريب والمشهور الأول وقد يكنى بأبي الحسن ولقب بسيبويه جماعة إلا أنه لا ينصرف عند الإطلاق إلا إليه
وهو فارسي قال في المزهر معناه رائحة التفاح فسمي بذلك وقيل إن أمه كانت ترقصه بذلك في صغره وقيل كان من يلقاه يشم منه رائحة الطيب وقيل
كان يعتاد شم التفاح وقيل لقب بذلك للطافته لأن التفاح من لطيف الفواكه انتهى وقيل كان أبيض مشرباً بحمرة كأن خدوده لون التفاح وقال
ابن السيد البطليوسي في شرح الفصيح الإضافة في لغة العجم مقلوبة كما قالوا سيبويه والسيب التفاح ووعيه رائحة والتقدير رائحة التفاح وفيه
يقول جار الله الزمخشري الأصل إلا أنه صلوة صدق على عمرو بن عثمان بن قنبر فإن كتابه لم يغن عنه بنو قلم والأبناء منبر تنبيهات الأول أجاز الجرمي
في نحو سيبويه إجراؤه مجرى بعلبك في بناء الأول ومنع صرف الثاني قال أبو حيان وهو مشكل إلا أن يستند إلى سماع وإلا لم يقبل لأن القياس البناء
لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسماً واحداً وقضية كلام التسهيل وغيره سماعاً بل صرح بعضهم بذلك ولا يرد على قضية كلام المص لأنه
خلاف المشهور الثاني في نحو بعلبك لغتان أخريان أحدهما بناء الجزئين أما الأول فلما مر وأما الثاني فلتشبيهه له بما تضمن الحرف كخمسة عشر لكونهما أيضاً كلمتين
أحدهما عقيب الأخرى وهو ضعيف لأن المضاف والمضاف إليه كذلك الثانية إضافة الأول إلى الثاني فيتأثر الأول بالعوامل ما لم يعتل فإن اعتل كان ساكناً
للثقل بالتركيب والإعلال والثاني ما لم يكن مفرداً من الصرف ومنعه فوت من حضرموت مصروف وهرمز من رامهرمز ممنوع قال الرضي وبعضهم لا يصرف
المضاف إليه وإن كان منصرفاً قبل التركيب اعتداداً بالتركيب الصوري كما اعتد به في إسكان ياء معدي كرب وهو ضعيف مبني على وجه ضعيف أعني الإضافة
أما ضعفه فلأن التركيب الإضافي غير معتد به في منع الصرف وأما الإضافة فلأنها ليست حقيقية بل شبيهة بالإضافة من حيث اللفظ ولو كانت الإضافة
حقيقية لانتصب ياء معدي كرب في النصب انتهى وقد ذهب بعضهم إلى فتحها في النصب وإسكانها في الرفع والجر كقاضي القوم ولا يرد شيء من ذلك على قضية
كلام المص لما علمت الثالث عدوا من المركب المبني قولهم افعل هذا بادي بدا وبادي بدي وذهبوا أيادي سبا وهو مشكل فإن أصل بادي بدي بادي بدي
بوزن بديع فخفف بأن طرحت همزة بدي وبأن قلبت همزة بادي ياء مفتوحة وأسكنت الياء فوزن بدي بعد الحذف فعي وأصل بادي بدا بادي بدا كصباح
فصنع بهمزة بادي ما تقدم وحذف همزة بداء ومعناهما أول مبتدئ من بدء ببدء بمعنى الابتداء وقيل من بدا يبدو والظاهر فيهما في الأصل مضاف ومضاف إليه
والمضاف منهما منصوب على الحال وليس فيهما إلا تخفيف الهمزة من آخرهما والإسكان في آخر الاسم وتخفيف الهمزة وإسكان الآخر لا يوجبان البناء ألا ترى أنك
لو خففت فقلت في مبتدأ مبتدى وفي بداء بدى لم تخلف في أنه باق على إعرابه وإنما غايته أن كان معرباً لفظاً صار معرباً تقديراً وكذلك أيادي سبا المعنى
ذهبوا مثل أيدي سباء ابن يشجب في تفرقهم وتبددهم في البلاد حين أرسل الله عليهم سيل العرم والأيدي كناية عن الأبناء والأسرة لأنهم في القوة والبطش
بمنزلة الأيدي فحذف المضاف وأعرب المضاف إليه وهو أيادي إعرابه ثم خففت الهمزة من سبأ وسكنت الياء في أيادي للتخفيف وذلك لا يوجب البناء قال ابن
الحاجب في شرح المفصل ولو قيل إنه معرب على أصله منصوب على الحال إلا أنهم سكنوا الياء من أيدي وبادي تخفيفاً لما جرى في كلامهم كثيراً وصار كالأمثال
كما كان ذلك في قولهم أعط القوس باريها لكان أقرب إلى الصواب لأنهم لما رأوا إسكان الأول وهو في موضع نصب ورأوا صورة التركيب حكموا بالبناء والذي
يمكن أن يقال من جهتهم في تمشيته أنه كثر استعمالهم أيدي سبأ في التفرق الكثير وبادي بداء في الأول حتى صار معنى المضاف والمضاف إليه نسياً منسياً فلا يفهم
من أيدي سبا الأمتشتتين ولا من بادي بدي إلا أولاً فكان بمنزلة بعلبك في الدلالة على مدلوله من غير نظر إلى تفصيل اللفظين فشبه ببعلبك في أن الأول كالجزء
فوجب بناؤه انتهى وما حكم به من كونه بمنزلة بعلبك هو ما قاله الزمخشري وجعله سيبويه بمنزلة خمسة عشر قال الرضي وهو الأولى وإن كان على جهة التشبيه لا
لتضمن الثاني حرفاً مثله ولو كان الأمر على ما قال الزمخشري لوجب إدخال التنوين في بدي وبدا لأن فيهما تركيباً بلا علمية ولم يسمعا منونين ولوجب تنوين

سبا الانه

التوابع كل فرع بإعراب سابقه وهي خمسة الأول النعت وهو ما دل على معنى في متبوعه مطلقاً

سبا لأنه اسم رجل وليس اسم قبيلة انتهى وصرح ابن الحاجب في شرح المفصل بأن من عد بادي بدا وأيدي سبا من المركب المبني جعل الجزء الثاني منه معرباً والأول
مبنياً كمعدي كرب وبعلبك ولم يتعرض لإسقاط التنوين قال بعضهم ويمكن أن يكونوا أسقطوه للتخفيف لطوله ولما جرى في كلامهم كثيراً أو ثقلت حذف في غير
هذا الباب لهذه العلة نحو قولهم جاءني زيد بن عمرو ولأنه مبني باب التوابع التوابع جمع تابع باعتبار غلبة الاسمية عليه والأفاعل صفة لا يجمع على فواعل كل فرع
متلبس بإعراب سابقه الذي هو فرع عليه في الإعراب بجنس إعرابه بحيث يكون إعرابه من جنس إعراب سابقه المذكور فقوله كل فرع يشمل المحدود وغيره مما هو فرع عن
غيره في الإعراب أو في العمل أو غيرهما وما بعده يخرج ما عدا المحدود وقدم بيان ما يترتب على إدخال كل في الحد من الفساد وأحسن حد للتوابع قول ابن الحاجب
في شرح منظومته التوابع ما ثبت له الإعراب فرعاً عن غيرها وهو أحسن من حده في الكافية كل ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة وقال أبو حيان التوابع محصورة
بالعد فلا تحتاج إلى رسم ولا حد ولذلك لم يحدها جمهور النحويين تنبيهات الأول المراد بالتوابع توابع الأسماء إذ الكلام فيما يتعلق بها فلا نقض بنحو قوله
فأين إلى أين النجاة ببغلتي أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس وقوله لا لا أبوح بحب بثنة إنها أخذت علي مواثقاً وعهوداً الثاني المراد بالإعراب في اللاحق ما هو
أعم من أن يكون لفظياً أو تقديرياً أو محلياً حقيقة أو حكماً فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفاً الثالث أفهم قوله سابقه
وجوب تقديم المتبوع على التابع وجوز الكوفيون تقديم عطف النسق بشروط أحدها أن يكون بالواو وزاد هشام الفاء أو ثم أو أو ولا الثاني أن لا يؤدي
إلى مباشرة العاطف عاملاً غير متصرف فلا يجوز إن وزيداً عمراً ذاهبان ولا ما أحسن وزيداً عمراً الرابع أن لا يكون المعطوف مجروراً فلا يجوز مررت وعمرو بزيد
الخامس أن لا يكون العامل مما لا يكتفي بفاعل واحد فلا يجوز اختصم وعمرو زيد وخالف بعضهم في هذا الأخير فلم يشترطه والبصريون يقصرون ذلك مع
استيفاء هذه الشروط على الضرورة كقوله ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام الرابع قيل قد يفهم من ذلك أيضاً وجوب تقديم معمول
التابع على المتبوع لأن المعمول لا يحل إلا في موضع يحل فيه العامل والتابع لا يتقدم على المتبوع وجوزه الكوفيون نحو هذا طعام مثلك رجل يأكل وأفهمهم أن
في أحد الوجوه التي ذكرها في قوله تعالى وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً قال يجوز أن يتعلق في أنفسهم ببليغاً والمعنى قل لهم قولاً مؤثراً في قلوبهم أي عدهم بالقتل و
الاستيصال ونحو ذلك انتهى وهذا إنما يأتي على رأي الكوفيين وهي أي التوابع خمسة بالاستقراء ويمكن أن يقال لأن التابع إن كان مقصوداً بالذات فبدل
إن لم يتخلل بينهما عاطف وعطف نسق إن تخلل وإن لم يكن مقصوداً فنعت إن دل على معنى في متبوعه وتأكيد إن كان إعادة للأول لفظاً أو معنى وإلا فعطف بيان
تنبيه اختلف في عامل التابع فأما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو العامل في المتبوع ونسب إلى سيبويه وقال الخليل والأخفش العامل
فيها معنوي وهو كونها تابعة وقال قوم العامل فيها مقدر من جنس عامل المتبوع وأما البدل فقال سيبويه والمحققون عامله هو عامل مبدل منه لأن المبدل منه
في حكم الطرح فكان عامل الأول باشر الثاني وقال أكثر المتأخرين عامله مقدر من جنس عامل المبدل منه قال أبو حيان وهو المشهور وأما عطف النسق فقال
الجمهور عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وهو الصحيح وقيل الحرف وقيل مقدر بعد العاطف قال بعضهم ولو قيل العامل في الكل هو المتبوع لكان له
شواهد الأول من التوابع النعت وقدمه على سايرها لأن استعماله أكثر ولكونه أشد متابعة وأوفر فائدة وكان الأولى أن يتبعه بالبيان ثم التوكيد ثم البدل
ثم عطف النسق لأنها إذا اجتمعت في التبعية رتبت كذلك والتعبير بالنعت اصطلاح الكوفيين وربما قاله البصريون والأكثر عندهم الوصف والصفة وهو ما
أي تابع كالجنس يشمل جميع التوابع دل على معنى في متبوعه فصل أخرج ما عدا النعت وأورد نحو أعجبني زيد علمه وجاء القوم كلهم قال بعضهم بل كل التوابع
يدل على معنى في متبوعها فإن المعطوف يدل على كون المتبوع فيه مقصوداً بالنسبة والتأكيد يدل على كون المتبوع ليس فيه تجوز أو غيره ولا مما ذكر سهواً والبدل
يدل على أن المتبوع غير مقصود بالنسبة وعطف البيان يدل على أن المتبوع هذا الأمر المعين وأجيب بأن المراد بالدلالة الدلالة المقصودة ولا شيء من هذه الدلالات
بمقصودة مطلقاً قيد للظرف أي كائن في متبوعه كوناً مطلقاً غير مقيد بزمان نسبة حصول المنعوت في الكلام قيل قصد به إخراج الحال إذ الحال يدل على معنى
كائن في ذي الحال في زمان نسبة حصول لذي الحال ويرده على أن الحال خارجة من مبحث التوابع وأيضاً فتقدم ذكر التابع والمتبوع يمنع إخراجها قال بعضهم
يصح أن يقال ذكر لبيان مدلول الصفة بحيث يتميز عن مدلول الحال إذ هذا تعريف للصفة بتعيين مدلولها فقوله مط وإن كان مستغنى عنه في تمام التعريف
لكنه يحتاج إليه في تعيين مدلولها الذي قصد في ضمن التعريف ولا خفاء في أنه يخرج به ساير التوابع عن التعريف إذ دلالتها على معنى كائن في متبوعها كوناً
مقيداً بزمان نسبة حصول المتبوع عنها وفي شروح الكافية إن مطلقاً قيد الدلالة أي دلالة مطلقة غير مختصة بمادة فخرج به جاء القوم كلهم وأعجبني زيد علمه وأعجبني
زيد علمه فإن دلالة هذه التوابع على معنى في متبوعها مختصة بالمادة حتى لو قيل أعجبني زيد غلامه وأعجبني زيد غلامه وجاء زيد نفسه انتفت الدلالة وفيه ما عرفت
من أن كل تابع يدل على معنى في متبوعه وإنه لا يساعده اللفظ مطلقاً إذ مقتضى هذا التوجيه تأنيث مطلقاً وإنه يخالف ما حمله المص عليه وأن ذلك في أعجبني
القوم كلهم باطل لأن تركيب التأكيد مع المتبوع يفيد تقرير الشمول فلولا دلالته على حصول الشمول في متبوعه لم يتقرر الشمول الذي يدل عليه المتبوع تنبيهات
الأول يرد على هذا التعريف الجسم الطويل العريض العميق كذا قال القصود فيه بيان معنى الجسم لا الدلالة على معنى فيه وسيأتي فيه كلام وكذا نحو نفخة واحدة فإن
المقصود فيه تأكيد معنى في المتبوع لا الدلالة على معنى فيه فلا يشملهما التعريف مع أنهما من أفراد المعرف الثاني يرد على هذا التعريف أيضاً الوصف بحال المتعلق
نحو رجل حسن غلامه فإن الوصف فيه يدل على معنى في الغلام لا في الرجل فكان ينبغي أن يزاد فيه أو متعلقه واعتذر مع الاعتراف بأولوية هذه الزيادة بأن المراد

بالمعنى

والاغلب اشتقاقه وهو اما بحال الموصوف ويتبعه اعرابا وتعريفا وتنكيرا وافرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا او بحال متعلقه ويتبعه

بالمعنى في المتبوع اعم من معنى فيه تحقيقا او تنزيلا والوصف بحال المتعلق لتنزيله منزلة حال المتبوع قال الرضي وقد يجعل حال المتعلق الشيء وصفا لذلك الشيء بتنزيله منزلة حاله نحو مررت برجل مصرخ حماره لحصول الفائدة بذلك او ان المراد الدلالة على معنى في متبوعه اعم من ان لا يكون الوصف وحده او مع ضميمة المتعلق ولا خفاء فيه ولا لزوم مع المتعلق على حال المتعلق وانما يميز عن الوصف بحال الموصوف مع ان كليهما الدلالة على معنى في المتبوع لاختلاف احكامهما الثاني فائدة النعت التخصيص وهو تقليل الاشتراك في النكرات كجاءني رجل تاجر او التوضيح وهو رفع الاحتمال في المعارف كجاءني الرجل التاجر او المدح او الذم نحو اعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم او الترحم نحو انا عبدك المسكين او التعميم نحو ان الله يرزق عباده الطائعين والعاصين او التفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي او الابهام نحو تصدق بصدقة قليلة او كثيرة او التاكيد نحو نفخة واحدة او الكشف عن الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق كما قال بعض المحققين والفرق بين النعت الكاشف والنعت المؤكد ان الاول مفسر والثاني مقرر والفرق بين التفسير والتقرير بين وقيل الفرق بينهما ان المؤكد يؤكد بعض مفهوم المنعوت والكاشف يكشف عن تمام ماهية المنعوت وهنا بحث وهو ان كلا من الطويل والعريض والعميق نعت وليس كاشفا والمجموع كاشف وليس نعتا ان قلت كل من تلك الامور الثلثة دال لكونه كاشفا لانه مساوي للجسم عند جمهور الاشاعرة قلنا لا شبهة لاحد في ان المتكلم لم يقصد الا كشف المجموع لان المجموع معرف على ان يرد الجواب لا يجدي في نحو الانسان الحيوان الناطق والاظهر في الجواب ان يقال المجموع نعت واحد الا ان اعرابه لجريه على اجزائه كما في قولك الكتاب جز اجزاؤه البيت سقف وجدران والاغلب في النعت اشتقاقه اي كونه مشتقا وليس شرطا فيه وفاقا لابن الحاجب وخلافا للجمهور في اشتراطهم ذلك وتاويلهم ما ليس بمشتق بالمشتق قال ابن الحاجب ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على ان المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق قال والاسماء التي وقعت صفات وهي غير مشتقة منها ما وقع صفة مطلقا كالمنسوب وذي المضاف الى اسم الجنس نحو مررت برجل تميمي وذي مال ومنها ما وقع صفة في بعض مواضع كالذي في مثل مررت برجل ايما رجل ومنها اسم الجنس التابع لاسم الاشارة نحو مررت بهذا الرجل فانه هنا استعمل وصفا وان كان وضعه للذات في غير هذا الموضع لان متبوع هذا وهو اسم الاشارة دال على الذات المبهمة فتعين كون اسم الجنس التابع له على المعنى وهو حقيقة الذات وبيان ماهية المشار اليه ومنها اسم الاثنان في نحو مررت بزيد هذا فانه يدل على معنى في ذات زيد وهو كونه مشارا اليه فثبت ان الاشتقاق ليس بشرط في النعت لما ثبت من وقوع هذه الالفاظ المذكورة نعوتا مع انها غير مشتقة انتهى والذين يشترطون الاشتقاق يتاولون ذلك كله فيقولون تميمي مأول بمنسوب وذي مال بصاحب واي رجل بكامل في الرجولية وهذا الرجل هذا المعين وزيد هذا بزيد المشار اليه وتنبيه الوصف الجامد على ضربين قياسي وسماعي فمن القياسي ما ذكره ومن الوصف بالمقادير نحو عندي رجال ثلثة قال كابل لا تجد فيها واحدا واحدة وتقول عندي بر قفيزان وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع وغير ذلك من المقادير والسماعي على ضربين اما غير شايع نحو مررت برجل اسد او حمار قال المبرد وهو بتقدير مثل اي مثل اسد او مثل حمار وقال غيره هو مأول بجرئ او بليد واما شايع كثير وهو الوصف بالمصدر نحو جاءني رجل عدل ورضى وهو عند الكوفيين على التاويل بعادل ومرضي وعند البصريين على تقدير مضاف اي ذو عدل وذو رضى قال ابن هشام في رسالته والمشهور ان الخلاف مطلق وقال ابن عصفور وهو الظاهر ان الخلاف حيث لم يقصد المبالغة فان قصدت فلا اتفاق على انه لا تاويل ولا تقدير انتهى ومحل الوصف بالمصدر ما اذا لم يكن في اوله ميم فان كان كذلك لم ينعت به لا باطراد ولا بغيره نص عليه بعضهم وسواء النعت اما بحال الموصوف اي بحال قائم بموصوفه نحو مررت برجل حسن فالحسن حال قائم بالرجل ويسمى نعتا حقيقيا ويتبعه اي يتبع النعت الذي هو بحال الموصوف موصوفه اعرابا رفعا ونصبا وجرا وتعريفا وتنكيرا وافرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لاتحادهما فيما صدق عليه وقيام النعت بالموصوف وليس المراد اجتماع هذه العشرة كيف وهي انواع متضادة وانما المراد انه لا بد من كل نوع من واحد فمن الرفع والنصب والجر احدها ومن التعريف والتنكير احدهما ومن الافراد والتثنية والجمع احدها ومن التذكير والتانيث احدهما فلا بد في النعت الذي هو بحال الموصوف من اربعة من هذه العشرة تنبيهات الاول قال بعضهم ذكر الاعراب لا حاجة اليه لظهور العلم به من كونه تابعا الا ان يقال المراد جميع الامور التي تعتبر التبعية فيها للتضبط معا الثاني محل ما تقرر حيث لم يمنع مانع من التبعية كما في الملتزم افراده وتذكيره كافعل التفضيل المجرد من كفعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول كامراة صبور وجريح او تانيثه كرجل ربعة وهمزة وامراة ربعة وهمزة ولا يشكل شيء من ذلك على تفصيله الطلاق المصدر لانه شاذ واما قولهم برمة اعشار واكسار وثوب اسمال ونطفة امشاج فلان البرمة مجتمعة من الاكسار والاعشار وهي قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل واحد منها مشج فلما كان مجموع الاجزاء ذلك الشيء المركب منها جاز ان يوصف بها وجرى على ذلك كون افعال جمع قلة فحكمه حكم الواحد قال تعالى نسقيكم مما في بطونه اي الانعام وقال سيبويه افعال للواحد لا جمع او بحال متعلقه اي بحال قائم بمتعلق موصوفه وهو ما بينه وبين الموصوف علاقة نحو مررت برجل حسن غلامه فالحسن حال قائم بالغلام وهو متعلق الموصوف تنبيه المراد بحال الموصوف وحال المتعلق ما جعل حالا للموصوف ولو تجوزا او ما جعل حالا لغير الموصوف بحسب دلالة التركيب وان كان قائما به في الثاني فنحو مررت بزيد الحسن من قبيل الوصف بحال الموصوف وان كان ليس المراد بالحسن الا وجهه ونحو رايت زيدا الحسن وجهه نفسه او ذاته من قبيل الوصف بحال المتعلق وان كان الحسن قائما بزيد ويتبعه اي يتبع النعت الذي هو بحال متعلق موصوفه في الثلثة الاول جمعا اولها وهي الاعراب باوجهه الثلاثة والتعريف والتنكير وفي الحقيقة انما يتبعه في اثنين من خمسة واحدة من اوجه الاعراب

واما في البواقي فان رفع ضمير الموصوف ايضا فهو موافق نحو جاءتني امراة كريمة الاب وجاء رجلان كريما الاب ورجال كرام الاب والا فكالفعل نحو جاءني رجل حسنة جاريته او عالية او عال داره ولقيت امراتين حسنا عبدهما او قائما او قائمة في الدار جاريتهما

وواحد من التعريف والتنكير واما في الخمسة البواقي وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ففيه تفصيل فان رفع اي النعت الذي هو بحال متعلق موصوفه ضمير الموصوف بان حول الاسناد عن المتعلق الى ضمير الموصوف وجر المتعلق بالاضافة ان كان معرفة ونصب على التمييز ان كان نكرة ويسمى نعتا مجازيا لانه جار على الموصوف لفظا وهو قائم حقيقة بمتعلقه فهو موافق فيه ايضا كما انه موافق في الثلثة الاول فهو كالنعت بحال موصوفه لانه رافع ضمير الموصوف فهو لا ان ذلك اصله والوجه التحويل نحو جاءتني امراة كريمة الاب بالاضافة او كريمة ابا بالتمييز وجاءني رجلان كريما الاب بالاضافة او كريمان ابا بالتمييز وجاءني رجال كرام الاب بالاضافة او كرام ابا بالتمييز والا يرفع ضمير الموصوف بل رفع المتعلق فهو كالفعل الحال محله فيفرد لو فصل ويطابق في التذكير والتانيث المرفوع لا المنعوت نحو جاءني رجل حسنة جاريته كما تقول حسنت جاريته وجاءتني امراة قائم ابوها كما تقول قام ابوها او جاءني رجل عالية او عال داره كما تقول علت داره وعلا داره لان الدار مؤنث لفظا وقد تقدم ان الفاعل اذا كان مؤنثا غير حقيقي ظاهرا جاز في فعله التذكير والتانيث والتانيث ارجح ولقيت امراتين حسنا عبدهما كما تقول حسن عبدهما ولقيت امراتين قائما او قائمة في الدار جاريتهما كما تقول قام في الدار جاريتهما او قامت في الدار جاريتهما لما مر من ان الفاعل اذا كان مؤنثا حقيقيا ظاهرا مفصولا عن الفعل بغير الا جاز في فعله التذكير والتانيث والتانيث ارجح ونحو مررت برجلين قائم ابواهما كما تقول قام ابواهما او برجال قائم اباؤهم كما تقول قام اباؤهم ولا تقول قائمين ابواهما ولا قائمين اباؤهم الا على لغة اكلوني البراغيث لكن يترجح قيام اباؤهم على قائم اباؤهم واذا رفع النعت الضمير البارز كان حكمه حكم المتعلق الرافع فتقول جاءني غلام امراة ضاربته هي وامراة رجل ضاربها هو كما تقول ضربته هي وضربها هو وجاء غلام رجلين ضاربهما او غلام رجال ضاربهم كما تقول ضربهما وضربهم ولا تقول ضاربهما ولا ضاربوهم الا على تلك اللغة ويترجح هنا ايضا نحو ضاربهم على ضاربيهم هذا مذهب سيبويه والمبرد وابي موسى وذهب الايدي والشلوبين وطائفة الى ان الارجح هو الافراد وفصل اخرون فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع كمررت برجال قيام اباؤهم وجاءني غلمان رجال قعود ابائهم فالتكسير ارجح وان كان لمفرد او مثنى كمررت برجل قاعد غلمانه او برجلين قاعد غلمانهما او جاءني غلام رجل ضاربوهم او غلام رجال ضاربيهم فالافراد ارجح واتفق الجميع على ان الافراد افصح من جمع السلامة تتمة تشتمل على فوائد الاولى قال في البسيط الاسماء في الوصف على اربعة اقسام ما يوصف ويوصف به وهو اسم الاشارة والمعرف بال والمضاف الى واحد من المعارف اذا كان منصفا بالحدث وما لا يوصف ولا يوصف به وهو في الكنى والاعلام عند سيبويه وما اوغل من الاسماء في شبه الحرف كاين وكم وكيف والمضمرات وما احسن قول الشاعر اضمرت في القلب هوى شادن مشتغل بالنحو لا ينصف وصفت ما اضمرت يوما له فقال لي المضمر لا يوصف وما يوصف ولا يوصف به وهو الاعلام وما يوصف به ولا يوصف وهو الجمل انتهى وقال ابن هشام في تذكرته المعارف اقسام قسم لا ينعت بشيء وهو المضمر وقسم ينعت بشيء واحد وهو اسم الاشارة خاصة ينعت بما فيه ال الخاصة وقسم ينعت بشيئين وهو ما فيه ال ينعت بما فيه ال وبمضاف الى ما فيه ال وقسم ينعت بثلثة اشياء وهو شيئان احدهما العلم ينعت بما فيه ال وبمضاف وبالاشارة والثاني المضاف ينعت بمضاف مثله وبما فيه ال وبالاشارة انتهى وبقي ان اسم الاشارة وما فيه ال ينعتان بالموصول ايضا والعلم ينعت بالموصول وبالمضاف اليه ولعله ادخله تحت ما فيه ال الثانية اذا تعددت النعوت لغير واحد فان اختلف معنى النعت ولفظه وجب التفريق بالعطف بالواو نحو مررت برجلين كريم وبخيل وبرجال شاعر وكاتب وفقيه وان اتحد استغنى بالتثنية والجمع عن التفريق نحو مررت برجلين كريمين وبرجال كرماء وغلب التذكير والعقل وجوبا عند الاجمال كمررت بزيد وهند الصالحين وبرجل وامراتين صالحين والتغليب بالعقل خاص بجميع المذكر فتقول مررت برجال وافراس سابقين وامتنع سابقات واختيارا عند التفصيل فتقول على التغليب مررت بعبيد وافراس سابقين وعلى عدمه سابقين وسابقات الثالثة اذا تعدد العامل فان اتحد عمله ومعناه ولفظه او جنسه جاز الاتباع مطلقا فتقول فيما اتحد عمله ومعناه ولفظه ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان وهذا زيد وهذا عمرو الفاضلان ورايت زيدا ورايت عمرا الفاضلين ومررت بزيد ومررت بعمر الكريمين وفيما اتحد معناه وعمله وجنسه جاء زيد واتى عمرو الظريفان وهذا زيد وذاك عمرو العاقلان ورايت زيدا وابصرت خالدا التاجرين ووقفت الى خالد وسيق بزيد الكاتبين وخصص بعضهم ذلك بنعت فاعلي فعلين وخبري مبتداين وليس بشيء وان عدم الاتحاد في المعنى والعمل واللفظ كجاء زيد ورايت او في المعنى والعمل والجنس كهذا ناصر زيد ونجد اعمرا او في المعنى واللفظ كجاء زيد ومضى عمرو او في العمل واللفظ كهذا مولم زيد وموجع عمرو وجب القطع اما بالرفع على اضمار مبتدا او بالنصب على اضمار فعل لائق ويمتنع الاتباع لانه يؤدي الى تسليط عاملين مختلفي المعنى على معمول واحد من جهة واحدة بناء على ان العامل في المنعوت هو العامل في النعت وهو الصحيح اما اذا اتحد العاملان معنى وعملا فلاتحاد وفي الاتباع لان العاملين من جهة المعنى شيء واحد فهما بمنزلة العامل الواحد عند الجمهور وقال ابن السراج اذا اتفقا لفظا كان الثاني توكيدا للاول وان كان العامل واحدا جاز الاتباع والقطع ان لم يختلف العمل نحو قام زيد وبكر العاقلان وان اختلف تعين القطع سواء اختلفت النسبة الى المتبوعين من حيث المعنى نحو ضرب زيد عمرا العاقلان ام اتحد نحو خاصم زيد عمرا الظريفان هذا مذهب البصريين وقال الفراء يتبع لا غير عند الاتحاد والكسائي الاول وابن سعدان ايهما شئت الرابعة يجوز الاتباع والقطع في نعت غير مبهم ان لم يكن ملتزما ولا مؤكدا ولا ترحما نحو الحمد لله الحميد اي هو وامراته حمالة الحطب اي ذم والمقيمين الصلوة اي امدح واللهم الطف بعبدك المسكين اي ارحم على راي الجمهور بخلاف نعت المبهم كمررت بهذا العالم او النعت الملتزم ومثاله

الثالث العطف بالحروف وهو تابع بواسطة الواو او الفاء او ثم او حتى او ام او او او بل او لا او لكن نحو جاء زيد وعمرو وجمعناكم والاولين

بالشعر العبور والاولى ان يمثل بالجماء الغفير والموكد نحو الهين اثنين فلا يجوز فيهما القطع فان كان لنكرة اشترط في جواز القطع تاخره عن نعت اخر اختيارا كقول
ابي الدرداء نزلنا على خال لنا ذو مال وذو هيئة وان لم يتاخر عن نعت اخر لم يجز القطع الا في الشعر وان تعددت النعوت لواحد فان تعين مسماه بدونها اتبعت
كلها او قطعت او اتبع بعض وقطع بعض بشرط تقديم المتبع كقولها لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وافة الجزر النازلين بكل معترك والطيبون معاقد
الازر يروى برفع النعتين ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني وبالعكس تنبيه اذا قطع النعت خرج عن كونه نعتا قاله ابن هشام واطلاق النعت
عليه مجاز من باب اطلاق الشيء على ما كان عليه الخامسة يجوز تعاطف النعوت متبعة كانت او مقطوعة قال ابو حيان ويختص بالواو نحو سبح اسم ربك الاعلى الذي
خلق فسوى والذي قدر فهدى الى اخره ولا يجوز بالفاء الا اذا دلت على احداث واقع بعضها اثر بعض كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم
الايب اي الذي صبح فغنم فاب وقال ابن خروف اذا كانت النعوت مجتمعة على المنعوت في حالة واحدة لم يكن العطف الا بالواو واجاز بجميع حروف العطف الا حتى وام
السادسة قد يلي النعت اما او لا لافادة شك او تنويع او نحوهما فيجب تكرارهما مقرونين بالواو نحو لا بد من يحسنا اما اسيرا واما اميرا وكقوله تعالى من شجرة مباركة
زيتونة لا شرقية ولا غربية وقيل لا يجب التكرار السابعة يجوز حذف المنعوت بكثرة ان علم وكان النعت اما مفردا صالحا لمباشرة العامل نحو ان اعمل سابغات
اي دروعا سابغات او بعض ما قبله من مجرور بمن نحو منا ظعن ومنا اقام اي منا فريق ظعن ومنا فريق اقام او في نحو ما في الناس الا شكر او كفر اي الا رجل شكر او
رجل كفر فان لم يصلح لمباشرة العامل امتنع الحذف غالبا الا في الضرورة ومن غير الغالب قوله تعالى ولقد جاءك من نبا المرسلين اي نبا من نبا المرسلين بناء على
انه لا تزاد من في الايجاب ولا تدخل على معرفة وان لم يكن بعض ما قبله من مجرور بمن او في امتنع الحذف الا في الضرورة كقوله ترمي بكفي كان من ارمى البشر اي بكفي
رجل كان ويجوز حذف النعت بقلة ان علم كقوله تعالى ياخذ كل سفينة غصبا اي صالحة بدليل انه قرئ كذلك وان تعيبها لا يخرجها عن كونها سفينة الان جئت
بالحق اي الواضح والا لكفروا بمفهوم ذلك فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا اي نافعا الثاني من التوابع المعطوف بالحروف ويسمى عطف النسق بفتح السين اي العطف
الواقع في الكلام الوارد على نظام واحد وهو من قولهم ثغر نسق اذا كانت الاسنان مستوية ووجه المناسبة ان توسط الحرف العاطف يجعل التابع والمتبوع
مستويين باعتبار الاعراب وقصد النسبة واما النسق باسكان السين فهو مصدر نسقت الكلام اذا عطفت بعضه على بعض كذا في الصحاح قال بعض الائمة
والتعبير بعطف النسق اصطلاح كوفي وهو المتداول والبصريون يعبرون عنه بالشركة انتهى وهو تابع وهو كالجنس يشمل جميع التوابع وقوله بواسطة الواو او
الفاء او ثم او حتى او ام او او او بل او لا او لكن اخرج ما عدا المحدود ولا يرد التوكيد والنعت المقرونان بحرف العطف لان التبعية ليست بواسطة الحرف بل هي حاصلة
فيهما وان لم يوجد حرف ولهذا قال بعضهم اطلاق العطف في هاتين الصورتين اطلاق مجازي تنبيه عد المص حروف العطف تسعة باسقاط اما على المختار
بناء على انها غير عاطفة كما سياتي بيانه في حديقة المفردات انه وليس منها ليس خلافا للكوفيين ولا الا خلافا للاخفش والفراء ولا اي خلافا لصاحب
المستوفي فالواو لمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير دلالة على ترتيب وعدمه خلافا للفراء وهشام وثعلب من الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم انها
تفيد الترتيب فالفعل في نحو جاء زيد وعمرو يحتمل ان يكون حصل من كليهما في زمان واحد وان يكون حصل من زيد اولا وان يكون حصل من عمرو اولا
فهذه ثلاثة احتمالات عقلية لا دليل في الواو على واحد منها وانما دلت على مطلق الاجتماع في الحكم ومن ثم يعطف بها الشيء على مصاحبه نحو فانجيناه واصحاب
السفينة وعلى سابقه نحو ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم وعلى لاحقه جمعناكم والاولين فهذه ثلث مراتب وهي مختلفة في الكثرة والقلة فمجيئها للمصاحبة اكثر و
للترتيب كثير ولعكس الترتيب قليل فيكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن المعينة بالمعية راجحة وللتاخر مرجحان وللتقدم مرجوحه هذا مراد التسهيل وهو تحقيق
للواقع لا قول ثالث قاله في التصريح وفيه رد لقول ابي حيان من ان قول ابن مالك كون الواو للمعية راجح وللترتيب كثير ولعكسه قليل ليس مذهب البصريين ولا
الكوفيين بل هو ثالث خارج عن القولين فيجب اطراحه تنبيه تنفرد الواو عن سائر حروف العطف بسبعة عشر حكما احدها احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة السابقة
الثاني اقترانها باما نحو اما شاكرا واما كفورا الثالث اقترانها بلا ان سبقت بنفي ولم تقصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو ولا ما اختصم زيد ولا عمرو وانما جاء
ولا الضالين لان في غير معنى النفي واما وما يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الاحياء ولا الاموات فلا
التاكيد والرابعة والخامسة زوائد لامن اللبس الرابع اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله الخامس عطف المفرد السببي على الاجنبي عند الاحتياج الى الربط كمررت برجل
قائم زيد واخوه ونحو زيد قام عمرو وغلامه وزيد ضربت عمرا واخاه السادس عطف العقد على النيف السابع عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها
كقوله بكيت وما بكا رجل حزين على ربعين مسلوب وبال الثامن عطف ما حقه التثنية والجمع كقول الفرزدق ان الرزية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد
ومحمد وقول ابي نواس اقمنا بها يوما ويوما وثالثا ويوما له يوم الترحل خامس قال ابن هشام في المغني وهذا البيت يسال اهل الادب عنه فيقولون كم
اقاموا والجواب ثمانية لان يوما الاخير رابع وقد وصف بان يوم الترحل خامس له فيكون يوم الترحل هو ثامن له بالنسبة الى اول يوم انتهى ونقل الدماميني
عن بعضهم ان ذلك مبني على ان الاقامة كانت خمسة ايام التاسع عطف ما لا يستغني عنه كاختصم زيد وعمرو ومن ذلك جلست بين زيد وعمرو ومن ثم قال الاصمعي في
قول امرئ القيس بسقط اللوى بين الدخول فحومل الصواب الا بين الدخول وحومل واجيب بانه على حذف مضاف والتقدير بين اهل الدخول فحومل وبان
الدخول مشتمل على اماكن والتقدير بين اماكن الدخول واماكن حومل فهو بمنزلة اختصم الزيدون والعمرون قال ابن هشام ويشاركها في هذا الحكم ام المتصلة

في نحو سواء علي اقمت ام قعدت فانها عاطفة ما لا يستغني عنه انتهى واجاز الكسائي العطف في ذلك بالفاء وثم واو قاله في الهمع وقال الفراء رايت قوما
يقول اختصم عبد الله فرجل العاشر والحادي عشر عطف العام على الخاص وبالعكس فالاول نحو رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات والثاني
نحو واذ اخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح ويشاركها في هذا الحكم الاخير حتى كمات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة فانها عاطفة خاصا على عام
الثاني عشر عطف عامل حذف وبقي معموله على عامل اخر يجمعهما معنى واحد كقوله اذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا اي وكحلن العيونا
والجامع بينهما التحسين وقوله تعالى والذين تبوءوا الدار والايمان اي واعتقدوا الايمان والجامع بينهما الملازمة والا لقيل ولولا هذا التقدير لورد اشتريته
بدرهم فصاعدا اذ التقدير فذهب الثمن صاعدا الثالث عشر عطف الشيء على مرادفه نحو انما اشكو بثي وحزني الى الله اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة
لا ترى فيها عوجا ولا امتا وقوله والفى قولها كذبا ومينا وزعم ابن مالك ان ذلك ياتي في او وان منه ومن يكسب خطيئة او اثما قال ابن هشام في شرح بانت
سعاد وفيه نظر لامكان ان يراد بالخطيئة ما وقع خطا وبالاثم ما وقع عمدا الرابع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله عليك ورحمة الله السلام الخامس
عشر عطف ما تضمنه الاول اذا كان المعطوف ذا مزية نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى السادس عشر جواز فصلها من معطوفها بظرف او عديله
نحو ومن خلفهم سدا السابع عشر جواز حذفها ان امن اللبس كقوله كيف اصبحت كيف امسيت مما يثبت الود في فؤاد الكريم اي وكيف امسيت كذا قيل وفي تفرد
الواو بذلك نظر ففي المغني حكى ابو الحسن اعطه درهما درهمين ثلاثة وخرج على اضمار او ويحتمل بدل الاضراب والفاء للجمع والتعقيب والترتيب وسياتي الكلام
عليها في المفردات وثم ويقال فم بابدال الثاء فاء كقولهم في جدث جدف وثمت بالحاقها تاء ساكنة ومفتوحة تختص حينئذ بعطف الجمل للجمع والترتيب والمهلة وفي
كل خلاف اما الجمع فزعم الاخفش والكوفيون انه قد يتخلف بان تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتة وحملوا على ذلك قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت
وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجا من الله الا اليه ثم تاب عليهم وقول زهير اراني اذا اصبحت اصبحت ذا هوى فثم اذا امسيت امسيت غاديا وخرجت
الاية على حذف الجواب اي لجاوا الى الله واستغفروه ثم تاب عليهم والبيت على زيادة الفاء وتعينت للزيادة دون ثم لانه قد عهد زيادتها بخلاف ثم واما الترتيب
والمهلة فخالف قوم في اقتضائها اياهما تمسكا بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وبدا خلق الانسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء
مهين ثم سواه ونفخ فيه من روحه واني لغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا ثم اهتدى والاهتداء سابق على ذلك وبقوله تعالى ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ثم اتينا
موسى الكتاب وقول الشاعر ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده واجيب عن الكل بان ثم فيها لترتيب الاخبار لا لترتيب الحكم قال ابن هشام وغير هذا
الجواب انفع منه لانه يصحح الترتيب فقط لا المهلة اذ لا تراخي بين الاخبارين والجواب المصحح لهما ما قيل في الاية الاولى ان العطف على مقدر اي من نفس واحدة انشاها
ثم جعل منها زوجها وفي الثانية ان سواه عطف على الجملة الاولى لا الثانية وفي الثالثة ان المراد ثم دام على الهداية لان الغفران موقوف على العاقبة وفي الرابعة
ان اتينا عطف على ما تقدم قبل شطر السورة من قوله ووهبنا له اسحق ويعقوب وفي البيت ان المراد ان الجد اتاه السودد من قبل الاب والاب
من قبل الابن كما قال ابن الرومي قالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان وكم اب قد علا بابن ذرى حسب كما علت برسول الله عدنان
تنبيه قد تقع ثم موقع الفاء فتكون للجمع والترتيب بلا مهلة كقوله كهز الرديني تحت العجاج جرى في الانابيب ثم اضطرب اذ الهز متى جرى في انابيب الرمح
تعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه قاله غير واحد قال بعضهم وانه لا ترتيب فيها ايضا لان الاضطراب والجري يقعان في زمان واحد واجيب بان الترتيب يحصل
في خطاب لطيفه وحتى للجمع مع الغاية بان يكون ما بعدها غاية لما قبلها في زيادة او نقصان ينقطع الحكم عنده والتدريج هنا بان ينقضي ما قبلها شيئا
فشيئا الى ان يبلغ الغاية ولهذا وجب ان يكون المعطوف بها جزءا من المعطوف عليه ولو تقديرا كما سياتي بيانه في حديقة المفردات انه تنبيهات الاول لا تعطف حتى
الجمل لانه يشترط معطوفها ان يكون جزءا مما قبلها او كجزء منه ولا يتاتى ذلك الا في المفردات هذا هو الصحيح وزعم ابن السيد في قول امرئ القيس سريت بهم حتى تكل
مطيهم فيمن رفع تكل ان جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على سريت بهم قال ابن هشام في المغني الثاني اذا عطف بحتى على مجرور قال ابن عصفور ترجح اعادة
الجار فرقا بينها وبين الجارة نحو مررت بالقوم حتى بزيد وقال ابن الخباز بوجوب ذلك وفصل ابن مالك فقال ان لم يتعين للعطف وجبت الاعادة نحو
اعتكفت في الشهر حتى في اخره وان تعينت له فلا لحصول الفرق نحو عجبت من القوم حتى بنيهم وقوله جود يمناك فاض في الخلق حتى بائس دان بالاساءة دينا
قال ابن هشام وهو حسن وجزم به في الجامع ورده ابو حيان وقال في المثال هي جارة وفي البيت محتملة الثالث العطف بحتى قليل واهل الكوفة ينكرونه البتة
ويحملون نحو جاء القوم حتى ابوك ورايت القوم حتى اباك ومررت بالقوم حتى ابيك على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها على اضمار عامل وام نوعان
متصلة ومنفصلة وسياتي بيانهما والجمهور على ان العاطفة انما هي متصلة واما المنقطعة فهي حرف ابتداء كبل وتختص بالجمل فلا تعطف المفردات واما
قولهم انها لابل ام شاء فتقديره انها لابل ام هي شاء وخرق ابن مالك اجماع النحويين فقال انها تعطف المفردات وحمل قولهم انها لابل ام شاء على ظاهره
واستدل بقول بعضهم ان هنا لابلا ام شاء بالنصب قال ابن هشام فان صحت روايته فالاولى ان يقدر لشاء ناصب اي ام ارى شاء وذهب ابن
الى ان المنقطعة للعطف ايضا وسوط كلام المص في حديقة المفردات كما سنبينه ان شاء الله تعالى واو ترد لمعان احدها الشك من المتكلم نحو قالوا لبثنا يوما او بعض يوم
الثاني للابهام على السامع نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وقول الشاعر نحن او انتم الالى الفوا الحق فبعدا للظالمين وسحقا الثالث التخيير

وقد يعطف الفعل على اسم مشابه له او بالعكس

بين المتعاطفين بان يمتنع الجمع بينهما نحو تزوج هندا او اختها الرابع الاباحة بان لا يمتنع الجمع نحو جالس العلماء او الزهاد الخامس الجمع المطلق كالواو نحو قوله جاء الخلافة
او كانت له قدرا كما اتى موسى على قدر السادس الاضراب كبل نحو وارسلناه الى مائة الف او يزيدون قال الرضي وانما جاز الاضراب في كلامه تعالى لانه اخبرهم بانه
مائة الف بناء على ما يحزره الناس مع كونه تعالى عالما بانهم يزيدون ثم انه اخذ في التحقيق مضربا عما يغلط فيه غيره اي ارسلناه الى جماعة يحزرهم الناس مائة الف
وهم كانوا زايدين على ذلك السابع التقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف ذكره ابن مالك في بعض كتبه وعدل عنه في بعضها فقال تاتي للتفريق المجرد من الشك و
الابهام والتخيير واما هذه الثلاثة فان مع كل منها تفريقا مصحوبا بغيره ومثل بنحو ان يكن غنيا او فقيرا وقالوا كونوا هودا او نصارى قال وهذا اولى من التعبير بالتقسيم
لان استعمال الواو في التقسيم اجود نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله كما الناس مجروم عليه وجارم ومن مجيئه بها او قوله فقالوا لنا ثنتان لا بد منهما صدور رماح
اشرعت او سلاسل انتهى وغيره عدل عن العبارتين فعبر بالتفصيل ومثل بقوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى وقالوا ساحر او مجنون اذ المعنى وقالت اليهود
كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى وقال بعضهم ساحر وقال بعضهم مجنون فاو فيهما للتفصيل الاجمال في قالوا فتنبه لان الاول لم يذكروا
المتقدمون لاو هذه المعاني بل قالوا هي لاحد الشيئين او الاشياء قال ابن هشام وهو التحقيق وقد تخرج الى معنى بل اولى معنى الواو واما بقية المعاني فمستفادة
من القرائن الثاني قال ابو البقاء او في النهي نقيضة او في الاباحة فيجب اجتناب الامرين كقوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا فلا يجوز فعل احدهما فلو جمع بينهما
كان فعلا للمنهي عنه مرتين لان كل واحد منهما احدهما وقال غيره او في مثل هذا بمعنى الواو وتفيد الجمع وقال ابن الحاجب بل هي بمعناها وهو احد الشيئين وانما جاء
التعميم من النهي الذي فيه معنى النفي والنكرة في سياق النفي للعموم لان المعنى قبل وجود النهي تطيع آثما او كفورا اي واحدا منهما فاذا جاء النهي ورد على ما كان
ثابتا في المعنى فيصير المعنى ولا تطع واحدا منهما فالتعميم فيهما من جهة النهي الداخل وهي على بابها قال وهو معنى دقيق وبل للاضراب وسياتي الكلام عليها في حيز
المفردات ولا لنفي حكم متلوها عن تاليها وللعطف بها ثلاثة شروط احدها ان يتقدمها اثبات نحو جاء زيد لا عمرو او امر نحو اضرب زيدا لا عمرا او نداء نحو
يا ابن اخي لا ابن عمي وزعم ابن سعدان ان هذا ليس من كلامهم قال ابو حيان وهذه شهادة على نفي وقد ذكر ذلك سيبويه في كتابه وظن بعضهم انه لم يذكره الا بموضع
انتهى وهذا الشرط يعلم من معنى لا الثاني ان لا تقترن بعاطف فاذا قيل جاء زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة واذا قلت ما جاءني
زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا توكيد للنفي الثالث ان يتعاند متعاطفاها فلا يجوز جاءني رجل لا زيد لانه يصدق على زيد اسم الرجل بخلاف جاءني رجل لا امراة
نص على هذا الشرط السهيلي في نتائج الفكر والابدي في شرح الجزولية وتبعهما الشيخ ابو حيان وقال ابن هشام وهو حق فلا يمتنع العطف بها على معمول
الفعل الماضي خلافا للزجاجي اجاز يقوم زيد لا عمرو ومنع قام زيد لا عمرو ويرده سمعه قوله لم يفعل جدك لا كدك وقول امرئ القيس كان دثارا حلقت بلبونه
عقاب تنوفى لا عقاب القواعل دثار اسم راع وتنوفى ثنية والقواعل جبال صغار ولكن لنفي حكم متلوها واثبات نقيضه لتاليها نحو ما جاء زيد لكن عمرو
لا تهن زيدا لكن عمرا فيستفاد منه للتقرير عدم مجيء زيد والنهي عن الاهانة واثبات المجيء والامر بالاهانة لعمرو وللعطف بها ثلاثة شروط ايضا احدها
ان يتقدمها نفي او نهي كما مر فان قلت قام زيد ثم جئت بلكن جعلتها حرف ابتداء فجئت بالجملة فقلت لكن عمرو لم يقم الثاني ان لا تقترن بالواو قاله الفارسي واكثر النحويين
فان اقترنت بها نحو ما قام زيد ولكن عمرو ففيه اربعة اقوال احدها ليونس ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة مفردا على مفرد الثاني لابن مالك ان لكن غير عاطفة والواو
عاطفة جملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها قال فالتقدير في نحو ما قام زيد ولكن عمرو ولكن قام عمرو وفي ولكن رسول الله ولكن كان رسول الله وعلة
ذلك ان الواو لا تعطف مفردا على مفرد مخالف له في الايجاب والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه نحو قام زيد ولم يقم عمرو الثالث لابن عصفور
ان لكن عاطفة والواو زائدة لازمة قال وعليه ينبغي ان يحمل مذهب سيبويه الرابع لابن كيسان ان لكن عاطفة والواو زائدة وغير لازمة الثالث ان يليها مفرد فان وليها
جملة فهي حرف ابتداء مجرد لافادة الاستدراك وليست عاطفة ويجوز ان تستعمل بالواو نحو ولكن كانوا هم الظالمين وبدونها كقوله ان ابن ورقاء لا تخشى
بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر وزعم ابن ابي الربيع انها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيبويه تنبيه ذهب يونس الى ان لكن لا تستعمل
قبل المفرد الا بالواو وانها ليست العاطفة كما مر قال وما يوجد في كتب النحويين من نحو ما قام سعد لكن سعيد فمن كلامهم لا من كلام العرب ولذلك لم يمثل سيبويه في امثلة العطف
الا بولكن وهذا من شواهد عدم التتبع وكمال الامانة لانه يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو وترك التمثيل به لئلا يعتقد انه مما استعملته العرب انتهى وتبع ابن مالك على
ذلك الا انه جعل العطف من قبيل عطف الجمل كما تقدم بيانه وعلته في قوله ان سيبويه يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو نظر فقد تقدم ما حمل عليه ابن عصفور
كلام سيبويه. وقد يعطف الفعل الماضي والمضارع على اسم مشابه له في المعنى كقوله تعالى فالمغيرات صبحا فاثرن وقوله صافات ويقبضن فعطف في الاول اثرن
وهو فعل ماض الى مغيرات وهو اسم فاعل مشبه للفعل في المعنى لانه في تاويل واللاتي اغرن وعطف في الثانية يقبضن وهو مضارع لانه في المعنى يصففن قيل
والذي حسن ذلك تاويل اثرن بمثيرات ويقبضن بقابضات او بالعكس اي يعطف الاسم المشابه للفعل في المعنى على الفعل الماضي او المضارع كقوله يا رب بيضاء
من العواهج ام صبي قد حبا او دارج فعطف دارج على حبا وهو ماض لتاول دارج بدرج اي حبا والعواهج بعين مهملة جمع عوهج وهي في الاصل الطويلة
العنق من الظباء والنوق والمراد بها هنا المراة التامة الخلق وقول الاخر بات يعشيها بعضب باتر يقصد في اسوقها وجائر فعطف جائر على يقصد وهو مضارع
لتاول جائر بيجور او يقصد بقاصد وجعل من ذلك ابن مالك قوله تعالى يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي وقدر الزمخشري عطف مخرج على فالق

ولا يحسن العطف على المرفوع المتصل بارزا او مستترا الا مع الفصل بالمنفصل او فاصل ما او توسط لا بين العاطف والمعطوف نحو جئت انا وزيد ويدخلونها
ومن صلح وما اشركنا ولا اباؤنا ويعاد الخافض على المعطوف على ضمير مجرور نحو مررت بك وبزيد

في التصريح ولكل منهما مرجحان فيرجح قول ابن مالك سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة وذكر الشيء ومقابله ويرجح قول الزمخشري عدم التاويل والتوافق
بين نوعي المتعاطفين تنبيه قال بعضهم في تطرير هذا الموضع المقتضي اقتصاره في جواز تخالف المعطوف والمعطوف عليه على ما ذكر ان غير ذلك من تخالفهما لا يجوز
كعطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس وعطف الخبر على الانشاء وبالعكس انتهى وفي اقتضاء ذلك نظر هذا وعطف الاسمية على الفعلية وعكسه
فيه ثلاثة اقوال وتقدم الكلام عليها في باب الاشتغال واما عطف الخبر على الانشاء وعكسه فقال في المغني منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه
من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة انتهى قال البدر الدماميني في التحفة وحاول الشيخ بهاء الدين
السبكي في شرح التلخيص التوفيق بين النحاة والبيانيين فقال اما اصلا فالبيانيين متفقون على منعه وظاهر كلام كثير من النحاة جوازه ولا خلاف بين الفريقين لانه
عند من جوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة انتهى ومما اختلف في جوازه من تخالف المتعاطفين عطف الماضي على المضارع وبالعكس فمنعه الجمهور الا اذا اتفقا
زمانا كقوله تعالى يقدم قومه يوم القيامة فاوردهم النار وقوله تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا
واجازه الرضي مطلقا قال نحو لم يقعد زيد ولا يقعد غدا وبالعكس وهو ظاهر عبارة ابن مالك في الخلاصة وهو الحق فان قلت الامثلة المذكورة ليست من
عطف الفعل على الفعل بل من عطف جملة على جملة قلت اجيب بانه لما كان الغرض انما هو عطف الفعل لاتحاد فاعل الفعلين صح كونها من عطف الفعل ولا
يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا لانه لما كان كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه
فاعل وهو كالجزء من الفعل فلو عطف عليه كان كالعطف على بعض حروف الكلمة كرهوا العطف عليه فلم يستحسنوه الا مع الفصل بينه وبين تابعه بتوكيده
بالضمير المنفصل ليكون كانه معطوف عليه في الصورة وان كان العطف في الحقيقة على المتصل او مع فاصل ما اي فاصل كان او مع توسط لا النافية بين العاطف
وهو الواو والمعطوف فيكتفى بذلك عن الفصل بين المتعاطفين ولم يلتزموا التاكيد مع ذلك الطول الذي يكسر من سورة العطف ومثل الثلاثة نشرا على ترتيب
اللف فقال نحو جئت انا وزيد فزيد معطوف على التاء وهو ضمير مرفوع متصل بارز وحسن العطف للفصل بينهما بالضمير المنفصل ونحو اسكن انت وزوجك الجنة
ومثله الفصل بتوكيد معنوي كقوله ذعرتم اجمعون ومن يليكم برؤيتنا وكنا الظافرينا ونحو قوله تعالى يدخلونها ومن صلح فمن صلح معطوف على الواو في يدخلونها
وحسن لوجود الفاصل بينهما وهو الهاء وقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فاباؤنا معطوف على نا وهو حسن لتوسط لا بين العاطف وهو الواو والمعطوف وهو اباؤنا
ومما لا يحسن ما رواه البخاري في صحيحه من قوله صلعم كنت وابو بكر وعمر ولذلك قيل انه مروي بالمعنى وقول بعضهم مررت برجل سواء والعدم فسواء صفة لرجل وهو بمعنى
مستو وفيه ضمير مستتر يعود على رجل والعدم معطوف على ضميره ولا يقاس على هذا خلافا للكوفيين وافهم تقييد المسالة بالضمير ان العطف على الظاهر بظاهر او ضمير
جائز بدون فاصل وبالمتصل ان المنفصل مرفوعا كان او منصوبا كالظاهر في جواز العطف عليه كما ذكر نحو اياك والاسد وبالمرفوع ان المتصل المنصوب يحسن
العطف عليه وان لم يفصل لانه لا ينزل منزلة الجزء كالمرفوع فيعطف عليه الظاهر نحو جمعناكم والاولين والمضمر نحو ولسته واياك كما يعطف على الظاهر كذلك نحو رايت
زيدا وعمرا او رايت زيدا واياك ومنع الابدي في الاخيرة لامكان الاتصال نحو رايتك وزيدا ومردود بقوله تعالى ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم
واياكم هذه تتمة تساذكره من احكام العطف ويعاد الخافض وجوبا حرفا كان او اسما على المعطوف على ضمير مجرور نحو مررت بك وبزيد وقوله تعالى نعبد الهك واله ابائك
وانما وجب ذلك لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره
سواء كان ضميرا او ظاهرا فكره العطف عليه اذ يكون العطف على بعض حروف الكلمة فمن ثم لم يجز اذا عطف الضمير على المجرور الا باعادة الجار ايضا نحو مررت بزيد
وبك والمال بين زيد وبينك وليس للمجرور ضمير منفصل حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل فلم يبق الا اعادة الخافض ولا يعاد الخافض
الا اذا لم يثبت انه لم يجلب الا لهذا الغرض وانه لا معنى له كما في قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون هنا بينان بين بالنسبة الى زيد وحده وبين بالنسبة
الى المخاطب وحده لان البينية امر يقتضي طرفين فعرفنا ان تكرير الثاني لهذا الغرض فقط فان لبس نحو جاءني غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا
بينهما لم يجز بل يجوز لو قامت قرينة دالة على المقصود قاله الرضي رحمه الله ووجوب اعادة الخافض في ذلك مذهب البصريين وذهب الجرمي والزيادي الى عدم وجوبه
ان اكد الضمير بالمنفصل نحو مررت بك انت وزيد والفراء ان اكد بالظاهر نحو مررت بك نفسك وزيد بل هو مع مخالفة القياس وليس بمسموع وذهب الكوفيون
ويونس والاخفش الى عدم وجوب ذلك مطلقا ووافقهم ابو علي الشلوبين وصححه ابن مالك وابو حيان وجرى عليه ابن هشام في بعض كتبه لثبوت ذلك في فصيح الكلام
قال ابن مالك في الخلاصة وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا وليس عندي لازما اذ قد اتى في النظم والنثر الفصيح مثبتا وقال في شرح الكافية
من مؤيدات الجواز قوله تعالى وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام بجر المسجد بالعطف على الهاء لا بالعطف على سبيل لاستلزامه الفصل بالاجنبي بين
جزئي الصلة وقوى هذا المحذور حمل ابي علي الشلوبين على موافقة الكوفيين في هذه المسالة وقد غفل الزمخشري وغيره عن هذا ومن مؤيدات الجواز ايضا قراءة
حمزة واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام بخفض الارحام وهي ايضا قراءة ابن عباس والحسن البصري ومجاهد وقتادة والنخعي والاعمش ويحيى بن وثاب وابي رزين
ومثل هذه القراءة قول بعض العرب ما فيها غيره وفرسه رواه قطرب بجر فرسه ومثله ما انشده سيبويه من قول الشاعر فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك
والايام من عجب انتهى وقال ابنه في شرح الخلاصة لا يبعد ان يقال في هذه المسالة ان العطف على الضمير المجرور بدون اعادة الخافض جائز في القياس وما ورد

في السماع محمول على شذوذ اضمار الجار كما اضمر في مواضع اخر نحو ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة وكقولهم امرر بني فلان الا صالح فطالح وقولهم كم درهم اشترت
ثوبك على ما رآه سيبويه من ان الجر فيه بعد كم باضمار من لا بالاضافة انتهى تنبيهات الاول محل الخلاف اذا كان المعطوف على الضمير المجرور ظاهرا فان كان ضميرا نحو
مررت بك وبه وجب اعادة الخافض اتفاقا الثاني يستثنى من القاعدة المذكورة مسئلة لا يجب فيها اعادة الخافض قال البدر الدماميني في المنهل انما يمكن
ان يجعل لغزا فيقال اي صورة يجوز العطف فيها على الضمير المخفوض من غير اعادة الخافض لفظا حال السعة باجماع ومثالها قولك شجاعة زيد عجبت منها
وانه يجعل ادعدنا الجار مع ان مطرد بلا خلاف كما مر الثالث قيل ينبغي ان يقيد العطف على الضمير المجرور بان يكون بالحرف غير مختص بالضمير احترازا من لولا على
مذهب سيبويه فانه لا يجوز عطف ظاهر على مجرورها نحو لولاك وزيد فلو رفعت على توهم انك نطقت بضمير الرفع ففي جوازه نظر قاله المرادي في شرح التسهيل
وفي المغني لابن هشام عند الكلام على اشتراط الاضمار في بعض المعمولات من الوهم قول بعضهم في لولاي وموسى ان موسى محتمل الجر وهذا خطأ لامتناع العطف
على الضمير المجرور الا باعادة الجار ولان لولا لا تجر الظاهر فلو اعيدت لم تعمل الجر فكيف ولم تعد وهذه مسئلة يحاجى بها فيقال ضمير مجرور لا يصح ان يعطف
عليه اسم مرفوع لان لولا محكوم لها بحكم الحروف الزايدة والزايد لا يقدح في كون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية فكذا ما اشبه الزايد ولا يعطف على معمولي
عاملين مختلفين على القول المشهور من سبعة اقوال في جميع الصور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا اي في صورة تقديم المجرور
في المعطوف عليه وتاخير المرفوع او المنصوب والاتيان بالمعطوف على تلك الترتيب فان العطف على معمولي عاملين مختلفين جايز في هذه الصورة نقله
رأي الاعلم وابن الحاجب وعزي الى الاكثرين وعلل الجواز باستواء اخر الكلام واوله في تقديم الخبرين عن المخبر عنهما حتى لو لم يستو اخر الكلام واوله نحو زيد في
الدار والحجرة عمرو لم يجز قال الرضي ويلزمه تجويز مثل قولنا زيد خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا خرج وبكرا اخوه لاستواء اول الكلام واخره وهو لا يجيزه
وعلله ابن الحاجب بان الذي ثبت في كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على معمولي عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا يقاس
عليه غيره اذ العطف على معمولي عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطرد في صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها انتهى ولم يلزمه ما الزم الاعلم من
تجويز الصورتين المذكورتين لكنه يبقى الاشكال عليه في علة تخصيصهم الصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على معمولي عاملين مختلفين
مخالفا للاصل فهلا تاولها المانعون مطلقا حتى لا يكون محكما القول الثاني الجواز مطلقا حكاه الفارسي عن جماعة وابن الحاجب عن الفراء وتمسكوا بقوله
تعالى ان في السموات والارض لايات للمؤمنين وفي خلقكم وما يبث من دابة ايات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما انزل الله من السماء من رزق فاحيا
به الارض بعد موتها وتصريف الرياح ايات لقوم يعقلون الاولى منصوبة اجماعا لانها اسم ان والثانية والثالثة قراهما حمزة والكسائي بالنصب والباقون
بالرفع والتمسك بالقراءتين في ايات الثلثة اما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء وفي واما النصب فعلى نيابتها مناب ان وفي وبقول الشاعر اكل امرئ
تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا اقام الواو مقام كل وتحسبين وبقولهم ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة بنيابتها مناب كل وما ولا دلالة في ذلك
على المطلوب بتمامه فانهم لم يفرقوا بين تقدم المجرور وتاخره والاية والبيت والمثل المجرور فيها متقدم الثالث المنع مطلقا وهو قول سيبويه
والمبرد وابن السراج وهشام وجماعة من متقدمي البصريين وصححه ابن مالك وعللوه بان العاطف نايب عن العامل وهو ضعيف من جهة حرفيته ومن جهة
نيابته فلم يقو ان يقوم مقام عاملين وتاولوا ما اوهم الجواز فتاولوا الاية بتقدير في فالعمل لها وانما نابت مناب عامل واحد وهو الابتداء او ان ونصب
ايات على التوكيد للاولى ورفعها على تقدير مبتدا اي هي ايات وعليهما فليست في مقدرة وتاولوا البيت والمثل باضمار جار اي وكل نار توقد في الليل
نارا ولا كل سوداء تمرة وكذا يضمرون الجار في كل صورة توهم الجواز قال ابن هشام ومما يشكل على مذهب سيبويه ومن قال بقوله قولهم هون عليك فان
الامور بكف الاله مقاديرها فليس باتيك منهيها ولا قاصر عنك مامورها لان قاصر عطف على المجرور بالباء فان كان مامورها عطفا على مرفوع
ليس لزم العطف على معمولي عاملين وان كان عطفا على قاصر لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه اذ التقدير فليس منهيها بقاصر عنك مامورها وقد اجيب بالثاني وانه
لما كان الضمير في مامورها عايدا الى الامور كان كالعايد الى المنهيات لدخولها في الامور الرابع الجواز ان كان احد العاملين جارا حرفا او اسما سواء تقدم المجرور
في المعطوف نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ام تاخر نحو في الدار زيد وعمرو الحجرة الخامس الجواز ان تقدم المجرور المعطوف عليه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ام لا نحو زيد
في الدار والحجرة عمرو بخلاف ما اذا تاخر نحو في الدار زيد وعمرو الحجرة وهو قول الاخفش والكسائي والفراء والزجاج السادس في غير العوامل اللفظية والمنع فيها وغيره
اللفظية بالابتداء فيجوز نحو زيد في الدار والقصر بكر لان الابتداء رافع لزيد ولبكر فكان العطف على معمول واحد ويمتنع ان في الدار زيدا والحجرة عمرا وهو
قول ابن طلحة السابع الجواز في غير اللفظية وفي اللفظية الزايدة لانه عارض والحكم للاول نحو ليس زيد بعالم ولا خارج اخوه وما ابوه من عسل زيد ولا لبن بكر وانما
يمتنع في اللفظية المؤثرة لفظا ومعنى وهذا قول ابن الطراوة وخرج بتقييد المسئلة بمعمولي عاملين العطف على معمولي عامل واحد وعلى معمولي اكثر من عاملين
قال ابن هشام وغيره اجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى معمولات عامل نحو اعلم زيد عمرا بكرا جالسا
وابو بكر خالدا سعيدا منطلقا وعلى منع العطف على معمولي اكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو واخاك غلامه بكر الثالث من التوابع التاكيد
بالهمزة وبابدالها الفا على القياس في نحو راس ويقال التوكيد ايضا وهو الافصح وهو تابع وهذا كالجنس يشمل جميع التوابع يفيد تقرير متبوعه اي تقرير

مفهومه ومدلوله او تقرير شمول الحكم لافراده اي افراد المتبوع ومعنى التقرير ههنا ان يكون مفهوم التاكيد ومؤداه ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع
يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد في قولك جاءني زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الشمول الذي في كلهم مفهوما من القوم
في جاءني القوم كلهم اذ لا بد ان يكون القوم اشارة الى جماعة متعينة فيكون حقيقة في مجموعهم ثم ان التاكيد تقرير ما ثبت في المتبوع ودل عليه اي يجعله
مستقرا محققا بحيث لا يظن به غيره وبهذا خرج ما عدا المحدود من التوابع اما النعت غير التوكيدي والعطف بالحرف فظ واما النعت التوكيدي نحو نفخة واحدة
فان تقرير مفهوم المتبوع وهو الوحدة لكن هذه الافادة ليست بالوضع فان النعت انما وضع للدلالة على معنى في متبوعه واما عطف البيان فليس جميع مدلوله
عليه بلفظ المتبوع فزيد من نحو جاءني العالم زيد لا دلالة للعالم عليه بل ربما دل بعض متبوعاته عليه وذلك مع قلة الاشتراك نحو اقسم بالله ابو حفص عمر
اذا فرضنا انه ليس هنا ممن يسمى بابي حفص الا اثنان او ثلثة كذا قيل وفي دلالة المتبوع عليه في هذا ايضا نظر فان دلالته عليه انما استفيد من خارج
وهو علم المخاطب او السامع بوضع هذه الكنية لمسمى هذا الاسم والا فابو حفص مثلا لا يدل على عمر من حيث هو متبوع واما البدل فمتبوعه غير مقصود
فلا يكون تقريره مقصودا وقولهم ان الابدال للتقرير معناه انه لتقرير ما صدق البدل عليه لا لتقرير المتبوع من حيث هو متبوع تنبيه قوله او شمول
الحكم لافراده ليس للاحتراز به عن شيء بل لبيان زيادة التوكيد فتقرير المتبوع جعله مقررا في ذهن السامع بازالة غفلته عن سماع اللفظ او بازالة توهم
كون ذكر المتبوع غلطا او كونه بمعناه المجازي سواء كان منسوبا او منسوبا اليه وتقرير شمول الحكم لافراده جعله مقررا في ذهن السامع بازالة توهم
ان الحكم انما هو على بعض افراد المتبوع وحكم على الكل تجوزا لعدم الاعتداد بمن لم يجئ منهم فاذا اكد زال توهم المجاز وثبتت الحقيقة وسياتي بيان ما يرفع
به كل من هذه التوهمات من الفاظ التوكيد ولا يخفى ان قوله يفيد تقرير المتبوع يغني عن ذكر الشمول لظهور ان جاء القوم كلهم يفيد تقرير المتبوع بازالة توهم
كون المراد بالقوم بعضهم فذكره انما هو زيادة توضيح وهو اي التوكيد اما لفظي وهو اي التاكيد اللفظي اللفظ المكرر بعينه نحو جاءني زيد زيد او بموافقه
في المعنى نحو حقيق جدير واسكن انت وزوجك الجنة او في الزنة وان لم يكن له في حال الافراد معنى بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى نحو حسن بسن
وشيطان ليطان ويجب التاكيد اللفظي عند ارادة المتكلم دفع ضرر غفلة السامع وظنه به الغلط ولا يجدي ههنا التاكيد المعنوي لانك لو قلت ضرب
زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد ويجب ايضا عند ارادة دفع ظن
السامع به تجوزا في المنسوب نحو زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان المراد بالقتل الضرب الشديد واما عند ارادة دفع ظنه به التجوز في المنسوب اليه فيجوز
اللفظي نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه والمعنوي كما سياتي تنبيهات الاول التاكيد اللفظي يجري في الاسم ظاهرا كما مر ومضمرا كما قام الا انت انت
وفي الفعل باعادة لفظه نحو قام قام زيد او بمرادفه نحو صمت سكت زيد وفي الحرف كذلك نحو نعم نعم وقوله اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره وفي الجملة كقوله
ايا من لست اقلاه ولا في البعد انساه لك الله على ذاك لك الله لك الله فان كان المؤكد ضميرا متصلا او حرفا غير جوابي لم يعد اختيارا الا مع ما دخل
عليه نحو قمت قمت اكرمتك اكرمتك مررت بك مررت بك ان زيدا ان زيدا قايم او ان زيدا انه قايم ومفصولا بفاصل ولو حرف عطف او وقف كقوله
ليت شعري هل ثم هل اتينهم وقوله لا ينسك الاسى تاسيا فما ما من حمام احد معتصما ولا يجوز اعادته وحده دون فصل الا ضرورة كقوله
فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء واجاز الزمخشري وابن هشام والرضي نحو ان ان زيدا قايم قال ابن مالك وهو مردود لعدم امام ترتبه
او سماع يعتمد عليه ولا حجة في قوله ان ان الكريم يحلم ما لم يرين من اجاره قد اضيما فانه من الضرورات اما احرف الجواب فيعاد وحدها نحو لا لا نعم
والاجود اعادة الجار مع الظاهر او ضميره نحو مررت بزيد بزيد وقوله تعالى ففي الجنة خالدين فيها ففي رحمة الله هم فيها خالدون والاكثر اقتران الجملة المؤكدة
بعاطف وهو ثم خاصة كما في الارتشاف نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون وياتي بدونه نحو قوله صلى الله عليه وسلم والله لاغزون قريشا والله لاغزون قريشا
والله لاغزون قريشا ويجب ترك العاطف عند ايهام التعدد نحو ضربت زيدا ضربت زيدا اذ لو قيل ثم ضربت زيدا لتوهم ان الضرب وجد مرتين وتراخت
احديهما عن الاخرى والغرض انه لم يقع الا مرة واحدة فان قلت اذا قرن المؤكد بالعاطف فهل يكون توكيدا او عطف نسق قلت النحويون على انه عطف نسق
وانه افاد التوكيد وزعم ابن مالك انه توكيد لفظي اغتفر فيه الفصل بالعاطف كذا قال ابن عادل في تفسيره اقول والصواب ما ذهب اليه ابن مالك فان العطف
في ذلك نظير العطف في الاوصاف المتعددة وقد مر ان اطلاق العطف عليها مجاز فيكون هنا كذلك وان كان المؤكد اسما ظاهرا او ضميرا منصوبا منفصلا فيكرر
بحسب الارادة بلا شرط نحو قوله صلى الله عليه وسلم ايما امراة نكحت نفسها بغير ولي فنكاحها باطل باطل باطل وقوله اياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب وان كان ضميرا
منفصلا مرفوعا جاز ان يؤكد به كل ضمير متصل مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا مع طبقه في التكلم والافراد والتذكير واضدادها كقمت انا واكرمتني انا
وضربت انت وضربته هو ومررت بك انت وبه هو وهكذا واجاز بعضهم توكيد المتصل بالاشارة وجعل منه ثم انتم هؤلاء الثاني لا يزيد تكرار اللفظ في
التوكيد على ثلث مرات قال الشيخ عز الدين ابن عبد السلام اتفق الادباء على ان التاكيد في لسان العرب اذا وقع بالتكرار لا يزيد على ثلث مرات قال واما قوله
في سورة المرسلات ويل يومئذ للمكذبين في جميع السورة فذلك ليس بتوكيد بل كل اية قيل فيها ويل يومئذ للمكذبين في هذه السورة فالمراد المكذبون بما
تقدم ذكره قبيل هذا القول ثم يذكر الله معنى اخر ويقول ويل يومئذ للمكذبين اي بهذا فلا يجتمعان وكذلك فباي الاء ربكما تكذبان في سورة الرحمن او معنوي

والفاظه النفس والعين وتطابقان المؤكد في غير التثنية وهما فيها كالجمع تقول جاء زيد نفسه والزيدان انفسهما

بناقسيم قوله اما الفظ وانما اخره وان كان هو المعتمد به في التوابع كما قال ابن عقيل لطول الكلام فيه والفاظه محصورة وهي النفس والعين ويكونان لدفع المتكلم ظن السامع به تجوزا في المتبوع اليه فانه اذا قيل قطع الامير اللص احتمل ان يكون لم يباشر قطعه وهو المعنى الحقيقي وان يكون امر بقطعه ونسب اليه لكونه سببا امرا وهو المعنى المجازي فاذا قيل نفسه او عينه ارتفع ظن التجوز وثبت الحقيقة تنبيه محل كون النفس والعين من الفاظ التوكيد اذا اريد بهما الحقيقة فلو اريد بالنفس الدم وبالعين الجارحة المخصوصة نحو اراقت زيد نفسه وطرفت زيد عينه لم يكونا من التوكيد بل بدل بعض من كل وهو ظ ويطابقان المؤكد في غير التثنية وهو الافراد والجمع وهما اي النفس والعين فيها اي في التثنية كالجمع فيجمعان في توكيد الاثنين كما يجمعان في توكيد الجماعة تقول جاء زيد نفسه او عينه وجاءت هند نفسها او عينها والزيدان انفسهما او اعينهما والهندان انفسهما او اعينهما والزيدون انفسهم او اعينهم والهندات انفسهن او اعينهن تنبيهات الاول ما جزم به من وجوب جمع النفس والعين في توكيد الاثنين هو ما صرح به ابن مالك في التسهيل وجزم به ابن هشام في القطر وصرح بعضهم بجواز الاوجه الثلثة وجزم به ابن هشام في شرح الشذور وقال اذا اكد المثنى بالنفس والعين ففيهما ثلث لغات افصحها الجمع ودونه الافراد ودون الافراد التثنية وهي الاوجه الجايزة في قطعت رؤوس الكبشين انتهى وانما اخرت التثنية لكراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالكلمة الواحدة واختير الجمع على الافراد لان التثنية جمع في المعنى وفي الجمع وشرح جوز ابن مالك وولده تثنية النفس والعين في توكيد الاثنين نحو قام الزيدان نفساهما وعيناهما ومنع ذلك ابو حيان وقال انه غلط لم يقل به احد من النحويين انتهى وفي شرح الكافية للرضي وقد يقال نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب الثاني مثل النفس والعين في جواز الاضافة ما اي الى متضمنه وهو مثنى لفظا نحو قطعت رؤوس الكبشين اي راسيهما او معنى كقوله كأغرز الافواه عند عرين اي كاسدين فاغري افواههما عند عرينهما فان مثل ذلك ورد فيه الجمع والافراد والتثنية فمن الاول نحو فقد صغت قلوبكما وقراءة ابن مسعود والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما ومن الافراد بك لهما سواد قلبهما ومن التثنية قراءة الجمهور القياس الجمع وقصر الافراد على ما ورد وانما وافق الجمهور على قياس الجمع كراهة اجتماع التثنيتين مع فهم المعنى ولذلك شرطوا ان لا يكون لكل واحد من المضاف اليه الا شيء واحد لانه اذا كان له اكثر التبس فلا يجوز في قطعت اذني الزيدين الا الاتيان بالجمع ولا الافراد للالتباس الثالث لا تجمع النفس والعين في التاكيد الا جمع قلة فلا يوكد بنفوس ولا بعيون قال المرادي في شرح التسهيل وينبغي ان يقيد جمع القلة بافعل فان عينا جمع على اعيان ولا يوكد به واعترضه الدماميني بان في شرح العمدة لابن مالك وفي شرح المفصل ونهاية ابن الخباز جواز اعيان في هذا الباب الرابع يجوز الجمع بين النفس والعين ويجب تقديم النفس على الاصح كجاء زيد نفسه عينه بخلاف عكسه فان النفس هي الذات حقيقة والعين مستعارة لها عن الجارحة المخصوصة قاله بعض المتاخرين وفي استعارة العين للنفس نظر فتامل الخامس يجوز ان تزاد الباء فيهما كجاء زيد بنفسه وبعينه ولا يجوز ذلك في غيرهما من الفاظ التوكيد فاما جاؤا باجمعهم فليس من التوكيد لان الباء لا تزاد ولانه بالضمير ولو كان توكيدا لكان الباء زائدة وكان يصح اسقاطها وكان وروده بدونها غالبا وبدون الضمير واجبا وانما هو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لقولك جمع على حد قولهم فلس وافلس والمعنى جاؤا بجماعتهم وخرج بعضهم على زيادة الباء قوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن وفيه نظر سياتي بيانه وكلا وكلتا للمثنى مذكرا او مؤنثا ويكونان لتقرير شمول الحكم بجميع ارادة المتكلم دفع ظن السامع تجوزا في الحكم على مدلول المتبوع المتعدد وانما المراد بعضه نحو جاء الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما قال التفتازاني وفي كون نحو ذلك الدفع توهم عدم الشمول نظر لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم عدم الشمول اللهم الا ان يقال ان الفعل الصادر عن احد المصاحبين قد ينسب اليهما كما في قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان انما يخرجان من الملح الاجاج دون العذب الفرات فالتاكيد بكلاهما يدفع مثل هذا انتهى ومنع اطلاق المثنى على الواحد ممنوع فان العرب كثيرا ما تطلق عليه مجازا الا ترى الى قول الشاعر فجعلن مدفع عاقلين ايمانها وجعلن معرى رامتين شمالا فاطلق عاقلين ورامتين على جبل عاقل وذا امر مجازا كما كذا قيل قلت وفيه نظر فانه لم يطلق عاقلين على عاقل ورامتين على رامة من غير اعتبار شيء اخر مع كل منهما بل الظاهر انه سمى ما حول عاقل وذا امر عاقلا ورامة ثم اطلق عليهما عاقلين ورامتين من باب التغليب كالعمرين والقمرين كما قالوه في قول الفرزدق عشية سال المربدان كلاهما قالوا انما هو مربد واحد لكنه جعله وما حوله مربدين مجازا فلا حجة في البيت على اطلاق المثنى على الواحد فتدبر تنبيهات الاول كما يوكد بكلا وكلتا المثنى يوكد بهما ما في معناه نحو جاء زيد وعمر كلاهما وزينب وهند كلتاهما فلو قال وكلا وكلتا للاثنين بدل قوله للمثنى لكان اولى الثاني ذهب الفراء والفارسي وهشام الى ان كلا وكلتا لا يوكد بهما الا ما يصلح في محل واحد فلا يجوز ان يقال اختصم الزيدان كلاهما لانه لا يحتمل ان يكون المراد اختصم احد الزيدين فلا فائدة في التوكيد وذهب الجمهور الى الجواز وتبعهم ابن مالك في التسهيل واختلف النقل عن الاخفش واحتج المجيز بان العرب قد تبالغ في التوكيد حيث لا احتمال نحو جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون فالتاكيد باجمع واكتع بعد كل لا يرفع بها احتمال الرفع بكل وقال ابو حيان والجواب ان المعنى اذا كان يفيده اللفظ حقيقة فلا حاجة للفظ آخر توكيده الا اذا ورد به سماع من العرب ولم يسمع من العرب التوكيد في ذلك الثالث يشترط في التوكيد بهما اتحاد معنى المسند فلا يجوز مات زيد وعاش عمرو كلاهما وهل يجوز اختلاف لفظه مع اتحاد معناه نحو ذهب زيد وانطلق عمرو كلاهما جزم بجواز ذلك ابن مالك تبعا للاخفش وقال ابو حيان انه يحتاج الى صريح سماع من كلامهم حتى يصير قانونا يبنى عليه والذي تقتضيه القواعد المنع لانه يجتمع عاملان على معمول واحد فلا يجتمعا على تابع الرابع قال ابن هشام الظاهر ان التوكيد بعد ارادة المجاز لا رفعها البتة وهذا اتاني

وكل وجميع وعامة لغيره من ذي اجزاء يصح افتراقها ولو حكما نحو اشتريت العبد كله وتتصل بضمير مطابق للمؤكد
وقد يتبع كلا اجمع واخواته مطابقة

الاتيان بالفاظ متعددة ولو صار بالاول نصا لم يؤكد كما يقال اختصم الزيدان كلاهما الا ترى الى قول الفرزدق عشية سال المربدان كلاهما وانما هو مربد واحد وجعله وما حوله مربدين مجازا فعلم ان التوكيد لا يمنع ان يكون في المؤكد مجاز ما انتهى قلت وفيه نظر اما نحو اختصم الزيدان كلاهما فقد علمت ان الجمهور على جوازه واما قول الفرزدق فليس المراد بالتوكيد فيه دفع ارادة المجاز في نفس المؤكد بل دفع ارادته في نسبة الفعل الى مدلول المؤكد المتعدد فان التاكيد بكلاهما فيه افادة شمول الحكم بالسيلان للمربد وما حوله اليه فاندفع توهم ان السائل انما هو المربد وحده لكن حكم بالسيلان عليه وعلى ما حوله مجازا وهذا نظير قولك جاء العمران كلاهما وكسف القمران كلاهما واما ارادة المجاز في المؤكد نفسه فهي مقصودة للمتكلم فكيف يرفعها وكل وجميع وعامة لغيره اي لغير المثنى من ذي اجزاء مفردا كان او جمعا قال بعضهم انما الكلية والاجماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي ما لم يلحظ افراده مجتمعة ولم يقصد اجزاؤه لا يصح تاكيده بكل وجميع انتهى يصح افتراقها اي الاجزاء نحو جاء القوم كلهم او جميعهم او عامتهم فالقوم ذو اجزاء يصح افتراقها وهي زيد وعمرو وبكر وغيرهم ولا يجب صحة افتراقها حسا كهذا المثال بل صحته ولو كان حكما نحو اشتريت العبد كله او عامته فالعبد ذو اجزاء يصح افتراقها باعتبار الشراء مثلا وان لم يصح افتراقها بحسب ذاته بخلاف جاء زيد كله فانه لا يصح افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما وانما يوكد بهذه الالفاظ ذو اجزاء كذلك لانها انما تكون لتقرير الشمول للحكم فما لم يكن المؤكد كذلك لم يمكن توهم ان المراد الحكم على البعض وانما حكم على الكل بتجوز او يتصل اي الفاظ التوكيد المعنوي بضمير عائد الى المؤكد لفظا ليحصل الربط بين التابع والمتبوع مطابق للمؤكد في تذكيره وتانيثه وافراده وضده نحو جاء زيد نفسه وهند نفسها والزيدان كلاهما والهندان كلتاهما والزيدون كلهم والهندات كلهن وكذا الباقي فليس من التاكيد بجميع قوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا خلافا لمن وهم ولا من التوكيد بكل قراءة بعضهم انا كلا فيها خلافا للفراء والزمخشري لعدم الضمير فيهما بل الصواب ان جميعا حال من ما الموصولة وكلا بدل من اسم ان وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير ويجوز في كل ان تلي العوامل اذا لم تتصل بالضمير نحو جاءني كل القوم ويجوز نصبها بدلا بخلاف جاءني كلهم فلا يجوز الا في الضرورة وخرجها ابن مالك على ان كلا حال من ضمير الظرف وفيه ضعفان تنكير كل بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وهو نادر كقول بعضهم مررت بهم كلا اي جميعا وتقديم الحال على عاملها الظرفي قاله ابن هشام في المغني تنبيه التوكيد بجميع وعامة غريب لذلك اهملها اكثر المصنفين ومن التوكيد بجميع قول امرأة من العرب ترقص ولدها فداك حي خولان جميعهم وهمدان والتاء في عامة لازمة بمنزلتها في النافلة فيصلح مع المؤنث والمذكر فتقول اشتريت الامة عامتها والعبد عامته كما قال تعالى ويعقوب نافلة وفي الايضاح ان المبرد يفسر عامة باكثر لا بجميع فعلى هذا يكون بدل بعض من كل لا توكيد كقوله هبنك عن هذا وانت جميع وقد يتبع عند ارادة تقوية التوكيد كلا باجمع واخواته وهي اكتع وابصع وابتع حال كونها مطابقة للمؤكد في التذكير والتانيث والافراد والجمع فيقال اشتريت العبد كله اجمع اكتع ابصع ابتع والامة كلها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء وجاء القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون والنساء كلهن جمع كتع بصع بتع واما التثنية فقضية اطلاقه انها تطابق فيها ايضا وهو مذهب الاخفش والكوفيين قال ابن خروف ومن منع التثنية فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه والمنع مذهب جميع البصريين قال ابن هشام وهو الصحيح لانه لم يسمع وفي الهمع وثمة لا

جمهور البصريين

لتعريفه اجمع وجمعا في التوكيد واخواته خلافا للكوفيين تنبيهات الاول الجمهور على انه لا يوكد باجمع دون كل اختيارا كما قال ابو حيان وجوزه لكثرة وروده في القران والكلام الفصيح كقوله تعالى لاغوينهم اجمعين وان جهنم لموعدهم اجمعين لاملان جهنم من الجنة والناس اجمعين وفي الحديث فله سلبه اجمع فصلوا جلوسا اجمعين قال ابو حيان ولا يدل للمنع وجوب تقديم كل عند الاجتماع لان الترتيب يجب تقديمها على العين اذا اجتمعا ويجوز التاكيد بالعين على الانفراد قال في الهمع الثاني لا يوكد باخوات اجمع دونه عند الجمهور وجوزه الكوفيون وابن كيسان محتجين بقول الشاعر وما نراه باد الى الشمس اكتع وقول الراجز تحملني الذلفاء حولا اكتعا وقول الاعشى ربعه تولوا بالدوائر واتقوا نعمان بن زرعة اكتعينا وحمله المانعون على الضرورة الثالث اختلف في هذه الكلمات عند اجتماعها هل كل منها توكيد لما قبله او جميعها توكيد للمؤكد الاول قال الرضي قال ابن برهان اذا قلت جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون كلهم تاكيد للقوم واجمعون تاكيد لكلهم وكذا البواقي كل واحد منها توكيد لما قبله وقال غيره بل كلها تاكيد للمؤكد الاول كالصفات المتتابعة انتهى قلت ويفهم من كلام بعض النحاة قول ثالث هو ان اجمعين توكيد لما قبله وما بعده جميعه توكيد له الرابع قال ابن هشام في شرح اللمحة يجوز ان يجمع بين جميع الفاظ التوكيد في تركيب واحد وذلك للمبالغة في الثناء وما اظن العرب فاهت بجمع الجميع وانما هذا قياس من النحويين انتهى وقال في تذكرته نقلا عن ابن عصفور اذا اجتمعت الفاظ التوكيد بدات بالنفس فالعين فاجمع فاكتع فابصع وابتع وانت مخير بين ابصع وابتع فايهما شئت قدمته فان حذفت النفس اتيت بما بعدها مرتبا او العين فكذلك او اجمع لم تات باكتع وما بعده لان ذلك توكيد لاجمع فلا يؤتى به دونها انتهى وقال الرضي المشهور انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتداء باجمع ثم يجيء باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع ولا خلاف انه لا يجوز تاخر اجمع عن اخواته وقال ابن كيسان تبدا باتهن شئت بعد اجمع انتهى الخامس قال بعضهم اخوات اجمع تابعة لها على معنى انها اذا افردت دونها لم يكن لها معنى نحو حسن بسن وشيطان ليطان والاكثرون على ان اكتع

مسئلتان لا تؤكد النكرة الا مع الفائدة ومن ثم امتنع رايت رجلا نفسه وجاز شربت زيدا كله واذا اكد المرفوع المتصل بارزا او مستترا بالنفس او بالعين وبعد توكيده بالمنفصل نحو قوموا انتم انفسكم الرابع البدل وهو المقصود اصالة بما نسب الى متبوعه

ماخوذ من حول كتبع اى تام وابصع من بصع العرق اى سال قال الرضى والمشهور ابصع بالصاد المهملة وقيل ابضع بالضاد المعجمة انتهى وفى القاموس بضع العرق وبصع وبالمعجمة اصح وابتع من التبع بالتحريك ونقل ابتع بالباء الموحدة على التاء المثناة من فوق وهو طول العنق مع شدة مغرزها قال بعضهم ويمكن استنباطات مناسبات خفية بين هذه المعانى ومعناها التوكيدى بالتامل الصادق السادس الجمهور على انه لا تعرض لتفسير جمعين الى اتحاد وقت الفعل بل معناه معنى كل سواء وذهب الفراء والزجاج والمازنى والمبرد الى انه يفيد مع التوكيد الاجتماع فى وقت الفعل فاذا قيل قام القوم كلهم احتمل قيامهم مجتمعين ومتفرقين واذا قيل اجمعون افاد ان قيامهم فى وقت واحد وان هذا هو السبب فى ذكر اجمعين بعد كل فى الاية ورد بقوله لاغوينهم اجمعين فان اغواء الشيطان لهم ليس فى وقت واحد قال بعض المحققين ومن قال بافادته الاجتماع لاحظ انه بحسب اصل الاشتقاق يدل على الاجتماع فلا يبعد قصد ذلك المعنى مع قصد المبالغة تكثير اللفظ بفائدته انتهى وهذا التوجيه لا يسمن ولا يغنى من جوع ومن توهم جوابا عن الرد عليهم بجواز الاغواء فقد اغرب الثالث الفاظ التوكيد معارف اما ما اضيف الى الضمير فظ واما اجمع وتوابعه ففى تعريفه قولان احدهما انه بنية الاضافة ونسب الى سيبويه والثانى انه بالعلمية علق على معنى الاحاطة قال محمد بن مسعود الغزنى فى البديع وتعريفها كتعريف اسامة انتهى ولكون هذه الالفاظ معارف منع البصريون نصبها على الحال قاله المرادى فى شرح الالفية فهاتان مسئلتان الاولى لا تؤكد النكرة بالتوكيد المعنوى الا مع الفائدة هذا ما ذهب اليه الكوفيون والاخفش واختاره ابن مالك فى كتبه لصحة السماع به ولان جميع فيه فائدة لان من قال صمت شهرا قد يريد جميع الشهر وقد يريد اكثره ففى قوله احتمال يرفعه التوكيد قال ابن هشام فى الاوضح وهذا المذهب هو الصحيح ومن ثم اى من اجل اشتراط الفائدة فى توكيد النكرة امتنع رايت رجلا نفسه لعدم الفائدة وجاز شربت زيدا كله وصمت حولا كله لحصول الفائدة فان الشراء قد يتعلق ببعض العبد والصوم قد يتعلق ببعض الحول فالتوكيد يرفع احتمال ذلك قال الرضى فعلى هذا الاشتراط تطابق التاكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين انتهى والمنع مطلقا مذهب جمهور البصريين قالوا لان الفاظ التوكيد معارف فلا تجرى على النكرات واحتج المجيزون بالسماع كقول الراجز يا ليتنى كنت صبيا مرضعا تحملنى الذلفاء حولا اكتعا وقول الاخر قد صرت البكرة يوما اجمعا وقول الاخر تبيت حولا كاملا كله وقوله لكنه شاقه ان قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب قال ابن مالك ولو لم ينقل استعماله عن العرب لكان جديرا بان يستعمل قياسا فكيف واستعماله ثابت انتهى قال فى الهمع والمانعون مطلقا يجيبون عما ورد من ذلك بانه محمول على البدل والنعت او الضرورة انتهى وينبغى ان يقال او الشذوذ ليشمل ما جاء ذلك فى الاخبار كقول عائشة ما رايت رسول الله صام شهرا كله الا رمضان تنبيهان الاول قال غير واحد تحصل الفائدة فى توكيد النكرة بان يكون المنكر المؤكد محدودا والتوكيد من الفاظ الاحاطة كالشواهد المذكورة وفسر المحدود بما كان موضوعا لمدة لها ابتداء وانتهاء كيوم واسبوع وشهر وحول وقيل المراد به المعلوم المقدار كدينار ودرهم ويوم وليلة وشهر وسنة والحق ان الفائدة قد تحصل مع غير ذلك ايضا كمثال المص فلا ينبغى الجمود على ما قالوه فتامل الثانى نقل غير واحد ايضا الاتفاق على امتناع توكيد النكرة اذا لم يفد واعترض بما حكاه ابن مالك فى شرح التسهيل ان بعض الكوفيين اجاز توكيد النكرة مطلقا افاد او لم يفد واعترض بما حكاه لكن قال ابن هشام فى حاشية التسهيل هذا النقل عن ابن مالك لم اقف عليه من غير جهته وفهمت انه استنتجه من اعراب بعض الكوفيين كلمة كل توكيدا للعجايا فى قوله عجايا باكلها الا قليلا وانه ان توكيد عجايا لا يفيد ثم كيف يجيز عاقل التكلم بشى مع عدم افادته انه لا يفيد ثم انه قد نقل فى شرح العمدة الاتفاق على المنع اذا لم يفد انتهى المسئلة الثانية اذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا بالنفس او العين فيعد توكيده بالضمير المنفصل نحو قوموا انتم انفسكم وقاموا هم انفسهم وقمن هن انفسهن وقمتن انتن انفسكن وقم انت نفسك وقوما انتما انفسكما وقاما هما انفسهما وذلك كراهة ايهام الفاعلية عند استتار الضمير المؤنث اذ لو قيل خرجت عينها توهمت الجارحة او نفسها توهمت نفس الحيوة ولجوا واما الالتباس فبنى على ما التبس وبهذا يبطل قول من قال ان العطف كالتاكيد وانما ذلك فى العطف خاصة اذ الفصل لا يرفع الايهام المذكور الا ترى انه لو قيل خرجت اليوم نفسها لكان الايهام باقيا وخرج بتقييد الضمير بالمرفوع الضمير المنصوب والمجرور فيؤكدان بالنفس والعين بدون المنفصل نحو ضربتهم انفسهم ومررت بهم انفسهم وبالمتصل المنفصل فيؤكد بهما بدونه ايضا نحو انت نفسك قائم وبتقييد النفس والعين غيرهما فيؤكد بها المرفوع المتصل بغير شرط نحو قاموا كلهم او اجمعون لعدم اللبس فى ذلك كله الرابع من التوابع البدل والتعبير به اصطلاح البصريين والكوفيون يعبرون عنه بالترجمة والتبيين فى نقل الاخفش وقال ابن كيسان يعبرون عنه بالتكرير والغرض منه ان يذكر المقصود بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لافادة تقوية الحكم وتقريره لانه بمنزلة اسناد الحكم الى المحكوم عليه مرتين وهو فى اللغة العوض وفى الاصطلاح التابع هو كالجنس يشمل جميع التوابع وقوله المقصود اصالة يخرج الجزء بما نسب الى متبوعه اخرج ما عدا المحدود من التوابع اما النعت والتاكيد فظ واما البيان والمعطوف بالحرف فلانهما وان كانا مقصودين بما نسب الى متبوعهما الا انهما مقصودان تبعا لا اصالة لكن هذا لا يفى باخراج جميع اقسام المعطوف بالحرف لصدق التعريف على المعطوف ببل فى مثل قولنا جاء زيد بل عمرو لانه مقصود اصالة بما نسب الى متبوعه وذكر الاول انما هو غلطا او سهوا ان كانت تفيده كلمة بل والجواب عنه بان المتبوع كان مقصودا

وهو بدل الكل من الكل والبعض من الكل والاشتمال وهو الذى اشتمل عليه المبدل منه بحيث تشوق السامع الى ذكره نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه

اصالة لكن لما بدا له وعرض عنه خرج عن تلك الحالة وصار المقصود هو التابع لا يخفى ما فيه ولئن تم فانما يتم فيما اذا كان ذكر المتبوع غلطا واما اذا كان نسيانا فليس المتبوع مقصودا اصلا فضلا عن ان يكون اصالة فيبقى هذا القسم داخلا فى التعريف وايضا هذا الجواب يخرج التعريف عن عدم الاطراد الى عدم الانعكاس فان بدل البداء وبدل الغلط يشاركان المعطوف ببل فى كون المتبوع كان مقصودا اصالة لكن لما ابدل منهما اخرجا عن تلك الحالة وصار المقصود هو التابع فافهم تنبيهان الاول اورد على هذا الحد انه لا يتناول البدل الذى بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة القيام اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة اليه بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة لنسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الملحوظة فى الحد اعم من ان تكون بطريق الاثبات او النفى ويمكن ان يقصد بنسبة الشى نفيا نسبة الى الشى اثباتا فيكون الاول توطئة للثانى الثانى قال بعض المتاخرين عد البدل تابعا ظاهر على القول بان عامله عامل المبدل منه واما على القول بان عامله مقدر من جنس عامل المبدل منه فلا اذ لا يصدق عليه حقيقة التابع اصطلاحا كما لا يخفى فينبغى ان يحمل جعله تابعا على التسامح لمكان التبعية الصورية انتهى قلت والى هذا اشار شارح المصباح حيث قال ان البدل لكونه مقصودا فى الكلام ومستقلا بنفسه كانه ليس من التوابع الا من جهة اللفظ دون المعنى وهو اربعة اقسام الاول بدل الكل من الكل وهو الذى يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهومهما متغايرين نحو قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم وقوله ان للمتقين مفازا حدائق واعنابا والتعبير ببدل الكل من الكل للجمهور وعبر عنه ابن مالك فى منظومته بالبدل المطابق وقال فى شرح الكبرى وسواها لان هذه عبارة صالحة لكل بدل يساوى المبدل منه فى المعنى بخلاف العبارة الاخرى فانها لا تصدق الا على ذى اجزاء وذلك غير مشترط للاجماع على صحة البدل فى اسماء الله كقراءة غير نافع وابن عامر الى صراط العزيز الحميد الله وعبر عنه فى شرح التسهيل ببدل الموافق من الموافق وبعض المغاربة يقول بدل الشى من الشى تنبيه قال الرضى وانا الى الان لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه وما قالوه من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة فى بدل الكل هو الثانى فقط ولا فى سائر الابدال الا الغلط فان كون الثانى فيه هو المقصود بها دون الاول انتهى قال المحقق الجرجانى الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءنى اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثانى تتمة له توضيحا فالثانى عطف بيان وان قصدت الاسناد الى الثانى وجئت بالاول توطئة مبالغة فى الاسناد فالثانى بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق كما حققه المتاخرون انتهى وقال شارح التهذيب للمص ان الرضى لما فهم من تعريف ابن الحاجب ان المتبوع فى البدل لا يكون مقصودا اصلا اعترض عليهم بما اعترض وحكم بعدم الفرق الجلى ولله در المص حيث سلم مما وقع فيه ابن الحاجب او وقع غيره وحرر عبارته انتهى يعنى ان المص اشار الى الفرق الذى ذكره المحقق المذكور فى تعريفه للبدل بقوله المقصود اصالة فسلم من تداخل القسمة الذى اعترض به الرضى لكنه قال فى اللئالى الدرية ان هذا الفرق لا يجدى نفعا فى بعض الامثلة كما اذا كان الثانى لمجرد التفسير بعد الابهام مع ان فى الاول فائدة مقصودة ليست فى الثانى وهى الابهام نحو مررت برجل زيد فان زيدا ذكر مفسرا للرجل اذ هو دال على ما دل عليه رجل مع زيادة التعريف فليس الاول منهما توطئة للثانى بل كل منهما مقصود فان الابهام مقصود لذاته والتفسير كذلك فهذا فهو الفرق الجلى بين عطف البيان وبدل الكل ثابت كما ذكره الرضى انتهى فتامل والثانى بدل البعض من الكل وهو الذى يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه سواء كان ذلك البعض نصفا ام اقل ام اكثر على الصحيح وذهب الكسائى وهشام الى ان بدل البعض لا يقع الا على ما دون النصف ولا يبنى اكلت الرغيف نصفه او ثلثيه او اكثره بدل بعض عندهما ولا بد فى هذا البدل من اتصاله بضمير يعود الى المبدل منه مذكور كجبت العبد نصفه او مقدر كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا اى منهم فمن بدل بعض من الناس لان المستطيع بعض الناس لا كلهم وقال ابن برهان بدل كل والمراد بالناس المستطيع فهو عام اريد به خاص لان الله لا يكلف الحج من لا يستطيع تنبيه التعبير بلفظ البعض والكل بادخال ال عليهما وقع فى كلام كثير وقد استعملها الزجاجى فى جمله كذا وعذر بانه تسامح فيه موافقة للناس قال بعض الائمة لا يجوز ادخال ال عليهما عند الجمهور قال ابن خالويه فى كتاب ليس يغلط كثير من الخواص بادخال ال على كل وبعض وليس من لغة العرب لانهما معرفتان فى نية الاضافة وبذلك نزل القران وعن الاصمعى انه قال قرات ادب ابن المقفع فلم ار فيه لحنا الا قوله العلم اكثر من ان يحاط بالكل منه فاحفظوا البعض وذلك خطا لانهما معرفتان لا تدخلهما ال ومثل ذلك نقل بعضهم انتهى والجواز مذهب الاخفش والفارسى ومن الغريب ما وقع فى الكتاب الهادى للشادى نقلا عن الازهرى ان النحويين اجازوا ادخال الالف واللام فى بعض وكل وانما اباه الاصمعى وانما اباه الاصمعى لان مذهب العرب عدم جواز دخول الالف واللام عليهما لانهما مضافان البتة اما ظاهرا واما مضمرا انتهى والثالث بدل الاشتمال ولاختلافهم فيه بينه المصنف بقوله وهو الذى اشتمل عليه المبدل منه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تشوق السامع عند ذكر المبدل منه الى ذكره اى ذكر البدل ويكون منتظرا له فيجى هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا نحو قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه فقتال بدل الاشتمال من الشهر لاشتماله عليه بالمعنى المذكور

لكن اثباتا فيصدق على بل يدل امتناع مقصوعه

بل لا ادرى عطف البيان

فالمشتمل

والبدل المباين وهو ان ذكر للبا الغر تسمى بدل بدا كقولك حبيبي قمر شمس ويقع من الفصحا او لتدارك الغلط بدل الغلط نحو جاء زيد الفرس
ولا يقع من فصيح

فالمشتمل هو الاول وهو مذهب الفارسي والرماني وخطاب وابن مالك واختلف في تعليله فقال ابن جعفر لانه مشتمل على الثاني بالمعنى المذكور ورده بعض
المتاخرين بان قولك سلب زيد ثوبه ليس بدلا منه مشتملا على الثوب لانه لا يدل عليه ولا يقتضيه كما ذكر في تعريفه انتهى قلت ليس المراد بكونه بدلا عليه
ويقتضيه دلالة عليه صريحا بل المراد انا اذا قلنا سلب زيد دل على انه سلب شيء منه ويقتضي بيان ذلك المسلوب فيتشوق السامع الى ذكره الى ان يجيء
مبينا له وملخصا فافهم وقال الجزولي لان الثاني اما صفة للاول كاعجبني الجارية حسنها او مكتسب منه صفة نحو سلب زيد ثوبه فان الاول اكتسب
من الثاني كونه مالكا ورد بانه يلزم منه ان يجيز ضربت زيدا عبده على الاشتمال وهم قد منعوا ذلك قال ابو حيان في التذكرة وقال ابو حيان طائفة ووقع
لابي علي في الحجة ان المشتمل هو الثاني قال بدليل سرق زيد ثوبه وورد بسرق زيد ثوبه وقيل لاشتمال لاحدهما على الاخر وانما المشتمل الاسناد على الاول
على معنى على ان الاسناد الى الاول لا يكتفي به من جهة المعنى وانما اسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى مخصصا بغير الاول ولهذا لا يجوز ضربت
زيدا عبده على الاشتمال الا الاكتفاء المسند بالاول وهو مذهب المبرد وقال ابن جني واورد عليه نحو زيد ماله كثير اذا اعرب ماله بدلا من زيد لان
يقال الابتداء مشتمل على زيد مجازا او على ماله حقيقة وقيل لا يتعين اشتمال احدهما على الاخر بل تارة يكون المشتمل هو الاول نحو يسئلونك عن الشهر
الحرام قتال فيه وتارة يكون المشتمل هو الثاني نحو سلب زيد ثوبه ويشكل عليه نحو زيد ماله كثير اذا اعرب ماله بدلا كما قلنا فانه لا اشتمال فيه لاحدهما
قوله تعالى | على الاخر وهذا البدل في الضمير كما مر في بدل البعض فمثال الضمير المذكور ما مر ومثال المقدر قتل اصحاب الاخدود النار اي منه او الاصل ناره
ثم ناب ال عن الضمير تنبيهان الاول اشكل على قول المص وهو بدل الكل من الكل والبعض من الكل والاشتمال لزوم عطف جزء الاسم على جزء الاسم لان الاسم
هو المركب الاضافي وبدل البعض وبدل الاشتمال ودفع ان تقدير الكلام وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال فحذف جزء الاسم لانسياق الذهن اليه
بقي انه هل يجوز حذف جزء الاسم ام هو امر مستحدث فيما بين المصنفين لا اصل له في كلام العرب والاظهر هو الثاني قال بعض المحققين من شراح الكافية
الثاني رد السهيلي بدل البعض والاشتمال الى بدل الكل فقال العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص وتحذف المضاف وتنويه فاذا قلت اكلت الرغيف ثلثه
انما تريد اكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض بقولك ثلثه واذا قلت اعجبني زيد علمه انما تريد اعجبني صفة زيد فبينت بقولك علمه تلك الصفة
المحذوفة والرابع البدل المباين للمبدل منه وهو ثلثة اقسام ذكر المص قسمين منها فقال الان ذكر للبا الغر تسمى بدل بدا بالدال المهملة والمد بدل اضراب ايضا
وذلك بان تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غالط لكون الثاني مباينا للاول اجنبيا عنه وهذا معتمد الشعر كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة
وشرطه ان يرقى من الادنى الى الاعلى كقولك حبيبي قمر شمس كانك وان كنت متعمد الذكر القمر توهم من نفسك الغلط وترى انك لم تقصد في الاول
الا تشبيهه بالشمس كذا قال الرضي وقال غيره انما سمي بدل بدا لان المتكلم ثم يبدو له ان يخبر باخر من غير ابطال للاول ويقع بدل البدا من الفصحاء بل
هو من التفنن في الفصاحة كما علمت ولا حجة بمن انكره فقد ذكره سيبويه ويشهد لصحته قوله ان الرجل ليصلي الصلوة وما كتب له نصفها ثلثها
عشرها وما قيل من انه محمول على اضمار بل لبس بشيء فان بل لم يثبت حذفها او ذكر لتدارك الغلط فاسمه بدل الغلط نحو جاء زيد الفرس اردت ان تقول
جاء الفرس فسبقك لسانك الى زيد ثم تداركت الغلط فقلت الفرس فمعنى قولنا بدل غلط انه بدل عن اللفظ الذي هو غلط لا ان البدل نفسه هو الغلط
كما قد يتوهم من ظاهر اللفظ ولا يقع بدل الغلط من فصيح ولا فيما يصدر عن روية فلا يكون في شعر اصلا وقد اهمل المص القسم الثالث من اقسام البدل المباين
وهو بدل النسيان وهو ان تعمد ذكر ما هو الغلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك تتدارك بذكر المقصود فمعنى قولنا بدل نسيان
انه بدل عن شيء ذكر نسيانا وقد تبين بذلك ان الغلط من جهة اللسان والنسيان من جهة الجنان ولا يقع بدل النسيان ايضا من فصيح ولا فيما يصدر عن روية
وابن مالك وكثير من النحاة لم يفرقوا بين بدل الغلط والنسيان فسموا النوعين بدل غلط وانما حكمنا باهمال المص لبدل النسيان مع امكان ادخاله
تحت بدل الغلط كما فعل الاكثرون لان المص قد اعتذر في حاشية هذا المتن عن عدم ذكره بانه غير مشهور ولا يقع من الفصحاء فقررنا كلامه وانما لم يقع
بدل الغلط من الفصحاء لانه غير فصيح قال البدر الدماميني ولا ادري لاي معنى جزموا بان بدل الغلط غير فصيح مع ان النسيان لا ينافي الفصاحة اللهم
الا ان يكون المراد انهم تتبعوا كلام الفصحاء فلم يجدوا بدل الغلط فاثبتوا فيه فحكموا بانه غير فصيح نظرا الى هذا المعنى وليس المراد ان الانسان اذا سبق لسانه
الى ذكر ما لم يقصده فنبه فذكر المقصود يحكم ان لفظ المذكور على سبيل السهو غير فصيح انتهى وقال بعضهم الظ ان المراد بالفصاحة البلاغة فان الغلط
ينافي البلاغة غير ظاهر اذ وقوف الفصاحة باعتبار انتفاء المطابقة لمقتضى الحال انتهى وحكم بتعيين ذلك بعض المحققين وهو حسن تنبيهان الاول في تصريحه اطلاق
المص ان بدل الغلط يصح في النثر وهو قول سيبويه والاكثرين وقال غيره انه وجد في الشعر دون النثر وجوزه بعضهم في النثر دون الشعر لان الشعر
في الغالب انما يقع عن تروّ وفكر وهذا نوع غريب انه يجوز شيء في النثر ولا يجوز في الشعر وانما المعروف عكس ذلك وقال ابن بابشاذ في شرح الجمل الابقا
عن بدل الغلط لانه يقع على غير قصد انتهى وهو حسن ظاهر وقال خطاب ان بدل الغلط لم يقع في نثر ولا نظم وانه يطلبه فلم يجده وانه طالب من لقيه
فلم يعرفه واستدل المثبتون له بقول ذي الرمة لمياء في شفتيها حوة لعس وفي اللثات وفي انيابها شنب فان الحوة السواد والعلس سواد مشوب
بحمرة وقال بعضهم انه محمول على التقديم والتاخير اي في شفتيها حوة وفي لثاتها لعس وابدله بعضهم بان ذا الرمة يوجد في شعره التقديم والتاخير
كثيرا

هذا انه لا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل الا من ضمير الغايب نحو ضربته زيدا وقال بعض المحققين لا يبدل المضمر من مثله ولا من الظاهر وما مثل به لذلك مصنوع
على العرب فمثل انت واجيت زيدا اياه تاكيد لفظي الخامس عطف البيان وهو تابع يشبه الصفة في توضيح متبوعه نحو جاء زيد اخوك

كثيرا ويبطله انه يلزم عليه تقدم ما في حيز الواو العاطفة وهو باطل الثاني الاحسن في التعبير عطف اقسام بدل المباين ببل فيكون من عطف النسق
للابنو بكون البدل في الظاهر ذلك صفة لما قبله في قولك رايت رجلا حمارا اذ يحتمل ان يكون اردت بقولك حمارا جاهلا او بليدا كذا قاله غير واحد
وفي كلام بعض المحققين ان ادعاء الغلط واظهاره في بدل البداء ابلغ في المعنى من التصريح بكلمة بل وهو ظ الثالث قال بعض الائمة المختار تبعا للجمهور
اثبات بدل الكل من البعض لوروده نحو يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن فجنات اعرب بدلا من الجنة وهو بدل كل من البعض وفائدته
تقرير انها جنات كثيرة لا جنة واحدة وقوله رحم الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات فطلحة بدل من اعظم وهي بعضه وقوله كاني غداة
يوم ترحلوا فوم بدل لمن الغداة وهو بعضه انتهى والجمهور يؤولون ذلك كله هذا هداية الى مسئلة مهمة من مسائل البدل لا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل من
الكل الا من ضمير الغايب نحو ضربته زيدا وقوله على حالة لو ان في القوم حاتما على جوده لضن بالماء حاتم وانما لم يبدل من ضميري المتكلم والمخاطب لانهما اقوى
واخص من الظاهر فلو ابدل منهما لزم ان يكون المقصود بالنسبة وهو البدل اقل دلالة من غير المقصود ثم يقولوا بي المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول واما
الغايب فلم يكن في القوة والوضوح كذلك لوجود الاشتباه فجوز واضربته زيدا لذلك وافهم تقييد المسئلة بالمضمر ان ابدال الظاهر من الظاهر جائز كما مر وبدل
الكل ان ابدل بدل بعض او اشتمال جاز من المضمر مطلقا كقوله اوعدني بالسجن والاداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم فرجلي الاول بدل من ياء المتكلم بدل
بعض من كل وقوله بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا فمجدنا وسناؤنا بدل اشتمال من ضمير المتكلم وهو نا وانما جاز ذلك لان مدلول
الثاني ليس مدلول الاول فلم يلزم ان يكون الاول اقوى واخص لان الثاني يفيد فائدة زائدة على المتبوع ويرد على المص انهم جوزوا ابدال الظاهر من ضمير الحاضر
بدل كل اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قوله تع تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا فاولنا واخرنا بدل كل من ضمير المتكلم المجرور باللام ولذلك اعيد اللام
مع البدل والمراد من حكى خلافا في جواز ذلك ولم يعتبر الاخفش قيد افادة الاحاطة فجوزه مطلقا تمسكا بقوله بكم قريش كفينا كل معضلة وام نهج الهدى
من كان ضليلا وقال بعض المحققين وهو الامام جمال الدين محمد بن مالك في التسهيل وتبعه الشيخ جمال الدين بن هشام في الاوضح والجامع لا يبدل المضمر
مطلقا من مثله اي من مضمر وفاقا مع السماع ولا من الظاهر قال في شرح التسهيل انه لم يسمع وما مثل به لذلك في كلام النحاة مصنوع على العرب
ما اوهم ذلك جعل توكيدا فنحو قمت انت ورايتك وانت ومررت بك انت ورايتك اياك واجيبت زيدا اياه تاكيد لفظي اما نحو قمت انت فكونه
تاكيدا متفق عليه من الفريقين واما نحو رايتك اياك فالبصريون على انه بدل والكوفيون على انه توكيد قال ابن مالك وقول الكوفيين عندي اصح من قول
البصريين لان نسبة اياك المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل في نحو رايتك اياك كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو فعلت انت والمرفوع
تاكيد باجماع فليكن المنصوب تاكيدا ليجري المتناسبان مجرى واحدا قال المرادي وكانه يعني بقوله تاكيدا باجماع انه يجوز لا انه يتعين فانهم قد اعربوا قمت
انت بدلا انتهى فتامل وقال الرضي والشاطبي والظ مذهب البصريين لما ثبت عن العرب انها اذا ارادت التوكيد انث بالضمير المرفوع المتصل بالضمير
المرفوع المنفصل فقال جئت انت ورايتك انت ومررت بك انت واذا ارادت البدل واتصف بين التابع والمتبوع فقال جئت انت ورايتك اياك
ومررت بك بك فيتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقل سيبويه عن العرب تلقاه منه واعتبره بالقبول وهم المؤتمنون على ما
ينقلون لانهم شافهوا العرب وعرفوا مقاصدهم فلا تعارض هذا بقياس انتهى واما نحو اجيبت زيدا اياه فقال ابن مالك الصحيح عندي انه لم يستعمل في
لا يؤكد القوي | كلام العرب نثره ونظمه ولو استعمل لكان توكيدا لا بدلا وقال ابن هشام وفيما قاله نظر لانه توكيد القوي بالضعيف وقد قالت العرب بدهو الفاصل
وجوز النحويون في هو ان يكون بدلا وان يكون فصلا وان يكون مبتدء انتهى وظاهر اطراد قوله وقد قالت العرب الى اخره في سياق الرد على ابن مالك ان
فيه ردا عليه وفيه بحث تكميل يوافق البدل متبوعه في واحد من اوجه الاعراب ظ وكذا في واحد من التذكير والافراد وضدهما ان كان بدل كل
ما لم يمنع مانع لكون احدهما مصدرا نحو مفازا حدائق واعنابا او قصد به التفصيل كقوله وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان
فشلت ويجالف في التعريف والتنكير فيبدل المعرفة من المعرفة والنكرة من النكرة ومن المعرفة لكن ان اتحد اللفظ في ابدال النكرة من مثلها اشترط ان
يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية فانها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو ولا يشترط
في ابدال النكرة من المعرفة اتحاد اللفظ ولا ان تكون النكرة موصوفة خلافا للكوفيين لشهادة السماع بخلافه كقوله فلا وابيك خير منك اني
ليؤذيني التحمحم والصهيل ويجوز قطع البدل نحو مررت بزيد اخوك ويحسن مع الفصل نحو لنبئكم من ذلكم النار ويجب ان يتبع متعددا ولم يستوف لعلة
سمي بذلك | نحو اتقوا الموبقات الشرك بالله والسحر اي منهن الشرك والسحر الخامس من التوابع عطف البيان لانه تكرار الاول لمراد فيه زيادة البيان فكانك رددته على نفسه
ولم يصح الحرف لانه عين الاول وقيل والكوفيون يسمونه الترجمة لانه مفسر لمتبوعه وقال الاعلم في شرح الجمل هذا الباب يترجمه البصريون ولا يترجمه الكوفيون
وهو تابع يشبه الصفة بمعنى النعت الشائع بيانه في توضيح متبوعه لكن الصفة توضح متبوعها بحسب معنى فيه وعطف البيان يوضح متبوعه بحسب الذات فقوله
تابع كالجنس يشمل جميع التوابع كلها وقوله يشبه الصفة مخرج للنعت لان الشبه للشيء غير ذلك الشيء فكانه قال تابع غير صفة وقوله في توضيح متبوعه يخرج
بقية التوابع لانها غير موضحة نحو جاء زيد اخوك فاخوك عطف بيان لزيد ذكر لايضاحه تنبيهان الاول اجمعوا على مجيء عطف البيان لايضاح المعرفة

ودفع

ويتبعه في اربعة من عشرة كالنعت ويفترق عن البدل في نحو هند قام ابوها زيد لان المبدل منه مستغنى عنه وهنا لا بد له وفي نحو يا زيد الحارث وجاء الضارب الرجل زيد لان البدل في نية تكرار العامل ويا الحارث والضارب زيد ممتنعان

وذهب الكوفيون وجماعة الى انه يجيء لتخصيص النكرة ايضا ونفاه جمهور البصريين وخرجوا ما جاء من ذلك على البدل فلذلك لم يثبته المص وحجتهم ان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بان بعض النكرات قد يكون اخص من بعض والاخص يبين غير الاخص الثاني قال السعد التفتازاني في شرح التلخيص فائدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح لما ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما تجيء الصفة لذلك انتهى ورد ابو حيان قول الزمخشري بانهم شرطوا في عطف البيان الجمود والجامد ليس فيه اشعار بمدح انما يشعر بالمدح المشتق الا ان يقال انه لما وصف عطف البيان هنا بقوله الحرام اقتضى المجموع المدح فيمكن ذلك انتهى ومقتضى كلامهم بعضهم ان مجيء عطف البيان للمدح راي اهل المعاني دون النحويين فلا يرد على من اقتصر في فائدته على ذكر الايضاح من النحويين ولو سلم انه راي الجميع امكن ان يقال ان ذلك مسكوت عنه فلا يرد وانه باعتبار الاعم الاغلب الثالث شرط الجرجاني والزمخشري كون البيان اخص من متبوعه وهو مخالف لقول سيبويه في يا هذا ذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان مع ان الاشارة اخص من المضاف الى ذي الاداة كما قال ابن هشام وقال البدر بن مالك فيه مخالف للفنار ايضا لان عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان انتهى وقصدهما نقل الاشتراط المذكور على الرجلين تبعا فيه ابن مالك في شرح الكافية والصواب ان قول اكثر النحويين كما قاله في حاشية التسهيل لا يلزم من كونه موضحا ان يكون اعرف لانا نقول جاز ان يوضح متبوعه عند الاجتماع ولا يكون اوضح منه عند الانفراد قال السيد الشريف في شرح المفتاح ويتبعه اي يتبع عطف البيان متبوعه وجوبا في اربعة من عشرة اوجه الاعراب الثلاثة والافراد والتذكير والتنكير وفروعهن كالنعت تقول جاءني محمد ابو الفضل كما تقول جاءني محمد الفاضل قابو الفضل والفاضل مرفوعان والرفع واحد من ثلاثة وهي الرفع والنصب والجر ومفردان والافراد واحد من ثلاثة ايضا وهي الافراد والتثنية والجمع وكذا والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير والتانيث ومعرفان والتعريف واحد من اثنين ايضا وهو التعريف والتنكير ويصح في عطف البيان اعرابه بدل كل من كل لما فيه من البيان ويفترق عطف البيان عن البدل في نحو هند قام اخوها زيد فزيد عطف بيان على اخوها ولا يجوز ان يكون بدلا منه لانه لو كان بدلا منه لكان مستغنى عنه لان المبدل منه مستغنى عنه في الكلام وهنا لا بد له لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبرا لهند اذ الجملة الواقعة خبرا لا بد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه كما سياتي والرابط هنا الضمير المضاف اليه الاخ الذي هو متبوع زيد ولو اسقط لم يصح فوجب ان يكون اخوها عطف بيان لا بدلا تنبيه قضية قوله ان المبدل منه مستغنى عنه انه في حكم المطروح لفظا ومعنى وهو مذهب المازني حكى المبرد عنه انه كان يقول اذا ابدلت من شيء فقد طرحته من لفظي ولهذا جعل الزمخشري ان اعبدوا الله عطف بيان قال في المغني وانما لم يجعله بدلا لانه هو منه لانه يحل محل الموصول لا يلزم في قوة الساقط فيبقى الصلة بلا عائد والعائد موجود حسا فلا مانع انتهى والحق ان المبدل منه ليس في حكم الطرح لا لفظا ولا معنى الا في بدل الغلط كما ستبينه من كلام الرضي فعلى هذا لا مانع من جعل زيد في مثال المص بدلا من اخوها وقد هدى الزمخشري في المفصل الى الحق في المسئلة فقال وقولهم ان المبدل في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان يعنون اهداره الاول واطراحه الا ترى انك تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يسد كلامك انتهى كلامه ومثاله هذا نظير مثال المص ونقل الازهري عن الفارسي ان معنى قولهم ان المبدل في نية الطرح انه يقدر له عامل من جنس الاول ويعمل به لا ان الاول مطرح البتة لانه في كلام العرب ما يبطل ذلك كزيد ضربته اياه فلو طرح الضمير لم يبق ما يربط الجملة بالابتداء وقال الرضي عليه من الرضا الاكلام في ان المبدل ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وفي بدل الكل ايضا اذا كان المبدل منه لا يستغنى عنه نحو ضربت الذي مررت به اخيك ومتلبسا بضمير كل نحو الذي ضربت اخاه زيدا كريم وقد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال وكانه لهو السراة كانه ما حاجبيه معين بسواد وقال ان السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الاعضب ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبر هو دون الثاني وليس في حكم الطرح معنى الا في بدل الغلط وقولهم ان المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه ممنوع الا في بدل الغلط لان المبدل منه في الابدال الثلثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر صونا لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلام الله تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فائدة تصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر انتهى وفي نحو يا زيد الحارث وجاء الضارب الرجل زيد فالحارث في المثال الاول عطف بيان على زيد وزيد في المثال الثاني عطف بيان على الرجل ولا يجوز ان يكونا بدلين لان البدل في نية تكرار العامل فلو جعلا بدلين كان التقدير يا الحارث وجاء الضارب زيد وكل من يا الحارث بالجمع بين حرف النداء وال والضارب زيد باضافة الصفة المحلاة بال الى المجرد منها ممتنع لان حرف النداء لا يجتمعان والصفة المحلاة بال لا تضاف الا الى المعرف بها واجاز الفراء اضافة الصفة المذكورة الى جميع المعارف فلا يمتنع عنده جعل زيد بدلا من الرجل فائدة قال الاعلم في شرح الجمل الدليل على ان البدل في نية تكرار العامل ثلثة ادلة شرعي ولغوي وقياسي فالشرعي قوله تعالى قال الملا الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن امن منهم واللغوي قول الشاعر اذا ما مات ميت من تميم وسرك ان يعيش فجيء بزاد بخبز او بتمر او بسمن او الشيء الملفوف في البجاد والقياسي نحو يا اخانا زيد اذ لو كان في نية غير النداء لقال يا اخانا زيدا تنبيها الاول هذه العلة

الاسماء العاملة للشبه بالافعال وهي ايضا خمسة الاول المصدر وهو اسم الحدث الذي اشتق منه الفعل

وهي كون البدل في نية تكرار العامل تجري في مسائل اخر تمتنع البدلية وتعين عطف البيان ولذلك قال المص في نحو يا زيد الحارث فمنها ان يتبع مجرورا باي مفصل نحو باي الرجلين زيد وعمرو مررت فلو جعلت زيدا وما عطف عليه بدلا من الرجلين والبدل في نية تكرار العامل لزم اضافة اي الى المعرفة المفردة وهي لا تضاف اليها الا اذا كان بينهما جمع مقدر نحو اي زيد احسن بمعنى اي اجزائه احسن او عطف على اي مثلها نحو اي واياك فارس الاحزاب ومنها ان يتبع مجرورا بكلا نحو كلا اخويك زيد وعمرو جاءني فلو جعل زيد وما عطف عليه بدلا من اخويك لزم اضافة كلا الى مفرق وهي انما تضاف الى مثنى غير مفرق وشذ قوله كلا اخي وخليلي واجدي عضدا في النائبات والمام الملمات ومنها ان يتبع المنادى بالمعرف رفعا او نصبا نحو يا سعيد كرز بالرفع او كرزا بالنصب فلو جعل كرز او كرزا بدلا لزم ضمه بخلاف يا سعيد كرز بالضم فانه يمتنع ان يكون عطف بيان ويجب اعرابه بدلا الثاني امتناع البدلية في جميع هذه المسائل مبني على ان البدل لا بد ان يكون عطف بيان ويجب اعرابه بدلا الثاني امتناع البدلية في جميع هذه المسائل مبني على ان البدل لا بد ان يكون في نية تكرار العامل وفيه نظر لانهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل وقد جوزوا في انك انت كون انت تاكيدا وكونه بدلا مع انه لا يجوز ان انت قال ابن هشام في حواشي التسهيل وسبقه الى ذلك ابن القواس في شرح الدرة قال ابن النحاس في التعليقة انما اغتفر في الثواني ما لم يغتفر في الاوائل من قبل انه اذا كان ثانيا يكون ما قبله قد وفى الموضع ما يقتضيه مجاز التوسع في ثاني الامر بخلاف لو ما ابتدا بالتوسع من اول الامر بخلافه لو فانا حينئذ لا نعطي للوضع شيئا مما يستحقه انتهى وهذه قاعدة يبتنى عليها اكثر من المسائل فاحفظها الثالث انما قال المص ويفترق عن البدل في نحو هند قام اخوها الخ اشارة الى ان عطف البيان يفترق عن البدل في غير ما ذكره من الصور فمنها ان عطف البيان لا تكون مضمرا ولا تابعا لمضمر لانه في الجوامد نظير النعت في المشتقات قال في المغني ووهم الزمخشري واجاز في ان اعبدوا الله ان يكون بيانا للهاء من قوله تعالى الا ما امرتني به ذهولا عن هذه النكتة وممن نص عليها من المتاخرين ابو محمد بن السيد وابن مالك والقياس معهما واما البدل فيكون مضمرا تابعا للمضمر كرايته اياه وللظاهر كرايت زيدا وخالفهم ابن مالك وقد مر الكلام على ذلك ومنها انه لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره واما قول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف على ايات بينات فقال ابن هشام انه سهو ثم اعتذر عنه بقوله فقد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتاخيهما ولا يختلفون في جواز التخالف في البدل لكن قال الرضي والذي يقوى عندي انه يجوز التخالف في عطف البيان ايضا ومنها انه لا يكون جملة بخلاف البدل نحو ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم ونحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم وهو من المواضع الاول في عرفت زيدا ابو من هو ومنها انه لا يكون الا تابعا لجملة بخلاف البدل نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسالكم اجرا ونحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما ومنها انه لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل نحو ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب ومنها انه لا يكون بلفظ الاول ويجوز ذلك في البدل بشرط ان يكون مع الثاني زيادة بيان كما مر وهذا الفرق ذهب اليه ابن الطراوة وتبعه ابن مالك وولده وحجتهم ان الشيء لا يبين نفسه وقد مضى ابطالها على ان حجتهم هذه تقتضي ان البدل ليس مبينا للمبدل منه وليس كذلك ولهذا منع سيبويه مررت بالمسكين وبك المسكين دون به المسكين ولما يفارق البدل عطف البيان في انه بمنزلة جملة استونفت للتبيين والعطف تبيين بالمفرد المحض قال ابن هشام في المغني هذه الاسماء العاملة عمل الفعل للشبه بالافعال اعلم ان العمل اصل في الافعال فرع في غيرها وذلك ان الفعل يوضع ليسند الى شيء ما فلذلك وجب فكر مرفوعه لانه مقتضاه والمقتضى من شانه التقدم على مقتضاه وكان حقه ان لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل فيه لانه لم يوضع لطلب غيره لكنه عمل في غير المسند اليه من المفاعيل التي لم يقم مقام الفاعل بالتعيين للفاعل لا اقتضاء لها اقتضاء الفعل في عمل المسند اليه اصلا وفي غيره تبعا غير الفعل من الصفات والمصدر فوقع عليه في العمل لانها لم توضع لما وضع له الفعل لكنها اشبهت الفعل من حيث دلالتها على معناه فاعملت عمله وهي ايضا خمسة المصدر واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل وعدها بعضهم ستة بزيادة اسم الفعل واعتذر المص عن اهماله في الحاشية بعلم استناد الحاجة اليه وبعضهم سبعة بزيادة المثال وعلم يتعرض له لانه محول من اسم الفاعل كما سنبينه واوصلها ابن هشام في الشذور الى عشرة السبعة المذكورة واسم المصدر والظرف والمجرور المعتمدان ولما اسم المصدر فلم يتعرض له لشذوذ اعماله بل البصريون يمنعون اعماله نظرا الى انه اصل وضعه لغير المصدر واما الظرف والمجرور المعتمدان فاكتفى عن ذكره هنا بذكره في حد المفعول الجمل وسياتي الكلام عليها هنالك ان شاء الله تعالى تنبيه انما اتى المص بايضا هنا لموافقة هذه الاسماء ما ذكر قبلها من التوابع في العدد الاول من الاسماء العاملة عمل الفعل المصدر هذا التعبير متفق عليه قال في شرح الضوء وانما سمي به لان الفعل يصدر عنه والمصدر في الاصل هو الموضع الذي يصدر عنه الابل قال الرضي وسيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا قال ابن مالك وهو من تسمية الشيء بلفظ مدلوله وبه صرح لانه اسم المشتق على الصحيح كما سياتي ولانه يعمل في الازمنة كلها وهو اسم الحدث اي اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب ونحوها كالمجلسة والجلسة وهذا كالجنس يشمل المحدود وغيره من اسماء المصادر ونحوها وقوله الذي اشتق منه الفعل اخرج ما عدا المحدود وهذا الحد اولى من حده في الشذور تبعا للكافية بانه اسم الحدث الجاري على الفعل لما في لفظ الجريان من الابهام الذي ينبغي صيانة الحد عن مثله وفسر بعضهم جريانه على الفعل باشتماله على جميع

ويعمل عمل فعله مطلقا

حروفه وهو منقوض بالصفات كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فانها جارية على الفعل بالمعنى المذكور لاشتمالها على جميع حروف افعالها
فالاولى ان يفسر الجريان بما قال غير واحد من انه ان يراد اسم الحدث بعد ما اشتق منه منصوبا به على انه مفعول مطلق وح تخرج المذكورات قطعا
ثم حده هنا مبنى على مذهب البصريين من ان المصدر اصل الفعل وهو فرعه وذهب الكوفيون الى العكس وقال ابن طلحة كل منهما اصل بذاته احتج البصريون بثلثة
اوجه احدها ان المصدر اسم والاسم اولى بالاصالة من الفعل الثانى ان المصدر يدل على معنى واحد وهو الحدث والفعل يدل على معنيين وهما الحدث والزمان
والواحد قبل الاثنين الثالث وهو العمدة ان كل فرع يؤخذ من اصل ويصاغ منه ينبغى ان يكون فى الفرع ما فى الاصل مع زيادة هى الغرض من الصوغ
كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التى هى الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل فى نحو
قولك لزيد ضرب نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهره وفرعى المصدر وبوزنه على الزمان
واحتج الكوفيون من ثلثة اوجه ايضا الاول ان الفعل يعمل فى المصدر كقولك نظرت نظرا والعامل اولى بالاصالة ونقض بالحروف فانها تعمل فى
الاسماء والافعال وليست اصولا لها الثانى ان المصدر يذكر توكيدا للفعل كقولك قمت قياما والمؤكد اولى بالاصالة نحو قام القوم اجمعون
مع ان احدهما غير مشتق من الاخر الثالث ان المصدر يعتل باعتلال الفعل كقولك قام قياما وصام صياما ويصح بصحته كقولك عاود عوادا
والمتبوع اولى بالاصالة ونقض بالمضارع فانه يعتل باعتلال الماضى نحو قام يقوم ويصح بصحته نحو عور يعور ولم يقل احد انهما مشتقا من الاخر
تنبيهان الاول يجئ بعض المتاخرين تعين الفعل الذى يشتق المصدر منه على قول الكوفيين على الخلاف فى الافعال ايها زمانه سبق فقيل الماضى
وقيل المستقبل وهو الحق لان الماضى كان قبل وجوده مستقبلا اذ هو مسبوق بعدمه الثانى اختلف فى الصفة فالجمهور على ان اصلها المصدر
قال ابن مالك فى شرح التسهيل وبعض ما استدل الثانية على فرعية الفعل بالنسبة الى المصدر يستدل على فرعية الصفة بالنسبة اليه لان كل صفة
تضمنت حروف الفعل فيها ما فى المصدر من الدلالة على الحدث وتزيد بالدلالة على ما هى له كما زاد الفعل بالدلالة على الزمان المعين فيجب كون الصفة
مشتقة من المصدر لا من الفعل اذ ليس فيها ما فى الفعل من الدلالة على زمان معين وذهب جماعة الى ان اصلها الفعل ونسب الرضى هذا القول
الى السيرافى وقال الحسن بن المطهر الحلى به فى نهاية الاصول ذكر ابو على فى التكملة انها مشتقة من الافعال وكذا عبد القاهر واستدل ابو على بكونها
جارية على سنن الافعال وطريقها والافعال اصولها القريبة والمصادر التى هى افعال اصولها البعيدة واذا ثبت هذا كان لنا ان نشتقها من الافعال
لاصالتها القريبة ومن المصادر لاصالتها البعيدة انتهى فائدة الاشتقاق ثلثة اقسام اصغر وهو اتفاق اللفظين فى الحروف الاصلية والترتيب نحو
بصر وبصير وصغير ويسمى كبيرا واوسط وهو اتفاقهما فى الحروف دون الترتيب نحو جبذ وجذب واكبر وهو اتفاقهما فى بعض الحروف دون بعض نحو
ثلم وثلب حيث اطلق الاشتقاق فالمتبادر الاول ويعمل المصدر عمل فعله المشتق منه فى التعدى واللزوم فان كان لازما لزم المصدر او متعديا
تعدى على حسب تعديه فتقول عجبت من قيامك ومن ضربك زيدا ومن اعطائك زيدا درهما ومن ظنك عمرا قائما ومن اعلامك زيدا عمرا قائما
مطلقا اى سواء كان ماضيا او حالا او مستقبلا تقول اعجبنى ضرب زيد عمرا امس كما تقول الان او غدا تنبيهان الاول اختلف فى سبب اعمال المصدر
عمل فعله فقيل لشبهه بالفعل معنى من حيث كونه يتقدر بان والفعل وهو مقتضى كلام المص حيث قال فى ترجمة الباب الاسماء العاملة للشبه بالافعال
تامل الرضى وتقديرهم له بان والفعل لانه اذا كان بمعنى الحال الان ان اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضى
فانه يبقى معها على معنى المضى لكنهم قدروه بان دون ما وكى وان كان فى الحال ايضا لكونها اشهر واكثر استعمالا منهما ولتقديرهم له بان والفعل
وهم بعضهم فظن انه لا يعمل حالا لتعذر تقديره اذن بان انتهى وقال غير واحد منهم ابن هشام فى الاوضح والقطر انما معناه اذا كان بمعنى المضى او الاستقبال
قدر بان واذا كان بمعنى الحال قدر بما قال الدماميني ولك تقدير المصدر فى جميع الحالات بالفعل مع ما لانها تدخل على الافعال الثلثة نحو اعجبنى
ما صنعت امس وما تصنع الان وما تصنع غدا انتهى وقال ابن مالك فى شرح الكافية يعمل المصدر عمل فعله لا لشبهه بالفعل بل لانه اصل والفعل فرع
ولذلك يعمل مرادا به المضى او الحال او الاستقبال بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لشبهه بالفعل المضارع فاشترط كونه حالا او مستقبلا لانهما مدلولا
المضارع وقال بعضهم انما عمل لنيابته عن الفعل ولذلك عمل فى الازمنة كلها لان الفعل لا يشترط فيه زمان مخصوص الثانى يشترط لعمل المصدر امور
الاول ان لا يصغر فلا تقول اعجبنى ضريبك زيدا لان التصغير من خصائص الاسماء فيبعد عن الفعل وهذا الشرط مجمع عليه الثانى ان لا يحد بالتاء او يثنى
او يجمع فلا تقول اعجبنى ضربتك او ضرباك او ضرباتك زيدا لان الفعل يصدق على القليل والكثير والمصدر انما عمل للمشابهة او الاضافة او نيابته عنه وفى نحو
هذه لا يبعد عنه بالتحديد بما ذكر وما ورد فى كلامهم مما يخالف ذلك فشاذ لا يقاس عليه قال ابن مالك الثالث ان لا يتبع بنعت وغيره قبل العمل فلا
اعجبنى ضربك الشديد زيدا لانه مع معموله كموصول مع صلته فلا يفصل بينهما واما قول الحطيئة ازمعت ياسا مبينا من نوالكم ولن ترى طاردا
للحر كالياس فمن متعلق بياس محذوفا لا بياسا كما توهم بعضهم فان اتبع بعد العمل جاز كقوله ان وجدى بك الشديد اراني عاذرا فيك من عهدت
عذولا الرابع ان لا يكون مضمرا فلا تقول ضربى زيدا حسن وهو عمرا قبيح لانه بالاضمار يبعد عن مشابهة الفعل واجاز ذلك الكوفيون واستدلوا

الا اذا كان مفعولا مطلقا الا اذا كان بدلا عن الفعل نفسه وجهان والاكثر ان يضاف الى فاعله ولا يتقدم معموله عليها

بقول زهير وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم فالواعنها متعلق بالضمير العائد الى الحديث المفهوم من السياق وتاوله البصريون
على تعلقه بمحذوف اى اعنى عنها وفيه نظر ظاهر واجاز ابو على فى رواية الرمانى وابن جنى اعماله مضمرا فى المجرور وجماعة فى الظرف واجاز الرضى
اعماله فيهما قال ابن عقيل واطلق النحويون النقل عن الكوفيين فى اعمالهم ضمير المصدر مع اختلاف النقل فى اعماله صريحا الخامس ان لا يكون محذوفا
لانه يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة وابقاء البعض اذ هو مع معموله كموصول مع صلته قال ابن هشام فى شرح القطر وبهذا ردوا على من قال
فى بسم الله ان التقدير ابتدائى بسم الله ثابت فحذف المبتداء والخبر وابقى معمول المبتداء وجعلوا من الضرورة قوله هل تذكرون الى الدين بن هجرتكم
ومسحكم صلبكم رحمن قربانا لانه يتقدير وقولكم يا رحمن قربانا انتهى والاولى ان يقال انه يتقدير قائلين يا رحمن قربانا انتهى ~~والاولى ان يقال انه بتقدير~~
فاذا توفرت هذه الشروط للمصدر عمل عمل فعله مطلقا كما مر الا اذا كان مفعولا مط لان تقديره بان والفعل او بما والفعل ح متعذر اذ ليس معنى
ضربت ضربا او ضربه او ضربا شديدا ضربت ان ضربت واما قولك ضربت ضرب الامير اللص فالمصدر العامل ليس مفعولا مط فى الحقيقة بل المفعول
المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص فالعمل فى نحو قولك ضربت ضربا زيدا وقولك ضربت فى جواب من قال لك كم ضربت ليس للمصدر
بل للفعل الظاهر فى المثال الاول وللمقدر فى الثانى الا اذا كان المفعول المطلق بدلا من الفعل اى سادا مسده بعد حذفه وجوبا ففيه وجهان احدهما
ان يكون العامل الفعل المحذوف بناء على ان الاصل فى العمل له ولا يخرج عنه بالحذف وهذا راى المبرد والسيرافى وجماعة الثانى ان يكون العامل المصدر
لا لكونه مصدرا بل لكونه بدلا عن الفعل بدليل انه لا يجمع بينهما لفظا كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا قلت قياما زيدا فزيدا منصوب بقياما من حيث
انه قام مقام اسق لا من حيث كونه مصدرا هو مفعول مطلق والا لزم ان يعمل كل مصدر هو مفعول مط وهذا الوجه ذهب اليه سيبويه والاخفش
والفراء والزجاج والفارسى وذهب بعضهم الى ان العامل محل من غير لفظ المصدر كالزم ونحوه وهذا وجه ثالث تنبيه المفعول المطلق لا يكون
بدلا عن الفعل حقيقة اذ لو كان لم يتقدم الفعل قبله فلم ينتصب وانما يقال انه بدل عن الفعل مجازا اذا لم يجز اظهار الفعل فكانه بدل منه قال الرضى
والاكثر فى المصدر ان يضاف الى فاعله لانه محل الذى يقوم به فجعله معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من رفعه له ومن جعله مع مفعوله
كلفظ واحد نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس ويجوز ان يضاف الى مفعوله اذا قامت قرينة على كونه مفعولا اما يجئ تابع له منصوب حملا على
المحل نحو اعجبنى ضرب زيد الكريم بنصب الكريم او يجئ الفاعل بعده صريحا كقوله امن تلادى وما جمعت من نشب قرع القواقيز افواه الاباريق
فيمن رواه برفع الافواه والقواقيز جمع قاقوزة بالزاء وهو القدح ويروى القوارير بالراء المهملة او بقرينة معنوية نحو اعجبنى اكل الخبز تنبيه
تابع ما اضيف اليه المصدر من فاعل او مفعول يجر على اللفظ او يحمل على المحل فيرفع ان كان المضاف اليه فاعلا كقوله حتى تهجر فى الرواح وهاجها
طلب المعقب حقه المظلوم نعتا للمعقب على محله اى كما يطلب المعقب المظلوم حقه وينصب ان كان المضاف اليه مفعولا كقوله قد كنت داينت برفع المظلوم نعت
بها حسانا مخافة الافلاس والليانا فالليانا عطف على محل الافلاس هذا مذهب الكوفيين وبعض البصريين وذهب سيبويه والجمهور الى منع الاتباع
على المحل وما جاء من ذلك فمؤول قال المرادى والظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك والتاويل خلاف الظاهر انتهى وعلى الجواز فقد اختلف فى المحل
من ذلك فقال طائفة المختار الاتباع على اللفظ وقال الكوفيون هو كذلك الا ان يفصل بين التابع والمتبوع بشئ فيستويان نحو يعجبنى ضرب زيد
عمرا وبكر ويتعين الاتباع على المحل بلا خلاف اذا كان المفعول المضاف اليه ضميرا نحو يعجبنى زيد اكرامه وعمرا ولا يجوز الاتباع على اللفظ الا
فى ضرورة ذكره فى الارتشاف ولا يتقدم معموله اى المصدر عليه لانه عند العمل مؤول بحرف مصدرى مع الفعل والحرف المصدرى موصول
ومعمول المصدر فى الحقيقة معمول الفعل الذى هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول واما قوله وبعض الحلم عند الجهل للذلة
اذعان فمؤول على اضمار فعل قال ابن هشام واجاز السهيلى تقديم الجار والمجرور واستدل بقوله تعالى لا يبغون عنها حولا وقولهم اللهم اجعل لنا من
امرنا فرجا ومخرجا انتهى وتبعه الرضى فقال وانا لا ارى منعا من تقديم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقنى من عدوك البراءة
واليك الفرار قال تعالى ولا تاخذكم بهما رافة وقال بلغ معه السعى وفى نهج البلاغة قلت عنكم نبوته ومثله فى كلامهم كثير وتقدير الفعل فى مثله
تكلف وليس كل مؤول بشئ حكمه حكم ما اول به فلا مانع من تاويله بالحرف المصدرى من جهة المعنى مع انه لا يلزم احكامه فى لا يتقدم عليه المفعول
الصريح لضعف عمله والظرف واخوه يكفيهما رائحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو فى غاية البعد من العمل كحرف النفى فى قوله تعالى ما انت بنعمة ربك
بمجنون فقوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفى اى انتفى بنعمة الله وبحمده منك الجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون انتهى قال الدماميني وهنا نكتة ينبغى التنبيه
لها وهى ان المصدر انما يتقدر بالحرف المصدرى والفعل حيث يكون فاعل المصدر او نائبه مذكورا اما بطريق الرفع كما فى اعجبنى قيام الزيدان
وضرب السارقين لامكان التاويل هنا لانك اذا جئت بالفعل وجدت فى اللفظ ما تسنده اليه فيستقيم التاويل واما حيث لا يكون للفاعل ولا
نائبه ذكر فى التركيب اصلا فان التاويل بذلك يمتنع لما يلزم من بقاء الفعل بلا فاعل او نائب عنه ففى القسم الاول يمتنع التقديم لانه من باب تقديم
معمول الصلة على الموصول فان تقدم ما يحتمل انه معمول المصدر قدر له عامل متقدم يفسره المتاخر كما اذا قلت اعجبنى عن الشر بعدك فالتقدير

واعماله مع اللام ضعيف كقوله ضعيف النكاية اعداءه مم

اعجبني بعدك عن الشر بعدك وحذف المصدر مدلولا عليه بالمذكور احترازا في القسم الثاني يجوز تقديم معمول الذي هو ظرف او شبهه لانتفاء المانع
نحو ولا تاخذكم بهما رافة اذا كان للناس عجبا ومنه قول كعب في قصيدته المشهورة ضخم مقلدها فعم مقيدها في خلقها عن الفحل تفضيل قال ابن هشام في
شرحه لهذه القصيدة عن بنات الفحل يتعلق بتفضيل وان كان مصدرا لانه ليس بمنحل بان والفعل ومن ظن ان المصدر لا يتقدم معموله عليه مطلقا
فهو واهم انتهى ثم المصدر يعمل منونا ومضافا ومقرونا باللام لكن اعماله مضافا للفاعل مع ذكر المفعول او حذفه اكثر من اعماله منونا او مضافا للمفعول او
مقرونا باللام نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض واما اعماله مضافا للمفعول مع ترك الفاعل فكثير نحو لا يسام الانسان من دعاء الخير ومع ذكره قليل
وليس خاصا بالشعر خلافا للشعر لزعم بعضهم بدليل قوله تعالى حج البيت من استطاع اليه سبيلا اى وان يحج البيت المستطيع قال ابن هشام وغيره
ولا يصح الاستدلال بالاية الا لانها ليست من ذلك في شيء بل الموصول في موضع جر بدل بعض من الناس او في موضع رفع بالابتداء على انه
من موصولة ضمنت معنى الشرط او شرطية وحذف الجزاء والجواب اى من استطاع فليحج ويؤيده الابتداء ومن كفر فان الله غني عن العالمين واما الحمل
على الفاعلية فيفسد المعنى اذ التقدير ولله على الناس ان يحج البيت المستطيع فعلى هذا اذا لم يحج المستطيع ياثم الناس كلهم انتهى قال بعضهم وفي
دعوى الفساد المعنى نظر لان حج المستطيع فرض كفاية على جميع المكلفين ومعلوم ان المخاطبين بفرض الكفاية اذا لم يباشره احد منهم فكلهم ياثمون انتهى
فتامل واعماله منونا اقيس من اعماله مضافا وبال لانه يشبه الفعل كما في التنكير نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ومنعه الكوفيون وقالوا انما
بعده للفعل وقد روا يطعم يتيما واعماله مع اللام ضعيف في القياس لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بال وهو قليل في الاستعمال ايضا فلذلك
لا يعمل عند بعضهم الا في الشعر كقوله اى الشاعر يصف رجلا بضعف الراى ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل فالنكاية مصدر
مقرون بال وفاعله محذوف واعداءه مفعوله والمعنى ضعيف نكايته اعداءه يظن ان الفرار من الموت يباعد الاجل فلا يحارب اعداءه حبا
للسلامة وحذرا من العطب وفي التنزيل قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وما احسن قول العميد فخر الكتاب مؤيد الدين الطغرائي
حب السلامة يثني هم صاحبه عن المعالي ويغري المرء بالكسل وان جنحت اليه فاتخذ نفقا في الارض او سلما في الجو فاعتزل ودع غمار العلى للمقدمين على
ركوبها واقتنع منهن بالبلل وحكى المرادي في شرح التسهيل في اعمال المصدر مع ال اربعة مذاهب احدها الجواز وهو مذهب الخليل وسيبويه
الثاني المنع وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين الثالث جوازه على قبح وهو مذهب الفارسي وجماعة من البصريين الرابع التفصيل بين
ان تكون ال معاقبة للضمير فيجوز نحو انك والضرب خالدا المسيء اليه اى انك وضربك خالدا او لا تكون معاقبة له فلا يجوز نحو عجبت من الضرب زيدا وهو مذهب
ابن طلحة وابن الطراوة قال الشيخ اثير الدين وهذا المذهب هو الصحيح واستدل بان ال في الشواهد التي ذكروها معاقبة للضمير ومن منع اعماله مطلقا قدر
لما يقع بعده من منصوب ناصبا يدل عليه المصدر فيقدر في قوله ضعيف النكاية اعداءه ينكي اعداءه ولم يسمع رفع الفاعل بعد المعرف بال الا
في بيت وهو قول الشاعر عجبت من الرزق المسيء الهه ومن ترك بعض الصالحين فقيرا بنصب المسيء ورفع الاله وهو مصدر رزق يرزق رزقا كذكر ا
وانكر ابن الطراوة وغيره ان يكون بكسر الراء مصدرا بل هو بمعنى المرزوق كالرعي والطحن فلا حجة في البيت على هذا بل يرتفع الهه بفعل مقدر قال الرضي
في شرح التسهيل تكميل لا باس بالتعرض لذكر اسم المصدر تتميما للفائدة وتعميما للعائدة اذ لا يغني ذكر المصدر عن ذكره فنقول انه يطلق على
ثلثة امور احدها ما لا يعمل اتفاقا وهو ما كان من اسماء الاحداث علما كسبحان علما للتسبيح وفجار وحماد علمين للفجرة والمحمدة الثاني ما اختلف
في اعماله وهو ما كان اسما لغير الحدث فاستعمل له كالعطاء فانه في الاصل اسم لما يعطى ثم استعمل بمعنى الاعطاء والكلام فانه في الاصل اسم لما يعطى
ثم استعمل بمعنى الاعطاء والكلام فانه في الاصل اسم للملفوظ به من الكلمات ثم نقل الى معنى التكليم فهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون الى جواز
اعماله واحتجوا عليه بما ورد من نحو قوله اكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا وقوله قالوا كلامك هندا وهي مصغية يشفيك
قلت صحيح ذاك لو كانا والبصريون يمنعونه ويقدرون للمنصوب بعده فعلا يعمل فيه لانه لم يكثر كثرة تقتضي ان يقاس عليه الثالث ما يعمل اتفاقا
وهو ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة كمضرب ومقتل لانه مصدر في الحقيقة ويسمى المصدر الميمي وانما سموه احيانا اسم مصدر في الحقيقة تجوزا قال ابن هشام في شرح الشذور ومن اعماله قول الشاعر اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام تحية ظلم فمصاب مصدر ميمي مضاف الى فاعله
ورجلا مفعوله وجملة اهدى السلام نعت رجلا وتحية مفعول مطلق على حد قعدت جلوسا وظلم خبر ان وظلوم اسم امراة منادى بالهمزة ولهذا البيت
حكاية شهيرة بين اهل الادب ذكرها ابو محمد الحريري في درة الغواص وهي ما رواه ابو العباس المبرد قال قصد بعض اهل الذمة ابا عثمان المازني ليقرا
كتاب سيبويه عليه وبذل له مائة دينار على تدريسه اياه فامتنع ابو عثمان المازني من قبول بذله واصر على رده قال فقلت له جعلت
فداك اترد هذه النفقة مع فاقتك وشدة اضاقتك فقال ان هذا الكتاب يشتمل على ثلثمائة وكذا وكذا اية من كتاب الله ولست ارى ان امكن منها ذميا
غيرة على كتاب الله تعالى وحمية له قال فاتفق ان غنت جارية بحضرة الواثق بقول العرجي اظلوم ان مصابكم رجلا البيت فاختلف من بالحضرة في اعراب
رجل فمنهم من نصبه وجعله اسم ان ومنهم من رفعه على انه خبرها والجارية مصرة على ان شيخها ابا عثمان المازني لقنها اياه بالنصب فامر الواثق باشخاصه

قال ابو عثمان فلما مثلت بين يديه قال ممن الرجل قلت من بني مازن قال اي الموازن امازن تميم ام مازن قيس ام مازن ربيعة قلت من مازن ربيعة فكلمني بكلام
قومي فقال لي باسمك لانهم يقلبون الميم باء والباء ميما قال فكرهت ان اجيبه على لغة قومي لئلا اواجهه بالمكر فقلت بكر يا امير المؤمنين ففطن لما قصدته واعجبه ثم
قال ما تقول في قول الشاعر اظلوم ان مصابكم رجلا ارفع رجلا ام تنصبه فقلت ان الوجه النصب يا امير المؤمنين قال ولم ذاك فقلت ان مصابكم مصدر بمعنى
اصابتكم فاخذ اليزيدي في معارضتي فقلت هو بمنزلة قولك ان ضربك زيدا ظلم فالرجل مفعول مصابكم ومنصوب به والدليل عليه ان الكلام معلق
الى ان تقول ظلم فيتم الكلام فاستحسنه الواثق ثم امر لي بالف دينار قال ابو العباس فلما عاد الى البصرة قال لي ابو العباس فلما عاد الى البصرة قال لي كيف رايت
يا ابا العباس رددنا لله مائة فعوضنا الفا انتهى ملخصا تنبيهات الاول قال العيني قائل البيت المذكور الحارث بن خالد بن العاص بن هشام المخزومي
وما قاله الحريري انه للعرجي ليس بصحيح قال والصواب ظلم بترخيم ظليمة مصغر ظلمة وهو اسم ام عمران المذكورة في اول القصيدة الثاني ما حكاه ان المعارض
للمازني هو اليزيدي ذكره غيره ايضا وفيه نظر لان اليزيدي الامام ابا محمد كان يؤدب المامون الرشيد وتوفي سنة اثنتين ومائتين على ما ذكره
ابن خلكان والسيوطي في المزهر والواثق تولى بعد موت ابيه المعتصم سنة سبع وعشرين ومائتين قال الصلاح الصفدي ولعل اليزيدي المذكور
في هذه القصة احد اولاده فانهم كانوا خمسة كلهم علماء ادباء شعراء رواة الاخبار انتهى وفي السراج والذي رايته في كتاب البصائر لابي حيان
التوحيدي ان المعارض للمازني في ذلك هو يعقوب ابن السكيت وهذا هو الاقرب انتهى قلت والذي يؤيد ان المعارض يعقوب بن السكيت ما ذكره
ابو الطيب اللغوي في مراتب النحويين انه شجر بين محمد بن عبد الملك الزيات واحمد بن ابي داود في هذا البيت فقال محمد ان مصابكم رجلا وقال احمد رجل
فساءلا عنه يعقوب بن السكيت فحكم لاحمد بن ابي داود عصبية لا جهلا الثالث قال الدماميني في التحفة يمكن ان يراد على تقدير رفع الرجل في
البيت معنى صحيحا ولا فساد البتة وذلك بان يجعل المصاب اسم مفعول لا مصدرا وهو اسم ان ويرفع رجل على انه خبرها واهدى السلام تحية جملة
في محل رفع على انها صفة رجل وقوله ظلم على انه خبر مبتدا محذوف اى هذا ظلم ويمكن ان يجعل ظلم صفة اخرى لرجل على وجه المبالغة اى مظلوم كانهم
ضربه الامر فيحصل للبيت بما ذكرناه معنى يرق به اسارير وجهه من امور الصحة ولا يلم بساحته طارق فساد الثاني والثالث من اسماء العاملة
عمل الفعل اسم الفاعل واسم المفعول وان كانا مثنيين او مجموعين فاسم الفاعل قال ابن الحاجب وبه سمي لكثرة الثلاثي وغلبة اسم الفاعل على هذا الوزن
فلم يقولوا اسم المفعل ولا اسم المستفعل فجعل اسم الفاعل بمعنى اسم لمن قام به اختصاص هذه الهيئة قال بعض المحققين وفيه نظر لانه وان كان وجها
معقولا لكن لنا شاهد على ان قصدهم ليس الى ذلك بل قصدهم باسم الفاعل الى اسم موضوع لذات قام به الفعل وليس الفعل والمستفعل وغيرهما هذا
المعنى والشاهد انهم سموا اخوات اسم الفاعل بالاسم المضاف الى المدلول لا الى الوزن كاسم الالة واسم الزمان واسم المكان واسم التفضيل ويمكن دفعه
بانه لم يريدوا ان اسم الفاعل بمعنى اسم هو على وزن الفاعل بل المراد به الاسم الموضوع لذات قام بها الفعل وانما اختير له هذا الاسم باعتبار كونه فاعلا لا
المفعل باعتبار انه جاعل شخص فاعلا كالمفرح فانه جاعل شخص فرحا ولا المستفعل باعتبار انه طالب الفعل كالمستخرج فانه طالب الخروج لان هذه الصيغ
غالبة نعم يتجه ان اختيار هذا الاسم لهذا اظهر مما ذكروه وهو ان معنى لفظ الفاعل اكثر وجودا في افراد اسم الفاعل من معنى المفعل والمستفعل ونحوهما
وبناء التسمية باسم الفاعل على الاكثر هذا اذا قلنا ان لفظ اسم الفاعل اسم فاعل مشتق من الفعل كما هو الاظهر والانسب بالتسمية باسم المفعول اما لو قيل بانه
صيغة نسبة اى ما له نسبة الى الفعل كان اسم الفاعل شاملا للجميع بلا كلفة ما اى اسم فلا يشمل الفعل الماضي دل على حدث وفاعله على معنى الحدوث فالدال
على حدث بمنزلة الجنس يشمل جميع الاوصاف وخرج بذكر فاعله اسم المفعول فانه انما يدل على مفعوله لا على فاعله وبقوله على معنى الحدوث اسم التفضيل
او الصفة المشبهة فانهما يدلان على معنى الثبوت لا الحدوث كذا قال غير واحد والمحقق انهما لمطلق الحدث من غير تقييد بثبوت او حدوث ولهذا
اسم التفضيل من الحادث نحو اضرب من الثابت نحو احسن وهما خارجان بهذا القيد على هذا التحقيق ايضا لانهما ليسا على معنى الحدوث فقط بل العم بينهما
الاول المراد عندهم بالحدوث عدم استمرار الحدث للذات بعد ما حدث لها وبالثبوت ما يقابله لا ما يكون مسبوقا بالعدم كما هو اصطلاح المتكلمين
ويقابله القدم قال بعض المحققين الثاني لا يرد على اعتبار الحدوث انه يخرج ما كان من اسم الفاعل للثبوت كالرازق والعالم من اسماء الله تعالى
لان الثبوت فيهما ليس مدلولا للفظ بل مستفاد من العلم بان كلما هو صفة له تعالى فهو مستمر الثالث قيل هذا الحد منقوض بنحو خالد ودائم وثابت
وراسخ ومستمر مما يدل على الدوام والثبوت مع ان كلا منها اسم فاعل وليس على معنى الحدوث واجاب عنه القاضي شهاب الدين في شرح الكافية بانها
يدل على حدوث الخلود والدوام والثبوت والرسوخ والاستمرار وفيه نظر يظهر من تفسير الحدوث المتقدم ذكره فانه ظاهر على معنى الحدوث باصطلاح
المتكلمين لا باصطلاح النحويين ولعل الاظهر في الجواب ان يقال ان الثبوت والدوام في نحو ذلك مدلول المادة لا الصيغة فان كان
اسم الفاعل صلة لال عمل عمل فعله مطلقا اى سواء كان ماضيا ام حالا ام مستقبلا وسواء اعتمد على ما سبق ام لا لوقوعه موقع الفعل وهو فعل ان اريد
به الحال والاستقبال كجاء الضارب زيدا امس او الان او غدا تنبيهات الاول جعله اسم الفاعل صلة لال كغيره فيه تسامح لان الصلة انما هي الجملة التي
منها الامر وحده الثاني انما قال فان كان صلة ال ولم يقل فان كان بال صلة لانه لو كان بال المعرفة لم يعمل قال ابن الخباز في شرح الدرة الالفية عند قوله

بمعنى في يفعل ان اريد به مع

بسم 18 جمادی الاول … [illegible]

ولا يشترط كونه للحال او الاستقبال ان اعتماده على نفي او استفهام او مخبر عنه او موصوف او ذي حال

وان يرد به المضي فاضف وان تعرف بلام والف فالنصب لازم بكل حال في الحال والماضي والاستقبال في جملة اللام معرفة نظرا لان المعرف بعيد عن شبه الفعل وقال ابن هشام في شرح اللمحة انها مع ما دخلت المعرف اقتضى القياس ان لا يعمل شيئا نص على ذلك اصحاب الاخفش سعيد ومن الحجة له ان ما عمله وقال في المغني لو صح ان ال في اسمي الفاعل والمفعول حرف تعريف لمنعت من اعمالها كما منع منه التصغير والوصف انتهى ومن زعم انها فيهما حرف تعريف كالاخفش زعم ان انتصاب الاسم في نحو الضارب زيدا على التشبيه بالمفعول ورد بان المشبه انما يكون سببا وهذا ينصب الاجنبي كما في المثال وقيل انتصابه بفعل مضمر ولا عمل لاسم الفاعل مطلقا فالتقدير في المثال ضرب زيدا او يضرب وهي دعوى بلا دليل وبعد ما ينتقد ما حكاه ولد ابن مالك من ان عمل المقرون بال مطلقا مرضي عند جميع النحاة الثالث قوله عمل مطلقا هو المشهور الذي عليه الجمهور وزعم الرماني وابو علي في كتاب الشعر انه اذا كان بال لا يعمل الا ماضيا قال ابو علي في كتاب المذكور في قول جرير فبت والهم تغشاني طوارقه من خوف رحلة بين الظاعنين غدا ان غدا متعلق بخوف او رحلة او بين لا بالظاعنين قال الرضي ولعل ذلك لان المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي فتوسل الى اعماله بمعناه باللام وان لم يكن مع اللام اسم فاعل في الحقيقة بل هو فعل في صورة الاسم ونقل ابن الدهان ذلك عن سيبويه ولم يصرح سيبويه بذلك بل قال الضارب زيدا بمعنى ضرب في مجمل تفسيره بذلك انه اذا عمل بمعنى الماضي فلان جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال اذا كان مع التجريد يعمل بمعناها اولى بكن صلة لال لا يشترط لعمله كونه للحال او الاستقبال لانه مشابه للفعل لفظا من جهة موافقته له في الحركات والسكنات ومعنى من جهة اقتران حدثه باحد الزمانين اما اذا كان للماضي فانما يشابهه معنى لا لفظا لانه يوازنه مستترا او اعتماده على نفي بحرف او اسم او فعل نحو ما او غير او ليس ضارب زيد عمرو الان او غدا او على استفهام بحرف او اسم نحو اضارب او كيف ضارب زيد عمرا الان او غدا او على اسم مخبر عنه الظرف نائب الفاعل والمراد مخبر عنه باسم الفاعل نحو زيد ضارب عمرا الان او غدا او كان زيد ضاربا عمرا او ان زيدا ضارب عمرا او ظننت زيدا ضاربا عمرا او اعلمت زيدا عمرا ضاربا بكرا الان او غدا او على اسم موصوف به نحو مررت برجل ضارب عمرا الان او غدا او على اسم ذي حال نحو جاء زيد راكبا فرسا والاعتماد على المقدر كالاعتماد على الملفوظ به نحو مهين زيد عمرا ام مكرم اي امهين ونحو ضارب عمرا الان او غدا لمن قال اضارب زيد عمرا الان او غدا لمن قال اضارب زيد عمرا اي هو ضارب ونحو قوله كناطح صخرة يوما ليوهنها اي كوعل ناطح وقوله ومنزيا ظالعاجلا اي يا رجلا ظالعا وقدم ما فيه في بحث المنادى وقال ابن مالك انه اعتمد على حرف النداء ورد عليه ابنه بان المعتمد عليه ما يقرب الوصف من الفعل وحرف النداء لا يصلح لذلك لانه من خواص الاسماء انتهى بالمعنى والاصل فيه ان يعتمد على صاحبه من مخبر عنه او موصوف او ذي حال لانه وصف يقتضي ان يكون له موصوف فقياس ان لا يقع الا مع صاحبه وذكره بدونه مخرج عن اصل وضعه فليلتحق بالجوامد فلا يعمل وانما اشترط عند فقد ان الاعتماد على صاحبه اعتماده على النفي والاستفهام لانهم قصدوا به قصد الفعل بنفسه فجرى مجراه وقد علم بالاستقراء انهم لا يستعملون الوصف فانما مقام الفعل الا مع النفي والاستفهام تنبيهات الاول اشتراط احد الزمانين والاعتماد انما هو للعمل في المنصوب بدليلين احدهما انه يصح زيد قائم ابوه امس والثاني انهم لم يشترطوا الصحيح نحو اقائم الزيدان وكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال قال ابن هشام في المغني الثالث اذا قصد باسم الفاعل الاستمرار لم يعمل كما كان بمعنى المضي فتكون اضافته حقيقية ووقع للزمخشري في الكشاف انه يعمل وان اضافته غير حقيقية قال في قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا فقرئ بجر الشمس والقمر عطفا على الليل وبنصبهما باضمار جعل او عطفا على محل الليل لان اسم الفاعل هنا ليس في معنى المضي فتكون اضافته حقيقية بل هو على جعل مستمر في الازمنة المختلفة ومثله فالق الحب والنوى وفالق الاصباح كما تقول زيد قادر عالم ولا تقصد زمانا دون زمان انتهى وناقض ذلك في محل اخر منه فقال اذا قصد باسم الفاعل معنى الماضي كقولك هو مالك عبده امس او زمان مستمر كقولك زيد مالك العبيد كانت الاضافة حقيقية كقولك مولى العبيد قال وهذا هو المعنى في مالك يوم الدين انتهى فالتناقض بين كلاميه ظ قال السعد التفتازاني في حواشيه وذكر في وجه التوفيق ان الاستمرار لما تناول الماضي والحال والاستقبال فبالنظر الى حال الماضي تجعل الاضافة حقيقية كما في مالك يوم الدين والى الاخرين غير حقيقية كما في جاعل الليل سكنا انتهى وقال المحقق الجرجاني واجيب ايضا بان الاضافة في ان يكون المستمر عاملا او مضافا اضافة حقيقية لان المستمر لما احتوى على المضي ومقابليه روعي الجهتان معا فجعلت الاضافة حقيقية نظرا الى الجهة الاولى واسم الفاعل عاملا نظرا الى الجهة الثانية وليس بشيء لان مدار كون الاضافة حقيقية او غيرها على كونه عاملا او غير عامل وقال بعض المحققين ونعم ما قال ان المستمر يصح عمله نظرا الى اشتماله على الحال او الاستقبال والغاؤه نظرا الى المضي فتحتمل اضافته قسمي الثالث زاد بعضهم لعمل اسم الفاعل شرطين اخرين احدهما ان لا يصغر والثاني ان لا يوصف فلا يقال جاء رجل ضويرب زيدا ولا رايت ضاربا مسيئا زيدا لمبا ينشرح للفعل قال ابن مالك في سبك المنظوم لا خلاف في منع عمل المصغر ورد بان الكوفيين خلا الفراء اجازوه مطلقا قياسا على المثنى والجمع

ولا يعمل بمعنى الماضي خلافا للكسائي وكلهم باسط ذراعيه حكاية حال او اسم المفعول ما دل على حدث ومفعوله وهو في العمل وشرطه كاخيه

فاما اعمال الموصوف ففيه ثلثة مذاهب المنع مطلقا وعليه ابن مالك وابو البقاء والجواز مطلقا وعليه الكسائي وغير الفراء من الكوفيين والجواز بعد الصفة لا قبله وعليه البصريون والفراء الرابع وجود الشرط لا يوجب عمله بل يجوز اضافته الى مفعوله وقد قرئ بالوجهين ان الله بالغ امره هل هن كاشفات ضره وظاهر كلام سيبويه ان النصب اولى من الجر وجزم به ابن هشام في المغني وهو الصحيح كما مر وقال الكسائي هما سواء وهو ظاهر كلام ابن مالك وقال ابو حيان والذي يظهر لي ان الجر اولى من النصب لان الاصل في الاسمين اذا تعلق احدهما بالاخر الاضافة والعمل انما هو على التشبيه بالفعل فالحمل على الاصل اولى الخامس لم يشترط الاخفش والكوفيون الاعتماد محتجين بقوله خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي اذا الطير مرت وذلك انه جعل فاعل بخبير مع انه لم يعتمد واجاب البصريون بانه على التقديم والتاخير فبنو لهب مبتدا وخبير خبر بانه وورد بانه يلزم منه الاخبار بالمفرد عن الجمع واجيب بان فعيلا قد يستعمل للجماعة كقوله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير فائدة لك في تابع المجرور باسم الفاعل كيبتغي جاه ومالا من يضب الجر على اللفظ والنصب على المحل عند الكوفيين وجماعة من البصريين والزمخشري وابن مالك من المتاخرين وباضمار عامل عند سيبويه ومحققي البصريين ولا يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي خلافا للكسائي وهو علي بن حمزة الكوفي الاسدي وانما قيل له الكسائي لانه احرم في كساء وقيل لانه دخل الكوفة وجاء الى حمزة بن حبيب ملتفا بكساء فقال حمزة من يقرا فقيل له صاحب الكساء فبقي عليه ووافقه هشام وابن مضا فاجاز والعمل بمعنى الماضي مع كونه عاريا من ال وعين مقصود به الحكاية وحجتهم من القياس انه في معنى الفعل ومن السماع قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فباسط بمعنى الماضي وعمل في ذراعيه النصب ولا حجة لهم فيه لانه حكاية حال ماضية والمعنى يبسط ذراعيه بدليل ان الواو في وكلبهم للحال ولهذا قال تعالى ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم قال الاندلسي معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كانك موجود في ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود الان وليس المقصود بحكاية الحال حكاية اللفظ بل حكاية المعاني كما في قوله دعنا من زمان انتهى وقال الزمخشري معنى حكاية الحال ان تقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانك تحضره للمخاطب تصوره ليتعجب منه تقول رايت الاسد فاخذ السيف فقتله تنبيهان الاول انما جعلت الواو من وكلبهم باسط من كلام المصلي من جملة الاية لترتبط الكلام فيكون للاستيناف والجملة مستانفة وجعلها بعضهم من جملة الاية وهو كما ترى فان قلت يلزم من صنعك حذف الواو التي هي جزء من الاية قلت لا محذور في ذلك فقد وقع مثله في كلام مم نبه على ذلك النووي وغيره الثاني محل الخلاف انما هو في رفع الظاهر والمفعول به ونحوه من المعمولات الفضلية لكونها اجنبية اما رفع الضمير المستتر فحكى ابن عصفور الاتفاق عليه وتعقبه ابو حيان بان ابن خروف وابن طاهر على انه لا يرفع ولا يتحمله قال والذي تلقيناه عن الشيوخ انه يتحمله لاشتقاقه واما النصب للظرف فيجوز لانه يكفيه رائحة الفعل والظاهر ان الحال والمفعول المطلق مثله لان الحال كالظرف والمفعول المطلق ليس باجنبي واما رفع الظاهر فقال ابو حيان ان ظاهر كلام سيبويه جوازه وهو اختيار ابن عصفور وبعض النحويين وقال الرضي عمل اسم الفاعل والمفعول الرفع جائز مطلقا سواء كانا بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال او لم يكونا لاحد الازمنة الثلثة بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضامر بطنه ومسود وجهه لان ادنى مشابهة للفعل تكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببيا ويعملانه في غير السببي ايضا بمعنى الاطلاق كانا او باحد الازمنة نحو مررت برجل قائم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر انتهى تكميل تحول صيغة فاعل للمبالغة والتكثير الى فعال بفتح الفاء وتشديد العين او فعول بفتح الفاء او مفعال بكسر الميم او فعيل بفتح الفاء وكسر العين وبعدها ياء او فعل بفتح الفاء او مفعال بكسر الميم وكسر العين بلا ياء فيعمل عمله بشروطه المتعلقة عند سيبويه واصحابه للسماع والحمل على اصلها واكثرها استعمالا الافعال وفعول كقوله اخا الحرب لباسا اليها جلالها وليس بولاج الخوالف اعقلا وقول الاخر ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر ثم مفعال كقولهم انه لمنحار بوائكها اي سمانها حكاه سيبويه ثم فعيل كقولهم ان الله سميع دعاء من دعاه ثم فعل كقوله اتاني انهم مزقون عرضي جحاش الكرملين لها فديد قال سيبويه وفعل اقل من فعيل بكثير ولم يجز الكوفيون اعمال شيء منها لمخالفتها الاوزان المضارع ولمعناه وهو وجدوا العمل شيء منها منصوبا فقدروا له فعلا ومنعوا تقدمه عليه ويرد عليه قول العرب اما العسل فانا شراب ومنع اكثر البصريين اعمال فعيل وفعل وقالة اعمالها واجاز المازني اعمال فعل دون فعيل لانه على وزن الفعل كعلم وفهم وانكره الجرمي دون فعيل لانه اقل ورود واختار انه لم يسمع اعماله في نثر وقال ابو حيان لا يتعدى فيهما السماع بخلاف الثلثة الاخر فيقاس عليها واسم المفعول قال بعضهم ولفظ مفعول هنا في نقله المفعول به على الحذف والايصال لان المفعول هو الحدث وما وقع عليه الحدث مفعول به واما على ما ذكره ابن الحاجب في اسم الفاعل ان اضافة الاسم الى الصيغة التي هي الاكثر في باب اسم الفاعل فلا حاجة الى الحذف والايصال وكانه الذي جراه على ما قال ما اي اسم دل على حدث ومفعوله فخرج بقوله ومفعوله ما عدا المحدود من الصفات والمصادر ولم يقل هنا بمعنى الحدوث كما ذكره في حد اسم الفاعل وان كان ذكره هناك لاخراج الصفة المشبهة واسم التفضيل كما مر وهما هنا خارجان بقوله ومفعوله كما علم فلم يحتج الى ذكره وهو في العمل وشرطه كاخيه

الرابع الصفة المشبهة وهي ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث الى الموصوف بها دون افادة معنى الحدوث حد وفاعله على معنى الثبوت تفترق عن اسم الفاعل بصوغها من اللازم دون المتعدي كحسن وصعب وبعدم جواز كونها صلة لال وبعملها من غير شرط زمان وبمخالفة فعلها في العمل وبعدم جريانها على المضارع

اسم الفاعل بعينه كما يعمل اسم الفاعل عمل فعله يعمل هذا عمل فعله يعمل عمل المبني للمفعول بشرط الصحيح عمله جميع ما اشترط في ذلك حتى علم التصغير والوصف عند من اشترطه نحو جاء المعطى غلامه دينارا او نحو مررت برجل معطى غلامه دينارا الان او غدا تنبيه كما ياتي بناء اسم المفعول من الثلاثي المجرد على زنة مفعول كمضروب ومن غيره على زنة اسم الفاعل مفتوحا ما قبل اخره كمكرم ومستخرج ولا يعمل عمل الفعل المبني للمفعول من الصفات غير هاتين الصيغتين وان دل على معناهما كما صرح به في التسهيل وذلك نحو فعل بكسر الفاء وسكون العين كذبح وطحن بمعنى مذبوح ومطحون وفعل بفتح الفاء والعين نحو عدد وخبط بمعنى معدود ومخبوط وفعلة بضم الفاء وسكون العين كغرفة ومضغة ولقمة بمعنى مغروف ومصنوع وملقوم وفعيل كجريح وقتيل وصريع وهو اكثرها استعمالا في معنى المفعول فلا يعمل شيء من هذه الصفات فلا يقال مررت برجل ذبح كبشه ولا طحن بره وفي المغرب لابن عصفور واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر الى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول فعليه نحو مررت برجل جريح ابوه ويحتاج الى سماع كما قاله المرادي الرابع من الاسماء العاملة عمل الفعل الصفة المشبهة سميت بذلك لانها مشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد في انها تؤنث وتثنى وتجمع تقول في حسن حسنة وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات كما تقول في ضارب ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات فلذلك عملت النصب كما يعمله اسم الفاعل وكان اصلها ان لا تعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها ماخوذة من فعل قاصر واقتصر في عملها على واحد لانه ادنى درجات المتعدي وهي ما اي اسم دل على حدث وفاعله على معنى الثبوت فخرج اسما الفاعل والمفعول فانهما يدلان على معنى الحدوث كما مر واما اسم التفضيل فان قيل انه على معنى الثبوت وهو المشهور فهو داخل في هذا الحد قطعا ولعل المص يرى انه لمطلق الحدث من غير تقييد كما راه التحقيق فيخرج بهذا القيد ايضا تنبيهان الاول يرد على الطرد هنا ما ورد في حد اسم الفاعل على العكس من نحو ثابت ودائم ولازم والجواب الجواب الثاني قال الرضي عليه من الله الرضا الذي ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست ايضا موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليهما فليس معنى حسن في الوضع الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميعها ولا دليل في اللفظ على احد القيدين فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان كان الظ ثبوته في جميع الازمنة الى ان تقوم قرينة على تخصصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبح او سيصير حسنا او هو الان فقط حسن فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا انتهى وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله وفي التذكير والتانيث والتثنية والجمع وشرط الاعتماد اذا تجردت من ال وتفترق عن اسم الفاعل بصوغها من الفعل اللازم وضعا او نقلا او وصلا دون الفعل المتعدي الذي لم يرد بالوصف منه الثبوت فالمصوغة من اللازم وضعا كحسن وصعب فانهما مصوغان من حسن وصعب وهما لازمان وضعا والمصوغة من اللازم نقلا كرحمن ورحيم فانهما مصوغان من رحم بكسر الحاء بعد نقله الى رحم بضم الحاء وصار الرحم طبيعة لهم كالكرم بمعنى صار الكرم طبيعة له على احد القولين والمصوغة من اللازم قصدا كضارب الاب مضروب العبد فان اسمي الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى صفة المشبهة كما قاله في التسهيل واسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدي كقائم وضارب وبعدم جواز كونها صلة لال على الاصح قال فيها للتعريف لا موصولة كما جزم به صاحب البسيط وابن العلج ورجحه ابن هشام في الجامع والمغني قال لان صفة المشبهة للثبوت فلا تاول بالفعل اي الدال على الحدوث ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بالاتفاق انتهى وقال الرضي انما لم توصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها الحكم لنقصان مشابهتها للفعل ولذا لم توصل الا بما لا ينفرد بالفعل الا مع ضميمة ان وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا يكون الا جملة انتهى ويقابل الاصح ما ذهب اليه ابن عصفور في احد قوليه وابن مالك وتبعه ابن ام قاسم وابن الصائغ من جواز كونها صلة لال وان ال فيها موصولة وبهذا الخلاف تبين غلط من حكى الاجماع على القول الاول واسم الفاعل الاصح فيه كونه صلة لال كما تقدم وبعملها من غير شرط زمان ماض او حال او استقبال لانها بمعنى الثبوت فلا وجه لاشتراط الزمان فيها لان ما لم يدل على حدث لا تعلق له بالزمان بخلاف اسم الفاعل فقد مر انه يشترط لعمله زمان الحال او الاستقبال واما شرط الاعتماد فلا بد منه وانما لم يذكره هنا لان ذكره ثم كاف لان الصفة المشبهة فرع اسم الفاعل فهي احوج الى الاعتماد منه وبمخالفة فعلها في العمل فانها تنصب مع قصور فعلها كما تبين بخلاف اسم الفاعل فانه لا يخالف فعله وبعدم جريانها على الفعل المضارع بخلاف اسم الفاعل فانه لا يكون الا جاريا بالمضارع في حركة وسكونه والمراد تقابل حركة بحركة وسكون بسكون لا تقابل حركة بعينها اذ لا يشترط التوافق في اعيان الحركات ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضي لا تصريفي والقول بعدم جريانها عليه كما قال المص هو مذهب جماعة منهم الزمخشري في المفصل وابن الحاجب وابن العلج وهو ظ كلام الفارسي في الايضاح والجمهور على انها تكون مجارية له كنطق اللسان وطمئن النفس وطاهر العرض وغير مجارية وهو الغالب في المبنية من الثلاثي نحو ظريف وجميل قالوا والقول بانها لا تكون الا غير مجارية مردود باتفاقهم على ان نحو قوله من صديق او اخي ثقة او عدو شاحط دار بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين بمعنى بعيد صفة مشبهة وهي مجارية ليشحط قال الدماميني ولقائل ان يقول ان طاهر او منطلقا ومطمئنا ونحوها مما

عليها

بصرة ولمعمولها ثلاث حالات الرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول ان كان معرفة او التمييز ان كان نكرة والجر بالاضافة وهي مع كل من هذه الثلاثة اما بال او لا والمعمول مع كل من الستة اما مضاف او بال او مجرد فصارت ثمانية عشر فالممتنع الحسن وجهه والحسن وجه

على المضارع اسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة وليست بصفة مشبهة والاتفاق المذكور ان صح فهو محمول على ان حكمها حكم الصفة المشبهة لانه قصد به الثبوت فلذا اطلقوا عليه صفة مشبهة انتهى تنبيه تفترق الصفة عن اسم الفاعل بامور اخر منها ان منصوبها لا يتقدم عليها بخلاف اسم الفاعل فانه يجوز تقديم منصوبه عليه نحو زيد عمرا ضارب ولا يجوز زيد وجهه حسن بنصب وجهه ومنها ان معمولها لا يكون الا سببيا اي متصلا بضمير موصوفها اما لفظا نحو زيد حسن وجهه او معنى نحو زيد حسن الوجه اي منه وقيل ان ال خلف عن المضاف اليه بخلاف اسم الفاعل فان معموله يكون اجنبيا نحو زيد ضارب عمرا وسببيا نحو زيد ضارب غلامه وقول ابن الناظم ان جواز زيد بك فرح مبطل لعموم قولهم ان معمول الصفة لا يكون الا سببيا مردود لان المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه وعملها في الظرف بما فيها من معنى الفعل وكذا عملها في الحال والتمييز ونحو ذلك انتهى ومنها انه لا يجوز ان يفصل بينها وبين معمولها بظرف وعديله عند الجمهور بخلاف اسم الفاعل فانه يحذف كما في باب الاشتغال نحو زيدا انا ضاربه كما في نحو هذا ضارب زيد وعمرا بخفض زيد ونصب عمرو على اضمار فعل او وصف منون ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل ولا مررت برجل وجهه حسنه بنصب وجهه وخفض الصفة لانها لا تعمل محذوفة ولان معمولها لا يتقدم عليها وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومنها انها لا تتعرف بالاضافة اذا كان بمعنى الماضي او اريد به الاستمرار ومنها ان معمولها لا يتبع بالصفة قاله الزجاج ومتاخروا المغاربة بخلاف اسم الفاعل فانه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع قال ابن هشام ويشكل على قول الزجاج الحديث في صفة الدجال اعور عينه اليمنى قال الدماميني وخرجه بعضهم على ان اليمنى خبر لمبتدا محذوف لا صفة عينه كانه قيل اي عينيه قيل اليمنى انتهى وخرجه بعض على انه منصوب بفعل محذوف اي اعني ومنها انها تؤنث بالالف كحمراء الوجه بخلاف اسم الفاعل فانه لا يؤنث الا بالتاء ومنها ان منصوبها المعرفة شبه بالمفعول به ومنصوب اسم الفاعل مفعول به وقد ذكروا لهما فروقا غير هذه لا نطول بذكرها وفيما ذكرناه كفاية هذه تبصرة في بيان احوال معمول الصفة المشبهة في الاعراب ولمعمولها ثلاث حالات احدها الرفع بالفاعلية بالاتفاق وح فالصفة خالية عن الضمير ضرورة اذ لا يكون للشيء فاعلان نحو زيد حسن وجهه قال الفارسي او على الابدال من ضمير مستتر في الصفة يعود على موصوفها بدل بعض من كل ولم يذكره المص لضعفه قال في التصريح ويرده حكاية الفراء مررت بامراة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامراة قويم الانف وانه يجوز مررت برجل مضروب الاب بالرفع ولا يصح في هذا ان يكون بدل كل ولا بعض ولا اشتمال انتهى وايضاح الرد بالاول انه لو كان الوجه بدلا من ضمير مستتر في حسن لوجب تانيثه لان المسند اذا رفع ضمير مؤنث وجب تانيثه وقس عليه الثاني والحالة الثانية النصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة اما بال نحو زيد حسن الوجه او بالاضافة نحو حسن وجهه بنصب الوجه وذلك لان هذه المعمول المعرفة لا يصح ان يكون مفعولا لتلك الصفة لانها من فعل لازم ولا يصح ان يكون تمييزا لانه معرفة الا والتمييز لا يكون الا نكرة على الاصح فلما لم يصح فيه المفعولية ولا التمييز حملوه على التشبيه بمفعول اسم الفاعل في نحو الضارب الرجل بنصب الرجل فاعطوا الصفة المشبهة حكم اسم الفاعل في نصب المعمول كما اعطوه حكمها في جر المضاف اليه حيث قالوا الضارب الرجل بالجر حملا على الحسن الوجه فحصل بينهما تعارض وعلى التمييز ان كان نكرة نحو زيد حسن وجها وهذا التفصيل هو مذهب البصريين وبه جزم ابن الحاجب وهو الحق وفي المسئلة ثلث اقوال اخر احدها ان النصب على التمييز مطلقا وهو راي الكوفيين بناء على رايهم من جواز وقوع التمييز معرفة قال ابن بابشاذ في شرح الجمل ويحكى هذا القول عن ابي علي قال لان التعريف هنا لا يفيد شيئا فهو بمنزلة تعريف الاجناس كالعسل والماء والثاني انه على التشبيه بالمفعول مطلقا ولبس بشيء لان التشبيه بالمفعول انما صير اليه مع المعرفة للضرورة واما مع النكرة فلا ضرورة تدعوا اليه مع امكان وجه جار على القياس وهو النصب على التمييز الثالث انه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعليه او على التمييز ان كان نكرة وبه جزم ابن هشام في الجامع والقطر وشرحه وشرح الشذور وشرح اللمحة والحالة الثالثة الجر بالاضافة اي بسببها نحو زيد حسن الوجه وهي اي الصفة مع كل من هذه الحالات الثلاثة وهي الرفع والنصب والجر اما مقرونة باللام او لا والمعمول مع كل من هذه الستة الحاصلة من ضرب وجوه الاعراب الثلاثة في حالتي كون الصفة باللام او لا اما مضاف او مقرون باللام او مجرد عنهما صارت الاقسام ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب ستة هي احوال المعمول من كونه مرفوعا ومنصوبا ومجرورا مضروبة في حالتي الصفة من كونها باللام او مجردا عنها في ثلاثة هي احوال المعمول من كونه مضافا او باللام او مجردا عنهما وتفصيلها الحسن وجهه بالرفع الحسن وجهه بالنصب الحسن وجهه بالجر الحسن الوجه بالرفع الحسن الوجه بالنصب الحسن الوجه بالجر الحسن وجه الحسن وجها بالنصب الحسن وجه بالجر حسن وجهه بالرفع حسن وجهه بالنصب حسن وجهه بالجر حسن الوجه بالرفع حسن الوجه بالنصب حسن الوجه بالجر حسن وجه بالرفع حسن وجها بالنصب حسن وجه بالجر فهذه ثمانية عشر قسما منها ممتنع ومختلف فيه وجائز فالممتنع منها اثنان احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف ولو بواسطة نحو الحسن وجهه والحسن وجه ابيه والثاني ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد من اللام او المضاف الى المجرد عنها نحو الحسن وجه والحسن وجه اب وانما امتنعا لان الاضافة فيهما لم تفد تعريفا كما في نحو غلام زيد ولا تخصيصا كما في نحو غلام رجل ولا تخفيفا كما في نحو حسن الوجه ولا تخلصا من قبح حذف الرابط او التجوز في العمل كما في الحسن الوجه وقال ابن الحاجب وانما امتنع الاول لعدم التخفيف والثاني لان فيه اضافة المعرفة

مطلقا بخلاف اسم الفاعل فانه يتعرف بالاضافة صح

الانكرة

واختلف في حسن وجهه اما البواقي فالاحسن في الضمير الواحد وهي تسعة والحسن في الضميرين وهي اثنان والقبيح الخالي وهي اربعة

الى النكرة وهي عكس ما ينبغي في الاضافة فكره لذلك انتهى وتعليله امتناع الاول بالتخفيف دون الثاني يفهم ان في اضافة الثاني تخفيفا وامتناعه لعلة اخرى وبه صرح الرضي فقال وانما امتنع مع حصول التخفيف فيه بحذف الضمير من وجهه لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فاذا لم تكن مثلها لجواز تعريف المضاف والمضاف اليه معا ههنا بخلاف المحضة فلا اقل من ان لا يكون على ضد ما هي عليه من تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه انتهى قلت وانما يكون في هذه الاضافة تخفيف بحذف الضمير من وجهها ان لو كان الاصل الحسن وجهه لا الحسن وجها واما اذا قلنا الاصل الحسن وجها فلا يخفف البتة وتعين الاول دون الثاني غير ظاهر واختلف في حسن وجهه بتجريد الصفة مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف فسيبويه والبصريون بخلاف ذلك على جوازه على قبح في ضرورة الشعر فقط لان تخفيف هذه الاضافة يكون بحذف التنوين وبحذف الضمير والتخفيف بحذف الضمير اعلى منه بحذف التنوين فلا وجه لترك الاعلى مع امكانه واختيار الادنى وهو الارجح المرجوع والمبرد على منعه مطلقا في الشعر وغيره ورد بقول الشماخ اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما انشده سيبويه مستدلا به على مجيئه في الشعر وضمير ربعيهما يعود الى الدمنتين والمراد بالجارتين صخرتان يجعلان تحت القدر وتشد القدر الى الجبل وهو المعني هنا بالصفا فيقوم الجبل مقام حجر ثالث للقدر والكميت الشديد الحمرة والجون هو الاسود والمصطلى مصدر ميمي على انه مضاف محذوف اي موضع اصطلائهما او اسم مفعول واقع موقع المثنى كما في دار الكتبين والمعنى ان تينك الصخرتين محمرة الاعالي بما يرتفع اليهما من النار مسودتا مكان الاصطلاء من كثرة ايقاد النار بينهما والشاهد في البيت ظ ونازع فيها المبرد اما ان ضمير مصطلاهما عائد الى الاعالي اذ هي جمع في معنى المثنى من حيث انه للجارتين وليس لهما الا اعليان وانما جمعا بما حولهما كقوله روانف اليتيك وتستطارا راجع الى الروانف لانه بمعنى رانفتين وهما اسفلا الالية وطرفاها اللذان يليان الارض من الانسان اذا كان قائما فكانه قال (فالالف في تستطارا) في جونتا مصطلى الاعالي فليس فيه الا ضمير واحد وهو المستكن في جونتا فهو كقولك زيد حسن الغلام قبيح فعله اي فعل الغلام ولا خفاء بما فيه من التكلف والظ مع سيبويه والكوفيون على جوازه مطلقا في الكلام كله لحصول التخفيف بالاضافة في الجملة وهو حذف التنوين قال ابن مالك وما ذهبوا اليه هو الصحيح لانه قد ورد في الحديث كقوله في حديث ام زرع صفر وشاحها وفي حديث الدجال اعور عينه اليمنى وفي وصف سيدنا النبي شثن اصابعه ومع جوازه ففيه ضعف انتهى قال ابنه لانه يشبه اضافة الشيء الى نفسه وانما قال يشبه لان الاضافة ليست عن رفع وان كان هو الاصل اذ لو كانت عن رفع لكانت من اضافة الصفة الى مرفوعها وهي هو في المعنى لكنهم لما استنكروا هذا حولوا الاسناد فانتصب المعمول على التشبيه بالمفعول ثم اضيف فالاضافة ناشئة عن النصب والصفة ليست نفس منصوبها اما الصور البواقي من الثمانية عشر وجها بعد اخراج الثلثة الممنوعة باتفاق والممنوع على خلاف وهي خمسة عشر وجها فجائزة لكن منها احسن وحسن وقبيح فالاحسن ذو الضمير الواحد لاندراجه على وفق ما يقتضيه الكلام من الاتيان بالمحتاج اليه في الربط من غير زيادة ولا نقصان وخير الكلام ما قل ودل وهو اي ذو الضمير الواحد تسعة اقسام سبعة منها تشتمل فيها الصفة على الضمير وهي حسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وتنوين الصفة وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واثنان يشتمل فيهما المعمول على الضمير وهما الحسن وجهه وحسن وجهه برفع المعمول فيهما فالمجموع تسعة والحسن ذو الضميرين لاشتماله على الضمير الذي يحصل به الربط وزيادة الضمير الاخر لا تخل بالمعنى فلم يعد قبيحا نعم حط عن مرتبة الاحسنية وهو اثنان وهما حسن وجهه والحسن وجهه بنصب المعمول فيهما ففي كل من المثالين ضميران احدهما في الصفة والاخر في المعمول والقبيح هو الخالي عن الضمير لخلوه من الضمير المحتاج اليه في الصفة وبقائها كالاجنبي عن موصوفها وهو اربعة وهي الحسن الوجه وحسن الوجه والحسن وجه وحسن وجه برفعه فيها وضابط ما يعرف به الاحسن والحسن والقبيح بحسب الضمير كما ذكره متى كان المعمول مضافا مرفوعا او غير مضاف الا مرفوعا سواء كان مرفوعا او منصوبا فالضمير واحد وان كان مضافا غير مرفوع سواء كان منصوبا او مجرورا فضميران وان كان مرفوعا غير مضاف فلا ضمير تنبيهان الاول حكم المعمول اذا كان معرفا باللام حكمه اذا كان مضافا الى المعرف او الى المضاف اليه باللام ما بلغ نحو مررت برجل حسن الوجه وحسن وجه الغلام وحسن وجه ابي الغلام وحكم المعمول المضاف الى المضمر حكم المضاف الى المضاف الى المضمر وهلم جرا نحو مررت برجل حسن وجهه وحسن وجه غلامه وحسن وجه ابي غلامه وكذا ان كان فيه ضمير ولم يكن مضافا اليه نحو مررت برجل حسن وجه يصونه وحكم المجرد عن اللام والاضافة الى المضمر حكم المضاف الى المجرد عنهما بالغا ما بلغ نحو مررت برجل حسن غلام وحسن وجه ابي غلام الثاني قال في التصريح اوصل بعض المتاخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها الى اربعة عشر الف صورة ومائتين وست وخمسين صورة وذلك لان الصفة اما بال او لا فهاتان حالتان ومعمولها اما بال او مضاف او مجرد والمقرون بال نوع واحد كالحسن الوجه والمضاف ثمانية انواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه الثاني مضاف الى مضاف الى ضميره نحو حسن وجه ابيه والثالث مضاف الى المعرف بال نحو حسن وجه الاب والرابع مضاف الى مجرد نحو حسن وجه اب والخامس مضاف الى ضمير مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو جميلة انفه من قولك مررت بامراة حسن وجه جاريتها جميلة انفه والسادس مضاف الى ضمير معمول صفة اخرى نحو جميل خالها من قولك مررت برجل حسن الوجه جميل خالها والسابع مضاف الى موصول نحو الطيبي كل ما التاثت به الازر من قوله فعجتها

الخامس اسم التفضيل وهو ما دل على موصوف بزيادة على غيره ولا يبنى الا من ثلاثي تام متصرف قابل للتفاضل غير مصوغ منه افعل لغير التفضيل وفي لا من غير فعل

قبل الاخبار منه لهم والطيبي اه والثامن مضاف الى موصوف بجملة نحو رايت رجلا احد به سنان رمح يطعن به والمجرد من الاضافة وال يشمل ثلث انواع الموصول نحو قوله اسيلات ابدان دقاق خصورها وثيرات ما التفت عليه المازر والموصوف نحو جمانا نوال اعده من قوله تزود وادم جمانا نوال اعده لمزامه مستكبنا ازمة الدهر وغيرها نحو مررت برجل حسن وجه هذه اثنتا عشرة صورة مضروبة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها اربعة وعشرين وكل من هذه الاربع والعشرين مضروبة في ثلثة احوال الاعراب تبلغ اثنين وسبعين صورة ويضم اليها صورتان اذا كان معمول الصفة ضميرا وهي ثلث الاولى ان يكون مجرورا وذلك اذا باشرته الصفة المجردة من ال نحو قولك مررت برجل حسن الوجه جميلة الثانية ان تنفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من ال نحو قريش ذروته وكرامه موها الثالثة ان يتصل به ولكن يكون الصفة بال نحو زيد الحسن الوجه الجميلة والضمير في هاتين الصورتين منصوب فصارت خمسا وسبعين والصفة اما ان يكون لمفرد مذكر او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير او لمفرد مؤنث او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير هذه ثمان في خمس وسبعين تصير ستمائة واذا نوعت نقل الصفة الى مرفوعه ومنصوبه ومجروره في ثبتها في الستمائة تصير الفا وثمانمائة واذا نوعت الصفة من وجه اخر الى مفرد مذكر ومثناه ومجموعه والى مفرد مؤنث ومثناه ومجموعه كانت ثمانيا فاذا ضربت فيها الالف والثمانمائة تصير اربعة عشر الفا واربعمائة قال ويستثنى من هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة وجملته صورة مائة واربعون فالباقي اربعة عشر الفا ومائتان وستة وخمسون بعضها جائز وبعضها ممتنع فيخرج منها الممتنع على ما تقدم انتهى الثالث تانيث الصفة وتثنيتها وجمعها بحسب الضمير المستكن فيها لا بحسب ما اسند اليها فتؤنث ان كان موصوفها مؤنثا وتثنى وتجمع ان كان موصوفها كذلك كما في سائر الاوصاف المشتقة تقول هذه امراة حسنة الوجه ورجال حسان الوجه ولا تقول زيد حسنة عينه بنصب العين على التشبيه بالمفعول وتانيث الصفة نظرا الى ان العين في الاصل فاعل وقد كانت تؤنث عند اسنادها اليها وانما تقول حسن عينه بالتذكير رعاية للضمير المستكن في الصفة العائد الى زيد الرابع قد يضمن الجامد معنى المشتق فيعطى حكم الصفة المشبهة وهو قليل كقول الشاعر فراشة الحلم فرعون العذاب وان يطلب نداه فكلب دونه كلب وقول الاخر فلولا الله والمهر المفدى لابت وانت غربال الاهاب فضمن فراشة الحلم معنى طائش وفرعون معنى اليم وغربال معنى مثقب فاجريت مجراها الى ما هو فاعل في المعنى ولو رفعتها او نصبتها لم يمتنع والى هذه المسئلة اشار ابن مالك في الكافية بقوله وضمن الجامد معنى الوصف فاستعمل استعماله بضعف كانت غربال الاهاب وكذا فراشة الحلم فرعون العذاب الخامس من الاسماء العاملة عمل الفعل اسم التفضيل وبعضهم يقول افعل التفضيل قيل وما عبر به المص اولى لشموله خيرا وشرا ورد بانهما بزنة افعل في الاصل اذ اصلهما اخير واشر فحذفت الهمزة بدليل ظهورها في قراءة ابي قلابة سيعلمون غدا من الكذاب الاشر بفتح الشين وتشديد الراء وقول الشاعر بلال خير الناس وابن الاخير واجيب بان المراد بالشمول على وجه الظهور وهو كاف في الاولوية واختلف في سبب حذف الهمزة منهما فقيل لكثرة الاستعمال وهو المشهور وقال الاخفش لانهما لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما فعلى هذا فيهما شذوذان حذف الهمزة وكونهما لا فعل لهما ومن قال افعل التفضيل اجراه مجرى قولهم اسم الفاعل ومن قال افعل التفضيل احترز به عن نحو افكل واحمر قال ولو سموه بافعل الزيادة لكان عندي اولى لان التفضيل وان كان في الاصل من الفضل الذي هو الزيادة الا انه مستعمل اكثر بمعنى ترجيح الشيء على غيره في صفات المدح وان كان ذلك ليس مقتضى الاشتقاق بدليل والله فضل بعضكم على بعض في الرزق واكثر في العرف من لم يقيد بزيادة ونحوها لا به الا ما فيه مادح فلا يشمل نحو زيد اجهل من عمرو واحمق منه ثم ان حقيقة فضله جعله فاضلا لا نسبته الى الفضل وانت اذا قلت زيد اعلم انما تنسبه الى الزيادة في العلم ولم تجعله انت زائدا فقد استعملت فضلت لنسبته الى الفضل وهو مستعمل الكثر خلاف الوضع الاصلي لان معنى فضل بالتخفيف زاد ومعنى فضل بالتشديد جعله زائدا كفرح زيد وفرحته فيكون فضله بمعنى عدله انتهى وسيبويه يسميه الصفة وهو ما اي اسم دل على موصوف شمل جميع الصفات بزيادة على غيره اخرج ما عدا المحدود اي وضع للموصوف بالزيادة فلا يرد زائد لانه لم يوضع للموصوف بالزيادة بل لمن قام به الشيء الا انه جعله لكون القائم به الزيادة زائدا ولا طائل بمعنى الزائد في الطول لانه لم يوضع له بل لمن قام به الطول الا ان عدم وصف العرف بالطول الا من له زيادة في الطول جعله بمعنى الزائد في الطول هكذا قال بعض المحققين من شراح الكافية والمراد بالغير ما يعم الغير بالذات او بالاعتبار كما في قولك هذا بسرا اطيب منه رطبا والمراد بالزيادة على الغير الزيادة في قيام الفعل به او وقوع الفعل عليه ولا يبنى الا من فعل ثلاثي اي ما كان حروفه ثلثة كما هو اصطلاح الصرفيين ولهذا استغنى عن التقييد بالتجريد تام متصرف قابل للتفاضل في الصفات الاضافية التي يختلف بها احوال الناس سواء كانت بالنسبة الى شخص واحد في حالين كالعلم والجهل او شخصين كالحسن والقبح فتقول هو اعلم من زيد يوم الاربعاء واجهل منه يوم الخميس وزيد احسن من عمرو وعمرو اقبح من بكر غير مصوغ منه افعل لغير التفضيل وبعبارة ان هذا لا يدل على لون ولا عيب وما عبر به المص اولى لانه لا يبنى مما يدل على حلية ايضا فعبارتهم تحتاج الى زيادة قيد ولا حلية كما نبه عليه بعضهم فلا يبنى من غير فعل وشذ هو احنك البعيرين وهو اقمن به والص من شظاظ صاغوا الاول من الحنك وهو اسم عين والمعنى آكلهما اي اشدهما اكلا والثاني من القمن وهو الحقيق والثالث من

ولا من نحو دحرج بنساد ونمم ونما ولان نحو عور وخضر وحمق لمجئ اعور واخضر واحمق لغيره فان فقد شرط توصل باشد او نحوه واحمق من ابن هبنقة شاذ

اللص بمعنى السارق وشظاظ بكسر الشين وظائين معجمات اسم لص من بني ضبة قال في التصريح ثم اسند الحكم لشذوذ الاخير المجزوم بنى ليصح
كغيره بان ابن القطاع نقل الص فعلا فقال يقال لص اذا اخذ المال بخفية قال فعلى هذا لا شذوذ فيه وقال بعضهم وفي الحكم بشذوذ الاول نظر فقال
لانه يجوز ان يكون من احتنك الجراد الارض اذا اكل ما عليها فيكون مثل اخصر من اختصر بحذف الزوائد انتهى قلت وهو كغسل الدم بالدم اذ هو
على هذا التقدير شاذ ايضا لكن شذوذه من جهة بنائه من غير الثلاثي ولا من فعل رباعي اي ما كان على اربعة احرف سواء كان كلها اصولا ام بعضها
زائدا كما هو مصطلح النحاة نحو دحرج وانطلق اذ لا يمكن بناؤه منه لانه لو نقص لاختل ولو لم يحذف لزاد بناء افعل وشذ هذا الكلام اختصر من
غيره منه ومن اختص بالبناء للمفعول وهو اعطاهم للدراهم من اعطى واولادهم للمعروف من اولى واكرمهم للضيف من اكرم وهذا المكان اقفر
من غيره من اقفر هذا مذهب جمهور البصريين وجوز بعضهم بناءه من افعل مطلقا وعزي الى سيبويه وجزم ابن مالك في التسهيل وفاقا لمن
صحح ابن هشام الخضراوي وفصل ابن عصفور بين ان تكون الهمزة للنقل كاعطى فلا يجوز وبين ان لا تكون للنقل فيجوز هذه الليلة اظلم من
تلك الليلة وهذا المكان اقفر من ذلك المكان قال ابن الحاج والرضي الشاطبي وهذا التفصيل لا يعرفه نحوي ولا من فعل ناقص نحو صار وكان
عند الجمهور فلا يقال اصير ولا اكون واجازه ابن الانباري والرضي قال ولعل علة المنع كون مدلول الناقص الزمان دون الحدث كما توهم بعضهم
وافعل موضوع للتفضيل في الحدث والحق انها دالة على الحدث ايضا فلا منع وان لم يسمع ان يقال هو اكون منطلقا وهو اصير منك غنيا اي اشد
انتقالا الى الغنى انتهى ولا من فعل غير متصرف قال في التصريح وعدم التصرف على وجهين احدهما يكون بخروج الفعل عن طريقة الافعال في الدلالة
على الحدث والزمان كنعم وبئس والثاني يكون بالجمود لاستثنائه عن تصرف بتصرف غيره وان كان باقيا على اصله من الدلالة على الحدث والزمان
كيذر ويدع حيث استغني عن ماضيهما بماضي يترك وكلا القسمين مراد هنا فلا يبنى من نحو نعم وبئس ويذر ويدع لا يقال زيد انعم من عمرو ولا ابأس
منه وهما باقيان على معناهما من انشاء المدح والذم ولا هو اوذر من بكر واودع منه ولا من غير قابل للتفاضل نحو مات وفنى لانه لا مزية فيه لبعض
فاعليه على بعض حتى يفضل لا يقال زيد اموت من عمرو ولا افنى منه ولا من مصوغ منه افعل لغير التفضيل نحو عور من العيوب الظاهرة وخضر من الالوان
وحمق من العيوب الباطنة ولمي وشهل من الحلى لمجيء اعور من عور واخضر من خضر واحمق من حمق والمى واشهل من لمى وشهل لغيره اي لغير التفضيل
فلو بني منه افعل التفضيل ايضا لالتبس قال بعضهم وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو
كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة والاولى موافقة الوضع للطبع انتهى وقيل
انما لم يبن من ذلك لان حق افعل التفضيل ان يبنى من الثلاثي المحض كما تقدم واكثر افعال الالوان والخلق انما يجيء على افعل بتسكين الفاء
وبزيادة مثل اللام نحو اخضر فلم يبن افعل التفضيل في الغالب مما كان منها ثلاثيا اجراء للاقل مجرى الاكثر وقيل لان الالوان والعيوب جرت مجرى
الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل في عدم التفضيل فيها واجاز الكوفيون بناءه من البياض والسواد اللذين هما اصلا الالوان
وقيل وقد يبنى من فعل افعل منهم عسر وجهل نحو هو الدم منه واحمق منه واكثر المغاربة عدوا هذا من الشواذ وعليه جرى المص فاطلق المنع من بنائه
من نحو ذلك وسيصرح بشذوذ احمق منه تصريحا تنبيه بقي على المص شرطان اخران احدهما انه لا يبنى الا من فعل مثبت فلا يبنى من منفي سواء كان
ملازما للنفي نحو ما عاج بالدواء اي ما انتفع به ومضارعه يعيج او غير ملازم نحو ما عاج اي مال ومضارعه يعوج فلا يقال زيد اعوج من عمرو لئلا
يلتبس المنفي بالمثبت وما حكمت به من ان عاج الاول ملازم للنفي هو ما جزم به ابن مالك في التسهيل وابن هشام في التوضيح واعترض بانه قد جاء في
الاثبات قال ابو علي القالي في نوادره انشدنا ثعلب عن ابن الاعرابي ولم ار شيئا بعد ليلى الذه ولا مشربا اروى به فاعيج الثاني انه لا يبنى من
مبني للمفعول سواء كان ملازما للبناء ام لا كضرب ومن الاول زهي علينا بمعنى تكبر وعني بحاجته وشذ هو ازهى من ديك واعنى بحاجتك قاله
في الاوضح وانتقد شارح الاول بان ابن دريد حكى زها يزهو اي تكبر وانشا بانه سمع عني كرضي بالبناء للفاعل فان فقد شرط من الشروط المتقدمة
لبناء افعل التفضيل توصل الى التفضيل باشد او نحوه مما يدل على الشدة والضعف او النقص والكثرة او القلة او الحسن او القبح على حسب تفاوت
المقاصد ويجاء بعد اشد او نحوه بمصدر الفعل الممتنع تمييزا اي نسبة الى المفضل فيقال زيد اشد دحرجة من عمرو واحسن بياضا منه وافتح عورا
منه قال الدماميني كذا قال الجماعة ويظهر ان هذا ليس بمساو للغرض من التفضيل وذلك ان هذا يقتضي اشتراك زيد وعمرو في شدة الدحرجة
وحسن البياض مثلا وان زيدا زاد عليه في ذلك والغرض انما هو التفضيل عليه في مطلق الدحرجة والبياض لا في شدة الدحرجة وحسن البياض فتامله
انتهى قال بعضهم تاملت ما قاله في وجه عدم المساواة فوجدته انما يتم على تقدير ان يكون نحو اشد في مثل زيد اشد دحرجة مسوقا للغرض افادة الاشتراك
في اصل الدحرجة والتفضيل باعتبار مجرد الشدة باقيا على معناه التفضيلي وذلك ممنوع لجواز ان يكون في هذه الحالة مستعملا في اصل الفعل
مجرد الشدة باقيا على معناه التفضيلي وذلك ممنوع لجواز ان يكون في هذه الحالة مستعملا في اصل الفعل مجردا عن معنى الزيادة فيكون الكلام
مساويا للغرض من التفضيل قطعا فتدبر تنبيهات الاول قال بعض المحققين الظاهر انه لا يختص التوصل الى التفضيل بما ذكر بصيغة افعل

وابيض من اللبن نادر تتمة ويستعمل اما بمن او بال او مضافا فالاول لمفرد مذكر دائما نحو هند او الزيدان افضل من عمرو وقد تحذف نحو
الله اكبر

بل يصح التوصل بغيره ايضا نحو زيد زائد استخراجا بل هو وفي بالمقصود اذ المقصود جعله زائدا في نفس الاستخراج لا زائدا في زيادة الاستخراج
انتهى الثاني لا يختص التوصل الى التفضيل بما فقد بعض الشروط بل يأتي فيما استوفى الشروط فتقول زيد اشد ضربا من عمرو وهو واضح وقولهم
احمق من ابن هبنقة شاذ فلا يقاس عليه وهبنقة بفتح الهاء والباء الموحدة والنون المشددة والقاف لقب ذي الودعات يزيد بن ثروان وانما قيل
له ذو الودعات لانه جعل في عنقه قلادة من ودع وعظام وخزف مع طول لحيته فسئل فقال لئلا اضل فسرقها اخوه في ليلة وتقلدها فاصبح
هبنقة وراها في عنقه فقال اخي انت انا فمن انا فضرب بحمقه المثل ومن حمقه انه كان في جماعة فهبت عليهم ريح سوداء نحو فجعل كل منهم يعتق
رقيقا وبعضهم يتصدق بصنيعة فقال هبنقة اللهم انك تعلم اني لا املك شيئا اتصدق به ولكن زوجتي طالق لوجهك الكريم فاخذ الضحك بضيعة
بالجماعة واشتغلوا عما هم من الخوف وقولهم في وصف ماء الكوثر ابيض من اللبن واحلى من العسل نادر ولا يقاس عليه ايضا خلافا للكوفيين كما
اقتضاه اطلاقه ومنه قيما مر ومثله قول الراجز جارية في درعها الفضفاض ابيض من اخت بني اباض هذا ان حمل على الندرة والشذوذ دون
التاويل قال ابن مالك في شرح الكافية وجائز ان يكون ابيض مبنيا من قولهم باض الشيء الشيء يبوضا اذا فاقه في البياض فالمعنى على هذا ان غلبته في ذلك
الماء غيره من الاشياء المبيضة اكثر من غلبة بعضها بعضا وابيض هذا الاعتبار ابلغ من اشد بياضا قال ويجوز ان يكون من المذكورة بعد في
متعلقة بمحذوف دل عليه ابيض المذكور والتقدير ماؤه ابيض صفاء واخلص من اللبن انتهى وسمع ايضا هو اسود من حلك الغراب واما قول المتنبي
ابعد بعدت بياضا لا بياض له لانت اسود في عيني من الظلم فقال ابن هشام في المغني ان من الظلم صفة لاسود لا متعلقة به اي اسود كائن
من جملة الظلم وكذا قوله يلقاك مرتديا باحمر من دم ذهبت بخضرته الطلى والاكبد من دم اما تعليل اي احمر من اجل التباسه بالدم او صفة كان
التبس لكثرة التباسه بالدم صار دما انتهى قال الدماميني في شرح المغني الظاهر ان المتنبي انما قصد التفضيل بناء على مذهب الكوفي فالكوفيون
يجوزون بناءه من السواد والبياض فلا حرج عليه في ارتكاب طريقته وطريقة اصحابه وتخريج المص مفوت لغرضه من كون الشيب عنده اشد
سوادا من الظلم انتهى هذه تتمة لباب اسم التفضيل تشتمل على بيان كيفية استعماله في التركيب واحكام اعماله ويستعمل اسم التفضيل وجوبا على ثلثة
اوجه اما مقرونا بمن جارة للمفضول وهي عند سيبويه وغيره لابتداء الارتفاع في نحو زيد افضل من عمرو ولابتداء الانحطاط في نحو زيد شر من عمرو
وعند ابن مالك للمجاوزة كانه قيل جاوز زيد عمرا وهو اولى من قول سيبويه وغيره اذ لا يقع بعدها الى قال ابن هشام وقد يقال لو كانت للمجاوزة لصح
في موقعها عن ودفع بان صحة وقوع المرادف موقع مرادفه انما هو اذا لم يمنع من ذلك مانع وههنا منع منه مانع وهو استعماله فان اسم التفضيل لا يصحب
من حروف الجر الا من خاصة او معرفا بال او مضافا وانما وجب استعماله على احد هذه الاوجه لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره فلا بد من ذكر
الغير الذي هو المفضل عليه وذلك مع من والاضافة ظاهر واما مع ال فلانها للعهد اشارة بها الى معين متلبس بتعيين المفضل عليه مذكورا قبله
لفظا او حكما كما اذا قلت عندي شخص افضل من زيد ثم قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلت انه افضل من زيد هو عمرو وتنبيه محل وجوب استعماله
باحد الثلثة اذا لم يكن معدولا كما في اخر واسماء كالدنيا والحلى للحظة العظيمة وخارجا عن معناه كاخر بمعنى غير فالاول وهو المستعمل بمن مفرد مذكر
دائما سواء كان لمفرد ام لغيره مذكر ام لغيره نحو زيد او هند او الزيدان او الهندان او الزيدون او الهندات افضل من عمرو وذلك لكراهتهم الحاق
اداة التثنية والجمع المختصة بالاسم بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه من التفضيلية لانها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانت كتمام الكلمة
وقيل لمشابهته لفظا ومعنى لافعل التعجب الذي هو فعل غير منصرف اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه لا يتعجب من شيء الا وهو مفضل وطوله شرح
فيما يبنى منه افعل التفضيل ما يشترط في بناء افعل التعجب فلما اجروه مجراه لفظا ومعنى افردوه كما افردوا الفعل وقد تحذف من مع مجرورها اذا علم
المفضول نحو قوله تعالى الله اكبر اي من كل شيء وقوله وللاخرة اكبر درجات واحسن تفضيلا اي من الدنيا وقول الشاعر ان الذي سمك السماء
بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول وقد جاء الحذف والاثبات في قوله تعالى انا اكثر منك مالا واعز نفرا اي منك واكثر ما يحذف اذا كان افعل خبرا في الحال
كما مر او في الاصل نحو كان زيد افضل ويقل اذا كان حالا كقوله دنوت وقد خلناك كالبدر اجملا اي دنوت اجمل من البدر او صفة كقوله تروحي اجدر
ان تقيلي اي تروحي واتي مكانا اجدر من غيره بان تقيلي فيه وزعم الروماني ان الحذف لا يجوز الا في الخبر واجازه البصريون اذا كان فاعلا نحو
جاءني افضل او اسما لان نحو ان اكبر الله ومنعه الكوفيون تنبيهات الاول لا يتعين في نحو الله اكبر ودعائمه اعز واطول ان يكون المحذوف من مع مجرورها
بل يجوز ان يقال ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء واعز دعائمه ولم يعوض عنه التنوين لكون افعل غير متصرف فاستتبع ذلك الثاني ان
يكون المجرور بمن التفضيلية مشاركا للمفضل في المعنى اما تحقيقا نحو زيد احسن من عمرو او تقديرا كقول علي لان اصوم يوما من شعبان احب
الي من ان افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقدره محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل شعبان
عليه فكانه قال هو محبوب عندي ايضا اللبس ويوم من شعبان احب منه وقال ابن الحاجب خيرا منهم في اعتقادهم وابائهم بشرافتهم اي في
اعتقادهم ايضا والا فلم يكن فيهم خير ولا فيه شر ومثله قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كانهم لما اختاروا موجبا النار اختاروا النار

والثاني ان يطابق موصوفه ولا يجامع من نحو هند الفضلى والزيدان الافضلان والثالث ان قصد تفضيله على من اضيف اليه وجب كونه منهم جاز المطابقة
وعدمها نحو الزيدان اعلما الناس واعلمهم وعلى هذا يمتنع يوسف احسن اخوته وان قصد تفضيله مطلقا فالمطابقة
نحو يوسف احسن اخوته والزيدان احسنا اخوتهما اي حسن الناس من بينهم

يقال في التهكم انت اعلم من الحمار فكانك قلت ان امكن ان يكون للحمار علم فانت مثله مع زيادة وليس المقصود بيان الزيادة بل الغرض التشريك بينهما في شيء معلوم انتفاؤه عن الحمار واما نحو انا اكبر من الشعر وانت اعقل من ان تقول كذا فليس المراد تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثل ما في قولك بنت من زيد تعلقت بافعل المستعمل بمعنى متجاوز وباين بلا تفضيل فمعنى قولك انت اعز علي من ان اضربك اي بائن من ان اضربك من فرط عزتك علي وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقريب من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه زيد متجاوز في الفضل عن مرتبة عمرو فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية قال الرضي كالذي قبله الثالث يجب ان يلي من التفضيلية افعل لانها من تمام معناه او يلي معموله كقوله فانا رايتنا العرض احوج ساعة الى الصون من ريط يمان مسهم وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو قولك هي احسن لو انصفت من الشمس واكرم لو لم يمن من البحر وقد يتقدم عليه ضرورة كقوله اذا سايرت اسماء يوما ظعينة فاسماء من تلك الظعينة املح ويجب ذلك ان كان المفضول اسم استفهام او مضافا اليه نحو ممن انت اعلم ومن اي رجل انت اكرم وذلك لان اسم الاستفهام له الصدر وما اضيف الى ماله الصدر فله الصدر كما مر والثاني وهو المستعمل بال يطابق موصوفه وجوبا في الافراد والتذكير وفروعهما للزوم مطابقة الصفة للموصوف فهما مع علم المانع ولا يجامع من لان من وال تتعاقبان احدهما عن الاخرى في افادة ذكر المفضول فلو اجتمعتا كان ذكر احدهما لغوا نحو زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون والهندات الفضليات او الفضل ومن الوهم في ذلك قول الجاحظ في قول الاعشى ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر انه يبطل قول النحويين لا يجمع من وال في اسم التفضيل فجعل كلا من ال ومن متعلقين بجار على ظاهره والصواب ان تقدر ال زائدة او معرفة ومن متعلقة باكثر منكرا محذوفا مبدلا من المذكور او بالمذكور على انها بمعنى في كما في قولك انت منهم الفارس البطل اي انت من بينهم وقول بعضهم انها متعلقة بليس قد يرد بانها لا تدل على الحدث وبان فيه فصلا بين افعل وتمييزه بالاجنبي وقد يجاب بان الظرف يتعلق بالوهم وفي قولك ليس البحر قولك انفي وبان الفصل بالتمييز قد جاء في الضرورة في قوله على انني بعدما قد مضى ثلثون للهجر حولا كميلا وافعل اقوى من ثلثون في العمل قال ابن هشام في المغني تنبيه لا بد في المطابقة من ملاحظة السماع قال ابو سعيد علي بن سعد في كفاية المستوفي ما ملخصه ولا يستغنى في الجمع والتانيث عن السماع فان الاشرف والاظرف لم يقل فيهما الاشارف والشرفى والاظارف والظرفى كما قيل ذلك في الافضل والاطول وكذلك الاكرم والامجد قيل فيهما الاكارم والاماجد ولم يسمع فيهما الكرمى والمجدى انتهى قاله في التصريح والثالث وهو المستعمل مضافا ففيه تفصيل فانه ان قصد به تفضيله اي تفضيل موصوفه على من اضيف اسم التفضيل اليه ولو تغيير بمن على سبيل التغليب فلا نقض بنحو اعدل الخلفاء واحسن الطير وهذا هو الاكثر استعمالا لانه وضع لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضل عليه وجب كونه اي موصوفه منهم اي من من اضيف اليهم قيل والاولى ان يؤمنه لئلا يوهم ضمير الجمع ان المضاف اليه يجب ان يكون جمعا فينتقض بنحو زيد افضل الرجلين وانما وجب كونه منهم ليحصل المشاركة بين الجميع في المعنى لذكره معهم ليصح تفضيله عليهم واورد ان وجوب كونه منهم يستلزم تفضيل الشيء على نفسه واجيب بانه داخل فيهم لفظا خارج عنهم ارادة فلا يلزم ذلك وبهذا يندفع ايضا ما اورده الرضي على ابن الحاجب من ان قوله على من اضيف اليه ليس بمرضي لانه مفضل على من سواه من جملة ما اضيف اليه وليس مفضلا على كل ما اضيف اليه وكيف ذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشيء على نفسه وجازت المطابقة وعدمها وهو الافراد والتذكير نحو الزيدان اعلما الناس واعلمهم والزيدون افضلوا الناس وافضلهم وهند فضلى النساء وافضلهن اما المطابقة فلمشابهته للمعرف بال في التعريف واما عدمها فلمشابهته افعل في كون المفضل عليه مذكورا وليس الوجهان متساويين كما توهم كلام بل عدم المطابقة اولى قال تعالى ولتجدنهم احرص الناس على حيوة ولم يقل احرصي بالياء وعن ابن السراج انه اوجب عدم المطابقة ورد بقوله تعالى الا الذين هم اراذلنا بادي الراي وكذلك وجعلنا في كل قرية اكابر مجرميها قال في الاوضح فان تقدر اكابر مفعولا ثانيا ومجرميها مفعولا اولا لزم المطابقة في المجرد من ال والاضافة

افراد او خارجا منهم تركيبا او داخلا فيهم

وعلى هذا التفصيل يمتنع ان يقال يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم لفظا باضافتهم اليه لان اخوة يوسف غير يوسف وان قصد تفضيله اي تفضيل موصوفه تفضيلا مطلقا اي غير مقيد بكونه على من اضيف اليه بل على كل من سواه فالمطابقة لا غير لمشابهته باسم الفاعل في عدم المشاركة فيجري مجراه في وجوب المطابقة واضافة اسم التفضيل للتوضيح كما تضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يجب كونه من المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا افضل قريش بمعنى افضل الناس من قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم نحو يوسف احسن اخوته والزيدان احسنا اخوتهما والزيدون احسنو اخوتهم اي يوسف حسن الناس من بينهم وكذا الباقي وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاه او مسكنه وان قدرت المضاف اي اعلم اهل بغداد فهو مضاف الى جماعة يجوز ان يدخل فيهم تنبيهات الاول وقع فيما وقفت عليه من نسخ هذا المتن ما نصه وان قصد تفضيله مطلقا فمفرد مذكر مط

تبصرة ويرفع الضمير المستتر اجماعا ولا ينصب المفعول به اجماعا ويرفع الظاهر قليلا نحو رايت رجلا احسن منه ابوه

نحو يوسف احسن اخوته والزيدان احسن اخويهما وهو غلط صريح بل المطابقة واجبة اجماعا كما في سائر المتون حتى التهذيب للمص ولم يتنبه له بعض من كتب على هذا الكتاب من طلبة العجم المعاصرين فشرح على هذه العبارة وهو غلط واضح ووهم فاضح فاحذره وحاشا المص ان يقع له مثل هذا الغلط الذي لا يخفى على ادنى طلبة فضلا عن مثله فلذلك غيرت العبارة واصلحتها اذ لا يمكن حملها الا على تغيير الناسخ كما قيل فكم افسد الراوي كلاما بعقله وكم حرف المنقول قوم وصحفوا وكم ناسخ اضحى لمعنى مغيرا وجاء بشيء لم يرده المصنف الثاني قد يقصد بافعل اصل الفعل فلا تفضيل فيه ويجري حينئذ مجرى ما قصد به التفضيل مطلقا من وجوب المطابقة كقولهم الناقص والاشج اعدلا بني مروان اي عادلاهم لانهما لا ابشار كهما احد من بني مروان في العدل والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان لانه نقص ارزاق الجند والاشج بالشين المعجمة والجيم هو عمر بن عبد العزيز لقب بذلك لانه كان بجبينه اثر شجة من دابة ضربته الثالث التفصيل الذي ذكره المص في المستعمل مضافا انما يجري في المضاف لمعرفة واما المضاف للنكرة فيلزم الافراد والتذكير لموافقته المستعمل بمن في التنكير نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال وهند افضل امراة والهندان افضل امراتين والهندات افضل نساء اي زيد افضل من كل رجل قيس فضله بفضله والزيدان افضل من كل رجلين قيس فضلهما بفضلهما والزيدون افضل من كل رجال قيس فضلهم بفضلهم وكذا الباقي هذه تبصرة في بيان اعمال اسم التفضيل ويرفع الضمير المستتر اجماعا نحو زيد افضل ففي افضل ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود الى زيد وانما عمل فيه لضعفه لان وجوده خفي ولا يختلف لفظه بالتكلم والخطاب والغيبة والعمل فيه كلا عمل فلم يقو العامل على العمل فيه ولا ينصب المفعول به اجماعا فلا تقول زيد اشرب الناس عسلا لان التحقيق بالافعال الغريزية وما اوهم ذلك فهو منصوب بفعل مقدر دال هو عليه نحو قوله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله فمن ليست مفعولا باعلم ولا مضافا اليه لان افعل بعض من يضاف اليه فيكون التقدير اعلم المضلين وهو محال بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه اعلم اي يعلم من يضل وعلى هذا فمن موصولة او موصوفة هذا هو الظاهر ويحتمل ان يكون استفهاما مبتدا في محل رفع على انه مبتدا ويضل خبره والجملة في محل نصب علق عنها العامل والاستفهام للتعجب من شان الضال المتبع للظن الكاذب وجوز الكوفيون كون من موصولة او موصوفة في محل جر بالباء المحذوفة او باضافة اعلم اليه ليس بشيء لامتناع الثاني كما علم وضعف الاول لشذوذ حذف حرف الجر مع بقاء عمله تنبيهان الاول ما ادعاه المص من الاجماع على انه لا ينصب المفعول به تبع فيه ابن مالك في شرح الكافية وابن هشام في شرح القطر والرضي في شرح الحاجبية وفيه نظر فقد نقل ابن هشام في حواشي التسهيل عن محمد بن مسعود بن الزكي جواز نصبه مطلقا وانه قال في كتاب البديع غلط من قال ان اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى هو اهدى سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا كما في زيد احسن وجها وقول عباس بن مرداس واضرب منا بالسيوف القوانسا ونقل في المغني عن بعضهم جوازه ان قصد به اصل الفعل قال الدماميني وهذا الراي حسن فينتصب حينئذ بعد ذلك كما انه يتعدى الى ما ليس بعضه فيجري حكم النصب والجر على طريقة واحدة انتهى وقد يجاب عن مدعي الاجماع بانهم نزلوا الخلاف في ذلك منزلة العدم الثاني انما قال المص ولا ينصب المفعول به ولم يقل ولا يعمل في المفعول به لانه يعمل فيه بواسطة حرف الجر فيتعدى بلام التقوية كزيد اوعى للعلم وابذل للمعروف وبالباء كالداعي اعرف بالفقه واجهل بالنحو فان كان فعله يتعدى لاثنين نصب الثاني بفعل مقدر كزيد اكسى للفقراء الثياب اي يكسوهم الثالث لا ينصب المفعول المطلق ايضا اجماعا فلا تقول انا احسن الناس حسنا ولا المفعول له فلا تقول انا اضرب الناس تاديبا ولا المفعول معه فلا تقول انا اسير والنيل ونقل ابن هشام في المغني عن سيبويه نصبه للمشبه بالمفعول به ورده بان اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل اذ لا يلحقه علامات الفروع الا بشروط لكن قال في موضع اخر منه الهاء في قولهم لا اعهدني بالام في ثقاة الا وضعه في محل نصب كالهاء في الضاربه الا ان تلك مفعول وهذه مشبهة بالمفعول لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول اجماعا وليست مضافا اليها والا لخفض الموضع بالكسرة انتهى وقال الرضي لا ينصب شبه المفعول كالحسن الوجه اما لانه لا ينصب المفعول به فلا ينصب ايضا شبهه واما لان نصب ذلك في الصفة فرع الرفع كما مر وهو توطئة للاضافة الى ما كان مرفوعا به وهو لا يرفع الفاعل الظاهر الا بشروط وان رفع ذلك لا يضاف اليه انتهى ولا خلاف في نصبه الظرف نحو زيد افضل الناس اليوم لان الظرف يتوسع فيه ويكفيه رائحة الفعل والحال نحو زيد احسن الناس متبسما لانها مشابهة الظرف وفي معناه التمييز نحو انا اكثر منك مالا واولى نفي الا انه في غاية الضعف اذ ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا وما الا اسم الجنس نحو زيد افرد خلا ويرفع الظاهر اي الموجود الذي يسمع التلفظ به فيشمل الضمير المنفصل ايضا قليلا مختص بلغة ضعيفة حكاها سيبويه نحو رايت رجلا احسن منه ابوه او انت بنصب احسن على انه صفة لرجل وبرفع ابوه او انت على الفاعلية باحسن على معنى فانه في الحسن ابوه او انت واكثر العرب يوجب رفع احسن في ذلك على انه خبر مقدم وابوه او انت مبتدا مؤخر وفاعل احسن ضمير مستتر فيه عائد على المبتدا والجملة من المبتدا والخبر في موضع نصب صفة لرجل ورابطها الضمير المجرور بمن ولا يرفعون به الظاهر لضعفه عن العمل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة حتى يعمل عمله ولا هو مشابه لاسم الفاعل فيحمل عليه في العمل في اللفظ كما حملت عليه الصفة المشبهة في العمل فيه لان اسم الفاعل يثنى ويجمع واسم التفضيل لا يثنى ولا يجمع ما دام الاصل فيه مستعملا بمن بخلاف

الصفة

ويكثر ذلك في نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد لانه بمعنى الفعل خاتمة موانع صرف الاسم تسع فجمع وجمع وتانيث علما
وجمع وتانيث بهذا ومعرفة وزائدا فعلان ثم تركب كذاك وزن الفعل والتاسع الصفة

الصفة المشبهة فانها تثنى وتجمع كما مر ويكثر ذلك اي رفعه للظاهر في مسئلة الكحل وضابطها ان يكون اسم التفضيل صفة في المعنى لاسم جنس مسبوق بنفي
ومرفوعه اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين نحو قول العرب ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن صفة لرجل وهو اسم جنس مسبوق
بنفي والكحل مرفوع به على انه فاعله وهو اجنبي من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره وفي عينه ظرف مستقر حال من الكحل قدمت عليه ومنه لغو متعلق باحسن زيد
وفي عين زيد مستقر حال من الضمير المجرور بمن والمعنى ما رايت رجلا احسن الكحل كائنا في عينه منه اي من الكحل كائنا في عين زيد وقد ظهر ان الكحل الذي
هو مرفوع اسم التفضيل مفضل على نفسه باعتبارين اما كونه مفضلا فباعتبار كونه في عين الرجل واما كونه مفضلا على نفسه فباعتبار كونه في عين
زيد قال في الهمع ولاشتهار هذا المثال فيما بين النحاة بهذه المسئلة عرفت بمسئلة الكحل وانما ساغ لاسم التفضيل هنا ذلك العمل لانه بمعنى الفعل
اذ يصح ان يحل محله فعل مع استقامة المعنى فيقال ما رايت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد ولانه لو لم يعرب المرفوع في ذلك فاعلا كان
مبتداء واحسن خبره ولزم الفصل بين افعل ومعموله باجنبي وهو الكحل تنبيهات الاول الاصل في هذه المسئلة ان يقع الاسم الظاهر بين ضميرين اولهما
للموصوف وثانيهما للظاهر كما مثلنا وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل من اما على الاسم الظاهر او على محله او على ذي المحل فيقول ما رايت رجلا احسن في
عينه الكحل من كحل عين زيد او من عين زيد او من زيد فيحذف مضافا او مضافين وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء فيقول ما رايت كعين زيد احسن
فيها الكحل قالوا اما احد احسن به الجميل من زيد والاصل ما احد احسن به الجميل من حسن الجميل بزيد ثم انهم اضافوا الجميل الى زيد لملابسته له في المعنى
ثم حذفوا المضاف واقاموا المضاف اليه مقامه قال في الاوضح الثاني قال ابن مالك لم يرد هذا الكلام المتضمن رفع الظاهر الا بعد النفي ولا باس باستعماله بعد
النهي والاستفهام الذي فيه معنى النفي نحو لا يكن احد احب اليه الخير منه اليك وهل رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ومنع ذلك ابو حيان
فقال يجب اتباع السماع هذه خاتمة لمباحث الاسماء في موانع الصرف قال ابن يعيش في شرح المفصل اختلف النحويون في منع الصرف ما هو فقال قوم
هو عبارة عن منع اسم الجر والتنوين دفعة واحدة وليس احدهما تابعا للاخر اذ كان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين وهو قول بظاهر الحال وقال قوم يلمون الى
التحقيق ان الجر في الاسماء نظير الجزم في الافعال فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره وانما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده لثقل ما لا ينصرف
لمشابهة الفعل ثم تبع الجر التنوين في الزوال لان التنوين خاصة للاسم والجر خاصة فتبع الخاصة الخاصة ويدل على ذلك ان المرفوع والمنصوب مما لا
ينصرف الجر فيه انما يذهب منه التنوين لا غير فعلى هذا القول اذا قلت نظرت الى الرجل الاسمر او اسمركم فالاسم باق على منع صرفه وان انجر لان الشبه قائم وعلم الصرف
الذي هو التنوين معدوم وعلى القول الاول يكون الاسم منصرفا لانه لما دخله الالف واللام والاضافة وهما خاصة للاسم بعدا عن الافعال وغلبت الاسمية
فانصرف انتهى ثم المعتبر في الاسم الذي لا ينصرف من شبه الفعل ان يكون فيه فرعيتان عن تسع احديهما من جهة اللفظ والاخرى من جهة المعنى او فرعية واحدة
تقوم مقامهما كما ان في الفعل فرعيتين عن الاسم احديهما من جهة اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر والاخرى من جهة المعنى او فرعية واحدة تقوم مقامهما
كما ان في الفعل فرعيتين وهي افتقاره الى الاسم الذي به يكون كلاما وحيث اشبه الاسم الفعل او كان فرعا له بالاعتبار المذكور كان مثله في امتناع ما يمنع
من الجر والتنوين او التنوين وحده على الخلاف اذا عرفت ذلك فنقول موانع الصرف وتسمى عللا واسبابا بالاستقراء تسع وهي العجمة وهي في لسان العرب فرع
العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر والجمع وهو فرع الواحد والتانيث وهو فرع التذكير لانك تقول قائم ثم تقول قائمة والعدل وهو فرع
المعدول عنه لان الاسم بقاء الاسم على حاله والتعريف وهو فرع التنكير لانك تقول رجل ثم تقول الرجل ولا يخفى ان المعرف لا هو رجل المطلق
لاجل المجرد عن ال وهو النكرة وكذا المعروض للتاء وهو المطلق لاقائم المجرد عن التاء وهو المذكر فالفرعية في التانيث والتعريف وهمية والفرعية المعتبرة
في منع الصرف اعم من الوهمية والحقيقية كذا قال بعض المحققين وزيادة الالف والنون وهي فرع المزيد عليه والتركيب وهو فرع الافراد ووزن الفعل وهو فرع
وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه ذلك الوزن كان فرعا والوزن والمراد بقولهم المختص بنوع اخر
المختص به حقيقة او حكما ووزن الفعل المبدو باحدى الزوائد الاربع في حكم المختص فلا يضر انه البيان فاصر والوصف وهو فرع الموصوف قال الرضي
لعدم وتسميتهم لكل واحد من الفروع المذكورة مانعا وسببا وعلة مجاز لان كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم
فالعلة التامة اذن مجموع علتين او واحدة منها تقوم مقامهما انتهى قال بعض المحققين وفيه ان اطلاق العلة على الناقصة حقيقة بل التحقيق ان
العلة والاطلاق العلة على مجموع الاثنين هو التجوز انتهى قيل ووجه ان التاء في العلة للوحدة ولا وحدة في الاثنين وقد جمع المصنف هذه الموانع التسع
بقوله موانع صرف الاسم تسع فجمة وجمع وتانيث وعدل ومعرفة وزائدا فعلان ثم تركب كذاك وزن الفعل والتاسع الصفة وجمعها بعضهم
ايضا فقال اذا اثنان من تسع الما بلفظة فدع صرفها وهي الزيادة والصفة وجمع وتانيث وعدل وعجمة واشباه فعل ثم تركيب معرفة وقال الشيخ
تاج الدين بن مكتوم موانع الصرف وزن الفعل يتبعه عدل ووصف وتانيث وتمنعه نون تلت القا زيدت ومعرفة وعجمة ثم تركيب وجمع اي وجمع قال
اذا بعث احصى الموانع للصرف فعدل وتعريف مع الوزن والوصف وجمع وتركيب تانيث عجمة وزائدتي فعلان والعجمة الصرف وقال ابن ... موانع
صرف الاسم تسع فهاكها منظمة ان كنت في العلم ترغب من العدل والتانيث والوصف عجمة وزائدتي فعلان جمع مركب وثامنها التعريف والوزن

نا سع

فالعجمة بمنع صرف العلم العجمي العلمية بشرط زيادة على الثلثة كابرهيم ولا اثر لتحرك الاوسط عند الاكثر

تاسع وثادسوها باحث يتطلب قال الجزمو موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة
ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب وجمعها بعضهم في بيت واحد فقال اجمع وزن عادلا انث بمعرفة
ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا وانشد الشيخ بهاء الدين النحاس في ذلك لنفسه وزن المركب عجمة تعريفها عدل ووصف الجمع زد تانيثا وقال اخر
جمع وزن وعدل وصف معرفة تركيب عجمة تانيث زيادتها وقال الخوايض زيادة وزن وصف تانيث عجمة وعدل وتعريف وجمع وتركيب وقال
اخر موانع الصرف تانيث وتركيب وعجمة ثم عدل ثم تعريف ووزن فعل ونون قبلها الف مزيدتين وعدل ثم توصيف تنبيهات الاول من
انحصار الموانع في التسعة هو المشهور والذي عليه الجمهور وقيل المانع من الصرف ايضا ان الحكاية والتركيب اما الحكاية ففي وزن الفعل مع الوصف نحو
اعلم واجمل او مع العلمية نحو يزيد ويشكر فان امتناع الصرف فيهما بطريق الحكاية الفعلية يعني كما لا يدخل عليهما الكسر والتنوين قبل نقلهما من الفعلية
الى الاسمية كذلك لم يدخل عليهما بعد النقل واما التركيب ففي البواقي كتركيب التانيث بالتاء الظاهرة او المقدرة او بالالف وهو اما تركيب التانيث
مع العلمية او تركيب حرف التانيث مع الاسم وتركيب العدل ووجهه انه بمنزلة علمين تقديرا لان الوضع قصد التسمية بعامر فعدل عنه خوف
اللبس بالصفة الى عمر وفي نحو ثلث فانه بمنزلة ثلثة ثلثة وتركيب الجمع فانه بمنزلة اجمعين وتركيب الاسمين في نحو بعلبك وتركيب الالف
والنون اما مع العلمية او مع الوصفية وتركيب العجمة وهي اما تركيبها في العربي والعجمي او تركيبها مع العلمية وقال بعضهم انها عشرة والزايد
شبه الف التانيث كالف علقى اذا سمي به وقال بعضهم انها احد عشر والزايد مراعاة الاصل في نحو احمر اذا نكر بعد العلمية وقال بعضهم انها ثلثة عشر
والزايد لزوم التانيث ولزوم الجمع ورد القول بان ما ذكره من الحكاية لا يتناول نحو احمر وافكل لانهما ليسا بمنقولين من الفعل وما ذكره من
معنى التركيب ليس بتركيب لان التركيب المعتبر في منع الصرف تركيب الكلمتين وما ذكره ليس كذلك نعم هو صحيح في بعلبك لكن يبطله جعله مجرد التركيب
سببا لمنع الصرف وهو يقتضي منع صرفه في حال التنكير ايضا لوجود السبب وهو باطل ورد بان في الاقوال بان شبه الشيء محذوف به وداخل في
عداده ومراعاة الاصل في نحو احمر مندرج في الوصف ولزوم التانيث داخل في التانيث لان لزوم التانيث صفة له وصفة الشيء ملحقة
باصلها وكذا لزوم الجمع داخل في الجمع فالحق انها تسعة كما ذكره المصنف فالعجمة والمراد بها غير العربية فارسية كانت او غيرها بمنع صرف العلم
العجمي العلمية باضافة العجمة الى العلمية وذلك بان يكون قبل استعمال العرب له علما في لغة العجم بخلاف ما نقل عن لسانهم نكرة فلا اثر للعجمة
فيها لانها عجمية جنسية فالحقت بالامثلة العربية وذلك كلجام وديباج ونحوهما من اسماء الاجناس وكذا ما كان نكرة في لسانهم ثم نقل
في اول احواله علما كما اذا سمي بلجام لحدوث علميته فان كان فيه مع العلمية سبب اخر غير العجمة منع الصرف كصيغة علم المؤنث وما ذكره من اشتراط العلمية
في العجمية هو مذهب ابي الحسن بن دباج ونقل عن ظاهر سيبويه قال ابو حيان والجمهور على خلافه انتهى ويظهر اثر الخلاف في نحو قالون فيصرف على
الاول لانهم لم يستعملوه علما وانما استعملوه صفة بمعنى جيد ويمنع الصرف على الثاني لانه لم يكن في كلام العرب قبل ان تسمى به تنبيه قال ائمة العربية
تعرف عجمة الاسم بوجوه احدها النقل بان ينقل ذلك بعض ائمة اللغة الثاني خروجه عن اوزان الاسماء نحو ابريسم فان مثل هذا الوزن مفقود في
ابنية الاسماء في اللسان العربي الثالث ان يكون اوله نون ثم راء نحو نرجس فان ذلك لا يكون في كلمة عربية الرابع ان يكون في اخره زاء نحو مهندز
فان ذلك لا يكون في كلمة عربية الخامس ان يجتمع فيه الصاد والجيم نحو الصولجان والجص السادس ان يكون فيه الجيم والقاف نحو المنجنيق السابع ان يكون
خماسيا او رباعيا عاريا من حروف الذلاقة وهي الباء والراء والفاء واللام والميم والنون فانه متى كان عربيا فلا بد ان يكون فيه شيء منها نحو سفرجل
وقذعمل وقرطعب وجحمرش هذا ما جمعه ابو حيان في شرح التسهيل قاله في المزهر وانما تمنع العجمة صرف العلم العجمي العلمية بشرط زيادة على الثلثة
كابرهيم واسمعيل واسحق ويعقوب لانه اذا كان ثلاثيا ضعف فيه فرعية اللفظ لمجيئه على اصل ما يبنى عليه الاحاد العربية تنبيه قال صاحب
الجامع الزيادة بان لا يكون بياء التصغير قال في شرحه لو كان رباعيا واحد حروفه ياء التصغير لم يمنع الصرف الحاقا له بما قبل التصغير ولا اثر لتحرك
الاوسط من الثلاثي كشتر بفتح الشين المعجمة وفتح المثناة من فوق اسم حصن بديار بكر فهو منصرف عند الاكثر قال الرضي وهو اولى وذلك ان تحرك
الاوسط في المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام الحرف السادس مقام علامة التانيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد شيء مسدها بل الاعجمي مجرد كونه
ثلاثيا ساكن الوسط او متحركه يشابه كلام العرب بصيرا كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان الخفيفة
بخلاف كلام العرب انتهى وذهب قوم منهم ابن الحاجب الى اعتبار تحرك الاوسط من الثلاثي في تحتم منع صرفه بخلاف ساكنه فيتحتم صرفه قال
المرادي ونقل عن عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجاني جواز المنع والصرف في الساكن الوسط قلت وبه قال الزمخشري ايضا فيحصل في الثلاثي اقوال
احدها تحتم الصرف مطلقا الثاني تحتم المنع في محرك الوسط كلمك اسم ابي نوح وتحتم الصرف في ساكنه تنبيهها الاول قالوا ان جميع اسماء الانبياء — الثالث منع صرف المتحرك الوسط والوجهان في ساكنه
لا ينصرف الا محمدا وصالحا وشعيبا وهودا لعربيتها ونوحا ولوطا لخفتهما على ما مر من الخلاف وقيل في اسمعيل وانه لا عرب قبل هذا وفيه ان شيئا عربي غير منصرف انتهى قاله
بعض المحققين وفي البحر للزركشي فقد روي عن ابن عباس ان اول من تكلم بالعربية المحضة اسمعيل واراد به عربية قريش التي نزل بها القران واما عربية

حقان

والجمع بمنع صرف الوزن مفاعل ومفاعيل كدراهم ودنانير والتانيث عن علتين كحضاجر للضبع للاصل وسراويل للشبه والتانيث كان
بالف كحبلى وحمراء ناب عن علتين

قحطان وجمهم كانت قبل اسمعيل انتهى وفى الكشاف انه من لم يسوه عربيا جعله غير منصرف للتانيث والعجمة ومن صرفه جعله عربيا وفى القاموس عوج غير
منصرف لخفته وذكر بعضهم ان اسماء الملائكة ممنوعة من الصرف الا اربعة منكر ونكير ومالك ورضوان الثانى لا عبرة باتفاق الالفاظ
ولا باتفاق الاوزان اما الاول فاسحق ويعقوب وموسى من اسماء الانبياء غير منصرفة واسحق مصدر اسحق الضرع اذا ذهب لبنه ويعقوب
لذكر الحجل وموسى لما يحلق به مصروفة ومن قال انما سمى يعقوب لانه خرج من بطن امه اخذا بعقب عيص فهو من موافقة اللفظ وليس بمشتق لان
الاشتقاق من العربى يوجب الصرف وكذا ابليس لا ينصرف للعلمية والعجمة ومن زعم انه مشتق من ابلس فقد غلط لان الاشتقاق من العربى يوجب الصرف
وانما هو من اتفاق اللفظ واما الثانى فان جالوت وطالوت وقارون غير منصرفة وجاموس وطاوس وداود مصروفة لكونها نكرات ولا عبرة
باتفاق الوزن قال فى البسيط والجمع يمنع صرف وزن مفاعل ومفاعيل فى كون اوله حرفا مفتوحا وثالثه الف وبعد الالف حرفان اولهما مكسور
تحقيقا كما مثل او تقديرا كدواب او ثلثة اوسطها ساكن والساكن بالساكن دون التصريفى المعتبر فيه مقابلة الاصلى بالاصلى والزائد بالزائد
ليشمل فعالل وفعاليل وفواعل وفواعيل وافاعل وافاعيل الى غير ذلك ولو اريد التصريفى لخرج جميع موزونات هذه الموازين وقول بعضهم ان
المعتبر عندهم الوزن الصرفى دون العروضى ليس بشئ لان قرينة المقام ظاهرة فيما ذكرناه ولقد احسن المصنف فى التمثيل الموزون فى هذا الميزان
بقوله كدراهم ودنانير فتعين كون المراد بالوزن العروضى لا غير ومنع هذا الجمع الصرف بالتيابة عن علتين على الاشهر لكونه لا نظير له فى الاحاد
العربية كما سيأتى وقيل لكونه غاية جمع التكسير اى يجمع الجمع الى ان ينتهى الى هذا الوزن ثم يمتنع فيه لكونه على صيغة منتهى الجموع منزلة جمع ثان
الجمع قبله وعدم النظير وقيل لانه لم يكن له نظير فى الاحاد اشبه الاعجمى فمنع الجمع وشبه العجمة ويقال لهذا الجمع الجمع المتناهى والجمع الاقصى لما عرفت
والجمع الذى لا نظير له فى الاحاد اى لا مفرد عربيا على وزنه اما نحو ثمانى ورباعى للذى الفى رباعيته وهو السن الذى بين الثنايا والتثنية فشاذ وانما
نحو الزرافى والتعاذى فالاصل فيه الضم ما قبل الاخر لكنه كسر لاجل الياء واما نحو موازن لقبيلة من قيس وسراحيل علم الشخص فمنقولان عن الجمع واما نحو
يمانى وشامى فى المنسوب الى اليمن والشام فالالف فيهما عوض من احدى ياءى النسبة والالف التى هى بدل من الاخرى وياء النسبة عارضة لا اعتداد
بها فى الوزن قال سيبويه منهم من يقول يمانى وشامى بتشديد الياء وهو قليل والحق به اى بهذا الجمع فى منع الصرف حضاجر للضبع وهى الانثى
كعلمية اسامة للاسد ويسمى الذكر ضبعانا للاصل اى لكونه فى الاصل جمعا للحضجر كقمطر ثم نقل منه الى العلمية فعلم بذلك ان المعتبر فى منع الجمع المذكور
ان يكون موضوعا فى الاصل للجمع كما ان المعتبر فى الوصف كونه كان فى الاصل وان ذهب وزال الجمع بالعلمية لانه عارض كما لا نظر الى غلبة الاسمية
فى الوصف الاصلى لعروضها اذ الاصل لا يعتد بالعارض وما الطف ما انشده الشيخ ابو حيان النفسير زاد حبى عارض قد بدا يا حسنه من عارض اثر
فظن قوم ان قلبى سلا والاصل لا يعتد بالعارض تنبيه قال فى الهمع ولو سميت بهذا الجمع كمساجد فلا خلاف فى منع صرفه فقد منعت العرب اجلد
من الصرف وهو جمع سمى به الرجل انتهى وفى دعوى عدم الخلاف نظر فقد قال الرضى وهو العمدة فيما ينقل وكان يعتد الاخفش يصرف نحو مساجد
علما لزوال الشبه من الجمع وهو خلاف المستعمل انتهى ولعله لم يعتد بهذا الخلاف فعده كالعدم والحق به سراويل على الاشهر مع انه مفرد للشبه عند
سيبويه وابى على قالا انه اسم اعجمى معرب لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا كقناديل فحمل عليه ما يناسبه فمنع الصرف قال الشاعر فيه
فادس فى سراويل رامح فعلى هذا ليس فيه من الاسباب شئ لان العجمة شرطها العلمية والتانيث المعنوى مشروط بها ايضا ولما صيغة الجمع فليست سببا
بل هى شرط للجمعية فلزم المنع بمجرد موازنته غير المنصرف فقط وهو مشكل وذهب المبرد الى انه منقول عن جمع سروالة وهى به المفرد الجنس قال فى التصريح
واختلف فى سماع سروالة فقال ابو العباس انها مسموعة وانشد عليه من اللوم فليس فى المستعطف وقيل لم يسمع والبيت مصنوع فلا حجة
فيه والصحيح ما قاله ابو العباس فقد ذكر الاخفش انه سمع من العرب سروالة وقال ابو حاتم من العرب من يقول سروال وقيل سراويل جمع سروال
كشمال جمع شملال حكاه الحريرى فى المقامات ونقل ابن الحاجب ان من العرب من يصرفه وانكر ابن مالك ذلك عليه قلت ونقل ذلك قبل ابن الحاجب
ابو الحسن الاخفش ورد انكار ابن مالك بانه من نقل حجة على من لم ينقل والتانيث ان كان بالف كحبلى وحمراء اى المقصورة والممدودة وانما
اضافهما الى حبلى وحمراء للاختصار مع الفائدة للاستغناء عن التمثيل لهما على انه قد استشكل القول بان التانيث فى مثل حمراء بالف
ممدودة بان علامة التانيث الهمزة لانها منقلبة عن الف التانيث وليست للتانيث الف ممدودة والالف الممدودة قبلها زائدة وليست للتانيث
واجيب بان المراد بالالف الممدودة هو الهمزة سميت بذلك لانها الممدود بها ففيه حذف وايصال ولا نزاع فى صحة اطلاق الالف على الهمزة
لان الالف اما اسم للاعم او للمتحرك فقط واسم الساكن لا فلا حاجة فى اطلاق الالف على الممدودة الى القول بانها فى الاصل الف انتهى قال
بعض المتاخرين ولك ان تقول سميت الهمزة فى ذلك بالممدودة لعلاقة المجاورة ناب عن علتين للزوم الفيه الكلمة وبناء الكلمة عليهما
بالتاء فنزل لزومهما منزلة تانيث ثان تنبيهات الاول توهم بعضهم من قولهم الف حبلى وحمراء ان المانع الصفة والف التانيث وهو غلط
صريح بل المانع التانيث بهما فقط كما صرح به المص سواء كان مصحوبهما نكرة كذكرى وصحراء ام معرفة كرضوى وزكريا ام مفردا كما تقدم

سروال النزع

ولا منع صرف العلم حتما ان كان بالتاء كطلحة او زائدا على الثلثة كزينب او متحرك الوسط كسقر او اعجميا كجور فلا يتحتم منع صرف هند خلافا للزجاج والعدل

ام جمعا كجرحاء واصدقاء ام اسما كاحرام صفة كحبلى وحمراء لا اختلاف فى شئ من ذلك الثانى تحمل الف الالحاق المقصورة على الف التانيث المقصورة
فيمتنع بشرط العلمية لشبهها بها من جهة انها زائدة ليست بدلا من حرف ولا يكون الا فى مثال يصلح لالف التانيث كارطى فانه على مثال سكرى واما
الف الالحاق الممدودة فلا تشبه الف التانيث لان الهمزة مبدلة من حرف بخلاف الف التانيث فانها غير مبدلة من شئ والمثال الذى يقع فيه الممدودة
كعلباء لا يصلح لالف التانيث الممدودة قال السيوطى فى شرح الفية وفى الهمع معنى الالحاق ان تزيد شيئا فى الثلاثى كلمة على بناء يكون رباعى الاصول
فيجعل كل حرف مقابل حرف فمعنى اصول الثلاثة فاتى بحرف زائد مقابل للحرف الرابع من البناء الرباعى الاصول فيسمى ذلك الحرف حرف الالحاق
انتهى قال ابو حيان وما فيه الف التكثير ايضا اذا سمى به امتنع كقبعثرى لشبهها بالف التانيث المقصورة من حيث انها زائدة فى الاخر لم تنقلب
ولا تدخل عليها تاء التانيث كما ان الف التانيث كذلك ولم تجعل الف قبعثرى للالحاق لانه لا سداسى فى الاسم اصلا فيلحق به ووهم الجوهرى فى جعل
الفها للالحاق والا يكن التانيث بالف كحبلى وحمراء بل كان بغيرهما منع اى التانيث صرف العلم حتما اى وجوبا ان كان اى العلم مؤنثا بالتاء سواء
كان علما لمذكر كطلحة او مؤنث كفاطمة وانما لم يصرفوه لوجود العلمية فى معناه ولزوم علامة التانيث فى لفظه وهى ملازمة له ومن ثم لم تسقط فى التصغير
نحو فاطمة لانها فى حكم الانفصال فانها تارة تجرد منها وتارة تقترن بها او كان العلم زائدا على الثلثة ولم يكن بالتاء كزينب وسعاد تنزيلا للحرف الرابع
منزلة تاء التانيث او كان العلم ثلاثيا متحرك الوسط لفظا كسقر اسم لجهنم اعاذنا الله منها تنزيلا للحركة منزلة الزائد خلافا لابن الانبارى
حيث جعله ذا وجهين كهند واما متحرك الوسط تقديرا لان اصلها دور بالفتح فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او كان ثلاثيا اعجميا كجور بضم الجيم
اسم بلد من بلاد العجم لان العجمة لما انضمت الى التانيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثى كما مر لانها لم تؤثر هنا منع الصرف
وانما اثرت تحتمه وقيل هو ذو وجهين كهند فلا يتحتم اى يجب منع صرف نحو هند من الثلاثى الساكن الوسط لعدم الشروط المذكورة بل يجوز المنع
وعدمه فالمنع نظرا لوجود العلتين والصرف نظرا الى خفة الوسط بالسكون وانها قاومت احد السببين خلافا للزجاج فى ايجاب المنع والله
بان السكون لا يغير حكما اوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف والجمهور على ان المنع اجود تحاشيا عن الغاء العلتين قال ابن جنى وهو القياس الاكثر
فى كلامهم وقال شيخه الفارسى الصرف اجود قال الخضراوى لا اعلم احدا قال هذا القول قبله وهو غلط انتهى قلت ولا قال احد بعده وقد اجتمع
الوجهان فى قوله لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد فى العلب تنبيهات الاول الجمهور على تحتم منع الثلاثى المنقول من المذكر الى المؤنث
كزيد اسم امرأة لانه بنقله الى المؤنث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ وهو مذهب سيبويه وقال عيسى والجرمى والمبرد انه كهند ولعله اختيار المص حيث
لم يذكره الثانى صرف اسماء القبائل والارضين والكلم ومنعها مبنيان على المعنى فان كان اسم اب كمعد وتميم او اسم حى كقريش وثقيف او اسم مكان
كبلد وبشر او اسم لفظ نحو كتب زيد فاجاده صرف الا اذا كان فيه مانع اخر فيمنع كتغلب اذا اريد الحى او القبيلة للعلمية والوزن فان كان اسم ام كباهلة
وسلوس وسلول او اسم قبيلة كمجوس ويهود او بقعة كفارس وعمان تحتم منعهما او اسم كلمة نحو كتب زيد فاجادها منع الصرف ولا سماء والامها
والحروف تذكر باعتبار اللفظ فتصرف وتؤنث باعتبار الكلمة فان انضم اليه سبب يوجب المنع منع وكذا حروف الهجاء تذكر وتؤنث وزعم الفراء
ان تذكيرها لا يكون الا فى الشعر قاله فى الارتشاف واما اسماء السور فاقسام احدها ما فيه ال وحكمه الصرف كالانعام والاعراف والانفال
الثانى العارى منها فان لم تضف اليه سورة منع كهذه هود وقرات هود وان اضيفت اليه سورة لفظا او تقديرا صرف كقرات سورة هود
ما لم يكن فيه مانع فيمنع كقرات سورة يونس الثالث الجمل نحو قل اوحى واتى امر الله فيحكى فان كان اولها همزة وصل قطعت لانها لا تكون فى الاسماء الا
فى الالفاظ معدودة تحفظ ولا يقاس عليها او فى اخره تاء التانيث قلبت هاء فى الوقف اذ هو شان التاء التى فى الاسماء وتعرب ليصير اسما ولا موجب
للبناء ويمنع الصرف للعلمية والتانيث نحو قرات اقتربت بفتح التاء وفى الوقف فيه الرابع حرف الهجا كصاد وقاف ونون فيجوز فيها الحكاية لانها
حروف فتحكى كما هى والاعراب لجعلها اسماء لحروف الهجا وعلى هذا يجوز فيها الصرف والمنع بناء على تذكير الحرف وتانيثه وسواء فيه اضيف اليه سورة ام لا
كقرات صاد او سورة صاد بالسكون والفتح منونا وغيره الخامس ما وازن الاعجمى كحاميم وطاسين وياسين فاوجب ابن عصفور فيه الحكاية لانها حروف
مقطعة وجوز الشلوبين فيه ذلك والاعراب غير منصرف لموازنته هابيل وقابيل وقد قرئ ياسين بنصب النون وسواء فى جواز الامرين اضيفت اليه سورة
ام لا السادس المركب نحو طسم فان لم تضف اليه سورة ففيه راى ابن عصفور والشلوبين فيما قبله وراى ثالث هو البناء للجزئين على الفتح كخمسة عشر
وان اضيف اليه سورة لفظا او تقديرا ففيه الوجهان ويجوز على الاعراب فتح النون واجراء الاعراب على الميم كبعلبك واجراؤه على النون مضافا
لما بعده وعلى هذا فى ميم الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتانيثه واما كهيعص وحمعسق فلا يجوز فيهما الا الحكاية سواء اضيف اليهما سورة
ام لا ولا يجوز فيهما الاعراب لانه لا نظير لهما فى الاسماء المعربة ولا تركيب المزج لانه لا يتركب من اسماء كثيرة واجاز يونس فى كهيعص ان يكون
كله مفتوحا والصاد مضمومة ووجهه انه جعله اسما اعجميا واعربه وان لم يكن له نظير فى الاسماء المعربة قال فى الهمع والعدل وهو تحويل الاسم
عن صيغته الاصلية الى اخرى مع اتحاد المعنى لا للالحاق ولا اعلال ولا ترخيم ولا قلب فخرج نحو رجل العلم لاتحاد المعنى ونحو كوثر لالحاقه بجعفر ونحو مقام

ولا علاله

قوله ثم الحق في عين ... بيا ... هند ولما ثلثا بحران وسطه فقلت ارتبع

يمنع صرف الصغر المعدلة عن اصلها كرباع ومربع وكاخر في مررت بنسوة اخر اذ القياس بنسوة اخر لان اسم التفضيل المجرد عن اللام
مفرد مذكر دائما ويقدر العدل في اسم غير منصرف ليس فيه سوى العلمية كزحل وعمر تقدير زاحل وعامر
والتعريف شرط تاثيره في منع الصرف العلمية

لا علاله ونحو ياحار في ياحارث لترخيمه ونحو ارام جمع ريم لانه مقلوب عن ارآم براء ساكنة بلى همزة فقلبت العين الى موضع الفاء يمنع صرف
الصفة المعدلة عن اصلها اى عن صيغتها الاصلية التي يقتضي الاصل ان تكون عليها الى صيغة اخرى كرباع ومربع فانهما معدلان عن اربعة
اربعة والدليل على ان اصلهما ذلك انه في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل فيما اذا كان المعنى مكررا ان يكون اللفظ ايضا مكررا فعلم ان اصلهما
لفظ مكرر وهو اربعة اربعة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى وثلث ومثلث والجمع متفق عليه وفيما وراها الى عشار ومعشر خلاف
قال ابو حيان والصحيح مجيئه لسماع ذلك عن العرب فيقول موحد واحاد الى معشر وعشار وحكى البنا ابن ابو عمرو والشيباني انتهى قال ابن هشام
ولا يعارض بقول ابو عبيده والبخارى في صحيحه ان العرب لا تجاوز الاربعة لان غيرهما سمع ما لم يسمعا ونقل السخاوى انه يقال بضاعه
فعلان بضم الفاء من الواحد الى العشرة كقوله ظاروا اليه زرافات ووحدانا ووجه اعتبار الصفة في المذكورات مع عدم اعتبارها في اصولها
كونها مما تستلزمها لكونها معتبرة في موضوعها بخلافها في تلك لعروضها في الاستعمال ومن ثم لم يستعمل الاصغر نحو اولى اجنحة مثنى وثلث ورباع
او حالا نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع او خبرا نحو صلوة الليل مثنى مثنى والحال والخبر صفة في المعنى ومثنى الثاني في الحديث للتوكيد
لا للتكرير تنبيه ما ذكره من ان منع الصرف في ذلك للعدل والصفة هو مذهب سيبويه والخليل وهو المشهور وذهب ابن السراج الى ان مانع الصرف فيه
عدلان لفظي ومعنوى لان مثنى مثلا معدول عن لفظ اثنين وعن معناه اعني الاثنين مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين وقال الكوفيون وابن كيسان انه فيه
العدل والتعريف كما في عمر اذ لا تدخله اللام واذا جرى على النكرة فيجعل على البدل قال الرضى ولا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة ولا شك انه نعت معنى
الوصف يجرى على المعارف وكيف يكون معرفة وقد يقع حالا انتهى وكاخر بضم الهمزة وفتح الخاء في نحو مررت بنسوة اخر اذ هو جمع لاخرى اخرى انثى اخر
بفتح الخاء بمعنى مغاير واخر من باب اسم التفضيل فكان القياس ان يقال مررت بنسوة اخر وبرجال اخر وبامراة اخر وبامراتين اخر وبرجلين اخر لان
اسم التفضيل المجرد عن اللام والاضافة مفرد مذكر دائما كما مر في بابه لكنهم قالوا اخرى واخريين واخرين قال ابن هشام في الاوضح وانما خص النحويون
اخر بالذكر ان في اخرى الف التانيث وهي اوضح من العدل واما اخرون واخران جمعيان بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب واما اخر فالعدل عنه
وانما العدل في فروعه وانما امتنع من الصرف للوصف والوزن انتهى تنبيهان الاول قال في التصريح في جعل اخر من باب التفضيل اشكال لانه
لا يدل على المشاركة والزيادة في المغايرة ومن ثم قال الموضح في الحواشي الصواب ان اخر مباين لافضل من ثلث جهات احدها الوصف والثاني الزيادة
والثالثة انه لا يقوم معناه الا باثنين مغاير ومغاير كما ان افضل انما يقوم معناه باثنين مفضل ومفضل عليه فلما اشبهه من هذه الجهات استحق
احكامه في جمع تصاريفه وعلى هذا فكان ينبغي ان لا تستعمل تصاريفه مع التنكير الا مع ال والاضافة لمعرفة فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك
عدلا عما استحقته بمقتضى المشابهة فعلى هذا اذا قيل مررت بنسوة اخر كان معدولا عن اخر بالفتح والمد ولا نقول عن الاخر لانه نكرة تجرى على نكرة
نعتا ولا عن اخر لما بينا من انتفاء حقيقة التفضيل من هذه الكلمة وكثر غلط في المسئلة انتهى الثاني اذا كان بمعنى اخرة بكسر الخاء مقابلة الاولى
جمعت على اخر مصروفا لانه غير معدول لان مذكرها اخر بالكسر فليست من باب اسم التفضيل ويقدر العدل فيما اى في اسم سمع غير منصرف ليس فيه
من اسباب منع الصرف على ظاهره سوى العلمية كزحل وعمر بتقدير زاحل وعامر فهما معدولان لان القياس دل على ذلك بل المراد وهما ممنوعين من الصرف
وليس فيهما بحسب الظاهر الا سبب واحد وهو العلمية ولا تستقل بالمنع اجماعا احتيج الى تقدير سبب اخر ولم يمكنهم غير العدل فقدروه كيلا ينخرم
القاعدة المعلومة بالاستقراء من كلامهم فما سمع منصرفا فليس بمعدول نحو ليد لو سمع غير منصرف وفيه مع العلمية مانع اخر فكان نحو طوى ممن منعه
فان فيه مع العلمية التانيث المعنوى باعتبار البقعة بلا وخبر لتكلف العدل تنبيه قال بعض المتاخرين ما اشتهر من عدم امكان غير العدل في
نحو عمر ممنوع بل ثم شئ يمكن تقديره مع وجود اصل مقيس عليه في الباب وهو لزوم العلمية فان نحو عمر وزفر من الاعلام التي على فعل الازم للعلمية
لا يجوز تجريده عنها فلذلك لا يثنى ولا يجمع بل يقال جاءنى عمران كلاهما في التثنية وجاءنى عمر كلهم في الجمع فاحدى الفرعيتين العلمية والاخرى لزومها
ونظير ذلك الف التانيث كما مر واذا كان كذلك فلا حاجة الى تقدير العدل انتهى وليس بشئ اذ لا يثبت منع تثنية المعدول وجمعه الا عن المازنى فقط
بدليل قولهم سيرة العمرين ابن الخطاب وابن عبد العزيز كما صرح به بعضهم قال في القاموس والعمران ابو بكر وعمر او عمر وعمر بن عبد العزيز فكيف يجعل
مثل هذا اصلا مقيسا عليه هكذا كتبت رد هذا الكلام ثم وقفت في همع الهوامع على ما نصه منع المازنى من تثنية العلم المعدول وجمعه
جمع سلامة او تكسير فقال اقول جاءنى رجلان كلاهما عمر ورجال كلهم عمر قال ابو حيان ولا اعلم احدا وافقه على المنع ويرده ما سمع من قول العرب
العمران فاذا ثنى على سبيل التغليب فمع اتفاق اللفظ والمعنى اولى انتهى والتعريف المعبر عنه في البيتين المتقدمين بلفظ المعرفة
شرط تاثيره في منع الصرف العلمية اى ان يكون اسم المعرفة علما شخصيا كما في احمد او جنسيا كما في اسامة وانما جعل السبب التعريف دون العلمية
اشارة الى ان المؤثر هو التعريف لانه فرع التنكير ووجه اشتراط العلمية ان ما سواها من التعاريف اما ان يستلزم البناء كما في المبهمات سوى اى انه
واما ان يستلزم المنافاة لحكم منع الصرف كتعريف اللام والاضافة واما ان يكون غير لازم كتعريف النداء فانه يزول مع قصد المتكلم من التعريف

المعرف

والالف والنون يمنع صرف العلم كعمران والوصف غير القابل للتاء كسكران وغيرها منصرف
ورحمن ممنوع

المضمر والموصول والاشارة تستلزم البناء واللام والاضافة تنافيان الحكم بمنع الصرف فتعينت العلمية فقد غفل ابن غفلة مع ندائه الفطنة
على فساده قال بعض شارحي الحاجبية والالف والنون المعبر عنهما في البيتين بزائدتا فعلان وتسميتا بالزائدتين لزيادتهما وقيل لكونهما
من حروف الزيادة وهو بعيد وتسميتا بالمضارعتين ايضا المضارعتهما اى مشابهتهما الفي التانيث في كونهما مزيدتين معا كذا قالوا قال
بعضهم وهذا ينافي قولهم ان الممدودة في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف فانقلبت همزة وتاثيرهما في منع الصرف لمشابهتهما الفي
التانيث فانهما في بناء يخص المذكر كما ان الفي التانيث في بناء يخص المؤنث وانهما لا تلحقهما التاء بدليل سقوط التاء بفوات هذه
الجهة هذا مذهب البصريين وهو الحق وذهب الكوفيون الى ان تاثيرهما لكونهما زائدتين قال ابن هشام ويلزمهم ان يمنعوا صرف عفرية
علما فان اجابوا بان المعتبر انما هو زائدتان باعيانهما سالناهم عن علة الاختصاص فلا يجدون مصرفا عن التعليل بمشابهة الفي التانيث فيرجعون
الى ما اعتبره البصريون تنبيهان الاول قال بعضهم المراد بالالف والنون في الاصل او في الحال لان اصيلال علما غير منصرف لان اللام فيه بدل
من النون وهو في الاصل مصغر اصلان كعثمان جمع اصيل وهو الوقت من بعد العصر الى المغرب لكنهم لم ينظروا الى الاصل في التصغير فحكموا بان
عميران في تصغير عمران منصرف وان كان فيه الالف والنون في الاصل لتغير الالف انتهى وفي الارتشاف قال الفارسي اصيلان مغير
ليس بجمع ولذلك ساغ تحقيره الثاني علامة زيادتهما ان يكون قبلهما اكثر من حرفين فان كان قبلهما حرفان وكان الثاني مضعفا ففيه اعتبار
ان قدرت اصالة التضعيف فهما زائدتان او زيادته فالنون اصلية كحسان ان جعلته من الحس فوزنه فعلان فلا ينصرف او من الحسن فوزنه
فعلال فلا ينصرف او من الحس فوزنه فعال فينصرف وكذا حبان هل هو من الحبوة او من الحين وقال السخاوي في تنوير الدياجي سال
سيبويه الخليل عن الرمان فقال لا اصرفه في المعرفة واحمله على الاكثر اذا لم يكن معنى يعرف به قال السخاوي اى اذا كان لا يعلم من اى شئ اشتقاقه
حمل على الاكثر والاكثر زيادة الالف والنون وقال ابن يعيش القياس يقتضي زيادة الالف والنون في حسان وان لا ينصرف حملا على الاكثر
لطيفة لقى بعض الملوك حبان النحوي فقال الملك حبان منصرف ام لا فقال ان حباه الملك فغير منصرف والا فمنصرف ذكره الطيبي في
التبيان يمنع اى الالف والنون واوراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد صرف العلم كعمران وعثمان وعطفان قال بعض شارحي الكافية ولا يخفى
ان هذا الشرط متحقق في سعدانه وهراني ولحياني ودرقاني اعلاما مع انه لا اثر فيها للزيادة فيها منصرفة فينبغي اشتراط ان لا يكون
مع الهاء ولا ياء النسبة ويمنع الوصف غير القابل للتاء اى الحاقها بها اما لانه لا مؤنث له اصلا كلحيان الكبير اللحية او لان مؤنثه فعلى بفتح الفاء
والالف المقصورة كسكران فان مؤنثه سكرى على لغة الجمهور ونقل عن بني اسد يقولون سكرانة ونقل الزبيدي ذكر يعقوب ان ذلك ردئ
وقال ابو حاتم لبنو اسد مناكير لا يوخذ بها وغيرها من منصرف لان مؤنثه عريانة وقد جاء في الشعر ممنوعا تشبيها له بباب سكران قال كانه لا مع عريان
مسلوب ورحمن ممنوع من الصرف لانتفاء رحمانة هذا هو المشهور وقيل الالف والنون يمنع صرف الوصف الذي مؤنثه فعلى فعلى هذا رحمن
منصرف لانتفاء رحمى قال الرضي والاول اولى لان وجود فعلى ليس بمقصود بل المطلوب منه انتفاء التاء لانه كلما جاء منه فعلى لا يجئ منه
فعلانة في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفون اذن فعلان فعلى
وهذا دليل قوى على ان المعتبر في تاثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل هذا
المقصود في رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالباري تعالى فلم يصوغوا منه مؤنثا لا من لفظه بالتاء ولا من غيره اعني
فعلى فيجب ان يكون غير منصرف انتهى فهذا كله مبني على ان الرحمن صفة كما ذهب اليه الزمخشري وابن الحاجب وجماعة وقد تقدم في شرح الديباجة
ان الاعلم وابن مالك وابن هشام ذهبوا الى انه علم لا صفة قالوا لانه اسم انه موضوع بازاء المعنى لا الذات وكونه مشتقا من الرحمة لا ينافي
علميته كعلي وحسن وصالح وخازن قال ابن هشام ولما قال الزمخشري اذا قلت الله رحمن اتصرفه ام لا وقول ابن الحاجب انه اختلف في رحمن اى في
صرفه خارج من كلام العرب من وجهين لانه لم يستعمل صفة ولا مجردا من ال الا في الضرورة انتهى وقد عرفت انهم يعربونه في البسملة بدلا من اسم الجلالة
لا صفة تنبيه جميع ابنية فعلان مؤنثها على فعلى الا اربعة عشر جائت مؤنثاتها على فعلانة فتصرف وقد جمع ابن مالك منها اثني عشر
في قوله اذا استثنيت حبلانا ودخنانا وسخنانا وسيفانا وضحيانا وصوحانا وعلانا وقشوانا ومصانا وموتانا وندمانا واتبعهن نصرانا
وذيل عليه المرادي الباقيين فقال وزدفيهن خمصانا على لغة واليانا الحبلان بحاء مهملة وموحدة العظيم البطن وقيل الممتلي غيظا
والدخنان بدال مهملة وخاء معجمة اليوم المظلم والسخنان بسين مهملة وخاء معجمة اليوم الحار والسيفان بسين مهملة وتحت الياء المثناة من
تحت فاء الرجل الطويل كانه من السيف والضحيان بضاد معجمة وحاء مهملة ومثناة تحتية الرجل الذي ياكل في الضحى كذا في الغا
وقال بعضهم هو اليوم الذي لا غيم فيه وضبطه اخر بصاد المهملة والصوحان بصاد وحاء مهملتين للبعير اليابس الظهر والعلان
بعين مهملة وتشديد اللام الرجل الكثير النسيان وقيل الحقير والقشوان بقاف وشين معجمة الرقيق الساقين والمصان بميم وصاد مهملة

الاثيم

ارادوا ان ... واعلم ... لئن ... ان الحيوان ... منصرف ... ونحو ... وجيد ... فيصرف ... ان امرء ... الاوى ... والمنع الغير ... من اكثر ... انه ان جعله ... زيادة الالف ... يتعرف بالعلمية ... والنون وان جعلته ... من ... منصرف منه ...

والتركيب المزجي يمنع صرف العلم كبعلبك ووزن الفعل بشرط الاختصاص بالفعل او تصديره بواحد من زوائده يمنع صرف العلم كشمر وضرب
والوصف غير القابل للتاء كاحمر فيجعل منصرف لوجود علة فى الصفة يمنع صرف الموازن للفعل بشرط كونها فى الاصل

اللئيم والموثان البليد المبت القلب والندمان المنادم فى الشراب والنصران واحد النصارى والخمصان بفتح الخاء المعجمة وبعدها ميم صاد مهملة الضامر
البطن وهى لغة فى خمصان بضم الخاء وهذا قال على لغة والالنبان الكبير الالية فهذه كلها مصروفة لما مر والتركيب المعتبر عندى فى البيتين لصرفية
الوزن بالتركيب المزجي وهو جعل اسمين اسما واحدا منزلا ثانيهما منزلة هاء التانيث وخرج به الاضافي كامرء القيس والاسنادي ككتاب قرناها
لان الاضافي يجعل غير المنصرف منصرفا فلا يلائم منع الصرف والاسنادي يلزم بناء المركب على المشهور او كونه واسطة لا معرب ولا مبنى على ما
نقله الوضي عن ابن الحاجب واما اذا قيل بانه معرب يحكى كما حكى عن جماعة فقيل لا يبعد ان يجعل غير منصرف وان لم يظهر منع الصرف مردود بانه
لا فائدة للحكم بمنع الصرف مع عدم ظهور اثره والاصل فى الاسم الصرف يمنع صرف العلم كبعلبك وحضرموت ومعدي كرب ويستثنى نحو سيبويه
فانه لا اثر للتركيب المزجي فيه فى منع الصرف وانما لم يحترز عنه اكتفاء بالعلم بحاله مما ذكره فى باب المركب من المبنيات وقد تقدم الكلام عليه
ان الجرمي اجاز فيه اجراؤه مجرى بعلبك فليطلب ثمة ووزن الفعل وهو الذى يكون للفعل سواء ترجحت نسبته الى الفعل او تساوت نسبته اليه
ونسبته الى الاسم بدليل اطلاقهم له على الوزن المشترك وما قيل من ان وزن الفعل عند النحاة يختص بالفعل او يغلب فيه اذ لو اشترك بين الاسم و
الفعل على التسوية لما صح ان يضاف الى الفعل فيقال له وزن الفعل فليس بشيء اذ قد تكون الوزن اغلب فى الفعل اتفاقا وهو لا يؤثر كفاعل
فانه فى الافعال اغلب ولو سميت بخاتم لا يصرف اتفاقا هكذا يستفاد من كلام بعضهم فتامل بشرط لمنع الصرف الاختصاص بالفعل اى
يكون مختصا به بمعنى انه لا يوجد فى الاسم العربي الا منقولا من الفعل ولا ينافي اختصاصه بالفعل اذ وجوده فيه بطريق النقل او الغالبة
واما وجوده فى الاسم العجمي فلا حكم له لان كلامنا فى كلام العرب او تصديره اى وزن الفعل بواحدة من زوائده اى زوائد الفعل وهى حروف نايت
لتحقق الفرعية فان هذه الزوائد فى الفعل يدل على معنى بخلافها فى الاسم نحو احمد فان الهمزة فيه لا يدل على معنى وهى فى موازنه من الفعل نحو اذهب
مضارع ذهب تدل على المتكلم والدال اصل لغير الدال يمنع وزن الفعل صرف العلم كشمر فانه فعل بتضعيف العين يختص بالفعل وهو
علم لفرس جرجيل بن عبد الله بن معمر الشاعر كذا فى القاموس ومن قال انه علم الفرس حجاج فقد اخطأ والشاعر المذكور هو القائل ابوك حباب
سارق الضيف برده وجدى يا حجاج فارس شمرا هو منقول عن معنى مرحا او محتالا او نحو ضرب علما بالبناء للمفعول اذ هو بالبناء للفاعل
غير مختص فلا يؤثر فى منع الصرف خلافا لعيسى بن عمر الفراء واما بقم اسم لصبغ معروف وهو العندم وشلم البيت المقدس فهما من الاسماء العجمية
المنقولة الى العربية فلا يقدحان فى الاختصاص ويمنع الوصف غير القابل للتاء اما لانه لا مؤنث له اصلا كاكمر لعظيم الكمرة ولحيان لعظيم الراس
الذكر ولان مؤنثه فعلاء بالالف الممدودة او فعلى بضم الفاء والالف المقصورة كاحمر وافضل فان مؤنثهما حمراء وفضلى وانما اشترط عدم
قبوله للتاء ليقوى شبهه بالفعل من حيث هو لا يقبلها فينتهض للتسبيب فيعمل هو الجمل القوي على العمل وليس منصرف لوجود حمله للتاء
كذلك قال بعضهم وانما يصح التمثيل به على التحقيق لو كان وصفا وهو ممنوع اذ لم يستعمل يعمل فى كلام العرب بمعنى القوي على العمل والشرط
وانما هو بمعنى الجمل القوي عليها وفى القاموس هما اسمان اذ لا يقال جمل يعمل وناقة يعملة انتهى ونصه اليعملة الناقة النجيبة المعتملة والمطبوعة
والجمل يعمل ولا يوصف بهما انما هما اسمان انتهى وعلى هذا فالتمثيل بارمل اوجود ارملة اولى تنبيهان الاول يشترط فى وزن الفعل ايضا ان يكون
لازما باقيا على حالته غير مخالف لطريقة الفعل فنحو الله اذ خرج بحوامر وابنم علمين فانهما على لغة الاتباع فى الرفع نظير اذهب وفى الجر نظير اضرب ء اكتب وفى النصب
لم يبقيا على حالة واحدة فيهما وان لم يخرجا بذلك عن وزن الفعل لغان لم فى الاستعمال اذ الفعل لا اتباع فيه فلم يعتبر فيهما الموازنة فلم يجز نظير اذهب
فيهما الا الصرف وبقولنا باقيا على حالته خرج نحو رد وقيل وبيع فان اصلهما فعل بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها الادغام والاعلال فالادغام
فى رد والاعلال بالنقل والقلب فى قيل وبالنقل فى بيع وصار رد بمنزلة قفل بضم القاف وسكون الفاء وقيل وبيع بمنزلة ديك بكسر الدال
وسكون الياء اخر الحروف والكاف فوجب صرفها وبقولنا غير مخالف لطريقة الفعل نحو البب بضم الباء الموحدة جمع لب علما قد باين الفعل بالفك فيصرف
قاله ابو الحسن الاخفش وخولف لانه بعد الفك موازن لاقتل وانصر فالموازنة موجودة وهو الصحيح الثاني هذا ووزن الفعل المصدر بواحدة
من زوائده على وجودها فلو تغيرت صورته مع وجودها او وجود بدلها الذى لا يلزم ابدالها به فلم يقدح فى وزن الفعل فالاول كاجيء
والثاني كهراق وهرق علمين فان الهاء وان كانت ليست من زوائد الفعل الا انها مبدلة من الهمزة ابدالا غير لازم فلم يضر لان الاكثر فى
الاستعمال اراق وارق الصفة ويمنع الوصف ايضا وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة مع بعض صفاتها يمنع صرف الاسم الموازن للفعل
كما مر انفا بشرط كونها الاصل فيه اى بحسب الوضع احترازا عن نحو ارنب بمعنى ذليل لان وضعه للحيوان المعروف فلا اثر لما طرء عليه من الوصفية كما لا
اثر لما طرء من الاسمية فى ادهم للقيد من الحديد واسود للحية السوداء وارقم للحية التى فيها نقط سود وبيض وربما اعتد بعضهم بالاسمية
فصرفها واما اجدل للصقر واخيل للطائر ذى خيلان وافعى للحية فانها اسماء فى الاصل والحال فلهذا صرفت فى لغة الاكثر وبعضهم منع صرفها
لمح معنى الصفة وهى القوة فى اجدل والتلون فى اخيل والايذاء فى الافعى لكن المنع فى افعى ابعد منه فى الاولين لان الاخيل من الخيول وهو الكبر والخيلاء

وعدم قبول التاء فاربع فى مررت بنسوة اربع منصرف لوجهين وجميع الباب بكسر مع اللام والاضافة والضرورة

ومن الجدل وهو الشدة واما الافعى فلا مادة لها فى الاشتقاق لكن ذكرها يقارن تصور ايذائها فاشبهت المشتق وجرت مجراه على هذه اللغة قاله البدر بن مالك وعلة
قبول التاء لما مر واعلم ان للمص فى هذا الكلام انتقادا وذلك ان قوله يمنع صرف الموازن للفعل تكرار لا طائل تحته لما علم قبله من ان وزن الفعل يمنع لكونه
بل هو موهم لكون هذه الصفة غير ذلك الوصف وبطلانه ظاهر فان اراد بذكر ذلك بيان الشرطين المذكورين فلا اختصاص لوزن الفعل بهما بل اشترطا
ايضا فى منع الوصف الكائن بالالف والنون المزيدتين اما علم قبول التاء فقد علم اشتراطه فى كلامه صريحا واما اشتراط اصلية الصفة فقد صرح
به غير واحد للاحتراز عن نحو صفوان بمعنى قاس لان وضعه للحجر الاملس فلا اثر لما طرء عليه من الوصفية فلو قال والصفة شرطها ان تكون فى الاصل كما
قال ابن الحاجب لسلم من ذلك واما اشتراط علم قبول التاء فقد علم سابقا فى كل من الوصفين فاربع فى نحو مررت بنسوة اربع منصرف لوجهين احدهما
علم اصلية الوصف لانه وضع اسما للعدد فلم يلتفت لما طرء عليه من الوصفية والثانى قبوله للتاء فى نحو مررت برجال اربعة تنبيه ما كان احد
سببيه العلمية اذا نكر صرف فزوال العلمية وبقى السبب الثانى غير مؤثر وهو اما التانيث او الزيادة او العدل او الوزن او العجمة او التركيب او الحاق المقصور
نحو رب فاطمة وعمران وعمر واحمد وابرهيم ومعدي كرب وارطى لقيتهم ويستثنى من ذلك ما كان قبل العلمية صفة كاحمر وسكران اذا كانا علمين فنكرا
فسيبويه يبقيه غير منصرف وخالفه الاخفش ولا يقال بصرفه بناء على ان الصفة اذا زالت لا تعود ورد بان زوال الصفة كان لمانع وهو العلمية
واذا زال المانع رجعت الصفة ثم رجع الاخفش عن مخالفة سيبويه فوافقه فى كتابه الاوسط قال ابن مالك فى شرح الكافية واكثر المصنفين لا يذكرون
الا مخالفته وذكر موافقته اولى لانها اخر قوليه انتهى والتصغير المزيل لاحد السببين يخل بمنع الصرف كحميد وعمير فينصرفان لزوال الوزن والعدل
اما زوال الوزن فواضح واما زوال العدل فقال ابن هشام فى حواشي التسهيل ان نحو عمر قد حكموا بانه معدول والتصغير لا يزيل شيئا
مما ثبت اذ لم يكن معا دالة فالحكم بصرفه بعيد انتهى وقال الازهرى وجوابه ان ذلك فى العدل التحقيقى اما العدل التقديرى فلا لانهم انما ارتكبوه حفظا لقاعدتهم
لما راوه غير منصرف فاذا صرف فلا حاجة لتقديره وجميع الباب اى باب ما لا ينصرف بكسر اى يجر بالكسرة وجوبا على اصله مع اللام معرفة كانت نحو مررت بالمساجد
او موصولة كالاعمى والاصم او زائدة كقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا ومثلها ام فى لغة طي كما ذكره ابن مالك فى التسهيل وغيره والاضافة اى اضافته الى
غيره نحو مررت باحمدكم ومساجد الله او الضرورة اى ما يضطر اليه الشاعر اذا ما غزا فى الجيش حلق فوقهم عصائب طير تهتدي بعصائب والقوافي مجرورة وانما
قال بكسر ولم يقل ينصرف لان المسئلة خلافية فبين ما هو المتفق عليه واعرض عن بيان الخلاف لانه خلاف لا يثمر وهو على ثلثة اقوال احدها ولان فى اول الباب
الثالث وهو التحقيق انه ان زالت احدى علتيه باللام او الاضافة كما فى العلم فمنصرف وان بقيت العلتان كما فى احمر بقي على منع صرفه هذا بالنسبة الى ما
اضيف او دخلته اللام واما بالنسبة الى الضرورة فقيل ينصرف وهو المشهور لان الضرورة ترد الشي الى اصله واصل الاسماء الصرف وقيل بل هو باق
على منع صرفه لوجود العلتين وانما جعل كالمنصرف فى الصورة باعتبار ادخال الكسرة عليه والتنوين كما سيأتى تنبيهان الاول قد ينون غير المنصرف للضرورة
والتناسب الضرورة قد تكون موجبة للتنوين وقد تكون غير موجبة له فالاول كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة اذ لا محيص فيه عن التنوين
لانه لا يستقيم الوزن الا به والثاني كقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع اذ لو يعني نعمان هنا على منع صرفه لم ينكسر الوزن الا انه يكون فيه
الزحاف المسمى بالكف وهو قبيح عندهم فدعت الضرورة الى تنوينه تحصيل امر مستحسن قاله الدماميني فى المنهل قال بعضهم والكف ليس قبيحا فى الطويل
متفق عليه فقد ذهب الاخفش الى انه احسن من القبض انتهى واما التناسب فالمراد به تناسب كلمتين معربة وما يوزن كسباء بنبا او قريبة منه كسلاسل واغلالا
او لا ولكن تعددت الالفاظ المصروفة واقترنت قرانا منسجما كودا ولا سواعا ولا يغوثا ويعوقا ونسرا او اخر الفواصل والاسجاع كقوله اكثر النساء قال جماعة منهم
ابن بابشاذ فى شرح الجمل وابن عصفور والرضي فى شرح الحاجبية وابن هشام فى الجامع الصغير لا ينون ما فيه الالف المقصورة لعدم الضرورة لان التنوين حرف ساكن كالالف وداعي
ان يجد ساكن وقيل فى بدل بشار ورد بان هذا انما يتم ان لو كان الساكنان متساويين وليس كذلك فان الالف لا يقبل الحركة والنون الساكنة تقبلها وقد يدعو الضرورة الى نقل حركة
الساكن متقدم لا ينافى الوزن الا به فيحذف الالف ويؤتى بالتنوين ليتاتى النقل كما قال الشاعر علقتها عرضا اشترصها نفرت وبدلتني بالاقبال اعراضا الثاني قال السيوطي فى شرح الالفية اذا
اضطر الى تنوين مجرور بالفتحة هل ينون بالنصب والجر صرح ابن الرضي بالثاني ولو قيل بالوجهين كالمنادى لم يبعد انتهى قلت ان الظاهر لرد تنوينه بالنصب مع التقييد بالاجل الرابع قال
الاخفش صرف ما لا ينصرف مطلقا اى فى الشعر وغيره لغة الشعراء وذلك انهم كانوا يضطرون كثيرا لاقامة الوزن الى صرف ما لا ينصرف فمرنت على ذلك السنتهم فصار الامر الى ان صرفوه
فى الاختيار ايضا وعليه حمل قوله سلاسل واغلالا وقوارير وقال الكسائي اى صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم الا افعل منك وانكره غيرها ادلة مشهورة من احد الاختيارين نحو
احمد وابرهيم ونحو ذلك واما للضرورة فلا خلاف فى جواز صرفه وعدم جواز صرف افعل منك فى الضرورة مذهب الكوفيين قالوا لان من مع مجرورها كالمضاف لا اصل لجواز
لان الكلام فى الضرورة وبين المضاف وما هو كالمضاف فرق قال الرضي الخامس فى هب الكوفيون والاخفش وجماعة الى جواز منع صرف المنصرف للضرورة كما جاز العكس لها واجازه ابن مالك
وابو حيان كقوله طلب الارزاق بالكتائب اذ هوت تسبب غايات النفوس عن ذود واباه سائر البصريين واجازه ثعلب فى الكلام مطلقا وفصل بعضهم بين ما فيه العلمية وغيره
فاجازه معها لوجود احد السببين ومنعه مع غيرها ويؤيده انه لم يسمع الا فى العلم فايدة قال ابن جني فى الخصائص سالت ابا على هل يجوز لنا فى الشعر من الضرورة ما جاز للعرب
او لا فقال كما جاز ان نقيس منثورنا على منثورهم فكذلك يجوز لنا ان نقيس شعرنا على شعرهم فما اجازته الضرورة لهم اجازته لنا وما حظرته عليهم حظرته علينا واذا كان كذلك فما كان من احسن
ضروراتهم فليكن من احسن ضروراتنا وما كان من اقبحها عندهم فليكن من اقبحها عندنا وما بين ذلك بين ذلك انتهى وهنا انقضى كلام المص على ما يتعلق بالاسماء فشرع فى الكلام على ما يتعلق بالافعال فقال

الحديقة الثالثة فيما يتعلق بالافعال يختص المضارع بالاعراب فيرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم وينتصب باربعة احرف لن وهي لتاكيد نفي المستقبل

الحديقة الثالثة فيما يتعلق بالافعال مما لم يسبق له ذكر اذ قدم في الحديقة الاولى مباحث الفعل وخواصه وتقسيمه واحكام اقسامه من الاعراب والبنا والكلام الان فيما عدا ذلك يختص الفعل المضارع من بين اقسام الفعل بالاعراب وذلك لمشابهته الاسم فيما مر فيرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم هذا احد الاقوال في رافعه وهو قول الفراء وحذاق الكوفيين واورد عليه ان التجرد امر عدمي والرفع وجودي والعدمي لا يكون عاملا في الوجودي ورد بمنع كونه عدميا بل هو الاتيان بالمضارع على اول احواله وهذا ليس بعدمي ولو سلم فمن اين انه لا يعمل في الوجودي بل يعمل لانه هنا علامة لا مؤثر كما في المبتدا وذهب الكسائي الى ان رافعه حروف المضارعة وثعلب الى انه مضارعته الاسم والبصريون الى انه وقوعه موقع الاسم قالوا ولهذا اذا دخل عليه نحو ان ولم ولما امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدها فليس حينئذ واقعا موقع الاسم قال ابن هشام واصح الاقوال الاول وهو الذي يجري على السنة المعربين حيث يقولون مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم قال ويفسد قول الكسائي ان جزء الشيء لا يعمل فيه وقول ثعلب ان المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من انواع الاعراب الى عامل يقتضيه ثم يلزم على المذهبين ان يكون المضارع مرفوعا دائما والا قابل بهو ويرد قول البصريين ارتفاعه بعد هلا يقوم اذ الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض وانما يرجح عامل النصب والجزم على عامل الرفع اذا دخل على الفعل لقوته اذ هو لفظي وعامل الرفع معنوي انتهى وهو خلاف الاثر المراد لا ينثني عنه حكم لفظي وينتصب بحرف من اربعة احرف على الاصح احدها لن وبدء بها لملازمتها النصب بخلاف ما عداها كما ستقف عليه وهي حرف بالاجماع بسيطة على الاصل عند سيبويه والجمهور وادعى الفراء على انها لا النافية فابدلت الالف نونا ورد بانهما حرفان نافيان ثنائيان ولا اكثر استعمالا ويرده ان الابدال لا يغير حكم المهمل فيجعله معملا وان المعروف انما هو ابدال النون الفا لا العكس نحو لنسفعا وليكونا وزعم الخليل والكسائي ان اصلها لا ان الناصبة فحذفت الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال كما حذفت في قولهم ويلمه والاصل ويل امه والالف لالتقاء الساكنين هي والنون وحجتهما قرب لفظها منهما وان معناهما من النفي والتخلص للاستقبال حاصل فيها وقد جاءت على الاصل في الضرورة كقوله يرجي المرء ما لا ان يلاقي ويعرض دون ابعده الخطوب اي ما لن يلاقي ورده سيبويه بجواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب وامتناع نحو زيدا يعجبني ان تضرب قال الرضي وللخليل ان يقول لا يمتنع ان تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستانف انتهى والنفي بها ابلغ من النفي بلا فهي لتاكيد نفي الفعل المستقبل وفاقا للزمخشري في كشافه ومفصله ووافقه ابن الخباز في شرح الايضاح فقال لن لنفي المضارع على جهة التاكيد ووافقه الرضي وصاحب التبيان ايضا بل قال بعضهم ان منعه مكابرة فهي لنفي اني افعل ولا لنفي افعل كما في لم ولما وادعى الزمخشري في انموذجه ايضا انها للتابيد النفي كقوله تعالى لن يخلقوا ذبابا ولن يخلف الله وعده قال ابن مالك وحامله على ذلك اعتقاده في لن تراني ان الله تعالى لا يرى ورده غيره بانه لو كانت للتابيد لم يقيد منفيها باليوم في فلن اكلم اليوم انسيا ولكان ذكر الابد في ولن يتمنوه ابدا تكرارا والاصل عدمه انتهى وهو ضعيف اذ لا قائل بالتابيد ان يجيب عن الاول بان تونها بذلك عند اطلاق منفيها وخلو المقام عن مقيد له وعن الثاني بان ذكر الابد ليس تكرارا للفظ وهو ظاهر ولا بالمرادف لان ابدا لا يرادف لن لان الاسم لا يرادف الحرف كما تقرر في هذا الموضع ولان التابيد نفس معنى ابدا وجزء معنى لن وانما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما يفهم بالتضمن ولو سلم فلم فائدة وهي دفع ما يتوهم من ان لن لمجرد النفي بناء على الاستبعاد نفي تمني الموت منهم على جهة التابيد قال النقي التميمي في شرح المغني ومذهب سيبويه والجمهور انها لنفي المستقبل اعم من ان يكون محدودا كما في لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى او مؤبدا كما في لن يغنوا عنك من الله شيئا قال بعضهم ورد انكارهم اقتضاءها التابيد مناقض لقولهم هذا كما لا يخفى تنبيهان الاول ذهب جماعة منهم ابن عصفور الى ان الفعل قد يخرج بعد لن الى الدعاء كما لا الدعائية وانكره الجمهور قالوا بل حالها بعدها كحاله بسائر حروف النفي عن لا واختار الاول ابن هشام في المغني قال والحجة في قوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال واما قوله ربّ بما انعمت علي فلن اكون ظهيرا للمجرمين فقيل ليس منه لان فعل الدعاء لا يسند الى المتكلم بل الى المخاطب او الغائب نحو يا رب لا عذبت فلانا ونحو لا عذب الله عمرا انتهى ويرده قوله ثم لا زلت لكم خالدا الثاني ما اسلفته من ملازمة لن النصب هو المشهور وزعم بعضهم انها قد تجزم كقوله فلن يحل للعينين بعدك منظر وقوله لن يخب الان من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة قال ابن هشام والاول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الالف للضرورة وسكت عن الثاني لانه لو وافقه بكسر الباء كما صرح به في مواضع اخر من المغني وهذا البيت من جملة ابيات لها حكاية لطيفة لا بأس بذكرها وهي ما رواه الحسن عن اسمعيل بن موسى عن جعفر بن محمد قال بلغنا ان اعرابيا دخل المدينة فبينما هو يجول في ازقتها اذ مر بباب الحسين بن علي بن ابي طالب فلما عرف الدار انشا يقول لن يخب الان من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة انت جواد وانت معتمد ابوك من كان قاتل الفسقة لولا الذي كان من اوائلكم كانت علينا الجحيم منطبقة فسمعه الحسين عليه السلام وهو يصلي فاوجز في صلوته ثم خرج فاذا هو باعرابي في اسمال فقال رويد يا اعرابي ثم نادى يا قنبر ما معك من النفقة فقال الف درهم فاتاه بها فقد جاء من هو احق بها منا ثم اخذها من قنبر فصيرها في احدى بردتين كانتا عليه ثم دفعها للاعرابي من داخل الباب وقال خذها فاني اليك معتذر واعلم باني عليك ذو شفقة لو كان في سيرنا الغداة عصى كانت سمانا عليك مندفقة لكن ريب الزمان ذو غير والكف منا قليلة النفقة فاخذها الاعرابي وقال مطهرون نقيات ثيابهم تجري الصلوة عليهم اينما ذكروا فانتم انتم الاعلون عندكم علم الكتاب وما جاءت به السور من لم يكن علويا حين تنسبه فليس له في الناس مفتخر قال البطليوسي وجزم الاعرابي بلن وذكر اللحياني ان ذلك لغة لبعض العرب يجزمون بالنواصب وينصبون بالجوازم وسكن اللغويون لام الحلقة وفيها الاعرابي قال ابن جني يقال حلقة حديد وحلقة من الناس بالسكون والجمع حلق بفتح اللام وحكى عن يونس حلقة

القائل

وكي ومعناها السببية وان وهي حرف مصدري والتي بعد العلم غير ناصبة وفي التي بعد الظن وجهان واذن

وحلق بفتح اللام فيهما وقال ابو عمرو الشيباني ليس في كلامهم حلقة بفتح اللام الا في جمع حالق واما كي وجاء بها بعد لن لمشاركتها لها في العمل من غير شرط نحو اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها في الخارج سببا لما بعدها والمعنى سببية كل مما قبلها وما بعدها للاخر الا ان سببية ما قبلها بحسب الخارج وسببية ما بعدها بحسب الذهن فيقال لها التعليلية والقول بانها لا تكون الا ناصبة كان دائما كما اختاره المصنف تبعا لابن حاجب مذهب الكوفيين وجمهور البصريين على ان كي على قسمين مصدرية ناصبة بمنزلة ان معنى وعملا وتعليلية جارة بمنزلة لام التعليل معنى وعملا والنصب بعدها بان مضمرة غير جائزة الاظهار قال ابن مالك في شرح الكافية والذي احوج الى القول بذلك قول العرب في السؤال عن العلة كيمه كما يقولون لمه فسووا بينها وبين اللام في المعنى فثبت بذلك انها حرف جر مرادف للام وتثبت بدخول اللام عليها في نحو قوله تعالى لكيلا يكون على المؤمنين حرج انها مصدرية لان حرف الجر لا يدخل على حرف الجر الا ان يكون مصدرية فيلزم من ذلك جعل كي على قسمين انتهى ويتعين المصدرية ان سبقها اللام كما في الاية والتعليلية ان تأخرت عنها اللام او ان كقوله كي لتقضيني رقية ما وعدتني غير مختلس والثاني كقوله فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا ويجوز الامران في نحو كيلا يكون دولة فان قدرت قبلها اللام فهي مصدرية والا فهي تعليلية والاول اولى لكثرة ظهور اللام معها نحو لكيلا تاسوا وفي نحو قوله اردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع فكي هنا يحتمل ان تكون مصدرية لدخول اللام عليها ويحتمل ان يكون تعليلية تأكيدا لان بعدها فان كانت مصدرية كانت ان مؤكدة لها لمعنى السبك وان كانت تعليلية فاللام مؤكدة لمعنى التعليل وكونها تعليلية اولى لان توكيد الجار بالجار اسهل من توكيد الحرف المصدري بمثله قال ابن هشام في حواشي التسهيل واجاب الكوفيون عن كيمه بان الفعل المنصوب بكي مقدر والاصل كي تفعل ماذا ويلزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف الفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت قال في المغني وفي عدم ثبوت اخراج ما عن الصدر بحث لتقدم الكلام عليه واجابوا عن نحو كيما ان تغر بان ان زائدة او بدل عن كي وعن كي لتقضيني بزيادة اللام كما في ردف لكم وذهب الاخفش الى ان كي جارة دائما وان النصب بعدها بان ظاهرة او مقدرة ويرده نحو لكيلا تاسوا فان زعم ان كي تاكيد للام كقوله ولا للما بهم ابدا دواء رد بان الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ تنبيه اثبت الكوفيون من حروف النصب كما بمعنى كيما ووافقهم المبرد واستدلوا بقوله وطرفك اما جئتنا فاصرفنه كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر وانكر ذلك البصريون وتاولوا ما ورد على ان الاصل كيما حذفت ياؤه ضرورة او الكاف الجارة كفت بما وحذف النون من الفعل ضرورة قاله في الهمع والثالث ان ويقال فيها عن بابدال الهمزة عينا وهي حرف مصدري نسبة الى المصدر لانه تؤول مع صلته به كما تقدم نحو وان تصوموا خير لكم وهي ام الباب قال ابو حيان بدليل الاتفاق عليها والاختلاف في لن واذن وكي وعن الخليل ان لا ناصب سواها وبعضهم اهملها حملا على ما المصدرية كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة برفع يتم وكقوله ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تخبرا احدا قال ابن الحاجب وذلك كما اعملت ما المصدرية حملا عليها فيما روي عنه كما تكونوا يولى عليكم قال ابن هشام والمعروف في الرواية كما تكونون وقال ابو حيان لا يحفظ ان غير ناصبة الا في القراءة المذكورة وفي البيت المذكور وما هذا سبيله لا يبنى عليه قاعدة وصرح بشذوذه ابن مالك في الكافية حيث قال وشذ رفع بعد ان حيث استحق نصبا بها فاعرف شذوذه وقوف على ان القول بان هذه مصدرية مهملة هو قول البصريين وقال الكوفيون انها المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل المتصرف المجرى والقياس فصلها منها بقد او احدى اخواتها وان التي بعد العلم الخالص سواء دل عليه بمادة علم ام لا غير ناصبة لانها ليست المصدرية بل هي المخففة من الثقيلة فتعمل عملها الا ان الناصبة علم الاستقبال فما بعدها غير معلوم التحقق فلا يقع بعد العلم بخلاف المخففة لانها للتحقيق فناسبت العلم وتقييد العلم بالخالص احتراز من اجرائه مجرى الاشارة نحو قولهم ما علمت الا ان يقوم قال سيبويه يجوز فيه النصب لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك اشير عليك ان تقوم انتهى ومن اجرائه مجرى الظن كقراءة بعضهم افلا يرون الا يرجع بالنصب وقولنا سواء دل عليه بمادة علم ام لا تعميم لنحو قوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى وقوله افلا يرون الا يرجع ومثل ذلك كل ما يؤدي معناه كالتبين والتيقن والانكشاف والظهور والنظر الفكري والايحاء ونحو ذلك وفي ان التي بعد الظن وجهان اهمالها بناء على تاويله بالعلم واعمالها اجراء له على اصله وهو الارجح عقلا ونقلا لان الناصبة هي الاصل والاكثر في لسان العرب النصب بعدها ولذا اجمع القراء عليه في احسب الناس ان يتركوا واختلفوا في قوله وحسبوا الا تكون فتنة فقراه غير ابي عمرو وحمزة والكسائي بالنصب والثلثة بالرفع قال ابو حيان وليس في الواقعة بعد الشك الا النصب واجرها سيبويه والاخفش بعد الخوف فجزها بعد العلم لتيقن المخوف في نحو خفت ان لا يفعل وخشيت ان تقوم ومنه قوله اخاف اذا ما مت الا اذوقها ومنع ذلك الفراء ورد ان مفسرة وزائدة ايضا وسيأتي الكلام عليهما في الحديقة الخامسة ان شاء الله تعالى تنبيه جوز بعض الكوفيين الجزم بان وانكره الجمهور قال الرواسي من الكوفيين فصحاء العرب ينصبون بان واخواتها الفعل ودونهم قوم يرفعون بها ودونهم قوم يجزمون بها وانشد على الجزم اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا تعالوا الى ان ياتنا الصيد نحطب وحكاه من البصريين ابو عبيدة واللحياني وقال انها لغة بني صباح قاله في الهمع قال ابن هشام وفي كونها في البيت جازمة نظر لان عطف المنصوب عليه يدل على انه سكن للضرورة لا مجزوم انتهى وانشد غيره على ذلك قول امرئ القيس اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا تعالوا الى ان ياتنا الصيد نحطب والرابع اذن وقد تبدل نونها الفا وقد يحذف الهمزة فيقولون ذن واخرها لطول الكلام عليها قال الجمهور هي حرف وذهب بعض الكوفيين الى انها اسم والاصل في اذن اكرمك اذا جئتني اكرمك ثم حذفت

ثم ما بعدها لما قبلها معنى ان ما بعدها باعتبار تصوره سبب لما قبلها اي المعنى سببية كل منهما

وهي للجواب والجزاء وانما تنصب مصدرة مباشرة مقصوداً به الاستقبال نحو اذن اكرمك لمن قال
ازورك ويجوز الفصل بالقسم وبعد العاطف التالية للواو والفاء الوجهان

بجملة وعوض عنها التنوين وضربان وعلى الاول فالصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذ وان وعلى البساطة فالصحيح انها الناصبة لا ان مضمرة بعدها
خلافا للزجاج والفارسي والرضي وهو احد قولي الخليل وهو المشهور عنه وحكى سيبويه عنه سماعا الاول وهي للجواب والجزاء قال الدماميني المراد بكونها للجواب
ان تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظا او مقدرا سواء وقع في صدره او حشوه او آخره ولا تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس جوابا عن شيء فباعتبار ما ذكر
للجواب على هذا الوجه سميت حرف جواب والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام التي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر قال في المفصل واذن جواب وجزاء
تقول الرجل انا آتيك فتقول اذن اكرمك فهذا الكلام قد اجبته به وصيرت اكرامك جزاء له على اتيانه انتهى وكونها للجواب والجزاء هو نص سيبويه
واختلف فيه فحمله قوم منهم الشلوبين على ظاهره وقال انها لهما في كل موضع وتكلف تخريج ما خفي فيه ذلك وذهب الفارسي الى انها قد ترد لهما وهو الاكثر
وقد تتمحض للجواب وحده نحو ان يقول احبك فتقول اذن اظنك صادقا فلا يتصور هنا الجزاء قال الرضي لان الشرط والجزاء اما في المستقبل او في
الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال وانما تنصب المضارع بثلاثة شروط احدها ان تكون مصدرة في اول الجواب لانها حينئذ في اشرف محالها فان وقعت حشوا
بان كان ما بعدها من تمام ما قبلها لم تنصبه وذلك في ثلاثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك واني اذن اكرمك اما قوله
لا تتركني فيهم شطيرا انى اذن اهلك او اطيرا فضرورة او الخبر محذوف اي اني لا استطيع ذلك ثم استونف ما بعدها او الخبر مجموع اي اذا اهلك لا اهلك قال
الرضي قال الدماميني وفيه نظر اذ مقتضاه جواز مثل قولك زيد اذن يقيم بالنصب على ان تجعل الخبر هو المجموع من اذن وما دخلت عليه وظاهر كلامهم يأباه انتهى
الثاني ان يكون جوابا للشرط قبلها نحو ان تأتني اذن اكرمك الثالث ان يكون جوابا لقسم قبلها نحو والله اذن لا اخرجن وقوله لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها
وامكنني منها اذن لا اقيلها التقدير والله لئن عاد وجواب الشرط محذوف الشرط الثاني ان تكون مباشرة للمضارع غير منفصل عنه فلو انفصل عنه لم تنصب
لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها نحو اذن زيد يكرمك الثالث ان يكون الفعل المضارع مقصودا به الاستقبال فلو قصد به الحال لم
تنصب نحو قولك اذن تصدق لمن قال انا احبك قياسا على سائر النواصب حيث لم تعمل الا في المستقبل لان فعل الحال المتحقق في الوجود كالاسماء فلا تعمل فيه
عوامل الافعال واذا استوفت اذن هذه الشروط نصب المضارع وجوبا في الاشهر نحو قولك اذن اكرمك بالنصب لمن قال لك ازورك والغاؤها
لغة لبعض العرب حكاها عيسى بن عمر وتلقاها البصريون بالقبول ووافقهم ثعلب وخالف سائر الكوفيين فلم يجز احد الرفع بعدها قال ابو حيان وراويها لا يجيء به
الثقة مقبول ومن حفظ حجة على من لم يحفظ الا انها لغة نادرة جدا ولذلك انكرها الكسائي والفراء على اتساع حفظهما واخذهما بالشاذ والقليل
قاله في الهمع وقال في التصريح الغاؤها هو القياس لانها غير مختصة وانما اعملها الاكثرون حملا على ظن لانها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتاخيرها
عنها وتوسطها بين جزئيها كما حملت ما على ليس لانها مثلها في نفي الحال والمرجع في ذلك كله الى السماع انتهى ويجوز الفصل بينها وبين المضارع بالقسم
ولا يلغى في نصبها المضارع كقوله اذن والله نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب وانما اغتفر الفصل به لانه زائد جيء به للتاكيد فلا يمنع النصب
كما لا يمنع الجر في قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها واجاز ابن هشام في المغني والشذور الفصل بلا النافية نحو اذن لا اهينك لان النافي
كالجزء من المنفي فكانه لا فاصل واجاز ابن عصفور والابدي وغيرهما الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء او الدعاء والرضي بالحال
والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل نحو اذن زيدا اكرم والارجح عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع وفي المضارع بعد اذن التالية للواو
والفاء وجهان الرفع والنصب باعتبارين فالرفع باعتبار كون العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط بعض الكلام ببعض والنصب باعتبار كون ما بعد
العاطف جملة مستقلة او الفعل فيها بعد اذن ليس من تمام ما قبلها والرفع اجود واكثر في لسان العرب قال الله تعالى واذن لا يلبثون خلافك الا قليلا فاذا لا
يؤتون الناس نقيرا وقرئ شاذا بالنصب فيهما قال ابن هشام في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني ازرك واذن احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب
جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او على الجملتين معا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف فقط وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستانف او لان
المعطوف على الاول اول ومثل ذلك زيد يقوم واذن احسن اليه ان عطفت على الفعلية رفعت او على الاسمية فالمذهبان تنبيهان الاول انما اقتصر
كالمصنف على ذكر الواو والفاء من حروف العطف لانهم لم يعثروا على وقوع اذن بعد غيرهما صرح به ابن مالك في العمدة وشرحها ومن اطلق العاطف فقد
قاس الثاني قال بعضهم ههنا صورة اخرى لم يذكرها ابن مالك في شيء من كتبه سوى شرح العمدة قال وكذا لا يمتنع النصب اذا ابدي باذن بعد قول حكيت
نحو قيل للقائل ازورك اذن اكرمك الثالث اختلف في اذن في حالة الوقف عليها فقيل تبدل الفا تشبيها لها بتنوين المنصوب قال ابن هشام وهو الصحيح
وقيل يوقف بالنون لانها كنون من وان نقل عن المازني والمبرد ويبنى على هذا الخلاف الخلاف في كتابتها فجزم ابن مالك في التسهيل بانها تكتب
بالالف مراعاة للوقف عليها وهو قول ابي علي والجمهور وقال المبرد تكتب بالنون وبالغ في الانكار على من يكتبها بالالف قال ابو حيان وجدت بخط
هبة الله بن النحاس ما نصه وجدت بخط ابي عثمان بن جني حكى ابو جعفر النحاس قال سمعت علي بن سليمان يقول سمعت ابا العباس محمد بن يزيد يقول
اشتهي ان اكوي يد من يكتب اذن بالالف لانها مثل ان ولن ولا يدخل التنوين في الحرف انتهى قال في الهمع وممن صحح كتابتها بالنون الزنجاني في شرح الهادي

تكميل وينصب بان مضمرة جوازا بعد الحرف العاطف له على اسم صريح نحو للبس عباءة وتقر عيني وبعد لام كي اذا لم يقترن بلا نحو اسلمت لادخل الجنة او وجوبا بعد خمسة
لام الجحود وهي المسبوقة بكون منفي نحو ما كان الله ليعذبهم

انتهى وصحح ابن عصفور رايه فقال الصحيح كتابتها بالنون فرقا بينها وبين اذا الظرفية لئلا يقع الالتباس قال ابو حيان ولان الوقف عنده بالنون وفصل
الفراء فقال اذا اعملتها فاكتبها بالالف واذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا تلتبس باذا الزمانية واما اذا اعملتها فالعمل مميز لها عنها وقال ابن هشام في
حاشية التسهيل بعد حكاية ما نقل عن المبرد ما لفظه الحق ان كتابتها بالالف لان الوقف عليها بالالف وكذا وقف القراء وقول المبرد مردود برسم المصحف
بالالف على حسب الوقف نحو يخشى عليه عاقبة ما قال ولا يعذب بالنار الا خالقها انتهى هذا تكميل لنواصب المضارع وينصب المضارع بان مضمرة جوازا
اي اضمارا جائزا في موضعين احدهما بعد الحرف العاطف له على اسم صريح ليس في تأويل الفعل وهذه الحروف هي الواو والفاء واو وثم اذا لم يمنع
في غيرها فهو بعد الواو نحو قول ميسون ابنة بحدل بالحاء المهملة وهي زوج معاوية للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف بنصب تقر
بان مضمرة جوازا بعد الواو وان والفعل في تأويل المصدر مرفوع بالعطف على لبس والتقدير ولبس عباءة وقرة عيني والواقع في نسخ هذا المتن للبس
عباءة باللام وهو تحريف والصواب ولبس بالواو العاطفة على قولها قبله لبيت تخفق الارواح فيه احب الي من قصر منيف وبعد الفاء نحو قوله لولا توقع
معتر فارضيه ما كنت اوثر اترابا على ترب بنصب فارضيه بان مضمرة جوازا بعد الفاء العاطفة على توقع وبعد او نحو قوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا
وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا بنصب يرسل في قراءة غير نافع بان مضمرة لعطفه على وحيا وبعد ثم نحو قوله اني وقتلي سليكا ثم اعقله كالثور يضرب
لما عافت البقر بنصب اعقله بان مضمرة جوازا بعد ثم لعطفه على قتلي وسليك بالتصغير اسم رجل قال ابن هشام كانت العرب اذا اوردت البقر فلم ترد لعيافها الماء
تعمد الى الثور فتضربه فترد البقر حينئذ ولا تمتنع منه فرقا من الضرب ان يصيبها وانما امتنعوا من ضربها لضعفها عن حمله بخلاف الثور وقيل المراد بالثور
ثور الطحلب وهو الذي يعلو الماء فيصد البقر عن الشرب فيضربه صاحب البقر ليفحص عن الماء فتشربه والمناسب للتشبيه الاول لان الغرض من وقوع الفعل
بشخص بسبب غيره فلو كان المراد بالثور الطحلب لم يكن لذكر البقر خصوصية بل البقر وغيرها في ذلك شرع فتامل وخرج بقوله على اسم صريح نحو الطائر
فيغضب زيد الذباب فلا ينتصب يغضب لان الاسم المعطوف عليه مؤول بالفعل لوقوعه صلة لال اي الذي يطير والثاني بعد لام كي وهي لام السببية وانما
اضيفت الى كي لانها بمعناها وذلك اذا لم يقترن الفعل بعدها بلا النافية او الزائدة نحو اسلمت لادخل الجنة بنصب ادخل بان مقدرة بعد اللام
فلو اقترن الفعل بلا سواء كانت نافية لئلا يكون للناس عليكم حجة او زائدة لئلا يعلم اهل الكتاب لم يجز اضمار ان لئلا يحصل الثقل بلقاء المثلين
تنبيهان الاول قال ابن هشام في شرح الشذور وغيره تضمر ان جوازا بعد لام العاقبة وهي التي يكون ما بعدها نقيضا لمقتضى ما قبلها نحو فالتقطه
آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فان التقاطهم له انما كان لرافتهم عليه ولما القى الله عليه من المحبة فلا يراه احد الا احبه فقصدوا ان يصيروه قرة عين لهم فآل
عاقبة الامر الى انه كان لهم عدوا وحزنا وبعد اللام الزائدة وهي التي تكون الآتية بعد فعل متعد نحو يريد الله ليبين لكم انتهى ولا يرد شيء منهما على اقتصار
كلام المصنف لان كلا منهما داخل في لام التعليل اما لام العاقبة فقد انكرها البصريون ونحوها قال الزمخشري التحقيق انها لام العلة والتعليل فيها على طريق
المجاز دون الحقيقة وبيانه انه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا بل المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شبه بالداعي
الذي يفعل الفعل لاجله فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الاسد لمن يشبه الاسد انتهى فيكون استعارة تبعية وتحقيقها هنا انه شبه ترتب
العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للمشبه به اعني ترتب علة الغائية عليه فجرت الاستعارة اولا في العلية
والغرضية وتبعيتها في اللام فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلة وصار متعلق معنى اللام هو العلية والغرضية لا المجرور كما ذكره
صاحب التلخيص قاله الدماميني في التحفة واما اللام الزائدة فقال ابن ام قاسم ذهب المحققون الى ان اللام في نحو يريد الله ليبين لكم لام كي ولهم في ذلك
قولان احدهما ان الفعل محذوف واللام للتعليل والمعنى يريد الله ذلك ليبين والثاني ما حكي عن سيبويه واصحابه ان الفعل مقدر بالمصدر اي ارادته
ليبين لينعقد من ذلك مبتدأ وخبر فان قلت ما حقيقة هذا القول قلت هو كالذي قبله في ان اللام للتعليل ولكن معمول الفعل على القول الاول محذوف
اختصارا او هو غير منوي لدليل وعلى هذا القول حذف اقتصارا او هو غير منوي اذ لم يتعلق بقصد المتكلم فيصير الفعل على هذا كاللازم ولذلك تعقد
من ذلك مبتدأ وخبر انتهى الثاني ما ذكره من ان الناصب هو ان مضمرة بعد اللام هو مذهب جمهور البصريين وذهب جمهور الكوفيين الى ان الناصب هو اللام
وجوزوا اظهار ان بعدها توكيدا وقال ثعلب الناصب اللام كما قالوا ولكن لنيابتها عن ان المحذوفة وقال ابن كيسان والسيرافي يجوز ان يكون الناصب ان المقدرة
بعدها وان يكون كي ولا متعين ان لذلك ودليلهم صحة اظهار كي بعدها فيظهر لنا قولان اذا قلنا ان اللام ناصبة وقولان اذا قلنا انها غير ناصبة قاله في المصرح
وينصب بان مضمرة وجوبا بعد خمسة احرف احدها لام الجحود وهي المسبوقة بكون ناقص ماض لفظا او معنى منفي بما او لم مسند لما اسند اليه الفعل المقرون
باللام نحو قوله تعالى ما كان الله ليعذبهم لم يكن الله ليغفر لهم وانما سميت لام الجحود لملازمتها الجحد اي النفي قال النحاس والصواب تسميتها لام النفي لان
الجحد في اللغة انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار وقال في التصريح التعبير بالجحود هنا من باب تسمية العام باسم الخاص انتهى قاله البيان لا يعد التجوز او النقل اقرب
ويسميها البصريون مؤكدة لصحة الكلام بدونها اذ يقال في ما كان زيد ليفعل ما كان زيد يفعل الا انها زائدة اذ لو كانت زائدة لما كان لنصب الفعل بعدها وجه صحيح وانما

تكميل نصب المضارع بان مضمرة جوازا

[illegible]

نصب المضارع بان مضمرة وجوبا

وأو بمعنى إلى أو إلا نحو لألزمنك أو تعطيني حقي
وفاء السببية وواو المعية

إضمار أن بعدها لأن ما كان ليفعل رد على من قال سيفعل فاللام في مقابلة السين فكما لا يجمع بين أن الناصبة والسين لا يجمع بين أن واللام في اللفظ مراعاة للمطابقة بينهما لفظا وأجاز بعض الكوفيين إظهارها تأكيدا كما جاز ذلك في كي نحو ما كان زيد لأن يقوم قال أبو حيان ويحتاج إلى سماع من العرب تنبيهات الأول ما ذكر من ضابط هذه اللام من خصوصية الفعل وحرف النفي واتحاد المسند إليه هو المشهور قال ابن هشام في المغني وزعم كثير من الناس في قوله تعالى وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الأولى وفتح الثانية أنها لام الجحود وفيه نظر لأن النافي على هذا غير ما ولم ولاختلاف فاعلي كان وتزول والذي يظهر لي أنها لام كي وأن إن شرطية أي وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم منه وإن كان مكرهم لشدته معدا لأجل زوال الأمور العظام المشبهة في عظمها بالجبال كما تقول أنا أشجع من فلان وإن كان معدا للنوازل انتهى وذهب بعضهم إلى أنها تكون في أخوات كان قياسا عليها نحو ما أصبح زيد ليضرب عمرا ولم يصبح زيد ليضرب عمرا وزعم بعضهم أنها تكون في ظننت وأخواتها نحو ما ظننت زيدا ليضرب عمرا ولم أظن زيدا ليضرب عمرا قال بعضهم وهذا كله تركيب لم يسمع من العرب فوجب منعه ووسع بعضهم الدائرة فذهب إلى أنها تدخل في كل فعل تقدمه فعل منفي نحو ما جاء زيد ليفعل والصواب أن هذه لام كي الثاني اختلف في الفعل الواقع بعد لام الجحود فذهب الكوفيون إلى أنه في موضع نصب على أنه خبر كان واللام زائدة للتأكيد والبصريون إلى أن خبر كان محذوف وأن هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وأن الفعل ليس بخبر بل المصدر المنسبك من أن المضمرة والفعل المنصوب بها في موضع جر والتقدير ما كان زيد مريدا لكذا والدليل على هذا التقدير أنه قد جاء مصرحا به في قول الشاعر سموت ولم تكن أهلا لتسموا ولكن المضيع قد يصاب فصرح بالخبر الذي هو أهلا مع وجود اللام والفعل بعدها الثالث قال في المغني قد يحذف كان قبل لام الجحود كقوله فما جمع ليغلب جمع قومي مقاومة ولا فرد لفرد أي فما كان جمع وقول أبي الدرداء في الركعتين بعد العصر ما أنا لأدعهما انتهى و الثاني أو العاطفة إذا كانت بمعنى إلى بأن كانت الفعل قبلها مما ينقضي شيئا فشيئا أو بمعنى إلا الاستثنائية نحو لألزمنك أو تعطيني حقي أي إلى أن تعطيني حقي أو إلا أن تعطيني حقي وتتعين الغائية في نحو لأنتظرنه أو يجيء والمستثنى في نحو لأقتلن الكافر أو يسلم وقوله وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما إذ الإسلام لا يكون غاية للقتل والاستقامة لا تكون غاية للكسر واحترز بقوله بمعنى إلى أو إلا عن التي لا تكون بمعنى أحدهما فإن المضارع إذا وجد بعدها منصوبا جاز إظهار أن كقوله ولولا رجال من رزام أعزة وآل سبيع أو أسوءك علقما تنبيهات الأول ما اقتضاه كلامه من ترادف الحرفين المذكورين هو قضية كلام كثير لكن قال بعضهم الأظهر أنهم لم يريدوا أن أو بمعنى إلى وإلا حقيقة بل أرادوا أنها لأحد الأمرين وما بعدها حين التكلم به غير متحقق وما قبلها متحقق فالحكم بأن أحد الأمرين متحقق لا محالة يستلزم أن ما قبلها متحقق إلى أن يتحقق ما بعدها وأن ما قبلها متحقق في كل وقت إلا وقت تحقق ما بعدها وقيل إن الوقت محذوف على الثاني وأن ما بعدها أو في محل جر على الأول وفي محل نصب على الثاني فمن علم التأمل وكفى شاهدا على صدق ما قلنا أنهم لم يعدوا أو من حروف الجر ولا من أدوات الاستثناء انتهى وهو رد لما قاله الرضي من أن أو إذا فسرت بإلى فما بعدها تأويل مصدر مجرور بها لأنها بمعنى إلى وإن فسرت بإلا فما بعدها محذوف في مواطن الظرف أي لألزمنك إلا وقت أن تعطيني فهو في محل نصب على أنه ظرف لما قبل أو انتهى وقال ابن مالك تقدير إلى وإلا في موضع أو تقدير يلحظ فيه المعنى دون الإعراب والتقدير الإعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل أو مصدر وبعدها أن ناصبة للفعل وهما في تأويل مصدر معطوف بأو على المصدر المقدر قبلها فتقدير لأنتظرنه أو يقدم ليكونن انتظار أو قدوم وتقدير لأقتلن الكافر أو يسلم ليكونن قتله أو إسلامه وكذا العمل في غيرهما انتهى الثاني ابن مالك في الكافية والخلاصة بدل إلى بحتى قال غير واحد وهو أولى من إلى لأن لحتى معنيين كلاهما يصح هنا الأول الغاية مثل إلى والثاني التعليل مثل كي فتشمل العبارة نحو لأطيعن الله أو يغفر لي فأو هنا لا تصلح لشيء من معنى إلى أو إلا بل هي بمعنى كي الثالث ما ذكره من أن النصب بأن مضمرة بعد أو هو مذهب الجمهور وذهب الكسائي إلى أن أو المذكورة ناصبة بنفسها وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة والصحيح الأول لأن أو حرف عطف لا عمل لها ولكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم ومن ثم لزم إضمار أن بعدها والثالث فاء السببية أي التي قصد بها السببية والجمهور على أنها عاطفة للمصدر المسبوك من أن المضمرة بعدها وصلتها على مصدر متصيد من الفعل المتقدم فتقدير زرني فأكرمك لتكن زيارة منك فإكرام مني واستشكل الرضي أن فاء العطف لا تكون للسببية إلا إذا عطفت جملة على جملة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب واختار أن تكون الفاء للسببية دون العطف وأن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا والتقدير زرني فإكرامك ثابت والرابع واو المعية أي التي يقع موقعها مع وهي ما يجتمع مضمون ما قبلها وما بعدها في زمان واحد ويسميها الكوفيون واو الصرف والجمهور على أنها عاطفة وخالفهم الرضي فقال إنهم لما قصدوا أنها بمعنى مع تنصيصا نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من أول الأمر إلى أنها ليست للعطف فهي إذن إما واو الحال وأكثر دخولها على الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم وأقوم قم وقيامي ثابت أي في حال ثبوت قيامي وإما بمعنى مع أي قم مع قيامي كما قصدوا في مفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة أي ليكن قيام منك وقيام مني لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفاء معنى السببية بل يكون واو العطف للجمعية قليل نحو كل رجل وضيعته انتهى وورد عليه في الموضعين أعني في الواو والفاء أنه يلزم حذف الخبر وجوبا من غير شيء يسد مسده وهو ممتنع وأجيب بأنه أشار إلى الجواب في ذلك في الحروف المشبهة بالفعل حيث قال والتزم حذف الخبر في ليت شعري أتأتيني أم لا لأن هذا الاستفهام مفعول شعري والخبر محذوف وجوبا بلا شيء يسد مسده لكثرة الاستعمال انتهى وهو هنا كذلك وخرج بالسببية الفاء الاستئنافية

والاستثناء

مسبوقين بنفي محض أو طلب بحضهما نحو زرني فأكرمك ولا تأكل السمك وتشرب اللبن وحتى بمعنى
إلى أو كي إذا أريد الاستقبال نحو أسير حتى تغرب الشمس وأسلمت حتى أدخل الجنة فإن أريد الحال

أن يقدر ما بعدها مبنيا على مبتدأ محذوف كقوله ألم تسأل الربع القواء فينطق أي فهو ينطق كذا مثل قال ابن هشام والتحقيق أن الفاء في ذلك للعطف وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده وإنما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا أن الفعل ليس المعتمد بالعطف انتهى والعاطفة نحو ما تأتينا فتحدثنا على معنى ما تأتينا فما تحدثنا فيجب الرفع وبالمعية الواو الاستئنافية والعاطفة نحو لا تأكل سمكا وتشرب لبنا فإن جعلت الواو استئنافية وجب الرفع فيكون أي ولك نهيا عن أكل السمك وإخبارا بإباحة شرب اللبن فكأنك قلت لا تأكل السمك ولك شرب اللبن وإن جعلتها عاطفة وجب الجزم فيكون نهيا عن كل واحد منهما بخلاف ما إذا جعلتها بمعنى مع كما سبق ومثال الواو والفاء بقوله مسبوقين بنفي محض أو ما أول وطلب احترازا عن نحو زيد يأتينا فيحدثنا ويجيء عن خلق وتأتي مثله فيمتنع النصب وأما قوله سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريحا فضرورة ويشمل النفي ما كان بحرف أو فعل أو اسم وما كان تقليلا من أدلة النفي فهو مع الفاء نحو لا يقضى عليهم فيموتوا وليس زيد حاضرا فيكلمك وأنت غير آت فتحدثنا وقلما تأتينا فتحدثنا لأن هذه الكلمة مستعملة بمعنى النفي المحض ومع الواو نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين واحترزت بالمحض عن النفي التالي للتقرير نحو ألم تأتني فأحسن إليك إذا لم يرد الاستفهام الحقيقي لأن ذلك يتضمن ثبوت الفعل فيمتنع نصب المضارع في جوابه لعدم محض النفي وما ورد منه منصوبا فلمراعاة صورة النفي انتهى وإن كان تقريرا فلأنه جواب الاستفهام وعن النفي المتلو بنفي آخر نحو ما تزال تأتينا فتحدثنا والنفي المنتقض بإلا نحو ما تأتينا إلا فتحدثنا إلا في الدار ويتفرع على ذلك ما إذا قلت ما جاءني أحد إلا زيد فأكرمه فإن جعلت الهاء لأحد نصبت لتقدم الفعل على انتقاض النفي وإن جعلتها لزيد رفعت لتأخره عنه ويشمل الطلب الأمر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام فهو مع الفاء نحو زرني فأكرمك وقوله تعالى لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي وقول الشاعر رب وفقني فلا أعدل عن سنن الساعين في خير سنن وقوله يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا وقولك هلا اتقيت الله فيغفر لك وقوله تعالى يا ليتني كنت معهم فأفوز وقوله تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ومع الواو نحو قوله فقلت ادعي وأدعو إن أندى لصوت أن ينادي داعيان وقولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن على معنى لا يكن منك أكل السمك مع شرب اللبن فيكون الكلام نهيا عن الجمع بينهما وقوله لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم وقس على ذلك في البواقي علم النقض بأنه لو نقض بإلا لم يجز النصب نحو لا تضرب إلا عمرا فيغضب فيجب في يغضب الرفع قال ابن هشام في شرح الشذور تبعا للسبكي وفي الاستفهام أن لا تكون بأداة تليها جملة اسمية خبرها جامد فيمتنع النصب في نحو هل أخوك قائم فأكرمه تنبيهات الأول يلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه نحو كأنك وال علينا فتشتمنا تقديره ما أنت وال علينا فتشتمنا قاله في التسهيل قال أبو حيان وهذا شيء زعمه الكوفيون ولا يحفظه البصريون ولا يكون كأن أبدا إلا للتشبيه وذكر ابن سيده وابن مالك أنه ربما نفي بقد فنصب الجواب بعدها وحكي عن بعض الفصحاء قد كنت في خير فتعرفه بالنصب يريد ما كنت في خير فتعرفه الثاني يعتبر في الطلب أن يكون بصريح الفعل فإن دل عليه باسم فعل أو خبر لم يجز النصب نحو صه فأكرمك وحسبك الحديث فينام الناس هذا مذهب الجمهور وجوزه الكسائي قياسا مطلقا وفصل ابن جني وابن عصفور فأجازا النصب بعد اسم الفعل إذا كان من لفظ الفعل نحو نزال فنحدثك ومنعاه إذا لم يكن من لفظه فلم يجز نحو صه فنكرمك قال ابن هشام وما أجود هذا القول بأن يكون صوابا وقال أبو حيان الصواب أن ذلك لا يجوز لأنه غير مسموع من كلام العرب الثالث اختلف النحاة في الرجاء هل له جواب فينصب الفعل بعد الفاء جوابا له فذهب البصريون إلى أن الترجي في حكم الواجب بأنه لا ينصب الفعل بعد الفاء جوابا له وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك قال ابن مالك وهو الصحيح قال تعالى وما يدريك لعله يزكى أو يذكر فتنفعه الذكرى وقال تعالى لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع إلى إله موسى في قراءة من نصب فيهما وقال أبو حيان يمكن تأويل الآيتين بأن النصب فيهما من العطف على التوهم لأن خبر لعل كثر في لسان العرب دخول أن عليه قاله في الهمع ويمكن تأويل الآية الثانية أيضا على أنه جواب للأمر وهو ابن لي صرحا أو على العطف على الأسباب على حد قولها ولبس عباءة وتقر عيني ذكره في المغني الرابع الخلاف في الفاء والواو كالخلاف في أو من أن ما بعدهما منصوب بالمخالفة أو بهما والصحيح ما ذكره المصنف كما تقدم والخامس حتى إذا كانت بمعنى إلى الغائية بأن يكون ما بعدها غاية لما قبلها أو بمعنى كي السببية بأن يكون ما بعدها سببا لما قبلها واحترز بذلك عن العاطفة والابتدائية ولا ينصب المضارع بأن مضمرة بعدها إلا إذا أريد به الاستقبال تحقيقا نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام مستقبل إلى تكلمهم بذلك أو حكاية نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول بنصب يقول فإن يقول مراد به الاستقبال حكاية لا تحقيقا لأن قول الرسول ماض بالنسبة إلى زمن الإخبار وقص علينا إلا أنه حكى استقباله بالنظر إلى الزلزال واحترز بذلك عما أريد به الحال فإنه يجب أن يكون ابتدائية ويجب رفع المضارع بعدها على ما سنبينه وقوله أسير حتى تغرب الشمس مثال لحتى بمعنى إلى أي إلى أن تغرب الشمس وأسلمت حتى أدخل الجنة مثال لها بمعنى كي أي أسلمت كي أدخل الجنة وهذان المعنيان هما اللذان ذكرهما معظم النحاة لحتى هذه وزاد ابن مالك أنها تكون بمعنى إلا الاستثنائية في الانقطاع وعلى تقدير ثبوته فهو قليل وأنشد في ذلك قوله ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل وقوله والله لا يذهب شيخي باطلا حتى أبيد مالكا وكاهلا لأن ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا مسببا عنه وإنما لم يتعرض المصنف في الأصل لهذا المعنى لقلة ذهابه إلى ما هو المشهور فإن أريد بالمضارع الداخل عليه حتى زمان الحال تحقيقا نحو سرت حتى أدخل البلد إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول وحكاية نحو سرت حتى أدخلها إذا قلته بعد حصول السير والدخول لغرض ذلك حاكيا الحالة الدخول وقد يؤول الحال بالاستقبال بأن يكون ما بعد حتى لم يقع لكنك متمكن من إيقاعه في الحال نحو سرت حتى أدخلها أي فأنا الآن متمكن من دخولها

أي فهنا يمتنع النصب انتهى فقدرها لكان الانتقاض بعد الفعل نحو ما تأتينا

لا امتنع

كانت حرف ابتداء فصل والجوازم نوعان فالاول ما يجزم فعلا واحدا وهو اربعة احرف اللام ولا الطلبيتان نحو ليقم زيد ولا تشرك بالله
ولم ولما ويشتركان في النفي والقلب للمضي ويختص لم بمصاحبة اداة الشرط نحو ان لم تقم اقم ويجوز انقطاع نفيها نحو لم يكن ثم كان ويختص لما بجواز حذف مجزومها

لا امنع من ذلك كانت حتى عند هذه الاداة حرفا ابتداء اي حرفا تبتدأ الجمل بعده وتستأنف ويرتفع المضارع بعدها بثلاثة شروط احدها ان يكون حالا او
مؤولا به كما مر الثاني ان يكون مسببا عما قبلها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس لان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير الثالث ان يكون فضلة فلا يكون سيري حتى ادخلها
لئلا يبقى المبتدا بدون الخبر ولا في كان سيري حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة فان قدرت تامة جاز الرفع قال ابن هشام في حاشية التسهيل تلخيص مسألة حتى بالطريق
طريق ان يقال ان صلح المضارع بعدها لوقوع الماضي موقعه جاز فيه الرفع والنصب نحو حتى يقول الرسول والا فان كان حاضرا فالرفع او مستقبلا فالنصب انتهى
تنبيه ما ذكره المصنف من ان النصب بان مضمرة بعد حتى هو مذهب البصريين وهو الصحيح وقال الكوفيون هو بحتى نفسها وسيأتي الكلام على ذلك في حتى في
المفردات انشاء الله تعالى فائدة من احكام حتى انها لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء وجوز الاخفش وابن السراج فصلها بالظرف نحو اصحبك حتى عند يجمع الناس بشرط
ماض نحو اصحبك حتى ان قدر الله اتعلم العلم وجوزه هشام بالقسم والمفعول والجار والمجرور نحو اصبر حتى اليك يجمع الناس قال في الهمع قال الرضي ولا يجوز الفصل
اتفاقا بين ان ولن وكي ومنصوبها لانها الناصبة بانفسها ولا يفصل بين العامل الحرفي ومعموله كذا لا يفصل بين الواو والفاء واللام وبين ما انتصب بعدها
لكونها على حرف واحد هذا فصل في الكلام على جوازم المضارع والجوازم نوعان فالنوع الاول ما يجزم فعلا واحدا وظاهر ان المراد بقوله ما يجزم
هنا في مقابلة الاتي ما يجزم بالاصالة والا فكل جازم يجزم بالتبعية ما لا ينحصر وهو اربعة احرف لا غير بدليل الاستقرار احدها والثاني اللام ولا
الطلبيتان اي الدالتان على الطلب فدخل في ذلك لام الامر نحو ليقم زيد ولام الدعاء نحو ليقض علينا ربك ولا الناهية نحو لا تشرك بالله ولا الدعائية نحو
لا تؤاخذنا وحركة اللام الطلبية الكسر وفتحها لغة سليم وتسكن غالبا بعد الواو والفاء وثم وجزمها فعل المتكلم مبنيا للفاعل قليل سواء كان المتكلم مفردا كقوله
قوموا فلاصل لكم او معه غيره نحو قوله نعم ولنحمل خطاياكم لان المتكلم لا يأمر نفسه واقل منه جزمها فعل المخاطب كقراءة عثمان وابي وانس وزيد فبذلك فلتفرحوا
وقوله لتأخذوا مصافكم والاكثر الاستغناء عن هذا بفعل الامر نحو افرحوا وخذوا وقوموا واذا انتفت الفاعلية نحو لتعن بحاجتي او الخطاب نحو ليقم زيد او كلا
نحو ليعن زيد بحاجتي وجبت اللام وقد تحذف في الشعر فقط على الصحيح نحو قوله ولا تستطل مني بقائي ومدتي ولكن يكن للخير منك نصيب ولا تفصل عن معمولها بمعمول له ولا
بغيره وليس اصل لا الطلبية لام الامر زيدت عليها الالف فانفتحت خلافا لبعضهم وليست لا النافية والجزم بعدها بلام الامر مقدرة قبلها حذفت كراهة اجتماع
لامين خلافا للسهيلي لان ذلك دعوى لا يقوم على صحتها دليل وجزمها فعل المتكلم نادر مطلقا كقوله لا اعرفن ربربا حورا مدامعها وقوله اذا ما خرجنا من دمشق
فلا نعد وقولك لا اخرج ولا نخرج وما وقع في الاوضح من التفصيل بين كونه مبنيا للفاعل فقليل او مبنيا للمفعول فكثير فطريقة لبعضهم قال بعض المحققين
وجزمها فعل الغائب والمخاطب كثير قال الرضي على السواء ولا يختص بالغائب كاللام وقال ابو حيان في الارتشاف الاكثر كونها للمخاطب ويضعف كونها للغائب كالمتكلم
ومن امثلته فلا يسرف في القتل لا يتخذ المؤمنون وهل فصلها عن معمولها قليل او ضرورة خلاف حكاه في الارتشاف ومنه قوله وقالوا اخانا لا تخشع لظالم عزيز
ولا ذا حق قومك تظلم اي ولا تظلم ذا حق قومك قال في شرح الكافية وهذا رديء لانه شبيه بالفصل بين حرف الجر ومجروره وجوز ابن عصفور والابذي حذف
مجزومها وابقاؤها لدليل نحو اكرم زيدا ان اتاك والا فلا وهو حسن والثالث لم نحو لم يلد ولم يولد والرابع لما نحو لما يقض والجمهور على انهما كبقية الجازم وهو الثاني
كما في اما وقيل بسيطة ويشتركان اي لم ولما في امور الحرفية والاختصاص بالمضارع وجزمه والنفي والقلب للماضي وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما وكل منهما حرف
يختص بالمضارع ويجزمه وينفي معناه وتقلب زمانه الى المضي وفاقا للمبرد واكثر المتأخرين وهو ظاهر مذهب سيبويه وذهب قوم منهم الجزولي الى انه يدخل على لفظ
الماضي فتقلبه الى المضارع ونسبه بعضهم الى سيبويه ووجهوه بان المحافظة على المعنى اولى من المحافظة على اللفظ قال المرادي في الجنى الداني والاول هو الصحيح لانه
نظيره وهو المضارع الواقع بعد لو والقول الثاني لا نظير له ويختص لم بمصاحبة اداة الشرط نحو ان لم تقم اقم بخلاف لما فلا تصاحبها فلا يجوز ان لما تقم قال
الرضي كانه لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي وشبهه ومعموله انتهى ويريد بشبه الحرف اسماء الشرط كمن نقول من لم يكرمني اهنه ولا تقول من لما يكرمني قال الدماميني
وهذا تصريح منه بان حرف الشرط هو العامل للجزم في المضارع المقترن بحرف النفي مثل ان لم تقم ولم يرك انتهى وعلل ذلك غير الرضي بان الشرطية يليه مثبت
لم تقول ان قام زيد قام عمرو ولا يليه مثبت لما لا تقول ان قد قام زيد فعودل بين النفي والاثبات وانما لم يقع قد بعد الشرط لانها تقتضي تحقيق وقوعه وتقريبه
من الحال والشرط يقتضي احتمال وقوعه وعدمه وقلبه الى الاستقبال قاله في التصريح ويختص لم ايضا بجواز انقطاع نفيها عن الحال لانها لمطلق الانتفاء فيكون
للمتصل نحو ولم اكن بدعائك رب شقيا ولغيره نحو هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا نحو هذا لم يكن ثم كان بخلاف لما لا يقال لما يكن ثم كان بل لما يكن وقد يكون وذلك لان امتداد النفي واستمراره الى
زمن التكلم يمنع من الاخبار بان ذلك المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي نعم الاخبار بان سيكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافي استمرار النفي الى الحال قال الدماميني في التحفة
ومنع الاندلسي اختصاص لم بذلك وقال هو ولما سيان في جواز الانقطاع قال الرضي والظاهر ما قاله النحاة ويختص لم ايضا بانها قد تهمل حملا على ما وقيل لا كقوله لولا فوارس
من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار وهل هي ضرورة او لغة خلاف بخلاف لما فلا تهمل وبانها قد ينصب في لغة حكاها اللحياني كقراءة بعضهم الم نشرح بفتح
الحاء وقوله في اي يومي من الموت افر ايوم لم يقدر ام يوم قدر بفتح الراء قال بعضهم وذلك بالحمل على لن قال ابن هشام وفيه نظر لان لن لا تحل هنا وانما يصح حمل الشيء
على ما يحل محله انتهى بخلاف لما فلا تنصب ويختص لما بجواز حذف مجزومها لدليل اختيارا نحو قاربت المدينة ولما اي ولما ادخلها قال ابو حيان وهذا احسن ما يخرج عليه

فصل في جوازم المضارع

ويكون منوقعا غالبا كقولك لما يركب الامير للمتوقع ركوبه الثاني ما يجزم فعلين وهو ان واذما ومن وما ومتى واي وايان واين واني وحيثما
ومهما فالاولان حرفان والبواقي اسماء على الاشهر وكل منها يقتضي شرطا وجزاء

قوله نعم وان كلا لما ليوفينهم في قراءة ابن عامر وحمزة وحفص بتشديد النون وميم لما اي لما ينقص من عمله وقد خرج على ذلك ابن الحاجب ايضا لكنه قدره
لما يهملوا او يتركوا قال ابن هشام الاولى ان يقدر لما يوفوا اعمالهم لان ما بعده دليل على ان التوفية لم يقع وانما استقع ولان منفي لما متوقع الثبوت انتهى
ولا يجوز حذف مجزوم لم الا في الضرورة كقوله احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعارب ان وصلت وان لم اي وان لم تصل وانما جاز ذلك في لما
لان لما تقوم بنفسها بسبب انها مركبة من لم وما فكان ما عوض من المحذوف قال ابو حيان قال غيره لان مثبتها وهو قد فعل يجوز فيه ذلك بان يقتصر على قد كقوله
وكان قد ويختص لما ايضا بكون اي مجزومها متوقعا ثبوته غالبا الا ان ما كقولك لما يركب الامير للمتوقع ركوبه اي الى الان لم يركب وسوف يركب بخلاف لم
فلا يكون منفيها متوقعا ولهذا يقال لم يقض ما لا يكون دون لما وهذا معنى قولهم لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل وقد يكون منفيها غير متوقع في غير الغالب
نحو ندم ابليس ولما ينفعه الندم واختصاص لما بذلك غالبا بالنسبة الى المستقبل واما بالنسبة الى الماضي فهو ولم سيان في نفي المتوقع وغيره مثال المتوقع ان
تقول ما لي قمت فلم تقم او فلما تقم ومثال غير المتوقع ان تقول ابتداء لم يقم او لما يقم قال في المغني النوع الثاني من الجوازم ما يجزم فعلين وهو احد عشر كلمة ان
وهي ام الباب ولذلك قدمها واذما وانكر القوم الجزم بها وخصوه بالضرورة وهما موضوعان لمجرد تعليق الجواب بالشرط نحو وان تعودوا نعد واذ ما تقم
اقم ومن وهي موضوعة للعاقل ثم ضمنت معنى الشرط نحو من يعمل سوءا يجز به وما وهي موضوعة لغير العاقل ثم ضمنت معنى الشرط نحو وما تفعلوا من خير يعلمه
الله ومتى وهي موضوعة للزمان ثم ضمنت معنى الشرط نحو متى اضع العمامة تعرفوني واي وهي بحسب ما تضاف اليه فتكون للعاقل في نحو ايهم يقم اقم معه
ولغيره في نحو اي الدواب تركب اركب وللزمان في نحو اي يوم تصم اصم وللمكان نحو اي مكان تجلس اجلس وايان وهي كمتى نحو قوله ايان نؤمنك تأمن غيرنا واذا
لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا واين واني وحيثما وهي موضوعة للمكان ثم ضمنت معنى الشرط نحو اينما تكونوا يدرككم الموت وقوله خليلي انى تأتياني تأتيا
اخا غير ما يرضيكما لا يحاول وقوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان ومهما وهي بسيطة لا مركبة من مه وما الشرطية خلافا للاخفش ولا
من ما الشرطية وما الزائدة ثم ابدلت الهاء من الف الاولى دفعا للتكرار خلافا للخليل وعلى القول بالبساطة ينبغي ان يكتب بالياء كحبلى وعلى القولين الاخيرين
ينبغي ان يكتب بالالف وهي موضوعة لغير العاقل كما في نحو قوله ومهما تكن عند امرئ من خليقة وان خالها تخفى على الناس تعلم فعلم ان هذه الادوات
بالنظر لموضوعها ستة انواع ما وضع لمجرد التعليق وهي ان واذ ما وما وضع للعاقل وهو من وما وضع لغير العاقل وهو ما ومهما وما وضع للزمان وهو
متى وايان وما وضع للمكان وهو اين واني وحيثما وما هو بحسب ما يضاف اليه وهو اي فالاولان وهما ان واذما حرفان والبواقي اسماء على الاشهر اي اشهر الاقوال
من ان الاولين حرفان والبواقي اسماء اما القول بحرفية ان فمجمع عليه واما اذ ما فقال سيبويه انها حرف بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت اذ ما تقم اقم فمعناه ان تقم اقم وقال
المبرد وابن السراج والفارسي انها اسم ظرف زمان واصلها اذ التي هي ظرف لما مضى فزيد عليها ما وجوبا في الشرط فجزم بها واحتجوا بانها قبل دخول ما كانت
اسما والاصل عدم التغيير واجيب بان التغيير قد تحقق بدليل انها كانت للماضي فصارت للمستقبل فدل على انها نزع ذلك المعنى البتة واعترض عليه بانه
لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها كالمضارع فانه موضوع لاحد الزمانين الحال والاستقبال واذا دخل عليه لم انقلب زمانه الى المضي مع بقاء ذاته على
اصلها قال في الهمع واستدل سيبويه بانها لما ركبت مع ما صارت معها كالشيء الواحد فبطل دلالتها على معناها الاول بالتركيب وصارت حرفا قال وفي
نظر ذلك انهم لما ركبوا حب مع ذا فقالوا حبذا بطل معنى حب من الفعلية وصارت مع ذا جزء كلمة وصارت حبذا كلها اسما بالتركيب وخرج عن
اصل وضعها بالكلية واما البواقي غيرهما فالقول باسميتها مجمع عليه واما مهما فقال الجمهور انها اسم والدليل عليه قوله تعالى مهما تأتنا به من اية لتسحرنا بها
فعاد الضمير المجرور في به عليها ولا يعود الضمير الا على الاسم وزعم السهيلي وابن يسعون انها حرف تنبيها الاول فهم من كلامه ان الجزم باذ وحيث مخصوص
باقترانهما بما كالملفظ به وهو كذلك على الاصح خلافا للفراء في جواز الجزم بهما بدونها قياسا على اين واخواتها واما غيرهما فقسمان لا يلحقه ما وهو من وما
ومهما واني واجازه الكوفيون في من واني وقسم يجوز فيه الامران وهو اين واي ومتى وايان ومنع بعضهم في ايان والصحيح الجواز الثاني قال ابن مالك قد
تهمل ان حملا على لو كحديث فان لم تكن تراه فانه يراك ومتى حملا على اذا كحديث البخاري وانه متى يقوم مقامك لا تسمع الناس قال ابو حيان وهذا اشياء غريب الثالث
اسقط الملم من الجوازم ما ذكره بعضهم وهو اذا وكيفما ولو لان المشهور في اذا انها لا تجزم الا في الشعر خاصة كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل وفي
كيفما عدم الجزم بها لعدم السماع بذلك واجاز الكوفيون الجزم بها مطلقا قياسا على غيرها وخصه قوم بحالة اقترانها بما واما لو فالاصح انها لا تجزم وان
من اجازه خصه بالشعر كقوله لو يشاء طار بها ذو ميعة وقوله تامنوا فؤادك لم يحزنك ما صنعت احدى نساء بني ذهل بن شيبانا وهذه الادوات
كل منها يقتضي فعلين يسمى اولهما شرطا ومولعة العلامة يسمى الفعل الاول لكونه علامة على ترتب الثاني عليه ويسمى الثاني جزاء وجوابا قال ابو حيان
والتسمية وجه انه شابه الجزاء من حيث كونه ملازما يبنى على فعل اخر فاشبه حقيقة الجزاء الذي هو الفعل المترتب على فعل اخر ثوابا على فعله او عقابا وشابه
الجواب من حيث كونه لازما عن القول الاول فصار كالجواب الاتي بعد كلام السائل انتهى تنبيه ما ذكره من ان هذه الادوات جازمة للشرط والجزاء
معا هو مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافي لسيبويه واختاره الجزولي وابن عصفور والابذي وادعى ان الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين

ماضيين ومضارعين فان كانا مضارعين والاول فالجزم وان كان الثاني وحده فالوجهان وكل جزاء يمتنع جعله شرطا فالفاء لازم له
كان يكون جملة اسمية او فعلية امرا او ماضيا مقرونا بقد نحو ان تقم فانا اقوم او فاكرمني او فعسى ان اقوم او فقد قمت

وبانه ليس لنا ما يعمل عملا الا ويختلف كرفع ونصب واجيب بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكم على اخر عمل فيهما بخلاف الجار وبان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل اعلم وقيل الشرط مجزوم بالاداة والجزاء مجزوم بالشرط كما ان المبتداء مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتداء قاله الاخفش واختاره ابن مالك لان الشرط مستدع للجزاء بما احدث فيه الاداة من المعنى والاستلزام ورد بان النوع لا يعمل في نفسه اذ ليس احدهما من الاخر وانما يعمل فيه وهو ان بعض العامل من غير النوع او شبهه كعمل الاسماء في الاسماء وقيل الشرط والجزاء تجازما كما قال الكوفيون في المبتداء والخبر انهما ترافعا نقله ابن جني عن الاخفش وفيها اقوال اخر لا نطول بذكرها فانه خلاف لا ثمرة له ولا يترتب عليه حكم نطقي وقوله ماضيين ومضارعين حال من الشرط والجزاء كان ينبغي ان يقول او مختلفين فان كانا ماضيين فالجزم لمحلهما نحو وان عدتم عدنا وان كانا مضارعين او كان الاول فقط مضارعا والثاني ماضيا فالجزم واجب للفظ المضارع فمثال كونهما مضارعين قوله تعالى وان تعودوا نعد ومن يتق الله يجعل له مخرجا واما قوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع فضرورة على الاصح واختلف في تخريج مثل ذلك فقال المبرد انه على حذف الفاء مطلقا وفصل سيبويه بين ان يكون قبله ما يطلبه نحو انك في البيت فالاولى ان يكون على التقديم والتاخير وبين ان لا يكون فالاولى ان يكون على حذف الفاء وجوز العكس وقيل ان كان الاداة اسم شرط فعلى اضمار الفاء والا فعلى التقديم والتاخير ورد كل ذلك بان اضمار الفاء مع غير القول مختص بالضرورة وان التقديم والتاخير يحوج الى جواب دعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الاصل وخلاف فرض المسئلة لان الفرض انه الجواب ومثال كون الاول فقط مضارعا والثاني ماضيا قوله من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له وهذا النوع خصه سيبويه والجمهور بالضرورة قالوا لانا اذا اعملنا الاداة في لفظ الرجاء ثم جئنا بالجواب ماضيا كنا قد هيأنا العامل للعمل ثم قطعناه عنه وهو غير جائز واجازه الفراء في الاختيار وتبعه ابن مالك ورد على الجمهور محتجا بالحديث وبقوله تعالى ان نشا ننزل عليهم من السماء اية فظلت اعناقهم لها خاضعين فان قوله فظلت ماض وهو معطوف على الجواب وهو ننزل فيكون جوابا واجيب عن الحديث بانه يجوز روايته بالمعنى فليس نصا في الدليل وعن الاية بانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع وان كان الفعل الثاني وحده مضارعا والاول ماضيا فالوجهان جائزان الجزم والرفع فالجزم لتعلقه بالجازم ومواخاة الشرط كقوله تعالى من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه والرفع لضعف التعلق لحلول الماضي والفصل بغير المعمول نحو قوله وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم والجزم هو الفصيح المختار والرفع كثير وقال بعضهم انه احسن من الجزم وقيل ان المرفوع ليس هو الجواب وانما هو دليله وهو مؤخر من تقديم والجواب محذوف والاصل في قولك ان قام زيد اقوم ان قام زيد اقم وهو مذهب سيبويه وقيل هو الجواب لكن على اضمار الفاء والتقدير فانا اقوم وهو مذهب الكوفيين فعلى قول سيبويه لا محل له لانه مستانف وعلى قول الكوفيين محله الجزم ويظهر اثر ذلك في التابع فتقول على الاول ان قام زيد اقوم ويقعد اخوك بالرفع لا غير وعلى الثاني يقعد اخوك بالرفع عطفا على لفظ الفعل وبالجزم عطفا على محل الفاء المقدرة وما بعدها تنبيه حكم المضارع المنفي بلم اذا كان شرطا حكم الماضي لانه مجزوم بلم لا عمل للاداة فيه فهو كالماضي فتقول ان لم تقم اقم واقوم بالوجهين وكل جزاء يمتنع جعله شرطا فالفاء لازمة له ليحصل الربط بين الجزاء وشرطه وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية قيل ولمناسبتها الجزاء معنى من حيث ان معناها التعقيب من غير فصل كما ان الجزاء يتعقب على الشرط كذلك وهذا ضابط حسن ضبط ما يدخله الفاء وقد سبق اليه ابن مالك قال ابو حيان وهو حسن واقرب مما ذهب اليه بعض اصحابنا من تعداد ما يدخله الفاء وسنذكر المهم منها بعون الله كان يكون اي الجزاء جملة اسمية اي مبدوة باسم او يكون جملة انشائية غير محتملة للتصديق والتكذيب او يكون فعلا جامدا كعسى وليس او يكون فعلا ماضيا مقرونا بقد لفظا او تقديرا ومثل لذلك على طريقة اللف والنشر المرتب فقال نحو ان تقم فانا اقوم قيل ومثله قوله تعالى وان يمسسك بخير فهو على كل شئ قدير او ان تقم فاكرمني ومثله قوله فمن يؤمن بربه فلا يخف فيمن قرا بالجزم على ان لا ناهية او ان يقم فعسى ان اقوم ومثله قوله تعالى ان ترن انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان يؤتين من جنتك او ان تقم فقد قمت ومثله قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل ومثال المقرون بقد تقديرا نحو قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت والذي لم يذكره المص ان يكون مقرونا بحرف استقبال نحو من يرتد منكم عن دينه فسوف ياتي الله بقوم وما تفعلوا من خير فلن تكفروه او مقرونا بحرف له الصدر كما النافية نحو وان توليتم فما سالتكم من اجر او رب كقوله فان اهلك فذي لهب لظاه علي يكاد يلتهب التهابا بالمعروف من ان رب مقدرة وان لها الصدر فهذه ست مسائل يمتنع جعل الجواب فيها شرطا وافهم كلامه انه اذا لم يمتنع جعل الجواب شرطا لم تكن الفاء لازمة له قال ابن مالك واذا اقترن بها فعل خلاف الاصل وينبغي ان يكون خبر مبتدا محذوف ولولا ذلك حكم بزيادة الفاء وجزم الفعل ان كان مضارعا لان الفاء على ذلك التقدير زائدة في تقدير السقوط لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها فعلم انه غير زائدة وانها داخلة على مبتداء مقدر كما تدخل على مبتداء مصرح به ومن ذلك قوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا ومثله قراءة حمزة ان تضل احداهما فتذكر احداهما الاخرى ووقع لابنه في شرح الخلاصة ان ما بعد الفاء هو الجواب والاول هو التحقيق تنبيهات الاول قضية اطلاق المص ان الجزاء يكون ماضيا مقرونا بقد انه يكون ماضي اللفظ والمعنى وهو قول جماعة منهم الجزولي وابن مالك وابن هشام في اكثر مصنفاته واستشكل بان هذا لا يتمشى مع القول بان الشرط سبب في الجزاء مسبب اذ الشرط مستقبل بالفرض والجزاء محقق المضي فكيف يكون الماضي مسببا عن المستقبل وهذا مما لا سبيل اليه ولهذا اجاب ابن الحاجب مع التزام هذه القاعدة بان الجزاء على قسمين احدهما ان يكون مضمونه مستببا عن مضمون مستببا

مسئلة ويجزم بعد الطلب بان مقدرة مع قصد السببية نحو زرني
اكرمك ولا تكفر تدخل الجنة

الشرط كما في قولك ان جئتني اكرمتك فان مضمون الجزاء هو الاكرام مسبب عن مضمون الشرط وهو المجيء والثاني ان يكون مضمون الجزاء ليس مسببا عن مضمون الشرط وانما يكون الاخبار به مسببا نحو ان تكرمني فقد اكرمتك امس اي ان اكرامك لي سبب لان اخبر باني قد اكرمتك امس وليس الاكرام الواقع بالامس هو الجواب لاستحالة تسببه عن الاكرام الواقع في اليوم لكن الاخبار بذلك مسبب على معنى ان اعتددت علي باكرامك اياي فانا ايضا اعتد عليك باكرامي اياك وقوله نعم ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل فصدقت من هذا القبيل وكذا قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله وبيانه ان الاية جي بها لاخبار قوم استقرت بهم نعم جهلوا معطيها او شكوا فيه فكان استقرارها مجهولة او مشكوكة سببا للاخبار هم بانها من الله فكانه قيل اعلموا انها من عند الله فالسبب الاخبار بمضمون الجملة لا نفس مضمونها حتى يرد ان الاول وهو استقرار النعم ليس سببا للثاني وقال الرضي لا نسلم ان الشرط سبب في الجزاء والجزاء مسبب وانما الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه سواء كان الشرط سببا نحو لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرطا نحو لو كان لي مال لحججت به او لا شرطا ولا سببا كقولك لو كان زيد ابي لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة وقال في موضع اخر لا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في الشرط والجزاء ففي قوله وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة من الله لازم لحصولها معنى فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء انتهى وهو تحقيق حقيق بالقبول الثاني قد تحذف الفاء في ندور كقوله لابي بن كعب لما سأله عن اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها اخرجه البخاري او في ضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وزعم الاخفش ان حذفها واقع في النثر الفصيح وان منه قوله تعالى ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقربين وعن المبرد اجازة حذفها في الاختيار لكن قال ابو حيان في محفوظي قديما ان المبرد منع من حذفها في الضرورة وانه زعم في قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره قال وهذا ليس بشئ لانه على تقدير صحة الرواية لا يطعن ذلك في الرواية الاخرى الثالث يجوز ان تنوب اذا الفجائية عن الفاء في الربط لانها تشبهها في كونها لا يبتدأ بها ولا تقع الا بعد ما هو معقب بما بعدها وذلك اذا كانت الاداة ان والجواب جملة اسمية غير انشائية ولا منفية ولا مصدرة بان نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فلو كانت انشائية او منفية او مصدرة بان تعينت الفاء نحو ان اطاع زيد فسلام عليه وان قام زيد فما عمرو قائم وان قام زيد فان عمرا قائم الرابع اذا انقضت جملتا الشرط والجواب ثم جئ بمضارع مقرون بالفاء او بالواو جاز جزمه بالعطف على الجواب المجزوم لفظا او محلا ورفعه على الاستئناف ونصبه بان مضمرة وجوبا وهو قليل كقوله تعالى ان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء قرأ عاصم وابن عامر فيغفر بالرفع وباقيهم بالجزم وابن عباس بالنصب واذا توسط بين الجملتين مضارع مقرون بالواو او الفاء قال الكوفيون او ثم فالوجه الجزم بالعطف على الشرط المجزوم لفظا او محلا ويجوز النصب بان مضمرة وجوبا كقوله ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ولا يخش ظلما ما اقام ولا هضما الخامس يجوز حذف ما علم من شرط او جواب لكن يشترط في الشرط ان يكون بعد ان مقرونة بلا كقوله فطلقها فلست لها بكفؤ والا يعل مفرقك الحسام اي والا تطلقها يعل فلست وفي الجواب ان يكون شرطه بلفظ الماضي او المضارع المقرون بلم نحو قوله تعالى فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او سلما في السماء فافعل اي فافعل ولا يجوز ان يكون بصيغة المضارع الا في الشعر وهذا مذهب البصريين وجزم به في التسهيل وقد يحذف الشرط والجواب معا بعد ان خاصة كقوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان اي وان كان كما تصفين فزوجيه وخصه ابن مالك بالضرورة تبعا لابن عصفور قال ابو حيان ولم ينص غيرهما فزو... على ان ذلك ضرورة بل اطلقوا الجواز اذا فهم المعنى هذه مسئلة تتعلق بهذا الباب يجزم الفعل المضارع بعد الطلب بان الشرطية مقدرة هي وفعل الشرط مع قصد السببية اي سببية الطلب للفعل بان يقدر الفعل مسببا عن ذلك الطلب المتقدم كما ان فعل الشرط سبب لجزاء الشرط ويشمل الطلب الامر نحو زرني اكرمك فانه واقع بعد الطلب وهو زرني وقصد به السببية فجزم بان مقدرة والتقدير زرني ان تزرني اكرمك فالزيادة سبب للاكرام والنهي نحو لا تكفر تدخل الجنة التقدير لا تكفر ان لا تكفر تدخل الجنة والدعاء نحو اللهم اغفر لي ادخل الجنة والاستفهام نحو هل تزورني احسن اليك والتمني نحو ليت لي مالا انفقه والعرض نحو الا تنزل عندنا تصب خيرا والتحضيض نحو لولا تاتينا تحدثنا والتقدير ان تغفر لي ادخل الجنة وان تزرني احسن اليك وان يكن لي مال انفقه وان تنزل عندنا تصب خيرا وان تاتنا تحدثنا قال ابو حيان في الارتشاف وسمع الجزم بعد الترجي واستشهد له في شرح التسهيل بقول الشاعر لعل التفاتا منك نحوي ميسر يمل بك من بعد القساوة لليسر تنبيهات الاول لا فرق في الامر بين ان يكون صريحا كما مر او مدلولا عليه بخبر نحو اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه اي ليتق واسم فعل كقوله وكان مكانك تحمدي او تستريحي اي اثبتي تحمدي او بجملة اسمية نحو اين بيتك ازرك اي ان تخبرني ازرك قال ابو حيان وقال بعض اصحابنا الفعل المخبر به في معنى لفظ الامر وغيره لا ينقاس انما هو موقوف على السماع والمسموع اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه الثاني ما ذكره من ان المضارع مجزوم بعد الطلب بان مقدرة هو مذهب الجمهور وذهب الخليل وسيبويه وابن خروف الى انه مجزوم بنفس الطلب لما تضمن من معنى ان الشرطية كما ان اسماء الشرط انما جزمت لذلك واختاره ابن مالك وجرى عليه ابن هشام في شرح القطر وذهب السيرافي والفارسي الى انه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر كما ان النصب بضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه وصححه ابن عصفور وقال ابن هشام في المغني والاول ارجح من الثاني لان الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف وايضا فان تضمين الفعل معنى الحرف اما غير واقع او غير كثير وارجح من الثالث لان نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط الثالث اذا لم يقصد

ومن ثم امتنع لا تكفر تدخل النار بالجزم لفساد المعنى فصل في افعال المدح والذم
افعال وضعت لانشاء مدح او ذم فمنها نعم وبئس

السببية بعد الطلب وجب رفع المضارع على انه حال نحو ثم ذرهم في خوضهم يلعبون او نعت نحو فهب لي من لدنك وليا يرثني على قراءة الرفع والاستئناف
نحو لا تذهب به تغلب عليه ومن ثم اي ومن اجل اعتبار قصد السببية امتنع قوله لا تكفر تدخل النار بالجزم لتدخل لفساد المعنى لان عدم الكفر لا يكون
سببا لدخول النار اذ التقدير انك لا تكفر تدخل النار ولا يجوز ان يكون التقدير ان تكفر تدخل النار لان المقدر يجب ان يكون مثل الملفوظ نفيا واثباتا هذا
مذهب سيبويه واكثر البصريين وخالف الكسائي في ذلك وقيل بل الكوفيون قاطبة فاجازوا الجزم في نحو المثال المذكور بتقدير ان تكفر بغير نفي واحتجوا
بالقياس على النصب نحو لا تكفر فتدخل النار وفي التنزيل لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم وبقوله لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض
وقوله من اكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا وقول ابي طلحة للنبي لا تشرف يصبك سهم ويروى لا تطاول يصبك واجاب البصريون بانه
لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي قياسا على النصب في يضرب مدغم ويؤذنا بدل من يقرب ويصبك بدل من تشرف وتطاول قال في التصريح
وفي رد القياس نظر فانهم قائلون بجواز الجزم بعد النفي نحو ما تاتينا تحدثنا انتهى تنبيهان الاول ظاهر كلامهم ان الخلاف بين الجماعة والكسائي
معنوي وقال بعض المحققين من شراح الكافية الاظهر ان الخلاف لفظي لا معنوي فالجمهور اتفقوا على صحة تقدير المثبت بمجرد وقوعه بعد النهي و
الكسائي اثبتها عند قيام قرينة تقدير المثبت ولا نزاع للجمهور في هذه الصحة وكيف ينازع في حذف الشرط لقرينة كما لا نزاع له في ان سبق النهي لا يستدعي
تقدير المثبت وفي المغني لابن هشام قال الجمهور لا تدن من الاسد ياكلك بالجزم لان شرط المقدر ان تقدر مثبتا اي فان تدن لمناسب النهي الذي
جعل دليلا عليه وان قدر منفيا اي فان لا تدن فسد المعنى بخلاف لا تدن من الاسد تسلم فان الشرط المقدر منفي وذلك صحيح في المعنى والصناعة وعن الكسائي
في اجازته الجزم انه يقدر الشرط مثبتا مدلولا عليه بالمعنى لا باللفظ ترجيحا للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية وهذا وجه حسن اذا كان المعنى مفهوما
الثاني لا في لا تكفر تدخل الجنة نافية كما جزم به المرادي وابن هشام وغيرهما قيل وظاهر قول ابن مالك في الالفية وشرط جزم بعد نهي ان تضع ان قبل لا دون تخالف
يقع ان المراد ان تضع ان قبل لا الناهية وعلى ذلك شرح الشاطبي الثالث قضية اقتصار المص على ما ذكره من الجوازم لفعل واحد ولفعلين ان الجزم لا تكون بغيره
وهو مذهب البصريين واجاز الكوفيون جزم المسبب عن صلة الذي والنكرة الموصوفة تشبيها بجواب الشرط نحو الذي ياتيني احسن اليه وكل رجل ياتيني اكرمه و
اختاره ابن مالك قال الشاعر لا تحفرن بئرا تريد اخا بها فانك فيها انت من دونه تقع كذلك الذي يبغي على الناس ظالما تصبه على رغم عواقب ما صنع وانشد
الورد باني وكل امرء يبغي على الناس ظالما البيت وهذا عند البصريين من الضرورة بحيث لا يقاس عليه فصل في افعال المدح والذم افعال وضعت لانشاء
مدح او ذم فخرج ما يمدح به بجوهره نحو شرف زيد مقصودا به المدح وما هو للاخبار عن المدح او الذم نحو مدحته وذممته فان شيئا من ذلك ليس موضوعا
لانشاء مدح او ذم وفي قوله مدح او ذم بالتنكير اشارة الى انها للمدح والذم العامين اي الذين لا خصوصية فيهما فانك اذا قلت نعم الرجل زيد مثلا
فقد مدحته مط من غير تعيين خصلة بجهة المدح وكذا بئس الرجل وانما قال لانشاء مدح او ذم لانه اذا قيل نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو كان انشاء
للمدح او الذم واحداثا لهما بهذا اللفظ وليس المدح بموجود في الخارج في احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام له حتى يكون خبرا بل يقصد بهذا الكلام
مدحه على جودته او ذمه على رداءته الموجودتين خارجا فقول الاعرابي لمن بشره بمولودة فقال نعم الولد هي والله ما هي بنعم الولد ليس تكذيبا له في المدح
اذ لا يمكن تكذيبه فيه وانما هو اخبار بان الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء متضمن للاخبار فالتكذيب والتصديق انما يتسلطان
على ما تضمنه من الخبر لا عليه باعتبار كونه انشاء وكذا الانشاء التعجبي والانشاء الذمي في كم الخبرية ففي رد هذا ما قرره ابن الحاجب واقره غيره قال الرضي معنى
وفيه نظر اذ هذا الذي قرروه يطرد في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو فلا ريب في كونه خبرا ولا يمكن ان يكذب في التفضيل ويقال
لك انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم خبر بلا شك ولا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار بل
بل خلافه من حيث القيام فيقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل وكذا قولهم والله ما هي بنعم الولد بيان ان النعمة اي الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست ثابتة
وكذا في التعجب وفي كم ورب انتهى فمنها اي من افعال المدح والذم نعم وبئس بكسر الاول وسكون الثاني نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد ونحو بئس للظالمين
بدلا واصلهما فعل بفتح الفاء وكسر العين وقد يرد ذان به قال طرفة ما اقلت قدم انهم نعم الساعون في الامر البر وقد يقال نعم وبئس بسكون العين وفتح الفاء
تخفيفا قال ابو حيان ولم يذكروا له شاهدا ونعم وبئس بكسر العين والفاء معا اتباعا قال تعالى ان الله نعما يعظكم به ويقال بيس بفتح الباء وبياء ساكنة مبدلة
من الهمزة على غير قياس حكاه الاخفش والفارسي قال بعضهم والافصح نعم بكسر الفاء وسكون العين وهي لغة القران ثم نعم بكسرهما وعليه فنعما ثم نعم بفتح الفاء
وكسر العين وهي الاصلية ثم نعم بفتح الفاء وسكون العين والقول بفعليتهما مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين بدليل اتصال التاء الساكنة بهما
عند جميع العرب في الحديث من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت وتقول بئست المرأة حمالة الحطب وذهب الكوفيون سوى الكسائي الى انهما اسمان لدخول حرف
الجر عليهما كما في قول بعضهم وقد بشر ببنت والله ما هي بنعم الولد وقول اخر وقد سار الى محبوبه على حمار بطيء السير على بئس العير وهم الدماميني في نعم السير على
تفسيره السير هنا بقوله شيء يقد من الجلد ويجعل في عنق البهيمة واجيب عن ذلك بانه مؤول بحذف الموصوف وصفته واقام معمول الصفة مقامهما والتقدير

ماهي

وكل منهما يرفع فاعلا معرفا بال او مضافا الى المعرف بها
او ضميرا مستترا مفسرا بتمييز

ماهي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على اسم محذوف وفي حكاية الخلاف في حقيقتهما
طريقة اخرى وهي التي حررها ابن عصفور في تصانيفه المتاخرة فقال لم يختلف احد من البصريين في ان نعم وبئس فعلان وانما الخلاف بعد اسنادهما
الى الفاعل فالبصريون يقولون نعم الرجل وبئس الرجل جملتان فعليتان والكسائي يقول هما اسمان محكيان بمنزلة تابط شرا فنعم الرجل عنده اسم
للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم وهما في الاصل جملتان نقلتا عن اصلهما وسمي بهما والفراء يقول الاصل في نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو رجل نعم
الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو فحذف الموصوف الذي هو رجل واقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبئس وفاعلهما مقامه فحكم لها بحكمه فنعم الرجل و
بئس الرجل رافعان لزيد وعمرو كما لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو كذا في التصريح وقال ابن هشام في البحر المحيط الخلاف في فعلية نعم وبئس قد
نقله الاصحاب في مسائل الخلاف انتهى والصحيح انهما فعلان جامدان للزومهما انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة فنقلتا عما وضعتا له من الدلالة
على المضي وصارتا للانشاء فنعم منقولة من قولك نعم الرجل اذا اصاب نعمة وبئس منقولة من قولك بئس الرجل اذا اصاب بؤسا وساء بالمد وهي
ملحقة ببئس فانها في الاصل سوء بالفتح فحولت الى فعل بالضم فصارت فعلا قاصرا ثم ضمنت معنى بئس فمنعت من التصرف وكل فعل ثلاثي صالح للتعجب
منه فانه يجوز استعماله على فعل بضم العين اما بالاصالة كظرف ولؤم او بالتحويل من مفتوح العين ومكسورها كضرب وفهم ثم يجري مجرى نعم وبئس في
افادة المدح والذم وفي حكم الفاعل وحكم المخصوص الاتي بيانه واستثنى الكسائي علم وجهل وسمع فلا يجوز تحويلها الى فعل بل تستعمل استعماله باقية
على حالها وكل منهما اي من نعم وبئس وساء ومثلها ما جرى مجراها يرفع فاعلا ظاهرا معرفا بال نحو نعم المولى ولبئس المهاد وساء الرجل ابو جهل ونعم الرجل
زيد وخبث الرجل عمرو واختلف في ال هذه فقال الجمهور هي جنسية ثم اختلفوا فقيل للجنس حقيقة فالجنس كله ممدوح او مذموم والمخصوص مندرج
لانه فرد من افراده ثم نص عليه كما نص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره وهو المشهور ونقله ابن اياز في شرح الفصول عن ابي علي وعبد القاهر الجرجاني و
الى سيبويه ورد بانه يؤدي الى التكاذب في نحو قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو وقيل للجنس مجازا لانه لم يقصد غير مدح معين او ذمه لكنه جعل
جميع الجنس مبالغة وقال قوم هي عهدية ثم اختلفوا فقيل عهدية ذهنية كما تقول اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم واريد بذلك ان يقع ابهاما
ثم ياتي التفسير بعده تفخيما للامر وقيل عهدية شخصية والمعهود هو الشخص المعهود الممدوح والمذموم فاذا قلت نعم الرجل زيد فكانك قلت زيد نعم هو وهو
قول ابن ملكون وابي البقاء والشلوبين الصغير واستدل له بالاعليه بتثنيته وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك او مضافا الى المعرف بها اي بال نحو
ولنعم دار المتقين ولبئس دار المتكبرين وساء حطب النار ابو لهب ومضافا الى مضاف الى معرف بها كقوله فنعم ابن اخت القوم غير مكذب زهير قيل او مضافا الى ضمير
عائد الى معرف بها كقوله فنعم اخو الهيجاء ونعم شبابها والاصح انه لا يقاس عليه لقلته واجاز الفراء ان يكون مضافا الى النكرة كقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم
ونقل اجازته عن الكوفيين وابن السراج وخصه سائر البصريين بالضرورة وزعم صاحب البسيط انه لم يرد نكرة غير مضافة وليس كذلك بل ورد ولكنه اقل من
المضاف كقوله نياف القرط غراء الثنايا وريد للنساء ونعم نيم تنبيهان الاول قد يرد الفاعل اسم اشارة متبوعا بذي اللام وعلما ومضافا الى اسم الجلالة
كقوله بئس هذا الحي حيا ناصرا او قول سهل بن حنيف شهدت صفين وبئست صفون وقول بعض العبادلة بئس عبد الله انا ان كان كذا وقول الشاعر بئس
قوم الله قوم طرقوا وكل ذلك من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه وقال الجرمي باطراد المضاف الى اسم الجلالة وغيره يتاول ما ورد منه ومن العلم على انه المخصوص
والفاعل مضمر حذف مفسره الثاني القول بان كلا من نعم وبئس يرفع فاعلا مبني على مذهب البصريين والكسائي القائلين بفعليتهما واما جمهور الكوفيين
القائلين باسميتهما فقال ابن العلج في البسيط ينبغي ان يكون المرفوع بعدهما تابعا عندهم لنعم اما بدلا او عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح فكانك
قلت الممدوح الرجل زيد الثالث الجمهور على انه لا يجوز الفصل بين نعم واخواتها وفاعلها بظرف ولا غيره وفي البسيط يجوز الفصل لتصرف هذا الفعل
في رفعه الظاهر والمضمر وعدم التركيب وقال الكسائي يجوز الفصل بمعمول الفاعل نحو نعم فيك زيد راغب وقال ابو حيان في الشعر ما يدل له قال وبئس من
قوم المليحات البديل قال وورد الفصل باذن وبالقسم في قوله بئس اذا داعي المودة والوصل وقوله بئس عمر الله طرقوا او ضميرا مستترا فيه وجوبا مفسرا بتمييز
مؤخر عن الفعل مطابقا للمخصوص في الافراد والتذكير وفروعهما عام في الوجود قابل لال فلا يقال نعم شمسا هذه الشمس لان الشمس مفرد في الوجود
ولا يفسر بمثل وغير واي وافعل التفضيل فلا يقال نعم افضل منك زيد لانه خلف عن فاعل مقرون بال فاشترط صلاحيته لها وقد يحذف عند فهم
المعنى كقوله من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت اي فبالسنة اخذ ونعمت السنة سنة فاضمر الفاعل على شريطة التفسير وحذف المميز للعلم به ونص سيبويه
على لزوم ذكره وممن اجاز حذفه ابن عصفور وابن مالك تنبيهان الاول اختلفوا في الجمع بين التمييز وبين الفاعل الظاهر على اقوال احدها المنع مطلقا اذ لا ابهام
يرفعه التمييز وعليه سيبويه والسيرافي وعزي الثاني الجواز مط وعليه المبرد وابن السراج والفارسي وهو مختار ابن مالك قال ولا يمنع منه زوال الابهام لان
التمييز قد يؤتى به للتاكيد ومما ورد منه قوله والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا وامهم زلاء منطيق وقوله نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت الثالث التفصيل
وعليه ابن عصفور فان افاد التمييز ما لم يفده الفاعل جاز الجمع بينهما كقوله فنعم المرء من رجل تهامي فالتمييز هنا افاد معنى لم يفده الفاعل وهو كونه تهاميا

وان لم يفد

ثم يذكر المخصوص مطابقا للفاعل ويجعل مبتدا مقدم الخبر او خبر المحذوف المبتدا نحو نعم المرأة هند وبئس نساء الرجل الهندات
وساء رجلا زيد ومنها حب ولا حب وهما كنعم وبئس والفاعل ذا مطلقا

وان لم يفد امتنع الجمع الثاني ما حكاه المص من ان الفاعل في نحو نعم رجلا زيد ضمير وان المنصوب تمييز هو مذهب سيبويه والجمهور وذهب الكسائي والفراء الى انه لا ضمير في الفعل بل المرفوع بعد المنصوب هو الفاعل واختلفا في المنصوب فقال الكسائي هو حال وقال الفراء تمييز محول عن الفاعل والاصل نعم الرجل زيد ويفتح عند تاخره عن زيد واجازة الكسائي تاخيره عنه والصحيح راي الجمهور بدليل قولهم نعم رجلا كان زيد فادخلوا عليه الناسخ وحق الفاعل ان يذكر بعد الفعل ثم يذكر المخصوص وهو المقصود بالمدح والذم بعد الفاعل مطابقا للفاعل في الافراد والتذكير وفروعهما لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى وكذا يذكر المخصوص بعد التمييز لانه قائم مقام الفاعل المضمر ولا يجوز تاخره عن المخصوص الا في ضرورة خلافا للكوفيين وعلى مذهبهم بني الحريري قوله في الملحة تقول نعم زيد رجلا وبئس عبد الله منه بدلا والسر في ذلك انه لما كان نعم وبئس للمدح العام والذم العام الشايعين في كل خصلة محمودة او مذمومة المستبعد تحقيقهما سلكوا بهما في الامر العام طريقي الاجمال والتفصيل لقصد مزيد التقرير فجاؤوا بعد الفعل بما يدل على المخصوص بالمدح والذم الى المخصوص به ولا على سبيل الاجمال لكونه فردا من الجنس ثم عقبوه بذكر المخصوص حتى يتوجه المدح والذم اليه ثانيا على سبيل التفصيل فيحصل من تقوي الحكم ومزيد التقرير ما لا يحصل بدون ذلك الاستيعاب واختلف في رفع المخصوص فقيل يجعل مبتدا مقدم الخبر وهو الجملة قبله او يجعل خبر المحذوف المبتدا وجوبا فتقدير نعم الرجل زيد هو زيد الممدوح فيد والوجهان جائزان عند الجمهور وقال سيبويه وابن الخروف وابن الباذش يتعين الاول وقيل يتعين الثاني وقيل يجعل مبتدا محذوف الخبر وجوبا واليه ذهب ابن عصفور قال ابن مالك في شرح التسهيل وليس بصحيح لان هذا الحذف لازم ولا يحذف خبر يلزم حذفه الا ومحله مشغول بشيء يسد مسده وقيل يجعل بدلا من الفاعل واليه ذهب ابن كيسان ورد بانه لازم ولا شيء من البدل بلازم ومثل المص لهذه الاحكام المذكورة بقوله نحو نعم المرأة هند وبئس نساء الرجل الهندات وساء رجلا زيد وتقول ايضا نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم رجلين الزيدان ونعم المرأتان الهندان ونعم امرأتين الهندان ونعم الرجال الزيدون ونعم رجالا الزيدون ونعم النساء الهندات ونعم نساء الهندات وقس على ذلك تنبيهات الاول للمخصوص احكام لم يذكرها المص طلبا للاختصار ولا باس بذكرها فمنها انه يغلب ان يختص بان يكون معرفة او مقاربا لها بالتخصيص نحو نعم الفتى رجل من قريش وان يصلح للاخبار به عن الفاعل موصوفا بالممدوح بعد نعم وبالمذموم بعد بئس كقولك في نعم الرجل زيد وبئس الولد العاق اباه الرجل الممدوح زيد والولد المذموم العاق اباه فان وقع غير مختص ولا صالح للاخبار عنه بل وقع مباينا للاول كقوله تعالى بئس مثل القوم الذين الفاعل هنا المثل والذين مباين له فلو وصفت المثل بالمذموم وجعلته مبتدا امتنع في الظاهر الاخبار عنه بالذين اذ لا يقال المثل المذموم الذين لان الذين ليس بمثل فيأول بحذف مضاف والتقدير مثل القوم مثل الذين فيصح الاخبار به عن الفاعل ومنها انه قد يدخله ناسخ نحو نعم الرجل كان زيد او بئس الرجل ظننت عمرا فالجملة في الاول في موضع خبر كان وفي الثاني في موضع مفعولي ظن ومنها انه قد يتقدم على الفعل نحو زيد نعم الرجل فيتعين كونه مبتدا على القول بفعليته نعم وبئس والجملة بعده خبره وعلى القول باسميتهما فجوزوا ان يكون مبتدا والمخصوص الخبر وبالعكس ومنها انه قد يحذف لدليل يدل عليه نحو نعم العبد اي ايوب فنعم الماهدون اي نحن وقيل انما يحذف اذا تقدم ذكره والاكثرون على عدم اشتراطه وتخلفه اذا حذف صفته وهي ان كانت اسما فوقا نحو نعم الرجلين حليم كريم اي رجل حليم وان كانت فعلا نحو نعم الصاحب تستعين به فيعينك اي رجل فممنوع عند الاكثر وجائز عند الكسائي وغالب ان كان الفاعل ما نحو بئسما تشترون به وقليل دونها كالمثال المذكور وعند ابن مالك واقل منه ان يحذف المخصوص وصفته ويبقى متعلقها كقوله بئس مقام الشيخ امرس امرس اي مقام مقول فيه امرس امرس فحذف المخصوص وصفته وابقى معمولا لقول الثاني اذا كان المخصوص مؤنثا جاز ان يقال نعمت وبئست مع تذكير الفاعل الا انهما في المعنى شيء واحد نحو نعمت الثواب الجنة وبئست المقام النار والاجود التذكير نحو نعم الثواب الجنة قاله في التسهيل وشرحه واما اذا كان الفاعل مؤنثا فقد مر في باب الفاعل ان الاجود عدم الحاق علامة التانيث ايضا الثالث يجوز في فاعل فعل المجرى مجرى نعم وبئس الجر بالباء الزائدة والاستغناء عن ال واضماره على وفق ما قبله كقوله حب بالزور الذي لا يرى منه الا صفحة او لماما ونحو فهم زيد والزيدون كرموا رجالا نظرا الى ما فيه من معنى التعجب ومنها اي من افعال المدح والذم حب ولا حب وهما كنعم وبئس فحب كنعم ولا حب كبئس وتزيد حب على نعم بانها تشعر بان الممدوح محبوب للقلب وقريب من النفس واصلها حبب بضم العين اي صار حبيبا محولا من حبب بفتحها ثم ادغم فصار حب والزم منع التصرف لما مر تنبيه دخول لا في الذم على حب لا يخلو من اشكال لان لا لا تدخل على فعل ماض جامد ولا تعمل في اسم اذا لم يكن جنسا ولا يكون غير مكررة اذا لم تعمل في الاسم الذي دخلت عليه الا على قول ابي الحسن وابي العباس وهو ضعيف قاله في التصريح والفاعل اي فاعل حب ولا حب ذا مطلقا اي في حال الافراد وضده والتذكير وضده فلا يتغير عن الافراد والتذكير وان كان المخصوص بخلاف ذلك بل يقال حبذا زيد ولا حبذا هند وحبذا الزيدان ولا حبذا الهندان وحبذا الزيدون ولا حبذا الهندات قال الا حبذا اهل الملا غير انه اذا ذكرت هند فلا حبذا هيا واختلف في علة التزام ذلك فقال ابن مالك لان ذلك كلام جرى مجرى المثل والامثال لا تغير كما في قولهم في الصيف ضيعت اللبن يقال للكل بكسر التاء وافرادها ونسب هذا القول للخليل وقال ابن كيسان لان المشار اليه مضاف محذوف والتقدير في حبذا هند مثلا حبذا حسن هند وفي حبذا زيد حبذا امره او شانه فالمقدر المشار اليه مذكر مفرد حذف واقيم المضاف اليه مقامه وقد

وبعده المخصوص وله ان ياتي قبله او بعده تمييز او حال على وفقه نحو حبذا الزيدان
وحبذا زيد راكبا وحبذا امراة هند فصل

ابن العلج بانه لم ينطق به في وقت وقال الفارسي في البغداديات لان ذا جنس شايع فالتزم فيه الافراد كفاعل نعم اذا كان ضميرا ولهذا يجامع التمييز فيقال حبذا زيد رجلا فائدة انما لم يتغير الامثال لان المثل من قبيل الاستعارة والاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به هو حق المشبه به اخذ منه لا زائد بالمثلية فلو وقع فيه تغيير لما كان هذا هو اللفظ الذي يختص المشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت في المثل الى مضربه تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك نقول بالصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد في امراة واما ما يقع في كلامهم من نحو ضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل بل ماخوذ من المثل واشارة اليه قاله العلامة التفتازاني في شرح التلخيص وقال بعض المحققين انما لم يفتح التاء من قولك الصيف ضيعت اللبن اذا كان المخاطب مذكرا لان المذكر المخاطب الذي ضرب له المثل يشبه بالمخاطبة التي هي مورد المثل فهو مؤنث ادعاء تنبيه ما ذكره المص من ان حب فعل وذا فاعلها وانهما باقيان على اصلهما هو المشهور وهو قول ابن درستويه وابن برهان وابن خروف وابن كيسان وابن مالك ونسب الى ظاهر مذهب سيبويه وقال ابن خروف بعد ان مثل بحبذا زيد حب فعل وذا فاعله وزيد مبتدا وخبره حبذا هذا قول سيبويه واخطا عليه من زعم غير ذلك وذهب قوم منهم الاخفش وخطاب الى انهما ركبا وغلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل وذهب المبرد وابن السراج ووافقهما ابن عصفور الى انهما ركبا وغلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدا وما بعده خبره ونسب ابن عصفور هذا القول الى سيبويه قلت وقد مضى فيما نقلته عن الهمع من استدلال سيبويه على حرفيته اذ ما التصريح منه باسمية حبذا والعهدة عليه واستدل القائلون ببقاء حبذا على اصلهما بان الاصل عدم التغيير وباقتصارهم على حب اذا عطف على حبذا كقوله فحبذا ربا وحب دينا اي وحبذا دينا فحذف ولم يتغير المعنى ولا يفعل ذلك بنحو اذ ما ولو لا وانه من المركبات التي تغير حكمها بالتركيب واستدل مدعي غلبة الفعلية بقولهم فيما حكي لا يحبذه فجاؤوا لها بمضارع ورد بجواز حذف المخصوص كقوله الا حبذا ولولا الحياء وربما منح الهوى من ليس بالمتفاذ اي الا حبذا حالي معك ولو كان فاعلا لم يجز لان الفاعل لا يجوز حذفه واما يحبذه فمضارع حبذه اذا قال له حبذا لا مضارع حبذا واستدل مدعي الغلبة الاسمية بكثرة العرب من دخول يا عليها من غير استيحاش كقوله يا حبذا جبل الريان من جبل وحبذا ساكن الريان من كانا وقوله يا حبذا القمراء والليل الساج وطرق مثل ملاء النساج وبعدم الفصل بين حب وذا وبعدم تصرف ذا بحسب المشار اليه وبعده اي بعد الفاعل المخصوص ولا يجوز تقدمه عليه اذ لا يفصل بين حب وفاعلها وان جاز ذلك في نعم على قول كما تقدم لان نعم هي الاصل المعقود عليه الباب فيجوز في الاصول لقوتها ما لا يجوز في غيرها قاله ابن بابشاذ في شرح الجمل ولا تقدم على حبذا بجملتها وان جاز في نعم ايضا جار به مجرى المثل كما ولئلا يتوهم من قولك مثلا زيد حبذا كون المراد الاخبار بان زيدا احب ذا وان كان توهما بعيدا نعم يجوز فصله من حبذا ابتداء كقوله كثير الا حبذا يا عز ذاك التساير وتمييز وحال كما سياتي واختلف في اعرابه فقيل هو مبتدا والجملة من الفعل والفاعل قبله خبره والرابط ذا والعموم ان قلنا اريد الجنس وقيل مبتدا محذوف الخبر وقيل عكسه ويردهما انه يجوز حذف المخصوص فيلزم حذف الجملة باسرها من غير دليل وقيل عطف بيان ورد بمجيئه نكرة واسم الاشارة معرفة كقوله وحبذا نفحات من يمانية تاتيك من قبل الريان احيانا وقيل بدل من ذا ورد بانه على نية تكرار العامل وهو لا يلي حب واجيب بعدم التزوم بدليل انك انت ولك ان تاتي قبله اي المخصوص او بعده تمييز او حال على وفقه اي المخصوص في الافراد والتذكير وفروعهما لاتحادهما فيما صدقا عليه ولكونه عبارة عن المخصوص فلا جرم يوافقه وذكر امثلة حبذا جملة فقال نحو حبذا الزيدان مثال لحبذا اذا كان بعده المخصوص دون تمييز او حال ونحو حبذا زيد راكبا مثال لما كان بعده حال على وفقه في التذكير والافراد ومثله حبذا الزيدان راكبين والزيدون راكبين وكذا تاتي بالحال قبل المخصوص فتقول حبذا راكبا زيد او راكبين الزيدان او راكبين الزيدون وذو الحال هو ذا لا المخصوص لان المخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح او الذم لفظا او تقديرا والركوب في نحو الامثلة المذكورة من تمام المدح ونحو حبذا امراة هند مثال لما قبله تمييز على وفقه في التانيث والافراد ومثله حبذا امراتين الهندان وحبذا نساء الهندات وكذا اذا كان بعده تقول حبذا هند امراة والهندان امراتين والهندات نساء وانما جاز هنا تاخير التمييز عن المخصوص في السعة دون نعم وبئس كما مر لان التمييز هنا عن الظاهر وهو ذا وهناك عن الضمير المستكن ففضل الظاهر على المضمر كما فضل عليه بجواز ترك التمييز هنا نحو حبذا زيد ووجب الاتيان به اختيارا في نعم والعامل في الحال والتمييز حب اتفاقا وان كانت غير متصرفة لان الحال والتمييز يكفيهما رائحة الفعل وهل تعمل في غيرهما قال ابو حيان لا ينبغي ان يقدم عليه الا بسماع وقال غيره تعمل في ما عدا المصدر كالظرف والمفعول له ومعه نحو حبذا زيدا كرامًا له وحبذا عمرو وزيد بخلاف المصدر اذ هي غير متصرفة فلا مصدر لها تنبيهان الاول ما ذكره المص من ان المنصوب بعد المخصوص وقبله يكون تمييزا او حالا هو الحق وقال الاخفش والفارسي والربعي هو حال مطلقا وابو عمرو بن العلا تمييز مطلقا وابن عصفور الجامد تمييز والمشتق حال وابو حيان الجامد تمييز والمشتق ان اريد تقييد المدح به كقوله يا حبذا الماء من ذي لشاربه في اوجه البراسرا واعلانا فحال والا فتمييز والمص جوز وقوعهما ولم يفرق بينهما فيحتمل انه قائل بقول ابن عصفور وبقول ابي حيان الثاني اختلف في الاولى من تقديم الحال والتمييز على المخصوص وتاخيرهما عنه فقال الفارسي الاولى التاخير وقال ابن مالك الاولى التقديم وقال الجرمي وابن الخروف هما سواء في الحال ثم قال الجرمي تقديم التمييز قليل وقال ابن خروف احسن هذا فصل في الكلام على فعل التعجب وهو انفعال يحدث في النفس عند الشعور

بين بت وذا بيد
من جبل
لما ذكر وكلا

فعلا التعجب فعلان وضعا لانشاء التعجب وهما ما افعله وافعل به ولا يبنيان الا مما يبنى منه اسم التفضيل ويتوصل بما اشد او اشدد ولا يتصرف فيهما وما مبتدأ اتفاقا وهل هي بمعنى شيء وما بعدها خبرها او موصولة وما بعدها صلتها والخبر محذوف خلاف وما بعد الباء فاعل عند سيبويه والباء زائدة

بام جهل سببه وخرج عن نظائره ومن ثم قيل اذا ظهر السبب بطل العجب فلا يطلق على الله تعالى انه متعجب لانه سبحانه لا يخفى عليه خافية وما ورد منه في كلامه عز وجل كقوله فما اصبرهم على النار مصروف الى المخاطب اي يجب ان يتعجب العباد منه وللتعجب صيغ كثيرة تدل عليه فمنها ما هو بالقرينة نحو قوله تعالى كيف تكفرون بالله وقوله سبحان الله ان المؤمن لا ينجس وقولهم ناهيك به ولله دره وواها له ومنها ما هو بالوضع وهو صيغتان يقال لهما فعلا التعجب وحدهما المصنف بقوله فعلان وضعا لانشاء التعجب فخرج نحو عجبت وتعجبت لانهما ليسا لانشاء التعجب بل للاخبار ونحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو لانهما وان كانا فعلين للانشاء فليسا لانشاء التعجب بل لانشاء غيره وهو المدح والذم ونحو قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانهما وان كانا فعلين لانشاء التعجب لكن لا بدلالة عليه بالوضع بل بالقرينة وهما اي فعلا التعجب ما افعله وافعل به نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يخفى ان فعلي التعجب اطلاق على ما بين الصيغتين بحالهما انما المفيد للتعجب هو الصيغة كلها لا الفعل فقط ولا يبنيان الا مما يبنى منه اسم التفضيل وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل غير مصوغ منه افعل لغير تفضيل فلا يبنيان من غير فعل ككلب وحمار فلا يقال ما اكلبه ولا ما احمره وشذ ما اقمنه وما اجدره بنوا الاول من قولهم هو قمن بكذا والثاني من قولهم هو جدير بكذا والمعنى فيهما ما احقه بكذا ولا من غير ثلاثي والمراد به ما كان حروفه ثلاثة كما هو اصطلاح النحويين وشذ ما اعطاه للدراهم وما اولاه للمعروف وما اتقاه وما املأ القربة لانه من اتقى يتقي بتشديد التاء وامتلأت وان كان قد سمع تقي بمعنى خاف وملأ بمعنى امتلأ المذكورة ولا من ناقص ولا من جامد وشذ ما اعساه واعس به اي ما احقه واحقق به ولا من منفي ولا من غير قابل للتفاضل ولا من مبني للمفعول وشذ ما اخصره من وجهين الزيادة على الثلاثة والبناء للمفعول لانه من اختصر بالبناء للمفعول ولا من مصوغ منه افعل لغير تفضيل وذلك لتشابههما اعني افعل التفضيل من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتأكيد وبهما في الوزن تنبيه قال الرضي زاد فعل التعجب على اسم التفضيل بشرط وهو انه لا يبنى الا مما وقع واستمر بخلاف التفضيل فانك تقول انا اضرب منك غدا ولا يتعجب الا مما حصل في الماضي واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق التعجب منها انتهى ويتوصل الى الفاقد بعض الشروط المذكورة اذا اريد التعجب منه بما اشد او اشدد او نحوهما مما هو يجعل مصدر الفاقد منصوبا بعد ما اشد ونحوه او مجرورا بالباء بعد اشدد ونحوه فتقول في الاول ما اشد او اضعف دحرجته او انطلاقه او بياضه او عرجه وفي الثاني اشدد بدحرجته او بانطلاقه او بياضه او بعرجه ويؤتى بمصدر المنفي والمبني للمفعول غير صريح نحو ما اكثر ان لا يقوم وما اعظم ما ضرب بالبناء للمفعول واكثر بان لا يقوم واعظم بما ضرب اما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر وهو الصحيح اتي به صريحا فنقول ما اشد كونه جميلا واشدد بكونه جميلا وان قلنا لا مصدر له اتي به مصدرا مؤولا نحو ما اكثر ما كان محسنا واشدد بما كان محسنا واما الجامد كنعم وغير القابل للتفاضل كمات فلا يتعجب منه البتة تنبيه لا يختص التوصل بنحو اشد واشدد بالفاقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفاها نحو ما اشد ضرب زيد عمرا واشدد بضرب زيد لعمرو ولا يتصرف فيهما اي في فعلي التعجب المذكورين قال ابن مالك اتفاقا ولا يرد عليه تجويز هشام ان يؤتى بمضارع ما افعله فيقول ما يحسن زيدا لانه قياس لم يسمع فلا يقدح في الاجماع وعلة جمودهما تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع ولم يوضع ولعدم تصرفهما امتنع ان يتقدم عليهما معمولهما وان يفصل ما بينهما وبين معمولهما فلا تقول ما زيدا احسن ولا بزيد احسن وقيل ان بزيد مفعول وكذا لا تقول ما احسن يا عبد الله زيدا ولا احسن يا زيد بعمرو ولا احسن لولا بخله بزيد واختلفوا في الفصل بظرف او مجرور متعلقين بالفعل فذهب الاخفش والمبرد واكثر البصريين الى المنع وذهب الفراء والجرمي والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين الى الجواز وهو الصحيح لقولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وما اقبح به ان يكذب وقوله اقيم بدار الحزم ما دام حزمها واحر اذا حالت بان اتحولا ولو تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقا كما قال ابن مالك في شرح التسهيل لا يقال ما احسن المسجد معتكفا ولا احسن عندك بجالس وما فيما افعله اسم مبتدأ اتفاقا اما كونها اسما فلان في افعل ضميرا يعود عليها والضمير لا يعود الا على الاسماء واما كونها مبتدأ فلانها مجردة عن العوامل اللفظية للاسناد اليها فقيل وما روي عن الكسائي من انها لا موضع لها من الاعراب فشاذ ولا يقدح في الاجماع وهل هي نكرة تامة بمعنى شيء وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب او للابهام وما بعدها خبرها فموضعه رفع او هي موصولة بمعنى الذي فهي مبتدأ وما بعدها صلتها فلا محل له من الاعراب والخبر محذوف وجوبا فتقديره ما احسن زيدا الذي احسن زيدا شيء عظيم فيه خلاف قال سيبويه والجمهور بالاول والاخفش بالثاني وله قول اخر بانها نكرة موصوفة وما بعدها صفتها والخبر محذوف وجوبا والتقدير شيء احسن زيدا عظيم ورد قوله بان فيه التزام حذف الخبر دون شيء يسد مسده ولا نظير له وقال الفراء وابن درستويه هي استفهامية دخلها معنى التعجب وما بعدها خبرها ورد بان مثل ذلك لا يليق غالبا الا الاسماء نحو واصحاب الميمنة ما اصحاب الميمنة وما ادراك ما هيه للفعل ونقل ابن مالك هذا القول في شرح التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية افعل والاصح ما ذهب اليه سيبويه والجمهور لان قصد المتعجب الاعلام بان المتعجب منه ذو مزية ادراكها جلي وسبب الاختصاص بها خفي فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك ان تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك ابهام متلو بافهام ولا ريب ان الافهام حاصل بايقاع افعل على المتعجب منه اذ لا يكون الا مختصا فتعين كون الباقي وهو ما مقتضيا الابهام وما بعد الباء من افعل به فاعل لافعل عند سيبويه وجمهور البصريين والباء زائدة قالوا ان افعل لفظه الامر ومعناه الخبر وهو في الاصل فعل ماض على

صيغة

ومفعول عند الاخفش وهي للتعدية او زائدة فصل افعال القلوب

صيغة افعل بفتح العين بمعنى صار ذا كذا كما قالوا اورق الشجر وازهر النبات واغد البعير بمعنى صار ذا ورق وذا زهر وذا غدة ثم غيرت الصيغة الماضية الى الامر لاجل المبالغة يقولون كن ما شئت اذا ارادوا المبالغة فقبح اسناد صيغة الامر الى الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل لاصلاح اللفظ بصيرورته على صورة المفعول به المجرور بالباء كامرر بزيد ولذلك التزمت زيادتها بخلافها في نحو كفى بالله فيجوز تركها العلم بالقبح وضعف هذا القول من اوجه الاول استعمال افعل للصيرورة قياسا وليس بمقيس الثاني وقوع الظاهر فاعلا لصيغة الامر بغير لام ولم يسمع الثالث زيادة الباء في الفاعل وهو قليل وانما المطرد عكسه الرابع جعل الامر بمعنى الماضي ولم يعهد وانما المعهود عكسه نحو اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه اي ليتق وما بعد الباء مفعول به عند الاخفش وجماعة من الكوفيين والبصريين وهي اي الباء للتعدية او زائدة في المفعول به كما في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة ومبنى هذين الوجهين على ان الهمزة في افعل للتعدية او للصيرورة فان كانت للتعدية وهو الاولى لقلة همزة الصيرورة فالباء زائدة ولا يجوز ان تكون للتعدية والا اجتمع حرفا تعدية فعلى هذا يكون احسن من قولك احسن بزيد امرا من احسنت زيدا اي جعلته حسنا والاصل انتقال احسن زيدا اي اجعله حسنا ثم زيدت الباء فقيل احسن بزيد وان كانت للصيرورة كما اجازه الزجاج فالباء للتعدية والاصل احسن زيد اي صار ذا حسن فمعنى الامر من ذلك صير زيدا صار ذا حسن فالتصيير مستفاد من باء التعدية وكونه صار ذا كذا مستفاد من صيغة افعل التي همزتها بمعنى الصيرورة ولضعف هذا القول اعني كون ما بعد الباء مفعولا به حقيقة لا بمعنى الماضي كما قال سيبويه وفيه ضمير كما في كل مثال امر واختلف في مرجعه فقال ابن كيسان من الكوفيين الضمير للحسن المدلول عليه باحسن كانه قيل احسن يا حسن بزيد اي دم به والزمه ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال قال الرضي وفيه تكلف وسماجة وايضا نحن نقول احسن بزيد يا عمرو ولا يخاطب شيئان في حالة واحدة الا ان نقول معنى خطاب الحسن مذاهب وقال الفراء من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والزمخشري من المتأخرين الضمير للمخاطب اي امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا اي يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه منه كل ما يمكن ان يكون في شخص كما قال وقد وجدت مكان القول ذا سعة فان وجدت لسانا قائلا فقل قال الرضي وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه وانما التزم افراد الضمير على هذا القول لانه كلام جرى مجرى المثل والامثال لا تغير كما تقدم تنبيهات الاول ما ذكره المص من ان افعل بفتح العين وافعل بكسرها فعلان هو الصحيح اما افعل بكسر العين فاجمعوا على فعليته وشذ ما ذهب اليه ابن الانباري فقال انه اسم قال المرادي ولا وجه له واما افعل بفتح العين فالقول بفعليته مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما افقرني الى رحمة الله ففتحته فتحة بناء كالفتحة في زيد ضرب عمرا وما بعده مفعول به وقال بقية الكوفيين هو اسم لقول العرب ما احيسنه وما اميلحه والتصغير من خصائص الاسماء واجيب بانه شاذ وقد تقدم الكلام على ذلك وعلى قولهم ففتحته اعراب كالفتحة في زيد عندك وذلك لان مخالفة الخبر للانشاء مقتض عندهم نصبه وافعل انما هو في المعنى وصف لزيد لا لضمير ما وزيد عندهم مشبه بالمفعول به ولان افعل وصف قاصر فاشبه قولك زيد حسن الوجه بالنصب الثاني ربما يتوهم من قولهم وافعل به لزوم الاتيان بالباء الزائدة مط وليس مرادا قال ابن هشام في حواشي التسهيل يجوز حذف الباء ان كان المتعجب منه ان المصدرية وصلتها كقوله واحبب الينا ان تكون المقدما اي بان تكون دون ان المشددة وصلتها لعدم السماع فهذا حكم اختصت به ان عن ان ونظيره عسى ان يقوم انتهى وفي الارتشاف ان الباء زائدة لازمة الا مع ان وصلتها فيجوز حذفها وفي النهاية لا يجوز حذف الباء من ان وان في التعجب وفي شعر شريف الموسوي ذكره اسقاطها قال اهون علي اذا امتلأت من الكرى اني ابيت بليلة الملسوع انتهى وفي الهمع ويجاء بعد افعل بباء زائدة لازمة لا يجوز حذفها وقيل يجوز حذفها مع ان وان المصدريتين فيحصل من هذه النقول في المسألة ثلاثة اقوال جواز حذف الباء مط ومنعه مط وعليه صاحب النهاية والهمع والتفصيل وعليه الشيخان الثالث لا يتعجب الا من معرفة او نكرة مختصة نحو ما احسن زيدا وما اسعد رجلا اتقى الله لان المتعجب منه مخبر عنه في المعنى فلا يقال ما اسعد رجلا من الناس لانه لا فائدة في ذلك قاله في التصريح وغيره الرابع لا يتعين ذكر المتعجب منه بل يجوز حذفه في مثل ما احسن اذا دل عليه دليل كقول علي جزى الله عني والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما اعف واكرما اي ما اعفها واكرمها وفي مثل افعل به ان كان افعل معطوفا على اخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف نحو اسمع بهم وابصر وقوله اعفف بنا واكتف اذ دعينا يوما الى نصرة من يلينا اي واكتف بنا واما قوله وذلك ان يلق المنية يلقها حميدا وان يستغن يوما فاجدر فشاذ وانما جاز حذفه مع كونه فاعلا عند سيبويه والفاعل لا يحذف لانه بملازمته الجر ويكون الفعل الذي قبله في صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور بعده مفعول له اشبه الفضلة فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم وذهب الفارسي وجماعة الى انه لم يحذف ولكنه استتر في الفعل حين حذفت الباء كما في قولك زيد كفى كاتبا ورده ابن مالك بلزوم ابرازه في التثنية والجمع وان من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا من اكرم بنا الخامس زاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة وهي فعل بضم العين نحو كبرت كلمة وزاد الكوفيون رابعة وهي افعل بغير ما فاجازوا تحويل الثلاثي الى صيغة افعل فيقول احسنت رجلا واكرمت رجلا بمعنى ما احسنك رجلا وما اكرمك وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكا بقول سيبويه ان افعل وما افعله وافعل به في معنى واحد قاله في التصريح هذا فصل في الكلام على افعال القلوب وسميت بذلك لان معانيها قائمة بالقلب وتسمى ايضا افعال الشك واليقين واليقين هو التصديق الجازم المطابق الثابت قال بعضهم وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء منها بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين

افعال القلوب

افعال تدخل على الاسمية لبيان ما نشأت من ظن او يقين وتنصب المبتداء والخبر ولا يجوز حذف احدهما وحده
وهي وجد والفي وهما اليتقن الخبر نحو انهم الفوا اباءهم ضالين وجعل وزعم

ورد بانه من خلط اللغة باصطلاح المنطقيين والاوفق للغة الثلث خلاف اليقين افعال تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما نشأت تلك الجملة عنه
من ظن او يقين كما اذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك لبيان ان ما نشأت الجملة عنه حين تكلمت بها والجزمت بها عن قيام زيد انما هو الظن واذا قلت علمت زيدا
قائما فقولك علمت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو العلم وكذا بواقي الافعال والحاصل ان المقصود بالافادة معها هذه الافعال الجملة الداخلة
عليها وتلك الجملة فضلة متعلقة بمعاني تلك الافعال بخلاف الافعال الناقصة فان المقصود بالافادة الجملة المدخولة لها وتنصب المبتداء والخبر مفعولين
فما كان مبتداء يصير مفعولا اولا وما كان خبرا يصير مفعولا ثانيا نحو حسبت زيدا قائما هذا مذهب الجمهور وذهب السهيلي الى ان المفعولين في باب ظن ليس
اصلهما المبتداء والخبر بل هما كمفعولي اعطى فان الفعل استعمل معهما ابتداء قال والذي حمل النحويين على القول بدخول هذه الافعال على المبتداء والخبر
انهم راوا انهم يجوز ان يكون من مفعوليها مبتداء وخبر قال وهذا باطل بدليل انك تقول ظننت زيدا عمروا ولا تقول زيد عمرو فقال ابو حيان والصحيح قول
النحويين وليس دليلهم ما توهمه بل دليلهم رجوع المفعولين الى المبتداء والخبر اذا الغيت هذه الافعال انتهى قد يرد قال بعضهم وقد يقال معنى قول النحاة انها
تدخل على المبتداء والخبر انها تدخل عليهما في الجملة لا انها لا تدخل الا عليهما فلا يرد ظننت زيدا عمروا وامثاله ثم ان ما نقل عن السهيلي مشكل كيف وشواهد الدخول
عليهما اكثر من ان تحصر واشهر من ان تذكر وذهب الفراء الى ان الثاني منصوب على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا وجارا ومجرورا ورد بوقوعه
معرفة وضميرا وجامدا وبانه لا يتم الكلام بدونه ولا يجوز حذف احدهما اي المفعولين وحده اقتصارا بالاتفاق لان اصلهما المبتداء والخبر فكما لا يجوز
ان يؤتى بمبتداء دون خبر ولا بخبر دون مبتداء قبل دخول الناسخ فكذلك بعده واما حذفه اختصارا فاجازه الجمهور ومنعه طائفة منهم ابن الحاجب وصحح ابن عصفور
وابو اسحق بن ملكون وهو قضية اطلاق المصنف ووجههم ان المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه احد جزئي الجملة فلما كثر
طلبه امتنع حذفه كذا قالوا وما قالوه منتقض بخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه اختصارا وقد ورد السماع هنا بالحذف قال تعالى ولا
تحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم فحذف المفعول الاول وكقوله ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم اي فلا تظني
غيره واقعا فحذف المفعول الثاني واما حذفهما معا اختصارا فجائز بالاجماع نحو اين شركائي الذين كنتم تزعمون من دون الله وقوله باي كتاب ام باية سنة ترى
حبهم عارا علي وتحسب اي تزعمهم شركاء وتحسب عارا علي واما حذفهما اقتصارا فاختلفوا فيه على اقوال احدها المنع مطلقا وعليه الاخفش والجرمي وابن خروف وقد
نسبه ابن طاهر والشلوبين ونسبه ابن مالك لسيبويه لعدم الفائدة اذ لا يخلو الانسان من ظن ما او علم ما فاشبه قولك النار حارة الثاني الجواز مطلقا وعليه اكثر النحويين
منهم ابن السراج والسيرافي وصححه ابن عصفور لوروده قال تعالى والله يعلم وانتم لا تعلمون وعنده علم الغيب فهو يرى اي يعلم وقال وظننتم ظن السوء وحكى سيبويه من
يسمع يخل وما ذكر من عدم الفائدة ممنوع لحصولها بالاسناد الى الفاعل الثالث الجواز في افعال الظن دون افعال العلم وعليه الاعلم واستدل بحصول الفائدة
في الاول دون الثاني فان الانسان قد يخلو من الظن فيفيد قولك ظننت انه وقع منه ظن ولا يخلو من علم اذ له اشياء يعلمها بالضرورة كعلمه ان الاثنين اكثر من
الواحد فلم يفد قولك علمت شيئا ورد بانه يفيد وقوع علم ما لم يكن يعلم الرابع المنع قياسا والجواز في بعضها سماعا وعليه ابو العلاء ادريس فيجوز في ظن وخال
وحسب لوروده فيها ويمنع في الباقي ونسبه لسيبويه تنبيه جرت عادة النحويين ان يقولوا يجوز حذف المفعول اختصارا او اقتصارا ويريدون بالاختصار
الحذف لدليل وبالاقتصار الحذف من غير دليل ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا اي اوقعوا هذين الفعلين وقول العرب من يسمع يخل اي يقع منه خيلة والتحقيق
انه يقال تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من اوقعه او من اوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا الى فعل كون عام فيقال حصل حريق او نهب
وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد ايقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد
منزلة ما لا مفعول له ومنه ربي الذي يحيي ويميت اذ المعنى ربي الذي يفعل الاحياء والاماتة وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران
نحو ما احسن زيدا وهذا النوع الذي اذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف قال في المغني وهي اي افعال القلوب جد كوعد ومصدرها وجدان عن الاخفش ووجود
عن السيرافي والتي اثبتها الكوفيون وابن مالك احتجاجا بقوله فلم ترجوه فالفوه المغيث انا وانكرها البصريون وابن عصفور وقالوا المنصوب ثانيا حال واولوا
البيت بزيادة اللام وليس بشيء اذ التاويل خلاف الاصل فالصحيح قول الكوفيين وهما اليتقن الخبر اي يفيدان في الخبر يقينا نحو قوله تعم وان وجدنا اكثرهم
لفاسقين وقوله انهم الفوا اباءهم ضالين وعد غيره بمعناهما فعلين اخرين احدهما تعلم بمعنى اعلم كقوله تعلم شفاء النفس قهر عدوها قال ابن مالك وهي
جامدة لا يستعمل منها الا الامر قال ابو حيان وتابع فيه الاعلم وليس بصحيح لان يعقوب حكى تعلمت فلانا خارجا بمعنى علمت وقد يجاب بانه نادر والغالب عليها وقوعها
على ان وصلتها كقوله تعلم رسول الله انك مدركي واما اذا كانت بمعنى تكلف العلم فانها تتعدى الى واحد نحو تعلم المسئلة ومع تغيير بلاخلاف الثاني دري
في لغة كقوله دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط فان اغتباطا بالوفاء حميد والغالب فيها ان تتعدى الى واحد بالباء نحو دريت بكذا فاذا دخلت عليها همزة النقل
تعدت لاخر بنفسها نحو ولا ادريكم قال ابو حيان عد دري من افعال هذا الباب الكوفيون وابن مالك وانكرها البصريون ولعل البيت من باب التضمين ضمن دريت
معنى علمت والتضمين لا ينقاس ولا ينبغي ان يجعل اصلا يحكى ولا يثبت للدريت ناد و يحتمل للتضمين انتهى وجعل وزعم بفتح العين ومصدرها زعم مثلث

الفرق بين الاقتصار والاختصار

الزاء وهما للظن يفيدان في الخبر ظنا نحو قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا وقال الشاعر زعمتني شيخا ولست بشيخ انما الشيخ من يدب
دبيبا والاكثر وقوعها على ان وان وصلتهما فتسد مسد مفعوليها كما قال سيبويه والجمهور خلافا للاخفش حيث زعم ان المفعول الثاني محذوف
وقول بعضهم ان الخبر محذوف سهو نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وقول الشاعر وقد زعمت اني تغيرت بعدها ومن ذا الذي يا عز لا يتغير وقد يستعمل
لليقين نحو الله موف للناس ما زعموا ذكره الرضي وعبر عنه بالتحقيق قال السيرافي والزعم قول يقترن به الاعتقاد صح اولم يصح وقال ابن دريد اكثر ما يقع
على الباطل وفي الايضاح زعم بمعنى علم في قول سيبويه وقال غيره يكون بمعنى اعتقد فقد يكون حقا وقد يكون تقليدا ويكون ايضا ظنا غالبا في قول ويكون علماء
بمعنى الكذب قاله في الهمع وعد جماعة بمعناهما ثلثة افعال اخر احدها حجا في المضارع يحجو كقوله قد كنت احجو ابا عمرو اخا ثقة حتى الم بنا يوما ملمات
الثاني عد اثبتها الكوفيون وبعض البصرية ووافقهم ابن ابي الربيع وابن مالك كقوله فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك في العدم
اي لا تظن وانكرها اكثرهم الثالث هب اثبتها الكوفيون وابن مالك كقوله فقلت اجرني ابا خالد والا فهبني امرءا هالكا وهي جامدة ولم يستعمل فيها
سوى الامر والغالب تعديها الى صريح المفعولين كما في البيت ووقوعها على ان وصلتها نادر حتى ان زعم الحريري انه قول الخواص هب ان زيدا قائم لحن
قال ابن هشام وذهل عن قول القائل هب ان ابانا كان حمارا ونحوه وانكر البصريون تعديها الى مفعولين واضطرب فيها ابن عصفور فمرة قال يتعدى
الى واحد بدليل تنكير الثاني ومرة قال يتعدى الى اثنين بدليل مجيئه معرفة ونكرة الا انه جعلها امرا من وهب التي بمعنى صير وعلم ورأى وهما للامرين اي الظن
واليقين والغالب فيهما اليقين نحو قوله تعم فاعلم انه لا اله الا الله فان علمتموهن مؤمنات فالاولى لليقين والثانية للظن وقوله تعم انهم يرونه بعيدا
ونريه قريبا الاولى للظن والثانية لليقين وظن وخال وحسب لهما اي للامرين الظن واليقين والغالب فيها الظن وهو في ظن نحو قوله تعم ان نظن
الا ظنا وما نحن بمستيقنين وقول الشاعر ظننتك ان شبت لظى الحرب صاليا فعردت فيمن كان عنها معردا واليقين فيها نحو يظنون انهم ملاقوا
وما احسن قول بعض الادباء في رثي المعظم عيسى الظن قد مات الذي نعده والظن قد ياتي بمعنى اليقين والظن في خال كقوله اخالك ان لم تغضض
الطرف ذا هوى يسومك ما لا يستطاع من الوجد واليقين فيها نحو قوله ما خلتني زلت بعدكم ضمنا اشكو اليكم حموة الالم والظن في حسب نحو
قولك حسبت زيدا قائما اي ظننته قائما وقول الشاعر وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة عشية لاقينا جذام وحميرا واليقين فيها نحو قوله حسبت التقى والجود
خير تجارة رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا تنبيهان الاول ان وجد بمعنى حزن وحقد فلا يتعدى بنفسها نحو وجدت على الميت اي حزنت عليه ووجدت على
المسيء اي حقدت عليه ويختلفان في المصدر فمصدر الاولى وجد والثانية موجدة وترد علم بمعنى عرف ورأى بمعنى ذهب من الرأي اي المذهب وظن بمعنى
اتهم وحجا بمعنى نوى وقصد فيتعديان الى واحد نحو والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا وتقول رأى ابو حنيفة حل كذا ورأى الشافعي حرمته
وفقد المطال فظننت زيدا اي اتهمته ومنه وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم على الغيب اما من قرء بالضاد فالمعنى ما هو ببخيل وتقول حجوت بيت الله
اي نويته وقصدته وانما لم يجز للمص عن هذه الافعال وان كان يشملها قولنا افعال القلوب لان معانيها قائمة بالقلب لعدم دخولها في الحد المقدم
ذكره وثاني هذه الافعال ويقيد افعال الباب المعاني اخرج فليس فلا يتعدى لمفعولين ولا حاجة الى الاحتراز عنها لانها لم يشملها قولنا افعال القلوب
فان قلت قولك ترد علم بمعنى عرف فتتعدى الى واحد يفهم ان بين علم المتقدمة وهذه فرقا فما الفرق بينهما قلت فرق بينهما ابن الحاجب بان قولك
علمت الشيء بمعنى عرفته لا يقتضي الا متعلقا واحدا لان معناه عرفت الشيء في نفسه ومعنى علمت زيدا قائما عرفته باعتبار كونه على صفة حالة الركود
فقال لا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحد الا ان عرفت لا تنصب جزئي
الاسمية كما تنصبهما علمت لا لفرق معنوي بينهما بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين بحكم لفظي دون الاخر انتهى
قال بعضهم وهذا بناء على ان العلم والمعرفة مترادفان وهو قول بعض اهل الاصول والميزان ولبعضهم قول اخر وهو ان العلم والمعرفة مترادفان وهو قول
بعض اهل الاصول والميزان ولبعضهم قول اخر وهو ان العلم يتعلق بالكليات والمركبات والمعرفة تتعلق بالجزئيات والبسائط قال في شرح المطالع ومن
هنا تسمع النحويين يقولون علم يتعدى الى مفعولين وعرف يتعدى الى واحد فتامله انتهى الثاني الحقوا رأى الحلمية اي العلمية في التعدي لاثنين بجامع
ادراك الحس الباطني كقوله اراهم رفقتي حتى اذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالا فهم مفعول اول ورفقتي بضم الراء المهملة وكسرها مفعول ثان ومصدرها
الرؤيا نحو هذا تاويل رؤياي من قبل قال ابن هشام في التوضيح ولا يختص الرؤيا بمصدر الحلمية بل قد يقع مصدرا للبصرية خلافا للحريري وابن
مالك بدليل وما جعلنا الرؤيا التي اريناك الا فتنة للناس قال ابن عباس هي رؤيا عين انتهى ثم القول بان رأى الحلمية ملحقة برأى العلمية هو المشهور
في كلامهم وقال بعض المتاخرين الاحسن ان رأى الحلمية ملحقة برأى الظنية لان ما يرى في النوم اشبه بالظن منه بالعلم انتهى فليتدبر واذا توسطت
افعال القلوب سوى هب وتعلم لعدم تصرفهما بين المبتداء والخبر او تاخرت عنهما جاز اي لا يمتنع ولا يجب ابطال عملها لفظا ومحلا لاستقلال الجزئين
كلاما فيمتنعا عن التاثر عند ضعف العامل بالتاخر عن كليهما او احدهما بمكن ان يؤثر فيهما العامل لقوته اذا فيجوز الوجهان ويسمى هذا الحكم الغاء

علماء

الفرق بين علم وعرف

نحو زيد علمت قائم وزيد قائم علمت على الاستفهام او النفي او اللام وجب ابطال عملها لفظا فقط وتسمى هذا التعليق نحو لنعلم اي الحزبين احصى نحو علمت لزيد قائم

عملها لفظا ومحلا الغاء ووجه التسمية ظ نحو زيد علمت قائم مثال المتوسط الفعل بين المبتدا والخبر وزيد قائم علمت مثال التاخر عنهما والغاء المتاخر
اقوى من اعماله بلا خلاف لضعفه بالتاخر عن الجزئين والمتوسط بالعكس لان العامل اللفظي اقوى من الابتداء وقيل هما في التوسط سيان لان ضعف العامل
بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح وصححه المرادي تنبيهان الاول قال ابو حيان لجواز الوجهين مع التوسط والتاخر شرطان احدهما ان
لا يدخل لام الابتداء على الاسم نحو لزيد ظننت قائم ولزيد قائم ظننت فانه لا يجوز الا الالغاء الثاني ان لا ينفي نحو زيدا منطلقا لم اظن وزيدا لم اظن
منطلقا فانه لا يجوز الا الاعمال لانه تعين بناء الكلام على الظن المنفي ولا يبطل هذا بقوله وما اخال لدينا منك تنويلات لان النفي داخل في المعنى
على ما بعد اخال الثاني هذا الالغاء بالنسبة الى المفعولين اذا كانا اسمين فلو كان المفعول الثاني فعلا وقدم نحو قام ظن زيد فالالغاء
على الجواز عند البصريين وهو الذي صحح في التسهيل واوجبه الكوفيون وقيل يؤيد البصريين قوله شجاك اظن ربع الظاعنينا روي برفع ربع ونصبه
واعترض بانا لا نسلم ان شجاك فعل بل مضاف ومضاف اليه مبتدا وربع الظاعنينا خبره على تقدير رفعه ومفعول اول مقدم وربع الظاعنينا
مفعول ثان واظن عامل على تقدير نصبه وقال ابو حيان الذي يقتضيه القياس انه لا يجوز الا الالغاء لان الاعمال مرتب على كون الجزئين كانا
مبتدا وخبرا وليسا هناك والا لادى الى تقدم الخبر الفعلي على المبتدا انتهى قال بعضهم وهذه الصورة وصورة لام الابتداء تحصل صورتان
يجب فيهما الالغاء فتستثنيان من قولهم الالغاء جائز لا واجب الثالث قال بعض الشارحين في نظير عبارة المتن كلامه قد يوهم وجوب الاعمال عند
التقدم على المفعولين مطلقا حتى لو تقدم على الفعل شيء كمتى وما لم يجز الالغاء وهو راي بعضهم والجمهور على خلافه لكن الارجح الاعمال مرتب على كون الجزئين
كانا مبتدا وخبرا وليسا هناك ذكره المرادي والحكم منصوص في الكافية وفي التسهيل بدون حكاية خلاف انتهى هذا وخرج بقوله اذا توسطت وتاخرت
ما اذا تقدمت نحو ظننت زيدا قائما فلا تلغى خلافا للكوفيين والاخفش وابن الطراوة لان الاعمال احسن عندهم واذا دخلت افعال القلوب سوى الفعلين
المذكورين لما مر على الاستفهام والنفي بما او ان او لا او على اللام لام المبتدا او القسم لفظا او تقديرا وجب ابطال عملها لفظا فقط دون المحل الجائزة مراعاة
لوجود المانع من العمل لفظا وهو اعتراض ما له الصدر الكلام ويسمى هذا الحكم التعليق اخذا من قولهم امراة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج
لفقده ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق عن العمل ممنوع من العمل لفظا عامل محلا قال ابن الخشاب لقد اجاد اهل هذه الصناعة
في هذا اللقب لهذا المعنى ولا فرق في الاستفهام بين ان يكون بالحرف نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون او الاسم سواء كان الاسم عمدة مبتدا نحو لنعلم
اي الحزبين احصى فاي اسم استفهام مبتدا واحصى خبره وهو فعل ماض وقيل اسم تفضيل بحذف الزوائد وجملة المبتدا والخبر معلق عنها نعلم او خبرا نحو علمت
متى السفر او مضافا اليه المبتدا نحو علمت ابو من زيد او الخبر نحو علمت صبيحة اي يوم سفرك او فضلة نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي منصوب على
المصدرية بما بعده اي ينقلبون اي انقلاب ولا يصح ان يكون منصوبا بما قبله لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله تنبيه قال بعضهم استشكل تعليق
الفعل بالاستفهام في نحو علمت ازيد عندك ام عمرو من ان العلم بالشيء ينافي ما يقتضيه الاستفهام من الجهل به واجاب عنه ابن هشام في المغني بانه على تقدير مضاف اي جواب
ازيد عندك ام عمرو والتحقيق ما قال بعضهم ان متعلق العلم هو النسبة ومتعلق الجهل طرفها والعلم بالنسبة يجامع الجهل بطرفها ضرورة فلا حاجة الى تقديره بل
التحقيق ان متعلق العلم هو النسبة الى احدهما مبهما ومتعلق الجهل النسبة اليه معينا وفرق ما بينهما انتهى والنفي بما نحو علمت ما زيد قائم وبان نحو علمت ان
زيد قائم وبلا نحو علمت لا زيد في الدار ولا عمرو واما ما وان فللزوم وقوعهما في صدر الجمل وضعا واما لا النافية الداخلة على الجملة الاسمية فانها
المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجمل قاله الرضي وذهب بعضهم الى نفي صدارة لا وان النافيتين مطلقا وعليه الفارسي ولذلك لم يذكروها في المعلقات
وفصل بعضهم فقال ان وقعتا في جواب القسم الملفوظ او المقدر نحو علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت والله ان زيد قائم وعلمت لا زيد قائم
في الدار ولا عمرو وعلمت ان زيد قائم كان لهما الصدر لحلولهما محل ادوات الصدر والا فلا وعليه جرى ابن هشام في المغني والجامع والشذور والقطر وشرحهما ولام
الابتداء نحو علمت لزيد قائم وقوله نعم ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الاخرة من خلاق واما نحو علمت ان زيدا لقائم فقال ابن هشام في شرح الشذور ذكر جماعة
من المغاربة ان من المعلقات ان التي في خبرها اللام والظاهر ان المعلق اللام الا ان ابن الخباز حكى في بعض كتبه انه يجوز علمت ان زيدا قائم بالكسر مع عدم اللام وان
ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعلق ان انتهى والقسم الملفوظ نحو علمت والله ليقومن زيد والمقدر نحو قوله ولقد علمت لتاتين منيتي ان المنايا لا تطيش
سهامها او والله لتاتين وذلك اذا لم يقل بان قوله لتاتين جواب لقوله علمت بناء على ان افعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم كما جزم به ابن هشام
في المغني وغيره وفي تصوير التعليق هنا نظر لان الناسخ انما يدخل على ما كان في الاصل مبتدا وخبرا وهو هنا منتف وذهب بعضهم الى ان القسم مقدر بعد هذه
الافعال من جميع المعلقات المذكورة وانه هو المعلق لا هي قال في الهمع تنبيهان الاول عد ابن مالك من المعلقات لو كقوله وقد علم الاقوام لو ان حاتما اراد ثراء
المال كان له وفر وابو علي الفارسي لعل قال في الجامع وتخصيص بدري نحو وما يدريك لعله يزكى ووافقه على ذلك ابو حيان الا انهما مثل الاستفهام في انها غير
خبر وان ما بعدها منقطع عما قبلها ولا تعمل فيه وبعضهم كم الخبرية ونص عليه ابن هشام في شرح الشذور وقال وحمل عليه قوله تعالى الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم

خاتمة اذا تنازع عاملان ظاهرا

لا يرجعون ويقدر كم خبرية منصوبة باهلكنا والجملة سادة مسد مفعولي يروا وانهم بتقدير بانهم كانه قيل اهلكناهم بالاستيصال وهذا الاعراب
المعنى صحيحا لكن لا يتعين خبرية كم بل يجوز ان تكون استفهامية ويؤيده قراءة ابن مسعود من اهلكنا انتهى الثاني قد يتوهم من كلام المص اختصاص
كل من الالغاء والتعليق بافعال القلوب وهو كذلك في الاول وكذا في الثاني على ما قاله ابن عصفور قال لا يعلق فعل غير علم وظن حتى يضمن معناهما
والارجح عندهم خلافه قال ابن هشام في المغني لا يختص التعليق بباب ظن بل هو جار في كل فعل قلبي وقال في الجامع تبعا للهمع يشارك افعال القلوب في التعليق
بالاستفهام فقط انظر وابصر وتفكر وسال وشبههن وفي الهمع الحق بالافعال المذكورة في التعليق لكن مع الاستفهام خاصة ابصر نحو فستبصر ويبصرون
بايكم المفتون وتفكر كقوله تفكر اياه يعنون ام قردا وسال نحو يسالون ايان يوم الدين وزاد ابن خروف نظر واقره ابن عصفور وابن مالك نحو
افلا ينظرون الى الابل كيف خلقت قال ابن الزبير ولم يذهب احد الى تعليقها سوى المذكورين وزاد ابن مالك نسي كقوله ومن انتم انا نسينا من انتم
ونازعه ابو حيان بان ما في البيت يحتمل الموصولية وحذف العائد نحو من هم انتم وزاد ابن مالك ايضا ما قارب المذكورات من الافعال التي لها تعلق
بفعل القلب نحو اما ترى اي برق هنا على ان راي بصرية ويستنبئونك احق هو لان استنبا بمعنى استعلم فهو طلب للعلم ليبلوكم ايكم احسن عملا ونازعه ابو حيان
بان راي في الاول علمية وايكم في الاخير انشائية موصولة حذف صدر صلتها فبنيت وهي بدل من ضمير المخاطب بدل بعض واجاز يونس تعليق كل فعل
غير ما ذكر وخرج عليه ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد والجمهور لم يوافقوه على ذلك الثالث اذا تقدم على الاستفهام احد المفعولين نحو علمت زيدا
من هو جاز نصبه بالاتفاق لان العامل مسلط عليه ولا مانع من العمل واختلفوا في رفعه فاجازه سيبويه وان كان المختار عنده النصب ووجه بان المكان
زيد مستفهما عنه من حيث المعنى لان المعنى علمت من زيد فعومل معاملة ما باشره الاستفهام لفظا او بان زيد في الواقع هو المعبر عنه ومن لها الصدر
على الاستفهام فعومل معاملتها وهذه صورة يجوز فيها التعليق ولا يجب فينبغي ان يستثنى من قولهم التعليق واجب لا جائز تتمة تجري بنو سليم
القول مجرى الظن فينصب المبتدا والخبر مفعولين مطلقا من غير اعتبار شرط من الشروط الاتية فيقولون قلت زيدا قائما وعليه روي قول امرئ القيس
اذا ما جرى شاوين وابتل عطفه تقول هزيز الريح مرت باثاب واختلف هل يعملونه باقيا على معناه او لا يعملونه حتى يضمنوه معنى الظن على قولين الاول
للاعلم وابن خروف وصاحب البسيط واستدلوا بقوله قالت وكنت رجلا فطينا هذا ورب البيت اسرائينا اذ ليس المعنى على ظننت والثاني للجمهور قال
المرادي وهو الظ وقال الرضي اعلم انه قد يجيء القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا نحو كيف تقول في هذه المسالة
اي كيف تعتقد فيلحق بالظن في نصب المفعولين وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض المتاخرين قال المص والاندلسي لو كان بمعنى الظن
لم يستعمل في العلم وقد يقال لك كيف تقول زيدا قائما فيجيب اعلمه قائما او اظنه قائما فهو اذن بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا انتهى وجمهور العرب لا يجوز هذا الحكم
الا بشروط تقدم استفهام بالهمزة او غيرها وكونه فعلا مضارعا للمخاطب واتصال الاستفهام به كقوله متى تقول القلص الرواسما يدنين ام قاسم وقاسما
وقوله علام تقول الرمح يثقل عاتقي اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت وحكى الكسائي اتقول للعميان عقلاء اي اتظن فان فقد شرط مما ذكر تعينت الحكاية
بان لا يتقدم استفهام او يكون القول فعلا غير مضارع او مضارعا لغير مخاطب او يفصل بينه وبين الاستفهام واغتفر الفصل بالظرف والمجرور ومعمول احد المفعولين
او حال كقوله ابعد بعد تقول الدار جامعة شملي بهم ام تقول البعد محتوما ونحو في الدار تقول زيدا جالسا وقوله اجهالا تقول بني لؤي لعمر ابيك ام متجاهلينا
ونحو اسرعا تقول زيدا منطلقا وقيل لا يضر الفصل مطلقا ولو باجنبي نحو اانت تقول زيدا منطلقا وعليه الكوفيون واكثر البصريين ما عدا سيبويه و
الاخفش وذهب السيرافي الى جواز اعمال الماضي بشروط المضارع والكوفيون الى جواز اعمال الامر بشروطه ايضا وزاد ابن مالك في التسهيل وشرحه لاعمال المضارع
شرطا خامسا وهو ان يكون للحال لا للاستقبال وانكره ابو حيان والمرادي وابن هشام في بعض كتبه وقالوا لا نعلم لغيره وزاد ابن هشام بل الظ من اشتراط الاستفهام
ان يكون مستقبلا واذا اجتمعت الشروط فتجوز الحكاية ايضا مراعاة للاصل نحو اتقول زيد منطلق تنبيهان الاول اذا اجري القول مجرى الظن في ذلك فهل
يجوز فيه ما جاز في الظن من الالغاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول ضميرين قال في النهاية نعم واقره ابو حيان في الارتشاف وقال الشاطبي لا قال في التصريح
ولا يبعد تخريجه على القولين فمن قال انه يجري مجرى الظن في المعنى والعمل قال بالجواز ومن قال في العمل فقط قال بالمنع انتهى الثاني قال بعض المحققين القول
مع الاعمال بمعنى الاعتقاد ومع عدمه بمعنى اللفظ اللساني فلذا ينبغي ان يفهم ويظهر اثر المعنيين في ان الاول لا يقتضي وجود لفظ البتة والثاني
يقتضي وجوده في الخارج في احد الازمنة الثلاثة انتهى هذه خاتمة لمباحث الافعال في الكلام على التنازع ويسميه الكوفيون الاعمال اذا تنازع عاملان
اثنى [illegible] عامل بالمعنى الاعم او الاخص وقد عرفتهما سواء اتفقا في العمل او اختلفا فيه ولم يقل فصاعدا اقتصارا على الاول من باب التنازع واكثرها فانهم [illegible]
في حواشيه يعني ان التنازع قد يقع في اكثر من عاملين كما ستراه لكنه اقتصر على ذكر العاملين بيانا لان الاول ما يقع في التنازع ولانه اكثر استعمالا ولا يخفى ما
في عبارته من الطباق بين الاول والاكثر وتعبيره بالعاملين احسن من تعبير ابن الحاجب بالفعلين لشموله الفعل وشبهه في العمل ظاهرا مفعول لتنازع من باب
الثوب اي اسما ظاهرا فخرج المضمر وتبع في ذلك ابن الحاجب ووجهه بان العاملين اذا وجها الى مضمر استويا في صحة الاضمار فيهما فلا تنازع في ضربته واكرمته

التنازع في العمل

بعدهما فلك اعمال ايهما شئت

وتعقبه ابن مالك بان هذا امر تقرر بانه لا يتاتى في المضمر صورة تنازع فلا وجه لهذا الاحتراز لان قولنا اذا تنازع عاملان لا يمكن تنازع لذلك واجاب ابن هشام بانه قد يقال ان هذا انما ذكر للاعلام من اول الامر بصورة التنازع لا للاحتراز عن صورة يتاتى فيها صورة التنازع في الضمير لا يحكم النحويون بانه من التنازع فان قلت الوجه الذي ذكره ابن الحاجب من ان التنازع لا يتاتى في المضمر انما يتم في المضمر المتصل فاما المنفصل فيمكن التجاذب بين العاملين فيه نحو ما قام وقعد الا انا قلت الصحيح ان هذا ليس من باب التنازع بل محمول على الحذف وذلك ان المحققين على اشتراط ان لا يكون المعمول محصورا فلا تنازع فيما قام وقعد الا زيد لامرين احدهما ان الواقع بعد الا اما ان يكون ظاهرا او مضمرا واياما كان فهو غير ... فان كان ظاهرا فانه يقتضي ان تقول في نحو ما قام وقعد الا الزيدان والا الزيدون ما قاما او قاموا او قعدا او قعدوا ولم يتكلم بمثل هذا وان كان مضمرا فانه ان كان حاضرا نحو ما قام وقعد الا انا والا انت لزم ثبات الاضمار في احدهما اذا اعملت الاخر لانك اما ان تضمر ضميرا غائبا فيلزم اعادة ضمير غائب على حاضر او ضميرا حاضرا فتقول ما قام وقعدت الا انا او قعدت الا انت وتقيس ذلك على اعمال الثاني فيلزم مخالفة قاعدة التنازع لانك تعيد الضمير على غير المتنازع فيه لان ضميري المتكلم والمخاطب انما يفسرهما حضور من هما له لا لفظه والضمير في باب التنازع انما يعود على لفظ المتنازع فيه وان كان غائبا لزم ابرازه في التثنية والجمع وقد ذكرنا انه لم يتكلم به الوجه الثاني ان الاضمار في احدهما يودي الى اخلاء العامل الاخر من الايجاب لان الفعل المنفي انما يصير موجبا بمقارنته الا لمعموله لفظا او معنى فاذا لم يقترن بها لفظا ولا معنى فهو باق على النفي والمقصود بخلاف ذلك واذا امتنع التنازع فيما ذكرنا فاعلم انه محمول على الحذف

احد

وممن نص على ذلك ابن الحاجب وابن مالك فاصل ما قام وقعد الا انا ما قام احد ولا قعد الا انا فحذف من الاول لفظا واكتفي بقصده ودلالة النفي والاستثناء عليه كما جاء وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن به وما منا الا له مقام معلوم اي وما من اهل الكتاب احد الا ليؤمنن وما منا احد الا له مقام وذهب بعضهم الى ان نحو ذلك من باب التنازع وليس بشيء كما شرحناه لكن يلزم على القول بالحذف حذف الفاعل وليس هو مما نحن فيه كالايتين المذكورتين لان المحذوف فيهما مبتدا وهو جائز الحذف بخلافه في المثال فان المحذوف فيه الفاعل ومن قواعد البصريين انه لا يحذف بل زعم ابن عصفور في شرح الايضاح ان حذف الفاعل لا يجوز عند احد من البصريين ولا عند الكوفيين وهذا التركيب مسموع عن العرب قال ما صاب قلبي واضناه وتيمه الا كواعب من ذهل بن شيبانا وقال ما جادروا ولا احلى مخاولة الامر ولم يضع دينا ولا دينا وتخريجه على مذهب الفراء في قام وقعد زيد ضعيف لضعفه وتخريجه على حذف الاول اولا من الاول لدلالة الثاني عليه فيه ايضا حذف الفاعل فما انفكت المسئلة عن اشكال وقوله بعدهما صفة ظاهر او ظاهرا واقعا بعدهما اي بعد العاملين واحترز بذلك عما اذا وقع قبلهما نحو زيدا ضربت واكرمت وبينهما نحو ضربت زيدا واكرمت فانه يتعين المعمول في الصورتين لان يكون للاول لانه طالبه من حيث المعنى ولم يجد معارضا فاذا جاء الثاني لم يكن له ان يطلبه لانه انما جاء بعد اخذ غيره له فلا يكون من مجال التنازع وليس هذا بمتفق عليه فقد ذهب بعض المغاربة الى وقوع التنازع في المعمول المتقدم وجرى عليه الرضي وعبارته وقد يتنازع العاملان ما قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت واياك ضربت واكرمت وذهب الفارسي الى وقوعه في الثاني واستظهر المرادي وقوعه فيهما واستغرب ابو حيان القولين فلك جواب اذا اعمال ايهما اي العاملين فان شئت اعملت الاول وان شئت اعملت الثاني باتفاق النحويين لان كلا مسموع وانما الخلاف في المختار كما سيأتي تنبيهان الاول فهم من قوله اذا تنازع عاملان انه لابد ان يكون كل منهما طالبا من حيث المعنى لما فرض التنازع فيه فلا تنازع بين مطلت وتجب في الواعدين من قول الشاعر عليها في عندما شئت انا حج ولو مطلت الواعدينا العدم لطلب كل منهما له لان المطول موعود لا واعد فالواعدين مفعول لتجب لا غير ومفعول مطلت محذوف اي ولو مطلتنا او منزل منزلة ما لا مفعول له اي ولو وقع مثل مطل قال ابن هشام في الاوضح ولا تنازع بين فعلين او اسمين اكد احدهما بالاخر لان الطالب للمعمول انما هو الاول اما الثاني فلم يوت به للاسناد بل لمجرد التقوية للاول ولهذا قال الشاعر فاين الى اين النجاة ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس فاللاحقون فاعل اتاك الاول والثاني لمجرد التقوية ولا فاعل له ولو كان من التنازع لقال اتاك اتوك على اعمال الاول او اتوك اتاك على اعمال الثاني انتهى وفيه بحث وما ذكره هو مختار ابن مالك ووافقه البهاء بن النحاس وابن ابي الربيع قال ابو حيان ولم يصرح بالمنع في ذلك احد سواهم بل صرح الفارسي في قول الشاعر فهيهات هيهات العقيق واهله وهيهات خل بالعقيق نواصله بانه من باب التنازع والاضمار في احدهما انتهى ومثل المرفوع في البيتين فاعل بالعاملين لانهما بلفظ واحد ومعنى واحد فكانهما عامل واحد ففي المسئلة اقوال ثلثة الثاني ظاهر كلامه انه لا يشترط في العاملين المتنازعين ان يكونا من غير نوع الحرف والجمهور على اشتراطه لانه لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات واجاز ابن العلج التنازع بين الحرفين مستدلا بقوله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فتنازع ان ولم تفعلوا ورد بان ان تطلب مثبتا ولم تطلب منفيا وشرط التنازع الاتحاد في المعنى ونقل ابن عصفور عن بعضهم انه يجوز تنازع لعل وعسى في نحو لعل وعسى زيدا انه يخرج على اعمال الثاني ولعل وعسى زيدا خارج على اعمال الاول ورد بان منصوب عسى لا يحذف الثالث ظاهر كلامه ايضا انه لا يشترط فيهما ان يكونا متصرفين والجمهور على اشتراطه لان التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله والجامد لا يفصل بينه وبين معموله وعن المبرد اجازته في فعلي التعجب نحو ما احسن واجمل زيدا واحسن به واجمل بعمرو والمانع لا يجوز هذين التركيبين بل يجب عنده ان يقال فيهما ما احسن زيدا واجمله واحسن بزيد واجمل به الرابع قال

الا ان البصريين يختارون الثاني لقربه ولعدم استلزام اعماله الفصل بالاجنبي والعطف على الجملة قبل تمامها والكوفيون الاول لسبقه عليه ... الاضمار قبل الذكر وايهما اعملت اظهرت الفاعل في المهمل موافقا للظاهر اما المفعول فالمهمل ان كان الاول حذف

ابن هشام في المغني العاملان في باب التنازع لابد من ارتباطهما اما بعاطف نحو قام وقعد اخواك او عمل اولهما في ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيهنا على الله شططا او يكون ثانيهما جوابا للاول اما جوابية الشرط نحو تعالوا يستغفر لكم رسول الله ونحو اتوني افرغ عليه قطرا او جوابية السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ونحو ذلك من اجل الارتباط ولا يجوز قام وقعد زيد الخامس ظاهر كلامه ان التنازع يجري في جميع المعمولات وهو راي لبعضهم قال بعض

او جر بدل

الائمة والاصح انه لا يجري في المصدر والحال والتمييز انتهى وفي الجمع وشرحه ويقع التنازع في كل معمول الا المفعول معه والتمييز وكذا الحال لانها لا تضمر خلافا لابن معط انتهى قلت وكان ابن معط رجع عن هذا القول فقال في شرح الجزولية نقول في الحال ان تزرني ضاحكا اتك في هذه الحالة ولا يجوز الكناية عنها لان الحال لا تضمر قال ابو حيان والاجود اعادة الحال كالاول قال ابن معط ونقول في الظرف على اعمال الثاني سرت وذهبت اليوم وعلى الاول سرت وذهبت فيه اليوم وفي المصدر على الثاني ان تضرب بكرا اضربك ضربا شديدا وعلى الاول اضربه بكرا ضربا شديدا وفي النهاية لابن الخباز ويجوز التنازع في المفعول معه نحو قمت وسرت وزيدا ان اعملت الثاني وقمت وسرت وزيدا واياه ان اعملت الاول انتهى الا ان النحاة البصريين نسبة الى البصرة بفتح الباء وكسرها وضمها ثلث لغات حكاها الازهري وافصحهن الفتح وهو المشهور والنسبة اليها بصري بكسر الباء وفتحها وجهان مشهوران ولم يقولوا بالضم وان ضمت البصرة على لغة قاله النووي يختارون اعمال العامل الثاني لقربه من المعمول فالاولى ان يستبد به دون البعيد ولعدم استلزام اعماله الفصل بين العامل ومعموله بالاجنبي والعطف على الجملة قبل تمامها في نحو قام وقعد زيد اذ اعمال الاول يستلزم الفصل بين العامل الذي هو قام والمعمول الذي هو زيد بالاجنبي الذي هو الجملة المعطوفة ويستلزم العطف على الجملة التي هي قام زيد قبل تمامها الذي هو زيد اذ التقدير قام زيد وقعد وكلا الامرين خلاف الاصل واعمال الثاني لا يستلزم شيئا منهما قال الرضي ولا يجيء هذه العلة في غير العطف نحو جاءني لاكرمه وكاد يخرج زيد والنحاة الكوفيون يختارون اعمال العامل الاول لسبقه على غيره من العوامل ولعدم استلزامه الاضمار قبل الذكر وهو عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة واعمال الثاني يستلزم ذلك وهو ضعيف واجيب بان الاضمار قبل الذكر قد جاء مصرحا به في غير هذا الباب كما في باب نعم وربه رجلا وضمير الشان فهو شايع من غير ضعف وقد علم مما نقل مختار البصريين اشارة الى انه المختار عنده ولا شك ان الاستقراء شاهد بان اعمال الثاني اكثر وقيل هما سيان في العمل لان لكل مرجحا حكاه ابن العلج في البسيط واذا تنازع ثلثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قال المرادي وسكتوا عن المتوسط فهل يلحق بالاول لسبقه على الثالث او بالثالث لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول او يستوي فيه الامران لم ار في ذلك نقلا قال في التصريح تنبيه قال في الشارح ما نقله عن الكوفيين هو الذي تضافرت به نصوص النحاة عنهم وقال ابن النحاس انه لم يجد ذلك على ما حكي عنهم وايهما اي العاملين اعملت الاول او الثاني اظهرت الفاعل في العامل المهمل من العمل في الظاهر اذا اقتضى الفاعل فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني موافقا للظاهر في الافراد والتذكير وفروعهما لانه مفسره والموافقة بين المفسر والمفسر ملتزمة فتقول على اعمال الاول ضربني وضربتهم قومك وعلى اعمال الثاني ضربوني وضربت قومك هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون من نحو المثال الثاني لاستلزامه الاضمار قبل الذكر فذهب الكسائي وهشام والسهيلي وابن مضاء الى وجوب حذف الفاعل من الاول للدلالة عليه متمسكا بظاهر قوله تعفق بالارطى لها وارادها رجال فبذت نبلهم وكليب اذ لم يقل تعفقوا ولا ارادوا كما في التصريح ويمكن ان يجاب عنه بانه اعمل الثاني ولم يقل تعفقوا على لفظ الجمع لانه يجوز ان يقدر على مذهب البصريين باعتبار ما وبله بالمذكور انتهى وذهب الفراء الى انه يجب اعمال الاول فرارا من حذف الفاعل ومن الاضمار قبل الذكر وعنه قول اخر حكاه في البسيط انه يقتصر في مثل ذلك على السماع ولا يكون قياسا قال الرضي والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب ايضا للفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز ان يعمل العاملان في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجماع المؤثرين التامين على اثر واحد مدلل على فساده في الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية وجاز ان يؤتى بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني الزيدان هما جئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني للمفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربني واكرمت زيدا هو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رأيت كل هذا حذرا مما الزم البصريون والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل انتهى والصحيح ما ذهب اليه البصريون بشهادة السماع قال الشاعر جفوني ولم اجف الاخلاء انني لغير جميل من خليلي مهمل وقال هويتني وهويت الغانيات الى ان شبت فانصرفت عنهن امالي واذا ثبت ذلك عن العرب وجب المصير اليه تنبيه ما عزوه الى الكسائي ومن وافقه من وجوب حذف الفاعل هو المشهور وفي شرح الايضاح في الاستثناء حذف الفاعل لا يجوز عند احد من البصريين ولا الكوفيين وما حكاه البصريون عن الكسائي انه يجيز حذف الفاعل في قولك ضربني وضربت الزيدين باطل بل هو عنده ضمير مستتر في الفعل مفرد في الاحوال كلها انتهى اما المفعول فتارة يحذف وتارة يضمر فالعامل المهمل من العمل في الظاهر ان كان هو الاول حذف اي المفعول ولا يضمر فيه اذ لو اضمر والحال هذه لزم الاضمار قبل الذكر وذلك انما ارتكبناه للضرورة لاجل الفاعل اجتنابا لحذف العمدة واما المفعول فهو فضلة مستغنى عنه فيحذف قال تعالى اتوني افرغ عليه قطرا وقال هاؤم اقرؤا كتابيه واجاز قوم اضماره وعليه ابن مالك كما لو كان المهمل الثاني ودفع بالفرق بين الاضمار قبل الذكر وبعده ولا خلاف في جوازه ضرورة كقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن في الغيب احفظ للود تنبيهان الاول المجرد حكمه حكم

او التنازع اضمر الا ان يمنع ولبس منه حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا كما قاله بعض المحققين الحديقة الرابعة في الجمل وما يتبعها الجملة قول

المفعول فيما ذكر فيجب حذفه ما لم يلتبس نحو رددت وعرفني زيدان او يمنع حذفه لبس وجب اضماره مؤخرا نحو رغبت ورغب في زيد عنه اذ لو حذف لتوهم ان المراد رغبت فيه الثاني فضمير الاول حذف المفعول ولو كان الثاني من باب ظن وهو الصحيح لما سيأتي وفيه ثلاثة اقوال الاخر قيل يضمر قبل الذكر لانه عمدة وان كان منصوبا فهو كالفاعل فلا يحذف بل يقال ظننيه او ظنني اياه زيدا قائما وقيل يضمر مؤخرا ذهابا الى انه لا يحذف ولا يضمر قبل الذكر لانه منصوب فهو على صورة الفضلة فيضمر مؤخرا نحو ظنني وظننت زيدا قائما اياه وقيل يظهر فيقال ظنني قائما وظننت زيدا قائما واصحها الاول الذي اقتضته عبارة المص ده لانه حذف لدليل قال ابن عصفور وهو اسد المذاهب لان الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لا يجوز الا ضرورة البتة وحذف الاختصار في باب ظن قد تقدم الدليل على جوازه انتهى وشرط الحذف ان يكون المحذوف مثل المثبت افرادا وتذكيرا وفرعهما فان لم يكن مثله لم حذفه نحو علمت وعلمت الزيدين قائمين فلا بد ان يقال اياه منقدما او متأخرا ولا يجوز حذفه قاله في التصريح نقلا عن ابي حيان في النكت الحسان او كان العامل المهمل هو اضمر اي المفعول وفي حكمه المجرور في المهمل مطابقا للظاهر ولا محذور فيه لرجوع الضمير الى متقدم رتبة وان تأخر لفظا لانه معمول للاول مختار ان يليه نحو قام وضربتهما اخواك وقام ومررت بهما اخواك وبعضهم يجيز الحذف هنا ايضا كقول عاتكة بنت عبد المطلب بعكاظ يغشى الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه وهو ضرورة عند الجمهور لان في الحذف تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه بغير معارض فيضمر وجوبا الا ان يمنع الاضمار فيتعين الاظهار وذلك اذا كان المفعول خبرا عما يخالف المفسر وهو المتنازع فيه في الافراد وفرعيه والتذكير وضده لكن الاصح انه لا يسلم ان تكون المسئلة من باب التنازع ولذلك قال ولبس منه حسبني وحسبتهما منطلقا الزيدان منطلقا كما قاله بعض المحققين خلافا لمن قال انه منه وان حسبني وحسبتهما تنازع منطلقا واعمل فيه حسبني فوجب اظهار المفعول الثاني لحسبتهما وهو منطلقين لامتناع اضماره لانه ان اضمر مفردا ليطابق مرجعه خالف المفعول الاول وان اضمر مثنى ليطابق المفعول الاول اذ هما مبتدأ وخبر في الاصل خالف مرجعه ولا يجوز ارتكاب الحذف فيه لكونه ثاني مفعولي حسبت وهو محذور كما عرفت واجاز الكوفيون لدلالة منطلقا عليه فيقولون حسبني وحسبتهما الزيدان منطلقا واجازوا اضماره ايضا مقدما على وفق المخبر عنه فيقولون حسبني وحسبتهما الزيدان منطلقا واجازوا اضماره مقدما على وفق المخبر عنه فيقولون حسبني وحسبتهما اياه الزيدان منطلقا ووجه كونه ليس من التنازع كما ذهب اليه المص تبعا لجماعة من المحققين منهم ابن هشام وصاحب الوافي ان العاملين لا يتوجهان الى امر واحد لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فانتفى شرط التنازع وهو كون المتنازع مطلوبا لكل من العاملين من حيث المعنى فينتفي التنازع ضرورة وما قيل من انهما تنازعا ذاتا متصفة بالانطلاق من غير نظر الى كونها مفردة او مثناة ليس بشيء لان التنازع لا يكون في مبهم كذا قيل والاولى ان يقال ان التنازع فيه صحيح لكن باعتبار كون منطلقا مثلا في نحو المثال المذكور مفعولا ثانيا مع قطع النظر عن كونه مفردا او مثنى وانت لا تنطق به مفردا الا بعد الحكم به للاول ولا مثنى الا بعد الحكم به للثاني واذا نطقت مفردا بطل كون الثاني يطلبه ومن هنا ظهر للمص فساد دعوى التنازع ولو نظر اليه من جهة كونه مفعولا ثانيا مع قطع النظر عما يقتضيه كل من العاملين المذكورين لما نازع في صحة التنازع الا ترى ان العاملين اذا كان الاول منهما يطلب مرفوعا والثاني يطلب منصوبا فتنازعهما فيه صحيح لكن مع قطع النظر عن الاعراب فانك ان اعربته بالرفع بطل كون الثاني يطلبه لانه لا يطلب الا منصوبا وان اعربته بالنصب بطل كون الثاني يطلبه لانه لا يطلب الا مرفوعا وذلك نحو اكرمني واكرمت زيدا او زيد وهذا انما الاختلاف في انه من التنازع هكذا قرره المالكي في حاشية الاوضح وهو جدير بالقبول ويرشد اليه قول الفاضل الهندي ان التنازع في القلب واما بعد التركيب فلا تنازع تنبيهان الاول قضية كلام المص ده عدم اشتراط كون المعمول غير سببي مرفوع واشترطه بعضهم ليخرج نحو قول كثير قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها لانه قصد فيه الى التنازع لاسند احد ساقي المفعول الى السببي الذي هو غريمها والاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط المهمل بالمبتدأ لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره فيحمل مثل ذلك على ان المتأخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين المتقدمين وفي كل منهما ضميره وهما وما بعدهما خبر عن الاول بخلاف السببي غير المرفوع نحو زيد اكرم وعظم اباه واعترض الاول بان عود الضمير من المهمل على الاسم المتصل بضمير المبتدأ يحقق الالتباس والارتباط الثاني بان ما علل به امتناع التنازع في الاول يأتي ايضا في الثاني نحو زيد ضربت واكرمت اباه لان احد العاملين يعمل في السببي والمهمل يعمل في ضميره فيلزم عدم ارتباطه بصاحب الضمير بالمبتدأ فلا معنى لتقييد السببي بالمرفوع ولم يشترط اكثرهم هذا الشرط كالمص ونص عليه ابن خروف والشلوبين وابن السيد وابن مالك الثاني قد يكون التنازع بين اكثر من عاملين كقوله ارجو واخشى وادعو الله مبتغيا عفوا وعافية في الروح والجسد وقد يتعدد المتنازع فيه كقوله تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلوة ثلثا وثلثين فتنازع ثلثة في اثنين ظرف ومصدر ومفعول مطلق ومؤثلثا فاعمل الاخير فيهما واعمل الاولان في ضميرهما وحذفا لانهما فضلتان ولا لبس والاصل تسبحون الله فيه اياه وتكبرون الله فيه اياه وهنا انقضى كلام المص ده على ما يتعلق بالافعال فشرع في الكلام على ما يتعلق بالجمل فقال الحديقة الرابعة في الكلام على الجمل وما يتبعها من ذكر اقسامها واحكامها الجملة لغة جماعة الشيء كذا في القاموس واصطلاحا قول اي مقول استعمالا للمصدر بمعنى المفعول كاللفظ بمعنى الملفوظ وهو اللفظ الموضوع لمعنى مفردا كان او مركبا مفيدا او غير مفيد فهو اخص من اللفظ لاختصاصه بالموضوع بخلافه كما مر بيانه في صدر الشرح هذا هو المشهور وهو الصحيح وقيل انه حقيقة في

تضمن كلمتين باسناد وهي اعم من الكلام عند الاكثر فان بدئت باسم فاسمية نحو زيد قائم وان تصوموا خير لكم وان زيدا قائم اذ لا عبرة بالحرف او بفعل ففعلية كقام زيد وهل قام زيد وهلا زيدا ضربته ويا عبد الله وان احد من المشركين استجارك

في المفرد واطلاقه على المفرد مجاز وقيل حقيقة في المركب المفيد واطلاقه على المفرد والمركب الذي لا يفيد مجاز وبه جزم الجرجاني في تفسيره وقيل انه يطلق على الثلثة فرادف اللفظ حكاه العلامة ابو حيان في شرح التسهيل في باب ظن وجزم به ابو البقاء العكبري في اللباب اما اطلاقه على غير اللفظ من الرأي والاعتقاد فمجاز اجماعا ما تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة منهما في ضمنه اذ التثنية على ما اصطلحوا عليه اختصار للعطف فكانه قال كلمة وكلمة فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول هو كل واحد من الكلمتين في زيد قائم مثلا فصورته المجموعية متضمن لزيد قائم بصورته الافرادية فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن وخرج بهذا القيد المفردات باسناد متعلق بتضمن او صفة مصدر محذوف اي تضمنا متلبسا او حاصلا او ملصقا او صفة كلمتين اي متلبستين باسناد احديهما الى الاخرى فان قيل التعريف غير جامع لان الجملة الشرطية والجملة التي احد جزئيها جملة نحو زيد ابوه قائم لا يصدق التعريف عليهما اذ الاولى متضمنة لجملتين والثانية لجملة وكلمة اجيب بان تعرضه لكلمتين لبيان اقل ما لا بد منه لا لنفي الزيادة فاشتمل المقصود على الاكثر من كلمتين بعض واعلم ان المراد بالاسناد هنا هو ضم احدى الكلمتين الى الاخرى سواء حصل مع ذلك فائدة ام لا وفي قوله باسناد بالتنكير اشارة الى ذلك فهي اي الجملة اعم من الكلام عموما مطلقا لصدقها عليه وعلى غيره اذ شرطه الفائدة بخلافها فكل كلام جملة ولا عكس بالمعنى اللغوي والاعم هنا بمعنى العام فمن لمجرد الابتداء هذا بالنظر الى المفهوم واما بالنظر الى موارد الاستعمال فهو على ما به قاله بعض المحققين قال شيخنا جمال الدين محمد الشامي بل هو بالنظر الى المفهوم على ما يلزم لان الجملة اكثر عموما للافراد من الكلام فتدبره انتهى وما ذكر من كون الجملة اعم من الكلام ليس اجماعا بل هو عند الاكثر وقد ذهب بعضهم الى انهما مترادفان وهو ظاهر كلام الزمخشري في المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة وفي قول المص عند الاكثر تنظير لان الظاهر ان الاكثر على انهما مترادفان قال البدر الدماميني في التحفة ظاهر كلام الاندلسي في شرح المفصل انه رأي الجميع لانه قال في باب المبتدأ والخبر الكلام والجملة في اصطلاحهم مترادفان انتهى وفي الاشباه والنظائر قال الشيخ محي الدين ناظر الجيش الذي يقتضيه كلام النحاة تساوي الكلام والجملة في الدلالة يعني كلما صدق احدهما صدق الاخر فليس بينهما عموم وخصوص انتهى فظهر ان الاكثر على الترادف نعم قال الشيخ جمال الدين بن هشام في المغني والكلام اخص من الجملة لا مرادف لها فان الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدأ وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص واقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما وبهذا يظهر لك انهما ليسا مترادفين كما توهمه كثير من الناس والصواب انها اعم اذ شرطه الافادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجزاء جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما انتهى قال العلامة السيوطي وقد زعم بعضهم في ذلك ايضا ان الصواب ترادف الكلام والجملة انتهى واجاب ناظر الجيش عما ذكره في جملة الشرط ونحوها بان اطلاق الجملة عليها اطلاق مجازي من باب اطلاق الشيء على ما كان عليه واجاب غيره بان تخلف الحكم في جملتي الشرط والجزاء لا يقدح في كون كل جملة مركبة تفيد اذ المراد في الاعم الاغلب وهذا كقولهم ان المبتدأ مسند اليه في غير الطرح اي الاعم الاغلب فلا يقدح ما يعرض من المانع في بعض الصور نحو جاء في الذي مررت به زيد للاحتياج الى الضمير وله نظائر وكذا الدماميني في شرح المغني ما محصله ان الخلاف في المسئلة اصطلاحي ولا مشاحة في الاصطلاح وناقش الشمني في ذلك والحق ما قال الدماميني تنبيهان الاول ما فسر به الاسناد في حد الجملة هو مقتضى كلام جماعة في مثل هذا المقام اذ لو اريد بالاسناد النسبة التامة كانت الجملة كالكلام في اعتبار الافادة فلا يتفرع عليه قوله فهي اعم من الكلام لكن قال بعضهم تفسير الاسناد بالنسبة مطلقا يلزم منه انتقاض التعريف بالمركب المشتمل على نسبة ناقصة كغلام زيد واختار بعض المحققين تفسير الاسناد هنا بالنسبة التامة والمقصود كون المركب الذي هو الجملة مشتملا على الاسناد حالا او اصلا فلا تكون الجملة كالكلام في اعتبار الافادة فتأمل الثاني قال الشيخ شيوخنا الحرفوشي في شرح التهذيب ربما افهم كلام بعضهم ان الجملة اخص من الكلام وفيه نظر انتهى قال تلميذه شيخنا العلامة محمد الشامي وما افهمه كلام بعضهم نظر الى ان القرآن يطلق عليه الكلام ولا يطلق عليه الجملة ووجه النظر ان المانع من اطلاق الجملة على القرآن شرعي لايهامها معنى الاجمال واشعارها به لا لغوي انتهى فتامل فان بدئت اي صدرت الجملة باسم وصفا كان او غيره فاسمية اي فهي جملة اسمية او تسمى اسمية نسبة الى الاسم لتصديرها به ولا فرق بين ان يكون ذلك الاسم صريحا نحو زيد قائم وهيهات العقيق وقائم الزيدان عند من جوزه والتمثيل بنحو زيد قائم للجملة الاسمية لا غير هو قول الجمهور لعدم ما يطلب الفعل وجوز المبرد وابن العريف وابن مالك كونها فعلية على الاضمار والتفسير والكوفيون على التقديم والتأخير او مؤولا نحو قوله تعالى وان تصوموا خير لكم اي صومكم خير لكم لان المؤول كالصريح في حكم والمراد بالصدر المسند والمسند اليه فلا يضر في التسمية ما تقدم من الحروف فلغرض ما نحو اقائم الزيدان وازيد اخوك ولو غير الاعراب والمعنى نحو ان زيدا قائم ولعل اباك منطلق وما زيد قائما اذ لا عبرة بالحرف في ذلك فالجمل المذكورة كلها اسمية لكونها مبدوة بالاسم بالمعنى المذكور او بدئت بفعل متصرفا كان او جامدا تاما او ناقصا فاسمها جملة فعلية او تسمى فعلية نسبة الى الفعل لتصديرها به كقام زيد وضرب اللص وعسى زيد ان يقوم وكان زيد قائما وظننته قائما ويقوم زيد وقم وهل قام زيد مما تقدم فيه الحرف اذ لا عبرة به كما تقدم والمعتبر ايضا في الصدر ما هو صدر في الاصل فلا يضر ايضا تقدم المعمول لموجب نحو ففريقا كيف جاء زيد واياك نعبد وفريقا هدى واي ايات الله تنكرون جملة فعلية لان هذه الاسماء في نية التأخير وكذا نحو هلا زيدا ضربته ويا عبد الله وان احد من المشركين استجارك والانعام خلقها والليل اذا يغشى لان صدورها في الاصل افعال والتقدير هلا ضربت زيدا وادعو عبد الله وان استجارك احد خلق

بالتفاير كالمذكور وان وقعت خبرا فصغرى وان كان خبر المبتدأ فيها جملة فكبرى نحو زيد قام ابوه فقام ابوه صغرى والجميع كبرى نحو زيد قام ابوه فقام ابوه
صغرى لى وقد تكون صغرى وكبرى باعتبارين كما في نحو زيد ابوه غلامه منطلق

الانعام واقسم بالليل والمقيد كالمذكور في الحكم تنبيهان الاول زاد ابن هشام في اقسام الجملة الظرفية وهي المصدرة بظرف او جار ومجرور نحو اعندك زيد
وافي الدار زيد اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف او الجار والمجرور لا باستقر المحذوف ولا مبتدأ مخبرا عنهما وسيأتي تفصيل الاقوال في هذه المسئلة في محله
ان شاء الله وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية والصواب انها من قبيل الفعلية لما مر الثاني قال ابن هشام في المغني ما يجب على المسؤول عنه ان يفصل فيه لاحتمال
الاسمية والفعلية لاختلاف التقدير او لاختلاف النحويين فلذلك امثلة احدها صدر الكلام من نحو اذا قام زيد فانا اكرمه هذا مبني على الخلاف في عامل
اذا فان قلنا جوابها فصدر الكلام جملة اسمية واذا تقدم من تأخير وما بعد اذ متمم لها لانها مضاف اليه ونظير ذلك قولك يوم يسافر زيد انا مسافر وعكسه قوله
فبينا نحن نرقبه اتانا اذا قدرت الف بينا زائدة وبين مضافة للجملة الاسمية فان صدر الكلام جملة فعلية والظرف مضاف الى الجملة الاسمية وان قلنا العامل في اذا
فعل الشرط واذا غير مضافة فصدر جملة فعلية قدم ظرفها كما تقول متى يقم فانا اقوم الثاني افي الدار زيد واعندك عمرو فانا ان قدرنا المرفوع مبتدأ او فاعلا
بمبتدأ محذوف تقديره كائن او مستقر فالجملة اسمية ذات خبر في الاولى وذات فاعل مغن عن الخبر في الثانية وان قدرناه فاعلا باستقر ففعلية او بالظرف فظرفية
الثالث نحو يومان في نحو ما رايته مذ يومان فان تفسيره عند الاخفش والزجاج بيني وبين لقائه يومان وعند ابي بكر وابي علي امد انتفاء الرؤية يومان وعليهما فالجملة
اسمية لها محل وما بعدها خبر على الاول ومبتدأ على الثاني وقال الكسائي وجماعة مذ كان يومان فمذ ظرف لما قبلها وما بعدها جملة فعلية حذف فعلها وهي في محل خفض وقال
اخرون المعنى من الزمان الذي هو يومان ومذ مركبة من حرف الابتداء وذو الطائية واقعة على الزمان وما بعدها جملة اسمية حذف مبتدؤها ولا محل لها
لانها صلة الرابع ماذا صنعت فانه يحتمل معنيين احدهما ما الذي صنعته فالجملة اسمية قدم خبرها عند الاخفش ومبتدؤها عند سيبويه والثاني اي شيء صنعت
فهي فعلية قدم مفعولها فان قلت ماذا صنعته فعلى التقدير الاول الجملة بحالها وعلى الثاني يحتمل الاسمية بان يقدر ماذا مبتدأ والفعلية بان يقدره
مفعولا لفعل محذوف على شريطة التفسير ويكون تقديره بعد ماذا لان الاستفهام له الصدر الخامس ابشر يهدوننا فالارجح تقدير بشر فاعلا بيهدي محذوفا
فالجملة فعلية ويجوز تقديره مبتدأ وتقدير الاسمية في انتم تخلقونه ارجح منه في ابشر يهدوننا لمعادلتها للاسمية وتقدير الفعلية في قوله فقلت اهي سرت
ام عادني حلم اكثر رجحانا من تقديرها في ابشر يهدوننا لمعادلتها الفعلية السادس نحو قاما اخواك فان الالف ان قدرت حرفا تثنية كما ان التاء حرف تانيث في قامت
هند او اسما واخواك بدل منها فالجملة فعلية وان قدرت اسما وما بعدها مبتدأ فالجملة اسمية قدم خبرها السابع نعم الرجل زيد فان قدر نعم الرجل خبرا عن زيد
فاسمية وان قدر زيد خبر المحذوف فجملتان فعلية واسمية الثامن جملة البسملة فان قدر ابتدائي بسم الله فاسمية وهو قول البصريين او ابدأ باسم الله ففعلية
وهو قول الكوفيين وهو المشهور في التفاسير والاعاريب التاسع قولهم ما جاءت حاجتك فانه يروى برفع حاجتك فالجملة فعلية وبنصبها فالجملة اسمية
وذلك لان جاء بمعنى صار فعلى الاول ما خبرها وحاجتك اسمها وعلى الثاني ما مبتدأ واسمها ضمير ما وانث حملا على معنى ما وحاجتك خبرها ونظير ما هذه
في قولك ما انت وموسى فانها ايضا تحتمل الرفع والنصب الا ان الرفع على الابتدائية او الخبرية على خلاف بين سيبويه والاخفش وذلك اذا قدرت موسى عطفا على
انت والنصب على الخبرية او المفعولية وذلك اذا قدرته مفعولا معه اذ لا بد من تقدير فعل حينئذ اي ما تكون او ما تصنع ونظير ما هذه في الوجهين على اختلاف
التقديرين كيف انت وموسى الا انها لا تكون مبتدأ ولا مفعولا به فليس للرفع الا توجيه واحد واما النصب فيجوز كونه على الخبرية او الحالية العاشر الجملة المعطوفة
من نحو قعد عمرو وزيد قام والارجح الفعلية للتناسب وفي ذلك لازم عند من يوجب توافق الجملتين المتعاطفتين ومما يترجح فيه الفعلية نحو موسى اكرمه ونحو
زيد ليقم وعمرو لا يذهب بالجزم لان وقوع الجملة الطلبية خبرا قليل الى هنا كلام المغني ثم الجملة بالنسبة الى الوصفية وعدمها قسمان لانها ان وقعت خبرا عن مبتدأ
فاسمها جملة صغرى اي تسمى جملة صغرى وان كان خبر المبتدأ فيها اي في الجملة جملة اسمية او فعلية فكبرى نحو قولك زيد قام ابوه وابوه قائم فقام ابوه وابوه قائم
جملة صغرى لانها وقعت خبرا عن مبتدأ وهو زيد والجميع من المبتدأ والجملة التي هي خبره جملة كبرى لان خبر المبتدأ فيها جملة وقد تكون الجملة صغرى وكبرى
باعتبارين كما في نحو زيد ابوه غلامه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير وغلامه منطلق صغرى لا غير لانه خبر وابوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق وصغرى
باعتبار جملة الكلام قال ابن هشام ومثله لكنا هو الله ربي اذ الاصل لكن انا الله ربي ففيها ايضا ثلاث مبتدآت اذا لم يقدر هو ضميرا له سبحانه ولفظ الجلالة
بدلا منه او عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب بل قدر ضمير شان وهو الظاهر ثم حذفت همزة انا حذفا اعتباطيا وقيل حذفا قياسيا بان نقلت حركتها
ثم حذفت ثم ادغمت نون لكن في نون انا تنبيهان الاول الجملة الكبرى كما تكون مصدرة بالمبتدأ كما مر تكون مصدرة بالفعل نحو ظننت زيدا
يقوم ابوه وتفسير المص شامل لذلك وما تفسير غيره بانها الاسمية التي خبرها جملة فغير مطرد لخروج المصدرة بالفعل الثاني قال ابن هشام في المغني
قد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها ولهذا النوع امثلة احدها نحو انا اتيك به اذ يحتمل ان يكون فعلا مضارعا ومفعولا وان يكون اسم فاعل ومضافا اليه
مثل وانهم اتيهم عذاب وكلهم اتيه يوم القيمة فردا ويؤيده ان اصل الخبر الافراد وان حمزة يميل الالف من اتيك وذلك ممتنع على تقدير انتفائها
منهمزة الثاني نحو زيد قائم ابوه اذ يحتمل ان يقدر ابوه مبتدأ وان يقدر فاعلا بقائم الثالث نحو زيد في الدار اذ يحتمل تقدير استقر وتقدير
مستقر الرابع نحو انما انت سير اذ يحتمل تقدير تسير وتقدير سائر وينبغي ان يجري هنا الخلاف الذي في المسئلة قبلها انتهى قال الدماميني اشار الى الخلاف

الثانية

وقد لا تكون صغرى ولا كبرى كقام زيد ثم الجمل التي لها محل سبع وهي الخبرية والحالية والمفعول بها والمضاف اليها والواقعة جواب الشرط جازم والتابعة
لمفرد والتابعة لجملة لها محل والتي لا محل لها سبع ايضا المستانفة والمعترضة والتفسيرية والصلة والمجاب بها القسم والمجاب بها شرط غير جازم والتابعة
لما لا محل له تفصيل الاولى ما له محل الخبرية وهي الواقعة خبر المبتدأ او لاحد النواسخ ومحلها الرفع والنصب

الذي يجري فيما يتعلق به الظرف من نحو زيد في الدار هل هو فعل نظرا الى ان الاصل في العمل الافعال فعند الاحتمال يكون تقديره فعلا اولى او هو اسم فاعل
نظرا الى ان الخبر واصل الخبر ان يكون مفردا فعند التردد يقدر ما هو الاصل وهذا الخلاف معروف ولم يذكره المص في المسئلة الثالثة واحال عليه تشبيهه في قوله وينبغي
اشعارا بانه لم يصرحوا باجراء الخلاف في عامل المصدر من نحو انما انت سير او هو مثل مسئلة الظرف من غير فرق فينبغي جريان الخلاف فيه ايضا وقد لا تكون الجملة صغرى ولا كبرى
كقام زيد وزيد قائم وافي الدار زيد واعندك زيد اذا لم يقصد عليها تعريفهما تنبيهان الاول قال ابن هشام في المغني وقد عبر بقوله صغرى وكبرى موافقة لهم وانما الوجه
استعمال افعل التفضيل بال او بالاضافة ولذلك لحن من قال كاس صغرى وكبرى من فواقعها حصباء در على ارض من الذهب وقول بعضهم ان من زائدة وانهما مضافان على
حد قوله بين ذراعي وجبهة الاسد يرده ان الصحيح ان لا تقحم في الايجاب ولا مع تعريف المجرور ولكن ربما استعمل افعل التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة مطابقا مع
كونه مجردا قال الهجوا اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما وانتم ما اقام الائم اي لئام فعلى ذلك يتخرج البيت وقول النحويين وكذلك قول العروضيين فاصلة
صغرى وفاصلة كبرى انتهى وفي هذا الجواب نظر قال في الجامع لا يطرد تاويل اسم التفضيل بما لا مشاركة فيه نحو ربكم اعلم بما في نفوسكم وهو اهون عليه خلافا
للمبرد وقال ابن مالك في التسهيل استعماله عاريا دون من والمجرد عن معنى التفضيل مؤولا باسم فاعل او صفة مشبهة مطرد عند ابي العباس والاصح قصره
على السماع انتهى لكن قال ابن عقيل في شرحه الوجه ان ذلك مطرد وعلى ذلك المتاخرون الثاني تنقسم الجملة الى ذات وجه وذات وجهين فذات الوجهين هي اسمية
الصدر فعلية العجز نحو زيد يقوم ابوه وفعلية الصدر واسمية العجز نحو ظننت زيدا ابوه قائم وذات الوجه نحو زيد ابوه قائم وظننت زيدا يقوم ابوه
هذه تتمة في الكلام على تعداد الجمل التي لها محل من الاعراب والتي لا محل لها منه الجمل التي لها محل من الاعراب سبع على ما هو المشهور والحق انها تسع كما سيأتي
بيانه وبدئ بالتي لها محل من الاعراب لكونها اشرف من التي لا محل لها منه والذي عكس نظر الى الاصل وهو كون الجملة لا محل لها من الاعراب وانما كان ذلك لانها اذا
كان لها محل من الاعراب بتقدر بالمفرد لان المعرب انما هو المفرد والاصل في الجملة ان لا تكون مقدرة بالمفرد وهي اي الجمل السبع التي لها محل من الاعراب احدها
الجملة الخبرية وهي الواقعة خبرا والثانية الجملة الحالية وهي الواقعة حالا والثالثة الجملة المفعول بها والرابعة الجملة المضاف اليها والخامسة الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم
والسادسة الجملة التابعة لمفرد والسابعة الجملة التابعة لجملة لها محل من الاعراب والجمل التي لا محل لها من الاعراب سبع ايضا احدها المستانفة ويعبر عنها
بالابتدائية وما عبر به المص اولى لما سيأتي والثانية الجملة المعترضة والثالثة الجملة التفسيرية وتسمى المفسرة والرابعة الجملة الصلة والخامسة الجملة المجاب بها القسم
والسادسة الجملة المجاب بها شرط غير جازم والسابعة الجملة التابعة لما لا محل له من الاعراب وعند وصولي الى هذا الموضع من الشرح عن لي نظمها فقلت مستعينا
بالله الجمل المعربة المحل سبع على المشهور فاستمل خبرية وما قد وقعت حالا ومفعولا بها قد اوقعت وما اليها قد اضيف وكذا جواب شرط جاء بالفاء او اذا
وما اتت تابعة لمفرد او جملة لها محل فاعدد اما التي ليس لها محل فسبع ايضا وهي ما تلوا الابتدائية والتي جرت معترضا بها وما قد فسرت وصلة الموصول
والجواب القسم وما بها يجاب شرطا اي للفعل غير جازم وما اتت تابعة لعادم محل اعراب فخذها كلها منظومة في نسق واشكلها ونظمها الشيخ بدر الدين ابن ام
قاسم المرادي فقال جمل اتت ولها محل معرب سبع لان حلت محل المفرد خبرية حالية محكية وكذا المضاف لها بغير تردد ومعلق عنها وتابعة لما هو معرب او ذو محل
فاعدد وجواب شرط جازم بالفاء او باذا وبعض قال غير مقيد واتتك سبع ما لها من موضع صلة وعارضة وجملة مبتدي وجواب اقسام وما قد فسرت
في اشهر والخلف غير مبعد وبعيد تخصيص وغير معلق لا جازم وجواب ذلك اورد وكذاك تابعة لشيء ما له من موضع فاحفظ غير مفند هذا تفصيل الجمل التي
لها محل من الاعراب وبيان مواضعها والجمل التي لا محل لها منه وبيان كل واحدة من القسمين الجملة الاولى مما له محل من الاعراب الجملة الخبرية وهي الواقعة خبر المبتدأ او لاحد
النواسخ المقدم ذكرها ومحلها من الاعراب الرفع في باب المبتدأ نحو زيد ابوه قائم وباب ان نحو ان زيدا ابوه قائم وباب لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل يصدق فيه والنصب في باب كان نحو ما كانوا يظلمون وباب كاد نحو وما كادوا يفعلون وباب ما ولا المشبهتان بليس نحو ما زيد ابوه قائم ولا رجل يصدق فيها
قال ابن هشام اختلف في نحو زيد اضربه وعمرو هل جاءك فقيل محل الجملة التي بعد المبتدأ رفع على الخبرية وهو الصحيح وقيل نصب بقول مضمر هو الخبر بناء على ان
الجملة الانشائية لا تكون خبرا انتهى قال الدماميني واضمار القول لا يعين النصب اذ يجوز ان يقدر مفعولا فيه كذا فيكون المحكي في محل رفع على انه نائب الفاعل
ولا يجوز ان يقدر اقول فيه كذا فيكون في محل نصب انتهى قلت والخلاف في وقوع الجملة الانشائية خبرا مشهور وفي المسئلة ثلاثة اقوال احدها منع وقوع الانشائية
خبرا وهو قول جماعة من الكوفيين منهم ابن الانباري نظرا الى ان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب قال غير واحد من المحققين وهو وهم نشا من اشتراك لفظ الخبرين
ما يقابل الانشاء وبين خبر المبتدأ قال ابن هشام لاتفاقهم على ان هذا اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات الكلام وعلى جواز اين زيد
وكيف عمرو وقال الرضي ليس الخبر عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا ففي قولك ازيد عندك يسمى الظرف خبرا
مع انه لا يحتمل الصدق والكذب قال ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم اما زيد فاضربه
انتهى قلت وفي هذا الاخير نظر فان اتفاق غيرهم لا يلزمهم واتفاقهم وغيرهم ممنوع فانهم يمنعون ان يقال زيد اضربه انتهى الثاني جواز الوقوع بتاويل فعل محذوف
هو الخبر فاذا قلت زيدا اضربه فالتقدير زيد اقول لك اضربه او مقول فيه اضربه فالجملة محكية به وهو قول ابن السراج وانما التجا الى ذلك هربا من الوهم المقدم ذكره

دالذي

ولا بد فيها من ضمير مطابق او مذكور او مقدر الا اذا اشتملت على المبتداء

والثالث جواز الوقوع من غير تاويل وهو قول جماعة منهم ابن مالك والرضي والتفتازاني وابن هشام قال ابن مالك في التسهيل ولا يمتنع كونها طلبية خلافا لابن الانباري ولا يلزم تقدير قول قبلها خلافا لابن السراج لكن قال السيد الشريف في شرح المفتاح ان التاويل هو المشهور وقرره فيه وفي حواشيه بان قال ان المبتداء انما وضع لينسب اليه حال من احواله فيجب ان يلاحظ الخبر من هذه الحيثية ولنا ان لا ندعي ان الخبر يجب ان يكون قائما به او محمولا عليه بالمواطاة ايجابا او سلبا حتى ينتقض بالامور الاعتبارية وبالجمل الواقعة خبرا وبصورة الاستفهام الداخل على المبتداء بل نكتفي بان الخبر يجب ان يكون ملحوظا من حيث انه حال من احوال المبتداء فانه كاف في اثبات ما نحن بصدده ويشهد لذلك ما نجده من الفرق بين زيد اضربه وزيد ضربته فان زيدا في الاول مفعول به لانه لم يلاحظ الفعل معه على وجه يكون حالا من احواله بل انما ذكر لتعيين محل الضرب وفي الثاني مبتداء لانه لوحظ معه الفعل من حيث انه حال من احواله ولا شك ان نحو اضربه في قولك زيد اضربه ليس من احوال زيد اذا جرى على ظاهره كما في قولك اضرب زيدا واما اذا اول بمقول في حقه اضربه على معنى انه يستحق ان يضرب فقد صار ملحوظا من حيث انه حال لزيد وفيه مبالغة يعبر عنها بقولك اضرب زيدا اذا اول بمقول في حقه اضربه على معنى انه لاجل هذا امر بضربه واشرت الى انه مستحق لذلك وقرع ايه نحو قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم اي مقول في شانكم هذا الدعاء اي تستحقون لان يدعى عليكم به واما مثل ابن زيد ومتى القتال فليس مما نحن بصدده لان الاستفهام هنا داخل في الحقيقة على النسبة بين المبتداء المذكور والخبر المقدر لا على الخبر وحده اذ المعنى ازيد حصل في الدار او السوق فلا يتصور تقدير القول اذ لم يقع الانشاء خبرا للمبتداء وليس المعنى زيد احصل في الدار او في السوق الا ترى انه لو قدر باسم الفاعل كان الاستفهام داخلا في المبتداء حقيقة ولولا هذا لما وجب تقديم الكلم المتضمن للاستفهام على المبتداء هنا بخلاف زيد اين هو فانه لا يجب تقديم الاستفهام على زيد لانه وقع في صدر الجملة الواقعة خبرا فوجب تقديم القول واما في ابن زيد فانما وجب لتقديم لان الاستفهام متعلق بالنسبة التي هي بين زيد وخبره المقدر معنى كانه قيل ازيد في الدار او في السوق كما تقدم فلا وجه لتقدير القول انتهى الثاني قال العلامة الكافيجي لا يسوغ الاخبار بجملة ندائية نحو زيد يا اخاه ولا مصدرة بلكن او بل وحتى بالاجماع في كل ذلك ولا بد فيها اي في الجملة الخبرية من ضمير يربطها بما هي خبر عنه لان الجملة من حيث انها جملة كلام مستقل فاذا قصد جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة يربطها بالجزء الاخر ليكون الجميع كلاما واحدا والا لم تحصل الفائدة لو قلت زيد قام عمرو مطابق لما يعود اليه في الافراد والتذكير وفروعهما نحو زيد جاء ابوه وهند قام ابوها والزيدان او الهندان قام ابوهما والزيدون قام ابوهم والهندات قام ابوهن او مذكور كما مر او محذوف مقدر ان علم كرجر من التبعيضية كالسمن منوان بدرهم اي منوان منه بدرهم اي منه او بقي الظرفية كقوله فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر اي نساء فيه ونسر فيه او بعشرون مماثل لفظا ومعنى كقوله اصح فالذي توصي به انت مفلح فلا تك الا في الفلاح منافسا اي انت مفلح به او باضافة اسم فاعل كقوله سبل المعالي بنو الاعلين سالكها والارث احجد من يحظى به الولد اي سالكها ومنع ذلك بعضهم او نصب بوصف نحو الدرهم انا معطيكه او معطيك وهو قليل او نصب بفعل تام متصرف والمبتدا وكل كقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى وبيت الكتاب ثلث كلهن قتلت عمدا فاخزى الله رابعة تعود وقول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع قالوا لان كلا لو نصب لالتزم وقوعه مفعولا وهو ممتنع لانها اذا اضيفت الى مضمر لم تستعمل الا مبتداء او تاكيدا كما قرى بهما في قوله تعالى ان الامر كله لله ولا يجوز ان يكون توكيدا في البيتين لان المؤكد بها نكرة قال ابن مالك وكذا ما اشبه كلا في العموم والافتقار نحو ايهم تسال يعطي ورجل يدعو الى الخير اجيب اعطه واجيبه الاول شرطا ان جزمت الفعلين وموصولان ان رفعتهما والثاني مشبه بالشرط فيحتاج الى جملة تكون صفة له ليتم بها معنا كما يتم بالصلة الموصول قال ابو حيان الاعلم له سلفا في ذلك ويضعف ان كان المبتداء غير ذلك كقراءة السلمي افحكم الجاهلية يبغون بالرفع اي يبغونه وقوله وخالد يحمد ساداتنا بالحق لا يحمد بالباطل برفع خالد وساداتنا اي يحمده ساداتنا واما المرفوع فلا يحذف الا اذا كان عمدة وانما حذف في الصلة في بعض الاحوال لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتداء واجاز بعضهم حذفه مبتداء كما في قوله ان هذان لساحران عند من قدر ان هذان لهما ساحران ونقل في المغني عن ابن عصفور اجازة حذفه في نحو زيد هو القائم قال مع قوله هو عمرو انه لا يجد العائد في نحو جاء الذي مر في الدار لانه لا دليل على المحذوف تنبيه قال ابن هشام قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط وفي ذلك ثلث مسائل احدها ان يكون معطوفا بغير الواو نحو زيد قام عمرو ثم هو والثانية ان يكون بدلا نحو حسن الجارية اعجبتني هو وهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية والثالثة ان يعاد العامل نحو المغفل كانه من جملة اخرى وقياس قول من جعل العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ان يصح المسئلة انتهى الا اذا اشتملت الجملة التي هي خبر على المبتداء لفظا ومعنى او معنى فقط فلا يحتاج الى ضمير لهذا الاشتمال كاف في ربط الجملة بما هي خبر عنه فالاول نحو الحاقة ما الحاقة فالحاقة الاولى مبتداء وما اسم استفهام مبتداء ثان والحاقة الاخيرة خبره والجملة خبر المبتداء الاول والرابط بينهما اشتمالها عليه لفظا ومعنى والاصح ان ذلك ليس ضعيفا كما قال سيبويه ولا خاصا بالشعر كما قال الاعلم ولا بمقام التهويل والتفخيم وان كان اكثر ما يقع في ذلك نحو القارعة ما القارعة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين والثاني نحو زيد جاءني ابو عبد الله اذا كنيته لذا اجازه الاخفش ومنعه ابن خروف ومنعه سيبويه والجمهور واستدل المجيز بقوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين

لا يخفى

بالشرط معنى اسم الشرط وكما يتم

مفهوم وتم والثانية

ان يعاد العامل نحو زيد قام عمرو قام

ما اصحاب اليمين

او على شامل له او على اشارة اليه او نفس المبتداء الثانية الحالية وشروطها ان تكون خبرية

فالذين مبتداء وجملة يمسكون بالكتاب صلة الذين وجملة واقاموا الصلوة معطوفة على الصلة وجملة انا لا نضيع اجر المصلحين خبر المبتداء والرابط بينهما اشتمالها عليه معنى فان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب ورد بمنع كون الذين مبتداء بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون ولئن سلم فالرابط العموم لان المصلحين اعم من المذكورين او الضمير المحذوف اي منهم او الخبر محذوف والجملة قبله دليل والتقدير ماجورون قال في المغني او اشتملت على شامل له اي للمبتداء فهذه الاشتمال اغنى عن الضمير نحو زيد نعم الرجل فزيد مبتداء وجملة نعم الرجل خبره والرابط بينهما اشتمال الجملة على الجنس الذي يشمل زيدا وغيره وهو الرجل اذ اللام فيه للجنس المستغرق على ما هو المشهور ويلزم عليه جواز زيد مات الناس وعمرو كل الناس يموتون لان الجملة مشتملة على شامل للمبتداء ولا قائل به وقيل الرابط اشتمال الجملة على المبتداء معنى بناء على قول الاخفش في صحة تلك المسئلة وعلى القول بان ال في نعم وبئس للعهد لا للجنس او اشتملت على اشارة اليه اي الى المبتداء فيقوم هذه الاشارة مقام الضمير في الربط نحو قوله تعالى والذين كذبوا باياتنا واستكبروا عنها اولئك اصحاب النار وكلباس التقوى ذلك خير اذا قدرت ذلك مبتداء لا تابعا للباس وخص ابن الحاج في المسئلة بكون المبتداء موصولا او موصوفا والاشارة اشارة البعيد فيمتنع عنده زيد قام هذا مانعين وزيد قام ذلك المانع والخبر قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤلا كذا في المغني وعبارة الارتشاف في النقل عن ابن الحاج اكثر ما ورد غير ذلك اذا كان المبتداء موصولا او موصوفا فيحتاج الى اعادته بلفظ الاشارة المستعمل لما بعد كك وذلك واولئك ويكون له موضع ليس للضمير لانه ليس في الضمير دلالة على البعد وظاهر هذا انه لا يمتنع عنده في غير ذلك وان كان قليلا بل مفهوم ان ذلك كثير او كانت الجملة نفس المبتداء في المعنى فلا تحتاج الى الضمير لارتباطها به بلا ضمير لانها هو نحو قل هو الله احد فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا على اظهر الوجهين من ان هو ضمير الشان وهي ضمير قصة وكما في قولك مقولي حسبي الله والتحقيق ان هذا ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما في عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة نبه عليه المرادي وغيره تتمة ويغني عن الضمير في الربط اربعة امور اخر احدها العطف بفاء السببية لجملة ذات ضمير على جملة خالية منه هي الخبر او بالعكس فالاول نحو زيد يطير الذباب فيغضب ففي يغضب ضمير عائد على زيد قال وانسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق كذا قالوا قال ابن هشام وهو محتمل لان يكون اصله يحسر الماء عنه اي ينكشف عنه قال الدماميني لكن ما قالوه اظهر لان الحذف خلاف الاصل ولا ضرورة تدعوا اليه والثاني كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة ففاء السببية نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفى فيهما بضمير واحد ح فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعين خبرا اخوان قام فيغضب عمرو والمحل لذلك المجموع فالرابط في الموضعين في الحقيقة هو الضمير ففي زيد يطير الذباب فيغضب زيد لما الذباب يغضب نص عليه في المغني قال وهو بديع وسبقه الى ذلك ابن ابي الربيع وفي الارتشاف عن ابن الحاج وحكى في الاسئلة التي سئل عنها ابن ولاد ابا الزجاج قال لا يجوز زيد يطير الذباب فيغضب عند البصريين ويجوز عند الكوفيين انتهى ونقل عن ابن عصفور ان الربط بالفاء متفق عليه الثاني العطف بالواو عند هشام وحده نحو زيد قامت هند واكرمها ونحو زيد قام وقعدت هند بناء على ان الواو للجمع فالجملتان كالجملة كمسئلة الفاء وانما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل بدليل جواز هذا قائم وقاعد دون هذان يقوم ويقعد قال في المغني الثالث الشرط المشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر كزيد يقوم عمرو ان قام الرابع ال النائبة عن الضمير وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين منه واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي الماوى اي ماواه ومن منع قدر هي الماوى له تنبيه اختلفوا في الرابط في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن على اقوال احدها النون والتقدير وازواج الذين على حذف المبتداء والمضاف واقامة المضاف اليه مقامه وهو الذين فالرابط النون العائد على المبتداء المحذوف الثاني انه محذوف فقدره وما اضيف اليها على التدريج وتقديرها اما قبل يتربصن اي ازواجهم يتربصن وهو قول الاخفش وقيل للمبرد واما بعده اي يتربصن بعدهم وهو قول الفراء وقيل الاخفش الثالث انه الضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير والاصل يتربصن ازواجهم فجيء بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير الذي اضيف اليه الظاهر لان النون لا تضاف لكونها ضميرا وحصل الربط بالضمير المذكور وقيل التقدير مما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون منكم ثم ابتدى يتربصن تفسير للمتلو فلا اخبار بالجملة حتى يحتاج لرابط ونقل الطيبي في حاشية الكشاف هذا القول عن سيبويه وضعف بما فيه من حذف خبر مقدم ومبتداء مؤخر وتقديم وتاخير وهو تكلف الجملة الثانية من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة الحالية وهي الواقعة حالا ومحلها من الاعراب النصب وشروطها ثلثة احدها ان تكون خبرية منسوبة الى الخبر نسبة الفرد الى الكلية لانها خبر لكن هذا باعتبار الاصل دون الحال كما نبهنا على هذا على بابها ولا يجوز ان يكون انشائية لانها وان كانت كخبر المبتداء في المعنى الا انها حكم جزئي لانها قيد والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيد بها والانشاء لا خارج له بل يظهر له مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للتقييد ولذا لا يقع الانشاء شرطا ولا ظرفا ولا صفة الا شاذا هكذا قرره الحديثي في شرح الحاجبية وقال الرضي انما وجب كونها خبرية لان مقصود المجي بالحال التخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت وقوع مضمون الحال والانشائية اما طلبية وايقاعية بالاستقراء والطلبية لا يتقين حصول مضمونها فكيف يخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت واشتريت وطلقت فغير منظور فيها الى وقت يحصل فيه مضمونها بل المقصود بها مجرد الايقاع وهو من القصد وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونها انتهى وحكى ابن هشام الاجماع على ان الحالية لا تكون الا خبرية قال واما قول الامين المحلي في قوله اطلب ولا تضجر من مطلب فآفة الطالب ان يضجرا

ما ازيل بالتحقيق على الاسهيل ... ان الكفر حي مطلب

١

غير مصدرة بحرف الاستقبال ولا بد من ربط الاسمية بالواو والضمير او باحدهما والفعلية ان كانت
مبدوءة بمضارع مثبت بدون قد بالضمير وحده نحو جاء زيد يسرع

ولا تتضجر من مطلب فانه الطلاب ان يضجر ان لا ناهية والواو للحال لخطاء والصواب انها عاطفة اما مصدر انسيك من ان والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق اي ليكن منك طلب وعدم ضجر او جملة على جملة وعلى الاول فتفتح تضجر اعراب ولا نافية للنصب مثله في قولك ايتني ولا اجفوك بالنصب وعلى الثاني فالفتح للتركيب والاصل ولا تتضجرن بنون التاكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا ناهية والعطف مثله في واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا انتهى قال الدماميني في المنهل يجوز ان يريد هذا القائل ان جملة النهي خبر مبتدا محذوف والاسمية حالية ووقوع الطلبية خبرا للمبتدا بالتاويل غير مستنكر فالمعنى الطلب او لست ممنوعا عن الضجر ولا خطاء اذن في كون الواو للحال ولا ناهية على اني اقول اذا كانت الجملة الحالية في المعنى كخبر المبتدا فلم لا يجوز وقوعها انشائية ماولة بالخبرية كما يكون ذلك في خبر المبتدا وكونها قيدا للعامل الانشائي لا ينافي ذلك وقد صرح التفتازاني في شرح التلخيص في قول ابي النجم مرعنز قنزع عن قنزع جذب الليالي ابطئي او اسرعي بان قوله ابطئي او اسرعي حال من الليالي على تقدير القول وكون الامر بمعنى الخبر وهذا الاخير عين ما كان قلناه انتهى وقد صرح بذلك في شرح المفتاح ايضا وتبعه الشريف الجرجاني في شرحه على الكتاب المذكور ثم دعوى الاجماع على ان الحالية لا تكون انشائية مقدوح فيها بما نقله صاحب البسيط وغيره عن الفراء من جواز وقوع الامر ونحوه حالا نحو وجدت الناس اخبر تقله واجيب بانه على تقدير مقولا فيهم الشرط الثاني ان تكون غير مصدرة بحرف الاستقبال كالسين وسوف ولن فلا يقال مررت بزيد سيقوم او سوف يقوم او لن يقوم وذلك لمنافاة الحال والاستقبال في الظاهر وان لم يكن حقيقة اذ الحال الذي نحن فيه ليس هو الحال الذي يدل عليه المضارع حتى ينافي الاستقبال اشار اليه الرضي واعترضه الشريف الجرجاني بان الحال الذي نحن بصدده يجامع كلا من الازمنة الثلاثة على السواء ولا ينافي الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال كما لا يخفى انتهى وقرره بوجه اخر نبينا ان شاء الله تعالى مع ما فيه تنبيهان الاول خرج بهذا الشرط الجملة الخبرية الشرطية فلا تكون حالية قال المطرزي لا تقع جملة الشرط حالا لانها مستقبلة فلا تقول جاء زيد ان يسال يعط فان اردت صحة ذلك جعلت الجملة خبرا عن الحال له فقلت وهو ان يسئل يعط ويكون الحال هي الجملة الاسمية يعني فتزول من تصدير الحال بدليل الاستقبال لان الحال ح اثبات اتصافها في حينها بمضمون الخبر الذي هو الجملة الشرطية له وهو مقارن لزمن العامل فلا اشكال وقال صاحب الوافي يجب تصدير الشرطية بضمير ذي الحال الا عند ارادة معنى الشرط نحو انا آتيك ان تاتني وان لم تاتني واكرمك ان شتمتني والجملة ولو بالسين انتهى قال شارحه اذ المعنى في المثال الاول آتيك على كل حال والا فكيف يصح ان يكون الشيء مشروطا بامرين متناقضين وكلمة ان في هذا الموضع لا يكون لقصد التعليق والاستقبال وكذا كلمة لو لا تكون لانتفاء الشيء لانتفاء غيره ولا للمضي بل المراد معهما ثبوت الحكم البتة انتهى والواو في المثالين الاخرين قيل حالية والمعنى اكرمه وان كان الحال انه شتمك واطلب العلم ولو لم يكن بالصين ولو كان بالصين فهما كالمثال الاول وصوبه ابن هشام في شرح بانت سعاد وقيل اعتراضية وفيه نظر وفي البسيط ان الشرطية تقع حالا نحو افعل هذا ان جاء زيد فعليك تلزم الواو وقيل لا تلزم وهو قول ابن جني وفي البسيط من الخبرية الشرطية فتقع حالا خلافا للمطرزي انتهى الثاني قال الهروي اذ نظرت الى قياس قولهم في الحال المقدرة انما هي صفة مستقبلة تقدر وقوعها انتهى فقد يرد الشرط الثالث انه لا بد لها من رابط يربطها بما هي حال منه فالجملة الاسمية تربط بالواو والضمير جميعا اعتناء بشان الربط من حيث عدم دلالتها على عدم الثبوت الذي هو من شان الحال وظهور الاستئناف فيها فتحتاج الى زيادة رابط نحو قوله تعالى الم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم الوف ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى او باحدهما اي الواو فقط نحو لئن اكله الذئب ونحن عصبة وجاء زيد والشمس طالعة وانما جعلت الواو في هذا الباب رابطة لانها تدل على الجمع والغرض اجتماع الجملة الحالية مع عامل صاحبها قاله في التصريح وزعم ابن جني انه لا بد من تقدير الضمير فاذا قلت جاء زيد والشمس طالعة فالتقدير وقت مجيئه ثم حذف الضمير ودلت الواو عليه او الضمير فقط نحو ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة وزعم الزمخشري انه نادر وصرح ابن الحاجب في الكافية بضعفه قال ابن مالك رادا على الزمخشري وهي من المسائل التي خرج فيها عن الصواب وعجزت ناصره عن الجواب وقد تبعه في الكشاف فجعل قوله تعالى بعضكم لبعض عدو في موضع نصب على الحال وكذا في لا معقب لحكمه قال ابن مالك وانفراد الضمير عندي اقيس لان الحال شبيهة بالخبر والنعت وليس شيء منهما يربط بالواو انتهى وقد حكى عن الفراء مثل ما ذهب اليه الزمخشري وحكى ابو حيان ان الزمخشري رجع عن قوله ولا شك في ان الربط بالواو فقط اكثر من الربط بالضمير فقط صرح به ابن مالك في شرح الكافية نكتة قال ابن هشام في المغني قلت ترد يوما في الجملة الاسمية الحالية بغير واو في فصيح الكلام خلافا للزمخشري كقوله تعالى ويوم القيمة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة فقال بعض من حضر هذه الواو في اولها انتهى وقد تخلو الجملة من الواو والضمير معا فيقدر الضمير نحو مررت بالبر قفيز بدرهم او الواو كقوله يصف غائصا لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري ما حاله نصف النهار الماء غامره ورفيقه بالغيب لا يدري وانما قدر الواو مع امكان تقدير الضمير حملا على الكثير في هذا الباب كما مر تنبيه يمتنع الواو في الجملة الاسمية الواقعة بعد عاطف نحو قوله تعالى فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون فلا يقال او وهم قائلون كراهة اجتماع حرفي عطف صورة وفي الجملة الاسمية المؤكدة لمضمون جملة نحو الم ذلك الكتاب لا ريب فيه فكما لا يدخل الواو في التوكيد نحو جاء زيد نفسه لا تدخل هنا لان المؤكد نفس المؤكد في المعنى ولو دخلت الواو لكان في صورة عطف الشيء على نفسه قاله في الاوضح وشرحه وهو وارد على قضية كلام المص والجملة الفعلية ان كانت مبدوءة بمضارع مثبت بدون قد فتربط بالضمير وحده نحو جاء زيد يسرع وقوله تعالى ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا او يمتنع الواو لانه بمنزلة اسم الفاعل في المعنى و

او معها مع الواو نحو لم تؤذونني وقد تعلمون والا فكالاسمية ولا بد في الماضي المثبت من ثبوت قد لفظا او تقديرا الثالث الواقعة
مفعولا وتقع محكية بالقول نحو قال اني عبد الله

عليه في الحركات والسكون فاجري مجراه في امتناع الواو واما ما جاء مع الواو من نحو قمت واصك وجهه وقوله نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدا والواو داخلة على جملة اسمية اي وانا اصك وانا ارهنهم وقال الشيخ عبد القاهر الواو فيهما للعطف لا للحال والاصل قمت وصككت ورهنت عدل عن لفظ الماضي الى لفظ المضارع حكاية للحال الماضية ومعناها ان يفرض ان ما كان في زمان الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر بلفظ المضارع او معها اي مع الضمير مع الواو وجوبا نحو قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم فجملة تعلمون حال من الواو في تؤذونني والا اي وان لم تكن الجملة الفعلية مبدوءة بمضارع مثبت بل كانت مبدوءة بمضارع منفي او بماض مثبت او منفي فكالاسمية في انها تربط بالواو والضمير معا او باحدهما وهذا يقتضي جواز الاوجه الثلاثة في ذلك كله وليس على اطلاقه فلا بد من بيانه اما المبدوءة بالمضارع المنفي فان كان النافي لا فهو كالمثبت في لزوم الضمير والتجرد عن الواو نحو وما لنا لا نؤمن بالله فان ورد بالواو فلا بد مبتدا على الاصح كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون نص على ذلك في التسهيل وجعل بعضهم ترك الواو اكثر بالواو والظاهر عدم التاويل وان كان النافي غيرها جازت الاوجه الثلاثة والمسموع من ذلك لم ولما وما والقياس يقتضي الحاق ان واما لن فحرف استقبال لا مدخل له هنا وقال الاندلسي المضارع المنفي بلم لا بد فيه من الواو كان مع الضمير او لا قال الرضي ولعل ذلك لان نحو لم يضرب ماض معنى كما ان ضرب ماض لفظا فكما ان ضرب لمناقضته للحال ظاهرا احتاج الى قد المقربة له الى الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب يحتاج الى الواو التي هي علم الحال لما لم يصح فيه قد لانه لتحقيق الحصول ولم للنفي انتهى وذكر في التسهيل ان المضارع المنفي بما لا يغني فيه الواو عن الضمير وفي كلام غيره التمثيل بجاء زيد وما تطلع الشمس واما المبدوءة بالماضي المثبت فان كان تاليا الا نحو ما ياتيهم من رسول الا كانوا به يستهزئون ومثلوا له بقوله كن للخليل نصيرا جار او عدل ولا تشح عليه جاد او بخلا او وصلة الشرط نحو لاضربنه ان ذهب او مكث لزمه الضمير والخلو عن الواو وكانت الحال مؤكدة نحو زيد ابوك قد علمت ترك الواو ايضا وان كان غير ذلك جازت الاوجه الثلاثة وهذا التفصيل خلا عنه كثير من الكتب فاحفظه ولا بد في الماضي المثبت من ثبوت قد لفظا او تقديرا اي ولو كان ثبوتا مقدرا اما المذكورة فكقوله تعالى افتطمعون ان يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم وهو كثير واما المقدرة فكقوله تعالى هذه بضاعتنا ردت الينا ونحو او جاؤكم حصرت صدورهم هذا مذهب الفراء والمبرد والفارسي وجماعة من محققي المتاخرين بل قيل جميع البصريين الا الاخفش وذهب الكوفيون والاخفش الى انه لا حاجة الى تقدير قد حيث تفقد لفظا لكثرة وقوع الماضوية حالا بدون قد والاصل عدم التقدير لا سيما فيما كثر استعماله واختاره ابو حيان ووجه بعضهم القول بان قد انما اشترطت لتقريب الماضي من الحال فيصلح اذ ذاك لوقوعه حالا وفيه بحث سياتي في حد بعض المفردات ان شاء الله تعالى تنبيه كلامهم في لزوم قد ليس على اطلاقه بل فيه تفصيل وذلك ان الماضي ان كان تاليا الا او متلوا باو كان ترك قد اكثر من ثبوتها نحو ما لقيته الا اكرمني واضرب زيدا قام او قعد وقوله بل التزم الترك واجب وان كان غير ذلك كان ثبوتها اكثر واجتماع الواو وقد اكثر من انفراد احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو فنحو جاءني زيد وقد خرج ابوه اكثر ثم قد خرج ابوه ثم وخرج ابوه فان عدم الضمير لزمت الواو وقد كقوله فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة المتفضل ولا يجوز جاءني زيد قد خرج عمرو ولا وخرج عمرو وقال الرضي واجاز الاندلسي على ضعف دخول قد في الماضي المنفي بما نحو ما قد ضرب ابوه وليس بوجه لعدم السماع والقياس ايضا لكون قد لتحقيق وقوع الفعل وما لنفيه الجملة الثالثة من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة الواقعة مفعولا ومحلها من الاعراب النصب ان لم تنب عن الفاعل كما سياتي وتقع مفعولا في ثلث صور احدها ان تكون محكية بالقول ومعنى حكاية الجملة بالقول ان تحكى ومعها القول لان الجملة اذا حكيتها بالقول فقد حكيت هي نفسها مع مصاحبة القول قال البدر بن مالك نحو قوله تعالى قال اني عبد الله فجملة اني عبد الله في محل نصب على المفعولية محكية بقال كما ان بعد قول قال وهل هي مفعول به او مفعول مطلق نوعي كالقرفصاء في قعد القرفصاء اذ هي دالة على نوع خاص من القول فيه مذهبان الاول للجمهور والثاني اختيار ابن الحاجب قال والذي غر الاكثرين انهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم في علمت لزيد منطلق وليس كذلك لان الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا انتهى قال ابن هشام والصواب قول الجمهور اذ يصح ان يخبر عن الجملة بانها مقولة كما يخبر عن زيد من ضربت زيدا بانه مضروب بخلاف القرفصاء في المثال فلا يصح ان يخبر عنها بانها مقعودة لانها نفس القعود واما تسمية النحويين الكلام قولا فكتسميتهم اياه لفظا وانما الحقيقة انه مقول وملفوظ انتهى تنبيهات الاول الاصل ان يحكى لفظ الجملة كما سمع ويجوز ان تحكى على المعنى باجماع فاذا قال زيد عمرو منطلق فلك ان تقول قال زيد عمرو منطلق او المنطلق عمرو وان كانت الجملة ملحونة حكيت على المعنى باجماع فتقول في قول زيد عمرو قائم بالجر قال زيد عمرو قائم بالرفع وهل يجوز الحكاية على اللفظ قولان صحح ابن عصفور المنع قال لانهم اذا جوزوا المعنى في المعربة فينبغي ان يلتزموه في الملحونة الثاني اذا حكيت كلام متكلم عن نفسه نحو انطلقت فلك ان تحكيه بلفظه فتقول قال فلان انطلقت او انه انطلق وهو منطلق الثالث هل يلتحق بالقول في هذا الباب ما يرادفه كالدعاء والنداء وكل ما في معنى القول فاذا وقع بعد نادى ودعا ووصى ونحوها جملة كقوله تعالى ونادى نوح ابنه يا بني اركب معنا دعوا الله مخلصين له الدين لئن انجيتنا ووصى بها ابرهيم بنيه ويعقوب يا بني فهل هي محكية بما قبلها من الافعال اجراء لها مجرى القول ام نصب بقول مقدر ذهب الكوفيون الى الاول والبصريون الى الثاني ويشهد لهم التصريح بالقول في نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي ونحو اذ نادى ربه نداء خفيا قال رب اني وهن العظم مني الرابع قال ابن بابشاذ في شرح الجمل من احكام هذه الجملة المحكية انه لا يجوز نعت اسمها ولا تاكيد ولا العطف عليها لان هذا كله يخرجها عن نفس الحكاية ويؤدي الى ابتاع النعت والتوكيد على غير معنى فليس انه

ومفعولا ثانيا لباب ظن وثالثا لباب اعلم ومعلقا عنها العامل

الحكاية بقول لمن قال زيد منطلق قال فلان زيد منطلق ولا يجوز ان تقول قال فلان زيد الظريف منطلق ولا زيد نفسه منطلق ولا زيد وعمرو منطلقان لان ذلك كله لم يقله المحكي عنه انتهى واما العطف على الجملة نفسها فجائز سواء كان المعطوف مفردا او جملة فاذا كان مفردا انتصب لفظا نحو قال الها زيد قائم ولفظا اخر واذا كان جملة انتصب محلا كما سيأتي الخامس قال ابن هشام من الجمل المحكية ما لا يخفى فمن ذلك بعد القول نحو علينا قول ربنا انا لذائقون والاصل انكم لذائقون عذابي ثم عدل الى التكلم لانهم تكلموا عن انفسهم كما قال الفرزدق اني يوم جوسويقة بكيت فنادتني هنيدة ما ليا والاصل ما لك ومنه في المحكية بعد ما فيه معنى القول ام لكم كتاب فيه تدرسون ان لكم فيه لما تخيرون اي تدرسون فيه هذا اللفظ او تدرسون قولنا هذا الكلام وذلك اما ان يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم والاصل ان لهم لما تخيرون ثم عدل الى الخطاب عنده او اجيبهم السادس قد تقع الجملة بعد القول غير محكية وهي نوعان محكية بقول اخر محذوف كقوله ثم فماذا تامرون بعد قال الملأ من قوم فرعون ان هذا الساحر عليم لان قولهم ثم عنا قوله من ارضكم ثم التقدير فقال فرعون بدليل قوله قالوا ارجه واخاه وقول الشاعر قالت له وهو بعيش ضنك لا تكثري لومي وخلي عنك التقيد قالت له اذكر قولك لي اذ لمت في الاسراف في الانفاق لا تكثري لومي فحذف المحكية بالمذكور واثبت المحكية بالمحذوف وغير محكية وهي نوعان احدهما الا على المحكية كقولك قال زيد لعمرو وفي حاتم انظر حاتما بحيلا فحذف المقول وهو حاتم بخيل مدلولا عليه بجملة الانكار التي هي دونه وغير ذلك عليها نحو ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا والثانية ان تقع مفعولا في باب ظن واعلم فتقع مفعولا ثانيا لباب ظن نحو ظننت زيدا يقرأ فجملة يقرأ من الفعل وفاعله في موضع نصب على انها المفعول الثاني لظن ووقوعها مفعولا في هذا الباب كوقوعها خبرا في باب كان وقد اجتمع وقوع الثاني من باب ظن وخبر كان وان جملة في قول ابي ذؤيب فان تزعميني كنت اجهل بعدكم فاني شريت الحلم بعدك بالجهل ومفعولا ثالثا لباب اعلم نحو اعلمت زيدا عمرا ابوه قائم فجملة ابوه قائم في موضع نصب على انها المفعول الثالث وانما لم يقع مفعولا ثانيا في باب اعلم لان مفعوله الثاني مبتدأ في الاصل والمبتدأ لا تكون جملة والثالثة ان تقع معلقا عنها العامل وقدم معنى التعليق في باب افعال القلوب وانه لا يختص بها خلافا لابن عصفور بل هو جائز في كل فعل قلبي فهي عن الجملة في موضع المفعول ان تعدى العامل الى اثنين نحو قوله ثم لنعلم اي الحزبين احصى وفي موضع مفعول مقيد بالجار ان تعدى به نحو اولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فلينظر ايها ازكى طعاما يسالون ايان يوم الدين لانه يقال فكرت فيه ونظرت فيه وسالت عنه ولكنها علقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ الى المفعول وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف في موضع المفعول المسرح ان تعدى لواحد نحو عرفت من ابوك لانك تقول عرفت زيدا ومنه عند ابن مالك اما ترى اي برق ههنا لان الرؤية عنده بصرية كما تقدم وراى البصرية وسائر افعال الحواس انما تتعدى لواحد بلا خلاف الا سمع المعلقة باسم عين نحو سمعت زيدا يقرأ فقيل متعدية لاثنين ثانيهما الجملة وقيل متعدية لواحد والجملة حال متعلقة بمسموع فمتعدية لواحد اتفاقا فهي يسمعون الصيحة تنبيهان الاول اختلف في نحو عرفت زيدا من هو فذهب الفارسي الى ان الجملة في موضع المفعول الثاني لعرفت على تضمنه معنى علمت واختاره ابو حيان ورد بان التضمن لا ينقاس وهذا التركيب مقيس وذهب المبرد والاعلم وابن خروف وغيرهم الى ان الجملة في موضع نصب على الحال ورد بان الجمل الانشائية لا تقع حالا وذهب السيرافي وابن عصفور وابن مالك وابن الضائع وابن هشام الى ان الجملة بدل من المنصوب ثم قال ابن عصفور هي بدل كل من كل على حذف مضاف والتقدير عرفت قصة زيد او امر زيد ابو من هو واحتيج الى هذا التقدير لتكون الجملة هي المبدل منه في المعنى وقال ابن الضائع هي بدل اشتمال ولا حاجة الى تقدير الثاني قال ابن هشام في المغني وقال جماعة من المغاربة اذا قلت علمت زيدا لابوه قائم او ما ابوه قائم فالعامل معلق عن الجملة وهو عامل في محلها النصب على انها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة حكمها في مثل هذا ان تكون في موضع نصب وان لا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا ابوه قائم واضطرب كلام الزمخشري في ذلك فحكم في موضع من الكشاف بانه تعليق وقال في موضع اخر لا يسمى هذا تعليقا وانما التعليق ان يوقع بعد العامل ما يسد مسد معموليه جميعا كعلمت ايهما عمرو والاثري انه لا يفرق الحال بعد تقدم احد المنصوبين بين مجيء ما له الصدر وغيره ولو كان معنى اما الا فرقا كما افترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت ازيد منطلق قال الدماميني فان قلت ما الذي ترجح القولين المذكورين قلت كون العامل معلقا بدليل قوله ثم سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة الا ترى ان سل التي يراد بها طلب العلم لا المال انما يتعدى الى الثاني بالجار فلو كان موصولا الى كم كوصول ظن في نحو ظننت زيدا ابوه منطلق لزم تعديه الى اثنين بنفسه وذلك ممتنع واذا ثبت انه علق عن الثاني بدليل عدم وجود الجار لم يكن نصب العامل لاحد المفعولين لفظا مانعا من كونه معلقا عن الاخر انتهى وفيه نظر ظاهر الثالث فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب جواز ظهوره في التابع تقول علمت من زيد وعلمت لزيد قائم وعمرا قائما بنصب جزئي الجملة المعطوفة كما نقله الرضي عن ابن الخشاب ومنه قول كثير وما كنت ادري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت يروى بنصب موجعات بالكسرة عطفا على محل قوله ما البكا قال ابن هشام ورايت بخط الامام بهاء الدين ابن النحاس افتت مدة اول القياس جواز العطف على محل الجملة المعلق عنها بالنصب ثم رايته منصوبا انتهى وممن نص عليه ابن مالك ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم ان المعلق عامل في المحل انتهى وابن النحاس المذكور هو ابو عبد الله محمد بن ابراهيم بن النحاس الحلبي النحوي المشهور صاحب ابن مالك واخذ عنه جماعة من المشاهير منهم ابو حيان وابن نباتة وغيرهما الرابع انما يعطف على محل الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة كما في نحو علمت من زيد وغير ذلك من اموره

وقد تنوب عن الفاعل وتختص ذلك بباب القول نحو يقال زيد عالم الرابعة المضاف اليها وتقع بعد ظروف الزمان نحو والسلام على يوم ولدت واذكروا اذ انتم قليل وبعد حيث ولا تضاف الى الجمل من ظروف المكان سواها والاكثر اضافتها الى الفعلية

ولا تقول علمت ازيد قائم وعمرا لان مطلوب هذه الافعال انما هو مضمون الجملة فاذا كان في الكلام مفرد يؤدي معنى الجملة صح ان يعطف عليه والا فلا قاله في التصريح وقد تنوب الجملة الواقعة مفعولا عن الفاعل فيكون محلها من الاعراب الرفع وتختص ذلك بباب القول لان الجملة انما تقع نائبة اذا اريد بها لفظها كما سيأتي وهو غير منصوص الا في باب القول نحو يقال زيد عالم فجملة زيد عالم في محل رفع على انها نائبة عن الفاعل وفي شرح الجمل لابن بابشاذ اذا قلنا قد قيل زيد منطلق فموضع الجملة رفع لكونها مفسرة لقول مقدر كانه قال قيل قول هو زيد منطلق قال لانه مفسر للفاعل اي نائبه وهو لا يتقدم على فعله انتهى وكذا قال ابو البقاء في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا ان القائم مقام الفاعل مصدر وهو القول واضمر لان الجملة بعده تفسره والتقدير واذا قيل لهم قول هو لا تفسدوا انتهى وزعم ابن عصفور ان ذلك قول البصريين والصواب ما ذكره الحم من ان النائب هي الجملة بعينها لانها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة فكيف انقلبت مفسرة والمفعول به متعين للنيابة فان قلت الذي تصحح ان الفاعل ونائبه لا يقعان جملة فكيف صح وقوع نائب الفاعل هنا جملة قلت الجملة هنا في حكم المفرد لان المراد بها لفظها دون معناها ولهذا يقع مبتدأ نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وفي المثل زعموا مطية الكذب والجملة بل المركب مطلقا يصير بارادة اللفظ به اسما وكل اسم مفرد فنائب الفاعل هنا في الحقيقة مفرد لا جملة وكذا المبتدأ في المثالين المذكورين تنبيه ما ذكره الم من اختصاص النيابة بباب القول هو المشهور وقيل تقع ايضا في الجملة المقرونة بمعلق نحو علم اقام زيد وقيل في الجملة مطلقا نحو علم قام زيد وهو مبني على جواز وقوع الفاعل ونائبه جملة وفي المسألة ثلاثة اقوال احدها المنع مطلقا وعليه الاكثر وهو المشهور كما ذكرنا الثاني الجواز مطلقا نحو يعجبني قام زيد وهو قول هشام وثعلب واحتجا بقوله وما راعني الا يسير بشرطة الثالث التفصيل وهو ان كان الفعل قلبيا ووجد معلق عن العمل نحو ظهر لي اقام زيد صح والا فلا وهو قول الفراء وجماعة من الكوفيين ونسبوه الى سيبويه وحملوا عليه ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه ومنعوا يعجبني يقوم زيد وعلى هذين القولين فيراد بالجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلا او نائبا عنه ومنع الاكثرون ذلك كله واولوا ما ورد مما يوهمه فقالوا في نحو بدا على اضمار ان وفي بدا ضمير البدا المفهوم منه او ضمير السجن المفهوم من الفعل وقال الدماميني ما اظن ان احدا من الكوفيين ولا غيرهم ينازع في ان من خصائص الاسم كونه مسندا اليه فيحمل ما ذكروه من جواز وقوع الفاعل جملة على ان معنى المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعل المسند اليه معنى وغايته ان التاويل هنا وقع بغير واسطة حرف مصدري فهو كما يقول الكل في نحو ثمت حين قام زيد من ان الجملة وقعت مضافا اليها مع ان الاضافة من خصائص الاسم كالاسناد اليه لكن الجملة هنا مأولة عندهم بمفرد اي حين قيام زيد لا بلا في هذا الاثر وجلي على الاضافة في باب التسوية نحو سواء علي اقمت ام قعدت اي قيامك وقعودك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يكن منك اكل سمك مع شرب لبن فهشام مع من قال بقوله الحقوا مثل يعجبني يقوم زيد بتلك الابواب الجملة الرابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة المضاف اليها ومحلها الجر فعلية كانت او اسمية قال الدماميني لا تنتظم هذه في سلك الجمل التي لها محل من الاعراب ضرورة ان المراد منها ما يكون جملة حقيقة ولا يكون في معنى المفرد بل واقعة موقعه والمضاف اليه لا يكون جملة حقيقية وكيف وهو لا يكون الا اسما او ما هو في تاويل الاسم قال ابن الحاجب لان المضاف اليه في المعنى المحكوم عليه لانه منسوب اليه ولا ان غلام زيد في معنى زيد له غلام او ما لك غلام هذا كلامه فاذا قلت ثمت حين قام زيد فالمعنى ثمت حين قيام زيد فلم تضف في الحقيقة الا الى المفرد دون الجملة انتهى وقال الشمني لا نسلم ان المراد من الجمل التي لها محل من الاعراب ما لا يكون في معنى المفرد بل المراد منها ما هو اعم من ذلك وما ادعاه من الضرورة ليس بصحيح وتقع الجملة المضاف اليها بعد ظروف الزمان مضافة اليها سواء كانت مبنية او معربة منصوبة على الظرفية ام لا نحو قوله ثم والسلام علي يوم ولدت فجملة ولدت في محل جر باضافة يوم اليها ونحو قوله ثم هذا يوم ينفع الصادقين وانذر الناس يوم ياتيهم العذاب ونحو قوله ثم واذكروا اذ انتم قليل فجملة انتم قليل في محل جر باضافة اذ اليها ومثلها اذا عند الجمهور نحو قوله ثم اذا جاء نصر الله وليس عند من قال باسميتهما نحو لما جاء زيد جاء عمرو وسيأتي الكلام على ذلك في حد مفردات ان شاء الله والاصل فيما يضاف من اسماء الزمان الى الجمل اذ واذا فلا يضاف اليها غيرهما الا اذا ساواهما في الابهام او قاربهما فيه وذلك ما لا يختص بوجه كوقت وحين ومدة وزمان وما يختص بوجه دون وجه كنهار وصباح ومساء وغداة وعشية فلو كان الزمان محدودا بالتثنية كيومين وليلتين لم تجز اضافته خلافا لابن كيسان لعدم السماع فلو كان غير مثنى ودل على استحضار ما يتميز من العدد كاسبوع وشهر وعام وجمعة فقد نص المغاربة على جواز الاضافة ونص غيرهم على المنع والجمع غير محدود فيجوز اضافته قال ازمان قومي والجماعة كالذي منع الرحالة ان تميل مميلا وقال الاخر ليالي اقتاد الهوى ويقودني وتقع الجملة المضاف اليها بعد حيث من اسماء المكان مضافا اليها وجوبا نحو جلست حيث جلس زيد وجلست حيث زيد جالس ولا يضاف الى الجمل من ظروف المكان سواها وقد مر وجه ذلك في باب الاضافة فليرجع اليه والاستعمال الاكثر اضافتها الى الجملة الفعلية ومن ثم رجح النصب في نحو جلست حيث زيدا اراه نتيجة ويضاف الى الجملة سوى ما ذكر ستة اخر احدها اية بمعنى العلامة فانها تضاف جوازا الى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مجردا كقوله الكني الى سلمى باية اوما بكف خضيب تحت ثوب مدمع وقوله باية يقدمون الخيل شعثا كان على سنابكها مداما او مقرونا بما الزائدة عند سيبويه او المصدرية عند ابن جني وابن مالك في قوله الا من مبلغ عني تميما باية ما يحبون الطعاما او النافي في قوله الكني الى قومي السلام رسالة باية ما كانوا ضعافا ولا عزلا لا هذا قول سيبويه وزعم ابن جني انها انما تضاف الى المفرد نحو ان اية ملكه ان ياتيكم التابوت وان الجملة بعدها على تقدير ما المصدرية كانه راعى ان الاضافة الى الجملة انما ينبغي ان تكون في الظروف وما اشبهها بوجه ولنه بعيدة من الظروف فانما اقلها

الخامسة الواقعة جوابا لشرط جازم مقرونة بالفاء او باذا الفجائية ومحلها الجزم نحو من يضلل الله فلا هادي له وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون ونحو ان تقم اقم وان قمت قمت فالجزم فيه للفعل وحده

ما دون ان المعهودة التقدير لان الفعل لم ير منصوبا في وقت ما ولانه لا يختص بالمستقبل ورد ابن مالك عليه بقوله باية ما كانوا اضعافا ولا عوالا لان تقديرها المصدرية قبل ما التاخير ممتنع والذي راى انها تضاف الى الجملة وجه ذلك بان اية بمعنى العلامة مشابهة للوقت لان الوقت حادث صار علما لحادث اخر كقولك اتيتك طلوع النجم فصار طلوعها ابن الايمان وعلامته فمن ثم عوملت معاملة اسماء الاوقات في جواز الاضافة الى الجملة واما اشتراط الفعلية وتصرف الفعل وكونه مثبتا او منفيا بما فلحمل على السماع الثاني ذو في قولهم اذهب بذي تسلم والباء في ذلك ظرفية وذو صفة لزمن محذوف ثم قال الاكثرون بمعنى صاحب فالموصوف نكرة اي اذهب في وقت صاحب سلامة اي في وقت هو مظنة السلامة وقيل انها موصولة بمعنى الذي على لغة طي واعربت على لغة بعضهم فالموصوف معرفة والجملة صلة فلا محل لها والاصل اذهب في وقت الذي تسلم فيه ثم اتسع فيه فحذف الجار فصار تسلمه ثم حذف الضمير فلا اضافة فيه الى الجملة قال المرادي في شرح التسهيل والى نحو هذا كان يذهب ابن الطراوة قال ابن هشام ويضعفه ان استعمال ذي موصولة مختص بطي ولم ينقل استعمال هذه خصابهم وان الغالب عليها في لغتهم البناء ولم يسمع هنا الا الاعراب وان حذف العائد المجرور هو والموصول بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو ويشرب مما تشربون اي منه والمتعلق هنا مختلف وان هذا العائد لم يذكر في وقت انتهى وربما قالوا اذهب بذي تسلم ما كان كذا مضمنا به ويختلف فاعلا اذهب وتسلم بحسب المخاطب فيقال اذهبي بذي تسلمي واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون واذهبن بذي تسلمن الثالث والرابع لدن وريث فانهما يضافان جوازا الى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف ويشترط كونه مثبتا بخلافه مع اية كقوله لزمنا لدن سالتمونا وفاقكم فلا يك منكم للخلاف جنوح وقوله خليلي رفقا ريث اقضي لبانة من العرصات المذكرات عهودا وقد تضاف لدن الى الجملة الاسمية ايضا كقوله وتذكر نعماه لدن انت يافع قال ابن مالك في شرح التسهيل ومما الحق من ذلك من اجزاء لدن فانها تدل على مبتدا الغاية زمانا ومكانا فاذا دلت على مبدا الزمان جرت مجرى الاسماء المبهمة لبن يدع واما ريث فهو مصدر راث يريث اذا ابطا فعومل في الاضافة الى الجملة معاملة اسماء الزمان كما عوملت المصادر معاملة اسماء الزمان في التوقيت انتهى فالاصل في مثل قولك انظرني ريث افعل انظرني مدة ريث ان افعل ثم انيبت ريث عن المدة واضيفت الى الجمل كما يجوز ذلك في المدة وذهب ابن مالك في الكافية وشرحها الى ان الفعل بعدها على اضمار ان ويؤيدها ظهورها مع لدن في قوله وليت ولم تقطع لدن ان وليتنا قرابة ذي قربى ولا حق مسلم والخامس والسادس قول وقائل كقوله قول يا للرجال ينهض منا مسرعين الكهول والشبانا وقوله واجبت قائل كيف انت بصالح حتى مللت وملني عوادي تنبيهات الاول يشترط في الجملة المضاف اليها جريانها فان كانت الجملة اسمية وصدرت بلا التبرئة بقي اسمها على ما كان عليه من بناء او نصب فيقول جئتك يوم لا حر ولا برد بالجر على اضافة يوم الى الاسم بعد لا وان صدرت بلا وما العاملتين عمل ليس لم يختلف حكمها كقوله وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب الثاني لا يلحق الرابط للجملة المضاف اليها الا نادرا قال ابن مالك كل مضاف الى جملة الى مقدر بالاضافة الى مصدر من معناها من اجل ذلك لا يعود منها ضمير الى المضاف اليها كما لا يعود من المصدر فان سمع ذلك عد نادرا كقوله مضت سنة لعام ولدت فيه وعشر بعد ذاك وحجتان والمعروف انه اذا كان في الجملة ضمير فصلت عن الاضافة وجعلت صفة كقوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله الثالث ما يجب اضافته الى الجمل وقدم ذكره في باب الاضافة يجب بناؤه وغير الواجب يجوز الاعراب فيه على الاصل والبناء حملا على اذ واذا فان كان ما وليه فعلا مبنيا ترجح البناء للتناسب وان كان فعلا معربا او جملة ترجح الاعراب عند الكوفيين ووجب عند البصريين وقدم ذلك مستوفى الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم وهو ان واخواتها حال كونها اعني الجملة الجوابية مقرونة بالفاء سواء كانت اسمية ام فعلية خبرية ام انشائية او مقرونة باذا الفجائية ولا تكون الا اسمية والاداة ان خاصة كما تقدم ومحلها اي الجملة من الاعراب الجزم لانها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظا او محلا فالمقرونة بالفاء نحو قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم فجملة لا هادي له من لا واسمها وخبرها في محل جزم جوابا لشرط جازم وهو من ولهذا قرئ بجزم ويذرهم عطفا على محل الجملة والفاء المقدرة كالمذكورة نحو قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها والمقرونة باذا نحو قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فجملة هم يقنطون في محل جزم لوقوعها جوابا لشرط جازم وهو ان واما اذا صدرت الجملة بمفرد يقبل الجزم لفظا نحو قولك ان تقم اقم او محلا نحو قولك ان قمت قمت فالجزم فيه محكوم للفعل وحده لا للجملة باسرها وكذا القول في الشرط تنبيهان الاول قال الدماميني في شرح المغني الذي يظهر لي ان جملة الجزاء لا محل لها من الاعراب مطلقا سواء كانت اقترنت بالفاء ام لا اقترنت وسواء كانت جوابا لشرط جازم او جوابا لشرط غير جازم لان الجملة انما تكون ذات محل من الاعراب اذا صح وقوع المفرد في محلها والجزاء لا يكون الا جملة ولا يصح وقوعها مفردا اصلا ضرورة ان حرف الشرط لا يدخل الا على جملتين دالا على انعقاد السببية او اللزوم بينهما فلو مضمون تاليهما سببا في وقوع مضمون الثانية لانه ملزوم للمضمون الاولى تلي ما اختاره بعضهم وكان الداعي لهم الى جعل جملة الجواب فيما ذكر ذات محل هو الحافظ على تعويض ما يقتضيه اداة الشرط اما لفظا او محلا وجوابه ان تعويض ذلك انما يصح فيما يقبله والجملة ليست قابلة هنا لذلك لا بحسب اللفظ وهو ظ ولا بحسب المحل اذ ليست واقعة في موضع المفرد كما قدمناه انتهى وتاول الجزم في يذرهم ونحوه بتقدير شرط محذوف دل عليه ما قبله اي وان يفعلوا يذرهم قال بعضهم ولا حاجة الى ذلك مع امكان تخصيص الاعراب بغير الجزم في قولهم انما تكون الجملة ذات محل من الاعراب اذا وقعت موقع المفرد وهذا اسهل من مخالفة كلامهم وتاول بما اورد من ذلك لا حاجة اليه الثاني صرح كلام المص ان المحل في جواب الشرط الجازم محكوم به لمجموع الفاء وما بعدها

الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم

بيت

السادسة التابعة لمفرد ومحلها بحسبه نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله ونحو اولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن في بعض النسخ
السابعة التابعة لجملة لها محل ومحلها بحسبها نحو زيد قام وقعد ابوه بالعطف على الصغرى وتقع بدلا بشرط كونها اوفى بتادية المراد

ابن هشام في المغني انه قول الجميع لكن وقع له عند الكلام على هذه الجملة ان الجزم محكوم به لما بعد الفاء وتعقبه الشارح بانه لا وجه له فان المجزوم لا يحل في هذا الموضع وكيف وهذه الفاء مانعة من جزم ما بعدها قال واما الذي ذكره الجميع فربما يحمل على ما قبله وذلك لان الفاء وما بعدها لو وقع موقعهما مصدر بمضارع مجزوم فحكم على المجموع بانه في محل جزم بهذا الاعتبار وهو معترض فان المضارع المجزوم لم يقع وحده موقع الفاء وما بعدها وانما الواقع مجموع الجملة التي هو صدرها ولو كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب غير ملاحظ فيه ما يصحبه للزم الحكم على كثير من الجمل التي لا محل لها من الاعراب بانها ذات محل نظرا الى هذا المعنى الا ترى ان الواقعة جوابا لشرط غير جازم لا محل لها بالاجماع مثل اذا قام زيد فهو مكرم فانها يمكن ان تصدر بمضارع مرفوع فتقول اذا قام زيد اكرمه فلو اعتبرنا ما تقدم للزم كون هذه الجملة ذات محل وهو باطل وعلى ذلك فقس انتهى وقال الشمني اذا كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب الذي يقتضيه العامل الثاني غير ملاحظ فيه ما يصحبه لم يرد عليه هذا الذي اورده الجملة السادسة من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة التابعة لمفرد ومحلها من الاعراب بحسبه اي بحسب متبوعها منصوبا كان او مرفوعا او مجرورا وهي عند الجمهور نوعان احدهما المنعوت بها وهي في محل رفع في نحو قوله تعالى من قبل ان ياتي يوم لا بيع فيه وجملة لا بيع فيه من اسم لا وخبرها في محل رفع على انها نعت ليوم وفي محل نصب في نحو قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله فجملة ترجعون في محل نصب على انها نعت ليوم وفي محل جر في نحو قوله تعالى ليوم لا ريب فيه وجملة لا ريب فيه في محل جر على انها نعت ليوم تنبيه للجملة المنعوت بها اربعة شروط شرط في المنعوت وهو ان يكون نكرة اما لفظا ومعنى او معنى لا لفظا وهو المعرف بال الجنسية كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني وشرطان في الجملة احدهما ان تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف اما ملفوظ كما مر او مقدر كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون فانه على تقدير فيه اربع مرات والثاني ان تكون خبرية فلا يجوز مررت برجل اضربه والنوع الثاني المعطوفة بالحرف نحو قوله تعالى اولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن فجملة يقبضن في محل نصب عطفا على صافات وهو حال من الطير تنبيه زاد الزمخشري وابن جني وابن مالك وابن هشام الجملة المبدلة قال تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا ثم قال هل هذا الا بشر مثلكم افتاتون السحر قال الزمخشري هذا في محل نصب بدلا من النجوى وتحمل التفسير وقال ابن جني في قوله الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان جملة الاستفهام بدل من حاجة واخرى اي الى الله اشكو حاجتين تعذر التقائهما والجمهور لم يذكروا ذلك قال ابو حيان وليس كيف يلتقيان بدلا بل استينافا في الاستبعاد انتهى ولذلك لم يذكرها المص الجملة السابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب التابعة لجملة لها محل من الاعراب ومحلها اي التابعة بحسبها اي بحسب المتبوعة مرفوعة كانت او منصوبة او مجرورة وتقع اعني التابعة معطوفة نحو زيد قام وقعد ابوه بالعطف على الجملة الصغرى وهي قام التي هي خبر في محل رفع وخبر زيد بذلك من تقديرها معطوفة على الكبرى لانها لا محل لها لعطفها على مستانفة ومن تقدير الواو للحال لانها لا تكون تابعة وتقع بدلا بشرط كونها اوفى من الجملة الاولى بتادية المعنى المراد نحو قول الشاعر اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما فجملة لا تقيمن عندنا في محل نصب بدل اشتمال من ارحل لما بينهما من الملابسة اللزومية وهي اوفى بتادية المعنى المراد من الجملة الاولى فانه دلالتها على ما اراده من اظهار الكراهية لاقامته بالمطابقة بخلاف الاولى فان قلت هي انما تدل على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهة المنهي فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار لا تقيمن عندي بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة بخلاف الاولى قال التفتازاني في شرح التلخيص ثم انما يصح التمثيل بهذا البيت للجملة التي لها محل بناء على قول علماء البيان من تمثيلهم به لان الجملة الاولى محكية والثانية تابعة لها لكن قال ابن هشام اذا قيل قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم فليست الجملة الاولى في محل نصب والثانية تابعة لها بل الجملتان معا في موضع نصب ولا محل للواحدة منهما لان القول مجموعهما وكل منهما جزء للمقول كما ان جزئي الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما باعتبار القول فتامله انتهى وهذا بعينه جار في البيت فان مجموع الجملتين منه وهما قوله ارحل لا تقيمن عندنا هو المقول وكل واحد من الجملتين جزء فلا يكون لها محل على مقتضى كلامه تنبيه ما ذكره المص من انحصار الجمل التي لها محل من الاعراب في سبع جار على ما قرروه كما قال ابن هشام في المغني والحق انها تسع والذي اهملوه الجملة المستثناة قال الدماميني لم يتعرض للتنصيص عليها احد قبل ابن خروف فيما علمنا فانه قال في قوله تعالى لست عليهم بمصيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله من مبتدا ويعذبه الخبر والجملة في محل نصب على الاستثناء المنقطع انتهى والجملة المسند اليها نحو سواء عليهم اانذرتهم الاية اذا اعرب سواء خبرا وانذرتهم مبتدا ونحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه اذا لم يقدر الاصل ان تسمع بل قدر تسمع قائما مقام السماع كما ان الجملة في نحو ويوم نسير الجبال وفي نحو انذرتهم في تاويل المصدر وان لم يكن معهما حرف سابك وزاد الدماميني عاشرة وهي التي تقع صلة لال اما على القول بان ذلك لا يكون للضرورة مطلقا كما يقول الجمهور او مع القول بان ذلك يجوز في الشعر قليلا ان كانت فعلية مصدرة بمضارع كما يقول الاخفش وابن مالك فان جملة الصلة في هذه الحالة تكون ذات محل من الاعراب لوقوعها موقع المفرد ورده الشمني بانا لا نسلم ان كل جملة واقعة موقع المفرد لها محل من الاعراب وانما ذلك للواقعة موقع المفرد بطريق الاصالة والواقعة بعد ال الموصولة ليس للمفرد بطريق الاصالة لانهم قالوا ان صلة ال الفعل في صورة الاسم والذي بمعنى الماضي وبلم فانما ذلك للواقع موقع المفرد الذي هو صلة ال لا محل له والاعراب الذي فيه بطريق العارية فانها لما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها
لا محل والمفرد الذي

الجملة التابعة لمفرد

الجملة التابعة لجملة

جملة

تفصيل اخر الاولى مما لا محل له المستانفة وهي المفتتح بها الكلام نحو فلا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وكل جملة العامل الملغى لتاخره اما الملغى لتوسطه فجملة
معترضة الثانية المعترضة وهي المتوسطة بين شيئين من شانهما عدم توسط اجنبي بينهما وتقع غالبا بين الفعل ومعموله وبين المبتدا وخبره وبين الموصوف وصلته
والقسم وجوابه والموصوف وصفته

الغايرة فانها لما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها كما في الا بمعنى غير وقد الغز بذلك بعض الاندلسيين فقال حاجيتكم لتخبروا ما اسم وفعل اعم
في الثاني وذلك مبني بكل حال هذا هو للناظر كالعيان وفي حاشية الكشاف للتفتازاني والجمهور على ان اللام التي من الموصولات اسم موضوع براسه
الزم دخول الاسم لكونه في صورة حرف التعريف واظهر اعرابه في ذلك فهو اسم في صورة الحرف وصلته فعل في صورة الاسم انتهى هذا تفصيل اخر للجمل التي
لا محل لها من الاعراب الجملة الاولى مما لا محل له من الاعراب الجملة المستانفة وتسمى الابتدائية ايضا والاول اوضح لان الابتدائية تطلق ايضا
على الجملة المصدرة بالمبتدا ولو كان لها محل وهي اي الجملة المستانفة نوعان احدهما المفتتح بها الكلام اي الواقعة في ابتداء كلام لفظا ونية كقولك
ابتداء زيد قائم وقام زيد ومنه الجمل المفتتح بها السور او نية لا لفظا نحو اكما جاء زيد والثاني المنقطعة عما قبلها اي التي قطع تعلقها مما
قبلها لفظا او معنى فالاول نحو قوله تعالى فلا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا فجملة ان العزة لله جميعا مستانفة منقطعة عما قبلها لا محل لها من
الاعراب وليست محكية بالقول لفساد المعنى اذ قالوا ان العزة لله جميعا لم يحزنه وانما المحكي بالقول محذوف تقديره انه مجنون او شاعر ونحو ذلك ومثلها
قوله تعالى فلا يحزنك قولهم انا نعلم ما يسرون وما يعلنون وفي جمال القراء للسخاوي ان الوقف على قولهم في الاثنين واجب والصواب انه ليس في جميع القرآن
وقف واجب نعم ان وصل وقصد بذلك تحريف المعنى اثم وكذا اي كالمذكور من الجملة المنقطعة جملة العامل الملغى لتاخره نحو زيد قائم اظن اما
جملة العامل الملغى لتوسطه نحو زيد اظن قائم فجملة لا محل لها من الاعراب لانها جملة معترضة لا منقطعة والثاني اي التي قطع تعلقها عما قبلها معنى نحو قوله تعالى
كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده فجملة ثم يعيده منقطعة عما قبلها معنى لان المعنى الرابطي مفقود اذ اعادة الخلق لم تقع بعد فيقرروا برؤيتها مع ان الرابط
الرابط اللفظي موجود وهو حرف العطف تنبيهات الاول يخص البيانيون الاستئناف بما كان جوابا عن سؤال مقدر نحو قوله تعالى هل اتاك حديث ضيف ابراهيم
اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام فان الجملة الثانية جواب لسؤال مقدر تقديره فماذا قال لهم ولهذا فصلت عن الاولى فلم تعطف عليها
وفي قوله سلام قوم منكرون جملتان حذف خبر الاولى ومبتدا الثانية اذ التقدير سلام عليكم انتم قوم منكرون ومنه قوله زعم العواذل انني في غمرة صدقوا
ولكن غمرتي لا تنجلي فان قوله صدقوا جواب لسؤال تقديره اصدقوا ام كذبوا ومثله يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال فيمن بنى يسبح للمفعول الثاني قال
ابن هشام قد يحتمل اللفظ الاستئناف وغيره وهو نوعان احدهما اذا حمل على الاستئناف احتيج الى تقدير جزء يكون مع ما ذكر جملة نحو زيد من قولك نعم الرجل زيد
والثاني ما لا يحتاج فيه الى ذلك لكونه جملة تامة وذلك كثير جدا نحو الجملة المنفية في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يالونكم خبالا
ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من افواههم وما تخفي صدورهم اكبر قال الزمخشري الاحسن والابلغ ان تكون مستانفات على وجه التعليل للنهي عن اتخاذ
بطانة من دون المسلمين ويجوز ان تكون لا يالونكم وقد بدت صفتين اي بطانة غير مانعتكم فسادا بادية بغضاؤهم ومنع الواحدي هذا الوجه لعدم
حرف العطف بين الجملتين وزعم انه لا يقال لا تتخذ صاحبا يؤذيك احب مفارقتك والذي يظهر ان الصفة تتعدد بغير عاطف وان كانت جملة كما في
نحو الرحمن علم القرآن خلق الانسان علمه البيان انتهى ملخصا الجملة الثانية من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة المعترضة وتسمى الاعتراضية وهي الجملة
المتوسطة بين شيئين متلازمين من شانهما عدم توسط اجنبي بينهما لافادة الكلام تقوية وتشديدا او تحسينا وفي البسيط شرطها ان تكون مناسبة للجملة
المقصودة بحيث تكون كالتاكيد او التنبيه على حال من احوالها وان لا تكون معمولة لشيء من اجزاء الجملة المقصودة وان لا يكون الفصل بها الا بين اجزاء
المنفصلة بذاتها بخلاف المضاف والمضاف اليه لان الثاني كالتنوين منه على انه قد سمع بينهما نحو لا اخا فاعلم لزيد انتهى وتقع غالبا بين جزئي اسناد اما بين
الفعل ومعموله سواء كان فاعله كقوله وقد ادركتني والحوادث جمة اسنة قوم لا ضعاف ولا عزل او مفعوله كقوله وبدلت والدهر ذو تبدل هيفا دبورا
بالصبا والشمال وبين المبتدا وخبره كقوله وفيهن والايام يعثرن بالفتى نوادب لا يمللنه ونوائح ومنه الاعتراض بجملة الفعل الملغى في نحو زيد اظن قائم
وبجملة الاختصاص نحو قوله نحن معاشر الانبياء لا نورث وقول هند بنت عتبة نحن بنات طارق نمشي على النمارق او بين ما اصله المبتدا والخبر كقوله ان
سليمى والله يكلؤها ضنت بشيء ما كان يرزؤها وقوله يا ليت شعري والمنى لا تنفع هل اغدون يوما وامري مجمع اذا قيل بان الجملة الاستفهامية خبر على اول
شعري بمشعوري لتكون الجملة نفس المبتدا فلا تحتاج الى رابط واما اذا قيل ان الخبر محذوف اي موجود وان ليت لا خبر لها هنا اذ المعنى ليتني اشعر فالاعتراض
بين الشعر ومعموله الذي علق عنه بالاستفهام وبين جزئي صلة اما بين الموصول وصلته كقوله ذاك الذي وابيك يعرف مالكا والحق يدفع ترهات الباطل
وقوله ماذا ولا عتب في المقدور ما حكمه احيلك بالنجح ام خسر وتضليل وافهم كلام ابن مالك في التسهيل ان القسمية ليست من الاعتراضية ولذلك بل نوع منها
وفي الارتشاف عن نص الفارسي في الاغفال انه لا يجوز الفصل بالاعتراض بين الصلة والموصول وان جاز بين المبتدا والخبر والفصل بالاعتراض بينهما با
لقسمية بالوقوف عليه من كلامهم او بين اجزاء الصلة نحو الذي جوده والكرم زين مبذول وبين القسم وجوابه كقوله تعالى فالحق والحق اقول لاملان جهنم الاصل اقسم
بالحق لاملان والحق اقول اعتراض وبين الموصوف وصفته كقوله تعالى فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم انه لقرآن كريم فيها اعتراض بين الموصوف وهو قسم
وصفته وهو عظيم بجملة لو تعلمون وبين اقسم بمواقع النجوم وجوابه انه لقرآن كريم بجملة وانه لقسم لو تعلمون عظيم ويقع ايضا بين الشرط وجوابه كقوله تعالى
فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار وبين المجرور وجاره اسما كان نحو هذا غلام والله زيد او حرفا نحو اشتريته بوالله الف درهم وبين الحرف ومدخوله

معنى

لان الرابط المعنوي

انتهى بدل

الثالثة المفسرة وهي الفضلة الكاشفة لما تليه نحو ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب الاصح انه لا محل لها وقيل بحسب ما تفسره

ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت وقوله كان وقد اتى حول جديد اثافيها حمامات مثول وقوله وما ادري وسوف اخال ادري اقوم
ال حصن ام نساء وقوله اراك والله قد اوطات عشوة وقوله فلا وابي دهماء زالت عزيزة فوقعت في الاول بين الحرف وتوكيده وفي الثاني بين الحرف
الناسخ ومعموله وفي الثالث بين حرف التنفيس والفعل وفي الرابع بين قد والفعل وفي الخامس بين الحرف ومنفيه وكل ذلك الجملة قولنا بين الحرف ومدخوله
تنبيهات الاول يجوز الاعتراض باكثر من جملة خلافا للفارسي كقوله تعالى قالت رب اني وضعتها انثى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى واني سميتها مريم
فالجملة الاسمية وهي والله اعلم بما وضعت باسكان التاء والفعلية وهي وليس الذكر كالانثى معترضتان بين الجملتين المصدرتين باني الثاني كثيرا ما تشتبه
المعترضة بالحالية ويميزها منها امور احدها انه يجوز اقترانها بالفاء كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا الثاني يجوز كونها طلبية كقوله ان
الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان الثالث يجوز تصديرها بدليل استقبال كلن في ولن تفعلوا وحرف التنفيس في وسوف اخال ادري الرابع يجوز
اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المتنبي يا حادي عيرها واحسبني اوجد ميتا قبل افقدها قفا قليلا بها علي فلا اقل من نظرة ازودها
قوله افقدها على اضمار ان وقوله اقل يروى بالرفع والنصب الثالث للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات تخالف اصطلاح النحويين والزمخشري يستعمل
بعضها كقوله في ونحن له مسلمون يجوز ان تكون حالا من فاعل نعبد او من مفعوله لاشتمالها على ضميريهما وان تكون معطوفة على نعبد وان تكون اعتراضية
مؤكدة اي ومن حالنا انا له مخلصون التوحيد ويرد عليه مثل ذلك من لا يفهم هذا العلم كابي حيان توهما منه انه لا اعتراض الا ما يقوله النحوي وهو الاعتراض
بين شيئين متطالبين قال في المغني الجملة الثالثة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة المفسرة وتسمى التفسيرية وهي كما قال ابن هشام في المغني الفضلة
الكاشفة لحقيقة ما تليه قال احترزت بالفضلة من الجملة المفسرة لضمير الشان فانها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ولها موضع بالاجماع لانها خبر في الحال
او في الاصل وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال فقد قيل انها تكون ذات محل كما سياتي وهذا التقييد اهملوه ولا بد منه انتهى قال الدماميني وهذا التعريف
غير مانع لصدقه على الجملة الحالية في قولك سرت الى زيد النحوي وهي ما جزاء الاحسان الا الاحسان اذ هي فضلة كاشفة لحقيقة ما تليه من النحوي فيلزم ان لا محل
لها من الاعراب وهو باطل ثم الجملة المفسرة في باب الاشتغال لا تخرج بقيد الفضلة في مثل قولنا قام زيد عمرو اضربه لانها مفسرة للحال فهي فضلة و
اجاب الشمني بان المراد بالفضلة الجملة التي لا محل لها من الاعراب وفيه نظر فيكون قوله الكاشفة لحقيقة ما تليه فصلا لخرج به ما عدا هذه الجملة من الجمل
التي لا موضع لها فان قلت جملة الموصول كاشفة وموضحة للموصول قلت نعم لكنها لا توضح حقيقته بل تشير اليه بحال من احواله وبهذا ظهر ان ترك المصنف لفظ
الحقيقة من الحد لا ينبغي بل كان الاولى ذكره كما فعل ابن هشام وغيره نحو قوله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون قال في
الكشاف قوله خلقه من تراب جملة مفسرة لما له شبه عيسى بآدم اي خلق آدم من تراب لم يكن ثمة اب ولا ام فكذلك حال عيسى فان قلت كيف شبه به وقد وجد
لغير اب ووجد آدم لغير اب وام قلت هو مثله في احد الطرفين فلا يمنع اختصاصه دونه بالطرف الآخر من تشبيهه به لان المماثلة مشاركة في بعض الاوصاف
ولانه شبه به في انه وجد وجودا خارجا عن العادة المستمرة وهما في ذلك نظيران ولان الوجود من غير اب وام اغرب واخرق للعادة من الوجود من غير اب
فشبه الغريب بالاغرب ليكون اقطع للخصم واحسم لمادة شبهته اذا نظر فيما هو اغرب مما استغربه وعن بعض العلماء انه اسر بالروم فقال لهم لم تعبدون
عيسى قالوا لانه لا اب له قال فآدم اولى لانه لا ابوين له قالوا كان يحيي الموتى قال فحزقيل اولى لان عيسى احيا اربعة نفر وحزقيل احيا ثمانية الاف فقالوا كان يبرئ
الاكمه والابرص قال فجرجيس اولى لانه ذبح واحرق ثم قام سالما انتهى كلام الكشاف وما وقع لابن هشام في المغني من ان خلقه وما بعده تفسير لمثل آدم باعتبار
ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدره جسدا من طين ثم كونه بل باعتبار المعنى اي ان شان عيسى كشان آدم في الخروج عن مستمر العادة وهو التولد بين ابوين
ليس كما ينبغي بل خلقه وما بعده تفسير لمثل آدم قطعا باعتبار ما يعطيه ظاهر اللفظ لا باعتبار المعنى الذي ذكره والظاهر انه اراد نقل كلام الزمخشري فلم يوف
بالمقصود منه كما ترى فان الزمخشري انما جعل الجملة مفسرة لوجه الشبه للمشبه به فيحتاج حينئذ الى ان يقال وجه الشبه المستفاد من هذه الجملة ليس هو ما يعطيه
ظاهر لفظها من تقديره آدم جسدا من طين ثم تكوينه فان هذا ليس مشتركا بين آدم وعيسى وانما وجه الشبه ما يعطيه معنى الجملة من الخروج عن مستمر العادة من التولد
بين ابوين وهذا قدر مشترك بينهما والاصح انه لا محل لها اي للجملة المفسرة من الاعراب وهو مذهب الجمهور سواء كان ما يفسره له محل ام لا وقيل والقائل ابو علي
الشلوبين بفتح الشين المعجمة وسكون الواو وكسر الموحدة وسكون المثناة التحتانية وبعدها نون هكذا ضبطه ابن خلكان الا انه جعل ياء النسبة فقال
ابو علي عمر بن محمد بن عمر المعروف بالشلوبيني الاشبيلي انتهى وهو خلاف المشهور على الالسن ثم قال وهذه النسبة الى الشلوبين وهي بلغة اهل الاندلس الابيض الاشقر
قال ان الجملة المفسرة بحسب ما تفسره فان كان له محل من الاعراب فكذلك هي والا فلا فالجملة في نحو زيدا اضربه لا محل لها اذ المحذوف المفسر مستانفة فتكون
المفسرة لها كذلك وهي في نحو انا كل شيء خلقناه بقدر ونحو زيد الخبز ياكله بنصب الخبز في محل رفع لان المحذوف في الآية خبر ان وفي المثال خبر المبتدا وكلاهما في
محل رفع فكذلك مفسرها ولهذا يظهر الرفع اذا قلت زيد الخبز ياكله وقول الشاعر فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن فظهر الجزم قال ابن هشام وكان الجملة المفسرة
عنده عطف بيان او بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة وجملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح مفسرة وان حصل بها تفسير
انتهى وفي الهمع وهذا الذي قاله الشلوبين وهو المختار عندي وعليه تكون الجملة عطف بيان او بدلا تنبيه المفسرة ثلاثة اقسام مجردة من حرف التفسير كالآية

احسبني بدل

الرابعة صلة الموصول ويشترط كونها خبرية معلومة مشتملة على ضمير مطابق للموصول

الرابعة صلة الموصول

ومقرونة بأي كقوله وترمينني بالطرف أي أنت مذنب ومقرونة بأن نحو فأوحينا إليه أن اصنع الفلك وقولك كتبت إليه أن افعل إذا لم تقدر الباء قبل أن فإنها
كانت أن مصدرية لا تفسيرية الجملة الرابعة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب جملة صلة الموصول اسميا كان أو حرفيا فالأول نحو جاء الذي قام أبوه فجملة
قام أبوه لا محل لها لأنها صلة الموصول والموصول وحده له محل بحسب ما يقتضيه العامل بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو ليقم أيهم في الدار ولا كرم
أيهم عندك وامرر بأيهم هو أفضل وفي التنزيل ربنا أرنا اللذين أضلانا وقوله لننزعن من كل شيعة أيهم أشد بالنصب وروي فسلم على أيهم أفضل بالجر
المرفوع مع صلته بدلا وذهب أبو البقاء إلى أن المحل للموصول وصلته معا كما أن المحل للموصول الحرفي مع صلته وفرق الأول بأن الاسم يستقل بالمعنى
والحرف لا يستقل والثاني نحو عجبت مما قمت أي من قيامك وفي هذا القسم يقال الموصول وصلته في موضع كذا لأن الموصول حرف فلا إعراب له لفظا ولا محلا
وكذا قمت وحدها لا محل لها من الإعراب لأنها صلة ويشترط كونها أي جملة صلة الموصول خبرية لأن الموصول وضع صلة إلى وصف المعارف بالجمل
نحو جاء الذي قام أبوه ومن شرط الجملة المنعوت بها أن تكون خبرية هذا مذهب الجمهور وجوز الكسائي الوصل بجملة الأمر والنهي نحو الذي اضربه أو لا تضربه زيد
وجوزه المازني بجملة الدعاء إذا كانت بلفظ الخبر نحو الذي يرحمه الله زيد قال أبو حيان ومقتضى مذهب الكسائي موافقته بل أولى لما فيها من صيغة الخبر وجوز
هشام بجملة مصدرة بليت ولعل وعسى نحو الذي ليته أو لعله منطلق زيد والذي عسى أن يخرج زيد قال وإني لرام نظرة قبل التي لعلي وإن شطت نواها
أزورها وتؤول عندهم على إضمار القول أي أقول لعلي أو الصلة أزورها وخبر لعلي مضمر والجملة اعتراض وأما جملة التعجب فإن قلنا إنها إنشائية لم يوصل
بها وإن قلنا خبرية فقولان الجواز وعليه ابن خروف نحو جاء الذي ما أحسنه والمنع لأن التعجب إنما يكون من خفاء السبب والصلة تكون موضحة فتنافيا والصحيح جوازه
بجملة القسم نحو جاء الذي أقسم بالله لقد قام أبوه وبجملة الشرط مع جزائه كما جزم بها نحو جاء الذي إن قام عمرو قام أبوه ومنع قوم المسألتين لخلو إحدى
الجملتين منهما من ضمير عائد على الموصول وأجيب بأنهما قد صارتا بمنزلة جملة واحدة بدليل أن كل واحدة منهما لا تفيد إلا باقترانها بالأخرى فاكتفي بضمير في جملة
كما يكتفى في الجملة الواحدة والصحيح أيضا جوازه بجملة مصدرها كان وقيل لا لأنها غيرت الخبر عن مقتضاه ويشترط حيث تضمن الموصول معنى الشرط نحو الذي
إن قام أبوه منطلق وقيل لا لاجتماع الشرطين والشيء لا يكون تمام نفسه ورد بأن الثاني غير الأول لا نفسه قال في الهمع تنبيه إطلاقهم الخبرية على جملة
الصلة مجاز من قبيل تسمية الشيء باعتبار ما كان عليه لخلوها الآن عن الإفادة وكذا الكلام في الجمل الخبرية الواقعة خبرا للمبتدأ أو صفة للنكرة أو حالا
فإنها جمل وليست خبرية أي كلاما مقابلا للطلب وذلك لخروج نسبها عن كونها مقصودة بالذات فإذا قلت زيد أبوه منطلق كان القصد إلى إثبات
انطلاق الأب لزيد لا إلى إثبات الانطلاق لأبيه فإنه مقصود تبعا فليس كل جملة كلاما ولا كل جملة غير إنشائية خبرا قاله السيد في شرح المفتاح معلومة
للمخاطب لأنك إنما تأتي بالصلة لتعرف الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من انتسابه بمضمون الصلة إلا في مقام التهويل والتعظيم فيحسن إبهامها
فالمعلومة كالذي قام أبوه والمبهمة نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم ولم يعتبر ابن مالك هذا الشرط قال في شرح التسهيل المشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها
بكونها معهودة وذلك غير لازم لأن الموصول قد يراد به معهود فتكون صلته معهودة كقوله تعالى وإذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه وقد يراد به الجنس فتوافقه
صلته كقوله كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته كقوله فأوحى إلى عبده ما أوحى مشتملة غالبا على ضمير
مطابق للموصول في الإفراد والتذكير وفروعهما كجاء الذي قام أبوه والتي قام أبوها واللذان واللتان قام أبوهما والذين قام أبوهم واللاتي قام أبوهن
ويسمى هذا الضمير عائدا كما مر ولا إشكال في مطابقته للموصول لفظا ومعنى إن طابق لفظ الموصول معناه كالأمثلة المذكورة فإن خالف لفظه معناه
بأن كان مفرد اللفظ مذكرا وأريد به غير ذلك كمن وما جاز في العائد وجهان مراعاة اللفظ وهو الأكثر نحو ومنهم من يستمع إليك ومراعاة المعنى وهو
دونه نحو ومنهم من يستمعون إليك ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو أعط من سألك لا أبى من سألك أو قبح نحو من هي حمراء أمك فيجب مراعاة المعنى
أو يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته نحو قوله وإن من النسوان من هي روضة تهيج الرياض قبلها وتصوح ويجوز الغيبة والخطاب في ضمير المخبر به أو موصوفه
غير حاضر مقدم لم يقصد تشبيهه بالمخبر به والحاضر يشمل المتكلم والمخاطب أنا الذي فعلت وأنا الذي فعل وأنت الذي فعلت وأنت الذي فعل أنا الذي
أنا الذي سمتني أمي حيدره وقال الآخر أنا الرجل الضرب الذي تعرفونه وقال وأنت التي حببت كل قصيرة إلي وما تدري بذاك القصائر وقال وأنت الذي
آثاره في عدوه من البؤس والنعمى لهن ندوب ومن أمثلة المخبر عن موصوف أنت آدم الذي أخرجتنا من الجنة وأنت موسى الذي اصطفاك الله وتقول أنت فلان الذي فعل كذا وإنما جاز ذلك
لأن المخبر عنه والمخبر به شيء واحد لكن اعتبار الخبر أكثر وأقيس وهل يختص ذلك بالذي والتي وتثنيتهما وجمعهما ويتعين فيما عدا ذلك الغيبة أو لا قال أبو حيان الظاهر
الأول قال وزاد أصحابنا ذو وذات الطائيتين والألف واللام وأجازه بعضهم في جميع الموصولات قال وهو وهم منه فإن تأخر المخبر عنه وتقدم الخبر تعينت بعض
الغيبة عند الجمهور نحو الذي قام أنا والذي قام أنت لأن الحمل على المعنى قبل تمام الكلام ممنوع وأجاز الكسائي ذلك مع التأخر أيضا وإن قصد تشبيهه
بالمخبر به تعينت الغيبة اتفاقا نحو أنا في الشجاعة الذي قتل مرحبا وأنت في الشجاعة الذي قتل مرحبا يعني أمير المؤمنين عليا لأن المعنى على تقدير مثل
ولو صرح به لتعينت الغيبة وأوجب قوم الغيبة مطلقا وأوجبها قوم في السعة دون الضرورة وهما قولان واهيان يردهما السماع وعلى الجواز يشترط أن يجيء
ضميران جاز في أحدهما مراعاة اللفظ وفي الآخر المعنى قال نحن الذين بايعوا محمدا على الجهاد ما بقينا أبدا وقال أنت الهلالي الذي كنت مرة سمعنا

الخامسة الجملة المجاب بها القسم نحو والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين

والأرحبي المهلب ومنع الكوفيون الجمع بين الجملتين إذا لم يفصل بينهما نحو أنا الذي قمت وخرجت فلا يجوز عندهم وخرج وأطلق البصريون الجواز
مع الكوفيين إذ لم يرد إلا مع الفصل تنبيهات الأول زاد بعضهم على ما ذكر من الشروط في جملة الصلة أن لا تستدعي كلاما قبلها كجملة
التي للغاية فلا يجوز جاء الذي حتى أبوه قائم وجملة لكن الاستدراكية فلا يجوز جاء الذي لكنه قائم فإنها لا تقع صفة ولا خبرا ولا حالا الثاني قد
تخلف الضمير المذكور واسم ظاهر فيقوم مقامه كقوله سعاد التي أضناك حب سعادا وإعراضها عنك استمر وزادا حكى أبو سعيد الذي رويت
عن الخدري أي عنه وقال الآخر فيا رب ليلى أنت في كل موطن وأنت الذي في رحمة الله أطمع أي في رحمته وحمله الفارسي ومن الناس من
لا يجيز هذا الثالث أجاز ابن الصائغ خلو جملة الصلة من الضمير إذا عطف عليها بالفاء جملة مشتملة عليه نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب
لحصول الارتباط بالفاء وصيرورتهما جملة واحدة الرابع الضمير العائد المذكور إن كان بعض معمول الصلة جاز حذفه مطلقا كحذف المعول نحو
ابن الرجل الذي قلت عن زيد قلت إنه يأتي أو نحوه وإن لم يكن فإما أن يكون منفصلا أو متصلا فإن كان منفصلا لم يجز حذفه نحو جاء الذي إياه
أكرمت وما أكرمت إلا إياه وإن كان متصلا فله أحوال أحدها أن يكون منصوبا فإن نصب بفعل أو وصف جاز حذفه نحو أهذا الذي بعث الله
رسولا أي بعثه وقوله ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر أي موليكه وبغيرهما لم يجز نحو جاء الذي إنه فاضل أو كأنه قمر
الثاني أن يكون مجرورا فيجوز حذفه في صور إحداها أن يجر بإضافة صفة أو ناصبة له تقديرا نحو فاقض ما أنت قاض أي قاضيه فإن جر بإضافة غير صفة
نحو جاء الذي وجهه حسن أو بإضافة صفة غير ناصبة نحو جاء الذي أنا ضاربه أمس لم يجز حذفه خلافا للكسائي ثانيها أن يجر بحرف جر ويجر الموصول
أو الموصوف بالموصول بمثل ذلك الحرف لفظا ومعنى ومتعلقا ما لم يمنع منه مانع نحو مررت بالذي مررت والرجل الذي مررت أي به وقوله تعالى ويشرب مما تشربون
أي منه فإن جرا بغير حرف نحو جاء غلام الذي أنت غلامه أو لم يجر الموصول أصلا نحو جاء الذي مررت به أو جر بحرف لا يماثل ما جر به العائد في اللفظ كحللت
في الذي حللت به أو ما ثله لفظا لا معنى كمررت بالذي مررت به على زيد أو لفظا ومعنى لا متعلقا كمررت بالذي فرحت به لم يجز الحذف في الصور كلها وما
سمع منه فيها فشاذ وقد يمتنع الحذف مع توفر الشروط المذكورة لمانع وذلك إذا كان عائدا المحرور محصورا نحو مررت بالذي ما مررت إلا به أو
إنما مررت به أو كان نائبا عن الفاعل نحو مررت بالذي مر به أو كان لا يتعين للربط نحو مررت بالذي مررت به في داره أو كان حذفه ملبسا نحو رغبت
فيما رغبت فيه لأنه لا يعلم أن الأصل فيه أو عنه والصحيح جوازه هنا لأن الحذف يدل على اتفاق الحرفين ولو كانا متباينين لم يجز الحذف لأنه مشروط فيه
اتفاق الحرفين كما عرفت الحالة الثالثة أن يكون مرفوعا فإن كان فاعلا أو نائبا عنه أو خبرا لمبتدأ أو لناسخ لم يجز الحذف نحو جاءني اللذان قاما أو ضربا أو
جاء الذي الفاضل هو أو إن الفاضل هو وإن كان مبتدأ جاز بشروط أحدها أن لا يكون بعد حرف نفي نحو جاء الذي ما هو قائم الثاني أن لا يكون بعد
أداة حصر نحو جاء الذي ما في الدار إلا هو أو الذي إنما في الدار هو الثالث أن لا يكون معطوفا على غيره نحو جاء الذي زيد وهو منطلقان الرابع أن لا يكون
معطوفا عليه نحو جاء الذي هو وزيد فاضلان ولم يعتبر الفراء هذا الشرط فأجاز حذفه ورد بأنه لم يسمع وبأنه يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدرا الخامس
أن لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا مجرورا كقوله نعم الذين هم يراءون وقولك جاءني الذي هو في الدار لأنه لو حذف لم يدر أحذف من الكلام شيء أم لا لأن
ما بعده من الجملة والظرف صالح لأن يكون صلة السادس أن تطول الصلة شرط ذلك البصريون ولم يشترط الكوفيون فأجازوا الحذف من قولك جاء الذي
هو فاضل نورود دعنا ما على الذي أحسن بالرفع أي هو أحسن وقوله من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم أي بما هو سفه وجعل
البصريون ذلك نادرا ومحل الخلاف في غير أي أما في أي فلا يشترط فيها الطول اتفاقا لأنها مفتقرة إلى الصلة وإلى الإضافة فكانت أطول فحسن معها
تخفيف اللفظ ومثال ما اجتمعت فيه الشروط والطول قوله تعالى وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله أي هو إله قال أبو محمد الحريري في درة الغواص
من أوهام الخواص أنهم يقولون الحمد لله الذي كان كذا وكذا فيحذفون الضمير العائد إلى اسم الله تعالى الذي به يتم الكلام وتنعقد الجملة وتنتظم الفائدة
والصواب أن يقال الحمد لله إذ كان كذا أو يقال الحمد لله الذي كان كذا وكذا بلطفه أو بعونه أو من فضله أو ما أشبه ذلك مما يتم به الكلام المنثور ويربط الصلة
بالموصول وفي نوادر النحويين أن رجلا قرع الباب على نحوي فقال من أنت فقال الذي اشتريتم الآجر فقال له أمنه قال لا قال له قال لا قال أذهب فما لك
في صلة الذي شيء انتهى الجملة الخامسة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب الجملة المجاب بها القسم سواء ذكر فعل القسم وحرفه أم الحرف فقط أم لم يذكرا
نحو قولك أقسم بالله لأفعلن والثاني نحو قوله تعالى يس والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين والثالث نحو قوله تعالى أم لكم أيمان علينا بالغة إلى يوم القيامة إن لكم لما تحكمون
فكل من جملة لأفعلن وإنك لمن المرسلين وإن لكم لما تحكمون لا محل لها من الإعراب لأنها جملة يجاب بها القسم تنبيهان الأول مما يحتمل الجواب وغيره قوله
تعش فإن عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان فجملة النفي إما جواب لعاهدتني كما قال ابن جني عاهدته لا يوافقن فكان كمن أغرته بحلاوة
لها أو حال من الفاعل والمفعول أو كليهما فمحلها النصب والأول أرجح لأن المعنى على المعاهدة والحلف على ذلك إلا على الحلف في هذه الحالة على شيء آخر الثاني
منع ثعلب من وقوع الجملة القسمية خبرا فقيل في تعليله لأن نحو لأفعلن لا محل له فنحو على الابتداء فنحو زيد لأفعلن صار له محل قال ابن هشام وليس بشيء لأنه
إنما منع وقوع الخبر جملة قسمية لا جملة هي جواب القسم ومراده أن القسم وجوابه لا يكونان جزءا إذ لا ينفك إحداهما عن الأخرى وجملتا القسم والجواب يمكن

لطيفة

امتحان المهلب بن ... الضبي

نتكون

ومتى اجتمع شرط وقسم اكتفي بجواب المقدم منهما الا اذا تقدمهما ما يفتقر الى الخبر فيكتفي بجواب الشرط مطلقا السابعة المجاب بها شرط غير جازم نحو اذا جئتني اكرمتك وفي حكمها المجاب بها شرط جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا نحو ان تقم اقم وان قمت قمت الثامنة التابعة لما لا محل له نحو جاءني زيد فاكرمته وجاءني زيد واكرمته اذا لم يقدر الواو للحال بتقدير قد

ن يكون لهما محل كقولك قال زيد اقسم لافعلن وانما المانع عنده ان تكون جملة القسم لا ضمير فيها فلا يكون خبرا لان الجملتين هنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء لان الجملة الثانية ليست معمولة لشيء من الجملة الاولى ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة واما كون جملة القسم انشائية والجملة الواقعة خبرا لابد من احتمالها للصدق والكذب ورد بان كلا من التعليلين ملغى اما الاول فلان الجملتين مرتبطتان ارتباطا صارتا به كالجملة وان لم يكن بينهما عمل واما الثاني فلان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب من الخبر القسيم للانشاء لا خبر المبتدا وقال ورد على ابن مالك ان السماع ورد بما منعه ثعلب من قوله تعالى والذين امنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحين والذين امنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم والذين جاهدوا فينا لنهدينهم وعندي لما استدل به تاويل لطيف وهو ان المبتدا في ذلك كله ضمن معنى الشرط وخبره منزل منزلة الجواب فاذا قدر قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتدا المشبه وجواب الشرط محذوفا للاستغناء عنه بجواب القسم المقدر قبله ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة قوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين التقدير والله ليمسن وان لم ينتهوا ليمسن انتهى ومتى اجتمع في الكلام شرط وقسم ملفوظا او مقدرا اكتفي بجواب المقدم منهما عن جواب المتاخر لشدة الاعتناء بالمقدم فالشرط المتقدم نحو ان جاء زيد والله اكرمه فالجواب المذكور للشرط وجواب القسم محذوف لدلالة جواب الشرط عليه والقسم المقدم الملفوظ به نحو والله ان جاء زيد لاكرمنه والمقدر نحو قوله تعالى لئن لم يفعل ما امره ليسجنن فالجواب المذكور للقسم الملفوظ به في المثال والمقدر في الاية وجواب الشرطية فيهما محذوف وجوبا لدلالة القسم وجوابه عليه وجوز الفراء وقيل الكوفيين وتبعهم ابن مالك جعل الجواب للشرط وان تاخر محتجين بقوله لئن كنت ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس ضاحيا ومنعه البصريون وحملوا البيت على الضرورة او زيادة اللام وجعل ابن مالك الجواب للقسم المؤخر ان قرن بالفاء لدلالة على الاستيناف كقوله فاما اعش حتى ادب على العصا فوالله انسى ليلتي بالمسالم ورده ابو حيان بان القسم مع جوابه جواب الشرط ولهذا اقترن بالفاء لا انه محذوف دل عليه جواب القسم الا اذا تقدمهما اي القسم والشرط ما يفتقر الى الخبر كالمبتدا والاسم في بابي كان وان والمفعول الاول في باب ظن والثاني في باب علم فيكتفي بجواب الشرط عن جواب القسم مطلقا سواء تقدم او تاخر لتفضيله بلزوم الاستغناء بجوابه عن جواب القسم لان سقوطه مخل بالجملة بخلافه لانه لمجرد التاكيد نحو زيد والله ان يقم اقم وزيد ان تقم والله اقم فالجملة الشرطية هي الخبر والقسم تاكيد وجوابه محذوف وقضية كلامه لزوم الاكتفاء بجواب الشرط في حالة هذه فلا يجوز اجابة القسم وحذف جواب الشرط وهو ما صرح به ابن مالك في التسهيل والكافية وذهب ابن عصفور وغيره الى ترجيح اجابة الشرط دون اللزوم وعليه جرى ابن مالك في الخلاصة حيث قال وان تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقا بلا حذر واذا تقدم القسم وحده ما يفتقر الى الخبر او الصلة جاز البناء على ايهما شئت وان بنيت على القسم الى الخبر او الصلة فجواب القسم محذوف لدلالة الخبر والصلة عليه والاتهم وجواب الخبر والصلة نحو زيد والله يقوم وجاءني الذي والله يقوم وزيد والله ليقومن وجاءني الذي والله ليقومن تنبيهان الاول قضية اطلاق المصنف الجواب المتقدم من الشرط والقسم مطلقا وهو مذهب الجمهور كما نقله ابو حيان وفرق ابن مالك في التسهيل بين الشرط الامتناعي وغيره فاوجب جعل الجواب للامتناعي وان تاخر كما في صورة تقدم ما يفتقر الى الخبر نحو والله لو قام زيد لقمت ووالله لولا زيد لاتيتك فجواب القسم محذوف لدلالة جواب لو ولولا عليه قال فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لنا يوم من الشر مظلم وقالت امراة من العرب فوالله لولا الله نخشى عواقبه لزعزع من هذا السرير جوانبه وقال ابن هشام في حاشيته والحق ان لو ولولا وجوابهما جواب القسم ولم يعترض شرط على قسم اصلا الثاني الذي قرره ابن الحاجب لزوم الاكتفاء عن جوابه بجواب المقدم اذا كان هو القسم فان كان المتقدم هو الشرط جاز الاكتفاء عن جوابه بجواب القسم وبالعكس قال بعض الائمة ولا اعلم له في ذلك موافقا بل القول في سائر الكتب انه يجب في هذه الحالة كون الجواب للشرط وجواب القسم محذوفا الثالث حيث اغني جواب القسم عن جواب الشرط لزم كونه مستقبلا لانه مغن عن مستقبل ودال عليه ولزم كون فعل الشرط ماضيا ولو معنى كالمضارع المنفي بلم لان جواب الشرط لا يحذف الا حيث كان فعله كذلك كما مر فلا يجوز ان يقوم والله ان يقم زيد لاقومن ولا والله ان لا يقم لاقومن ولا والله ان قام زيد لقمت الا ان اوضع الماضي موضع المستقبل كقوله تعالى ولئن ارسلنا ريحا فراوه مصفرا لظلوا اي ليظلن الجملة السادسة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة المجاب بها شرط غير جازم وهو اذا ولو ولولا ولما وكيف نحو اذا جئتني اكرمتك ولو جاء زيد لاكرمتك ولولا زيد لاكرمتك ولما جاء زيد اكرمتك وكيف تصنع اصنع وفي حكمها اي الجملة المجاب بها شرط جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية نحو ان تقم اقم وان قمت قمت اما الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل واما الثاني فلان المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة باسرها فان اقترنت باحدهما كانت في محل جزم كما تقدم الجملة الثامنة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة التابعة لما لا محل له من الاعراب نحو جاءني زيد فاكرمته فجملة اكرمته لا محل لها لانها معطوفة على جملة جاء زيد فاكرمته فجملة اكرمته لا محل لها لانها مستانفة ومثلها نحو جاءني زيد واكرمته اذا لم يقدر الواو الداخلة على اكرمته للحال بتقدير قد فان قدرت للحال بتقدير قد كانت الجملة في محل نصب على الحال من زيد تنبيه قال الدماميني في شرح المغني اطلاق التبعية على الجملة التي لا محل لها من الاعراب مشكل فان التابع هو الثاني باعراب سابقه من جهة واحدة فلا بد ان يكون لمتبوعه محل من الاعراب فان قلت لعله اراد من التبعية اللغوية قلت هو هذا مع كونه خروجا عن التكلم باصطلاح اهل الفن لا يجدي شيئا في مثل قولهم في قوله تعالى واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون ان الجملة الثانية لا محل لها لكونها بدلا من الصلة وكذا في قولهم جاء زيد وذهب عمرو ان الثانية لا محل لها لكونها معطوفة على المستانفة انتهى والاولى ان يقال في الجواب ان اطلاق التابعة هنا

شرط غير جازم الجملة المجاب بها

تبصرة في ذكر احكام الجار والمجرور والظرف اذا وقع احدهما بعد المعرفة المحضة فحال او النكرة المحضة فصفة او غير المحضة فمحتمل لهما ولا بد من تعلقهما بالفعل او بما فيه رائحته

مجاز لعلاقة المشابهة قال الشمني وينبغي ان يعلم ان العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها للافادة بثبوت مضمون الجملتين لان مثل قولنا ضرب زيد اكرم زيد بدون عطف يحتمل الاضراب والرجوع عن الاول بخلاف ما اذا عطفت نص على ذلك عبد القاهر تتمة يقول المعربون على سبيل التقريب الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف احوال وشرح المسئلة مستوفاة ان يقال ان الجملة الخبرية التي لم يطلبها العامل لزوما ويصح الاستغناء عنها ان وقعت بعد النكرة المحضة فهي صفة نحو قوله تعالى حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه فجملة نقرؤه صفة لكتاب لا غير او بعد المعرفة المحضة فهي حال عنها نحو قوله ولا تمنن تستكثر فجملة تستكثر حال من الضمير المستتر في تمنن المقدر بانت لا غير او بعد غير المحضة منهما فهي محتملة لهما فمثالها بعد النكرة قوله تعالى هذا ذكر مبارك انزلناه فلك ان تقدر جملة انزلناه صفة للنكرة وهو الظاهر ولك ان تقدرها حالا عنها لانها قد تخصصت بالوصف وذلك يقربها من المعرفة قال ابن هشام ولك ان تقدرها حالا عن المعرفة وهو الضمير في مبارك الا انه قد يضعف من حيث المعنى وجها الحال اما الاول فلان الاشارة اليه لم يقع في حالة الانزال كما وقع الاشارة الى البعل في حال الشيخوخة في وهذا بعلي شيخا واما الثاني فلاقتضائه تقييد البركة بحالة الانزال انتهى ومثالها بعد المعرفة قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة فيصح تقدير يحمل حالا ووصفا وخرج بقيد الخبرية نحو هذا عبد بعتكه تريد بالجملة الانشاء وهذا عبدي بعتكه كذلك فان الجملتين مستانفتان لان الانشاء لا يكون نعتا ولا حالا وبقيد عدم طلب العامل لها لزوما جملة الخبر والمحكية بالقول وبصحة الاستغناء عنها جملة الصلة فلا يجري عليها الحكم المذكور هذه تبصرة في ذكر احكام ما يشبه الجملة وهو الجار والمجرور والظرف في حكمها في التعلق وحكمها بعد المعارف والنكرات حكم الجمل فانه اذا وقع احدهما بعد المعرفة المحضة وهي الخالصة من شائبة التنكير فهو حال نحو رايت الهلال في الافق او بين السحاب حال لانه وقع بعد معرفة محضة او وقع بعد النكرة المحضة اي الخالصة مما يقربها من المعرفة فهو صفة نحو رايت طائرا على غصن او فوق غصن فعلى غصن او فوق غصن صفة لوقوعه بعد النكرة المحضة او وقع غير المحضة من المعرفة والنكرة فمحتمل لهما اي للحال والصفة فالواقع بعد غير المحضة من المعرفة نحو يعجبني الثمر في الاغصان او فوق الاغصان لان المعرف الجنسي كالنكرة فيجوز في كل من الجار والمجرور والظرف ان يكون حالا وان يكون صفة والواقع بعد غير المحضة من النكرة نحو هذا ثمر يانع على اغصانه او فوق اغصانه لان النكرة الموصوفة كالمعرفة فيجوز في كل من الجار والمجرور والظرف ان يكون حالا وان يكون صفة اخرى ولابد من تعلقهما اي الجار والمجرور والظرف بالفعل ماضيا كان او مضارعا او امرا او بما يشبهه او بما اول بما يشبهه او بما فيه رائحته فمثال المتعلق بالفعل وشبهه قوله تعالى انعمت عليهم غير المغضوب عليهم فعليهم الاول متعلق بالفعل وهو انعمت وعليهم الثاني متعلق بشبهه وهو المغضوب ومثال التعلق بما اول بشبه الفعل قوله تعالى وهو الذي في السماء اله اي وهو الذي هو اله في السماء ففي السماء متعلق باله وهو اسم غير صفة بدليل انه يوصف فيقال اله واحد ولا يوصف به لا يقال شيء اله وانما صح التعلق به لتاوله بمعبود ومثال التعلق بما فيه رائحة الفعل قوله انا ابو المنهال بعض الاحيان وقوله انا ابن ماوية اذ جد النقر فتعلق بعض واذ بالاسمين العلمين لتاولهما باسم يشبه الفعل لما فيهما من معنى قولك المشهور او الشجاع او الجواد وتقول فلان حاتم في قومه فتعلق الظرف بما في حاتم من معنى الجود وانما لم يكن بد من تعلق الجار والمجرور الظرف بما ذكر لان حرف الجر موضوع لايصال معنى الفعل الى الاسم فالذي وصل معناه والذي يتعلق به الحرف كقولك سرت من البصرة فمن اوصلت معنى السير الى البصرة على معنى الابتداء وهو متعلق به فاذا قال النحوي بم يتعلق هذا الحرف اراد ما العامل فيه فانما يعني ما الذي اوصل هذا الحرف معناه والظرف لما كان مقدرا بحرف الجر كان حكمهما واحدا في ذلك فان قلت يقع في عبارة بعضهم الجار يتعلق بكذا وفي عبارة اخرى الجار والمجرور وفي عبارة اخرى المجرور فما هو المحرر من هذه العبارات قلت التحقيق ان العامل انما يعمل في الاسم الذي يلي الجار لا في حرف الجار والملاق من قال العامل في الجار كذا تسامح وقول من قال الجار والمجرور يتعلق بكذا ملوح فيه ان الجار يتنزل منزلة الجزء من المجرور به فجعل التعلق لهما معا والحق ما قدمناه اولا فاذا قلت مررت بزيد فبزيد متعلق بالفعل بمعنى انه معمول له بحسب المحل اذ هو في محل نصب على معنى ان الفعل يقتضي نصبه لو كان متعديا كما في بدله مررت زيدا جاوزت زيدا هذا اذا لم يصر الجار والمجرور عوضا عن العامل اما اذا صار عوضا منه فيحكم على محلهما جميعا باعراب هو اعراب العامل ففي محل من الكرام في قولك مررت برجل من الكرام جر وفي زيد من الكرام رفع وفي جاء زيد بثيابه نصب كذا حرره الامام الحديثي في شرح الحاجبية تنبيهات الاول اذا لم يكن شيء من الاربعة المذكورة يتعلقان به موجودا قدر كقوله تعالى والى ثمود اخاهم صالحا بتقدير ارسلنا ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبي والمرسل اليهم يدل على ذلك ومثله في تسع ايات الى فرعون ففي والى متعلقان باذهب مقدرا وبالوالدين احسانا اي واحسنوا بالوالدين احسانا مثل ووصينا الانسان بوالديه حسنا ومنه باء البسملة كما تقدم الثاني هل يتعلقان بالفعل الناقص من زعم انه لا يدل على الحدث منع من ذلك والصحيح انها كلها دالة عليه كما تقدم والمشهور منع تعلقهما باحرف المعاني مطلقا وقيل بجوازه مطلقا وفصل بعضهم فقال ان كان نائبا عن فعل حذف جاز ذلك على طريق النيابة لا الاصالة والا فلا وهو قول ابي علي وابي الفتح زعما في نحو يا لزيد ان اللام متعلقة بيا بل قالا في يا عبد الله ان النصب بيا واما الذين قالوا بالجواز مطلقا فقال بعضهم في قول كعب وما سعاد غداة البين اذ رحلوا الا اغن غضيض الطرف مكحول غداة البين ظرف للنفي اي انتفى كونها في هذا الوقت الا كاغن وقال ابن الحاجب في ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم اذ بدل من اليوم واليوم اما ظرف للنفع المنفي واما لما في لن من معنى النفي اي انتفى في هذا اليوم النفع فالمنفي نفع مطلق وعلى الاول نفع مقيد وقال ايضا اذا قلت ما ضربته للتاديب فان قصدت نفي ضرب معلل فاللام

متعلقة

ويجب حذف المتعلق اذا كان احدهما صفة او صلة او خبرًا او حالًا

متعلقة بالفعل والمنفي ضرب مخصوص وللتاديب تعليل للضرب المنفي وان قصد نفي الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفي والتعليل له اي انتفاء الضرب كان لاجل التاديب لانه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب ومثله في التعلق بحرف النفي ما اكرمت المسيء لتاديبه وما اهنت المحسن لشكره فانه لو علق هنا بالفعل فسد المعنى المراد ومن ذلك قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون الباء متعلقة بالنفي اذ لو علقت بمجنون لافاد نفي جنون خاص وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله تعالى وليس في الوجود جنون هو نعمة والمراد نفي جنون خاص انتهى ملخصا وهو كلام بديع الا ان النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف فينبغي على قولهم ان يقدر ان التعلق بفعل دل عليه النافي اي انتفى ذلك بنعمة ربك قال في المغني الثالث يستثنى من قولنا لا بد للجار من متعلق ستة امور احدها الزائد مطلقا لانه انما دخل في الكلام تقوية وتوكيدا لا ايصالا لمعنى الفعل الى الاسم واستثنى ابن هشام منه لام التقوية فحكم بانه يجوز القول بتعلقها لانها ليست زائدة محضة كما انها ليست معدية محضة قال بعضهم والظاهر الجزم بالتعلق وفي كلامهم على لام الجحود ما يؤيد ما قلته فتامله الثاني والثالث لعل في لغة عقيل ولولا في لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه انها جارة للضمير لانهما لم يدخلا لايصال معنى عامل بل لافادة معنى الترجي والامتناع الرابع رب كما ذهب اليه الرماني وابن طاهر خلافا للجمهور لانها لم تدخل لتعدية عامل ايضا بل لافادة التكثير والتقليل قال ابن هشام والجمهور ان قالوا انها عدت العامل في نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت فخطاء لانه يتعدى بنفسه ولاستيفائه معموله في المثال الاول وان قالوا انها عدت محذوفا تقديره حصل او نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير ما الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت ما الخامس الجار المكفوف عن عمل الجر لانه لم يبق حرف جر بل بعيد من جهة المعنى فقط فلا عامل له كما صرح به التفتازاني في حاشية الكشاف عند قوله نعم فاذكروه كما هداكم السادس حروف الاستثناء الثلثة وهي خلا وعدا وحاشا اذا خفضن قال ابن هشام في المغني لانها لتنحية الفعل عما دخلت عليه كما ان الا كذلك وهو عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم ولو صح ان يقال انها متعلقة لصح ان يقال ذلك في الا وانها خفضت المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بالا لئلا يزول الفرق بينهن افعالا وحروفا قال الدماميني وفيه نظر لانه ليس المراد من ايصال الحرف معنى الفعل الى الاسم ايصاله اليه على وجه الثبوت بل المراد تعليقه به على الوجه الذي يقتضيه الحرف وهو هنا مفيد لانتفاء معنى الفعل فيتعلق به على هذا الوجه وقد افصح هو في كتابه المذكور بهذا المعنى حيث قال في على الاسد ذاكية وتعلق هذا بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به لانها اوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج واما الاستدلال بانها بمنزلة الا وهي غير متعلقة فساقط لانه لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف اخر مساواته في جميع احكامه الا ترى ان الا التي هذا الحرف بمعناها لا يعمل الجر وهذا الحرف يعمله انتهى وزاد الفارسي والاخفش سابعا وهو كاف التشبيه فذهبا الى انها لا تتعلق بشيء كحروف الجر الزائدة وتبعهما ابن عصفور مستدلا بانه اذا قيل زيد كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف في من نحو زيد في الدار وان كان فعلا مناسبا للكاف نحو اشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف قال ابن هشام والحق ان جميع حروف الجر الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار وقال ابن الحاجب في شرح المفصل الكاف في قولك الذي كزيد اخوك اوصلت معنى استقرار هذا المبهم الى زيد على سبيل التشبيه ويجب حذف المتعلق اذا كان احدهما اي الجار والمجرور والظرف صفة نحو او كصيب من السماء او صلة نحو وله من في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون او خبرا نحو زيد في الدار او عندك وربما ظهر في الضرورة كقوله لك العز ان مولاك عز وان يهن فانت لدى بحبوحة الهون كائن وفي شرح المفصل لابن يعيش الظرف الواقع خبرا صرح ابن جني بجواز اظهاره وعندي انه اذا حذف ونقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره لانه قد صار اصلا مرفوضا فاما ان ذكرته اولا فقلت زيد استقر عندك فلا يمنع منه مانع انتهى قال ابن هشام ومر عيب في حالا نحو فخرج على قومه في زينته او رفع الاسم الظاهر نحو احد افي الله شك واستعمل شاذا كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اي اعرست وحذف المتعلق على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه او كان الجار حرف قسم غير الباء نحو والليل اذا يغشى وتالله لاكيدن اصنامكم فلو صرح بالفعل في ذلك جيء بالفاء فهذه ثمانية مواضع يجب فيها حذف المتعلق تنبيهات الاول انكر الكوفيون وابن طاهر وخروف الناصب المبتدا وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه اذا كان غيره وان ذلك مذهب سيبويه وقال الكوفيون الناصب امر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدا ولا معول على هذين المذهبين الثاني قال ابن هشام في المغني هل المتعلق الواجب الحذف فعل او وصف لا خلاف في تعيين الفعل في بابي القسم والصلة لانهما لا يكونان الا جملتين وكذا يجب في الصفة في نحو رجل في الدار فله درهم واما قوله كل امر مباعد او مدان فمنوط بحكمة المتعالي فنادر واختلف في الخبر والصفة والحال فمن قدر الفعل وهم الاكثرون فلانه الاصل في العمل ومن قدر الوصف فلان الاصل في الخبر والنعت والحال الافراد ولان الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف قالوا ولان تقليل المقدر اولى وليس بشيء لان الحذف انا لم يحذف الضمير بل نقلناه الى الظرف فالمحذوف فعل او وصف وكلاهما مفرد قال والحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى وبيان التقدير بحسب المعنى اما القسم فيقدر به اقسم واما في الاشتغال فيقدر به كالمنطوق به نحو يوم الجمعة صمت فيه واما في المثل فيقدر بحسب المعنى واما في البواقي نحو زيد في الدار فيقدر كائنا مطلقا وهو كائن او مستقر او مضارعهما ان اريد الحال او الاستقبال نحو الصوم اليوم او في اليوم والجزاء غدا او في الغد ويقدر كان او استقر او وصفهما ان اريد المضي هذا هو الصواب وقد اغفلوه مع قولهم في نحو ضربي زيدا قائما ان التقدير اذا كان قائما ان اريد المضي واذا كان ان اريد الاستقبال ولا فرق واذا جهلت المعنى فقدر الوصف لانه صالح في الازمنة كلها وان كانت حقيقة في الحال

ان

واذا كان احدهما كذلك واعتمد على نفي او استفهام جاز ان يرفع الفاعل نحو جاء الذي في الدار ابوه وما عندي احد وافي الله شك الحديقة الخامسة في المفردات المهملة

انتهى ملخصا واعترضه الدماميني بانه كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال الذي هو من جملة الامور المجهولة وهل هذا الا تهافت قال وان قلنا فما تصنع عند جهل المعنى قلت لا نقدم على تقدير شيء معين بل نردد الامر ونقول ان اريد المضي قدر كذا وان اريد الحال قدر كذا وان اريد الاستقبال قدر كذا فيخرج عن العهدة الثالث قال التفتازاني في حاشية الكشاف مما يجب التنبيه له انه اذا قدر في اللفظ كان او كائن فهو من التام بمعنى حصل وثبت والظرف لا لتسميته لغوا لا الناقصة والا كان الظرف في موضع الخبر فيقدر كان اخرى ويتسلسل التقديرات الرابع الظرف والمراد به ما يتناول الجار والمجرور قسمان مستقر بفتح القاف ولغو فالمستقر ما كان متعلقه عاما واجب الحذف كما مر واللغو ما كان متعلقه خاصا سواء وجب حذفه كما في الاشتغال وغيره مما ذكر او جاز نحو يوم الجمعة جوابا لمن قال متى قدمت ووجه تسمية الاول مستقرا والثاني لغوا انه لما كان المتعلق العام اذا حذف انتقل الضمير الذي كان مستترا فيه الى الظرف سمي ذلك الظرف مستقرا لاستقرار الضمير فيه فهو في الاصل مستقر فيه ثم حذف فيه اختصارا لكثرة دوره بينهم كقولهم في المشترك فيه مشترك ولما كان الاخر لم ينتقل اليه شيء من متعلقه سمي لغوا وملغى كانه الغي قال البدر الدماميني في التحفة بعد ذكره ذلك وهو الذي سمعته من بعض اشياخي وتحقيقي انه اولى مما قيل انه انما سمي مستقرا لان ناصبه هو استقر مقدرا قبله اما اولا فلان الظرف المستقر لا يلزم تقدير عامله باستقر على الخصوص بل يجوز ان يقدر بحصل وثبت ونحو ذلك مما يدل على كون عام فلم اشتق له الاسم من استقر دون غيره واما ثانيا فلان الظرف اللغو ايضا من قولنا صمت يوم الجمعة يصدق عليه انه مستقر اذ قد استقر في اليوم المذكور الصوم وان لم يكن متعلقه لفظ استقر واجاب الشمني بانه يكفي في تسميته مستقرا تعلقه بلفظ الاستقرار وما هو بمعناه لا بمعنى انه يلزمه معنى الاستقرار لترد الصورة التي ذكرها ثم المناسبة التي ذكرها عن بعض شيوخه لا يتاتى على ما ذهب اليه السيرافي من ان الضمير حذف مع المتعلق وانما تاتي على ما ذهب ابو علي ومن تبعه ان الضمير ينتقل عن المتعلق الى الظرف الخامس قد تقوم قرينة على ان المراد بالاستقرار العام امر خاص ولا يقدح ذلك في الحكم بان الظرف مستقر كما اذا قلت زيد على الفرس فالاصل مستقر لكن المراد منه بحسب القرينة راكب فلهذا يجعل مستقرا لا لغوا نص عليه التفتازاني في حاشية الكشاف حيث قال الزمخشري على معنى متبركا باسم الله اقرا فقال هو يعني ان التقدير متلبسا باسم الله ليكون المقدر من الافعال العامة لكن المعنى بحسب القرينة على هذا فلهذا يجعل الظرف مستقرا لا لغوا هذا كلامه قال الدماميني اذا قامت القرينة على ان المراد كون خاص فلم لم يقدر ابتداء ويكون الظرف لغوا واي فائدة في تقدير العام ثم الحكم بان المراد منه الخاص الذي دلت عليه القرينة وقد قال هو قبل ذلك بنحو ورقة والنحويون انما يقدرون متعلق الظرف المستقر عاما اذا لم توجد قرينة الخصوص السادس الاصل ان يقدر المتعلق المحذوف مقدما عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضي ايجابه فالاول نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر واصله ان يتاخر عن المبتدا والثاني نحو ان في الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعها ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره مؤخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا قاله ابن هشام في المغني وقال في موضع اخر يحتمل تقديره في نحو في الدار زيد مقدما للمعارضة اصل اخر وهو انه عامل في الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول واذا كان احدهما اي الجار والمجرور والظرف كذلك اي صفة او صلة او خبرا او حالا واعتمد على نفي بحرف او فعل او استفهام جاز ان يرفع الفاعل ظاهرا كان او مضمرا نحو مررت برجل في كمه او معه صقر جاء الذي في الدار او عندك ابوه وزيد في الدار او عندك ابوه وجاء زيد في كمه او معه صقر وما او ليس في الدار او عندي احد وافي الله شك او عندك احد تنبيهات الاول في المرفوع بعد المجرور والظرف في المواضع المذكورة ثلثة مذاهب احدها ان الارجح كونه مبتدا مخبرا عنه بالظرف والمجرور ويجوز كونه فاعلا وكان وجهه استضعاف عمل الظرف في الظاهر والثاني ان الارجح كونه فاعلا واختاره ابن مالك ووجهه ان الاصل عدم التقديم والتاخير والثالث انه يجب كونه فاعلا نقله ابن هشام الخضراوي عن الاكثرين قيل ولعل وجهه ما تقرر من ان الالباس محذور والتعلق عندهم بفعل نحو كقولك قام زيد فيتعين ان يكون زيد في مثل ذلك فاعلا لا مبتدا الثاني قال في المغني حيث اعرب فاعلا فهل عامله الفعل او الظرف والمجرور لنيابتهما عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما فيه خلاف والمذهب المختار الثاني لامتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع كقوله فان يك جثماني بارض سواكم فان فؤادي عندك الدهر اجمع فاكد الضمير المستتر في الظرف بالضمير لا يستتر في عامله ولا يصح ان يكون توكيدا لضمير محذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولا لاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان الطالب للمحل قد زال واختار ابن مالك المذهب الاول مع اعترافه بان الضمير مستتر في الظرف وهذا تناقض فان الضمير لا يستكن الا في عامله انتهى وقد جرى المصنف على المذهب المختار كما ترى وهو مذهب المحققين كما قاله غير واحد الثالث اذا لم يعتمد الظرف والمجرور على ما ذكر نحو في الدار او عندك زيد فالجمهور يوجبون الابتداء والاخفش والكوفيون يجيزون الوجهين لان الاعتماد عندهم ليس بشرط ويرده جواز دخول ان على مثل هذا التركيب فينتصب الاسم اذ يصح ان يقال ان في الدار زيدا فدل ذلك على انه مبتدا في الاصل لا فاعل والا لم يدخل الناسخ قال بعضهم وللاخفش ان يجيب بانه لما وجد العامل الاقوى اعمله وهو ان وقال ابن ... للجمهور ان يقولوا لم يجد عاملين اعمل اولهما البتة بل يجوزون ان تعمل ايهما شئت الحديقة الخامسة في المفردات وهي منها حرفي ومنها اسماء ظرفية تضمنت معنى الحروف ومنها ما يرد اسما وحرفا والمصنف لم يستوف جميعها بل اقتصر منها على ادوات مهمة يكثر دورانها وتشتد الحاجة اليها وجملة ما اورده اربع وعشرون كلمة احدها الهمزة وهي اسم محدث للالف المتحرك واسم الالف اسم للساكن لان الالف مشترك بينها وبين الالف كذا قال بعض المحققين وفي كلام بعضهم ما يقتضي ان الالف تختص بالساكن والهمزة بالمتحرك والحق ان الالف اسم للمتحرك والساكن لغة لكنه خص في عرف اهل هذا الفن بالساكن وخصت الهمزة بالمتحرك فما وقع

وكلام

حرف يرد لنداء القريب والمتوسط والمضاف للتسوية وهي الداخلة على جملة في محل المصدر نحو سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم وللاستفهام

في كلام بعضهم من اطلاق الالف على المتحرك حقيقة مبني على اللغة وما وقع من كلام آخرين من انه مجاز مبني على العرف وهو حرف يرد على وجوه احدها ان يكون حرف نداء موضوع لنداء القريب كقول امرئ القيس افاطم مهلا بعد هذا التدلل وان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي فان قلت ما المعين لحمل الالف هنا على نداء القريب قلت القرائن الموجودة قوله في هذه القصيدة يخبر بحاله مع هذه المراة تقول وقد مال الغبيط بنا معا عقرت بعيري يا امرأ القيس فانزل فقلت لها سيري وارخي زمامه ولا تبعديني عن جناك المعلل الغبيط بالغين المعجمة والطاء المهملة كرغيف رحل تشد عليه هودج المرأة والجنى ما يجنى اي يقتطف من الثمرة عبر بها عن اللذة التي ينالها من هذه المراة على طريق الاستعارة والمعلل ترشيح والتعليل جنى الثمرة مرة بعد اخرى والمتوسط اي ويرد لندائه وهذا لم يقل به احد وانما هو عندهم لنداء القريب الثاني كون القريب لم يوضع لندائه غيرها وقول المص ايضا خرق للاجماع لكنه من وجه واحد قال الدماميني والقدح بخرق اجماع النحاة مبني على ان اجماعهم في الامور اللغوية معتبر معين اتباعه ووقع فيه لبعض العلماء تردد وفي شرح مختصر ابن الحاجب الاصلي للشيخ بهاء الدين السبكي نقل بعض العلماء الاجماع على اعتبار الاجماع في الامور اللغوية مثل كون الواو للجمع المطلق وهذا الاشكال فيه اذا صدر من المجتهدين اما اجماع النحاة الذين عليهم المعول في علم العربية ولم يبلغوا رتبة الاجتهاد فالقياس ان اجماعهم لا يعتبر وفيه نظر وقد رايت في الخصائص لابن جني اعلم ان اجماع اهل البلدين انما يكون حجة اذا لم يخالف المنصوص او المقيس على المنصوص والا فلا لانه لم يرد في كتاب ولا سنة انهم لا يجتمعون على الخطا كما جاء النص بذلك في كل الامة وانما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة فكل من فرق له عن علة صحيحة كان خليل نفسه الا انا لا نسمح بمخالفة الجماعة التي طال بحثها انتهى ملخصا وفي الاقتراح بعد كلام ابن جني في الخصائص وقال غيره اجماع النحاة على الامور اللغوية معتبر خلافا لمن تردد فيه وخرقه ممنوع ومن ثم رد انتهى وذكر ابن هشام في شرح التسهيل ان النداء بالهمزة قليل في كلام العرب وتبعه ابن الصائغ في حواشي المغني قال في الهمع وما ذكراه مردود فقد وقفت لذلك على اكثر من ثلثمائة شاهد وافردتها بالتاليف والثاني ان تكون للمضارعة بفتح الراء المهملة مصدر ضارع اي شابه نحو اقوم واضعل فهي همزة المضارعة في الاصل الف قلبت همزة لتعذر الابتداء بالساكن وحروف المضارعة اربعة يجمعها قولك انيت وقد مر ذكرها في صدر هذا الشرح والثالث ان تكون للتسوية وهي الداخلة على جملة واقعة في محل المصدر وهذا احسن من قولهم الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها لان الجملة هنا ما وليها المفرد تاويلا مطردا وهي واقعة في محل المفرد نحو قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون اي سواء عليهم الانذار وعدمه فان قلت تاويل الجملة بالمفرد هنا مشكل لانه لا سابك في اللفظ فيلزم الشذوذ على ما صرح به بعضهم في مثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه برفع تسمع وعدم تقدير السابك وهو حرف المصدر وادعاء الشذوذ هنا باطل لان هذا تركيب فصيح كثير الاستعمال قلت سبك الجملة بالمفرد من غير حرف مصدري انما يكون شاذا اذا لم يطرد في باب اما اذا اطرد في باب واستمر فيه فانه لا يكون شاذا مثل لا تاكل السمك وتشرب اللبن فانك اذا نصبت تشرب نصبته بان مقدرة فيصير اسما معطوفا في الظاهر على فعل وهو ممتنع الا عند التاويل فاحتجنا الى ان نصيد من الفعل الاول مصدرا من غير سابك ولا يعد مثل هذا شاذا لاطراده في بابه وكذا اضافة اسم الزمان مثلا الى الجملة نحو حين جاء زيد اي حين مجيء زيد فاولت الجملة بالمفرد من غير ان يكون هناك حرف مصدري وليس بشاذ لاطراده في بابه وهنا في باب التسوية اولت الجملة بالمفرد تاويلا مطردا بلا اداة فلم يعد شاذا قال الدماميني في التحفة وافهم كلامه ان الشذوذ ينافي الفصاحة وكثرة الاستعمال وهو ممنوع تنبيه الاول اجري في سواء في الاية المذكورة كونها خبرا عما قبلها او عما بعدها او مبتدا وما بعدها فاعل على الاول ومبتدا على الثاني وخبر على الثالث قال في المغني وابطل ابن عمرون الاول بان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله والثاني بان المبتدا المشتمل على الاستفهام واجب التقديم فيقال له وكذا الخبر فان اجاب بانه مثل زيد اين هو منعناه وقلنا بل مثل كيف زيد لان ءانذرتهم ان لم يقدر بالمفرد لم يكن خبرا العدم تحمله ضمير سواء واما شبهته فجوابها ان الاستفهام هنا ليس على حقيقته فلا يجب التقديم فان اجاب بانه كذلك في نحو علمت ازيد قائم وقد ابقي عليه استحقاق الصدرية بدليل التعليق قلنا بل الاستفهام مراد هنا اذ المعنى علمت ما يجاب به قول المستفهم ازيد قائم واما في الاية ونحوها فلا استفهام البتة لا من قبل المتكلم ولا غيره الثاني ربما توهم ان المراد بهمزة التسوية هي الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها بل التسوية ماخوذ من كلمة سواء وليس كذلك بل كما يقع بعدها يقع بعد ما ابالي وما ادري وليت شعري ونحوهن نحو ما ابالي اقمت ام قعدت وما ادري اجاء ام غلام وليت شعري اسافر زيد ام اقام فان هذه الجمل كلها في محل المصدر وهو الضابط الثالث قضية كلام المص ان الهمزة موضوعة لمعنى التسوية فيكون قسما براسها غير همزة الاستفهام وقال ابن هشام في المغني قد تخرج الهمزة من الاستفهام الحقيقي فترد لمعان وعد منها التسوية وهذا يقتضي ان استعمالها في التسوية في غير ما وضعت له فتكون من قبيل المجاز وهو الاولى والرابع ان تكون للاستفهام وحقيقته طلب المتكلم من مخاطبه ان يحصل في ذهنه ما لم يكن حاصلا عنده مما سأله عنه قال بعضهم ينبغي ان يكون المطلوب ان يحصل ذلك في ذهن اعم من ذهن المتكلم وغيره كما ان الاستغفار الذي هو طلب المغفرة وهو السترام من ان يكون المطلوب هو المتكلم او غيره ويكون الاستفهام لغرض ان يتكلم المجيب بالجواب فيسمعه من يجهل فيستفيده ورده ابن هشام بانه لو صح ذلك لم يطبق العلماء على ان ما ورد منه في كلامه سبحانه مصروف على معنى اخر غير الاستفهام ولو كان كما ذكر لم يستحل حمله على الظاهر ويكون المراد منه ان يجيب بعض المخاطبين فيفهم الجواب من لم يكن عالما به انتهى واستحالة حمله على الظاهر محل بحث فقد قال الشيخ بهاء الدين السبكي قولهم الاستفهام لا يكون منه تعالى على حقيقته ليس على الاطلاق وانما يستحيل اذا كان مصروفا الى المتكلم بالكلام الاستفهامي واما اذا كان مصروفا الى غيره ممن يطلب فهمه فلا يستحيل كما في قوله تعالى ءانت

فيطلب بها التصور والتصديق نحو ازيد في الدار ام عمرو وافي الدار زيد ام في السوق بخلاف هل لاختصاصها بطلب التصديق فقط ان بالفتح والتخفيف ترد اسمية وحرفية فالاسمية ضمير المخاطب كانت وانتما وانتم اذ ما بعدها حرف خطاب اتفاقا والحرفية ترد ناصبة للمضارع ومخففة من المثقلة

قلت للناس اتخذوني وامي الهين فهو استفهام حقيقي طلب به اقرار عيسى في ذلك المشهد العظيم بانه لم يقل ليحصل فهم النصارى ذلك فيتقرر عندهم كذبهم فيما ادعوه انتهى فتامل ويرادف الاستفهام الاستخبار وقيل الاستخبار ما سبق اولا ولم يفهم حق الفهم فاذا سالت عنه ثانيا كان استفهاما حكاه ابن فارس في فقه اللغة والهمزة اصل ادواته وما عداها نائب عنها قال ابن مالك في المصباح فيطلب بها اي الهمزة التصور اي ادراك غير النسبة والتصديق اي ادراك وقوع النسبة وهو التصديق الايجابي او لا وقوعها وهو التصديق السلبي فطلب تصور المسند اليه نحو ازيد في الدار ام عمرو وادبس في الاناء ام عسل فانك عالم بكون شخص في الدار وشيء في الاناء وانما تطلب تعيينه وطلب تصور المسند نحو افي الدار زيد ام في السوق وافي الخابية دبسك ام في الزق فانك تعلم بان زيدا محكوم عليه بالكينونة في الدار او في السوق وان الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية او الزق وانما المطلوب تعيين ذلك هذا قول الجمهور وقال السيد الشريف القول بان الهمزة في مثل قولك ادبس في الاناء ام عسل لطلب تصور المسند اليه او المسند او غيرهما مبني على الظاهر توسعا والتحقيق انها لطلب التصديق بتمامه فان السائل قد تصور الدبس والعسل بوجه وبعد الجواب لم يزد له في تصورهما شيء اصلا بل بقي تصورهما على ما كان فان قيل التصديق حاصل حال السؤال فكيف يطلب اجيب بان الحاصل هو التصديق بان احدهما بعينه فيه وهذان التصديقان مختلفان بلا اشتباه الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعيين المسند اليه في احدهما وعلم تعينه في الاخر وكان اصل التصديق حاصلا توسعوا وحكموا بان التصديق حاصل وان المطلوب هو تصور المسند اليه او المسند او قيده انتهى وطلب التصديق نحو اقام زيد وازيد قائم فانك عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او السلب وتطلب تعيينها ولعل المص انما لم يمثل للتصديق نظرا الى التحقيق فتامل ومن العجيب ما وقع هنا لبعض المعاصرين من طلبة العجم من فهمه ان المثال الاول في كلام المص للتصور والثاني للتصديق على طريقة اللف والنشر المرتب وشرح كلامه بالفارسية على ذلك وهو وهم فاحش فاحذره تنبيه المستفهم عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فتكون لطلب التصديق ويحتمل ان يكون لطلب تصور المسند بان يعلم انه قد تعلق فعل من المخاطب بزيد لكن لا تعرف انه ضرب او اكرام وكالفاعل في انت ضربت زيدا اذا كان الشك في الضارب وكالمفعول في ازيدا ضربت اذا كان الشك في المضروب وكذا قياس سائر المتعلقات قاله التفتازاني في مختصر المطول بخلاف هل لاختصاصها بطلب التصديق فقط نحو هل قام زيد وهل زيد قائم وسياتي الكلام اثناء الله وبقية الادوات مختصة بطلب التصور نحو من جاءك وما صنعت وكم مالك واين بيتك ومتى سفرك وكيف جئت الثانية ان بالفتح والتخفيف اي بفتح الهمزة وتخفيف النون ترد على وجهين اسمية وحرفية فالاسمية ضمير المخاطب كانت وانتما وانتم وانتن اذ ما بعدها هو حرف خطاب اتفاقا يفتح في المذكر ويكسر في المؤنث ويوصل بميم في الجمع المذكر وبميم والف في المثنى وبنون في جمع الاناث ويضم التاء في الثلاثة اجراء للميم مجرى الواو لقربها مخرجا وليس نقل الاتفاق على ذلك بصحيح بل هو مذهب الجمهور وقال الفراء انت بكماله الاسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها دعموها بما يستقل لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان في اياك واخواتها وهو الكاف المتصرفة كانت متصلة فاذا ارادوا استقلالها لفظا لتصير منفصلة فجعلوا اياه عمادا لها قال الرضي وما ارى هذا القول بعيدا في الموضعين قال بعض المتقدمين ان انا مركب من الف اقوم ونون نقوم وانت مركب من الف افعل ونون نفعل وتاء تقوم ورواه ابو حيان والعجب من المص كيف ينقل الوفاق هنا واكثر كتب القوم ناطقة بالخلاف وقد سبقه على نقله صاحب الوافي ايضا واعترضه الدماميني في شرحه بما ذكرناه ثم قال فان قلت لعل مراده اتفاق البصريين كما حمل عليه صاحب اللباب عبارة الكتاب حيث قيل فيه وكذا اللواحق باجماع فقال المراد اجماع البصريين قلت هذا لا يدفع الاعتراض فان ابن كيسان من البصريين وهو قائل بان التاء في انت هي الاسم وهي التي في فعلت ولكنها كثرت بان نقله جماعة من الثقات عنه فلا اجماع من الكل ولا من البصريين تنبيه قضية اقتصار المص على ان الاسمية ضمير المخاطب انها لا تكون ضمير المتكلم فيكون اختياره في انا ان الضمير هو المجموع وهو مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك بدليل اثبات الالف وصلا في لغة ومذهب البصريين ان الضمير انما هو ان فتح وصلا ويوتى بالالف وقفا لبيان الحركة كهاء السكت ولذلك تعاقبها كقوله هكذا فردي انه وليست الالف من الضمير وقال الكوفيون الهاء في انه بدل من الالف وحكى قطرب ان بعض العرب يقول ان فعلت بسكون النون وصلا ووقفا اي انا فعلت والحرفية ترد على اربعة اوجه احدها ان تكون ناصبة للمضارع وقد مر ذكرها في الحديقة الثالثة فيما يتعلق بالافعال والثاني ان تكون مخففة من ان المثقلة اي المفتوحة الهمزة المشددة النون فتقع بعد فعل اليقين او ما نزل منزلته من الظن ان يكون غالبا فاما ما للعلم اذا رامي الامر بانها لبست الناصبة للمضارع لان اليقين وما نزل منزلته بالمخففة التي فائدتها التحقيق افلا يرون الا يرجع اليهم قولا علم ان سيكون منكم مرضى وحسبوا ان لا تكون فتنة فيمن رفع تكون وقوله زعم الفرزدق ان سيقتل مربعا ابشر بطول سلامة يا مربع وهي ثلاثية الوضع وفي اعمالها مذاهب احدها انها لا تعمل شيئا لا في ظاهر ولا في مضمر وتكون حرفا مصدريا مهملا كسائر الحروف المصدرية وعليه سيبويه والكوفيون الثاني انها تعمل في المضمر وفي الظاهر كاصلها نحو علمت ان زيدا قائم وقرئ ان غضب الله عليها وعليه جماعة من المغاربة الثالث انها تعمل جوازا في مضمر لا ظاهر وعليه الجمهور قال ابن مالك فان قيل ما الذي دعا الى تقدير اسم لها محذوف وجعل الجملة بعدها في موضع خبرها وهلا قيل انها ملغاة ولم يتكلف الحذف فالجواب ان سبب عملها الاختصاص بالاسم فما دام الاختصاص ينبغي ان يعتقد انها عاملة وكون العرب تستقبح وقوع الافعال بعدها الا بفصل انتهى وقد تقدم لاعمالها تعليل اخر غير هذا في بحث المضمرات

١

مفسرة وشرطها التوسط بين جملتين ولهما بمعنى القول وعدم دخول جار عليها وتقع غالبا بعد لما
وبين لو وقسم

ثم الجمهور على انه يلزم ان يكون ذلك الضمير المحذوف ضمير شان واختاره ابن الحاجب وابن هشام في القطر والاصح عدم لزوم ذلك وهو مذهب سيبويه وجماعة
واختاره ابن مالك فمتى امكن عوده الى حاضر او غائب معلوم كان اولى ولذا قدر سيبويه في ان يا ابرهيم قد صدقت الرؤيا انك ولا يكون خبرها الا جملة ٦٠
اسمية مجردة صدرها المبتدا نحو واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين او الخبر كقوله ان هالك كل من يحفى وينتعل او مقرونة بلا نحو وان لا اله الا هو
او باداة شرط نحو ان اذا سمعتم ايات الله او برب كقوله تيقنت ان رب امرء خيل خائنا امين وخون يخال امينا او فعلية فان كان فعلها جامدا او دعاء لم يحتج
الى اقتران بشيء نحو وان ليس للانسان الا ما سعى والخامسة ان غضب الله عليها وان كان متصرفا غير دعاء فرن غالبا بنفي نحو افلا يرون الا يرجع اليهم قولا
ان لن يجمع عظامه ان لم يره احد او بلو نحو ان لو نشاء اصبناهم او بقد نحو ونعلم ان قد صدقتنا او بحرف تنفيس نحو علم ان سيكون وقد دخولها من جميع ما
ذكر كقوله علموا ان يؤملون فجادوا قبل ان يسالوا باعظم سول وخرج عليه قراءة لمن اراد ان يتم الرضاعة بالرفع وقوله ان تقران على اسماء ويحكما مني السلام
وان لا تخبرا احدا وربما عملت في ظاهر كقوله فلو انك في يوم الرخاء سالتني طلاقك لم ابخل وانت كريم وهو مختص بالضرورة على الاصح والثالث ان تكون
مفسرة بمنزلة اي لكن توافقها في انها لا تدخل على مفرد فلا يقال مررت برجل ان صالح قال في الهمع وكانهم ابقوا عليها ما كان لها من الجملة وهي مع هذا غير
بالفعل بل تكون مفسرة للجملة الاسمية والفعلية نحو كتبت اليه ان قم وارسل اليه ان ما انت وهذا وشرطها التوسط بين جملتين اولهما بمعنى القول وعدم
دخول جار عليها ولو زائدا نحو قوله تعالى واوحينا اليه ان اصنع الفلك ونودوا ان تلكم الجنة وباشتراط كون اولهما بمعنى القول رد ابو عبد الله الرازي
على الزمخشري حيث زعم ان التي في قوله تعالى واوحى ربك الى النحل ان اتخذي مفسرة قال لان قبله واوحى والوحي هنا الهام باتفاق وليس في الالهام معنى
القول قال وانما هي مصدرية اي باتخاذ الجبال بيوتا انتهى وتعقبه ابن الصائغ بان الهام الله تعالى لعباده بقول وامر فلم يمتنع تفسيره بان اتخذي قال
الشمني وفيه نظر اما اولا فلان الالهام مفسر في الكتب الكلامية بالقاء معنى في القلب بطريق الفيض نعم قال القشيري انه الخاطر الوارد على الضمير بالقاء
الملك وانه من قبيل الملك واما ثانيا فلان الالهام هنا لمن لا يفهم القول ولا الامر وهي النحل انتهى واذا قلت كتبت اليه بان افعل بادخال حرف الجر كانت
ان مصدرية لانها معمولة لحرف الجر وجعلها ابو حيان زائدة وهو وهم منه فان حروف الجر وان كان زائدة لا تدخل الا على الاسم تنبيهات الاول زعم بعضهم
اشتراط ان لا يكون في الجملة السابقة احرف القول فلا يقال قلت له ان افعل وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول
وفي البسيط اختلف في تفسير صريح القول فاجازه بعضهم وحمل عليه قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله انه يجوز ان تكون مفسرة
للقول على تاويله بالامر اي ما امرتهم الا بما امرتني ان اعبدوا الله قال ابن هشام وهو حسن وعلى هذا فيقال في الضابط ان لا يكون فيها حروف القول
الا والقول مأول بغيره انتهى وقد انتقد ابو حيان وصوب غيره تخريج الاية على التفسير بان ما بعد الا مستثنى بها فلا بد ان يكون له موضع من الاعراب
وان التفسيرية لا موضع لها الثاني اذا ولي ان الصالحة للتفسير مضارع مثبت نحو اوحيت اليه ان يفعل كان فيه الرفع على انها حرف تفسير والنصب على انها
مصدرية ونحو معه لا نحو اشرت اليه ان لا يفعل كان فيه الوجهان المذكوران والجزم ايضا على النهي ويكون ان فيه مفسرة الثالث انكر الكوفيون ان المفسرة البتة
وهي عندهم الناصبة للفعل قال ابو حيان وليس ذلك بصحيح لانها غير مفتقرة الى ما قبلها ولا يصح ان يكون المصدرية الا بتاويل بعيد انتهى قال
ابن هشام وقول الكوفيين عندي متجه لانك اذا قلت كتبت اليه ان قم فليس قم نفس كتبت كما ان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد اي
ذهب ولهذا لو جئت باي مكان ان لم تجده مقبولا في الطبع انتهى واعترضه الدماميني بانه فهم الجماعة ارادوا ان قم في المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه
فابطله بتغايرهما وليس الامر كما فهم انما التفسير لمتعلق كتبت وهو الشيء المكتوب وقم هو نفس ذلك الشيء قال الرضي وان لا يفسر الا مفعولا مقدرا للفظ
دالا على معنى القول كقوله تعالى وناديناه ان يا ابرهيم وكذا قولك كتبت اليه ان قم اي كتبت اليه شيئا هو قم فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول المقدر
لكتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه انتهى واجاب عنه الشمني بما يطول ذكره والرابع ان تكون زائدة وهي
حرف ثنائي بسيط مركب من الهمزة والنون فقط وذهب بعضهم الى انها هي المثقلة خففت فصارت مؤكدة قال ابو حيان ولا تفيد عندنا غير التاكيد
وزعم الزمخشري انه ينجر مع افادة التوكيد معنى اخر فقال في قوله تعالى ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيء بهم دخلت ان في هذه القصة ولم تدخل في قصة
ابرهيم في قوله ولما جاءت رسلنا ابرهيم بالبشرى قالوا سلاما تنبيها وتاكيدا في ان الاساءة كانت تعقب المجيء فهي مؤكدة للاتصال واللزوم ولا كذلك
في قصة ابرهيم اذ ليس الجواب فيها كالاول وقال الاستاذ ابو علي دخلت منبهة على السبب وان الاساءة كانت لاجل المجيء لانها قد تكون للسبب في قولك جئت
ان تعطي اي للاعطاء قال ابو حيان وهذا الذي ذهب اليه لا يعرفه كبراء النحويين وتقع ان الزائدة غالبا بعد لما الوجودية نحو لما ان جاء البشير القاه على
وبين لو وفعل القسم مذكورا كان كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لنا يوم من الشر مظلم او متروكا كقوله اما والله ان لو كنت حرا وما بالحر انت ولا
العتيق وزعم ابن عصفور في المقرب انها في ذلك حرف يربط جملة القسم بجملة المقسم عليه والذي نص عليه سيبويه انها زائدة ونص في موضع اخر من باب
على انها بمنزلة القسم الموطئة وقال ابو حيان الذي اذهب اليه في ان هذه غير هذه المذاهب الثلاثة وهو انها المخففة من الثقيلة وهي التي وصلت بلو كما
وان لو استقاموا وتقديره انه اذا قيل اقسم ان لو كان كذا لكان كذا فمعناه اقسم انه لو كان كذا لكان كذا ويكون الفعل القسمي قد وصل اليها

وفعل

[Marginal note, right page:] وباشتراط التوسط بين جملتين غلط من جعل منها في قوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين لان المفسرة ... على جملة ... بل هي المخففة من الثقيلة ...

ان بالكسر والتخفيف ترد شرطية ونافية نحو ان الكافرون الا في غرور ومخففة من ان المثقلة نحو وان كل لما جميع لدينا
محضرون في قراءة التخفيف ومتى اجتمعت ان وما فالمتاخرة منهما زائدة ان بالفتح والتشديد حرف تاكيد وتؤول

حرف الجر اي اقسم على انه لو كان فصلا اخبر ان المشددة تدل على انها مخففة انتهى وتقع في غير الغالب في مواضع احدها بين الكاف ومجرورها وهو نادر
كقوله كان ظبية تعطو الى وارق السلم في رواية من جر ظبية الثاني بعد اذا ذكره ابن مالك في شرح العمدة دون سائر كتبه وتبعه ابن هشام في المغني والسيوطي
في الهمع كقوله فامهله حتى اذا ان كانه معاطي يد في لجة البحر غامر الثالث بعد حتى نحو وقد كان ذلك حتى ان كان ذكر جزم به ابو حيان في الارتشاف وقال انه مطرد
ولم يذكره غيره الرابع بعد كي نحو جئت لكي ان اكرمك وهو شاذ وقاس الكوفيون تنبيه معنى كون اللفظ زائدا ان اصل المعنى لا يختل بحذفه كذا قيل قال بعضهم
وهذا يا بي قول بعضهم ان نحو ان ولام الابتداء زائد ولذا لم يكتف به الرضي وزاد مع انه لم يفد المعنى الذي وضع الواضع له كانه لم يفد شيئا فحال
ان واللام والفاظ التوكيد اسماء كانت او لا فانها باقية على ما وضعت له ويفهم من كلامه هذا ان المعنى الذي تفهمه الحروف الزوائد من عوارض الاستعمال
الثالثه ان بالكسر والتخفيف اي بكسر الهمزة وتخفيف النون الساكنة ترد على اربعة اوجه احدها ان تكون شرطية وتقدم الكلام عليها في حذف نفي الافعال
فلا وجه لاعادته والثاني ان تكون نافية وتدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى ان الكافرون الا في غرور وعلى الجملة الفعلية الماضوية نحو ان اردنا
الا الحسنى والمضارعية نحو ان يعد الظالمون بعضهم بعضا الا غرورا وذهب بعضهم الى انها اذا دخلت على الاسم فلا بد ان يكون بعدها الا كهذه
الاية او لما المشددة التي بمعناها كقراءة بعض السبعة ان كل نفس لما عليها حافظ بتشديد لما اي ما كل نفس الا عليها حافظ ورد بقوله تعالى ان
عندكم من سلطان بهذا قل ان ادري اقريب ما توعدون وان ادري لعله فتنة لكم ومتاع الى حين واعمالها عمل ليس لغة اهل العالية حكي عنهم ان احد
خيرا من احد الا بالعافية وسمع الكسائي اعرابيا يقول ان قائما فانكرها عليه وظن انها ان المشددة وقعت على قائم قال فاستثبته فاذا هو يريد
انا قائم فترك الهمزة وادغم على حد لكنا هو الله ربي والاكثرون على اهمالها وقد تقدم نقل الخلاف في ذلك قال ابن هشام ومما يخرج على الاهمال ان قائم
واصله ان انا قائم فحذفت همزة انا اعتباطا وادغمت نون ان في نونها وحذفت الفها في الوصل والثالث ان يكون مخففة من ان المثقلة اي المكسورة
الهمزة المشددة النون فتدخل على الجملتين فان دخلت على الاسمية العيت غالبا وزال اختصاصها بالاسماء نحو قوله تعالى وان كل لما جميع لدينا
محضرون في قراءة التخفيف اي في قراءة من خفف لما وهم غير ابن عامر وعاصم وحمزة وجاز اعمالها في غير الضمير استصحابا للاصل خلافا للكوفية
نحو وان كلا لما ليوفينهم في قراءة نافع وابن كثير بتخفيف ان ولما ولا يجوز انك قائم بالتخفيف الا في الضرورة وان دخلت على الفعلية وجب اهمالها في
الاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة وان كادوا ليفتنونك ودونه ان يكون مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ويقاس على
النوعين اجماعا وقول ابن مالك ان الثاني سماعي لا يقاس عليه قال ابو حيان ليس بصحيح ولا اعلم له موافقا ودونه كونه ماضيا غير ناسخ كقولها شلت يمينك
ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد ودونه كونه مضارعا غير ناسخ كقول بعضهم ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه ولا يقاس على
النوعين اجماعا في الثاني وعلى الصحيح في الاول خلافا للاخفش واذا اهملت ولم يظهر المعنى لزم الخبر اللام لئلا يتوهم كونها نافية ولذلك تسمى الفارقة
وهل هي لام الابتداء او لام اخرى اجتلبت للفرق خلاف قال ابو حيان وثمرة الخلاف يظهر عند دخول علمت واخواتها فان كانت للفرق لم تعلق وان كانت
لام الابتداء علقت ويجب تركها في موضع لا يصلح للنفي كقوله انا ابن اباة الضيم من ال مالك وان مالك كانت كرام المعادن لانه للمدح ولو كانت نافية كان
هجوا ومع نفي الخبر كقوله ان الحق لا يخفى على ذي بصيرة وان هو لم يعدم خلاف المعاند وكذا مع نفي خبر الناسخ الداخلة عليه نحو ان كان زيد لم يقم ومنه قوله
معلم بن عباد اهلا بكم صبحتكم بحوى الديم ان كان لم يبتج لكم حلم وقد خفي لغرابة هذا البيت على بعض الفضلاء من المعاصرين فتوهم ان ان فيه شرطية
استشكل معناه وتحير في تقدير جواب الشرط حتى نبهته على ان هذه هي المخففة من الثقيلة لا الشرطية الرابع ان تكون زائدة واكثر ما تزاد بعد ما اذا دخلت
على جملة فعلية كقوله ما ان اتيت بشيء انت تكرهه اذا فلا رفعت سوطي الى يدي او اسمية كقوله فما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة اخرينا وفي هذه الحالة
تكف عمل ما الحجازية كما في البيت وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية كقوله يرجي المرء ما ان لا يراه وتعرض دون ادناه الخطوب وبعد ما المصدرية كقوله
ورج الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد وبعد الا الاستفتاحية كقوله الا ان سرى ليلي فبت كئيبا احاذر ان تناى النوى فغضوبا واشار المص
الى هذا الوجه من وجوه ان وهو ورودها زائدة بضابط حسن هو قوله ومتى اجتمعت ان وما الحرفيتان فالمتاخرة منهما زائدة فان في نحو قوله ما ان اتيت بشيء
هي الزائدة وما نافية وما في نحو قوله تعالى واما تخافن من قوم واما ينزغنك هي الزائدة وان شرطية وسياتي الكلام على ما الزائدة مستوفى في محله ان شاء الله تعالى الرابعة
ان بالفتح والتشديد اي بفتح الهمزة وتشديد النون وهي حرف تاكيد تنصب الاسم وترفع الخبر كما مر واستشكل بعضهم افادتها للتوكيد بانه لو صرح
بالمصدر المنسبك منها لم يفد توكيدا قال ابن ام قاسم وليس هذا الاستشكال بشيء قال ابن هشام والاصح انها فرع عن ان المكسورة ومن هنا صح للزمخشري
ان يدعي ان انما بالفتح تفيد الحصر كانما وقد اجتمعا في قوله تعالى قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس انتهى
قال الدماميني وفيه نظر اذ لا يلزم من كونها فرعا افادتها للحصر من حيث ان الفرع لا يلزم مساواته للاصل في جميع احكامه نعم الموجب للحصر في انما بالكسر عند القائل
قائم في انما بالفتح واما ان السبب في جعل انما بالفتح للحصر كون المفتوحة فرعا عن المكسورة فوجه مخدوش كما مر انتهى وكونها فرع المكسورة هو مذهب سيبويه
والفراء والمبرد وابن السراج وعليه الجمهور وقيل انها اصل المكسورة وقيل هما اصلان وهو الظاهر من صنيع المصنف هنا فيما تقدم وتؤول اي تسبك مع معموليها

[Marginal note, left page:] ام بعيد

دهبم

بمصدر من لفظ خبرها ان كان مشتقا والكون ان كان جامدا نحو بلغني انك منطلق وان هذا زيد وان بالكسر والتشديد ترد حرف تاكيد تنصب الاسم وترفع الخبر ونصبهما لغة وقد تنصب ضمير شان محذوفا فتكون الجملة بعدها خبرها وحرف جواب فنعم وجعل المبرد من ذلك قوله ان هذان لساحران
ورد بامتناع اللام في خبر المبتدا واذ ترد ظرفا للماضي

نحو الاسم والخبر لان الاصح انها موصول حرفي اي بمصدر من لفظ خبرها ان كان الخبر مشتقا وبالكون ان كان الخبر جامدا فالاول نحو بلغني انك منطلق التقدير بلغني انطلاقك ومنه بلغني انك في الدار التقدير استقرارك في الدار لان الخبر في الحقيقة هو المحذوف من استقر او مستقر والثاني نحو بلغني ان هذا زيد تقديره بلغني كونه زيدا لان كل خبر جامد يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت قلت هذا كائن زيدا ومعناهما واحد قاله ابن هشام وغيره وقدره الرضي بقولك بلغني زيديته فان ياء النسبة اذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء افادت معنى المصدر نحو الفرسية والضاربية والمضروبية ثم هذا التاويل اذا كان ما يؤول مثبتا فان كان منفيا اتيت بلفظ عدم بدل اداة النفي واضفته الى المصدر الذي تقدره فتقول في نحو بلغني انك لم تنطلق بلغني عدم انطلاقك وفي نحو بلغني ان هذا ليس زيدا بلغني عدم كونه زيدا او عدم زيديته وزعم السهيلي ان الذي يؤول بالمصدر انما هو ان الناصبة للفعل لانها ابدا مع الفعل المتصرف وان المشددة انما تؤول بالحديث فاذا قلت بلغني ان زيدا قائم فالمعنى بلغني هذا الحديث قال وهو قول سيبويه ويؤيده ان خبرها قد يكون اسما محضا نحو علمت ان الليث الاسد وهذا لا يشعر بالمصدر انتهى وقد مضى ان هذا يقدر بالكون فلا تخرج بذلك عن المصدرية او تقديره بالاسدية كما قال الرضي فيفيد معنى المصدر الخامسة ان بالكسر والتشديد اي بكسر الهمزة وتشديد النون ترد على وجهين احدهما ان تكون حرف تاكيد وافادتها للتاكيد بدليل تلقي القسم بها تنصب الاسم وترفع الخبر كما مر في الحديقة الثانية فيما يتعلق بالاسماء وتنصبهما اي تنصبهما للاسم والخبر لغة لبعض العرب كقوله اذا اسود جنح الليل فلتات ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا اسدا وفي الحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا وهذه اللغة ليست تختص بان بل من اثبتها اجراها في جميع الحروف المشبهة بالفعل نعم خصها الفراء بليت والجمهور على انكارها مطلقا وتاويل شواهدها كما هو مستوفى وقد تنصب اي ان ضمير شان محذوفا مقدرا فتكون الجملة بعدها خبرها كقوله ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون الاصل انه اي الشان والجملة خبره وخرجه الكسائي على زيادة من في اسم ان والبصريون غير الاخفش يابونه لان الكلام ايجاب والمجرور معرفة على الاصح وهم يخالفون في الشقين فيشترطون كون المجرور نكرة وكونه بعد نفي او شبهه وصرح جماعة بان حذف هذا الضمير ضعيف قال ابن الحاجب في شرح المفصل فلا يجوز في سعة الكلام ان زيدا قائم لانه ضمير منصوب فلا يجوز ان يستتر وليس الموضع موضع حذف فيحذف وقد جاء في الشعر محذوفا لا مستترا لان الحرف لا يستتر فيه وفرق بين المحذوف والمستتر انتهى وانما قال وليس الموضع موضع حذف لما مر من انه لا دليل عليه ولعدم ملاءمته الاختصار اذ المقصود من الكلام المصدر به التعظيم والتفخيم فلو حذف فات المقصود وخالف الاكثر فاجازوا حذفه في السعة من غير ضعف قال الرضي وانما جاز حذف ضمير الشان من دون ضعف لبقاء تفسيره وهو الجملة ولانه ليس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو كالزائد وقال ابن مالك يجوز حذف الاسم المفهوم معناه نظما ونثرا سواء كان ضمير شان او غيره ووقوع ذلك في الشعر اكثر واقل ما يكون المحذوف الا ضمير شان انتهى وقضية عبارة المصنف ان المحذوف لا يكون الا ضمير شان وهو مذهب لبعضهم ثم حذفه ليس مختصا بان بل يجوز في سائر اخواتها كما تقدم والثاني ان تكون حرف جواب بمعنى نعم فيقع تصديقا للمخبر واعلاما للمستخبر ووعدا للطالب فيقول في جواب من قال قام زيد ومن قال اذهب عمرو ومن قال اكرم خالدا هذا مذهب سيبويه والجمهور وهو الصحيح وانكر ابو عبيدة وقوعها في الكلام كذلك وحكى الاندلسي عنه انه قال في قولهم ان بمعنى نعم انهم يريدون به التاويل لانه في اللغة موضوع لذلك قال ابن هشام والشواهد العربية قاطعة بثبوتها كقوله قالوا اخفت فقلت ان وخيفتي ما ان تزال منوطة برجائي وكقول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي نعم ولعن راكبها وجعل المبرد والاخفش من ذلك قوله تعالى ان هذان لساحران في قراءة من قرا بتشديد النون واثبات الالف في هذان وهم من عدا ابن كثير وابا عمرو وحفصا فتبع المبرد والاخفش على ذلك جماعة ورد بامور احدها ان مجيء ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت الثاني بامتناع اللام اي لام الابتداء في خبر المبتدا وقد دخلت هنا لان قوله هذان مبتدا وساحران خبره وانما امتنعت لام الابتداء في الخبر لان لها الصدر ووقوعها في الخبر المفرد مناف لذلك واجيب عن هذا بانها لام زائدة وليست للابتداء او بانها داخلة على مبتدا محذوف اي لهما ساحران او بانها دخلت بعد ان هذه لشبهها بان المؤكدة لفظا كما قال ورج الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد فزادوا ان بعد ما المصدرية لشبهها في اللفظ بما النافية قال ابن هشام ويضعف الاول ان زيادة اللام في الخبر خاصة في الشعر والثاني ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدا كالجمع بين المتنافيين الثالث من الامور ان ما قبل ان المذكورة لا يقتضي ان يكون جوابه نعم اذ لا يقتضي ان يكون جوابا لقول موسى ويلكم لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب وقد خاب من افترى ولا يكون جوابا لقوله فتنازعوا امرهم بينهم وهذا الرد لبعضهم عن ابي علي الفارسي قال الدماميني وهو حسن وتعقبه الشمني بانه لا حسن فيه فانه على هذا الحمل جواب لاخبار بعضهم بعضا او لاستخبار بعضهم عند تنازعهم النجوى كما حكاه الله تعالى لنا قلنا مال فيه من المحاسن ويؤيده قول صاحب الكشاف والظاهر انهم تشاوروا في السر وتجاذبوا اهداب القول ثم قالوا ان هذان لساحران فكانت نجواهم في تلفيق هذا الكلام وتزويره خوفا من غلبتهما وتثبيطا للناس عن اتباعهما انتهى وقد مر التاويل لهذه القراءة وجه آخر في باب اسماء الاشارة واستوفينا الكلام عليها هناك فليرجع اليه السادس اذ ترد ظرفا للزمن الماضي ولا تقع للاستقبال عند الجمهور وقال جماعة منهم ابن مالك انها تخرج عن المضي الى الاستقبال واستدلوا بقوله تعالى يومئذ تحدث اخبارها والجمهور يجعلون الاية ونحوها من باب ونفخ في الصور اعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما وقع قال ابن هشام وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم فان يعلمون مستقبل لفظا

لدخول

قال بعضهم الفرق بين اللفظ المحذوف والضمير المستتر ان المحذوف هو معتبر في الصوت والحروف واللفظ المنوي ربما يتلفظ به في المقام الذي حذف فيه [illegible] فان المنوي منه يلفظ هذا وربما قيل هذا [illegible] وربما لا يجوز التلفظ به في ذلك المقام لكن يتلفظ به في مقام آخر [illegible] [illegible] [illegible] يتلفظ به مع [illegible] يتلفظ به بعد [illegible] كثيرا والمستتر [illegible]

وتدخل على الجملتين وقد يضاف اليها اسم زمان نحو حينئذ ويومئذ وترد للمفاجاة بعد بينما وبينا وهل هي ح ظرف او حرف
اذا ترد ظرفا للمستقبل مضافا الى شرطها وتنصب بجوابها

لدخول حرف التنفيس عليه وقد عمل في اذ فيلزم ان يكون بمنزلة اذا قال الدماميني وفيه نظر اذ لا مانع من ان يتاول بما تاول به الجمهور الاية الثانية فيجعل هذا من باب ونفخ في الصور وحرف التنفيس ليس بصاد عن ذلك وتدخل اذ على الجملتين الاسمية والفعلية لا معا بل على سبيل التناوب ودخولها على احداهما واجب اذ لا تخلو عن الاضافة الى الجملة لفظا او تقديرا بتعويض التنوين عن الجملة المحذوفة كما مر وقد تخرج عن الظرفية فتقع اسما ويضاف اليها اسم زمان نوعا غير صالح للاستغناء عنه نحو ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا فالظرف هنا وهو بعد لا يصلح للاستغناء عنه فيحذف لعدم ما يدل عليه لو ترك مع انه مقصود وصالح للاستغناء عنه نحو حينئذ ويومئذ تقول اكرمتني فاثيبك حينئذ ويومئذ واليوم والحين صالحان للاستغناء عنهما اذ يجوز ان تقول فاثيبك عليك اذ اكرمتني والمعنى بحاله والاضافة في مثل هذا التركيب قال ابن مالك من اضافة المؤكد الى التاكيد والظاهر انها من اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك وذلك لان اذ مضاف الى جملة محذوفة فاذا قلت جاء زيد واكرمته حينئذ فالمعنى حين اذ جاء والثاني مخصص بالاضافة الى المجيء والاول عار من ذلك فهو اعم منه فلا يكون مؤكدا له نعم يكون مفسرا له ومبينا للمراد به كما يبين الاعم بالاخص فالاضافة فيه بيانية اي واكرمته حينا هو حين مجيئه فتامله تنبيه الجمهور على ان اذ لا تكون الا ظرفا او مضافا اليها كما هو قضية اقتصار المصنف على ذلك وذهب جماعة الى انها قد تكون مفعولا به وهي المذكورة بعد فعل الامر في اوائل القصص مثل واذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم ويقدرون فاذكر حيث لا يذكر نحو واذ قال ربك للملائكة واذ فرقنا بكم البحر قالوا وتقع بدلا من المفعول به نحو واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت فاذ بدل اشتمال من مريم والجمهور يخرجون الاول على انه ظرف لمفعول محذوف نحو واذكروا نعمة الله اذ كنتم قليلا والثاني على انه ظرف لمضاف الى المفعول محذوف اي واذكر قصة مريم ويؤيد هذا القول التصريح بالمفعول في واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء ووقع للزمخشري في قراءة بعضهم لمن من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا من انفسهم انه يجوز ان يكون التقدير منه اذ بعث ويجوز كون اذ في محل رفع كاذا في قولك اخطب ما يكون الامير قائما اي لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه قال ابن هشام فمقتضى هذا الوجه ان اذ مبتدا ولا نعلم بذلك قائلا وترد اذ للمفاجاة نص عليه سيبويه وهي الواقعة بعد بينا وبينما كقوله استقدر الله خيرا وارضين به فبينما العسر اذ دارت مياسير وكقوله وكنت كفي الغصن بينا يطل ويجتنى اذ عن عنه الاعاصر وانكر بعضهم وقوع اذ بعد بينا خاصة دون بينما وجعله الحريري من الاوهام في درة الغواص وليس كذلك قال ابن مالك تركها اي اذ بعد بينا وبينما اقيس من ذكرها وكلاهما عربي وقال الاصمعي في وقوع اذ واذا في جواب بينا وبينما عربي قال الرضي وكان الاصمعي لا يستفصح الا تركهما في جوابهما لكثرة مجيء جوابهما بدونهما والكثرة لا تدل على كون غير الكثير غير فصيح بل على ان الاكثر افصح الا ترى الى قول امير المؤمنين علي وهو من الفصحاء فيا عجبا بينا هو يستقيلها في حياته اذ عقدها لآخر بعد وفاته انتهى تنبيه اصل بينا وبينما بين واصلها ان يكون مصدرا بمعنى الفراق تقول بان يبين بينا اي فارق فراقا ومعنى جلست بينكما اي مكان فراقكما وفعلت بين خروجك ودخولك فعلت زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فصار كما ترى مستعملا في الزمان والمكان ثم لما ذال الاسم الاضافة الى المفرد فلما قصدوا اضافته الى الجملة والاضافة اليها كلا اضافة لان الاضافة في المعنى ليست اليها بل الى المصدر الذي تضمنته زادوا عليه ما الكافة لانها التي تكف المقتضي عن الاقتضاء واشبعوا الفتحة فتولد الف فقيل عليه ما للمضاف اليه لانه كانت قد وقف عليه والالف قد يؤتى به للوقف كما في انا والظنونا وتعين ح الا يكون الا للزمان لما تقرر من انه لا يضاف الى الجمل من المكان الا حيث وبين في الحقيقة مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف لقيام القرينة عليه وهي غلبة اضافة ازمنة الى الجمل دون الامكنة وغيرها فيتبادر الفهم في كل مضاف اليها الى الزمان فاذا قلت بينا زيد قائم اقبل عمرو فالتقدير بين اوقات زيد قائم اي بين اوقات قيام زيد اقبل عمرو وهكذا قرره الرضي وهو مذهب الفارسي وابن جني واختاره ابن الباذش والجمهور على ان الجملة بعد بينا وبينما مضاف اليها نفسها دون حذف مضاف وانها في موضع جر ومقتضاه انهما غير كافة عن الاضافة وكذا الالف وذهب قوم الى ان ما والالف كافتان فالجملة بعدهما لا موضع لها من الاعراب والاول هو التحقيق وليست بينا محذوفة من بينما ولا الفها للتانيث خلافا للزاعمي ذلك وهل هي اي اذ حينئذ اي حين اذ وردت للمفاجاة بعد بينا وبينما ظرف مكان او زمان او حرف يدل على المفاجاة في غيره او مؤكد اي زائد فيه خلاف فاذا قلت بينا او بينما زيد قائم اذ اقبل عمرو فعلى القول بزيادة اذ يكون الفعل الواقع بعدها هو العامل في بينا او بينما كما يكون ذلك لو كانت اذ غير موجودة وهو واضح وعلى القول بانها حرف فالعامل في بينا وبينما فعل محذوف يفسره ما بعد اذ وهو اقبل في المثال المذكور وعلى القول مفاجاة
بالظرفية فقال ابن جني عاملها الفعل الذي بعدها لانها غير مضافة اليه وعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور وقال الشلوبين اذ مضافة للجملة ولا يعمل فيها الفعل ولا في بينا وبينما لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله وانما عاملها محذوف يدل عليه الكلام واذ بدل منهما وقيل العامل ما يلي بين بناء على انها مكفوفة عن الاضافة اليه كما يعمل تالي اسم الشرط فيه وقيل بين خبر لمبتدا محذوف والتقدير في المثال بين اوقات قيام زيد اقبال عمرو ثم حذف المبتدا لدلالة عليه باقبل عمرو وقيل مبتدا واذ خبره والمعنى حين انا قائم حين اقبل عمرو وتنبيه ترد اذ للتعليل كقوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون اي لن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لاجل ظلمكم في الدنيا وهل هذه حرف بمنزلة لام العلة او ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ فانه اذا قيل ضربته اذ اساء واريد بالوقت فقط ظاهر الحال ان الاساءة سبب الضرب وللجمهور على الثاني السابع اذا ترد ظرفا للزمن المستقبل وفيها معنى الشرط غالبا فتضاف الى شرطها وهو الجملة التي بعدها لزوما وتنصب بجوابها عند الاكثرين وقيل بشرطها وعليه جماعة من المحققين خلافا لما اورد

المرد

ويختص بالفعلية ونحو اذا السماء انشقت مثل وان احد من المشركين استجارك

الشرط ورد بان المضاف الى لا يعمل في المضاف واجيب بانها عند هؤلاء غير مضافة كما يقوله الجميع اذا جزمت كقوله واذا تصبك خصاصة فتحمل قال الدماميني
ويلزم عليه ان يكون اذا ظرفا مبهما لا مختصا وهي عند النحاة من الظروف المختصة فان قلت قد قال ابن الحاجب ان تعيين الفعل في اذا يحصل بمجرد ذكر
الفعل بعده وان لم يكن معنا فانما يحصل في قولنا زمانا طلعت فيه الشمس قلت رده الرضي بانه انما يحصل التخصيص في المثال بما ذكر بعده لكونه صفة لم
لا بمجرد ذكر الفعل بعده ولو كان بمجرد ذكر الفعل بعد كلمة كما انما تخصيها التخصيص متى في قولك متى قام زيد وهو غير مختص اتفاقا انتهى وقد اورد
فاورد عليها امور منها ان الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الاداة وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة لان الشرط لما كان معمولا لاذا الكون مضافا
اليه واذا معمولا للجواب لزم دخول جملة الشرط في جملة الجواب لان المعمول داخل في جملة عامله فلزم دخول جملة الشرط في جملة الجواب واجيب بان الاصل ذلك
ولكنهما قد تضمنا معنى الشرط وجعل الاول سببا للثاني ومنها انه يلزمهم في نحو اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا ان يعمل اكرمتك في ظرفين متضادين
وذلك باطل عقلا اذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمنين وقصد اذ المراد وقوع الاكرام في الغد لا في اليوم قال الرضي والجواب ان اذا هذه
بمعنى متى فالعامل شرطها او نقول المعنى اذا جئتني اليوم كان سببا لاكرامك غدا كما قيل في نحو ان جئتني اليوم فقد جئتك امس ان جئتني اليوم يكن جزاء
المجيء اليك امس ومنها ان الجواب ورد مقرونا باذا الفجائية نحو ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون وبالحرف الناسخ نحو اذا جئتني فاني اكرمك
وكل منهما لا يعمل ما بعده في ما قبله واجيب بانهم انما يقولون ان العامل فيها جوابها اذا كان صالحا فان لم يكن ثم مانع كاذا الفجائية وان ونحوها فالعامل
فيها مقدر يدل عليه الجواب قال الرضي الاولى ان نفصل ونقول ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس
جئتك بمعنى اجيئك وقت غروب الشمس فالعامل فيها هو الفعل الذي في محل الجزاء وان لم يكن جزاء في الحقيقة دون الاول الذي في محل الشرط اذ هو مخصص
للظرف وتختص اذا بالجملة الفعلية على الاصح سواء كان صدرها مضارعا نحو اذا تتلى عليهم اياتنا او ماضيا نحو اذا جاءك المنافقون وزعم الفراء اذا
اذا كان فيها معنى الشرط لا يكون بعدها الا الماضي وقال ابن هشام ايلاؤها الماضي اكثر من المضارع وقد اجتمعا في قوله والنفس راغبة اذا رغبتها واذا ترد
الى قليل تقنع ولا تدخل على الجملة الاسمية واما نحو قوله تعالى اذا السماء انشقت مما استند عليه الاخفش والكوفيون من جواز دخول اذا على الجملة الاسمية
فهو مثل تاويل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فالسماء فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والاصل ان استجارك احد الا ان السماء مبتدأ
الفعل بعده خبره كما زعموا وفي هذا القياس نظر لان شرط المقيس عليه ان يكون متفقا عليه عند الخصمين وليس هو هنا كذلك لان الاخفش والكوفيين لم يتفقوا
على ان احد في الاية يتعين ان يكون فاعلا بفعل محذوف بل يجيزون ابتدائيته لان ان الشرطية لا تختص عندهم بالافعال كما قال غير واحد فلا فرق بينهم
اذا وان في عدم الاختصاص بالجمل الفعلية قال في التصريح قال واما قول الشاعر اذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع فعلى اضمار كان شانيه
مرفوع بها والجملة بعدها والتقدير اذا كان باهلي تحته حنظلية وقيل حنظلية فاعل باستقر محذوفا وباهلي فاعل بمحذوف يفسره العامل في حنظلية ويرده ان فيه
حذف المفسر ومفسره جميعا ويسهله ان الظرف يدل على المفسر فكانه لم يحذف وتنبيهها الاول الجمهور على ان اذا لا تخرج عن الظرفية كما تقتضيه اقتصار المص
وزعم قوم انها تخرج عنها فقال الاخفش وتبعه ابن مالك انها قد تجر بحتى في قوله تعالى حتى اذا جاؤوها وقال ابن جني في اذا وقعت الواقعة الاية فيمن نصب خافضة
رافعة ان اذا الاولى مبتدأ واذا الثانية خبره والمنصوبين حالان والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لاخرين هو وقت رج الارض وتبعه ابن مالك
على ذلك وقال ابن مالك انها تقع مفعولا به في قوله لعائشة اني لاعلم اذا كنت علي راضية واذا كنت علي غضبى والجمهور على ان حتى في تلك الاية حرف ابتداء
داخلة على الجملة باسرها ولا عمل لها واما اذا وقعت الواقعة فاذا الثانية بدل من الاولى والاولى ظرف وجوابها محذوف لفهم المعنى اي انقسمتم اقساما وكنتم ازواجا
ثلثة واما الحديث فاذا ظرف لمحذوف هو مفعول اعلم اي شانك ونحوه الثاني قد تخرج اذا عن الاستقبال وذلك على وجهين احدهما ان تجيء للحال وذلك
بعد القسم نحو والليل اذا يغشى لان الليل مقارن للغشيان والثاني ان تجيء للماضي كما جاءت اذ للمستقبل عند بعضهم نحو ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم
قلت لا اجد نزلت بعد الاتيان نزلت واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها نزلت بعد الرؤية والانفضاض وقوله وندمان يزيد الكاس طيبا سقيت اذا
تغورت النجوم ويجوز ان يكون سقيت بمعنى اسقي وهو دليل جواب اذا اي اذا غربت النجوم اسقيه الثالث تختص اذا بما يتيقن وجوده نحو ايتك اذا احمر البسر اذكر
نحو ايتك اذا دعوتني بخلاف ان فانها تكون للمحتمل والمشكوك فيه والمستحيل كقوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد ولذلك لا تدخل على متيقن ولا راجح وقد تدخل
على متيقن لكونه مبهم الزمان نحو افان مت فهم الخالدون وتكون اذا خاصا للمتيقن والمظنون خالفت ادوات الشرط فلم تجزم الا في الضرورة وقد تخرج
عن معنى الشرط نحو واذا ما غضبوا هم يغفرون والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون فاذا في الايتين ظرف لخبر المبتدأ بعدها ولو كانت شرطية والجملة الاسمية
جوابا لاقترنت بالفاء وقول بعضهم انه على اضمار الفاء مردود بانها لا تحذف الا في ضرورة او نادر من الكلام وقول الاخر ان الضمير توكيد لا مبتدأ وان
ما بعده الجواب تعسف وقول اخر ان جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة تكلف من غير ضرورة ومن ذلك اذا التي بعد القسم نحو والليل اذا يغشى
والنجم اذا هوى اذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابا في المعنى كما في قولك اجيئك اذا جئتني فيكون التقدير اذا يغشى الليل واذا هوى النجم اقسمت وهذا
ممتنع لان القسم الانشائي لا يقبل التعليق لان الانشاء ثابت والثاني لا يقبل الرابع قد يستعمل اذا مع جملتها للاستمرار الزماني في الاحوال الماضية والحالية

والمستقبلة

وللفجائية تختص بالاسمية والخلاف فيها كاخواتها

والمستقبلة كما يستعمل الفعل المضارع لذلك ومنه واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا
اي ان هذا عادتهم المستمرة وشانهم ابدا ومثله كثير وترد اذا للمفاجاة فتختص بالجملة الاسمية على الاصح كما مر للفرق اللفظي بينها وبين الشرطية المناسبة
للفعل ولا تحتاج الى الجواب لعدم تضمنها للشرط ولا تقع في صدر الكلام لان الغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها حصل بعد وجود ما قبلها
على سبيل المفاجاة فلا بد في حصول هذا الغرض من تقدم شيء عليها ومعناها الحال لا الاستقبال نحو خرجت فاذا الاسد بالباب ومنه فاذا
هي حية تسعى اذا لهم مكر في اياتنا والخلاف فيها كاخواتها يعني اذ في كونها حرفا او ظرفا وهل هو ظرف زمان او مكان فذهب الاخفش والكوفيون الى انها
حرف واختاره ابن مالك قال ابن هشام ويرجحه قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها انتهى وتقريره ان العامل
هنا منحصر فيما بعدها وان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا عامل سواه فلا تكون اذا معمولة فلا تكون اسما لان الاسم يستلزم المعمولية وانتفاء اللازم يستلزم
انتفاء الملزوم وليس فيها معنى الحدث فيكون فعلا فتعين ان تكون حرفا وذهب الزجاج والرياشي الى انها ظرف زمان ونسب للمبرد وهو ظاهر كلام سيبويه
واختاره الزمخشري وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور والشلوبين ابقاء لها على ما ثبت لها وذهب الزمخشري ان عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجاة
فقال التقدير في قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فاجاتم الخروج في ذلك الوقت قال ابن هشام ولا يعرف هذا لغيره وانما ناصبها
عندهم الخبر المذكور في نحو خرجت فاذا زيد جالس او المقدر في نحو خرجت فاذا زيد اي حاضر قال ولم يقع الخبر معها في التنزيل الا مصرحا به وذهب المبرد والفارسي
وابو الفتح الى انها ظرف زمان وعزي الى سيبويه وتظهر فائدة الخلاف اذا قلت خرجت فاذا الاسد فعلى الاول لا يصح كونها خبرا لان الحرف لا يخبر به ولا عنه
وكذا على الثاني لان الزمان لا يخبر به عن الجثة الا ان يقدر مضاف اي فاذا حضور الاسد ويصح على الثالث اي فبالحضرة الاسد فان قلت فاذا القتال صحت
خبريتها عند غير الاخفش والكوفيين وتقول خرجت فاذا زيد جالس او جالسا فالرفع على الخبرية واذا نصب والنصب على الحالية والخبر اذا ان قلنا انها مكان
والا فهو محذوف فان قلت الجالس او القائم امتنع النصب لامتناع كون الحال معرفة وهذا هو الوجه الذي انكره سيبويه على الكسائي لما ساله في مجلس الذي
جمعهما بين يدي خالد بن يحيى البرمكي في مناظرتهما المشهورة بالزنبورية وهي قولهم كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي او فاذا هو
اياها وكان من خبر ذلك ان سيبويه لما قدم على البرامكة احتفل له يحيى وعزم على الجمع بينه وبين الكسائي فجعل لذلك يوما فحضر سيبويه واحضر الفراء وخلف
وغيرهما من جماعة الكسائي وكادوه فاتفقوا على الكيد له واول من تقدم اليه خلف فسأله مسألة فاجاب فيها فقال له اخطات ثم سأله ثانية وهو يقول له كلما اجاب اخطات
ويدون ذلك بحرف من مزاج الشاب الغريب بذهب فكر الفطن الاريب فلم يرد سيبويه على ان قال لخلف هذا سوء ادب فاقبل اليه الفراء مضمرا ما اظهره صاحبه
مظهرا انه سينصف فيما يقول ويستعمل الادب فيما يبديه ويعيده فقال ان في هذا الرجل حدة وعجلة ولكن ما تقول في كذا وسأله مسألة اخرى فاجاب فقال
اعد النظر وهي كلمة تدل على كلمة صاحبه فادرك سيبويه ان مقصودهما التحامل وان يرفعا درجة شيخهما الكسائي عن مناظرته فان كانت المغلبة لهما قيل عليه
غلامان والا فان تغلبا خير عندهما من ان تغلب شيخهما فقال سيبويه لست اكلمكما او يحضر صاحبكما يعني الكسائي فحضر الكسائي فقال تسألني او اسألك
فقال له سيبويه سل انت فسأله عن هذا المثال الزنبوري فقال سيبويه فاذا هو هي ولا يجوز النصب وسأله عن امثال ذلك نحو خرجت فاذا عبد الله
القائم والقائم فقال كل ذلك بالرفع ولا يجوز النصب فقال له الكسائي العرب ترفع كل ذلك وتنصب فقال يحيى قد اختلفتما وانتما رئيسا بلديكما فمن يحكم
بينكما فقال له الكسائي هذه العرب بيابك قد سمع منهم اهل البلدين فيحضرون ويسألون فقال يحيى وجعفر قد انصفت فاحضروا فوافقوا الكسائي فاستكان
سيبويه واقبل الكسائي على يحيى فقال اصلح الله الامير انه وفد اليك من بلده مؤملا فان رايت ان لا ترده خائبا فامر له بعشرة الاف درهم فخرج الى فارس فاقام بها حتى
مات ويقال ان العرب ارشوا على ذلك او انهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد ويقال انهم انما قالوا القول قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب
وان سيبويه قال ليحيى مرهم ان ينطقوا بذلك فان السنتهم لا تطوع به وهذه حكاية عجيبة وموعظة غريبة وللاديب ابي الحسن حازم بن محمد بن حازم قصيدة
طنانة ذم فيها ادباء المغرب امتدح بها المنصور صاحب افريقية ابا عبد الله محمد بن الامير ابي زكريا يحيى بن عبد الواحد ضمنها مسائل من علم النحو ولعله اتى
فيها على جميع ابوابه والموجود منها نحو مائتين وعشرين بيتا ولقد اجاد فيها نظم حكاية هذه الواقعة اللطيفة واول القصيدة هذا الحمد لله معلي قدر من علما
وجاعل العقل في سبل الهدى علما ثم الصلوة على الهادي لسنته محمد خير مبعوث به عصما ثم الدعا للامير المؤمنين ابي عبد الاله الذي نال العلا كرما خليفة خلفت
انواره غرته شمس الضحى ونداه يخلف الديما سالت فواضله للمعتفين نعما صالت فواصله بالمعتدين نقما مردي العداة لبيهم من عزائمه كانه كوكب للقذف قد
تواليهم نعم اذا اطردت نعماه من غير وعد لم يقل نعما يا ايها الملك المنصور ملكك قد شب الزمان من بعد ما هرما فلو راى من مضى في مكارمكم
لم يذكروا بالندى معنى ولا هرما ان الليالي والايام مذ خدمت بالسعد ملكك اضحت اعبدا واما بذلت بنفيس من بيت ممتدح اورد مثلا في ربع ملك ما
وكلت بالدهر عينا غير غافلة من جود كفك تاسوا كل من كلما اما على اثر حمد الله ثم على اثر الصلوة على من بلغ الحكما وما تلاذك من صل الدعاء من
نثر الثناء على من اسبغ النعما فاسمع لنظم بديع قد هدت فكري لمفادة ملك اجزل القسما حديقة تبهج الاحداق بهجتها من نحوها ناسم للنحو قد نسما
فاسمع الى القول في طرق الكلام وما علم اللسان به قد جاد او رسما النحو علم باحكام الكلام وما من التغاير يعرو اللفظ والكلما والكلام كمال في حقيقته

فانتبه

فان نزد حده فاسمعه منتظما ان الكلام هو القول الذي حصلت به الافادة للتام والتتما ومنها في باب المتعدي لاثنين فباب اعطي كسي منه ومنه سقى
كما تقول سقاك الله صوب سما ومنه اولى واني مثل قولهم اولاك ربي نعيم العيش والنعما ومن المتعدي الى الثلثة وقاس بالهمزة النقل ابن مسعدة
في باب ظن وفيها خالف الثقلا من باب كان واخواتها تقول مازلت مفضالا وما برحت منك السجايا توالي الجود والكرما من باب الاستثناء
والقول في باب الاستثناء متسع وقد تخالف فيه جلة الزعما وقد يبله قوم فيه لا سيما مع عدله في الاستثنا والاسما من نواصب الفعل واعدد
لكيلا وكيلا ثم كي ولكي وليس يمنع من نصب زيادة ما من باب ذا العجايب وهو مفقود ولعرب قد تحذف الاخبار بعد اذا اذا عنت فجاة الامر الذي دهما
وربما نصبوا بالحال بعد اذا وبعدما رفعوا من بعدها ربما فان توالي ضميران اكتسى بهما وجه الحقيقة من اشكاله غمما لذاك اعيت على الافهام مسئلة
اهدت الى سيبويه الحتف والغما قد كانت العقرب العوجاء احسبها قدما اشد من الزنبور وقع حما وفي الجواب عليها هل اذا هو هي اوهل اذا هو اياها قد اختصما
وخطا ابن زياد وابن حمزة في ما قال فيها ابا بشر وقد ظلما وغاظ عمرا علي في حكومته يا ليته لم يكن في امره حكما كغيظ عمرو عليا في حكومته
يا ليته لم يكن في امره حكما وفجع ابن زياد كل منتحب من اهله اذ غدا منه يفيض دما كفجعة ابن زياد كل منتحب من اهله اذ غدا فيه يفيض دما
نظل بالكرب مكظوما وقد كربت بالنفس انفاسه ان تبلغ الكظما قضت عليه بغير الحق طائفة حتى قضى هدرا ما بينهم هدما من كل اجور حكاما من سلم
عمرو بن عثمان مما قد قضى سلما حساده في الورى عمت بكلهم تلقيه منتقدا للقول منتقما فما النهى ذمما فيهم معارفها ولا المعارف في اهل النهى ذمما
فاصبحت بعده الانفاس كامنة في كل صدر وكان قد كظما واصبحت بعده الانفاس باكية في كل طرس كدمع سح وانسجما وليس يخلو امرؤ من حاسد اضم
لولا التنافس في الدنيا لما اضما والغبن في العلم اشجى محنة علمت وابرح الناس شجوا عالم هضما تولد ربما نصبوا البيت اي ربما نصبوا على الحال بعد ان
رفعوا اما بعد اذا على الخبرية وقوله ربما في اخر البيت بالتخفيف توكيد لربما في اوله بالتشديد وفي بعض النسخ وربما رفعوا ما بعد اذا على الخبرية
وقوله ربما في اخر البيت بالتخفيف توكيد لربما في اوله بالتشديد وفي بعض النسخ وربما رفعوا من بعدها ربما والمعنى انهم قد ينصبون ما بعد اذا قليلا
ويرفعونه كثيرا فيكون ربما الاولى للتقليل والثانية للتكثير والثالثة للتوكيد وغما في اخر البيت الثالث من ابيات هذه المسئلة بفتح الغين المعجمة
كناية عن الاشكال والخفاء وغما في اخر البيت الرابع بضمها جمع غمة وابن زياد هو الفراء واسمه يحيى وابن حمزة هو الكسائي واسمه علي وابو بشر سيبويه واسمه عمرو
الف ظلما ضمير الاثنين ان بنيته للفاعل وللاطلاق ان بنيته للمفعول وعمرو وعلي الاولان سيبويه والكسائي والاخران عمرو بن العاص وامير المومنين
علي عليه السلام وحكم الاول اسم والثاني فعل وبالعكس دفعا للايطاء وزياد الاول والد الفراء والثاني زياد بن ابيه وابنه المشار اليه ابن مرجانة لعنه الله المرسل في قتل
الحسين عليه السلام واضم كغضب وزنا ومعنى والوصف منه اضم ككتف تنبيهات الاول ما اجاب سيبويه سؤال الكسائي وهو فاذا هو هي هو الحق وهو وجه الكلام
مثل فاذا هي بيضاء فاذا هي حية واما فاذا هو اياها ان ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل وسيبويه وصحابه
لا يلتفتون لمثل ذلك وان تكلم به بعض العرب وحكى الرضي ان الكسائي قال لا يجوز الا اياها وكذا حكاه الاندلسي في شرح المفصل والصواب ما نقل
حكيناه اولا من انه اجاز الوجهين فان الكسائي لو انكر الرفع لكان لسيبويه سبيل من تخطئته في الحال بما ورد في القران من الرفع وهو شايع فيه ولم
ذلك فدل على ان الكسائي اجاز الرفع والنصب معا وقد ذكروا في توجيه النصب امورا احدها ان اذا ظرف فيه معنى وجدت ورايت فجاز له ان ينصب المفعول
وهو مع ذلك ظرف مخبر به عن الاسم بعده قال ابو بكر بن الخياط وهو خطاء لان المعاني لا ينصب المفاعيل الصحيحة وانما تعمل في الظروف والاحوال ولانها تحتاج
على زعمه الى فاعل والى مفعول اخر الثاني ان الاصل فاذا هو موجود اياها فحذف الخبر لدلالة الكلام عليه ومثل هذا التخريج لنصب كانا السيد الثالثة
اي لنصب كانا السيد الشريف او موجود السيد الشريف باضمار كائن ونحوه فاذا حملت النصب في اياها على هذا التخريج قال محمد بن بري ولا يخفى عليه بطلانه
وبعده عن المعنى عليه الثالث ان ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع قاله ابن مالك قال ابن هشام ويشهد له قراءة الحسن البصري اياك يعبد بالياء المثناة
مبنيا للمفعول ولكنه لا يتاتى فيما اجازوه من قولهم فاذا عبد الله القائم بالنصب فينبغي ان يوجه هذا على انه نعت مقطوع او حال على زيادة ال
مما ينقاس ومن جوز تعريف الحال اوزعم ان اذا تعمل عمل وجدت وانها رفعت عبد الله بناء على ان الظرف يعمل وان لم يعتمد فقد اخطا لان وجد ينصب المفعولين
ولان مجي الحال بلفظ المعرفة قليل وهو قابل للتاويل الرابع انه على اسقاط الخافض والاصل فاذا هو كهيا اي فاذا الزنبور كالعقرب والكوفيون يجوزون دخالها
الكاف على الضمير وسيبويه يخص ذلك بالضرورة فحذف كاف التشبيه وانتصب الضمير على نزع الخافض وليس ببعيد لما مر في بابه الخامس انه مفعول به والاصل فاذا
هو يساويها او يشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير وهذا الوجه لابن مالك ايضا ونظيره قراءة علي لئن اكله الذئب ونحن عصبة بالنصب اي نوجد او نرى
عصبة السادس انه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يلسع لسعتها ثم حذف الفعل كما تقول ما زيد الا شرب الابل اي الا يشرب شرب الابل ثم حذف المضاف من
لسعتها واقيم المضاف اليه مقامه وانتصب انتصابه عن المنصوب انفصل لفقد ما يتصل به نقله الشلوبين في حواشي المفصل عن الاعلم وقال هو اشبه ما وجه به
النصب السابع ان اياها كناية عن الجملة والتقدير فاذا هو لسعه كلسعتها فكنى عن الجملة بقوله اياها وانتصاب اياها على الحال لكونها كناية عن الجملة والجملة
نكرة واذا كانت كناية عن النكرة صارت في حكم النكرة كما صار ربه الهاء في قوله ربه رجلا نكرة في المعنى لكونها كناية عن نكرة قاله بعض النحويين وضعفه ظاهر

امر ترد للعطف متصلة ومنقطعة فالمتصلة المرتبط ما بعدها بما قبلها وتقع بعد همزتي التسوية والاستفهام

الثامن انه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف والاصل فاذا هو ثابت مثلها ثم حذف المضاف فانفصل الضمير فانتصب في اللفظ على الحال على سبيل
النيابة كما قالوا قضية ولا ابا حسن لها على اضمار مثل قال ابن الحاجب في اماليه قال ابن هشام وهو وجه غريب اعني انتصاب الضمير على الحال وهو مبني على اجازة
الخليل له صوت صوت الحمار بالرفع صفة لصوت بتقدير مثل واما سيبويه فقال هذا قبيح ضعيف وممن قال بالجواز ابن مالك قال اذا كان المضاف الى معرفة
كلمة مثل جاز ان تخلفها المعرفة في التنكير فتقول مررت برجل زهير بالخفض صفة للنكرة وهذا انما يذهب ابا لنصب على الحال الثاني يلزم اذا الفجائية
الفاء داخلة عليها واختلف فيها فقال المازني وجماعة هي زائدة للتاكيد لان اذا الفجائية فيها معنى الاتباع ولذا وقعت في جواب الشرط موقع الفاء
وقال مبرمان هي عاطفة لجملة اذا وما بعدها على الجملة قبلها واختاره الشلوبين وايده ابو حيان بوقوع ثم موقعها في قوله ثم اذا انتم بشر تنتشرون وقال
الزجاج هي للسببية المحضة كفاء الجواب التاسع ام ترد على وجهين احدها ان تكون للعطف منقسمة الى قسمين متصلة ومنقطعة فالمتصلة هي التي
ما بعدها بما قبلها بحيث لا يستغنى باحدهما عن الاخر لانهما مفردان تحقيقا او تقديرا ونسبة الحكم عند المتكلم اليهما معا او الى احدهما من غير تعيين
ولذلك سميت متصلة قال الدماميني وعلى هذا فالاتصال بين السابق واللاحق فاطلق عليها انها متصلة باعتبار متعاطفيها المتصلين فتسميتها
بذلك تسمية للامر خارج عنها وبعضهم يقول سميت متصلة لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة الا ترى انهما جميعا
بمعنى اي فيكون باعتبار هذا المعنى في تسميتها اولى من الوجه الاول لان الاتصال على هذا الوجه راجع اليها نفسها لا الى امر خارج عنها لكن هذا انما
يتاتى في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيرجح الوجه الاول لشموله للنوعين وتسمى ايضا معادلة لمعادلتها الهمزة في افادة التسوية فيما
اذا وقعت بعد همزة التسوية والاستفهام فيما اذا وقعت بعد همزة الاستفهام وتقع بعد همزتي التسوية وقد اجتمعتا في نحو سواء عليهم استغفرت
لهم ام لم تستغفر لهم والاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو واني الدار زيد ام في السوق والمراد وقوعها بعدها على سبيل التناوب لا معا كما هو الظاهر و
الفرق بين الواقعة بعد همزة التسوية والواقعة بعد همزة الاستفهام من اربعة وجوه الاول والثاني ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا
لان المعنى معها ليس على الاستفهام وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وليست تلك كذلك لان الاستفهام معها على حقيقته يطلب
بها التعيين لاحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت فاذا قيل ازيد عندك ام عمرو قيل في الجواب زيد او قيل عمرو ولا يقال لا ولا نعم لعدم التعيين ولا تصديق
ولا تكذيب مع وجود الاستفهام لانه انشاء والثالث والرابع ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها الا في تاويل
المفردين وتكونان فعليتين كما مر واسميتين كقوله ولست ابالي بعد فقدي مالكا اموتي ناء ام هو الان واقع ومختلفتين نحو سواء عليكم ادعوتموهم
ام انتم صامتون والاخرى تقع بين المفردين وذلك هو الغالب فيها كما مر وبين جملتين في معنى المفردين وتكونان فعليتين كقوله فقمت للطيف مرتاعا
فارقني فقلت اهي سرت ام عادني حلم وذلك على الارجح فهي من انها فاعل محذوف نفسره سرت والتقدير اهي سارية ام عائد حلمها اي هل
هي واسميتين كقوله لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث بن منقر الاصل اشعيث بالهمزة في اوله والتنوين في اخره فحذفهما
للضرورة والمعنى ما ادري اي النسبين هو الصحيح ومختلفتين نحو ءانتم تخلقونه ام نحن الخالقون وذلك على الارجح في انتم من كونه فاعلا كما مر قبل
ابيات خلفه تنبيهات الاول صرح ابن الحاجب وجماعة منهم ابن هشام بانه يجب في المتصلة ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما ويلي الهمزة
المعادل الاخر ليفهم السامع من اول الامر الشي المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدا ازيد قائم ام عمرو وان شئت ازيد ام عمرو قائم ولا
هو الاكثر وتقول اذا استفهمت عن تعيين الخبر اقائم زيد ام قاعد زيد وفي كتاب سيبويه ما نصه هذا باب ام اذا كان الكلام بها بمنزلة ايهما وايهم
وان شئت اتاكم ام تلعدكم
وذلك قولك ازيد عندك ام عمرو وازيدا لقيت ام بشرا ثم قال واعلم انك اذا اردت هذا المعنى فتقديم الاسم احسن لانك لا تسال عن اللقاء وانما
تسال عن احد الاسمين في هذه الحال فبدات بالاسم لانك تقصد قصد ان تبين اي الاسمين وجعلت الاسم الاخر عديلا للاول فصار الذي
لا تسال عنه بينهما ولو قلت القيت زيدا ام عمرا لكان جائزا حسنا هذا كلامه وهو نص في ان التقديم في مثله اولى لا واجب كما قالوه ونص على ذلك ابن عصفور
في المقرب ايضا فقال والاحسن توسط الذي لا تسال عنه ويجوز تقديمه ويجوز تاخيره وذكر ذلك الرضي ايضا فقال الاولى المتصلة مفردا فالاولى ان يلي الهمزة
قبلها مثل ما وليها سواء ليكون ام مع الهمزة بتاويل اي والمفردان ما بعدها اينا ولي المضاف اليه فيجوز نحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى ايهما عندك وافي السوق
زيد ام في الدار اي في اي الموضعين هو ويجوز التخالف بين ما وليها نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار والقيت زيدا ام عمرا واجود الا
كما قال سيبويه لكن التناسب احسن الثاني قال الرضي يجوز ان تاتي بعد سواء ونحوها مجردا عن الهمزة نحو سواء علي قمت او قعدت ومنع ذلك الفارسي
قال لانه يكون المعنى سواء علي احدهما ولا يجوز ذلك يعني ان لاحد الشيئين او الاشياء والتسوية تقتضي شيئين فصاعدا فما تقتضيه او ما في تقتضيه
التسوية وتبعه على ذلك ابن هشام في المغني فقال لا يجوز العطف بعد همزة التسوية قياسا وقد اولع الفقهاء وغيرهم بان يقولوا سواء كان كذا وكذا
والصواب الاتيان بام قال وفي الصحاح تقول سواء علي قمت او قعدت وهو سهو وفي الكامل للهذلي ان ابن محيصن قرا من طريق الزعفراني ام لم تنذرهم
من الشذوذ بمكان انتهى قال الرضي ردا على الفارسي ويرد عليه ان معنى ام احد الشيئين او الاشياء فيكون معنى سواء علي اقمت ام قعدت سواء علي احدهما

والمنقطعة كبل وحرف تعريف فى لغة حمير

اى الذى فعلت لتجرده اى عن معنى الاستفهام وهذا ايضا ظاهر ايضا وانما لزم ذلك فى او وفى ام لانه جعل سواء خبرا مقدما ما بعده مبتدا او والجملة
سواء خبر مبتدا محذوف تقديره الامران سواء على ثم بين الامرين بقوله اقمت ام قعدت والمعنى ان قمت وان قعدت فالجملة الاسمية المتقدمة دالة على
جزاء الشرط اى ان قمت او قعدت فالامران سواء على انتهى وفى قوله ان معنى ام احد الشيئين او الاشياء مسامحة اذ هى موضوعة لعطف احد الشيئين او الاشياء
مرادا به من حيث هو احدهما او احدها وليس معناها نفس احد الشيئين او الاشياء وفى البديع قال سيبويه اذا كان بعد سواء همزة الاستفهام فلا بد من
ام اسمين كانا او فعلين تقول سواء على ازيد فى الدار ام عمرو وسواء على اقمت ام قعدت واذا كان بعدها فعلان بغير الف الاستفهام عطف الثانى باو تقول
سواء على قمت او قعدت فقد دمان قمت او قعدت فهما على سواء فعلى هذا سواء خبر مبتدا او محذوف اى الامران سواء والجملة دالة على جواب الشرط
المقدر انتهى قال الدمامينى وبذلك يتبين صحة قول الفقهاء وكان ابن هشام توهم ان الهمزة لازمة بعد كلمة سواء فى اول جملتها وليس كذلك انتهى ولا خلاف
فى جواز العطف باو بعد همزة الاستفهام قياسا ويكون الجواب عن الاستفهام بنعم او بلا وذلك انه اذا قيل ازيد عندك او عمرو فالمعنى احدهما عندك
ام لا وان اجيب بالتعيين صح لانه جواب وزيادة ويقال الحسن او الحسين افضل ام ابن الحنفية فعطف الاول باو والثانى بام ويجاب عندنا بقولك احدهما
وعند الكسائى بابن الحنفية ولا يجوز ان تجيب بقولك الحسن او بقولك الحسين لانه لم يسئل عن الافضل من الحسن وابن الحنفية ولا من الحسين وابن الحنفية
وانما جعل واحدا منهما لا بعينه قرينا لابن الحنفية وكانه قال احدهما افضل ام ابن الحنفية الثالث قد تحذف ام والمعطوف بها كقوله دعانى اليها القلب
انى لامرها سميع فما ادرى ارشد طلابها اى ام غى قال ابن هشام ولك ان تقول لا حاجة الى تقدير معادل فى البيت لصحة قولك هل طلابها رشد وامتناع
ان يؤتى لهل بمعادل وقد يحذف المعطوف عليه بام كقوله تعالى امن هو قانت اناء الليل التقدير اكافر خير ام من هو قانت اناء الليل واجاز بعضهم حذف معطوفها
بدونها فقال فى قوله افلا تبصرون ام انا ان الوقف هنا وان التقدير ام تبصرون ثم يبتدئ انا خير وهذا باطل اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطف
وانما المعطوف جملة انا خير واما قولهم ايفعل هذا ام لا فالحذف فيه انما وقع بعد لا ولم يقع بعد العاطف واحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم
هى فى اللفظ مقام تلك الجمل فكانت الجملة هنا مذكورة لوجود ما يغنى عنها والمنقطعة هى التى لم ترتبط ما بعدها بما قبلها بل كل منهما مستقل بفائدة
لانهما جملتان ليستا فى تقدير المفردين ولذلك سميت منقطعة وقد تسمى منفصلة وهى ثلثة اقسام مسبوقة بالخبر المحض نحو تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب
العالمين ام يقولون افتريه ومسبوقة بالهمزة لغير الاستفهام نحو الهم ارجل يمشون بها ام لهم ايد يبطشون بها اذ الهمزة فى ذلك للانكار فهى بمنزلة النفى
والمتصلة لا تقع بعده ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوى الاعمى والبصير ام هل تستوى الظلمات والنور ومعنى ام المنقطعة الاضراب
كبل نحو قوله تعالى ام هل تستوى الظلمات والنور اى بل هل ولا يفارقها هذا المعنى والاكثر اقتضاؤها مع ذلك استفهاما طلبيا كقولهم انها لابل ام
شاء التقدير بل اهى شاء ومعناه انك رايت اشباحا من بعد فقلت انها ابل على سبيل الجزم ثم حصل شك فى ذلك فقلت ام شاء بقصد الاضراب
واستيناف سؤال عن الشاء او استفهاما انكاريا نحو ام له البنات ولكم البنون اى بل اله البنات اذ لو قدرت للاضراب المحض لزم المحال
وهو الاخبار بنسبة البنات اليه تعالى عن ذلك علوا كبيرا وقد لا تقتضيه البتة فيكون للاضراب وحده كما ونقل ابن الشجرى عن
جميع البصريين ان ام ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم فى ذلك قال والذى يظهر قولهم اذ المعنى فى نحو ام جعلوا لله
شركاء ليس على الاستفهام ولانه يلزم البصريين دعوى التاكيد فى نحو ام هل تستوى الظلمات والنور ام ماذا كنتم تعملون ام من هذا الذى
هو جند لكم ووقع للدمامينى انه اجاب عن الثانى اخذا من كلام السعد التفتازانى فى حاشية الكشاف بان ام الداخلة على الاستفهام
ليست متصلة ولا منقطعة ورده بعض الائمة فقال لانه لا سلف له فى ذلك وان النحاة مطبقون على ان ام لا تخرج عن القسمين
البتة تنبيهات الاول قضية كلام المص ان بل المنقطعة عاطفة ايضا وهو قول ابن جنى وبه جزم ابن هشام فى المغنى والجمهور على
انها حرف ابتداء وقد عرف بانه الثانى قد ترد ام محتملة للاتصال والانقطاع فمن ذلك قوله تعالى اتخذتم عند الله عهدا فلن يخلف الله
عهده ام تقولون على الله ما لا تعلمون قال الزمخشرى يجوز فى ام ان يكون بمعنى اى الامرين كائن على سبيل التقرير لحصول العلم
بكون احدهما ويجوز ان تكون منقطعة الثالث ذكر ابو زيد ان ام تقع زائدة وخرج عليه قوله افلا تبصرون ام انا خير قال التقدير
افلا تبصرون انا خير قال ابن هشام والزيادة ظاهرة فى قول ساعدة بن جوية يا ليت شعرى ولا منجى من الهرم ام هل على العيش بعد
الشيب من ندم والثانى ان تكون حرف تعريف كال وهى لغة حمير بكسر الحاء المهملة وسكون الميم وفتح الياء المثناة من تحت وبعدها راء
مهملة ابو قبيلة من اليمن وهو حمير ابن سبا بن يشجب بن يعرب واسم سبا عبد شمس وسبا لقبه وهو جمع قبايل اليمن عامة والظاهر ان المراد بحمير
هنا الجميع على سبيل التغليب فقد نقلت هذه اللغة عن طى وهو قبيلة اخرى من اليمن وهو طى بن ادد بن زيد بن كهلان بن سبا وبن حمير ووقع لبعض الادباء عز
وهذه اللغة لتيم وهو سهو محض فاحذره قال ابن مالك لما كانت اللام تدغم فى اربعة عشر حرفا فصار المعرف بها كانه من المضاعف العين الذى فاؤه همزة
جعل اهل اليمن ومن داناهم بدلها ميما لان الميم لا تدغم الا فى ميم انتهى وانشدوا على هذه اللغة ذاك خليلى وذو يواصلنى يرمى ورائى بامسهم وامسلمه فى

اما بالفتح والتشديد حرف تفصيل غالبا وفيها معنى الشرط للزوم الفاء وعوض بينهما عن فعلها جزء مما فى حيزها
ومنه اقوال

الحديث ليس من امبر امصيام فى امسفر كذا رواه النمر بن تولب قال بعضهم ان هذه اللغة مختصة بالاسماء التى لا تدغم لام التعريف فى اولها نحو غلام وكتاب
بخلاف رجل وناس ولباس قال ابن هشام وحكى لنا بعض طلبة اليمن انه سمع فى بلادهم من يقول خذ الرمح واركب امفرس ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم
الا ترى الى البيت السابق والهاء فى الحديث دخلت على النوعين انتهى قلت واقمت فى اليمن اربعة عشر شهرا فلم ار من يفرق بين الاسماء التى تدغم فى اولها اللام
وبين غيرها بل كلهم يبدل اللام ميما فى جميع الاسماء فيقول ام رجل كما يقول ام غلام تنبيهات الاول قال الاندلسى وابن يعيش الرواية فى البيت بالسهم
تبشد بد الشين وادغام اللام فيها وام سلمة بالميم الساكنة بعد الواو ونقل عنهما فى الفتح القريب وفاه الثانى قال الازهرى الوجه ان لا تثبت الالف فى الكتابة
لانها ميم جعلت كالالف واللام ونقل عنه فى الفتح ايضا وهو ظاهر كلامهم الثالث ذكر ابن الحاجب فى الشافية ان هذه اللغة ضعيفة وتعقبه
بعض الائمة فقال قد تكلم بها سيد الفصحاء فالحكم عليها بالضعف لا يوافق عليه التاسع اما بالفتح والتشديد اى بفتح الهمزة وتشديد الميم وقد تبدل
ميمها الاولى ياء استثقالا للتضعيف كقول عمر بن ابى ربيعة رات رجلا ايما اذا الشمس عارضت فيضحى واما بالعشى فيخصر وهى حرف تفصيل غالبا لا اسم
على ما يتوهم من تفسيرها بمهما يكن من شيء وكونها للتفصيل يدل عليه استقراء مواردها وعطف مثلها عليها قال تعالى فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق
من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ماذا اراد الله بهذا مثلا فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر وقد يترك تكرارها استغناء بذكر احد القسمين
عن الاخر او بكلام يذكر بعدها فى موضع ذلك القسم الاخر فالاول نحو يا ايها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين امنوا
بالله واعتصموا به فسيدخلهم فى رحمة منه وفضل وقيل فى المعنى واما الذين كفروا به فلهم كذا وكذا والثانى نحو هو الذى انزل عليك الكتاب منه
ايات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات فاما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تاويله وقيل فى المعنى واما
غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه الى ربهم بدليل قوله تعالى والراسخون فى العلم يقولون امنا به كل من عند ربنا اى كل من المتشابه والمحكم من عند الله
والايمان بهما واجب فكانه قيل واما الراسخون فى العلم فيقولون وفيها اى فى مفهوم اما معنى الشرط للزوم الفاء بعدها كما مر ولا جائز ان تكون الفاء العاطفة
لدخولها على الخبر ولا يعطف الخبر على مبتدائه ولا زائدة اذ لا يصح الاستغناء عنها فتعين انها فاء الجزاء وقال ابو حيان هذه الفاء جاءت فى اللفظ
خارجة عن قياسها لانها لم تجئ رابطة بين جملتين ولا عاطفة مفردا على مثله والتعليل بكون اما فى معنى الشرط ليس بجيد لان معنى اما كما قالوا مهما يكن من شيء
وجواب مهما يكن من شيء لا يلزم فيه الفاء اذا كان صالحا لاداة الشرط والفاء لازمة بعد اما سواء كان ما دخلت عليه صالحا لها ام لم يكن الا ترى انه
يقال مهما يكن من شيء لم ابال به ويمتنع ذلك فى اما ويجب فيه ذكر الفاء فدل على ان لزوم الفاء ليس لاجل ذلك انتهى وقد تحذف لغير الضرورة كقوله فاما
القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا فى عراض المواكب ويجوز حذفها فى سعة الكلام اذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم
الاصل فيقال لهم اكفرتم فحذف المقول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء فى الحذف ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا هذا قول الجمهور قال ابن هشام
وزعم بعض المتاخرين ان فاء جواب اما لا تحذف فى غير الضرورة اصلا وان الجواب فى الاية فذوقوا العذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول
وانتقلت الفاء للمقول وان ما بينهما اعتراض وكذا قال فى اية الجاثية واما الذين كفروا افلم تكن اياتى قال اصله فيقال لهم الم تكن اياتى ثم حذف
القول وتاخرت الفاء عن الهمزة تنبيه لم يذكر المص معنى التوكيد لاما وقل من ذكره وقد اثبته جماعة من المتاخرين واحسن من قرره الزمخشرى فانه
قال فائدة اما فى الكلام ان يعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة قلت اما
زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه فى تفسيره مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وانه فى معنى الشرط انتهى اما كونه
فى معنى الشرط فظ واما وجه التوكيد فانه بمنزلة التعليق بوجود شيء ما لان معنى مهما يكن من شيء ان يقع هذا او ذاك الى ما لا يحصى وما دامت الدنيا باقية فلا بد
من وقوع شيء فيها فيكون المعنى ان ذهاب زيد ثابت البتة وعلى كل حال قال الرضى وليس مراد سيبويه من تفسيرها بمهما انها بمعناها وكيف واما حرف ومهما اسم
بل قصده الى معنى البحث واما بمعنى ان واصل اما زيد فقائم اما يكن من شيء فزيد قائم اى ان يقع شيء فى الدنيا يقع قيام زيد انتهى والتزموا حذف فعل اما الذى
هو الشرط لجريه على طريقة واحدة وهو يكن او نحوه كما التزموا حذف متعلق الظرف اذا وقع خبرا استثقالا وللتنبيه على ان المقصود باما حكم الاسم الواقع بعدها لا الفعل
وعوض ما بينهما اى بين اما والفاء اللازمة لما بعدها عن فعلها المحذوف لزوما جزء مما فى حيزها اى حيز اما كراهة دخول حرف الشرط على فاء الجواب تنبيها
جزء على انه لا يعوض اكثر من واحد لارتفاع الاستكراه بواحد وفيه اى فى الجزء المذكور اقوال ثلثة احدها انه جزء من اجزائها الواقع بعد الفاء وهو اما
مبتدا نحو اما زيد فمنطلق واما معمول لما وقع بعد الفاء سواء كان ما بعدها ما يمنع التقديم مع قطع النظر عن الفاء نحو اما زيدا فانى ضارب او لم يكن
نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق وذلك لان لاما خاصية فى تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه وهذا القول عزاه بعضهم لسيبويه وليس بقوله وانما هو قول
المبرد وابن درستويه والفراء واختاره ابن الحاجب وابن مالك قال ابو حيان وقد رجع المبرد عن هذا القول الى قول سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه قال الزجاج
رجوعه مكتوب عندى بخطه فان قلت هذا القول لا تشمله عبارة المص لان ما وقع عوضا بين اما والفاء على هذا القول جزء مما فى حيز الجزاء لا مما
فى حيز اما نفسها قلت ما فى حيز الجزاء فى حيز اما ايضا الثانى انه معمول الفعل المحذوف مط اى سواء كان ما بعد الفاء ما يمنع التقديم او لم يكن اذ العمل للمحذوف

اما بالفتح والتشديد حرف تفصيل غالبا وفيها معنى الشرط للزوم الفاء وعوض بينهما عن فعلها جزء مما في حيزها
وفيها اقوال

الحديث ليس من امبر امصيام في امسفر كذا رواه النمر بن تولب قال بعضهم ان هذه اللغة مختصة بالاسماء التي لا تدغم لام التعريف في اولها نحو غلام كتاب بخلاف رجل وناس ولباس قال ابن هشام وحكى لنا بعض طلبة اليمن انه سمع في بلادهم من يقول خذ امرمح واركب امفرس ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم الا ترى الى البيت السابق والها في الحديث دخلت على النوعين انتهى قلت واقمت في اليمن اربعة عشر شهرا فلم ار من يفرق بين الاسماء التي تدغم في اولها اللام وبين غيرها بل كلهم يبدلون اللام ميما في جميع الاسماء فيقولون ام رجل كما يقولون ام غلام تنبيهان الاول قال الاندلسي وابن يعيش الرواية في البيت بالسهم تتشديد بالسين وادغام اللام فيها وام سلمة بالميم الساكنة بعد الواو ونقله عنهما في الفتح القريب وافره الثاني قال الازهري الوجه ان لا تثبت الالف في الكتابة لانها ميم وجعلت كالالف واللام ونقله عنه في الفتح ايضا وفيه نظر لظاهر كلامهم الثالث ذكر ابن الحاجب في الشافية ان هذه اللغة ضعيفة وتعقبه بعض الائمة فقال قد تكلم بها سيد الفصحاء فالحكم عليها بالضعف لا يوافق عليه التاسع اما بالفتح والتشديد اي بفتح الهمزة وتشديد الميم وقد تبدل ميمها الاولى ياء استثقالا للتضعيف كقول عمر بن ابي ربيعة رات رجلا ايما اذا الشمس عارضت فيضحى واما بالعشي فيخصر وهي حرف تفصيل غالبا لا على ما توهم من تفسيرها بمهما يكن من شيء وكونها للتفصيل يدل عليه استقراء مواردها وعطف مثلها عليها قال تعالى فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ماذا اراد الله بهذا مثلا فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر وقد يترك تكرارها استغناء بذكر احد القسمين عن الاخر او بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم الاخر فالاول نحو يا ايها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين امنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل وقيسه في المغني واما الذين كفروا به فلهم كذا وكذا والثاني نحو هو الذي انزل عليك الكتاب منه ايات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تاويله وقيسه في المغني واما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه الى ربهم بدليل قوله تعالى والراسخون في العلم يقولون امنا به كل من عند ربنا اي كل من المتشابه والمحكم من عند الله والايمان بهما واجب فكانه قيل واما الراسخون في العلم فيقولون وفيها اي في مفهوم اما معنى الشرط للزوم الفاء بعدها كما مر ولا جائز ان يكون الفاء للعطف لدخولها على الخبر ولا يعطف الخبر على مبتدائه ولا زائدة اذ لا يصح الاستغناء عنها فتعين انها فاء الجزاء وقال ابو حيان هذه الفاء جاءت في اللفظ خارجة عن قياسها لانها لم تجئ رابطة بين جملتين ولا عاطفة مفردا على مثله والتعليل بكون اما في معنى الشرط ليس بجيد لان معنى كلام ابي الواو مهما يكن من شيء وجواب مهما يكن من شيء لا يلزم فيه الفاء اذا كان صالحا لاداة الشرط والفاء لازمة بعد اما سواء كان ما دخلت عليه صالحا لها ام لم يكن الا ترى انه يقال مهما يكن من شيء لم ابال به ويمتنع ذلك في اما ويجب ذكر الفاء فدل على ان لزوم الفاء ليس لاجل ذلك انتهى وقد تحذف الفاء للضرورة كقوله فاما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب ويجوز حذفها في سعة الكلام اذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم الاصل فيقال لهم اكفرتم فحذف المقول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا هذا قول الجمهور قال ابن هشام وزعم بعض المتاخرين ان فاء جواب اما لا تحذف في غير الضرورة اصلا وان الجواب في الاية فذوقوا العذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وان ما بينهما اعتراض وكذا قال في الاية الجاثية واما الذين كفروا افلم تكن اياتي الاية قال اصله فيقال لهم الم تكن اياتي ثم حذف القول وتاخرت الفاء عن الهمزة تنبيه لم يذكر المص معنى التوكيد لاما وقل من ذكره وقد اثبته جماعة من المتاخرين واحسن من قرره الزمخشري فانه قال فائدة اما في الكلام ان يعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب لذلك قال سيبويه في تفسيره مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وانه في معنى الشرط انتهى اما كونه في معنى الشرط فظ واما وجه التوكيد فانه بمنزلة التعليق بوجود شيء ما لان معنى مهما يكن من شيء ان يقع هذا او ذاك الى ما لا يحصى وما ذا من الدنيا باقية فلا بد من وقوع شيء منها فيكون المعنى ان ذهاب زيد ثابت البتة وعلى كل حال قال الرضي وليس مراد سيبويه من تفسير اما بمهما انها بمعناها وكيف وما حرف ومهما اسم بل قصده الى معنى البحث واما بمعنى ان واصل اما زيد فقائم اما يكن من شيء فزيد قائم اي ان يقع شيء في الدنيا يقع قيام زيد انتهى والتزموا حذف فعل اما الذي هو الشرط لجريه على طريقة واحدة وهو يكن او نحوه كما التزموا حذف متعلق الظرف اذا وقع خبرا مثلا وللتنبيه على ان المقصود باما حكم الاسم الواقع بعدها لا الفعل وعوض ما بينهما اي بين اما والفاء اللازمة لما بعدها عن فعلها المحذوف لزوما جزء مما في حيزها اي حيز اما كراهة دخول حرف الشرط على فاء الجواب تنبيها له جزء على انه لا يعوض اكثر من واحد لارتفاع الاستكراه بواحد وفيه اي في الجزء المذكور اقوال ثلاثة احدها انه جزء من اجزائها الواقع بعد الفاء وهو اما مبتدا نحو اما زيد فمنطلق واما معمول لما وقع بعد الفاء سواء كان ما بعدها ما يمنع التقديم مع قطع النظر عن الفاء نحو اما زيدا فاني ضارب او لم يكن نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق وذلك لان لاما خاصة في تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه وهذا القول عزاه بعضهم لسيبويه وليس بقوله وانما هو قول المبرد وابن درستويه والفراء واختاره ابن الحاجب وابن مالك قال ابو حيان وقد رجع المبرد عن هذا القول الى قول سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه قال الزجاج رجوعه مكتوب عندي بخطه فان قلت هذا القول لا تشمله عبارة المص لان ما وقع عوضا بين اما والفاء على هذا القول جزء مما في حيز الجزاء لا مما في حيز اما نفسها قلت ما في حيز الجزاء في حيز اما ايضا الثاني انه معمول الفعل المحذوف مط اي سواء كان ما بعد الفاء ما يمتنع التقديم او لم يكن اذ العامل المحذوف

المقدر في محله ولا عمل لما بعد الفاء فلا اثر لكونه مما يمتنع التقديم او لا فاذا قلت اما زيد فمنطلق فالتقدير مهما يذكر زيد فهو منطلق واذا قلت اما يوم الجمعة فزيد منطلق فالتقدير مهما يذكر يوم الجمعة فزيد منطلق ورد بانه لو كان كذلك لجاز النصب في الاول بتقدير يذكر بالبناء للفاعل والرفع في الثاني بتقدير يحصل او يذكر بالبناء للمفعول ولم يجز اتفاقا واما ما سمع من قول بعضهم اما العبيد فذو عبيد واما قريشا فانا افضلها بالنصب في المعرفة فقال سيبويه هي لغة خبيثة قليلة قال ومع ذلك فلا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرفة الا اذا كانت غير معين ليكون في موضع الحال كما في الجماء الغفير واما اذا اردت بالعبيد عبيدا معينة فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قولك اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا ابا لك وما وقع لابن هشام في المغني من قوله وفي ذلك دليل على انه لا يلزم ان يقدر مهما يكن من شيء بل يقدر غيره مما يليق بالمحل اذ التقدير هنا مهما ذكرت فليس بشيء لان هذا المسموع الذي استند اليه لغة خبيثة بنص سيبويه فكيف يبنى عليه جواز التراكيب العربية هذا مع انها محتملة للتخريج على خلاف ما ادعاه واستشكل الرضي مذهب سيبويه في نصبه على الحال وقال بل هو معمول به لما بعد الفاء لان معنى ذو عبيد اي تملكهم وذلك كما روى الكسائي اما قريشا فانا افضلهم اي اغلبهم في الفضل القول الثالث انه ان لم يكن ما بعد الفاء ما يمتنع التقديم فهو جزء مما في حيز جزائها نحو اما يوم الجمعة فانا سافر وان كان نحو اما اليوم فاني جالس فهو معمول للفعل المحذوف لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وهذا قول سيبويه والمازني والجمهور ورد بان الفاء للجزاء وهي مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها فالباب كله من هذا القبيل فلا معنى للتفصيل ولا يخفى انهم لا يخالفون في ان ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها لكنهم اجازوه مع الفاء هنا دون غيرها من المواضع لما قال سيبويه ان ما جاز عمله بعد حذف اما والفاء فيما قبل والامثلة الا ترى انك لو حذفت اما والفاء في قوله تعالى واما اليتيم فلا تقهر وقلت اليتيم فلا تقهر لكان جائزا بلا خلاف بخلاف نحو اما زيدا فاني ضارب اذ لو حذفت اما والفاء وقلت زيدا اني ضارب لم يجز لانه لا يجوز تقديم معمول خبر ان عليها وكذا لا يجوز اما درهما فعندي عشرون اذ المميز لا يعمل فيما قبله قال ابن الحاجب والصحيح من هذه الاقوال الثلثة هو الاول وهو ان الواقع بعد اما والفاء جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها لغرض المعوضية وذلك لان وضعها لتفصيل الانواع وما ذكر بعدها احد الانواع المتعددة وذكره باعتبار ما يتعلق به من الجملة الواقعة بعد الفاء والغرض من التقديم الدلالة على انه هو النوع المراد تفصيل جنسه وكان قياسه ان يقع مرفوعا على الابتداء لان الغرض الحكم عليه بحسب ما بعد الفاء لكنهم خالفوا الابتداء ايذانا من اول الامر بان تفصيله باعتبار الصفة التي هو عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه مفعولا به او ظرفا او مصدرا وغير ذلك الا ترى انك تفرق بين يوم الجمعة من قولك يوم الجمعة ضربت فيه وقولك ضربت في يوم الجمعة وان كان في الموضعين مضروبا فيه الا انه ذكر في الاول ليدل على انه حكم عليه ولما كان الحكم بوقوع الضرب فيه علم ان الضرب واقع فيه وفي الثاني ليدل على انه الذي وقع الضرب فيه من اول الامر ولما كانت قصدا ان يكون الواقع بعد اما من اول الامر على حسب ما هو عليه في جملته ولزم ان يكون على معناه واعرابه الذي كان له وبطل القول بكونه معمول الفعل المحذوف مط او بشرط ان لا يكون هناك مانع ويتعين وجه ما قيل ان لاما خاصة في تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه وحاصله التنبيه على ان الواقع بعدها هو المقصود بالتفصيل والتخصيص من بين ما في الجملة الواقعة بعد الفاء تنبيه قد يقع بعد اما جملة شرطية بعدها جواب مقرون بالفاء كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان واختلف في هذا الجواب لاي الاداتين هو قال ابو حيان والصحيح انه جواب اما واداة الشرط جوابها محذوف لدلالة جواب اما عليه ولذلك لزم ان يكون فعل الشرط بعدها ماضيا ولا يلزم مضيه الا عند حذف الجواب كانه قيل مهما يكن من شيء فروح ان كان من المقربين فالفاء جواب الشرط الذي تقدم وجواب ان محذوف هذا مذهب سيبويه قال الرضي والدليل على انه ليس جوابه عدم جواز اما ان جئتني اكرمك بالجزم اكثر من جواز ان ضربتني فاكرمك انتهى وزعم الاخفش ان الجواب المذكور لاما وان معا فالاصل عنده مهما يكن من شيء فان كان من المقربين فروح ثم انيبت اما مناب مهما والفعل الذي بعدها على الفاء فصار واما ان كان من المقربين فالتقت الفاءان فاغنت احديهما عن الاخرى فصار فروح قال ابو حيان وهذه كلها تقادير عجيبة ومع ذلك فهي باطلة وقد ابطل ابو علي ظاهر كلام الاخفش بان الفاء لا تكون جوابا لشيئين وتاول كلامه بانها لما كانت لاحدهما وتغني عن الثاني صارت كانها جواب شرطين قال واضطرب قول ابي علي فمرة قال بفصل بين اما والفاء الا بمفرد والجواب المذكور لان وجواب اما محذوف وهذا لا يصح لانه متى اجتمع طالبا جواب كان الجواب للاول منهما ومرة قال يقول سيبويه وقال الجملة اذا لم يستقل صارت بمنزلة مفرد قال وهذا هو الصحيح فاذا في المسئلة ثلثة مذاهب مذهب سيبويه ومذهب الاخفش ومذهب لابي علي في احد قوليه وقد تفارق اما التفصيل فتاتي مجردة عنه فتكون للاستئناف وهذا غير الغالب الذي فهم من قوله انها حرف تفصيل غالبا كاما الواقعة في اوائل الكتب والخطب وهي الفصول بها وبين ما بعدها مقطوعا عن الاضافة غالبا نحو اما بعد فكذا واختلف في اول من قالها فقيل داود على نبينا وعليه السلام وقيل يعرب بن قحطان وقيل سحبان بن وائل وقيل قس بن ساعدة وهو المشهور وهو القائل وقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها قال الرضي وقد التزم بعضهم لزوم التفصيل في اما وجواز السكوت على قولك اما زيد فقائم يدفع دعوى لزوم التفصيل وفي حواشي التسهيل لابن هشام والظاهر ان اما زيد فقائم لا يقال الا اذا وقع تردد في شخصين نسبا اليهما او احدهما الى ذلك فهي على هذا للتفصيل اي واما غيره فليس كذلك هذا مقتضى اطلاق المص يعني ابن مالك وغيره انها للتفصيل نعم الذي هو غير لازم التكرار انتهى والحق ما ذهب اليه المص وعليه جماعة من المحققين انها للتفصيل غالبا وقد تفارقه لا

لعله ايضا لما بعدها لان يصير الفعل الذي بعدها جواب اما والدليل على انه ليس جوابه اما ان يقع ضربني فاكرمك

نحو اما ان جئتني فاكرمك حيث لا يجوز ان ضربتني بالجزم

وقد تفارق في التفصيل كالواقعة في اوائل الكتب

المقدر في محله ولا عمل لما بعد الفاء فلا اثر لكونه مما يمنع التقديم اولا فاذا قلت اما زيد فمنطلق فالتقدير مهما يذكر زيد فهو منطلق واذا قلت
اما يوم الجمعة فزيد منطلق فالتقدير مهما يذكر يوم الجمعة فزيد منطلق ورد بانه لو كان كذلك لجاز النصب في الاول بتقدير يذكر بالبناء للفاعل ورفع
في الثاني بتقدير يحصل او يذكر بالبناء للمفعول ولم يجز اتفاقا واما ما سمع من قول بعضهم اما العبيد فذو عبيد واما قريشا فانا افضلها بالنصب في المصغر
فقال سيبويه هي لغة خبيثة قليلة قال ومع ذلك فلا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرفة الا اذا كانت غير معين ليكون في موضع الحال كما في الجماء الغفير
واما اذا اردت بالعبيد عبيدا معينة فلا يجوز فهذا الوضع كما في قولك اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا اباك وما وقع لابن هشام في المغني
من قوله في ذلك دليل على انه لا يلزم ان تقدر مهما يكن من شيء بل يقدر غيره مما يليق بالمحل اذ التقدير هنا مهما ذكرت فليس بشيء لان هذا المسموع
الذي استند اليه لغة خبيثة بنص سيبويه فكيف يبنى عليه جواز التراكيب العربية هذا مع انها محتملة للتخريج على خلاف ما ادعاه واستشكل الرضي مذهب
سيبويه في نصبه على الحال وقال بل هو مفعول به لما بعد الفاء لان معنى ذو عبيد ذو ملكهم وذلك كما روى الكسائي اما قريشا فانا افضلهم اي اغلبهم في
الفضل القول الثالث انه ان لم يكن ما بعد الفاء ما يمنع التقديم فهو جزء مما في حيزها نحو اما يوم الجمعة فانا مسافر وان كان نحو اما اليوم فاني جالس
فهو معمول للفعل المحذوف لان ان لا يعمل ما بعدها في ما قبلها وهذا قول سيبويه والمازني والجمهور ورد بان الفاء للجزاء وهي مانعة من عمل ما بعدها
في ما قبلها فالباب كله من هذا القبيل فلا معنى للتفصيل ولا يخفى انهم لا يخالفون في ان ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها لكنهم اجازوه مع الفاء هنا
دون غيرها من الموانع لما قاله سيبويه ان ما جاز عمله بعد حذف اما والفاء عمل فيما قبل والا فلا الا ترى انك لو حذفت اما والفاء في قوله تعالى واما اليتيم
فلا تقهر وقلت اليتيم فلا تقهر لكان جائزا بالخلاف نحو اما زيدا فاني ضارب اذ لو حذفت اما والفاء وقلت زيدا اني ضارب لم يجز لانه لا يجوز تقديم معمول
خبر ان عليها وكذا لا يجوز اما درهما فعندي عشرون اذ المميز لا يعمل فيما قبله قال ابن الحاجب والصحيح من هذه الاقوال الثلثة هو الاول ومن الواقع بعد اما في الفاء
جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها لغرض العوضية وذلك لان وضعها لتفصيل الانواع وما ذكر بعدها احد الانواع المتعددة وذكره بعنوان
ما يتعلق به من الجملة الواقعة بعد الفاء والغرض من التقديم الدلالة على انه هو النوع المراد تفصيل جنسه وكان قياسه ان يقع مرفوعا على الابتداء لان
الغرض الحكم عليه بحسب ما بعد الفاء لكنهم خالفوا الابتداء ايذانا من اول الامر بان تفصيله باعتبار الصفة التي هو عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء من
كونه مفعولا به او ظرفا او مصدرا وغير ذلك الا ترى انك تفرق بين يوم الجمعة من قولك يوم الجمعة ضربت فيه وقولك ضربت في يوم الجمعة وان كان
في الموضعين مضروبا فيه الا انه ذكر في الاول ليدل على انه حكم عليه ولما كان الحكم بوقوع الضرب فيه علم ان الضرب واقع فيه وفي الثاني ليدل على انه الذي
وقع الضرب فيه من اول الامر ولما كان كذلك قصد ان يكون الواقع بعد اما من اول الامر على حسب ما هو عليه في جملته ولزم ان يكون على معناه واعرابه الذي كان
له وبطل القول بكونه معمول الفعل المحذوف مطلقا وبشرط ان لا يكون هناك مانع ويتبين وجه ما قيل ان لاما خاصة في تصحيح التقديم لما يمتنع
تقديمه وحاصله التنبيه على ان الواقع بعدها هو المقصود بالتفصيل والتخصيص من بين ما في الجملة الواقعة بعد الفاء تنبيه قد يقع بعد اما
جملة شرطية بعدها جواب مقرون بالفاء كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان واختلف في هذا الجواب لاي الاداتين هو قال ابو حيان
والصحيح انه جواب اما واداة الشرط جوابها محذوف لدلالة جواب اما عليه ولذلك لزم ان يكون فعل الشرط بعد ان ماضيا ولا يلزم مضيه الا عند
حذف الجواب كانه قيل مهما يكن من شيء فروح ان كان من المقربين فالفاء جواب الشرط الذي تقدم وجواب ان محذوف وهذا مذهب سيبويه قال الرضي
والدليل على انه ليس جواب ان علم جواز اما ان جئتني اكرمك بالجزم اكثر من نحو ان ضربتني فاكرمك انتهى وزعم الاخفش ان الجواب المذكور لاما وان معا فالا
عند مهما يكن من شيء ان كان من المقربين فروح ثم انيب اما مناب مهما والفعل الذي بعدها على الفاء فصار واما ان كان من المقربين فالتقت الفاءان
فاغنت احديهما عن الاخرى فصار فروح قال ابو حيان وهذه كلها تقادير عجيبة ومع ذلك هي باطلة وقد ابطل ابو علي ظاهر كلام الاخفش بانا لم نجد
الفاء تكون جوابا لشيئين وتاول كلامه بانها لما كانت لاحدهما واغنت عن الثاني صارت كانها جواب شرطين قال واضطرب قول ابي علي فمرة قال
بفصل بين اما والفاء الا بمفرد الجواب المذكور لان وجواب اما محذوف وهذا لا يصح لانه متى اجتمع طالبا جواب كان الجواب للاول منهما ومرة قال بقول سيبويه
وقال الجملة اذا لم يستقل صارت بمنزلة مفرد قال وهذا هو الصحيح فاذا في المسئلة ثلثة مذاهب مذهب سيبويه ومذهب الاخفش ومذهب ابي علي في احد قوليه
وقد تفارق اما التفصيل فتاتي مجردة عنه فتكون للاستيناف وهذا في الغالب الذي يفهم من قوله غالبا كاما الواقعة في اوائل الكتب والخطب
وهي للفصول بينها وبين ما بعدها مقطوعا عن الاضافة غالبا نحو اما بعد فكذا واختلف في اول من قالها فقيل داود على نبينا وعليه السلم وقيل يعرب
بن قحطان وقيل سحبان بن وائل وقيل قس بن ساعدة وهو المشهور وهو القائل وقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها قال الرضي وقد
التزم بعضهم لزوم التفصيل في اما وجواز السكوت على قولك اما زيد فقائم يدفع دعوى لزوم التفصيل وفي حواشي التسهيل لابن هشام والظاهر ان
اما زيد فقائم لا يقال الا اذا وقع تردد في شخصين نسبتا هما او احدهما الى ذلك فهي على هذا للتفصيل اي واما غيره فليس كذا هذا مقتضى اطلاق
المص يعني ابن مالك كغيره انها للتفصيل نعم الذي هو غير لازم للتكرار انتهى والحق ما ذهب اليه المص وعليه جماعة من المحققين انها للتفصيل غالبا وقد تفارقه الى معنى

وجوب اما ان والدليل على انه ليس جواب ان جئتني فاكرمك مع ان نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم

لمقدر

موصولة ولا يعرب من الموصولات سواها نحو ابا اكرمك بل حرف عطف يفيد بعد اثبات صرف الحكم عن المعطوف عليه الى
المعطوف وبعد النفي والنهي تقرير حكم الاول واثبات ضده للثاني او نقل حكمه اليه عند بعض حاشا ترد للاستثناء حرفا جارا او فعلا جامدا

ليس بموصوف وهذا الرجل استينا بتقدير هو ليبان ابهامه وحذف ذا اكتفاء بها منها لدلالة الرجل عليها وعليه الكوفيون وزعم الاخفش ان ايا لا تكون
وصلة وهذه موصولة حذف صدر صلتها وهو العائد والمعنى يا من هو الرجل قال ابن هشام ويرده انه ليس لنا عائد يجب حذفه ولا موصول التزم كون صلته
جملة اسمية وله ان يجيب عنهما بان ما في قولهم لا سيما زيد بالرفع كذلك انتهى والخامس ان تكون موصولة وقد مر الكلام عليها في باب الموصول وان ثعلبا
زعم ان ايا لا تكون موصولة اصلا فليرجع اليه ولا يعرب من اخواتها الموصولات سواها على اختلاف في اللذان واللتان وذو الطائية وانما اعربت دون اخواتها
لان شبهها بالحرف في الافتقار الى الجملة معارض بلزومها الاضافة في المعنى والاضافة من خواص الاسماء فبقيت على مقتضى الاصل في الاسماء من الاعراب
لسلامته من المعارض ولها اربع حالات احدها ان لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها نحو اكرم ايا اكرمك الثانية ان تضاف ويذكر صلتها نحو يعجبني ايهم هو قائم
الرابعة ان تضاف ولا يذكر صدر صلتها نحو يعجبني ايهم قائم وهي فيما عدا الحالة الرابعة معربة عند سيبويه وجمهور البصريين ومبنية في الحالة الرابعة عنده
وطائفة من البصريين قالوا باعرابها مطلقا وهو قضية اطلاق المص هنا لكنه باعتبار عدها في المبنيات مع اخواتها فتامل وقد اسلفنا الكلام على اعرابها وبنائها
مستوفى في هنالك تنبيه لا يستعمل اي مقطوعا عن الاضافة لفظا ومعنى الا في النداء والحكاية يقال جاءني رجل فيقول ايا هذا وجاءني رجلان فيقول
ايان وجاءني رجال فيقول ايون وقطعها عن الاضافة في غير هذين البابين انما هو بحسب اللفظ دون المعنى الثانية عشرة بل وهو حرف عطف يفيد بعد
اثبات اي الايجاب صرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو قام زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا فقصر الحكم بالقيام والامر بالضرب عن زيد الى
عمرو ويصير المعطوف عليه مسكوتا عنه فلا يحكم عليه بشيء كان المتكلم قال احكم على الثاني ولا اتعرض للاول لا انه منفي عنه الحكم عليه قطعا وفي كلام ابن الحاجب
انها تقتضي في نحو جاءني زيد بل عمرو ولا تضرب زيدا بل عمرا تقرير حكم النفي والنهي لزيد مثبتا ضده لعمرو كما لو قلت ما جاءني زيد لكن عمرو ولا تضرب زيدا
لكن عمرا فيستفاد تقرير عدم مجيء زيد والنهي عن الضرب له واثبات المجيء له والامر بالضرب له وهذا ما ذكره الجمهور وقال الرضي ظاهر كلام الاندلسي ان
الاول مسكوت عنه كما في الايجاب ثم استظهره وبه جزم المولى سعد الدين او نقل حكمه عطف على تقرير الحكم الاول اي يفيد بعد النفي والنهي نقل حكم الاول
اليه اي الى الثاني عند بعض اي بعض النحاة وهو المبرد وتبعه عبد الوارث فاجاز مع موافقتهما للجمهور فيما تقدم ان تكون ناقلة حكم متلوها لتاليها كما اذا وقعت بعد
الايجاب فعلى قولهما يجوز ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب وما زيد قائما بل قاعد بالرفع ويختلف المعنى فمع النصب يكون القعود منفيا على معنى بل هو قاعد
ومع الرفع يكون مبتدأ اي بل هو قاعد قال غير واحد من الائمة وما اجازاه مخالف لاستعمال العرب تنبيهات الاول صرح كلام ان بل يعطف بها مطلقا
سواء كانت بعد الايجاب وغيره وهو مذهب البصريين ومنع ذلك الكوفيون بعد غير النفي وشبهه قال هشام محال ضربت زيدا بل اياك قال ابو حيان
من الكوفيين مع كونهم اوسع من البصريين في اتباع شواذ العرب دليل على انه لم يسمع العطف بها في الايجاب اي على قلته ولا يعطف بها بعد الاستفهام وفاقا
الثاني قضية اطلاقه ان بل تعطف الجمل كما تعطف المفردات والصحيح انها الداخلة على الجملة حرف ابتداء لا عاطفة وانها لا تكون عاطفة الا اذا تلاها مفرد
معناها الاضراب مط فان تلاها جملة كان معنى الاضراب اما الابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اي بل هم عباد ونحو ام يقولون به جنة
بل جاءهم بالحق واما الانتقال من غرض الى اخر نحو قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحيوة الدنيا ونحو ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون
بل قلوبهم في غمرة من هذا وذكر ابن مالك في شرح الكافية انها لا تقع في التنزيل الا على هذا الوجه ووهم في ذلك جماعة بدليل ورودها للابطال في الايتين
السابقتين قال الدماميني ومحمل هذا الكلام عند ابن مالك انها لا تقع سابقين في القران الا للتنبيه على انقضاء امر واستيناف غيره فلا يتم توهيم تبينك الايتين
الشريفتين اذ ليس الاضراب على وجه الابطال متعينا في شيء منهما لاحتمال ان يكون الاضراب فيهما عن القول لا عن المقول المحكي ولا شك ان الاخبار بصدور
ذلك منهم ثابت لا يتطرق اليه الابطال بوجه فيكون الاضراب فيهما لمجرد الانتقال من امر الى اخر انتهى وسبقه الى ذلك ابن الصائغ في حاشية المغني
الثالث علم مما تقرر ان بل تكون للاستدراك كالاضراب قال ابن هشام في المغني والنحويون يقولون بل حرف اضراب والصواب حرف استدراك واضراب
فانها بعد النفي والنهي بمنزلة لكن سواء الرابع تزاد لا قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب كقوله وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة او افول ولتوكيد
تقرير ما قبلها بعد النفي والنهي ومنعها ابن درستويه بعد النفي وابن عصفور والنهي قال لانه لم يسمع ورد بقوله وما هجرتك لا بل زادني شغفا هجر وبعد
تراخ لا الى اجل وقوله لا تملن طاعة الله لا بل طاعة الله ما حييت استدعها قال في الهمع تبعا لابن هشام في المغني وما ذكره من انها زائدة قبل بل لتوكيد الاضراب
بعد الايجاب محل نظر وقال الرضي اذا ضمت لا الى بل بعد الايجاب نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم
لا الى ما بعد ففي قولك لا بل عمرو نفيت بلا القيام عن زيد واثبته لعمرو ولو لم تجئ بلا لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت
هكذا اي اضرب زيدا لا بل عمرا واي لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولولا لا المذكورة لاحتمل ان تكون امرا بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو وهذا كلام
وهو نص في ان لا الواقعة قبل بل فيما ذكر ليست بزائدة بل اتي بها لتاسيس معنى لم يكن قبل وجودها فالقول بزيادتها ليس بشيء ومن حاول التفصي عن ذلك
بحمل الزيادة على معنى انها ليست للعطف فقد تحمل الثالثة عشرة حاشا ترد للاستثناء حرفا جارا فيجر المستثنى بعدها كما مر في بابه او فعلا متعديا جامدا
قاصرا على لفظ الماضي فلا يتصرف بمضارع ولا امر لتضمنه معنى الا فينتصب المستثنى بعده كما مر وفاعلها حينئذ ضمير مستتر عائد الى مصدر الفعل قبلها

او اسم فاعل مفهوم منه نحو حاشا الله وهل هي اسم بمعنى براءة او فعل بمعنى برئت او اسم فعل بمعنى ابرء خلاف وحتى ترد عاطفة للجزء
اقويها او اضعف

سواء كان ما قبلها فعلا نحو قام القوم حاشا زيدا المعنى جانب هو اي قيامهم زيدا او كلاما يتصيد منه مصدر يمكن عود الضمير عليه نحو القوم اخوتك
حاشا زيدا المعنى جانب هو اي انتسابهم اليك بالاخوة زيدا فيفهم من ذلك ان زيدا ليس باخ وهو المقصود بالاستثناء اذ لو كان اخا للمخاطب لتجاوز
غيره بانتساب الاخوة اليه وعبارة المص هذه احسن من عبارة غيره حيث قال عائد الى مصدر الفعل المتقدم عليها لشمولها ولذلك اورد
تلك العبارة انه لا يطرد فيها اذ لا انتقاض بها اذ فقد الفعل كالصورة الثانية او عائد الى اسم فاعل مفهوم منه اي مما قبلها سواء كان فعلا او
كلاما كما تقدم فالمعنى على الاول في نحو قام القوم حاشا زيدا جانب القائم منهم زيدا وعلى الثاني في نحو القوم اخوتك حاشا زيدا جانب المنتسب اليك
بالاخوة زيدا فهذان قولان في مرجع الضمير الاول للكوفيين والثاني لسيبويه ورد الاول بان فيه تقديرا ما لم يلفظ به قط وذهب جمهور البصريين
الى انه عائد على البعض المفهوم من الكل السابق فالمعنى في نحو قام القوم حاشا زيدا جانب بعضهم زيدا واختاره ابن مالك في متن التسهيل ونكل
عنه في شرحه وضعفه بانه يلزم من تقدير البعض ان يراد بالبعض من سوى المستثنى فيلزم اطلاق البعض على الكل الا واحدا وهذا وان صح فلا يحسن
لقلته في الاستعمال ثم اختار مذهب الكوفيين وذهب الفراء الى ان حاشا فعل لا فاعل له لكنه لما اشتهر من معنى الافعال ابو حيان ويمكن القول في
خلا وعدا بذلك تنبيه هذا الخلاف في مرجع الضمير المذكور جار في الضمير الذي هو فاعل عدا وخلا وما عدا وما خلا وليس ولا يكون وقد تقدم الوعد
في باب الاستثناء بذكره هنا واذا ولي حاشا مجرور باللام نحو حاشا لله فليست للاستثناء وخرجت عن كونها حرفا بالاجماع وانما هي تنزيهية وهل هي
حينئذ اسم مصدر بمعنى براءة اي تنزيها فيكون اسما مرادفا للتنزيه منتصبا انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله فمن قال حاشا لله فكانه قال تنزيها
لله او فعل ماض بمعنى برئت والمعنى في نحو حاشا لله برئت لله اي تحرزت وراقبته ومثل هذا التاويل لا ياتي في نحو حاش لله ما هذا بشرا لانه مقام تعجب
لا تبرئة او اسم فعل بمعنى ابرء فمعنى حاش لله ابرء لله كما تقدم فيه خلاف فالاول قول جماعة من المحققين منهم ابن مالك وابن هشام والرضي واستدلوا
عليه بجواز تنوينها كقراءة ابي السمال حاشا لله بالتنوين فهذا مثل قولهم سقيا لزيد ورعيا لخالد وقرء ابن مسعود حاشا الله بالاضافة فهذا مثل سبحان الله
ومعاذ الله قال ابن هشام وليست جارة ومجرورا كما توهم ابن عطية لانها انما تجر في الاستثناء ولتنوينها في القراءة الاخرى ولدخولها على اللام في قراءة
السبعة والجار لا يدخل على الجار انتهى وانما ترك التنوين في قراءة الجماعة لبنائها من حيث اشبهت حاشا الحرفية لفظا ومعنى لان معنى الحرفية الاستثناء ومعنى
التنزيهية الابعاد عن السوء وهما متقاربان وانما نونت في تلك القراءة لالغاء الشبه المذكور فهي معربة كما ان التميميين اعربوا حذام كذلك وزعم بعضهم
انه من حاشا الا يتوقف على الاستثناء ورد على ابن الحاجب تقييد حرفيتها في باب حروف الجر بقوله وعدا وخلا وحاشا للاستثناء وزعم انه نحو حاشا
زيدا ان يقوم على الابتداء والجزم والتقديم والتاخير كما تقول على زيد ان يقوم وهو خلاف المشهور والثاني قول المبرد وابن جني والكوفيين لكنهم قالوا
المعنى في الاية جانب يوسف المعصية لاجل الله نعم ولم يقولوا انها بمعنى برئت كما قال المص والمعنيان مختلفان فتدبر واستدلوا على فعليتها بادخالهم
اياها على الحرف وتصرفهم فيها بالحذف قال ابن هشام وغيره وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية اي لان الاسم يشارك الفعل في كل
منهما وقال الرضي استدل المبرد على فعليته بتصرفه نحو حاشيت زيدا احاشيه كما كقوله وما احاشي من الاقوام من احد وليس بقاطع لانه يجوز ان يكون
مشتقا من لفظ حاشا حرفا او اسما كقولهم لوليت اي قلت لولا ولا لبيت اي قلت لا لا وسبحت اي قلت سبحان الله ولبيت اي قلت لبيك وهذا هو الظاهر
لان المشتق الذي حاله بمعنى قول تلك اللفظة التي اشتق منها فالتسبيح قول سبحان الله والتسليم قول سلام عليك والبسملة قول بسم الله وكذا غيره ومعنى
حاشيت زيدا قلت حاشا زيد واستدلاله على فعليته بالتصرف فيه وبالحذف نحو حاش لله ليس بقوي لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو
افعل في سوف افعل انتهى والثالث قول لبعض النحويين قال ابن هشام وزعم بعضهم انها اسم فعل معناه اتبرء او برئت وحامله على ذلك بناؤها ورد
اعرابها في بعض اللغات انتهى وفيه نظر اذ لا يلزم من كون الكلمة مبنية كونها اسم فعل وقال ابن الحاجب هي اسم فعل بمعنى برء الله واللام زايدة في الفاعل بحذف الالف الاولى وحاش بحذفهما
كما في هيهات هيهات لما توعدون تنبيه في حاشا التنزيهية ثلث لغات حاشا باثبات الالفين وحشا بحذف الالف الثانية وهو الغالب قال المرادي
وزاد في التسهيل حاش باسكان الشين وقد قرء بالاربع في حاشا لله فقرء ابو عمرو حاشا وقرئ باقي السبعة حاش لله بحذفها وقرء بعضهم حشى لله بحذف
الالف وقرء الحسن حاش لله وفيه جمع ساكنين على غير حده وظاهر كلام ابن مالك في الالفية ان اللغات الثلث في حاشا الاستثنائية وقال غيره ان حاش
لم يستثن بها الرابعة عشرة حتى ترد على ثلثة اوجه احدها ان تكون عاطفة للجزء من المعطوف عليه او لما هو كجزئه فالاول نحو اكلت السمكة حتى راسها والثاني
نحو اعجبتني الجارية حتى كلامها لان كلامها ليس جزءا منها لكن لما كانت تحل له تنزل منزلة الجزء فان عطفت ما يوهم انه ليس بجزء اوله وجب كقوله
القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها في رواية من نصب نعله بالعطف على الصحيفة والزاد على تاويل القى ما يثقله حتى نعله فنعله
بعض ما يثقله قال ابن هشام والذي يضبط ذلك انها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء وتمتنع حيث يمتنع ولهذا لا يصح ضربت الرجلين حتى افضلهما
انتهى وفيه رد على الاستثناء من اسماء العدد قوله اقوى او اضعف صفتان للجزء اي اقوى من سائر اجزاء المعطوف عليه نحو مات الناس حتى الانبياء
او اضعف منه نحو قدم الحاج حتى المشاة وقد اجتمعا في قوله قهرناكم حتى الكماة فانتم تحشوننا حتى بنينا الاصاغر قال ابن يعيش اذا ضربت القوم حتى زيدا

بمهلة ذهنية وتختص بالظاهر عند بعض وحرف ابتداء وجارة وتختص بالظاهر خلافا للمبرد
وقد ينتصب المضارع بعدها بان مضمرة لا بها خلافا للكوفيين

فلا بد ان يكون زيدا رفعهم او ادناهم ليدل بذكره على ان الضرب قد انتهى الى الرفعاء او الوضعاء فان لم يكن زيد بهذه الصفة لم يكن لذكره فايدة
اذ كان قولك ضربت القوم يشتمل على زيد وعمرو وغيرهما فلما كان ذكر زيد يفيد ما ذكرناه وجب ان يكون داخلا في حكم ما قبله وان يكون بعضا لما قبله
فيستدل بذكره على ان الفعل قد عم الجميع ولذلك لا تقول قام الرجال حتى النساء لان النساء لسن من الرجال ولا يشملهم دخولهن وانما يذكر بعد حتى ما يتوهم
عليه الاول ويجوز ان لا يقع عليه الفعل لو قصره او دناءته فمن يحتمل ان الامر قد انتهى اليه بمهلة ذهنية متعلق بعاطفة اي بحسب الذهن لا بحسب الخارج
كما في ثم اذ المناسب بحسب الذهن في نحو مات الناس حتى الانبياء ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت
الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات على عكس
ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة وظهر بذلك انه لا يعتبر فيها الترتيب الخارجي ايضا بل المعتبر فيها ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا
من الاضعف الى الاقوى او بالعكس وذهب جماعة منهم ابن الحاجب والزمخشري انها تفيد الترتيب والمهلة كثم قال ابن مالك هي دعوى بلا دليل
ففي الحديث كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس وليس في القضاء ترتيب وانما الترتيب في ظهور المقضيات وقال الشاعر لقومي حتى الاقدمون
فعطف الاقدمون وهم سابقون قال وانما هي لمطلق الجمع كالواو والحق انها تفيد الترتيب والمهلة لكن ذهنا لا خارجا كما بيناه وعليه جماعة
من المحققين وهو كالتوسط بين القولين وتختص حتى العاطفة بالظاهر عند بعض اي بعض النحويين فلا تعطف المضمر فلا يقال ضربت الناس
حتى اياك ولا قاموا حتى انت ذكره ابن هشام الخضراوي قال ابن هشام الانصاري في المغني ولم اقف عليه لغيره وقال في شرح اللمحة هو حق يشهد بصحته
الاستعمال والقياس وقد اسلفنا بعض احكام حتى هذه في باب عطف النسق فليرجع اليه فايدة ابن هشام جماعة الاول عبد الملك بن هشام صاحب
السيرة والثاني محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي والثالث محمد بن احمد بن هشام اللخمي والرابع الشيخ جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري
الحنبلي صاحب التصانيف المشهورة منها مغني اللبيب قاله في المزهر ولابن هشام الخضراوي كتاب في النحو يسمى بالمغني ايضا وكثيرا ما ينقل الرضي
في شرح الكافية قال ابن هشام في المغني فيظن من لا علم له انه الانصاري وليس كذلك وانما هو الخضراوي اذ لا يصح نقل الرضي عن مغني ابن هشام الانصاري لان الرضي اقدم منه زمانا فان الرضي توفي سنة ست وثمانين وست مائة وابن هشام الانصاري
ولد سنة ثمان وسبعمائة وتوفي سنة احدى وستين وسبعمائة وانما نبهت على ذلك لان بعض الناس وقع في هذا الوهم فاحببت التنبيه عليه هنا بما ذكر
الخضراوي والانصاري والثاني ان تكون حرف ابتداء اي حرفا يبتدأ بعده الجمل اي يستانف ولا يكون لها تعلق بما قبلها من حيث الاعراب وان تعلق
تعلقها به من حيث المعنى فتدخل على الجملة الاسمية كقوله فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل وعلى الفعلية التي فعلها مضارع
نحو حتى يقول الرسول بالرفع في قراءة نافع والتي فعلها ماض نحو حتى عفوا وقالوا حتى اذا فشلتم وتنازعتم وادعى ابن مالك انها جارة لان مضمرة
في الاولى ولاذا في الثانية والاكثرون على خلافه وقد دخلت على الجملتين الاسمية والفعلية في قوله سريت بهم حتى تكل جيادهم وحتى الجياد ما يقدن
بارسان فيمن رواه برفع تكل والمعنى حتى كلت لكنه جاء على حكاية الحال الماضية كقولك رايت امس زيدا وهو راكب ويحتمل ان يكون للحال حقيقة بان يكون
اخبر عن هذا في حال كلال المطي كما تقول سرت الى المدينة حتى ادخلها وانت في حال الدخول واما من نصب تكل فهي حتى الجارة ولا بد على النصب
من تقدير مضاف اي الى زمان كلال مطيهم والثالث ان تكون جارة بمعنى الى وقد تقدم ذكرها في جملة حروف الجر فتختص بالظاهر فلا تجر المضمر
خلافا للمبرد والكوفيين واما قوله اتت حتاك تقصد كل فج ترجي منك انها لا تخيب فضرورة قال ابن هشام واختلف في علة المنع فقيل هي ان
مجرورها لا يكون الا بعضا لما قبلها او كبعض منه فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل قال ويرده انه قد يكون ضميرا حاضرا كما في البيت فلا يعود على
ما تقدم وانه قد يكون ضميرا غائبا عائدا على ما تقدم غير الكل كقولك ضربت القوم حتاه وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة قال ويرده انها لو دخلت عليه
لقيل في العاطفة قاموا حتى انت واكرمتهم حتى اياك بالفصل لان الضمير لا يتصل الا بعامله وفي الخافضة حتاك بالوصل كما في البيت وح فلا التباس ونظيره انهم
يقولون في توكيد الضمير المنصوب رايتك انت وفي البدل منه رايتك اياك فلم يحصل لبس وقيل لو دخلت عليه قلبت الفها ياء كما في الى وهي فرع عن الى
فلا تحتمل ذلك انتهى قال الدماميني ولم يرد هذا الوجه كما رد القولين الاخرين كان هذا من قبيل المرتضى عنده وقد يقرر غايته انه لا يرتكب التغيير بالقلب
لاجل الفرعية ولا يلزم امتناع دخولها على المضمر مع بقاء الفها بدون قلب لكن قال ابن الحاجب حكمة ترك استعمال الضمير بعد حتى انها لو دخلت عليه فقيل من ذلك م
حتاه لا نبوا مع المضمر الفا فيما عرفت الف مالة الى الياء كقولك اليه وعليه ولديه وذلك كل الف اخر حرف او اسم غير متمكن اتصل به مضمر ولو قلبوها ياء
لخالفوا القاعدة الاصلية في ان المضمر لا يغير الكلمة من غير حاجة وههنا لا حاجة لاستغنائهم عن حتى بالى انتهى وحاصله انه لما كان كل من قلب الالف وافرادها
مع المضمر ملزوما لمخالفة قاعدة اطرحوه فلم يدخلوه الا على الظاهر لكن في تمثيله للاسم غير المتمكن بلدى نظر لانه معرب وكل معرب متمكن وقد ينتصب الفعل المضارع
بعدها اي بعد الجارة بان مضمرة نحو سرت حتى ادخلها بتقدير حتى ان ادخلها لا بها اي حتى نفسها خلافا للكوفيين لانها قد عملت في الاسماء الجر نحو قوله
حتى مطلع الفجر فلو عملت في الاسماء النصب لزم ان يكون لنا عامل واحد يعمل تارة في الاسماء وتارة في الافعال ولا نظير له في العربية فان قيل اذا قلت
اي رجل تضرب اضرب عملت اي الجزم في الفعل والجر في الاسم فان خافض المضاف اليه هو المضاف على الصحيح اجيب بان المراد ما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال

الفاء ترد رابطة للجواب بالشرط الممتنع جعله شرطا وحصر في ستة مواضع ولربط شبه الجواب نحو الذي يأتيني فله درهم وعاطفة مفيدة التعقيب والترتيب نوعيه الحقيقي نحو قام زيد فعمرو والذكري نحو ونادى نوح ربه فقال

من جهة عملها في الاسماء وعمل اي الجر في الاسماء وليس من جهة عملها الجزم في الافعال فانه عمل الجر في الاسماء من جهة اضافتها وعملها الجزم في الافعال من جهة تضمنها معنى الشرط ثم ما ذكر من التعليل في منع كون حتى هي الناصبة بنفسها لا ينهض اعتراضا على جميع الكوفيين بل على القائل منهم بانها ناصبة بنفسها كان وجارة بنفسها اي تشبيها بالى وهو مذهب لبعضهم لا لجميعهم قال في الهمع وذهب الفراء منهم الى انها ناصبة بنفسها وليست الجارة وعنده ان المجرور بعدها انما هو لنيابتها مناب الى وذهب الكسائي وهو امامهم الى انها ناصبة بنفسها ايضا وانها جارة باضمار الى وهذا عكس مذهب البصريين ثم انه جوز اظهار الى بعدها فقال المجرور بعد حتى يكون بالى مظهرة ومضمرة ومع قول الكوفيين انها ناصبة بنفسها اجازوا اظهار ان بعدها قالوا لو قلت لانتظرن حتى ان اصبح القادسية جاز وكان النصب بحتى وان توكيد كما اجازوا ذلك في لام الجحود وعلى قول البصريين لا نظير وقد يظهر في المعطوف على منصوبها لان الثواني تحتمل ما لا تحتمله الاوائل كقوله حتى يكون عزيزا من نفوسهم او ان يبين جميعا وهو مختار وفيه رد لقولهم ان ان مضمرة بعدها البتة قد يكون الموضع صالحا للاقسام حتى كقولك اكلت السمكة حتى راسها فلك ان تنصب راسها على ان حتى عاطفة وان ترفع على ان حتى ابتدائية وان تجرها على انها جارة وقد روي بالاوجه الثلاثة قوله عممتهم بالندا حتى غواتهم فكنت مالك ذي غي وذي رشد وقوله حتى نعله القاها الا ان بينهما فرقا من وجهين احدهما

وحرف تقليل مع المضارع وتحقيق مع الماضي غالبا فيهما وقد تقريب من الحال ومن ثم التزمت في الحالية المصدرة به وهي حينئذ مشهورة وقط اسم فعل بمعنى انته وكثيرا ما يجيء بالفاء نحو قام زيد فقط

لانك عرفت والحرفية ترد حرف تقليل مع الفعل المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس واعني التقليل ضربان تقليل وقوع الفعل نحو قد يصدق الكذوب وقد يعثر الجواد وتقليل متعلقه نحو قد يعلم ما انتم عليه اي ان ما انتم عليه هو اقل معلوماته سبحانه وزعم بعضهم انها في هذه الامثلة ونحوها للتحقيق وان التقليل في المثالين الاولين لم يستفد من قد بل من قولك الجواد يعثر والكذوب يصدق فانه ان لم يحمل على ان صدور ذلك منهما قليل كان فاسدا اذ آخر الكلام يناقض اوله وحرف تحقيق مع الفعل الماضي غالبا نحو قد افلح من زكاها قد افلح المؤمنون ومع المضارع قليلا كما ان بعضهم حمل عليه قوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه قال الزمخشري دخلت قد لتوكيد العلم ويرجع ذلك الى توكيد الوعيد وصرح الرضي بان قد اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه ينضاف في بعض المواضع اليها معان اخر اذا دخلت على الماضي او المضارع قيل وقد تقريب اي الماضي من زمن الحال ان لم يكن حالا ولذلك لا تدخل على نعم وبئس لانهما للحال ولا معنى لتقريبه تقول قام زيد فيحتمل الماضي القريب والبعيد فاذا قلت قد قام اختص بالقريب ومن ثم اي ومن اجل افادتها تقريب الماضي من الحال التزمت في الجملة الحالية المصدرة به اي بالماضي لفظا او تقديرا عند جمهور البصريين خلافا للاخفش والكوفيين كما مر وذلك

وظرف لاستغراق الماضي منفيا وفيها خمس لغات ولا تجيء مستقبلا وكم خبرية واستفهامية ويشتركان في البناء والافتقار الى التمييز

فانه عوض عن غيره قال وانما قدرنا الشرط تصحيحا للفاء انتهى فالتقدير في نحو قام زيد فقط اذا علمت قيام زيد فانته عن طلب الحكم بقيام غيره وتقصير كلامه في شرح التلخيص وكلام المص هنا انما تجيء بدون الفاء المكنة قليل وصرح غير واحد من النحويين ان قط في المثال المذكور بمعنى حسب المقطوع عن الاضافة فالمعنى قام زيد لا غيره ومن لطف القيام حسب مقامها من غير تكلف ثم قال ابن هشام في حواشي التسهيل ولم يسمع يعني قط في نحو المثال المذكور الا مقرونا بالفاء زائدة لازمة عندي قال وكذا اقول في قولهم فحسب ان الفاء زائدة انتهى قال الدماميني ولا ينبغي ارتكاب الزيادة ما وجد عنه مندوحة وقد قال ابن السيد في كتاب المسائل قط مفتوح القاف ساكنة الطاء بمعنى الاكتفاء بالشيء والاجتزاء به وهي عند البصريين مضافة الى ما بعدها كما تضاف حسب في قولك حسبك درهم وفيها معنى القطع كالتي هي ظرف والكوفيون يجيزون ما بعدها النصب فيجيزون قط عبد الله درهم ويقولون معناه كفى عبد الله درهم او يكفيه ولا يعرف ذلك البصريون وقط هذه تستعمل بعد الايجاب والنفي كقولك اخذت درهما فقط وما اخذت درهما فقط وهذه هي التي تاتي معها الفاء لان معنى اخذت درهما فقط اخذت درهما فاكتفيت به انتهى قال فجعل الفاء عاطفة لا زائدة كما قال ابن هشام ولا جزائية كما قال التفتازاني والظاهر انه خبر من قولهما جميعا انتهى فتامل والثاني ان تكون ظرفا لاستغراق الماضي اي لاستغراق جميع ما مضى من الازمنة الماضية حال كون الماضي منفيا نحو ما رايته قط اي في جميع الازمنة الماضية ونص ابن مالك في التسهيل والرضي في شرح الكافية على انه تستعمل دون نفي تارة معنى ولفظا وتارة لفظا لا معنى فالاول كقول بعض الصحابة قصرنا الصلوة مع رسول الله صلعم ونحن اكثر ما كنا قط وامنه والثاني كما في الحديث ايضا ان ابيا قال لعبد الله كاين تقرء سورة الاحزاب فقال عبد الله ثلاثا وسبعين اية فقال قط اي ما كانت كذا قط قال في القاموس وفي مواضع من البخاري جاء بعد المثبت منها في الكسوف اطول صلوة صليتها قط وفي سنن ابي داود توضا ثلاثا قط واثبته ابن مالك في الشواهد لغة قال وهي مما خفي على كثير من النحويين انتهى والجمهور على ان كل ذلك نادر لا يقاس عليه وفيها اي وفي قط التي ترد ظرفا لاستغراق الماضي خمس لغات احدها قط بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة وهي افصحها واشهرها قال ابن السيد واشتقاقها من قولك قطعت الشيء اذا قطعته فاذا قال المتكلم ما رايته قط فقد قطع عن هذا وفصله منه وقال في المغني معنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري لان الماضي منقطع عن الحال والاستقبال الثانية قط بفتح القاف وتشديد الطاء مكسورة على اصل التقاء الساكنين الثالثة قط بضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة الرابعة قط بفتح القاف وتخفيف الطاء مضمومة حذفت الطاء الاولى الساكنة فبقيت المضمومة الخامسة قط بفتح القاف وسكون الطاء مبالغة في التخفيف حذفت الثانية فبقيت الاولى الساكنة وهي مبنية بجميع لغاتها قيل لتضمنها معنى مذ والى اذ معنى ما فعلته قط مذ ان خلقت الى الان وقيل لشبه الحرف في ابهامه لوقوعها على كل ما تقدم من الزمان وقيل لانها اشبهت الفعل الماضي لانها لزمانه وبنيت على الاشهر على حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت ضمة تشبيها بقبل وبعد ولانه لو فتحت لتوهم النصب بمقتضى الظرفية ولو كسرت لتوهم الجر بمثل المنسية معناها ولا تجامع فعلا مستقبلا واما قول العامة لا افعله قط فلحن ولا يلتفت اليه لان استعمالها مع نفي الفعل الماضي قد ثبت عند اهل اللغة ولم يثبت مع نفي المضارع عندهم ويكفي في ذلك استقراء كلامهم وكتبهم لانه لا يلزم ان يكون خطاء لجواز ان يكون مجازا وعدم نقل هذا الاستعمال عن ائمة اللغة لا يمنع جوازه ان يوجد مع عدم نقله عنهم لانا نقول قد ثبت ان استعمالها الثاني قول العامة وهو ملحق باصوات الحيوانات عند اهل البلاغة فلا يعتبر اصلا حقيقة او مجازا ولهذا لا ابتدا لا قوالهم والثالث من وجوه قط ان يكون بمعنى حسب وهذه المفتوحة القاف مخففة الطاء والغالب بناؤها على السكون لوضعها على حرفين وتضاف الى الاسم الظاهر والى ياء المتكلم وكاف الخطاب نحو قط زيد درهم وقطي وقطك ثلثون وقد تعرب وهو قليل فيقال قط زيد درهم بالرفع كما يقال حسبه درهم ويجوز ان تلحقها نون الوقاية اذا اضيفت الى ياء المتكلم فيقال قطني كما يقال قدني محافظة للبناء على السكون فائدة دنا بل قط ظرف لاستغراق الماضي منفيا عوض ظرف لاستغراق المستقبل منفيا تقول في المستقبل لا افعله عوض كما تقول في الماضي ما فعلته قط لكن عوض قد يرد للماضي ايضا كقوله فلم ار عاما عوض اكثر هالكا وهو مبني لشبهه بالحرف في ابهامه لانه يقع على كل ما ياتي من الزمان وبناؤه اما على الضم كقبل وبعد او على الفتح طلبا للخفة او على الكسر على اصل التقاء الساكنين فان اضيف الى العائضين كقولهم لا افعله عوض العائضين اي دهر الداهرين او العائض الذي يبقى على وجه الدهر فكان المعنى ما بقي في الدهر دهر او اضيف اليه كقوله ولولا نبل عوض في خضيا واوصالي اعرب في الحالين لمعارضة الشبه بالاضافة ثم من خصائص الاسماء الثامنة عشرة كم على وجهين خبرية بمعنى كثير واستفهامية بمعنى اي عدد وهي بسيطة على الصحيح وقيل مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية وحذفت الفها كما تحذف مع سائر حروف الجر نحو بم ولم وعم وكثر الاستعمال لها فاسكنت للتخفيف وحدث لها بالتركيب معنى غير الذي كان لكل واحد من مفرديها كما قال النحويون في لولا وهلا ويشتركان اي الخبرية والاستفهامية في ثمانية امور احدها البناء اما بناء الاستفهامية فلتضمنها معنى همزة الاستفهام فان قولنا كم رجلا عندك معناه اعشرون رجلا عندك واما بناء الخبرية فلشبهها بالاستفهامية لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فمن جهة ان كلا منهما العدد مبهم وان شئت قلت بنيت لوجهين الشبه بما الحرف وضعا وبرب والثاني الافتقار الى التمييز لكون وضعهما على الابهام ولشدة افتقارهما اليه لم يحذف الا لدليل كما اذا جرى ذكر العبيد فقلت كم عندك اي كم عبدا عندك بالنصب في الاستفهامية وكم عبد عندك بالجر في الخبرية بحسب ما يقتضيه المقام بخلاف غيرهما من الاعداد فانها تدل على كمية معينة فيجوز ان لا يوتى لها بتمييز

الجمنة

المفهم بتقديم العلم مستقلا للفراغ منه

وحرف تقليل مع المضارع وتحقيق مع الماضي غالبا فيهما وقد تقربه من الحال ومن ثم التزمت في الحالية المصدرة به وفي بحث مشهور وقط ترد اسم فعل بمعنى انته وكثيرا ما يجيء بالفاء نحو قام زيد فقط،

لانك منه والحرفية ترد حرف تقليل مع الفعل المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس وهو اعني التقليل ضربان تقليل وقوع الفعل نحو قد يصدق الكذوب وقد يعثر الجواد وتقليل متعلقه نحو قد يعلم ما انتم عليه اي ان ما انتم عليه هو اقل معلوماته سبحانه وزعم بعضهم انها في هذه الامثلة ونحوها للتحقيق وان التقليل في المثالين الاولين لم يستفد من قد بل من قولك الجواد يعثر والكذوب يصدق فانه ان لم يحمل على ان صدوره وذلك منهما قليل كان فاسدا اذ اخر الكلام بناقض اوله وحرف تحقيق مع الفعل الماضي غالبا نحو قد افلح من زكيها قد افلح المومنون ومع المضارع قليلا كما ان بعضهم حمل عليه قوله تعم قد يعلم ما انتم عليه قال الزمخشري دخلت قد لتوكيد العلم ويرجع ذلك الى توكيد الوعيد وصرح الرضي بان قد اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع اليهما معان اخر اذا دخلت على الماضي او المضارع قيل وقد تقربه اي الماضي من زمن الحال ان لم يكن حالا ولذلك لا تدخل على نعم وبئس لانهما للحال ولا معنى لتقريبه تقول قام زيد فيحتمل الماضي القريب والبعيد فاذا قلت قد قام اختص بالقريب ومن ثم اي ومن اجل انها تفيد تقريب الماضي من الحال التزمت في الجملة الحالية المصدرة به اي بالماضي لفظا او تقديرا عند جمهور البصريين خلافا للاخفش والكوفيين كما مر وذلك لان الحال يدل على حصول صفة مقارن لما جعلت الحال قيدا له وهو العامل والماضي لا مقارنة فيه للحال فاذا كان مع قد قربته منها فحسن وقوعه حالا هكذا قالوا ومنه بحث مشهور وهو ان قد انما تقرب الماضي من الحال بمعنى الزمان الحاضر الذي هو زمان التكلم لا بمعنى ما يبين كيفية الفعل فان الحال بالمعنى الذي كلامنا فيه على حسب عاملها قد تكون ماضيا وقد تكون حالا وقد تكون مستقبلا كما لا يخفى كما ذكروه غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال قال السيد الشريف في شرح المفتاح والجواب ان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة كان مضيها واستقبالها وحاليتها بالنسبة الى ذلك المقيد لا الى زمن التكلم كما اذا وقعت مطلقة مستعملة في معانيها الاصلية ولا استبعاد فيما ذكرناه فان صرحوا بان ما بعد حتى قد يكون مستقبلا بالقياس الى ما قبلها وان كان ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم وعلى هذا فاذا قلت جاءني زيد ركب فهم منه تقدم الركوب على المجيء فلا تقارن الحال عاملها واذا قلت قد ركب فهم قربه الى زمان المجيء فيفهم مقارنته اياه كان ابتداء الركوب كان متقدما الا انه قارن المجيء في الدوام واذا قلت جاءني زيد يركب دل على تقاربهما ومن تظهر صحة كلام القوم في هذا المقام وفي وجوب تجريد الجملة الحالية عن علامة الاستقبال كالسين وسوف ولن اذ لو صدرت بها تبادر منها كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها واما ما يقال من انهم استبشعوا ان يقع الماضي الصريح حالا بهذا المعنى الذي نحن بصدده للتنافي بين الماضي والحال بمعنى احد اجزاء زمان التكلم فاحتيج الى ادخال قد المقربة الى الحال لتكسر سورة ذلك التنافي وتزول الاستبشاع فمما لا يلتفت اليه ذو طبع سليم الى هنا كلامه قال الدماميني بعد نقل هذا الكلام اقول اشار بهذا القول الذي لا يلتفت اليه الى ما وقع للرضي في شرح الكافية واما ما قرره هو وارتضاه وان كان بعضه ماخوذا من كلام التفتازاني في حاشية الكشاف ففيه نظر وذلك ان قد انما هي لتقريب الماضي الواقع قيدا من زمان العامل فهمت مقارنته له ولم يقم دليلا على فهم المقارنة وهي المطلوب لا ما ذكره من التقريب المذكور وهو لا يدل عليه بوجه قال وقد يورد عليه مثل جاء زيد لم يضحك اذ مقتضى تقريره ان مضي هذا الفعل الواقع قيدا بالنسبة الى المقيد وهو جاء يفهم منه عدم تقدم الضحك على المجيء فلا تقارن الحال عاملها وجوابه ان النفي في هذا المثال ونحوه وان دل على انتفاء متقدم لكن الاصل استمرار ذلك الانتفاء حتى تظهر قرينة انقطاع نحو لم يضحك امس ولكنه ضحك اليوم والغرض عدم هذه القرينة فاذن الاستمرار الذي هو الاصل سالم عن المعارض فيحصل الدلالة على المقارنة فجاز بهذا الاعتبار وقوعه حالا وهذا بخلاف الماضي المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فلذلك قال من قال يحتاج الى قد المقربة من الحال لتفهم المقارنة وقد عرفت ما عليه والظاهر ما ذهب اليه الاخفش والكوفيون في المسئلة والمقارنة مفهومة بدلالة السياق الكلام على الحالية ولا حاجة الى تكلف شيء من التعليلات فان قلت لا شك في جواز اقتران الماضي المثبت بقد اجماعا وعند وجودها يلزم ان يكون الماضي قريبا من الحال فيشكل كلام الكوفيين ومن وافقهم لوجود التدافع في مثل جاء زيد وقد ركب اذ وقوعه حالا يقتضي مقارنته للعامل الماضي وقد يقتضي قرب زمانه منه لا اقترانه به قلت لا تدافع لانا لا نسلم ان قد هنا للتقريب بل هي للتحقيق سلمنا كونها للتقريب لكن لا نسلم التدافع اذ لا مانع من ان يكون زمان الركوب المقيد للمجيء الماضي كان قريبا منه بدليل قد ثم قارنه بدليل التقييد به لوقوعه حالا والحاصل انه ان وجدت قرينتان لا تضاد بين مقتضيهما ترتب على كل واحد ما يقتضيه فلا اشكال انتهى قلت ومنه نظر فان قد في بعض الصور لازمة اجماعا فلا تخلو اما ان تكون للتحقيق او للتقريب اما الاول فلا وجه للزومها هنا واما الثاني فعلى مقتضى ما قرره ينبغي ان تكون لازمة والاجماع على لزومها تنبيه كان المص انما اتى بصيغة التمريض في قوله قيل وقد تقربه من الحال نظرا الى البحث المذكور وليس في محله فان قد تقرب الماضي من الحال بالاجماع والبحث انما يرد على تعليل التزامهم لها في الحالية المصدرة به فكان الصواب ان يحكي بقيل قوله ومن ثم ليتجه التمريض الى البحث وقد ذكرنا في صدر الكتاب لقد ستة معان فلا نطول بالاعادة السابع عشر قط ترد على ثلثة اوجه احدها ان تكون اسم فعل مبنيا على السكون واختلف في معناها فقال الزمخشري في المفصل والتفتازاني في المطول وتبعهما المص هو بمعنى انته وقال الجمهور بمعنى يكفي كما قالوه في قد حيث اختلفوا اهما كلمتان مستقلتان او الدال في قد بدل من الطاء فذهب الى كل جماعة والاول اشهر ويقال فيها قطني بنون الوقاية وكثيرا ما يجيء مقرونة بالفاء تزيينا للفظ نحو قام زيد فقط قال التفتازاني وكانه جزاء شرط محذوف وقد رده في نحو ضربت زيدا فقط اذا ضربت زيدا فانته

وظرفا لاستغراق الماضي منفيا وفيها خمس لغات ولا تجيء مستقبلا كعوض وقط مبنيتين واشتقهما واشتركان في البناء والافتقار الى التمييز

فانت عن ضرب عمرو قال انما قدرنا الشرط تصحيحا للفاء انتهى فالتقدير في نحو قام زيد فقط اذا علمت قيام زيد فانت عن طلب الحكم بقيام غيره وقصير كلامه في شرح التلخيص وكلام المص هنا انما تجيء بدون الفا لكنه قليل وصرح غير واحد من النحويين ان قط في المثال المذكور بمعنى حسب المقطوع عن الاضافة فالمعنى فقد قام زيد لا غير وهو نظر لقيام حسب مقامها من غير تكلف ثم قال ابن هشام في حواشي التسهيل ولم يسمع يعني قط في نحو المثال المذكور الا مقرونا بالفاء زائدة لازمة عندي قال وكذا اقول في قولهم فحسب ان الفاء زائدة انتهى قال الدماميني ولا ينبغي ارتكاب الزيادة ما وجد عنه مندوحة وقد قال ابن السيد في كتاب المسائل قط مفتوح القاف ساكنة الطاء بمعنى الاكتفاء بالشيء والاجتزاء به وهي عند البصريين مضافة الى ما بعدها كما تضاف حسب في قولك حسبك درهم وفيها معنى القطع كالتي هي ظرف والكوفيون يجيزون ما بعدها النصب فيجيزون قط عبد الله درهم ويقولون معناه كفى عبد الله درهم او يكفيه ولا يعرف ذلك البصريون وقط هذه تستعمل بعد الايجاب والنفي كقولك اخذت درهما فقط وما اخذت درهما فقط وهذه هي التي تأتي معها الفاء لان معنى اخذت درهما فقط اخذت درهما فاكتفيت به انتهى قال فجعل الفاء عاطفة لا زائدة كما قال ابن هشام ولا جزائية كما قال التفتازاني والظ انه خير من قوليهما جميعا انتهى فتامل والثاني ان تكون ظرفا لاستغراق الماضي اي لاستغراق جميع ما مضى من الازمنة الماضية حال كون الماضي منفيا نحو ما رايته قط اي في جميع الازمنة الماضية ونظر ابن مالك في التسهيل والرضي في شرح الكافية على انه تستعمل دون نفي ثابتة معنى ولفظا وتارة لفظا لا معنى فالاول كقول بعض الصحابة قصرنا الصلوة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن اكثر ما كنا قط وامنه والثاني كما في حديث ايضا ان ابيا قال لعبد الله كاين تقرء سورة الاحزاب فقال عبد الله ثلاثا وسبعين اية فقال قط اي ما كانت كذا قط قال في القاموس وفي مواضع من البخاري جاء بعد المثبت منها في الكسوف اطول صلوة صليتها قط وفي سنن ابي داود توضأ ثلاثا قط واثبته ابن مالك في الشواهد لغة قال وهي مما خفي على كثير من النحويين انتهى والجمهور على ان كل ذلك نادر لا يقاس عليه وفيها اي وفي قط التي ترد ظرفا لاستغراق الماضي خمس لغات احدها قط بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة وهي افصحها واشهرها قال ابن السيد واشتقاقها من قولك قطعت الشيء اذا قطعته فاذا قال المتكلم ما رايته قط فقد قطع عن هذا وفصل منه وقال في المغني معنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري لان الماضي منقطع عن الحال والاستقبال الثانية قط بفتح القاف وتشديد الطاء مكسورة على اصل التقاء الساكنين الثالثة قط بضم القاف اتباعا للضمة الطاء المشددة الرابعة قط بفتح القاف وتخفيف الطاء مضمومة حذف الطاء الاولى الساكنة فبقيت المضمومة الخامسة قط بفتح القاف وسكون الطاء مبالغة في التخفيف حذفت الثانية فبقيت الاولى الساكنة وهي مبنية بجميع لغاتها قيل لتضمنها معنى مذ والى اذ معنى ما فعلته قط مذ ان خلقت الى الان وقيل لشبه الحرف في ابهامه لوقوعها على كل ما تقدم من الزمان وقيل لانها اشبهت الفعل الماضي لانها لزمانه وبنيت على الاشهر على حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت ضمة تشبيها بقبل وبعد او لانه لو فتحت لتوهم النصب بمقتضى الظرفية ولو كسرت لتوهم الجر بهذا المتهمة معناها ولا تجامع فعلا مستقبلا واما قول العامة لا افعله قط فلحن ولا يلتفت اليهم لان استعمالها مع نفي الفعل الماضي قد ثبت عند اهل اللغة ولم يثبت مع نفي المضارع عندهم ويكفي في ذلك استقراء كلامهم وكتبهم لا يقال لا يلزم ان يكون خطاء لجواز ان يكون مجازا او عدم نقل هذا الاستعمال عن ائمة اللغة لا يمنع لجواز ان يوجد مع عدم نقله عنهم لانا نقول قد ثبت ان استعمالها الثاني قول العامة وهو ملحق باصوات الحيوانات عند البلغاء فلا يعتبر اصلا حقيقة او مجازا ولهذا لا يستدل باقوالهم والثالث من وجوه قط ان يكون بمعنى حسب وهذه المفتوحة القاف مخففة الطاء والغالب بناؤها على السكون لوضعها على حرفين وتضاف الى الاسم الظ والى ياء المتكلم وكاف الخطاب نحو قط زيد درهم وقطي وقطك ثلثون وقد تعرب وهو قليل نحو قط زيد درهم ويجوز ان تلحقها نون الوقاية اذا اضيفت الى ياء المتكلم فيقال قطني كما يقال قدني محافظة للبناء على السكون فائدة مثل قط ظرفا لاستغراق الماضي منفيا عوض ظرفا لاستغراق المستقبل منفيا تقول في المستقبل لا افعله عوض كما تقول في الماضي ما فعلته قط لكن عوض قد يرد للماضي ايضا كقوله فلم ادعا ما عوض اكثرها الكا وهو مبني لشبهه بالحرف في ابهامه لانه يقع على كل ما ياتي من الزمان وبناؤه اما على الضم كقبل وبعد او على الفتح طلبا للخفة او على الكسر على اصل التقاء الساكنين فان اضيف الى العائضين كقولهم لا افعله عوض العائضين اي دهر الداهرين والعائض الذي يبقى على وجه الدهر فكان المعنى ما بقي في الدهر داهر او اضيف اليه كقوله ولولا نبل عوض في خضيا واوصالي اعرب في الحالين لمعارضة الشبه بالاضافة التي هي من خصايص الاسماء الثامنة عشرة كم على وجهين خبرية بمعنى كثير واستفهامية بمعنى اي عدد وهي بسيطة في وجهيها لا مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية وحذفت الفها كما تحذف مع سائر حروف الجر نحو بم ولم وعم وكثر الاستعمال لها فاسكنت للتخفيف وحدثها بالتركيب معنى غير الذي كان لكل واحد من مفرديها كما قال النحويون في لولا وهلا وتشتركان اي الخبرية والاستفهامية في ثمانية امور احدها البناء اما بناء الاستفهامية فلتضمنها معنى همزة الاستفهام فان قولنا كم رجلا عندك معناه اعشرون رجلا عندك واما بناء الخبرية فلشبهها بالاستفهامية لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فمن جهة ان كلا منهما للعدد مبهم وان شئت قلت بنيت بوجهيها لشبههما بالحرف وضعا وهو الاوجه والثاني الافتقار الى التمييز لكان وضعهما على الابهام ولشدة افتقارهما اليه لم يحذف الا لدليل كما اذا جرى ذكر العبيد فقلت كم عندك اي كم عبدا عندك بالنصب في الاستفهامية وكم عبد عندك بالجر في الخبرية بحسب ما يقتضيه المقام بخلاف غيرها من الاعداد فانها تدل على كثير معين فيجوز ان لا يؤتى لها بتمييز

ما نوع التصدير وتختص الخبرية بجر التمييز مفردا ومجموعا

البتة لانه ليس فيها فائدة من جهة الدلالة على الكمية المعينة وان جهل جنسها والثالث لزوم التصدير على غير الجار حرفا كان او اسما لا ما قبلهما اذا كان مضافا او حرف جر يعمل فيهما واغتفر ذلك لان تاخر الجار عن مجروره ممتنع لضعف عمله فجوز تقدم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للتصدير حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته تقول بكم رجل مررت وغلام كم رجل ملكت ويكون اعراب المضاف كاعرابه لو لم يكن مضافا اليه وانما الذي لا يعمل فيهما متقدما الفعل او شبهه لا استحقاقهما الصدر لان كليهما للانشاء وكل ما تضمن معنى الانشاء لزم تصديره لانه يغير الكلام من نوع الى نوع فوجب تقديمه ليعلم من اول الامر نوع الكلام ويتفرغ ذهن السامع لتفهمه والا فلو تاخر لم يعلم هل الانشاء راجع الى ما مضى او الى شيء ياتي فيتشوش فكره وكون كم الاستفهامية للانشاء ظاهر واما الخبرية فلتضمنها معنى انشاء التكثير والانشاء انما يؤدي بالحرف غالبا فتكون متضمنة لحرف دال على التكثير اما محقق الوضع وهو من الاستغراقية او رب ان قلنا بدلالتهما على التكثير واما مقدر الوضع ان سلم عدم دلالة هذين الحرفين على التكثير فمن هذه الحيثية لزمت كم الخبرية فان قيل كيف يتاتي ان تكون في الخبرية معنى انشاء التكثير مع ما بين الخبر والانشاء من التنافي فالجواب ان الانشاء في كم من جهة التكثير القائم بنفس المتكلم ولا وجود له في الخارج حتى يتوقف باعتباره ان طابق صدق والا كذب والاخبار في الكلام الذي هي فيه وهو الذي قيل له بسببه خبرية انما هو باعتبار الكثرة لا باعتبار التكثير والكثرة امر له وجود في الخارج فان طابق الكلام ذلك الامر الواقع في الخارج كان صدقا وان لم يطابق كان كذبا فاذا قلت كم رجال عندي فله جهتان احدهما التكثير الذي قام بذهنك ولا وجود له في الخارج وبهذا الاعتبار تكون كم انشائية والاخرى كثرة الرجال المخبر عنها بالعندية ولها وجود في الخارج وبهذا الاعتبار تكون خبرية هذا معنى ما قرره ابن الحاجب وقد تقدم نظيره في باب افعال المدح والذم ومر نزاع الرضي له في ذلك فارجع اليه والرابع من الامور التي تشترك فيه كم الخبرية والاستفهامية الاسمية خلافا لمن زعم ان الخبرية حرف للتكثير فالدليل على اسميتها دخول حرف الجر عليهما نحو بكم درهم اشتريت وبكم شيء احسنت اليك والاضافة اليهما نحو غلام كم رجل ملكت ووصل كم حبيب ظعرت ووقوعهما مسندا اليهما لفظا ومعنى في نحو كم رجلا جاءك وكم ملك احسن اليك ومعنى لا لفظا نحو كم عبد اعتقت وكم حرا اعتقت فان المفعول به مسند اليه بحسب المعنى اذ قولك ضرب زيد في معنى زيد ضربته ولا معنى لاستبعاد ذلك وانكاره مع انه قد يكون نائبا عن الفاعل نحو ضرب زيد فيكون مسندا اليه لفظا ومعنى وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولا به على ما صرح به ابن الحاجب والخامس الابهام وهو ظ لانهما كنايتان والسادس جواز حذف مميزهما لدليل كما مر خلافا لمن منع حذف مميز الخبرية السابع الاختصاص بالنكرات كما صرح به الرضي قال اما الاستفهامية فلوجوب تنكير المميز المنصوب واما الخبرية فلانها كناية عن عدد مبهم عند المخاطب معدود وكذلك والغرض من اتيان المميز بيان جنس ذلك العدد المبهم فقط وذلك يحصل بالنكرة فلو عرف بقي التعريف ضايعا الثامن امتناع كون مميزها منفيا الا نحو كم لا رجلا جاءك ولا كم لا رجل صحبت خلافا لمن اجازه نص عليه سيبويه وتختص كم الخبرية بوجوب جر التمييز اي مميزها باضافتها اليه كما في عشرة ومائة لا بمن مقدرة خلافا للفراء وقيل الكوفيين قاطبة بل قيل ان فصل كان منصوبا حملا على كم الاستفهامية كقوله كم نالني منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد من الاقتار احتمل مفردا كان مميزها او مجموعا تقول كم عبد ملكت وكم عبيد ملكت قال كم ملوك باد ملكهم ونعيم سوقة بادوا ويكون مفردا اكثر في الاستعمال وابلغ في المعنى حتى ادعى بعضهم ان الجمع على نية ان معنى الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال ودخل في المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو كم قوم صدقوني قال في التصريح وانما كان مميز الخبرية مجرورا ومفردا لانها كانت للتكثير صار مميزها كمميز عدد الكثير وهو المائة والالف وجاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح لان في لفظ عدد الكثير ما ينبئ عن كثير الكثرة صريحا وكذا الخبرية ليست مثله في التصريح فجعل جمعه كانه نائب عن معنى التصريح في مثله وحكى عن بني تميم نصبه مطلقا وروي قول الفرزدق كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري بالنصب حملا على هذه اللغة التميمية واما على تقديرها استفهامية تهكمية اي اخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد انسيته وعليهما فكم مبتدأ او خبره قد حلبت وافراد الضمير حملا على لفظ كم او على انه عائد على مجموع من تقدم كما في قولك النساء فعلت وروي بالجر على قياس تمييز الخبرية وبالرفع على انه مبتدأ وان كان نكرة لكونه وصف بلك وبفدعاء محذوفا مدلولا عليه بالمذكورة اذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدع كما حذفت لك من صفة خالة استدلالا عليها بلك الاولى والخبر قد حلبت ولا بد من تقدير قد حلبت اخرى لان المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى ونظيره زينب وهند قامت وكم على هذا الوجه ظرف او مصدر والتمييز محذوف اي كم وقت او حلبة واذا نصب التمييز بفصل او بغير فصل جاز كونه ايضا مفردا او جمعا كما اذا جر هذا مذهب الجمهور وذهب ابو علي والشلوبين وابن هشام الخضراوي الى التزام الافراد لان العرب التزمته في كل تمييز منصوب عن عدد او كناية كم الاستفهامية وكاين وكذا ورد بان ذلك فيما يجب نصبه لا فيما يجوز نصبه وجره وهل يجوز جره مع الفصل بظرف ومجرور مذاهب احدها الاباية من الفصل بين المتضايفين وذلك ممنوع الا في ضرورة كقوله كم بجود مقرف نال العلى وكريم بخله قد وضعه والثاني نعم وعليه يونس بناء على انه راى جواز الفصل بين المتضايفين في السعة بذلك والكوفيون بناء على رايهم ان الجر بمن مقدرة وانما جوزوا اعمال الجار المقدر ههنا وان كان غير هذا الموضع نادرا لكثرة دخول من على مميز الخبرية نحو كم من ملك وكم من قرية والشيء اذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه والثالث الجواز ان كان الظرف والمجرور ناقصا وهو ما لا يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به نحو

ولا استفهامها بنصب لزوم افراده كيف ترد شرطية فتجزم فعلين عند الكوفيين واستفهامًا فتقع خبرا في نحو كيف زيد كيف وتقع مفعولًا في نحو كيف ظننت زيدا او حالا في نحو كيف جاء زيد لو ترد شرطية فتقتضي

كم بك ماخوذ اتاني وكم اليوم جائع جائني والمنع ان كان تامًا وعزا الاندلسي هذا القول الى يونس ورد بان العرب لم يفرق بين الظرف التام والناقص في الفصل بالجر بهما مجرى واحدا من الفصل بالمجرور التام قوله كم في بني سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع فان كان الفصل بجملة لم يجز الجر في كلام ولا شعر عند البصريين لان الفصل بالجملة بين المتضايفين لا يجوز البتة وجوزه الكوفيون بناء على انه الجر بمن لا بالاضافة وجوزه المبرد في الشعر فقط وروى قوله كم نالني منهم فضل على عدم بالجر واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله كم تركوا من جنات وعيون وكم اهلكنا من قرية وتختص كم الاستفهامية بوجوب نصب اي نصب مميزها وظاهره انه لا يجوز جره مطلقا وهو قول لبعضهم وذهب الفراء والزجاج وابن السراج واخرون الى جواز جره مطلقا حملا لها على الخبرية وفصل قوم فقالوا ان جرت بحرف جر نحو بكم درهم اشتريت جاز الجر والا فلا ومع ذلك فالنصب اكثر ثم الجر بمن مقدرة حذفت تخفيفا وصار حرف الجر الداخل على كم عوضا منها هذا مذهب الخليل وسيبويه والفراء والجماعة وخالف الزجاج فقال انه باضافة كم لا باضمار من ورده ابو الحسن بانهم حين خفضوا بعدها لم يخفضوا الا بعد تقدم حرف جر فكانهم لم يتعدوا واهذا دليل لقول الجماعة وتختص بوجوب لزوم افراده اي افراد مميزها خلافا للكوفيين في جواز جمعه وما اوهم يحمل على الحال ويجعل التمييز محذوفا فاذا قلت كم لك غلمانا فالتقدير كم نفسا استقر ولك غلمانا فحذف المميز والجمع المنصوب حال من ضمير الظرف المستقر والعامل فيه الظرف وعامله المحذوف فلو قلت كم غلمانا لك لم يمش هذا التخريج الا على راي الاخفش في تجويز تقديم الحال على عاملها المعنوي في مثل ذلك وذهب الاخفش الى جواز جمعه ان كان السؤال عن الجماعات نحو كم غلمانا لك اذا اردت اصنافا من الغلمان قالوا وانما كان مميز الاستفهامية مفردا منصوبا لانها لما كانت كناية عن العدد جعلت عبارة عن وسط العدد وهو من احد عشر الى مائة وجعل مميزها كمميزه لانها لو جعلت كناية عن احد الطرفين كان تحكما وترجيحا من غير مرجح لتساويهما في الطرفية بخلاف الوسطية اذ لا تساوي شيئا منهما التاسعة عشرة كيف ويقال فيها كي كما يقال في سوف سو قال كي تجنحون الى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم وهي اسم لدخول الجار عليها بلا تاويل في قولهم على كيف تبيع الاحمرين اي اللحم والخمر ولابدال الاسم الصريح منها كيف انت اصحيح ام سقيم وللاخبار بها مع مباشرة الفعل نحو كيف كنت فبالاخبار بها انتفت الحرفية وبمباشرة الفعل انتفت الفعلية وترد على وجهين احدهما ان تكون شرطية فيقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى نحو كيف تصنع اصنع ولا يجوز كيف تجلس اذهب باتفاق وتجزم فعلين عند النحاة الكوفيين وقطرب من البصريين مطلقا وقيل بشرط اقترانها بما نحو كيفما تكن اكن قالوا ومن وروده شرطية قوله تعالى ينفق كيف يشاء يصوركم في الارحام كيف يشاء فيبسطه في السماء كيف يشاء وجوابها في ذلك كله محذوف لدلالة ما قبلها قال ابن هشام وهذا يشكل على اطلاقهم ان جوابها يجب مماثلته لشرطها انتهى قيل ولقائل ان يقول لا اشكال اذ لا نقد الجواب فعلا مثل الذي قبلها والتقدير كيف يشاء الامور يشاء الانفاق اي لا فرق بين الشيئين الا بالتعلق فصدق ان شرطها مماثل لجوابها وان جوابها محذوف لدلالة ما قبلها الا ان ما قبلها فعل اخباري والافعال الاخبارية لها دلالة على المشيئة واستلزام لها وكثيرا ما تطلق ويراد بها كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة اي اردتم القيام لها والثاني ان تكون استفهامية وهو الغالب فيها ويستفهم بها عن حال الشيء لا عن ذاته قال الراغب وانما يسال بها عما يصح ان يقال فيه شبيه وغير شبيه ولهذا لا يصح ان يقال في الله عز وجل كيف قال وكلما اخبر الله تعالى بلفظ كيف عن نفسه فهو استخبار على طريق التنبيه للمخاطب او التوبيخ نحو كيف تكفرون بالله كيف يهدي الله قوما انتهى جاء زيد ثم ادخلت كيف استفهاما عن هيئة مجيئه اي على اي حالة جاء زيد قال ابن هشام وعندي انها تاتي في هذا النوع مفعولا مطلقا ايضا وان منه كيف فعل ربك ولا يتجه فيه ان يكون حالا من الفاعل انتهى اي لان في ذلك وصفه تعالى بالكيفية وهو ممتنع نبه بها الاول عن سيبويه انه كيف ظرف وانكره الاخفش والسيرافي وقالا هي اسم غير ظرف ورتبوا على الخلاف امورا احدها ان موضعها عند سيبويه نصب دائما وعندهما رفع مع المبتدا ونصب مع غيره الثاني ان تقديرها عند سيبويه في اي حال او على اي حال وعندهما تقديرها في نحو كيف زيد اصحيح زيد ونحو كيف جاء زيد اراكبا جاء زيد ونحوه الثالث ان الجواب المطابق عند سيبويه ان يقال على خير ونحوه هذا ان اجيب على اللفظ وان اجيب على المعنى دون اللفظ قيل صحيح او سقيم وعندهما على العكس قال ابن مالك لم يقل احد ان كيف ظرف اذ ليست زمانا ولا مكانا ولكنها لما كانت تفسر بقولك على اي حال لكونها سؤالا عن الاحوال العامة سميت ظرفا لانها في تاويل الجار والمجرور واسم الظرف يطلق عليها مجازا انتهى قال ابن هشام وهو حسن ويؤيده الاجماع على انه يقال في البدل كيف انت اصحيح ام سقيم بالرفع ولا يبدل المرفوع من المنصوب الثاني زعم قوم ان كيف تاتي عاطفة وممن زعم ذلك عيسى بن موهب في كتاب العلل وانشد عليه اذا قل مال المرء لانت قناته وهان على الادنى فكيف الاباعد وهذا خطا لاقترانها بالفاء ولانها هنا اسم مرفوع المحل على الخبرية ثم يحتمل ان الاباعد مجرور باضافة مبتدا محذوف اي فكيف حال الاباعد على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه مجرورا كقراءة ابن جماز والله يريد الاخرة او بتقدير فكيف الهوان على الاباعد فحذف المبتدا والجار وهو مجرور بالعطف بالفاء وكيف مقحمة بين العاطف والمعطوف لافادة الاولوية بالحكم فلا يكون لها محل العشرون لو ترد على اربعة اوجه احدها ان تكون شرطية امتناعية مقتضية شرطا وجوابا وتقيد في نحو لو جاءني زيد لاكرمته ثلاثة امور احدها الشرطية اعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين الثاني تقييد الشرطية بالزمان الماضي وبهذا الوجه والذي بعده فارقت ان فان تلك لعقد السببية والمسببية في المستقبل ولهذا قالوا الشرط بان سابق على الشرط بلو وذلك لان الزمان المستقبل سابق على الزمان الماضي الا ترى انك تقول ان جئتني غدا اكرمتك فاذا انقضى الغد ولم يجئ قلت لو جئتني امس اكرمتك قال في التصريح وفي الاصول من الازمنة خلاف قال الرازي والحق قول الزجاج ان لو تقلب المستقبل ماضيا وان تقلب الماضي مستقبلا فاذا وجد هنا رخاصة افاد انقضى صار ماضيا الثالث الامتناع واختلف النحاة في افادتها له وكيفية افادتها اياه على اقوال احدها انها لا تفيد

امتناع شرطها واستلزامه لجوابها وتختص بالماضي ولو مؤولا

على امتناع الشرط ولا على ...

بوجه وهو قول الشلوبين وابن هشام الخضراوي زعما انها لا تدل على امتناع الجواب بل على التعليق في الماضي كما دلت ان على التعليق في المستقبل ولم يدل بالاجماع على امتناع ولا ثبوت قال ابن هشام الانصاري وهذا الذي قالاه كانكار الضروريات اذ فهم الامتناع منها كالبديهي فان كل من سمع لو فعل فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد ولهذا جاز استدراكه فتقول لو جائني زيد لاكرمته لكنه لم يجئ الثاني انها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا وهو القول المشهور الجاري على السنة المعربين وعبارتهم لو حرف امتناع لامتناع اي امتناع الجواب لامتناع الشرط ورد بعدم امتناع الجواب في مواضع كثيرة كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات ربي وقول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فان عدم النفاد محكوم به سواء وجد الشرط ام لا وعدم العصيان محكوم به سواء وجد الخوف ام لا واجيب بان انتفاء الشرط والجواب هو الاصل فيها فلا ينافيه بقاء الجواب فيها مع انتفاء الشرط في بعض المواضع والثالث هو مختار المصنف وفاقا لابن مالك واختاره جماعة من محققي المتاخرين ايضا انها تفيد امتناع شرطها دائما مثبتا كان او منفيا واستلزامه اي شرطها لجوابها من غير تعرض لامتناع الجواب ولا ثبوته فاذا قلت لو قام زيد قام عمرو فقيام زيد محكوم بانتفائه فيما مضى ويكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام من عمرو وهل لعمرو قيام اخر غير اللازم عن قيام زيد او ليس لا تعرض في الكلام لذلك وعبارة ابن مالك في التسهيل لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه قال ابن هشام وهذه اجود العبارات ثم الجواب ان لم يكن له سبب غير ذلك الشرط بحيث لم يخلفه غيره لزم امتناعه ايضا لملازمته له شرعا او عقلا او عادة فالاول نحو قوله تعالى ولو شئنا لرفعناه بها فلو هنا دالة على ان مشيئة الله تعالى لرفع هذا المنسلخ منفية ويلزم من نفيها ان يكون رفع المنسلخ منفيا اذ لا سبب للرفع الا المشيئة وقد انتفت فيكون منفيا لان انتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب ضرورة كما ان ثبوت السبب يستلزم ثبوت المسبب كذلك لما بينهما من التلازم الشرعي والثاني كقولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فطلوع الشمس سبب لوجود النهار وقد انتفى بدخول لو عليه فينتفي وجود النهار لان وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس وقد انتفى فيكون منفيا لان انتفاء السبب المساوي يستلزم انتفاء المسبب لما بينهما من التلازم العقلي والثالث كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اي السموات والارض ففسادهما وهو خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدد الالهة للزوم له على وفق العادة عند تعدد الحاكم من التمانع في الشيء وعدم الاتفاق عليه ولم يخلف التعدد غيره فينتفي الفساد بانتفاء التعدد المفاد بلو نظرا الى الاصل فيها وان كان القصد من الاية العكس لانها انما سيقت لاثبات الوحدانية ونفي التعدد فوجب ان يقوى ان معناها انتفاء التعدد لانتفاء الفساد لما بينهما من التلازم العادي وان كان للجواب سبب غير الشرط لم يلزم امتناعه ولا ثبوته اذ لا تعرض لها الى امتناع الجواب ولا الى ثبوته ثم تارة يكون ثبوته بالاولى نحو قول عمر لو لم يخف الله لم يعصه فانه لا يلزم من انتفاء لم يخف انتفاء لم يعص حتى يكون قد خاف وعصى لان انتفاء العصيان ليس بسبب الخوف فقط بل له سبب اخر وهو الحياء والمهابة والاجلال والاول وظيفة العوام والثاني وظيفة الخواص والمراد ان صهيبا من قسم الخواص وانه لو قدر خلوه من الخوف لم تقع منه معصية فكيف والخوف حاصل له وانما لم تدل لو على انتفاء الجواب ههنا لان دلالتها على ذلك انما هي باب مفهوم المخالفة وفي هذا الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانه اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف اولى واذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة وتارة يكون بالمساوي كقوله في درة بنت ام سلمة لما بلغه تحدث النساء انه يريد ان ينكحها انها لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي انها لابنة اخي من الرضاعة فان حلها له منتف من وجهين لو انفرد كل منهما حرمت له كونها ربيبته وكونها ابنة اخيه من الرضاعة وهما متساويان في منع الحل وتارة يكون بالادون كقولك فيمن عرض عليك نكاحها لو انتفت اخوة الرضاع ما حلت لي للنسب فان حلها منتف من وجهين لو انفرد كل منهما حرمت له اخوة الرضاع والنسب الا ان حرمة الرضاع ادون من حرمة النسب تنبيه اشتهر في كتب العربية نسبة هذا الكلام اعني نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه الى عمر بن الخطاب وقال القاضي بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص وقد نسب الخطيبي هذا الكلام الى النبي ولم اره في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوفا لا عن النبي ولا عن عمر مع شدة التفحص قال الدماميني في التحفة كذا نسبه القرافي في الفروق الى النبي وقد سالت عن ذلك بعض حفاظ العصر فاخبرني انه بحث عن ذلك فلم يقف عليه ثم وقفت في الحلية لابي نعيم الحافظ في ترجمة سالم مولى ابي حذيفة على حديث رفعه من طريق عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله يقول ان سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه وتختص لو بالماضي لانها انما تفيد الشرط فيه فلا يكون الشرط والجزاء ومعها الا ماضيين فمن ثم انها لا تدخل الا على الماضي ولو كان مؤولا كقوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون لانه لصدوره عمن لا يكذب متحقق الوقوع فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التاويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رايته ولو رايته لرايت امرا فظيعا عجيبا تنبيه اختلف في عد لو المذكورة من حروف الشرط فعدها الزمخشري وابن مالك من حروف الشرط وابى قوم تسميتها حرف شرط لان حقيقة الشرط انما يكون في الاستقبال ولو انما هي للتحقيق في المضي فليست من ادوات الشرط قاله المرادي في الجنى الداني والاول هو المشهور ولذا سماها المصنف شرطية والثاني من وجوه لو ان تكون حرف شرط في المستقبل بمعنى ان الشرطية الا انها لا تجزم على المشهور كقوله ولو تلتقي اصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الارض سبسب لظل صدى صوتي وان كنت رمة لصوت صدى ليلى يهش ويطرب وقوله لا يلفك الراجيك الا مظهرا خلق الكرام

ومعنى ليت نحو لو ان لنا كرة ومصدرية وهذه

ولو يكون على بها واذا وليها ماض اوّل بالمستقبل نحو وليخش الذين لو تركوا وقول توبة ولو ان ليلى الاخيلية سلمت علي ودوني جندل وصفائح لسلمت تسليم البشاشة او زقا اليها صدى من جانب القبر صائح زقا بزاء وقاف صاح والصدى هنا طائر يخرج من راس المقتول اذا بلي بزعم الجاهلية وتصحف على كثير زقا براء مهملة والصواب ما ذكرناه ومن غريب ما يحكى ان ليلى الاخيلية مرت بقبر توبة صاحب هذا الشعر فوقفت عليه وسلمت وقالت لم يكن يا توبة كذابا السلام قائل ولو ان ليلى الاخيلية البيتين وقد سلمت فاين ما قلت فجئنا بكى كان ذا طائر كان هناك فاحس بالبعير فطار فاصبح فنفر البعير وسقطت ليلى من عليه ميتة ودفنت الى جانبه وانكر ابن الحاج مجيئها للتعليق في المستقبل قال في نقده على المقرب والقاطع بذلك انك لا تقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول ان يقم زيد فعمرو منطلق وقال بدر الدين بن مالك عندي انها لا تكون لغير الشرط في الماضي وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا وقول الشاعر ولو ان ليلى الاخيلية سلمت لا حجة فيه لصحة حمله على المضي ورد بان الحمل على المضي ممكن في بعض المواضع دون بعض فمما يمكن فيه قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا الاية اذ لا يستحيل ان يقول لو شارفت فيما مضى انك تخلف ذرية ضعافا فالخشية عليهم لكنك لم تشارف ذلك فيما مضى ومما لا يمكن فيه ذلك قوله وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين لاستحالة ان يراد ولو كنا صادقين فيما مضى ما انت بمصدق لنا لكنا لم نصدق قال ابن هشام وكون لو بمعنى ان قاله كثير من النحويين في نحو وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو اعجبك كثرة الخبيث ولو اعجبتكم ولو اعجبكم ولو اعجبك حسنهن ونحو اعطوا السائل ولو جاء على فرس وقوله قوم اذا حاربوا شدوا مآزرهم دون النساء ولو باتت باطهار واما نحو ولو ترى اذ وقفوا على النار ان لو نشاء اصبناهم وقول كعب ارى واسمع ما لو يسمع الفيل فمن القسم الاول لا من هذا القسم لان المضارع في ذلك مراد به المضي وتحرير ذلك ان لا تعلم خاصية لو فرض ما ليس بواقع واقعا ومن ثم انتفى شرطها في الماضي والحال لما ثبت من كون متعلقها غير واقع وخاصية ان تعليق امر بامر مستقبل محتمل ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي والحال وعلى هذا قوله ولو باتت باطهار يتعين فيه معنى ان لانه خبر عن امر مستقبل محتمل اما استقباله فلان جوابه محذوف دل عليه شدوا وشدوا مستقبل لانه جواب اذا واما احتماله فظاهر ولا يمكن جعلها امتناعية للاستقبال والاحتمال ولان المقصود تحقيق ثبوت الطهر لا امتناعه واما قوله ولو تلتقي البيت وقوله ولو ان ليلى البيت فيحتمل ان لو فيهما بمعنى ان على ان المراد مجرد الاخبار بوجود ذلك عند وجود هذه الاخبار في المستقبل ويحتمل انها على بابها وان المقصود فرض هذه الامور واقعة والحكم عليها مع العلم بعدم وقوعها والحاصل ان الشرط متى كان مستقبلا محتملا وليس المقصود فرضه الان او فيما مضى فهي بمعنى ان ومتى كان ماضيا او حالا او مستقبلا ولكن قصد فرضه الان او فيما مضى فهي الامتناعية والثالث ان تكون للتمني بمعنى ليت الا انها لا تنصب ولا ترفع نحو قوله تعالى لو ان لنا كرة فنكون من المؤمنين اي فليت لنا كرة وقيل ولهذا نصب فنكون في جوابها كما انتصب فافوز في جواب ليت في قوله تعالى يا ليتني كنت معهم فافوز قال ابن هشام ولا دليل في هذا لجواز ان يكون النصب في فنكون مثله في الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا وقول ميسون للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف يعني ان يكون منصوبا بان مضمرة والمصدر المسبوك منها ومن صلتها اسم معطوف على الاسم المنصوب المتقدم وهو كرة اي لو ان لنا رجوعا فكوننا من المؤمنين وهل لو هذه قسم براسها لا تحتاج الى جواب كجواب الشرطية او هي الشرطية اشربت معنى التمني او انها المصدرية اغنت عن فعل التمني لكونها لا تقع الا بعد مفهم التمني ثلاثة اقوال ظاهر كلام المص الاول وقال ابو حيان وهو الظاهر المنقول عن سيبويه ونص عليه شيخنا ابو الحسن ابن الضائع وابو مروان عبيد بن عمر بن هشام الحضراوي في شرح قصيدة ابن دريد واختار ابو حيان الثاني قال والذي يظهر انها لا بد لها من جواب لكنه التزم حذفه لاشرابها معنى التمني لانه متى امكن تقليل القواعد وجعل الشيء من باب المجاز كان اولى من تكثير القواعد وادعاء الاشتراك لانه يحتاج الى وضعين والمجاز ليس فيه الا وضع واحد وهو الحقيقة انتهى والى القول الاخير صار ابن مالك وذلك انه اورد قول الزمخشري وقد تجيء لو في معنى التمني نحو لو تاتيني فتحدثني فقال ان اراد ان الاصل وددت لو تاتيني فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فاشبهت ليت في الاشعار بمعنى التمني فكان لها جواب كجوابها فصحيح او انها حرف وضع للتمني كليت فممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين ليت يعني واللازم باطل فانه يجمع بينهما كما تقول اتمنى لو قام زيد قال الدماميني والظاهر ان هذا الوجه الذي ابطله هو مذهب الزمخشري فيكون مذهبه ان لو قد ترد مفيدة للتمني بحسب الوضع وما اورده من استلزام منع الجمع بينها وبين فعل التمني لا يرد عليه فانها عند مجامعتها الفعل التمني تكون لمجرد المصدرية مسلوبة الدلالة على التمني فلا يمتنع الجمع اذ ذاك ولا اشكال لكن يحتاج هذا الى ثبوت ان الزمخشري موافق على مجيء لو مصدرية والرابع ان تكون مصدرية بمعنى ان نحو ودوا لو تدهن فيدهنون وقد مضت مشروحة في باب الموصول فليرجع اليه واقتضى اقتصاره في معاني لو على هذه الوجوه الاربعة انها لا ترد لغير ذلك وذكر في التسهيل انها قد تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا وذكر ابن هشام اللخمي انها تكون للتقليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق وخرج عليه قوله تعالى ولو على انفسكم وفيه نظر لجواز ان يكون في الموضعين ونحوهما بمعنى ان ويبقى التقليل مستفادا من المقام لا من نفس لو تتمة تشتمل على مسائل تتعلق بلو الشرطية الامتناعية احداها انها خاصة بالفعل كالمصدرية وقد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده او اسم منصوب كذلك او خبر لكان محذوفة او اسم هو في الظاهر مبتدا وما بعده خبره فالاول كقولهم لو ذات سوار لطمتني والثاني نحو لو زيدا رايته اكرمته والثالث نحو التمس ولو خاتما من حديد والرابع نحو قوله لو بغير الماء حلقي شرق

لولا حرف مرد لربط امتناع جوابه بوجود شرطه وتختص بالاسمية

كنت كالغصان بالماء اعتصاري واختلف فيه فقيل هو على ظاهره وان الجملة الاسمية وليتها شذوذا كما قيل في قوله فهلا نفس ليلى شفيعها قيل وهو مذهب الكوفيين وتاوله الفارسي من البصريين على ان حلقي فاعل فعل محذوف والاصل لو شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل اولا والمبتدا اخرا وفيه تكلف وتاوله ابن خروف على اضمار كان الشانية واسمها وجملة ما بعد لو اسمية خبر كان وقال المتنبي فلو قلم القيت في شق راسه من السقم ما غيرت من خط كاتب فقيل لحن لانه لا يمكن ان يقدر ولو القي قلم وقال ابن هشام روي بنصب قلم ورفعه وهما صحيحان والتقدير اوجر بتقدير ولو القيت انما يقدر في نحو زيدا جلست عليه والرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى اي ولو حصل قلم او ولو لوبس قلم وعلى الرفع فيكون القيت صفة لقلم وما الاولى تعليلية على كل حال متعلقة بالقيت لا تعرض لو وقعت في حيز ما النافية الثانية يجوز ان يليها ان كثيرا نحو ولو انهم صبروا ولو انهم امنوا وموضعها عند الجميع رفع ثم اختلف في رفعه فقال سيبويه وجمهور البصريين بالابتداء ولا يحتاج لخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه واختصت ان من بين سائر ما يؤول بالاسم بالوقوع بعد لو كما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن وقيل الخبر محذوف ثم قيل يقدر مقدما على المبتدا اي ولو ثابت صبرهم على حد واية لهم انا حملنا وقال ابن عصفور يقدر مؤخرا على الاصل اي ولو صبرهم ثابت وذهب المبرد والكوفيون والزجاج والزمخشري الى انه على الفاعلية والفعل مقدر بعدها بدليل انها لا تعطي معنى الثبوت والتقدير ولو ثبت انهم صبروا كما قال الجميع في لا اكلمه ما ان في السماء نجما ورجح هذا بان فيه ابقاء لو على اختصاصها بالفعل ويبعده ان الفعل لم يحذف بعد لو وغيرها من ادوات الشرط الا مفسرا بفعل بعده الا كان والمقرون بلا بعدها قال ابن هشام في شرح قصيدة كعب قال الزمخشري واذا وقعت ان بعدها وجب كون خبرها فعلا ليكون عوضا عن الفعل المحذوف ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وقالوا انما ذاك في الخبر المشتق لا الجامد كالذي في الاية وفي قوله ما اطيب العيش لو ان الفتى حجر تنبو الحوادث عنه وهو ملموم ورد ابن مالك قول هؤلاء بانه قد جاء اسما مشتقا كقوله لو ان حيا مدرك الفلاح ادركه ملاعب الرماح قال ابن هشام في المغني وقد وجدت اية في التنزيل وقع الخبر فيها اسما مشتقا ولم يتنبه لها الزمخشري كما لم يتنبه لاية لقمان لا ابن الحاجب والا لما منع من ذلك ولا ابن مالك والا لما استدل بالشعر وهي قوله تعالى يودوا لو انهم بادون في الاعراب ووجدت اية الخبر فيها ظرف وهي لو ان عندنا ذكرا من الاولين انتهى قال الدماميني في شرحه هولا المص ولو حج بقصور نظر هؤلاء الائمة وتبجح بالاهتداء الى ما لم يهتدوا اليه بان ما اهتدى اليه دونهم ليس بشيء وذلك لان لو في هذه الاية التي اوردها ليست مما الكلام فيه لانها مصدرية وللتمني والكلام انما هو في لو الشرطية قال الرضي في شرح الحاجبية اما قوله تعالى يودوا لو انهم بادون في الاعراب فلان لو بمعنى ان المصدرية وليست شرطية لمجيئها بعد دال على التمني وقال ابن الحاجب في منظومته لو انهم بادون في الاعراب لو للتمني ليس من ذي الباب انتهى قال السيوطي في الاتقان والعجب من ذلك ان مقالة الزمخشري سبقه اليها السيرافي وهذا الاستدراك وما استدرك به منقول قديما في شرح الايضاح لابن الخباز لكن في غير مظنته فقال في باب ان واخواتها قال السيرافي تقول لو ان زيدا قام لاكرمته لانك لم تلفظ بفعل يسد مسد ذلك الفعل هذا كلامه وقد قال الله تعالى وان يات الاحزاب يودوا لو انهم بادون في الاعراب فوقع خبرها صفة ولهم ان يفرقوا بان هذه للتمني فاجريت مجرى ليت كما تقول ليتهم بادون الثالثة جوابها في الغالب اما مضارع منفي بلم نحو لو لم يخف الله لم يعصه او ماض مثبت والغالب اقترانه باللام نحو ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ومن تعريه منه ولو من غير الغالب لو نشاء جعلناه اجاجا او ماض منفي بما والغالب خلوه من اللام نحو ولو شاء ربك ما فعلوه ولو شاء الله ما اشركنا ومن غير الغالب قوله ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي وقد يقترن باذن نحو لو جئتني اذن لاكرمتك وقد تقترن بقد او الفاء كقوله لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة تدع الحوائم لا يجدن غليلا وقوله لو كان قتل يا سلام فراحة لكن فررت مخافة ان اوسرا وقيل وقد تكون جوابها جملة اسمية مقرونة باللام كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وهو قول الزجاج وقيل الجملة مستانفة وقيل جواب لقسم محذوف مغن عن جوابها وليس بجوابها وهو الصحيح وجواب لو محذوف للدلالة ما بعده عليه وتقديره لاثيبوا وقول المثوبة تقديره والله لمثوبة الرابعة يحذف جوابها للدليل وهو كثير في القران المجيد وغيره قال تعالى ولو ان قرانا سيرت به الجبال الاية اي لكان هذا القران قال ابو حيان ويحسن حذفه في طول الكلام الحادية والعشرون لولا حرف بسيط لا مركب كما اختاره الفواسي في شرح الكافية قال لان الاصل عدم التركيب وقيل مركب من لو ولا يدل على امتناع او جزا حدها ان يكون لربط امتناع جوابه بوجود شرطه وتختص بالدخول على الجملة الاسمية على الصحيح كما شا نحو لولا زيد لاكرمتك اي لولا زيد موجود فافادت لولا ربط امتناع الاكرام الذي هو الجواب بوجود زيد الذي هو الشرط واما قوله لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل وضوء فالتقدير لولا مخافة ان اشق لامرتهم امر ايجاب والا انعكس المعنى اذ الممتنع المشقة والموجود الامر كذا قال غير واحد قال بعضهم ولك ان تقول لولا على معناها والممتنع هو الوجوب الذي يطلق عليه الامر والموجود الندب وهو لا يطلق عليه الامر حقيقة على الراجح عند اهل الاصول انتهى فان قلت وما تصنع في قوله تعالى ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم ان يضلوك فانه وجد الهم منهم قلنا اجاب ابن المغني ولولا فضل الله عليك ورحمته لاضلوك اذ هموا وانت غير مطلع على حقيقة الحال قال البيضاوي ليس القصد في جواب لولا ههنا الى نفي همهم بل الى نفي تاثيره فيهم وليس المرفوع بعد لولا فاعلا

ولا يجوز لو ان زيدا حاضر لاكرمته م

٣ ويغلب معها حذف الخبر ان كان كونا مطلقا وللتوبيخ فتختص بالماضي

٣ بفعل محذوف خلافا للكسائي ولا بلولا لنيابتها عنه خلافا لجماعة من المتقدمين ولا بها اصالة خلافا للفراء بل هو مبتداء مرفوع بالابتداء وفاقا
لسيبويه والجمهور ويغلب معها اي لولا حذف الخبر ان كان كونا مطلقا هكذا وقع في غير نسخة هذا المتن والصواب يجب معها اذ لا خلاف في وجوب
حذفه معها في هذه الصورة والمراد بالكون الوجود وبالاطلاق عدم التقييد بامر زائد على الوجود وايضاح ذلك ان لولا ان كان امتناع الجواب لمجرد
وجود المبتداء فالخبر كون مطلق نحو لولا زيد لاكرمتك فالاكرام ممتنع لوجود زيد فزيد مبتداء وخبره محذوف وجوبا وهو كون مطلق اي لولا زيد
موجود وان كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتداء فالخبر كون مقيد كما اذا قيل هل زيد محسن اليك فتقول لولا زيد لهلكت اي لولا احسان
زيد لهلكت فالهلاك ممتنع لاحسان زيد فالخبر كون مقيد بالاحسان وانما حذف الخبر مع لولا اذا كان كونا مطلقا لانه معلوم بمقتضاها اذ هي دالة
على امتناع الوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتداء فاذا قيل لولا زيد لاكرمتك لم يشك في ان المراد وجود زيد منع من الاكرام
فصح الحذف لتعين المحذوف وانما وجب لسد الجواب مسده وحلوله محله فلو كان الخبر كونا مقيدا بمعنى زائد على الوجود وجب ذكره ان لم يعلم نحو لولا
سالمنا ما سلم ومنه الحديث لولا قومك حديثو عهد بكفر لاسست البيت على قواعد ابرهيم ويجوز الامران ان علم نحو لولا انصار زيد حموه ما سلم فيجوز اثبات
حموه لانه هو الخبر وحذفه لفهم معناه من الكلام ومنه قول المعري يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا فلو قيل لولا الغمد لسالا لصح
وهذا التفصيل مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك وقال الجمهور لا يكون الخبر الا كونا مطلقا محذوفا فاذا اريد الكون المقيد جعل مبتداء
فتقول في لولا زيد سالمنا ما سلم لولا مسالمة زيد ايانا اي موجودة وكذا في لولا انصار زيد حموه وما ولو لما ورد بخلاف ذلك وقالوا الحديث مروي
بالمعنى ولحن المعري قال ابن هشام وليس لتلحين بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال على ان الاصل ان يمسكه ثم حذفت ان وارتفع الفعل او يمسكه
جملة معترضة وخرج بعضهم على ان يمسكه حال من الضمير المستكن في الخبر اي فلولا الغمد موجود في حال كونه يمسكه وورد بنقل الاخفش عن العرب
انهم لا يأتون بالحال بعد الاسم الواقع بعد لولا كما لا يأتون بالخبر وزعم ابن الطراوة ان جواب لولا ابدا هو خبر المبتداء ويرده انه لا رابط بينهما تنبيهات
الاول اذا ولي لولا مضمر فحقه ان يكون ضمير رفع نحو لولا انتم لكنا مؤمنين وسمع قليلا لولاي ولولاك ولولاه خلافا للمبرد قال الشلوبين اتفق ائمة
البصريين على انهم يقولون ذلك فانكار المبرد هذيان ثم قال سيبويه والجمهور هي جارة للضمير واختصت بجرة كما اختصت الكاف وحتى بجر الظاهر
ولا جائز ان يكون مرفوعا لانها ليست ضماير رفع ولا منصوبا والا لجاز وصلها بنون الوقاية مع ياء المتكلم كالياء للنصل بالحروف ولانه كان حقها ان تجر
الاسم مطلقا لاختصاصها به لكن منع من ذلك تشبيهها بما اختص بالفعل من ادوات الشرط في ربط جملة بجملة فاراد التنبيه على موجب العمل فجرت بها
المضمر ولا تتعلق بشيء وموضع المجرور بها رفع بالابتداء والخبر محذوف وقال الاخفش والكوفيون الضمير مبتداء ولولا غير جارة ولكنهم انابوا الضمير المجرور
عن المرفوع كما عكسوا اذ قالوا ما انا كانت ولا انت كانا ورد بان انابة ضمير عن ضمير انما وقعت في الضماير المنفصلة لشبهها في استقلالها بالاسماء الظاهرة
واذا عطف عليه اسم ظاهر نحو لولاك وزيد تعين رفعه لانها لا تجر الظاهر الثاني يجوز ان يليها ان الثقيلة او المخففة منها او الناصبة نحو فلولا انه كان من المسبحين
لولا ان من الله علينا لخسف بنا ولولا ان يكون الناس امة واحدة لجعلنا قال في المغني وتصير صلتها مبتداء محذوف الخبر وجوبا او مبتداء لا خبر له او فاعلا بثبت
محذوفا على الخلاف السابق في لو الثالث جوابها كجواب لو اما مضارع منفي بلم كقوله ولولاك لم يعرض لاحسابنا حسن او ماض منفي بما نحو ولولا فضل
الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من احد ابدا او ماض مثبت ولم يجئ في القران بغير اللام نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته لمسكم فيما افضتم واختلف كلام
ابن عصفور في حذفها منه فمرة قال بانه ضرورة خاص بالشعر ومرة قال انه جائز في قليل من الكلام كقوله لولا الحياء وما في الدين عبتكما ببعض ما فيكما
اذ عبتما عوري هذا اذا لم يتقدم القسم فان تقدم فلا بد من اللام كقول تلك المرأة فوالله لولا الله تخشى عواقبه لزعزع من هذا السرير جوانبه وجاء
جوابها مقرونا بقد مع اللام وبدونها كقوله لولا الامير ولولا حق طاعته لقد شربت دما احلى من العسل وقوله كانوا ثمانين او زادوا ثمانية لولا رجاؤك
قد قتلت اولادي الرابع يجوز حذف جوابها لدليل كما حذف جواب لو قال ولولا فضل الله عليكم ورحمته وان الله تواب حكيم اي لو اخذكم وفي الديوان
المنسوب الى امير المؤمنين علي فلم ار كالدنيا بها اغتر اهلها ولا كاليقين استوحش الدهر صاحبه امر على رسم الغريب كانما امر على قبر امرء ما انا صاحبه
هو الله لولا انني كل ساعة اذا شئت لاقيت امرء مات صاحبه قال المصنف في الكشكول جواب لولا محذوف تقديره لما خف حزني وقد وقع في شعر الحماسة
التصريح بهذا المحذوف في قول نهشل وهون وجدي عن خليلي انني اذا شئت لاقيت امرء مات صاحبه قال شارح الديوان الفاضل الميبدي جعل لولا
في هذا البيت للتحضيض فخبط خبط عشواء والثاني ان تكون للتوبيخ والتنديم على الشيء فتختص بالدخول على الجملة الفعلية المبدوءة بالماضي تقول لولا
اكرمت زيدا على معنى انك تلوم المخاطب على ترك الاكرام وتوبخه وتندمه عليه في الماضي ومثله قوله تعالى لولا جاؤا عليه باربعة شهداء فلولا نصرهم الذين اتخذوا
من دون الله قربانا الهة ومنه لولا اذ سمعتموه قلتم الا ان الفعل اخر والاصل لولا قلتم اذ سمعتموه وقد يكون الفعل مضمرا مدلولا عليه بما بعده نحو
لولا زيدا اكرمته او بما قبله كقوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا اي لولا عددتم قال ابن هشام وقول النحويين
لولا تعدون مردود اذ لم يرد ان يحضهم على ان يعدوا في المستقبل بل المراد توبيخهم على ترك عده في الماضي وانما قال تعدون على حكاية الحال فانه

كان

للتحضيض والعرض فتختص بالمضارع ولو تاويلا
لما ترد لربط مضمون جملة بوجود مضمون اخرى نحو لما قمت قمت ظرفا وحرفا
وحرف استثناء نحو ان كل نفس لما عليها حافظ

كان مراد النحويين مثل ذلك فحسن والثالث ان تكون للتحضيض بمهملة ومعجمتين والعرض بفتح العين واسكان الراء المهملتين والفرق بينهما ان التحضيض
طلب بحث وازعاج والعرض طلب بلين وتادب فتختص بالدخول على الجملة الفعلية المبدوءة بالمضارع ولو كان تاويلا اي ما بالتاويل فالتحضيض نحو
قوله تعالى لولا تستغفرون الله اي استغفروه ولا بد ومثله لولا انزل عليه ملك فانزل ماول بالمضارع اي ينزل والعرض نحو لولا تنزل عندنا فتصيب
خيرا ومثله لولا اخرتني الى اجل قريب فاخرتني ماول بالمضارع اي تؤخرني وانما اختصت في ذلك بالفعلية لانها الطلب الفعل وكذا اذا كانت
للتوبيخ في الماضي اذ لا يوبخ على ترك شيء الا وهو مطلوب فيكون للطلب ايضا فاشبهت لام الامر فاختصت بالفعل كما اختصت لام الامر لكونها للطلب
فان قيل طلب الفعل بعد مضي وقته مستحيل فلا يكون فيها اذا وقع بعدها الماضي دلالة على الطلب فالجواب انها لا تنفك عن افادة معنى الطلب في الوقت الذي
كان صالحا وانما اوقع بعدها الماضي تنبيها على ان المطلوب منه ذلك فوت حتى انقضى وقته فصار كالتوبيخ واللوم على ترك المطلوب وان قد تقضى اقتضاء
المصنف في معالولا على هذه الوجوه الثلثة انها لا ترد لغيره وقال الهروي انها ترد للاستفهام وحمل عليه قوله تعالى لولا اخرتني الى اجل قريب لولا انزل عليه ملك
والظاهر انها بمنزلة لو وجعل منه فلولا كانت قرية امنت والجمهور لم يثبتوا ذلك والظاهر انها في الاولى للعرض وفي الثانية للتحضيض كما تقدم وفي الثالثة للتوبيخ
على ترك الايمان قبل مجيء العذاب اي فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك وهو تفسير الاخفش والكسائي
والفراء وعلي بن عيسى والنحاس ويؤيده قراءة ابي فهلا ويلزم من هذا المعنى النفي لان التوبيخ يقتضي عدم الوقوع تنبيه ليس من اقسام لولا الواقعة في نحو قوله
الا زعمت اسماء ان لا احبها فقلت بلى لولا ينازعني شغلي لان هذه كلمتان بمنزلة قولك لو لم والجواب محذوف اي لو لم ينازعني شغلي لزرتك وفعل بابي
الامتناعية والفعل بعدها على اضمار ان المصدرية على حد قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قاله في المغني الثامنة والعشرون لما ترد على ثلثة اوجه احدها ان
تكون لربط مضمون جملة بوجود مضمون اخرى فتقتضي جملتين نحو قولك لما قمت قمت فادت لما ربط قيام المتكلم الذي هو مضمون جملة الثانية بقيام
المخاطب الذي هو مضمون الجملة الاولى وبقي فيها حرف وجود لوجود ووجوب لوجوب والمعنى قريب والمقصر انها تدل على تحقق شيء لتحقق غيره فهو وجب
اي ثابت او واقع اي موجود وهل هي ظرف بمعنى حين وعبارة ابن مالك بمعنى اذ قال ابن هشام وهو حسن لانها مختصة بالماضي وبالاضافة الى الجملة او حرف
وجد لوجود ربط ما مر فيه خلاف والقول بالظرفية مذهب ابن السراج والفارسي وابن جني وجماعة ورد عليهم ابن خروف بجواز لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانها
اذا قدرت ظرفا كان عاملها الجواب الواقع في اليوم لا يكون في امس واجيب بان هذا مثل ان كنت قلته فقد علمته والشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن
المعنى ان ثبت اني كنت قلته وكذا هذا المعنى لما ثبت اليوم اكرامك امس اكرمتك والقول بالحرفية مذهب سيبويه وقال بعضهم هو الصحيح ومن وجوه بابه ومنها
قوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته وقوله تعالى فلما نجيهم الى البر اذا هم يشركون وما بعد ما النافية واذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها ومنها اجماع
على زيادة ان بعدها نحو ولما ان جاءت رسلنا لوطا فلما ان جاء البشير ولو كانت ظرفا لجملة بعدها في موضع خفض بسبب الاضافة لزم الفصل بين المضاف
والمضاف اليه بان تنبيهان الاول ظاهر كلام المصنف ان الخلاف انما هو في حقيقة لما لا في معناها وليس كذلك فانها عند القائل بالظرفية انما تدل على مجرد
الوقت وعند القائل بالحرفية تدل على الارتباط كما مر وايضاحه انا اذا قلنا لما جاء زيد جاء عمرو ولم يقبض هذا اللفظ عند القائل بالظرفية ان وجود الاول
سبب لوجود الثاني بل ان الثاني وجد عند وجود الاول وهل ذلك لتسببه عنه او بطريق الاتفاق لا تعرض في اللفظ لذلك واما القائل بالحرفية فيقول
بالسببية الثاني تختص لما هذه بالماضي لفظا ومعنى ويكون جوابها كذلك اتفاقا نحو فلما نجيكم الى البر اعرضتم وجوز ابن مالك كونه جملة اسمية مقرونة باذا
الفجائية او بالفاء نحو فلما احسوا باسنا اذا هم منها يركضون فلما نجيهم الى البر فمنهم مقتصد وابن عصفور كونه فعلا مضارعا نحو فلما ذهب عن ابراهيم
الروع وجاءته البشرى يجادلنا الثالث قال في المغني من مشكل لما هذه قول الشاعر اقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس وهاشم فقال
ابن فلاح الجواب ان سقاؤنا فاعل بفعل محذوف يفسره وهي بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت بدليل قوله اقول وقوله شم امر من قولك
شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه انتهى قال الدماميني ولا يخفى انه انما يحتاج الى الجواب على راي القائلين بان لما حرف
شرط واما بانها ظرف بمعنى حين فلا يحتاج عندهم الى التقدير بل يجعل متعلقة باقول الملفوظ به ولا حذف اي اقول لعبد الله حين وهي سقاؤنا والهي والوهي
تفسير وهي هنا بمعنى تخرق والشق في القاموس وهي كوعي ووهى تخرق وانشق واسترخى رباطه وكان حق ان يكتب في البيت بالياء لانه فعل ثلاثي من ذوات
الياء لكن كتب بالالف لاجل الالغاز وفي المزهر معنى البيت قول لعبد الله لما سقاؤنا وهي اي ضعف ونحن بهذا الوادي شم اي شم البرق عسى معقبه المطر
وقد بينها سم لعبد شمس ابعد فهم المراد والثاني ان تكون حرف استثناء وبمنزلة الا الاستثنائية في لغة هذيل حكاه الخليل وسيبويه والكسائي
فتدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ في قراءة التشديد وهي قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة وابي جعفر فان نافية ولما
بمعنى الا والمعنى والله اعلم ما كل نفس الا عليها حافظ وقرء ابن مسعود وان منا الا له مقام معلوم اي الا له وتدخل على الماضي لفظا لا معنى نحو نشدتك الله
لما فعلت كذا اي ما اسئلك الا فعلك وقد تحذف نحو نشدتك ونحوها فيقال بالله لما فعلت كذا اي سالتك اي نشدتك بالله الا فعلت قال الشاعر قالت
له بالله يا ذا البردين لما غنثت نفسا او اثنين غنثت بالغين المعجمة وبعد النون ثاء مثلثة من الغنث وهو ان يشرب ثم يتنفس وهو رد لقول الفراء وابي عبيدة

ومعانية للمضارع ويفترقان في خمسة أمور ما نرد اسمية وحرفية فالاسمية ترد موصولة ونكرة موصوفة نحو مررت بما معجب لك وصفة لنكرة نحو لأمر ما جدع قصير أنفه شرطية زمانية وغير زمانية

والجوهري ان لما بمعنى الا غير معروف في اللغة قال ابو حيان وهي قليلة الدور في لغة العرب لا ينبغي ان تتسع فيها بل يقتصر على التركيب الذي وقعت فيه كلامهم
وزعم الزجاجي انه يقول رايت من القوم لما اخوك ولم ار من القوم لما زيدا بمعنى الا اخوك والا زيدا وينبغي ان يتوقف في اجازة هذه التراكيب ونحوها
حتى يثبت سماعها او سماع نظايرها من لسان العرب والثالث ان تكون جازمة للفعل المضارع الجازمة لكما تقدم في الجوازم ويفترقان في خمسة امور
احدها ان لما لا تقترن باداة الشرط لا يقال ان لما تقم ولم تقترن به نحو وان لم تفعل الثاني ان منفي لما يتصل بالحال كقوله فان كنت ماكولا فكن خير اكل
والا فادركني ولما امزق ومنفي لم يحتمل الاتصال والانقطاع كما مر ولامتداد النفي بعد لما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب بخلاف لم تقول قمت فلم
لان معناه وما قمت عقب قيامي ولا يجوز قمت فلما تقم لان معناه وما قمت الى الان الثالث ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في
المنفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن الرابع ان منفي لما متوقع ثبوته غالبا الا ترى ان معنى بل لما يذوقوا عذاب انهم لم يذوقوه
الى الان وان ذوقهم له متوقع بخلاف منفي لم كما تقدم الخامس ان منفي لما جاز الحذف لدليل كقوله فجئت قبورهم بدءا ولما فناديت القبور
فلم يجبنه اي ولما اكن قبل ذلك بدءا اي مبتدءا ولا يجوز حذف منفي لم الا في الضرورة كما مر وقال ابن هشام علة هذه الاحكام كلها ان لم لنفي فعل ولما
لنفي قد فعل الثالثة والعشرون ما ترد على وجهين اسمية وحرفية فالاسمية ترد على خمسة اوجه احدها ان تكون موصولة وقد مر شرحها في باب الموصول
والثاني ان تكون نكرة وهي نوعان موصوفة وتسمى ناقصة وغير موصوفة وتسمى تامة فالموصوفة اما ان توصف بمفرد نحو قولهم مررت بما معجب لك اي بشيء
معجب لك وقول الشاعر لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن لشيء بعيد نفعه الدهر ساعيا او بجملة كقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي
تكرهه النفوس فحذف العائد من الظم ويحتمل ان تكون ما كافة ومفعول تكره محذوفا اي شيئا وغير الموصوفة تقع في ثلثة ابواب احدها التعجب
في نحو ما احسن زيدا عند سيبويه وجمهور البصريين وهو الصحيح كما مر الثاني في باب نعم وبئس على خلاف فيه قال المرادي في الجنى تلخيص القول فيما بعد
نعم وبئس انه ان جاء بعدها اسم نحو نعما زيد وبئسما تزويج ولا مهر ففي ما ثلثة مذاهب اولها انها نكرة موصوفة نصبت على التمييز والفاعل مضمر
والمرفوع بعدها هو المخصوص قيل وهو مذهب البصريين قلت ليس هو مذهب جميعهم وثانيها انها معرفة تامة وهي الفاعل وهو ظاهر قول سيبويه
ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي وهو احد قولي الفراء وثالثها ان ما ركبت مع الفعل فلا موضع لها من الاعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل وقال
قوم منهم الفراء واذا جاء بعدها فعل نحو بئسما اشتروا ونعما صنعت ففيه عشرة مذاهب اولها ان ما نكرة منصوبة على التمييز والفعل صفتها والمخصوص
محذوف وثانيها ان ما نكرة منصوبة على التمييز والمخصوص ما اخرى نكرة محذوفة والفعل صفة لها وثالثها ان ما اسم تام معرفة وهي فاعل نعم والمخصوص
محذوف والفعل صفة له ورابعها انها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف وخامسها انها موصولة وهي المخصوص وما اخرى تمييز والمنصوب
محذوف والاصل نعم ما ما صنعت وسادسها ان ما تمييز والمخصوص ما اخرى موصولة محذوفة والفعل صلة وسابعها ان ما مصدرية ولا حذف
في الكلام وتاويله نعم صنعك وان كان لا يحسن في الكلام نعم صنعك كما تقول اظن ان تقوم ولا تقول اظن قيامك وثامنها ان ما فاعل وهي موصولة
يكتفي بها وبصلتها عن المخصوص وتاسعها ان ما كافة لنعم كما كفت قل فصارت تدخل على الجملة الفعلية وعاشرها ان ما نكرة موصوفة مرفوعة بنعم والمشهور
من هذه المذاهب الثلثة الاول انتهى الثالثة قولهم اذا ارادوا المبالغة في الاخبار عن احد بالاكثار عن فعل كالكتابة مثلا ان زيدا مما ان يكتب اي انه
من امر كتابة اي انه مخلوق من امر ذلك الامر هو الكتابة فما بمعنى شيء وان وصلتها في موضع خفض بدلا منها والمعنى بمنزلة في خلق الانسان من عجل جعل لكثرة
عجلته كانه خلق منها وزعم السيرافي وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه انها معرفة تامة بمعنى الشيء او الامر وان وصلتها مبتداء والظرف خبره
والجملة خبر لان قال ابن هشام في المغني ولا يتحصل للكلام معنى طائل على هذا التقدير والثالث ان تكون صفة لنكرة وتفيد الابهام وتاكيد التنكير
وبعبر عنها بالابهامية ويتفرع على الابهام التعظيم نحو قولهم ما جدع قصير انفه اي لامر عظيم وقصير هذا هو ابن سعد صاحب جذيمة قيل فيه هذا المثل (صح)
لما جدع انفه للحيلة في طلب دم جذيمة من الزباء والقصة مشهورة والتعميم كاعطه شيئا ما اي اي شيء كان والتحقير نحو اعطاه شيئا ما اي حقيرا او التنويع
كاضربه ضربا ما اي نوعا من الضرب ويختلف معناها بحسب المقامات وما ذهب اليه المص من ان ما هذه اسم هو راي قوم من النحويين منهم ابن السيد وابن عصفور
واختاره ابن الحاجب والمشهور انها زائدة منبهة على وصف لائق بالمحل فيكون حرفا لا اسما واختاره ابن مالك وابطله ابن عصفور بنقله زيادة ما في الاوائل
والاواخر وبانها لو كانت زائدة لم يكن في الكلام ما يفيد معنى التعظيم ونحوه وزيف ابن مالك القول بالاسمية بان زائدة ما عوضا عن محذوف ثابتة
في كلامهم نحو اما انت منطلقا انطلقت وحيثما تكن اكن فزادوها في الاول عوضا عن كان وفي الثاني عوضا عن الاضافة وليس في كلامهم نكرة موصوفة
جامدة جمود ما الا وهي مردفة بمثل الموصوف نحو مررت برجل اي رجل واطعمنا شاة كل شاة فالحكم على ما المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية حكم بما لا نظير له
فوجب اجتنابه والرابع ان تكون شرطية وهي نوعان زمانية وغير زمانية فالزمانية نحو قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم اي استقيموا لهم زمان
استقامتهم لكم وغير الزمانية نحو قوله تعالى وما تفعلوا من خير يعلمه الله ومجيئها للزمان اثبته الفارسي وابو البقاء وابن شابة وابن مالك واستدل عليه ابن مالك
بقوله فما لك يا ابن عبد الله فينا فما ظلما نخاف ولا افتقارا قال ابن هشام وليس بقاطع لاحتماله للمصدر اي المفعول المطلق فالمعنى اي كون تكن فينا

١

واستفهامية والحرفية ترد مشبهة بليس مصدرية زمانية وصلة

٢ طويلا او قصيرا انتهى ومن لم يثبت الزمانية حمل الاية على المفعول المطلق والمعنى اي استقامة استقاموا لكم فاستقيموا لهم والخامس ان تكون استفهامية
بمعنى اي شيء ويسال بها عن اعيان ما لا يعقل واجناسه وصفاته واجناس العقلاء وانواعهم وصفاتهم نحو ما هي ما لونها وما تلك بيمينك
وما الرحمن ولا يسال بها عن اعيان اولي العلم خلافا لمن اجازه واما قول فرعون وما رب العالمين فانه قاله جهلا ولهذا اجابه موسى بالصفات قاله
في الاتقان ويجب حذف الفها اذا جرت وابقاء الفتحة دليلا عليها سواء كان الجار اسما نحو مجيء م جئت وهذه الهاء لا ينطق بها وصلا وانما كتبت
لاجل انها تجلب عند الوقف وجوبا حيث يكون الجار لما الاستفهامية اسما كما هو مقرر في التصريف قاله الدماميني في المنهل او كان الجار حرفا نحو
فيم والام وعلام وقال فتلك ولاة السوء قد طال مكثهم فحتام حتام العناء المطول وربما تبعت الفتحة الالف وهو مختص بالشعر كقوله يا ابا الاسود
لم خلفتني لهموم طارقات وذكر واختلف في علة حذف الالف فقال ابن عقيل وغيره التخفيف لكثرة الاستعمال وقال جماعة علته الفرق بين الاستفهام
والخبر فلهذا حذفت في نحو فيم انت من ذكرها فناظرة بم يرجع المرسلون لم تقولون ما لا تفعلون وتثبت فيما المتكلم فيما افضتم فيه عذاب عظيم يؤمنون
بما انزل اليك ما منعك ان تسجد لما خلقت بيدي وانما لم يعكس لان ما الموصولة اكثر فاجري الكثير على الاصل من الاثبات وقال الرضي ان علته
ان لما الاستفهامية صدر الكلام ولم يمكن تاخير الجار عنها فقدم عليها وركب معها حتى يصير المجموع ككلمة موضوعة للاستفهام فلا يسقط
الاستفهام عن مرتبة التصدر وجعل حذف الالف دليل التركيب لم يحذف اخر من وكم الاستفهاميتين مجرورتين لكونه صحيحا ولا اجراء لحرفه
مجرى الصحيح في تحمل الحركات انتهى وثبوت الالف في هذه الحالة قليل شاذ كقراءة عكرمة وعيسى عما يتساءلون واما قول حسان على ما قام يشتمني لئيم
كخنزير تمرغ في دمان فضرورة والدمان كالرماد وزنا ومعنى ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه ولهذا رد الزمخشري على من زعم ان ما في
قوله تعالى فيما اغويتني استفهامية لكنه ناقض هذا حيث جوز كونها في بما غفر لي ربي استفهامية وانما لم يحذف الالف في نحو لماذا فعلت لان الالف
هنا صارت حشوا بالتركيب فاشبهت الموصولة والحرفية ترد على اربعة اوجه احدها ان تكون نافية مشبهة بليس وتعمل عملها في لغة الحجازيين وقد
مضى شرحها في النواسخ والثاني ان تكون مصدرية وتسمى موصولا حرفيا وهي نوعان زمانية وتسمى ظرفية ووقتية لنيابتها عن ظرف زمان نحو
ما دمت حيا اي مدة دوامي حيا فحذف الظرف ونابت عنه ما وصلتها كما جاء في المصدر الصريح نحو جئتك صلوة العصر واتيك قدوم الحاج وليس
معنى كونها زمانية انها تدل على الزمان بذاتها الا انها لو كانت كذلك لكانت اسما ولم تكن مصدرية وقد زعم ذلك ابن السكيت وتبعه ابن الشجري
في قوله منا الذي هو ما ان طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب فقال معناه حين طر شاربه قال ابن هشام وزيد ان بعدها لشبهها في اللفظ
بما النافية كقوله ورج الفتى للخير ما ان رايته والاولى تقديرها في البيت نافية لان زيادة ان حينئذ قياسية ولان فيه سلامة من الاخبار بالزمان
عن الجثة ومن اثبات معنى واستعمال لما لم يثبتا وهما كونها للزمان مجردة وكونها مضافة انتهى تنبيه الاول تعبير المص بالزمانية احسن من تعبير غيره
بالظرفية لشمولها نحو كلما اضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض اي كل وقت اضاءة والمخفوض لا يسمى ظرفا نبه عليه في المغني الثاني الانابة
ما في النيابة عن الزمان ان خلافا لابن جني وحمل عليه قوله وتالله ما ان شهلة ام واحد باوجد مني ان يهان صغيرها اي وقت ان يهان صغيرها وتبعه
على ذلك الزمخشري وخرج عليه ان اتاه الله الملك الا ان يصدقوا اي وقت ان اتاه الله وحين ان يصدقوا ومعنى التعليل في البيت والايات ممكن
وهو متفق عليه فلا تعدل عنه وغير زمانية نحو عزيز عليه ما عنتم اي عنتكم وضاقت عليكم الارض بما رحبت اي برحبها وتوصل الاولى في الغالب
بفعل ماض اللفظ مثبت كما مر او مضارع منفي بلم كقوله ولم يلبث الجهال ان يتهضموا اخا العلم ما لم يستعن بجهول وندر قوله نطوف ما نطوف ثم ناوي
ذوو الاموال منا والعديم ولا يجوز كونها فيه غير زمانية لانه يلزم عليه ان تكون هي وما بعدها مفعولا مطلقا ولم يثبت ذلك وتوصل الثانية بفعل
متصرف غير امر والاكثر كونه ماضيا وشذ قوله بما لستما اهل الخيانة والغدر والاصح وصلها مطلقا بجملة اسمية وفاقا للسيرافي والاعلم وابن خروف
وابن مالك كقوله واصل خليلك ما التواصل ممكن فلانت او هو عن قريب ترحل وقوله كما دماؤكم تشفي من الكلب وجعل الجمهور ما في هذا كافة
قال ابن مالك والحكم عليها بالمصدرية اولى لانها اذا كانت مصدرية كانت هي وصلتها في موضع جر فلم يصرف شيء عما هو له ثابت بخلاف الحكم بان ما
كافة وزعم السهيلي ان صلة ما لا بد ان يكون فعلا غير خاص بابهامها يحتمل التنويع نحو ما صنعت ولا تقول ما جلست ولا ما تجلس لان الجلوس نوع
خاص ليس مبهما فكانك قلت يعجبني الجلوس الذي جلست فيكون اخر الكلام مفسرا لاوله رافعا للابهام فلا معنى لها ورد بقوله آمنوا كما
آمن الناس وضاقت عليهم الارض بما رحبت وقول الشاعر يسر المرء ما ذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهابا تنبيه القول بحرفيتها هو مذهب
الجمهور وادعى ابن خروف الاتفاق عليه وليس كذلك بل ذهب الاخفش وابن السراج الى انها اسم موصول يفتقر الى ضمير عايد عليها استواء امثالها من
الموصولات فاذا قلت اعجبني ما صنعت فالتقدير الصنع الذي صنعته ورد عليهما بقوله بما لستما اهل الخيانة والغدر لانه لا ضمير تقديره
يعود عليها والثالث ان تكون صلة اي زائدة قال السخاوي من النحاة من قال في حروف الزيادة اذ جاءت صلة لانها قد وصل بها ما قبلها من الكلام
ومنهم من يقول زائدة ومنهم من يقول لغو ومنهم من يقول توكيد وابى بعضهم الا هذا ولم يجز فيها الا ان يقول صلة ولا لغو لئلا يظن انها دخلت

هل حرف استفهام وتفترق عن الهمزة بطلب التصديق وحده وعدم الدخول على العاطف

لا المعنى البتة وقال ابن الحاجب في شرح المفصل حروف الزيادة سميت حروف الصلة لانها يتوصل بها الى زنة او اعراب لم يكن عند حذفها وقال الاصلي
اكثر ما تقع الصلة في الفاظ الكوفيين ومعناه انه يتصل به كلام وليس بركن في الجملة ولا في استقلال المعنى كذا في الاشباه والنظائر وقال صاحب
العباب تسمى حروف الزيادة الصلة لانها يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او استقامة وزن شعر او حسن سجع او تزيين لفظ او غير ذلك من الفوائد
اللفظية وما الزائدة نوعان عوض وغير عوض فالعوض في موضعين احدهما في قولهم اما انت منطلقا انطلقت والثاني نحو قولهم افعل هذا اما لا
فانهما عوض عن كان محذوفة في لو وما كافة وغير العوض تقع بعد الرافع كقولك شتان ما بين زيد وعمرو وقول مهلهل لو بابين جاء يخطبها
رمل ما انف خاطب بدم وبعد الناصب الرافع نحو ليتما زيدا قائم على الاعمال وبعد الجازم نحو واما ينزغنك اياما تدعوا اينما تكونوا وقول الاعشى
متى ما تناخي عند باب ابن هاشم تراحي وتلقى من فواضله ندى وبعد الخافض حرفا كان نحو فبما رحمة عما قليل وقوله ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى
وطعنة نجلاء او اسما كقوله تعالى اي الاجلين قضيت فلاعدوان على وقول الشاعر نام الخلي وما احس رقادي والهم محتضر لدي وسادي من غير ما سقم
ولكن شفني هم اراه قد اصاب فؤادي وقوله ولا سيما يوم بدارة جلجل اي ولا مثل يوم وقوله نعم ونحو مثل ما انكم تنطقون وقيل الخافض
في قول بعضهم ما خلا زيد وما عدا عمرو بالخفض وهو نادر وبعد اداة الشرط جازمة كانت او غير جازمة نحو حتى اذا ما جاؤها شهد عليهم
وابصارهم وبين المتبوع وتابعه في نحو مثلا ما بعوضة قال الزجاج ما حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين انتهى ويؤيده قراءة ابن مسعود
بعوضة بالرفع وقيل ما اسم نكرة صفة لمثل او بدل لا منه وبعوضة عطف بيان على ما وزادها الاعشى مرتين في قوله اما ترينا حفاة لا نعال لنا انا
كذلك ما نحفى وننتعل وامية بن ابي الصلت ثلث مرات في قوله سلع ما ومثله عشر ما عائل ما وعالت البيقورا وهذا البيت قال عيسى بن عمر لا ادري
ما معناه ولا رايت احدا يعرفه وقال غيره كانوا اذا ارادوا الاستسقاء في سنة الجدب عقدوا في اذناب البقر وبين عراقيبها السلع والعشر قاله
في المغني والرابع ان تكون كافة ولم يجعلها مندرجة تحت الزائدة وان لم يكن معنى لانها كما قال الرضي تاثير قويا وهو منع العامل من العمل وتهيئته للدخول لما
لم يكن له ان يدخل وهي ثلثة انواع احدها الكافة عن عمل الرفع ولا تتصل الا بثلثة افعال قل وكثر وطال وعلة ذلك شبههن برب ولا يدخلن حينئذ الا على جملة
فعلية صرح بفعليتها كقوله قلما يبرح اللبيب الى ما يورث المجد داعيا ومجيبا واما قوله صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود
يدوم فضرورة وزعم المبرد ان ما زائدة ووصال فاعل لا مبتدء وزعم بعضهم ان ما مع هذه الافعال مصدرية لا كافة والثانية الكافة عن عمل النصب
والرفع وهي المتصلة بان واخواتها كافة وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين ان ما مع هذه الاحرف اسم نكرة مبهم بمنزلة ضمير الشان لما فيها من التفخيم
والابهام والجملة التي بعدها في موضع الخبر عنها ومفسرة لها كالتي بعد ضمير الشان ورد بانها لو كانت كذلك لما استعملت مع جميع النواسخ كضمير الشان ولكنا
الكافة عن عمل الجر وتتصل باحرف وظروف فالاحرف احدها رب واكثر ما تدخل على الماضي كقوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات لان التكثير والتقليل
انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول وقد يليها المضارع نحو ربما يود وقيل هو مأول بالماضي وقد يليها الجملة الاسمية خلافا للفارسي كقوله ربما الجامل
المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار الثاني الكاف نحو كن كما انت وقوله اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه وقول المبرد ان الفعل تتبعه
كما عاد واللوم مؤتلفان وقيل لا تكف الكاف بما وان ما في ذلك مصدرية موصولة بالجملة الاسمية الثالث الباء كقوله فلئن صرت لا تحير جوابا لبما قد
ترى وانت خطيب ذكره ابن مالك وان ما الكافة احدثت مع الباء معنى التقليل كما احدثت في الكاف معنى التعليل في نحو واذكروه كما هداكم قال ابن هشام والظاهر ان الباء
والكاف للتعليل وان ما معهما مصدرية وقد سلم ان كلا من الباء والكاف تاتي للتعليل مع عدم ما نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات وكانه لا يفلح
الكافرون وان التقليل اجب لعدم فلاح الكافرين ثم المناسب في البيت معنى التكثير لا التقليل الرابع من كقوله وانا لمما نضرب الكبش ضربة على راسه تلقي
اللسان من الفم قال ابن الشجري والظاهر ان ما مصدرية وان المعنى مثله في خلق الانسان من عجل واما الظروف فاحدها بعد كقوله اعلاقة ام الوليد بعد ما افنان
راسك كالثغام المخلس وقيل ما مصدرية قال في المغني وهو الظاهر لانه فيه ابقاء بعد على اصلها من الاضافة ولانها لو لم تكن مضافة لنونت انتهى وما
استظهره مبني على القول بجواز كون صلة ما جملة اسمية وهو الصحيح كما تقدم والجمهور على خلافه والثاني بين كقوله بينما نحن بالاراك معا اذ اتى راكب على
وقيل فيهما هذه غير ذلك كما مر والثالث والرابع حيث واذ ضمنتا معنى الشرط فجزمتا فعلين كما مر في حديث الافعال الرابعة والعشرون هل ويقال
ال بابدال الهاء همزة وهي حرف استفهام موضوع لطلب التصديق وفيه ابن هشام في المغني بالايجابي قال فلا يكون في التصور ولا للتصديق السلبي وتبعه
على ذلك التقي السبكي في جمع الجوامع وهو كما قال الجلال المحلي سهو سرى اليه من ان هل لا تدخل على النفي فلا يقال هل لم يقم والصواب انها لطلب التصديق مطلقا
اي لطلب الحكم من نفي او اثبات كما قال اهل البيان نعم في جواب هل قام زيد نعم او لا وتفترق هل عن الهمزة بعشرة اوجه احدها اختصاصها بطلب التصديق وحده
دون التصور والهمزة تطلب التصديق والتصور معا كما مر والثاني عدم الدخول على العاطف وانما يقع بعده نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون في
الحديث هل ترك لنا عقيل من رباع وقال الشاعر وهل انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد وقال ليت شعري هل ثم هل آتينهم بخلاف
الهمزة فانها تدخل على العاطف نحو افلم يسيروا افلا تعقلون اثم اذا ما وقع آمنتم به وهذا حكم اختصت به الهمزة دون سائر اخواتها تنبيها على اصالتها

الشرط واسم بعده فعل والاختصاص بالايجاب فلا يقال هل لم يقم زيد بخلاف الهمزة نحو الم نشرح لك صدرك اللهم اشرح صدورنا بانوار المعارف
ونور قلوبنا بحقائق اللطائف واجعل ما اوردناه في هذه الوريقات خالصا لوجهك الكريم وتقبله منا انك انت السميع العليم فانا نتوسل اليك بحبيبك
محمد سيد المرسلين وآله المعصومين صلواتك عليهم اجمعين والحمد لله رب العالمين

وباقي الادوات كهل ولا تدخل على العاطف بل تتاخر عنه كما هو قياس جميع اجزاء الجملة المعطوفة نحو وكيف تكفرون فاين تذهبون فانى تؤفكون فاي الفريقين فما لكم في
المنافقين فئتين هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالفهم جماعة اولهم الزمخشري فزعموا ان الهمزة في المواضع المذكورة ونحوها في محلها الاصلي وان العطف
على جملة مقدرة بينها وبين العاطف محافظة على حرف العطف على حاله من غير تقديم ولا تاخير فيقدرون في افلم يسيروا في افلا تعقلون
امكثوا افلم يسيروا اتجهلون فلا تعقلون قال ابو حيان وهو تقدير لا دليل عليه من غير حاجة اليه وقال ابن هشام بضعفه لما فيه من التكلف وانه غير مطرد
والثالث عدم الدخول على الشرط بخلاف الهمزة بدليل افان مت فهم الخالدون والرابع عدم الدخول على اسم بعده فعل اختيارا ولذلك وجب النصب
في نحو هل زيدا ضربته لان هل اذا كان في حيزها فعل وجب ايلاؤها اياه فلا يقال هل زيد قام الا في ضرورة خلافا للكسائي في تجويزه اياه اختيارا
قال الشاعر ام هل كبير بكى لم يقض عبرته قال ابو حيان ويمتنع ان يكون مبتدء وخبرا بل يجب حمله على اضمار فعل قال الرضي وغيره وسبب ذلك ان اصل هل
ان يكون بمعنى قد فهل اصل كقوله اهل عرفت الدار بالعريين وكثر استعمالها كذلك فحذف الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها واقامتها مقامها
وقد جاءت على الاصل نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى وقد مختصة بالفعل فكذا هل لكنها لما انطفلت على همزة الاستفهام انحطت رتبتها
عن قد في اختصاصها بالفعل فاختصت به فيما اذا كان في حيزها الا انها اذا رأته في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته ولم ترض
باعتراض الاسم بينهما واذا لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة انتهى بخلاف الهمزة فيدخل على اسم بعده فعل اختيارا بدليل قوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه
وتقول ازيد قام على الابتداء والخبر والخامس تخصيص المضارع بالاستقبال نحو هل تسافر بخلاف الهمزة نحو اتظنه قائما واما قول ابن سيد في شرح
الجمل لا يكون المستفهم عنه الا مستقبلا فسهو قال تعالى فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا والسادس عدم الدخول على ان بخلاف الهمزة بدليل قوله تعالى ائنك لانت
يوسف والسابع وقوعها بعد ام قال تعالى هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور والثامن ارادة النفي بها في الاستفهام ولذلك
دخلت على الخبر بعدها الا نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان والباء في قوله الا هل اخو عيش لذيذ بدائم بخلاف الهمزة والتاسع انها تكون بمعنى قد وذلك
مع الفعل وبه فسر جماعة منهم ابن عباس والكسائي والفراء والمبرد قوله تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر وانكر قوم منهم ابو حيان قال ولم يقم على ذلك دليل
واضح والعاشر الاختصاص بالايجاب فلا تدخل على نفي فلا يقال هل لم يقم بل اهل قام زيد بخلاف الهمزة فانها تدخل على الايجاب نحو اشهدوا خلقهم والنفي نحو
قوله تعالى الم نشرح لك صدرك الن يكفيكم والهمزة في ذلك للانكار الابطالي وهي التي تقتضي ان ما بعدها غير واقع وان مدعيه كاذب ومن ثم لزم ثبوته هنا لان نفي النفي
اثبات والمعنى شرحنا وكفاكم الله والله سبحانه وتعالى اعلم وهنا انتهى غرض المصنف من هذا التاليف وبانتهائه انتهى غرضنا المهم من الشرح وقد جاء بحمد الله
سبحانه شرحا حافلا وابراز مخدرات المعاني والفوائد كافلا ولم الو الجهد في تحقيق مسائله وتحرير مباحثه ولا الوت مناسبا كل قول الى قائله وعازيا كل
الى ناقله غير غامط ولا جاحد فضل احد فبئس المرء من غمط وجحد وقد قيل من بركة العلم وشكره عزوه الى قائله واثبات ذكره وسلكت فيه النهج الذي يرتضيه
الفضلاء وان سخطه الجهلاء واتيت على الوجه الذي يقصده الماهرون وان انحرف عنه القاصرون غير مبال باغراض الحاسدين ولا عابئ بانكار
المعاندين والمسؤول ممن كرمت شيمته وعلت في سوق الانصاف قيمته ان يغتفر ما يعثر عليه من زلل ويستر ما يراه فيه من خلل وان يمن باصلاح الفساد وترويج
الكساد واجره على من لا يضيع لديه عمل ولا يخيب فيه امل لا اله غيره ولا ارجو الا خيره وقد ختم المصنف كتابه هذا بدعاء وقع انشاء الله تعالى موقع الاجابة ودفع
سهام المستدة بالاصابة فقال اللهم اشرح صدورنا بانوار المعارف ونور قلوبنا بحقائق اللطائف واجعل ما اوردناه في هذه الوريقات
خالصا لوجهك الكريم وتقبله منا انك انت السميع العليم فانا نتوسل اليك بحبيبك محمد سيد المرسلين وآله المعصومين صلواتك عليهم اجمعين
والحمد لله رب العالمين قال المصنف وكان الفراغ من تسويد الاصل ضحوة يوم الاثنين سابع شهر شوال سنة خمس وسبعين وتسعمائة ومن محاسن الاتفاق
ان سابع شهر شوال هو تاريخ الاتمام وقد نظمه رحمه الله فقال بسابع شهر شوال جئنا ورد اكمامه وسابع شهر شوال غدا تاريخ اتمامه والحمد لله
على الاتمام والصلوة على خير الانام محمد وآله عليهم افضل الصلوة والسلام قال الشارح عفا الله تعالى عنه بمنه وكان الفراغ من تبييض هذا الشرح
المبارك مع تشويش البال وكثرة الهم والبلبال وكوني في زمان وبلاد قد كسدت فيها سوق الفضل وطلابه وقامت ولله الجهل واحزابه فلم يبق
من العلم الا اسمه ولم يبق منه الا رسمه ولولا ان خشيت المبالغة قلت الا رسمه ضحى يوم الاثنين لثلاث عشرة خلون من جمادى الاخرى احدى شهور
سنة تسع وسبعين والف احسن الله ختامها وكمل على احسن نسق نظامها وذلك بالديار الهندية وانا اسئل الله جل جلاله من فضله وانعامه
ان يتم النعمة بقبوله كما من باتمامه وان يجعله خالصا لوجهه عز وجل ورضوانه وان ينفع به طالبيه بكرمه واحسانه وكتب مؤلفه الفقير الى
ربه الغني علي صدر الدين المدني بن احمد نظام الدين الحسيني الحسني عفا الله عنهما وبلغهما آمالهما والحمد لله رب العالمين والصلوة على
على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين ما ذر شارق ولمع بارق وقد فرغ من تسويده وتحريره في يوم الاحد شهر شوال ١٢٢٠ من الهجرة النبوية
حسب الخواهش جناب مستطاب فضائل مآب آخوند ملا محمد ...
وانا الكاتب الحقير محمد حسن بن الحسين الطهراني

